

• فهرسة - شعبة العلامة البرماوى على شرح العلامة 'بن قاسم الغزى' •

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٩٠	فصل في بيان أحكام ما يطاب من ترك	١٠	( كتاب بيان أحكام الطهارة )
	شئاً من الصلاة	١٦	فصل في بيان أحكام الأعيان المتنجسة
٩٣	فصل في بيان أحكام الصلاة في		وما يفسد ركنها بالدباغ وما لا يطهر
	الاقوات المكروهة وما يباح بها	١٧	فصل في بيان أحكام ما يحرم استعماله
٩٤	فصل في بيان أحكام صلاة الجماعة		من لا ركني وما لا يحرم
٩٩	فصل في بيان أحكام صلاة المسافر الخ	١٨	فصل في بيان أحكام السواك
١٠٣	فصل في بيان أحكام صلاة الجمعة	٢٠	فصل في بيان أحكام الرضوخ
١١١	فصل في بيان أحكام صلاة اميدين	٢٧	فصل في بيان أحكام الاستحباب
	وما يطاب فيهما		وآداب تضاف في الحاجة
١١٣	فصل في بيان أحكام صلاة الكسوفين	٣٠	فصل في بيان أحكام الأحداث
	وما يطاب فعله لاجلها	٣٣	فصل في بيان أحكام موجبات الغسل
١١٥	فصل في بيان أحكام صلاة الاسقةاء	٣٤	فصل في بيان أحكام واجبات الغسل
	وما يباحق بها	٣٦	فصل في بيان أحكام جملة من الاغسال
١١٩	فصل في بيان أحكام صلاة الخوف		المستوفى
١٢١	فصل في بيان أحكام ما يحل له من	٣٨	فصل في بيان أحكام المسح على الخفين
	الحرير وما لا يحل	٤٠	فصل في بيان أحكام التيمم
١٢٢	فصل في بيان أحكام تجهيز الميت	٤٢	فصل في بيان أحكام ما يباح به التيمم
	وما يباحق به	٤٥	فصل في بيان أحكام النجاسة
١٣٣	( كتاب بيان أحكام الزكاة )	٤٩	فصل في بيان أحكام الخيض والغاس
١٣٨	فصل في بيان أحكام نصاب الابل		والاستماضة
١٣٩	فصل في بيان أحكام نصاب البقر	٥٥	( كتاب بيان أحكام الصلاة )
١٣٩	فصل في بيان أحكام نصاب الغنم	٥٩	فصل في بيان أحكام من يجب عليه
١٤٠	فصل في بيان أحكام زكاة الخاطئة		الصلاة بالقلوب وبيان التوافل
١٤١	فصل في بيان أحكام نصاب الذهب	٦٣	فصل في بيان أحكام شروط الصلاة
	والفضة	٦٧	فصل في بيان أحكام أركان الصلاة
١٤٢	فصل في بيان أحكام نصاب		وحدائقها وما يباحق بها
	الزروع والثمار	٨٤	فصل في بيان أحكام ما يطاب فيه
١٤٢	فصل في بيان أحكام زكاة التجارة		الخاضعة بين الذكرو والانثى
١٤٤	فصل في بيان أحكام زكاة الفطر	٨٥	فصل في بيان أحكام مبطلات الصلاة
١٤٦	فصل في بيان أحكام قسم الزكاة	٨٨	فصل في بيان ما يشغل عليه الصلاة
	ومن يستحقها		من عدد الركعات الخ

صحيحة	صحيحة
٢٢٢ فصل في بيان أحكام الأمانة	١٤٩ ( كتاب بيان أحكام الصيام )
٢٣٥ فصل في بيان أقسام القلعة وحكم كل منها	١٥٨ فصل في بيان أحكام الأمانة - كاف
٢٣٦ فصل في بيان أحكام الأقباط	١٦١ ( كتاب بيان أحكام الحج )
٢٣٧ فصل في بيان أحكام الوديعة	١٧٢ فصل في بيان أحكام محرمات الأحرار
٢٤٠ ( كتاب بيان أحكام الزرائع والرياحيات )	وحكم لأحصار وأنواع الحج
٢٤٥ فصل في بيان أحكام مقدار الشروع وعداها وبيان أصحابها	١٧٥ فصل في بيان أحكام أنواع الدماء الواجبة في الحج
٢٤٧ فصل في بيان أحكام الوصية	١٨٠ ( كتاب أحكام البيوع )
٢٤٩ ( كتاب بيان أحكام الكفاح )	١٨٣ فصل في بيان أحكام الربا
٢٥٢ فصل في بيان أحكام مال الإصحاح	١٨٥ فصل في بيان أحكام الخيار
التمكاح الأب	١٨٧ فصل في بيان أحكام السلم
٢٥٥ فصل في بيان أحكام الأولياء الخ	١٩١ فصل في بيان أحكام الرهن
٢٥٧ فصل في بيان أحكام محرمات التمكاح وما يثبت به الخيار	١٩٢ فصل في بيان أحكام الحجر
٢٥٩ فصل في بيان أحكام الميراث	١٩٦ فصل في بيان أحكام الصلح الخ
٢٦٢ فصل في بيان أحكام الأمانة	١٩٨ فصل في بيان أحكام المروءة
٢٦٤ فصل في بيان أحكام القسمة والشركة	٢٠٠ فصل في بيان أحكام الضمان
٢٦٧ فصل في بيان أحكام المباح	٢٠٢ فصل في بيان أحكام الكفالة
٢٦٨ فصل في بيان أحكام الطلاق	٢٠٢ فصل في بيان أحكام الشركة
٢٧٠ فصل في بيان أحكام المطلاق المسمى والبدعي وغير ذلك	٢٠٤ فصل في بيان أحكام الوكالة
٢٧١ فصل في بيان أحكام الميراث المسمى والعبد	٢٠٦ فصل في بيان أحكام الإقرار
٢٧ فصل في بيان أحكام الميراث	٢٠٨ فصل في بيان أحكام الماربية
٢٧٦ فصل في بيان أحكام الإيلاء	٢١٢ فصل في بيان أحكام الغصب
٢٧٨ فصل في بيان أحكام الظهار	٢١٥ فصل في بيان أحكام الشفعة
٢٨١ فصل في بيان أحكام التذوق والأمان	٢١٧ فصل في بيان أحكام القراض
٢٨٢ فصل في بيان أحكام العدة ونوع العدة	٢١٩ فصل في بيان أحكام المساقاة
٢٨٦ فصل في بيان أحكام العدة وأنواعها وما يجب أياها والمبا	٢٢١ فصل في بيان أحكام الإجارة
	٢٢٤ فصل في بيان أحكام الجلاء
	٢٢٥ فصل في بيان أحكام الزاوية والخايرة
	وكراء الأرض
	٢٢٦ فصل في بيان أحكام أحياء الموات
	٢٢٨ فصل في بيان أحكام الوقف
	٢٣١ فصل في بيان أحكام الهبة



صفحة	صفحة
٣٢٢ فصل في بيان احكام الساب وقسم الغنمة	٢٨٨ فصل في بيان احكام الاستبراء
٣٢٤ فصل في بيان احكام قسم النى على مستحقه	٢٨٩ فصل في بيان احكام الرضاع
٣٢٤ فصل في بيان احكام الجزية	٢٩١ فصل في بيان احكام نفقة الاقارب والارقاء واليهانم
٣٢٧ ( كتاب احكام الصيد والذباح )	٢٩٣ فصل في بيان نفقة الزوجة وماتعاقبها
٣٣٠ فصل في بيان احكام الاطعمة	٢٩٥ فصل في بيان احكام المضانة
٣٣٢ فصل في بيان احكام الاضحية	٢٩٧ ( كتاب بيان احكام الجنائيات وماتعاقبها )
٣٣٥ فصل في بيان احكام العقوبة	٢٩٩ فصل في بيان احكام شروط وجوب القصاص
٣٣٦ ( كتاب بيان احكام السابق والرمى )	٣٠٢ فصل في بيان احكام الدية
٣٣٩ ( كتاب بيان احكام الايمان والذود )	٣٠٧ فصل في بيان احكام القسامة
٣٤١ فصل في بيان احكام الذود	٣٠٩ ( كتاب بيان احكام الحدود )
٣٤٢ ( كتاب بيان احكام الاقضية والشهادات )	٣١١ فصل في بيان احكام الاشربة وفي الحد المتعلقة بشربها
٣٤٦ فصل في بيان احكام القسمة وكيفيةها وماتعاقبها	٣١٢ فصل في بيان احكام قطع السرقة
٣٤٨ فصل في بيان احكام الدعوى والبيئات	٣١٥ فصل في بيان احكام قاطع الطريق
٣٤٩ فصل في بيان احكام شروط الشاهد	٣١٦ فصل في بيان احكام الصيال واتلاف اليهانم
٣٥٠ فصل في بيان احكام تعدد الشهود والخ	٣١٧ فصل في بيان احكام البغاة
٣٥٢ ( كتاب بيان احكام العتق )	٣١٨ فصل في بيان احكام الردة
٣٥٤ فصل في بيان احكام الولاية	٣١٩ فصل في بيان احكام تارك الصلاة
٣٥٥ فصل في بيان احكام التدبير	٣١٩ ( كتاب بيان احكام الجهاد )
٣٥٦ فصل في بيان احكام الكتابة وكيفيةها وماتعاقبها	
٣٥٧ فصل في بيان احكام امهات الاولاد	

حاشية الاستاذ العالم العلامة العمدة الفهامة فقيه زمانه ووحيد  
عصره وأوانه شيخ الاسلام والمسلمين عمدة المحققين برهان  
الدين الشيخ ابراهيم البرماوى الشافعى على  
شرح الغاية للاعلام ابن قاسم  
الغزى رحمه الله  
الله تعالى

# بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
قال الشيخ الامام

الحمد لله الذي جعل الفقه في الدين من أهم المقصودات واجل العلماء بالتوفيق للخير والطاعات  
وخصهم بالمعرفة في علم الفقه لانه من أعظم المهمات وزادهم فضـ الاوسر فالديه فصاروا عنده  
في أرفع الدرجات أحده سبحانه وتعالى حمدا يدفع به عنا البليات وأشكره على ما من به علينا  
من نعمة الاسلام فهي من أعظم المنات وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له رب الارضين  
والسموات وأنهم دان سـ يدنا وفينا محمد صلى الله عليه وسلم عبد ورسوله الذي خصه يوم  
القيامة بالشفاعات صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأزواجه أولى القصاص والبراءة  
والكرامات (أما بعد) فلما كان ولدي أحمد من وفتهم الله تعالى للشيء بخال بالعلم وكان  
في ابتداء أمره مما أحب اليه قراءة ومطالعة شرح الغاية للامامة الغزالي سألني ان أمليه  
عليه حاشية لطيفة ينتفع بها فاجبته الى سؤاله طالباً من الله الثواب راجياً ان ينتفع بها هو  
والطلاب انه على ما يشاء قد ير وبعاده لطيف خبير (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) فيه كلام  
في محله وسبأني بعضه (قوله قال) أصله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار قال  
وبقال لما فشا من القول قالة وقال وقبل ويقال أقولتني مالم اقل وقولتني نسبة الى ورجل  
مقول ومقوال وقوال كثير القول واختار الماضي على المضارع رجاء التحقق مراده فكانه  
حصل فعبر به (قوله الشيخ) هو في اللغة من جاوز الاربعين وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل  
الفضل ولو صيما وقيل غير ذلك (قوله الامام) هو في اللغة المتبوع ويطلق على الكتاب المقتدى  
به الذي هو حجة ويطلق على الاصح المندوخ كما قال تعالى وكل شيء احصيناه في امام مبين يعني  
الروح المندوخ وقدير اديه صحائف الاعمال وقد يطلق على الامام الاعظم كما يأتي وفي الشرع من  
يصح الاقتداء به والامامة كبرى وصغرى فالكبرى خـ لرفعة الرسول في اقامة الدين وحفظ



صورة الملة بحيث يجب اتباعه على كافة الامة والصغرى ما قدمناه وجع امام امام ايضا كافي  
 القاموس فيكون مفردا وجمعاً ونظيره هجان وكثيرا ما يجمع على أئمة والائمة أئمة على وزن أفعلة  
 وحينة لا حاجة الى ما تكلم به بعضهم في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما (قوله العالم) هو  
 المتصف بالعالم (قوله العلامة) هو صيغة مبالغة كناية وهو من حاز المعقول والمنقول بان  
 حصل من كل فن طرفا يهدي به الى باقيه قال بعضهم ولا يخفى ان في وصف المصنف بالعلامة  
 نظرا ظاهرا لان هذا اللفظ انما يناسب من جمع من العلماء بجميع اقسام العلوم العقلية  
 والعقلية وليس المصنف منهم ولذا لم يخص من بين العلماء بالعلامة سوى قطب الملة والدين  
 الشيرازي حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم وما من علم الا وهو فيه اوحدي وما  
 من مقصد الا وهو فيه اسبق (قوله شمس الدين) هو لقب المؤلف (قوله ابو عبد الله) هي كنيته  
 (قوله محمد) هو اسم الكريم (قوله ابن قاسم) هو اسم أبيه (قوله الشافعي) نسبة الى الامام  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه وسبق الكلام عليه (قوله نعمه الله برحمته) أي غمره بها وهي  
 في الاصل رقة القلب والعطف وايدست مرادة هنا (قوله ورضوانه) بكسر الراء وضهها والمراد  
 به اما الجنة أو عدم السخط أو القرب أو المحبة أو الثواب فيكون عطفه على ما قبله مرادفا أو  
 من عطف الخاص أو الاعم (قوله الحمد لله) فيه كلام في محله وسبق بعضه (قوله تبركا) مفعول  
 لاجل اعامل مقدرا وحال من ضميره وثوبا سم الفاعل أي ذكرت الحمد لاجل التبرك أو تبركا  
 (قوله بفتح الكتاب) هو متعلق بالمصدر قبله أي بما افتتح الله تعالى به كتابه وهو صيغة الحمد  
 فتأمل (قوله لانها) أي صيغة الحمد المذكورة مع زيادة رب العالمين أخذنا مما بعده (قوله ابتداء  
 كل أمر الخ) أي يطلب الابتداء به ابتداء كل أمر ذي بال ابتداء حقيقة ان لم تسبق بها  
 البسالة كما هو ظاهر كلام المؤلف أو اضافيا ان سبقتها وكلامه محتمل لدخولها ما تحت فاتحة  
 الكتاب وهو الانسب بكلام المصنف ولا ينافيه كون ضمير انما ارجعها الى صيغة الحمد لان عود  
 الضمير على بعض العام سائغ ولا يخصه (قوله وخاتمة الخ) هو عطف على ابتداء أي ولان صيغة  
 الحمد خاتمة أي يختم بها كل دعاء الخ (قوله مجاب) أي ترجى اجابته أو انما العلامة على اجابته  
 لما قبل ان كل دعاء مجاب اما بما يدعى به حالا أو ما لا أو بواب يحصل للداعي ذنوب أو أخرى  
 أو دفع ضرر عنه (قوله وأخر الخ) هو عطف على ابتداء أيضا أي ولان صيغة الحمد المشتملة  
 على رب العالمين يذكرها المؤمنون في الجفة عقب دعواهم اطاب ما يشتمونه فيها كما أخبر الله  
 عنهم في قوله وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين (قوله دار الخ) هي بدل من الجنة وضافتها  
 الى الثواب ليكون سببا في دخولها أو لكون جزاء العمل فيها اذا تقبله الله تعالى (قوله أحده)  
 هي جملة فعلية مفادها انشاء الحمد المتجدد مرة بعد أخرى الى ما لا نهاية فهي أبلغ من الجملة  
 الاسمية السابقة المفيدة للانشاء أيضا وان لم يقصد به الانشاء لكون مفادها حمدا واحدا  
 ولين كان فيها افادة الدوام والاستمرار (قوله ان وفق) بفتح الهمزة لافادة وجود الحمد المعلق  
 عليه وليكون علله لوقوع الحمد في مقابلة نعمة وبكسر هاء المقتضى لوجود المعلق عليه والتوفيق  
 المراد به هنا صرف المهمة والمعنى انه يحمد الله تعالى لكونه صرف مهمة من شاء من الناس  
 الى ملازمة تعلم الفقه على الصفة التي قد سبق وجودها في الازل (قوله للفقهاء) وهو أخذ

العالم العلامة شمس الدين  
 أبو عبد الله محمد بن قاسم  
 الشافعي نعمه الله برحمته  
 ورضوانه امين  
 الحمد لله تبركا بفتح الكتاب  
 لانهم ابتداء كل أمر ذي بال  
 وخاتمة كل دعاء مجاب وآخر  
 دعوى المؤمنين في الجنة  
 دار الثواب أحده أن وفق  
 من أراد من عباده للفقهاء

في الدين على وفق مراده  
وأصله وأسلم على أفضل  
خالقه محمد سيد المرسلين  
القاتل من يرد الله به خيرا  
يفقهه في الدين وعلى آله  
وصحبه مدة ذكرها كرين  
ومسها والغافلين هذا كتاب  
في غاية الاختصار والتمهيد  
وضمته على الكتاب المسمى  
بالتقريب لئلا يقع به انتاج  
من المبتدئين لفروع  
الشريعة والدين ويكون  
وسيلة انجافي يوم الدين  
ونفع العباد المسلمين انه  
جميع دعاء عباده وقريب  
محبب ومن قصده لا يجيب  
واذا سألت عبادي عني  
فاني قريب واعلم انه يوجد  
في بعض نسخ هذا الكتاب  
في غير خطبته تسميته  
تارة بالتقريب وتارة بغاية  
الاختصار لذلك سميت به  
باسم احدهما ففتح القريب  
المحبب في شرح ألفاظ  
التقريب والثاني القول  
المختار

(٣) قوله ويكون في نسخة  
وايكون وصدر عبارة  
وهو قوله فتقدم مع اللام  
يناسب النسخة الاولى  
وأخر عبارة وهو قوله  
ويحتمل كونه متعلقا بوضعه  
بزيادة الواو يناسب النسخة  
الثانية فتأمل اهـ

الفقه شيئا فشيئا يقال فقهه اذا فهم وزنا ومعنى وفقهه اذا  
صار الفقه له محبة وطبيعة (قوله في الدين) بكسر الدال المهملة وهو وضع الهى سائق لذوى  
العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات ايضا لوابه سعادة الدارين وهو  
ما شرعه الله تعالى من الاحكام على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم سمي بذلك لتنادين له وتناد  
الله ويراد به الشريعة لما ذكره الله لا ملائكة انما (قوله على وفق) أى مطابقة (قوله مراده)  
الضمير فيه عائذ الى الله سبحانه وتعالى (قوله وأصل الخ) اختصار صيغة المضارع المقيدة للانشاء  
من غير احتياج الى قصد (قوله خلقه) أى مخلوقه (قوله سيد المرسلين) أى ويلزم من سيادته  
على المرسلين سيادته على بقية الانبياء وغيرهم بالطريق الاولى (قوله القاتل) هو وصف لمحمد  
صلى الله عليه وسلم (قوله من يرد الله به خيرا) أى كلما بشهادة تنويز التعظيم ومفهوم  
الحديث ان من لم يتفقه في الدين أى قواعد الاسلام وما يتصل به امن الفروع قد حرم الخير وقد  
دفع هذا بقولنا كمالا لان له الخير أيضا حيث كانت عبادته صحيحة وفي الحديث اعلام به عادة  
المستغل بالفقه بشرطه وقد ورد في فضل العلم والتفقه في الدين أحاديث كثيرة لا تطيل بذكرها  
(قوله يفقهه) هو يسكون الهاء الاولى لانها جواب الشرط (قوله مدة الخ) فيه اشارة الى  
تعميم الاوقات بالصلاة والسلام (قوله وسها والغافلين) أى فيه للجنس والمراد به عدم الذكر  
بالسكوت ولو عمدا (قوله هذا) وفي بعض النسخ وبعد هذا وهى كلمة يوقى بها الانتقال من  
أسلوب الى أسلوب آخر قيل وأول من تكلم به اداود صلى الله عليه وسلم وقيل قس بن ساعدة  
وقيل سحبان بن واقل وقيل كعب بن اوى وقيل يعرب بن قحطان وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
جرى الخلاف أمابعد من كان قاهلا \* لها خمس أقوال وداود أقرب  
وكانت له فصل الخطاب وبعمده \* فقس فسحبان فكوب فيعرب

وقيل غير ذلك وكان صلى الله عليه وسلم يأتيهم في كنبه ومراسلاته وهى ظرف قطع عن الاضافة  
وقصد منه ما هو اقرب الى الضم فلم يقدّم ولم يقطع مع القصد أودونه أعرب ولا يخفى ما هو  
مقرر في معنى الاشارة في محله (قوله والتعذيب) هو بمعنى التصفية والتخلص (قوله وضعمته)  
أى ألقته (قوله المسمى بالتقريب) هو أحد اسميه كما يأتي واختاره لاجل السجع وهو بالسين  
المهملة محبى الكلام على فقرته متوازنة (قوله ويكون الخ) (٣) يحتمل عطفه على ان يقع به فتقدم  
معه اللام ويحتمل كونه متعلقا بوضعه بزيادة الواو فتأمل (قوله وسيله) وهى فى الأصل  
ما يكون سبيلا للتخصيل ولما كانت النجاسة الخروج من المكروه اللازم لها هنا القوز بالمطوب  
وهو دخول الجنة ساغ الا تيان به فيها (قوله ونفعها) هو أعم مما قبله لشموله لغير التعلم والتعليم  
(قوله انه) هو بفتح الهاء وكسرها على ما تضمنه ما قبله من الدعاء فتأمل (قوله ومن قصده)  
أى فى حوائجه تخصيه لا اودفعها (قوله لا يجيب) أى فيقوز بمراده (قوله واذا سألت الخ) هو دليل  
على دعواه القرب والاجابة قبله والمراد الى آخر الآية قال البيضاوى وهو غريب الكمال علمه  
بأفعال العباد وأقوالهم واطلاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه منهم روى أن أعرابيا قال  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم أقرىب ربنا فتناجيه أم بعيد فنناديه فنزلت أجيب دعوة الداع  
اذا دعان (قوله واعلم الخ) هو لفظ يؤتى به لشدّة الاعتناء بما بعده (قوله بامعين) أى باحد اسمين



فتمام (قوله في شرح) هو في الاصل الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد  
 المحتاج اليها وذكروا المسائل وشروطها ووضحوا زيادات تقييده وغير ذلك مما ذكرناه في حاشية  
 السبط فراجعهم (قوله قال الشيخ) تقدم الكلام عليه (قوله ويشتهر أيضا بابي شجاع) أي كما  
 اشتهر بابي الطيب فهما كنيستان له وشجاع بشين معجمة وكفى بهما غيره من الشافعية والحنفية  
 وغيرهم وهو رجل شافعي المذهب كان قاضيا بمدينة أصبهان ولما شاركه في هذه الكنية علماء غيره  
 وبعض المولود ورجل حتى ظن الجاهلون أنه هو وليس كذلك (قوله شهاب) هو في الاصل  
 الكوكب أو ما يتصل عنه والمراد به هنا النور الناشئ عن العلم (قوله الملة) تقدم ما فيها (قوله  
 والدين) تقدم ما فيها أيضا (قوله أحمد الخ) هو في الاصل علم على نبينا صلى الله عليه وسلم ممنوع  
 من الصرف للعلمية ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن بعدم أو فان الفعل ومنع الصرف  
 هو حذف التنوين والجر معا كما قال بعضهم والصحيح أنه حذف التنوين ونقط والجر تابع له  
 (قوله ابن الخ) اذا وقع بين علمين ولم يكن أول سطر سقطت ألفه فتأمل (قوله الحسين الخ) هو  
 معرف هكذا كاسم سيدنا ابن سيدتنا السيدة (قوله ابن أحمد الخ) من تتبع الاسماء وجد  
 غالبا ان اسم الابن كاسم جده (قوله الاصفهاني) هو بالفاء كما هنا وبالباء كما في بعض النسخ أي مع  
 كسر الهمزة وفتحها والفتح أفصح نسبة الى اصفهان أو أصبهان بلده أو بلد جده (قوله في الله  
 ثراه) أي أنزل عليه ذلك كثيرا حتى يعم جسده وينزل الى التراب الذي تحته والتراب بالتمثلة التراب  
 (قوله صيب) هو بفتح الصاد وكسر الباء وسكون التحتية مأخوذ من الصب وهو النزول من  
 أعلى الى أسفل ومنه قوله تعالى انما صببنا الماء صبا (قوله أعلى فراديس الخ) فيه مجازا وتغليب  
 اذ ليس فيها الا فردوس واحد خاص به صلى الله عليه وسلم والمراد بالاعلى الاضافي لانه من مقابلة  
 الجمع بالجمع (قوله بسم الله الخ) هو مشتق من السمو وهو العلو أو من السمعة وهي العلامة وفيه  
 كلام في محله لا تطيل بذكره (قوله الرحمن الرحيم) هما صفتان مشبهتان بينهما لغة من رحم  
 قال النسفي والكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة وأربعة مصحف شئت ستون ومصحف ابراهيم  
 ثلاثون ومصحف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعاني كل  
 الكتب مجموعة في الفرقان ومعاني كل الفرقان مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في  
 البسملة ومعاني البسملة مجموعة في بآثم او معناها هي كان ما كان وبني يكون ما يكون وزاد بعضهم  
 ومعاني الباء في نقطتها ونيل غير ذلك والمراد بالقطعة أول نقطة تنزل من القلم لالقطعة التي تحت  
 الباء خلافا لمن توهمه والمعنى المراد قبل ان معناه ان ذاته تعالى نقطة الوجود المستند منها كل  
 وجود (قوله ابتدئ الخ) هو بيان لمعاق البسملة وأولى منه أو لفاعل ومعه جميع المواضع  
 والخصوص بالالف لان كل بادئ في شيء يضم ما كانت التسمية مبدأ له كقول المسافر بسم الله  
 أي أسافر ونحو ذلك وهو فعل ومؤخر عن البسملة فاستوفى الامور الثلاثة من كونه فعلا  
 ومؤخرا وخصا (قوله اسم) لو قال علم لكان أولى ووصف الذات بواجب الوجود لا استحالة  
 عدمها وتأوها ليست لثانيتها (قوله الواجب الوجود) أي لذاته فيخرج واجب الوجود لغيره  
 وجائز الوجود والعدم وانما لم يقل المستحق لجميع المحامد اشارة الى ان هذا كاف في المعنى (قوله  
 والرحمن أبلغ من الرحيم) أي من حيث انه المنعم بجلال النعم والرحيم المنعم بدقائقها أي لان

في شرح غاية الاختصار قال  
 الشيخ الامام أبو الطيب  
 ويشتهر أيضا بابي شجاع  
 شهاب الملة والدين أحمد بن  
 الحسين بن أحمد الاصفهاني  
 في الله ثراه صيب الرحمة  
 والرضوان وأسكنه أعلى  
 فراديس الجنان (بسم الله  
 الرحمن الرحيم) ابتدئ  
 كتابي هذا والله اسم الذات  
 الواجب الوجود والرحمن  
 أبلغ من الرحيم



زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً (قوله الحمد لله) يعطى على ما قبلها الافادة الاستقلال  
ويحصل به الحمد ولو كانت خبرية على الرابع بل يحصل وان قصد به الاخبار كما افاده العلامة ابن  
قاسم كالسعد (قوله النماء) هو بتقديم المثلثة على النون محدودا وهو الذي كرم بالجميل أو الكلام  
الحسن أو الوصف الحسن وأما الثابت بتقديم النون على المثلثة فهو صواب وهو الذي كرم بالشر (قوله  
بالجميل) أي الاختيارى بناء على ان الباء بمعنى على فالمراد به الحمد عليه وان كانت الباء سببية  
فالمراد الحمد عليه ولو غير اختياري وهو حسن (قوله على جهة التعظيم) أي والتبجيل سواء تعاق  
بالفضائل أم بالفواضل وعرفا فعل بني عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخادم أو غيره  
والحمد مختص به تعالى كما افادته الجملة سواء جعلت الالف واللام فيه للاستغراق أم للجنس أم  
للعهد وهو أربعة أقسام حمد قديم لقديم وهو حمد تعالى لنفسه وحمد قديم لحادث وهو حمد  
تعالى لنبيه وحمد حادث لقديم وهو حمد تعالى وحمد حادث لحادث وهو حمد بعضنا لبعض  
(قوله رب) هو بالجر صفة ويجوز قطعه الى الرفع أو النصب في غير القرآن والجمع ربوب وأرباب  
(قوله أي مالك) أو سيد أو مصلح أو مربى أو خالق أو معبود ويختص المحلى بال دون المضاف بالله  
تعالى والرب مقرر ونال مختص بالله تعالى بخلاف غيره كالمضاف قال السعد لانه بمعنى التبرية وهي  
تبلغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به مبالغة وقيل نعت من ربه يربه ومعنى به المالك لانه يحفظ  
ما يملكه ويرب به هذا هو المشهور وفيه بحث اذ ورد في صحيح مسلم لا يقل أحدكم ربي بل سيدي  
ومولاي فلعن الجواز في المقيد بغير أولى العلم وأما قول يوسف صلى الله عليه وسلم انه ربي أحسن  
منواي فليحق بالسجود في الاختصاص بزمانه (قوله اسم جمع) الاولى انه جمع لم يستوف شروط  
الجمع (قوله خاص بمن يعقل) والرابع انه شامل للعاقل وغيره خلافا لما ذكره الشارح تغليباً أو  
تنزيلاً قال شيخنا بل ادعى بعضهم انه جمع له حقيقة اه ثم رأيت التصريح بانه جمع حقيقة  
لجماعة منهم شيخ الاسلام في شرح الشافعية فانه صرح بانه جمع له حقيقة (قوله وصلى الله وسلم)  
والصلاة من الله درجة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم انصرع ودعا وقولنا  
ومن غيرهم الخ دخل فيه جميع الحيوانات والجمادات كما صرح به العلامة الحلبي في سببته في  
ابتداء النبوة كالأعلام الشنوائى في شرح البسملة خلافاً لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات  
والجمادات وقرنها بالسلام فراراً من كراهة افراد احد هما عن الآخر والاسلام بمعنى التسليم أو  
التسوية أو السلام من النقائص أو اسم الله تعالى والمعنى فيه انه حارسه وحافظه قال بعض  
شيوخنا واثبات الصلاة والسلام بعد البسملة في صدور الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية  
بني هاشم ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يختمهم ما كتبه كالشارح رحمه الله تعالى  
(قوله سيدنا) أي بنى آدم فهو سيد غيرهم بالطريق الاولى أو المراد الخلق والسيد من ساء  
في قومه أو من كثر سواده أي جيشه أو من تهرع الناس اليه عند الشدائد أو الخليم الذي  
لا يستقر غضب ولا خفاء ان هذه جمعت فيه صلى الله عليه وسلم وأصله سيود بكسر الواو فقلت  
يا لتحر كها واجتماعها مع الباء الساكنة السابقة عليها ثم أدغمت فيها والجمع سادة (قوله محمد)  
هو علم على نبينا صلى الله عليه وسلم ويقال لمن كثرت خصاله الحمدة خصه الله تعالى به من ينهم  
كيف لا وهو الذي يحمد أهل المحشر كلهم ويده لواء الحمد تحت آدم فمن دونه وقد قيل بلده عبد

(الحمد لله) هو النماء بالجميل  
على جهة التعظيم (رب)  
أي مالك (العالمين) يفتح  
اللام وهو كما قال ابن مالك  
اسم جمع خاص بمن يعقل  
لا جمع ومقرده عالم يفتح  
اللام لانه اسم عام لماسوى  
الله والجمع خاص بمن يعقل  
(وصلى الله وسلم) على سيدنا  
محمد النبي

المطلب وقد سمعنا في سابع ولادته ماوت أبيه قبلها لم سميت ابنك محمد اوليس من أسماء آبائك  
ولا قولك فقال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه (قوله وهو بالهمز)  
أي من النبوة الخ لانه لم يخبر بكسر الباء لغيره أو بفتحها عن الله (قوله وتركه) أي من النبوة  
وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة على غيره (قوله انسان) أي سرز كرم من بني آدم سليم عن منقر  
طبعها (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) ذكر الواو لافادة عموم النبوة فهو أولى من سقوطها كذا قال  
بعضهم وهو واضح (قوله فنبى ورسول) والفرق بين النبوة والرسالة ان النبوة هي الانصراف  
من حضرة الخلق الى الحق والرسالة الانصراف من حضرة الحق الى الخلق وهي افضل من  
النبوة خلافا لابن عبد السلام وزعم تعلق النبوة بالخلق دون الرسالة لتعلقها بالخلق في مردود  
بات فيها التعلقين كما صرح به العلامة ابن حجر في شرح الاربعين والكلام كله في نبوة الرسول  
مع رسالته والا فالرسول افضل من النبي قطعا (قوله والمعنى ينشئ الصلاة الخ) أي لان  
الاخبار بالصلاة ليس صلاة (قوله علم) أي لا مدعى (قوله منقول) أي لا مدعى (قوله من اسم  
مفعول) أي لو وقع الحمد عليه والمضمة مكررا العين وهي الميم هنا (قوله والنبي بدل منه) أي  
لانت اعدام اشتقاقه (قوله وعلى آله) انما أتى به لي للرد على الشيعة القائلين بجمعها ووجه الرد  
ما ورد في الصحاح من حين سالتهم الصابة وقالوا له كيف نصلى عليك يا رسول الله فقال لهم قولوا  
اللهم صل على محمد وعلى آله كما ذكره الجلال المحلى في شرح المنهاج في باب أركان الصلاة عند  
الكلام على التشهد (قوله الطاهرين) أي النماصين من النقائص الحسية والمعنوية (قوله  
المؤمنون) هو بالمعنى الشامل للمؤمنات (قوله كل مسلم) أي في مقام الدعاء كما هنا وما ذكره  
الشافعي في مقام امتناع أخذ الزكاة فتأمل (قوله ويظهر كم تطهيرا) المراد به التطهير المعنوي  
من الرذائل (قوله صحابته) بفتح الصاد على الافصح بمعنى الصحبة أي المعاشرة أو بمعنى الاصحاب  
(قوله جمع صاحب) أي بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في  
حال حياته وهو مؤمن اجتماعا عرفيا ولو غير مميز أو مارا أحدهما على الآخر ولو ناعما أو أعى وان  
لم يمت على الاسلام لان موته على الاسلام شرط لدوام الصحبة فان ارتد والعباد بالله تعالى  
انقطعت صحبته فاذا عاد الى الاسلام عاد له على الراجح من مذهبنا خلافا لاداة المسالك  
رضى الله تعالى عنهم فلا حاجة لقول بعضهم ومات على ذلك وفوانا من اجتمع الخ تشمل الانس  
والجن والملائكة وعيسى صلى الله عليه وسلم لانه اجتمع به ليلة الاسراء أي في بيت المقدس  
وعطف الصحابة على الآل عام على القول الاول وخاص على القول الثاني (قوله تأ كيد  
لصحابه) أي ولا آله أيضا (فائدة) قال السعد اذا كذب لفظ أجعين ينظر فان سبقه لفظ  
يدل على الشمول كان المقصود منه الجمعية وان لم يسبقه لفظ يدل عليه كان المقصود منه الشمول  
سواء كان في الاثبات أو النفي وحينئذ ربما يحيل الخلاف اه وأنزه شينا الشهاب المسمى  
(قوله ثم) هي للترتيب الذي وفائده كثرة الاعتناء به ويان أحوال السؤال الآتي فتأمل  
(قوله سألني) أي طلب مني (قوله جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده  
العدو والصاحب من طالت عشرتك به والخيل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ويحلت  
محبة في الاعضاء والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ويحلت محبة في الاعضاء

وهو بالهمز وتركه انسان  
أو حي اليه بشرع يعمل به  
وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر  
بتبليغه فنبى ورسول أيضا  
والمعنى ينشئ الصلاة  
والسلام عليه ومحمد علم  
منقول من اسم مفعول  
المضمة العين والنبي بدل منه  
أو عطف بيان عليه (و) على  
(آله الطاهرين) هم كما قال  
الشافعي آثار به المؤمنون  
من بني هاشم وبني المطلب  
وقبل واختاره النووي انهم  
كل مسلم واعل قوله الطاهرين  
منشترع من قوله تعالى  
ويظهر كم تطهيرا (و) على  
(صحابته) جمع صاحب النبي  
وقوله (أجمعين) تأ كيد  
لصحابته ثم ذكر المصنف انه  
مسؤل في تصنيف هذا  
المختصر بقوله (سألني بعض  
الاصناف) جمع صديق



ويفيدك بحاله (قوله حفظهم الله تعالى) الضمير فيه عائدا لصدقائه وهو افيدا واللبعض نظرا  
 لاعتناء واستفادته ان السائل حتى وقت الدعاء (قوله أن أعمل) أي أؤلف (قوله وكثر معناه)  
 فيه انظر بل الوجه حذفه للقطع بقوله معق بعض المختصرات كلفظه بل هذا المختصر كذلك  
 والمختصر اسم مفعول مشتق من الاختصار وهو الايجاز والضم وقال القاضي الحسين مشتق  
 من الخصر وهو سر الشئ وخلاصته قال الخليل يبسط الكلام ليقوم ويختصر ليجوز وقد  
 اختلفت عباراتهم فيه فقبل هررد الكلام الى قليله مع استيفاء المعنى وتحصيله وقبل الاقلال  
 بلا اختلال وقبل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقبل حذف الفضول مع استيفاء  
 الاصول وقبل تقليل المستكثر وضم المنتشر الى غير ذلك من العبارات الرشيدة وانما هي  
 اختصار لما فيه من الاجتماع كما هي المختصرة مختصرة لاجتماع السور وخصر الانسان خصر  
 لاجتماعه ودقته (قوله في الفقه) قال العلامة ابن قاسم ان قلت كل يكتفي ان يقول مختصرا  
 على مذهب الامام الشافعي فلم زادت في الفقه قلت اشارة الى مدح مختصره من جهتين عموم كونه  
 في الفقه وخصوص كونه في مذهب الامام الشافعي على ان مذهب الامام الشافعي قد يكون  
 في غير الفقه فقامل (قوله العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق لدليل أي موجب (قوله  
 بالاحكام) وهي سبعة كافي الاصول الواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح والباطل  
 والصحيح فالواجب ما يناب على فعله ويعاقب على تركه والمندوب ما يشاب على فعله ولا يعاقب  
 على تركه والحرام ما يشاب على تركه ويعاقب على فعله والمكروه ما يشاب على تركه ولا يعاقب  
 على فعله والمباح ما لا يناب على فعله ولا يعاقب على تركه والباطل بمعنى الفاسد ما لا يعلق به النفوذ  
 ولا يعتد به والصحيح ما يعلق به النفوذ ويعتد به فخرج به العلم بالذوات كالاجسام (قوله  
 الشرعية) خرج به الحسائية (قوله العملية) أي المنسوبة للعمل بالاركان فخرج به الامة قادية  
 كعلم الكلام والاعتقاد (قوله المكتسب) هو بالرفع صفة للعلم لا بالجر لانه يكون صفة للاحكام  
 لتذكيره (قوله من أدلتها) أي الحاصل منها (قوله التفصيلية) خرج بها الاجالية وأخصر  
 من هذا التعريف أن يقال الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية التي طريقها الاجتماع أي  
 استقراغ الفقيه الوسع لتصيل حكم بظن (قوله على مذهب) أي ما ذهب اليه من الاحكام  
 في المسائل وهو في اللغة اسم لما كان المذهب ثم استعمل فيما صار اليه من الاحكام مجازا فهو  
 استعارته مصروفة (فائدة) اتفق لبعض اولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام فقال  
 له يا رب ياى المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس (قوله الامام) تقدم ما فيه (قوله  
 المجتهد) أي اجتمعا دام ظلما لانه المنصرف اليه وقد تقدم نحو الثلاثة سنة وادعى الخلال  
 السبوطى بقاءه الى اخر الزمان وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم يبعث الله على رأس كل مائة  
 سنة من يجدد هذه الامة أمر دينها وأجيب بان المراد بالتجديد اقامة الشرائع والاحكام  
 ونحو ذلك فخرج به مجتهد المذهب كاصحاب الشافعي القادرين على استنباط الاحكام من قواعد  
 وضوابطه ومجتهدي الفتوى وهو القادر على الترجيح في الاقوال كانوا وى رحمه الله تعالى  
 والاجتهاد في الاصل بذل الجهود في طلب المقصود ومثله التعرّى والنوحى (قوله أبى عبد الله)  
 هي كنيته رضى الله عنه (قوله محمد) هو اسم الكريم (قوله ابن ادريس) هو اسم أبيه (قوله

وقوله (حفظهم الله تعالى)  
 جملة دعائية (أن أعمل  
 مختصرا) هو ما قل لفظه  
 وكثر معناه (في الفقه) هو لغة  
 الفهم واصطلاح العلم  
 بالاحكام الشرعية العملية  
 المكتسبة من أدلتها  
 التفصيلية (على مذهب  
 الامام) الاعظم المجتهد صاحب  
 الدين والسنة أبى عبد الله  
 محمد بن ادريس



ابن العباس) هو اسم جده (قوله ابن شافع) أي ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم  
ابن المطالب بن عبد مناف وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يا طالباً حفظ أصول الشافعي • محققاً مع النبي الشافعي  
محمد دأريس عباس ومن • فوقهم عثمان قل وشافع  
وسائب ثم عبيد سلس • عبد يزيد هاشم للعباس  
مطلب عبد مناف عاتر • أكرمهم من نسبة لشافعي

(قوله الشافعي) نسبة شافع المذکور فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم لانه يلتقي معه في  
عبد مناف الجد الرابع صلى الله عليه وسلم ونسب اليه لانه أكرم أجداده (قوله بغزة) أي من  
الشام وقيل بهسقلان وقيل باليمن وقيل بغير (قوله سلخ رجب) أي آخر يوم منه (قوله سنة أربع  
وماثنين) أي ولعن العمر أربع وخمسون سنة ردفن بالقرافة المعروفة بعد العصر بتربة  
أولاد ابن عبد الحكم وفصائله لا تخصي وعلموه في العلوم لا يستقصي أقره جماعة من محقق  
العلماء (قوله مختصره) الأولى كتابه يخرج من شبه تحصيل الحاصل (قوله منها) كان الأولى  
أن يقول وهي اذ لم ينقحها وصفه به غير ما ذكره والمراد بجميع الاوصاف ما فوق الواحد أخذ  
بما ذكره الشارح (قوله في غاية الاختصار) أي بالنسبة إلى ما هو أطول منه (قوله والغاية)  
وهي في الأصل المدى البعيد وغاية الشيء ترتب الاثر على ذلك الشيء كما أن غاية البيع الصبح - حل  
الاتقاع بالمبيع وغاية الصلاة العصى اجزاؤها (قوله متقاربان) وقيل متقاربان وقيل الغاية  
في الزمنية والنهاية في الامكنة وقيل الغاية في المعاني والنهاية في الذوات (قوله وهذا  
الاختصار والايجاز) وفوق بعضهم بان الاختصار حذف العرض وهو تكرير الكلام مرة  
بعد أخرى والايجاز حذف الطول وهو الاطناب وبعضهم فرق به بذلك (قوله يقرب) أي  
يسهل (قوله درسه) أي تعلمه من غيره (قوله على المبتدي) وهو من لم يصل إلى تصوير المسئلة  
فان وصل اليه فهو متوسط ان لم يصل إلى الترجيح والافهم مقته (قوله حفظه الخ) الحفظ  
تقيض النسيان (قوله أيضا) هو مصدر أراض اذا رجع أو مقبول مطابق - حذف عامله كرجع  
إلى الاخبار بكذا رجوعاً أو حال حذف عامله أو صاحبها كخبر بكذا راجعاً إلى الاخبار به  
وإنما يستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر لا يجوز جازيماً أيضاً ولا  
جاء زيد ومات عمرو أيضاً (قوله من التقييمات) جمع تقييمة بمعنى المراجعة من التقسيم وهو وضع  
قيوداً إلى أمر مشترك لتخصيص أمور متعددة هي أقسامه (قوله ضبط الخصال) أي ضبطها  
بالعدد مع بيان أعيانها كما في وصفه أي الوضوء عشرة ونحو ذلك لانه أمكن في معرفتها  
والاحتفاظ على كل منها الاحتياج إلى اتقان معرفة كل واحد ولا حظ في التحقق مطابقة  
العدد ولا شك أنه أكثر من الحصر المذکور من غير استيعاب الخصال في الواقع كما في المذکور  
المذکور فان كلام من سبق الوضوء ونحوه يزيد على ما ذكره بكثير فعليه تسامح بارتكاب ذلك  
محافظة على المعنى المذکور ولانه أجمع للفكر وأمنع لانتشاره فهو أسهل على المبتدي قال  
في القاموس والخصلة الخلة والفضيلة والرياسة وقد غاب على الفضيلة والماسب هنا الثاني  
وهي تشمل السنن والواجبات وان تبادر اصطلاحاً من الفضيلة السنن وقد أكثر من حصر كل  
منها فلا يتجه الحمل على أحدهما دون الآخر (قوله في ذلك) أي المسؤول وأهل المرامنة

ابن العباس بن عثمان بن  
شافعي (الشافعي) ولد بغزة  
سنة خمس مائة ومات  
(رحمة الله عليه ورضوانه)  
يوم الجمعة سلخ رجب سنة  
أربع ومائتين ووصف  
المصنف مختصره بأوصاف  
منها أنه (في غاية الاختصار  
ونهاية الایجاز) والغاية  
والنهاية متقاربان وكذا  
الاختصار والایجاز ومنها  
أنه (يقرب على المتعلم)  
أفروع الفقه (درسه  
ويسهل على المبتدي  
حفظه) أي استحضاره على  
ظاهره لمن يرغب في حفظ  
مختصره في الفقه (و) سالف  
أيضا بعض الأصناف (ان  
أكثر منه) أي المختصر  
(من التقييمات) الاحكام  
الفقهية (و) من (حصر)  
أي ضبط (الخصال)  
الواجبة والمندوبة وغيرها  
(فاجبته إلى) سؤالي في ذلك

طالب الثواب) من الله تعالى جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبنا الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر (في التوفيق للصواب) وهو ضد الخطا (انه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (وبعباده لطيف خبير) باحوال عباده والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من اسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومكملاتهم او بواطن ايضا بمعنى الرفيق قاله تعالى عالم بعباده وعواضع حوائجهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من الاول ويقال خبرت الشيء أخبره فانابه خبير أي علم قال المصنف رحمه الله تعالى

(كتاب بيان أحكام الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا اسم جنس من الاحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس والطهارة ينفع الطاه

الاختصار والتقسيم والمختصر (قوله طالب الثواب) وهو قدر مخصوص من الجزاء يعلمه الله وقال الراغب الثواب ما يرجع الى الانسان من جزاء أعماله فسمى الجزاء ثوابا تصورا أنه هو الذي يرى أنه كيف جعل الجزاء نفس العمل في قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ولم يقل يجزه والثواب يقال في الخير والشر ~~لكن~~ الاكثر المتعارف في الخير ومثله الجزاء (قوله من الله) أي لا من غيره مما يتعلق بالدين فهو بيان للمراد عند الاطلاق فتأمل (قوله الى الله) عداها الى انضمامه معنى القصد (قوله في الاعانة) هو اعلام بما هو معلوم من المقام فتأمل (قوله من فضله) فيه رد على المعتزلة وإشارة الى مذهب أهل السنة لانهم لا يوجبون على الله شيئا (قوله وفي التوفيق للصواب) أي بان اذ كرا احكام موافقة للصواب فليس المراد به التوفيق المعروف وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه وضده الخذلان وهو خلق قدرة المعصية في العبد وتسهيل سبيل الشر اليه والمراد بالصواب ما وافق الشرع وان لم يكن في الواقع كذلك (قوله وهو ضد الخطا) مأخوذ من قولهم صاب السهم صوبنا وصيبنا وأصاب وقع بالرمية والصباب الموضع امطره ونحو ذلك (قوله أي يريد) انما فسر المشتقة بالارادة التي هي تخصيص الحكم ذي الطرفين باحدهما لكونه أظهر في المقصود والمراد بالطرفين الوجود والعدم ونحوهما كالبياض والسواد والطول والقصر فاذا وجد الطول لم يوجد القصر فتعلقها بشئ تبرزه القدرة فتأمل (قوله أي قادر) بمعنى تام القدرة التي توقف عليها النفع المذكور وما بعده والقدرة صفة أرية تؤثر في المقدورات عند تعاقبها اي تأثيرها فيها لا يزال فالشئنا وفيه تفسير فاعل بمعنى فاعل لانه المراد لا بمعنى مفعول فتأمل (قوله لطيف) من اللطافة وهي في اللغة رقة القوام أو كون الشئ شفافا لا يحجب ما وراءه وفي الشرع في جانب الله تعالى ما قاله المصنف (قوله ومعنى الثاني الخ) فيه إشارة الى أنه بمعنى فاعل أيضا وان لم يصرح به أولا (قوله ويقال خبرت الشيء الخ) أي فهو بمعنى غير الاول وان كان قرينا منه

(كتاب بيان أحكام الطهارة)

في ذكره الاحكام إشارة الى أنه ليس المراد لفظ الطهارة ولا معناها وان كان ينبغي أن يقول وكيفيتها أيضا (قوله والكتاب لغة مصدر) كان الاولى أن يقول والكتاب مصدر ومعناه لغة كذا الخ لان المصدرية تتعلق بالفظم واللغة تتعلق بمعناه (قوله الضم والجمع) ومنه كتيب الرمل بالمثلثة لما فيه من الجمع واعتزله أبو حيان بان المصدر لا يشتق من المصدر والاولى في الجواب أن يقال مرادنا بالمصدر المصدر الجرد لان الزيد فيه مشتق منه موافقة اياه ولقواهم تكتبون فلان اذا اجتمعوا وانضم بعضهم الى بعض وكتب اذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وجمعه كتب وكتب وقد يقال كتب يكتب يكتبون وكتابا (قوله واصطلاحا) أي في اصطلاح الفقهاء أي عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على أمر معهم بينهم متى أطلق انصرف اليه (قوله اسم جنس من الاحكام) أي اسم لالفاظ دالة على حكم واحد أو أكثر لان الصحيح أن التراجم اسماء لالفاظ باعتبار لائها على المعاني وتعبيرها بالجنس لفائدة تموله لما قل أو أكثر من المسائل فهو اولى من قول بعضهم اسم جملة من الاحكام وزاد بعضهم عليه مشتقة على أبواب فصول وفروع ومسائل غالبا فيجوز أن يتخلو كل واحد منها عما ذكر فيه قال الدماميني وقد يطلق أيضا على أمور منها مجموع عبارات دالة على جملة من العلم ومنها



ومنها مجموع مسائل ترجع الى أصل واحد شامل للشرائط والاحكام والاسباب والمقدمات  
والاواحق ككتاب الطهارة هذا وكتاب الصلاة ونحو ذلك وتعرف الباب والفصل كالكتاب  
اصطلاحا والباب لغة فرجة في سائر يتوصل منها من داخل الى خارج وعكسه والفصل لغة  
الحاجز بين الشئين والفرع لغة ما بنى على غيره ويتقابل الاصل والمستل لغة مطلق السؤال  
واصطلاحا مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم ومراد الشارح بالتوسع الذي ذكره في الباب  
ما سبق اغرض بخصوص مما شمله الكتاب وكذا يقال في الفصل مع الباب فتأمل (قوله لغة  
النظافة) أي والتخلص من الاذناس حسنة كالانجاس أو معنوية كالعيوب من المقد  
والحسد ونحوها يقال تطهر بالماء وهم قوم يتطهرون والطهارة قسمان عينية وحكومية  
فالعينية هي التي لم تجاوز محل الحل موجبها كغسل الخبث وغسل الميت والحكومية هي التي  
جاوزت محل الحل موجبها كالوضوء والغسل من الجنابة فان الموجب لها دخول الحشفة  
أو الانزال وقد جاوز محل الحل وهو غسل الذكر (قوله فقيماته فاسير) أي تعاريف كثيرة اما باعتبار  
الفعل أو باعتبار الوصف الحاصل عن الفعل وهو المقتصد واصله في الثاني قول القاضي انها  
زوال المنع المقرب على الحدث والخبث ومن الاول ما ذكره الشارح وكل منهما خاص  
بالطهارة الواجبة كالغسل الاول في الحدث والخبث وعرفها النوروي بالاعتبار الاول بما يشمل  
المنسحب منها وعرفها العلامة ابن حجر بتعريف مختصر وهو أن ما يقرب عليه اباحة  
ولو من بعض الوجوه أو فواب مجزئ ولو زيد مجزئ ذاء على ما ذكره الشارح لو في المراد ومراده  
بقوله ولو من بعض الوجوه فهو التيمم فتأمل (قوله من وضوء الخ) هو بيان لما وهذه الاربعة  
المذكورة مقاصد الطهارة وأما وسائلها فالماء والتراب وحجر الاستنجاء والابغ وأما الاواني  
والاجتماد فن وسيلة الوسيلة فاطلاق الوسيلة عليه ايجاز (قوله أما الطهارة بالضم الخ) وأما  
بالكسر فاسم لما يضاف الى الماء من سدر ونحوه كما قاله شيخنا كالعلامة الفسفي في شرح نظم  
الغاية للعمري يطى (قوله فاسم لبقية الماء) وأولى منه أن يقال فاسم لما يتطهر منه والمراد ببقية  
الماء ما فضل من ماء طهارته (قوله ولما كان الماء الخ) أي ولما كانت الصلاة أفضل أفعال الانسان  
فهى أحق بالتقديم وكان من شروطها الطهارة والشرط مقدم على المشروط وكان الماء آلة  
لذلك الشرط فهو مقدم أيضا احتاج الى ذكر الماء في الابتداء فذكره هنا في محله والاستطراد  
ذكر الشئ في غير محله اللهم الا أن يراد به مطلق الذي كرتأمل (قوله لانواع المياه) كان الاولى  
أن يقول لانواع الماء والمراد بانواعه تعدد بحسب المضاف اليه لافي ذاته (قوله المياه) جمع ماء  
بالماء على الافصح وهو جوهر لطيف شفاف يتلون بلون اذنه فيخلق الله الرى عنه ويتناول أي  
تعاطيه ومن بحسب اطف الله تعالى أنه أكثر منه ولم يحوج فيه الى كبيره الحاجة لعموم الحاجة  
اليه وأصله مود فخرت الواو وانفتح ما قبلها فابت أنفانم أبدات الهامزة (قوله أي يصح)  
انما فسر الجواز بالصحة لدفع ايراد نحو المغصوب فتأمل (قوله سبع مياه) أي بحسب الاستقراء  
لما يشاعنها ولا يرد عليه تبادر الحصر من هذه الصيغة مع أنه يجوز ان يطهر بها أيضا غير هذه  
السبعة كالماء السابغ من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وكالماء المجموع من نحو ندى وان  
اعترض بأنه نفس دابة في الارض لانه ممنوع لادليل عليه وكما ساطن دود الماء المسمى بالزال  
لانه ليس بحيوان بل على صورته لانهم لا يفيد امتناع التطهر بغير الماء من المانع لان حاصلها

لغة النظافة وأما شراعية  
فما هي كثيرة منها أقوالهم فعل  
ما تشق باح به الصلاة أي من  
وضوء وغسل وتيمم وإزالة  
نجاسة أما الطهارة بالضم  
فاسم لبقية الماء ولما كان  
الماء آلة للطهارة استطراد  
المصنف لانواع المياه فقال  
(المياه التي يجوز) أي يصح  
(التطهير بها سبع مياه)

قوله والادبغ هكذا  
في بعض النسخ وفي بعضها  
والنجاسة والنسفة الاولى  
أولى اه



بيان ما يجوز التطهير به وما لا يجوز التطهير به من المياه المشهورة العامة الوجود • (تنبيه) •  
أفضل المياه ما تبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ثم ما زعم ثم ما الكوثر ثم نيل مصر  
ثم باقي المياه وقد نظم ذلك السبكي فقال

وأفضل المياه ما قد تبع • من بين أصابع النبي المتبع  
يليه ما زعم ثم ما الكوثر • فنيل مصر ثم باقي الأنهر

(قوله ماء السماء) وهي لغة اسم لما ارتفع وعلا والمراد به هنا الحرم المعهود حقيقة لأن الماء  
ينزل من السماء الدنيا قطعا كبارا على الصحاب ثم ينفع عليه وينزل من عبون فيه كالأغراب وقيل  
الصحاب حقيقة لما قيل أنه يغترف من البحر الملح كالسفنج ثم يصعد وينصرف فينزل الماء منه  
ويقصره الهواء فيجلو (قوله وماء البحر أي الملح) أي لأنه المراد عند الإطلاق ويقال له الماء  
خلاف ما منعه وفي الحديث هو الطهور وماؤه الحل ميتته (قوله النهر) هو بفتح الهاء في اللغة  
العالية (قوله الحلو) انما ذكره لقابلية للملح ولو قال العذب لكان أولى لأنه طعم الماء ولأنه  
للجنس وأصله من الجنة (قوله وماء البئر) وهو الثقب المستدير النازل في الأرض سواء كان  
مطويا أي مبنيا أولا أو يقال لهذا الثقب بالثنية قال شيخنا كالعلامة الخطيب ومنها بئر زمزم  
وان كره الاستنجاء منها لما قيل أنه يورث البواسير اه واختار العلامة ابن قاسم كالرمل وشيخ  
شيخنا عدم الكراهة في استعماله ولو في إزالة النجاسة وفاقا للأذرى لكنه خلاف الأولى  
ومنها أيار أرض غودا البئر الناقة وان كره استعمال ماؤها لأنه مغضوب على أهلها ومنها أصابع  
مدن قوم لوط وبابل وبرهون التي بالين وبئر روان التي سهرقها النبي صلى الله عليه وسلم  
(فائدة) • ذكر صاحبنا العلامة الخرائفي في شرحه الكبير على مختصر الشيخ خليل  
ان حكمه كون ماء الأياري في الشتاء حارا وفي الصيف باردا أن إياها إلى الشتاء طويلا والشمس  
تغرب عند فاقطاع على آخر من تحت الأرض فقد كنت عندهم إلى طلوع القمر فيحصل بينهما  
حرارة في الماء بخلاف لبالي الصيف فانهم أقصروا (قوله وماء العين) وهي الشق في الأرض  
يفجع منه الماء على سطحها غالبا وهي على ثلاثة أقسام جبلية وإنسانية وحيوانية فالجبلية  
هي التي في الجبل والإنسانية هي التي تبعث من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم والحيوانية  
هي ماء الزلال (قوله وماء الثلج) بالثنية وهو النازل من السماء ما نفع ثم يجمد على الأرض  
وقوله وماء البرد وهو النازل من السماء جامدا كالمخ ثم ينفع على الأرض (قوله ويجمع  
هذه السبعة) أي وغيرها ويغنى عن تعدادها هذا القول (قوله ما نزل الخ) اختلف في إعرابه  
فقبل هو بدل من الفاعل وقبل مقول القول وقبل خبر مبتدأ محذوف وهذا هو الظاهر  
أي ويجمعها قولك هي ما نزل الخ والجملة مقول القول (قوله على أي صفة كان) أشار به إلى  
أنه لا يضر خروجه عن أصله بحدوث تغير طعم أو ريح أو لون له من سواد أو حمرته مثلا (قوله من  
أصل الخلقة) احتريزه عما يأتي من حدوث تغير عما اتصل به من مانع أرجامد (قوله ثم المياه)  
أي من حيث هي (قوله تنقسم) أي بحسب وصفها (قوله على أربعة أقسام) كان الأولى  
اسقاط لفظه على ما يأتي في كلام الشارح قسم خاص فتأمل (قوله مطهر غيره) أي يجوز لغيره  
أن يطره ربه (قوله عن قيد لازم الخ) هو مستدرك لأن القيد منصرف إليه (قوله في البدن)  
أي سوا من خارج أو من داخل كشرب وطعام مانع لاجامد والمراد بالبدن بدن من يختص

قوله بين أصابع هو ينقل  
سركة الهمة إلى النون بعد  
سبب حركتها الضرورة اه

ماء السماء أي النازل منها  
وهو المطر (وماء البحر) أي  
الملح (وماء النهر) أي الحلو  
(وماء البئر وماء العين وماء  
الثلج وماء البرد) ويجمع هذه  
السبعة قولك ما نزل من  
السماء أو نبع من الأرض  
على أي صفة كان من أصل  
الخلقة (ثم المياه) تنقسم  
على أربعة أقسام أحدها  
(طاهر) في نفسه (مطهر)  
لغيره (غير مكروه) استعماله  
(وهو الماء المطاق) عن قيد  
لازم فلا يضر القيد المتفك  
كما البئر في كونه مطلقا  
(و) الثاني (طاهر) في نفسه  
(مطهر) لغيره (مكروه)  
استعماله في البدن لاني  
الثوب (وهو الماء المشمس)  
أي المصن

عليه البرص كالأدوى والخيل البلق بقول أهل الخبرة وخرج به غير البدن كالثوب كما قاله  
 الشارح والطين وعلم من اطلاق استعماله فيه أنه لا يختص بالطهارة كما علم آنفا فتأمل (قوله  
 بتأثير الشمس) أي بحيث تنفصل منه زهومة تعلو الماء لا بمجرد انتقاله عن البرودة فتأمل (قوله  
 شرعا) أشار به إلى أن كراهته شرعية بناب ناركها على تركها امتثالا ولكن سيها أمر ارشادي  
 من الطب وهو أن الزهومة التي تعلو الماء إذا لقت البدن ربما حبت الدم فيحصل له البرص  
 قال بعض مشايخنا لأن الشيء قد يكره طبيا وشرعا كما هنا كالشرب قاعا وقد يستحب طبيا وشرعا  
 كالفطر في الصوم على الفور وقد يكره طبيا ويستحب شرعا كقله الأكل وكثرة قيام الليل وقد  
 يستحب طبيا ويكره شرعا كما خبر صلاة العشاء وإذا ترك استعماله فإنه لا يناب إلا إذا امتثل  
 أمر الشارع أو خاف من استعماله حصول ضرر من ضعف بدنه عن العبادة نعم إن ضاق الوقت  
 ولم يجد غيره وجب استعماله إلا أن علم ضرره فيحرم استعماله كما مر ومثله شديد الضخونة والبرودة  
 (فائدة) قال القمولى لو غسل نوبه بالماء المشمس ثم لبسه وعرق فيه عادت له الكراهة اهـ  
 وأقره العلامة الغنيمي كابن قاسم (قوله بقطر حار) أي كقصي الصعيد واليه والجواز لا بقطر  
 معتدل كحمر أو بارد كالشام نعم إن خافت بلادة طبع قطرها اعتبرت كاطائف بيكة وحتران  
 بالشام فيكره في الثاني دون الأول (قوله في آفامه مطيع) أي قابل لدق المطارق عليه كالرصاص  
 والنحاس والفزدير وان لم ينطرق بالفعول (قوله إلا الماء النقيدين) أي الذهب والفضة (قوله  
 وإذا برد) أي قبل استعماله (قوله زالت الكراهة) أي وإن سخن بالنار بعده بخلاف ما إذا  
 سخن بالنار مع بقاء مضمونه من الشمس فالكراهة باقية (قوله واختار النورى عدم  
 الكراهة مطلقا) وبه قال الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم نظرا لقوة الدليل فيه وأما من حيث  
 الحكم فذكره (قوله ويكره أيضا شديد الضخونة والبرودة) أي لضعفها للأسباب  
 لاشي حصل فيها (قوله المستعمل) وهو الذي أدى به ما لا بد منه أثم تركه أم لا عبادة كان  
 أم لا (تنبيه) إذا اجتمع الماء المستعمل وصار قلتين جاز استعماله (فائدة) لو انفس  
 الحدث في ماء قليل نازلا للوضوء ارتفع الحدث ولا يصير الماء مستعملا ما لم يتصل عنه كما  
 صرح به امام الحرمين وأقره في شرح المذهب وما مضى عليه ابن المقرئ من أنه لا يرتفع غير  
 حدث الوجه لجوب التقريب بخلاف الجانب مدفوع بتقدير الترتيب في لحظات لطيفة  
 وبذلك يعلم خروج اعتداله بغير انقماش فان انفصل عنه كان اتقيل من عضو إلى آخر حكم  
 باستعماله نعم إن انفصل عنه بتدافق يغلبه مكن كف المتوضئ إلى ساعده ومن رأس الجانب  
 إلى كتفه فلا (قوله في رفع حدث) أي عند استعماله وهو المرة الأولى في أعضاء الوضوء ولو من  
 صبي ولو غير عيز بفعل ولبه أو من حنفى بغيرية أو في غسل واجب ولو لمجنونة نوى عنها زوجها  
 وخرج به ما غير المرة الأولى في أعضاء الوضوء وأما الوضوء المجدد والغسل المندوب فهو باق على  
 ظهوريته (قوله أو إزالة نجس) أي في المرة الأولى منه في غير إزالة النجاسة المغالطة وفي  
 السبع فيها وهو المسمى بالفسالة والنجس بفتح النون وكسر هاء مع كون الجيم وكسرها  
 وبفتحه مامعا (قوله ان لم يتغير) أي شرط الحكم بطهارته ان لم يتغير ولو تغير بغير اختلاف في  
 الطاهر وانما أثر التغير اليسير في الماء النجس لقلظ أمره أما إذا تغير بعضه فالتغير نجس وكذا  
 الباقي ان لم يبلغ قلتين ومن شروطه أيضا أن يكون الماء القليل وأردا على النجاسة وأن يطهر

قوله كتأخير صلاة العشاء  
 الأولى التمثيل بالنوم قبل  
 العشاء فإنه مستحب طبيا  
 ومكره شرعا وأما تأخير  
 العشاء فلا يبحث فيه  
 إلا ما يابى بل يصحهم في تعجيل  
 النوم اهـ

قوله كاطائف بيكة الأولى  
 بالجواز اهـ

بتأثير الشمس فيه وتأثيره  
 شرعا بقطر حار في الماء منطبع  
 إلا أنه النقيدين صفاء  
 جوهرهما وإذا برد زالت  
 الكراهة واختار النورى  
 عدم الكراهة مطلقا  
 ويكره أيضا شديد الضخونة  
 والبرودة (و) القسم الثالث  
 (طاهر) في نفسه (غير  
 مطهر) غيره (وهو الماء  
 المستعمل) في رفع حدث  
 أو إزالة نجس ان لم يتغير  
 ولم يزد وقته به إذا انفصل  
 عما كان

قوله وفي السبع فيها الأولى  
 أن يقول وفي السابعة فيها  
 لأن ما قبل السابعة نجس  
 لعدم طهارة المحل به اهـ



بعد اعتباره مقدار ما يتشربه  
المخسول من الماء (والتغير)  
أى ومن هذا القسم الماء  
المتغير أحد أو صافيه (جاء)  
أى بشئ (خالطه من  
الطاهرات) تغيرا يمنع  
إطلاق اسم الماء عليه  
فانه طاهر غير طهور حسب  
كان التغير أو تقديره يا كان  
اختلط بالماء ما يوافقه في  
صفاته كما الورد المنقطع  
الرائحة والماء المستعمل  
فان لم يمنع إطلاق اسم الماء  
عليه بان كان تغيره بالطاهر  
سيرا أو بما يوافق الماء في  
صفاته وقدر مخالفا لم يتغير  
فلا يسلب طهوريته فهو  
مطهر آخر واحترز بقوله  
خالطه عن الطاهر الجار له  
فانه باق على طهوريته ولو  
كان التغير كثيرا وكذا التغير  
بمخالط لا يستغنى الماء عنه  
كطين وطين ومافى مقرة  
ومحز والمتغير بطول المكث  
فانه طهور (و) القسم الرابع  
(ماء نجس) أى متنجس وهو  
قسمان أحدهما ما قابل  
وهو الذى حلت فيه نجاسة  
تغير أم لا (وهو) أى والحال  
أنه (ملبدون القلتين)  
ويستغنى من هذا القسم  
الميتة التى لادم لها سائل  
عند قتلها أو شق عضومها  
كالذباب

الهل بان لا يبق للنجاسة طعم ولالون ولا ريح (قوله بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المخسول) أى  
بان يعرف مقدار ما يتشربه المخسول من الماء ويوزن باقية فان زاد عنه أو تغير الماء أو لم يظهر  
الهل أو كان الماء مورودا فهو من أفراد القسم النجس الآتى فتأمل (قوله أحد أو صافيه)  
أى التى هى الطعم واللون والريح والماصل أن التغير - جمان حسي وتقديرى فالجسي زواله  
بان نزول بنفسه من غير انضمام شئ اليه أو بما ينضم اليه أو بما يؤخذ منه والباقي قلتان وأما  
التقديرى فنزوله بان يحضى عليه زمن لو كان تغيره - جمان زوال عادة أو بان ينضم اليه ما لو انضم  
الى المتغير - الزوال تغيره كان يكون بجنبه غير فيه ما من تغيره فزال تغيره بنفسه بعد مدة أو بجماع  
سبب عليه فيعلم ان هذا زال تغيره أيضا (قوله خالطه) أى بان لم يمكن فصله منه أو لم يتغير فى رأى  
العين عنه أما بابتداء أو واما كالمسل أو واما فقط كثره الشجر أو ابتداء فقط كالخمر والنجس  
(قوله وقدر مخالفا) أى وسطا بان يدر لون العصور وطعم الرمان وريح الالاذن بقع الذال المهمة  
المسمى باللبان المذكور هذا هو المشهور وقال فى القاموس هو رطوبة تعلى شعر المعز ولها اذا  
رعت نباتا يعرف بقاسوس أو عستوس وماعلى بشعرها جيد اه أى وعرضت الاوصاف  
الثلاثة عليه فان كان للواقع صفة واحدة ولم يتغير ولو فى واحدة منها فهو طهور (قوله الجوار  
له) أى الذى لم يتخلل منه شئ والافهوس من الخالط (قوله لا يستغنى الماء عنه) أى مما يشق  
الاحتراز عنه ومنه ورق الانصار لانجرها (قوله كطين) أى وان طرح بعد دقه (قوله وطين) أى  
أى ان لم يطرح بعد دقه وهو بضم أوله مع ضم ثالثة أو فقه وفى القاموس انه بكسر الطاء  
واللام كزبرج شئ اخضر بهلوا الماء من طول المكث (قوله ومافى مقرة) أى ولو مصنوعا ومنه  
القطران لاصلاح القرب لا الماء (قوله ومرة) فيه ما تقدم فى مقرة (قوله بطول المكث الخ)  
هو بتثليث الميم مع اسكان الكاف وقال الاسنوى هو بتثليث الميم مصدر مكث بفتح الكاف  
وضمها اه وفى المطالب لغة رابعة وهى فتح الميم والكاف (قوله فانه طهور) وهل يسمى مطلقا او  
أنه مستغنى من غير المطلق تسهلا على العباد قولان قال شيخنا أربعمائة الاول (قوله قسمان)  
كان الاول أن يقول نوعان اذ لا يكون جزء القسم قيسا له (قوله حلت فيه) هو قيد لا بد منه  
ليخرج به ما لو تغير الماء بريح النجاسة التى على الشطن من غير حلول فيه ومثل الحلول فيه ما لو  
لافته فتأمل (قوله ويستغنى الخ) هو تكرار لانه سابق فى كلام المصنف فتأمل (قوله لادم لها  
سائل) حاصل ما قرره شيخ شيخنا فى امرابه أنه يجوز قراءة سائل بالرفع تبعها لاجل لامع اسمها  
وبالنصب على محل اسمها ولا يجوز قراءتها بالفتح تبعها للفظه لفصل بالنظر وقيل يفتقر الفصل  
به والمراد ما شأنه اذ لا يضر وجود دم لها على خلاف الاصل كعكسه • (تنبيه) • ما شك فى  
سبل دمه له حكم ما يفتقر عدم سبلان دمه فيما يظهر من كلامهم (قوله أو شق عضومها) أى فى  
حياتها فان شك فى السبلان وعدمه جاز الشق عند العلامة م ر تبعها للفرز لانه الحاجة وخالف  
العلامة ابن حجر تبعها لأمم الحرميين فقال لا يجوز الشق لانه تعذيب (قوله كالذباب) يضم الذال  
المجسمة أى المعروف أو ما يشبه النحل والنمل والقمل والبقر ومنه - له نحو الخنفس والعقرب  
والاصحالى والبراغيث والوزغ بالهر يك فلا يتنجس الماء بموتها فيه وكذا المانع سواء ما نشأ منه  
كدود الخلل والبلين أم لا طرحت فيه حبة أم لا لا نحو حبة وضفدع وفارة • (فائدة) • الذباب  
لا يعيش أكثر من أربعين ليلة وكاه فى النار لا النحل قال الحافظ وكونه فى النار ليس تعذيبا له

قوله عستوس كذا هو بالعين المهملة فى النسخ التى بأيدينا والذى فى القاموس قيسوس بالقاف اه صحيحه بل



بل لم يذهب به أهل النار اه وفي تاريخ ابن النجار أن الذباب كان لا يقع على جسده صلى الله  
 عليه وسلم ولا على ثيابه وهو أجهل الخلق لأنه يلقى نفسه في الماء بكثرة (قوله ان لم تطرح فيه)  
 أي بعده موتها ثم لا يضطر طردها فيه من نحو ربح مثلا فتأمل (قوله ولم تغيره) أي بغيرها فيه  
 فان غيرة نجس ولا يظهر بزوال تغيره مادام قليلا فلوطرحت فيه حية فماتت قبل وصولها  
 المانع أو ميتة نجست قبل وصولها لم يضرب في الخلقين على الرابع (قوله لا يدركها الطرف) أي  
 ولون مغلظ فان قلت كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء قلت  
 يمكن تصويره بما اذا عاف الذباب على نجس رطب لم يشاهد ما علق به من النجاسة فاذا وقع في  
 ماء قليل أو مائع لم نجسه لمشقة الاحتراز عنه فتأمل وافهم ومورد ذلك بعضهم بان يراه قوى  
 البصر دون معتدله بعد فرضه مخالفا للون ما وقع عليه من الماء أو المائع وكذا غيره كما انبوب  
 (قوله ويستثنى أيضا) أي من حيث العقو عن الأبقيد كونها في الماء فتأمل (قوله صور الخ)  
 منها قليل دخان النجاسة وهو المتصاعد منها بواسطة النار ولون بخور طاهر على نحو سرجين  
 وخرج به بخارها وهو المتصاعد منها بواسطة نار فهو طاهر ومنها الريح الخارج من الدبر ومنها  
 قليل نحو شهرة من غير ما كول ويعنى في نحو القصاص أكثر من غيره ومنها ما تلقى فيه الفيران في  
 يوت الاخلية وان شوهدها ومنها الانفحة في الجبن ومنها الخبز بالسرجين فيعنى عنه سواء  
 أكله منه فردا أو في مائع كالبز ويطبخ ثم قال العلامة الرملى لا يعنى عن حله في الصلاة وخالف  
 العلامة الخطيب فقال يعنى عنه فيها ومنها غيره ذلك مما هو مذكور في المطولات (قوله وأشار  
 للقسم الثاني الخ) فيه ما مر فتأمل (قوله فتغير) أي حسيا كان التغيير أو تقدير بيان وقع فيه  
 ما يوافقه في صفاته كالبول المنقطع الرائحة فيقدر مخالفا لأشديان يقدرونه لون الخبز وطعمه  
 طعم الخبز وريحه ربح المسك وتقدر الاوصاف الثلاثة ان كان الواقع له أو صافى ثلاثة فان كان  
 له وصف واحد قدر ذلك الوصف فقط ولا تعرض عليه البقية بخلاف الطاهر فتعرض عليه  
 الاوصاف الثلاثة لان الشارع غلظ في أمر النجاسة وشده فيها فلان شدة فيها أيضا وكما أن  
 المصغر لا يصغر فالكبير لا يكبر ولو زال تغيره لا بشئ أو بما ولو متنجس أو بما يخالف صفة النجاسة  
 كان زال الطم بالمسك عاد طهورا أو بما يوافق صفة الواقع كان زال الطم بالخل لم يطهر واما  
 لو كان دون القلتين مثلا وكل بما الورود لم يغيره فهو طاهر طهورا لكن حكمه حكم دون  
 القلتين في انه نجس بمجرد الملاقاة (تنبيه) لا نجس قلنا ما به لاقاة النجس أي المتنجس  
 انخرج الميتة التي لادم لها سائل وانما جعل المكمل بنحو ماء الورد كالقلتين في اباحة التطهير به  
 ولم يجعل كذلك في دفع النجاسة عن نفسه لانه من باب الدفع والاول من باب الرفع والدفع أقوى  
 من الرفع غالبا (قوله يسيرا أو كثيرا) أي بما ورا أو مخالط وانما ضرا هذا لغلظ أمر النجاسة  
 فتأمل (قوله والقلتان) أي المتقدم ذكرهما والقلت في الاصل الجرعة العظيمة سميت بذلك لان  
 الرجل العظيم يلقاها يده أي يرفعها وهي تسع قربتين ونصفا من قرب الخبز (قوله رطل)  
 يكسر الراموقه والسكرافصح (قوله بالبغدادى) نسبة الى بغداد اسم بلد واسمه اسم  
 بلدين بينهما من عظيم بناها أبو جعفر عبد الله المنصور سنة اربعين ومائة وهي بموحدة او ميم  
 ثم غين مجمة ثم دال مهملة ثم الف ثم ذال مجمة او مهملة أو نون بدلها وهذه اشهر اللغات والا

ان لم تطرح فيه ولم تغيره  
 وكذا النجاسة التي  
 لا يدركها الطرف فكل  
 منها لا نجس المائع  
 ويستثنى أيضا صور  
 مذكورة في المبسوطات  
 وأشار للقسم الثاني من  
 القسم الرابع بقوله (أو  
 كثيرا) كثيرا (قلتان)  
 فأكثر (فتغير) يسيرا أو  
 كثيرا (والقلتان خمسمائة  
 رطل بالبغدادى تقريرا في  
 الاصح)

ففيها اثنتا عشرة لغة وهي تذكروا ثوث وقد كره جماعة من الفقهاء تسميته بذلك الماذكر فاما  
كتبتاه على الجلال المحلى فراجعته (قوله فيهما) أي الخـمسة مائة والتقريب وقيل هما أكبر من  
ذلك وقيل وزنه ما تحـديد وعلى التقريب الأصح لا يضر نقص رطلين فأقل (قوله والرطل  
البغدادى) وأما الرطل المصرى فمائة وأربعة وأربعون درهما والفلتان عليه أربعة مائة  
وسنة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل ومقدار ظرفهما بالمساحة في المربع بذراع الأذى  
وهو شبران تقريرا وهو ينقص عن الذراع المشهور بنحو ثمانية ذراع وربيع طولاً وعرضاً ومما  
يعنى خمسة أذرع قصيرة يضرب الطول في العرض والحاصل وهو خمسة وعشرون في العمق  
يحصل مائة وخمسة وعشرون ربه يخص كل ربيع منها أربعة أرتال وهذا المقدار ميزان لهما  
فلا تنقيد الأبعاد الثلاثة في المذکور وأما مقدار ظرفهما بالمساحة في المذکور كراس البقر  
من لافته وذراع عرضاً وذراعان ونصف طولاً أي عمقاً فيسط كل من الطول والعرض والحيط  
وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله أرباعاً ثم يضرب نصف العرض وهو اثنان في نصف  
الحيط وهو ستة وسبعان يبلغ ذلك اثني عشر وأربعة أسباع وهو بسط المسطح فيضرب في  
بسط الماويل وهو عشرة يبلغ مائة وخمسة وعشرين ربهما وخمسة أسباع ربع وهو مقدار القلتين  
مع زيادة خمسة أسباع ربع فتأمل (قوله عند النوى) وأما عند الرافعي فمائة وثلاثون  
درهما وهو مرجوح (قوله وترك المصنف الخ) أي من حيث التصريح بوصفه والافه  
من الماء المطلق وفيه إشارة إلى أنه كان الأولى أن يعبده كالمكروه اللهم إلا أن يقال إنما اقتصر  
على المكروه لما ينشأ عنه من الضرر فتأمل

• (فصل) في بيان أحكام الأعيان المتنجسة وما يطهر منها بالديباغ وما لا يطهر وذكر ما هنا  
لمزيد المناسـبة بما قبلها إلا أن الديباغ يشارك المياه في أنه مطهر والأواني ظروف للمياه فتناسب  
تعتيمها إيمان حكمها ولو عبر بدل المتنجسة بالنجسة لكان أولى اللهم إلا أن يقال ما هنا متنجسة  
باعتبار ظرفها والتنجس بوقت الانهاطا طاهرة في حياتها (قوله وجلود الميتة) الواو فيه للاستئناف  
والمصنف يستعملها كثيراً كما سبأني (قوله كلها) هو تأكيد للجلود بدليل الاستثناء بعده ولئلا  
يتكرر مع ما بعده فتأمل (قوله تطهر بالديباغ) أي ظاهرها وهو مالا في الديباغ وباطنها وهو  
خلافه ولو عبر بالديباغ في جميع الباب لكان أولى إذ لو وقع في الديباغ كفى (قوله وكيفيته  
الديباغ) كان الأولى أن يقول ومثله الخ وضابطه أن لا يعود إليه التثنية لونه في الماء عرفاً  
(قوله بشئ حريف) أي فيه حرافة كان يلذع في اللسان عند ذوقه لالمخ وتراب وشمس ويصير  
الديباغ نجساً الملاقاة الجلد النجس مع الرطوبة (قوله كنهه) أي وشب بالموحدة معدن  
من الأرض معروف أو شت بالثلاثة شجر من الطعم طيب الرائحة يدبغ بورقه يخرج المديبوغ  
به أبيض وذلك لئلا يدايمن فالباغ كذا الخـ برنا رجل ثقة (قوله نجسا) أي ولوم من مفاظ  
ويغسل منه سبباً بتراب (قوله كذرق حمام) هو بالذال المججمة وفي القاموس أنه بالزاي أيضاً  
(قوله كنى) أي بلامصاحبة ماء نعم أن كان كل من الجلد والديباغ جافاً فلا بد من مانع يؤثر  
الديباغ في الجلد بواسطة (قوله الأجلد الكلب) مأخوذ من التكلب وهو النباح والجمع أكاب  
واككالب وكلاب وكلابات (قوله والخنزير الخ) صريح هذا أن الخنزير جلد أو نقل عن  
صاحب العدة أنه لجلده وإن شعره في لحمه وقيل هو نوعان فيحمل كلام المصنف على أحدهما

ففيها والرطل البغدادى  
عند النوى مائة وخمسة  
وعشرون درهما وأربعة  
أسباع درهم وترك المصنف  
قسمها خامساً وهو الماء  
المطهر الحرام كالوضوء بها  
مغسوبة أو منسبل للشرب  
• (فصل) في ذكر شئ من  
الأعيان المتنجسة وما يطهر  
منها بالديباغ وما لا يطهر  
(وجلود الميتة) كلها (تطهر  
بالديباغ) سواء في ذلك ميتة  
ما كـول اللحم وغيره  
وكيفية الديباغ أن ينزع  
فضول الجلد عما به فنه من  
دم ونحوه بشئ حريف  
كهفص ولو كان الحريف  
نجساً كذرق حمام كفى في  
الديباغ (الجلد الكلب  
والخنزير وما نوله منها  
أو من أحدهما)



(٣) اهل الذمعة التي وقعت  
له ليس فيها عظم اء من  
هامش وينافيه قوله بعد  
مع أن ظاهر الاستثناء  
الح اء

مع حيوان طاهر فلا يطهر  
بالدباغ (وعظم الميتة  
وشعرها نجس) وكذا الميتة  
أيضاً نجسة وأريد به الزائلة  
الحياة بغير ذكاة شرعية فلا  
يستغنى حقيقةً عن ذكوات الميتة  
إذا خرج من بطنها ميتة لأن  
ذكاته بذكائه وكذا غيره  
من المستثنيات المذكورة  
في المبسوطات ثم استثنى  
من شعر الميتة قوله (الا  
الآدمي) أي فان شعره  
طاهر كبقية

• (فصل) في بيان ما يحرم  
استعماله من الاواني  
وما يجوز • وبدأ بالاول  
فقال (ولا يجوز) في غير  
ضرورة لرجل او امرأة  
(استعمال) شيء من (اواني  
الذهب والفضة) لاني أكل  
ولا شرب ولا غيره مما  
يحرم استعماله ما ذكره  
أخذه من غير استعماله في  
الاصح ويحرم أيضاً الاواني  
المطلى بذهب او فضة ان  
حصل من الطلي شيء يضره  
على النار (ويجوز استعمال)  
اناء (غيره) أي في غير  
الذهب والفضة

(قوله مع حيوان طاهر الخ) نعم ان كان من آدمي على صورته فبقية كلام سابق في محله (قوله فلا  
يطهر بالدباغ) أي لان الحياة لم تطهره فالدباغ من باب أولى (قوله وشعر الميتة ٣) أي وعظمها  
وقرنها وظفرها وظلقتها ووبرها ووصوفها ولبنها يبيضاها ان لم يتصلب ومـ كـها ان لم يتنهد  
للو وقع • (فرع) • يحرم تنف شعر الحيوان تعذيبه وما نقل عن الجواهر من القول بكراهته  
محمول على آدمي محتمل عادة (قوله وكذا الميتة الخ) هو عطف عام لا فائدة في نجاسة بقية أجزائها كما  
من (قوله شرعية) خرج به اذ صبح غير الماء كولا أو الماء كولا اذ لم تكن ذكاة شرعية (قوله  
جنين المذكاة) أي الذي حلته الروح ولو على صورة الكلب ما لم يشاهد الكلب نطقاً عليه او حركات  
منه لان الله تعالى قادر على أن يخلق الفرع على خلاف أصله والذكاة بالذال المعجمة بمعنى الذبح  
والذكاة المذبوحة (قوله ميتة) أي أوحيا حياة مذبح فانه يحل أيضاً (قوله وكذا غيره) أي  
الجنين كالصيد الميت بضغطة الجارحة أو بظفرها والبعير النساب لهم ولو لم يذبح (قوله ثم  
استغنى من شعر الميتة الخ) لو قال ثم استغنى من الميتة لكان أولى مع أن ظاهر الاستثناء في كلام  
المصنف أنه من العظم والشعر وما اهل الشارح دفع بذلك تكرار هذا مع ما سياتي في النجاسة  
• (تنبيه) • لو شك في تخوريش أو شعره هل هو من ما كولا أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو  
في عظم أو جلد أو من مذكي الماء كولا أو من غيره أو في لبن أو لبن ما كولا أو لبن غيره فهو  
طاهر (قوله الا آدمي) أي وكذا السمك والجراد والجن والملايشاء على قول الجلال  
السيوطي ان للملايشاء أجسادا (قوله فان شعره) أي الا آدمي (قوله طاهر) لو قال فانه طاهر  
لكان أولى وأعم واستغنى عن قوله كبقية

• (فصل في بيان أحكام ما يحرم استعماله من الاواني وما لا يحرم) • والواني جمع آنية وآنية  
جمع اناة كسقاء وأسقية ورداء وأردية وتجمع أيضاً على أوان فالواني جمع لآنية والآنية  
جمع لاناء (قوله لرجل أو امرأة) أي ولو احتمل لافيه ما يدخل الخنثى (قوله أواني الذهب  
والفضة) هو بالإضافة البانية فهي كلها من أحدها وقيد بالواني ليخرج بها نحو سائلة  
وحاكة ولا فرق بين الاناء الكبير والصغير حتى المبل الذي يكحل به الا ضرورة كأن يحتاج الى  
جلاء عينه بالمبل فيباح له حقيقة استعماله • (تنبيه) • يحرم الاستنجاء به لآواني الذهب  
والفضة وأخذ الابرة على فعلها ولا غرم على كاسرها كالآلات الملاهي (قوله ولا غيرها) أي  
كوضوءه وإزالة النجاسة (قوله أخذه) أي لغير تجارة فيه أما اذا كان تجارة باني يبيعه لمن يجمعه  
لم يضره فانه جائز (قوله المطلى الخ) هو بضم الميم واسكان الطاء وقع اللام كما قال العلامة  
البكري والقياس أنه بفتح الميم وفي المختار طلاء بالذهب وغيره من باب رمي وطلى بالذهب والمطلى  
به على افتعال ولم يذكر فيه أطلى وقياس ما فيه أنه بفتح الميم وتشديد الياء كرمي ومثله الغلى والمغلى  
والمشوى فله شيخنا الشيرازي ونقل العلامة سم في حوائج شرح المنهاج عن العلامة  
البراسي في آخر كتاب السرقة انه بضم الميم وفتح اللام من أغلى ولغو مغلى بفتحها لانه لا يقال  
فأبى فخره (قوله ان حصل من الطلي شيء) وأما عكسه وهو ان يطلى الذهب والفضة بالفضة  
مثلاً فان حصل من الفضة شيء يضره على النار لحرمة في ذلك فحكم عكسه عكس حكمه  
ومن ثم لو صدق اناء الذهب بحيث سبغ الصدا بجميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوات الخلاء



ومن الحبل المبيحة لاستعماله صب ما فيه ولو في نحو يده فبسته عمله بها ثم يستعمله منها ثم هي  
لا تمنع حرمة الوضع في الاناء ولا في الهاذي منها (تنبيه) يحرم تعويده سقف البيت وجرانه  
بالذهب والفضة وان لم يحصل منه شيء بالعرض على الفار ويحرم استداعته ان حصل منه شيء  
بالعرض عليه او يحل شتم راحته بحجارة الذهب والفضة من بعد دونه في ان يكون بعد ما بحيث  
لا يستعمله لاله فان عدم استعماله احرم (قوله من الاواني النقبية) انما قيل بها العلم  
جواز غيرها بالاول والمراد بالنقبية النقبية لذاتها بدليل المثال وكذا النقبية لصنعها بالاول  
والنقبية لغة ما يتنافس به ويرغب فيه ونقبس كل شيء جيد (قوله كأنها يا قوت) أي مع  
الكراهة (قوله المضرب بضبة فضة) أي المجهول في حوافيه أو جوانبه صفائح الفضة بتدوير  
أو نحوه وأصل الضبة ما كان خال في الاناء والمراد هنا الاعم والحاصل انما هي أربعة أقسام الاول  
ان تكون كبيرة لزينة والثاني ان تكون كبيرة بعضها لزينة وبعضها الحاجة فهي في هذين  
حرام والثالث ان تكون صغيرة لزينة والرابع ان تكون صغيرة بعضها لزينة وبعضها الحاجة  
والخامس ان تكون كبيرة الحاجة فهي مكروهة في هذه الثلاثة والسادس ان تكون صغيرة  
لحاجة فلا حرمة في استعمالها ولا كراهة والسابع ان شك في الصغير والكبير فالاصل الاباحة  
والمراد بالصغر والكبير العرف (تفة) يجوز استعمال اواني المشر كمن كانوا لا يتعبون  
باستعمال النجاسة كاهل الكتاب فهي كاتبة المسكين لانه صلى الله عليه وسلم نوا من زيادة  
مشر كذا لكن يكروه استعمالها لعدم تحريمهم فان كانوا يتدبون باستعمال النجاسة كطائفة  
من المجوس يغتسلون ببول البقرة فباق في جواز استعمالها وجهان أحدهما ان القولين في  
تعارض الأصل والغالب والاصح الجواز لكن يكروه استعمال اوانيهم وملبوسهم وما يلي  
أسافلهم مما يلي الجلاء أشد وأواني ما ثم أخف ويجري الوجهان في أواني مدمني الخمر والقصابين  
الذين لا يتحرون عن النجاسة والاصح الجواز مع الكراهة لقول بعضهم يعني عن ثياب مدمني  
الخمر وأوانيهم وثياب اليهود والنصارى وثياب الخراز بن بشير الخنزير والاسا كفة الذين  
يدبغون جلود الميتة ويخترزونهم عن ثياب المجانين والاطفال الذين لا يتحرون عن النجاسة وعن  
ثياب حمار القبور وعن مؤاكلة الصبيان في أوانيهم وقبيل أفواههم ٣ ربعي عن المشي حافيا  
في الطرقات الجافة والرطبة الطاهرة وعن منفذ الطير ومنقاره اذا كان عليه نجاسة وشرب من  
ماء قليل وعن سؤر السباع والدجاج والاوز الجلالة التي يقاب عليها كل النجاسة وعن لحم الشاة  
والبقرة الجلالة فان تغير لهما ما بينهما ما يرجح النجاسة كرهأ كاه وشربه فان زال ريحها بعلف  
زال الكراهة وجرة البعير والشاة متنجسة فما أصيب من اهابه نجس لكن يعني عنه في نحو  
شرب مثلا

(من الاواني النقبية كأنها  
ياقوت ويحرم الاواني المذهب  
بضبة فضة كبيرة عرفا لزينة  
فان كانت كبيرة لحاجة جاز  
مع الكراهة أو صغيرة عرفا  
لزينة كرهت أو لحاجة فلا  
تكره أما ضبة الذهب  
فتحرم مطلقا كما صرح به  
النووي  
(فصل في استعمال آلة  
السؤال وهو من

٣ قوله ويعني عن المشي حافيا  
الخفيه مسأحة لان المشي  
في الطريق الجاف وكذا في  
الطريق لرطب الحق في  
الطهارة لا يؤثر في النجاسة  
أصلا حتى يحتاج لاهفوا

(فصل في بيان أحكام السؤال) وهو بكسر السين لغة الدلائل وآله وشربا استعماله هو دأ  
نحوه في الاسنان وما حواه الاذهب التغير ونحوه وهو مأخوذ من قواهم سكنت الشيء سو كما اذا  
داكنته وقيل من التساول وهو القابل يقال جات الابل تتساول أي تقابل من الهزال وهو  
مد كره على المشهور كما نقله الازهرى عن عامة العرب قال وغلط الليث بن مظفر في انه مؤنث  
وذكر صاحب المحكم انه بالتأنيث والتذكير وهو من الشرايع القديمة لما جاء في الحديث هذا  
سوا كى وسوالك الانبياء من قبلي (قوله آلة السؤال) هو من الاضافة البيانية (قوله وهو من

سنن الوضوء) أي القعدة المقتضية عليه الطهارة عنه فخرج غسل الكفين فإنه أول سننه الفعلية الداخلة فيه وأما التسمية فأول سننه القولية فلا تنافي (قوله ويطلق السؤال الخ) هو مستدرك فتأمل (قوله من أراك) وهو الأفضل قال في القاموس والاراك كصاحب هو شجر بـ التاء والجمع أراك بضم التاء قال الشاعر

تالله إن جرت بوادي الاراك \* وقبالت أغصانه انخضر قالك

فأبعث إلى المملوك من بعضهم \* فأنسى والله مالي سؤالك

(قوله والسؤال) أي استعماله والاستقبال (قوله مستحب) أي ويجزى بكل خشن طاهر من بلى للقلع ولومن الثياب أو اصبع غيره المشتهة إذا كانت متصلة فيما يظهر لا اصبعه في الأصبع وإن لم يجد غيره أو ان اختار في المجموع الأجزاء (قوله ولا يكره الخ) هو معلوم من الاستصحاب وفيه الاستئذان من غير مذكور ولو جعل الاستئذان من الاستصحاب وأردفه بالكرهية لكان أولى (قوله للصائم) أي ما لم يكن مواصلا في كرهه من أول النهار لأن عدم الكراهية قبله فأنشئ عن كون التغبير من أثر الطعام وهو موقوف فيه وقد يكره من حيث الكيفية كاستعماله الطويل في غير الاستئذان وقد يحرم كاستعماله سؤال غيره بغير إذنه وقد يجب كأن توقف عليه زوال نجاسة أو ريح كريهة في خصوص جمعة (قوله فرضا ونقلا) الحق به الاستوى المسلك انصرف قد انبث في رمضان فيكرهه راءة شيخنا كالملة ابن عبد الحق والخطيب عدم الكراهية نعم إن تغبير القم بعد الزوال بنحو كل ناسيا أو نوم لم يكره ودخل في كلامه عدم مذنب لوضوء أو صلاة لا بعد الزوال وهو كذلك مراعاة للاقل ووجه الكراهية الخبر الثابت من أن خلافه في الأصنام أطيب عند الله من ربح المسك والمتبادر من أطيبته إبقاؤه لخبر أعطيت أمي في شهر رمضان خمساً قال وأما الثانية فإنهم يسيئون بخلاف أفواههم أطيب عند الله من ربح المسك وأما الأولى فإذا كان أول ليلة منه نظر الله إليهم ومن نظر إليه لا يعبث به أبداً وأما الثالثة فإن الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فإن الله يامر جنته فيقول لها استعدي وتريني لعبادي أو شك أن ينتم يحوهم نعب الدنيا إلى دار كرامتي وأما الخامسة فإنه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل أي ليلة القدر يا رسول الله قال لا الم تر أن الأعمال به ملون فإذا فرغوا من أعمالهم وفوا الجور هم رواء الحسن بن سعيد وغيره ويؤيده نظيره من دم الشهيد ٣ فتكرهه إزالة ولا يشك على الكراهية انتفاء النهي المخصوص لعدم اعتباره فيها عند المتقدمين مع أنه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما بعلم من كلامهم في مواضع وإنما حرمت إزالة دم الشهيد لأن مقتضى فضيلة على الغير وإزالة الوسوء الصائم غيره بغير إذنه حرم عليه إتيان فضيلة على غيره أو إزالة الشهيد دم نفسه بأن جرح جرحاً قطع بموته منه فإذا لم يحرم (قوله وتزول الكراهية الخ) هو معلوم من لفظ صائم فتأمل (قوله واختار النووي) أي من حيث الدليل وأما من حيث الحكم فيكرهه (قوله عدم تغبير القم) أي لو نأ أو ربحاً (قوله من أزم) هو بفتح الهمزة وسكون الزاي المقبحة (قوله قبل هو سكوت طويل الخ) وفي الصحاح أزم عن الشيء أمسك عنه اه وقال أبو زيد لا أزم هو الذي ضم شفتيه وفي الحديث إن عمر رضي الله تعالى عنه سأل الحارث بن كاذة رضي الله تعالى عنه ما الدواء فقال لا أزم يعني الحية وكان

سنن الوضوء ويطلق السؤال  
أيضا على ما يستدل به من  
أراك ونحوه (والسؤال  
مستحب في كل حال)  
ولا يكره تنزيها (الابعد  
الزوال للصائم) فرضا  
أو نقلا وتزول الكراهية  
بفسر وبالشمس واختار  
النووي عدم الكراهية  
مطلقا (وهو) أي السؤال  
(في ثلاثة مواضع أشد  
استصحابا) من غيرها أحدها  
(عند تغبير القم من أزم) قيل  
هو سكوت طويل وقيل  
ترك الأكل وإنما قال (وقبيل)  
أي تغبير القم بغير أزم  
كأن كل ذي ربح كريه من  
نوم وبصل

٣ قوله فتكرهه إزالة  
أي تغبير القم اه



طبيب العرب اذ ذاك (قوله وغيرهما) أي من غير النوم فلا تكرر أربعاً بعده (قوله أي الاستيقاظ) وإن لم يحصل تغير لانه مظنة (قوله من النوم) أي لبلا أو ثم ارا (قوله إلى الصلاة) أي عند ارادة فعلها وإن تكررت أو كانت يتيم أو بغير الطهورين اتفاقهما أو صلاة جنازة وكذا سجدة تلاوة وشكر وسجدة جمعة أو غيرها (قوله كقراءة القرآن) أو الذكر أو درس علم أو نحوها (قوله ويسن أن ينوي بالسؤال السنة) أي إذا لم يكن في ضمن عبادة كأن وقع بعدنية الوضوء أو بعد الإحرام بالصلاة على ما قاله العلامة الرملي والأفلا يحتاج إلى نية كالماء كان في صلاة مثلاً لأن النية تشمل (تنبيه) قال الترمذي الحكيم يكره أن يزيد طول السؤال على سبع أي لما قيل إن الشيطان يركب على ما زاد (قوله وأن يستاك بيمنه) أي لأن اليد اليمنى مباشرة للأذن وبذلك فارق الاستنجاء ونحوه ثم بعد السؤال يضعه خلف أذنه اليسرى لغيره وواقفاه بالعصابة رضي الله تعالى عنه - م (قوله ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه) أي إلى نصفه ثم بالجانب الأيسر إلى نصفه أيضاً من داخل الأسنان وخارجها (قوله وعلى كرامى أضراسه) أي بتشديد اليأس طولاً وعرضاً وعلى أسنانه طولاً (تنبيه) يتأكد السؤال عند النوم وعند الوضوء لكل عبادة وقراءة الحديث وعند دخول الكعبة وعند دخول الإنسان بيته وعند جماعه لزوجته وأهله وعند اجتماعه بأخوانه وعند العطش والجوع وعند الاحتضار يقال أنه يسهل خروج الروح في السهر وللأكل وبعد الوتر والسفر والقدر منه فإن لم يقدر على جميع ذلك استاك في اليوم والليلة مرة ويستحب أن يكون بأركان يأس مندى بالماء ويعرجون الفضل ويجريده وعود الزيتون والسعد ثم يماله ربح طبيب ثم بغيره وهكذا ويسن للمستاك أن يجعل خلفه من أسنانه والبنصر والوسطى والسبابة فوقه والاهام أسفل رأسه وأن يقول عند استيأك اللهم يرض به أسناني وشقبي لثاقي وثبت به لثاقي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين وأن يغسل رأسه إذا فرغ منه وفيه خصال عديدة وفصائل كثيرة أعظمها أنه مرضاة للرب مسخطة للشيطان مطهرة للهم مطيب للذكاة مصف للخالقة موجب للفصاحة والظننة قاطع للرطوبة محلل للبصر مبطئ للشيب - ولظهور مضاعف للأجر مرهب للعبد ومهضم للطعام مرغم للشيطان مذكراً للشهادة عند الموت

(فصل في بيان أحكام الوضوء وفروضه ونقلا) وهو لغة مشقة من الوضوء وهي الحسن والنضارة والخلو من ظلمة الذنوب وشرعاً استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية وهو من النرائع القديمة كادات عليه الأحاديث الصحيحة والفدي من خصائصنا المالكية المخصوصة أو الغرة والتجليل وفرض مع الصلاة ليله الأسر أو ولو - هكت المصنف عن لفظ فروض لكان أولى وأنسب بما بعده (قوله اسم لما يتوضأ به) أي بالفعل لا لما يصح منه الوضوء كالصبر وقيل بفتحها في ما يوضأ به أو هو شاذ (قوله ويشتمل الأول) أي وهو الفعل (قوله على فروض وسنن) أي ونشر وطب ومكر وهات فن النروما أن يكون الماء مطلقاً والعلم بكونه مطاوعاً والظن - هكت ما في الاجتماع وعدم المانع الحسى كالشمع والدهن ونحوهما والشرعي كالحيض والنفساس وإسلام النساوي وتقيده وعدم المنافي وعدم مس الذكرو عدم الصاف أي لدوام النية ومعرفة كيفية الوضوء كتنظيره في الصلاة وأن يغسل مع المغسول جزءاً أو تمامه

وغيرهما (و) الثاني (عند القيام) أي الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فقرأوا نفل لاوتيا كذا يضاف غير الثلاثة المذكورة مما هو مذكور في المطولات كقراءة القرآن وأصغر أركان الأسنان ويسن أن ينوي بالسؤال السنة وأن يستاك بيمنه ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه وأن يمر على سقف حلقه أصرار الطبقة وعلى كرامى أضراسه

(فصل في فروض الوضوء) وهو يضم الواو في الأثر اسم للفعل وهو المضاف هنا وبفتح الواو اسم لما يتوضأ به ويشتمل الأول على فروض وسنن وذكر المصنف الفروض في قوله

قوله وعدم مس الذكرو الأولى ومنه مس الذكرو



المقتضى وتبميز فرائضه من سنه في حق الفقيه ويشترط في حق العايم أن لا يقصد بالافرض  
السنة وإزالة الخبث على رأي بعضهم وفي حق دأتم الحدث دخول الوقت يقينا أو ظنا  
والموا لا يبرئ غسل أعضائه وبين الوضوء والصلاة ويشترط أيضا جريان الماء على العضو ومن  
المكروهات الإسراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث والنقص عنها  
والمباغلة في المضمضة والاستنشاق للصائم والاستهانة بمن يطهر أعضائه بلا عذر (قوله  
وفروض الوضوء) جمع فرض وهو لغة القطع والتقدير ونشر عما يثاب الشخص على فعله  
ويعاقب على تركه (قوله ستة أشياء) أي عندنا خلافا لآل سادة الحنفية والمالكية وأشياء اسم  
جمع شيء لا جمع له والراجح في تصرفه أن أصله شيء على وزن فعلاء كمرأة فنقات همزته  
الأولى إلى موضع الناء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لغة وهو ممنوع من الصرف  
وقد نظم بعضهم الخلاف في وزنه فقال

في وزن أشياء بين القوم أقوال \* قال الكسائي إن الوزن أفعال  
وقال يحيى ي حذف اللام فهي إذا \* أفعاء وزنا وفي القولين اشكال  
وسيدويه يقول القلب صيرها \* لغة فافهم فذا تحصيل ما قالوا

(قوله وحقيقة شرعا) أي واقترانها باللفظ باعتبار وجودها في أوله ويشترط فيه الجزم فهو  
قال إن شاء الله فان قصد التعليق لم يصح أو التبرك صح وان أطلق لم يصح أيضا لان اللفظ  
موضوع للتعليق (قوله فان تراخي عنه) أي فان تأخر الشروع في الفعل عن قصد (قوله  
سمي عزمًا) هو أحد ما صدق النية لغة التي هي مطلق القصد كما سياتي في أركان الصلاة سواء  
قارن الفعل أو تقدم عليه (قوله وتكون النية) أي المذكورة ويندب أن ينوي عند  
غسل الكفين مثلا ليحصل له ثوابه وإذا لم ينو عند سقوط عنه طلبة ولا ثواب له فيه (قوله عند  
غسل أول جرحه) أي ليعتد بها بعده والافهى كافيته في أي جرح من الوجه لكن يجب إعادة غسل  
ما مضى منه (قوله من الوجه) ومنه ما يجب غسله من شعوره سواء تعدد أو لا الزائد عما  
زيادته وان وجب غسله بان كان على وجه الأصل (قوله أي مقترنة بذلك) دفع به معنى عند  
الذي هو لما قاب النية قبله فتأمل (قوله لا يجتمع به) أي لا يشترط دوام النية إلى غسل جميع  
الوجه لا كنفاء بجزئه ولو اسقط هذا المكان أولى (قوله ولا بما قبله) أي لا يكتفى بمقارنة النية  
لما قبل الوجه ان عزبت عنده والا كان نوى مع المضمضة مثلا وانفصل بها جرح من الوجه  
كحفرة الشفتين كفته مطلقا ويجب إعادة غسل ذلك الجزء ان لم يقصد غسله عن الوجه نعم لو  
سقط غسل الوجه اعلمت كفت النية عند غسل اليدين كبقية الأعضاء ولو عزبت في أثناءه بنية  
التبريد وجب تجديدها وهل يقطع النية نوم ممكن مقعدته وجهان كالوجهين فيما إذا فرق  
تفريقا كثيرا قل في المجموع عن بعضهم (قوله ولا بما بعده) أي الوجه ان كان قد غسله فلو عذر  
غسله اعتد بالنية على ما بعده كما مر آنفا وكذا لو فرق النية على أعضاء الوضوء ولو بنية رفع  
الحدث فتأمل (قوله فينوي المتوضي) أي من يريد الوضوء ومحل في غير الوضوء الجهد داما الجهد  
فالقياس عدم الاكتفاء فيه بنية الرفع والاستباحة (قوله رفع حدث) أي رفع حكمه الذي  
هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك أو لا يعرفه (قوله من أحداثة) أي التي هي عليه

(وفروض الوضوء ستة  
أشياء) أحدها (النية)  
وحقيقة شرعا قصد الشيء  
مقترنا بفعله فان تراخي عنه  
سمي عزمًا وتكون النية  
(عند غسل) أول جرح من  
(الوجه) أي مقترنة بذلك  
لا يجتمع به ولا بما قبله ولا بما  
بعده فينوي المتوضي عند  
غسل ما ذكره رفع حدث من  
أحداثة

أو ينوي استباحة مفترق  
 إلى وضوء أو ينوي فرض  
 الوضوء أو الوضوء فقط أو  
 الطهارة عن الحدث فإن لم  
 يقل عن الحدث لم يصح وإذا  
 قوى ما يعتبر من هذه النيات  
 وشركه نية تنظيف أو  
 تبرص وضوء (و) الثاني  
 (غسل) جميع (الوجه)  
 وحده طولا ما بين منابت  
 شعر الرأس غالبا وآخر  
 العيين وهو ما العظامان  
 اللذان يثبت عليهما الاسنان  
 السفلى يجتمع مقدمهما  
 في الذقن ومؤخرهما مافي  
 الاذن وحده عرضا ما بين  
 الاذنين فإذا كان على الوجه  
 شعر خفيف أو كثيف وجب  
 اتصال الماء اليه مع البشرة  
 التي تحته وأما الحمية الرجل  
 التي كثيفة بأن لم ير الخاطب  
 بشرته من خلالها فيمكن  
 غسل ظاهرها بخلاف  
 الخفيفة وهي ما يرى الخاطب  
 بشرتها فيجب اتصال الماء  
 لبشرتها وبخلاف الحمية  
 المرأة والخيشي فيجب اتصال  
 الماء لبشرتها ما ولو كثفا  
 ولا بد مع غسل الوجه من  
 غسل جوف الرأس والرقبة  
 وما تحت الذقن (و) الثالث  
 (غسل اليدين مع المرفقين)  
 فإن لم يكن له مرفقان اعتبر  
 قدمهما ويجب غسل ما على  
 اليدين من شعر وسبلة  
 وأصابع زائدة

سواء السابق أو المتأخر فإن نوى غير ما هو عليه غاطص أو طامد أفلا (قوله أو ينوي استباحة  
 مفترق إلى وضوء) أي بهذه الصيغة أو فرد من أفرادها كصلاة أو سجدة تلاوة أو صلاة جنازة أو  
 خطبة جمعة (قوله أو ينوي فرض الوضوء) أي أو أداء الوضوء أو الوضوء المفروض أو الواجب  
 (قوله أو الوضوء فقط) أي لأنه لا يكون الإعادة وبذلك فارق عدم الاكتفاء بنية الغسل فقط  
 للجنب مثلا (قوله أو الطهارة عن الحدث) أي أو أداء فرض الوضوء ثم لا تنكفي نية رفع الحدث  
 أو الطهارة عنه لدائمه كـ لمس البول (قوله عن الحدث) أي أو للصلاة أو لسجدة التلاوة ثم  
 لا ينكفي للمجدد نية الرفع ولا الاستباحة (قوله وشركه الخ) هو بقيد أنه مستحضر للنية  
 المعتبرة فإن عزيت لم يصح (قوله أو تبرص) أي وهو مستحضر لنية الوضوء فإن غفل عنها لم  
 يصح (قوله غسل جميع الوجه) أي وإن تعدد الأجزاء يقينا ليس على امت الأصل (قوله ما بين  
 منابت شعر الرأس) أي محل نباته غالبا يدخل الأغم ويخرج الأصابع والأغصم هو الشعر النبات  
 على الجبهة أو بعض المحصول المواجهة به وهو مما يذم به لما قيل أنه يدل على الجبن والشح  
 والبلاهة والنزع بضد ذلك قال الشاعر

أقلى على اللوم وادعى لمن رعى • ولا تجزى عما أصاب فأوجعا

ولا تنكفي أن فرق الدهر بيننا • اغم القفا والوجه ليس بأزعا

(قوله يجتمع مقدمهما الخ) هو بقيد أن هذا أولهما وما بعده آخرهما ولو عكس نظر القامة  
 إلا أن كان أولى والظرفية فيه ما مجازية (قوله في الذقن) هو يفتح الذال المعجمة والقاف  
 (قوله ما بين الاذنين) يضم الذال المعجمة أفصح من اسكانها ومنه البياض الملاصق للاذن بينهما  
 وبين العنق (قوله وجب اتصال الماء اليه) أي الشعر الذي على الوجه خفيفا أو كثيفا  
 معتادا أو نادرا ثم ما خرج عن حد الوجه من جهة استرساله وكان كثيفا يمكن غسل ظاهره ولو  
 من امرأة أو خنثى (قوله الخاطب) هو بكسر الطاء وقصها (قوله ولا بد مع غسل الوجه) أي  
 يجب غسل جوفها وحاول إلى الوجه لتحقيق غسله لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (قوله  
 اليدين) هو منقذ يده إلى أصابعه من رؤس الأصابع إلى الكتف وخصلها الشارع بما دون العضد  
 ولو زادت الأيدي وجب غسل الجميع الزائدة يقينا على غير امت الأصل (قوله مع المرفقين)  
 بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه والأول أفصح مما يبدل لأنه يرتفع به مافي الاتكاء عليهم ما نحوه  
 (قوله اعتبر قدميهما) أي المرفقين من معتدل الخلق من أقرانه (قوله من شعر) أي وإن كثف  
 وطال وجلدة معاقة في محل الفرض وإن طالت ويجب غسل عظام وضخ بكشط ما فوقه (تنبيه)  
 لو دخلت شوكة في يده أو رجله مثلا فان ظهر بعضهم أوجب قلعها وغسل محلها لأنه صار في حكم  
 الظاهر وقد بعضهم أخذوا من فتاوى البغوي بما إذا كانت بحيث لو قامت بقي محلها مفتوحا  
 بخلاف ما إذا كان يلتمس عند قلعها فلا يجب قلعها وهو ظاهر وإن استقرجها ففي الخدم أن  
 القصاص من الوضوء لأن ما صارت في حكم الباطن دون الصلاة لأنها لا تنكبت بالدم فتكون  
 ملققة بالونهم ولا نظرا كونها خفيفة أو ظاهرة لأنهم لم يفرقوا في الوشم بين الظاهر وغيره ولا بين  
 اليسر والكثير وفيه نظر بل الظاهر كما قال بعضهم فيه جريان التفصيل المذكور في العفو عن  
 قليل الدم وكثيره في ذلك وانما لم ينظر في الوشم لذلك لحصوله بفسه له ودوانه أنصرم الوشم  
 بخلاف ما نحن فيه فإنه في محل الحاجة سيما في حق من يكثرت شبيهة أو مما ياتيه لاشوك يده وما



وأظافير ويجب إزالة  
 ما تحتها من وسخ يمنع وصول  
 الماء اليه (و) الرابع (مسح  
 بعض الرأس) من ذكر أو  
 أنثى أو خنثى أو مسح بعض  
 شعر في حد الرأس ولا تعين  
 البدن للمسح بل يجوز بخرقة  
 وغيرها ولو غسل رأسه بدل  
 مسحها جاز وكذا لو وضع  
 يده المبلولة ولم يحركها  
 (و) الخامس (غسل الرجلين  
 مع الكعبين) ان لم يكن  
 المتوضي لأبسا للفقهاء فان  
 كان لأبسم ما وجب عليه  
 مسح الخفين أو غسل  
 الرجلين ويجب غسل  
 ما عليهما من شعر وساعة  
 واصبع زائدة كما سبق في  
 السدين (و) السادس  
 (الترتيب في الوضوء) على  
 ما أي الوجه الذي ذكرناه  
 في عدة القروض فالوضي  
 الترتيب لم يكف ولو غسل  
 أربعة أعضائه دفعة  
 واحدة باذنه ارتفع حدث  
 وجهه فقط (وسننه) أي  
 الوضوء (عشرة أشياء) وفي  
 بعض النسخ عشر خصال  
 (التسمية) أولها وأقلها بسم  
 الله وأكملها بسم الله الرحمن  
 الرحيم فان ترك التسمية في  
 أوله أتى بها في اثنياته فان  
 فرغ من الوضوء لم يأت بها  
 (وغسل الكعبين)

أفتى به بعضهم من ان تراكم الوضع على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقض باسمه بتعين فرضه  
 فيما اذا صار جزءا من البدن بان تعذر فصله منه (فرع) قال في شرح المذهب اتفق أصحابنا  
 على ان من توضأ ثم قطعت يده من محل الفرض أو رجله كذلك أو حلق رأسه أو كشطت جلدة  
 من وجهه أو يده لم يلزمه غسل ما ظهر ولا مسحه مادام على تلك الطهارة وهذا الاختلاف فيه  
 عندنا (قوله وأظافير) جمع ظفر وفيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضهها وكسر هاء مع سكون  
 الفاء وكسر هاء أو أظفورا أيضا (قوله الرأس الخ) هو مذكروا كذا كل ما ليس متعدد من الاعضاء  
 كالأنف ونحوه (قوله في حد الرأس) أي بان لم يخرج عن حده بحد من جهة استرساله (قوله بل  
 يجوز بخرقة) أي وغيرها بل يكفي وصول الماء اليه ولو بالامس أو من وراء حائل لكن اذا كان  
 من وراء حائل فقيه تفصيل الحرم وق على المعتمد عند شيخنا كالهامة ابن قاسم نقلا عن  
 الرمي وخالف العلامة ابن حجر فقال يكفي مطاها (قوله جاز) وهل تحصل به سنة الاستيعاب  
 الاوجه نعم لان فيه مسحا وزيادة (قوله وكذا الوضع يده الخ) هي من افراد المسح اذ لا يعبر فيه  
 تحريك فتأمل ولو تعدد الرأس كفي مسح جزء من واحدة من الاصابع ويجب جزء من كل ما شابه  
 (قوله غسل الرجلين) وفي تعددهما ما مر في اليدين فتأمل (قوله مع الكعبين) وهما العظامان  
 الثامنان من الجناحين عند مفصل الساق والقدم فالولم يكن له كعب اعتبر قدره ولو نشقت رجله  
 بغيره في شقوقها شقوقا أو غيره وجب ازالته منه ولو كان على العضو دهن مائع فخرى الماء على  
 العضو ولم يثبت صح وضوءه (قوله الترتيب) فلو غسل جنب بدنه الارجلين منه لا ثم احدث  
 غشاهما للجناية ثم غسل باقي الاعضاء مرتبة للصغر وله تقديم غسل الرجلين على غسل الثلاثة  
 وتأخيرها وتوسيطه وهو وضوءه خال عن غسل عضو مكشوف بالضرورة ولو اغتسل الاعضاء  
 وضوءه لم يجب عليه ترتيب لاجتماع الحدتين عايناه في ندرج الاصغر في الاكبر ولو شك في طهارة  
 عضو قبل الفراغ من طهره طهره وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر الا في النية ما لم يتذكر حالا فلو  
 عكس وهو ساء أو كره أو وضوءا أربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط ان نوى عنده أو نكس  
 وضوءا أربع مرات أجزأه لم يحصل غسل كل عضو في مرة ولو انغمس ناويا أجزأه وان لم يمكث  
 لحصول الترتيب في لحظات لطيفة (قوله باذنه) ليس قيدا بل الحسبان مقيدا فيمنه عند غسل  
 الوجه (قوله عشرة أشياء) أي بحسب ما ذكره وسيأتي زيادة عليهم او عدها بعضهم كصاحب  
 الطراز المذهب نحو خمسين سنة (قوله وأقلها بسم الله) أي اعدم حصول السنة بغيرها كالحمد لله  
 أطيبها في الوضوء بخصوصها (قوله وأكملها) أي ولو لم ينجس وحائض ونفساء (قوله بسم الله  
 الرحمن الرحيم) أي ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا زاد الغزالي  
 بعد هذا رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب ان يحضرون ويسن التعوذ قبلها  
 (قوله أتى بها) أي التسمية أقلها أو أكملها أو يزيد عليها أوله وآخره ان شاء (قوله فان فرغ من  
 الوضوء) أي من أفعاله فليس منه الدعاء عقبه (قوله لم يأت بها) أي لانهضائه بخلافه بعد فراغه  
 من الاكل فانه يأتي به اليقظة ايا الشيطان ما كلفه ولا يحكم بخباسة الاناء لعدم تحقق كون النجاسات  
 فيه بل وان تحقق اعدم مشاهدته (قوله وغسل الكعبين الخ) لو عبر بالفاء بدل الواو لكان أولى  
 لا فائدة الترتيب لانه مستحق بين السنتين على الرابع ويأتي حال غسلهما بالتسمية والتسمية



٣ قوله والاستيباك الأولى حذقه ٢ لاتان قلنا انه من السنن الفعلية الخارجية كان قبل غسل الكفين وان قلنا انه من

السنن الفعلية الداخلة كان بعد غسل الكفين على انه لا يتأني الاستيباك حال غسلهما وقوله وهما زندان الكوع والكروع غير مستقيم اه

الى الكوعين قبل المضمضة ويغسلهما ثلاثان ترد في طهرهما (قوله) قبل ادخالهما الاياه (المستل على ممدون القاتين فان تم يغسلهما مرة ثم يغسلهما وان تيقن طهرهما لم يكره له غمسهما (والمضمضة) بعد غسل الكفين ويجعل اصل السنة فيها ادخال المادى القم سواء اذاره فيه وصحبه ام لا فان اراد الاكل بحجه (والاستنشاق) بعد المضمضة ويجعل اصل السنة فيه يادخال الماء في الانف سواء جذب به نفسه الى خياشيمه ونفثه ام لا فان اراد الاكل ثمره والمبالغة مطلوبة في المضمضة والاستنشاق والجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرف يتمم من كل منهما ثم يستنشق افضل من الفصل بينهما (ومصح جميع (راس) وفي بعض نسخ المتن واصحاب الراس بالمصح اما مسح بعض الراس فواجب كما سبق ولولم يرد نزاع على رأسه من عصابة ونحوها ككامل بالشمع عليها

٣ والاستيباك (قوله الى الكوعين) أى وان توضامن نحو ابريق مثلا والكوع هو العظم الذى بلى ايهام اليد والكروع هو الذى بلى خنصرها والرسغ ما بينهما وهو بالسبب أقصع من الصاد ويسمى الزناد أيضا قال في المختار والزند موصّل طرف الذراع من الكف وهو ما زناد الكوع والكروع والبوع هو العظم الذى بلى ايهام الرجل وقد نظم ذلك بعضهم فقال وعظم بلى ايهام كوع وما بلى خنصره الكروع والرسغ ما وسط وعظم بلى ايهام رجل ما لبى يوع فخذ بالعلم واحد من الغلط (قوله ان تردد) لو قال فان تردد الخ لكان أولى لان الغسل ثلاثا لمطلوب مطاقتا والتعدد يكون ما خارج الماء ومنزل الماء كل مائع ومثل المائع في ذلك كل وطب كما في العباب وأقره العلامة الخطيب (قوله كره له غمسهما) أى اقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باقت يده (قوله وان تيقن طهرهما) أى مستند الغسل ثلاثا والا تم الثلاث خارج الاناء وله اتمام ثلاثة الوضوء خارجا أو دخلا ولو تيقن نجاستهما حرم الغمس الا في ماء كثير غير مسبل (قوله بعد غسل الكفين الخ) هو مستدرك فتأمل (قوله أم لا) أى كأن ابتاعه (قوله بحجه) أى بعد ادايته (قوله والاستنشاق) وهو افضل من المضمضة لان أبانور من أئمتنا قال بوجوبه ومستنده في ذلك الامر بفعل شعور الوجه والانف لا يخلو غالبهما من الشعر لكن الفم أفضل من الانف لانه محل الذكروا القراءة (قوله نثره) أى وجذبه والمبالغة فيه ما مطلوبه الا في حق الصائم فتركه وانما حرمت قبلته الحركة لانه موقلة لان المبالغة مطلوبة في الجملة وأصلها ممدوب بخلاف القبلة ولانه في القبلة يلزم عليه فطر شخصين بخلاف المبالغة (قوله بثلاث غرف) لو قال وبثلاث الخ لكان أولى اية قيد سنة ثانية يخرج بهما لوجع بينهما ما في غرفة يتمم منهن الثلاث ثم يستنشق كذلك على الولا والمذكرة في نذب غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق أو لا معرفة أو صاف الماء من طعم ولون وريح هل تغير أم لا (قوله أفضل من الفصل بينهما) أى اما بغرفتين واحدة للمضمضة وواحدة للاستنشاق أو بست غرفات لكل منهما ثلاث متواليات فالكيفية خمس ومازاده بعضهم كشيعتنا من كونها ستة بحججه في الفصل ثلاث كفيات لم يرد بل فيه كيفيتان فقط كما ذكره (قوله ومصح جميع الرأس) أى لا يتبع وخروج من خلاف من أوجبه والسنة في كيفيته ان يضع يديه على مقدم رأسه ويصق سبابته بالآخرى وابهامه على صدغيه ثم يذهب بهما الى قنانه ثم يردهما الى المكان الذى ذهب منه هذا المن له شعور ينقلب بالذهب والرد الى أصل الابل الى جميعه والا فلا حاجة الى الرد فلوردم تصب ثانية ويسن للمرأة ان تمسح على ذواتها المسترسلة بها الرأس وان جاورت حدة الرأس بحيث لا يجزى المسح عليه او مثلها في ذلك الذى ذكره وعده جميع الرأس من السنن لا يتأني وقوع أقل مجزئ منه فرضا والباقي سنة كما لا يخفى (قوله ولولم يرد الخ) لا يتوقف على مشقة (قوله ونحوها) أى كطائفة وطيلسان (قوله كحل بالمسح عليها) أى بثلاثة شرائط أحدها ان لا يكون عليها ادم براغيث والنسائي أن يمسح الجزء الذى من الرأس قبل العمامة فلو مسح على العمامة أولا لم يفسد السنة خلافا لعلامة الخطيب قال العلامة الرملى وبوخذ من التكميل انه لا يمسح من العمامة الهاذى لما مضى من الرأس

٤ (قوله مستدرك) وجه ذلك انه قال وغسل الكفين الى الكوعين قبل المضمضة فعلم ان المضمضة بعد غسلهما اه وهو

قوله مستدرك وجه ذلك ان جميع بقية التعميم وهو سنة اذن قول المتن ظاهرهما وباطنهما اه  
(ومسح جميع) (لاذنب ظاهرهما وباطنهما باجديد) أي غير بال الرأس ٢٥ والسنة في كيفية مسحهما ان يدخل مشبعيه

في صماخيه ويديرهما على  
المعاطف ويمرهما على  
ظهرهما ثم يمسح كفيه  
وهما بالولتان بالاذنين  
استظهارا (وتخليل اللحية  
الكفة) ثلاثة من الرجل  
أما لحيمة الرجل الخفيفة  
ولحيمة المرأة والخشني فيجب  
تخليها او كيفية ان يدخل  
الرجل أصابعه من أسفل  
اللحية (وتخليل اصابع  
اليدين والرجلين) ان وصل  
الماء اليه من غير تخليل  
فان لم يصل اليه كالاصابع  
المتفة وجب تخليلها وان  
لم يمتد تخليلها لا تصالحها  
حرم فتحة التخليل وكيفية  
تخليل اليدين بالثنية بيك  
والرجلين بان يبدأ بخنصر  
يده اليسرى من أسفل  
الرجل مبتدئا بخنصر  
الرجل اليمنى خاتما بخنصر  
اليمنى (وتقديم اليمنى)  
من يديه ورجليه على  
اليمنى منها أما العضوان  
الاذنان فيمسح غلها معا  
كالدين فلا يقدم اليمنى  
منها ما بل يطهران دفعة  
واحدة وذ كر المصنف  
سنة تخليل العضو  
المغسول والممسوح في قوله  
(والطهارة ثلاثا ثلاثا)

وهو كذلك بالنسبة لاصل السنة ومسح جميع العمامة أكل والثالث ان لا يرفع يده التي مسحها  
على العمامة قبل غمامها وحل ما ذكر اذا لم يمسح بلبس من حيث اللبس كالحرم فخرج به ما لو  
كانت مقصوبة فانه يكمل بالمسح عليها (قوله ومسح جميع الاذنين) أي بعد مسح الرأس واقظ  
جميع مستدرك ٢ (قوله باجديد) أي يحصل الاكمل والا فاصل السنة يحصل بال الرأس  
في الثانية والثالثة عليه الزكشي (قوله أي غير بال الرأس) هو بيان للمراد من الماء  
الجديد وان كان على البدل مسح الرأس ولم يمسح به أي به المرة الاولى بخلاف ما لو مسح  
الاذنين يبال الثانية أو الثالثة فانه يكفي ويشترط تأخر مسحهما عن مسح الرأس والام يجوز  
وهل تعميم مسح الاذنين بشرط اكمال السنة حتى لو مسح البعض فقط حصل اصل السنة  
اولا صاها فيه نظروا الاول اوجه ولا يشترط ترتيب أخذ الماء فلو بل أصابعه ومسح رأسه  
بعضها واذنيه ببعضها كفي ويستحب ان يكون ماء الصماخين غير ماء الرأس والاذنين (قوله  
في صماخيه الخ) هو بكسر الصاد الملهمة لوقال بالسين أيضا خرق الاذن (قوله ثم يمسح  
كفيه) أي راحتيه ويسمى استظهارا ويمن غلها مع الوجه ومسحهما مع الرأس  
فيكمل في طهارتهما اثنتا عشرة مرة لا مسح الرقبة خلافا لما رافعي بل هو بدعة وأما مسح  
الرقبة أما من الغل فموضوع كما قاله العلامة الخطيب كشج الاشلام في شرح التنقيح وأثر  
ابن حجر رضى الله عنه ما من توضأ ومسح عنقه وفي الغل يوم القامة غير معروف (قوله بالاذنين  
الخ) هو نصريح في محل الاضمار ولو أبدله يطونعه المكان اولى (قوله وتخليل اللحية) أي  
بالمعى الشامل للعارضين وهي بكسر اللام جمعها إلى بكسر هاء وضعها (قوله الكفة) بمعنى  
الكفة ومنهها كل شعر يكفى بغسل ظاهره كما مر (قوله ولحيمة المرأة والخشني) أي مطلقا  
ان لم يخرج جاعن حد الوجه كما مر لان ما كتبه وره كما مر أيضا ويندب ان التمه ان لم تكن مثله  
ومحتمل وجوب تخليلها ان لم يصل الماء الى باطنها ما لا بالتخليل والافه ومندوب (قوله  
وكيفية) أي القاضلة فيمكن غيرها (قوله أن يدخل الرجل أصابعه) أي اليمنى افضل وشمل  
كلامه المحرم فيخلل لكن برفق وهو مقتضى كلام غيره ويؤيده قول التهذيب بذلك المحرم  
رأسه في الغسل برفق حتى لا ينتف شعره ووجه الزكشي وغيره لكن صرح المتولي بأنه لا يحال  
وجرم به صاحب الروض واعتقده العلامة الرملي وقياس ما في الغسل تقديم التخليل على غسل  
الوجه لانه أبعد عن الاسراف (قوله وكيفية تخليل اليدين) أي القاضلة فيمكن غيرها (قوله  
بالتشبيك) أي الاكمل فيه ذلك فهو مندوب هذا ولا ينافيه كراهة التشبيك لان محلهما فيمن  
بالمسح في نظر الصلاة (قوله مبتدئا) الاولى كما في التحقيق مبتدئا باليمنى بعد الدال المهمة أي  
الافضل ان يبدأ بأصابع اليدين والرجلين ان غسل بنفسه فان صب عليه غيره بدأ بأعلى اليدين  
والرجلين (قوله من يديه ورجليه) فلو عكس كره له كما في الام وكذا الوغاهما فاعيا يظهر  
(قوله دفعة واحدة) أي الامن نحو أشل أو أقطع بطهر نفسه فيقدم اليمنى من ذلك ولو من  
شق رأسه أو من خديه والا كره ولو رتب السليم فيما ذكره لم يكره فيه نظر ٣ أوليات له الا  
بالترتيب كأن أراد غسل كفيه بالصب من نحو ابريق فيجبه تقديم اليمنى (قوله والماء مسح)  
أي ولو بطهارة لا مسح خف (قوله ثلاثا ثلاثا) انما كرره لافادة التعميم والزيادة على الثلاث

٣ قوله فيه نظره هذه العبارة  
٤ بر لابن قاضي فهو المتوقف والذي في شرح الروض البكر اه وعن النووي عدمها الكفة بخلاف الاولى تأمل اه



يقيناً مكررة في غير المسبل ومحرمه فيه ويحصل التغليب في الماء إلا كذا التصريح ثلاث  
مرات وفي الجاردي بر ورث ثلاث جريان (قوله وفي بعض النسخ والتكرار الخ) وهي أولى  
لشعرها تثليث النية والتسمية ودعاء الأعضاء والذكري عقيب (قوله أن لا يحصل بين العضوين)  
أي وكذا بين أجزاء العضو الواحد (قوله مع اعتدال الهواء والمزاج والزمان) أي وبقدر  
المسوح مفعولاً (قائدة) هو الهواء بالذات مع الرياح التي تهب وتسير به السفن وقد تطلق  
على المنصر المملوء به الحق وبالقصر ميل النفس إلى ما يليق بشرعاً وقد يطلق على ميل النفس  
إلى ما يكرهه الأولياء والصالحين وقد اجتمع الهواء آن في قولهم

جمع الهواء مع الهوى في معنى • فتسكملت في أضاعي فاران

فقصرت بالممدود عن نيل المني • ومددت بالمقصور في كفاي

والمراد به هنا الأول (قوله وإذا نثت فلا اعتباراً بآخر غسلة) وكذا تعتبر الموالاة بين كل غسلةتين  
أيضا ويجهل اعتبار الشروع فيها قبل جفاف الثانية وفي الثانية قبل جفاف الأولى بل واعتبار  
الشروع في اليسرى قبل جفاف اليمنى بل الأقرب اعتبار الموالاة في أجزاء العضو الواحد إذ  
من بعد البعيد تحقق موالاة الطهارة أن شرع في غسل يده قبل جفاف وجهه ثم أعرض نحو  
يوم قبل غسل باطنها وان وصل به بنية طهارته وأيضاً في أدلة سن الموالاة أنها المأثور والظاهر  
منه الموالاة بين أجزاء العضو الواحد أيضاً كما لا يخفى وبعبارة المصنف تشمل جميع ذلك وما  
ذكره المصنف من السن غير مسح الأذنين لا يختص بالوضوء بل يكون فيه وفي الغسل وأما  
مسح الأذنين فهو من السن المختصة بدين الغسل (قوله في غير وضوء صاحب الضرورة) أي  
مع تناسع الوقت فإن شاق وجبت الموالاة (قوله وبقي للوضوء من أخرى مذكورة في المطولات)  
منها إطالة الفترة والتجيل وترك الاستعانة بالصيب عليه بغير عذر ومنها أن يضع المتوضي أمانه  
الماء عن يمينه إن كان يغترف منه وعن يساره إن كان يصب منه على يديه ومنها تقديم النية  
مع أول السن المنقذمة على الوجه ومنها التأنظ بالأنوى ومنها الاستصحاب النية إلى آخر  
الوضوء ومنها البداءة بأعلى الوجه ومنها ترك الكلام بلا حاجة ومنها تحريك خاتمه ليصل الماء  
تحتة ومنها اتقى الرشاش ومنها أن يقول بعد فراغه منه وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى  
السماء غير مقيم سباً بيقية أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله  
إلا أنت استغفرك وأتوب إليك صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ويسن أن يصلي  
ركعتين عقب الفراغ منه ومنها ترك تشييف الأعضاء بلا عذر لأنه يربط أثر العبادة ولأنه صلى  
الله عليه وسلم لم يعد غسله من الجنابة أنه ميمونة بمذيل فركه وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه  
يداً ولا دليل في ذلك لا بإحاطة النفس فقد يكون فعله صلى الله عليه وسلم لم يبين الجواز أما إذا  
كان هناك عذر كبر أو التناقص نجاسة فلا كراهة قطعاً أو كان يتيم عقب الوضوء لا يمنع  
البلل في وجهه ويديه التيمم وحده فان تشف فالأولى أن لا يكون بذيله ولا بطرف ثوبه ما  
فيل أنه يورث الفقر والذسيان (تمت) • يندب أدامة الوضوء ويسن اقراء القرآن وسماعه  
والحديث وسماعه وروايته وحل كتب التفسير والحديث والفقه وكاتباً أو قراءة العلم

وفي بعض النسخ والتكرار  
أي المفسول والمسوح  
(والموالاة) ويعبر عنها  
بالتتابع وهي أن لا يحصل  
بين العضوين تفريق كثير  
بل يطهر العضو بعد العضو  
بحيث لا يجنب الغسل  
قبله مع اعتدال الهواء  
والمزاج والزمان وإذا نثت  
فلا اعتباراً بآخر غسلة  
وانما تنسب الموالاة في  
غير وضوء صاحب الضرورة  
أما هو فالموالاة واجبة  
في حقه وبقي للوضوء من  
أخرى مذكورة في المطولات

الشرعي واقرائه والاذان والجلوس في المسجد ودخوله والوقوف بعرفة والسعي وزيارة قبره  
صلى الله عليه وسلم وغيره والذوم واليقظة وبين من حمل الميت رمسه ومن القصد والحجامة  
والتي وكل لحم الجوز ووقفة المصلي ومن لمس الامر الحسن ومن لمس الرجل والمرأة يدين  
الخطي أو أحد قبائمه وعند الغضب وكل كلمة قبيحة ومن قص الشارب وعلق الرأس وخطبة  
غير الجمعة والمراد بالوضوء الشرعي لا الأقوي ولا يندب للبس ثوب وضوء وعقد نكاح  
وخرج اقرارا قادم وزيارة الدوم سديق وعيادة مريض وتشيع جنازة ودخول سوق  
وعلى نحو أمير

(فصل في بيان احكام الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة) وبعبارة بالاسـ طائفة من طاب  
الطيب لان قاضي الحاجة يطيب نفسه ويغير عنه أيضا بالاستنجاء من الجمار وهي  
الطهي الصغار لكن الاولان يعمان الماء والجور والثالث خاص بالجور قال العلامة ابن قاسم  
تبعه الابن الرفعة وظاهر كلام الاصحاب انه من خصائص هذه الامة كما نقل عن ابن سريانة وغيره  
ونقل الجلال السيوطي في الخواتم ان الخصوصية هي الاستنجاء بالجور واقره شيخنا  
الشهراماسي وهو ظاهر والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لم اتمم انا لكم مثل الودائع لكم  
اذا اتيتهم الغائط فلا يستقبل احدكم القبلة ولا يدبرها ولا يستنج بثلاثة أحجار ليس فيه اروثة  
ولا رمة اي عظم رواء ابن خزيمة في صحيحه قال العلامة المناوي وشرع مع الوضوء ليلة الاسراء  
ومثله العلامة ابن حجر في شرح الارشاد واركانه اربعة مستنج ومستنجي منه ومستنجي به  
ومستنجي فيه فالمستنجي هو الشخص والمستنجي منه هو البول او الغائط والمستنجي به هو  
الماء أو الجور والمستنجي فيه هو الحبل القبل او الدبر وأخرى عن الوضوء تبعه الاروضة اشارة الى  
جواز تأخيرها عنه افي صاحب الضرورة وهو كذلك بشرط أن يكون هناك حائل يمنع النقص  
ومن قدمه على الوضوء كالذوي في المناسك نظرفيه للاصل والغالب والآداب جمع ادب وهو  
لغة الشيء المستحب والمراد به هنا المطلوب ليعمل الواجب فيدخل فيه الاستقبال والاستعداد  
واصطلاحا عند الصوفية أن لا تنظر الى من فوقك ولا تحتك من دونك (قوله في الاستنجاء) اي  
دائرا كيفية واجراء (قوله وهو) اي لغة وأما شرعا فانه وازالة الخارج الملوث من الفرج  
عن الفرج بماء أو حجر بشرطه وقوانا الملوث خرج به غير الملوث سواء انصب كالبحر الجاف  
أو اظاهر كالود الجاف والخصاء والريح وصرح البخاري بأنه **كراهية** الاستنجاء من الريح  
واعتمده الشيخ نصر المقدسي وهو كذلك (قوله واجب) أي لاعلى الفور لانه من إزالة النجاسة  
بل عند اعادة القيام الى الصلاة ونحوها وموجبها خروج بشرط الانقطاع ويتضيق بارادة  
مأذ كروا واجب فيه استعمال قدر من الماء بحيث يغلب على الفان زوال النجاسة وعلا لامة  
ظهوره وان شئت (قوله من خروج البول) أي من القبلة والغائط من الدبر والاقصا عليه ما  
الكونه ما الاصل والمعتمد والاقوال المراد الخارج من الفرج مطلقا ولو نادرا كالدوم أو المذي حيث  
كان ملوثا وان قل ولا يجب من غير الملوث لكن يندب ويكتفى فيه الحجر (قوله بالماء) أي وان  
كان طهوما كالماء العذب قال تعالى ومن لم يطعمه فانه مني لان له قوة تدفع النجاسة عن  
نفسه (قوله أو الحجر) اي الحقيقي الموصوف بالاوصاف المذكرة ولون من بهارة الحرم  
أو وقوف وان حرم قال شيخنا الاجر المسجد المثل به نعم المنفعة كذا ما لم يبيع بها صحبها

(فصل في الاستنجاء)

وآداب قاضي الحاجة

(والاستنجاء) وهو من

يجزئ الشيء أي قطعه

في مكان المستنجي بقطع به

الذي عن نفسه (واجب

من) خروج البول

والغائط بالماء أو الحجر



فان يسع بها استحبابا وانقطعت نسبتها عن المسجد كفى الاستحباب به كذا كرم الله - لامة ابن حجر  
 في شرح العباب ونقله عن الشامل وأقره (قوله وما في معناه) أي من حيث القياس عليه  
 لحصول المقصود منه (قوله من كل جامد طاهر قاطع غير محترم) يخرج بالجامد المانع غير الماء  
 وبالطاهر النجس والمتنجس وبالقاطع غير من نحو الفحم والأتربة والرخوين والقصب والحديد  
 الألمس وغير المحترم المحترم كالمطهر وممنه العظيم وان حرقوا ونجسوا لم يحرقوا والمكتب  
 المحترمة لا نحو المبدلة وأجزاء الأدمى ولو مهدوا كالطوبى ومنه جزء المسجد كما مر (قوله وان كان  
 الأفضل) أي ما يريده الاستحباب ولو لم ينحوا البول على الأوجه (قوله أولا) أي لانه لما نزل قوله  
 تعالى لا تقم فيه أبدا الآية ذهب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل مسجد قبا وقال لهم ان الله  
 قد انزل فيكم قرآنا ومده حكم فيه ماذا تفعلون قالوا انا نستحبى بالأحجار ثم يتبعها بالماء هكذا  
 قرر مشايخنا وفيه نظر ظاهر أقول النوى هذا الحديث لا أصل له بل قال ابن الملقن في تحفته  
 ان هذا الحديث موضوع ووجه التمام اعلم استمعهم الماء لان العرب كانت تقتصر على  
 الحجر (قوله بالأحجار الخ) ولا يشترط فيه أحقية تطهارة ولا غيرها مما تقدم لكن يسكن ذلك  
 لحصول الأكمل ولا يصح عكس ما ذكره (قوله والواجب ثلاث مصحات) بفتح السين جمع  
 مصحة يسكنون قال العلامة الرملى تبعه الشيخ الاسلام ويجب نعميم الحبل بكل مصحة ولم يعتد به  
 شيخ شيخنا (قوله أو على ثلاثة أحجار الخ) انما اعتبرت الثلاثة لان هذا العدد غيا به الشارع في  
 غالب الأحكام فاعتبره في الأحجار والطهارات ومدة الخلف للمسافرة والطلاق والعدد والخيار  
 والقسم والاحداد واهمال الزوجة للدخول وغير ذلك (تنبية) • اذا كان الاستحباب بالحجر  
 قدم الدبر لانه سريع الخفاف واذا كان بالماء تقدم القبيل لانه رطب يسير يده شئ من البول  
 • (فائدة) • لو استحبى بالماء ثم بعد الفراغ منه ثم يده فرأى اياه راتحة لم يصح له نجاسة الحبل ولا  
 يجب اعادته غسله لان الشارع خفف في ذلك ويجب غسل اليد فقط قال بعضهم ما لم يتحقق أنها  
 في باطن الاصبع الملاقى للمحل أى فيجب غسل الحبل لكن إطلاقهم يخالفه واستبعد العلامة  
 ابن حجر الوجوب في شره فتأمل (قوله والازاد) أى وجوب (قوله التثليث) أى الایتار أن لم  
 يوتر ولو عبر به كما في بعض النسخ لكان أولى لا يمامه طلب التثليث بعد الانقام سواء حصل بوتر  
 أو شفع مع أنه اذا حصل بثفع من واحدة فقط أو بوتر لم يسكن بعده شئ وقيل • أن يقول بعد  
 افراغ منه اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجى من الفواحش • (تنبية) • لا يكتفى بالحجر  
 في غير الاستحباب ولا في غير الفرج الاصلی (قوله وشروط اجزاء الاستحباب بالحجر) أى ان اراد  
 الاقتصار عليه كما مر (قوله أن لا يجف الخارج النجس) فان جف تعين الماء ما لم يخرج بعده  
 خارج آخر وبصل إلى ما وصل اليه الاول ولو من غير جف • كما قال شيخنا ثم رأيت في بعض  
 الهوامش بعض الفضلاء ما نصه والمراد بالنجس أن يكون الطارئ الثاني بحيث لو خرج  
 ابتداء لكتفى فيه بالحجر وحيث ذكبت كفى طرو ونحو مذى وودي ودم وقيح خرج من مثانة البول أى  
 مدهنه بعد جفاف البول في اجزاء الاستحباب بالحجر وتقييد بعضهم له بما اذا خرج بول للغالب كما  
 أوضحنا ذلك مع زيادة فيما كتبناه على الجلال الهلى فراجع (قوله النجس) بهتقل أن تكون  
 فائدة التقييد به اخراج المني فلا يجب الاستحباب منه كما مر واما المتنجس كالود والحصى  
 فحكمه حكم النجس وهو بعيد لان المني لم يدخل في كلامه والاولى أن يقال ذكره لبيان

وما في معناه من كل جامد  
 طاهر قاطع غير محترم (و) لكن  
 (الأفضل) أن يستحبى  
 أولا (بالأحجار ثم يتبعها)  
 ثانيا (بالماء) والواجب  
 ثلاث مصحات ولو بثلاثة  
 أطراف حجر واحد (ويجوز  
 ان يقتصر) المستحبى (على  
 الماء أو على ثلاثة أحجار  
 يتقى من الحبل) ان حصل  
 الانقاء بها والازاد علم  
 حتى يتقى ويسكن بذلك  
 التثليث (فان اراد الاقتصار  
 على أحدهما فالماء أفضل)  
 لانه ينزل عين النجاسة  
 وطرها وشروط اجزاء  
 الاستحباب بالحجر أن لا يجف  
 الخارج النجس

ولا ينقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر أجنبي عنه فان اتى شرط ٢٩ من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوبا

قاضي الحاجة (استقبال  
القبلة) الا ان وهي السكينة  
(واستدبارها في الصلوة)  
ان لم يكن بينه وبين القبلة  
سائر او كان ولم يبلغ ثلثي  
ذراع او بلغها وما و بعد  
هنا اكثر من ثلاثة اذرع  
بذراع الا أدى كما قال  
بعضهم والبيان في هذا  
كالصلوة بالشرط المذكور  
الا البناء المعتمد لقضاء  
الحاجة فلا حرمة فيه مطلقا  
وخرج بقولنا الا ان ما كان  
قبلة او لا كبيت المقدس  
فلا استقباله واستدباره  
مكروه (و) يجتنب  
أدبا قاضي الحاجة (البول)  
والغائط (في الماء الراكد)  
أما الجاري فيكره في القليل  
منه دون الكثير لكن الاولى  
اجتنابه وبحسب النوى  
تحريمه في القليل جاريا  
كان أو راكدا (و) يجتنب  
أيضا البول والغائط تحت  
الشجرة المثمرة وقت  
الثمرة وغيره (و) يجتنب  
ما ذكر (في الطريق)  
المسلول للناس (و) في  
موضع (الظل) صيفا  
وفي موضع الشمس شتاء  
(و) في (الثقب) في الارض  
وهو النازل المستدير واقظ  
الثقب ساقط في بعض نسخ  
المقنن (ولا يتكلم) أدبا عبر

الواقع (قوله ولا ينقل عن محل خروجه) أي عن الموضع الذي اصابه عند الخروج  
واستقر فيه وان انتشر حول الخرج فوق عادة الناس ولومع اتصال كما قال العلامة الرمي  
او اتصال كما قال العلامة الخطيب (قوله نجس آخر) وكذا ظاهره وطب ويشترط أن لا يجاوز  
الحشفة في البول ولا الصفرة وهي ما ينضم من الايمن عند القيام في الغائط وان انتشر على  
خلاف العادة (قوله قاضي الحاجة) أي من يريد قضاءها (قوله استقبال القبلة) أي عيها  
بقياس مع القرب وظنا مع البعد (قوله ان لم يكن بينه وبين القبلة سائر) فان كان بينه وبينها  
سائر بشرطه كره له ذلك على ما نقله في المجموع عن المتولي وقال المختار خلافه أي فهو خلاف  
الاولى واعتمد العلامة الرمي ولا بد أن يكون له عرض وارتفاع في حق قاضي الحاجة سواء  
القائم وغيره وأن يكون سائرا من قدمه الى سرته كما أتت به العلامة الرمي لان هذا حريم  
العورة (قوله او كان ولم يبلغ ثلثي ذراع الخ) ظاهره تعين الثلثين وان حصل السبب بدونهما  
اصغر بدن قاضي الحاجة قال العلامة ابن فاسم ولعل الاكتفاء بما دون الثلثين عند حصول  
السبب أقرب وأقرب شيخنا الشيرازي (قوله الا البناء الخ) ليس قيد اولو أسقطه لكان أولى  
يشمل المعد في الصلوة بشكر قضاء الحاجة فيه أو بقصد ذلك (قوله فلا حرمة) أي ولا كراهة  
ولا خلاف الاولى عند العلامة الرمي وقال العلامة ابن حجر انه خلاف الافضل حيث أمكن  
الميل عن القبلة بلا مشقة (قوله مكروه) أي وتزول الكراهة فيه بما تقول به الحرمة في القبلة  
(قوله قاضي الحاجة) أي كل مكاف ويتجه أن يندب للولي منع غير المكاف هنا وفيما يأتي  
(قوله في الماء الراكد) أي المباح أو المسلول له ولم يتعين عليه الطهارة به أما المسلول والمسلول  
غيره أو له وتعين عليه الطهارة به بأن دخل الوقت ولم يجد غيره فيحرم فيه مطلقا وكذا البصاق  
والخاط لانه يؤذي الناس لاستنقاذهم ولا فرق في الراكد بين القليل والكثير كما يدل له تفصيل  
الشارح في الجاري لئلا يكتفى بالسكن يستنقى الكثير المستنقى لا تعاقبه النفس البتة كالجرح الملح  
والبركة الباردة فلا كراهة فيه الا لئلا والكراهة في القليل وبالليل أشد تحجيده القليل ولما  
ورد ان الماء لا يلامى الجن (قوله وبحسب النوى الخ) مرجوح الا أن يحمل على اشتغاله  
على تضييقه (قائده) لو بال في الجور مثلا فارتفعت منه رغبة فهي طاهرة خلافا لما في العباب  
ما لم يفتق كونه من البول (قوله تحت الشجرة المثمرة) والمراد بها هنا ما يقصد من الشجرة  
أ كلا كالتماح أو ثمنا كالباعين أو استعمالا كالعرق (قوله المسلول للناس) أي لخبر أبي  
داود اتقوا الملاعن الثلاثة البراني المارد وقارعة الطريق والظل والمورد طرق الماء أما  
المهجور فلا كراهة فيه (قوله وفي موضع الظل الخ) والمراد منه ما محل حديث الناس ان كان  
مباحا والا فلا يكره بل يندب أو يجب ان أفصى الى منع المعصية (قوله وفي الثقب) بفتح  
المثلثة أفصح من ضمها ومثله السرب بفتح السين والراء وهو ما استطال ويقال له الشق وقال  
العلامة المناوي السرب بفتح أوليه بيت في الارض ومثله الغيران والكهوف والمكمن نعم  
ان غاب على ظنه أذى له أو لمافيه حرم (قوله على البول والغائط) فيه إشارة الى أن الكراهة  
حال خروج الخارج فقط وبه قال العلامة الخطيب واعتمد شيخنا الكراهة فيما قبله وما  
بعده مادام في الخلاء وان دخله نحو كس أو وضع ما لان هذا الادب متعلق بالمكان (قوله)

ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة الكلام كمن رأى حية تقصد انسانا



لم يذكره) أى بل يجب ان يصدق الاذى (قوله والقمر الخ) ظاهر كلام المصنف كغيره أنه لا فرق في كراهة استقبال القمر بين الليل والنهار ولكن بحث اسمعيل الحضرمي تفصيلا بالليل وهو كذلك لأنه محل سلطانه بخلاف النهار ويكره استقبال حضرة بيت المقدس وأنته بآثاره وقبده القمر على بعدم السائر (قوله ولا بد - تدبره - ما الخ) صريح (قوله لا يمكن النوى الخ) هو المنعور (خاتمة) • يدب أن يقول عند دخوله محل قضاء الحاجة بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبيث والخبيثات ومن يخرج غفرانك ثلاثا لا يذهب عنه الخبيث الذى اذهب عني الاذى وعافاني والخبيث بضم الهمزة والياء جمع خبيث والخبيثات جمع خبيثة والمراد كور الشياطين وانما هم وبقي له اداب اخر تطالب من المطولات

• (فصل في بيان أحكام الاحداث) • وهى التى شأنها أن ينتهى بها الطهر والتعبير به أولى من التعبير بالتواضع لان المناقض ينقض الشئ أى يزيله من أصله فهو نقض الجدارى أى إزالته من أصله فيلزم على من غير بالتواضع أن الوضوء ينتقض من أصله فتبطل الصلاة وليس كذلك ومن غير بأسباب الحدث يلزم عليه أن الأسباب غير الحدث الآن تجعل الاضافة بيانية أى أسباب هى الحدث ومن غير بالمبطلات يلزم عليه تقدم طهارة وليس شرطاً مع أن كل شخص يولد محدثاً فلا بد من طهارة والاحداث جمع حدث وهو لغة الشئ الحادث زاد بعضهم المذكر الذى ليس به متاد ولا معروف وشرعاً يطلق على الأسباب التى ينتهى بها الطهر وعلى الامر الاعتبارى الذى يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد بهما الأسباب بدليل عدمها خسة وتعبيد بالتواضع مراعاة لكلام المصنف وهى لا صغر المراد عند الإطلاق (قوله بأسباب الخ) جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كما بقاى ويقال أيضاً انه وصف ظاهر منضبط معروف للحكم أى نقض الوضوء (قوله خمسة أشياء) أى بعد النوم سبباً مستقلاً لاجل الاستغناء منه والافه وداخل في زوال العقل وهل النقض بها خاص بهذه الامة أو لافيه نظار وقفية قواهم ان النوم ليس ناقضاً للانبياء بغيره أن النوم والخارج ناقضان لبقية الامم وذلك لتعليقهم النوم باحتفال خروج شئ منه وانظره - ل كالنوم اللبس والمس وسريره (قوله ما خرج) أى بقينا فى الجمع فلو شك هل احدث أو لا لم ينتقض وضوءه (قوله أى القبل والدبر) • هما نفسا بياني ولا ينافيه كون القبل فيه سبباً لان مخرج البول ومخرج الماء فى الذكر والاثنى لان فى السبيلين للجنس (قوله من متوضئ) ليس قيداً ولو أسقطه لكان أولى لان المراد ما شأنه ذلك كما مر (قوله حتى) مخرج به الميت فلا تنقض طهارته بالخارج منه (قوله كدم) أى ولو من الباسور قبل خروجه فتأمل (قوله كهذه الامثلة الخ) دخل فيه المصنف وهو يقتضى تخصيصه بالمتقدمين النجاسة بأن اخبر بانعتاده منهم اعدلان طبيبان والافه وظاهر وان كان ينقض أيضاً (قوله كدود) أى سواء انفصل أم لا فيمكن مخرج رأس الدود وان عادت (قوله الا المني) أى منى الشخص نفسه بالخارج منه أقول مرة لانه يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء أما لو استند له ثم خرج فانه ينقض والحاصل ان الذى يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ستة أشياء تنظمها بعضهم فقال

نظروا فمكرهم نوم يمكن • ابلاجه فى خرقة هى نقبض

لم يذكره له الكلام حينئذ  
(ولا يستقبل الشمس  
والقمر ولا يدبرهما)  
أى بكره له ذلك حال قضاء  
حاجته لا يمكن النوى فى  
الروضة وشرح المذهب  
قال ان استدبارهما ليس  
بمكروه وقال فى شرح  
الوسيط ان ترك استقبالهما  
واستدبارهما سواء أى  
فيه كون مباحاً وقال فى  
التحقيق ان كراهة  
استقبالهما لا اصل لها  
وقوله ولا يستقبل الى آخره  
ساقط فى بعض نسخ المتن

• (فصل - ل) • فى فواقض  
الوضوء المسببة أيضاً بأسباب  
الحدث (والذى ينقض)  
أى يبطل (الوضوء خمسة  
أشياء) أحدها (ما خرج  
من) أحد السبيلين) أى  
القبل والدبر من متوضئ حتى  
واضح معتمداً كان  
الخارج قبول وغائط أو  
غادراً كدم وحصى نجساً  
كهذه الامثلة أو طاهراً  
كدردال المني

وكذلك في ذكر وفرج جبهة • ست أنت في روضة لا تنقض

وزاد بعضهم المهرم والصغيرة (قوله باحتلام الخ) هو مثال فتأمل (قوله من متوضئ الخ) هو  
تصوير لبقاء الطهارة مع خروج المني لا لكونه غير ناقض فتأمل (قوله والمشكل) أي الذي له  
آلة الرجال من ذكر وأنثيين وآلة النساء فان كان له ثقبه لا تشبه واحدا منهما نقض الخارج  
منها مطلقا كالثقب المنفتح في موضع من البدن في انسداد الاصل خلقة أو من تحت المعدة في  
انسداد العارض والمراد بالمعدة هنا السرة وفي اللغة والطب مسمة قرا الطعام من المكان  
المنخفض تحت الصدر الى السرة وهي بفتح الميم وكسر العين وبكسر هـ ماعا وبفتح الميم  
وكسر هـ ماع سكون العين فتح ما (قوله النوم) أي غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو  
زوال الشعور من القلب مع اسـ ترخاء أعصاب الدماغ بسبب الاجترار الصاعد من الجوف  
ومن علاماته الرؤيا ثم لو نام في الصلاة فمكافاته لا يضر الا اذا كان في ركن قصير وطال كخالفه  
العلامة الرمي في مبطلات الصلاة والخروج بالنوم النعاس وحديث النفس وأرائل نشوة  
السكر فلا تنقض به او من علامات النعاس أن يسمع كلام الحاضرين وان لم يفهمه وأما الرقاد  
بضم الراء المهملة فهو المـ تطاب من النوم (قوله على غير هيئة المتكلم) قال شيخنا لو قال على  
غير هيئة المتكلم لكان أولى وقد يقال هو أنسب لوجود البقاء في قوله بعبء الخ ومجمله ما لم يكن  
هـز بلا منقط أو ميمنا بين مقعده ومقره تحفاف قيمة نقض وضوءه ولو على هيئة المتكلم كان مالم  
يحسه بنحو قطن ثم لو نام غير ممتد كن ثم أخبره معصوم بأنه لم يخرج منه شيء وجب تصديقه امكن  
بذقة نقض وضوءه لان النوم على هـ هذه الحالة ناقض أو نام مقمكا وأخبره عدل بأنه خرج منه شيء  
فلا يجب عليه الوضوء لان الخبر ظن واليقين للطهارة أقوى هكذا قال العلامة الرمي وأقره  
شيخنا وخالف العلامة ابن حجر فقال بالوجوب وأما لو أخبره معصوم أو عدد التواتر بأنه  
خرج منه شيء حاله كونه فانه يفتقر وضوءه لا فادته اليقين ودخل في الممكن المحتجب فان  
زال أحدى اليقين عن مقره قبل انقضاءه بقيتنا نقض وضوءه والا فلا (قوله بعبء الخ) هو  
متعلق بالمتكلم وليس من المتن (قوله والارض ايت بقبيل) أي فيشمل ماعا على نحو دابة فتأمل  
(قوله ولو لم تكن كالأخ) هو راجع القائم ومن على قفاه ولو قال غير قاعد لكان أولى وأعم (قوله  
زوال العقل) وهو لغة النعاس يـ بذلك لانه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولهـ هذا يقال  
مرتكب الفواحش لا عقل له وشرا عا يطلق على التميز وهو المراد هنا ويعرف بأنه صفة يميز  
بين ابن الحسن والقيص وهـ هذا يـ له الانغماس بنحوه وعلى الغريزي ويعرف بأنه صفة غريزية  
يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وهي هنا الحواس الخمس حيث كانت سليمة وهذا  
لا يـ له الا الجنون وهو قهـ مان كسبي ورهي فالكسبي ما يكتسب من تجارب الدهر والوهمي  
ما عليه منط التكليف قال العلامة ابن حجر وهو أفضل من العلم لانه منبذ وأسهـ والعلم يجري  
منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس أراد من حيث استلزامه له وأنه  
تعالى بوصف دون العقل (قوله أي الغلبة عليه) انما فسر بذلك لاخراج النوم فلا يـ تكرار  
(قوله بسكر) أي لانه امان يكون من الانغماس أو من الجنون (قوله أو مرض) أي بحيث  
يـ كـ كالانغماس (قوله أو جنون) وهو زوال الشعور من القلب مع بناء القوة والحركة في  
الأعضاء (قوله أو انغماس) وهو زوال الشعور من القلب مع فتور الأعضاء وعطفه على المرض

الخارج باحتلام من  
متوضئ يمكن مقعده من  
الارض فلا ينقض والمشكل  
انما ينقض وضوءه بالخارج  
من فرجه جميعا (و) الثاني  
(النوم على غير هيئة  
المتكلم) وفي بعض نسخ  
المتن زيادة من الارض  
بعبء هـ والارض ايت  
بقيد وخارج بالممكن مالم  
نام قاعدا غير ممكن أو نام  
قاعداً وعلى قفاه ولو مقمكا  
(و) الثالث (زوال العقل)  
أي الغلبة عليه (بسكر  
أو مرض) أو جنون أو انغماس



خاص لانه منه ولذلك جاز على الانبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله أو غير ذلك) أى كأنواع  
 الما يخولها ونحو برسام ومعتوه ومبرم وموسوس ومض - فوق ومذخور ومصور ومخجل  
 وسواه تعدى بشئ من ذلك أو لا أو لم يكن في ذلك مرفوض (قوله لمس الرجل المرأة) أى لمس  
 بشرة الرجل بشرة المرأة أو بعض كل منهما ولو لم يمسها حيث سمى بذلك لأجره بمكان حيث لا يسمى  
 به ولا سن ولا شعر وظفر • (تأنيبه) • قال شيخنا قدس - لم أن تقدير الشارح انقط الرجل مغير  
 لأعراب المتن الظنى وهو معيب عندهم وفيه قصوراته من إضافة المصدر الى فاعله وكان محققا  
 له واقعه وله - ذابا على أن لفظ الرجل من كلام الشارح كافى ببعض النسخ وفي غالبها أن لفظ  
 الرجل من كلام المتن فلا حاجة لذلك وينتقض وضوء كل منهما مع لذة أو لا عدا أو سموا (قوله  
 غير المحرم) أى ولو احتمالا (قوله ولو مية) أى وكذا عكسه فلو قال ولو كان أحدهما ميتا لمكان  
 أولى وأعم ولا ينتقض وضوء الميت كما مر (قوله ذكر رواتي) أى يقينا ولو من الجن فيهما أن كانا  
 على صورة الآدمي كما قاله شيخنا وقال العلامة ابن قاسم ولو على غير صورة الآدمي حيث  
 تحققت الخافقة وأقره شيخنا (قوله حد الشهوة) وهى انتشار الذكركر للشباب وميل القاب  
 للنساء وللشيخ القافى (قوله عرفا) أى عند أصحاب الطباع السليمة (قوله من حرم نكاحها)  
 أى على التأنيب بسبب مباح طهرتها فخرج بقوله من حرم نكاحها من لا يحرم نكاحها  
 كالاجنبية فانهم انتقض الوضوء بقولنا على التأنيب أخت الزوجة وعمها وأختها وبقولنا  
 بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وأما ما روي بقولنا طهرتها زوجها صلى الله عليه وسلم لم يأن  
 ينتقض الوضوء وما حرم من الطهرتها صلى الله عليه وسلم لا طهرتها وأما زوجات بقية الانبياء  
 فهل يحرم من على سائر الامم أو لا فيه خلاف ذكرناه فيما كتبناه على الجلال المحلى فراجع  
 ودخل في المحرم من شئ في محرميتها كزوجته اذا استلحقها أبوه ولم يمتدحه أو اختلطت بغير  
 محصورات فلا نقض بسببها وخالف العلامة ابن عبد الحق كالمطيب فقال لا بانقض فيها (قوله  
 من غير حائل) أى ولو رقيقة يمنع اللبس (قوله وهو آخر النواقض) أى من حيث الذكركر (قوله  
 من فرج الآدمي) أى ولو أشل عدا أو سموا متصلا أو منفصلا فينتقض وضوء المماس فقط  
 والمراد بفرج الآدمي قبله ولو لم يمسها حيث سمى فوجا وهو في الاتقي ملتقى شفره بالامتنين - ما  
 كالظن وهو العلامة النانئة في أعلى الفرج ولا ما فوقهما معا عليه نبات الشعر وفي الرجل جميع  
 الذكركر مما لا يثبت عليه الشعر ويحل قطع الفرج الحاذى لما كان ناقضا ناقض أيضا وأما الجن  
 فبقي على حل مننا حكمهم أن قلنا بجملها على المعتمد نقض والافلا (قوله ياطن الكف) أى ولو  
 شلاء أو نه - مدت الزائدة يقينا ليست على سمت الاصل سواء كان الجميع على معصم واحد  
 أو أكثر خلافا لعلامة الخطيب ومن تبعه وشمل الكف الاصل منها والزائد المسامت وغيره  
 وما في داخل الكف أو ظاهره والراجح أن الزائد المسامت كالاصلي فينتقض الباطن منه  
 دون الظاهر والذي في الباطن ينتقض باطنه دون ظاهره كما قاله العلامة ابن قاسم في حاشيته  
 على شرح العلامة ابن حجر وأما الذى في ظاهر الكف ففي شرح العلامة الرملى أنه لا ينتقض  
 لظاهره ولا بطنه وقال شيخنا ينتقض باطنه فقط وانما سميت كفالاته بالكف الذى أى عنه  
 عن البدن (قوله واقظ الآدمي ساقط في بعض نسخ المتن) أى ولا بد منه لتخرج البهية (قوله  
 وكذا قوله) أى ساقط من بعض نسخ المتن أيضا ولا بد منه ان لم يكن الفرج شاملا (قوله

أو غير ذلك (و) الرابع (لمس  
 الرجل المرأة الاجنبية)  
 غير المحرم ولو مية والمراد  
 بالرجل والمرأة ذكر رواتي  
 بلغا حد الشهوة عرفا  
 والمراد بالمحرم من حرم  
 نكاحها لا ج - ل نسب او  
 رضاع او مصاهرة وقوله  
 (من غير حائل) يخرج مالو  
 كان هناك حائل فلا نقض  
 حائل (و) الخامس وهو  
 آخر النواقض (من فرج  
 الآدمي ياطن الكف)  
 من نفسه او غيره ذكر  
 أو اتقى صغيرا أو كبيرا  
 أو ميتا واقظ الآدمي  
 ساقط في بعض نسخ المتن  
 وكذا قوله

ومن حلقه دبره الخ) هو بـ - يكون اللام على الانصب وحكى ابن يونس فتحها قال الامم يرى  
ومثله حلقه العلم والذكر والحديد (قوله على القول الجديد) وهو المعتمد (قولا وعلى القديم الخ)  
مرجوح (قوله والمراد به امانتي المنفذ) بفتح الذاء أى ما يضم كـ ثم الكيس لاما فوقه وما تحته  
(قوله وخرج ياطن الكف ظاهره) أى فانه لا ينقض خـ لافلا لزام احـ مدرضى الله عنه ومنه  
ظاهر الاصابع ولوزائدة اوفى باطن الكف كما مر (قوله وما بيننا) أى وكذا حرفها وحرف  
الراحة (قوله أى بعد الصامد اليسير) أى يعتبر أن يكون التعامل فى الراحة بين يسير اليقل غير  
الناقص من رؤس الاصابع اذ المتناقص هو ما يستقر عند وضع احدها - ما على الاخرى رفيه  
قصور بالنسبة لباطن الايمامين فتأمل

• (فصل فى بيان أحكام موجبات الغسل) وهو بفتح الغين افصح لغة وبضها أكثر - تعاملا  
على السنة الفقهية للفرق بين الغسل عن الحدث والغسل عن نجاسة ونحوها ويقال بالضم للما  
الذى يغتسل منه وبكسرهما اسم لما يغسل به من اشنان وصابون ونحوهما قال العلامة الرملى  
ولا يجب على الفور الصلوة على الزانى خلافا لابن العماد (قوله فى موجب الغسل) هو بكسر  
اليمام المفتضى لشيء وطالبه وبعبارة بالاسباب التى يترتب عليها طابعه وبقتضها الواجب قوله  
ايصح وبعبارة بالمسببات (قوله والغسل لغة) أى بمعنى الفعل ولو حكما (قوله على النسي) أى  
بدن او غيره (قوله مطلقا) أى بنية اولا (قوله بنية) أى واجبة او مندوبة من الناعل أو من غيره  
(قوله والذى يوجب الغسل) أى يترتب عليه وجوبه بانطروج بشرط الانتفاع وبتضييق بارادة  
نحو الصلوة فتأمل (قوله ستة أشياء الخ) استشكل عدوها سنة بانه ان أراد بذلك ما يتوقف على  
نية فهو خمسة لان غسل الميت لا تجب فيه نية وان أراد بذلك ما لا يتوقف على نية فهو سبعة  
بعد من تجس جميع بدنه او بعضه وانتبه واجيب بان المراد الثانى ولا يرد عليه من تجس جميع  
بدنه او بعضه واشتبه لانه يكفى فيه ازالة النجاسة ولو يكسب الجلاء بخلاف الستة المذكورة  
فانه لا يكفى فيها اكشط الجلاء (قوله ثم قرأ فى الخ) هو بمعنى انه يجب الغسل على الرجل والمرأ  
بكل واحد منهما (قوله الرجال والنساء الخ) انما عبر بهما لان المتى لا يوجد الا منهما (قوله التقاء  
الخطانين) أى تحاذيهما (قوله وبعبارة هذا الخ) أى فهو الاعتبار لان التقاء الخطانين يوجد قبل  
دخول جميع الحشفة ولا يجب به الغسل وانما عبر بالتقاء مراعاة لانتظ الحديث فى قوله صلى  
الله عليه وسلم لم اذا التقى الخطانان فغسل - وجب الغسل (قوله بايلاج حى) أى من آدمى ولو غير  
مميز او غيره كالهمجية ونحوه حشفة بالحنفة الا آدمى المعتدل ان لم يكن لها حشفة ولا يخفى انه كان  
الاولى - قاطن لظا حى فتأمل (قوله غيب حشفة الذكر) أى ولو أشل او تعدد فى مرات او حشفة وقا  
نمطين وأدخل شقيه او مبانها بحيث يسمى ذكرافانه يجب الغسل على الموج فيه لاعلى صاحب  
الذكر المنطوع كما توهمه بعضهم وكذا الفرج من المرأة فانه يجب الغسل على الذى اوج فيه  
لاعلى المرأة المقنوع منها قال فى القاموس والحشفة ما فوق الخطان انتهى ومنه - له فى الصحاح  
فراجع (قوله منه) أى المذكور من آدمى او غيره أو من الذكر (قوله او قدرها من مقطوعها)  
أى كبيرة او صغيرة من الملاصق للمقطوع ان كان متصلا ولا فى أى جهة كان ويعبر فى  
فانها حشفة حشفة اقرا (قوله فى فرج) أى قبل او دبر بن آدمى او جنى او بهيمة حى أو ميت

(ومن حلقه دبره) أى  
الا آدمى ينقض (على)  
القول (الجديد) وعلى  
القديم لا ينقض من الحلقه  
والمراد به امانتي المنفذ  
وباطن الكف الراحة مع  
بطون الاصابع وخرج  
باطن الكف ظاهره  
وحرفه ورؤس الاصابع  
وما بينهما فلا ينقض  
بذلك أى بعد التعامل  
اليسير  
(فصل) فى موجب  
الغسل والغسل لغة  
سيلان الماء على النسي  
مطلبا وشرا عا سيلانه  
على جميع البدن بنية  
مخصوصة (والذى يوجب  
الغسل ستة أشياء ثلاثة)  
منها (تشتلك فيه الرجال  
والنساء وهى التقاء  
الخطانين) وبعبارة هذا  
الالتقاء بايلاج حى راضع  
غيب حشفة الذكر منه  
أو قدرها من مقطوعها  
فى فرج وقصير الا آدمى  
الموج فيه جنينا بايلاج  
ما ذكر اما الميت فلا يعاد  
غسله



صغير أو كبير ذكر أو أنثى بمائل أولا (قوله بإيلاج فيه) أي أو بإيلاجه هو كأن استدخله حتى  
 (قوله فلا غسل عليه) أي ولا على غيره ولو اسقط فقط عليه أشباهه - ما روي لواجب إيلاجه في غيره  
 وإيلاج غيره في قبله وجب عليه الغسل وكذا لو أوج وأضح في دبره (قوله أي خروج المني) أي  
 إلى خارج المستنة في الرجل وإلى الظاهر من الفرج في البكر وإلى محل يغسل فيه في الأمهات في  
 الذب نعم يحكم بالبلوغ به بنزوله إلى قصبة الذكر وان لم يخرج إلا غسل به وأغاسمى منه لأنه ينفذ  
 أي يصب يقال منى ومنى مخنفاً ومنى منة قال تعالى من نطفة إذا نفى (قوله من شخص الخ)  
 هو قيد لا بد منه (قوله بغير إيلاج الخ) هو قيد لا ينفذ إلا باليوجب فتأمل (قوله كقطرة) يفتح  
 الألف (قوله ولو كانت على لون الدم) أي ويعرف كونه منياً بالذبح وخروجه أو تدفقه أو يريح المحين  
 أو طلم الخلل أن كان المني رطباً أو يباض البيض أن كان المني جافاً سواء في ذلك الرجل والمرأة  
 فإن فقدت هذه الخواص فليس منياً ولا غسل به (قوله بجماع الخ) كن الأولى اسقاط هذه لأنه  
 نقاها آتينا (قوله أو نوم) أي وفيه إحدى الخواص المذكورة ولو شك فيه كأن رآه يبض شخصاً  
 فله أن يحتمل كونه منياً أو يغتسل أو يديار يغتسل - له وله الرجوع عن الاختيار الأول إلى الثاني  
 ولا يبعد ما فعله بالأول (قوله أو غيره) أي كصاب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض  
 بشرط أن يكون الخارج - فكيف يكسر الكاف بأن لا يخرج لعله أوفى أي منفخ من البدن في  
 الانسداد الخلق لأن المدافذ الأصلية عند العلامة الرمي وخالف العلامة ابن حجر فقال يجب  
 الغسل بالخارج منها ما لو خرج من طريقة المعتاد فطلقاؤه كان له أم لا (قوله كأن يكسر  
 صاببه الخ) كأنه الأولى عدم ذكره لأنه لا يجب الغسل فيه إلا أن خروجه لعله الآن يقال هي  
 تصوير لخروجه من غير طريقة المعتاد بقطع النظر عن إيجاب الغسل فيه أو يقال أن المني يخرج  
 لا بسبب الكسر بل بعدم وجود الشهوة وهو أقدم (قوله الموت) وهو عدم الحياة وقيل مفارقة  
 الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى خلق الموت  
 والحياة والأول أولى ومثله ما يليه ولذلك قال الشهاب الرمي في حاشيته على شرح الروض بعد قوله  
 عدم الحياة أي بالنعول (قوله إلا في الشهيد) أي فلا يجب غسله له بل يحرم والافى الكافر فلا يجب  
 بل يجوز (قوله وهي الحيض) أي أقوله تعالى فاعتزوا أنفسكم في الحيض أي الحيض لأنه الأشهر  
 ويطلق أيضاً على زمنه وعلى مكانه فلا دلالة في الآية على وجوب الغسل وانما دلالة على حرمة  
 القربان إلا بعد الغسل فلا بد من ملاحظة شيء آخر وهو أن يقال وجبه الدلالة على وجوب  
 الغسل أن المرأة يلزمها تمكين زوجها من الوطء ولا يجوز إلا بالغسل وما لا يتم الواجب إلا به فهو  
 واجب (قوله والنفس) أي وإن لم تلزم للولادة الصفة انيمة إليه (قوله عقب الولادة) أي  
 بعد هار قبل مضي خمسة عشر يوماً أو كالولادة القاء نحو العلق والمضغة (قوله المصوبة بالبلل)  
 أي ولم يوجد بعد هاتين (قوله موجبة للغسل في الأصح) أي وتطهر بها المصنعة وكذا يحرم  
 على زوجها وطؤها عند غير العلامة الرمي ولا تنقض الوضوء عنده

(نص - في بيان أحكام واجبات الغسل) (قوله وفرائض الغسل) أي من حيث  
 هو واجبات كان أو مندوباً بالحاصل أن الأغسال ثلاثة أقسام إما واجبة فإن نوى واحد منها  
 حصل الجميع ولا يكفي نية بعض واحد منها أو أماندوبة فإن نوى واحد منها حصل الجميع أيضاً  
 أو البعض واجب والبعض مندوب فلا يحصل الأمانوى (قوله رفع الجنابة) أي وتنصرف النية

بإيلاج فيه وأما الخنثى  
 المشكل فلا غسل عليه  
 بإيلاج حشوته ولا  
 بإيلاج في قبله (و) من  
 المشترك (انزال) أي  
 خروج (المني) من شخص  
 بغير إيلاج وإن قل المني  
 كقطرة ولو كانت على لون  
 الدم ولو كان الخارج  
 بجماع أو غيره في ينظف  
 أو نوم بشهوة أو غيرها من  
 طريقتيه المعتاد أو غيره  
 كأن انكسر صاببه فخرج  
 منه (و) من المشترك  
 (الموت) إلا في الشهيد  
 (و) ثلاثة تختص به النساء  
 وهي الحيض أي الدم  
 الخارج من امرأة بلغت  
 تسع سنين (والنفاس)  
 وهو الدم الخارج عقب  
 الولادة فإنه موجب  
 للغسل قطعا (والولادة)  
 المصوبة بالبلل موجبة  
 للغسل قطعا والمجردة عن  
 البلل موجبة للغسل  
 في الأصح  
 \* (فصل وفرائض  
 الغسل ثلاثة أشياء)  
 أحدها (النية) فينوي  
 الجنب رفع الجنابة

او الحدث الاكبر ونحو ذلك وتنوي الحائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول ما يغسل من أعلى البدن أو واسفله فلو نوى بعد غسل جرح وجب أعادته (وازالة النجاسة ان كانت على بدنه) أي المغسل وهو إذا مر به الرافي وعلمه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث ٣٥ والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء بغسلة واحدة عنهما ومحلها اذا كانت

النجاسة حكمية اما اذا كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنهما (وايصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع اصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المذخور ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالغسل وجب نقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صمغ أذنيه ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء الى ما تحت القلفة من الألف والى ما يبدون فرج المرأة عند فودها لقضاء حاجتها وما يجب غسله المسربة لانها تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن (وسننه) أي الغسل خمسة أشياء التسمية (والوضوء) كايلا (قبله) وينوي به المغسل سنة الغسل ان تجردت جذباته عن الحدث الاصغر

الى رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ولم يعرفه كما مر (قوله او الحدث الاكبر) أي او الحدث فقط وينصرف للاكبر بقراءة كونه عليه (قوله ونحو ذلك) أي كنية استحابة الصلاة والغسل الواجب وهذا يجري في غير الجنب ولا تكفي نية الغسل فلو طأه قد يكون عادة كما مر (قوله وتنوي الحائض أو النفساء الخ) ظاهر كلامه انه على الف والنشر المرتب ويحتمل ان كلامه الحائض والنفساء تنوي الحيض والنفاس ولو مع العلم فيوافق المعتقد عند العلامة الرمي ومن تبعه زاد العلامة ابن حجر ما لم يقصد المانع في الشرعي كما هو ظاهر كنية الاداء بالقضاء وعكسه وامامية رفع النجاسة من الحائض أو عكسه فهي صحيحة مع الغلط قال العلامة الرمي وان كان ما نواه معه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غاطا كما اعتده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمدا كما صرح به في المجموع (قوله بأول الفرض) أي بأول ما يقع غسله فرضا بدليل ما بعده (قوله فلو نوى الخ) هو ايضاح فتأمل (قوله وزالة النجاسة) أي ولو معناه وانها (قوله وهذا ما رجحه الرافي الخ) مرجوح (قوله وعلمه فلا يكفي الخ) هو بما يفيد الاعتقاد بالنية وان وجب إعادة الغسل قال شيخنا وهو كذلك (قوله ورجح النووي الخ) هو المعتقد (قوله بغسلة واحدة) أي في غير النجاسة المغلظة لان السبعة فيها كالواحدة في غيرها (قوله ومحل) أي ومحل الخلاف بينهم في النجاسة الحكمية وكذا العينية التي تزول أوصافها مع الغسل الواحدة فتقضيها لا غاب (قوله وايصال الماء الخ) المراد به الوصول ولو بنفسه (قوله الى جميع الشعر) بفتح العين فان بقي بعض شعر لم يكف الغسل وان قلعه ما بعده فلا بد من غسل موضعه ولا يضر قلعه ما بعده غسلها ومثلها الظفر ويعني عن باطن عقد الشعر وان كثرت حيث لم تكن بفعل والاعنى عن القلب ل فقط (قوله والبشرة) أي جميعها فلا يكفي مع وجود ما لم يكن مع أو وضع تحت الظفار وان أزاله بعده (قوله والمراد بالبشرة ظاهر الجلد) أي وبالشعر ما عليه الخرج به شعر نبت في العين أو الأنف مثلا (قوله ومن أنف مجذوع الخ) هو بالدال والعين المهملة ومثله عظم وضع أو جلد تقاصر أو محل شوكه انفتح أو ظاهر أنف أو اصبع من نقد ٢ مثلا (قوله الى ما تحت القلفة) أي لانها مسخفة الازالة من ثم لا ضمان على مزبلها وهي بضم القاف واسكان اللام وبفتحها ما يقطعها الختان من ذكر الغلام ويقال لها أيضا غرلة بغين معجمة مضمومة ورامسا كنية (قوله المسربة) بضم الميم مع فتح الراء وضمة هاء المتى المنفذة وفي بعض نسخ المصباح انها بفتح الميم أيضا (قوله أي الغسل) أي من حيث هو كما مر (قوله خمسة أشياء) أي باعتبار المذخور منها هنا (قوله التسمية) أي في أوله أو في أثنائه كما مر في الوضوء وأقلها باسم الله تعالى في الجواهر والأولى ان يضيف اليها الرحمن الرحيم لاعلى قصد القرآن وقيل تكبره التسمية لانه قرآن (قوله قبله) هو قيد لا اكمل فقط فنحصل السنة بالوضوء قبله أو بعده أو في أثنائه لكن الأفضل تقديمه (قوله على ما وصلت اليه) أي البدن الذي لم تصل اليه يدك بعصا ونحوها لان السنة المروور على جميع الجسد ويندب كونه عقب كل مرة ان ثابث (قوله وسبق معناها الخ) أي ونجب ايضا حتى

والانوى به الاصغر (واحرار الابد على) ما وصلت اليه من (الجسد) ويعبر عن هذا الامر بالذات (والموا لاة) وسبق معناها في الوضوء ٣ قوله من نقد الخ أي بان اتخذ له اصبعها من ذهب أو فضة مثلا ووضعها محل اصبعه بعد قطعها فيجب غسل الاصبع التي اتخذها من نقد لانها قامت مقام اصبعه الاصلية اه



صاحب الضرورة كما هو (قوله وتقديم اليه الخ) كان الاولى أن يقول وتقديم الايمن على  
اليسر (قوله من شقيه) أي المقدمين ثم المؤخرين (قوله وتخليل الشعر) أي ان وصل الماء  
الى باطنه من غير تخليل والاوجب التخليل ومما ازالة القذر كخط ومق ومنه توجه القبلة  
وكونه يجعل لا يتأله فيه رشاش والسبب ترفي الخلوة وأن تتبع مع غير محدة اثره فحويض مسكبان  
تجعله على قطنة وتدخالها فربها به دأغته اله الى المحل الذي يجب غسله تطيبا للمحل  
واسرا للجل فان لم تجدهم كان طيبا فان لم تجدهم فطينا فان لم تجدهم فالماء كاف اما الخدمة فيصوم  
عليها استعمال المسك والطيب ثم تستعمل شيئا يسيرا من قسط أو أظفار ولا تطلق المحرمة بها  
فيمتنع عليها ذلك لقصره من الاحرام فتأمل

(فصل في بيان أحكام جملة من الاغسال المسنونة) وذكرها هنا استطرادى لفائدة  
اجتماعها (قوله والاغسال) لو قال والاغسال لكان أولى وأخصر (قوله المسنونة)  
أي سواء تأكدت أم لا ولا تجب الا بالانذر (قوله سبعة عشر) بتقديم السين على الموحدة أي  
على ما ذكره هنا مع عدد غسل الجمار ثلاثا ويجعل الطواف ثلاثا أو يكون السابع عشر ساقطا  
من بعض الفسخ وقال العلامة الخطيب ولدخول المدينة الشريفة وهي موجودة في بعض  
المنح فيكون هذا هو السابع عشر (قوله غسل الجمعة) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل  
يوم الجمعة غفر الله له من الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام وقدم غسلها على غيره لان الامام أبا  
حنيفة رضى الله عنه قال بوجوبه ولانها أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الاسبوع (قوله  
لحاضرها) أي لمن يريد حضورها ولو غير مكلف ولم تلزمه ومن يجز عن الماء فيه وفي بقية  
الاغسال تيمم بنية البدلية عن الغسل المراد وسيد ذكر المصنف ذلك في بعضها (قوله ووقته) أي  
ابتداء وقته (قوله من الفجر) أي الصادق وآخره الدخول في الصلاة ولذلك قال الجوهري  
ويفتى وقت الغسل المذكور بالدخول في الصلاة وتقرئ به من ذهابه اليها أفضل لانه ابلغ في زوال  
الروائح الكريهة حال الاجتماع ولو تعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل أولى لانه مختلف في  
وجوبه (قوله غسل العبدین) أي في يومهما فلا يتقدم عن يصلح ما لانه براد الزينة (قوله ينف  
الليل) أي لان أهل البوادي يبكرون اليها من قراهم فلم يكد الغسل لها قبل الفجر راشق  
عليهم والا فضل فعله بعد الفجر ويخرج وقته بالغروب لانه شرع لليوم وهو لا يخرج الا بالغروب  
(قوله والاستسقاء) ويدخل وقته من يصل الى منفردا بارادته ولم يصل جماعة باجماع الناس  
فما يخرج بغير اغسلها (قوله والخسوف الخ) أي ويدخل وقته باوله لانه يخاف فوته ويخرج  
بزوال جميعه (قوله والغسل من أجل غسل الميت) أي سواء كان الغاسل طاهرا أم لا لحاقض  
ولو قدمه عقب غسل الجمعة كان أولى لانه بدلية في التاكيد ولذلك قال العلامة ابن حجر آكد  
هذه الاغسال المفد كورة غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلفت في  
وجوبه ثم ما صححت أحاديثه ثم ما نهى عنه ومن فوائده معرفة الاكد بتقديمه فيما لو وصى  
أو وكل بماء لا أولى به (قوله مسلما كان) أي الميت أو كافر أبيض الغسل لغسله (قوله وغسل  
الكافر) أي ولو مرتدا ولو قال وغسل من أسلم لكان أولى لان محله بعد الاسلام ولو تبعه ما أعظم  
للاسلام ولا مره صلى الله عليه وسلم لم يفسد بن عاصم به لما أسلم لانه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم

(وتقديم اليه) من شقيه  
(على اليسرى) وبقي من  
- من الغسل أمور مذكورة  
في الملبس وطا من  
التخليل وتخليل الشعر  
(فصل في الاغتسال)  
المسنونة سبعة عشر غلا  
غسل الجمعة لحاضرها  
ووقته من الفجر الصادق  
(و) غسل (العبدین)  
القطر الاضحي ويدخل  
وقت هذا الغسل بصف  
الليل (والاستسقاء) أي  
طالب السقياء من الله تعالى  
(والخسوف) لانه  
(والكسوف) للشمس  
(والغسل من أجل غسل  
الميت) مسلما كان أو كافرا  
(و) غسل (الكافر اذا أسلم)

في وقت تيمم سنة تسع من الهجرة فألم وانما لم يجب لان جماعة أساءوا ولم يامرهم صلى الله عليه وسلم  
 به وبن غسله بما وسد روازاله شعره بعده ولو انني لا نحو خبة رجل فتأمل (قوله ان لا يجب  
 الخ) لو قال وان اجنب لكان أولى لان الواجب لا يسقط المندوب فيجتمع عليه غسلان فلا بد من  
 تيمم ما أيضا لانه لا تكفي نية الواجب عن المندوب ولا عكسه ويفوت المندوب بطول الزمن أو  
 الاعراض عنه (قوله في الصحيح) هو المعتمد (قوله وقيل يسقط الخ) مرجوح (قوله والجنون)  
 أي وان تقطع جنونه ويطلب الغسل بعد كل افاقة وكذا الانحطاط بخلاف اليوم لو وجد المشقة  
 فيه بتكرره (قوله والمغنى عليه) أي ولو لحظة قال شيخنا في هذا التعبير ما في الذي قبله فراجع  
 \* (قاعدة) \* كل غسل تقدم سببه فهو واجب غالبه وكل غسل تاخر سببه فهو مندوب يستثنى  
 من الاول غسل غائل الميت والكافر اذا لم والجنون والمغنى عليه اذا افاقا لان سببهما تقدم  
 (قوله ولم يتحقق منه ما انزال) أي او نحوه مما يوجب الغسل وهو قيد الاستقلال المندوب  
 لا لاسقاطه كما مر (قوله بين بالغ) أي ذكر او انني حر او رقيق (قوله وغيره) أي البالغ ولو غير مميز  
 ويغسله وايه ومثله الجنون المذكور وهذا هو الحكم في ذكر افراد من يطلب له الغسل هما  
 دون ما تقدم ويفوت هذا الغسل بفعل الاحرام (قوله قال لم يجز المحرم) أي من يريد الاحرام  
 كما ذكره ولعل ذكر التيمم هذا دون غيره مظنة قلة الماء في سائر الحج دون غيره ولو اذ فقط المحرم  
 لكان أولى ايم ببقية الاغسال عند قلة الماء (قوله لدخول مكة) أي بذى طوى وهو اسم  
 وادعى باسم بترقبه مطوية أي مبنية ولدخول حرمها ايضا واستثنى ما وردى من خرج من  
 مكة فاحرم بعمرة من محل قريب كالتيمم واعتدل للاحرام فانه لا يسن له الغسل حينئذ لنزول  
 عهده به (قوله لمحرّم الخ) لو اسقطه لكان أولى لانه مطلوب للعلل ايها اللهم الا ان يقال لما ذكر  
 غسل الاحرام قبله رعايهم كون هذا الغسل لغير المحرم فدفعه بذلك (قوله او عرفة الخ) او هنا  
 مانعة خلف فتأمل (قوله وللووقوف بعرفة في تاسع ذي الحجة الخ) هذان الظرفان متعاضدان  
 بالوقوف ومحل الغسل غرة او غيرها قال العلامة ابن قاسم كالخطيب والمتجه دخوله بالقبور  
 كالجمعة والافضل كونه بعد الزوال وتقريره للزوال افضل (قوله وللمبيت بمزدلفة) أي على رأى  
 مرجوح وعليه فحله ان لم يغتسل بعرفة والافلا اقربه منه ويندب الغسل للوقوف عند المشعر  
 الحرام فان غسل عليه كلام المصنف كان موافقا لما راجع قال العلامة ابن قاسم ويدخل وقت  
 غسل الوقوف بالمشعر الحرام بنصف الليل واما غسل المبيت بمزدلفة على القول به فيه دخل  
 بالغروب (قوله لم يركب كل يوم) أي بعد زواله قال العلامة ابن قاسم والمتجه دخوله بالقبور كغسل  
 الجمعة (قوله من غسل الوقوف) كان الاولى ان يقول من غسل مزدلفة اللهم الا ان يقال اراد  
 به الوقوف بالمشعر الحرام كما مر وقضيته انه لو ترك ذلك سن هذا الغسل كما قاله العلامة ابن قاسم  
 (قوله للمطواف) أي على القول القديم المرجوح والجديد خلافه وهو المعتمد وانما لم يسن الغسل  
 لهذه الثلاثة لان وقتها موسع فلا يلزم اجتماع انما من اقبلها في وقت واحد المقتضى ذلك طلب  
 التنظيم (قوله وبقية الاغسال المستنونة مذكورة في المطولات) منها الغسل لدخول المدينة  
 الشريفة ولدخول حرمها وللاخروج من الحمام وللعجامة واقص الشارب ولحق العانة وللبلوغ  
 بالسن ولكل ليلة من رمضان ولكل اجتماع من مجامع الخير راسد بلان الوادى وتغير رائحة

ان لم يجب في كفره ولم  
 تحض الكافرة والواجب  
 الغسل بعد الاسلام في  
 الاصح وقيل يسقط اذا  
 أسلم (والجنون والمغنى  
 عليه اذا افاقا) ولم يستثنى  
 منه ما انزال فان تحقق  
 منه انزال وجب الغسل  
 على كل منهما (والغسل  
 عند ارادة الاحرام) ولا  
 فرق في هذا الغسل بين بالغ  
 وقهيه ولا بين مجنون وعاقل  
 ولا بين حائض وطاهر فان  
 لم يجز المحرم الماتية م  
 (و الغسل لدخول مكة)  
 لمحرّم بجمع أو عرفة  
 (والوقوف بعرفة) في  
 تاسع ذي الحجة (والمبيت  
 بمزدلفة ولرمي الجمار  
 الثلاث) في أيام التشرى  
 الثلاثة يغتسل لرمي كل يوم  
 منها غسلا امارى بجرة  
 العقبة في يوم النحر فلا  
 يغتسل له اقرب زمته من  
 غسل الوقوف (و الغسل  
 للمطواف) المادق  
 بطواف قدوم وافاضة  
 ووداع وبقية الاغسال  
 المستنونة مذكورة في  
 المطولات



البدن وغير ذلك كدخول المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر (تتمة) \* هذا الاغسال المذكورة كلها ينوي بها السبابة الاغسل المهنون والمغشى عليه فيسحق في حقهما ان ينويا رفع الجنابة لقول الامام الشافعي رضي الله عنه قل من جن أو أغشى عليه الا وانزل وإذا اجتمعت كفي نية واحدة منها كما مر

• (فصل) في بيان أحكام المسح على الخفين روى ابن المنذر عن الحسن البصري رضي الله عنه انه قال حدثني سبعون من الصحابة رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم مسح على الخفين قولاً منه وفعلاً ومن ثم قال بعض الحنفية خشى ان يكون انكاره كقراى من أصله وهو رخصة ويرفع الحدث ويبيح الصلاة من غير حصر وهو من خصائص هذه الامة ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في خفافكم فان اليهود لا يصلون في خفافهم قال شيخنا البالي ولم يعلم في أي سنة شرع حتى ان جميع كتب الحديث ساكتة عن ذلك لكن قال شيخنا الشبراخيتي يؤخذ من جعلهم قراءه الجوف في قوله تعالى وارجلكم دليلاً على المسح ان مشروعيته كانت مع الوضوء لا مع الابرأه فايراجع ثم رأيت في بعض شروح المنهاج مانعه ونسب أي المسح على الخفين في رجب في السنة التاسعة من الهجرة في عزوة تبوك ولوذ كره عقب الوضوء الكتاب أولى وأنسب لانه جزء منه والله راعى كونه مسحاً كالتميم فضمه اليه وقدمه عليه لكونه بالماء وسبأني ما فيه وهو مخصص في خمسة اطراف اطراف اول في احكامه والاطراف الثاني في كيفية والطرف الثالث في مدته والاطراف الرابع في شروطه والاطراف الخامس في قيمته قطع به المدة (قوله والمسح على الخفين) اي لا على احدهما وان تمذوغه لالاخرى اهله الا ان عدت الاخرى والخلف معروف بجمعه خفاف ككتاب وخف البهي بجمعه اخفاف كقفل واقفال قاله في المصباح ويطلق الخف على النرد تيز وعلى احدهما واختار الاول لدفع ايها جواز المسح على احدهما وأشار بذلك الى ان اللام في الخفين للجنس ويشمل ما اذا كانت لرجل واحدة بان قطعت الاخرى وبان كان له اكثر من رجلين فله تفصيل بل قال كانت كلها أصلية وجب اللبس في الجميع أو أصلية وزائدة واشتبهت فكذلك أو أصلية وزائدة ولم تشبهه لكن على السمت وجب أيضا اللبس في الجميع فان لم تنكس على السمت وجب اللبس في الاصل في ذن الزائد قال العلامة ابن قاسم الا ان توقف اللبس الاصل على لبس الزائد في لبس في الزائد أيضا (قوله جائز) أي يجوز العدول عن غسل الرجلين اليه فلا ينافي انه يقع واجبا اذا عاود قد يجب العدول اليه لقلة الماء مع لابس أو اضيق وقتها عن الغسل أو لا تقاؤن نحو غريق أو لا درالك عرفة أو نحو ذلك وقد يحرم العدول اليه لكونه مخصصا مثلا وقد يندب كان رغبته نفسه عنه أو شك فيه لمعارضة دليل أو لكونه ممن يقتدى به وسيأتي كونه مكروها فتأمل (قوله في الوضوء) أي ولو مندوباً ببدل عن غسل الرجلين وان لم تكن حاجة اليه (قوله لا في غسل الخ) الاولى قراءة غسل بالتثنية وجعل ما بعده بدل لانه (قوله فلو اجنب) أي أو حاض أو تفتت أو طلب منه غسل مندوب كغسل الجمعة مثلا (قوله لم يجز) بضم أوله وسكون ثانيه (قوله أفضل من المسح الخ) في تعبيره بافضل التفضيل اشعار بأنه لا يكون مقصداً نعم ان رغبته نفسه عنه أو اطمانت الى الغسل دونة أو نحو ذلك فهو أفضل من الغسل بل قيل يكبره تركه حيث نذر كما يكبره تكرار المسح عليه أو غلبه فتأمل (قوله بعد كمال الطهارة) أي بعد

• (فصل) والمسح على الخفين جائز في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في إزالة نجاسة فلو اجنب أو دميت رجب له فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل وإن عرقه جاز أن يغسل الرجلين أفضل من المسح وإنما يجوز مسح الخفين لا احدهما فقط الا أن يكسرت فاقدا الاخرى (ببلاثة نرائط أن يبدئ) أي الشخص (ابسمه ما بعد كمال الطهارة) فلو غلى رجلا ولبس خذها ثم فعل بالاخرى كذلك

لم يكف ولو ابتدأ بنفسه بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخنثى ٣٩ لم يجز المسح (وأن يكونا) أى الخنثان

(سائر من محل غسل الفرض من القدمين) يكفهما ولو كانا دون الكعبين كالمداس لم يكف المسح عليهما والمراد بالسائر هنا الخائل لا مانع الرؤية وأن يكون السائر من أسفل ومن جوانب الخنثى لأن أعلاهما (وأن يكونا) يمكن تتابع المشى عليهما (وأن يكونا) اتحد مسافرتي حوائجهم من حظ وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قوين بحيث يعمان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما ولو أبس خفا فوق خف أشد البرد مثلا فان كان الأعلى صالحا للمسح دون الأسفل صح المسح على الأعلى وإن كان الأسفل صالحا للمسح دون الأعلى فصح الأسفل صح أو الأعلى فوصل البال لا أسفل صح إن قصد الأسفل أو قصدتهما معا لا أن قصد الأعلى فقط وإن لم يقصدوا أحدهما بل قصد المسح في الجملة اجزأتني الأصح (ويصح المقيم يوما ليلة) (مسافر ثلاثة أيام بلياليين) المتصلة بهما سواء تقدمت أو تأخرت (وايتداء المدة) بحسب (من حين يحدث) أى من انقضاء الحدث (الحادث) (بعض) تمام (لبس الخنثين) لأن

انتم الغسل والوضوء والتيمم إن كان ولو مع أحدهما أو مسح الجبهة كذلك إن كانت (لما لم يكف) أى إلا أن ينزع الأذى من موضع القدم ثم يمسحها ولو قطعت قبل نزعهما كفاهما عن نزعهما (قوله ولو ابتدأ بنفسه ما الخ) هذه ليست من مقادير المثل (قوله قبل وصول الرجل) أى الأولى أو الثانية (قوله الخائل) وهو ما يمنع نفوذ الماء الصب إلى الرجل لأن محل الخرنش لا (قوله لا مانع الرؤية) أى فيمكن في الزجاج ونحوه (قوله ومن جوانب الخنثين) أى بالمعنى الشامل لا قاعها وعقبها وأعلىها ما غير محل ادخال الرجل المثار إليه بقوله لا من أعلاهما (قوله مما يمكن تتابع المشى عليهما) أى يسهل المشى فيه ما يخرج ما به من فيه ذلك لثقل ارتكابه يد رأس أو خنثية أو عدة أو ضيق نعم إن اتسع الضيق عن قرب لم يضرب قال العلامة الحلبي ومثله الواسع إذا ضاق وأقره شيخنا ولو بدل المصنف لفظة عليهما بأعليه لمكان أولى وأوضح (قوله ان تردد مسافر الخ) أفاد به أنه تعتبر في المقيم حاجات المسافر في يوم وليلة وهو كذلك وفي المسافر ثلاثة أيام فان كفى دونها كيوم وليلة صح المسح عليه فيهما (قوله ويؤخذ من كلام المصنف) أى في قوله مما يمكن تتابع المشى عليهما الخ وكذلك من شاء أن يتركها الشارح كما مررت الإشارة إليه (قوله بحيث يعمان نفوذ الماء) أى ماء الصب لا ماء المسح وأن يعمده عن قرب لا عن بعد (قوله ويشترط أيضا طهارتهما) أى وكذا طهارة ما تحتها ما لا يكفي نجس ولا متنجس ولا مانع فوق نجاسة على الرجل ولا ما تحتها جبهة واجبه المسح نعم لو كان عليه نجاسة معفو عنه فصح منه ما لا نجاسة عليه صح المسح ولا يضرب من الماء إلى النجاسة قال شيخنا وهذه الشروط معتبرة عند اللبس قال العلامة ابن قاسم أو عند أول المسح لافي كل مسح (تنبيه) \* مكف المصنف عن كونهما أحلايين لأنه لا يشترط ذلك على الراجح فيمكن المسح على الغصون بين والديابح الصفيق والمخض من ذهب أو فضة حيث يمكن المشى عليه نعم إن حرما لهما ما كنف محرم لا عذر لم يكف المسح عليهما (قوله ولو أبس خفا فوق خف) وهو المسمى بالجر موق يضم أولا فارسي معرب (قوله دون الأعلى) ليس قيد بل الحكم كذلك وإن كان الأعلى صالحا للمسح ولو لم يكن واحد منهما صالحا لهما كما عدم (قوله أو قصدتهما) أى معا (قوله في الأصح) هو المعتد (قوله ويصح المقيم) أى ولو عاصيا (قوله ويصح المسافر) أى سفر قصر كما ياتي (قوله ثلاثة أيام) أى ولو ذهبا أو أيا كما تقدمت سفره لغير وطنه الحاجة كما ياتي (قوله سواء تقدمت أو تأخرت) أى سواء تقدمت ليلة كل يوم عليه أو تأخرت عنه فتجب الليلة الأخيرة هذه للنص على ما في الحديث وبذلك فارق عدم حسب ما في شرط الطيار ثلاثة أيام ولو وجد الحدث في اثنا يوم أو ليلة اعتبر قدر الماضي منهم من اليوم الرابع أو الليلة الرابعة (قوله وايتداء المدة بحسب) أى أول المدة المحسوبة يكون من حين يحدث الخ (قوله من انقضاء الحدث) أى السابق بجميع أفراد وهذا ما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرملي بحسب المدة من أول الحدث الذي شأنه أن يقع باختباره وإن وجد بغير اختبار وهو النوم والسكر والامس والمس سواء انفردوا وحده أو اجتمع مع غيره (قوله ولا من وقت المسح الخ) لو أسقط لفظ وقت لكان أولى لأن مراده وجوده باقية على أن يفت دخوله معتبر في ابتداء التماسا (قوله والهائم الخ) هو عطف خاص على العاصي بغيره فان انضم إليه عدم التزام طريق يسمى راكب

ابتداء الحدث ولأن وقت المسح ولأن ابتداء اللبس والعاصي بسفره والهائم بمسحهم



وذا تم الحدث اذا حدث بعد لبس الخلف حدثا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يرضى به فريضته حتى ويستنجح ما كان يستنجحه

لويقي طهره الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح النوافل فقط (فان مسح الشخص في الحضرة ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام قبل مضي يوم وليلة (أنتم مسح مقسم) والواجب في مسح الخلف ما يطاق عليه اسم المسح اذا كان على ظاهر الخلف ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخلف ولا على حروفه ولا أسفله والسنة في مسحه ان يكون خطوطا بان يفرج المسح بين أصابعه ولا يعضها (ويطال المسح) على الخلفين (بثلاثة أشياء بخبرهما) أو خلع أحدهما أو الخلعاه ونروج الخلف عن صلاحية المسح كخبره (وانقضاء المدة) وفي بعض النسخ مدة المسح من يوم وليلة لمقيم وثلاثة أيام باليه المسافرين (و) بمرض (ما يوجب الغسل) كجذابة أو حيض نفاس لا لبس الخلف

(فصل) في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرا عايل تراب طهره والوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل

التمتع - غير وخرجهم العاصي في سفره فلا يضر في - بان المدة ثلاثة أيام (قوله ودائم الحدث) أي وكذا من انضم الى طهارته تيمم وهو ذاتي يمد للمدة قبل له قتال (قوله فان مسح الشخص) أي لا يقيد كونه سافرا أو مقاما الموضع رجوع الضمير لاحدهما أي مسح خفيه أو أحدهما على الراجح كما قاله شيخنا (قوله قبل مضي يوم وليلة الخ) هو قبل مضي مسح - ضرا أو سفر المراجعة كلام المصنف واخرج به ما لو مضى اليوم والليله قبل سفره فليس له المسح انراغ المدة وما لو مضى له في السفر أكثر من يوم وليلة - له يتم أقام فيتمتع عليه المسح بمجرد أقامته وما لو سافر قبل مضي يوم وليلة وقبل المسح ثم مسح فله أن يتم مدة - انراغ على المعتمد (قوله اذا كان على ظاهر الخلف) أي من اعلاه (شرا خطوطا) أي فيكره استيعابه وغسله وتلبسه لانه يعيبه قال العلامة الرملي ويؤخذ من العلة انه لو كان من حديد أو خشب فانه لا يكره قال شيخ شيخنا كاله لامة الرملي ولا يندب فيه التجهيل وخالف العلامة ابن عبيد الحق كالخطيب فقال لا يندب فيه التجهيل (قوله ويطل المسح) أي يطل - كونه بقطع المدة بواحد مما ذكره فغير عن قطع المدة لازمه (نحوه) وبمرض ما يوجب الغسل) أي اصاله لا غسل منذ ورمه - لا (خاتمة) قال في الاحياء لبس اللبس الخلف ان يتقضه قبل لبسه ان لا يكون فيه حية أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك ولما ورد انه صلى الله عليه وسلم دعا بخفيه فلبس أحدهما ثم جاء غراب فاحتمل الآخر وما خرجت منه حية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه - حتى يتقضه ما وروى الطبراني في الأوسط عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد الحاجة بعد المني فانطلق ذات يوم لحاجته تحت شجرة ثم نواها ولبس أحدهما فجاء طائر أخضر فاخذ الخلف الآخر فارتفع به ثم ألقاه فخرج منه أسود صالح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم الى أعوذ بك من شر ما ينشئ على بطنه ومن شر ما ينشئ على رجله ومن شر ما ينشئ على أربع

(فصل في بيان أحكام التيمم) والاصل فيه قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر الى آخر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وتربتها طهورا أي مطهرا وهو من خصائص هذه الامة اصراحة هذا الحديث به وهو رخصة على الراجح وقيل عزية وقيل ان كان انقضاء الماء فعزية والاف رخصة وفرض - سنة أربع وقيل - سنة ست وهو مخصص في ثلاثة أطراف الطرف الاول في أسبابه والطرف الثاني في كيفية والطرف الثالث في أحكامه (قوله وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله) أي ليكون التيمم فيه عن جميع البدن أو جملة أعضاء الوضوء بخلاف الذي قبله الاول أنسب للممر (واعلم) أن هذا الكتاب ما كان نالاه من الطائفة باملائه عليهم اختاقت نسخته كثيرا في التراجم والتقديم والتأخير والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك (قوله لغة القصد) لغة - ليمت فلانا وتيممته وتأممته أي قصده ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الحديث منه تنفقون (قوله طاهر) أي طاهر (قوله عن وضوء أو غسل) أي ولو مندوبين (قوله أو غسل عضو) أي واجب فلا يتييم عن غسل عضو مندوب استغناء لا كتيممه عن غسل الكفين قبل المضضة مثلا (قوله بشرائط مخصوصة) فيه تغايب الشرط كدخول الوقت على السبب كالحجز عن استعمال الماء - هذا هو سبب التيمم

والاسباب التي ذكرها اسباب لذلك السبب وقد عدها بعضهم كما صنف خمسة وسياق الكلام  
عليها وعدها النووي ثلاثة فقد الماء والحاجة اليه والخوف من استعماله وعدها صاحب  
الطراز المذهب سبعة حيث قال يتيم لاحد اسباب سبعة كنت قد عاينت في بيت مقر فقلت  
يا سائل اسباب حل يتيم \* هي سبعة بسماها ترتاح  
فقد وخوف حاجة اضلاله \* مرض يشق جيرة وجراح

وعدها شيخ الاسلام في تحرير ما حدى وعشرين ركاه اترجع الى سبب واحد وهو العجز عن  
استعمال الماء احدا او شرعا (قوله وجود العذر) اي العجز عن استعمال الماء فتأمل (قوله  
يسق) هو بيان للعذر الحسى وهو فقد الماء (قوله او مرض) هو بيان للعذر الشرعى وهو المنع  
من استعمال الماء بقول طبيب عدل انه يضر استعماله في جميع البدن او بعضه من حدوث  
مرض او دوامه او شين فاحش في عضو ظاهر ذاتا او منفعة ويعمل هو بهاء ومعرفة لا يتجربته  
وقال العلامة الحلبي كابر جري عملهم اخصوصا مع عدم الطبيب العدل في محل يطلب منه  
الماء فيما ياتى ومن العذر الشرعى ان يجد خاية مسيلة للشرب مثلا فانه لا يجوز له الوضوء ومنها  
و يتيم (قوله دخول وقت الصلاة) اي فوضا او تفلان كان لها وقت والافق فراغ الغسل في  
الميت وبارادة فعل الصلاة في نحو الاستسقاء وبتغير الكوكب في الكسوف وبارادة معبود  
تلاوة واحرام واستخارة ونحو ذلك رخصة الجمعة كصلاته او هكذا (قوله طلب الماء) اي ان  
لم يتيقن فقدته في محل يجب طلبه وهو بفتح اللام على المشهور ويجوز اسكانها ومن الطلب شرأوه  
بمن مثله زمانا ومكانا (قوله او بمن اذن له في طلبه) اي في الوقت او قبله اي طلبه فيه او اطلق  
(قوله من رحله) وهو سكن الشخص من حجر او مدر او شعر او وبر ويجمع في الكثرة على رحال  
وفي القلة على ارحل و يطلق ايضا على ما يصعبه من الاثاث (قوله ورفقته) بتثنية الراى  
المنسوب بين اليه بالخط والترحال معا وهو بذلك لا يرتفع بعضهم ببعض وطلبه ولو بان يتأدى  
فيهم من معه ما يجوز فيه او بتمنه وهو قادر عليه لان السامع قد يكون بخلافه لا يسمع الا بتمنه  
(تنبيه) لو ترك ماء ووصى به الى اولى الناس برفقة قدم حتما الظمان ثم الميت ثم ذوالنجاسة  
ثم الجائز والنساء ثم الجنب ثم ذوالحدث ان كفى الماء للغسل والا صرف للمحدث (قوله فان  
كان منفردا الخ) كان الارلى اسقاطه لان ذلك المنظر عام في المنفرد وغيره (قوله نظرحو اليه)  
يقال حو اليه وحوليه وحواله وحواله (قوله من الجهات الاربع) هو بيان لحواليه فتأمل  
(قوله ان كان يستومن الارض) اي ولم يكن ثم مانع (قوله تردد قدر نظره) اي المعتدل وهو  
قدر غلوة السهم اي غاية رميته وهذا هو حسد الغوث لكونه اذا استغاث برفقة لا منزله  
انما قوله فالمراد من العبارات الثلاثة واحد واثنتان شرط أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وان  
قل واستصاحص - واه كان ذلك له او غيره وان لم يلزمه الذب عنه وعلى خروج الوقت وهذا كله  
عند تردده في وجود الماء في ذلك الحد فان تبين وجوده فيه لم يشترط الامن على خروج الوقت  
ولا الاختصاصات ولا المال الذي يجب بذله في الطهارة ولا مال الغير الذي لا يلزمه الذب عنه فان  
تردد في الماء فوق ذلك الى حد القرب وهو فوق ذلك الى نحو نصف فرسخ من رحله لم يجب طلبه  
مطلقا فان تبين وجوده فيه وجب طلبه ان أمن على غير اختصاص ومال يجب بذله في ما

قوله وبارادة فعل الخ اي فيما  
اذا كان منفردا والابان  
كانوا جماعة فعند اجتماع  
الناس لها اه

احدها (وجود العذر بغير  
او مرض و) الثاني (دخول  
وقت الصلاة) فلا يصح  
التيمم الا قبل دخول وقتها  
(و) الثالث (طلب الماء)  
بعد دخول الوقت بنفسه  
او بمن اذن له في طلبه في طلب  
الماء من رحله ورفقته فان  
كان منفردا نظرحو اليه  
من الجهات الاربع ان  
كان يستومن الارض فان  
كان فيها ارتفاع وانخفاض  
تردد قدر نظره



(و) الرابع (تعذر استعماله) اي الماء بان يخاف من استعماله على ذهاب نفس أو منعة عضو ويدخل في العذر ما لو كان بقربه ماء وخاف لو قصده على نفسه من سبع أو عدا أو على ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (واعوازه بعد الطابور) الخامس (التراب الطاهر) اي الطاهر وغير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب و تراب مقبرة لم تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي (له غبار فان خالطه حص أو رمل لم يجز) وهذا موافق لما قاله النووي في شرح المهذب والتصحيح لكنه في الروضة واقتاوى جو ز ذلك ويصح التيمم أيضا برمل فيه غبار وخرج يقول المصنف التراب غيره كنورة وسحقه خرف وخرج بانطاهر التمس وأما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به (وفرائضه أربعة أشياء) أحدها (النية) وفي بعض نسخ المتن أربع خصال نية القرض

طهارته وأما خروج الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي لا يشترط ذلك وجمع العلامة الرمي بينهما بحمل كلام الرافعي على ما إذا كان في محل لا يستطاع فعل الصلاة بالتيمم فيه وكلام النووي على خلافه فان كان فوق ذلك ويسمى حده بعد لم يجب طابره مطلقا (فروع) لو خاف برد الماء ويجز عن تسخينه في الحال لكنه يعلم بوجود حطب في مكان لو ذهب اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت فالذي يظهر انه يجب عليه قصد الحطب ليسخن به الماء وان خرج الوقت قال العلامة ابن قاسم وهذا هو الذي استقر عليه كلام شيخنا الرمي (قوله والرابع تعذر استعماله الخ) هو بيان لعذر المرض السابق فتأمل (قوله أو منعة عضو) اي كلاً أو بعضاً (قوله ويدخل في العذر الخ) لم يقل في التعذر لان هذا عذر حسي ولو قال ومن العذر لكان أولى وأحسن لانه ليس من عذر السهو ولا المرض (قوله ما لو كان بقربه) يحتمل أن المراد بقربه كونه في حدة الغوث أو في حدة القرب وأنه عالم بوجوده أو ترد فيه وقد علم حكمهما فتأمل (قوله واعوازه بعد الطابور) اي الحاجة اليه لاجل حيوان محترم وهو ما لا يباح قتله كشربه أو شرب دابته أو رفقه أو بيعه ماؤنه فهو من هذا من الفقهاء الشرعي فله التيمم مع وجوده ولو قدمه على ما قبله لكان أولى وأنبس وخرج بالمحترم غيره كالحربي والمرتد والزاني المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الامام (قوله التراب الطاهر) اي لقوله تعالى في التيمم واصعدا طيبا اي ترابا طاهرا والمراد بالظاهر هنا الطهور أو ما يشبهه (قوله له غبار) هو ايضاح لان من شأن التراب أن يكون له غبار فتأمل (قوله فان خالطه حص) بكسر الحيم وقتحه اي جيبس أو جبر وكذا غصيره من كل مخاط كدقيق (قوله أو رمل) اي ولو خالطه رمل (قوله لم يجز) اي وان قل حيث كان الرمل ناعما يلقى بالمحل ويمتنع من وصول التراب الى العضو والام يضر وعليه يحمل الخلاف المذكور وبذلك فارق الماء (قوله لكنه) اي النووي (قوله كنورة) اي بضم النون وهي الجير المحرق قبل طيبه وقال في المصباح النورة حجر الكلس ثم غلب على أخطاؤه انضاف الى الكلس من زرنج وغيره وتستعمل لازالة الشعر (قوله وسحقه خرف) اي وهو الطين المحرق كاللاواني ونحوها وقال في القاموس انخرف الباراد وكل ماشوى من الطين حتى صار خفارا وقال في الصحاح انخرف البرواقتصر عليه وقال في المصباح انخرف هو ما ينفذ من الاواني قبل طيبه وبعد طيبه يقال له خفار (قوله وخرج بالظاهر التمس) اي والمتنجس (قوله وأما التراب المستعمل) اي في ازالة التمس كغسلات الكلب وادغسل أو في التيمم بعد مس العضو (قوله وفرائضه) اي أركانها كما هو معلوم فتأمل (قوله أربعة أشياء) اي بل خمسة فيزاد على ما ذكره نقل التراب كما يأتي وهذا هو الذي في المنهاج وهو المعتمد خلافا لما في لروضة من عددها بعبء يجعل القصد والتراب ركنتين فتأمل (قوله النية) اي دلها بحلان عند نقل التراب الاول وعند مسح الوجه وظاهر كلام الشارح ارادة هذا يدل النسخة الثمانية ولا تنكفي نية التيمم ولانية رفع الحدث والمجزئ ثمانية الاسباب فقط ولها ثلاث مراتب احدها نية استباحة فرض الصلاة ولو لم تكن ذنوبة وثانيها نية استباحة نقل الصلاة أو صلاة الجنابة وثالثها نية استباحة ما عدا ذلك كعبادة التلاوة وقراءة القرآن ومس المصحف ولونذر ذلك وتكبير الحليل فيجب في كل مرتبة ما قبلها وما بعدها فقط واعلم أن الطواف كاصلاة فرضا وتلاوا ما خطبة الجمعة تعذر العلامة الرمي أنها

فان نوى التيمم القرض والنقل استباحهما او القرض فقط استباح معه النقل وصلاة الجنازة ايضا والنقل فقط لم يستبح معه القرض وكذا النوى الصلاة ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب للوجه واليدين ٤٣ واستدانة هذه النية الى مسح شئ من الوجه

ولو احدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره (و) الثاني والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين) وفي بعض النسخ الى المرفقين ويكون مسحهما بضميرين واو وضع يده على تراب ناعم فعانق به اتراب من غير ضرب كفي (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين - واه تيمم عن حدث أصغر أو أكبر ولو ترك الترتيب لم يصح وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب فلا ضرب بيديه دفعة على التراب ومسح بيديه وجهه ويديه عنه جاز (وسننه) أي التيمم (ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (التسمية وتقديم اليمنى) من اليدين (على اليسرى) منها وتقديم أعلى الوجه على أسفله (والموالة) وسبق معناها في الوضوء وبقي للتيمم سنتين أخرى مذكورة في المطاولات منها نزاع التيمم خاتمه في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزاع الخاتمة فيها

### • (فصل) •

(والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها (ما يبطل الوضوء) وسبق بيانها في

كصلاتها وعند العلامة ابن حجر كشيخ الاسلام انه يعمل فيه بالاحتياط فلا يصلي بالتيمم لهما فرضا ولا يجزمهما مع فرض ولومثلهما وفي شرح العلامة الرملي كابن حجر جواز جمع الخطبتين بتيمم واحد وسياق بعض ذلك في كلامه فتأمل (قوله استباحهما) أي القرض والنقل ولوغه القرض الذي نواه كالوتيمم صلاة الظهر مثلا فلم يصل حتى دخل وقت العصر فله أن يصلي به العصر (قوله لم يستبح معه القرض) أي العتيق لا الكفاي (قوله ويجب قرن نية التيمم بالخ) هذا هو الركن الخامس المعبر عنه في عبارة بعضهم بالنقل فتأمل (قوله بنقل التراب للوجه) أي سواء كان بضرب أو لافلا استدانة غير معتبرة والمراد بالنقل وجود النية حال كون التراب على اليدين قبل مسح الوجه به فتأمل (قوله بل ينقل غيره الخ) مرجوح والراجح أنه لا يتعين نقل تراب غيره بل يصح أن يتيمم به بشرط أن يجد الغيبة قبيل المسح ويكون هذا نقلا جديدا كونه نقل من الهواء (قوله مسح الوجه) أي الذي يجب غسله في الوضوء وكذا اليدين ولا يجب إيصال التراب الى باطن الشبه ولو خفيفا ونادرا بل ولا يشترط مسافته من المشقة بخلاف المسح (قوله المرفقين الخ) أشار به للرد على الامام مالك رضي الله عنه القائل بعدم وجوب مسح المرفقين فتأمل (قوله بضميرين) أي نقلتين كما أشار إليه بقوله ولوضعه يده الخ وكل ما صحبته النية أول مرة بعد نقلة واحدة ولو بخوض خفيفة واحدة فلو مسح بهما وجهه ويديه وجب نقلة أخرى يمسح بهما جزء من إحدى يديه ولو أصبعه أو أحدا (قوله ولو ترك الترتيب لم يصح) أي لم يجب له مسح اليدين فبعيدهما وأما مسح الوجه فصحيح كما مر في الوضوء (قولا) وأما أخذ التراب للوجه الخ أي اتمر المسح للوجه وبعض اليدين في نقلة واحدة لا يضرك كما مر (قوله جاز) أي ويحتاج الى نقلة أخرى لمسح اليد الباقية (تنبيه) - وسكتوا عن القصد لانه في ضمن النقل المفاصل للنية وأما قصد العضو فلا يعتبر بخلافه لاقفال (قوله وتقديم أعلى الوجه على أسفله) هذه ليست من مدخول كلام المصنف فكان ذكرها بهذه أولى وأنسب ويندب فيه الغرة والتجديد وكل ما يطالب في الوضوء الا التمام (قوله والموالة) أي كافي الوضوء بتقدير التراب ما وجب الموالة في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوئه (قوله فيجب نزاع الخاتمة فيها) نعم انفسح بحيث يصل الغبار لما تحتها بلانزع لم يجب لكن يسن كما هو ظاهر ويندب تخفيف التراب قبل المسح ولو ينفذه من اليدين ومنه اتفقوا في كل ضربة لانه أبلغ في ائثاره الغبار وتخليها ان فرق في الضربة بين أوفى الثانية فقط والاوجب التخليل ومنه أن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه ومنه الوجه القبلي قال النووي وينبغي سن الشهادتين بعده ومنها السوال ومنها غير ذلك (فصل في بيان أحكام ما يبطل به التيمم) - بالمعنى الشامل لعدم الانعقاد (قوله بطل تيممه) نعم لو تيمم الجنب ثم أحدث بطل تيممه بالنسبة للحدث الأصغر دون الأكبر فيحرم عليه ما يحرم على المحدث فقط ويبقى تيممه عن الحدث الأكبر حتى يطرأ ما يبطله قال النووي ولا يعرف انما يجب يباح له قراءة القرآن والمكث في المسجد دون الصلاة ومسح المصحف والطواف الا هذا (قوله رؤية الماء) أي العلم بوجوده وانضاف الوقت والمراد بالعلم ما يشتمل الظن والتعبد فيه حيث كان في محل يجب طلبه منه ابتداء (قوله في غير وقت الصلاة) أي فرضا ونقلا والمراد في غير وقت التلبس به أبان كان قبل تمام الرأى من أكبر وخروج بالصلاة غيرها كقراءة

أسباب الحدث ففي كان متيمما ثم أحدث بطل تيممه (و) الثاني (رؤية الماء) وفي بعض النسخ وجود الماء (في غير وقت الصلاة) فن تيمم



لقد الماء ثم رأى الماء أو توهمه قبل ٤٤ قوله في الصلاة بطل تيممه فان رآه بعد دخوله فيها وكانت الصلاة عمالا فقط فرضها

بالتيمم كصلاة مقيم بطلت في الحال أو عمالا فقط فرضها بالتيمم كصلاة مسافر فلا تبطل فرضها كانت الصلاة أو تنال وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا اثر لرويته بل تيممه باق بحاله (و) الثالثة (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع من استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه سائر وجب التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجانب وأما المحدث فأنما يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل وان كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب الجبائر) جمع جبيرة بفتح الجيم وهي خشاب أو قصب قوي وثقل على موضع الكسر ليصلح (يصح عليها) بالماء ان لم يمكن نزاعها لخوف ضررها سبق (ويتيمم) صاحب الجبائر في وجهه ويديه كما سبق (ويصلي لاعادة عليه ان كان وضعها) الجبائر (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم والاعاد وهذا ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجبهه ودية قضى عدم الفرق اي بين أعضاء التيمم وغيرها

وزكروا نحوه ان يبطل التيمم في الرؤية ونحوها لعدم ارتباط بعضها ببعض بخلاف الصلاة (تيممه) قال في الجواهر لو قال واحد لجمع تيممه والى كقولنا تيممين أبحتكم الماء أو وهبته لكم وقبلوه وهو يكفي احدهم فقط بطل تيمم الكل انتهى قال العلامة ابن قاسم والظاهر عدم توقف البطلان على القبول (قوله افقد الماء الخ) اشار به الى أن الكلام في الفقد الحسي لا الشرعي كما سيذكره فتأمل (قوله أو توهمه الخ) اي وان زال سره وبعينه ورؤية السراب وهو ما يرى كأنه ماء أو رؤية غمامة مطبقة بقربه أو رؤية ركب طلع أو صاب أو سماع من يقول عندى ماء وان أعقبه بقوله نجس أو غائب (قوله بطل تيممه) ثم ان افترق وجوده بمائع كعطش أو سجع لم يبطل تيممه (قوله بعد دخوله فيها) اي بان رأى الماء بعد تمام الرأى من أكبر لم تبطل لكن قطعها اليه بالماء أفضل ان اتسع الوقت (قوله كصلاة مقيم الخ) انما عبر به لان الغالب في الإقامة وجود الماء ما اراد كصلاة يجعل يغاب فيه وجود الماء اذ لا فائدة في اتمامها لجوب اعادة (قوله بطلت في الحال) اي في وجود الماء في توهمه لانه لا يبطلها مطلقا (قوله كصلاة مسافر الخ) انما عبر به جريا على الغالب من فقد الماء في السفر فالمراد كصلاة يجعل لا يغاب فيه وجود الماء لانه شرع في المقصود (قوله الردة) اي لان التيمم ضعيف ولذلك كانت لا تبطل الوضوء بعده ولا في اثباته فان عاد الى الاسلام بقى على ما فعله منه ليكن بنية جديدة لانهم قطعتم النية الاولى (قوله واذا امتنع شرعا) اي سقط وجوب استعمال الماء في الفقد الشرعي او حرم استعماله فيه (قوله في عضو) اي سواء انزرد او تعدد (قوله فان لم يكن عليه) اي على العضو اي على محل العلة منه وان تعدد (قوله وجب التيمم) اي عن محل العلة (قوله وغسل الصحيح) اي وبما لطف في غسل الجوارح العلة (قوله ولا ترتيب بينهما) لكن الاولى تقديم التراب ليزيل الماء أثره (قوله وقت دخول غسل العضو العليل) أي ولا ترتيب بين التيمم عن عليله وغسل صحيحه والاولى تقديم التيمم كما مر ويجب تعدد التيمم بعد عدد الأعضاء ان وجب فيها الترتيب كالوجه واليدين ويندب ان لم يجب كاليدين مع اليسرى نعم ان امتنع استعمال الماء في عضو من مرتين أو أكثر كفى تيمم واحد عنها حيث نزلت (قوله جمع جبيرة الخ) سميت بذلك تشافا ولا يجبر الكسر كما سميت الممازة مما فرغ من انما هلكة تشافا لا يافوز والنجاة منها او حاصل ما فعله انه اذا لم يكن ثم سائر وجب عليه أمر ان يغسل الصحيح والتيمم عن الجرح ولا اعادته مطلقا واذا كان ثم سائر ولم يكن في أعضاء التيمم ولم يأخذ من الصحيح شيئا فلا اعادته ايضا وكذلك الاعادة فيما لو كان في غير أعضاء التيمم وأخذت من الاستسكال ووضع على طهر والابان كانت في أعضاء التيمم أو في غيرها ولم تكن على طهر أو كانت على طهر وأخذت زيادة على قدر الاستسكال وجبت الاعادة في هذه الصور الثلاث بخمسة الصور ستة ثلاثة لاعادة فيها وثلاثة فيها الاعادة (قوله وهي) اي الجبيرة التي هي أحد الجبائر فتأمل (قوله يصح عليها) اي على جميعها ان أخذت من الصحيح شيئا ولا يلزمها الاوضعها واقع عما أخذت منه (قوله ويتيمم صاحب الجبائر) اي ويغسل الصحيح ان كان (قوله على طهر) اي من الحديثين الاصغر والا كبر في وضعها كذلك وطرا حدث أصغر أو أكبر فلا يضر طهره (قوله وهذا الخ) هو المعتمد (قوله لكنه قال الخ) مرجوح (قوله ويستترط في الجبيرة) اي لعدم الاعادة فيما ذكره فان أخذت زيادة على ذلك

وجبت

ويشترط في الجبيرة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستسكال

والاصوق والعصاية والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويقيم لكل فريضة) ومنذورة فلا يجوز يجمع بين صلاتي فرض بينهم

واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها والمرأة اذا نيمت لم تكن الحائض ان تقع له مرارا وتجمع بينه وبين صلاة بذلك التيمم وقوله (ويصلي بغيره واحدا ما شاء من التوافل) ساقط من بعض نسخ المتن

• (فصل - ل) في بيان الخجاسات وازالتها

وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة والخجاسة المستندة شرعا على غير حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع مودة القريب لا حرمتها ولا الاستئذان بها ولا اضرها في بدن او عقل ودخل في الاطلاق قليل الخجاسة وكثيرها يخرج بالاختيار والضرر فانما اخرج تناول الخجاسة وبسبب مودة القريب كل الدود الميتة في جيب او فم كهيئة ونحو ذلك وخروج بقوله في طهرته بامسية الا دمي وعدم الاستئذان المسمى ونحوه وبني الضرر الجبر والتباعد المضربين او عقل ثم ذكر المصنف ضابط النجس الخارج من القبل والبر بقوله (كل مائع خرج من السبيلين نجس) هو مائع بالخارج المعتاد كالبول والدماء

وجبت الاعادة مطلقا (قوله ونحوها) أي كتراب التصق على الجراحة او دم تجمد عليها (قوله) ويقيم لكل فريضة أي من الصلاة والطواف وخطبة الجمعة فقط وعطف المذورة منها عليها من عطف الخاص على العام لان منذور غيرها كونه كما مر (قوله ولا بين طوافين الخ) نعم من نيم لطواف فرضا ولم يطف به له ان يصلي به فرضا ونفلا ومن نيم اطواف نفلا له ان يصلي به نفلا فرضا ومن نيم لخطبة جمعة ولم يخطب هل له ان يصلي به الجمعة او لا مسمى العلامة ابن حجر كشخ الاسلام على أنه انفس لذلك لان الخطبة دون الصلاة وخافهها العلامة الرملي واعتقد أن له ان يصلي به الجمعة أو غيرها لان الخطبة بمنزلة ركعتين (قوله وتجمع بينه وبين صلاة الخ) مرجوح والراجح كما قاله بعض شيوخنا أنه يمنع عليها اذا تيممت للحائض صلاة النافلة فضلا عن الفريضة فضلا عن الجمع بينهما انتهى أقول ويمكن تصحيح كلام الشارح بان قوله وتجمع بينه وبين صلاة الخ أي بان تيمم بقصد الصلاة وتصل به ثم يمكن حمله بما يندفع في كلامه حذف ليصح بقاء مديده وهذا ما انف في كلامهم بل هو من دلالة الاقتضاء بان يكون في الكلام شيء محذوف يجب تقديره لصحة الكلام فهذه صورة الجمع بين الصلاة والتيمم وحمله على هذا أولى من تضعيفه

• (فصل في بيان أحكام الخجاسة) الخجاسة وهي ما لا تجاوز محل دخول موجهة كانهاء حكمية تخرج به الخجاسة المذوبة والاله الحكمية ايضا وهي ما تجاوز ذلك كاتى فانه يجاوز حكمه عن محل خروجه الى جميع البدن وكالحدث فيهما روح حقيقة الخجاسة الوصف القائم بالحل الملاقي للعين الخجاسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين وتطابق ايضا على نفس العين الخجاسة وهو المراد هنا ويقال لكل منهما مستندة شرعا يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج من اي يجوز كن لم يجز الطهورين وصلى وعليه نجاسة (قوله والخجاسة) أي باعتبار العين (قوله) لغة المستندة أي ولو ظاهر كالبصاق والخط والمني (قوله كل عين الخ) قال شيخنا ادخال كل في التعريف لشمول جميع الافراد والقيود المذكورة بعضها الادخال وبعضها الاخراج كما يؤيد مما ذكره فتأمل (قوله حرم تناولها) أي كالأوتار وغيرها لان تناول يشمل ذلك (قوله) لا طهرتها أي احترامها قال شيخنا وهذا التعريف خلاصته غالب المطولات فذكره هنا غير لائق بهذا المختصر (قوله ودخل في الاطلاق الخ) أي ودخل تحت قوله على الاطلاق ما يحرم قتله وكثيره دون ما يباح قتله كخو الخشيشة مثلا (قوله ضابط النجس الخ) قال شيخنا في جعل ذلك من الضوابط بحث ظاهر فراجع (قوله من السبيلين) أي أو من أحدهما تخرج بذلك بقية المنافذ وكان المناسب للشارح ذكرها فان خارج منها طاهر الا ان الواصل الى المعدة وان عادحالا لم يتغير ما عدا المتصلب الا في الماء الخارج من فم التام طاهر الا ان علم أنه من المعدة كأن خرج منقبة بصقرة (قوله والغائط) ما حوذه من غائط يغوط اذا نزل وهو ابرم لفضله الا دمي ومثله العذرة الا أن الغائط يشمل البول كما قاله الجلال السيوطي ثم ان العذرة والروث مترادفان وقال النووي العذرة مختصة بالادى والروث بالاعم (قوله وخروج جمائع الخ) مفهوم هذا اللفظ فيه تفصيل فهو أولى من عموم النجاسة الاخرى ولفظ الماضي أولى من المضارع • (قاعدة) الحيوان الخارج من فرج الادى بسبب طرية المكاب طاهر ولا يجب بخروجه

وبالنادر كالدمل والقبح (الا لقي) من ادنى ارجوان غير كلب وخنزير وما تولد منهما ما من أحد مما مع حيوان طاهر ونجس



غسل لانه بمنزلة الدود الخارج (قوله الدود) اي وكذا البيض ولومن غيرهما كول والابن من  
 ما كول ومنه له الحصة المشهورة ان لم يخبر بانعهاده من البول طبيعيا عدلان كما مر (قوله  
 لا تحمله المعدة) لو قال لم تحمله المعدة لكان أولى وأنسب اذ المراد ما يقع حاله بالفعل كعظم نزل  
 عقب بلعه حالاً وصورة كذلك وحسب لوزرع النبات وييض لوجهن لثوخ وخرج بقوله متصاب  
 نحو لحم وطعام لم يغير فانه نجس ولا يجب تسبيح الخارج منه لو كان من مغلف قال شيخنا  
 يخالف العلامة لرمل في هذه كما نقله عنه شيخنا لكان الذي في شرحه خلافه (قوله ولو كان من  
 ما كول اللحم) اي خلافاً لا مام مالا رضى الله تعالى عنه ولو قال ولو كانت من ما كول لحم أو  
 مما لا يبيل دمه كالقمل والبق والذباب لكان أولى (قوله واجب) اي فوراً ان عصى بالتنجيس  
 كأن لطح المكاف بدنه بشئ منها بالاجابة خروجه من المعصية والا كأن آصابه بالاقصد ولومن  
 مغلف خلافاً للزركشي أو من نحو فصد أو وطء مع حاضة ولو في حال جريان الدم فلا يجب فوراً في  
 ذلك أو ليس فوباً متنجساً أو عرق فيه فيجب عند ارادة نحو الصلاة بخلاف الغسل من الجنابة فانه  
 لا يجب على الفور وان حصلت الجنابة من زنا والفرق بينهما ما انتها المعصية في الجنابة بخلاف  
 النجاسة (تنبيه) فضلانته صلى الله عليه وسلم طاهرة كما جزم به البغوي وصحة القاضي وهو  
 المعتمد خلافاً لما في الشرح الصغير لان بركة الحبشية رضى الله تعالى عنه اشربت بوله صلى الله  
 عليه وسلم فقال لها ان تلج النار بطنك صحة الدارقطني وكذا فضلات بقية الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام بناء على ما انتهم به من اصابته صلى الله عليه وسلم كما قاله الزركشي لانه لا يثق بكراماتهم ونزاعه  
 في ذلك الجورجى (قوله ان كانت مشاهدة) قال شيخنا صوابه ان كانت محسوسة يشمل الطعم  
 واللون والريح لان المراد بهما قابل الحكمية كما سيذكر به دانتهمى أقول ويمكن الجواب  
 بان مراد الشارح بقوله ان كانت مشاهدة كونه محسوسة بدليل مقابلاتها بالحكمية فلا  
 اعتراض (قوله بزوال عينها) أي جرمها (قوله ومحاولة زوال أوصافها) أي ولو بنحو صابون أو  
 اشنان فيجب ان توقف زوال الطعم عليه قال شيخنا حيث كان يسيراً ويعتبر كون غنمه فاضلاً  
 يعتبر في الفطرة وكذا يقال فيما لو بقي اللون والريح معاً في محل واحد من نجاسة واحدة ويجوز  
 استعمال دق في الحبوب في غسل الأيدي بقدر الحاجة لجريان العادة به (قوله ضرر) أي لم يعف  
 عنه نعم ان تعذر زواله عنى عنه مادام العسر ويجب زواله اذا سهل ولا يجب إعادة ما صلاه معه  
 على المعتمد (قوله أولون أو ريج) فان بقي معه في محل واحد من نجاسة واحدة كما مر في بقاء  
 الطعم (قوله فيمكن ابراء الماء على المتنجس منها) ومن ذلك السكين اذا أجمت في النار ثم سقيت  
 ماء نجس او الحب اذا وقع في البول حتى انتفخ واللحم اذا طخ ببول فيطهر باطنها أيضاً بصب الماء  
 على ظاهرها (قوله من الابول) او قال عن غسل الابول لكان أولى وأحسن (قوله الابول  
 الصبي الذي لم يأكل كل الطعام) محله اذا كان دون الحواشي أما اذا كان فوقهما فلا بد من الغسل  
 وان لم يأكل مطلقاً (قوله على جهة التغذي) اي فلا يمنع الرشح تحنيكه بتمرو ونحوه ولا تناوله  
 السدوف ونحوه فلا صلاح (قوله برش الماء عليه) اي بعد زوال اوصافه قبل الرشح او معه  
 ومنها رطوبة محل بوله فلا بد من عصره أو جفافه والاصل في ذلك حديث الشيخين عن ام قيس  
 انها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه

الدود وكل متصاب لا تحمله  
 المعدة فليس يتنجس بل هو  
 متنجس بطهره بالغسل وفي  
 بعض النسخ وكل ما يخرج  
 بالظن المضارع واسقاط  
 مانع (وغسل جميع الابول  
 والارواح) ولو كان من  
 ما كول اللحم (واجب)  
 وكيفية غسل النجاسة ان  
 كانت مشاهدة بالعين وهي  
 المسماة بالعينية تكون  
 بزوال عينها ومحاولة زوال  
 أوصافها من طعم أو لون  
 أو ريح فان بقي طعم النجاسة  
 ضرراً أو لوناً أو ريحاً عسر  
 زواله لم يضر وان كانت  
 النجاسة غير مشاهدة وهي  
 المسماة بالحكمية فيمكن  
 جري الماء على المتنجس بها  
 أو مسهواً مدة ثم استغنى  
 المصنف عن الابول قوله  
 (الابول الصبي الذي لم يأكل  
 الطعام) اي لم يتناول  
 ما أكل ولا مشروباً على  
 جهة التغذي (قوله اي  
 بول الصبي (يطهر برش  
 الماء عليه)

ولا يشترط في الرثن سيلان الماء فان كل الصى الطعم على جهة التغذى ثم ان يولم قطعا لا يغى وخرج بالصبي الصبية والخ

فيعمل من بواياه او يشترط  
في غسل المتنجس ورود الماء  
عليه ان كان قلبه لا فان  
عكس لم يطهر أما الماء  
الكثير فلا فرق بين كون  
المتنجس واردا أو مورودا  
(ولا يعني عن شئ من  
التجاسات الا اليه يبر من  
من الدم والقبح) فيعفى  
عنه ما في ثوب أو بدن ونصح  
الصلاة معه (و) الا  
(ما) اى شئ (لأنفس  
له سائله) كذباب وغل (اذا  
وقع في الاناء ومات فيه فانه  
لا يتنجس) وفي بعض النسخ  
اذا مات في الاناء وأفهم  
قوله وقع اى بنفسه انه لو  
طرح ما لانفس له سائله في  
المائع فهو ما جزم به  
الرازي في الشرح الصغير  
ولم يتعرض لهذه المسئلة  
في الكبير واذا كثرت ميتة  
ما لانفس له سائله وغبرت  
ما وقعت فيه نجسته واذا  
نشأت هذه الميتة من المائع  
كدخول وفا كهيئة لم تنجسه  
قطعا ويستثنى مع ما ذكر  
هنا سائله مذكورة في  
البسوطات سبق بعضها في  
كتاب الطهارة (والحيوان  
ككل طاهر الا الكلب  
والخنزير وما تولد منهما أو  
من أحدهما)

قد عاصى الله عليه وسلم بما منضحه ولم يغسله وخبر الترمذى يغسل من بول الجارية ويرش من  
بول العبي وقديال في حجره صلى الله عليه وسلم أطفال ستة نظمها بهضم فقال  
قديال في حجر النبي أطفال \* حسن حسين ابن الزبير بالوا  
كذا سليمان بن هشام \* وابن ام قيس جاء في الختام  
قال في شرح مسلم وفي هذا الحديث ثبوت حسن المعاشرة والمالين والتواضع والرفق بالصغار  
وغيرهم (قوله ولا يشترط في الرثن الخ) لو قال من غير سيلان الماء كان أولى اذ ومع السيلان  
غسل (قوله على جهة التغذى) اى ولو مرة فقط وان عاد الى اللبن ولواين مغلظ ولا يشترط  
المصر حيث طهر المحل ومنه تحقيق نحو بلاط من ما نصب عليه بعد زوال الاوصاف (قوله  
وخرج بالصبي الصبية الخ) والفرق بينهما ان بول الصبي ارق من بواياه فلا يالصق بالمحل الصوق  
بواياه والاتلاف بحمله أكثر خفف فيه بخلاف الصبية وأيضاً أصل خلقه من ما وطئ  
وخلقها من لحم ودم لان حواها خلقت من ضلع آدم القصيرى كما رواه ابن ماجه في سننه عن  
الامام الشافعى رضى الله عنه وقيل لما كان بلوغ الصبي بمائع طاهر وهو المني وبلوغها بمائع  
كذلك وبنجس وهو الحيض جازان يفترقا في حكم طهارة البول كما قاله الماوردى والحق بها  
المننى (قوله فان عكس لم يطهر) والحكم في الغسالة انما لا تكون طاهرة الا بشرط أسدها  
أن لا تتغير والثانى أن لا يزيد وزنها والثالث أن يطهر المحل والرابع أن يكون الماء واردا  
لامورود (قوله الا البسير) اى عرفا (قوله من الدم والقبح) من الشخص نفسه أو من غيره ما لم  
يختلط بأجنبي ولو طاهر او خرج باليد يبر الكثير من القبح فان كان من الشخص نفسه ولم يكن  
بفعله كعصر ولم يختلط بأجنبي ولم يجاوز محل غلى عنه والا فلا وكالقبح الصيد وما يخرج من  
النفطات والدمامل والجروح ونحوها ودم البراغيث وونيم الذباب نعم لا ينجس عن شئ من ذلك  
من مغلظ مطلقا (قوله اى شئ) هو بالحيوان لما المجرورة المحل بالعطف على البسير المجرور على  
البدلية من شئ والجمر على البدلية أرجح من النصب على الاستثناء كما هو مقرر في محله (قوله لا  
نفس له سائله) اى لادم له سائل عند شق عضومته كما مر (قوله وغل) هو الميم جمع غلة وجمع الجح  
نمال وهو من أعظم الحيوان حيلة في طلب الرزق ومن عجيب أمره أنه اذا وجد شئ أو ان قل أنذر  
الباقيين له ويحتمل كبروته في زمن الصيف للشتاء واذا خاف منه العقن أخرجه الى ظاهر الارض  
وقصمه ليشمس وليس في الحيوان ما يميل أنقل منه الا الثمل والبهيير (قوله في الاناء) اى الذى فيه  
ماء أو مائع (قوله وأفهم قوله الخ) فيه نظير لا يستقيم لان كلامه في وقوعه قبل موته والطرح  
فيه كالوقوع وانما المضر طهره بعد موته لا يبرح كما مر (قوله واذا كثرت الخ) قد تكرر هذا  
في المياه (قوله الا الكلب والخنزير الخ) قد تقدم هـ ذاق في المياه أيضا وكذا الجمل كطاهر الا  
المسكرو قد أشار البلقينى الى ضبط ما في هذا الباب بقوله لا يجمع ما في الكون اما جاد او حيوان  
والمراد بالجمل ما ليس بحيوان ولا أحمـل حيوان ولا جرح حيوان ولا منقصل عن حيوان  
فالحيوان كطاهر الا الكلب والخنزير وقرع كل منه ما والجماد كطاهر الا المسكرو وأسل كل  
حيوان وهو المني والعلقمة والمضغة تابع لبيوانه طهارة ونجاسة وجر الحيوان كميته كذلك  
والمنقصل عن الحيوان النجس نجس مطلقا وعن الطاهر ان كان رثما كالعرق والريق



ونحوهما فطاهر أو مما له استحالة في الباطن فتجس كالبول والغائط إلا ما استثنى كاللبن إن كان  
 من ما كول غير آدمي أو من آدمي وأما البيض فطاهر مطلقا (قوله مع حيوان طاهر الخ) عمل  
 المتولد بين فحركاب و آدمي فإن كان على غير صورة الآدمي فتجس مطلقا أو على صورة الآدمي  
 فقال العلامة الرملي كوالده بطهارته لكن جمعا لأحكامه مختلفة وكان قياس كونه طاهرا  
 ثبوت جميع الأحكام له كالأدميين وقال العلامة ابن حجر هو نجس معه وعننه ومن أراد تحرير  
 ما في هذا الباب فعليه برسانتنا المشهورة في أحكام المتولد (قوله والميتة كلها نجسة الخ) قد  
 تقدم معنى الميتة وما ألحق بالآدمي عقب الطهارة فراجع (قوله فأنما طاهرة) أي أقوله صلى  
 الله عليه وسلم لم أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والسمك كبد الطحال والمراد بالسمك  
 حيوان البحر الذي لا يعيش خارجه وإن لم يكن على الصورة المشهورة والدليل على طهارة  
 الآدمي قوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم إذ قضيت التكريم أنه لا يحكم بنجاسته بالموت سواء المسلم  
 وغيره وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد أو اجتماعهم كالتجس  
 لانتجاسة الأبدان ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الأسير في المسجد وأما خبر الحاكم  
 لا تجس وأما نواكم فإن المسلم لا تجس حيا ولا ميتا فخرى على الغالب (قوله ويغسل الأنا من  
 ولوغ الكب) أي وجوب أن أريد استعماله مع وجود رطوبة قال العلامة ابن قاسم وكان  
 تخصيص الأنا والولوغ بالذكري للترك بلفظ الحديث انتهى فغير الأنا وغير الولوغ من فضلائه  
 مثلهما (قوله بما طهور) أي لا يتنجس ولا يستعمل كما مر (قوله أحدهن) أي ولوا السابعة  
 والاولى أولى (قوله مصحوبة بالتراب) أي عذوبة به سواء من جهها خارج الأنا المتنجس أو وضع  
 فيه الماء أو لا أو التراب أو لا على الرابع لكن المزج خارج الأنا أولى (قوله الطهور) ومنه  
 الطقل ويجزى أيضا الرمل الناعم الذي له غبار يكدر الماء والتراب المختلط بنحو دقيق حيث  
 كدر الماء وأما التراب المتغير بنحو خل فيجزى أيضا حيث لم يغير الماء طعمه أو لونه أو ريحها وهذه  
 المسئلة تنافق حكم التيمم (فائدة) لو غسل كلب داخل حمام مثلا لم ينعهد تطهيره واستقر  
 الناس على دخوله والاعتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة في حصره ووقطعت يبقن  
 أصابة شيء منه من ذلك فتجس والأفطاهر لا لا لتنجس بالشك وبطهر الحمام برور الماء عليه  
 سبع مرات أحدهن بظفل لأنه يحصل به الترتيب كما مر ولومضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك  
 ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته والحمام مثال بل وكذا أكل مكان  
 تجس واحقه تطهيره (قوله وإذا لم تزل عين النجاسة الخ) كذا في بعض عبارات غيره من  
 المؤلفين وفي بعضها أنهم إذا زانبت من ملاحبت ستم قال العلامة ابن قاسم فيجعل الأول  
 على العين التي هي الحرم والثاني على الوصف انتهى وخيفة من ذلك لا تعارض بينهم ولو تطاير من  
 الغسلات شيء إلى غير المغسل ولعله حكم المغسل فالتطهير من الغسلات الأولى يغسل ستم بلا  
 ترتيب أن ترب فيها أو لا فلا بد من الترتيب وهكذا كل واحدة يغسل المتطهير من أبعدها بقى  
 من الغسلات مع الترتيب أن لم يسبق ترتيب فالتطهير من المجموع شيء يغسل منه ستم بلا  
 ترتيب أن ترب في الأولى أو لا فلا بد من الترتيب (قوله والارض الترابية) أي ما عليها تراب  
 ولومن هبوب الريح أو كان ترابها نجسا على المعقد عند العلامة الرملي (قوله لا يجب التراب

مع حيوان طاهر وعبارته  
 تصديق بطهارة الدود  
 المتولد من النجاسة وهو  
 كذلك (والميتة كلها نجسة  
 إلا السمك والجراد والآدمي)  
 وفي بعض النسخ وابن آدم  
 أي ميتة كل منها فأنما  
 طاهرة (ويغسل الأنا من  
 ولوغ الكب) أي غسل  
 سبع مرات (بما طهور  
 أحدهن) مصحوبة  
 (بالتراب الطهور) يتم الحل  
 المتنجس فإن كان المتنجس  
 بما ذكر في ما جاز كدر كفي  
 من سبع مرات عليه  
 بطلاقة غير وإذا لم تزل عين  
 النجاسة السكبكية لا بدت  
 غسلات ملاحبت كلها  
 غسلة واحدة والارض  
 الترابية لا يجب التراب

فيما على الاصح (وبغسل

من سائر) أي باقي (النجاسات

مرة واحدة) وفي بعض

النسخ مرة (تأتي عليه

والثلاث) وفي بعض النسخ

والثلاثة بالتاء (أفضل) وأعلم

أن غسالة النجاسة بعد طهارة

الحل المغسول طاهرة وإن

انقصت غير متغيرة ولم يزد

وزنها به - إذا انفصلها

عما كان بعد اعتبار مقدار

ما يشربه الممسول من الماء

هذا إن لم تباع فلتين فإن

باعتها فالشرط عدم التغير

ولما فرغ المصنف عما يطهر

بالغسل شرع فيما يطهر

بالاستحالة وهي انقلاب

أشئ من صفة إلى صفة

أخرى يقال (وإذا تخللت

الخبرة) وهي المتخذة من ماء

العنب محترمة كانت الخبرة

أولا ومعنى تخللت صارت

خللا وكانت صيرورتها خلا

(بنفسها طهرت) وكذلك

تخللت بنقلها من شئ إلى

ظل وعكسه (وان) لم تخلل

الخبرة بنفسها بل (خللت

بطرح شئ) فح (لم تطهر)

وإذا طهرت الخبرة طهرت

تبعها

• (فصل) • في بيان الحيض

والنفاس والاستحاضة

(ويخرج من القرح ثلاثة

دماء الحيض والنفاس

والاستحاضة

فيها) إذ لا معنى لتتريب التراب قال العلامة ابن قدام ولو انقل من شئ إلى غيرهما فإن أريد  
تطهير المقتل لم يوجب تطهيره أو المقتل إليه فلا بد من تطهيره انتهى أقول وحقيقة هذا  
ما يفهم المتناقض في عباراتهم فتأمل (قوله وبغسل من سائر النجاسات الخ) يحتمل أن الضمير في  
وبغسل راجع إلى الأناة ويحتمل أن يفسر بالنسبة المتنجس بقطع النظر عن الأناة (قوله تأتي عليه)  
أي تم محلها مع السيلان (قوله والثلاثة بالتاء أفضل) أي بزيادة مرتين بعد الأولى الواجبة  
وهذا إذا زالت أوصاف النجاسة بالأولى والأفازالت به الأوصاف بعد مرة واحدة ويطلب  
اثبات بعد ما وظهر كلامهم أنه لا بد من ثلث النجاسة الكلية وهو الموافق لقاعدة أن المكبر  
لا يكبر وبه صرح العلامة الرمي كالخطيب (قوله وأعلم الخ) قد تقدم في أقسام المياه فراجع  
(قوله بالاستحالة) ومنها انقلاب دم الطيبة مسكوا والدم لينة أو منيا ومنها التباع بالجلد ونحو ذلك  
(قوله وهي انقلاب الشئ) أي انقلابا معنويا أو ذاتيا كمثل والمسل (قوله من ماء العنب  
الخ) هو معناه الغلة والمراد به الماء المسكر ولو من نبيذ التمر أو القصب أو العسل أو غيرها سواء  
اختلف بعضها ببعض أو لا والخمر مؤنثة وإن لم توجد فيها التاء (قوله محترمة كانت) أي وهي  
التي عصرت لا بقصد الخمرية ولو مؤنثة ويتغير حكمها بتغير القصد بعده (قوله صارت خلا) أي  
لا بمعنى نشأت عن غيرها ونحو عين تفجرت أو انفصل عنها غيرها ونحو هذه الكلمات (قوله وكذلك  
تخللت الخ) هو من مصادفات كلام المصنف لأن معنى بتغيرها عدم مصاحبة عين لها من غيرها  
كما ذكره عليه للخلاف فيه هل هو حرام أو مكروه والراجح الكراهة (قوله بطرح شئ فيها  
الخ) هو مفهوم بتغيرها فبمعنى أنه إن الطرح غير معتبر بل المدار على مصاحبتها عين فيها حين  
تخللها ما لم تكن مما يشق الاحتراز عنها فتخرج بعض بزراوحيات بسيرة وتعمل الشئ ما تخلل مما وقع  
فيها وإن نزع قبل صيرورتها خلا فإن نزع قبل أن يتخلل منه شئ لم يضر ولو كان الواقع فيها نجسا  
لم تطهر وإن نزع منها قبل تخللها وتعمل الشئ أيضا المائع وغيره ثم قال العلامة الرمي لا يضر  
نحو عسل وسكر وماء وردا لطلب راحتها حيث وضع قبل التخمير ومن العين المضرة ما لو تلوث  
من دنسها فوقها بغير غليانها كغليانها من محل إلى آخره فبعد علمها بالنجس إذا تخللت ثم إن وضع  
عليها آخر ووصل إليه قبل تخللها طهرت واعتمد البغوى كون وضع الخبر قبل جفاف الدن  
قال العلامة الرمي وبه اتفقوا الدرر الله تعالى (قوله وإذا طهرت الخبرة) أي حكمنا بطهارة  
الحل المنقلب عن الخبرة حكمنا بطهارة دنسها أي ظرفها التلويح بعلمها بالنجس • (تمة) •  
لا بد من العيص خلا من غير قرح إلا في ثلاث صور أحدها أن يصب في الدن المعلق بالحل ثانيها أن  
يصب على العيص غير خلل أكثر منه أو مساو له ثالثها إذا تجردت حبات العنب من عناقيد وماتت  
منها الدن وطين رأسه

• (فصل في بيان أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة وحقيقتها) • فقول الشارح في بيان الخ  
يشمل الحكم والذات كما يعلم مما يأتي والأصل في الحيض قوله تعالى ويستملونك عن الحيض أي  
الحيض وخبر الصبيحين هذا شئ كتبه الله على بنات آدم (قوله ويخرج من القرح) أي قبل  
الأنثى الأدمية لأنه المراد عند الإطلاق ما نرج غير الأدمية فإن كانت من الجن فالاصح أن  
حكمها حكم الأدمية بناء على صحة المناكحة وإن كانت من الحيوانات فالمراد به وجود دم لها



لانه حيض حقيقة بل هو من الحيض اللغوي ولا يتعلق به حكم الا في التعليلات فهو والطلاق  
والاعتق كما افاده العلامة ابن قاسم (قوله فالحيض الخ) الفاء في جواب شرط مقدرة تقديره اذا  
كان ذلك فالحيض الخ وهو الغصة مطلق السيلان يقال حاض الوادي اذا سال ماؤه وحاض  
الشجرة اذا سال صمغها وهو صدر حاض حيا ومحيضا ومحاذا وشعر عادم جبهته يخرج من  
أقصى رحم المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة في أوقات مخصوصة بعد بلوغها قال  
الجاحظ في كتاب حياة الحيوان والذي يحيض من الحيوان اربع ادمية والارب  
والضبيع والخفاش وقد نظمها بعضهم فقال

أرانب يحضن والنساء \* ضبيع وخفاش لها دواء

وزيد عليهما أربعة أخرى وهي الناقة والسكابة والوزغة والجراي الانثى من الخيل لانه يقال لها  
بجر فقط كما في المختار فالخاق الهام يحن وحينئذ فصار ثمانية وقد نظمها بعضهم فقال  
يحيض من ذى الروح ضبيع امرأة \* وأرنب وناقة وكابسة  
خفاش الوزغة والججر فقد \* جاءت ثمانية وهذا المعتمد

وزاد بعضهم عليهما اثبات وردان وهي المعروفة عند العامة بالجندب وبالجمرة وله عشرة أسماء وهي  
حيض وتناثر ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها انفتت اى حضت ودراس  
وطمس بالعين المهملة واعصار وضحك ومنه قوله تعالى فضحكك فبشرها بابا بصق اى حاضت  
وعر البالعين المهملة وفقر البالان اوطم بالثالثة وهو الدم ومنه قوله تعالى لم يطعمهون اى  
لم يزل بكارتهم واكلار ومنه قوله تعالى فالأراية أ كبرنه اى حاض له كاد كره بعض المفسرين  
في قصة يوسف وقد نظمها بعضهم فقال

حيض نقاس دراس طمس اعصار \* ضحك عراك فراك طمات اكلار

(قوله وهو تسع سنين) اى قربة هلالية والسنة القمرية عبارة عن ثمانية وأربعة وخمسين  
يوما وخمس يوم وسدس يوم والسنة الشمسية عبارة عن ثمانية وخمسة وستين يوما وربع يوم  
الاجزاء ثمانية جزء من اليوم والسنة العددية عبارة عن ثمانية وستين يوما لا تزيد ولا تنقص  
وقوله تسع مرفوع على الخبرية فلا يرد الاعتراض بأنه منصوب على الظرفية فلا يعلم منه وجوده  
في اى سنة منها (قوله بل للجنة) اى الطيبة من عرق في أقصى الرحم (قوله ولونه) اى الدم  
(قوله محترم) هو بحامه محلة ساكنة ودال مهمة مكسورة بينهما ثمانية فوق اى حار اخوذ  
من احتدام النهار وهو اشتداد حره (قوله لذاع) هو بالذال المعجمة والعين المهملة تاليس من  
الحيوان كالنار وعكسه لما هو من الحيوان كالعقرب ولم يردا - هاهما معا ولا ايهما هاهما معا  
وقد نظم ذلك العلامة الاجهوري فقال

ولدغ لذى سم ياه مال أول \* رقى النار بالاهمال للثان فاعرفا

والايجام في كل والايجام فيهما \* من المهمل المتروك حقا بلاخفا

(قوله ليس في أكثر نسخ المتن) اى هى أولى لان ألوانه خمسة سواد ثم حمرة ثم صفرة ثم  
كدر وهى في القوة على هذا الترتيب فاقرها الاسود وهكذا الى آخرها ثم ما فيه ربح أقوى مما  
لا يربح فيه وما فيه نخب أقوى مما لا نخب فيه وما فيه صفرة أقوى مما لا صفرة فيه وما فيه صفتان

فالحيض هو الدم الخارج  
في سن الحيض وهو تسع  
سنتين فأكثر (من فرج المرأة  
على سبيل الصحة) اى لاهلة  
بل للجنة (من غير سبب  
الولادة) وقوله (ولونه أسود  
محموم لذاع) ليس في أكثر  
نسخ المتن

أقوى مما فيه صفة واحدة فالأسود النخين أقوى من غير النخين والمثني منه أقوى من غير  
 المثني والأسود النخين المثني أقوى من الأسود النخين فقط والأسود المثني فقط وهكذا يقال  
 في بقية الألوان فإن استوت الصفات كالسود رقيق مع أحمر نخين وكالسود مثني مع أحمر نخين  
 مثني فيقدم السابق منه - بالقوته (قوله وفي الصالح الخ) هو يفتح الصاد المهملة اسم الكتاب  
 منهم ورفي اللغة تاليف الشيخ أبي النصر اسمعيل بن حماد الجوهري النيسابوري كان من  
 أعاجيب الدنيا وذلك أنه كان من بلاد الترك وهو امام في اللغة وخطه يضرب به المثل وله  
 ذكر في الخطوط المنسوبة كخط ابن مقبل ونحوه (قوله والنقاس) هو بكسر الزون من  
 النفس وهو الدم أو من تنفس الصبح إذا ظهر ويقال في فعله نفست المرأة بضم الزون وقصها مع  
 كسر القاء فيهما أو الضم أقصص وفي فعل الحيض نفست المرأة بفتح النون وكسر القاء لا غير  
 ذكره في المجموع لكن في فتح الباري أنه في الحيض بالفتح والضم وفي شرح مسلم كذلك وفيه  
 أيضا ونقل أبو حاتم عن الأصمعي الوجهين في الحيض والولادة وذكر ذلك غير واحد وهو لغة  
 الولادة وشرا عما قاله المصنف وسعي بذلك لأنه يخرج عقب نفس غالبا (قوله عقب الولادة)  
 أي دلوعة أو مضغة ولو قال عقب فراغ الرحم من الحمل لكان أولى يخرج به ما بين التوأمين  
 (قوله فالخارج مع الولد أو قبلة) أي حال الطلق (قوله لا يسمى نقاسا) أي لثقله على فواغ  
 الرحم من الحمل بل هو دم حيض إن اتصل بحيض قبله والافهم فساد (قوله والاكثر حذفها)  
 أي البياض فيقال عقب والمراد به أن يوجد الدم قبل مضي خمسة عشر يوما من الولادة والافهم  
 حيض ولا نقاس لها لكن لو نزل بعد عشرة أيام مثلا فحسب العشرة من النقاس ويجب عليها  
 قضاء الصلاة ونحوها كما قاله الباقي وأعمده العلامة الرمي (قوله والاستحاضة) وهي لغة  
 سبلان الدم لعله في غير أوقانه ويسبل من عرق فقه في أدنى الرحم يسمى العازل بكسر الهمزة  
 المبهمة على المشهور وروى ابن سيده أنها الهاء والجوهري بدل اللام را (قوله في غير أيام الحيض  
 والنقاس الخ) فيشمل ما تراه الصغيرة والآيسة فتأمل (قوله زمنا الخ) إنما قدره الشارح بفتح  
 قول المتن يوم وليله فلا يقال كيف أخبر بالزمن عن الجنة فاشار إلى أن أصله وأقل زمن  
 الحيض الخ فتأمل (قوله أي مقدار ذلك الخ) إنما قدره أيضا يشمل ما لو طرأ في أثناء يوم أو ليلة  
 وما لو وجد ذلك المقدار في أكثر من يوم وليله (قوله على الاتصال الخ) اشار به إلى أنه لا يتصور  
 الأقل إلا كذلك إذ لو تخلل نقاء فاما أن يباغ مجموع الدماء المتفرقة يوما وليله أو لافان كان  
 الأول لزم الزيادة على الأقل لأن المتقاء حينئذ حيض وإن كان الثاني فلا حيض حينئذ فتأمل  
 (قوله المعتاد) أي فيمكن في وجوده أن يكون بحيث لو وضعت القطننة أو نحوها في فرجها  
 انحوت بالدم (قوله وأكثروا عشرة يوما) أي خلا قال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وأما خبر  
 أقل الحيض ثلاثة أيام رأ أكثر عشرة فضعيف كما في المجموع (قوله بلياليها) أي سواء تقدمت  
 أو تأخرت أو تلفقت (قوله فهو) أي الزائد فقط (قوله ست أو سبع) أي من الأيام وذكر  
 العدد حذف المعهود فتأمل (قوله والمعتمد في ذلك الاستقراء) أي أنه تتبع التام من الامام  
 الشافعي رضي الله عنه لأنه تتبع نساء العرب وبحث عن أحوالهن في ذلك فلما طردت عادة  
 امرأت بخلاف ذلك لم تعتمد به (قوله لحظة) وفي التحقيق كالتبعية في الروضة أنه لا حد

وفي الصالح احتدم الدم  
 اشتدت حرته حتى اسود  
 ولذته النار حتى احرقته  
 والنقاس هو الدم الخارج  
 عقب الولادة فالخارج  
 مع الولد أو قبلة لا يسمى  
 نقاسا وزيادة البياض عقب  
 لغة قليلة والاكثر حذفها  
 والاستحاضة أي دمها  
 هو الدم الخارج في غير  
 أيام الحيض والنقاس  
 لأعلى سبل الصحة وأقل  
 الحيض زمنا (يوم وليله)  
 أي مقدار ذلك وهو أربعة  
 وعشرون ساعة على  
 الاتصال المعتاد في الحيض  
 (وأكثر خمسة عشر يوما)  
 بلياليها فان زاد عما فهو  
 استحاضة (وغالبه ست  
 أو سبع) والمعتمد في ذلك  
 الاستقراء (وأقل النقاس  
 لحظة) وأريد به الزمن



وابتداء النفاس ثلثين

انقصال الولد ( وأكثره

ستون يوما وغالبه أربعون

يوما ) والمعتمد في ذلك

الاستبراء أيضا ( وأقل

الطهر ) الفاصل ( بين

الحيض ثلثين خمسة عشر

يوما ) واختار المصنف

بقوله بين الحيض ثلثين عن

الفاصل بين حيض ونفاس

إذا قلنا بالأصح أن الحامل

بحيض فانه يجوز أن

يكون دون خمسة عشر

يوما ( ولا حدا أكثره ) أي

الطهر فقد عكث المرأة

دهرها بالحيض أما غالب

الطهر فبغيره غالب الحيض

فإن كان الحيض ستا فالطهر

أربع وعشرون يوما أو

كان الحيض سبعا فالطهر

ثلاث وعشرون يوما ( وأقل

زمن تحيض فيه المرأة )

وفي بعض النسخ الجارية

( تسع سنين ) قرية فلورانة

قبيل تمام التسع بزن

يضيق عن حيض وطهر

فهو حيض والافلا ( وأقل

الحمل ) زمنا ( ستة أشهر )

سليطتان ( وأكثره ) زمنا

( أربع سنين وغالبه ) زمنا

( تسعة أشهر ) والمعتمد في

ذلك الوجود ( ويحرم

بالحيض ) وفي بعض النسخ

ويحرم على الحائض

( ثمانية أشياء ) أحدها

لأقله أي لا يتقدر بتقدير بل ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا قليلا أو كثيرا ولا يوجد أقل  
من حجة ويهبر عن زمانه بالخطبة فالمراد من العبارات واحد واختار المصنف الأول للمناسبة  
ما بعده فتأمل ( قوله من انقصال الولد ) أي وإن تأخر الدم وجاءها قبل مضي خمسة عشر يوما  
كما مر ( قوله وأكثره ) أي بلياليها ( فائدة ) أبدى أبو سهل الصعلوكي معنى أطبقا  
في كون أكثر النفاس ثلثين يوما وهو أن المني يكثر في الرحم أربعين يوما لا يتغير ثم يكثر  
مثلا عاقبة ثم مثلهما ضغطة ثم تنفخ فيه الروح كما في الحديث والولادة تغذي بدم الحيض وحينئذ  
فلا يجتمع الدم من حين النفخ الكونه غذاء الولد وإنما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر  
وأكثر الحيض خمسة عشر يوما فانه يكون جلة النفاس ثلثين يوما لأن الدم المتجمع في الأربعين  
أشهر يخرج بعد فراغ الرحم من الحمل ( قوله خمسة عشر يوما ) أي لأن الشهر لا يتحول غالباً عن  
حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لم يكن أقل الطهر كذلك ( قوله  
بين حيض ونفاس ) وكذا بين نفاسين كأن حملت عقب الولادة ومضى أكثر النفاس وطهرت  
بعده يوماً مثلاً ثم ألفت علقته ( قوله إذا قلنا بالأصح ) أي وهو المعتمد ( قوله دون خمسة عشر  
يوماً ) أي سواء تقدم الحيض بان حاضت وانقطع الدم ثم مضى دون خمسة عشر يوماً فوات  
أو تأخرت بان فستأكثر النفاس ثم طهرت ومضى دون خمسة عشر يوماً ثم حاضت ( قوله  
ولا حدا أكثره ) أي ليس له زمن يفتى إليه بالإجماع ( قوله أي الطهر ) إنما أتى بإي إشارة إلى  
رجوع الضمير إلى مطلق الطهر لا بقيد كونه بين الحيضين ( قوله فقد عكث المرأة دهرها  
بالحيض ) أي كعبه تنافطمة رضى الله عنها ولذلك وصفته بالزهراء وحكمته عدم فوات  
زمن عليها بالعبادة ( قوله تسع سنين الخ ) تقدم ما فيه ( قوله يضيق عن حيض وطهر ) أي عن  
أقله ما هو أقل من ستة عشر يوماً ولو بالخطبة فلورأت الدم أياماً بعضها قبل زمن الامكان  
وبعضها فيه جعل الثاني حيضاً وان وجدت شروطه ( قوله ستة أشهر ) أي عددية كما قاله  
البلقيني وهي جمع شهر والشهر مأخوذ من الشهرة وهي الظهور يقال شهرت الشيء أشهر  
شهرة وشهراً ويقال في لغة قليلة أشهرته حكاهما الزبيدي ( قوله والخطتان ) أي واحدة للوط  
واحدة للوضع من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح ( قوله الوجود ) وهو المعبر عنه  
بالاستبراء أو غيره هنا فتدبر في العبارة وليعلم الواقع عليه أن المراد منهما واحد وحينئذ  
فلا اعتراض عليه هنا في التمييز بالوجود فتأمل ( قوله ويحرم بالحيض ) أي بسببه في زمنه  
وبعد إلى أن تطهر وهذا شروع في أحكامه فتأمل ( قوله فرضاً ) أي ولو كفاية كصلاة الجنائز  
ونحوها ( قوله الصوم ) أي للإجماع على تحريمه وعدم انعقاده وعدم صحته منها معقول المعنى  
خلافاً لإمام لأن خروج الدم مضعف للبدن والصوم كذلك فلوأمرت بالصوم لاجتماع عليهما  
مضعفان والشارع ناظر لصحة الأبدان مما أمكن ( قوله قراءة القرآن ) أي باللفظ بحيث تسمع  
نفسه أو يحل أن تصعد القراءة ولو مع غيرها والأقل احرمة عليها كالجنب وسواء أحكامه  
ومواعظه وقصصه وما قل منه أو كثر ولو حر فواحد إلا أن نقطة الجوف واحد بقصد القرآن  
شروع في المعصية فالحرمان لذلك ومحله في المسألة وإشارة الآخر هنا كالناطق كما قاله القاضي  
في فتاويه قال العلامة ابن قاسم وقد نوزع فيه اه وقال العلامة الرملي بعد قول المنهاج  
والقرآن أي حيث تلفظه بحيث تسمع نفسه مع اعتداله ولم يكن ثم تحول غلط وقال

( العلامة ) فرضاً أو نفلاً وكذا عبادة الصلاة والشكر ( والثاني ) الصوم ( فرضاً أو نفلاً ) ( والثالث ) قراءة القرآن ( العلامة

العلامة ابن حجر وبشارة الأخرس وبصر يك أسانه كما بينت ذلك مع ما فيه في شرح العباب اه  
قال شيخنا الشيرازي ومجمله اذا كانت يفهمها كل أحد فان اختص بفهمها الفطنون فلا  
يحرم (قوله من المصحف) أي ما فيه قرآن لدراسة ولو بجرائل حيث عدم ساعرفا وان حل  
جمله معه كما يأتي وخرج به التيممة وهي الآتية ورقة يكتب فيها شيء من القرآن وتعلق على  
الرأس مثل اللاتيمم فلا يحرم حياها ولا مسحها ما لم تسم مصحفا عرفا كما قاله العلامة ابن قاسم  
كازملي وقال العلامة الخطيب لا يحرم ذلك وان سميت مصحفا عرفا وثقة قل عن التيممة بتصد  
الدراسة وعكسه والعبرة بقصد الكاتب ان كتب لنفسه والا فبصد الآخر أو المستاجر  
وخر يطته وصحة دوقه مثله ان كان فيه ما وتفسير الشارح لمراعاة معناه اللغوي وهو مثل الميم  
قال العلامة الخطيب لكن الفتح غريب اه والافصح الضم ثم الكسر قال العلامة المناوي  
وأصله بالضم كما في الصحاح لانه مأخوذ من أصف أي جعلت فيه الصف أي الصفات  
(فائدة) التيمم للمصحف مستحب كما في البيان خلافا لبعضهم لان التيمم مستحب للعلماء  
قال المصنف من باب أولى (قوله الا اذا سافت عليه) أي فيجب جملته لخوف غرق أو حرق أو نجاسة  
أو وقوعه في يد كافر ويجوز لخوف نحو غصب أو سرقة (قوله دخول المسجد) أي عبور مدخله  
حديث أو ما المالك في غرام عليها كالجنب (قوله للعائض الخ) اغاصر ح به للإيضاح والا  
قال كدام في الحيض فتأمل (قوله ان خانت ثوبه) أي ولو بشك أو ثوبه م وأما لو امت  
التلويث فالحال ومكره لها وخلاف الأولى للجنب ما لم تكن حاجبة فان كانت فلا كراهة لها  
ولا خلاف الأولى للجنب ومثلها في ذلك كل ذي نجاسة كذلك ومن المسجد سطحه ورجلته  
وروشنه وخرج به غيره كرباط ومدرسة وخانقاه فلا يحرم الا التجسس بالنعل وإمامك الغير  
فيجوز التجسس باجرته به العادة دون غيره (قوله فرضا أو نفلا) أي أو واجبا كذلك لانه سأل  
الله عليه وسلم توضأ له وقال لما أخذوا عنى مناسككم رواء مسلم ونظم الطواف بمنزلة الصلاة الا  
ان الله تعالى قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير رواء الحاكم وصحبه (قوله الوطء)  
أي ولو في الدبر ولو بعد انقطاع الدم وقبل الغسل ما لم يخف الوقوع في الزنا فان خاف ذلك جازله  
الوطء ولو قبل انقطاع الدم ووطؤها في الفرج كبيرة من العامد العالم بالتحريم المختار ويكفر  
مستحله اذا وطئها في الزمن المجمع عليه وهو أقل من عشرة أيام أما اذا أراد عليها فإنه لا يكفر لان  
أباحنية رضي الله عنه قال أكثر الحيض عشرة أيام كما تقدم بخلاف النامى والباطل والمكره  
نظم ان الله تعالى تجاوز عن أمي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه (قوله في اقبال الدم)  
أي مدة تزايد وادباره عكسه (قوله التصديق بدينار) أي مثقال إسلامي من الذهب الخالص  
وذلك لخبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما أحرف لم تصدق بدينار وان كان أصغر  
لم تصدق بنصف دينار ويقاس النقص عليه وعلم من قوله لمن وطئ الخ ان الموطوءة لا يطلب منها  
التصدق بمثل ذلك كما صرح به العلامة ابن حجر في شرح العباب حيث قال ويندب لها واطئ دون  
الموطوءة كما في الجواهر التصديق بدينار الخ ولا فرق في الواطئ بين الزوج وغيره فغير الزوج  
مقيس عليه ويكفي التصديق ولو على فقير واحد وانما لم يجب لانه وطء محرم لا يذاع ولا يجب  
نمسه كفارة كاللواط ويبستغنى من ذلك المقصود فلا كفارة بوطئها وان سرق قال في المجموع

(و) الرابع (من المصحف)  
وهو واسم للمكتوب من  
كلام الله تعالى بين الدفتين  
(وجله) الا اذا خافت عليه  
(و) الخامس (دخول  
المسجد) للجائض ان خافت  
تلويثه (و) السادس  
(الطواف) فرضا أو نفلا  
(و) السابع (الوطء)  
وبين لمن وطئ في اقبال  
الدم التصديق بدينار وان  
وطئ في ادباره التصديق  
بنصف دينار



شرح المذهب ثم استتارد  
المصنف لذكر ما حقه ان  
يذكر فيما سبق في فصل  
موجب الغسل فقال  
(ويحرم على الجنب خمسة  
اشياء) أحدها (الصلاة)  
فرضا أو نفلا (و) الثاني  
(قراءة القرآن) أي غير  
منسوخ التلاوة آية كان  
أو حرفا من أوجه أو خرج  
بالقرآن التوراة والإنجيل  
أما إذا كان القرآن فصل  
لابعد القرآن (و) الثالث  
(مس المصنف) وحله من  
باب أولى (و) الرابع  
(الطواف) فرضا أو نفلا  
(و) الخامس (اللبث في  
المسجد) بل بـ لم الا  
الضرورة كمن احتلم في  
المسجد ونهذرعليه  
خروجه منه بخوف على  
نفسه أو ماله أو عبوره في  
المسجد ما ربه من غير لبث  
فلا يحرم بل ولا يكـ ربه في  
الاصح وتكرر الجنب في  
المسجد بمنزلة اللبث وخرج  
المسجد المدارس والربط  
ثم استتارد المصنف أيضا  
من أحكام الحدث الاكبر  
الى أحكام الأصغر فقال  
(ويحرم على الحدث) حدثنا  
أصغر (ثلاثة اشياء) الصلاة  
والطواف ومس المصنف  
وحله) وكذلك خريطة

ويستلزم لكل من فعل مصيبة التصديق بدينار أو نصفه أو ما يـ أوى ذلك (قوله الاستمتاع) أي  
بالمباشرة بوطء أو غيره لانه حريم للوطء (قوله فلا يحرم الاستمتاع بهما) أي السرة والركبة  
(قوله ولا بما فوقهما) أي ولا بما حاذاهما ويحرم على المرأة أن تبشر الرجل بما يحرم عليه ان  
يبشرها فيه مما ذكره (فائدة) حكي الغزالي أن الوطء قبل الغسل يورث الجنابة إذا لم يـ  
الولد وقيل في الواطئ ويجب على المرأة أن تعلم ما يحتاج اليه من أحكام الحيض والنفاس  
والاستحاضة فان كان زوجها عالما الزمة تعليمها والافاه المذموم اسـ والاعلماء بل يجب عليها  
ويحرم عليه منعها الا ان يـ الـ هو ويجوز ما فقهـ في ذلك وليس لها الخروج الى مجلس ذكر  
او تعلم خسر الا برضاها وإذا انقطع دم الحيض أو النفاس وطهرت فنه ان يطأها في الحال من غير  
كراهية فان خافت عوده استحب له التوقف في الوطء احتياطا (قوله ثم استتارد الخ)  
الاستتار اذ ذكر الشئ في غير محله مع غيره لتاسية بينهم كما أشار اليه الشارح (قوله ويحرم  
على الجنب) أي المـ لم ذكره كان أو أنتى غيرني في القراءة والمكث قال شيخنا وكذا في المس  
لغيره وانما هي جنب لانه يجب الصلاة والمسجد والقراءة ونحوها أي يتباعد عنهم أو يقال  
رجلان جنب ورجال جنب ورسم طابق على قلة فيقال جنبـة وجنبون وجنبيان (قوله اما  
اذ كان القرآن) أي كبسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وسبحان الذي ضلنا هذا  
وما كنا لمقرنين وان الله وانا اليه راجعون (قوله لا بقصد القرآن الخ) مر جوح والراجح ان ذكره  
وغيرها على حد سواء فان قصد القرآن فقط أو مع الذكـ حرم وان قصد الذكـ فقط أو أطلق  
لم يحرم وان قصد واحد الابعية حرم (قوله جنب الخ) هو مستدرك لانه المقسم وليكن ذكره  
للايضاح فتأمل (قوله لم) خرج به الكافر فلا يمنع من المكث في المسجد لانه لا بقصد حرمته  
وان حرم عليه من حيث انه مكث بالقروع ويجوز مثل ذلك في القراءة كما مررت الاشارة اليه في  
الحائض (قوله ونهذرعليه خروجه) هو بمعنى عدم الامن كما ذكره فائس المراد به حقيقة  
التعذر ويجب عليه حينئذ ان يغسل ما لا يخاف من غـ له وان يتيم عن غيره ولو بتراب المسجد  
فيكفي وان حرم والمراد به ما دخل في وقفيته بخلاف ما تنب به الرياح فلا يحرم به ويقدم على تراب  
المسجد ان سهل (قوله وحله الخ) خرج به حل حامله فلا يحرم مطلقا كما قال العلامة الرمي ومن  
تبعه وقال العلامة ابن حجر فيه تفصيل الامتعة اهـ وقال العلامة الطيلاوي ان نسب الحمل اليه  
حرم والا فلا (قوله وصندوق) هو بفتح الصاد وضمها ويتال بالسين والزاي كما حكي عن ابن سـ  
وغيره (قوله فيهما مصنف) أي ان عدله عرفا ولا قابله لا نحو تليس وصندوق أمتعة وخزانة ولو  
في غير حائط ومنه جلد المتصل به وكذا المنفصل عنه ان لم تنقطع نسبة عنه كان جعل جالدا  
لكتاب علم مثلا واما الكرسي الذي من خشب أو جريد مثلا ان وضع عليه المصنف فقال العلامة  
ابن قاسم لا يحرم من شئ منه ونقله عن العلامة الرمي كالشيخ عبد الحيد والطبلاوي وقال شيخ  
شيخنا كاهـ لامة ابن حجر يحرم منه وقال شيخنا كاهـ لامة الحلبي يحرم من ما قرب من المصنف  
دون غيره اهـ واعلم ان ذكر هذا وما بعده في الحدث مع جريانه في الجنب والحائض اتبعية غيره فيه  
لاختصاصه به فتأمل (قوله ويحل حله) أي القرآن من مصنف أو غيره حيث قصد للدراسة  
كما مررت الاشارة اليه (قوله في أمتعة) أي لا بقصد القرآن فقط عند العلامة الرمي وقال

العلامة ابن حجر كالحطيب يحرم قصد المصحف مع المتاع والظرفية وجمع الامتعة لنس قبله كما هو  
 فيمكن المناع الواحد ولو صغيرا كما قال العلامة الرملي ومن تبعه وقال العلامة الحطيب لا بد  
 ان يستتبع عرفا ويحمل به معناه حذر من المس (قوله اكثر) أي بقية او تعبير اكثر بالرسم  
 العثماني في المصحف و برسم قاعدة الخط في التمسير وكلامه في الحل وأما المس فقال العلامة  
 الرملي العبرة في الكثرة وعدمها فيه بصالة وضعه (قوله وفي دنائير) أي كالأحاديث وهي  
 المنة وش عليهم آية الاخلاص وكذا ثياب ونحوها ويحل لبس الثياب والنوم قيم اولو للجنب  
 ويكره كتابة القرآن على سقف وجدران ولو لم يجد وطعام ونحو ذلك ويجوز هدم الجدران  
 واكل الطعام ولا يضر ملاقاته لما في المحدث بخلاف ابتلاع نحو قرطاس عليه اسم الله تعالى  
 فإنه يحرم ما لم يذبه (قوله نقش على كل منها قرآن) وكذا القيمة كما مر لأنه صلى الله عليه وسلم  
 كتب الي هرقل ملك الشام كتابا وفيه يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية ولم  
 يامر حامله بالحفاظة على الطهارة ويكره كتابة الحروز وتعليقها الا اذا جعل علم انفع أو نحو  
 ولا يكره كتابة شيء من القرآن في انا يسقى ماؤه لثقة اخلافا لما وقع لابن عبد السلام في فتاويه  
 ويكره احراق خشب نقش عليه شيء من القرآن الا ان قصده به صياحة فلا يكره كما يؤخذ من كلام  
 ابن عبد السلام وعليه يحمل تحريق عثمان رضي الله عنه المصاحف ويحرم المشي على فراش  
 أو خشب نقش عليه شيء من القرآن ويندب كتبه وايضا حقه ونقطة وشكله (قوله ولا يمنع  
 المميز) أي غير البالغ ذكره كان أو أنثى (قوله المحدث) أي ولو حدثنا كبر (قوله من مس  
 المصحف) لو قال من مس القرآن كان أولى والحل كالمس بالطريق الأولى (قوله لدراسة وتعلم  
 قرآن) هو عطف عام على خاص ولو قال لدراسة وتعلمه كان أولى وأنبأ الخرج تعلم غير  
 أما البالغ فيحرم عليه ذلك مطلقا وان تهذرت عليه الطهارة دائما لكان أقوى الحفاظ ابن حجر  
 بان مؤدب الاطفال الذي لا يستطيع ان يقيم بلائدث أكثر من أداءه بضعة أنه يسامح في  
 مس الواح الاطفال لما فيه من المشقة ولكن يتهم لان زمنه أهل من زمن الوضوء فان استمرت  
 المشقة فلا حرج (خاتمة) يكره درس القرآن بتم نجس وكذا العلم وأما كتابته ما بان نجس فحرام  
 ويندب للقارئ أن يتعوذ للقراءة وان يستقبل القبلة وان يقرأ بتدبر وتخشع وان يرتل وان  
 يسكن عند القراءة والقراءة نظرا في المصحف أفضل منها عن ظهر القلب الا ان زاد خشوعه  
 وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب فهي أفضل في حقه ويحرم تفسير القرآن بلا علم وكذا  
 الحديث ونسبانه أو شيء منه كبيعة والسنة أن يقول أنسيت كذا الانسيته ويندب خفة أول  
 النهار والليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلتها وهو في الصلاة لمتفرد أفضل ويسن الدعاء عقبه  
 وحضوره والشرع بعده في خفة أخرى وكثرة تلاوته قال العلامة المناوي ويتا كدصوم  
 يوم ختمه محروره

(كتاب بيان أحكام الصلاة وكيفيتها وما يتعلق بها)

وهي أفضل عبادات البدن الظاهرة وفرضها أفضل القرائض ونقلها أفضل النوافل وأفضل  
 الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيمها ثم صبحها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب  
 وأفضل الجماعات الجمعة ثم صبحها ثم صبحها ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب وبعدها

وفي نسخة: يقرأ أكثر من القرآن  
 وفي دنائير ودرهم وخواتم  
 نقش على كل منها قرآن ولا  
 يمنع المميز المحدث من مس  
 المصحف ولو لح لإدراسة وتعلم  
 قرآن  
 (كتاب بيان أحكام  
 الصلاة)



الصوم ثم الحج ثم الزكاة وتعميت الصلاة الشرعية صلاة لا تشملها على الدعاء اطلاقاً لا اسم الجزء  
على اسم الكل كما قاله الجمهور ومن أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق وهي مشتقة من  
الصلوين وهما عرفان في خاصر في المصلى يهتديان عند انحنائه في الركوع والسجود ويرتفعان  
عند ارتدائهما وقبل من صليت العود بالنار اذا قومتها لا تعطافه والصلاة تقومه للطاعة ومن  
ثم ورد في الخبرين لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له اي كاملة ولا يضر كون لام  
الصلاة واوا وهذا ياتي لانهم ياخذون الواو من الياء وبالعكس نحو البيع ماخوذ من الباع  
والاصل فيها قوله تعالى واقيموا الصلاة وخبر فرض الله على وعلى أمي خـ بين صلاة الحديث  
وفرضت له الامر اقبل الهجرة بسنة وقيل بسنة أشهر وقيل غير ذلك وانما لم يجب صبح تلك  
الليلة لعدم العلم بكيفية تمامها فان جبريل لما علمه الصلاة ابتداءً بالظهر اشارة الى أن دينه سيظهر على  
بقية الاديان ظهورها على بقية الصلوات (قوله وهي لغة الدعاء) اي مطلقاً وقيل الدعاء بخير  
(قوله اقوال وافعال) اي واجبة ودخول المندوب فيها تغليب قد دخلت صلاة الجنازة  
وخرجت سجدة التلاوة والشكر والمراد ما وضعها كذلك قد دخلت صلاة الانحس ونحوه وقال  
بعضهم ان الصلاة تشتمل على خمسة اقوال وخمسة افعال وعد جامع بينهما اطلاقاً اقوال التكبير  
والقراءة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام والافعال القيام والركوع  
والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الذي يعقبه السلام والعقد الجامع بينهما التنية  
وسباق الكلام على الجبع مفصلاً في فصل الاركان فراجع (قوله مفتحة بالتكبير الخ) ما يفتح  
به الشيء قد يكون خارجاً عنه كما في الحديث مفتاح الصلاة الطهور وقد يكون منه كما هنا وهو  
المراد (قوله بشرائط) اي مخصوصة (قوله وفي بعض النسخ الخ) وهي اولى باقية المبتدأ للخبر  
ولا فادتها ان اللام في النسخة الاخرى للجنس فتأمل (قوله خمس) اي في كل يوم وليلة كما هو  
معلوم من الدين بالضرورة وجمع الخمس لهذه الامة من خصائصها تعظيمها والافقه ودور  
أن الصبح كانت لا دم والظهر لا داود والعصر لا ايمان والمغرب لا يعقوب والعشاء لا يونس وقد  
نظم ذلك بعضهم فقال

لأدم صبح والعشاء لا يونس \* وظهر لا داود وعصر لا يعقوب

ومغرب يعقوب كذا شرح مسند \* عبد الكريم فاشكرن لفضله

وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك ولم يعمل عليه قال شيخنا وظاهر هذا أنها كانت على هذه الهيئة  
المعروفة في هذه الاوقات فراجعها واعلم ان محل كونها خمساً في اليوم واليلة في غير أيام الدجال  
أما في انقضاء دورها اولها كسنة وثانها كشهر وثالثها كجمعة والبقية كأيامنا هذه والامر في  
اليوم الاول بالتقدير ويقاس به الاخير ان بان تحدد اوقات الصلاة وتصلى وكذلك الصوم وسائر  
العبادات الزمانية وغير العبادات كالحول الآجال ونحوها ويجري ذلك فيما لم تكن الشمس عند  
قوم مـ مدة وكما لو عها من مغربها الا انها كانت ثلاث ايام ولا ترد الجمعة لانها من جملة الخمس في  
يومها اقنائه فانه محتاج اليه والله الموفق (قوله باول الوقت) اي وقته المحدود له فيجب بدخوله  
الشروع في فعلها والعزم عليه فيه ولا يغني عن هذا ما وجب على من باغ من العزم على فعل  
الواجبات وترك المحرمات لان هذا عزم عام والكلام في الخاص ولا اثم على من مات فيه قبل فعلها  
لثانيه بخروج وقتها وبذلك فارت الحج (قوله اي صلته) ذكر الله فيها رانته فيما بعده اشارة

وهي لغة الدعاء وشرباً كما  
قال الرافعي اقوال وافعال  
مفتحة بالتكبير مفتحة  
بالتسليم بشرائط الصلاة  
المفروضة وفي بعض النسخ  
الصلوات المفروضة  
(خمس) يجب كل منها باول  
الوقت وجوباً موسعاً الى  
ان يبقى من الوقت ما يسهلها  
فيضيق به فيقف (الظهر)  
اي صلته

الى جواز التمتع والتأنيث في كل فتأمل (قوله لانها ظاهرة وسط النهار) اولها أول صلاة ظهرت في الاسلام بنعله صلى الله عليه وسلم التاج لافعل جبريل عليه الصلاة والسلام لاقتدائه به كالصحابه رضى الله عنهم وكان هو كالأبوة اهم اهدم رؤيتهم بل جبريل وقد بدأ الله تعالى بهم في قوله أقم الصلاة لذالك الشمس الآية (قوله وأول وقت الخ) أى يدخل وقتها بذلك فهو وانيس منه والاصل في المواقيت قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال ابن عباس رضى الله عنهم ما أراد بجين تمسون المغرب والعشاء وحين تصبحون الصبح وبغيا العصر وحين تظهرون الظهر (قوله لنفس الامر) أى لو جرد الزوال فيه قبل ظهوره لما يكفى فقد قالوا ان ذلك الاعظم المحرك لغيره يتحرك في قدر النطق بحرف متحرك أربعة وعشرين فرسخا وذلك لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم لم جبريل هل زالت الشمس فقال لانهم حين سأله كانت لم تزل فلما قال لا يتحرك ذلك أربعة وعشرين فرسخا فزالت فقال نعم (قوله بتحول الظل) أى ان لم يعدم أو بوجوده بعد عدمه وذلك يقع في السنة يومين بمكة المشرفة وفي بعض البلدان كثيرا (قوله ارتفاع الشمس) وهو المسمى بالاستواء وظله هو المراد بظل الزوال الآتى في كلامه • (فائدة) • الشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقيل في السادسة والاول أرجح وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها وحكمة كون الشمس لا تزيد ولا تنقص والقمر يزيد وينقص أن الشمس أمرت قبل طلوعها بالسجود كل يوم فلا تزيد ولا تنقص والقمر يزيد في أول الشهر الى أربع عشرة ليلة فيؤمر بالسجود ليلة أربع عشرة فين اذفر حال ذلك ثم ينقص (قوله اذا صار ظل كل شيء مثله) وهو بالنسبة لادنى قدر قامة وهي سبعة اقدام وقيل ستة ونصف لكل انسان بقدمه ولا تنافي بينهما لان السبعة يجبر الكسر وما ذكره هو وجه الوقت وهو منقسم الى خمسة أوقات وقيل فضيلة أول الوقت وهو بقدر الاشتغال بأسبابه او ما يطلب فيها أولها ولو كالا كإسباني في المغرب ووقت اختياره معنى أنه يختار أن لا تؤخر عنه وهو الى نحو ربع الوقت ووقت جواز وهو الى ان يبقى منه ما يسعها ووقت حرمة بمعنى حرمة تأخيرها اليه بأن كان الباقي لا يسعها ووقت ضرورة وهو بادراك قدر تكبيره منه ولها وقت عذر أيضا وهو وقت العصر ٣ في الجمع ولا يخفى أن من أحرم بالصلاة في وقت لا يسهلها يجب عليه الاقتصار على فرائضها بخلاف من أحرم بها في وقت يسعها فإن له أن يسهلها وان خرج الوقت ولا حرمة عليه ثم ان أوقع ركعة في الوقت فهي اداء والافقضاء (قوله أى غير ظل الزوال) أى الظل الموجود عنده ان كان كما هو الغالب (قوله بل هو) أى الظل عرقا (قوله والعصر) أى صلاتها وهي الصلاة الوسطى على الرابع من مذهبنا الصفة الحديث بذلك من غير معارض (قوله لمعاصرتهم وقت الغروب) أى مقارنتهم له (قوله على ظل المثل) أى وقت الزيادة منه يمكن بعد زيادة ظل الاستواء على ظل المثل كما مر (قوله وللعصر خمسة أوقات الخ) وأسقط سادسا وهو وقت الضرورة بادراك قدر تكبيره من آخره ولها وقت عذر أيضا وهو وقت الظهر وان يجمع (قوله وهو فعلها أول الوقت) أى كإسباني في المغرب فتأمل (قوله وقت الجواز الخ) لا يخفى أنه ان اراد وقت الجواز بلا كراهة فهو مكرر مع الرابع وشامل لوقت الجواز بمرأهة ولو لم يكن لوقت الجواز كراهة وان ارادها

٣ قوله في الجمع كذا في بعض النسخ وبعض من يجمع اه



(وفي الجواز الى شروب

الشمس) والرابع وقت جواز  
بلا كراهة وهو من مصير  
الظل مثلين الى الاصفرار  
والخامس وقت تحريم وهو  
تأخيرها الى أن يبقى من الوقت  
ملا يسعها (والغروب) أي  
صلاحتها بحيث بذلك انقضاء  
وقت الغروب (ووقتها  
واحد وهو غروب الشمس)  
أي بجميع قرصها ولا يضر  
بقا شعاع بعده (وبعد ما  
يزد) الشخص (ويتوضأ)  
أو يتيمم (ويستأجر)  
ويقيم الصلاة ويصلي خمس  
ركعات (وقرله) وبعد ما  
ساقط من بعض نسخ المتن فإذا  
انقضى المقدار المذكور خرج  
وقتها وهذا هو القول الجديد  
والقديم ورجحه النووي  
أن وقتها يمتد الى مغيب  
الشفق الأحمر (والعشاء)  
يكسر العين محدود اسم لأول  
الظلام رسميت الصلاة  
بذلك انقضاء فيه (وأول  
وقتها إذا غاب الشفق الأحمر)  
وأما الذي لا يغيب  
فيه الشفق فوق العشاء  
حق أهله أن يضي بعد  
الغروب زمن يغيب فيه شفق  
أقرب البلاد اليهم وأما وقتها  
أحد ما وقت الاختيار وأشار  
له المصنف بقوله (وآخره)  
يمتد (في الاختيار الى ثلث  
الليل) والثاني وقت جواز  
وأشار اليه بقوله (وفي الجواز

الجواز مع الكراهة فحقه التأخير عن الرابع المذكور مع شموله لوقت الحرمة أيضا فتأمل  
(قوله الى غروب الشمس) أي جميع قرصها في أفق ذلك المحل كما يشير اليه بعد وارتأخرت  
اعارض بل لو عادت بعد غروبها تعين بقا وقت العصر كما ذكره ابن العماد ففعلها حاشا إذا  
وتجب إعادة المغرب على من صلاها وقضاء الصوم على من أفطر (قوله انقضاء وقت الغروب)  
أي عقبه كما علم بمماصر (قوله ووقتها واحد) أي لا يختار فيه كما في حديث جابر بل لأنه صلى  
اليومين في وقت واحد (قوله وهو غروب الشمس) أي وقت تمام غروبها مع ما عطف عليه  
ويعرف ذلك في العمران وصحارهم اجبال بزوال الشعاع من رؤس الجبال والحيطان واقبال  
اطلام من المشرق (قوله وبعد ما يزد) أي ويمتد بعد ما يسع ذلك بالوسط المعتدل  
ويضم اليه وقت طلب تيمم خفيف واكثر اتم يكسره بساعة الجوع مثلا كما في الروضة والشرحين  
لمكن الرابع كما في التفتيح وغيره اعتبار الشيع الشيعي (قوله ويتوضأ) لوقال ويتطهر لمكان  
أول وأتم - لينهل الغسل والتيمم وإزالة الخبث (قوله ويستأجر) لو استطاع انظر العورة  
لمكان أولى وأحسن - من لم يدخل وقت أبس ثياب تجمل وتعمم وتقمص وغيرها لأنه مستحب  
(قوله خمس ركعات الخ) كان الأولى أن يقول سبع ركعات لاندخل - فتم المدة فمدة عليه إياه  
على أنه يسن ركعتان قبلها وهو المأمور - والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل لغال  
الناس قال شيخنا ولا يخفى أن المراد اعتبار وقت هذه المذكورات وإن لم يحجج النازل اليها  
أو لم يطلب منه كاذن المرء ونحوه (قوله ساقط من بعض نسخ المتن) أي مع أنه لا بد منه فتأمل  
(قوله ورجحه النووي الخ) هو المعقول قال الجلال المحلى أنه جديد أيضا لأن الشافعي رضي  
الله عنه علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على صحة الحديث به (قوله الى مغيب  
الشفق الأحمر) أي الى تمام مغيبه وخرج بالأحرار المنصرف اليه اسم الشفق إذا أطلق ما بعده  
من الاصفرار لا يضر عقبه فلا يمتد وقتها الى مغيبه وما ذكره هو جهة الوقت وهو يتقسم الى  
وقت فضيلة ووقت اختيار وهو وقتها على الجديدو بعده وقت جواز بكرهه الى ما يسهل وان  
وقت حرمة ثم وقت ضرورة فهذه خمسة أوقات وأما وقتها أيضا وهو وقت العشاء فإن يجمع  
(قوله والعشاء الخ) لم يقل أي صلاتها كما مر لاجل المعنى اللغوي الذي ذكر (قوله اسم لأول  
الظلام) أي اسم للظلام من أول وجوده عادة (قوله إذا غاب الشفق) أي عقبه (قوله الذي  
لا يغيب فيه الشفق) أي مطلق الشفق لأن المراد بالبلد الذي إذا غاب شفق المغرب فيه طام  
شفق الفجر فليس له شاع فيه وقت بينهما (قوله فوق العشاء الخ) يعني ما في هذه العبارة من  
عدم الاستقامة وعدم الدلالة على المقصود المراد أنه يجعل أهولا وقت عشاء من إيلامهم بنسبة  
وقت العشاء عند أولئك مثاله إذا كان إيل هو لا في ما بين غروب الشمس وطلوعها عشرين  
درجة وأبل البلاد الأقرب اليهم فيما بين ذلك ثلاثين درجة ثم أوقات العشاء فيما بين الثلاثين  
عشر درجات وهي ثلث إيلامهم فيجعل ثلث العشرين درجة الاوسط وقت العشاء عند أهولا  
فتأمل فانه ما يعض عليه بالنواجذ (قول ولما وقتان) أي اجبال هي في الحقيقة ست فتأمل  
(قوله وآخره) أي وقت الاختيار (قوله الى ثلث الليل) أي حديث جابر ومنه وقت  
النصف ليله وهو أول الوقت على ما مر في المغرب (قوله وفي الجواز) أي وآخر وقت العشاء في

الى طلوع الفجر الثاني) اي الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضاً بالافق أما الفجر ٥٩ الكاذب فيطالع قبل ذلك لانه متعاضل

مستطيل اذا هب في السماء ثم  
يزول وتعقبه ظلمة ولا يتعلق  
به حكم وزكر الشيخ أبو حامد  
أن لاعتاء وقت كراهته وهو  
ما بين الفجرين (والصبح) أي  
صلاته وهو اخرة أول النهار  
وسميت الصلاة بذلك لفعلاها  
في أوله ولها كاهن خمسة  
أوقات أحدها وقت فضيلة  
وهو أول الوقت والثاني  
وقت اختياري وذكروه المصنف  
في قوله (وأول وقتها طلوع  
الفجر الثاني وآخره في  
الاختياري الى الاسفار)  
وهو الاضائة والثالث  
وقت الجواز وأشار اليه  
المصنف بقوله (وفي الجواز)  
أي بكراهة (الى طلوع  
الشمس) والرابع وقت  
جواز بلا كراهة الى طلوع  
الجمرة والخامس وقت تحريم  
وهو تأخيرها الى أن يبقى  
من الوقت ما لا يسهها

#### • (فصل) •

(وشرائط وجوب الصلاة  
ثلاثة أشياء) أحدها  
(الاسلام) فلا تجب الصلاة  
على الكافر الاصل ولا يجب  
عليه قضاؤها اذا أسلم وأما  
المرتد فتجب عليه الصلاة  
وقضاؤها ان عاد الى الاسلام  
(و) الثاني (البلوغ) فلا  
تجب على صبي وصبيته لكن  
يؤخران بها بعد سبع سنين

الجواز الخ (قوله الى طلوع الفجر) وهو ما خوذ من الانفجار وهو الانفتاح (قوله اي الصادق  
الخ) يشمل هذا وقت الجواز بلا كراهة ووقته مع الكراهة كما يأتي ووقت الحرمه ووقت  
الضرورة ولها وقت عذر أيضاً وهو وقت المغرب ان يجمع (قوله معترضاً بالافق) أي فيما بين  
الجنوب والشمع من جهة المشرق (قوله أما الفجر الكاذب الخ) وهو لم يسمي عند علماء  
الهيئة بالجمرة: تنفع الميم والجيم وهو نجوم مجتمعة نظروا قبل النجرات غالباً (قوله وتعقبه ظلمة) أي  
غالباً ونسبة الصادق والكذب للفجر تجوز ما ياتى اعتبار الخيرة أوصحة الوقت وعدمها أو غير ذلك  
(قوله ما بين الفجرين الخ) فيه تجوز للماء من أنه قبل الفجر الصادق غالباً فتأمل • (فاتمة) •  
بذكر تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة انتهى عن ذلك في الحديث (قوله والصبح الخ) هو بضم  
الصاد الملهـ له وكسرهما (قوله لفعلاها في أوله) لو قال لفعلاها في الكـ اولى وأنـب (قوله  
خمس أوقات الخ) وبقي سادس وهو وقت الضرورة كما علم مما مر فتأمل (قوله وذكروه) أي  
المدكور من الوقتين وصوابه وذكروه ما روي في مقدم الرابع على الثالث اسكان أولى وأنـب ولا  
يحتج ان الخامس داخل في الثالث الذي ذكره فتأمل • (فتة) • الليل والنهار يسميان بالملوان  
بفتح الميم واللام وبالحدثان فتأمل

• (اصل في بيان احكام من يجب عليه الصلاة بانفعل وبيان الواو) •

(قوله وشرائط الخ) أي يشترط فيجب عليه فعل الصلاة (قوله ثلاثة أشياء) وفي رابع وهو  
الظهار من الحيض والنفس ولا يصح قضاء صلوات زمنه ما قال العلامة الرمي يصح قضاؤها  
بما على امم كرويه كراهة تنزيه (قوله فلا تجب الصلاة على الكافر الاصل) أي وجوب أداء  
وتجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة لانه مخاطب بشروع الشريعة (قوله اذا أسلم) أي  
فيستقط وجوبها عنه ترغيباً له في الاسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا ويغفر لهم ما قد  
سلف قال العلامة الرمي ولا يصح منه قضاؤها وقال العلامة الخطيب ينبغي له قضاؤها (قوله  
وتجب عليه) أي تغلب ظاهراً عليه لانه قدم اسلامه (قوله ان عاد الى الاسلام) أي التعميد ويجب عليه  
قضاؤها من جنون وقع فيه بحيث لم يحكم بالاسلام فيه بخلاف زمن حيض أو نفاس وقع فيه الآن  
اسقاط الصلاة عن الجنون رخصة وعن نحو الخائض عزيمة • (فرع) • قال العلامة ابن قاسم  
الوجه فيمن لم يتابعه الدعوة ثم بلغته وجوب قضاها فانه قبل بلوغها وفيمن خلق انما اصبح  
آخر من غير مكاف وأنه لو ردت له حواسه لم يجب عليه قضاها فانه قبل رد حواسه انتهى وقال  
العلامة الرمي من لم يتابعه الدعوة ثم بلغته غير مكلف فلا يلزمه قضاها فانه قبلها (قوله لكن  
يؤمران) أي الصبي والصبيبة (قوله بيم) أي بالصلاة أي بفعلاها وينفعل ماتتوقف عليه  
كوضوء ونحوه (قوله بعد سبع سنين) أي بعد تمامها انتفاها (قوله ان حصل التمييز) أي بان  
يصير باكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده كما قاله في شرح البهجة نقلاً عن المهمات  
وافره وقيل بان يعرف بينه من نعم الله تعالى بان يفهم الخطأ ويرد الجواب وقيل غير ذلك  
(قوله ويضربان على تركها) أي ضرب تأديب للتمييز لا لضرب عقوبة فتأمل (قوله بعد كمال  
عشر سنين) هذا ما اعتده العلامة ابن حجر وقال العلامة الرمي كالتطبيب يصير في اثنتيها  
لانها مظنة البلوغ والاضراب أموله الذكور والاناث على ميسل فرض الكفاية  
ولاعلم أيضاً الامر بالضرب الا باذن الرضى وعمله الزوج في زوجته قال النووي وشرائط الدين

يؤخران بها بعد سبع سنين ان حصل التمييز او الا في هذا التمييز ويضربان على تركها بعد كمال عشر سنين



الظاهرة كالصوم بان اطاقه ونحوه والى كالمصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك التمرين  
على العبادة ليعودها فلا يتركها ان شاء الله ويندب قضاء ما فات في زمن التمتع يزدون غيره قال  
النسفي ولا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا المعلم يسن له ان لا يتجاوز الثلاث لقوله صلى الله عليه  
وسلم لم يرد من الماء لم يرضى الله عنه اياله وان تضرب فوق الثلاث فانك ان ضربت فوقها اقتصر  
الله منك \* تنبيه \* فقيه الاولاد اذا ضربهم الضرب المعتاد فانه يضمن ما تلف به بخلاف ما اذا  
استأجر دابة وضربهم الضرب المعتاد فانه لا يضمن ما تلف به والفرق بينهما ان الاول يحصل  
التأديب فيه بالكلام بخلافه في الثانية وايضا الاول مشروط فيها سلامة العاقبة بخلاف  
الثانية (قوله فلا تجب على مجنون) أي وكذا معنى عليه وسكران ونحوهم ما لم يوجد منهم  
تعب بشئ من ذلك أما المتهدي فيجب عليه القضاء انفاها (قوله وهو) أي المذكور من  
الاصناف الثلاثة اذا وجدت في شخص يقال له مكاف (قوله حد التكليف) أي ضابطه  
ومداره أي الزمة الشارعية بما فيه كفاية من العبادات وغيرها (قوله والصلوات المستنونة وفي  
بعض النسخ المستنونات) أي التي أشبهت الفرائض بما كدها وطالب الجماعة فيها وزيادة  
فضائها على غيرها واستقلالها بعدم تبعيتها للمفروضة وفضلها صلاة عيد الاضحية ثم صلاة عيد  
الافطار ثم صلاة الكسوف للشهر ثم صلاة الخسوف للتمر ثم صلاة الاستسقاء (قوله التابعة  
للفرائض) أي بطايعها تبعها احضر او سافر ارحى للحاج بمزدلفة (قوله الراتبة) أي ولو غير مؤكدة  
(قوله سبعة عشر الخ) كان الاولى عددا اثنين وعشرين بزيادة ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل  
المغرب وركعتين قبل العشاء واقطاع الوتر لانه ليس من التابع للفرائض وان سمي راتبا باعتبار  
توقف فعله على فعل العشاء ولو كان تابعا لصح اضافته نيته الى العشاء مع انه لا يصح انفاها كليا  
(قوله ركعتا الفجر) وهما افضل الرواتب بعد الوتر وهما الراتب المؤكد وبعد غير المؤكد  
وينوي بهما سنة الفجر أو ركعتا الفجر أو سنة الصبح أو نحو ذلك ويسن تخفيفهما وان يقرأ  
فيهما بآية البقرة وهي قوله تعالى قولوا آمنا بالله الى مساون وآية آل عمران وهي قوله تعالى  
قل آمنا بالله الى مساون والانبوري ألم ننسرح والمتر كيف والانبوري الكافرون  
والاخلاص للاتباع في ذلك ويسن أن يفصل بينهما وبين الصبح ولو قضاء أو اخرهما بصحبة  
على شقة الاين يمد كرفيهما بصحبة القبر فان لم يفعل فبحسب حديث غير ذيوى أو تحول (قوله  
وأربع قبل الظهر) أي بسلام واحد وتشهد واحد أو تشهدين أو سلامين أو تشهدين وهو  
الافضل وفي الاحياء انه يستحب تطويل الاربع ومثل الظهر الجمعة في المؤكد وغيره ولا بد من  
نية قبلية والبعدية في كل صلاة اذ ذلك وله جمع قبلية في احرام واحد كجامر والبعدية  
كذلك وبجمعها ما بعد الفرض واذ لم يذ كر التأكيد انصرف النية اليه (قوله وأربع  
قبل العصر) أي بسلام وسلامين كجامر (قوله وركعتان بعد المغرب) أي ويسن أن يقرأ في  
الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص (قوله بعد سنة العشاء الخ) هكذا في بعض النسخ  
وفي بعضها اسقاط لفظ سنة وهو الصواب لما يلزم على الاول من عدم صحة العدد المذكور  
ولا قضائه أن الثلاثة وتر وليس مراد افئامل (قوله يوتر بواحدة متين) أي ينوي بهما سنة  
الوتر أو الوتر فقط (قوله والواحدة هي اقل الوتر) وأقل كماله ثلاث وتحمل نيته عليه عند الاطلاق  
عند العلامة الرمي وخالف العلامة ابن حجر كالتطبيب فتلا لا يتغير بين بعضه وكله (قوله واكثره

(و) الثالث (العقل) فلا  
يجب على مجنون وقوله  
(وهو حد التكليف)  
ساقط في بعض نسخ المتن  
(والصلوات المستنونة)  
وفي بعض النسخ المستنونات  
(خمس العبدان) أي صلاة  
عيد الفطر وعيد الاضحية  
(والكسوفان) أي صلاة  
كسوف الشمس وكسوف  
القمر (والاستسقاء) أي  
صلاته (والسنة التابعة  
للفرائض) ويعبر عنها أيضا  
بالسنة الراتبة وهي (سبعة  
عشر ركعة ركعتا الفجر  
وأربع قبل الظهر وركعتان  
بعدهما وأربع قبل العصر  
وركعتان بعد المغرب وثلاث  
بعد سنة العشاء يوتر بواحدة  
متين) والواحدة هي اقل  
الوتر وأكثره

احدى عشرة ركعة الخ) ومتى أحرم منه بشفع جازله التمهيد في كل ركعتين أو أكثر يسمى  
 فصلا وهو أفضل من الوصل ومتى أحرم بوتر بان ضم الاخيرة الى غيرها ويسمى وصلا لم يجز له غير  
 تشهدين وكونهما عقب الاخيرتين واقصاه على الاخير وحده أفضل للنهي عن تشييمه الوتر  
 بالمغرب فتأمل (قوله ورقتيه بين صلاة العشاء الخ) أى ولو مجموعة مع المغرب تقديمه وقوله آخر  
 الليل أفضل كالأوبعضا فان فعله بعد نوم كان وترًا وتجدد (قوله قبل العشاء) أى قبل فعلها  
 ولو بعد دخول وقتها وبعد فواته (قوله والراتب المؤكد الخ) أما غير المؤكد فركعتان قبل  
 الظهر وركعتان بعده واربعة قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء والجمعة  
 كأظهر والحكمة في مشروعية السنتين التابعة للفرائض تكميل ما نقص منها من المحو خشوع  
 وترك تدبر قراءة ويدخل وقت الرواتب التي قبل الفرض بدخول الوقت والتي بعده بفعله  
 ويخرج وقت النوعين بخروج وقت الفرض ولو فاته نفل وقت ندب قضاؤه (قوله من ذلك كله)  
 أى من التابع لفرائض غير الوتر (قوله مؤكداً) أى بعد الرواتب وأفضلها صلاة التراويح  
 ثم صلاة الضحى ثم صلاة الليل وعكس المصنف الترتيب للاهتمام بما هو أقل وجوداً من  
 الناس فتأمل (قوله صلاة الليل) أى التهجيد ولو عبر به كان أولى وهو لغة رفع النوم  
 بالكف واصطلاحاً صلاة بعد نوم ولو قبل وقت العشاء ويشترط في كونه تمجداً فعله بعد فعل  
 العشاء ولو مجموعة مع المغرب ولا فرق في ذلك بين كون التهجيد نفلًا أو فرضاً قضاءً أو نذرًا  
 راتباً أو غيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق كما أشار إليه فقهيمه بالنقل جرى على الغالب  
 (قوله والنفل المطلق الخ) وهو ما لا وقت له ولا سبب (قوله في الليل) أى وإن لم يكن تمجداً  
 (قوله في النهار) أى لبعده عن الربا والأفضل أن يـلم فيه من كل ركعتين وإذا نوى عدداً  
 فله التمهيد في كل ركعتين وأكثر ولا يجوز أن يوقع منه ركعة بين تشهدين غير الركعة الاخيرة  
 فيبطل بشروعه في الثاني عدداً قال العلامة الرملى وغيره النفل المطلق والفرائض كذلك  
 وخالفه العلامة ابن حجر في الفرائض (قوله وهذا المنقسم لليل اثلاثاً) فان قسمه أنصافاً  
 فآخره والسادس الرابع والخامس أفضل لمن قسمه أسداساً ويسن للتمجيد نوم القيلولة وهي  
 النوم قبل الزوال كما قال بعضهم وعند الهدن اثنا عشرة قبل الزوال ولو بلا نوم (فائدة)  
 روى أن أبا القاسم الجنيد شيخ الصوفية رضى الله عنه رأى بعد موته في المنام فقيل له ما فعل  
 الله بك يا جنيد فقال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وفيت تلك العلوم ونقدت  
 تلك الرسوم وما نفعنا الا ركعات كثر كعبها عند السحر والناس قيام ويكره ترك التهجيد لمن  
 اعتاده بلاء ذكر ويكره قيام ليل يضرب أم يقسم ليل لا يضرب ولو في ليل كاله فلا يكره فقد كان  
 صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل جميعه ويكره تخصيص ليلة  
 الجمعة بقيام من بين الليالي أما احياؤها بغير صلاة فلا يكره خصوصاً باصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها (قوله صلاة الضحى) سميت بأول وقت فعلها وهي الضحى وهي  
 صلاة الانبراق على الراجح الذي اتفق به الشهاب الرملى واعقده ولده ثم قال وان وقع في العباب  
 أنها غير ما هي على ما فيه يندب قضاؤها إذا فاتته لانيها ذات وقت (قوله وأكثرها اثنتا عشرة الخ)  
 مرجوح والراجح أن أكثرها وأفضلها ثلثون ركعة لان ثمان ركعات فلو أحرم بأكثر منها بطل احرامه

احدى عشرة ركعة ووقته  
 بين صلاة العشاء وطلوع  
 الفجر فلو أوتر قبل العشاء  
 عمداً أو سهواً لم يمتد به  
 والراتب المؤكد من ذلك  
 كله عشر ركعات ركعتان  
 قبل الصبح وركعتان قبل  
 الظهر وركعتان بعدها  
 وركعتان بعد المغرب  
 وركعتان بعد العشاء  
 (وثلاث نوافل مؤكداً)  
 غير تابعة للفرائض أحدها  
 (صلاة الليل) والنفل  
 المطلق في الليل أفضل من  
 النفل المطلق في النهار  
 والنفل في وسط الليل أفضل  
 ثم آخره أفضل وهو ذا المن  
 قسم الليل اثلاثاً (و) الثاني  
 (صلاة الضحى) وأقلها  
 ركعتان وأكثرها اثنتا  
 عشرة ركعة



المستعمل على الزائد ان كان عامدا او الاوقع نفلا مطلقا وله ان يجمع التلبية في احرام واحد فان  
 بعضهم يدين أن يترافيا بسورتي الشمس والضحى المدينتين ورد فيهما (قوله) من ارتفاع  
 الشمس الخ) هو المعتمد والاختيار فاعلم انه رضى ربيع النهار (قوله) صلاة التراويح) سميت  
 بذلك لان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يستريحون فيها بعد كل أربع ركعات ويطوفون في ذلك  
 طوافا كاملا وذلك باجتماعهم لا بأمر من صلى الله عليه وسلم ولما تعذر الطواف على أهل المدينة  
 الشريفنة مع حرمهم على مساواة أهل مكة اشرفهم بهجرة صلى الله عليه وسلم ودفعه عندهم  
 اجتمعوا فاداهم اجتمادهم الى أن يجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم  
 ستة وثلاثين ومع ذلك فعلها لهم عنبرون أفضل والمراد بهم من كان فيها أو في منزله أو وقت  
 فعلها وله فضاؤها ولو في غير المدينة ستة وثلاثين بخلاف عكسه لان العبرة فيها بوقت الاداء  
 لا بوقت القضاء وقد ورد في فضلها آثار شهيرة منها ما ورد عن عائشة رضى الله عنها أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل في رمضان وصلى في المسجد فصلى الناس بصلاته  
 فاصبحوا يصعدون بذلك وتقرأ الناس في الليلة الثانية فصلى وصلوا بصلاته فلما كانت الليلة  
 الثالثة كثرت الناس حتى ضاق المسجد فعن أهلهم فلم يخرج اليهم حتى خرج الصلاة الفجر فلما صلى  
 الفجر أقبل عليهم وقال لهم انه لم يحف على شأكم الليلة ولما كن خشيت أن تضرض عليكم صلاة  
 الليل فتجهزوا عنها فالت عائشة رضى الله عنها وكان صلى الله عليه وسلم لم يرغبهم في قيام رمضان  
 من غير أن يأمرهم بعزيمة أي يوجب عليهم ذلك ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر  
 على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر خلافة عمر رضى الله عنهما حتى جمع عمر رضى الله عنه الرجال  
 على أبي بن كعب والناس على سليمان بن أبي حنيفة رضى الله عنهما ما الحديث (قوله) وهي  
 عشرون أي غير أهل المدينة كما مروتن الجماعة فيها قال الحلبي والسفي كونها عشرين ركعة  
 أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعت لانه وقت جدد وتتمير وفعلها  
 بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكرير سورة الاخلاص بعد كل سورة من التكمالات الى  
 المسد كما اعتاده أهل مصر وكذا من تكرير سورة الرحمن أو هل أتى على الانسان (قوله) أو قيام  
 رمضان أي أو سنة قيام رمضان أو نحو ذلك (قوله) لم يصح أي لم ينعقد احرامه ان كان عامدا  
 عالما ولا وقعت له نفلا مطلقا واشبهها بانقراض بطلب الجماعة في غير عمارد فيها (قوله)  
 ووقتها الخ) أي فهي كالترديد يندب تأخيرها عنها (قوله) بين صلاة العشاء أي ولو بمجموعة مع  
 المغرب تنديما (خاتمة) النفل قسمان قسم تسن له الجماعة وقد تقدم في قول المصنف  
 والصلوات المستوتة الخ وهو أفضل من القسم الذي لا تسن له الجماعة لكن الراتبة أفضل من  
 التراويح مع طلب الجماعة فيها ولو صلى القسم الذي لا تسن له الجماعة جماعة كان خلاف  
 الاولى ومن القسم الذي لا تسن له الجماعة تحية المسجد غير الحرام لدخوله وان لم يرد بالجلوس  
 اذ لم تشغله عن الجماعة ولا خاف فوت راتب فيستغل بالجماعة والراتبة ويحصل له ثواب  
 التحية نواها والافسقط عنه الطلب وتكره اذا وجد المكتوبة تقام أو دخل المسجد  
 الحرام فعملها قبل الطواف ولا تسن التحية للتطيب اذا خرج للتحية وخرج بالمسجد المدروسة  
 ونحوها فلا تصح فيها التحية وبغير المسجد الحرام المسجد الحرام اذا دخله مریدا الطواف  
 فيه فتحيته بالنسبة للبيت الطواف وتحية بقية المسجد الصلاة فان لم يرد الطواف ندى في حقه

ووقتها من ارتفاع الشمس  
 الى زوالها كما قاله النووي  
 في التقييد وشرح المذهب  
 (و) اثنا عشر ركعة  
 التراويح وهي عنبرون  
 ركعة بعشر تسليمات في  
 كل ليلة من رمضان وبقية  
 خمس ترويضات وينوي  
 اليخص في كل ركعتين  
 منها ستة تراويح أو قيام  
 رمضان ولو صلى أربعاً  
 منها بسلامة واحدة لم يصح  
 ووقتها بين صلاة العشاء  
 وطلوع الفجر

تحيية المسجد بالصلاة وتكرار التحية بتكرار الدخول ولوعن قرب وتحصل بركعتين فأكثر في  
 أحرام واحد لأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بذلك إلا أن نقاها فلا يحصل  
 له ثواب بل يسقط عنه الطاب فقط وانما لم تضر نية التحية مع ما ذكرناه من سنة غير مقسودة  
 بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها أو فرض آخر وبذلك علم أنها لا تحسب لبركة ولا صلاة  
 جنازة ولا يسجد في تلاوة وشكر وتثنية بالجلوس إلا أن يكون سهواً أو جهلاً ولا وقصر الفصل  
 قال شيخنا والمعدة فواتهم بالقيام كما في الجلوس فيأتي فيه التفصيل قال الاستوى  
 والتحيات أربع تحية المسجد بالصلاة وتحية البيت بالطواف وتحية الحرم بالأحرام وتحية منى  
 برى الجمار وزيد عليه تحية عرفة بالوقوف وتحية إقام المسالم باللام وتحية الخطيب بالخطبة  
 ومنه صلاة التسابيح وهي أربع ركعات يقول في كل ركعة من بعد قراءة الفاتحة والسورة  
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة وفي الركوع عشر مرات وكذا  
 في الرفع منه وفي السجود الأول عشر مرات وكذا في الرفع منه وفي السجود الثاني عشر مرات  
 وكذا في الرفع منه فهذه خمس وسبعون مرة في أربع بقائمة ومنه صلاة الأوابين وهي صلاة  
 المغفرة له فغفر الله للناس عنها بسبب عشاء أو نوم أو نحو ذلك وأدائها ركعتان وأكثرها عشرون  
 وغالبها ست ومنه صلاة الاستخارة وهي ركعتان يقرأ في الأولى بعد الفاتحة قوله تعالى وربك  
 بخالق ما يشاء ويختار إلى قوله يعلمون أو قل يا أيها الكافرون وفي الثانية سورة قلعه تعالى وما كان  
 المؤمن ولا مؤمنة إلى قوله من أمرهم أو قل هو الله أحد ثم بعد تشهد وسلامه يدعي بدعائه  
 المشهور وهو اللهم اني أستغفرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك  
 تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر سيؤول في ديني  
 وديناي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاقدر لي ويسر لي شأني برك لي فيه يا كريم وان  
 كنت تعلم ان هذا الأمر سيؤول في ديني وديناي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاصرفه عني  
 واصرفني عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به يا كريم ويسمى حاجته ثم يقوم على الرجاء  
 والخوف فان بدا المشرح صدره فاعلمها أو لا فلا ويعيدها مرات حتى ينشرح صدره ومنه ركعتان  
 الأحرام وركعتان الطواف وركعتا الوضوء ولو مجرداوينبغي منهما عتب التيمم والغسل ومنه  
 ركعتا الزوال عقبه وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج من المنزل وركعتان عند دخوله  
 وركعتان عند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعتان عند المرور ببارض  
 لم يوجبها وركعتان عند الخروج من الحمام وركعتان في المسجد اذا قدم من السفر وركعتان  
 عند القتل ان أمكنه وركعتان عند العدة على امرأة حال زفافها إليه تدين لكل منهما  
 قبل الوقاع صلاة ركعتين ومنه غير ذلك مما هو مذکور في الطولات ومن الباع المذمومة  
 صلاة الرغائب وهي اثنتا عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب وصلاة  
 مائة ركعة ليلة النصف من شعبان فلا تغتر بن يفعل ذلك ولا يحصر للفصل المطلق

\*(فصل)\*

(وشرائط الصلاة قبل  
 الدخول فيها خمسة أشياء)

\*(فصل)\* في بيان أحكام شروط الصلاة المعتبرة لاعتبارها في دوائها لأن الشرط ما قارن كل  
 معتبر سواء ولولم يذكر المصنف قبل الدخول فيه المكان الأول وأنسب وثبت الصلاة بالإنسان  
 فالركن كركاسه والشرط كحياته والبعض كعضائه والهيئات كشعوره وريثاله ما رجب للصلاة



من أولها إلى آخرها بشرط وما وجب في بعضها فركن وما سن وجب فيه بعض وما سن ولم يطلب  
 جبره فهيئة (قوله والشروط الخ) انما عدل عن قول المصنف بشرائط مع استوائها لغة وعرفا  
 لان شرائط جمع شرطية وليست مرادة هنا لان معناها خصله مشروطة فتأمل (قوله جمع شرط  
 الخ) قال الشمس البرماوى في شرح ألفية الاصول والشرط في اللغة مخفف الشرط بفتح الراء  
 وهو العلامة وجمعه اشراط وجمع الشرط بالسين يكون شروط ويقال له شرطية وجمعه شرائط  
 (قوله وهو لغة العلامة) ومنه اشراط الساعة أى علاماتها وبطلان لغة على تعليق امر  
 بأمر كل من في المستقبل فقد عاق هنا صحة الصلاة على وجود شرطها فكأنه يقول اذا  
 وجدت الشرط صحت الصلاة كالوعاق الانسان طلاق زوجته على دخول الدار وبغيره  
 أيضا بالزام الشيء والتزامه فاللزام من جهة الشارط والالتزام من جهة المشروط عليه وهو  
 المكاف فالشارع ألزمه اذا اراد الدخول في الصلاة مثلا ان يكون متطهرا والمكلف التزم  
 ذلك (قوله وشرعا ما توقف صحة الصلاة عليه الخ) هذا تعريف بخصوص المقام وليس  
 ذلك من شأن التعريف فلو قال ما توقف صحة غيره عليه وليس جزأ منه كالأصالة هذا كان  
 أولى وأعم وهذا شامل لعدم المانع وهو صحيح واقرب هذا التعريف وسهولته عدل اليه عن  
 التعريف بأنه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فهو عكس  
 المانع الذي هو افة الحائل واصطلاح ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود  
 ولا عدم لذاته وبخلافه ما مع السبب لانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته  
 (قوله وخرجهم هذا القيد) أى الذى ذكره بقوله وليس جزأ منها فتأمل (قوله الركن) أى  
 فانه مشترك للشرط في تعريفه المذكور لكنه جزء منها فالركن ما هيئته والشرط صفاتها  
 (قوله طهارة الاعضاء) أى جميع البدن من الحدث الاكبر وأعضاء الوضوء من الحدث الاصغر  
 فالوصلى وهو محدث لم تصح صلاته اذا كان قادرا على انتطهه يقال شيخنا وفى كلامه ايماء  
 الى ان المراد بالحدث الامر الاعتبارى فتأمل (قوله أما فاقد الطهورين) أى الماء والتراب  
 (قوله فصلاته صحيحة) أى ويبطلها ما يبطل غيرها ولا يصلى الا اذا ضاق الوقت لانهم الحرمة  
 نعم ان أبس منهما فى الوقت من أوله فله الصلاة من أوله فلو وجد ترابا بعد ذلك وهو فى الوقت  
 وجب عليه اعادته وان لم تسقط به ثم يعيدها ثالثة بالماء أو التراب فى محل تسقط به فيه  
 (قوله مع وجوب الاعادة عليه) أى لانه لا يلزم من كونه صحيحة ان تكون مغنية عن القضاء  
 الا ترى انه اذا تم بمحل يغلب فيه وجود الماء فانه يلزمه القضاء مع ان صلاته توصف بالصحة  
 وحينئذ يلزم من كون الصلاة تغنى عن القضاء ان تكون صحيحة ولا عكس لما تقرر واهل ان  
 فاقد الطهورين اذا كان جعبا فانه يتصرف فى صلاته على قراءة الواجب من الفاتحة أو بدلها  
 من سبع آيات مثلا ويحرم عليه أن يقرأ غير الواجب لانا انما أجمعنا له قراءة الواجب فقط لاجل  
 صحة الصلاة وقراءة الرائد عليه غير متفرقة بالية وألحق العلامة الرولى به الوالد رحمه الله  
 تعالى بقرأة الفاتحة من الجنب ما لنزلة سورة مثالا فى وقت معين وقد الطهورين  
 فانه يقرؤها مع الجنابة لتعين الوقت بالنذر فتأمل (قوله الذى لا يعنى عنه) اماما يعنى  
 عنه فلا يشترط الطهارة منه ومنه محمل الاستنجاء بالخروج وعرق ووصل الى الثوب مالم  
 يجاوز الصفحة والمشفة كما مر (قوله فى ثوب وبدن ومكان) قال شيخنا لا يخفى ان لفظ النجس

والشروط جمع شرط وهو  
 لغة العلامة وشرعا  
 ما توقف صحة الصلاة عليه  
 وليس جزأ منها وخرجهم هذا  
 القيد الركن فانه جزء من  
 الصلاة الشرط الاول  
 طهارة الاعضاء من  
 الحدث الاصغر والاكبر  
 عند افاقة أما فاقد  
 الطهورين فصلاته صحيحة  
 مع وجوب الاعادة عليه  
 (و) طهارة (النجس) الذى  
 لا يعنى عنه فى ثوب وبدن  
 ومكان وسيدكر المصنف  
 هذا الاخير قريبا

في كلام المصنف عطف على الحدث فكلامه في طهارة البدن منه فادخال الثوب والمكان  
فيه المؤدى الى التكرار فيه ما بقوله بلباس طاهر الخ وبقوله الوقوف على مكان طاهر المشار  
اليه بقوله وسيد كرام المصنف هذا غير مستقيم فتأمل والمراد بالثوب ملبوسه وبالمكان ما يلاقي  
بدنه أو ملبوسه كما يأتي في ما وشمل البدن داخل الثوب والاف ونحوهما وانما جعل داخلهما  
هنا كظاهرهما بخلاف غسل الجنابة اغلظ أمر الجنابة ولولا ما أتى في ثوب من يريد الصلاة مثلا  
أو في بدنه نجاسة لا يعلم بها وجب عليه العلم به لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان كما  
انما لو رأينا صبي يركب في بصرية فله يجب عليه ان ينهاه وان لم يكن عصيانا ولا تصح صلاة نحو قابض  
بيده طرف جبل متصل بنجس وان لم يتحرك بجر كته لانه حامل لمصل بنجس فكأنه حامل له  
ولا يضرب جعل نحو طرفه تحت رجليه وان تحرك بجر كته لانه حامل لمصل بنجس فكأنه حامل له  
بما جاوره كالماء وهو ما يجب له في عنقه أو بحمار به نجاسة في محل آخر بطات الصلاة على  
الاصح ان كان الحبل مشدودا بالاجور بخلاف ما لو أتى عليه من غير شد فانه لا تبطل ومثله  
السقينة ان كانت تنجر بجره والا فلا (قوله ستر لون العورة) أي من أعلاها ولوعن نفسه  
وجوانها كذلك بحيث لا ترى من ذلك لاسن اسنلهما وان رؤيت بالقل وما هنا عكس ما في  
الخلف نظر الاصله ما غالبوا احتقر باللون عن الجرم فقط فانه مكروه ولا يكفي الستر بلون نحو  
الحناء قال شيخنا واهله استغنى عن شرط الجرم بذكر اللباس الا في فتأمل (قوله فان عجز عن  
سترها) أي ولو به رش ثوبه على نجاسة هو محبوس عاها (قوله بلباس طاهر الخ) هو ظاهر في غير  
نحو الطين والماء المكدر أو الصافي المتراكم عليه خضرة بحيث يمنع الرؤية ولو من نحو جلد أو  
حرير لرجل وان حرم عليه عند القدرة على غيره ولا يلزمه قطع ما راد منه على ستر العورة ويحتمل  
شموله لها وهو اذ اصاب في الماء جازله الخروج الى الشط ليسجد فيه وان لم يشق عليه  
الاجور في الماء ولو كان الستر يجب او حفرة ضيق الرأس بحيث يستر ان الواقف فيها واجب  
الستر بذلك عند فقد غيرهما بخلاف الوقوف في نحو خيمة ضيقة مثلا فانه لا يكفي فان خرقتها  
وأخرج رأسه منها وصارت محيطية به كفي الستر بها (قوله ويجب سترها) أي العورة لا بقيد  
كونها عورة في الصلاة كما هو ظاهر فتأمل ولو أخر هذه الجملة عن تقسيم العورة بعد هذا لكان  
أولى (قوله عن الناس) أي الذين يحرم عليهم النظر اليه وان لم يمسهم غض أبصارهم (قوله وفي  
الخلوة) أي ولو في خلوة (قوله الحاجة الخ) هو راجع للخلوة كما يدل له ما بعده ويحتمل عوده الى  
أعين الناس فيشمل ما لو احتاج الى كسنته للاستنجاء بخضرة الناس فانه يجوز بل يجب ان خاف  
خروج الوقت لان خاف فوت أوله أو فوت الجماعة أو الجمعة (قوله وعورة الذكر) أي الواضح  
في الصلاة وكذا عند جنسه ومحارمه وعورته عند الاجانب جميع بدنه وفي الخلوة السوا أنان فقط  
كما تبه عليه الامام واعقده الزركشي وهو المعتقد (قوله وكذا الامه) أي ولو بمبعضة أو خنثى  
عورتها في الصلاة وعند المحارم كالذكر وعند الاجانب وفي الخلوة كالحرمة (قوله وعورة الحرمة) أي  
الكاملة للحرمة ولو خنثى (قوله ما سوى وجهها الخ) أي فيجب ستر شعر رأسها قدسها ويكفي  
ستر باطنها بالارض فان ظهر من عقمه ما أتى ولو عند ركوعها بطلت صلاتها (قوله أما عورة  
الحرمة) أي وكذا الامه ولو قال عورة الاثني في هذا ما بعده لكان أولى كما مر (قوله وعورتها) أي

(و) الثاني (ستر) لون  
(العورة) عند القدرة  
ولو كان الشخص خاليا أو  
في خلوة فان عجز عن سترها  
صلى عاريا ولا يؤمى بالركوع  
والسجود بل يتهمس ما ولا  
اعادة عليه و يكون ستر  
العورة (بلباس طاهر)  
ويجب سترها أيضا في غير  
الصلاة عن الناس وفي  
الخلوة الحاجة من  
اغتناس ونحوه وأما سترها  
عن نفسه فلا يجب اليك  
بكره نظره اليها وعورة  
الذكر ما بين سترته وركبته  
وكذا الامه وعورة  
الحرمة في الصلاة ما سوى  
وجهها وكفها ما ظهر  
وبطنها الى الكوعين أما  
عورة الحرمة خارج الصلاة  
فجميع بدنها وعورتها



الحرة (قوله كالذكر) أي كعورته في الصلاة لا في الخلوة فهي ما بين ستره وركبته ما وكذا الآية  
 (قوله والعورة) بفتح العين المهملة (قوله لغة النقص) أي والاستقصاء ونحوه (قوله على  
 ما يجب ستره) أي في الصلاة أو في غيرها وحيدته في قوله وهو المراد هنا بيان ذلك بقريضة تعميم  
 الشارح في العورة للصلاة وغيرها تحمل بعضهم له على خصوص الصلاة بعيد منافاة كلامه  
 فتأمل (قوله الوقوف على مكان طاهر الخ) المراد به ما يشعل الجلوس وغيره كما يشير إليه بعد  
 والمعنى أنه يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلّي واقفاً على مكان طاهر ملاقاً له حتى  
 لو فرش بساطاً ونحوه طاهر على محل متنجس صحت صلاته ولو كثر ذرق الطير على عنقه بشرط  
 أن يتم المحل وإن لا يتعمد المشي عليه وإن لا يكون في رجله أو لارق رطوبة (قوله يلاقي بعض  
 بدنه) خرج باللاقى غيره فإنه لا يضر أن يغتفر ملاقة نجاسة جافة فارقتها حالاً أو رطوبة وألقى  
 ما وقعت عليه حالاً من غير محل ولو في مسجد لكن إن لزم على القائم تنجيس المسجد واتبع  
 الوقت وجب عليه القاءها خارجة وتبطل صلاته فإن ضاق الوقت وجب عليه القاءها في  
 المسجد وكل صلاته ثم يغسل المسجد بعد ذلك (قوله بالاجتهاد) أي بان كان مستقداً إلى علامة  
 كصوت دين مجرب وخياطة بان يتأمل في الخياطة التي فعلها أهل أمرع فيها عن عادته أو  
 وهل أذن الديك قبل عادته أو لا بان كان ثم علامة يعرف بها وقت أذانه المعتاد إلى غير ذلك وورد  
 وصناعة وسماع وذن ونحوه من كتاب صحيح وقدم على الاجتهاد سماع مؤذن عارف في صحو  
 ورؤية المنزول المعروفة وبيت الأبرة عارف به (قوله وإن صادف الوقت) أي وكذا كل عبادة  
 الهانية ويعتد بها لائمية لها إذا صادف الوقت كالأذان والخطبة ونحوهما (قوله استقبل  
 القبلة) أي الآن (قوله أي الكعبة) هو معنى جرمها أو هو أتم المحاذي لجرمها إن لم يكن فيها  
 والأفلا بد من جرم منها حقيقة أو حكمياً ويشترط كونه مرتفعاً قدر ثلثي ذراع فأكثر ويجب كونه  
 الاستقبال للعين بقينا مع القرب عيس أو رؤية بحيث سهل بلا حائل غير متعدي به ومنه قدرة  
 الأعلى على من حائط المحراب حيث سهل فلا يكفيه الأخذ بقوله غير ولا باجتماعه وظننا مع  
 البعد أو مع حائل غير متعدية ويقدم قول المخبر عن علم على نحو بيت الأبرة والمحارب المهيمنة  
 بالمد من بلاد الإسلام بان طرفة عارفون وأقربوا لا يجوز الاجتهاد فيها لجهة لانها في معنى المعايضة  
 بزيادة أو عينة ولا فيما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى اليه طاقاً وقدم ذلك على الاجتهاد  
 بالعلامات كالنجوم ومنها القطب المعروف وهو نجم صغير في نبات نعل الصغرى بين الجدي  
 والفرقدين ويسمى نجماً مجاورته له والافهوايس نجماً كما قاله علماء هذا الفن بل نقطة تدور عليها  
 هذه الكواكب بقرب النجم وبخلاف باختلاف الأقاليم في العراق يجعله المصلّي خلف أذنه  
 اليمن وفي مصر خلف أذنه اليسرى وفي اليمن قبالة وجهه مما يلي جانبه اليسرى وفي الشام وراءه  
 وفي حران وراء ظهره ولذلك قيل إن قياماً أعدل القبل ومثله الشمس والقمر والرياح فإن لم  
 يعرفها قلده عارفها ما سأل أعدل لا يجب عليه تعامها حيث لم يكن بحضوره عارف سفر أو حضر من  
 مسلم عدل أو غيره إن أقره عليه مسلم عدل عارف قال شيخنا وعلم بما ذكر أنه لو وقف صف طويل  
 في المسجد الحرام أو في غيره بحيث يزيد على محاذي جرم الكعبة أنه يجب على من زاد على محاذية  
 جرمها أن يتخرف إلى جهة جرمها إذا لم يكن في الجهة عندنا أمل ذلك ولا تغترب بعض العبارات

في الخلوة كالذكر والعورة  
 لغة النقص وتطابق شرعا  
 على ما يجب ستره وهو المراد  
 هنا وعلى ما يحرم نظره  
 وذكره الأصحاب في كتاب  
 النكاح (و) النماز  
 (الوقوف على مكان طاهر)  
 فلا تصح صلاة شخص يلاقي  
 بعض بدنه أو لباسه نجاسة  
 في قيام أو قعود أو ركوع  
 أو سجود (و) الرابع  
 (العلم بدخول الوقت) أو  
 ظن دخوله بالاجتهاد ولو  
 صلى بغير ذلك لم تصح  
 صلاته وإن صادف الوقت  
 (و) الخامس (استقبال  
 القبلة) أي الكعبة

الموهمة خلافه والله الموفق (قوله لان المصلي يقابلها) اي وتناوبه فتأمل (قوله لارتفاعها)  
 صوابه تعريضها واستدانتها ولذلك قال في القاموس وكعبته ربعمه (قوله واستقبالها  
 بالصدر) اي حقيقة في الواقف والجالس وحكما في الراكع والساجد نعم يجب الاستقبال بالوجه  
 مع الصدر في مستأنق قدر على رفع رأسه وبالاخصين فيه ان يحجز عن ذلك الرفع فتأمل (قوله  
 ان قدر عليه) اما من يحجز عنه كربوط على خشبة ونحوه فانه يصلي على حسب حاله لكن تلزمه  
 الاعادة (قوله من ذلك) اي الاستقبال فتأمل (قوله في شدة الخوف) اي النوع الرابع من  
 صلاة الخوف ولو اغتبر الخوف كإياي والمراد بذلك التحام القتال بين المسلمين بحيث  
 لا يستطيع أحد من المسلمين ان يترك القتال فتجوز لهم الصلاة على وجه ليس بغتفر في الامن  
 كالصلاة غير القبلة وكالضربات والطعنات والخطوات المتواليات ونحو ذلك مما يأتي وذلك  
 لقوله تعالى فان خفتهم فجاء لا أو ربكنا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها (قوله في  
 قتال مباح) أي قتال الكفار والبهجة وقطاع الطريق ومثل القتال المباح الفرار المباح  
 كالفرار من ظالم أو سبع أو كفار زادوا على ضعفنا أو متعص برجي عنوه فتأمل (قوله فرضا  
 كانت الصلاة أو نفلا) قال في شرح البهجة ويجوز مثل ذلك في كل صلاة يخاف فوتها كصلاة  
 العبد والكسوف بخلاف صلاة الاستسقاء فرضية كما قال الاذري أنه لا يجزى في الفائتة  
 الا اذا خاف فوتها بالموت وهو ظاهر فتأمل (قوله وفي النافلة) أي ولو مؤقتة وقيد بالانها  
 لا تصح في الفرض فتأمل (قوله على الراحة) ليس قيدا ولو استقطه الكار أو روى في الاصل  
 النافذة التي تصلح للرحل وتبل كل ما يركب من الابل ذكر اكان أو اثني حكمهما الموهري وقال  
 الثاني هو مراد الفقهاء (قوله ولو قصيرا) وأقله الى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة فتأمل (قوله  
 صوب مقصده) أي فلا بد أن يكون له مقصد معلوم فان انصرف لغير القبلة عالما عامدا اختار  
 بطلان صلاته (قوله وراكب الدابة) أي في غير نحو هو دج أو حمل واسع أو محفة أو نحوها أما  
 هؤلاء فان اتوا جميع الاركان واستقبلوا القبلة في جميع الصلاة جاز لهم الفعل والاوجب  
 عليهم التمسك براكب السقينة غير الملاح الذي له دخل في سيرها ولا تصح صلاة الاخذ بزمام  
 الدابة ان كان بهما نجاسة ولو على غير مخرجها واذا وطئت نجاسة رطوبة بطلان صلاته وكذا  
 بافقه لم تشاركها حال فتأمل (قوله فيتم ركوعه وسجوده) أي وكذا جلوسه بين سجديته (قوله  
 ويستقبل القبلة فيهما) أي في ركوعه وسجوده وكذا جلوسه المذكور رأسه وله ذلك عليه وفي  
 احرامه كما رأيت في بعض النسخ فتأمل (قوله الا في قيامه) أي ومدة الاعتدال فتأمل (قوله  
 وقشده) أي وسلامه وما ذكر انتظم قواهم انه يستقبل في أربع ويمشي في أربع والله أعلم

(فصل في بيان أحكام أركان الصلاة وحيثية ثمانية عشر)

(قوله ثمانية عشر الخ) هذه طريقة من عدد الطمأنينة في محاتها الأربع ونية الخروج أركانها  
 كصاحب التقييه وعددها في الروضة سبعة عشر بإسقاط نية الخروج وعددها بعضهم تسعة  
 عشر يجعل الخشوع ركنا وعددها بعضهم عشرين بعد المصلي ركنا والمعتد أنها ليست أركاناً وإنما  
 نية الخروج تسعة والطمأنينة هيئة تابعة للركن واجبة لا عند ادبها فتخلص اسمها ثلاثة عشر كما  
 في المنهاج وغيره وهو المعتد وعلى كل فلا بد من الطمأنينة وحيثية فتأمل في الخلفى وقيل معنوى

وسميت قبلة لان المصلي  
 يقابلها وكعبته لارتفاعها  
 واستقبالها بالصدر شرط  
 لمن قدر عليه واستثنى  
 المصنف من ذلك ما ذكره  
 في قوله (ويجوز ترك)  
 استقبال (القبلة) في  
 الصلاة (في حالتين في شدة  
 الخوف) في قتال مباح  
 فرضا كانت الصلاة أو نفلا  
 (وفي النافذة في السفر على  
 الراحة) فلام سافرة  
 مباحا ولو قصيرا التفضل  
 صوب مقصده وراكب  
 الدابة لا يجب عليه وضع  
 جبهته على مخرجها مثلا  
 بل يوسئ بركوعه وسجوده  
 ويكون سجوده اخفض  
 من ركوعه وأما الماشي  
 فيتم ركوعه وسجوده  
 ويستقبل القبلة فيهما  
 ولا يمشي الا في قيامه وقشده  
 (فصل في أركان الصلاة  
 وتقدم معنى الصلاة لغة  
 وشرعا) وأركان الصلاة  
 ثمانية عشر ركنا



فتأمل (قوله وهي) أي النية شرعا أو ما لغة فهي مطلق القصد كما مر وانما بدأ به لان الصلاة لا تنعقد الا به ولذلك قيل انما شرط لان الشرط ما كان خارجا عما هيته ورد بانها وان كانت محصلة غيرها فهي محصلة لنفسها كانتا من أربعين فانما يظهر نفسها وغيرها (قوله ومحلها القاب) أي فلا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما فيه كأن نوى الظهور فسبق لسانه الى غيره وسعى قابلا لقلبه في الامور كلها اولانه خالص ما في البدن وخالص كل شيء قلبه اولانه وضع في الجسد مقلوبا وهو لحظ منو برى الشكل قار في الجانب الايسر من الصدر فتأمل \* (فرع) • لو قال شخص لا تحرم من فرضك ولك على دينار مئة لا فصل بين هذه النية وصحتها ولم يستحق الدينار ولو نوى الصلاة ودفع الغريم مئة لصحت صلاته لان دفعه حاصل وان لم ينو به بخلاف ما لو نوى بصلاته فرضا ونفلا غير تحية وسنة وضوءا تنشر بكم بين عبادتين لا تدرج احدهما في الاخرى ولو قال أصلي لنواب الله أو لله رب من عقابه صحت صلاته خلافا للفخر الرازي (قوله فان كانت الصلاة فرضا الخ) هذا اذا كان الفرض من الصلوات الخمس ومثله في ذلك فرض الكفائية أما اذا كان عارضا كنذر فيخبر بين نية الفرضية أو النذر (قوله وجبت نية الفرضية) أي ولو في المعادة وصلاة الصبي واعتقد العلامة الرمي عدم وجوبه في صلاة الصبي وفرق بين النية والقيام بان ترك القيام يحو صوتهما فتأمل (قوله وقصد فعلها) أي لتفريق عن سائر الافعال (قوله وتعيينها) أي لتفريق عن سائر الصلوات (قوله وتعيينه) أي ومنه القلبية والبعدية فلا بد منهما كما مر أما النقل المطلق ففيه قصد الفعل فقط لحصوله بهما ويطبق به ذو سبب يغني عنه غيره كتحية وسنة وضوء واستحاضة واحرام ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ويصح الاداء بنية القضاء وعكسه اعذر أو بقصد غير معناه وتندب الاضافة فيه الى الله تعالى خروجا من الخلاف وذكر اليوم والشهر أو عدد الركعات ولو غلط في ذلك لم يضر الا في عدد الركعات فقط ومن عليه فوائت لا يتقرب في حقه أن ينوي ظهر يوم كذا أو عصره مثلا بل يكفيه نية الظهور أو العصر فتأمل (قوله لانية النفاية) أي لا تجب بل تسن خلافا لمن أوجبها (قوله القيام) أي في الفرض ولو من ذورا أو على صورته كما معادة وصلاة الصبي والمراد به أن يكون منتهيا بحيث لا يكون ما تلا الى أحد شقيه ولا منتهيا الى جهة امامه أو خلفه بان يصير الى أقل الركوع أقرب تحقيه في الامام وتقدم في غير وجهه فيصح ان كان الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو على حدسوا قال الشاعر

قيامي للعزير على فرض • وترك القروض ما هو مستقيم

يجب لمن له عقل وفهم • يرى هذا الكمال ولا يقوم

ويجب ما يتوقف عليه كعصا أو نحوها ولو باجرة فاضله مما يعتبر في القنطرة ولا يضر استناده الى نحو مال أو زبل اسقط بخلاف ما لو استند الى شيء بحيث تكون رجلا مرفوعة عين فانه لا يصح وهو أفضل الاركان ثم السجود ثم الركوع فان قلت لم تقدم النية على القيام ومعلوم أنه لا ينوي الا بعد القيام قلت أجيب عنه بان النية ركن في الصلاة مطلقا وهو ليس ركنا الا في الفرض فقط فالذا قدمت عليه وأيضا القيام لا يكون ركنا الا بعد النية وقبلها لا يكون شرط الاركان فتأمل (قوله فان عجز عن القيام) أي بحيث تحصل له مشقة تذهب خشوعه أو كماله وهي المرادة بقول

أحدها (النية) وهي قصد  
الشيء مقترنا بفعله ومحلها  
القاب فان كانت الصلاة  
فرضا وجبت نية الفرضية  
وقصد فعلها وتعيينها من  
صبح أو ظهر مئة لا وكانت  
الصلاة نفلا ذات وقت  
كراتبة أو ذات سبب  
كاستسقاء وجب قصد  
فعلها وتعيينه لانية  
النفاية (و) الثاني  
(القيام مع القدرة) عليه  
فان عجز عن القيام

بعضهم بحيث تحصل له مشقة شديدة (قوله قعد كيف شاء) فان عجز عنه صلى مسقطا ويجب عليه أن يحرك رأسه الى ركوعه وسجوده فان عجز عنه حرك أجنانه عينيته فان عجز عنه أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا تسقط عنه مادام عقله ثابتا (قوله رقعده مقترشا أفضل) أي من تربعه وتربعه أفضل من مدرج عليه مثلا (قوله تكبيرة الاحرام الخ) لو قدمها على القيام لكان أولى وأنسب وسميت بذلك لانه يحرم بها على المصل ما كان حلالا له قبلها من مفاسدات الصلاة كالاكل والشرب ونحو ذلك (قوله الله أكبر) أي بقطع الهمزة ويجوز وصلها ان سكن ما قبلها أو الله الأكبر والله الجليل أكبر ولو لمدا الهمزة من الله أو من أكبر لم تنعقد صلاته لانه يتقلب من لفظ الخبر الانشائي الى الاستفهام ولو قال الله وأ أكبر زيادة أو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين لم تنعقد صلاته ولو قال الله هو أكبر لم تنعقد أيضا كما في الكفاية ولو زاد النابعد اليه بان قال أكبر لم تصح صلاته سواء افتح الهمزة أو كسرها لان أكبر بالكسر اسم من أسماء الحبس وبالفتح جمع كبير ففتح الكاف والباء هو اسم للطبل الكبير ومن قال ذلك متعمدا كفر والعياذ بالله تعالى ولو شدد الباء من أكبر فذكر فاضى القضاة ابن رزين في فتاويه انها لا تنعقد ولو كرر الراء من أكبر فقتضى كلام أهل اللغة عدم الابطال لان الراء عندهم حرف تكرر بها قاله الزجاج وهو المعتمد وابدال همزة أكبر أو اضر من العالم دون الجاهل ولا يضر الفصل بين الكلمتين باداة التعريف ولا يوصف لم يطل (قوله ونحوه) أي من كل ما فيه تغيير اخذ اللفظ كالله أعظم أو كبير (قوله أكبر الله الخ) فان أتى بالفظ أكبر ثانيا صح ان قصد عند لفظ الله الابتداء والافلا ولا يندب تكرار التكبير فان كرره فقال صاحب الخطيصة وتابعه القسائي أبو الطيب والبقوي وقوله عن البند نبي وامام الحرمين والغزالي في البسيط ومحمد بن يحيى عن الاصحاب كافة أنه يدخل بالاول وتخرج بالاشفاع وصورته ان ينوي بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولا ينوي الخروج منها بين كل تكبيرتين فبالاولى دخل في الصلاة وبالثانية خرج منها وبطلت فلم ينو بالتكبيرة الثانية وما بعدها افتتاحا ولا دخولا ولا خروجا صح دخوله بالاولى ويكون باقي التكبيرات ذكر الاتي بطل به الصلاة ولا يصح مع التعليق بنحو ان شاء الله الا بقصد التبرك فقط (قوله ترجم عنها) أي بخلاف الفاتحة فلا يترجم عنها الان الاقرآن مجزوا وعجازه متعلق باللغة العربية فلا يجوز العدول به الى غيرها (قوله بآي لغة) أي وان لم تكن لغة النواوي (فائدة) ترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگتر فلا يكتفى خدای بزرگ لتركه التفضيل كالله كبير قاله العلامة الخطيب وقال بعضهم ترجمته بالعجمية خدای بزرگترست (قوله ويجب قرن النية) أي باوصافها السابقة (قوله بالتكبير الخ) قال شيخنا أي بجزء منه ويكتفى بفرقة الاوصاف على الاجزاء انتهى وقال العلامة الرملي بعد قول المنهاج بالتكبير أي بجميع تكبير التحريم لانه أول افعال الصلاة فوجب مقارنته لذلك (قوله فاخترالا كفاء) أي اقتداء بالاولين في تسامحهم بذلك قال ابن الرفعة وهو الحق وصوبه السبكي انتهى قال العلامة الخطيب ولي بمما السوسة (فائدة) الوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خيل في العقل أو نقص في الدين (قوله مستحضر الصلاة الخ) قال شيخنا هو بمعنى الاستغناء باقترانها بالجزء المتقدم والوجه انه غير ذلك فراجع (قوله قراءة الفاتحة) أي

قعد كيف شاء وقعوده مقترشا أفضل (و) الثالث (تكملة الاحرام) فية عين على القادر النطق بآي يقول الله أكبر فلا يصح الرحمن أكبر ونحوه ولا يصح فيما تقدم الخبر على المبتدأ كقوله أكبر الله ومن عجز عن النطق بآي بالعمية ترجم عنها بآي لغة شاء ولا يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب قرن النية بالتكبير وهو أما النواوي فاخترالا كفاء بالمقارنة العربية بحيث يعدل عرفا مستحضرا للصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة)



للمعقود وغيره في حال الانتداب للقائم ولولا ذلك لكانت أوتنا أو تنا أو نظرا في المصحف أو نحو ذلك  
 كما في شرح الروض وغيره فلا تصح قراءة شيء من قبله ولا بعده وتجب قراءتها في كل ركعة سواء  
 الصلاة السرية والظهرية نعم يتعمدها الإمام بصح فحمله من... فوق بجميعها أو بعضها وذلك  
 نظرا لصلاته لم يقرأ بفاتحة الكتاب (قوله أو بدلها الخ) قال شيخنا الوأخر هذه الجملة عما بعده  
 لئلا أولى وأنب مع أن ما يأتي تكرارها اللهم الآن يقال إن ما يأتي تفصيل لها فتمامه (قوله  
 من لم يحفظه الخ) ليس قيد بل مثله وجود المتن أو النسخ في المصحف أو نحوه فتعبيده بالحفظ  
 جرى على الغالب أو يقال مراده بعدم الحفظ عدم معرفتها بأي طريق من الطرق فتأمل (قوله  
 آية منها) أي الفاتحة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم عد الفاتحة سبع آيات وعدّها آية منها  
 وهي آية من كل سورة البراءة لاجتماع الصلابة رضي الله عنه -م على اثباتها في المصحف بخطه  
 في أوائل السور سوى براءة دون الأعراس و تراجم السور وأثبت نحو أسماء السور والاعشار  
 من بدع الحجاج فلولا تمكن قراءنا لما أجازوا ذلك ولو كانت لفصل ل كما قيل أثبتت في أول براءة  
 ولم تثبت في الفاتحة قال العلامة ابن حجر كابن عبد الحق والخطيب ونحوهم التسمية أولها  
 وتكره في اثباتها وقال العلامة الرملي تكره أولها وتس في اثباتها فان قلت القرآن لا يثبت  
 إلا بالواتر قلت محله فيما يثبت قرآنا قطعا أما ما يثبت قرآنا حكميا ففيه الظن وأيضاً اثباتها  
 في المصحف بخطه من غير تكبير كالواتر فان قيل لو كانت قرآنا لكفرنا فيها قلت ولولا تمكن قراءنا  
 لكفرنا بميثمها وأيضاً التمكن لا يكون بالظنيات فتأمل (قوله أو تشديده الخ) هو عطف خاص  
 كقوله شيخنا وفيه نظر لانه يقتضي أن التشديده جزء من الفاتحة وليس كذلك بل التشديدات  
 هي آياتها ولذلك قال في المحرر ويجب رعاية تشديداتها وحينئذ فالناسب أن يكون عطف  
 مغاير فتأمل (قوله لم تصح) أي وتحرم أيضا أن كان عامدا عالما سوا غير المعنى أولا (قوله والا)  
 أي وإن لم يعمد أو لم يغير المعنى (قوله وجب عليه إعادة القراءة) أي قبل ركوعه فان ركع قبل  
 أعادتها بطلت صلاته أن كان عامدا عالما والالم تحسب ركعته (قوله ويجب ترتيبها الخ) أشار  
 به إلى ذكر بعض شروطها وهي التمييز والترتيب والتعجيل وسماع النفس والاستيقاظ والمقارنة  
 وغير ذلك (قوله وواجبات الخ) هذا لا دخل له في رعاية الترتيب ولذلك كان ساقطاً من بعض  
 نسخ المتن فتأمل (قوله على نظمها) فلو قدم كلمة منها على أخرى وجب استئناف جميع الفاتحة  
 نعم لو قدم نصفها الثاني ثم ابتداء بالاول ولم يقصد به التكميل على النصف الذي بدأ به واستمر  
 فيها إلى آخرها عتدها (قوله من غير فصل) أي بسكوت طويل عمدا لم يكن لعذر بان نسي  
 آية فسكت طويلا لم يتركها فانه لا يضر على المعتمد أو قصيرا قصد به قطع القراءة قال شيخنا أو  
 يذكر ولو من غير ما يأتي (قوله بين موالاتها) كان الاولى أن يقول بين آياتها أو كلماتها (قوله  
 قطعها) أي مع العمدة وان قل الذكر كما طس حمد الله تعالى في أثناء الفاتحة فيندب له الحمد  
 ويستأنف قراءتها أو جوابا (قوله كتمام المأموم) وكذا فتعنه عليه إذا توقف واستمع عليه  
 مع قصد القرآن وحده أو مع الفتح عليه وكذا والجملة إذا سمع من إمامه آياتها والاستعاذة  
 من النار كذات والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمع منه آية إمامه أو نحو ذلك (قوله  
 ومن جهل الفاتحة) أي لم يعرفها أو لم يحسنها وقت صلاته (قوله وتعدرت عليه الخ) هو

أولها التي لم يحفظها فقرأ  
 كانت الصلاة أو نفل  
 (وبسم الله الرحمن الرحيم  
 آية منها) كلمة ومن سقط  
 من الفاتحة حرفاً أو تشديداً  
 أو أبدل حرفاً منها بغيره  
 لم تصح قراءته ولا صلاته إن  
 تعمده أو لا وجب عليه إعادة  
 القراءة ويجب ترتيبها بان  
 يقرأ آياتها على نظمها  
 المعروفة ويجب أيضاً  
 موالاتها بان يصل بعض  
 كلماتها ببعض من غير فصل  
 إلا بقدر التنفس فان تجاوز  
 الذكر بين موالاتها قطعها  
 إلا أن يتعلق الذكر بصلة  
 الصلاة كآمين المأموم في  
 أثناء فاتحته لقراءة إمامه  
 فانه لا يقطع الموالاة ومن  
 جهل الفاتحة وتعدرت  
 عليه

عطف تفسير فتأمل (قوله اعدم معلم) اي بان لم يوجد اول يقدر على ما يوصله اليه قبل خروج الوقت بما يجب صرفه في الحج أو لم يقدر على اجرة طابعه (قوله مثل الخ) اشار به الى عدم نحوه صحف فتأمل (قوله أتى بذكر) أي بسبعة انواع منه لا يكون كل نوع مكان آية منها نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يثبت لم يكن هكذا ورد الدعاء كالتكليف لكن يجب عليه تقديم ما يتعلق بالآخرة على ما يتعلق بالدنيا حتى لو كان يحسن ما يتعلق بغير الآخرة بالعربية وما يتعلق بغير العربية قدمه (قوله بحيث لا ينقص) اي البديل (قوله عن حروفها) أي الفاتحة والبديل شامل للقرآن والذكر والدعاء ولا يشترط مساواة الآيات والانواع المذكورة والدعاء ولو شرع في البديل وقدر على الفاتحة قبل فراغه لزمته كافي العباب وغيره وحروفها مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مائة ألف كما قالوا والحق انهم مائة وثلاثون بالابتداء بالفاء الوصل والحرف المشدد من البديل كالحرف المشدد منها والحرفان منه كالحرف المشدد منها الا عكسه ولو قدر على بعضها وبعض غيرها أتى ببعضها في محله وبالبديل في محله المجوز عنه سواء تقدم أو تأخر أو توسط ولو قدر على بعض الفاتحة فقط كرره وكذا على بعض القرآن قال شيخنا بخلاف بعض الذكور فانه يكمل عليه بالوقوف انتهى ونقل العلامة ابن قاسم عن البراء في هامش البهجة انه يكرر بعض الذكور وهو واضح فتأمل (قوله وقف قدر الفاتحة) أي بالوسط المعتدل في ظنه لان الميسور لا يستط بالأسور ومنها ان تشبهه والقنوت ويندب ان يقف بعدها أيضا للسورة كما قاله الاسنوي وهو ظاهر وانظر هل يجب على الواقف بقدرها محركاته كما في الاخرس أولا قال شيخنا الشيرازي لا يجب التحريك فراجع (قوله الركوع) وهو لغة مطاوع الاشياء وقيل الخضوع وهو من خصائص هذه الامة كما قاله العلامة ابن حجر في شرح العباب والهذه في لان الامم السابقة لم يكن في صلاتهم ركوع وعن علي رضي الله عنه انه قال اول صلاة ركعتي في العصر قلت يا رسول الله ما هذا فاذنك يا هذا امرت رواء البراء والطبراني في الاوسط ووجه الاستدلال منه انه صلى الله عليه وسلم صلى قبل ذلك الظهر وقبل فرض الصلاة قيام الليل فتكون الصلاة السابقة بالركوع قرينة على الصلاة الامة السابقة منه ونقله الجلال السيوطي أيضا في الخصائص الصغرى واما قوله تعالى في حق مريم عليها السلام وادكعي مع الراكعين فعناء صلى مع المصلين كما قاله المفسرون (قوله انما سمع) خرج به انقاء فافعل ركوعه ان يخفى بحيث تحاذي جهته ما امام ركبة يديه واكمل ان تحاذي جهته موضع سجوده فتأمل (قوله معتدل الخالق) اي بالقول ويعتبر غيره به (قوله لو أراد الخ) قال شيخنا لا حاجة اليه مع لفظ قدر فتأمل انتهى واقول لعله دفع به توهم وجوب الوضع المذكور فتأمل (قوله) وأوما بطرفه) اي ان يحجز عن الالتفات مطلقا (قوله وأكمل الركوع الخ) فالوقوف الاكمل كما له كما قاله العلامة الخطيب (قوله ونصب ساقيه) كان الاولى ان يقول ونصب ركبتيه الا ان ذلك له نصب ساقيه فتأمل (قوله وهي سكون بعد حركة) اي بحيث ينقل رفعه من ركوعه عن هويته ولو قال وهي سكون بين حركتين لكان أولى واظهر ولكن المراد من العبارتين واحد فتأمل (قوله يجعلها هيئة الخ) هو المعنى كما مررت الاشارة اليه (قوله الرفع الخ) لو اسقطه

اعدم معلم مثلاً وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه سماع آيات متواليمة عوضاً عن الفاتحة أو متفرقة فان يحجز عن القرآن أتى به كابدلاً عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فان لم يحسن قرأ ما ولا ذكر وقف قدر الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها (و) الحامس (الركوع) الذي فرضه اقام قادر على الركوع معتدل الخالق سليم يديه وركبتيه بحيث لا يخلو بغير الالتفات قدر بلوغ راحتيه وركبتيه لو اراد وضعا على ما قاله لم يتدبر على هذا الركوع انحنى مقدوره وأما طرفه وأكمل الركوع تسوية الراكع ظهره وعنه بحيث يصير ان كصبيحة واحدة ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه يديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكون بعد حركة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الاركان ربكاً مستتلاً ومشى عليه الفؤوى في التحقيق وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للاركان (و) السابع (الرفع) من الركوع



لكان أولى لانه ليس من الاعتدال فتأمل اللهم الا ان يقال صرح به للزومه للاعتدال فتأمل  
 (قوله والاعتدال) وهو لغة المساواة (قوله قائما) قال شيخنا لو أسقط لفظ قائما لكان أولى  
 وأنسب لانه لا يصح مع ما بعده فتأمل (قوله وقعود عاجزا) لو أسقط لفظ عاجزا لكان أولى  
 وأظهر اذا اعتدال القادر في النقل اذا صلى قاعدا أو مضطجعا كذلك الا ان يقال قيد بالعاجز  
 لان القادر يغلب عليه ان يصلي النقل من قيام فتأمل (قوله السجود) وهو لغة الاختفاض  
 والتواضع وقيل انطمان والميل وقيل الخضوع والتذلل (قوله مرتين الخ) انما كرر دون غيره  
 من الارقان لانه محل التواضع بوضع أشرف الاعضاء على مواضع الاقدام ولهذا كان أفضل  
 من الركوع ولانه محل اجابة الدعاء وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات فراجع (قوله وأقله  
 مباشرة الخ) فلا يصح مع حائل غير عذرو ولا على متصل به يتحرك بغير كنه في قيام أو قعود ولا على  
 جزئه مطا (قوله أو غيرها) ومنه قطن أو تين أو نحوهما (فرع) لو خلق الله تعالى له رأسين  
 وأربع أيدى وأربع أرجل فهل يجب عليه في السجود وضع بعض كل من الجبهتين وما بعدهما  
 أولا والذي يظهر أنه يتصور في ذلك فان عرف الزائد فلا اعتبار به والاكتفى في الخروج من عهدة  
 الواجب بوضع بعض إحدى الجبهتين وبعض يدين وركبتين وأصابع رجليه اذا كانت كلها  
 أصلية فان اتقته الزائد بالأصل وجب وضع جوف من كل منها كذا قال العلامة ابن حجر  
 كالتطيب ونقله العلامة ابن قاسم في شرحه وأقره شيخنا وإيس في شرح العلامة الرملي  
 صورة الاشتباه ونقل عنه العلامة ابن قاسم في حواشي المنهج انه قرر في درسه ان المشبهين يكفي  
 وضع بعض احدهما لان المأمور به السجود على سبعة أعظم وهو حاصل بذلك ونقله عن فتاوى  
 والده أيضا (قوله اهويه الخ) هو بضم الهاء وفتحها السقوط وقيل بالفتح لا سقوط وبضم  
 للمعود وماضيه هوى هوى كضرب يضرب بخلاف هوى هوى كعلم يعلم فهو بمعنى  
 أحب (قوله ثم جبهته الخ) ويسن أن يضع جبينه أيضا (قوله وأنفه الخ) انما عبر بالواو إشارة  
 الى انه يسن وضعه مع الجبهة وكشفه أيضا كما قاله العلامة الرملي كابن حجر وحينئذ فلا يكفي  
 وضع الأنف وحده لان الاعتبار هو الجبهة فلوطال أنفه وصار ينعمه من وضع الجبهة على الارض  
 مثلا وجب عليه وضع نحو مخدة تحت الجبهة ليسجد عليها حيث أمكن التمكن بذلك والا  
 كفاه السجود على الأنف وحده ولا إعادة عليه كما قاله في نحو الجبهة الى من أنها لو لم تكن من  
 السجود لا يوضع نحو وسادة مثلا وجب عليه اذ ذلك ان حصل معه التمكن والافلا وهذا فتوح  
 من رب العالمين (قوله بحيث ينال الخ) تفسيره الطمأنينة بذلك لا يستقيم لانه من التحامل  
 المذكور بعده والافتقد تقدم انه سيكون بعد حركة أو سيكون بين حركتين ونخرج بالجبهة بقية  
 الأعضاء فلا يجب التحامل فيها على المعتد ولا كشفها اتفاقا بل يكره كشف الركبتين للذكر  
 (تنبيه) الجبهة من شعر الرأس الى شعر الحاجبين عرضا وما بين الصلغين طولا (قوله وأقله  
 الخ) هو تنبيه لطمأنينة وإيس هو عين الجلوس فتأمل (قوله بالدعاء الوارد فيه) وهو رب  
 اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني زاد الغزالي واعف عني والماتولي  
 رب هب لي قلوبا تقيا من الشرك بريالا كافرا ولا تقيا (قوله فلولم يجلس) أي بسـتوى

(والاعتدال) قائما على  
 الهيئة التي كان عليها قبل  
 ركوعه من قيام قادر  
 وقعود عاجز عن القيام  
 (و) الثامن (الطمأنينة  
 فيه) أي الاعتدال  
 (و) التاسع (السجود)  
 مرتين في كل ركعة وأقله  
 مباشرة بعض جبهة المصلي  
 موضع سجوده من أرض أو  
 غيرها أو كذا ان يكبر له ويه  
 للسجود برفع يديه ويضع  
 بركبتيه ثم يديه ثم  
 جبهته وأنفه (و) العاشر  
 (الطمأنينة فيه) أي السجود  
 بحيث ينال موضع سجوده  
 بقل رأسه ولا يكفي إمساك  
 رأسه موضع سجوده بل  
 يتحامل بحيث لو فرض تحته  
 قطن مثلا لا يكبر وظهور  
 أثره على يد لو فرضت تحته  
 (و) الحادي عشر (الجلوس  
 بين السجدين) في كل ركعة  
 هو أصلي قائما أو قاعدا أو  
 مضطجعا وأقله سكون بعد  
 ركعة أعضائه واكمله الزيادة  
 على ذلك بالدعاء الوارد فيه  
 فلولم يجلس بين السجدين  
 بل صار الى الجلوس أقرب

بدليل ما بعده (قوله لم يصح) أي خلافا لأم أبي حنيفة رضي الله عنه في النقل ومشي عليه ابن  
المقرئ في روضه وهو مرجوح (قوله والثالث عشر الخ) قال الدماميني وفي المعنى أنه يفتح الناء  
على أنه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز زفقه الضم على الأعراب وأطال في  
بيان مراجعته (قوله الجلوس الأخير) أي في فرض أو نقل بخلاف الجلوس الأول فإنه سنة كما  
سبأني (قوله الذي يعقبه السلام الخ) دفع به ما يوجهه قوله الأخير من سبق غيره فبرء عليه الصبح  
والجمعة مثلا فإراد بالآخر ما يعقبه السلام المعتبر سواء تقدمه غيره أم لا (قوله التشهد فيه  
الخ) معى بذلك لاشتغاله على الشهادتين من باب تسمية الشيء باسم جزئه وفرض في السنة الثانية  
من الهجرة وقيل غير ذلك (قوله وأقل التشهد الخ) فلا يجوز إزاحة حروف منه ولا تشديد  
فلواسطة التثوين من سلام فإنه يضر خلافا لأم أبي حنيفة ولا بدال كلمة منه بغيرها ويجب  
ترتيبه فإن لم يرتبه لم يعتد به إن اختلف المعنى ويجب إسماع النفس به كالفاصلة وقراءته قاعدا  
الاعذار ويجب أن يكون بالعربية حيث كان قادرا عليها ولو بالثبوت لم يجب موالاته فإن تخلل  
غيره لم يعتد به أيضا إلا ما ورد فيه من الأكمل ولا يضر زيادة التأني قبل أيها النبي ولا الميم في  
عليك ولا وحده لا تترك له بعد شهادة الله تعالى (قوله وأشهد الخ) زيادة الواو مع أشهد من  
الأكمل فيمكن أحدهما كذا قاله شيخنا وفي حاشية شيخنا أنه لا بد من الواو فتأمل (قوله رسول الله  
الخ) زيادة لفظ الله من الأكمل أيضا فيمكن في رسوله قال شيخنا ولا يضر إزاحة شدة الخلاف  
شدة أن لا الفتأمل (قوله التحيات الخ) هو جمع تحية وهي ما يحيا به من قول أو فعل والقصد  
بذلك الثناء على الله تعالى بأنه مالك الجميع التحيات من الخلق لأن كل ملك من ملوك الأرض كان  
يحيا من رعيته بخصية مخصوصة قال شيخنا في مراجعته وقد كانت تحية العرب بالسلام وتحية  
الأكامرة بالهجوم وتحية الفرار بوضع اليد على الأرض وتحية الحبشة بوضع اليد على  
الصدر وتحية الجوس بتمسك كيس الرأس أي مع قول بان سيري وتحية النوبة برفع الأصبع مع  
الدعاء وغير ذلك وجمعت إشارة إلى اختصاصه تعالى بجميعها دون غيره (قوله المباركات) أي  
الطاعات (قوله الصلوات الخ) المراد بها الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل  
الدعاء (قوله الطيبات لله) المراد بها الأعمال الصالحة وقيل المراد بالطيب ضد الخبيث (فائدة)  
ذكر العلامة الفشتي في شرح الأربعين أنه ورد أن في الجنة شجرة اسمها الطيبات وعليها طائر  
اسمها المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فإذا قال العبد ذلك في صلواته نزل ذلك الطائر من أعلى  
تلك الشجرة وانغمس في تلك العين ثم خرج منها وهو ميتة قض أجنته في طهر الماء منه فيخلق الله  
تعالى من كل قطرة قطرت منه مائة كاسة فمر الله تعالى لذلك العبد إلى يوم القيامة قال بعضهم  
لو لم يكن في الصلاة إلا هذه الفائدة لكفته لكثرة ما فيها من الثواب مع أن فيها غيرها (قوله  
السلام عليك الخ) معناه اسم الله تعالى عليك أو السلامة من النقائص أو غير ذلك مما تقدم في  
الخطبة فراجعته (قوله وبركاته) أي عليك (قوله السلام عليك) أي الحاضرين من أمام  
ومأموم وملائكة وأنس وجن وغيرهم (قوله وعلى عباد الله) جمع عبد (قوله الصالحين) جمع  
صالح وهو القائم بعبادته من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وأما قول البيضاوي هو الذي  
صرف عمره في طاعة الله وماله في مرضاته فليس على ما ينبغي لاقضائه أن من صرف قدرا من

لم يصح (و) الثاني عشر  
(الطمانينة فيه) أي في  
الجلوس بين السجرتين  
(و) الثالث عشر (الجلوس  
الأخير) الذي يعقبه  
السلام (و) الرابع عشر  
(التشهد فيه) أي في  
الجلوس الأخير وأقل  
التشهد التحيات لله السلام  
عليك أي النبي ورحمة الله  
وبركاته سلام عليه وأعلى  
عباد الله الصالحين أشهد  
أن لا إله إلا الله وأشهد أن  
محمد رسول الله وأكمل  
التشهد التحيات المباركات  
الصلوات الطيبات لله  
السلام عليك أي النبي  
ورحمة الله وبركاته السلام  
عليك وعلى عباد الله  
الصالحين أشهد أن لا إله  
إلا الله وأشهد أن محمدا  
رسول الله



عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك طريق السـلوك وقام بحق خدمة ملك الملوك  
 لا يسمى صالحا ومن المبين أنه في جزاء السقوط فتأمل \* (تنبيه) \* قال القطب الرباني سيدي  
 عبد الوهاب الشهواني في كتابه الكبيريت الاجرواء لم أتالم نقف على رواية عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في حكم تشهده الذي كان يقوله في الصلاة هل كان يقول مثلما السلام عليك أيها النبي  
 أو السلام على أو كان لا يقول شيئا من ذلك ويكتفي بقوله السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين  
 فان كان يقول مثلنا أو امرنا أن نقول ذلك فله وجهان أحدهما أن يكون المسلم عليه هو الحق  
 عز وجل وهو مترجم عنه كما في مع الله من حده والثاني أنه يقام في مكانه مقام الملائكة ثم  
 يخاطب نفسه من حيث المذام الذي أقيم فيه من كونه نبيا فيقول السلام عليك أيها النبي مثل  
 فعل الأجنبي في مكانه جرد من نفسه شخص آخر وانما قال وأن محمد رسول الله ولم يقل نبى الله لان  
 الرسالة أخص من النبوة لتضمن النبوة كما هو مذكور في أوائل الكتب فكان يحتاج الى ذكر  
 الرسالة بعد النبوة ليعلم اختصاصه على من ليس له مقام الرسالة من عباد الله النبيين وأما قوله  
 في تشهده ابن عباس رضي الله عنهما ما سلام عليك أيها النبي بالنسبة كبر فوجهه أنه راعى خصوص  
 حال كل مصل فغاب به سلام منه مكررا لياخذ كل مصل منه على حسب حاله من مقام السلام على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ومقام السلام على نفسه وعلى الصالحين من عباد الله تعالى ولذلك اختص  
 بترك تكرار لفظ الشهادة في الرسالة واكتفى بالواو لما فيه من قوة الاشتراك وأسقط في هذه  
 الرواية ذكر لفظ العبودية لتضمن الرسالة ما فتأمل يا أخى هذا المحل فانك لا تكاد تجد في كتاب  
 والله يتولى هذا (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي أقوله تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا صلوا عليه الآية (قوله اللهم صل على محمد) أو صلى الله على محمد والصلاة على محمد ويجوز  
 هنا البدل محمد بن النبي والرسول لا يغيرهما ذكرهما اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
 إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
 في العالمين انك حميد مجيد وآل إبراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما كما قاله الزمخشري وخص  
 بلذ كر لان الرحمة والبركة لم يبقه النبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت وحيد  
 بمعنى محمود باقواهم وأفعالهم ومجيد بمعنى ماجد وهو من كل شرفا وكرما (فائدة) \* كل  
 الأنبياء من بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام من ولده اسحق وأما اسمعيل فلم يكن من نسله نبي  
 الا نبينا صلى الله عليه وسلم قال محمد بن أبي بكر الرازي وامل الحكمة في ذلك انفراد بالفضيلة  
 فهو أفضل الجميع قال العلامة ابن قاسم نقل عن المهمات واشتهر في زيادة سببه لنا قبل محمد  
 وفي كونه أفضل نظر وفي حقه على أن العز بن عبد السلام يراه على أنه هل الأفضل سلوك الأدب  
 أم امتثال الأمر فعلى الأول يستحب دون الثاني واعتد باللال المحلى في غير الشرح ان الأفضل  
 زيادته وأما ان حديث لا تسبى مدوني في الصلاة باطل اه (أقول) ووجه ذلك ان فيه امتثال  
 الأمر وزيادة فتأمل (قوله وهو كذلك) هو المعتمد (قوله وأقله السلام عليكم) أي أو عليكم  
 السلام ولا يجوز اسقاط حرف من هذا الابدال حرف منه بغيره ولا وجود لفظ بين الكلمتين  
 الا نحو اتام نعم ان قال السلام بكسر السين أو فتحها مع كون اللام أو فتح السين مع اللام  
 وقصد به السلام كفى \* (تنبيه) \* يكفى السلام الحسن عليكم ولا يكفى سلامي أو سلام الله  
 أو سلام عليكم أو عليك أو عليكم أو عليهم أو عليه أو عليهم أو عليهم بل تبطل في صور

(و) انما من عشر (الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم فيه) أي في الجوامع  
 الاخير بعد الفراغ من  
 التشهد أو قبل الصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 اللهم صل على محمد وآل محمد  
 كلام المصنف بان الصلاة على  
 الآل لا تجب وهو كذلك  
 بل هي سنة (و) السادس  
 عشر (التسليم الاول)  
 ويجب ايقاع السلام حال  
 انقضاء أو قبله السلام عليكم  
 مرة واحدة

الخطاب اذا تعدد ويجوز السلام عليكم بالواو لانه سبقه شئ يعطف عليه بخلاف التكبير فانه لا يصح وهل معنى السلام عليكم الله معكم أو اسم الله عليكم أو سلمت منكم أو سلمت منكم أو سلمت منكم في السلام ونحن معكم في سلام أو سلمكم الله تعالى أو سلمت من الآفات أو سلمت في أمان الله أو نحو ذلك أقوال ثمانية أحسنها الاول (قوله عينا) أي في الاولى وشعلا في الثانية مبتدئان في كل منهما ما بجهة القبلة وبينهم مامع انتهاء الالتفات ولو سلم الثانية معتقدا أنه سلم الاولى لم يكنه ويعيد الى الاولى وجوبا والثانية ندبا ويسجد لله (قوله نية الخروج من الصلاة الخ) مرجوح كقوله الشارح (قوله وهذا الوجه) أي عدم وجوب نية الخروج فتأمل (قوله هو الاصح) أي قياما على سائر العبادات ولان النية الاولى تشمل وهو المعتمد فتكون مندوبة عند ابتداء الاولى لرعاية القول بوجوبه فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته أو مع الثانية أو في أثناء الاولى فانت السنة ولو قصد الخروج من صلاة غير التي هو فيها بطلت ان كان عامدا (قوله ترتيب الاركان) وفي بعض النسخ ترتيبها بالضمير بدل الاركان فلو قدم ركعاتها على محل وجبت اعادته فيه ان لم يقع مثله والاقام مقامه وتذكر الباقي من صلاته ولا تبطل الا اذا قدم ركعاتها على غيره عامدا (قوله على ما ذكرناه) أي على الوجه الذي ذكرناه في عدها المشتمل على وجوب قرن النية بالتكبير (قوله يستثنى منه الخ) كان الاولى اسقاط هذا الاستثناء لان ما ذكره المصنف مشتمل عليه صريحا ووضعا ولو قال المشتمل على كذا المكان أولى وأحسن (قوله التكبير الاحرام) أي وجعله مامع القيام وأما القراءة مع القيام فبغير ترتيب فالقيام بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بقراءة القراءة ولا يضر قراءة بعضها في الركن فالترتيب مراد فيها عند ذلك فتأمل (قوله الاذان) هو بالذال المجهمة ويقال له الاذان والناذين وهو مأخوذ من الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاشارة الى ما في الاذن التي هي آلة السمع لانه باقى الشئ فيه او هو افضل من الاقامة ولومع الامامة والاصل فيه قوله تعالى واذا ناديت الى الصلاة الاية وخبر ابي داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضى الله عنه أنه قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ان يجمعوا للصلاة طاف بهم وانا نائم رجل يحمل نافوسا في يده فقامت له يا عبد الله أتبيع هذا النافوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه الى الصلاة فقال أولا أدلك على ما هو خير من ذلك كله فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم تاخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة قلنا أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فما خبرتني بما رأيت فقال انتم الرؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فاق عليه ما رأيت فانه أندى صوتا منك فقامت مع بلال وجعلت اتى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن به فسمع ذلك عرب من الخطاب رضى الله عنه وهو في بيته فخرج يجرد رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الله الحد الحديث لا يقال يشكل عليه ان الاحكام لا تثبت بالرؤيا لانه قول ليس مستند الاذان الرؤيا وانما وافقه انزل الوحي فالحكم ثبت به لا به او هو والاقامة من خصائص هذه الامة كما ذكره الجلال السيوطي ونشر ع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل في الثالثة وقال شيخنا الشبرا ما سئى ويكفر جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة وهو سنة كفاية في حق الرجال

والسلام عليكم  
ورحمته الله مرتين عينا  
وشعلا (و) الاربعة عشر  
(نية الخروج من الصلاة)  
وهذا وجب مرجوح وقيل  
لا يجب ذلك أي نية الخروج  
وهذا الوجه هو الاصح  
(و) الثامن عشر (ترتيب  
الاركان) حتى بين التشهد  
الاخير والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فيه  
وقوله (ع) أي ما ذكرناه  
يستثنى منه وجوب مقارنة  
النية للتكبير الاحرام  
ومقارنة الجلوس الاخير  
للتشهد وللصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم (و) الصلاة  
(سنة قبل الدخول فيها  
شيان الاذان)



وقد يكون سنة عين وذلك في حق المفرد وان بلغه أذن غيره حيث لم يكن مدونه بان معه من  
مكان وأراد الصلاة فيه وصلى بالفعل فلا يندب له الاذان اذ لا معنى له واذا سن للمنفرد الاذان  
سن لرفع صوته به لا بموضع وقعت فيه جماعة فلا يرفع صوته به وان لم يرفع فوا على المعتمد  
عند العلامة الرمي قالوا وانما لم يجب لانه اعلام بالصلاة ودعاء اليه اولانه صلى الله عليه وسلم تركه  
في ثنية الجمع ولو كان واجبا لما تركه للجمع الذي ليس بواجب وأقل ما تحصل به السنة أن يتشتر  
في جميع أهل ذلك المثل حتى اذا كبر أذن في كل جانب واحد ليتشتر في جميعه فان أذن واحد  
قط حصلت السنة في جانب السامعين دون غيرهم (قوله وهو لغة الاعلام) ومنه قوله تعالى  
وأذن في الناس بالحج عني أعلمهم (قوله للاعلام الخ) وقد قيل في صور أخرى منها الاذان في  
أذن المهوم والغضبان لانه يزبل الهم وان غضب ومن ساء خلقه ولو بهيمة وعند من دهم  
الجيش وكذا اذا انقوت صخرة الجن والشیاطين في صور مختلفة لانه يدفع شرهم ومنها الاذان  
عند الحريق وفي أذن المصروع وبين الاذان أيضا في أذن المولود اليه والاقامة في أذنه  
اليسرى قال العلامة ابن حجر وبين الاذان والاقامة خلف المأفر أيضا ولا يسن الاذان عند  
انزال الميت القبر لكنه اذا وافق انزاله فانه لا يستل (قوله بدخول صلاة مفروضة) أي أصالة فلا  
ترد المذورة وقوله مفروضة أولى من قول بعضهم مكتوبة لانها تشمل الواجب والمندوب وهو كما  
قال القاضي عياض كليات جامعة لمقيدة الايمان مشتملة على نوعيه من العقليات والسمعيات  
فالوهابيات الذات له تعالى وما نتج عنه من الكمال والتزينة ثم اثبات الوحدة ائمة له تعالى ونفي  
ضدها من اشركه ثم اثبات الرسالة والنبوة له صلى الله عليه وسلم ثم الدعاء الى الصلاة وتوجهها  
عقب اثبات الرسالة لان معرفة وجوبها من جهة الله لا من جهة العقل ثم الدعاء الى الفلاح  
وفيها اشعار بامور الآخرة من البعث والجزاء ثم كرر ذلك باقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها  
وهو متضمن لتأكيد الايمان كما قاله العلامة ابن حجر في كتابه الاعلام (قوله وألفاظه منفي الخ)  
فهو خمس عشرة كلمة ويندب فيه الترجيع وهو ذكر الشهادتين مرتين ثم اقبل ذكرهما جهرًا  
فهو به تسعة عشرة كلمة والتشويب في أذان الصبح وهو قوله بعد الحمدتين الصلاة خير من النوم  
مرتين ويسن القيام فيه على حال كخاتمة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام به والتوجه للقبلة لانه  
المنقول سابقا وخلفا والالتفات بهنقه عينا وشهلا من غير تحويل صدره عن القبلة وقد صبه عن  
مكانه ما ويسن الترتيل فيه أيضا فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت واحد ويقرأ بقية كلماته لا صوته  
ويقين أن يكون المؤذن صيحا أي على الصوت وأن يكون حسنه وأن يجعل أصبعيه في صحاخييه  
لانه أجمع للصوت ويسن أن يكون للمسجد أو محله مؤذنان ومن فوائدهما أن يؤذن واحد  
منهما للصبح قبل الفجر والآخر بعده ومعنى قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء أو من أن ينسب  
اليه ما لا يليق بحلاله وقوله حي على الصلاة أي أقبلوا عليا والافلاح الفوز والبقاء أي هلموا الى  
سبب ذلك (قوله وهي مصدر أقام) أي يقيم اقامة (قوله لانه يقيم الى الصلاة الخ) أشار به الى  
معناها الشريفة وهو ذكر مخصوص بشرع لانه مناض الحاضرين ويسن فيها الاستقبال وكونها  
على حال ان احتج اليه ككبر المسجد كما في المجموع ويسن الالتفات فيها أيضا في الجملة  
كالأذان وأن يكون قائما مع القدرة فتأمل (قوله وانما يشرع) أي يطلب (قوله لا مكتوبة)  
أي من الناس ولو فاتته فهو ما حق للصلاة على الرابع وألفاظها احدى عشرة كلمة وكلها فرادى

وهو لغة الاعلام وشرعا  
ذكر مخصوص للاعلام  
بدخول صلاة مفروضة  
والألفاظ منفي الاثني عشر  
أوله فاربع والا التوحيد  
آخرة فواحد (والاقامة)  
وهي مصدر أقام ثم هي  
بها الذكر المختص لانه  
يقسم الى الصلاة وانما يشرع  
كل من الاذان والاقامة  
لامكتوبة

الاقط الاقامة واقظ التكبير أو أهما وآخرها (قوله وأما غيرها) أي من كل نقل تطاب فيه  
 الجماعة وفعل جماعة سوى صلاة الجنازة وكذا المندورة والنقل الذي لا تنس له الجماعة كالخصي  
 ونحوه وكذا النقل الذي تنس له الجماعة إذا لم يفعل جماعة والغدا المذكوّر بدل عن الإقامة  
 على المشهور خلافاً للامة ابن حجر والمراد بكونه بدلاً عن الإقامة أي أصالة فلا يرد عدم طلبها  
 للمنفرد (قريبه) يشترط في المؤذن والمقيم الاسلام مطاقاً والتميز بشرط المؤذن المذكورة  
 بقينا وشرطهما الوقت ولوفي الواقع وترتيبهما ومواضعهما بحيث ينسب بعض كلماتهما إلى  
 بعض ويكرهان من جنب ومحدث والإقامة أشد اقربهما من الصلاة ويسن لسامع المؤذن  
 والمقيم أن يقول مثل قواهم ما لا في الجملة من التثويب وكلتي الإقامة فيقول في كل كلمة في  
 الاول بان يقول لا حول ولا قوة الا بالله وفي الثاني بان يقول صدقت وبررت ~~كسر الراء~~  
 وحكى قصها وفي الثالث أقامه الله وأدامها وجعلني من صالح أهلها الورود في خير أبي داود  
 والقياس أن يأتي به مرتين كما قاله شيخ الاسلام ويسن لكل من المؤذن والمقيم والسماع والمستمع  
 أن يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ منهما ثم يقول بعد ذلك اللهم رب هذه  
 الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة  
 وابعثه مقام محمودا الذي وعدته زاد بعضهم وأوردنا حوضه وأسقنا من يده الشربة شربة  
 هنيئة مريئة لا تنظم بعدها أبدأ بأرحم الراحمين والتامة السالمة من طرق النقص إليها  
 والقائمة هي التي ستقام والوسيلة أي بمنزلة في الجنة والمقام المحمود هو مقام الشفاعة العظمى  
 في فصل القضاء يوم القيامة والذي منسوب بدلاً عما قبله أو بتقدير أعنى أو مرفوع خبراً مبتدأ  
 محذوف قال في شرح البيهقي ويسن أن يتحول للإقامة من محل الاذان وأن يفصل بينهما بقدر ما  
 يجتمع الناس الا في المغرب فلا يؤخرها الضيق وقتها ولا يجتمعهم لها إعادة قبل وقتها ثم يسن فصل  
 بينهما بقدر ما يسهل أو سكوت أو نحوهما ويسن الدعاء بينهما بالخبر الدعا لا يرد بين الاذان والإقامة  
 وأكد كافي العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة (قوله الصلاة جامعة) أي لخبر الصالحين  
 عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهم أنه قال لما انكسفت الشمس في عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نودي للصلاة بالصلاة جامعة ويقام بها ما في معناها من كل نقل تنس له الجماعة  
 وصلى جماعة والجز أن منصوب بأن الاول على الاغواء والثاني على الحالية ويجوز رفعهما على  
 الابتداء والخبر ورفع أحدهما على أنه مبتدأ حذف خبره أو عكسه ونصب الآخر على الاغواء  
 في الجزء الاول وعلى الحالية في الجزء الثاني ويكره الخروج من المسجد بعد الاذان قبل الصلاة  
 الا لعذر (قوله شيان) أي بحسب الجفاس والمراد به الأبعاض التي يجبر تركها أو ترك شيء منها  
 أو تغيير كلمة منها بأخرى بالسجود (قوله التشهد الاول الخ) هو بالمعنى الشامل للصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيه والمطلوب فيها ما يجب في الأخيرة وعودها تابع لها ما هو وأربعة أبعاض  
 ولا يندب فيه الصلاة على الآل ولا يحدتها كما ولا يقعها بل يكره أن يزيد فيه على الفاظه  
 وعلى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لبنائه على التحفيف فان أطال بدعاء أو نحو ذلك ولو عمدا لم  
 تبطل صلاته نعم قال العلامة ابن قاسم لو فرغ المأموم من التشهد الاول والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم قبل فراغ الامام من الصلاة على الآل وتوابعها وفاته لما أفتى به الشهاب الزملي

قوله الخصي ونحوه في نسخة  
 كالخصي ونحوه وعليها  
 يكون ونحوه ضائعا

وأما غيرها فينادى لها  
 الصلاة جامعة (و) سننهما  
 (بعد الدخول فيهما شيان  
 التشهد الاول



(قوله والقنوت الخ) قال شيخنا ان أريد به ما يشمل الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وصحبه وسلم وقياماتها السابعة أها فهو وأربعة عشر بها والافه واثنان وبقي من الأبعاض الصلاة على الأئمة في التشهد الأخير برقمها الخ. علمت عشرون بها وقد تصور السجود وتركه. هذا الأخير بترك امامه له فتأمل (قوله في الصحيح الخ) قال جع ونص عليه في المختصر واعتده ابن الرفعة والأذرى وغيرهما انه بعد جمع الله من حده بذلك الحد لا غير وان رضى به المحصورون وقال آخرون انه بعد الذكر الراتب وهو الى من شئ بعد وصوبه الاستوى انقل البغوى له عن النص اه قال العلامة الرملى ويمكن جعل الاول على المنفرد وامام من مر والثاني على خلافه (قوله وهو لغة الدعاء) أى بخير وقيل الدعاء مطلقا كما فى الصلاة (قوله ذكر مخصوص) أى فى محل مخصوص كما عرفت وليس مقدمة غيره ولا تابعا له ولا يشترط خارج الصلاة وحده فلا يرد دعاء الافتتاح ولا السور والتمجيد فى الركوع والسجود فتأمل (قوله وهو) أى القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج به الوارد عن ابن عمر رضى الله عنهما وهو اللهم اننا نستعينك ونستمد يدك ونغفر ذنوبنا ونعوذ بك من كل عيبك ونفث عليك الخبير كلبه نستكرك ولا نكفر بك ونخضع لك ونخضع لك ونتركك من يفسدك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واياك نستعي ونخند نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم عذب المكفرة والمشركين أعداءك أعداء الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقا تلون أو اياك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم أصلح ذات بينهم واقرب بينهم واجعل فى قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوفهم أن يوفوا بعهدك الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم الى الحق واجعلنا منهم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فانه يكفى ايضا وخرج به ايضا ما اشتمل على دعاء وثنا وحيثه فلا يحصر فى كلام الشارح محمول على الوارد فتأمل (قوله اللهم اهدنى الخ) هذا فى حق المنفرد اما الامام فيندب فى حقهما ان يكون قنوته بلفظ الجمع فى اهدنا وما بعده وأن يجهر به ولو فى السرية والثائفة بخلاف المنفرد واما المأموم فان سمع الامام أم جهرها بالدعاء ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشاركه سرا فى الثناء وهو من فانك سبحانه تقضى الخ او يستمع له بلا مشاركة وهو اولى فان لم يسمعه قنت سرا (قوله الخ) وهو تولى فحين تواتت وبارك لي فيها عطيت وقضى شر ما قضيت فانك سبحانه تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعالى فلان الحمد على ما قضيت أسـ تغفر لك وأتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم والظرفية فيه جمعة المعية ولو أهداهم اهدى لهم وهكذا بقية الفاظه كما مروى بن رفع بطن كفيه فيما فيه تحصيل بل وظهروا فيما فيه دفع وكذا سائر الادعية ولا يس من مسح الوجه بعد القنوت بل الاولى تركه وجرم فى التحقيق بانه مستحب عقب الدعاء خارج الصلاة وهو ظاهر ويندب القنوت فى بقية الصلوات الخمس ويجوز فى غيرها للنازلة كقسط وعدولانه صلى الله عليه وسلم قنت ثم ايدع على قاتلى اصحابه القرامى ثم مونة ويقام غير المدونة ويكره اطالة القنوت كالتشهد الاول قال اصحابنا ويسحب الجمع بين قنوت ابن عمر رضى الله عنهما وما تقدم

والقنوت فى الصحيح) أى فى  
اعتدال الركعة الثانية  
منه وهو لغة الدعاء وشرعا  
ذكر مخصوص وهو اللهم  
اهدنى هدى هديت وعافى  
فحين عافيت الخ

فان جمع بينهما فالأفضل تأخير قنوت ابن عمر عما تقدم وان اقتصر فاقبته نصير على الاول  
واستجاب الجهم في حق المنفرد وامام قوم محصورين ليسوا بأجراء ولا ارقاء ولا متزوجات رضوا  
بالتأويل (قوله في النصف الاخير من رمضان) وفي بعض النسخ في النصف الثاني فلو قوت  
في الوز في غير النصف الاخير من رمضان أو تركه في النصف الاخير منه كره له ذلك ومجده لله  
ومحله اعتدال الركعة الأخيرة (تنبيه) يمكنه ان لا يظنه وهو مشرب بانه قنوت الصبح لكن  
قال العلامة ابن حجر الذي يظنه ومن كلامهم انهم وكوا الامر في ذلك الى المصل في دعوى كل  
نازلة بما يناسبها وهو - ن وفي مشروعيه عند هيجان الطاعون خلاف والاوجه نذبه وان  
كان الموت به شهادة قياسية على ما لو نزل بها كفة رمي لافاته يشرع وان كان ميتا شتمه بدا  
والقنوت للنازلة انيس من الابعاض فلا ينس السجود وتركه (قوله ولا تتعين كلمات القنوت) اي  
اذ لم يشرع فيها والاتعمت ويندب السجود وتركه شيئا منها كما مر (قوله فلو قوت الخ) لو قال فلو  
أقرب ما يتضمن دعاء وثنا لمحمد وآله غفر لي يا غفر ربك اني اولى وأنسب وأحق به الشهاب الرمي  
وقد بينته انه يشترط في الايمان تذكر متضمنة لدعاء وثنا وهو كذلك (قوله فتضمن دعاء) اي  
وثنا كما مر (قوله حصلت سنة القنوت) لكن الأفضل القنوت بما ورد وهو اللهم اهدني الخ  
(قوله وهي آتمها) اي سننهم غير الابعاض فلا يجبر تركه شيئا منها بالسجود كما اشار اليه فتأمل (قوله  
خمس عشرة) اي على ما ذكره المصنف هذا والافهي اكثر من ذلك (قوله رفع اليدين) اي مع  
ابتداء التكبير ويندب انهما وهما معا ايضا (قوله حذو منكبيه) هو بالذال المجمة اي مقابلهما  
وكذلك ما تصرف منه رلوا امرأة وضطجها وقيل المرأة ترفع اليدين او معنى حذو منكبيه أن  
تحدى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيمامه تحته يديه ما وكفاه منكبيه (قوله عند الركوع) اي  
عند ابتدائه ويد التكبير بعد الرفع أيضا ولو شق عليه الرفع أتى به قدوره ويندب رفع اليدين  
أيضا عقب القيام من التشهد الاول (قوله ووضع اليدين) اي وضع يطن كف اليدين على ظهر  
الشمال والأفضل أن يقبض بهما منصل اليدين وبعض ساعدها ورسمها للاتباع في ذلك وقيل  
يتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفضل وبين نشرها صوب الساعد والقصد من ذلك  
تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يقبض فلا بأس به وفي ذلك إشارة الى حفظ الايمان في القلب لان  
الانسان اذا خاف على شيء حنطه يديه (قوله وفوق سرته) اي ما دلالي جهة يساره لان القلب  
في جهته (قوله المصلي) اي غير صلاة الجنازة ولو على القبر وغيره يسوق لم يظن ادراك الفاتحة  
معه (قوله عقب التحريم) اي بعده وقبل التعوذ والقراءة لانه يقوت بهما ودعاء الافتتاح  
مستحب في القرض والنقل للمنفرد والامام والمأموم وان شرع امامه في الفاتحة أو أمن هو  
لما بينه قبل شروع فيه الا ان شرع هو في التعوذ والقراءة ولو لم يقرأ أو ادرك امامه في غير  
القيام ما لم يسلم أو يتم قبل ان يجاس أو خاف فوت بعض الفاتحة لو أتى به وفوت الوقت اي  
وقت الصلاة اي وقت الاداء بان لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة فانه لا يسع في هذه الصور كلها  
(قوله وجهي للذي فطر السموات) وفي وجهي وجهي اي أقبلت بذاتي ومعنى فطر  
اي اوجد الشيء على غير مثال سابق (قوله الخ) وهو والارض حقيقة اسماء ما انا من المشركون  
ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا اول المسلمين ولا  
يقصد بقوله وأنا اول المسلمين حقيقة لانه كفر والعباد لله تعالى والاولى ابداله ابن (قائده)

(و) القنوت (في) آخر  
(الوتر في النصف الاخير  
من شهر رمضان) وهو  
قنوت الصبح المتقدم في  
محله ولفظه ولا تتعين كلمات  
القنوت السابقة فلو قوت  
بآية تضمن دعاء وقصد  
القنوت حصلت سنة  
القنوت (وهي آتمها) اي  
الصلاة واراد بها آتمها  
ما ليس ركنا في اولها ايضا  
يجوز بسجود السهو (خمس  
عشر) خاصة لرفع اليدين  
عند تكبيرة الاحرام الى  
حذو منكبيه (و) رفع  
اليدين (عند الركوع) عند  
الرفع منه ووضع اليدين  
على الشمال ويكونان  
تحت صدره وفوق سرته  
(والتوجه) اي قول  
المصلي عقب التحريم وجهي  
وجهي للذي فطر السموات  
والارض الخ



انما جمع السموات وافراد الارض وهن مثلهن لان تنقاعة اجمعها لان السبعة نجوم السماء  
متباعدة فيمختلف الارض فان النفع بالطبقة العليا منها فقط واختلاف هل السماء افضل من  
الارض او عكسه والذي اعتمدته شيخنا العلامة الرملي ان الارض افضل من السماء لانها  
محل الانبياء والعلماء ونحوهم واعتمد شيخنا الشوري تعالىه لامة ابن جبر ان السماء افضل من  
الارض لانهم لم يعص الله فيها قط والخلاف في غير البقرة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم  
أما هي فهي افضل من السموات والارض حتى من العرش والكرسي قال الحافظ ابن جبر وكذا  
بقية الانبياء ومعنى حنيفنا اي ما اتى الى الدين الحق والنسك العبادة وعطفه على الصلاة عام  
والحيا والممات الاحياء والاماتة (قوله والمراد الخ) اي لان التوجه في الاصل هو الاقبال على  
الشيء وهو يشمل التوجه الى القبلة بل هو أظهر فيها (قوله مما ورد في الافتتاح) فهو سبحانه الله  
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ومنه الله اكبر كبيراً والحمد لله كثيرار سبحانه الله بكثرة واصيلا  
ومنه ايضا اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من الخطايا كما  
تقني الثوب الا يضر من الدنس اللهم اغسني بالماء والثلج والبرد وافضله وجهي الى آخره  
ويستحب أن يزيد المنفرد وامام قوم محصورين رضوانا تطويل اللهم انت الملك لا اله الا انت  
انت ربي وانا عبدك ظلمات نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فانه لا يغفر الذنوب الا انت  
واهديني لاحسن الاخلاق فانه لا يهدي لاحسن الا الا انت واصرف عني سيئها فانه لا يصرف عني  
سيئها الا انت اسئلك وسئعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك انا بك واليك تداركت ربي  
وتعاليت فلذلك التمدد على ما قضيت استغفرك واتوب اليك (قوله والاستعاذة) وهي استعاذة  
وتحيز الى ذي منعة على جهة الاعتصام به من المكروه وهي تحصل بكل ما شئت على المعنى وان  
اختلف اللفظ كما قاله الشارح والافضل عند الجمهور وموافقة لفظ القرآن وعن بعض اصحابنا  
زيادة السميع العليم بعد اعوذ بالله لطلب النسي (قوله بعد التوجه) اي ان اتى بدعاء الافتتاح  
وبسن الاسرار بكل من التوجه والاستعاذة ولو في الجهرية وتعوذ في كل ركعة ويسن الفصل  
بسكينة لطيفة بين التضرع والتوجه وبين التوجه والاستعاذة وبين الاستعاذة والبسلة وبين  
آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة وبين آخر السورة وتكبيرة الركوع فان لم يقرأ السورة  
فصل بين آمين والركوع ويسن للامام ان يسكت في الجهرية بقراءة المأموم الفاتحة  
وأن يشغل في هذه السكينة بدعاء او قراءة او قراءة اولي ولو تعوذ او شرع في التعوذ قبل الافتتاح  
فانه الافتتاح (قوله من الشيطان) هو ما خوذ من شيطان يعني بدعاء الرحمة والصلاح أو من  
شيطان يعني استغفر قيل والمراد به هنا الجنس وقيل ابليس وقيل القربن والمعنى التبي الى الله تعالى  
من كل متمرعات مطرود (قوله الرجيم) يعني المرجوم باللعنة او الراجم بالسوسة والصفة للذم  
والحقير (قوله والجهر) اي بالقراءة للامام والمنفرد وهو ان يزيد على السماع نفسه بحيث يسمع  
من يقويه (قوله في موضعه) اي الجهر وهو الليل ووقت الصبح مطلقا ولو في نهاريه مقضية  
ومنه صلاة الاستسقام والخسوف والتراويح ووتر رمضان وركعة الطواف لانه يندب  
للامام والاسرار مطلقا وللأمراء والخمى حيث مع أجنبي ويسن اسرار الاتي بحضوره الخفى  
لاحتمال ذكوره وامرار الخفى بحضوره الخفى لاحتمال انوثته الاول رد كورة الثاني ويندب  
انتوسط في نوافل الابل ويحرم الجهر عنه ممن يتاذى به واعتمد شيخنا انه مكروه ولو ترك

والمراد ان يقول المصلي  
بعد التضرع دعاء الافتتاح  
هذه الآية او غيرها  
مما ورد في الاستعاذة  
(والاستعاذة) بعد التوجه  
وتحصل بكل لفظ يشتمل  
على التعوذ والافضل اعوذ  
بالله من الشيطان الرجيم  
(والجهر في موضعه) وهو  
الصبح واولنا المغرب  
والعشاء والجمعة والعيدان

الجهر في أواني العشاء مثل لم يتداركه في الباقي لأن السنة فيه الاسرار في الجهر نغير صفة  
 بخلاف ما لو ترك السورة في أواني الرباعية مثلاً فإنه يتداركها في الباقي لعدم تغيير صفة  
 (قوله في موضعه) أي الاسرار وهو صلاة المأموم مطلقاً وماء دماً ماء دم للامام والمنفرد  
 ومنه الراتب مطلقاً حتى الليلة ونوافل النهار المطلقة قال بعضهم والتوسط بين الجهر  
 والاسرار يعرف بالمقابسة بينهما كما أشار إليه قوله تعالى ولا تجهر بها ولا تنهوا  
 قال الزركشي والاحسن في تنبيههم ما قاله بعض الشيوخ من أنه يجهر تارة ويسر أخرى ولا  
 يستقيم تنبيههم بغير ذلك لعدم تعقل الوساطة بينهما تنبيههم السابقي والعبرة في الجهر  
 والاسرار في التريضة المقضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء فيجهر في قضاء الظهر ايلاً ويسر  
 في قضاء العشاء نهراً ولو أدرك ركعة من الصبح مثلاً في وقتها أو الأخرى خارج جهر في الأولى  
 وأسر في الثانية قال الأذرنعي وبشبهه أن يلحق بها العبد والمعتد بخلافه فيجهر فيه مطلقاً لأن  
 الشرع ورد بالجهر بصلاة في محل الاسرار فبسته صفة الخوض العبد بعد الزوال جهر فيه  
 وقدم لم يأمراً أن المأموم إذا أدرك ركعة من الجمعة مع الامام أنه يجهر في الثانية لأنه صار  
 منفرداً بعد سلام الامام وحيث أسر في موضع الجهر أو جهر في موضع الاسرار كره له الا عذر  
 (قوله أمين) هو بالمد وتخفيف الميم مع الامالة وعدمها وبالقصير كذلك يمكن المدافصح  
 ويجوز تشديد الميم مع المد وهو اسم فعل بمعنى استجب بمعنى على الفتح (قوله عقب الفاتحة)  
 أي بعد المكتبة المينة لم يشغل بغيره فان اشتغل بغيره ونوسه وأوان قصر الفصل فأتى ولم  
 بعده (قوله مع تأمين امامه) أي لا قبله ولا بعده أقوله صلى الله عليه وسلم لم إذا أمن الامام  
 فأمّنوا نحن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وما تأخر والملائكة  
 قوم مع تأمين الامام والمراد بالملائكة كما قاله العلامة بن حجر في شرح الارشاد سائرهم  
 ولا يختص بالحفظة على الاقرب انتهى وقال الحافظ ابن حجر ويظهر ان المراد بهم من يشهد  
 تلك الصلاة من الملائكة من في السماء والأرض وقال العلامة الرملي هم الحفظة وقيل غيرهم  
 منهم من وافق قوله قول أهل السماء وأجاب الاول بأنه إذا قالها الحفظة قالها من فوقهم حتى  
 تنهى إلى السماء ولوقيل بأنهم الحفظة وسائر الملائكة كذلك كان أقرب وهل الملائكة يقولون  
 لفظ آمين أو ما نفاه عنه قال شيخنا الباقلي ننال عن بعض شيوخ البخاري أنهم يقولون هذا  
 اللفظ ومن أغرب ما قيل انه اسم من أسمائه تعالى فان فاته التأمين مع تأمين امامه أمن  
 عقب تأمينه هو فان ترك الامام التأمين أو أخر عنه وقت المدوب فيه أمن هو ولو قرأ مع  
 امامه وفرغاً ما كفي تأمين واحد عنهم أو قبله أمن هو لنفسه ثم للمتابعة (قوله ويجهر به)  
 أي كل منهما أي من الامام والمأموم (قوله وقراءة السورة) وهي القطعة من القرآن وأقلها  
 الثلاث آيات والمراد بها الدنيا الا من ذلك والسورة الكاملة أفضل من بعض سورة لا يزيد عليها  
 والافضل وأفضل ويسن كون القراءة على ترتيب المصحف ونحو اليسر ويسن للمنفرد و امام قوم  
 محصرين قراءة طوال المنسل بكسر الطاء وفتحها وأوله من الجرات على المتقدمين بذلك الكثرة  
 فصل سورة في الصبح وقرب منها في الظهر وأوسطها في العصر والعشاء وقصارها في المغرب  
 وخرج بقراءة السورة قراءة الفاتحة مرة ثانية قائم الا تسن نعم ان لم يحفظ غير ما سن له أعادتها  
 على الوجه قال العلامة البرلسي والسورة بالهمز وتركه والترك اشهر ويبدأ القرآن (قوله لا امام

(والاسرار في موضعه)  
 وهو وماء الذي ذكر  
 (التأمين) أي قول آمين  
 عقب الفاتحة أقارن في  
 صلاة غيره بها يمكن في  
 الصلاة كما دويون  
 المأموم مع تأمين امامه  
 ويجهر به (وقراءة السورة  
 بعد الفاتحة) لا امام



ومن ثم (وكذا المأموم لم يسمع قراءة امامه فان سمعها لم تسن له بل تذكره فان لم يسمعها لم يسمعها له  
أو بعد أو سمع صوت لم يفهمه أو سمع من الإمام ولو في جهريه قرأ سورة ولا يسن له اصل قراءة آية  
سجدة بقصد السجود فتذكره في غير وقت الذكر اهـ وتحرم فيه ومضى - سجدة بطلت صلواته نعم  
بـ - تنفي صبح يوم الجمعة بالنسبة لآل السجدة عند العلامة الرمي ومطلق آية - سجدة عند شيخ  
شيخنا كما علامه ابن حجر (قوله وأوقى غيرها) وحك كذا الجمعة ونحو العبد وجميع ركعات  
التطوع لكن محله إذا اقتصر على تشهد والالم يسن قياماً بعد التشهد الأول على أوجه الوجهين  
فان سبق المأموم بالاوليتين من صلاة امامه بان لم يذكرهما معه قرأها في باقي صلواته إذا تداركها  
ولم يكن قرأها فيما أدركه ولا سقطت عنه لكونه مسـ - وقال لا تخلو صلواته عن سورة بالأعذر  
ويسن أن يطول من تسن له السورة قراءة أولى على ثمانية نعم ان ورد نص بتطويل الثانية على  
الاولى اتبع كما في مسألة الزحام من أنه يسن للأمام تطويل الثانية ليلحقه منتظر السجود ٣ كما  
في الجمعة والمنافتين في صلاة الجمعة (قوله بعد الفاتحة) أي وبعد سكتة تسع الفاتحة للمأموم  
ويسن سكتة طيبة بعد السورة وقبل الركوع فهذه ثلاث سكتات ويندب هنا أيضاً ثلاث  
سكتات بعد التحريم وبعد الافتتاح وبعد التعوذ فالتسكتات ست (قوله لم تحسب) أي وبعيدها  
بعدها ان أراد (قوله عند الخفض) أي عند ابتداء الهوى للركوع والسجود وقيد الشارح  
الخفض بالركوع ولو أطلقه أو عممه للسجود لكان أولى وأحسن (قوله والرفع) أي ابتداءه  
من السجود والتشهد الاول ويسن مدات التكبيرات الى الركن المنقل اليه وار فصل بجملة  
استراحة ثلاثاً ليجلو جرم من صلواته عن الذكركم بخلاف تكبير التحريم فانه يندب الا سماع به ثلاثاً  
نزول النية ويسن الجهر بالتكبيرات ان كان اماماً ليسعه المأموم أو مبلغاً ان احتج اليه  
بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين اما المنفرد والمأموم غير المبالغ فانه لا يجهر بل يكره  
لهـ - الجهر ولو مات امرأة نساء رفعت صوتها بالتكبير أقل من رفع الرجل بحيث لا يسمعها  
أجنبي كما قاله في الجواهر أخـ - ندعى تقدم في القراءة فراجع (قوله أي رفع الصلب الخ) كان  
الاولى ان يقول أي رفع الرأس اللهم الآن يقال هو لازم له قائل (قوله من الركوع) صوابه  
من السجود لان الرفع من الركوع فيه التسميع الآتي فلا يس هو مراد المصنف اللهم الآن  
يقال له سقط من قلم الشارح أو من بعض النسخ لفظة غير أي من غير الركوع (قوله حين  
يرفع رأسه) أي يشرع فيه حين يشرع في الرفع قال شيخنا وكان الوجه أيضاً ان يجعل الخفض  
شاملاً للسجود ايتم بذلك التكبيرات الخمس في كل ركعة ويؤتى في ذلك الامام والمنفرد  
والمأموم واما خبر اذا قال الامام سمع الله من حمده فقروا ربنا لك الحمد فعناه قولوا ذلك مع  
ما علموه من سمع الله من حمده (قوله وقول المصلي الخ) صرح به هنا وحذفه من الاول عكس  
القاعدة من أنه يحذف من الثاني دلالة الاول لا يمام الاضافة هنا قائل (قوله ربنا لك الحمد)  
أو اللهم ربنا لك الحمد أو ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا ولك الحمد أو ربنا ولك الحمد أو ربنا  
لهنا زينة ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد أي بعده ما كالكبري قال  
تعالى وسع كرسيه السموات والارض ويزيد المنفرد وامام قوم محصورين رضوا بالتطويل  
أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت زاد

ما قوله كما في الجمعة الخ لعل  
الظاهر وكما بالواو قائل

ومن ثم في ركعتي الصبح  
وأولتي غيرهما وتكون  
قراءة السورة بعد الفاتحة  
فالمؤتمرون - ورواها  
تحت (والتكبيرات عند  
الخفض) للركوع (والرفع)  
أي رفع الصلب من الركوع  
(وقوله سمع الله من حمده)  
- بين يرفع رأسه من  
الركوع ولو قال من حمده  
الله سمع له كفى ومعنى سمع  
الله من حمده تقبل الله منه  
حمده وجازاه عليه وقول  
المصلي (ربنا لك الحمد)

إذا انتصب قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى الكمال في ٥ - هذا التسبيح تبصان ربي العظميم ثلاثا (و) التسبيح في (السجود)  
وأدنى الكمال فيه تبصان ربي الاعلى ثلاثا والاكمل في تسبيح الركوع ٨٣ والسجود مشهور (ووضع اليدين

على الفخذين في الجلوس)  
للتشم - د الاول والاخير  
(يبسط) اليد (البصري)  
بحيث تسامت رؤس  
أصابعها الركبة (ويقبض)  
اليد (اليمنى) أي أصابعها  
(اليسرى) من اليمنى فلا  
يقبضها (فانه يشبهها)  
رافعا لها حال كونه (متشهدا)  
وذلك عند قوله لا اله الا الله ولا  
يحر كها فلو حر كها كرو ولا  
تبطل - لانه في الاصح  
(والا فتراش في جميع  
الجلوسات) الواقعة في الصلاة  
بجلوس الاستراحة  
والجلوس بين السجدين  
وجلس التشهد الاول  
والا فتراش أن يجلس  
الشخص على كعب  
اليسرى جاء - لا ظهرها  
للارض وينصب قدمه  
اليمنى ويضع بالارض  
أطراف أصابعها الجهة  
القبلة (والتورك في الجلوس  
الاخيرة) من جلوسات  
الصلاة وهي جلوس التشهد  
الاخير والتورك منجل  
الا فتراش الا ان المصلي  
يخرج يسيرا على هيئتها  
في الا فتراش من جهة يمينه  
وبالصق وركب الارض اما  
المسجوق والساهي  
فيقترب ترشان ولا يتورك  
(والتسليم الثانية) اما  
الاولى فتسبيح أيها من أركان الصلاة

بعضهم ولا يراد لما قضيت ولا يتنع ذلك الجداى الغنى أيضا  
عنه لا يتقعه عندك وانما يتقعه رضاه ورحمته (قوله اذا انتصب قائما) أي أو جالس قاعدا  
(قوله وأدنى الكمال الخ) وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة لكن الزيادة على  
الثلاث انما تنسب لانه مفرد وامام قوم محصورين يتيد بهم السابق كما ينسب لهما أيضا زيادة اللهم  
لا تركعت وبك آمنت ولك أسأت خشع لاني وبصري ومخني وعظمي وعصبي زاد بعضهم  
وشعري وبشري وما استعانت به قدسي لله رب العالمين وسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق  
عليه وبصره بجموله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين أو غيرهما فان أراد الاقتصار على  
احدهما فالتسبيح أفضل (قوله ربي الاعلى الخ) انما يخص الاعلى بالسجود والعظيم بالركوع  
لان الاعلى أفعل تفضيل والسجود في غاية التواضع فجعل الابلغ مع الابلغ \* (فائدة) \* من  
داوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت عدالتك كذا كره العلامة ابن قاسم في باب  
الشهادات فراجع (قوله على الفخذين) أي طرفيهما وليس نشر أصابع اليدين صوب  
القبلة وضعهما كما في السجود ويدب ذلك أيضا في الجلوس للاستراحة وبين السجدين وانما  
اقتصر الشارح على الجلوس للتشم الاول والاخير لاجل قول المتن يسط الخ قال العلامة  
ابن قاسم وهل تنسب هذه المسنونات لمن لم يحسن التشهد ولا الوجه نعم وهل تنسب أيضا للمصلي  
مضطجعا ان أمكن أو لا الوجه نعم أيضا لان المنسور لا يسط باعس وروايت شبيهة باقا قد رقتا مل  
(قوله ويقبض اليد اليمنى) أي بعد وضعها على الفخذ (قوله اليسرى) بكسر الهمزة الموحدة  
وهي التي بين الابهام والوسطى سميت بذلك لانه يشار بها عند التسبيح وتسمى السابعة أيضا  
لانه يشار بها عند السب والخضعة وتسمى الشاهد لانه يشار بها عند الشهادة (قوله فانه يشير  
بها) وينوي بالاشارة الاخلاص بالتوحيد فيجمع فيه بين قلبه ولسانه وجوارحه والافضل  
قبض الابهام بيمينه بان يجعلها تحتها على طرف راحته لاتباع في ذلك فلو أرساها معها أو  
قبضها فوق الوسطى أو حلق بينهما أو وضع أغلة الوسطى بين عقد في الابهام أتى بالسنة لكنه  
خلاف الاولى (قوله رافعا لها) أي رافعا قدمه مع ميل رأسها قبله إلى القبلة ويدبر رقبته  
وخصت المسبحة بذلك لانه لا يبال قلب فكأنها سبب لحضوره بخلاف الوسطى فان عروقها  
متصلة بالذكر ولهذا يحصل الغيظ عند الاشارة بها ولو قطعت عنها كرهت الاشارة به سرا لانه  
يقوت السنة المطلوب في اليسرى من البسط (قوله ولا يحر كها) أي لا يباع رءاه - لم قال  
العلامة ابن قاسم وقبل يسر يحر كها رءاه المبيق قال ويحتمل ان يكون المراد يحر كها في  
خبره رءاه لا يحر كها أو يؤيده ان فيه جمع بين الخبرين وان عدم التحريك أنسب  
بالصلاة المطلوب فيها سكون الاعضاء والخشوع الذي قد يفهمه أو يضعفه التحريك فان حر كها  
كره ولم تبطل - لانه (قوله في الاصح الخ) هو المعتمد (قوله في جميع الجلوسات) هو يتبع الام  
أنصح من اسكانها (قوله وجلوس التشهد الاول) وكذا جلوس المصلي قاعدا للقراءة (قوله  
والساهي) وهو من طلب منه سجود السهو وسوا تركه حمدا أو سهوا ولم يقصد تركه فان قصد  
فعله بعد تركه عادلا فتراش وعكسه على الوجه المعتمد (قوله والتسليم الثانية) أي الآن  
بعد رضاه عقب الاولى ما ينافي صلاته فيجب الاقتصار على الاولى وذلك كأن خرج وقت الجمعة



في أمر وتختلف فيها المرأة  
الرجل في الصلاة وذكر  
المصنف ذلك بقوله (والمرأة  
تختلف الرجل في خمسة  
أشياء فالرجل يجافي أي  
يرفع (صرفه عن جنتيه  
ويقول) أي يرفع (بطنه  
عن تغذيته في الركوع  
والسجود ويجهري في  
موضع الجهر) وتقدم بيانه  
في موضعه (وإذا ما به) أي  
أصابه (شيء في الصلاة سجد  
فيه ولو سجد إن الله بقصد  
الذي كره فقط أو مع الاعلام  
أو أطلق لم تبطل صلاته  
أو الاعلام فقط بطات  
(وعورة الرجل ما بين  
سرة وركبته) أما ما  
فأيسر من العورة ولا  
ما فوقهما (والمرأة) تختلف  
الرجل في الخمسة المذكورة  
فإنها (تضم بعضها إلى  
بعض) فتألف بطنها  
بتغذيها في ركوعها  
وجودها (وتتخفف  
صوتها) إن صلت بحضرة  
الرجال الأجانب فإن صلت  
منفرة عنهم جهرت (وإذا  
تأخرت في الصلاة صفتت)  
بضرب بطن اليمنى على  
ظهر اليسرى فلو ضربت  
بطنا يمين بقصد اللعب ولو  
قيل لا مع علم التحريم بطات  
صلاتها والخائفة كالمرأة

بعد الأولى أو انقضت مدة المسح أو شك فيها أو تخرق الخلف أو نحو ذلك ويسن للمأموم أن يسلم  
بعد تسليمتي إمامه ولو قارن سلامه سلام إمامه جازع الكراهة كما قاله الشهاب الرملي في شرح  
الزبد  
(فصل في بيان أحكام ما تطالب فيه المخالفة بين الذكور والأنثى) • (قوله في الصلاة) أي من حيث  
الهيئة والصفة (قوله والمرأة) أي الأنثى ولو صغيرة حرة كانت أو رقيقة وإضافة المخالفة للمرأة  
لشرف الرجل عليها (قوله فالرجل) أي الذكور ولو صغيرا أو محلة إذا كان ساترا العورة فالصلى  
عاريا يضم بعضه إلى بعض وإنما قدم ما يتعلق بالذكور على ما يتعلق بالأنثى من الأحكام اهتماما  
بشأنه (قوله ويقال الخ) هو يضم حرف المضارعة فتأمل وحكمة ذلك أنه أنشط للعبادة وأبلغ في  
تمكين الجبهة والأنف من محل السجود وأبعد عن هيات الكسالى كما في شرح مسلم (قوله في  
الركوع والسجود الخ) هو متعلق بالفعلين قبله ولو عمه لمكان أولى وأنب (قوله شيء) أي  
مباحا كان كذنه لم يأت في الدخول أو مندوبا كتنبيه إمامه إذا سها أو واجبا كإذنا نحو أعمى  
أو غافل مهلكا يقع به منه (القول أو أطلق الخ) مرجوح والراجح أنه تبطل في حالة الإطلاق  
خلافه لا الشارح ومن تبعه قال شيخنا وبكفي قصد الذي كره في أول تكبيرة من الصلاة عند  
العلامة الخطيب ويشترط ذلك في كل تكبيرة عند العلامة الرملي (قوله وعورة الرجل) أي في  
الصلاة كما مر (قوله فأي من العورة) لكن يجب ستر جزء منها ما يتحقق به سترها (قوله فتألف  
بطنها) أي وكذا مر فيهما بجمعها لأنه أسهل لها قال شيخنا وكان من حق الشارح ذكر هذا  
فتأمل (قوله بحضرة) بتأليف الحاء (قوله الرجال) أي الأجانب أي إذا فعلت الفتنة وإن كان الأصح  
أن صوتها ليس بعورة (قوله صفتت) أي وان كثرت أو إلى عند حاجتها اليه وفرق بينه وبين  
رفع المار وانقاد نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فاشبهه بفعل الأصابع في سبحة ونحوها  
والحاصل أن القدر المحتاج إليه للاعلام وإن كثر كالأفعال الحقيقية قال في التصديق والتسبيح  
والتصديق مندوب للقربة ومباح للعيب والوجه أن يقال مندوبان للمندوب ومباحان  
للمباح وواجبان للواجب فالمراد بكونهم مأمورين بين بيان التفرقة بين الرجل والمرأة يعني أن  
المندوب في حق الرجل التسبيح وفي حق المرأة التصديق جواز أو نداء أو وجوبا كما تقدم في  
الرجل لا يان حكم التنبيه فتأمل (قوله بضرب بطن اليمنى على ظهر اليسرى) ليس قيد دابل  
عكس ذلك كذلك وهو في بعض النسخ أيضا وكذا بضرب ظهر واحداهما على ظهر الأخرى  
(قوله بقصد اللعب الخ) فالمراد بقصد اللعب لم تبطل صلاتها ويجري ذلك في بقية الكميات  
وأهل تخصيصه بهذه لأنه شأنها ولو صفق الرجل وسبحت المرأة كان كعكسه وإن كره من حيث  
المخالفة للسنة فتأمل (قوله ولو قليلا الخ) أشار به إلى أن الفعل القليل إذا قارنه منافع له ضرر  
قال شيخنا كالأعلام الرملي ويحرم التصديق خارج الصلاة بقصد اللعب ويكره أن لم يقصد  
به اللعب انتهى والمنقول عن العلامة ابن حجر في شرح الكراهة مطلقا ونقل عنه في غير  
الشرح أنه حرام مطاقا (قوله كالمرأة) أي في الضم وغيره مما هو ولو غير بالغ لأنه أسوأ له  
ومنه التصديق المذكور (تنبيه) • الخائفة كالمرأة لا تأني وقا وحريه فان اقتصر الحر على ستر ما بين  
سرة وركبته لم تصح صلاته على الأصح في الروضة والافتة في المجموع للشك في الاسترواح في  
التصديق الصفة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوى وكثير القطع به لاشك في

عورته قال الاستوى وعليه الفتوى انتهى وعلى الاول يجب القضاء وان بان ذلك حال الصلاة الاولى حل الاول على ما اذا شرع في الصلاة وهو ساتر لما بين السرة والركبة والثاني على ما اذا شرع في الصلاة وهو ساتر لجميع بدنه وانكشف منه ما عدا ما بين السرة والركبة لان صلاته انعدت وشكك كافي المبطل والاصل عدمه وهذا المحل وان كان بعيداً اولى من التناقض هكذا قال العلامة الخطيب واعتمده شيخنا كشيخه واعتمده العلامة الرمي البطلان مطابقة ودمرت الاشارة اليه في ستر العورة في شروط الصلاة فراجعهم (قوله) وجميع بدن الحرة (الخ) هو مستدرك كما مر فنامل (قوله) والامة كالرجل اي في الصلاة لا في الخلوة اما فيما هي كالحرمة وهذا مستثنى من الاطلاق السابق فنامل

(فصل في بيان أحكام مبطلات الصلاة فرضاً أو نفلاً وكذا سجدة تلاوة ونحوها) \* ولو سكت عن لفظ عدمه كان أولى وأحسن وذکر العشرة أو الاحدى عشر كافي بعض النسخ قريب كما لم يمايلي (قوله) لا حاجة اليه بل هو مضر لانه يخرج المتن عن اعرابه لان لفظ يبطل مبني للفاعل المستتر في كلام المصنف والصلاة مفقولة به وبزيادة الشارح انظر به يجعل الصلاة فاعلاً واخراج المتن عن اعرابه معيب عندهم وهذا كما مبني على أن لفظ به من كلام الشارح فان كان من كلام المصنف كافي بعض النسخ فيكون قوله يبطل بالتمام المقتضى فوق والصلاة فاعلاً فنامل (قوله) الكلام العمدة اي كلام البشر غير الذكروا الدعاء ولو بحرف منهم فحوق من الوقاية ومع من الوعى أو محدود والمداف أو الواو أو يا أو حرفين أو العلام مطلقاً بطل بكل من ذلك ولو كان حصوله بذكره أو بكاءه ولو لامر الاخرة أو نفخ أو انين أو ضحك أو تنحيز تبسّر الواجب القول بدونه الا اذا غلبه كل من ذلك فيه مذكور مع القلة قال شيخنا وفيه عدم الحاجة اليه في القليل وهو ست كلمات عرفية فاقول أما الكثرة فتبطل بعده وهو الا اذا صار السعال ونحوه مرضاً لازماً ولا يبعد في غير التنخخ للجهل لانه سنة وكذا سائر السنن كقراءة السورة والقنوت وكبيرات الانتقالات ونحوها وتبطل بقول الله أو النبي كذا أو باسمها بالله الا اذا قصده الدعاء على الوجه وكصريح الدعاء فمحمية فمحوها المذنب كم أحسنت الى وأسات انا ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل الصلاة لانه ثناء قال العلامة ابن قاسم وخرج بالكلام بحرف الصوت فلا بطلان به كما أفتي به البلقيني حيث قال ولا تبطل صلاة الأخرس المهمهم بشفتيه سواء أفهم كلامه القطن أو غسيرة بشرط أن لا يظهر من ذلك حرفان أو حرف مفهم واذا نطق كالحمار أو صهل كالفرس أو حاك شيئا من الحيوان أو من الطيور أو من غيرهما ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل الصلاة ما لم يقصد به اللعب ولو جهل بطلانها بالتنخخ مع علمه بتحریم جنس الكلام فمذكور خلفاً حكمه على العوام ولو علم تحريم الكلام وجهل كونه مبطل لم يذرك ولو علم تحريم شرب الخمر دون ايجابه الحد فله يحد اذ حقه بعد العلم بالتحريم الكف عنه ولو تمكلم باسمه بتحریم الكلام في الصلاة بطلت صلاته كنسيان النجاسة على قوبه ولو جهل تحريم ما أتى به منه مع علمه بتحریم جنس الكلام فمذكور ان قرب عهد بالاسلام أو نشأ اديبه بعيدة عن العلم ولو تنخخ امامه فبان منه حرفان لم يفارقه حملاً على العذر لان الظاهر تحريمه عن البطل والاصل بقاء العبادة ولو لحق في الفاتحة لم يغير المعنى

(وجميع بدن المرأة)  
(الحرمة عورة الاوجه وما  
وكفها) وهذا مذمور في  
الصلاة اما خارج الصلاة  
فهو رتمها جميعاً  
(والامة كالرجل) فممكن  
عورتها ما بين سرة وركبتيها  
(فصل في عدم مبطلات الصلاة)  
(والذي يبطل به الصلاة)  
أحد عشر شيئاً الكلام  
(العمدة)





فانه لا يضر ومنه الكثير الخفيف كتهريك أصابعه بالحركة كفه في سبعة مثلاً أو في عقد أو حل أو نحو ذلك كتهريك أسنانه أو أحفانه أو شفقيه أو ذكروه أو أنثيته فانه لا تبطل بذلك لانه لا يخل به شيء الخشوع والتعظيم ومرجع الكثرة والقله العرف قاله ثلاثة كثير ومادونهم اقل ولوشك في فعل أهو قائل أم كثير فلا يطل به وهذا كله اذا كان من غير جنس الصلاة أما اذا كان من جنسها كزيادة ركوع فانه لا تبطل به ان تعدد فعله ويستثنى من ذلك ما لو زاد عدة فصحة بعد الهوى بان هوى للعبود بنجاس جاسة خفيفة ثم صعد فلا تبطل به صلاته وان فرق بينهم ما ان القعود لماعهد كونه غير ركن في الصلاة كجلوس التشهد الاول والجلوس للاستراحة لم يكن النصير منه قاطعاً لظنهم بخلاف الركوع ونحوه فانه لم يعهد في الصلاة الاركاناً مستتلاً فكان تغييره لظن الصلاة اذا زيد اشاف كان قاطعاً فامل (قوله فلا تبطل الصلاة) أي ولو عمدا الا اذا قصد به اللعب كما مر (قوله والحدث) أي عمداً أو سهواً ومنه نوم غير ممكن بان أحدث قبل التسليم الاول أما اذا أحدث بعده فانه لا يؤثر كما مر وشمل كلامهم فاقد الطهور من فتهطل صلاته بالحدث خلافاً لما جرى عليه الاستوى (تنبيهه) لو صلى ناساً بالحدث أثيب على قصده لا على فعله الا القرامه ونحوها مما لا يتوقف على نية فانه يناب على فعله أيضاً (قوله وحدث النجاسة) أي على لباسه وان لم يتحرك بجزءه كطرف عمامته المتصل بنجاسة أو بدنه ولو داخل فيه أو أنفه أو عينه أو أذنه وانما جعل داخل ذلك هنا كظاهره بخلاف غسل الجنابة اغطأ أمر النجاسة كما مر قال شيخنا ولا حاجة الى لفظ الحدث الا لاجل مراعاة لفظ البطلان فامل (قوله ولو وقع على ثوبه) وكذا لو وقع على بدنه أيضاً فامل (قوله يابسة) أي وكذا رطوبة ألقاها بما وقعت عليه من غير قبض عليه أو حمل له نعم يحرم القاءها في المسجد ان اتسع الوقت وحصل تنجيسه بها (قوله فتنقض ثوبه) أي بالاحل والثاويها كذلك فلو نجاها بدم بطات صلاته أو بعور فكذا في أوجه الوجهين وهو المعقد (قوله وانكشف العورة) أي انكشف جبراً مما يجب ستره لصحته فامل (قوله فان كشفها الرج) ليس قيمه بل غير الرج كالآدمي مثله الا اذا كشفها من نفسه وعمداً فانه يضر ولوردها حلالاً (قوله وتغيير النية) أي لو إلى صلاة أخرى (قوله كأن ينوي الخروج) أي أو يتردد فيه أو يعاق قطعها بشئ وان لم يعلم وجوده فيها المنافاة موجب النية وهو الدوام وكذا يبق قطع الايمان وهذا بخلاف ما لو نوى الصائم أو المعتكف أو الحاج أو المعتمر القطع أي الخروج من الصوم أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطل شئ منه بذلك لان الصلاة أضيق ولانها أفعال وهي احوج الى النية من التروك ولوشك في النية فان لم يطل زمن الشك ولم يضر ركن بان تذكر فوراً لم يضر فان مضى ركن زمن الشك فعلياً كان أو قوياً بطات صلاته وان لم يطل الزمن أو طال زمن الشك بطات صلاته أيضاً وان لم يضر ركن لا تقطاع نظم الصلاة وتدرجه مثله فيم افعلم ان مضى بعض الركن لا يبطل مع قصر زمن الشك ومحل في القولي اذا عاد ما قرأه زمن الشك ولو نوى ميطلا في الصلاة كان نوى أن يتكلم فيها أو ان يأتي بثلاث خطوات مثلاً لم يبطل صلاته في الحال بل بالشروع في المنوى والفرق بين هذا وما تقدم ان المصنف ماسور بالحزم بالنية حقيقة في ابتداء الصلاة وحكماني دوامها وهو في الصور المتقدمة ليس يجازم بها حقيقة ولا حكمياً بخلاف من

فلا تبطل الصلاة به  
(والحدث) الأصغر  
والأكبر (وحدث  
النجاسة) التي لا يعني عنها  
ولو وقع على ثوبه نجاسة  
يابسة فتنقض ثوبه حالاً  
تبطل صلاته (وانكشف  
العورة) عمداً فان كشفها  
الرج فسترها في الحال  
تبطل صلاته (وتغيير النية)  
كان ينوي الخروج من  
الصلاة



نرى الفعل فانه جائزهم احكاما لم يشرع فيه وقد تقدم انه لو عقب النية بانظ ان شاء الله أو نواها  
وقصد بها التبرك أو ان الفعل واقع بالمشيئة لم يضر أو التسليق أو اطاع لم ينصح لمنافاته ولو قلب  
فرضا انقلا مطلقا لم يدرك جماعة مشروعة وهو منفرد فسد - لم من ركعتين لم يدركها صحيح ذلك أما  
لو قلبها انقلا معينا كركعتي الضحى مثلا فانه لا يصح لافتقارها الى التعيين أو لم تشرع الجماعة  
كألو كان يصلي الظهر مثلا فوجد من يصلي العصر فلا يجوز له القطع كما ذكره في المجموع  
فراجعه (قوله واستدبار القبلة) أي المخرج عن محاذات عينيه أي بعض صدره ولو يجتنب أو يسره  
وحيث نذر فلا استدبار ليس قيدا (قوله والاكل والشرب) هما بمعنى المأكول والمشروب كما أشار  
اليه الشارح وأما المصغ فهو من الأفعال المذكورة آنفا تبطل بكثيره مطلقا وان لم يصل  
الى الجوف منه شيء كما مر فامل (قوله أو قايلا الخ) فلو كان في ذم سكره مثلا فذابت فباع  
نوبه أبطلت صلته لأنه اذا القاعد أن كل ما أبطل الصوم أبطل الصلاة غالبا (قوله في هذه  
الصورة) أي صورة المأكول أو المشروب القليل فامل (قوله جاعلا) أي معذور بان أسلم  
قربا أو نشا ياديه بعيدة عن العلماء وكذا الواسي كونه في الصلاة فانه يعد - ذكر مع القلة لعدم  
منافاته للصلاة أما الكثير فيبطل مع النسب - إن أو الجهل والضابط أن يقال تبطل بالمقطر أو  
الكثير عرفا مطلقا وفارق الصوم في هذا لعدم هيئته تذكرة فيه بخلافه ثم هو - هذا لا يصلح فرقا  
في جهل التحريم والفرق الصالح له ان الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع  
نظمه بخلاف الصوم فانه كف والمكره هنا كغيره لانه ذرة لا كراهة فامل (قوله بالاضحى)  
ان تبطل بان ظهر منه - حرفان أو حرف منهم وكذا المبكاه ولو من خشية الله تعالى والابن  
الامر بض تعدد عليه دفعه والتخف كذلك نعم يذرف بغيره عرفا للزيادة ولتعد ذروا جب  
كانت تحسب وان كثروا أو حرفه لا مندوب مطاوعه - ذامن أفراد الكلام السابق أولا كما  
سرت الإشارة الى بعضه فراجع (قوله أو فعل) أي أو عزم

(فصل في بيان ما تشتمل عليه الصلاة من عدد الركعات وغيرها وما يجب عند الجز عن القيام  
فيها) وقد علم أكثرها عمدة دم (قوله المفروضة) أي بحسب الأصل وفي بعض النسخ الفرائض  
(سئل سبعة عشر الخ) كان الأولى أن يقول سبع عشرة الخ قال الفخر الرازي والحكمة في  
كونه سبعة عشر ان القطة في اليوم والليلة سبع عشرة ساعة لان الله اراد ان يبدل اثنا عشرة  
ساعة وهو الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخر ساعات من طلوع الفجر فجعل لكل  
ركعة ساعة تكفر الذنوب الواقعة فيها (قوله أربع وثلاثون ركعة) أي لان في كل ركعة  
سجدتين قال شيخنا وجميع ما ذكره المصنف منزل على كون الركعات سبعة عشر ومنه يعلم  
ما في الجمعة وألا - أفرقة امل (قوله وأربع وتسعون تكبيرة) أي منها خمسة في كل ركعة في  
هو الر كوع وهو السجودين والرفع منهما - ويثبت فيكون خمسة وعشرين تكبيرة وخمسة  
للأحرار وأربعة عند القيام من النشيد الأول فالجملة مائة ثم وحيث نذر فجملة ما في الصبح إحدى  
عشرة تكبيرة وما في المغرب سبع عشرة تكبيرة وما في كل رباعية اثنتان وعشرون تكبيرة (قوله  
وتسع تسعادات) أي راحة في الثمانية واثنتان في كل من الأربعة الباقية وعلم أن الأول من  
الثانية والرابعة مندوب والخمسة الباقية واجبة (قوله وعشر تسليحات) أي في كل من الخمس

(واستدبار القبلة) كان  
يجعلها خلف ظهره  
(والاكل والشرب) كثيرا  
كان المأكول والمشروب  
أوقا - إلا الا ان يكون  
المنقص في هذه الصورة  
جاهلا بغير ذلك (والتهتة)  
ومنهم من يعبر عنها  
بالضحية (والرذة) وهي  
قوامع الاسلام يقول أو فعل  
(فصل في عدد ركعات  
الصلاة)

(وركعات الفرائض) أي  
في كل يوم وليلة في صلاة  
الحضر الا يوم الجمعة (سبعة  
عشر ركعة) اما يوم الجمعة  
فهي احدى ركعات فرائض  
يومها خمسة عشر ركعة  
واما عدد ركعات صلاة  
السفر في كل يوم للقاتل  
فاحدى عشرة ركعة وقوله  
(فيها أربع وثلاثون ركعة  
وأربع وتسعون تكبيرة  
وتسع تسعادات وعشر  
تسليحات)

تسبيحة وجهه الأركان في  
 الصلاة مائة وست وعشرون  
 ركناً الصبح ثلاثون ركناً  
 وفي المغرب اثنان وأربعون  
 ركناً وفي الرباعية أربعة  
 وخمسون ركناً الخ ظاهر غنى  
 عن الشرح (ومن عجز عن  
 القيام في القريضة) اشقة  
 لحقه في قيامه (صلى  
 جالساً) على أي هيئة شاء  
 ولكن انترأشه في موضع  
 قيامه أفضل من تربعه في  
 الظهور (ومن عجز عن  
 الجلوس صلى مضطجعا)  
 فان عجز عن الاضطجاع  
 صلى مـ متقبيا على ظهره  
 ورجلاه للقبلة (فان عجز  
 عن ذلك كله أو ما بطرفه  
 ونوى بقلبه) ويجب عليه  
 استقبال القبلة بوجهه  
 بوضع شيء تحت رأسه  
 وبوجه برأسه في ركوعه  
 وسجوده فان عجز عن الإيحاء  
 برأسه أو ما باجفائه فان  
 عجز عن الإيحاء بما يجري  
 أركان الصلاة على قلبه ولا  
 يتركها مادام عـ له نايتا  
 والمصلى قاعد الاقضاء عليه  
 ولا ينقص أجره لانه معذور  
 وأما قوله صلى الله عليه وسلم  
 من صلى قاعدا فله نصف  
 أجر القائم ومن صلى نائما  
 فله نصف أجر القاعد  
 فعمول على النقل عند

فسلمتان ومعلوم أن خمسة منها أركان وخمسة مسنونة (قوله ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة)  
 أي اعتبارا بأدنى الكمال فان في كل ركعة تسع تسبيحات لان في كل من الركوع والسجدة تسبيحتين  
 ثلاث تسبيحات فالجمله ما ذكر في الصبح ثمان عشرة تسبيحة وفي المغرب سبع وعشرون تسبيحة  
 وفي كل رباعية ست وثلاثون تسبيحة (قوله في الصلاة) أي المفروضة من الخمس شيئا على أنها  
 سبعة عشر ركعة (قوله مائة وست وعشرون ركناً) أي يجعل السجود ركعتين على خلاف ما تقدم  
 وبإسقاط ركن الترتيب وكان القياس على ما مر من كونه لا يقتصر في الرباعيات على واحدة منها  
 أن بعدها ما تين وأربعة وثلاثين ركناً أو مائتين وتسعة وثلاثين ركناً بعد الترتيب لان في كل ركعة  
 اثني عشر ركناً القيام والفاحة والركوع والاعتدال والسجود الاول والجلوس بعده والسجود  
 الثاني والطمأنينة في الخمسة وفي كل تشهد أربعة أركان التشهد والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم فيه والتسليم الاولى والجلوس لها وفي كل صلاة ثلاثة أركان أخرى النية وتكبيرة  
 الاحرام والترتيب وعلى هذا في الصبح أحد وثلاثون ركناً ويزاد عليها المغرب اثنا عشر ركناً  
 للركعة الثالثة ويراد عليها أيضا اثنا عشر ركناً في كل رباعية للركعة الرابعة فقول المصنف في  
 الصبح ثلاثون ركناً وفي المغرب اثنان وأربعون ركناً في الرباعية أربعة وخمسون ركناً مبنى على  
 إسقاط الترتيب والاقترار على واحدة من الرباعيات فتأمل (قوله ظاهر غنى عن الشرح) اهـ  
 بالنسبة لما ظهر له والافني كلام المصنف ما يعسر فهمه ولذلك قال شيخنا انه لا يخلو عن التسهيل  
 والله أعلم (قوله في القريضة) أي ولو فاتته في الصحة فله قضاءها على حسب حاله فتأمل  
 (قوله اشقة لحقه) أي بحيث يذهب خشوعه أو كماله (قوله أفضل من تربعه) ليس فيه ما  
 بل انترأشه أفضل من تربعه وغيره من الجلوسات وانما قيد بالتربع لانه أفضل من بقية الجلوسات  
 فيلزم من كون الافتراض أفضل من التربع أن يكون أفضل من بقية الجلوسات فتأمل (قوله  
 في الظهور الخ) هو المتمد (قوله صلى مضطجعا) أي وعلى جنبه الايمن أفضل فان اضطجع  
 على يساره مع تمكنه من اضطجاعه على الايمن كرمه ذلك ويجب جلوسه للسجود ان لم يشق  
 عليه (قوله أو ما الخ) هو بالهمزة فتأمل وحديثه قد أسقط الشارح مرتبة قبله وهي الإيحاء  
 برأسه وكون السجود أخفض من الركوع فتأمل (قوله أو ما باجفائه الخ) هو لازم  
 للإيحاء بطرفه فلا حاجة اليه مع قوله أولا أو ما بطرفه ونوى بقلبه كما قاله العلامة الرملي قال  
 وظاهر كلامهم انه لا يجب هذا الإيحاء للسجود أخفض من الركوع وهو متجه خلاف الجواب  
 ومن تبعه لظهور التمييز بينهما في الإيحاء بالرأس دون الطرف انتهى وبمـ هذا يعلم ما في كلام  
 الشارح من التناقض والتخليط وعدم الاستقامة للمتأمل (قوله أجرى أركان الصلاة) أي  
 وسنها كذلك قال العلامة ابن قاسم وجوباً في الواجب وندياً في المندوب ولا إعادة عليه نعم  
 ان كان العجز لا كراهة مثلاً توجهت لإعادة لندرتة فتأمل (قوله والمصلى قاعدا الخ) ليس فيه ما  
 بل وكذا من صلى مضطجعا أو مسـ قاعدا أو مـ مريض دون من صلى غير القبلة (قوله فله  
 نصف أجر القائم الخ) قال شيخ شيخنا هذا فيمن تساوت صفات صلاته بان لم تزد نجو خشوع  
 أو تدبر قراءة أو ذكر أو نحو ذلك واعتقد العلامة الرملي تبعاً لافناء والده ان عشر ركعات  
 من قيام أفضل من عشرين ركعة من قعود (قوله فعمول على النقل الخ) هذا في حقتنا



أما في حقه صلى الله عليه وسلم فنواب نقلة قاعدة مع قدرته كتابه فأغناه (تمة) لو قدر في أثناء  
صلاته على القيام أو القعود أو هجر عنهما ما أتى به قدره وبنى على قرأته ولو لا سورة وشهد  
إعادتها في الأولين لتقع حال الكمال وإن قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأها أو  
قاعدا ولا تجزئ قرأته في نفسه وقدرته عليه أي ما هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئا أعاده وتجب  
القراءة في هوى العابر لأنه أكمل مما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب عليه القيام بلا  
طمانينة أي كم منه لقدرته عليه وإن لم تجب الطمانينة فيه لأنه غير مقصود لثبته وإن قدر  
عليه في الركوع قبل الطمانينة ارتفع لها إلى حد الركوع عن القيام فإن انتصب ثم ركع بطلت  
صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمانينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال إلى حد  
الركوع ولو قدر في الاعتدال قبل الطمانينة قام واطمان وكذا بعد ما إن أراد قنوتاً في محله  
والأفلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا بطول وقضية المعلن جواز القيام وقضية  
التعليل منعه وهو أوجه فان قلت قاعدة بطلت صلته

(فصل في بيان أحكام ما يطلب عن ترك شي من الصلاة قولاً أو فعلاً) رابع عن هذا الفصل  
بصعود السهو ويشرع لجهر السهو وتارة وأرغاماً لا شيء آخر ولم يجب كجهر الحج لأنه لم يشرع  
اتركه واجب بخلاف الحج والسهو وافقة نسيان الشيء والغفلة عنه واصطلاحاً لا الغفلة عن شيء  
مخصوص في الصلاة وإنما يبين عند ترك ما مور به من الصلاة أو فعل منهي عنه فيها ولو بالشك  
فيه ما عدا صلاة الجنابة إما هي فلا يشرع فيها بصعود السهو وبخلاف بصعود الغلاوة والشكر  
فانه يشرع فيها على المعتمد ولا يضر كون الجاهلاً أكثر من المجبور (قوله والمتروك) أي ما يقع  
تركه من المصلي عمداً أو سهواً كما تحمله كلامهم (قوله وسنة) أي بعض وهو ما يصير بصعود السهو  
(قوله وهما) أي السنة والهيئة (قوله فافترض) أي المتروك سهواً أو أماً عدا فبطل الصلاة  
بتركه (قوله لا ينوب عنه) أي لا يكفي عنه بصعود السهو وكما سيذكره (قوله بل إن ذكره الخ)  
المراد بذكره علمه بتركه بخلافه الشك فيه فان كان قبل سلامه تداركه كالأول أو بعده سلامه  
لم يؤثر إلا في النية وتكبيره الإحرام ولا إعادة عليه قال شيخنا والشرط كالركن في ذلك (قوله  
أنه) أي فوراً وجوباً (قوله ونعت صلته) أي إن لم يكن فعل مثله والاقام المفعول مقامه  
والغما بينهما واستدرك ما بقي من صلته وقد يشرع السجود مع الاتيان به كأن سجدة قبل  
ركوعه سهواً ثم تذكره فانه يقوم ويركع ويسجد هذه الزيادة وقد لا يشرع السجود لتدراكه  
بأن لا تحصل زيادة كالأول كان المتروك هو السلام فتذكره ولم يطل الفصل فانه يسلم من غير سجود  
وكذا لو طال على المعتمد (قوله والزمان قريب) أي لم يطل الفصل عرفاً ولم يطل نجاسة وإن تكلم  
قليلاً فان طال الفصل أو وطئ نجاسة استأنفها قال العلامة الخطيب والمرجع في طوله وقصره  
العرف (قوله وسجد للسهو) أي إن أتى بما يبطل عمده والأفلا (قوله وهو) أي بصعود السهو  
(قوله كما سيأتي) أي في كلام المصنف فتأمل (قوله عند ترك ما مور به) أي من الأبعاض  
المتقدمة ذكرها وقد تصور السجود وترك الجلوس للشهيد الأول وحده وترك القيام للقنوت  
وحده بان لا يحسن له أن يجلس في الأول ويقف في الثاني بقدرهما من فعل نفسه  
لو قدر فيما يظهر فاذا لم يحسن ما لم يقف بقدرهما فقد ترك القعود أو القيام وحده وأما التشهد

(فصل في المترولين  
الصلاة ثلاثة أشياء فرض  
وسمي بالركن أيضاً  
(وسنة وهيئة) وهما ما عدا  
الفرض وبين المصنف  
الثلاثة بقوله (فافترض  
لا ينوب عنه بصعود السهو  
بل إن ذكره) أي الفرض  
وهو في الصلاة أتى به رقت  
صلاته أو ذكره بعد السلام  
(والزمان قريب) أي به وبقي  
عليه) ما بقي من الصلاة  
(وسجد للسهو) وهو سنة  
كما سيأتي لكن عمده تركه  
تماماً وره

والقنوت فهما متروكان لان القرض انه لا يجزئهما ويسجد تارك القنوت تبعا لامامه الحنفي  
على المعتمد بل وان فعله المأموم لان ترك امامه له ولو اعتقاد من حكم السهو الذي يلحق المأموم  
واما لو أتى به الامام الحنفي فقال شيخنا الشيخ براماسي لا يسجد له المأموم لانه أتى به في محله في  
اعتقاد المأموم وقال شيخنا يسجد له وان أتى به كل منهما لانه خال في اعتقاد الامام لا لاعتدائه  
في الصبح صلى - فتم لان الامام يسجد له ولا خال في صلاته وصورة السجود وترك الصلاة على  
الاول بعد التشهد الاخير ان يتبين ترك امامه لها كأن سمعه يقول اللهم صل على محمد وآل  
عليكم أو كتب له ذلك أو سلم واخبر به المأموم قبل سلامه فيندب في حقه السجود وترك امامه لها  
(قوله في الصلاة) صوابه من الصلاة يخرج به ترك سجود التلاوة وقنوت النافلة لانه لا يسجد  
له (قوله او فعل منهي عنه) اي مما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع او سجود بخلاف ما يبطل  
سهو وكلام كثير لانه ليس في صلاة بخلاف سهو وما لا يبطل عمده كالانقضاء والخطوتين  
أو عند نقل مطلوب قولي الى غير محله كقراءة القاسحة في الركوع أو التشهد أو بعضهما في غير  
محله عدا أو سهو والكن ينيته (قوله اذا تركها المصلي) اي عدا أو سهوا (قوله لا يعود اليها بعد  
اي الامام والمنفرد مظافا واما المأموم فقيه تفصيل يأتي (قوله بعد التلبس بالقرض) فان لم  
يتلبس به وكان ساهيا عادا اليه ان كان مستقلا وسجد للسهو وان كان صار الى القيام اقرب منه  
الى القعود فان كان تابعا باطبات صلاته بالعود (قوله مثلا الخ) فن ترك القنوت به واوله امام  
أو منفرد وتلبس بالسجود بان وضع اعضاء السجود كلها مع التفكيس والتحمل وان لم يطعن  
امتنع عليه العود فان عاد عادا عاما بالتحرير بطلت صلاته واناسيا بما انه في الصلاة او جاهلا  
تحريره فلا تبطل اهذره ويسجد للسهو وفان لم يضعها كلها جازله العود سواء وضع بعضها او لا  
لعدم تلبسه بالقرض ويسجد للسهو وان بلغ اقل الركوع في هو به فان نعد ترك القنوت ووصل  
في هو به الى اقل الركوع امتنع عليه العود اليه فان عاد اليه عادا عاما بالتحرير بطلت صلاته  
(قوله بعد اعتداله) اي او بعد وصوله الى محل تجزئ فيه القراءة بان صار الى القيام اقرب منه  
الى اقل الركوع او صار الى ما على حد سواء كما قال العلامة الرمي كالخطيب خلافا لاذرى  
ومن تبعه ولو ذكر الشارح هذه لكان أولى وانسب اعلم ما ذكره منها بالاولى (قوله او جاهلا) اي  
بتحرير العود فتمام (قوله عندئذ كره) اي او علمه ويسجد للسهو ولانه زاد جلوسا في غير موضعه  
وترك التشهد والجلوس في موضعه (قوله عاد وجوبا) اي ان كان سهوا وان كان كان عدا  
ما لم يقم امامه وقرق الزركشي بان العاد انقل الى واجب وهو القيام بخبرين الواجبين وهما  
القيام والمتابعة بخلاف الناسي فان فعله غير معتد به فكان قيامه كالحكم فليزومه المتابعة ليعظم  
اجره لانه كان معذورا والعامد المكفوت على نفسه تلك السنة يتعمده ومعلوم ان المأموم  
لا يسجد لان الامام يصح له ولور كع قبل امامه ناسيا بتغيير بين العود والاستطار ويقارن  
مامر يقش الخافقة قال العلامة الخطيب ويقيد فرق الزركشي بذلك أو عادا من له العود  
ولو ظن المصلي قاعدا أنه تشهد التشهد الاول فافتتح القراءة لانه لم يعد الى قراءة التشهد وان  
سبقه لانه بالقراءة وهو ذا كراهة لم يشهد جازله العود الى قراءة التشهد لان تعدد القراءة  
كتعدد القيام وسبق الناس الى ما غير معتد به ولو ترك الامام التشهد الاول امتنع على المأموم

في الصلاة أو فعل منهي عنه  
فيها (والسنة) اذا تركها  
المصلي (لا يعود اليها بعد  
التلبس بالقرض) فن ترك  
التشهد الاول مثلا فذكره  
بعد اعتداله - توبيا لا يعود  
اليه فان عاد اليه عادا  
عاما بتحريره بطلت صلاته  
أو ناسيا - بما أنه في الصلاة  
أو جاهلا فلا تبطل صلاته  
و يلزمه القيام عندئذ كره  
وان كان مأمورا عاد وجوبا



الستة وهي التشهد الاول  
وقعوده والقنوت في الصبح  
وفي آخر الوتر في النصف  
الثاني من رمضان والقيام  
للقنوت والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم في  
التشهد الاول والصلاة  
على الآل في التشهد الثاني  
(والهيئة) كالسجدة  
وتحريكها مما لا يجبر بالسجود  
(لا يهود) المصلي (اليابعد  
تركها ولا يجبر للسجود  
عنها) سواء تركها عمدا أو  
سهوا (وإذا شك) المصلي  
(في عدد ما أتى به من  
الركعات) كمن شك هل  
صلى ثلاثا أو أربعا (بقى على  
اليقين وهو الأقل) كالثلاثة  
في هذا المثال وأتى بركعة  
(وسجد للسهو) ولا تنقصه  
غلبة الظن أنه صلى أربعاً  
ولا يمسح بقول غيره لأنه  
صلى أربعاً ولو بلغ ذلك  
إلّا قل عدد التواتر (وسجود  
السهو سنة) كما سبق (ومحله  
قبل السلام) فإن سلم المصلي  
عامدا عما بالسهو أو ناسيا  
وطئ الفصل عرفا فأتى محله  
وان قصر الفصل عرفا لم يفت

الجلوس له فإن فعله بطلت صلاته لقبح الخيانة ولا يقال قد صرحوا بأنه لو ترك الإمام القنوت  
فله أن يتخلف ويقتل إذا لحقه في السجدة الاولى لأننا نقول أنه في مسألة القنوت لم يحدث في  
تخلفه وقوفاً وهذا أحدث فيه جلوس تشهد ولو تعدد المأموم فالتصحب الإمام ثم عاد قبل قيام  
المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بالتصحب الإمام ولو أنه تصحب الإمام ثم عاد الإمام لم يعد  
المأموم لأنه إما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عامد فصلاته باطله بل يشاركه وهي أولى أو ينظره  
حالا على أنه عاد ناسيا فإن عاد معه عامدا عما بالالتكريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا (قوله  
لمتابعة امامة) فإن لم يعد بطلت صلاته إذا لم ينو المفارقة فإن قيل إذا ظن المصلي سلام امامه  
فقام لزمه العود وإس له أن ينو المفارقة قلنا أجيب عنه بان المأموم هنا فعل فعلا لا امام أن  
يفعله بخلاف مسألة المسبوق فإن الإمام فرغ من الصلاة (قوله الستة) وقد تقدم أنه اعشرون  
واقصره على هذه لما قيل إنه هي التي في كلام الإمام الشافعي رضي الله عنه والاصحاب (قوله  
ولا يسجد للسهو وعنها) أي فإن سجد عامدا عما بطلت صلاته والافلا لکن حصل به هذا السجود  
خلل في سجده سجود آخر لان سجود السهو يجبر ما يقع في الصلاة قبله وفيه وبعد ولا يجبر نفسه  
(قوله وإذا شك الخ) المراد بالشك هنا مطلق التردد فتأمل (قوله أو أربع الخ) أي ما لم يتذكر  
عن قرب فإن تذكر واحتمل أن ما أتى به زائد سجده والافلا فلو شك في ركعة من الركعات المأثمة  
هي أم أربعة فتذكر فيها أنهم ثمانية وأتى بركعة لم يسجد لها لان ما فعله منها مع التردد لا يحتمل زيادة  
وان لم يتذكر فيها حتى قام لأربعة فتذكر فيها أن ما قبلها ثمانية سجدها لان ما فعله منها قبل التذكر  
محتمل للزيادة فتأمل (قوله وسجد للسهو) أي ان احتمل أن ما أتى به هو الزيادة والافلا كما مر  
(قوله عدد التواتر الخ) مرجوح والراجح أنه إذا بلغ ذلك القائل عدد التواتر عمل بقوله لانه  
يشيد اليقين ونقل شيخنا عن الباقي أن فعلهم كفواهم ومثله العلامة ابن حجر فلو صلى مع  
جمع بلغوا عدد التواتر جمع يوم الجمعة ونحوه عمل بقولهم ويوافقهم في السلام (قوله وسجود  
السهو سنة الخ) أي عندنا خلافا للإمام أحمد وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم وهو وسجودتان  
فقط وان كثر سببه لانه يجبر ما قبله وما بعده وما وقع فيه كما مر حتى لو سجد للسهو ثم سجد قبل  
سلامه بكلام أو غيره أو سجده ثلاثا فلا يسجد ناسيا لانه لا يامن من وقوع مثله في السجود ناسيا  
فيتأمل ولا بد له من نية من الإمام والمنفرد فان سجد بلا نية بطلت صلاته وإما المأموم فلا  
يحتاج إلى نية لانه تابع لإمامه فلو سجد سجدة واحدة فإن نوى الاقتصار عليها البطلت صلاته  
ان كان عامدا عما لانه قصد ما لا يجزئ بشرع فيه وان قصد الاتيان بفيتين وأتى بواحدة ثم عن  
له تركه الاخرى لم يطل صلاته ولو أراد السجود بعد ذلك فلا بد من سجدة واحدة وكيفية السجدين  
كسجود الصلاة في واجباته ومنه وبأنه كوضع الجبهة على الأرض والطمانينة فيه والتمهل  
اليسير والتكبير والافتراش في الجلوس يثبت ما والتورك بعد ما ياتي بذكر سجود الصلاة فيهما  
وقد تعدد صورته كالوجه الامام الجمعة مثلا وسجد للسهو وقيام قوتها أو سجدوا  
ناسيا آخر الصلاة اتبع أن السجود الاول ليس في آخر الصلاة ولو ظن سهوا فسجد ثم بان عدمه  
سجد ناسيا لانه زاد سجدة بين سهوا ولو سجد في آخر صلاة مقصورة فلزمه الاتمام سجد ناسيا أيضا  
(قوله كما سبق) أي في كلامه اول الفصل (قوله ومحمد قبل السلام) أي وبعد اتمام التشهد





قال شيخنا ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزازة وعدم الاستقامة ولو قال وتسهرا الكراهة حتى  
تتكمّل لكان أولى وأوضح فتأمل (قوله قدر ربح) وهو سبعة أذرع بذراع الأذى تقريباً  
و- واه في ذلك من صلى الصبح في هذا أولاً (قوله في رأى العين) أى لا بالنظر لما في نفس الأمر  
والافسافة بعيدة (قوله إذا استوت) أى وقت استوائها وهو قصير فلو صادف الأحرار لم  
يصح (قوله ويستغنى من ذلك) أى المذكور من الاوقات الثلاثة وهذا الاستغناء مذكور في  
خير أبي داود وغيره وفيه أيضاً انبهتم لا تسبّح يوم الجمعة كما قاله العلامة البراسي قال شيخنا  
وتسبّح بضم التاء وفتح السين والجيم المشددة أو بـ كان السين وفتح الجيم المخففة ويقال تسبّح  
بالعين وفيه ما تقدم ومعناه اشتداد لهيب (قوله يوم الجمعة) أى وقت الزوال فقط لا غيره من بقية  
الاقوات ولولان لم يحضرها (قوله وهكذا حرم مكة الخ) وذلك لخبر يابى عبد مناف لا تحضروا أحداً  
طاف بهذا البيت وصلى فيه آية ساعة شاه من أهل أوهم دار رواه الترمذي وغيره لكنه خلاف  
الأولى كافي من منع المحامي خروجاً من خلاف الأما من مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهم ما يخرج  
بحرم مكة حرم المدينة والمقدس فهما كغيرهما فلا تستغنى الصلاة فيهما ولو أخر المصنف هذا  
عن الاوقات الخمسة كافي المنهاج وغيره لكان أولى وأحسن (قوله في هذه الاوقات) أى  
مطلقاً في الاوقات كلها (قوله من بعد صلاة العصر) أى بالوصف السابق ولو بمجموعة في وقت  
الظهر وهذا في حق من صلى لأن هذا الوقت متعلق بالفعل نعم يستغنى من هذا صلاة الخنازة لأن  
المقصود منها كثرة الجماعة وإن كان الأولى تدعى على صلاة العصر وكذا على صلاة الجمعة  
فتأمل (قوله حتى تغرب) أى يقرب غروب الوقت الأصغر رافة تأمل (قوله عند الغروب) وهو  
وقت الأصغر إذا وان لم يصل العصر وهذا الوقت متعلق بالزمان ولو أبطل الشارح قوله فاذا دنت  
بقوله أى اذا دنت لكان أولى وأوضح والأصل في هذا كله ما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضى  
الله تعالى عنه أنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينها أن أنصلي فيهن أو  
تغير فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقرئ فاتحة الظهر حتى تميل الشمس  
وحين تضيق للغروب في الظهيرة شدة الحر وفاقها البعير يكون باركفة يوم من شدة حر الأرض  
وتضيق بمئة فوقية مفتوحة ثم ضاد مبهمة ثم مشنة تخنية مشددة أى قبل وأصله تضيق  
لخذف منه إحدى التامين تخنيفاً كما ذكره الشيخ زين الدين في شرح السكت

(فصل في بيان أحكام صلاة الجمعة) والأصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فاقت لهم  
الصلاة الآية أمر به في الخوف في الأمن أولى وخبر العيصين صلاة الجمعة أفضل من صلاة  
القبض سبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة قال في المجموع ولا منافاة بينهما  
لأن القلب لا ينشئ الكثير أو أنه أخبر أو لا بالقابل ثم أخبر بفضل المكنية فأكسبه به أو أن ذلك  
يختلف باختلاف أحوال المصلين وهي من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه وفي  
الاحياء عن أبي سليمان الداراني أنه قال لا يقوت أحد صلاة الجمعة إلا بذنب ارتكبه وقد كان  
السلف الصالح يعززون أنفسهم الثلاثة أيام اذا فاتتهم تكبيرة الأحرار وسبعة أيام اذا فاتتهم صلاة  
الجمعة وأقلاها الإمام ومأموم تلعب الاثنان في فوقهما جماعة وذكري في المجموع في باب هيئة الجمعة  
أن من صلى في سبعة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين لذلك لكن درجات الأول

قد ربح في رأى العين  
(و) الثالث الصلاة إذا  
استوت حتى تزول من  
وسط السماء ويستغنى من  
ذلك يوم الجمعة فلا تكره  
الصلاة فيه وقت الاستواء  
وكذا حرم مكة المسجد  
وغيره فلا تكره الصلاة فيه  
في هذه الاوقات كلها سواء  
صلى سنة الطواف أو غيرها  
(و) الرابع من بعد صلاة  
العصر حتى تغرب الشمس  
(و) الخامس عند الغروب  
للشمس فاذا دنت للغروب  
(حتى يتكامل غروبها)  
(فصل في صلاة الجماعة)

أكمل وأول مشروعيتهما كان بالمدينة الشريفة لاجتماعهم رضي الله عنهم فيها (قوله  
للرجال الخ) صريح هذا أنهم الاتساع للنساء وليس كذلك فلو أسقطناه هنا وقيد به عند القول  
بفرض الكفاية كان أولى وانسب وعلى القول بسنيتها فتقو كدلل الرجال دون النساء (قوله في  
القرائن الخ) انما يتجه التقييد به على القول بانهم افترض كفاية فتأمل اللهم الا أن يجاب بأنه  
انما قيد بالقرائن لانهم عمل الخلاف في كونهم افترض كفاية او عين اوسنة واما غير القرائن  
فان منه ما تنسب فيه الجماعة اتفاقا ومالاتسب فيه اتفاقا (قوله غير) بالنصب في الاعربت  
اعراب المستثنى واضيفت اليه **ك** ما تقرر في علم النحو وقيل بالجر صفة وفيه ضعف لان غير  
لا تعرف الا اذا وقعت بين ضدين قال في در التاج وقد يشارح فيه بان قوله تعالى غير المغضوب  
عليهم اعرب صفة للذين مع كونه معرفة لان الابهام في غير ارتفع بكونه لثالث للذين فكذلك  
هنا واعرب به الاسنوى حالا وما قدمناه أقعد لنسبوا المقام عن الجمالية فتأمل (قوله عند المصنف  
الخ) مرجوح (قوله والاصح الخ) هو المعة. لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية او بدو  
لا تقام فيهم الصلاة اي جاءتهم الا استحروا عليهم الشيطان اي غلب رواه أبو داود وغيره قال  
العلامة ابن قاييم وعبر بالاقام فيهم دون لا يقيمون ايقيد **ك** كفاية باقامة بعضهم انتهى  
والاستحوا اذ هو البعد من رحمة الله وذلك لا يكون على السنة (قوله فرض كفاية) اي في الركعة  
الاولى للرجال العتلاء لاسرار المقيمين المستورين غير الاجراء وغير المستورين في اداء  
المكتوبة فلا يجب على النساء ومثلهن الثلثان ولا على من به رفق لا يتغالاهم بخدمة السادة ولا على  
المساكين ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عجماء او في ظلمة فتستحب  
وافقي الغزالي بأنه لو صلى منفردا خشع ولو صلى جماعة لم يخشع بان الانفراد في حقه أفضل وتبعه  
العز بن عبد السلام قال الزركشي والختم بل الصواب خلاف ما قالاه وقد تنهين اعراض كما  
ان اراى اما مارا كما علم أنه لو اقرى به ادرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدرك ركعة او قد  
تحرم فيما اراى الامام جالس في تشهد الاخير وعلم أنه لو اقرى به لم يدرك ركعة في الوقت  
ولو صلى منفردا أدركها وفرضها بحيث يظهر الشعار في البلد والقريبة لاهلها والطارقين انهم  
يقيمون الجماعة سواء أقاموها في المساجد وغيرها (قوله في غير الجماعة الخ) قال شيخنا لا يخفى  
ان هذا القيد ومفهومه المذكور بعده غير مستقيم لان الكلام في ادراك الجماعة وان لم تدرك  
الجمعة فتأمل اللهم الا أن يقال انما قيد في الجمعة بالركعة لانه لا تحصل الجماعة المعتبرة بصحتها  
الا بركعة فتأمل (قوله ما لم يسلم التسليم الاولى) اي ما لم يشرع في السلام لان القدوة اختلت  
بالشروع وهل تنعقد فرادى او لا ظاهر كلام العلامة الرمي في شرحه انه قد ادى اكن  
نقل عنه تلمذه العلامة الميمني وغيره أنه كتب بخطه على هامش شرحه أنهم الاتية قد فرادى  
وقال العلامة ابن حجر تدرك الجماعة ما لم يسلم الامام اي ما لم يتم السلام (قوله ولا تحصل باقل من  
ركعة الخ) هو مفهوم القيد السابق وقد علم ما فيه (قوله ويجب على المأموم) اي من يريد الانتماء  
(قوله أن ينوي الانتماء) اي في صلاة تتوقف صحته على جماعة كالجمعة والمعدة والجمعة بالمطر  
وفي غيرها ان اراد المتابعة لانه لا تتوقف صلاته عليه فان لم ينوها بقيت او تابع ولو في فعل او سلام  
بعد ان تظاهر كثيره فالاجل المتابعة بطات صلاته واذا نوى المأموم الانتماء في أثناء صلاته صح

للرجال في القرائن غير  
الجمعة (سنة) وكذا عند  
المصنف والرافعي والاصح  
عند النووي أنهم افترض  
كفاية ويدرك المأموم  
الجمعة مع الامام في غير  
الجمعة ما لم يسلم التسليم  
الاولى وان لم يقعد معه اما  
الجمعة في الجماعة ففرض  
عين ولا تحصل باقل من  
ركعة (و) يجب على  
المأموم أن ينوي الانتماء



قال شيخنا ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزازة وعدم الاستقامة ولو قال وتسهل الكراهة حتى  
تتكمّل لكان أولى وأوضح فتأمل (قوله قدر ربح) وهو سبعة أذرع بذراع الأذى تقرّيباً  
وسواء في ذلك من صلى الصبح في هذا أولاً (قوله في رأى العين) أى لا بالنظر لما في نفس الأمر  
والإفالة بعدة (قوله إذا استوت) أى وقت استوائهم أو وقت صير فلو صادف الأحرار لم  
يصح (قوله ويستثنى من ذلك) أى المذكور من الأوقات الثلاثة وهذا الاستثناء مذكور في  
خبر أبي داود وغيره وفيه أيضاً أن جهنم لا تسجروم الجمعة كما قاله العلامة البراسي قال شيخنا  
وتسجروا بضم التاء وفتح السين والجيم المشددة أو بفتح السين وفتح الجيم المخففة ويقال تسجرو  
بالعين وفيه ما تقدم ومعناه اشتداد ليلهم (قوله يوم الجمعة) أى وقت الزوال فقط لا غير من بقية  
الأوقات ولو لم يحضرها (قوله وهكذا حرم مكة الخ) وذلك لخبر أبي عبد مناف لا تخمروا أحداً  
طاف بهذا البيت وصلى فيه أبه ساعة شام من ليل أو نهار ورواه الترمذي وغيره لكنه خلاف  
الأولى كما في منع المحامي خروجاً من خلاف الإمامين مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما وخارج  
بحرم مكة حرم المدينة والمقدّس فهما كغيرهما فلا يستثنى الصلاة فيهما ولو أخر المصنف هذا  
عن الأوقات الخمسة كما في المنهاج وغيره لكان أولى وأحسن (قوله في هذه الأوقات) أى  
مطلقاً في الأوقات كلها (قوله من بعد صلاة العصر) أى بالوصف السابق ولو لمجموعة في وقت  
الظهر وهذا في حق من صلى لأن هذا الوقت متعلق بالفعل نعم يستثنى من هذا صلاة الجنائز لأن  
المقصود منها كثرة الجماعة وإن كان الأولى تفعّلها على صلاة العصر وكذا على صلاة الجمعة  
فتأمل (قوله حتى تغرب) أى يقرب غروبهم الوقت الأصغر ارتقاءً (قوله عند الغروب) وهو  
وقت الأصغر إذا لم يصل العصر وهذا الوقت متعلق بالزمان ولو أبدل الشارح قوله فاذا أدت  
بتوابعه أى إذا أدت لكان أولى وأوضح والأصل في هذا كله ما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضي  
الله تعالى عنه أنه قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها القرآن فيمضي  
نصفها فيمضي مائة من ثياب الغروب حتى تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس  
وحين تضيئ للغروب حتى تظلم ظليلة شدة الحر وقائماً البعير يكون باركاً في يوم من شدّة الحر الأرض  
وتضيئ بمائة فوقية مفتوحة ثم ضاد مبهمة ثم مائة تخمية مشددة أى تميل وأصله تضيئ  
فحذف منه إحدى التامين تخميفاً كما ذكره الشيخ زين الدين في شرح الكنت

• (فصل في بيان أحكام صلاة الجماعة) • والأصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم  
الصلاة الآية أمرهم بالصلاة في الخوف في الأمن أولى وخبر الأصمعيين صلاة الجماعة أفضل من صلاة  
القبيل سبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة قال في المجموع ولا منافاة بينهما  
لأن القبيل لا ينفي الكثير أو أنه أخيراً ولا بالقبيل ثم أخبر بفضل المكنية فأكبر به أو أن ذلك  
يختلف باختلاف أحوال المصلين وهي من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه وفي  
الاحياء عن أبي سليمان الداراني أنه قال لا يقوت أحد صلاة الجماعة إلا بذنب أو تركبه وقد كان  
السلف الصالح يعزّون أنفسهم ثلاثاً أيام إذا فاتتهم تكبيراً لأحرار وسبعة أيام إذا فاتتهم صلاة  
الجماعة وأقلها الإمام ومأموم تلبيح الاثنان فما فوقهما جماعة وذكري المجموع في باب هيئة الجمعة  
أن من صلى في سبعة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين لذلك لكن درجات الأولى

قدر ربح في رأى العين  
(و) الثالث الصلاة إذا  
استوت حتى تزول من  
وسط السماء ويستثنى من  
ذلك يوم الجمعة فلا تكرر  
الصلاة فيه وقت الاستواء  
وكذا حرم مكة المسجد  
وغيره فلا تكرر الصلاة فيه  
في هذه الأوقات كلها أسوة  
بصلى سنة الطواف وغيرها  
(و) الرابع من بعد صلاة  
العصر حتى تغرب الشمس  
(و) الخامس عند الغروب  
للشمس فاذا أدت للغروب  
(حتى يتكامل غروبها)  
(فصل في صلاة الجماعة)

أكمل وأول مشروعيتهما كان بالمدينة الشريفة لاجتماعه رضى الله عنهم فيها (قوله  
 للرجال الخ) صريح هذا أنهم الاتساع للنساء وليس كذلك فلو أن سقطه هنا وقيد به عند القول  
 بفرض الكفاية كان أولى وانسب وعلى القول بسميتها افتؤ كذا للرجال دون النساء (قوله في  
 القرائن الخ) انما يتجه التقييد به على القول بانهم افترض كفاية فتأمل اللهم الا أن يجاب بأنه  
 انما قيد بالقرائن لانهم يحمل الخلاف في كونهم افترض كفاية او عين او سنة واما غير القرائن  
 فان منه ما تن فيه الجماعة اتفاقا وما لا تن فيه اتفاقا (قوله غير) بالنصب بمعنى في الاعربت  
 اعراب المستثنى واضيفت اليه **ك** ما تقر في علم النحو وقبل بالجر صفة وفيه ضعف لان غير  
 لا تعرف الا اذا وقعت بين ضدين قال في در التاج وقد ينزع فيه بان قوله تعالى غير المغضوب  
 عليهم اعراب صفة للذين مع كونه معرفة لان الابهام في غير ارتفع بكونه لثالث للقسامين فكذلك  
 هنا واعرب به الاسنوى حالا وما قدمناه أقدم لان المقام عن الحالية فتأمل (قوله عند المصنف  
 الخ) مرجوح (قوله والاصح الخ) هو المعقولة صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو  
 لا تقام فيهم الصلاة أي جاءتهم الا استخروا عليهم الشيطان أي غلب دواء أو دود وغيره قال  
 العلامة ابن قاييم وصبر بالانعام فيهم دون لا يقيمون ايقيد **ال** كفتا باقامة بعضهم انتهى  
 والاصح واذ هو البعد من رحمة الله وذلك لا يكون على السنة (قوله فرض كفاية) أي في الركعة  
 الاولى للرجال العتلاء لاسرار المقيمين المستورين غير الاجراء وغير العذورين في اداء  
 المكتوبة فلا تجب على النساء ومثلهن الخلفاء ولا على من به رفق لا شغلهم بخدمة الادة ولا على  
 المسافرين ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء الا ان يكونوا عا أو في ظلمة فتجب  
 وافق الغزالي بأنه لو صلى منفردا خضع ولو صلى جماعة لم يخشع بان الانفراد في حقه أفضل وتبعه  
 العز بن عبد السلام قال الزركشي والخمار بل الصواب خلاف ما قاله وقد تنهين اعارض كما  
 اذا رأى اما ما كسا علم أنه لو اقرى به ادرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها وقد  
 تحرم فيما اذا رأى الامام جالس في تشهد الاخير وعلم أنه لو اقرى به لم يدرك ركعة في الوقت  
 ولو صلى منفردا ادركها وفرضها بحيث يظهر الشعار في البلد أو القرية لاهلها والطارقين انهم  
 يقيمون الجماعة سواء أقاموها في المساجد وغيرها (قوله في غير الجماعة الخ) قال شيخنا لا يخفى  
 ان هذا القيد ومفهومه المذكور بعد غير مستقيم لان الكلام في ادراك الجماعة وان لم تدرك  
 الجماعة فتأمل اللهم الا أن يقال انما قيد في الجماعة بالركعة لانه لا تحصل الجماعة المدعومة لصحتها  
 الا بركعة فتأمل (قوله عالم يسلم التسليم الاولى) أي عالم يشترع في السلام لان القدوة اختلت  
 بالشرع وهل تنفع قد فرادى ولا ظاهر كلام العلامة الرملي في شرحه انه عقاده فرادى لكن  
 نقل عنه تلمذه العلامة الميمني وغيره أنه كتب بخطه على هامش شرحه أنهم لا تنفع قد فرادى  
 وقال العلامة ابن حجر تدرك الجماعة عالم يسلم الامام أي عالم يتم السلام (قوله ولا تحصل باقل من  
 ركعة الخ) هو مفهوم القيد السابق وقد علم ما فيه (قوله ويجب على المأموم) أي من يريد الانعام  
 (قوله أن ينوي الانعام) أي في صلاة تتوقف صحته على جماعة كالجمعة والمعدة والجمعة بالمطر  
 وفي غيرها ان أراد المنابعة لانه لا تتوقف صلاته عليه فان لم ينوها بقيت او تابع ولو في فعل أو سلام  
 بعد انتظار كثير عرفا لاجل المتابعة بطلت صلاته واذ انوى المأموم الانعام في أثناء صلاته صح

للرجال في القرائن غير  
 الجماعة (سنة) مؤكدة عند  
 المصنف والرافعي والاصح  
 عند النووي أنهم افترض  
 كفاية ويدرك المأموم  
 الجماعة مع الامام في غير  
 الجماعة عالم يسلم التسليم  
 الاولى وان لم يقعد معه اما  
 الجماعة في الجماعة ففرض  
 عين ولا تحصل باقل من  
 ركعة (و) يجب على  
 المأموم أن ينوي الانعام



مع الكراهة ولا تحصل له فضيلة الجماعة ويجب عليه أن يتبع الإمام فيما هو فيه وإن خالف نظم  
 صلاة فيه أو كان في ركن قصير ويغفر له تطويله ويحسب له ما فعله قبل الاقتداء فيما تكرره  
 مع الإمام نعم إن نوى القعدة وهو في السجود الأخير بعد طمأنينته بإمام قائم من لَمْ تجزله  
 متابعته بل يجب عليه الانتظار فيه فإن رفع رأسه منه بطأت صلاته إن لم ينوم فارقته ومثله ما لو  
 نوى الاقتداء في جلوس التشهد الأخير فإنه لا يجوز له متابعته قائماً بل يجب عليه الانتظار فيه  
 وفرق بين ذلك وبين امتناع تخلف المأموم للتشميد الأول إذا تركه الإمام بأنه هذا تلبس بالتشميد  
 قبل الاقتداء فصار تخلفه بعد الاقتداء مخالفاً في الدوام بخلاف ذلك فإنه ابتداء الخلف حال  
 الاقتداء ويغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء (قوله أو الاقتداء) أي أو الجماعة وإن حصلت  
 نيته بالإمام وتعين بالقرينة الدالة لا ثم أصرف في كنية الجانب الحدث المطلق وحيداً فلا يقال  
 إن القرائن لا تدل على في النيات لأن محل ذلك إذا كانت مستقلة لا تابعة (قوله ولا يجب تعينه)  
 أي باسمه من لا (قوله بالحاضر) أي في الواقع لأن ملاحظة حضوره من الإشارة الآتية فتأمل  
 (قوله كقوله) أي كالملاحظة معنى هذا القول بقلبه وإن لم يتل نظيره ومنه من في المحراب أو  
 ملاحظة شخصه (قوله في غير الجمعة) أما فيجب عليه نية الإمامة فيها وإن لم يكن إماماً حال  
 ذكره انظر المايول إليه حاله والمادة والمندورة والمجموعة بالمطر تشديداً كالجمعة (قوله بل هي  
 مستحبة) أي لأجل حصول فضيلتها أي يستحب للإمام نية الإمامة في ابتداء صلاته وإن لم يكن  
 خلفه أحد حيث رجحنا بقدره وبالافتقار يستحب ولا ينصرف ولو نواها في أثناء صلاته حصلت له  
 الفضيلة من حين نيته ولا تنطفئ على ما قبلها بخلاف الصوم لعدم تجزئه وقد علم مما مر أنه  
 لا يجب على الإمام تعيين المأمومين بل لا يطلب منه ذلك فإن عينهم وأخطأ لم يضر إلا في صلاة  
 شرطها الجماعة ولم يشر إليهم كما مر (قوله فصلانه فرادى) أي وإن حصلت الفضيلة إن خافه  
 خلافاً لما قضى حين (قوله ويجوز) أي يصح وإن كان الأفضل خلافه (قوله الحر بالبعد)  
 أي الحر أو من العبد لأن الإمامة منصب جليل فالحر به أولى إلا أن تقيز العبد بزيادة الذقة  
 فهو أعلى حدسوا على الرجحان اقتداء في صلاة بل من أجل أن القصد منها الدعاء والشفاعة والحر  
 به ما ألبق والبالغ أولى من الصبي وإن كان أفقه للإجماع على صحة الاقتداء به بخلاف الصبي  
 ولأنه أكمل وأكثر احترازاً منه في صلاته ولو اجتمع عبد بالغ وحر صبي فالعبد أولى من الصبي  
 (قوله بالمرأه) أي الصبي المميز وأصله من قارب سن الاحتمال (قوله أما الصبي الخ) قال  
 شيخنا لا حاجة لذكره لأنه لا تصح صلاته انتهى أقول ويمكن الجواب بأنه إنما ذكره ليميز به أن  
 المراد بالمرأه في كلام المصنف المميز سواء كان مرأه قسراً ولا وإن كان المرأه في الأصل من  
 قارب البلوغ كما مر فتأمل (قوله ولا تصح قدوة رجل الخ) أي لا يصح أن يكون الإمام دون  
 المأموم يقينا واحتمالا ولذلك لا تصح القدوة بين تلميذ والاعادة كالتميم بعمل يغلب فيه وجود  
 المأموم ولا يصح لأنه يلزمها الاعادة عند الشيخين وإن كان المعتمد في المذهب عدم لزومها وحيداً  
 فتخلص من كلام المصنف سبع صور خمسة صحيحة وهي قدوة رجل برجل وخنثى برجل وامرأة  
 برجل وامرأة بخنثى وامرأة بامرأة وأربعة باطلة وهي قدوة رجل بخنثى ورجل بامرأة وخنثى  
 بخنثى وخنثى بامرأة ويصح اقتداء خنثى بآب أو ثمة بامرأة ورجل بخنثى بآب أو ثمة مع

أو الاقتداء بالإمام ولا يجب  
 تعينه بل يكفي الاقتداء  
 بالحاضر وإن لم يعرفه فإن  
 عينه وأخطأ بطأت صلاته  
 إلا أن انضمت إليه إشارة  
 كقوله نويت الاقتداء بزيد  
 هذا فإن مراقتهم دون  
 الإمام فلا يجب في صحة  
 الاقتداء به في غير الجمعة  
 الإمامة بل هي مستحبة في  
 حقه فإن لم يوف صلواته  
 فرادى (ويجوز أن يتم الحر  
 بالعبد والبالغ بالمرأه)  
 أما الصبي غير المميز فلا يصح  
 الاقتداء به (ولا تصح قدوة  
 رجل بامرأة) ولا بخنثى  
 بشكل ولا قدوة بخنثى  
 بشكل بامرأة ولا بشكل





السجود أو جالس لتشهد وتبته فيهما هو فيه ثم يدرك بعد سلام امامه ما فاته كما سبق فان لم  
يتها المواقف لشغل بدعاء فتتاح أو نحو ذلك فذكر بطلان الشراقة في أتى فيه ما صرح به المومع لم  
أوشك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة فانه معذور في ركوعه أو يسجد خلفه كما  
صرح في بطلان القراءة وان لم يبدل ذلك أو شك فيه به بعد ركوعه لم يعد الى محل قراءتها ليعاها فيه  
انقوائه بل يتبع مع امامه في ما هو فيه ويصلي ركعة بعد سلام امامه كما سبق ويسجد ويسجد وهو  
من لم يدرك بعد احرامه مع الامام زمانا يسجد مع الفاتحة ان لا يشتغل بسنة كمنع أو ذود دعاء افتتاح  
بل بالفاتحة الا أن يظن ادراكها مع اشتغالها بالسنة فيأتي بها ثم بالفاتحة واذ ارع الامام ولم  
يقر المسبوق الفاتحة فانه لم يشتغل بسنة تبعة وجوباً في الركوع واجراء وسقطت  
عنه الفاتحة فان تخلف لاعتاده احتق رفع الامام من الركوع فاته ركعة ولا تبطل صلاته  
الا اذا تخلف بركنين من غير عذر وان اشتغل بسنة تخلف وجوباً وقراءة درهما من الفاتحة  
ثم ان فرغ ما وجب عليه وادرك الركوع حصل الركعة وان فرغ حال اعتدال الامام  
واقفه وقفته الركعة فان هوى الامام قبل فراغه وجبت عليه نية المفارقة عما (قوله  
وأى موضع صلى) أى المأموم (قوله في المسجد) أى الخالص ولو بالاجتهاد (قوله بسنة  
الامام) أى تابعه بالاب لا بسنة ولا بآخر عنه بركن فعلين غير مخالف له في شئ فحاش  
المخالفة فيما عدا ذلك لا وز كما مر ناوياً للاقتداء به في صلاة ومواظقة في انظم فلا تصح صلاة  
كسوف خلف جنازة أو عكسه ولا ما خلف غيره ما أو عكسه نعم ان كان الامام في القيام  
الثاني فبا بعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت التدوير كما يشهه ابن الرفعة وتبعه  
جمع ويدل له تعاليهم عدم الصحة بتعذر المتابعة ولا تعذر فيها هنا كما قاله العلامة الرملي ومنه له  
شيخ شيخنا كماله الامامة ابن حجر بخلاف صلاة الجنازة وتوجرت في الشكر والتلاوة فلا يصح الاقتداء  
بامام في شئ منها على الاوجه عند العلامة الرملي ومن تبعه وجوزوا العلامة ابن حجر في  
آخر تكبير الجنازة وتبعه العلامة ابن عبد الحق (قوله في المسجد) وان اتسع وبعثت  
المسافة ما لم يحل بينهم ما يمنع الاستطراق عادة كزوال سلم الدكة مثلاً من صلى عليه ما يمنع  
المرور كالبدن وان وار لم يمنع الرؤية كشبهه بالقبلة ولا يضر الباب المردود أو المخلق ما لم  
يسمرفلوصلى أحدهما بمنارة المسجد الثاني باب ما منه والآخر بسردابه صحت صلاة المأموم  
ان كان عالماً بانتقالات الامام والمساجد المتلاصقة المتنافذة كسجد واحد (قوله عالم  
بملأه) أى بآفاقه ولو بعين أو بصي مأمون أو به دابة من غيره له (قوله أى كفاه  
الخ) هو تفسير أصول لان الكفاية والاجزاء بمعنى واحد والمراد به هنا صحة الاقتداء وحصول  
فضل الجماعة (قوله ما لم يتقدم عليه) أى ما لم يتقدم المأموم بجميع ما اعتد عليه على جزمها  
اعتد عليه الامام يقيناً فلا يضر الشك (قوله بعقبه) أى مثلاً في المل (قوله في جهته الخ) قد  
يؤم هذا أن المراد بالمسجد المذكور المسجد الحرام وليس كذلك ويمكن ان يراد بالجهة ما لو كان  
ظهر المأموم الى وجه الامام حقيقة أو تقديرافانه لا يصح في المسجد الحرام وغيره وما داخل  
الكعبة وخارجها (قوله لم تنعقد) أى في الابتداء وتبطل في الاثناء (قوله ولا تضر مساوانه) أى  
لا تبطل صلاته وكذا كل ما قارنه فيه من أقوال الصلاة وافعالها ما لم يطلب عدم عقارنته فيه وهو  
الفاتحة في الايامين والسلام وجميع الافعال الا في القيام والشهد ويستلزم تأخر جميع تكبيرة

(وأى موضع صلى في المسجد  
بمسألة الامام فيه) أى  
المسجد (وهو) أى المأموم  
(عالم بسنة) أى الامام  
بشهادة المأموم له أو  
بشاهدته بعض صف  
(أجزاء) أى كفاه ذلك في  
صحة الاقتداء به (عالم يتقدم  
عليه) فان تقدم عليه  
بعقبه في جهته لم تنعقد  
صلاة ولا تضر مساوانه  
لامامه ويندب تخلفه عن  
امامه

المأموم من جميع تكبيرة الامام كما مر (قوله قليلا) أي بحيث لا يزيد على ثلاثة أذرع والافاقته  
 فضيلة الجماعة فتأمل (قوله حتى لا يجوز الخ) هو غاية للمنفى لالانفي فتأمل (قوله وان صلى  
 الامام في المسجد الخ) قال شيخنا الوجه الشارح ضمير صلى عائد الى المأموم كما هو ظاهر كلام  
 المصنف لكان أولى وأخصر للاسـتغناء بما ضمير عن الظاهر انتهى ومنشئ عليه العلامة  
 ابن قاسم كاشح ولي الدين البصير وعكس ما ذكره منـ له بان صلى المأموم في المسجد والامام  
 خارجه ولو جعل ضمير صلى عائد الى أحد هـما الشمل الصورتين ولم من سكونه عن صورة  
 العكس فتأمل (قوله قريبا منه أي الامام) ولو جعل ضمير منه عائد الى المسجد كما فعل غيره  
 لكان أولى واحسن لقربه وكان يستغنى عما ذكره بدو قوله وتعتبر المسافة الخ (قوله بان لم تزد  
 مسافة ما بينهما) أي المأموم وآخر المسجد مما يليه كما يأتي في كلامه واذا كثرت الصفوف أو  
 الأشخاص فالشرط أن لا يزيد ما بين كل صفين أو شخصين على المسافة المذكورة وان صار ما بين  
 الأخير وآخر المسجد فرائخ والمسافة المذكورة تقريرية فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع فتأمل  
 (قوله ولا حائل) أي مما مر ويضر هنا الباب المردود أي في الابتداء بخلافه في الانتهاء فانه لا يضر  
 لانه يفتقر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويستمرط هنا ان يكون لو اراد المأموم الوصول الى  
 الامام لا يـتـدبر القبلة فتأمل (قوله اما فضاء الخ) سواء المملوك والموات والموقوف كله  
 أو بعضه غير المسجد والبناء كذلك (قوله أن لا يزيد ما بينهما) أي ولا ما بين كل شخصين أو صفين  
 من اثنى بالامام (قوله على ثلثة ائمة ذراع) أي تقر يبا كما مر والمراد به ذراع الا تسمى لا النجار  
 (قوله وان لا يكون بينهما حائل) أي مما مر ولا يضر هنا حيلة الشارع ولو مطردا ولا النهر  
 وان اخرج الى سباحة بكسر السين أي عوم وهو علم لا ينسى

• (فصل في بيان احكام صلاة المسافر وكيفيتهما من حيث القصر والجمع فيه) واختص  
 المسافر بجوازهما لتحقيقه عليه لما يلاحظه من مشقة السفر غالباً وبتبعها جواز الجمع بالمطر للمقيم  
 وهو في الاصل قطع المسافة رجوعه أسفار هي بذلك لانه يسفر عن اخلاق الرجال أي يكشفها  
 وقيل لاسفار الرجل ينفضه عن البيوت والعمران ولانه قطعة من العذاب أي جز منه كافي  
 الحديث قال الحافظ ابن حجر والمراد بالعذاب الالم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب  
 والمشي فيه من ترك المألوف انتهى ولذلك سئل امام الحرمين حين جلس موضع والدهم كان السفر  
 قطعة من العذاب فاجاب على الفور بقوله لان فيه فراق الاحباب والاصل في القصر قوله  
 تعالى واذا حضرتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الآية قال يـهـ لي بن  
 أمية رضي الله عنه قلت لعمري بن الخطاب رضي الله عنه انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد أمن  
 الناس فقال قد هجبت مما عجببت منه فـالـ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة  
 نصدق الله بما اعلمكم فاقبلوا صدقته ورواه مسلم قال شيخنا وشرعت صلاة المسافر في السنة الرابعة  
 من الهجرة كما قاله ابن الاثير وقيل في ربيع الثاني من السنة الثمانية كما قاله الدوالي وقيل بعد  
 الهجرة بـاربـعين يوماً وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع وهي آخر الغزوات وما بعدها  
 لا يقال له الامر ايا والقصر أفضل من الاتمام اذا كان السفر ثلاث مراحل فأكثر ولم يختلف  
 في جواز قصره لاتباعه وخروج من خلافه من يوجب القصر حينئذ كالامام أبي حنيفة رضي

قليل ولا يصير به هذا التضاف  
 منفردا عن المصنف حتى  
 لا يجوز فضيلة الجماعة (وان  
 صلى) الامام في المسجد  
 والمأموم (خارج المسجد)  
 حال كونه (قريبا منه) أي  
 الامام بان لم تزد مسافة  
 ما بينهما على ثلثة ائمة ذراع  
 تقر يبا (وهو) أي المأموم  
 (عالم بصـلـانه) أي الامام  
 (ولا حائل هناك) أي بين  
 الامام والمأموم (جاء)  
 الاقتداء به وتعتبر المسافة  
 المذكورة من آخر المسجد  
 واذا كان الامام والمأموم  
 في غير المسجد اما فضاء أو بناء  
 فالشرط أن لا يزيد ما بينهما  
 على ثلثة ائمة ذراع وأن  
 لا يكون بينهما حائل  
 • (فصل) في قصر الصلاة  
 وجعلها •



الله عنه بخلاف الصوم فإنه أفضل من النذر مطلقا إلا أن يتضرر به لبقاء شغل ذمته إذا افطر  
ولو تعارض القصر والجماعة فالقصر أفضل خروجاً من الخلاف إذا لم ينفى بوجوب القصر كما  
بخلاف الجماعة فإن لم يباح السفر ثلاث مراحل فالإتمام أفضل أو اختلاف في جواز قصره  
كلاهما فافترى في القصر ومعه عيب في مسافته ومن يديم السفر مطلقاً فالإتمام أهمهما أفضل  
للخروج من خلاف من أوجبته كالإمام أحمد رضي الله عنه وروى مذهبه ما وافقته الأصل  
وهو الإتمام وقد يجب القصر والجمع كالوآخر الظاهر إلى وقت العصر ولم يصل حتى بقي من وقت  
العصر ما يبعث به ركعتان فقط (قوله ويجوز الخ) فالإتمام أفضل في غير ما يأتي (قوله أي  
المتأخر بالسفر الخ) وابتداء السفر عماله سور مجاوزة وعماله سور مجاوزة الخندق أن كان  
فان لم يكن فالنظر أن كانت فان لم تكن فجاوزة العمران ومن الخيام مجاوزة الحلة وموافقة  
كطرح الرماد وما عاب الصبيان (قوله الرابعة) أي من الخمس بخلاف المنذورة والنافلة قال  
العلامة الخطيب وله قصر الصلاة المعادة أن صلاها أو لا مقصورة ثم صلاها ثانية بخلاف من  
وصلها مقصورة أو صلاها أمما وهذا هو الظاهر وإن لم أر من تعرض له انتهى وقد صرح بذلك  
العلامة الرملي وغيره (قوله بخمس شرائط) أي على ما ذكره المصنف وبقي منه ما دوام السفر  
والخروج عما يشاء في نية القصر وعلم المقصد والعلم بجواز القصر فتأمل (قوله أي الشخص الخ) قال  
شيخنا إمامنا عدل عن رجوع الضمير إلى المسافر الذي هو صريح كلام المصنف لاعتبار الجواز من  
ابتداءه فتأمل (قوله في غير معصية) أي وإن عصى فيه كما يأتي (قوله هو شامل الخ) وكذا هو  
شامل لما كروه كالسفر وحده أو للتجارة في أكلان الموقوت ونحوه كالأمة أيضاً الكافر فيتم خص  
إذا أسلم في أثناء الطريق وإن بقي دون مسافة القصر إذ سفره ليس بمعصية وإن كان عامياً بالكفر  
(قوله أما سفر المعصية أي ولو في أثناء الطريق بأن سافر سقراً بما حاتم قلبه بمعصية فإنه يمتنع عليه  
أن يترخص حينئذ فإن تاب ترخص وإن كان الباقي دين مسافة القصر خلافاً للعلامة الخطيب  
وخرج به المعصية في السفر فأنه لا يمتنع الترخيص (قوله كالسفر لقطع الطريق) وكذا سفر آبق  
ونافذة وفروع لم يستأذن أصله حيث يجب استئذانه ومن عليه دين حال بقدره على وقائه بغير إذن  
مستحقه (قوله بقصر ولا جمع) ليس قيداً فلا يقتصر على قوله فلا يترخص فيه إلا كان أولى  
وانسب ليشمل الفطر في رمضان والمسيح على الخفين ثلاثة أيام اللهم إلا أن يقال ذكرهما لكون  
الكلام فيهما فتأمل (قوله ستة عشر فرسخاً) وهي أربعة برد كما يأتي وهو فارسي معرب (قوله  
تحدد في الأصح) أي أثبت التقدير فيها بالأصابع عن الصحابة رضي الله عنهم ولأن القصر على  
خلاف الأصل فيحتمل طوقه بفتح تقدير المسافة فيعسر النقض لا الزيادة وبذلك علم أن اعتبار  
المسافة بحر حلتين وهما يومان معتدلان أو يومان كذلك أو يوم وليلة بسير الأبل الحاملة  
لا ينافي التحديد لأنهم ما يزدان عليها وعلم من ذلك أيضاً أنه لا بد من العلم بطوله فلا يترخص لها ثم  
لا يدري أين يتوجه فان لم يسلك طريقاً فافهموا كتاب التعاسيف ولا طالب آبق يرجع متى  
وجد منهم أن قصد كل منهم امر حلتين وكان للهائهم غرض صحيح كزيارة مثلاً فافهموا القصر  
وليس من الغرض الصحيح التفرغ ولا رغبة الأبدانهم لو كان مقصدهم طريقاً وسلك الطريق  
الطويل منهم التفرغ لا مجرد القصر فله القصر (قوله ولا يترخص بمرحلة الرجوع منها) فلا بد من

(ويجوز للمساافر أي  
المتأخر بالسفر قصر  
الصلاة الرابعة) لا غيرها  
من ثلاثية وثلاثية وجواز  
قصر الصلاة الرابعة  
(بخمس شرائط) الأول  
(أن يكون مسافراً) أي  
الشخص (في غير معصية)  
هو شامل للأوجب كقضاء  
دين ولله مدوب كصلة الرحم  
ولامباح كسفر تجارة  
أما سفر المعصية كالسفر  
لقطع الطريق فلا يترخص  
فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني  
(أن يكون مسافراً)  
أي السفر (ستة عشر  
فرسخاً) تحديد في الأصح  
ولا يترخص بمرحلة الرجوع  
منها والفرسخ ثلاثة أميال  
وحينئذ يجمع الفرائض  
ثلاثة وأربعون ميلاً  
والأصل أربعة آلاف

كون المسافة ذهاباً فقط حتى لو قصده على مسرعة له نية ان لا يقيم فيه بل يرجع لم يجزله  
القصر لذهابا ولا يابا وان قاله مشقة من حلقين متواليين لانه لا يسمى سفرا طويلا (قوله  
خطوة الخ) قد تقدم ضبطها في مبطلات الصلاة فراجع (قوله) والخطوة ثلاثة اقدم اي  
يقدم الاذى وفي مرة الزمان يقدم البعير وفيه نظر لان البعير لا يقدم له وانما له خف فان كان  
يسمى قدما لم اده والقدمان ذراع فالمد بالاقدام اثنا عشر الف قدم وبالذراع ستة آلاف  
ذراع والذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعيرات معترضات معترضات  
والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون وقد نظم ذلك بعضهم فقال

ان البريد من الذراع اربع \* والفرسخ من الاثاميل ضعوا  
والمد الف اي من الباعث قل \* والباع اربع اذرع فتبعوا  
ثم الذراع من الاصابع اربع \* من بعدها العشرون ثم الاصبع  
ست شعيرات يطن شعيرة \* منها الى ظهر لاخرى توضع  
ثم الشعيرة ست شعيرات غدت \* من شعر بغل ليس عن ذامدفع

وحينئذ فافان القصر (٣) بالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا وبالذراع مائتا ألف  
وثمانية وعشرون ألفا وبالاصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفا وبالشعيرات  
احد وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنا وسبعون ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف  
وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنا وثلاثون ألفا ولو قطع هذه المسافة في لحظة  
في برأ بحر ترخص (قوله الهاشمية) نسبة ابني هاشم لانهم اندرت في زمنهم لا الى هاشم جد النبي  
صلى الله عليه وسلم وخرج بها الاموية بضم الهمزة المنسوبة لابني امية لتقديرها في زمنهم فانها  
أربعون ميلا فقط اذ كل خمسة منها قدر سنة هاشمية (قوله مؤديا للصلاة) فلو سافر وقد بقي من  
وقتها ما يسع ركعة فله القصر بخلاف ما اذا بقي زمن لا يسع ركعة فيمتنع عليه القصر لانها حينئذ  
فائتة حاضرة فتأمل (قوله تقضى فيه) أي السفر ولو غير ما فاتته فيه فلو شك في كونها فائتة سفر  
أو حاضرة امتنع عليه قصرها احتياطاً ولان الاصل الاتمام (قوله أن ينوي القصر) أي يقيماً  
فلو شك هل نواه أو لا وجب عليه الاتمام وان تكرر قرب لتأدى جزم من الصلاة حال التردد وبه  
فارق نظيره في الشك في اصل النية لان زمنه غير محسوب وانما عني عنه المكثرة وقصده مع زواله  
عن قرب غالباً ومن الشروط أيضاً كما مر ان يحسن عزماً في نيته في دوام الصلاة فلو ترك نية  
القصر عند الاحرام أو نوى القصر ثم تردد في انه يقصر او يتم أو شك في نية القصر وان تذكر  
في الحال انه نوى القصر كما مر او قام امامه اثنان فتردد هل هو متم أو ساء لزمه الاتمام لانه الاصل  
ومثل نية القصر ما لو نوى الظهور مثلاً ركعة تين ولم ينو ترخصاً كما قاله الامام ومالو قال أو أدى صلاة  
السفر كما قاله المتولي ولو اتى بجافرو شك في نية القصر جزم هو به اجازة القصر ان بان امامه  
قاصر الان الظاهر من حال المسافر القصر بان انه متم لزمه الاتمام وكذا ان لم يبين له حال  
الامام كان قد ثبت صلواته ولو علق نية القصر على نية امام علم انه مسافر وشك في نيته كان قال ان  
قصر قصرت والا فتمت اجازة القصر ان بان الامام قاصراً (قوله عقيم الخ) ولو اتى عن جهل  
سفره لزمه الاتمام وان بان الامام مسافراً قاصراً ولو ظنه مسافراً فنوى القصر فبان مقيماً فقط

خطوة والخطوة ثلاثة  
اقدام والمراد بالاصابع  
الهاشمية (و) الثالث (ان  
يكون) القاصر (مؤدياً  
للاصابع) اما القائمة  
حضر أو لا تقضى فيه  
مقصورة والقائمة في  
السفر تقضى فيه مقصورة  
لا في الحضر (و) الرابع  
(ان ينوي) المسافر (القصر)  
للاصابع (مع الاحرام) بها  
(و) الخامس (ان لا يتم) في  
جزء من صلواته (بقيم) أي  
عن يصلي صلاة تامة يشمل  
المسافر المتم

(٣) قوله وحينئذ فافان  
القصر الى آخر العبارة يلزم  
التأمل في صحة العدد اه



(ويجوز له سافر) - فقرأ  
طوبى لمبا (ان يجمع  
بين) - صلاتي (الظهر -  
والعصر) - تقديمها وتأخيرها  
وهو معنى قوله (في وقت  
أيهما شاء) - أن يجمع بين  
صلاتي (المغرب والعشاء)  
تقديمها وتأخيرها وهو معنى  
قوله (في وقت أيهما شاء)  
وشروط جمع التقديم ثلاثة  
الاول ان يبدأ بالظهر قبل  
العصر وبالمغرب قبل العشاء  
فلو عكس كأن بدأ بالعصر  
قبل الظهر مثلاً لم يصح  
ويبدأ بها بعده ان اراد  
الجمع والثاني نية الجمع اول  
الصلاة الاولى بان تقترن نية  
الجمع بقصد - ومهاف - لا يمكن  
تقديمها على التصريح  
ولا تأخيرها عن السلام من  
الاولى ويجوز في اثناها  
على الاظهر - والثالث  
الموالاته بين الاولى والثانية  
بان لا يغلط الفصل بينهما  
ان طال - وقاد ولو بعد - ذكر  
كنوم وجب تأخير الصلاة  
الثانية الى وقتها ولا يضر  
في الموالاته بينهما

او تقديمهما بمحمد بن الزمعه الاتمام اما الوبان محمد بن ثنم مقيماً او بانامه فلا يلزمه الاتمام اذ لا قدوة  
سابقة وفي الظاهر ظنه مسافراً ولولزم الاتمام مصلياً ففسدت صلاته امتنع عليه القصر لانها  
صلاة وجب عليه اتمامها وما ذكر لا يدفعه قال العلامة الخطيب ولو فقد الطهورين فشرع في  
الصلاة بنية الاتمام ثم قدر على الطهارة فقال المتولى وغيره بقصر لان ما فعله ليس بحقيقة صلاة  
قال الاذرعى وامل ما قالوه بناء على انه لا يستبطل الصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه هذا هو  
الظاهر وكذا يقال فيمن صلى بتييم عن تلمذه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها انتهى قال العلامة  
الرملي والوجه الاول في الصورتين لانها وان كانت صلاة شرعية لا يستقطبها طلب فعلها وانما  
يستقطبها سرمة الوقت فقط (قوله ويجوز له سافر الخ) اشعر بان ترك الجمع افضل للخلاف  
فيه ولان فيه اخلاء احد الوقتين عن وظيفة بخلاف القصر المكن يستغنى عنه الحاج بعرفة  
ومزدلفة ومن اذا جمع صلى جماعة او خـ لاعتن حديثه الدائم او كشف عورته فالجمع لهم افضل  
(قوله مبا) اي غير معصية كما مر (قوله الظهر والعصر) والجمعة كالظهر في جمع التقديم  
(قوله تقديم الخ) يستغنى عنه التحصير لما سبى في ان شرطه ظن حصه الاولى وهو متوقف فيها قال  
الزركشي ومثلهما فاقد الطهورين وكل من لم تستقطب صلاته بالتيمم انتهى قال العلامة الرملي كابن  
حجر وهو محل وقفه اذا شرط ظن حصه الاولى وهو موجود هنا واعتمد شيخ شيخنا ان المنع خاص  
بالتحصيرة وهو ظاهر كلام العلامة الرملي كابن حجر ونقل العلامة ابن قاسم في حواشي التفتة عن  
العلامة الرملي اعتماد ذلك وفي حواشي المنهج اعتماد ما قاله الزركشي نقل عنه أيضاً واستدركه  
شيخنا الشبراخيتي وجمع التقديم اولى ان كان نازلاً في وقت الاولى سائر في وقت الثانية والابان  
كان سائر في وقت الاولى نازلاً في وقت الثانية أو سائر فيهما او نازلاً فيهما فجمع التاخير اولى لان  
وقت الثانية وقت الاولى حقيقة كما قال العلامة الرملي كالخطيب وخالفهما العلامة ابن حجر  
فيما اذا كان سائر فيهما ونازلاً فيهما فاقول التقديم اولى مسارعة لبرائة الذمة (قوله ثلاثة الخ)  
ويؤيد عليه ادوام السقر الى عقد الثانية بالنسبة للجمع بالسفر وأما بالنسبة للجمع بالمطر فيمنه  
عليه الشارح فيما سبى في وان لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها كما قاله بعضهم واعتمد العلامة  
ابن قاسم نقل عن العلامة الرملي كالجلال ائبقيني جوازها وان لم يبق الا ما يسع بعض ركعة من  
الثانية وتكون اداءه قطعاً لانها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها وسبقه لذلك الرويان  
واعتمد مشايخنا وكون الاولى صحيحة يقيماً او ظناً للجمع المتحصيرة كما مر (قوله لم يصح) اي  
العصر ويعد بها بعد فراغها من الطهور فوراً ان اراد الجمع (قوله اول الصلاة الاولى) اي  
الاولى كونها اول الاولى لاندماجها المتفاضل ولو نوى ترك الجمع بعد التحال او ارتد بعده واسلم  
فورا ثم اراده قبل طول الفصل فالمتجه الجواز خلافاً للعلامة ابن حجر (قوله ويجوز في اثناها)  
اي ولو مع السلام منها او مثل ذلك ما لو شرع في الظهر او المغرب بالبلد في سفينة فسارت فنوى  
الجمع صح لوجود السفر في وقتها كما قاله في المجموع نقل عن المتولى واقره وهو المعتمد (قوله  
الموالاته) اي فلا يصح في المناقلة بينهما فلو تذكر بعد فراغها انه ترك ركناً من الاولى وجب  
اعادتها الاولى لترك الركن وتذكر التدارك اطول الفصل والثانية لفقد الترتيب وله الجمع ان  
راد او من الثانية اعادها في وقتها الاصل ان طال الفصل من وقت السلام منها الى التذكر أما

اعادتها فلتترك الركن وتعد التدارك وأما اعادتها في وقتها فلا تمنع الجمع لفقد الولاء بتخلل  
الباطلة فان قصر الفصل تدارك وصحت الصلاتان فلو ترك ركنا ولم يعد لم هل هو من  
الاولى أو من الثانية أعادهما وجوباً وامتنع عليه الجمع تقديماً (قوله فصل يسير) أي عرفاً  
بقدار زمن اذان واقامة ووضوء ولو وجد أو تيمم وطاب خفيف على الوسط المعتبر دل في ذلك  
وان لم يتنج اليه وتضر الصلوة بينهما ما لم يقلدوا لوراثة (قوله كانت أداء) أي حقيقة قال شيخ  
الاسلام ويكفي زمن يسع ركعة من وقت الاولى وهو مرجوح والراجح انه لا بد من ادراك زمن  
يسع جميعهما قصوره ان أراد القصر وتامة ان أراد الاتمام (قوله في جمع التأخير الخ) لكن  
يجب دوام السفر الى فراغهما معاً سواء رتب أولاً فان أقام قبله صارت التابعة قضاء من غير  
انهم وفارق الاكتفاء في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية مرة إعادة لعدم البطلان فتأمل  
(قوله أي المقيم الخ) قال شيخنا دفع به ان يراى بالاضرار كالحاضرة أو المـنـوطـن وليس  
كذلك فتأمل (قوله في وقت المطر) ومثله الثلج والبردان ذابا حال نزولهما أو كبرت قطعتهما  
وخرج بذلك الوحل وغيره ومن الاعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة فلا يجوز الجمع به أو أجاز  
صاحب الروض وغيره الجمع بالمرض تقديماً وتأخيراً قال الأذري وهو نص للإمام الشافعي  
رضي الله عنه (قوله ان بل المطر على الثوب) أي لا يشترط أن يكون المطر قوياً بل يكفي ذلك  
ولو كان ضعيفاً بحيث يبيل على الثوب وأقل النعل ومثل المطر الشقان وهو رطب باردة فيهما  
مطر خفيف (قوله السابقة) أي في كلام الشارح وهي ان يبدأ بالظهور قبل العصر وبالمغرب  
قبل العشاء وان يتوى الجمع أول الصلاة الاولى وان تكون الموالاة بين الاولى والثانية والمطر  
هنا مقام السـةـرهـناك (قوله وجود المطر) أي ببقية أو وظناً لا شكاً (قوله عند السلام من  
الاولى) أي واستمراره الى عقد الثانية (قوله بعد ذلك) أي بعد عقد الثانية (قوله ويختص  
رخصة الجمع الخ) وللإمام ان يجمع بالأمومين وان لم يتأذوا بالمطر وهو مجبول على الراتب أو  
غيره وتعدل المسجد بغيبته عنه قال المحب الطبري وان خرج الى المسجد قبل وجود المطر فاتفق  
وجوده وهو في المسجد أن يجمع لانه لو لم يجمع مع الاحتياج الى صلاة العصر أيضاً في جماعة وفيه  
مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أو في اقامته في المسجد (قوله ويتأذى الذهاب) أي بان يذهب  
خشوعه أو كماله (تمة) هل تشترط الجماعة في كل من الصلاتين أو لافيه نظراً ولا بعد الاكتفاء  
بها في جزئ من الثانية لان صحة الاولى لا تتوقف على شروط الجمع لانها في وقتها والله أعلم

(فصل في بيان أحكام صلاة الجمعة وما يترتب فيها من وجوباً وأندبا) \* وهي بضم الميم واسكانها  
وقضها وحكي كسرهما وجمعها جماعات وجمع وصميت بذلك لاجتماع الناس لها وقيل لم يجمع  
في يومها من الخير وقيل لانه يجمع فيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وقيل لاجتماعه فيه مع  
حواء في الارض بعد أربعين يوماً وقبل لان قریشا كانت تجتمع فيه الى قصي في دار الندوة  
وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي بين العظيم قال الشاعر  
نفسى القداة لا قوام هم وخطوا \* يوم العروبة أو راد بابا وراد  
قيل وأول من سماها جمعة كعب بن لؤي ويسمى أيضاً يوم المزيدي وهي أفضل الصلوات ويومها  
أفضل ايام الاسبوع يعتقد الله تعالى فيه ستمائة ألف عتية من النار ومن مات فيه كتب الله

فصل يسير عرفاً واما جمع  
التأخير فيجب فيه ان يكون  
بنية الجمع وتكون هي  
الثانية في وقت الاولى ويجوز  
تأخيرها الى ان يبقى من  
وقت الاولى زمن لو ابتدئت  
فيه كانت أداء ولا يجب  
في جمع التأخير ترتيب ولا  
موالاة ولا نية جمع على  
الصحيح في الثلاثة (ويجوز  
للحاضر) أي المقيم (في  
وقت المطر أن يجمع بينهما)  
أي الظهور والعصر والمغرب  
والعشاء في وقت الثانية بل  
(في وقت الاولى منهما) ان  
بل المطر أعلى الثوب  
وأقل النعل وجدت  
الشروط السابقة في جمع  
التقديم يشترط أيضاً  
وجود المطر في أول الصلاتين  
ولا يكفي وجوده في أثناء  
الاولى منهما ويشترط أيضاً  
وجوده عند السلام من  
الاولى سواء استمر المطر  
بعد ذلك أم لا ويختص رخصة  
الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة  
بمسجد أو غيره من مواضع  
الجماعة بعد عرفاً ويتأذى  
الذهاب للمسجد أو غيره  
من مواضع الجماعة بالمطر  
في طريقه

• (فصل) •



تعالى له أجر شهيد ووفى فتمت القبر وهي بشر وطها الا تمة فرض عين ا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخطبة فاسعوا بالحي فظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعى اليه ولانه نهي عن البيع وهو مباح ولا ينهي عن فعل المباح الا فعل الواجب وهي من خصائص هذه الامة وفرضت والنهي صلى الله عليه وسلم بمكة ولم يصالحا حينئذ اما لانه لم يكمل عددها عنده أو لان من شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بمكة من تخفيها أو أول من فعلها بالمدينة الشريفة قبل الهجرة أسعد بن زرارة رضى الله عنه جعل يقال له نقيع الخضمات على ميل من المدينة وهي ابست ظهر امة صورة وان كان وقتها وقتها وتعدارك به بل هي صلاة مستقلة ومعلوم أنها ركعتان (قوله ونبرات وجوب الجمعة) أي وصفتها وانعقادها لاعتبارها الاستيطان قال شيخنا ولو أبدلها بالقامة اسكان أولى وأنسب الا ان يقال مراده بالاستيطان مطلق الإقامة بدليل قول الشارح في المفهوم ومسافر وبدليل قول الشارح أيضا في شروط الصحة التي يستوطنها المسلمون فتأمل (قوله والحريفة) أي الكاملة فلا تجب على من فيه رق ولو مكانيا أو مبعضا ولو كان بينه وبين سيدها ياء ووقعت الجمعة في نوبته نعم تبين العتق كإيضاح الخلفي فيما يأتي (قوله ولذ كورية) وفي بعض النسخ والذ كورة (قوله والصحة) هي بمعنى عدم العذر فتأمل (قوله على كافر) أي وجوب أدائه ولا تصح منه وتجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما مر في شروط الصلاة نعم تجب على المرتد وجوب أدائه مطالبته أيضا وان لم تصح منه الآن بان يسلم ثم يفعلها (قوله وصحي) أي ولو لم يكن تصح من المميز وتكفيه عن ظهره (قوله ومجنون) أي ومغمى عليه وسكران ونائم ولا تصح منهم نعم يجب على السكران التعمد بسكره قضاء ظاهره كغيرها وعلى النائم كذلك لكن يجب إيقاظ النائم ان تعمدا بنومه بان نام بعد الزوال لا قبله على المعتد خلا للعلامة ابن حجر (قوله وأني وخفي) نعم ان اتضح الخلفي بالذ كورة قبل فعلها ولو بعد فعله الظهور وجب عليه فعلها ان تمكن منها والواجب عليه فعل الظهور ولا يكفيه ظهره الأول ان كان فعلها قبل فوات الجمعة (قوله ومريض) أي ان لم يحضر محالها والواجب عليه فعلها ان تم ان تضر ربانها فله الانصراف ولو بعد شروعه فيها (قوله ونحوه) أي من كل عذر يرخس في ترك الجماعة مما يمتنع تصويره كطرد وحل وحرب ورجوع وعطش وخوف على معصوم من مال أو عرض أو بدن ولو اغتير فيه ارتضرت بخلاف عن ردة ولا تمكفي الوحشة هنا بخلاف التيم لانه وسيلة وعري وعدم مركوب لا تقبه وأكل ذي ربح كربه لا بقصد اسقاطها ومن العذر حاجته الى كشف عورته للاستنجاء بوضوء من يحرم عليه نظره اليه ومنه حاف غير عاين به عدم خروجها لخوف عليه مثلا ومنه تطويل الامام لمن لا يصبر ولو ابتداء نظرا لما فيه وغير ذلك ومن الأعذار أيضا الاشتغال بتجبه زميت وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر بكمال كالأوباء جارة أو باعارة ولو آدميا ولم يشق عليه ما الركب كسنة المشي في الوحل لانتفاء الضرر والشيخ من جاوز الاربعين فان الناس صغار وأطفال وصبيان وذراى الى البلوغ وشبابا وفتيانا الى الثلاثين وكهول الى الاربعين وبعد الاربعين يقال للرجل شيخ والمرأة شخنة والهرم أقصى الكبر والزمانه الابتلاء والعاهة وتلزم الامه أيضا ان

(ونبرات وجوب الجمعة) أي وصفتها وانعقادها لاعتبارها الاستيطان قال شيخنا ولو أبدلها بالقامة اسكان أولى وأنسب الا ان يقال مراده بالاستيطان مطلق الإقامة بدليل قول الشارح في المفهوم ومسافر وبدليل قول الشارح أيضا في شروط الصحة التي يستوطنها المسلمون فتأمل (قوله والحريفة) أي الكاملة فلا تجب على من فيه رق ولو مكانيا أو مبعضا ولو كان بينه وبين سيدها ياء ووقعت الجمعة في نوبته نعم تبين العتق كإيضاح الخلفي فيما يأتي (قوله ولذ كورية) وفي بعض النسخ والذ كورة (قوله والصحة) هي بمعنى عدم العذر فتأمل (قوله على كافر) أي وجوب أدائه ولا تصح منه وتجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما مر في شروط الصلاة نعم تجب على المرتد وجوب أدائه مطالبته أيضا وان لم تصح منه الآن بان يسلم ثم يفعلها (قوله وصحي) أي ولو لم يكن تصح من المميز وتكفيه عن ظهره (قوله ومجنون) أي ومغمى عليه وسكران ونائم ولا تصح منهم نعم يجب على السكران التعمد بسكره قضاء ظاهره كغيرها وعلى النائم كذلك لكن يجب إيقاظ النائم ان تعمدا بنومه بان نام بعد الزوال لا قبله على المعتد خلا للعلامة ابن حجر (قوله وأني وخفي) نعم ان اتضح الخلفي بالذ كورة قبل فعلها ولو بعد فعله الظهور وجب عليه فعلها ان تمكن منها والواجب عليه فعل الظهور ولا يكفيه ظهره الأول ان كان فعلها قبل فوات الجمعة (قوله ومريض) أي ان لم يحضر محالها والواجب عليه فعلها ان تم ان تضر ربانها فله الانصراف ولو بعد شروعه فيها (قوله ونحوه) أي من كل عذر يرخس في ترك الجماعة مما يمتنع تصويره كطرد وحل وحرب ورجوع وعطش وخوف على معصوم من مال أو عرض أو بدن ولو اغتير فيه ارتضرت بخلاف عن ردة ولا تمكفي الوحشة هنا بخلاف التيم لانه وسيلة وعري وعدم مركوب لا تقبه وأكل ذي ربح كربه لا بقصد اسقاطها ومن العذر حاجته الى كشف عورته للاستنجاء بوضوء من يحرم عليه نظره اليه ومنه حاف غير عاين به عدم خروجها لخوف عليه مثلا ومنه تطويل الامام لمن لا يصبر ولو ابتداء نظرا لما فيه وغير ذلك ومن الأعذار أيضا الاشتغال بتجبه زميت وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر بكمال كالأوباء جارة أو باعارة ولو آدميا ولم يشق عليه ما الركب كسنة المشي في الوحل لانتفاء الضرر والشيخ من جاوز الاربعين فان الناس صغار وأطفال وصبيان وذراى الى البلوغ وشبابا وفتيانا الى الثلاثين وكهول الى الاربعين وبعد الاربعين يقال للرجل شيخ والمرأة شخنة والهرم أقصى الكبر والزمانه الابتلاء والعاهة وتلزم الامه أيضا ان

وجدنا في أول باب جرحه من قبل مجدها فاضله عما يعتد به في القطر فان لم يجد له يلزمه الحضور وان كان  
 بحسن المشي بالعصا (قوله ومساخر الخ) أشار به الى ما تقدم من أن المراد بالاستيطان عدم  
 السفر فيخرج به المقيم غير المستوطن فان لم يلزمه وان لم تنعقد به واعلم ان كل من صحت ظهوره من  
 هؤلاء اذ اصاب الى الجمعة كفته عن الانه انصح لمن يلزمه فان لا يلزمه بالطريق الاولى ويسن له  
 اظهار الجماعة فيه الا ان خفي عذره وحينه فذلك من هذا ان الناس في الجمعة على ستة  
 اقسام أحدها تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو من توفر فيه شروطها والثاني تجب عليه  
 وتصح منه ولا تنعقد به وهو من يسمع النداء وليس يحمل الجمعة والمقيم غير المستوطن والثالث  
 لا تجب عليه ولا تصح منه ولا تنعقد به وهو الكافر الاصلي وغير المميز من صغير ومجنون والرابع  
 تجب عليه ولا تصح منه ولا تنعقد به وهو المرتد والخامس تصح منه ولا تجب عليه ولا تنعقد به  
 وهم الصبيان والارقاء والخنثى والاناث والمساغرون والسادس تنعقد به وتصح منه ولا تجب  
 عليه وهو المريض ونحوه من له عذر من الاعذار المرخصة في ترك الجماعة ويحرم على من يلزمه  
 الجمعة السقر بعد الفجر الا اذا أمكنه فعلها في طريقه أو مقصده (قوله وشرايط صحة فعلها)  
 أي الا لازم له انعقادها (قوله ثلاثة) وبقي لها شروط اخر منها تقديم خطبتين من نصح خاتمة  
 الجمعة ومنها الجماعة في الركعة الاولى وقديبه المصنف على هذين الشرطين فيما سياتي ومنها أن  
 لا يسبقها ولا يقارنها في التصريح بجمعة أخرى بمثلها الا اذا عسر اجتماع الناس بمكان قال  
 العلامة الخطيب واظهار ان العبرة في العسر بمن يصلي لا بمن يلزمه ولا بجميع أهل البلد  
 وقال العلامة الرمي الاقرب ان العبرة بمن فعلها في ذلك المثل غالبا وقال العلامة ابن عبد  
 الحق العبرة بمن تصح منه وأقره العلامة الحلي والعهدة عليه (قوله دار الاقامة) أي بان يقع  
 فعلها وخطبتها أو سامعها في محل لا يجوز قصر الصلاة فيه للمساغر من تلك القرية فلا تصح في  
 غيره ولو تبعها (قوله سواء في ذلك المدن والقرى) أو البلدان وحاصل ذلك أن ما فيه ما حكم شرعي  
 وما حكم شرطي وأسواق البيع والشراء فصر وما خلا عن بعض هذه البلد وما خلا عن جميعها  
 فقرية ونجس القرية والبلد ما كان من حجر أو خشب أو قصب أو نحو ذلك سواء الرحاب المسقفة  
 والساحات والمساجد وغيرها ولو انهدمت الابنية واندرست وأقاموا على عمارتها لم يضر  
 انه داهي في صحة الجمعة وان لم يكونوا في مظال لانهم أوطنهم ولا تنعقد في غير بناء الا في هذه  
 الصورة بخلاف ما لو جاء غيرهم فانه لا تصح فيها الجمعة الا بعد البناء على ما مر وهذا بخلاف ما لو  
 نزحوا مكانا وأقاموا فيه لمعززة قرية فانه لا تصح جمعهم فيه قبل البناء استصحابا للاصل في  
 الطالين وكذا لو صارت طائفة خارج الابنية في محل تقصر فيه الصلاة خلف جمعة منه قد قانم الا  
 تصح جمعهم لعدم وقوعها في الابنية المجتمعة وتجاوز في القضاء المعدود من خطبة البلد بحيث لا  
 تقصر فيه الصلاة قال الاذري وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية صيانة له  
 عن النجاسة قال العلامة الخطيب وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد وأما قول القاضي أبي الطيب  
 قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البناء  
 فعمل على انفصال لا بعده من القرية وفي فتاوى ابن البرزلي أنه لو كان البلد كبيراً وخرب  
 ما حوالى المسجد لم يزل حكم الوصله عنه ونحوه إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما مفرق والضابط

ومساخر (وشرايط) صحة  
 (فعلها ثلاثة) الاول دار  
 الاقامة التي يستوطنها  
 العدد الجمعة وسواء في  
 ذلك المدن والقرى التي  
 تخذونها وعبر المصنف عن  
 ذلك بقوله (ان تكون البلد  
 مهيأ كانت) البلد (أو قرية  
 والناس) (ان يكون العدد)  
 في جماعة الجمعة



فيه ان لا يكون بحيث تقصر الصلاة فيه قبل مجاوزته أخذ الإمام من وخرج به التليام ويوت  
 الأعراب فلا تصح الجمعة فيه مطلقا ويلزم أهلها حضور محل الجمعة ان أقاموا وسعوا النداء  
 والأقلا (قوله أربعين رجلا) أي ومنهم الإمام فلا تنعقد بدونهم لخبر ابن مسعود رضي الله عنه  
 انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع  
 أربعون رجلا فليقيم الجمعة وأما خبر انقضاءهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتداء لما في  
 عشر بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة ومحل كونهم أربعين في غير  
 صلاة ذات الرقاع اما فيه فيستلزم زيادةهم على الأربعين ليحرم الإمام بأربعين ويقف الزائد  
 في وجهه بعدد ولا يشترط بلوغهم أربعين على الرابع لانهم تبع للاربعين والجمعة في كون  
 العدد لا بد ان يكون أربعين ان الأربعين لا تخلو عن ولي الله تعالى وأيضا الانسان ينمو الى  
 الأربعين وان اكمل الاعداد الأربعون وان كل نبي يبعث على رأس الاربعين (قوله من أهل  
 الجمعة) ولو مرضى أو من الجن أو منهم ما قال شيخنا بشرط ان تكون الجن على صورة الآدميين  
 انتهى وقال العلامة ابن قاسم كشغ شيخنا لا يشترط ذلك (تنبيه) \* بشرط في الأربعين ان  
 تصح امامة كل منهم بالمعية فلا تصح وفيهم أي قصر في التعلم أو خشي نعم لو كان فيهم خشي زائدا  
 عليهم وبطلت صلاة واحد منهم بعد احرامهم لم تبطل للشك في بطلانهم بعد تحقق انعقادها فان  
 لم يقصر الاخي والامام قارئ صحت جمعتهم ولو نقصوا فيها بطلت لاشتراط العدد في دوامها  
 كالوقت وقد فات فيتمها الباقيون ظهور أو في الخطبة لم يحسب اهرم ركن فعل حال نقصهم لعدم  
 سماعهم له فان عادوا قريبا عرفا جازاهم البناء على ما مضى منها وان عادوا بعد طول الفصل  
 وجب عليهم استئذانها الانتفاء الموالاة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده فيجب  
 اتباعهم فيها كنقصهم بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا قريبا جازاهم البناء والواجب  
 عليهم الاستئذان لذلك ولو أحرم أربعون قبل انقضاء الاولين غت اهرم الجمعة وان لم يكونوا  
 سماع الخطبة وان أحرموا عقب انقضاء الاولين فقال في الوسيط تنعقد الجمعة بشرط أن  
 يكونوا سماع الخطبة وتصح الجمعة خائف الصبي والمميز والعبد والمسافر ومن بان محمد ناولو حدثنا  
 أكبر كغيرها ان تم العدد بغيرهم بخلاف ما اذا لم يتم الأيهم (قوله بعيت لابن عمر) لا يظنون عداستون  
 الخ) ومن له مسكن يلا دين فالعبرة بما كثر فيه اقامته فان أقام باحداهما ثمانية أشهر وأقام  
 بالآخر أربعة أشهر انعقدت الجمعة به في الاول دون الثاني فان استوت اقامته فيهما فالعبرة  
 بما فيه أهله وماله فاذا كان أهله وماله في أحدهما دون الآخر انعقدت الجمعة به في الاول دون  
 الثاني فان استويا في الكل فالعبرة بالهمل الذي هو فيه سال اقامة الجمعة (قوله والثالث الوقت)  
 وفي بعض النسخ والثالث أن يكون الوقت باقيا فلو شكوا في بقائه قبل الاحرام به اصلوا ظهر  
 (قوله وهو وقت الظهر) أي ظهر يومه فلا تنقض الجمعة بفوته ولو في يوم جمعة أخرى (قوله  
 أن تقع الجمعة كلها في الوقت الخ) واذا أدرك المسبوق ركعة مع الإمام وعلم أنه ان استمر  
 معه لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقه ادركها فيه وجب عليه نية المفارقة ولو سلم  
 الامام الاولى وتسعة وثلاثون في الوقت وسماها الباقيون خارجة صحت الجمعة الامام ومن معه  
 أما المسلمون خارجة أو فيه ونقصوا عن الأربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم  
 خارجة فلا تصح جمعتهم فان قلت لو تميزت المأمومين دون الامام صحت جمعتهم كما نقله

(أربعين) رجلا (من أهل  
 الجمعة) وهم المكفون  
 الذكور الأحرار  
 المستوطنون بحيث  
 لا يظنون عداستون  
 شتاء ولا صيفا الحاجة  
 (و) الثالث (الوقت باقيا)  
 وهو وقت الظهر فيشترط  
 أن تقع الجمعة كلها في الوقت

الشيخان عن صاحب البيان وأقرام مع عدم انعقاد صلاتهم فهل كان هنا كذلك أجب  
 عنه بأن الحدث تصح جمعه في الجملة بأن لم يحد ما ولا تراها بخلافها خارج الوقت فتأمل ولو سلم  
 الإمام من الجمعة خارج الوقت فانت الجمعة ولزمهم قضاء الظهر بناء لا استثناء (قوله فلو ضاق  
 عنها) أي بقينا أو شكا (قوله صليت ظهرا) أي يجب عليهم أن يحرموا بها يظهر أو لا ينعقد  
 أحرامهم بالجمعة (قوله بقينا) أي أو ظنا بخبر عدل (قوله بناء على ما فعل منها) والمسبوق في  
 ذلك كغيره (قوله وهم فيها) فلو لم يدر الأول حتى تحقق أنه لم يبق منه ما يسع الثانية انقلب ظهرا  
 من الآن على ما قاله العلامة ابن حجر وقال العلامة الرمي الصحيح أنهم لا تنقلب ظهرا إلا بعد  
 خروج الوقت كما مثله كازم المصنف قياسا على ما لو حلف ليا كان ذا الظهر غدا فأنقذه قبل الغد  
 فإنه لا يحتمل إلا بعد مجيء الغد انتهى واعتمد شيخنا (قوله على الصحيح الخ) هو المعقد (قوله  
 ومنهم من يعبر عنها بالشروط) وهو الوجه الوجيه ولو جعل المصنف شرائط فعلها فيما مر ستة  
 وعطف هذ وما بعده على قوله أن تكون الخ كان أولى وأنبى بل هو الصواب (قوله  
 خطبتان الخ) بشرط أن يكون الخطيب من تصح إمامة بما يقوم كما قاله شيخنا نقلا عن العلامة  
 الرمي وأقره ومنه يعلم شرط كونه ذكر أو هذا يجري في سائر الخطب كالإمام والسمع والسمع وكون  
 الخطبة عربية (فرع) قال أئمتنا وجلة الخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة والعديد  
 والكسوفين والاستسقاء وأربعة في الحج وكأها بعد الصلاة لا خطبتين الجمعة وعرفة قائمها  
 قبلها وأما خطبة الاستسقاء فيجوز كونها قبلها أو بعدها وكأها ثلثان إلا الثلاثة الباقية في  
 الحج ففرادى (قوله يقوم الخطيب فيها ما يجلس بينهما الخ) وهما من شروط صحة الخطبة  
 وسياق بقينا أو يسن أن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وإن يقرأها فيه  
 أيضا (قوله بين السجدين الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بانطوائه بين السجدين هو الجلوس  
 بينهما لا التقيد الطمأنينة بمافته أمل (قوله ولو جازع عن القيام) أي ظهر من حاله العجز عنه في  
 الخطبة فتأمل (قوله أو مضطجعا) أي مع العجز عن القعود وكذا مستلقيا كما في الصلاة (قوله  
 صح) أي المذكور وهو الخطبة المذكورة (قوله ولو لمع جهل حاله الخ) ولولتين بعد الصلاة أنه  
 قادر على القيام في الصلاة بطلت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بأن عجز حاله  
 الصلاة أو صلى قائما تبطل الخطبة ولا الجمعة لأن الخطبة وسيلة سواء كان من الأربعين أم زائدا  
 عليها عند العلامة الرمي واشترط شيخنا كونه فائدا على الأربعين فتأمل (قوله بسكينة) أي  
 وجوبا (قوله لا بالضجاع) أي فلا يكتفى بالمشقة على سكوت فإنه يكتفى (قوله خمسة) أي أجمالا  
 وأما تفصيلها لثمانية تكرر الثلاثة الأولى فتأمل (قوله ثم الصلاة الخ) فيه إيماء إلى وجوب  
 الترتيب بين الأركان لأن ثم تفيد الترتيب وهو ما عليه الرافعي والمعتزلة مستحب لا واجب  
 (قوله واقظهما مائة عين) أي اشتغال صيغتهما على مادة الحمد والصلاة لا بد منه فيكفي أنا ما مد الله  
 ومصل على رسول الله لا الشكر لله والرحمة لرسول الله ولا يتعين لفظ اللهم صل بل يجزئ نصلي  
 أو أصلي أو نحو ذلك وأما لفظ الله فتعين ولا يتعين لفظ الحمد بل يكفي أحمد أو النبي أو الماسح أو  
 الماشر أو نحو ذلك ولا يكفي ضميره عنه وإن تقدم له مرجع كما صرح به في الأنوار وجعله أصلا  
 مقبسا عليه واعتمد الشمس البرماوى وغيره خلافاً لهم فيه (فائدة) مثل الفقيه المعجل

فلو ضاق عنها بأن لم يبق منه  
 ما يسع الذي لا بد منه فيها  
 من خطبتها أو ركعتيها  
 صليت ظهر (فإن خرج  
 الوقت أو عدت الشروط)  
 أي جبيع وقت الظهر بقينا  
 أو ظنا وهم فيها (صليت ظهرا)  
 بناء على ما فعل منها وفانت  
 الجمعة سواء أدر كوا منها  
 ركعة أم لا ولو شكوا في خروج  
 وقتها وهم فيها أتموها الجمعة  
 على الصحيح (وفراهما)  
 ومنهم من يعبر عنها بالشروط  
 (زينة) أحدها وثانيها  
 (خطبتان يقوم) الخطيب  
 (فيهما) ويجلس بينهما  
 قال المصنف بقدر الطمأنينة  
 بين السجدين ولو عجز  
 عن القيام وخطب قاعدا  
 أو مضطجعا صح وجاز  
 الاقتداء به ولو لمع جهل  
 حاله وحيت خطب قاعدا  
 فصل بين الخطبتين بسكينة  
 لا بالضجاع وأركان  
 الخطبتين خمسة حمد الله  
 تعالى ثم الصلاة على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 واقظهما مائة عين ثم الوصية  
 بالنقوى



الحاضر هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه أولا فاجاب بقرينة نعم (قوله ولا يتبعين لفظها) أي من حيث المادة كما مر في كفي أطبعوا الله مثلا (قوله وقراءة آية) أي كاملة أو بعضها كذلك ويشترط في الآية أن تكون منهم لا كنتم نظرو ولا تجزئ آية جدا وعظ عنه مع القراءة كافي قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور إذا نسي الواحد لا يؤدى به فرضان بل عنه فقط ان قصده وحده والابان قصدهما أو القراءة أو اطلاق فعنها فقط فيما يظهر ولو أقي بآيات تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تجز لانها لا تنفي خطبة (قوله في أحدهما) أي والأولى أولى أن تكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين في الثانية ليحصل التعادل بينهما (قوله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) ليس قيما ويتعين كونه بأخرى عموما أو خصوصا كقوله للحاضر من رحمكم الله والأولى أولى فالخص أربعين من الحاضر من كفى أو دونهم أو غيرهم لم يكف فذكر المؤمنات في كلامه للمكمل والتميم ولولم يذكرهن دخان تغليبنا بسن الدعاء للسلطان بعينه ان لم يكن في وصفه مجازفة ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة اللازمة كما قاله ابن عبد السلام وبسن الدعاء لأئمة المسلمين وولاية الأمور بالصالح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك (قوله ويشترط الخ) وبذلك ثمر وطهما اثنا عشر وقوعهما في وقت الظهر وفي خطة آية وتقدمهما على الصلاة والقيام فيهما ما أقدر عليه والجلوس بينهما أو كون الخطيب ذكرا أو الانماع وسماع أربعين كاملا من الولاء والظهر والستر وكون الخطبة من العربية كما جرى عليه الناس وغالب هذه الشروط تعلم من الشرح والمقتن والمراد بالسماع السماع ولو بالآلة وبجيت لو أصغوا وسمعوا ولا يشترط طهر السامعين ولا كونهم يعمل الصلاة ومحل اشتراط كون أو كان الخطبة بالعربية ان كان في اليوم عربي والا كفى كونها بالعربية الا في الآية فهي كالفاتحة ويجب ان يتعلم واحد منهم العربية فان لم يتعلموا واحد منهم عصوا وكلهم ولا تضح جمعهم مع القدرة على التعلم (قوله أن يسمع الخطيب) بضم أوله أي يجهر بحيث يسمعون وان لم يسمعه العارض من لغط أو قوم لا يسمعون نعم لا يضر سمع الخطيب لو كان أصم (قوله ويشترط المبالاة) وضبطها الراقبي بما في الجمع بين الصلاتين (قوله بين كلمات الخطبة الخ) لو سكنت عنه لكان أولى وأعم اذا اعتبر مبالاة الأركان والخطبتين ومبالاة الخطبة مع الصلاة ولا يضر في المبالاة الوعظ بين أركان الخطبة فتأمل (قوله ويشترط فيه استمر العورة) أي في حق الخطيب لافي حق سامعيه ويظهر صحة خطبة العاجز عن السترة دون العاجز عن طهر الحدث أو الخبث ولو بان محدثا بعده لم يقصر أو أحدث في الأثناء واستتاب حاله من يبقى على فعله من حضر صغ والواجب الاستئذان نعم لا يجوز البناء في الأغصام مطلقا وبسن كون الخطبتين على منبر يكبر الميم من غير الارتفاع وعالوه فان لم يكن فعلى مرتفع وان بسلم الخطيب على من عند المنبر وان يقبل عليهم اذا صعد المنبر وانتهى الى الدرجة التي يجلس عليها أو تسمى بالمستراح وان يلتفت على يمينه ويسار ثم يجلس وان لا يلتفت في شيء منهما بل يستمر مقبلا عليهم الى الفراغ منهما وان يشغل يسراه بفحوسيف أو عصا أو غيره بحرف المنبر حال الخطبة أما عند الصعود فبأخذها بيمينه ويضعها في اليسرى الى نزوله فان لم يجد شيئا مما ذكر جعل اليمين على اليسرى أو أرسلهما وان بقى في الركعة الأولى

ولا يتبعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لأربعين تقدمهم الجمعة وتشترط المبالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين ولو فرق بين كلمات أولي بعذر بطان ويشترط فيه سائر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (ان تصلي) بضم أوله (ركعتين)

بعد افتتاح الجمعة أو سجد اسم ربك الأعلى وفي الثانية المتأقنين أو هل أتاك حديث الغاشية  
ومثل الامام في ذلك من لم يسمع قرأته (قوله في جماعة) أي شرط صحة الجمعة بالجماعة بالاربعين  
السابقين ولو في الركعة الاولى فقط فلو صلى الامام بالاربعين ركعة وفارقوه في الثانية وأتوا  
منفردين أجزأتهم الجمعة وأما العدد فلا بد من دوامه وان ترتبوا في السلام فلو أحدث واحد  
منهم قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وان كانوا قد سلموا وبهذا يلغى فيقال لنا شخص أحدث في  
المسجد فبطلت صلاة شخص في بيته مثلا ولا يشترط تقدم احرام من تقدمه عليهم الجمعة على غيرهم  
على المتقدمين لا فالشيخ الاسلام ومن تبعه (قوله ويشترط وقوع الخ) أي لان خطبة الجمعة  
شرط وشأن الشرط التقديم (قوله وسبق معنى الهيئة) أي في كلامه في هيأت الصلاة فراجع  
(قوله الغسل الخ) ويقدم على التيمم كبر ان عارضه لانه قيل بوجوبه وقد صرت الاشادة اليه  
(قوله وتقريبه الخ) ولا يبطله حدث ولا جنابة (قوله تيمم بنية الغسل) فيقول نويت التيمم بدلا  
عن غسل الجمعة (قوله تنظيف الجسد) أي تنقيته من الدنس ولو من داخل كخروج ونحوه  
\* (قاعدة) قال الامام الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه قل هممه ومن طاب ريحه زاد عقله  
ويتن السوال أيضا وهذه الامور ولا تختص بالجمعة بل تنس لكل حاضر يجمع ليكن في الجمعة  
أشد استحبابا (قوله البيض) جمع أيض كالجر بسكون الميم جمع أحمر ويليها ما صبغ قبل نسجه  
ويسن ان يزيد الامام في حسن الهيئة (قوله فائمه أفضل الثياب) أي من حيث ذاتها فلا ياتي في  
ان المعبر في العيد غلوا الاثمان فتأمل (قوله أخذ الظفر) أي من اليدين والرجلين ولوزائدة  
قال النووي في يدها في اليدين بسبابة اليمنى ويختم بسبابة اليسرى واما اليمنى عقبها واما  
اليسرى قبلها وفي الرجلين يبدأ بخنصر اليمنى على التوالي ويختم بخنصر اليسرى كالخيل في  
الوضوء ذكر بعضهم كيفية اقصى الاظفار غير هذه وهي ان يكون القص مخالفا للخبر من قص  
اظفار مخالفا لم يرفى عينيه رمدا وفسره جماعة منهم أبو عبد الله بن بطه رضي الله عنه بان يبدأ  
بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم يابها اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر  
ثم السبابة ثم البنصر والى هذا الترتيب أشار بعضهم بقوله

في قص يميني ربت خوايس \* أو حسب اليسرى وبما خامس

والاولى في قصها أن يكون يوم الجمعة أو الخميس أو الاثنين والى ذلك أشار بعضهم بقوله

في قص الاظفار يوم السبت آكاة \* تبتدو وثيما يليه تذهب البركة

وعالم فاضل يبتدو بتلوها \* وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة

ويورث السوء في الاخلاق رابعها \* وفي الخميس الغنى يأتي لمن سلكه

والعلم والحلم زيد في عروبتها \* عن النبي رويما فاقصروا نسك

ويتن غسل رؤس الاصابع بعد قص الاظفار لما قيل ان الحن بالاظفار قبل غسلها يضر  
بالجسد ومحل استحباب ازالة الظفر والشعر في غير عشر ذي الحجة لمن لم يرد التضحية امام يدها  
فيكره له ازالة ذلك فيه قبل التضحية لتشمل المغفرة جميع أجزائه ويكره الاقتصار على تقليم يده  
أو رجل واحدة (قوله فينتف ابطه) أي يزيل ما به من شعر قال بعضهم وقد علم من هذا ان  
حلقه ليس بسنة لان الشعر يغلف بالخلق ويقوى ويكون أعون للرائحة الكريهة انتهى قال

في جماعة تنعقد بهم الجمعة  
ويشترط وقوع هذه الصلاة  
بعد الخطبتين بخلاف صلاة  
العيد من قائم اقبل الخطبتين  
(وهي آتها) وسبق معنى  
الهيئة (أربع خصال)  
أحدها (الغسل) ان يريد  
حضورها من ذكر أو أنثى  
حرا وعبد مقيم أو مسافر  
ووقت غسلها من الفجر  
الثاني وتقر به من دعا به  
أفضل فان عجز عن غسلها  
تيمم بنية الغسل لها (و) الثاني  
(تنظيف الجسد) بإزالة  
الريح الكريهة منه كصمان  
فيتماطى ما يزيله من مرتن  
وقحوه (و) الثالث (لبس  
الثياب البيض) قائم أفضل  
الثياب (و) الرابع (أخذ  
الظفر) ان طال والشعر  
كذلك فينتف ابطه



النووي وهذا المن قوي عليه لما حكى ان الامام الشافعي رضي الله عنه كان يحلق ابطه ويقول قد  
علمت ان السنة المنتف ولكن لا قوي على الوجع قاله المولى سري الدين (قوله ويقص  
شاربه) أي أو يحلقه لكن القص أولى حتى يتبين طرف الشفة العليا (ناظرا هرا) قوله ويجلق  
عائته) أي أو ينتفها الكن الحلق أولى للرجل والنتف أولى للمرأة لما قيل ان الحلق يقوي  
الشهوة قال جل أولى به والنتف يضعفها فالمرأة أولى به (قوله والطيب) أي السنة مما له بان  
يستعمله في قويه وبدنه وجهه لها أثر بها ما باعتبار جعل التنظيف من المقصود من الغسل  
أو باعتبار جعل أخذ الظفر والطيب واحدا ولهذا لم يعد العامل في المعطوف فتأمل (قوله  
يا حسن ما وجد منه) وأولاه المسك (قوله ويستحب الانصات) أي اسامع الخطيبين فلا يعزم  
الكلام على الراجح عندنا قال تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون  
نزلت في الخطبة وسُميت قرآنا لاشتغالها عليه ويجب رد السلام وان كان ابتداءؤه بمرورها  
ويستحب تسميت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره  
وان اقتضى كلام الروضة كاصلاها بالاحقة الرفع وصرح الشافعي أبو الطيب بكرهاته ولا يحرم  
الكلام فيها لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن سألته متى الساعة سأعدها قال حب الله  
ورسوله قال ذلك مع من أحببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فالمرء في  
الآية للندب جمع بين الدليلين أما من لم يسمع الخطبة فليست أويشتغل بالذكر أو القراءة وذلك  
أولى من السكوت (قوله في وقت الخطبة) أي حال ذكره كراهي يحرم في غيرها قطعا (قوله  
منها المندراعي) أي فيجب وكذا ما بعدهم وبين قراءة سورة الكهف يومها وهو أفضل وليأتمها  
كذلك وأقل أكتارها ثلاث مرات والاكثر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأقله  
ثلاثة مرة والتبكيه ووقته من الفجر وأوله من دخول المسجد كما قاله شيخنا أبو الباقى فمن فيه  
ومخالفه المار يوق كما في العهد وكثرة الدعاء جاءه أن يصادف ساعة الاجابة وهي لحظة لطيفة فيها  
بين جلوس الخطيب الاول وفراغ الصلاة على الاصح (قوله ومن دخل المسجد الخ) خرج به  
غير المسجد فانما لو أقيمت في غيره جلوس الداخل بلا صلاة فمتنع عليه الراتبة (قوله والامام  
يخطب) وكذا بعد جلوسه على المنبر وقبل شروعه في الخطبة (قوله صلى ركعتين) والمراد بهما  
تحتية المسجد ولان سنة الجمعة اليهما (قوله خفيقتين) أي بان يقتصر فيه ما على ما لا بد منه من  
لواجبات كما قاله الزركشي الاسراج قال ويدل له ما ذكره من انه لو ضاق الوقت فاراد الوضوء  
اقتصر على الواجبات وفيه نظر والفرق بينهما وبين ما استدل به واضح وحينئذ فالوجه ان  
المراد به ترك التطويل عرفا فان طواهما بطلتا ومثلهما لو جلس الخطيب بعد احرامه بهما  
ويستغنى من التخفيف للداخل من دخل آخر الخطبة فان غاب على ظنه انه انصلاهما فافاته  
تكبيرة الاحرام مع الامام تركهما ولا يقدح بل يستمر قائما لا يكون جالسا في المسجد قبل  
التحية فلو صلى في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملهما كما قاله ابن  
الرفعة ونص عليه في الام وهو المعتمد (قوله لا ينشئ صلاة ركعتين) أي فرضا كانت أو نفلا فتعزم  
بما ذكره النووي ولا تنهقد بالاجماع فتقيده بالركعتين جري على الغالب (قوله أم لا) وكذا لو  
تذكر فرضا فانه لا يصح الاحرام به وان كان قضاءؤه على الفور (قوله لكن النووي الخ) هو

ويقص شاربه ويجلق عائته  
(والطيب) يا حسن ما وجد  
منه (ويستحب الانصات)  
وهو السكوت مع الاصفا  
(في وقت الخطبة) ويستثنى  
من الانصات أمور مذكورة  
في المطولات منها المندراعي  
أن يقع في بئرو من دب اليه  
عقرب مثلا (ومن دخل)  
المسجد (والامام يخطب  
صلى ركعتين خفيقتين ثم  
يجلس) وتعتبر المصطف يدخل  
فيهم أن المصطفى لا ينشئ  
صلاة ركعتين سواء صلى  
سنة الجمعة أم لا ولا يظهر من  
هذا انه وهم ان فعلها احرام  
أو مذكروا لكن النووي  
في شرح المهذب صرح  
بالحرمة ونقل الاجماع  
عنه عن الماوردي

المعتمد (خاتمة) يكره تحطى الرقاب الا للامام أو رجل صالح لانه يتبرك به ولا يتأذى الناس  
بخطبه وألحق بعضهم بالرجل الصالح الرجل العظيم ولو في الدنيا لان الناس يتسبحون بخطبه  
ولا يتأذون به أو وجد فرجة لا يصلحها الا بخطبى واحد أو اثنين أو أكثر ولم يرجسدها فلا يكره  
له وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلاص الكنى يسن له ان وجد غيرها ان لا يتخطى فان رجا سدها  
كان رجا ان يتقدم أحد اليها اذا قيمت الصلاة كره له أن يتخطى ويحرم على من تلزمه الجمعة  
الاشتغال بشئ البيع من عتود وصناعات مما فيه تشاغل عن السعى الى الجمعة بعد الشروع في  
اذان الخطبة وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير الجامع امام من سمع النداء فقام فاصدا  
الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فانه لا يحرم عليه لكن البيع في المسجد مكره ولو  
تباع اثنا أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر أتم الا خبر أيضا لاعتائه على الحرام فان عتد من  
حرم عليه العتد صح لان المنع منه لمعنى خارج عنه

(فصل في بيان أحكام صلاة العيدين وما يطالب فيها) وهي من خصائص هذه الامة وأول  
عيد صلواته رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وأما صلاة عيد  
الاضحى فنقل النجم الغيطى أنها شرعت أيضا في السنة الثانية من الهجرة والاصل في صلاته  
قوله تعالى فصل الربك وانحر أراد به صلاة عيد الاضحى والمذبح والعيد مأخوذ من العود لتكرره  
كل عام وقيل لكثرة عوائد الله تعالى فيه على عبادته وقيل العود لله تعالى على عبادته فيه بالتب  
والسرور وخصوصا بغفران الذنوب وجمعه اعياد واما جامع باليام وان كان أصله الواو لا زومها  
في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب (قوله سنة مؤكدة) أى في كبره تركها (قوله  
وتشرع جماعة) أى الامام حنفى فتسن له فردى لاشتغاله بالعمل الحج قال في الانوار يكره  
تعدد جماعتها بلا حاجة ولا امام المنع منه ككل مكرره (قوله ولنفرد) وكذا أصبى غير معنى أنه  
يثاب علمه او يطالب من وليه أمره بها (قوله لاجيلة وذات هيئة الخ) قال شيخنا لولم يذكره  
ليكان أولى وأنسب لانه مستثنى من الحضور لامن السنة فتأمل (قوله أما العجوز فمخضرة) أى  
ان أذن لها زوجها (قوله ما بين طلوع الشمس) أى طلوع جزئ منها ويندب تأخيرها لارتفاع  
كبره كفاعليها النبي صلى الله عليه وسلم وللخروج من الخلاف فان لنا وجهها ان وقتها لا يدخل الا  
بالارتفاع قال شيخ الاسلام فلو فعلها قبل الارتفاع كره له ذلك والمعتمد عدم الكراهة لانها ذات  
سبب فلا يكره فعلها قبل الارتفاع فتقدمه خلاف الاولى ولا يكره النقل قبلها بعد الارتفاع  
الشمس لغير الامام واما بعد فان لم يسمع الخطبة فكذلك والا كره له ذلك لانه بذلك معرض عن  
الخطيب بالكلمة واما الامام فيكره له النقل قبلها وبعدها الاشتغال بغير الاعم ولخالفته فعله  
صلى الله عليه وسلم (قوله وزوالها) أى وتقضى بعده ~~ك~~ اذا ثمانهم ان شهدوا بعد الغروب  
أو عدلوا بعده برؤية الهلال في الليلة الماضية صليت من الغد أداء (قوله وباقى بدعاء  
الافتتاح) ولا يقوت بالتكبيرات ويقوت بالتعوذ (قوله سبعا) أى عند ما ان أراد الاكل  
ويجبه بعد دعاء الافتتاح وقبل التعوذ كما يعلم من كلام الشارح ويجهر بالتكبير مع رفع  
يديه كفى التحريم ولا يضر الرفع لو والاه على المعتمد وظاهر كلامهم أنه يجهر به وان كان مأموما  
وهو كذلك ولو في قضاها على الوجه ويسن جعل كل تكبيرة في نفس والفصل بين كل

(فصل)

(وصلاة العيدين) أى  
الفطر والاضحى (سنة  
مؤكدة) وتشرع جماعة  
ولنفرد ومساقر وعبد  
وحروخنى وأمر أن لاجيلة  
ولا ذات هيئة أما العجوز  
فمخضرة العبد في ثياب يتيما  
بلا طيب ووقت صلاة العيد  
ما بين طلوع الشمس وزوالها  
(وهى) أى صلاة العيد  
(ركعتان) يحرم من ما بعده  
عيد الفطر أو الاضحى وباقى  
بدعاء الافتتاح (ويكبر في)  
الركعة الاولى سبعاً سوى  
تكميرة الاحرام



تكبيرتين بقدر آية معتدلة ويهمل ويكبر ويحسن في ذلك سبحانه الله والحمد لله  
ولا اله الا الله والله أكبر لانه اللاتق بالحال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس رضي  
الله عنهما وجاعة وله الفصل بغير ذلك وتفوت بالقراءة لا بالانعوذ فلو فاتت كلها أو بعضها  
في أول ركعة لا تقضى فيها ولا في غيرها وكذا يقال في الخطبة ويتبع امامه فيما أتى به وان نقص  
ويكبر وترك الذكر بين التكبيرتين وبسن أن يضع يده على يسراه تحت صدره بين كل  
تكبيرتين ولا بأس بالرسالة أو بأخذ الشاك باليقين كما في عدد الركنات وهذه التكبيرات من  
الهيئات فلا يصح بدلها ولو تركها وان كان الترك لم يكن أو بعنه من مكررها ولو ترك الإمام  
التكبيرات ولو عمد الميات بها المأموم بخلاف ما لو اقتدى بمصلي العيد بمصلي الصبح حيث يأتي بها  
وكان الفرق بينهما ان انفراد المأموم بالتيان بها بعد تحميشا وافتتاحا مع اتحاد الصلاة لاسع  
اختلافها وبخلاف ما لو ترك الإمام نحو تكبيرة الانتقال أو جاسئة الاستراحة فيأتي المأموم بها  
اذ لا محذور حينئذ فامل (قوله سورة في) أي وان أم بغير محصورين فان لم يفعل فسورة سبح فان  
لم يفعل فسورة الكافرون (قوله وسورة اقتربت) أي فان لم يفعل فسورة هل اتاك فان لم يفعل  
فسورة الاخلاص (قوله ويخطب ندبا) أي من يصلي جماعة ولو لم يفرق بين فلا تطبة لمنه فرد ولا  
جماعة النساء الا أن يخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة منهن ووعظن فلا بأس به ويندب  
جلوس الخطيب قبل الخطبة للاستراحة لا لاذان اذ ان لها هذابل يستريح ويتأهب القوم  
لاستماعه ويأهلهم استجابا بأحكام الفطر في خطبته وأحكام الاضحية في خطبته وهما كخطبتي  
الجمعة في الاركان المعتدلة فيهما الا في الشروط الا في الاستماع والسماع وكون الخطبة عربية  
والخطيب ذكر او يجب على الخطيب قصد القرآن في الآية وان حرم عليه (قوله بعدهما) أي ولو  
بعد خروج الوقت فلو خطب قبلهما باطلت كل راتبة بعدهما فريضة اذا قدمت (قوله يكبر الخ)  
وهذه التكبيرات ليست من الخطبة وانما هي مقدمة لها خارجة عنها قال العلامة ابن قاسم  
وهل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة أو لا لا بعد الفوات كما تفوت التكبير  
في الصلاة بالشروع في القراءة فامل (قوله ولأه) أي وافراد أي الاكل فيها ذلك فلا يطيل  
الفصل بينهما لا يجمع بين اثنين بل يكبر واحدة واحدة الى آخرها ويستحب البكور واغبر الإمام  
اي أخذ بحجاسه وبنظر الصلاة وان يحضر الإمام وقت الصلاة وان يجهل الحضور في الاضحية  
وبؤخره في الفطر قبل الاضحية ان ساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة وفعلها  
بالمسجد أفضل اشرفه الا عذر كضيقه فيذكره واذا خرج اغبر المسجد استخاف ندبا من يصلي  
باضحية ولا يخطب الخليفة اهم الا باذنه وان يذهب للصلاة في طريق طويل ماشيا بسكينة  
ويرجع في آخر الجمعة وأن ياكل قبلها في عيد الفطر ولو بالطريق والاولى ان يكون تروا وأن يكون  
وتروا ان يسكن في عيد الاضحية حتى يصلي للاتباع وليتم عيد الفطر عما قبله الذي كان الاكل  
فيه سرا وما لم يعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها في اول الاسلام بخلافه قبل  
صلاة الاضحية والشرب كالاكل ويكره له ترك ذلك كما في المجموع نقلا عن النص (قوله ولو فصل  
بينهما الخ) هذا في الصلاة كما مر في الخطبة وان اوهمه كلام الشارح والمراد في الضرب بالفصل  
والتميز بالحسن بمعنى الجواز فامل (قوله والتكبير) أي الخارج عن الصلاة والخطبة فامل

(قوله ويهمل كذا بالاصل)  
والمناسب اسقاط الواو  
اه معجبه

ثم ينعوذ ويقرأ الفاتحة  
ثم يقرأ بعدها سورتي جهر  
(و) يكبر (في) الركعة  
(الثانية) سجدة ويكبر  
القيام) ثم ينعوذ ثم يقرأ  
الفاتحة وسورة اقتربت  
جهر (و) يخطب ندبا  
(بعدهما) أي الركعتين  
(خطبتين يكبر في) ابتداء  
(الاولى تسعا) ولأه  
(و) يكبر (في) ابتداء (الثانية  
سجدة) ولأه ولو فصل بينهما  
بتعميد وتتميل وتناه كان  
حسنا والتكبير على قعتين

مرسل وهو ما لا يكون  
عقب صلاة ومقيد وهو ما  
يكون عقبه أو بدأ المصنف  
بالاول فقال (و يكبر) ندبا  
كل من ذكر واتى وحاضر  
ومسافر في المنازل والطرق  
والمساجد والأسواق  
(من غروب الشمس من  
ليلة العيد) أي عيد الفطر  
ويستمر هذا التكبير (الى  
ان يدخل الامام في الصلاة)  
للعيد ولا يسن التكبير ليلة  
عيد الفطر عقب الصلوات  
لكن النووي في الاذكار  
اختار انه سنة ثم شرع في  
التكبير المنية فقال  
(و يكبر) في عيد الاضحى  
خلف الصلوات المفروضة  
من مؤداة وفاتنة وكذا  
خلف راتبة ونقل مطلق  
وصلاة جنازة (من صحيح يوم  
عرفة الى العصر من آخر  
أيام التشريق) وصيغة  
التكبير الله أكبر الله أكبر  
الله أكبر لا اله الا الله والله  
أكبر الله أكبر والله الحمد  
الله أكبر كبيرا والحمد لله  
كثيرا وسبحان الله بكرة  
وأصيلا لا اله الا الله وحده  
صدق وعده وانصر عبده  
وأعز جنده وهزم الاحزاب  
وحده

(فصل وصلاة الكسوف)

قوله قوله اللهم صل الخ  
ليس في الشروح التي  
يأتيها اه

(قوله مرسل) أي وهو في عيد الفطر افضل منه في عيد الاضحى للنس عليه والمقيد افضل من  
مرسما (قوله أي عيد الفطر) ليس مقيدا فان لامة للجنس فيشمل عيدى الفطر والاضحى  
اذ التكبير المرسل مشترك بينهما فتعقيد الشارح بعيد الفطر غير مستقيم فتأمل (قوله الى ان  
يدخل الامام في الصلاة للعيد) اذ الكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يشغل به لانه ذكر الله  
تعالى وشعار اليوم فان صلى من قدر افا لعبه باحرامه ويستغنى عنه الحاج فلا يكبر ليلة الاضحى  
بل يلبي لانها شعاره والمعقد انه يلبي الى ان يشرع في الطواف واقامة اهرم على ليلة الاضحى  
كانه لاغالب من عدم الاحرام بالحج ليلة الفطر ويستحب رفع الصوت بالتكبير لئلا يكتفوا المرأة  
ومثله الخنثى لا ترفع صوتها بحضور الرجال الاجانب (قوله ولا يسن) أي ليس في ليلة عيد  
الفطر تكبير مقيد فالتكبير الواقع فيها عقب الصلوات من افراد عوم المرسل وكذلك ليلة  
الاضحى خلافا لما يوهيه كلامه فتأمل (قوله لكن النووي الخ) مرجوح (قوله خلف  
الصلوات الخ) عبر المصنف بخلاف دون عقب لانه لا يقوت بالناخير حتى لو نسب اليه عقب الصلوات او  
تركه عدا أتى به اذ ان ذكره وان طال الفصل لانه شعار الايام لاقية للصلاة بخلاف سجود السهو  
وخرج بالصلاة سجدة التلاوة والشكر فلا يكبر عقبها (قوله من صحيح يوم عرفة) أي عقب  
صلاته الى آخر وقت صلاة العصر من آخر أيام التشريق الثلاثة وان لم يصل الصبح حتى لو صلى  
فأتمه مثلاً قبل الصبح كبر عقبها (قوله أيام التشريق الخ) سميت بذلك لان شراقتها بضوء الشمس  
والقمر وقيل لتشرق في العم فيها أي نشره وتقديده وقيل غير ذلك (قوله وصيغة التكبير)  
أي المندوبة التي تداوات عليها الاضفار في القرى والامصار ويسن احياء ليلة العبدن واقوله  
بصلاة العشاء والصبح في جماعة (قوله كبر الخ) هو منصوب على اضمار الفعل أي كبرت  
كبيرا وقيل على القطع وقيل على التمييز (قوله بكرة واصيلا الخ) البكرة الفدية والجمع بكسر  
والاصيل من العصر الى المغرب وجمعه أصيل وأصل أي أول النهار وآخره والمراد به جميع  
الازمنة (قوله واعز جنده) قال شيخنا البالي لم ترد هذه في شيء من كتب الحديث لكنها زيادة  
لاباس بها انتهى ثم رأيت العلامة العلقمي في حاشيته على الجامع الصغير صرح باسم ما وردت  
فراجع (قوله اللهم صل على محمد الخ) ويسن ان ياتي بسبعة نواقل محمد في الجميع (تمة)  
تندب التهنئة في الاعياد وغيرها والاجابة فيها بنحو تقبل الله منكم احياكم الله لا مثاله كل  
عام وأنتم بخير

(فصل في بيان احكام صلاة الكسوفين وما يطلب فيه لاجلها) والكسوف ما خوذ من  
الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس أليق لان نورها في ذاتها وانما يستتار عننا بحيلولة جرم  
القمر بيننا وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر والنسوف ما خوذ من  
النسف وهو لمحور وهو بالقمر أليق لان جرمه اسود مصقول كالأقنية بضئ بمقابله نور الشمس  
فاذا حال جرم الارض بينهما عند المقابلة منع نورها ان يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل  
انصاف الشهر وروفي كلام الشارح اشارة الى هذا ويجوز اطلاق الكسوف والنسوف على  
كل منهما فيقال كسفت الشمس والقمر وكسفا وانكسفا وانخسفا وقيل الكسوف  
في اوله والنسوف في آخره وقيل غير ذلك والاصل في ذلك قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا  
للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن أي عند كسوفهما وخبر ان الشمس والقمر آيتان من آيات



للشهر وصلاة الخوف  
 للقمر كل منهما (سنة  
 وكدة فارت) هذه  
 الصلاة (لم تقض) أي لم  
 يشرع قضاؤها (ويصلي  
 لكه وف الشمس وخوف  
 القمر ركعتين) يحرم بنية  
 صلاة الكه وف ثم بعد  
 الافتتاح والتعوذية. رأ  
 الزائحة ويركع ثم يرفع  
 رأسه من الركوع ثم يعتدل  
 ثم يقرأ الحمد ثانياً ثم  
 يركع ثانياً أخف من الذي  
 قبله ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد  
 السجدة الثانية ثم يركع  
 الثلث ثم يصلي ركعة ثانية  
 بقيامتين وقراءتين وركوعين  
 واعتدالين وسجودين  
 وهذا معنى قوله (في كل  
 ركعة) منهما (قيامان  
 بطييلان) أي قيامان  
 سبأني (و) في كل ركعة  
 (ركوعان بطييلان) أي  
 قيامان وسجودان (ولا  
 يعاونه وهذا أحد وجهين  
 لكن الصحيح أنه بطوله  
 نحو الركوع الذي قبله  
 (ويخطب) الإمام (بعدهما)  
 أي صلاة الكه وف  
 والخوف (خطبتين)  
 كخطبتي الجمعة في الأركان  
 والشروط

الله تعالى لا ينكس فان لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيت ذلك فسلوا أودعوا حتى ينكشف ما بكم  
 وشرعت صلاة كه وف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة خسوف القمر في جمادى  
 الآخرة من السنة الخامسة منها على راجح إقوله للشمس الخ) انما فعل الشارح ذلك لانه الاشهر  
 وان كانت ترجح الثانية للشمس والقمر والاخبار عن السنة صحيحة والمحمل الشارح كلام  
 المتن على الشمس وأضاف الخوف للقمر احتياجاً الى قوله كل منهما ايصح الاخبار بقول المتن  
 سنة فتأمل (قوله سنة) أي اكل مكلف ويسن لولي المميز أمره بها (قوله وكدة) أي فيمكره  
 تركها وهو مراد الامام الشافعي رضي الله عنه بتعبيده في موضع آخر بلا يجوز لان المذكور  
 بوصف بعدم الجواز اذا لم يبادر منه استواء الطرفين (قوله فان فاتت الخ) قال العلامة  
 الأبراسي تقييده الفوات بالصلاة بقية حتى ان الخطبة لا تقوت بذلك وهو كذلك أي لمن صلى  
 بخلاف غيره وبهذا يدفع ما قيل ان الخطبة مطلقة (قوله لم يشرع قضاؤها) أي بل يمنع فان  
 قلت لم فاتت الصلاة بالانحلال لم تقف صلاة الاستسقاء بالمطر قلت أجيب عنه بان الحاجة  
 لا تقياأشد فتأمل (قوله ويصلي) أي الشخص ولو امرأة او مسافر افرادى اربعة (قوله  
 يحرم بنية صلاة الكه وف) أي عند وجوده لا قبله ويجب تعيين الصلاة بكونه للشمس او  
 للقمر وكونه بركوعين او بركوع واحد فان أطاع تخيير بينهما واذا شرع في واحدة تعينت  
 (قوله يقرأ الفاتحة الخ) هذا أقل كمالها وأقلها ركعتان كسنة الظهور وأكملها ان يقرأ بعد  
 الفاتحة في القيام الاول - وبة البقرة وفي الثاني - سورة آل عمران وفي الثالث - سورة النسا وفي  
 الرابع - سورة المائدة ان أحسن الجميع والافتقار لكل منهما من بقية القرآن وفي نص آخر أنه يقرأ  
 في الاول البقرة وفي الثاني كما تفي آية منها مع الصلاة وفي الثالث كما تفي وخمسين وفي الرابع كما تفي  
 تقريباً ويسجد في الركوع الاول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر مائة آية منها وفي  
 الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين تقريباً في الجميع سواء رضى به المأمومون أو لا  
 ولا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين وكلام المصنف الى هذه السكينة أقرب مما  
 سلكه الشارح ويمنع هنا زيادة ركوع وكذا تكريرها لعدم الانحلال ثم يسن أعادتها مع  
 جماعة - وأصلها أو لا وحده أو مع جماعة على المعقد وادخاف الشخص فوت بعض  
 صلوات اجتمعت عليه بدأ بفرض العيني ان خاف فوته ثم بصلاة الميت ثم بصلاة العيد ان خاف  
 فوتها ثم بالكه وف فان امن فوت الصلوات بان لم يحف فوت شيء منها بدأ بصلاة الميت ثم بصلاة  
 الكه وف (قوله وسجودين الخ) هو سنة ركعتان او فيا قبله اذا لازية بنية فتأمل (قوله اسكن  
 الصحيح الخ) هو المعقد كما مر (قوله ويخطب) أي ان صليت جماعة كما يرشد اليه تعبير الشارح  
 بالامام والخطبة للمنفرد ولا لجماعة النساء ولو فاتت واحدة منهن وعظمتن فلا بأس به كما مر في  
 صلاة العيدين (قوله أي صلاة الكه وف والخوف الخ) هذا بناء على ان قوله بعدهما بضمير  
 التثنية - ون أو بمعنى الواو في بعض النسخ بعدهما بضمير المفرد فيكون راجعاً للصلاة  
 التامة للكه وف والخوف وعليها شرح العلامة الخطيب وهي الانسب فتأمل (قوله في  
 الأركان والشروط) أما الأركان فظاهر وأما الشروط فغير مستقيمة اذا لا يشترط في غير خطبة  
 الجمعة الا الإسماع والإسماع وكون الخطبة عربية والخطيب ذكراً كما تقدم اللهم الا ان يقال  
 مراده بالشروط الشروط العامة في الجمعة وغيرها لا الخاصة بهم أو يقال الا ان قال

في الشروط للجنس الصادق بالعبادة المتقدم وما عد ذلك من رتب الا تزين ونحوه ولو قال  
 كقطبتي العبد بن الا في التكبير لعدم وروده لكان أولى وانسب (قوله ويحث الناس) أي  
 يأمرهم أمرهم مؤكدا (قوله على التوبة من الذنوب) أي وتنا كذبهم لوجوبهم اذ لو من صغيرة  
 فوراً بغير أمرهم (قوله من صدقة) أي ويجب منهم اقل مقول (قوله وعق) أي ويجب منه ما  
 يجزئ في الكفارة (قوله ونحو ذلك) أي كالصوم ويجب منه يوم وكالصلاة ويجب منه ركعتان  
 نعم ان عين قدر في شيء من ذلك تعين على من قدر عليه على ما سبب في بيان الاستسقاء (قوله  
 ويسر) أي ان لم تغرب الشمس وهو فيه (قوله ويجهز) أي ان لم تطلع الشمس وهو فيها (قوله  
 بالانجلاء) أي لجميع قرصها بقينا كعلم عامر ولو حصل الانجلاء في اثباتها أو تبين بعد  
 أحرامه بها الانجلاء قبله بطالت صلاته ولا تفسد بقائه لامتطاعا اذ ليس لما انفعل على هيئة  
 فتندرج فيه قال ابن عبد السلام وقضيته انه لو كان أحرم بها كسنة الظهر انعدت فلا  
 مطلقا وهو ظاهر وهذا القوت بالانجلاء بخلاف الخطبة لان ما قصد به من الوعظ لا يذوق  
 بذلك (قوله وبغروبها كسفة) أي فلا يشترع فيها بعده وكذا طلوع الشمس في القصر كما  
 (قوله وطلوع الشمس) أي ولو بعضها (قوله لا بطلوع الفجر) أي ابقاء ظلمة الليل  
 والانتساع به (قوله ولا يغروبها كسفا) أي ابقاء سطاه كالأستة بغمام مثلا (خاتمة)  
 لو شك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر فيصلي في الاول لان الاصل بقاء التغير ولا يصلي في  
 الثاني لان الاصل عدم التغير احتسائي الجائز

• (فصل في بيان أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها) • وهو لغة طلب السقيا وشرعاً طلب

سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها يقال سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقيته ناولته  
 الماء يشرب وأسقيته دللته عليه وقد جمعها البيهقي قوله  
 سقي قومي بنبي نجد وأسقي • غير والقبائل من هلال  
 والاصل فيه الاتباع رواه الشيخان واستأنسوا به بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه قال  
 شيخنا الباقلي وشرعت صلاته في السنة السادسة من الهجرة كما نقل عن التقي الاحدي وأقله  
 بطلن الدعاء خاليا عما ينافي واكمل منه بالدعاء عقب الصلوات ونحوها كالخطبة واكمل منه  
 بالكية الآتية وهو أفضلها فلو احتاجت طائفة من المسلمين لها سن لغبرها أن يستسقوا  
 لها ويسألوا الزيادة لانفسهم الآن تكون فاسدة أو مبتدعة على ما يحتمل الأذرع الثلاثة وهم  
 العامة حسن طريقهم (قوله مسنونة) وفي بعض النسخ سنة وكدة فيحرم بها بنية صلاة  
 الاستسقاء ومراعاة يدخل وقت المنقر بدارادته والجماعة باجتماع غالبيتهم (قوله لمقيم ومسافر)  
 أي وسرور رقيق وبائع وغيره ذكر وأنثى وجماعة وفرادى (قوله ونحو ذلك) أي كالمسحاة  
 بعد أن كان عذبا (قوله وتعاد صلاة الاستسقاء) أي بالكيفية الآتية من الصوم وغيره ان لم  
 تشد الحاجة اليها والأعياد الصلاة وحدها فان قوا قبل الصلاة بجمعها لا يشكر  
 والدعاء وصلى واخطب بهم -م الامام شكر الله تعالى وطاب للمز يد قال تعالى ان شكرتم  
 لازيدنكم (قوله ونحوه) قال شيخنا لو قال رثابه المكان أولى وأظهر اهـ ويجب بان نحوه يتم  
 نائبه وغيره من نحو القاضي العام والولاية وان البالد التي لا امام فيها يعتبر ذو الشوكة  
 المطاع فيها قال العلامة ابن حجر ثم رأيت في الانوار صرح به فقال ويأمرهم الامام أو المطاع

ويحث الناس في الخطبتين  
 على التوبة من الذنوب  
 وعلى فعل الخير من صدقة  
 وعق ونحو ذلك (ويسر)  
 بالقراءة (في كسوف  
 الشمس ويجهز) بالقراءة  
 (في خسوف القمر)  
 وتكون صلاة كسوف  
 الشمس بالانجلاء للمتكف  
 وبغروبها كسفة وتكون  
 صلاة خسوف القمر  
 بالانجلاء وطلوع الشمس  
 لا بطلوع الفجر ولا بغروب  
 خاسف فلا تفوت الصلاة  
 • (فصل في أحكام صلاة  
 الاستسقاء) •

أي طلب السقيا من الله  
 تعالى (وصلاة الاستسقاء  
 مسنونة) لمقيم ومسافر  
 عند الحاجة من انقطاع  
 غيث أو عين ماء ونحو ذلك  
 وتعاد صلاة الاستسقاء  
 ثانياً وأكثر من ذلك ان لم  
 يسقوا حتى يسقيهم الله  
 تعالى (في أمرهم) ندبا  
 (الامام) ونحوه



(قوله بالتوبة الخ) وهي مأخوذة من تاب اذا رجع ولها ثلاثة شروط الاطلاق عن المعصية  
والندم على ما فات والعزم على أن لا يعود فان كانت المعصية ملحقاً بآدمي اشترط رابع وهو  
البراءة من حق آدمي ان أمكن بإدائه أو عفو (قوله ويلزمهم امتثال أمره) أي فيجب  
الصوم ويجب فيه تبييت النية فان تركه أثم ولا يجب عليه الامساك لانه من خصائص رمضان  
ولا قضاؤه لانه لسبب وقد زال فلو نوى ثم اراصح ووقع له نقلا مطلقا ولو صام عن قضاءه أو نذر  
أو كفارة كفي لحصول المقصود بذلك ولو أمر الامام أو وليه الصبيان المطية بـ أن يأمرهم  
بالصوم فالمتجيبه الوجوب وتجب الصدقة ونحوها بأمره كالصوم والعق و ينبغي في نحو  
الصدقة والعق أن يجب أقل ما ينطلق عليه الاسم بشرط أن يكون فاضلا عما يحتاجه في  
القطرة كما هو والله لو عين الامام زاندا فان عيقه على كل انسان فالانصب بعموم كلامهم لزوم  
ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العموم الغالب رأيا  
العق فيجوز أن يعتبر بالمع والکفارة فثبت لزومه بـ في أحدهم الزمه عتقه اذا أمره به الامام  
(قوله والتوبة من الذنب واجبة) أي فامر الامام بها تو كيد ومثلها الخروج من المظالم في  
المال والنفس والعرض (قوله والخروج من المظالم الخ) هو من جملة أركان التوبة كما هو  
الكن نص عليه اهتما بما به (قوله ومصالحة الاعداء) أي في مداواة اغير الله تعالى (قوله  
وصيام الخ) هو عطف على التوبة فهو من المأمور به ولا يجب الصوم وغيره على الامام بأمره  
ولا يسلط وجوبه برجوعه عنه ولا يجوز ان يفرغه للامساك عند العلامة الرملی الا اذا اضطرر  
به واعقد شيخنا خلافا (قوله ثم يخرج بهم الخ) اهل المراد ان الصائمين المأمورين بالخروج  
في اليوم الرابع اذا خرجوا فيه يصحبهم الامام في الخروج الى الصحراء أو فاته حيث لا عدو أو  
بأمرهم بالخروج فتأمل (قوله المهنة) بفتح الميم الخدمة وحكى أبو زيد كسرهما وأنكره  
الاصمعي وفي القاموس المهنة بالسكسر والفتح والتحريك ككامة الخندق بالخدمة والعامل  
يقال مهنته كمنعه مهنته أو مهنته الى أن قال وامتنه استعمله للمهنة (قوله الصبيان) أي ذكورا  
واناثا ولو غير مميزين وأجرة خروجهم في مالهم عند العلامة الرملی وفي مال من عليه نفقتهم عند  
العلامة ابن حجر (قوله والشيوخ والجهانز) له في غير من يطبق الصوم أو هو من عطف  
العام على الخاص وذلك لان دعاهم أرجى للاجابة اذا الشيخ أرق قلبا والصبي لاذنب عليه وقد  
قال صلى الله عليه وسلم ولم تزل ترون وتنصرون الابضعفانكم رواه البخاري (قوله  
والجهانز) جمع جمجمة سميت بذلك لعدم نطقها وبغرة دونها وبين أولادها ليكثر الصباح  
والضحج وذلك لان نبيي من الانبياء خرج يستقي اقومه فاذا هو بغلة تدفعه بعض قوائمها  
الى السماء فقال لهم ارجعوا فقد استجب لكم من أجل شأن هذه الغلة رواه الدارقطني  
والحاكم وقال صحيح الاسناد وفي البيان أن هذا النبي هو سليمان عليه الصلاة والسلام وان  
هذه الغلة وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خالقنا فارزقنا والافأهلنا  
وروي أيضا انها قالت اللهم انا خلق من خلقك لا غنى لنا عن رزقك فلاتنهم لك بذنوب بني آدم  
وفي الحديث لولا يهائم رقع وشيوخ ركع وأطفال رضع أصب عليكم العذاب صبا وقد نظم  
بعضهم معنى هذا الحديث فقال

لولا شيوخ لاله ركع و صبيات من الجنة رضع

(بالتوبة) ويلزمهم امتثال  
أمره كما أفق به النووي  
والتوبة من الذنب واجبة  
أمر بها الامام أولا  
(والصدقة والخروج من  
المظالم) للعباد (ومصالحة  
الاعداء وصيام ثلاثة أيام)  
قبل ميعاد الخروج فتكون  
به أربعة (ثم يخرج بهم في  
اليوم الرابع) صيا ما غير  
متطهين ولا متزينين بل  
يخرجون (في ثياب بدلة)  
بجودة مكسورة وذال  
مهيئة ساكنة وهي ما يلبس  
من ثياب المهنة وقت  
العمل (واستسكانة) أي  
خضوع (وتضرع) أي  
خضوع وتذلل ويخرجون  
معهم الصبيان والشيوخ  
والجهانز واليهائم

(ويصلي بهم الامام) أو نائبه (ركعتين كصلاة العبدین) في كيفيتهم ما من الافتتاح ١١٧ والتعوذ والتكبير سبعاً في الركعة

الاولى وخمساً في الركعة

الثانية يرفع يديه (ثم

يخطب) ندباً خطبتين للخطيب

العبدین في الاركان وغيرها

لكن يستغفر الله تعالى في

الخطبتين بدل التكبير

اولهما في خطبتي العبدین

فيقتح الخطبة الاولى

بالاستغفار تسعاً والخطبة

الثانية بالاستغفار سبعاً

وصيغة الاستغفار استغفر

الله العظيم الذي لا اله الا

هو المحي القيوم وتكون

الخطبتان (بعدهما) اي

الركعتين (ويحوي) الخطيب

(رداه) فيجعل

عينه يساره وأعلامه أسفله

ويحول الناس أديتهم

مثل تحويل الخطيب

(ويكثر من الدعاء) سرّاً

وجهر الخبيث أسر الخطيب

أسر القوم بالدعاء وحيث

جهره آمنوا على دعائه

(و) يكثر الخطيب من

(الاستغفار) ويقرأ قوله

تعالى استغفروا ربكم انه

كان غفّاراً الآية وفي بعض

نسخ المتن زيادة وهي ويدعو

بدعاء رسول الله صلى الله

عليه وسلم اللهم اجعلها

سقيارحة ولا تجعلها سقيار

عذاب ولا محق ولا بلاه ولا

هدم ولا غرق اللهم على

الطراب ومنابت النجس

ومهمات في الفلاة رقع • حسب عليكم العذاب الا وجع

والمراد بالركع الذين انصت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة وهذا في المساجد وأما أهل

الخدمة فلا بأس بهم بالخروج ولا يمنهم لأنهم مستترزون وفضل الله واسع فاذا خرجوا الا

يحتلطون بتأقيمتهم من ذلك فاذا خالطونا كره ذلك وبه كرهه اخرجهم ونحو وجههم معناه

ويمنعون من الخروج منه ردين هنأ في يوم استعلا لان الله تعالى قد يجيبهم استعذاراً

فنهتقد العامة حسن طريقتهم ولا نهم ربما كانوا سبب القحط (قوله ركعتين) أي بنية

صلاة الاستسقاء ولا يجوز الزيادة على ما (قوله كصلاة العبدین) أي الا في النية والوقت

فيصوي هنأ صلاة الاستسقاء كما مر ولا يتقبل الخروج بوقت وكذا الصلاة (قوله في كيفيتهم

الخ) مثل كون القراءة جهر أو ما يقرأ من سورتي ق واقربت فاقصصه غير مناسب وكذا

جميع ما يستحب في صلاة العبدین (قوله ثم يخطب الخ) ويسن أن يكثروا دعاء الكرب وهو

لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب

الارضين ورب العرش الكريم ويسن أن يستقبل القبلة بعد دعائه نحو ثلاث الخطبة الثانية

(قوله وصيغة الاستغفار) أي الا كل فيه وله أن يقتصر على استغفار الله (قوله المحي القيوم)

زاد بعضهم وأتوب اليه (قوله بعدهما الخ) هو توكيد لا عطف بهم وتجوز الخطبة قبل الصلاة

هنا (قوله ويحول الخطيب) أي ندباً نفساً ولا تحويل الحلال من الشدة الى الرخاء (قوله رداه)

أي ان سهل ولم يكن مدوراً واراد بالحويل ما بهم التنكيس بدليل تفسيره المذكور ويحصلان

بفعل واحد بان يمسك يده اليمنى طرف رداءه الاسفل من جهة اليسار وعكسه ويحمله بعد

صدرا الخطبة الثانية وبعد استقباله القبلة (قوله فيجعل عينه يساره الخ) فالاول تحويل

والثاني تنكيس قال الجلي ويكره ترك التحويل (قوله ويحول الناس) أي الذكور يقيمتا

وقت تحويله فلا يحول المرأة ولا الخنثى (قوله ويكثر) أي الخطيب بعد استقباله المذكور أو

مطلقاً (قوله من الدعاء) أي ويرفع يديه فيه ويجعل بطون الا كف الى السماء عند انقضاء

التحويل وظهورهما عند انقضاء الدفع كما في سائر الادعية ولو في غير الصلاة والحكمة فيه ان

القصده منه رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شئ فانه يجعل بطن كفيه الى السماء قال في

شرح الروض ويمكن من دعائه اللهم أنت امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما

أمرتنا فاجبتنا كما وعدتنا (قوله ويدعو) أي في الخطبة الاولى (قوله بدعاء رسول الله صلى

الله عليه وسلم) أي الذي أسنده امامنا الشافعي رضي الله عنه في المختصر وغيره (قوله اللهم

سقيارحة) بضم السين أي وصول خير لنا وما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله ولا سقيار

عذاب) أي وصول شر لنا وما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله ولا محق) بفتح الميم وسكون

الحاء المهملة أي هلاك وذهاب بركة (قوله ولا بلاه) بفتح الواو وبالمد أي اختباراً وتعب

ومشقة (قوله ولا هدم) هو بسكون الدال وقوع الابنية وبفتحة الانية الهدم دومة (قوله

ولا غرق) أي هلاك بالماء (قوله اللهم على الطراب) بانطاء المشاة تجمع طرب بفتح أوله وكسر

ثانيه وهو اسم للتلال الصغيرة وفي بعض النسخ والاكمام وهي بالمد جمع أكم بضمه بين جمع اكمام

بوزن كتاب جمع أكم بفتحتين جمع أكمة وهو مرادف أو مطلق التلال (قوله اللهم اسقنا) هو

وبطون الارضية اللهم جوالينا ولا علمنا اللهم اسقنا



يقطع الهمزة من اسقى ووصلها من سقى وقد ورد الماضي ثلاثيا واربعا قال تعالى واسقيناكم  
 ماء فواتنا وسقاهاهم ربي - ثم شرابا طهورا (قوله غيثنا) بمثابة أى ما را يقال غاث الغيث الارض  
 أى أصابها وغاث الله الب - لا يفيد غيثنا (قوله غيثنا) بضم الميم أى منة - ذابارواته من  
 الضرروا الشدة (قوله غيثنا) بالمد والهمزة أى سهل لطيفا لا ينفعه - شئ (قوله مريثا) بالمد  
 والهمزة زنهيا أى محمود العاقبة (قوله مريثا) بفتح الميم وكسر الراء أى ذاربع بمعنى غناه  
 ويجوز فيه مريثا بمثابة فوقية من رعت الماشية أى كات ماشيات ومريثا بضم الميم واسكان  
 الراء وكسر الباء الموحدة من أربع البعير إذا أكل الربع (قوله صفا) بفتح السين وث - شديد  
 الحاء المهملة أى شديد الوقوع على الارض لبعوض فيها يقال صبح الماء يصبح إذا سال من فوق  
 إلى أ - قل وساح يسبح إذا جرى على وجهه الارض (قوله عاما) أى لا يخلو عنه - موضع من  
 الارض (قوله غدقا) بفتح الغين المعجمة والدال المهملة أى عذبا وقيل كثير الماء والخير وقيل  
 كبار القطر (قوله طيقا) بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة أى يطبق على الارض بجميع  
 نواحيها فيصير كالطبق عليها يقال هذا مطابق له - هذا أى مساو له (قوله مجللا) بكسر اللام أى  
 يك - والارض - حتى يصير بكل القرس (قوله دائما) أى فى وقت الحاجة اليه فى كل زمن الى يوم  
 القيامة (قوله ولا تجعنا من القانطين) أى لا يس - ين بتأخيرهم من رحمة الله تعالى (قوله  
 والبلاد الخ) هو من عطف المحل على الحال أى الاراضى من - كل ما يتصور قيام الامور  
 المذكورة به واحدا احتراز عن نحو أهل السماء (قوله من الجهر) بفتح الجيم وضمة الهاء التعجب  
 وسوء الحال (قوله والجوع) أى شدة المشقة وفى بعض النسخ والاداء وهى بفتح اللام  
 المشددة وبالهمزة الساكن وبالمد شدة الجوع فعبر عنه المصنف بعمارة (قوله والضئك) بفتح  
 الضاد المعجمة المشددة وسكون النون أى الضيق (قوله ما لا تشكو الا اليك) بالنون أو  
 الياء المثناة تحت أى شىء لا تشكوها ولا يشكوها الا اليك أى لا يزيل شكواها الا أنت  
 (قوله وادرتنا الضرع) بفتح الهمزة وكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة من الادرار وهو  
 الاكثار من اللبن والضرع بفتح الضاد المعجمة محل اللبن من البهيمة وما يجرب لادرار اللبن هو  
 ان يؤخذ الشمارا الاخضر ويدق ويصير ماء ثم يضاف اليه قدره من العسل النحل ويسقى  
 لمن قل لبنها من آدمى أو غيره ثلاثة أيام فطورا على الربق فانها يكثر لبنها (قوله وأنزل علينا من  
 بركات السماء) أى خيراتها وهو المطر (قوله وأنبت لنا من بركات الارض) وهى الثبات  
 والتمار قال أبو حيان وذلك لان السماء تجرى مجرى الأب والارض تجرى مجرى الام ومنها  
 يحصل جميع الخيرات بخلق الله تعالى وتدبيره (قوله من البلاء) بالمد أى الحالة الشاقة وفى  
 الحديث قبل قوله واكشف عنا من البلاء الخ اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري (قوله  
 انك كنت غفارا) أى كثير المغفرة (فائدة) هذا ذكر التعلى فى تفسير قوله تعالى ان الله كان على  
 كل شىء حسيبا ان كل موضع وجد فيه ذكر كان موصولا بالله تعالى يصلح للماضى والمستقبل  
 وإذا كان موصولا بغير الله تعالى يكون على خلاف هذا المعنى (قوله فأرسل السماء) أى  
 السحاب بالمطر وجهها مسمى واسمية كما قاله الازهري (قوله مدرارا) بكسر الميم أى كثيرا  
 متواليا (قوله ويغسل) أى ينقى ان صادف وقت غسل مطلوب فان لم يغسل - ل فليتوضأ بنية  
 أيضا ان صادف وقت وضوء مطلوب والا فلا يشترط فيه مآنية كما يحتمل الشيخ تبعه الا ذرى لان

غيثنا مغيثا مغيثا مريثا  
 من يعامها عاما غدا طيقا  
 مجللا دائما الى يوم الدين  
 اللهم اسقنا الغيث ولا  
 تجعلنا من القانطين اللهم  
 ان بالعباد والبلاد من  
 الجهد والجوع والضئك  
 ما لا تشكو الا اليك اللهم  
 أنبت لنا الزرع وأدركنا  
 الضرع وأنزل علينا من  
 بركات السماء وأنبت لنا  
 من بركات الارض واكشف  
 عنا من البلاء ما لا يشقه  
 غيرك اللهم اناستغفرك  
 انك كنت غفارا فأرسل  
 السماء علينا مدرارا  
 ويغسل

الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ايناله اول مطر السنة وبركته والافضل ان يجمع بين الغسل والوضوء والا فالغسل والا فالوضوء (قوله في الوادي الخ) هو اسم للعقرة وقيل اسم للماء والاول هو انشهر وروى عليه فقوله اذا سال اى سال ماؤه ويشدب ان يخرج لاول مطر السنة وان يكشف ما عدا ورنه ليصيبه منه شيء ويدعو بما شاء لما ورد ان الدعاء مستجاب في أربعة مواطن عند التقاء الصوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة وروى ايضا من لم يسأل الله يغضب عليه وأنشدوا

لا تاتان بى آدم حاجنة • وسئل الذى أبوابه لا تصيب

الله يغضب ان تركت سؤاله • وبى آدم حين يسئل يغضب

ويسن أن يقول في ثل المطر مطرنا بفضل الله علينا ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء لا يمامه ان النوا فاعل المطر حقيقة سنة فان اعتقد انه الفاعل له حقيقة كفر والمعاذ بالله تعالى (قوله ويسج للرعدي الخ) أى عند سماعه بان يقول سبحان من يسج لرعدي بحمده والملائكة من خيفته وكذا عند رؤية البرق كما ذكره بان يقول سبحان من يركم البرق خوفا وطما عارلا يتبعه بصير لما ورد انه يضره والرعدي ملك والبرق أجنحة يسوقها السحاب قال الاسنوى فالمرعوع صوته او صوت سوقه على اختلاف فيه (قوله وهى) اى الزيادة (قوله لاتناسب المتن) اى لكن فيه فائدة جليلة من حيث التعليم

(فصل في بيان أحكام صلاة الخوف) • من حيث انه يحق في الصلاة فيه ما لا يحق في الامن لا يعمى ان له صلاة مستقلة وقد اشار الشارح لذلك فيما يأتى والاصل فيه اقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم من الاخرة صلواتا كما رأيتونى أصلى وشعرت في السنة السادسة من الهجرة ريجوز في الحضر كالسنة وخلافا للامام مالك رضى الله عنه (قوله لانه يحق) اى يختص (قوله في اقامة الفرض) ايس قيدا لانه يجوز فيه صلاة المنفل ايضا (قوله تباع سنة أضرب) بل ستة عشر نوعا اختار الامام الشافعى رضى الله عنه منها الانواع الاربعة وأسقط المصنف منها نوعا وهو صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن فخل كما ستعرفه (قوله اقتصر المصنف الخ) قال شيخنا فيه تجوز قال الثالث في كلامه لم تردبه السنة انتهى أقول وهذا بناء على ان الرابع لم يرد في السنة وقد صرح العلامة للرملى بان الاربعة وردت في السنة حيث قال وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعى رضى الله عنه منها الانواع الاربعة الاربعة ومثله العلامة ابن حجر وصريح كلام شيخ الاسلام في شرح المنهج ان الانواع التى وردت في الاحاديث بعضها ايضا في القرآن وحينئذ فلا يختص النوع الرابع بكونه في القرآن فتأمل (قوله في غير جهة القبلة) اى اوفيا وبينهم ما سائر يمنع رؤية العدو (قوله بحيث تقاوم كل فرقة الخ) هو قبل لجواز هذا النوع ولجواز صلاة عبه فان و بطن فخل ايضا ولا تجوز صلاة نوع في غير محله كما قاله شيخنا (قوله فيصلى) اى بعد أن يغازبهم الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو (قوله ركعة الخ) فان صلى به صلاة نامة وزهبت الى وجه العدو وجاءت الاخرى فيصلى به صلاة نامة ايضا نهى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن فخل وكون اقتداءا المقترض بالمتقل فيه خلاف محله في الامن ولا خلاف في نديه هنا وهذا هو النوع الرابع لذى أسقطه المصنف

في الوادي اذا سال ويسج  
للرعد والبرق انتهت الزيادة  
وهى اطولها لاتناسب  
حال المتن من الاختصار  
والله أعلم

• (فصل) •

في كيفية صلاة الخوف  
وانما افرد هذا المصنف عن  
غيره من الصلوات بترجمة  
لانه يحق في اقامة الفرض  
في الخوف ما لا يحق في  
غيره (وصلاة الخوف)  
انواع كثيرة تبلغ ستة  
أضرب كما في صحيح مسلم  
اقتصر المصنف منها على  
ثلاثة أضرب أحدها ان  
يكون العدو في غير جهة  
القبلة) وهو قليل وفي  
المساكن كثيرة بحيث تقاوم  
كل فرقة منهم العدو  
(ففرقة هم الامام وفرقتين  
فرقة تقف في وجه العدو)  
ففرقة تقف خلفه)  
أى الامام (فيمصلى بالفرقة  
التي خلفه ركعة ثم بعد  
قيامه للركعة الثانية



(ثم لنفسها) بقية الصلاة  
(وعضى) بعد فراغ صلاتها  
(الى وجه العدو) تحرسه  
(وتأني الطائفة الاخرى)  
التي كانت حاضرة في الركعة  
الاولى (فيصلي) الامام بها  
ركعة) فاذا جلس الامام  
للتشهد تفارقه (وتتم  
لنفسها) ثم ينتظرها الامام  
(ويصلي بها) وهذه صلاة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بذات الرقاع سميت  
بذلك لانهم رقعوا فيها  
راياتهم وقيل غير ذلك  
(والثاني ان يكون العدو  
في جهة القبلة) في مكان  
لا يسترهم عن ابصار  
المسلمين وفي المسلمين  
كثرة فتحمل فرقهم  
(فيصليهم) الامام (صفتين)  
مثلا (يحرم بهم) جميعا  
(فاذا جدد) الامام في  
الركعة الاولى (مجدد معه  
أحد الصفتين) مجددين  
(ووقف الصف الآخر  
يحرسهم فاذا رفع) الامام  
رأسه (يجدوا ولحقوه)  
يتشبهوا الامام بالصفتين  
ويصليهم وهذه صلاة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعسفان وهي قرية  
في طريق الحاج المصري  
بينها وبين مكة مرسلتان  
سميت بذلك

وهو يجري في الصلاة الثانية وغيرها (قوله تتم لنفسها) أي بعد نية المفارقة عند ابتداء القيام  
جوازا وبعد نداء عند ركوعها وجوبا ويسن للامام تخفيف الاولى لاشتغال قلوبهم بها  
فيه ويسن لهم أيضا تخفيف الثانية التي انقردوا بها الثلاث بطول الانتظار (قوله وتأني  
الطائفة الاخرى) وفي بعض النسخ وتأني القرعة الاخرى أي وتأني والامام منتظر لها في قيام  
الثانية مطول للقراءة حتى تدرك الفاتحة (قوله تفارقه) أي تقوم للاتباع بقيام صلاتها وهو  
جالس وليس المراد انهم تفارقه بالنية كما فهمه بعضهم لما قاله قوله ثم ينتظرها الامام ويسلم  
بها ويندب لها التخفيف أيضا (قوله ويصليهم) فتجوز فضيلة التحلل مع الامام كما حازت  
الاولى فضيلة التحريم معه ويقرأ الامام بعد قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعده في  
زمن انتظاره للقرعة الثانية ويتشهد في جلوسه لانتظارها فان صلى مغربا على كيفية ذات  
الرقاع فبفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه الجائز أيضا وينتظر مجيء  
الثانية في جلوس تشهد أو في قيام الثالثة وهو أفضل أو صلى رباعية فبكل ركعتين فلو فرقهم  
أربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع وسهول كل فرقة محمول في اولاهم لاقتدائهم  
فيها وكذا ثمانية الثانية لثمانية الاولى لاقتدائهم فيها وسهول الامام في الاولى يلحق الجميع وفي  
الثانية لا يلحق الا في المفارقة لهم قبل السجود (قوله بذات الرقاع الخ) وهو اسم لموضع من نجد  
بارض غطفان وكذا بطن نخل وكل منهما أفضل من عسفان وذات الرقاع أفضل من بطن  
نخل على ما اعتده العلامة الرمي ومن تبعه وسال العلامة العلقمي كابن عبد الحق الى تفضيل  
عسفان على بطن نخل فراجع (قوله وقيل غير ذلك) أي من اسم جبل هناك فيه بياض  
وحجر وسواد يقال له الرقاع وقيل لاسم شجرة هناك وقيل لان العصاة رضى الله عنهم اقوا  
بارجلهم ان يلقوا في النار فاحتمل قولهم قال ابن الرقعة وهذا أصح ما قيل في سبب تسميتها  
بذلك لما روى الشيخان عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه انه قال فيها انقبت اقدامنا فكان  
ناب على أوجلتنا الخرق وقبل ان نرفع صلاتهم فيها وقيل غير ذلك (قوله مثلا) أي فيجوز  
ثلاثة صفوف أو أكثر (قوله ويحرم بهم جميعا) أي ويركع بهم جميعا ويعتدل بهم جميعا  
(قوله مجدده) أحد الصفتين الخ) هذه العبارة صادقة بان يسجد الصف الاول في الركعة  
الاولى والثاني في الركعة الثانية وكل منهما بإمكانه أو يتحول في الاعتدال فيما يظهر لانه وقت  
الحاجة مكان الآخر بان يتخذ كل واحد بين رجلين من غير أفعال مبطله وبعكس ذلك الا  
ان الأفضل ما ثبت في صحيح مسلم وهو وجود الاول في الركعة الاولى وهو بكانه والثاني في  
الركعة الثانية بهد تقدمه وتأخر الاول فيكون الساجد مع الامام في كل ركعة هو الصف  
المقدم والحارس في كل ركعة هو الصف المؤخر ولو حرس في الركعة بين فرقته من صف  
واحد جاز وكذا يجوز ان تحرس فرقة واحدة لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر  
فتأمل (قوله ووقف الصف الآخر) أي استقر واقفا في الاعتدال وان طال للضرورة  
(قوله يحرمهم) أي حالة الاعتدال كما مروا عن الاعتدال بالحراصة لانه وقوف  
يمكن فيه القتال فتأمل (قوله ولحقوه) أي في قيام الركعة الثانية (تنبيه) يندب  
له تطويل هذا القيام بقدر قراءتهم الفاتحة وهو مذهبنا كما سبق فاذا وجد من  
حرس وقام فرأى الامام في القيام قراءته ما أمكن أو رآه في الركوع ركع معه

وسقطت عنه الفاتحة في الثانية وبعضها في الاولى وهو ظاهر وهذا في الصلاة الثانية وكذا في  
الثالثة والرابعة ودخل في الثانية الجمعة فان صليت كعبه فان كفى سماع اربعين الخطبة  
وان صليت كذا في الرقاع اشترط سماع ثمانين الخطبة ليكون في كل فرقة اربعون ويضرب  
النقص عن الاربعين في الفرقة الاولى في ركعتيه ولا يضرب النقص في الفرقة الثانية في ركعتيه  
بعد التصرع كما قاله شيخنا الشيخ اليكون سماع الاربعين فائدة وقال العلامة الرملي لا يضرب  
النقص حال التصرع ايضا (قوله له) ف السبيل فيها اي حتى خربت ومحى أثرها (قوله في  
شدة الخوف) اي أن يكون فعلهم الصلاة في شدة الخوف وان لم يلزم القتال بحيث لا يأمنون  
هجوم العدو ولو اعنه وانقصه ولو صلوا كذلك - وادخلوه عدو فبان خلافه أو بان انه  
عدو ولكن يتم - م حائل فضاصلاتهم فان بان أنه عدو ولكن يتم الصلح لم يقضوا (قوله بحيث  
يلتصق الخ) ليس قبله دابل أو يقارب الالتصاق وهو كتابة عن الاختلاط ببعضهم ببعض  
كالختلاط لجهة الذوب بالمدى قال في المصباح واللمعة بفتح اللام وضعها الغة وهذا عكس  
اللمعة بمعنى القرابة والمدى بالفتح والقصر كافي المصباح أيضا (قوله فيصلي كل من القوم  
الخ) والجماعة أفضل من الانفراد مالم يكن الحزم في الانفراد والافضل (قوله كيف  
أمكنه الخ) هو في محل نصب على الحال اي على حال أمكن المقاتل الصلاة عليه (قوله راجلا  
الخ) هو بدل من كيف فتأمل (قوله وغيره) متقبل لها) فمذركل منهم في ترك توجه القبلة  
فلما انصرف عنهم الجراح الدابة مثلا واطال الزمان بطالت - ملام ويجوز اقتداء بعضهم ببعض  
وان اختلفت الجهة وتقدموا على الامام (قوله ويعد ذرون في الاعمال الكثيرة) اي المحتاج  
اليهم للقتال أما الكلام فلا يعد ذرون فيه لعدم الحاجة اليه ولان السالك أهيى حتى  
لو احتاج الى الكلام لاندازمه - لم أراد قتله كافر مثلا ولم يعلم به فيجب اندازه وتبطل صلته  
(حاشا) يجب القضاء بخوضه للاح تقبض على اليعنى عنه الا اذا ساف من القائه فيجب حله مع القضاء  
على المعتمد خلافا لما في المنهاج لندرة عذره فان جازع عن الركوع أو السجود أو ما به من الضرورة  
وجعل السجود أخفض من الركوع ليحصل التمييز بينهم ما ويجوز هذا النوع في كل قتال  
وهزيمة ما حين كقتال عادل باغ وذى مال اقاصد أخذ ظمأ أو هرب من حرب أو سبيل أو  
سبيع لا معدل عنه أو فارأ وهروب دابة أو خروج من أرض مغصوبة أو غريم عند اعذاره  
ومثل ذلك ما لو خطف نعله فله أن يسهى خالفه فاذا زال خوفه أتم صلاته في محله كافي الامن  
ولا قضاء عليه وليس له ذلك في خوف فوت عرفة بل ينترك الصلاة ولو أيا ماله - ذلك عرفة لان  
قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة لا يخرج بالحج العمرة لان الامتياز قال العلامة الرملي مالم  
ينذرها في وقت معين فانه يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى  
وخالفه العلامة ابن حجر فيسه وظاهر كلامهم أنه لا فرق في جواز الاضرب بالثلاثة بين ضيق  
الوقت وسعته لكن شرط ابن الرفعة وغيره في الثالث ضيق الوقت وهو متجه مادام يرجو  
الامن والا فالتجسس جوازها أول الوقت والراجح أنه مادام يرجو الامن لا يصلح الا اذا ضاق  
الوقت واذا لم يرج فبصل من أول الوقت وهذا جار في الاضرب بالثلاثة التي ذكرها المصنف  
بل وفي صلاة بطن نخل أيضا

• (فصل في بيان أحكام ما يحل ابيه من الحرير وما لا يحل) وذكره المصنف عقب صلاة الخوف

المصنف السبيل فيها  
(والثالث أن يكون في شدة  
الخوف والتمام الحرب)  
هو كتابة عن شدة الاختلاط  
بين القوم بحيث يلتصق  
بعضهم ببعض فلا  
يتمكنون من ترك القتال  
ولا يندرون على النزول  
ان كانوا ركبا ولا على  
الانحراف ان كانوا مشاة  
(فبصل) كل من القوم  
(كيف أمكنه راجلا)  
اي ماشيا (أو راكبا) متقبلا  
القبلة وغيره متقبلا لها  
ويعد ذرون في الاعمال  
الكثيرة في الصلاة  
كضربات نوات  
• (فصل في اللباس)



لانه قد يباح منه لما قاتل ما لا يباح لغيره (قوله على الرجال) أي الذكور والعقلاء منهم  
 الخائف (قوله لبس الحرير) أي استعماله كما يشير إليه بعد على وجهه بعد استعماله  
 عرفا كالجلوس عليه والاستناد إليه بالاحاطة أما بجائل فيجوز ويجرم الجلوس داخل بشفاعة  
 أو تحت ناموسية وهي التي وجهها حرير أو غير ذلك كالتدثر به وكأية عليه ولو اصبداق امرأة  
 ورسم عليه كذلك وكيس دراهم وغطاء عمامة به للرجل وستر جدران به ولو ثيابوت ولي الاستر  
 الكعبة وقبور الانبياء ان خلا عن نقد ويجوز لبس ما ظهر اذنه وبطانته غير حرير وفي وسطه  
 ثوب حرير وقد خيطا عليه لانه كالخشب وحشو الحرير جائز وقد عاين الامام والغزالي الحرمة  
 على الرجل بان في الحرير خنثوية لا تليق بشهامة الرجال قال العلامة ابن قاسم ويحبه تحريم  
 الباس الحرير للدواب لانه لمحض الزينة ويحل جعله غطاء كوز وكيس مصنف وعلاقته وورق  
 كتابة وتكئة لباس وخط خياطة وأزارار واية قدوة وخيط ميزان أو مفتاح أو سبحة وفي  
 شرار يهتردد ويحل منديل فراش حيث استعماله المرأة واتخاذ الحرير كاستعماله بالباس  
 كما أفق به ابن عبد السلام قال وانه دون اثم اللبس انتهى قال العلامة الرملي وما ذكره هو  
 قياس اناء النقل لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الأرجح فلو حل  
 هذا على ما اذا اتخذ لينة به بخلاف ما اذا اتخذ لجرم القنينة لم يبعد (قوله والتختم بالذهب  
 الخ) هو عطف على لبس وهو ساقط من بعض نسخ المتن واحترز المصنف بالتختم عن اتخاذ نحو  
 أنف أو آفة أو سن فانه لا يحرم اتخاذها من الذهب على مقتطوعها وان أمكن اتخاذها من  
 الفضة وبالذهب عن التختم بالفضة فانه جائز للرجل ما لم يسرف فيه عرفا بل هو سنة قال  
 العلامة المناوي فتنى باخ الخاتم مثقالا كرم فان زاد عليه قيل يحرم وقيل لا والراجح اعتبار عادة  
 أمثاله وزنا وعدد اوافضل جعله في اليد اليمنى والسنة للرجل أن يكون خاتم في الخنصر  
 وأن يكون فمه داخل كفه ويكره له جعله في الوسطى والسبابة ولا يكره لبس خاتم الرصاص  
 والنحاس والحديد على الاصح وخرج بالخاتم الختم فانه يحرم من الفضة ويجوز تخميد المصنف  
 بالفضة للرجل وبالذهب والفضة للمرأة (قوله والقز الخ) هو عطف خاص على الحرير لانه  
 أحد أنواعه والآخر الأبريسم الآتي والاول ما قطعت له الدودة وخرجت منه حية والثاني  
 ما ماتت فيه وهو حرام أيضا والمزعة كالحرير كالأربعة أو يكره المصنف قال شيخنا وفي كلامه  
 العطف على معمولي عاملين مختلفين فتأمل (قوله في حال الاختيار الخ) هو قيد لا بد منه ولو  
 أخرجه عن الاستعمال كان أولى وأحسن ان لا يختص الضرورة باللبس فتأمل (قوله للضرورة)  
 أي الحاجة كفتاة تحرب تمنع البحث أي التفتيش عن غيره ومنها الحكمة ودفع القمل فالمراد  
 بالمهلات في كلامه ما لا يحقل غالباً ومنها الاحتياج مقاتله مما يدفع السلاح (قوله لبس الحرير  
 واقتراشه) لبس قيد ايل المراد استعماله ولو تدثر أو جلوساً تحتها ونحو ذلك ويحل لبس أيضاً  
 التختم بالذهب وكذا غيره من أنواع اللبس ما لم تسرف فيه كخطمال وزنه مائة درهم ولا يحرم  
 على الرجل ثوبه مع المرأة وهي لايسة له الا اذا دخل معها في ثوبه امتلا ولا يحل حل استعمالها  
 له فراشا ما لم يكن متركاً بذهب أو فضة فتأمل (قوله الباس الصبي) ومثله المجنون والنعل  
 من الملبوس فتأمل (قوله وبهدها) أي الى البلوغ (قوله في التحريم سواء) أي على الرجال  
 (قوله واذا كان بعض الثوب الخ) والكلام في المنسوج منه ما والمطرز بالابرة والمرقع

(ويحرم على الرجال لبس  
 الحرير والتختم بالذهب)  
 والقز في حال الاختيار  
 وكذلك يحرم استعمال  
 ما ذكر على جهة الاقتراض  
 وغير ذلك من وجوه  
 الاستعمالات ويحل للرجال  
 لبسه للضرورة كحرو برد  
 مهلكين (ويحل للنساء لبس  
 الحرير) واقتراشه ويحل  
 لاولى الباس الصبي الحرير  
 قبل سبع سنين وبعدها  
 (وقابل الذهب وكثيره) أي  
 استعمالهما (في التحريم  
 سواء) واذا كان بعض  
 الثوب

كالسوج لأنه يتقيد بكونه أربع أصابع عرضا وان زاد طولا قال شيخنا لم لا يحرم ان في  
حالة الشك في كثرتهم ما واما التطريف وهو اتخاذ السجاف ولو بالبرقة فاما تبريقه عاده أمثاله  
وان زاد وزنه فان خالف عاده أمثاله وجب قطع الزائد وان باع منه ان هو عادته بخلاف ما لو  
اشترى من عادته ذلك لأنه دوام فتأمل (قوله ابريهما) هو فارسي معرب وهو بفتح الهمزة  
وكسرها وفتح الراء فيه ما وقال ابن السكيت والجوهري هو بكسر الهمزة والراء (قوله أو  
كثنا) بفتح الكاف وكسرها ويقال فيه كثن يحذف الالف (قوله ما لم يكن الا برية سم غالبا)  
أي أكثر في الوزن ولا عبرة بالظهور والرؤية فتأمل (قوله وكذا ان استوياني الاصح) أي  
فيصل وفارق النفس فيحرم على المحدث منه تعظيما للقرآن ولو شك في كثرة الحرام يحرم على  
الاصح عند العلامة الرمي خلافا للعلامة ابن حجر كالبكرى وصرح بالحرمة في الانوار وخرج  
بالحرير غيره كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم لبسه وان غلغله \* (خاتمة) \* يحرم لبس نجس  
ولو من جامد غيره غلظ أو متنجس في عبادة تبطل به أو لم عليه نضح بنجاسة والافلا يحرم ولو  
اغترى آدمي والافتراش والتدثر كاللبس نعم يحرم عليه لبس جامد غلظ بالضرورة ولا يحرم  
تجسس بدنه لغرض كجبن نحو سر جبن واصلاح نحو قتيبة باصبعه يدهن متنجس أو نجس ولا  
تجسس ما لم يكن كونه وجدا له ولو اغترى غرض ما لم يكن فيه تضييع مال ولا تجسس ملك غيره  
أو موقوف بما جرت به العادة كترية الدجاج والاوز ونحوهما فان لم تجر العادة به حرم ان لو  
كالاستباح بالدهن النجس ويحرم في المسجد مطلقا سواء حصل به الخويث أولا

\*(فصل) \* في بيان أحكام تجهيز الميت وما يتعلق به المبر عنه بالجنائز بفتح الجيم لا غير جمع  
جنائز بكسرها وفتحها الغتان قال ابن قتيبة والكسر أفصح وقبل بفتح اسم للميت وبالكسر  
اسم للنعش وقيل عكسه ولا يقال نعش الا اذا كان الميت عليه وعلى ما تقر ولو قال أصلى على  
هذه الجنائز بكسر الجيم صحت ان لم يرد النعش فان أراد لم تصح قال شيخنا الشبراملسي وينبغي  
ولو منع الميت اه قلية تأمل (قوله من غسله الخ) اقتصر الشارح على هذه الاربعة التي اقتصر  
عليها المتقدمون في خامس وهو الجمل لأنه تابع لها فتأمل (قوله على طريق فرض الكفاية) أي  
ان علم جماعة بموته ووثق التجهيز يخرج من أصل التركة قبل وفاء الديون والوصايا لكن بعد  
الحق المتعلق بعين التركة كالرهن والر كانه لو امتنع الوارث من تجهيز الميت فينبغي للمعاكم أن  
يأخذوا من قهره عليه فان فقدوا الحماكم أو خيف انفجار الميت لو رفع الامر اليه فينبغي جواز  
أخذها من التركة لا حاد وان كان في الورثة قاصر لان ذلك حق متعلق بالتركة ثم ان لم يكن  
له تركة ما مؤنة على من عليه نفقته ثم من موقوف على تجهيز الموتى ثم من يت المالك ثم على أغنياء  
المساكين (قوله في الميت) من مات وأصله ميوت قلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء ويستوي فيه  
المذكور والمؤنث (قوله غير المحرم) أي بجمع أو عمرة قال شيخنا ونقيده بهذه الثلاثة وهي كونه  
غير شهيد وغير محرم وغير كافر الذي هو مفهوم مسلم غير مستقيم لأنه ان أراد اجتماع الاربعة  
في كل واحد منهم فهو معلوم الانتفاء قطعا وان أراد كاهها أو بعضها فلا يحل لواحد منهم عنها  
وان انتفت كاهها في بعض افرادهم فتأمل (قوله اما الميت الكافر) أي ولو صغيرا غير مميز (قوله  
فاصلاته عليه حرام) أي وباطله ولو مع الاشتباه كإسباقي (قوله ودفنه) أي وقام بدفنه (قوله

ابريهما) أي حربا  
(وبعضه) الآخر (قطعا  
أو كنانا) مثلا (جاف) للرجل  
(لبسه ما لم يكن الا بريسم  
غالبا) على غيره فان كان غير  
الابريسم غالبا حل وكذا  
ان استوياني الاصح  
(فصل) فيما يتعلق بالميت  
من غسله وتكفينه والصلاة  
عليه ودفنه \*

(و يلزم) على طريق فرض  
الكفاية (في الميت) المسلم  
غير المحرم والشهيد (اربعة  
أشياء غسله وتكفينه  
والصلاة عليه ودفنه) وان لم  
يعلم بحال الميت الا واحد  
تعين عليه ما ذكر اما الميت  
الكافر فالصلاة عليه حرام  
حريبا كان أو ذميا ويجوز  
غسله في الحساين ويجب  
تكفين الذي ودفنه



دون الحرب والمرتب) أي فلا يجب تكفينهما ولا دفنهما بل يجوز اغراق الكلاب على جيفة قتلها ويجوز فحمها ذلك كغسلها ما لم ينحصر ضرر برأيتها أو يجب دفنها (قوله) وأما المحرم إذا كفن الخ) فيجب فيه الأمور الأربعة الاستتر رأسه وليس الخيط فيه واستروجه المحرمة فهو كغيره قال شيخنا وعدم ستر الجزء المذكور لا يجعله قسما من ستة فلا أمل (قوله) واثنان لا يغسلان) أي لا يجب غسلهما بل يحرم غسل الشهيد منهما لبقاء أثر الشهادة في الدنيا ثم إن كان قتاله لأعلاء كلمة الله تعالى فهو شهيد في الآخرة أيضا والأفلا وجعهما مراعاة للاختصار والأخف كنهما مخافة أن السقط يخالف الشهادتين في الغسل في بعض أحواله كما سيأتي (قوله) ولا يصلي عليه ما) أي تحرم الصلاة عليه ما ولا تصح (قوله) الشهيد) أي ولو حائضا ونفسا وجنبا وإن لم يكن عليه أثر الدم لكن لو أصابه نجس آخر وجب زواله وإن أدى إلى إفادة الشهادة والأولى تكفينه في ثيابه المطلخة بالدم ويجوز نزعه عنه وتكفينه في غيرها وانما يسمى شهيدا لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة وقيل لأنه يبعث وله شاهد بقوله وهو دمه وقيل لأن روحه تشهد الجنة قبل غيره وقيل غير ذلك (قوله) بسببه) أي ولو احتمل (قوله) مطلقا) أي عمدا أو خطأ (قوله) أو مسلم خطأ الخ) ليكن لو استعان الكفار عليه بما علم فقطول المستعان به شهيدا لأن هذا قتال كفار ولا نظر إلى خصوص القاتل (قوله) فغير شهيد) أي إن لم يكن بعد انقضاء الحرب فيه سر كمن ذبح والاف شهيد ودخل في التعريف ما لو انكشف الحرب عنه ولم يعلم سبب موته وسكت المصنف عن تكفينه ودفنه لبقائه على الوجوب وخروج به شهيدا لآخرته وهو كثير فهو كغيره يغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن وهو كل من قتل ظمأ ولو هيئة أو مات بالبطن أو في زمن الطاعون صابرا محتسبا أو بعده وكان في زمنه كذلك أو غريبا أو غريبا في طلب العلم وإن عصى بركوب البحر والغربة أو رديا أو بالطلق وإن كانت حاملا من زنا أو عشا أو ولو لأمر بشرط العفة والسكران (قوله) وكذا الوفاة في قتال البغاة الخ) ليكن لو استعان البغاة علينا بكفار فقطول المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة (قوله) لا بسبب القتال) أي كأن مات بمرض أو بجأ (قوله) لم يستل) أي لم تعلم حياته كما أشار إليه الشارح فيحرم غسله والصلاة عليه كما هو صريح كلامه وهو في الصلاة ظاهر وأما في الغسل فإن ظهر خافه وجب غسله وتكفينه ودفنه والافين لفته بخرقه ودفنه بل قال العلامة الرمي أنه متى بلغ ستة أشهر وجب فيه ما في الكبير مطاقا وإن نزع فيه وكلام الشارح محتمل (قوله) صار خالجا) هو حال مؤكدة لأن الاستئلال هو رفع الصوت (قوله) قبل تمامه) يحتمل قبل تمام أشهره وعي ستة أشهر ولخظمان ويحتمل قبل تمام حياته ويحتمل قبل تمام خلقه وقد علمت ما فيه (قوله) ثلاثا) أي بين التثايب أمما قراح أو الأولى بسدر أو خطمي والثانية من يله والثالثة بماء قراح لأنها التي يمسقها الواجب فإن لم يبق وجب الانتقام وبسن الأيتار والأصح أنه لا يسقط الفرض بالغسل المتغيرة بالسدر ونحوه في غسل بعد زوال السدر ثلاثا بالماء القراح والاقتصار على الثلاثة هو أدنى التكامل وأوسطه خمسة وأكثروا سبعة وما زاد أمرا ف (قوله) أو خسا) أي أو لا هاب سدو والثانية من يله والثالثة بماء قراح أو الثالثة بسدر أيضا والرابعة من يله والآخره بماء قراح (قوله) أو أكثر من ذلك) أي أما سبع فبسدر ثم من يله ثم بسدر ثم من يله ثم ثلاث بماء قراح أو الثالثة والرابعة بماء قراح بان يأتي بماء وسدر ثم من يله ثم ماء قراح ثم ماء وسدر

دون الحرب والمرتب) وأما المحرم إذا كفن فلا يغسل رأسه ولا وجهه المحرمة وأما الشهيد فلا يصلى عليه كما ذكره المصنف بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلى عليهما) أحدهما (الشهيد) في معسر كذا المشر كين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقا أو لم خطأ أو عاد سلاحه إليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فإن مات بعد انقضاء القتال بجراحة فيه يقطع بموته منها فغير شهيد في الظاهر وكذلك مات في قتال البغاة أو مات في القتال لا بسبب القتال (و) الثاني (السقط الذي لم يستل) أي لم يرفع صوته (صار خا) فإن استل صار خا أو بكى فبكاهه كالكبير والسقط يتألف السنين الولد النازل قبل تمامه بما نود من السقوط (ويغسل الميت وترا) ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك

ثم ما وسدرا أيضا ثم من به ثم ما قراح أو السابعة وحدها جاء قراح وأما تسع فالماء القراح  
بعد كل من به أو مؤخر عن الجميع (قوله ويكون في أول غسله سدر) وكذا غير الأول بحسب  
الحاجة قال في الصحيح والسدر شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحدة سدرية والجمع سدرات  
أي بكسر فسكون وسدرات بكسر تين وسدرات بكسر ففتح وسدر به كسر ففتح (قوله في  
الغسل الأولى) أي فيها الواقعة صر على ثلاث صرات كما مر (قوله أو خطمي) أي أو صابون أو نحو  
ذلك (قوله ويكون في آخره) أي مع الماء القراح كما أشار إليه الشارح بقوله بحيث لا يغير  
الماء الخ لأنه يخرج عنه الطهورية ولا بد من كون الغسل بقدر ما فلا يكفي الفرق ولا غسل  
نحو الملائكة ويكفي لو غسل نفسه كرامة فإن قلت المخاطب بالفرض غيره قلت إنما خطوب  
به الجزم فإذا أتى به كرامة كفى قال شيخنا الشوبري والظاهر أن منه ما لو غسله ميت آخر  
كرامة فإنه يكفي انتهى ثم رأيت العلامة ابن قاسم صرح بذلك والتيم كالغسل ويسن وضوءه  
قبله كالحي (قوله غير المحرم الخ) أما هو فيطلب في غسله ترك الطيب إذا مات قبل التحال  
الأول (قوله واعلم الخ) لم يدخل الشارح هـ ذق كلام المصنف مع ثمونه لها من إعادة لقوله  
ويكون في أول غسله الخ وعلم منه أيضا أنه لا يجب نية الغسل لأن القصد بغسل الميت النظافة  
وهي لا توقف على نية وأنه يميز غسل الكافر كذلك ومن تعذر غسله فله ماء أو غيره  
كما تراه ولو غسل إن هري يم ولا يكره لنحو جنب غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة أولى  
بالمرأة وله غسل حليته من زوجة غير رجعية ولو نكح غيرها وأمة ولو كآية إلا إذا كانت  
من رجعية أو معتدة أو متبرأة وزوجة غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بان تضع حملها  
عقب موته ثم تزوج فلها أن تغسله لبقائه حق الزوجية بلا مس منه إلا من الزوج أو السيد  
لها كأن كان الغسل من كل وعلى يده خرقه اثلا ينتقض وضوءه وإيس للأمة أن تغسل سيدها  
لأنه الهاعن ملوكه بالموت للوارث أو صيرورته أحره فيما إذا كانت مديرة أو أم ولد فإن لم  
يحضر الأجنبي أو أجنبية عيم فإن كان على قبل الميت أو دبره شجاسة فقال في شرح الروض  
الأوجه أنه يزىلها ويفرق بين إزالتهما وغسلها إزالتهما لا بدل لها بخلاف غسله وإن التيم إنما  
يصح بعد إزالتهما ولو مات مسلم وهما كافر وامرأة مسلمة أجنبية غسله الكافر وصلت عليه  
المرأة (قوله وأما كله) وهو أن يغسل في خلوة وفيص على مرتفع بما يبرد الحاجة ويحاسبه  
الغاسل ما أتى ورائه ويضع يمينه على كتفه وإيمامه بقرة فقام ويشتد ظهره لركبته اليمنى  
وعبر يساره على بطنه بماء الغة ثم يضع يمينه على كتفه ويضع يمينه على كتفه ويشتد ظهره لركبته اليمنى  
بعد إلقاء الخرقه وغسل يده بما واثق من ياف خرقه أخرى وينظف يمين أسنانه ويختره ثم  
يوضئه ثم يغسل رأسه فليمنه بنحو سدر أو خطمي ثم يسرحهما بغط واسع الأسنان برفق ويرد  
اليمين إلى يمينه ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر كذلك ثم يحرقه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه  
الأيمن مما يلي فخذه ثم يحرقه إلى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك ثم يعمره بماء قراح نية  
قليل كافور فهذه غسله ويسن ثمانية وثلاثة كذلك ويندب أن يكون الغاسل أميا فإن رأى  
ما ينجبه من نحو استنارة وجهه وطيب ريح سن له أن يحدث به وإن رأى ما يكرهه كسواد  
وجهه وثخن وتغير عضو حرم عليه أن يحدث به لغير ذكر والمحاسن موتا ثم وكفوا عن  
مسواوهم ويقدم الغاسل بالدرجة ثم بالمصفاة ويقرع عند الاستواء والترتيب من ديب ويغسل

(ويكون في أول غسله  
سدر) أي يسن أن يستعمل  
الغسل في الغسل الأولى  
من غسلات الميت بسدر  
أو خطمي (و) يكون (في  
آخره) أي آخر غسل الميت  
غير المحرم (شيء) قليل (من  
كافور) بحيث لا يغير الماء  
واعلم أن أقل غسل الميت  
نعميم يده بالماء مرة واحدة  
وأما كله فذكر كورني  
المبوبات



الخنثى والصغيرا لثريقان وعكسه (قوله وتكون كلها الفائف) وهي واجبة ان اقتصر عليها  
وكانت من ماله كما هو وليس محجورا عليه بقاس ولا في ورثته محجورا عليه ولا بان كفن من مال  
من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموتى أو من أغنياء المسلمين  
فالواجب قوب واحد فقط يسترجع البدن الرأس المحرم ووجه الحرمه على ما يأتي ووصفها  
بالبياض مندوب لانه يجوز أن يكفن الميت بماله أبسه مما يكافي فيحرم تكفين الرجل بالحرير  
وبما أكثره سريرا أو زعفران ويكره أن يكون في الكفن شيء من غير البياض يجعل نحو عصفور  
فوق رأسه أو أسنن قدسية (قوله ليس فيها قبص ولا عمامة) قال في شرح المهذب والافضل أن  
لا يكون في الكفن قبص ولا عمامة فان كان لم يكره لاسكنه خـ لاف الاولى (قوله فهي الثلاثة  
المذكورة) أي أو اثنين منها أو اذ راع القبص والعمامة قال شيخنا وهو افضل (قوله والمرأة  
في خمسة) ومثلها الخنثى فتكفنه في خمسة أفضل (قوله ازار) وهو ما يشـ على الوسط  
(قوله وخمار) وهو ما يغطي به الرأس والجمع نحو مثل كتاب وكتب واختمرت المرأة وتختمرت  
لبست الخمار (قوله ولثافتان) بفتح اللام أقصع من كسرهما (قوله على الاصح الخ) قبص في  
هذا شيخه الجلال الحلي وهو مرجوح والراجح أن أقل قوب يسترجع البدن الرأس المحرم  
ووجه الحرمه كما هو ولا تصح وصيته بأعقابه وتصح بأعقابه فقوله ويختلف قدره  
الخ منقبى على المرجوح فتأمل (تنبيه) ينبغي أن يجعل على أبواب كفن الميت شيء قابل من  
كافور وعلى بدنه أيضا وأن يجعل على منافذه ومحال وجوده قطن أو نحوه (قوله ويـ يكون  
الكفن الخ) ليكن لا يجوز التكفين بالمجنس مع القدرة على الطاهر وإن جاز له للشخص  
حياتي غير الصلاة فان لم يوجد طاهر صلى عليه بعد طهره ثم يكفن بالمجنس وتكره المغسلة في  
الكفن والمغسول والقطن أولى من غيرهما (قوله ويكره) بكسر الباء الموحدة مبنيا للفاعل  
لمناسب ما بعده ونحوه عائدا إلى المصلي المعلوم من المقام ولفظ أربع منصوب على المفعولية  
وظاهر كلام شارح أنه يفتح الموحدة مبنية للمجهول بدليل عدم ذكر فاعله عقبه وتقدير  
الشرط بعده ولفظ أربع مرفوع نائب الفاعل وهو لا يناسب تصريحه بالفاعل في الأفعال  
بعده فتأمل (قوله إذا صلى عليه الخ) فيه إشارة إلى أنه قد لا يصلى عليه وهو كذلك فيما إذا  
شهرى بدنه أو تنجس بجماعة يتعدى ذرواها ولو مات تحت القافة ولا يجوز قطعها ولا التيمم بها  
تحت إخلال العلامة ابن حجر فيدفن بالأصالة ونصح الصلاة عليه قبل تكفينه مع الكراهة  
(قوله بتكبيره الاحرام) أي فهي إحدى التكبيرات الأربع ويلزمها قرن النية بها فاستغنى  
عن ذكرها بذلك فهم أركان والتكبيرات الثلاثة الباقية ركن واحد كذا قاله شيخنا والذي  
عليه الجمهور أن التكبيرات الأربع ركن واحد وكذا قرأته القائحة والصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم والقيام والدعاء للميت والسلام فاركانا سبعة وقد نظمها صاحبنا الشيخ  
عبد الله الانصاري فقال

(ويكفـن) الميت ذكر  
كان أو لا بالغاً ولا (في ثلاثة  
أقواب بيض) وتكون  
كلها الفائف متساوية طولا  
وعرضا تأخذ كل واحدة  
منها جميع البدن (ليس  
فيها قبص ولا عمامة) وإن  
كفن الذكر في خمسة فهي  
الثلاثة المذكورة  
وقبص وعمامة أو المرأة  
في خمسة فهي ازار وخمار  
وقبص وثافتان وأقل  
الكفن قوب واحد يستمر  
عورة الميت على الاصح في  
الروضة وشرح المهذب  
ويختلف قدره بذكر كورة الميت  
وأثوثه ويكون الكفن  
من جنس ما يلبسه الشخص  
حيثما (ويكبر عليه) أي  
الميت إذا صلى عليه (أربع  
تكبيرات) بتكبيره الاحرام

أذمرت أركان الصلاة لميت \* فسبعة تأتي في النظام بلا امترا  
فنيته ثم القيام لقادر \* وأربع تكبيرات فاسمع وقرأ  
وفاتحة ثم الصلاة على النبي \* كذلك دعا للميت حقا كما ترى  
وسابعا التسليم يا خير سامع \* وذاتظم عبد الله يا عالم الوري

هو ابن المنادى وهو نجل لآحمد \* فيرجو الدعاء من لذلك قد قرا

قال انفا كهالى من المالكية وهى من خصائص هذه الامة وعروض بصلاة الملائكة على آدم عليه الصلاة والسلام وقواهم هذه سنة بنى آدم من بعده ويمكن حمل القول بالخصوصية على هذه المكية لان من جات اقرأة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب تعيين الميت الحاضر بل يكفي تعيينه نوع تميز كنويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الامام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضاً أو فرض كفاية فان عينه كزبد أو رجل ولم يقرأ الله وأخطأ في تعيينه فبان عمراً أو امرأة لم تصح صلته فان أشار إليه صحت صلته بتعليمها للإشارة (قوله ولو كبر ختم لم تبطل) أى ولو عمداً لأنه انما زاد كراو محتمل له اذا لم يكن معقداً للبطالان فان كان معقداً لم تبطل صلته كما ذكره الأذرى في القوت قال شيخنا ولو قال فلوزاد على الأربع ليشمل أكثر من الخمس لكان أولى وأظهر الان يقال فيه بانها خمسة لانها أقل الزيادة أو مرادهم مطلق الزيادة فتأمل (قوله لم يتابعه) أى لا يسن له متابعتها على الأصح عندنا (قوله بل صلى) أى بفارقته ويصل (قوله أو ينتظره ليس لمعه) أى وهو أفضل (قوله ويقرأ المصلى الفاتحة الخ) ويستحب له التمسك بذكر الفاتحة والسورة بعد الفاتحة لانهما مبنية على التخصيف وظاهر كلامهم ان الحليم كذلك وان صلى على قبر أو غائب وهو كذلك ويسر بالقراءة وان صلى ايلاً (قوله بعد التكبيرة الاولى) أى على الأفضل (قوله ويجوز قرائتها) أى الفاتحة (قوله بعد غير الاولى) أى من الثانية والثالثة والرابعة بان يأتى بها مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو مع الدعاء للميت بعد الثالثة فعلم منه أنه يجوز اخلاء التكبيرة الاولى عن القرائة وان يجمع الفاتحة مع غيرها بعد غير الاولى (قوله بعد التكبيرة الثانية) أى يجب أن تكون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية فلا تجزئ بعد غيرها (قوله وأقل الصلاة عليه الخ) وأكملها ما فى التشهد وهو اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين نكحهم ببك وبسن الحمد لله قبلها (قوله ويدعو للميت) أى بخصوصه أو فى عموم غيره بقصد دعائه فى الطل اللهم اجعله فرطاً لا يؤبه الخ ولا ينافى هذا قواهم لا بد فى الدعاء للميت من ان يخص به كما مر اثبتت هذا بانخص بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالاعاقبة والرحمة المكن لودعى له بخصوصه كفى وذلك نظير أبى داود وابن حبان رضى الله عنهما اذا صلبتم على الميت فأخلصوا له الدعاء (قوله بعد الثالثة) أى فلا يجوز قرائتها ولا يجب بعد الرابعة ذكر شئ (قوله اللهم اغفر له) أى متلافياً كفى اللهم رحمه ونحوه (قوله اللهم ان هذا عبدك) أى ان كان ذكر كرا ويقول فى الاثنى هذه أمتك وفى الخاتمة هذا عملوك ويجوز ان ذكر مطلقاً على ارادة الشخص والتأنيث مطلقاً على ارادة النسبة ويجزئ ذلك فيما بعده (قوله وابن عبدك) فان لم يكن له أب فالقياس أن يقول وابن أمتك (قوله من روح الدنيا) بفتح الزا على الاقص أى نسبه ربحها وهو المراد هنا وبضعها الارواح التى لا تنفى وهى جسم الطيف له مريان بالبدن كسريان الماء بالعدو لا خضر (قوله وسعها) بفتح السين أى اتساعها وحكى العلامة الدونى كسرها عن الصاغنى (قوله ومحبوبها وأحبها) هو بضم الميم المؤنث كفى الروضة وأصلها ويجوز

ولو كبر ختم لم تبطل لكن لو ختم امامه لم يتابعه بل يصلى أو ينتظره ليس لمعه (وبقرأ المصلى الفاتحة بعد التكبيرة الاولى) ويجوز قرائتها بعد غير الاولى (وبصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية) وأقل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد (ويدعو للميت بعد الثالثة) وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له وأكملها ما فى التشهد وهو اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين نكحهم ببك وبسن الحمد لله قبلها (قوله ويدعو للميت) أى بخصوصه أو فى عموم غيره بقصد دعائه فى الطل اللهم اجعله فرطاً لا يؤبه الخ ولا ينافى هذا قواهم لا بد فى الدعاء للميت من ان يخص به كما مر اثبتت هذا بانخص بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالاعاقبة والرحمة المكن لودعى له بخصوصه كفى وذلك نظير أبى داود وابن حبان رضى الله عنهما اذا صلبتم على الميت فأخلصوا له الدعاء (قوله بعد الثالثة) أى فلا يجوز قرائتها ولا يجب بعد الرابعة ذكر شئ (قوله اللهم اغفر له) أى متلافياً كفى اللهم رحمه ونحوه (قوله اللهم ان هذا عبدك) أى ان كان ذكر كرا ويقول فى الاثنى هذه أمتك وفى الخاتمة هذا عملوك ويجوز ان ذكر مطلقاً على ارادة الشخص والتأنيث مطلقاً على ارادة النسبة ويجزئ ذلك فيما بعده (قوله وابن عبدك) فان لم يكن له أب فالقياس أن يقول وابن أمتك (قوله من روح الدنيا) بفتح الزا على الاقص أى نسبه ربحها وهو المراد هنا وبضعها الارواح التى لا تنفى وهى جسم الطيف له مريان بالبدن كسريان الماء بالعدو لا خضر (قوله وسعها) بفتح السين أى اتساعها وحكى العلامة الدونى كسرها عن الصاغنى (قوله ومحبوبها وأحبها) هو بضم الميم المؤنث كفى الروضة وأصلها ويجوز



فيه ما لرفع والبر والظرف بعده ما خبر احوال والمراد من يحبه الميت ومن يحب الميت وفي  
 بعض النسخ ومحبوبه وأحبائه (قوله وما هو لاقية) أي من الأهل كفتنة القبر وسؤال  
 المالكين كما قاله في المجموع نقلا عن القاضي الحسين واقره قال في المهمات لا يمكن الاقضية تناول  
 ما يلقاه في القبر وفيما بعده (قوله وأنت أعلم به) أي من أقال شيخنا وهو تقوى الأهل إليه  
 تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع (قوله اللهم انه نزل بك) أي صار ضيفا عندك وأنت  
 أكرم الأكرمين (قوله وأنت خير منزول به) أي خير من يكرم الضيفان وضيف الأكرام  
 لا يضام ويجب ثبته كبره هذا الضيف سواء أفرد أو جمعه وان كان الميت أثنى لانه عائد إلى الله  
 تعالى قال الدميري وكنهير ما بلغنا في ذلك (قوله وأصبح) أي صار (قوله وقد جئتلك) أي  
 قد صدنا لك (قوله وان كان مني الخ) هذا في غير الأنبياء أما الأنبياء فماني فيهم بما يليق بهم وقال  
 شيخنا ياتي به ولو في الأنبياء لانه يقرض وجوده كما في حديث الاستخارة اللهم ان كنت تعلم الخ  
 وسند فيكون من باب حسنات البراري بين (قوله واقه) أي أنه أو أعطه (قوله  
 وقه الخ) هو فعل أمر من الوقاية أي سلمه ويجوز في كل من وقه واقه كسر الهاء مع الأشباع  
 ودونه وتكونها (قوله فتنة القبر) أي سؤال المالكين وهو ما منكر بفتح الكاف ونكير أو  
 له من مبشر وبشير ويسن أن يقدم على هذا الدعاء اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وغائبنا  
 ومغيبنا وكبيرنا وذكرنا وانما نالنا اللهم من أحبيته مننا فاحبه على الأسلام ومن توفيته مننا  
 فتوفه على الإيمان ويسن في الطفل مع هذا الدعاء الثاني اللهم اجعله فرط الأبوية وذخرا  
 وعظمة واعتبارا وسلفا وشقيعا وثقل به موازينهم وأفرغ الصبر على قلوبهم ما لا تقنتهم  
 بعده ولا تحرمهم أجره ولو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أنى بالسفن فافهم كما قاله الأذري  
 الاقتصار على الأركان والحوال في القبر بمرام لكل مكاف ولو شهدوا الشهادة المعروفة ويحمل  
 القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يسئلون على عدم الفتنة في القبر  
 وتغييره بالتبرجى على الغائب فلا فرق بين المقبور وغيره فيسهل الطريق والحريق وان سحق  
 وذرى في الهواء من أكانه السباع كذلك (قوله واقه) بفتح السين أي رسع (قوله وجاف  
 الأرض) أي أرفعه (قوله عن جنيبه) هو بالنسبة وفي بعض النسخ بالافراد وفي بعضها بالجيم  
 المضهومة والثالث المأثمة قال الأسدي وهو حسن لدخول الجنيين والظهور والبطن (قوله  
 الأذن من عذابك) أي الشامل لما في القبر ولما في القيامة وأعمد ما يطلقه بعد تصدده بما  
 تقدم اهة لما يشانه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة (قوله آمنة) بالمدى من أهوال الموقف  
 (قوله ويقول في الرابعة) أي بعد ما يندب ويسن تطويلها قدر الثلاثة قبلها ونقل بعضهم  
 كشيخنا انه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحسبون العرش ومن حوله إلى قوله العظيم قال شيخنا  
 الباب إلى أم وردت هذه في بعض الأحاديث (قوله ولا تحرمنا) هو بفتح المثناة الفوقية وضمة  
 يتناحر ميم وأحرمه والاولى أفصح ويقال فيه حرمه يحرمه حرم ما يكسر الراء ككسرة  
 يبرقه سرقا (قوله أجره) أي أجر الصلوة عليه وأجر المصيبة به فان المسلمين في المصيبة  
 كأنه الواحد (قوله ولا تفتننا بعده) أي بالابتلاء بالمعاصي (قوله وبركاته الخ) مرجوح  
 والراجح اسقاطه لان وبركاته لان هنا كما لانس في نفي من الصلوات ورحمة الله تعالى  
 منسوبة وهي داخله في الكيفية المذكورة ويسقط الفرض بصلوة الصبي المميز مع

وما هو لاقية كان يشهد ان  
 لا اله الا انت وحدك لا شريك  
 لك رآن محمدا عبدا  
 ورسولا وأنت أعلم به  
 هذا اللهم انه نزل بك وأنت خير  
 من نزل به وأصبح فقير إلى  
 رحمتك وأنت غني عن  
 عذابي وقد جئتلك راغب  
 إليك فتعالمه اللهم ان كان  
 مني ما أفرد في احسانه وان  
 كان مني ما فجاور زعمه  
 واقه برحمتك رضاك وقه  
 فتنة القبر وعذابه وافصح  
 له في قبره وجاف الأرض  
 عن جنيبه واقه برحمتك  
 الأمن من عذابك حتى  
 تبعثه آمنا إلى جنتك  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 ويقول في الرابعة اللهم  
 لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده  
 واقه وانما له (ويسلم)  
 المصلي (بعد) التكبير  
 (الرابعة) والاسلام هنا  
 كالاسلام في صلاة غير الخنافة  
 في كيفية وعدده لا يمكن  
 يستحب هنا زيادة ورحمة  
 الله وبركاته

وجود الرجال لانه من جنسهم وفارق سقوط الفرض بالصبي فتعذر سقوطه به في رد السلام  
 لان السلام شرع في الاصل للاعلام بان كلامهم ما سلم من الاخر وآمن منه وأمان الصبي  
 لا يصح بخلاف صلاته فان المقصود منها الدعاء وهو أقرب الى الاجابة ولا يسقط الفرض بصلاته  
 النساء مع وجود ذكر غيرهن ولو صديقا لانه أكمل منهن فان امتنع من الصلاة أمرته بها فان  
 امتنع بعد ذلك توجه الفرض اليهن ويسن أن لا ترفع الجفازة حتى يتم المسبوق طاقاته فان  
 رفعت قبله لم يضروا وحوات عن القبلة فلو أحرم على جنازة وهي سائرة صبح بشرط أن تكون  
 لجهة القبلة عند التحريم فقط ويسن أن لا يزيد ما بينهما على ثمانية ذراع الى تمام الصلاة ولا  
 يضركم الحائل هنا ولا تشرط المحاذاة على المعتد ولو تخلف المأموم عن امامه بتكبيره بلا عذر  
 حتى شرع في أخرى بطلت صلاته اذا لاقت هذا التماثل يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش  
 يشبه التخلف بركعة فان كان ثم عذر كعدمه فلا تطل الا بقاءه بتكبيرتين على ما اقتضاه  
 كلامهم ولا شك ان التقدم كالتخلف بل اولى ويكبر المسبوق بقراءة الفاتحة وان كان الامام في  
 غيرها كاللحاة لان ما ذكره هو اول صلاته ولو كبر الامام أخرى قبل قراءته كبر معه وسقطت  
 عنه القراءة كما في غيرها من الصلوات واذا سلم الامام تدارك المسبوق حتى ياتي التكبيرات  
 باذكارها وجوباً في الواجب وينبغي في المندوب ويسن أن تكون الصلاة عليه بمسجد وبثلاث  
 صفوف فاكثر لغيره ما من عبد مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف الا غفر له ولا يسن له  
 اعادة ما وقع ذلك اذا أعيدت وقعت نفلاً ولو أكثر من مرة ويشترط صحة الصلاة عليه تقديم  
 غسله أو تيممه عند العجز عن الغسل فان وجد الماء بعد التيمم وقبل الدفن كان في محل يغلب  
 فيه فقد الماء أو يستوى الأمران فلا اعادة ولا أعيد فان وجد الماء بعد الدفن فلا ينشئ وان  
 لم يتغير خلافه لامة ابن حجر وقد اطلنا الكلام هنا للعاجلة اليه (قوله ويدفن الميت) أي  
 وجوباً (قوله في الحد) أي ندباً (قوله مستقبلاً القبلة) أي وجوباً (قوله بفتح اللام) يقال لحلت  
 وألحلت لغة قليلة وأصل اللحد الميل وكل ما نزل عن الاستواء له ومنه اللحد في الحرم وفي  
 دين الله تعالى (قوله من جهة القبلة) ليس قيداً (قوله والشق الخ) هو بفتح الشين المبهمة  
 وبالذات (قوله في وسط القبر) وهو واحد القبر وفي الكثرة رأب في القبة وهو الحفرة  
 المعروفة وقال في القاموس القبر مدفن الانسان والجمع قبور وقد اختلفوا في أول من سن  
 القبر فقبل الغراب لما قيل فاييل أخاه مايل وقبل بنو اسرائيل وليس بشي وفي التنزيل ثم أماته  
 فاقبره أي جعل له قبراً يوارى فيه اكراماً له ولم يجعله مما يلي على وجه الارض ناكلاً للطبوع  
 والوحوش (قوله ويبنى الخ) الواو عني أو قتل (قوله بلين الخ) هو بفتح اللام وكسر الباء  
 الموحدة جمع ابنة وهو الطوب غير المحرق ويندب كونه ناسجاً لبنات لما نقل في شرح مسلم من  
 أن اللبنيات التي وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم تسع لبنات (قوله وضوء) أي مما لم تسمه  
 النار كالخشيش (قوله ويوضع الميت) أي قبل انزاله القبر على حافته من الجهة التي أصبح عنده  
 وجليه بعد انزاله فيه (قوله ويسل الخ) هو بضم حرف المضارعة وفتح السين المهملة أي يخرج  
 من القابوت ليسلم لمن يلحده في القبر (قوله من قبل رأسه) يكسر القاف وفتح الموحدة أي  
 يدخل من جهة رأسه ويدخل الاحق بالصلاة عليه فلا يدخله ولو انشأ الرجال لكن الاحق  
 في الانثى الزوج وان لم يكن له حق في الصلاة ثم أحرم ثم عيدها لانه كالحرم في النظر وضوءه

ويدفن الميت (في الحد  
 مستقبلاً القبلة) والحد  
 بفتح اللام وضوءها وسكون  
 اللام ما يحفر في أسفل جانب  
 القبر من جهة القبلة قدر  
 ما يسع الميت ويستمره  
 والدفن في اللحد أفضل من  
 الدفن في الشق ان صلبت  
 الارض والشق أن يحفر في  
 وسط القبر كما كانه ويبنى  
 جانباً ويوضع الميت بينهما  
 ويسقف عليه بلين ولحوه  
 ويوضع الميت عنده مؤخر  
 القبر وفي بعض النسخ بعد  
 مستقبلاً القبلة زيادة وهي  
 (دقيل من قبل رأسه)  
 أي سلا (يرفق) لا يعنف



المسوح ثم المحبوب ثم المخصى اضعف شهوة هؤلاء ثم الاجنبي الصالح وذلك اضعف النفس  
عنه غالباً نعم يسئلون أن ياتى رجل المرأة من مقتله الى النعش وتسلمه الى من في القبر  
وحل لباسه فيه ويسئل أيضاً ان يستريح القبر عند الدفن بشوب ونحوه رجلاً كان الميت او امرأة  
لكنه في المرأة أكد (قوله) ويقول الذي يلزمه (أي ندباً) (قوله بسم الله الخ) ظاهره فقط فلا  
يراد عليه الرحن الرحيم ويحتمل ان المراد به الآية بتمامها حال العلامة المناوي وهو الاقرب  
لكمال مناسبة ذكر الرحمة في ذلك المقام فتأمل (قوله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
اي اضعه ليكون اسم الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم زاد الله وعدة ياتي بها الفتانين  
ونقل النووي عن النص أنه يندب بعد ذلك أيضاً ان يقول اللهم سلمه اليك الاشهاد من أهله  
وولده وقرابته واخوانه وفارق من يحب قربه وخرج من سعة الدنيا الى ظلمة القبر وضيقه ونزل  
بك وأنت خير منزل به (فائدة) قال في المطامع والقراحم على النعش والميت بدعة مكروهة  
وكان الحسن رضى الله عنه اذا رآهم يزجون عليه قال اخوان الشياطين (قوله ويضع) أي  
يوضع (قوله في القبر) أي على جنبه وجوبا وكونه الايمن أفضل كما في الاضطجاع عند النوم فان  
وضع على يساره كره ولم يشر ويندب أن ينضى بخده الى الارض (قوله بعد أن يعمق الخ)  
هو بالعين المهملة او بالعين الموحدة الزيادة في حفره بلطمة الاسفل (قوله فامة وبسطة) أي قدر  
فامة رجل معتدل الخافقة باسط يديه الى الاعلى وهم انصوأربعة أذرع ونصف كما صوبه النووي  
والمراد به ذراع الآدمي فلا ينافي قول بعضهم انها ثلاثة أذرع ونصف لان مراد به ذراع العمل  
والواجب من القبر ما يمنع الراتحة والسجدة أي ما يمنع ظهور راتحة فتؤذي الاحياء وينفع  
من نبش الحيوان لا كاه فلا يكفي وضع الميت على وجهه الارض والبناء عليه حيث لم يتعد  
الخطر والموت في سعة فانه كان بقرب الساحل انتظر واصله اليه ما يدفنه في البر وال  
فانه ورثا نص عليه الامام الشافعي رضى الله عنه أنه يشدين لوحين اثلا ينفخ ويأتي في البحر  
الى الساحل وان كان اهله كفار فقد يجده مسلم فيدفنه الى القبلة فان ألقى فيه بدون جعله بين  
لوحين وثقل لم يأتوا وواز بلا كراهة دفنه الى الامام طاعة ووقت كراهة الصلاة اذا لم يصر بخلاف  
ما اذا تحراه فانه لا يجوز والسنة الدفن في غير الليل ووقت كراهة الصلاة قال شيخنا وذكره  
ايان فائدة الدفن فتأمل (قوله ويكون الخ) هو مستدرك فهو نوطمة لما بعده فتأمل (قوله  
مستقبل القبلة الخ) واما الذمية التي في بطنها اجنبي مسلم ميت اذا دفنت فيجعل ظهرها للقبلة  
ليتوجه الجنين للقبلة اذ وجهه الجنين يظهر امره وتدفن بين مقابر المسلمين والكفار (قوله  
مستدير القبلة) أي او منحرفا عنها (قوله نبش) أي وجوبا في الجميع (قوله مالم يتغير الخ)  
والمراد بالتغير التغير كما قاله الماوردي وهو المعتمد ويسئل أن يسنده وجهه ورجلاه الى جدار  
القبر وظهره بنحو امانة او حجر حتى لا ينكس ولا يستلقي ويكره ان يجعل له فرش ونحوه وصندوق  
لم يحجج اليه لان ذلك اضعاف مال أما اذا احتجج الى صندوق انداوة ونحوها كرخاوة في الارض  
فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا حينئذ (قوله ويسطح القبر) أي يجعل مستويا فلا يسنم يجعله  
كالحلزون (قوله ولا يبنى عليه) أي يكره ذلك في غير المقبرة المسبلة للدفن وهي ما جرت عادة أهل  
البلد بالدفن فيها او هو افضل منه في غيرها لينال الميت دعاء الزائرين ويحرم البناء فيها سواء كان

(ويقول الذي يلزمه بسم الله  
وعلى ملة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ويضع  
في القبر بعد ان يعمق  
فامة وبسطة) ويكون  
الاضجاع مستقبلاً القبلة  
على جنبه الايمن فلو دفن  
مستديراً القبلة أو مستلقياً  
نبش ووجه القبلة مالم يتغير  
ويسطح القبر ولا يسنم  
(ولا يبنى عليه ولا يجصص)

فوق الارض أو في باطنها أو بهمدم وجوب ان وجد ولو وجد بناء في أرض مسجلة لم يعلم أصله ترك  
 لاحتمال أنه وضع بحق قياسا على ما قرر في الكائنات ومن البناء الاجساد التي جرت عادة الناس  
 بتركيبها نعم استثنى بعضهم قبور الانبياء والشهداء والعلماء والصالحين ونحوهم (قوله أي  
 يكره تجسيده) ولا بأس بالطين ولا يوطأ عليه ولا يتكأ عليه ولا يداس عليه ونكره الكتابة  
 عليه سواء كان المكتوب عليه في لوح عند رأسه او عند منلا كما جرت به عادة بعض الناس او في  
 غيره قال في شرح البهجة وفي كراهة كتابة اسم الميت عليه نظرا لما روي في حال الزكوى لا وجه  
 لكرهه كتابة اسمه وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء او نحوهم ويسن تلقيته بعد  
 الدفن وتسوية القبر فيجاس عند راسه انسان ويقول بسم الله الرحمن الرحيم كل شيء هالك الا  
 وجهه له الحكم واليه ترجعون كل نفس ذاتة الموت الى قوله متاع الغرور ومن اخلفناكم وفيها  
 نعيدكم ومن منكم من اخلفناكم في نار أخرى منها خلفناكم في النار والنواب وفيه ان يعيدكم في الدود والتواب  
 ومن منكم من اخلفكم للعرض والحساب بسم الله وبالله ومن الله والى الله وعلى الله رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم هذا ما وعد الرحمن الى قوله محضرون يا فلان يا ابن فلان او يا عبد الله يا ابن امة الله  
 برحمتك الله ذهبت عنك الدنيا وزينتها وصرت الآن في برزخ من برزخ الآخرة فلا تنس العهد  
 الذي فارقتنا عليه في دار الدنيا وقدمت به الى دار الآخرة وهو شهادة أن لا اله الا الله وأن  
 محمد رسول الله فاذا اجابك الملاك الموكلان بك وبامة اللات من امة محمد صلى الله عليه وسلم فلا  
 يرتجلك ولا يرتعك واعلم أنهم ما خلق من خلق الله تعالى كما أنت خلق من خلقه فاذا أتاك  
 وأجابك وسألك وقال لك ما ربك وما دينك وما نبيك وما اعتقادك وما الذي مت عليه فقل  
 لهما الله ربى فاذا سألك الثانية فقل لهما الله ربى فاذا سألك الثالثة وهى الخلافة الحسنى فقل  
 لهما باسان طاق بلا خوف ولا فزع الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي والقرآن امامى والكعبة  
 قبلتى والصلوات فريضة والمسلمون اخوانى وابراهيم الخليل لى أبى وأنا عشت ومت على قول  
 لا اله الا الله محمد رسول الله تحمىك يا عبد الله به هذه الجملة واعلم أنك مقيم به هذا البرزخ الى يوم  
 تبعثون فاذا أتاك لثالث فقل في هذا الرجل الذى بعث فيكم وفى الخلق أجمعين فقل هو محمد  
 صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات من ربنا فاتبعناه وآمننا به وصدقنا برسائله فان تولوا فقل حسبى  
 الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم واعلم يا عبد الله ان الموت حق وأن نزول  
 القبر حق وأن سؤال منكروته كبريائه حق وأن البعث حق وأن الحساب حق وأن الميزان حق  
 وأن الضراط حق وأن النار حق وأن الجنة حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث  
 من فى القبور ومن تودعك الله اللهم يا أنيس كل وحيد يدويا حاضرا ليس يغيب انس وحدتنا  
 ووحدته وارحم غربتنا وغربته ولقنه هجته ولا تقننا بعده واغفر لنا وله يا رب العالمين سبحان  
 ربك رب العزة الى آخر السورة ويغفر عنه الدعاء بالثبوت كما يأتى ولا يلقن الطفل ونحوه من  
 لم يتقدم له تكليف لانه لا يقن في قبره ولا النبي ولا شهيد المعركة واعلم أن ما جرت به العادة من  
 وضع الجريد الأخضر والريحان على القبر مندوب ولا يجوز تغيير وضعه أخذه قبل جنازه  
 (قوله وتركه) أى البكا (قوله ويكون البكا) أى البكاء (قوله أى رفع الصوت الخ) اعلم ان  
 البكى بالقصر هو ما كان بالرفع صوت فتعيده بعده حينئذ صفة كاشفة وهو مباح بخلاف

أى يكره تجسيده بالطين  
 وهو النورة المسماة بالجير  
 (ولا بأس بالبي على ميت)  
 أى يجوز البكى على الميت  
 قبل الموت وبعد وتركه  
 أولى ويكون البكى (من  
 غير فوج) أى رفع الصوت  
 بالندب



سواء كان معه حزن ودمع عين أم لا وبالمدما كان برفع صوت وهو مكرره عند العلامة الرمل  
وسرام عند شيخ شيخنا وقد جمع بعضهم اللغتين فقال

بكت عيني فحق لها بكاءها \* وما يغني البكاء ولا العويل

وفيه كلام طويل يراجع من المطولات نعم يندب لفقد نحو عالم أو صالح ويكره موت نحو محسن  
إليه لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى ويباح للعبية والرقعة كالبكاء على الطفل والصبر أجل  
ويحرم مع عدم الرضا بالقدرة (قوله ولا شق ثوب الخ) قال شيخنا وهو المراد بالجيب في النسخة  
الأخرى فتشقه حرام ومثله نحو وضع الطين والتجاسة على الرأس وتسويد نحو الوجه واللباب  
وترزيقها بالنيلة ونشر الشعر واطم الحدود وضرب الصدور ودق الطار ونحو ذلك وذلك تلذذ  
الشيخين ليس من من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعاء الجاهلية والضابط في ذلك كل  
فعل يتضمن اظهار حزن ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى وقدره وانتم ذلك على فاعله  
ولا يندب الميت بشئ من ذلك الا اذا أوصى به (قوله ويعزى أهله) قال ابن خبير ان وكذا كل  
من حصل له عليه وجد حتى الزوجة والصديق \* (فروع) \* وقع السؤال في الدرر هل يسن  
تعزية أهل الميت بعضهم بعضا ولا فرأيت في فتاوى الشهاب الرملى أنه سئل عن ذلك فاجاب  
بأنه يسن لان كلامهم مصاب انتهى ثم رأيت أيضا يخط بعض الفضلاء مانعه ويسن لالاخ  
أن يعزى أخاه انتهى وتعزيهم بالأهل جرى على الغالب ويندب البداية باضعتهم من عن حل  
المصيبة وهي بعد الدفن أولى منها قبله لاشتغالهم قبله بتجهيزه ونحوه واشد حزنهم حينئذ  
بفراقته الا أن يظهر جزعهم فيجملها (قوله من بعد دفنه الخ) والمعتد أن ابتداءها من الموت  
وتذكره بعد الثلاثة أيام اذا الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجدد  
حزنه وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاية الحزن بقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
واليوم الآخر أن تحزن على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ويكره  
تكرار التعزية في الثلاثة أيام لانها تجدد الحزن (قوله الى حضوره) أى وبهذه الى ثلاثة أيام  
(قوله اغتسلت) أى والتصبر وعزيتة امرته بالصبر والعزى بالمدام اسم أقيم مقام التعزية (قوله  
وشرعا) أى والتعزية شرعا ما ذكره فيقال للكافر في الكافر أخاف الله عليك أو خاف الله  
عليك ولا نقص عددك ويقال للمسلم في المسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك  
ويقال للمسلم في الكافر أعظم الله أجرك وصبرك ويقال للكافر المحترم في المسلم لم غفر الله لميتك  
وأحسن عزاءك وخرج بقولنا المحترم الحربي والمرئى فلا يعزى ان قال العلامة ابن حجر ويظهر  
أنه يسن اجابة التعزية بنحو جرح الله خير او تقبل منك \* (قائدة) \* أرسل الامام الشافعى  
رضي الله عنه الى بعض أصحابه يعزى به في ابن له قدماء بقوله

انى معزىك لأنى على ثقة \* من الخلود ولكن سنة الدين

فما المعزى يبان بعد ميتته \* ولا المعزى ولو عاش الى حين

(قوله ولا يدفن اثنان في قبر) أى لحد أو شق فيحرم عند العلامة الرملى ولو مع محرمة كأم  
وابن أو اتفاق جنس كاب وبنة ويكره عند شيخ الاسلام وغيره وان اختلف الجنس واتفت  
المحرمة لكان يجب أن يجعل بينهما ما يمنع التماس كتراب ونحوه \* (خاتمة) \* يندب ان يقدم

ولا شق ثوب) وفي بعض  
النسخ جيب بدل ثوب  
والجيب طوق القميص  
(ويعزى أهله) أى الميت  
صغيرهم وكبيرهم وذكرهم  
وانشأهم الا الشابة فلا  
يعزىهم الا محرمها والتعزية  
سنة قبل الدفن وبهذه (الى  
ثلاثة أيام من) بعد (دفنه)  
ان كان المعزى والمعزى  
حاضرين فان كان أحدهما  
غائبا امتدت التعزية الى  
حضوره والتعزية لغة  
التسليم لمن أصيب به من  
عليه وشرعا الامر بالصبر  
والحث عليه بوعد الاجر  
والدعاء للميت بالمغفرة  
وللمصاب بيجب المصيبة  
(ولا يدفن اثنان في قبر واحد  
الا لحاجة) كضيق الارض  
وكثرة الموتى

بلهامة القبلة أصل على فرعه وسيد على عبده وفاضل على مفضول وذكر على أنثى ولو محرما له  
وما اعتد من الدفن في الفساق المعروفة فخرام لما فيه من ادخال ميت على ميت آخر ويحرم  
جمع عظامهم لدفن غيرهم وكذا وضعه فوق عظامهم وتعدب زيارة القبور للرجال لتذكر  
الآخرة وتذكر للنساء لحزنهن ان لم تشغل على محرم كزما تها هذا الاقبر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيندب اهلن زيارته وينبغي كما قال ابن الرفعة أن تكون قبور سائر الانبياء والاولياء  
كذلك ويندب أن يقول الزائر عند زيارته السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله  
بكم لاقون اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم وغفر لنا ولهم وأن يقرأ أماتين من  
القرآن ويدعوهم ويهدي ثوابه للموتى وأن يتصدق عليهم ويصل ثواب ذلك اليهم وان يسلم  
على المزمور من قبل رأسه ويسن أن تقف جماعة بعد دفنه عند مقبره يسألون له التثبيت لانه  
صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر للاخيمكم واسألوا  
له التثبيت فانه الآن يسأل ويسن انجو جيران أهل الميت كقاربه البعداء ولو كانوا يهودا  
يا آخر تخمينة طعام لهم يشبههم بيوما وليلة لشغلهم بالحزن عنه وان يلح عليه في الاكل لانه  
يضعفوا بتركه ويحرم تهنئته لتخونا نأخذه لانها اعانة على معصية واماتين يقرأه طعاما وجمع  
الناس عليه في عدة مذمومة وتحرم الوحشة المعروفة والجمع والكفارة من التركة ان كان في  
الورثة محجور عليه والله أعلم

(كتاب - ان أحكام الزكاة)

الزكاة الزاى المجهة يقال زك الزرع اذا نما وركت الزففة اذا بورك فيه او فلان زالك أى كثر  
الخبر وتطلق على التطهير قال تعالى قد افلم من زكاه أى طهرها من الادناس ونطلق أيضا على  
المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أى لا تمدحوا وانما سميت بذلك لان المال ينوب بركة  
اخر اجهار دعاء الاخذها ولائها تطهر يخرجها من الاثم وتقدمه حتى تشهد له بصحة الايمان  
والاصل في وجوبه اقله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وخبر بنى الاسلام  
على خمس وهى احداث كان الاسلام لهذا الخبر ويكفر باحدها وان أتى بها فى الزكاة المجمع عليها  
بجلاف الخلف فيها كالزكاة التجارة ويقا تل الممتنع من أدائها عليهم او توخذ منه قهرا كما  
فعل الصديق رضى الله عنه وقرضت فى السنة الثمانية من الهجرة بعد زكاة الفطر واختلف فى  
أى شهر منها والذى قاله شيخنا الباقى ان المشهور عند الحديث انهم افرضت فى شوال من السنة  
المذكورة قال شيخنا قيل وهى من الشرائع القديمة بدليل قول سيدنا عيسى عليه الصلاة  
والسلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بان المراد به غير الزكاة المعروفة كالتطهير كما انه ليس  
المراد بالصلاة المعروفة عندنا فراجعهم انتهى أقول قد صرح الجلال السيوطى فى الخصائص  
الصغرى ان الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندرى ذكر فى كتابه التنوير أن الانبياء لا تجب  
عليهم الزكاة لانهم لاهل انهم مع الله تعالى انما كانوا يشهدون ما فى أيديهم من ودائع الله تعالى  
لهم يدلون فى أو ان بذله ويعينهونه فى غير محله ولان الزكاة انما هى طهرة عما ساء أن يكون من  
وجبت عليه والانبيا مبرؤن من الدنس اعصمهم انتهى لكن قال العلامة المناوى فى شرح  
الخصائص المذكورة وهذا كما ترى بناء على ان عطاء الله على مذهب امامه مالا رضى الله عنه من  
أن الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعى رضى الله عنه خلافه انتهى ونقل شيخنا الشيرازى

(كتاب - أحكام الزكاة)





عليه والاحتياط له أن يحسب الزكاة حتى يكمل المحجور عليه فيخبر بها ولا يخرجها بنفسه  
وتجب في مغبوب وضال ومجهود وغائب وإن تعذر أخذه ومملوك به قد قبل قبضه لأنها ملك  
ملكاً تاماً وفي دين لازم من نقد وعرض تجارة له وموم الأدلة وإنما يجب الإخراج لذلك عنه  
التمكن من أخذه فيخرجها عن الأحوال الماضية ولو تلف قبل التمكن تسقط كفاي شرح  
الروض ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع مع زكاة ودين آدمي في تركه بان مات قبل أدائها وضاعت  
التركة عنهم ما قدمت على الدين تقديم الدين الله تعالى لمصلحة الصالحين دين الله أحق بإفضاء وخرج  
بدين الآدمي دين الله تعالى كلز كانه الحج فالوجه أن يقال إن كان النصاب موجوداً قدمت  
الزكاة والافسح ويان وخرج بالتركة ما لو اجتمع على سخي فإن كان محجوراً عليه قدم حق الآدمي  
إذا لم يتعلق الزكاة بالعين كمال التجارة والأقدمت مطلقاً وخرج بالملك المباح كالتجارة الأودية  
والموقوف على غير معين أما الموقوفة على معين فتجب فيها الزكاة وخرج بالتام الموقوف من أرث  
البنين إذا لا وثوق بوجوده ولا حياته هذا إذا انفصل حيافان انفصل مية أمنا المجب عنه كما قاله  
الاستوى عدم الوجوب على الورثة أيضاً الضعف ما حكمهم (قوله كالمشترى) بفتح الراء وتعليقه  
لأن الضعف المبني على المريجوح كما أشار إليه ليس في محله وكان حقه أن يمثل له تلك المكتات  
فتأمل (قوله لكن الجدي الخ) هو المعتمد (قوله والنصاب) بكسر النون قدر معلوم لما  
تجب فيه الزكاة (قوله والحول) أي لم يلزم كافي مال حتى يحول عليه الحول وهو وإن كان  
ضيقاً فموجباً بحادث صحيحة قال في المحكم والحول سنة كاملة فلا تجب قبل تمامه ولو لم يخطئة  
لكن أنتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وإن ماتت الأمهات له ولغيره  
رضي الله عنه أساميه اعتد عليه بماله خطئه وأيضاً المعنى في اشتراط الحول أن يحصل الغناء  
والانتاج غناء عظيم فيتبع الأصول في الحول ولو ادعى المالك انتاج بعد الحول صدق لأن  
الأصل عدم وجوده قبله فإن اتهمه الساعي من تخليفه (قوله فلو نقص كل منهما) أي النصاب  
والحول قال شيخنا وكان الأولى أن يقول فلو نقص أحدهما الخ انتهى أقول ويمكن الجواب  
بان مراده كل منهما ولو منقرداً عن الآخر فتأمل (قوله والسوم) أي وينقطع بنية عدمه قال  
شيخنا ولو قال والاسامة لكان أولى وأحسن إذا اعتبر اسامة المالك ولو بنائبه فلا عبرة  
بسومه بغيره ولا بالاسامة غير المالك بغيره كغاصب أو اعتاق سائمة أو علفت معظم  
الحول أو قدر الاتعيش بدونه أو تعيش لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين لكن بقصد قطع السوم  
أو ورثها وتم حواها ولم يعلمه فلازكاة لفساد اسامة المالك المذكورة والمسامة نصبر على العاقبة  
يوماً أو يومين لا ثلاثة (قوله وهو) أي السوم (قوله الرعي) أي مع قصد المالك اسامتها كما صر  
واختصت السائمة بالزكاة لغير مؤتمن بالرعي في كلام مباح أو مملوك قيمته ببيعة لا يهدمها كافة  
في مقابلة نعم لكن لو علفها قدر اتعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع السوم لم يضر  
(قوله في كلام مباح الخ) الكلاب بالهـ مزة الحشيش مطلقاً رطباً أو يابساً أو الهشيم هو اليابس  
والعشب والخلايا قصير هو الرطب ويقابل المباح المملوك ولو مقصوباً ولو جمعها الكلاب  
أو استقى لها الماء فلازكاة أيضاً (قوله وان علفت الخ) قد علم مما تقدم (تبيينه) قال  
العلامة ابن قاسم ظاهر سكوتهم عن الشرب أن شرب الماء مثلاً وسقيها لئلا يضر في وجوب

كالمشترى قبل قبضه لا تجب  
فيه الزكاة كما يقتضيه كلام  
المصنف تبعاً لقول القديم  
لكن الجدي الخ  
(والنصاب والحول) فلا  
نقص كل منهما فلازكاة  
(والسوم) وهو الرعي في  
كلام مباح وان علفت  
المسامة معظم الحول فلا  
زكاة فيها وان علفت نصفه  
فانقل



الزكاة ويوجبها بان الغالب انه لا كلفة في الماء وان كانته يسير بخلاف العلف فتأمل (قوله قدر الخ) هو حال أو غير من أقل وهو قيد لدوام حكم ما قبله والمراد به هذا الزمن وخروج به مالو علفت بمملوك ولوم غصوب وبار منار لوم قمر قالوا لم تعاف فيه لمصلها مضر بين فلا زكاة فيها والكلام في غير العوامل منها أما العوامل فلا زكاة فيها مطلقا ولو في عمل محرم (قوله وأما الأثمان) جمع عن كمال واجمال (قوله مضر و بين كفا و لا) أي فالصنف أراد بالاثمان مطلق الذهب والفضة وان كانت الأثمان لا تطلق الا على المضروب منها فتأمل (قوله وسياقي نصابها) هو بضمها التثنية فيحتمل رجوعه للماشية والأثمان وهو أفيد ويحتمل رجوعه للذهب والفضة وهو ظاهر كلامه ويكون ساكنا عن نصاب الماشية استغناء عنه بما ياتي فتأمل (قوله فيها أي الأثمان) لو قال فيها مال كان أولى له وعود على الذهب والفضة فتأمل (قوله والحول الخ) وسياقي انه لا يشترط في المعدن والركاز فلو زال ما كفي الحول عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره فعاد بشرأ أو غيره استأنف الحول لا لقطع لاول بعينه فصار مملوكا جديدا فلا بد له من حول آخر وإذا فعل ذلك بتصد الثمر من الزكاة كره له بخلاف ما إذا كان الحاجة اولها ولا قرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم فارقت يشكل عدم الكراهة فيها إذا كان الحاجة وتصد الثمر منها بما إذا اتخذ ضريبة صغيرة لزينة وحاجة قلت أجيب بان الضريبة فيها اتخذت لوى المانع بخلاف الثمر منها ولو باع النقد بعضه ببعض للتجارة كالصيارفة امتنعت الحول كبايادل ولذلك قال ابن سريج بشرأ والصيارفة بان لا زكاة عليهم (قوله وسياقي بيان ذلك) قال شيخنا ان أراد عود اسم الإشارة الى الشرط الخمسة باعتبار مفهومه فقد سبق أو باعتبار ذاتهم فليس آتيا وان أراد عودا للنصاب والحول فكل حقه أن يذكره عنهم في الماشية انتهى أقول والاولى أن يكون اسم الإشارة راجعا للحول والنصاب لأن معناه ما سياتي في كلامه ولا يضر عدم ذكره في الماشية ويكون حذف من الاول دلالة الثاني فتأمل (قوله وأراد بها المصنف الخ) كان الاولى اسقاط هذا المراد لا يلزم عليه استدراك الشرط كونه قوتا لا تاتي فتأمل (قوله وشعير) بفتح الشين وحكى كسرهما (قوله وأرز) أي وفول وماش وسلت وشحوها (قوله وكذا ما يقتات الخ) الحاجة لهذا الفصل بل ذكره بقيد الاختيار ربما يوهم انه لا اختيار فيما قبله وهو فاسد وما قوله صلى الله عليه وسلم لم لا تؤخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحلطة والتمر والزبيب فالخمر فيه اضافي بالنسبة الى ما كان موجودا عندهم واحتراز بالاختيار عما يقتات في الحسد ب اضطرار من حيوب الجوادى كحب الحلطة والفاصول فلا زكاة فيه مما كما لا ركة في الوحشيات من الظباء وشحوها (قوله فتجب فيها) أي الزروع (قوله بثلاثة شرائط) أي زائدة على ما سلف غير الحول والنصاب كما سيذكر بعد ولم يذكر اشتداد الحب لان الكلام في جنس ما تجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت نهاق او اخراج فتأمل (قوله أي ينبت الآدميون) أي يتولى أسبابه والمراد ماشيته ذلك (قوله بجمل ماء أو هوا) أي في محل غير مملوك وأعرض عنه ما لم يكن والافهم مملوكا صاحب المحل أو باق على ملاصاحبه الاصل وتلزم كلامهم ما ذكرناه (تنبيه) يستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل السيل حيا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت في أرضنا فانه لا زكاة فيه كالحقل المباح بالعهد وكذا اثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد

قدر ان يعيش بدونه بلا ضرر  
بين وجبت زكاتها والا فلا  
(وأما الأثمان فتشـيان  
الذهب والفضة) مضروبين  
كانا أولا وسياقي نصابها  
(وشرائط وجوب الزكاة  
فيها) أي الأثمان (خمس  
أشياء الا لأم والحولية  
والمالك التمام والنصاب  
والحول) وسياقي بيان ذلك  
(وأما الزروع) وأراد بها  
المصنف المقتات من حنطة  
وشعير وعدس وأرز وكذا  
ما يقتات اختيارا كدرة  
وحص (فتجب فيها الزكاة  
بثلاثة شرائط أن يكون  
مما يزرعه) أي ينبت  
(الآدميون) فان نبت  
نفسه جعل ماء أو هوا  
فـ زكاة فيه

والربط والقنطرة والفقر لا يجب فيها الزكاة إذا لم يسألها مالك من بين نالو كان لها مالك من بين  
 بان ثبتت في أرض اشخص معين فذلك البذر ويجب عليه زكاته إذا بلغ نصابا ولو أخذ هذا الامام  
 المجهول الذي أدام اجتهاده الى أخيه ذلك الخراج على أن يكون بدلا عن العشر كان كذا  
 القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيدفعه الفرض وان نقص عن الواجب عنه (قوله وأن يكون  
 قوتا مدخرا) أي بان يكون من جنس ما تقوم بهمة الانسان به طيبه ومن جنس ما يدخره لذلك  
 (قوله وسبق قريش بيان المقننات) أي من حنطة وشعير ونحو ذلك (قوله من الابزار) أي وكذا  
 غيرها كخنوخ ورماد وبن ولوز ورنماح ومشمش (قوله نحو الكرمون) أي والشمار والكمزبرة  
 والبائسون وبزرا التبت والقطونا والكان والسهم والقروم ونحو ذلك (قوله وان يكون  
 نصابا) أي من زرع عام واحد (قوله وهو أي النصاب) أي أقله (قوله خمسة أوسق الخ) والوسق  
 ستون صاعا فجعله الاوسق الخمسة ثمانية صاع والصاع أربعة أمماد فجعله الامداد ألف  
 ومائتان والصاع خمسة أرطال وثلاث فتصير جملة ذلك بالارطال ألفا وستمائة رطل والمد رطل  
 وثلاث بالبحر فغدادى وهي بالكيل المصري ستة أمداد وربع اردب على ما ضبطه القمولى  
 وهو الاصح والرطل مائة وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم والدرهم خمسة وعشرون شعيرة  
 وخمسة اشعيرة يقطع منها ما دق وطال من الشعير المعتدل وفيما زاد عليه انصبابه ولا رقص فيها  
 وأشار المصنف بقوله لا تشرعها الى اعتبار كونها مضافة من نحو تبن وتراب وزرآن ونحوها  
 فان كانت مما يدخر في شجرة كشعر الارز والعلى اعتبار أن يكون خالصة قدر النصاب المذكور  
 وسبق في هذا في كلامه مع زيادة فراجع (قوله ثمرة النخل وثمر الكرم) وهما افضل الثمار  
 والنخل افضل من الكرم لقوله صلى الله عليه وسلم أكرموا عماتكم النخل المطعمات في المحل  
 فوسم به ما ثلثا لانه خاق من فضله طيبة آدم وهو مقدم على العنب في جميع القرآن وهو  
 مشبه بالمومن يشرب برأسه ويموت بقطعه وينتفع بجميع أجزائه وهو الشجرة الطيبة  
 المذكورة في القرآن وانس في الشجر شجر فيه ذكر وأنتى تحتاج الاثنى فيه الى الذكر سوى هذا  
 ولذلك قدمه المصنف على الكرم ولو قال والعنب لكان أولى وأحسن لأنهم سألوا عن تسميته  
 بالكرم في قوله صلى الله عليه وسلم لا تشعوا العنب كرمات الكرم الرجل المسلم وسمى كرمات  
 الكرم بفتح الراء لان الخمر المتخذة منه تحمل عليه فذكره أن يسمى به وجعل المؤمن أحق بما  
 يشتق من الكرم ويقال رجل كرم باسكان الراء وقصها أي كريم وشبهه صلى الله عليه وسلم عين  
 الدجال بحببة العنب لانها أصل الخمر وهي أم الخبيثات والمراد من التشبيه بحببة العنب  
 الطافية وهي الحبة التي خرجت عن حداثتها فظهرت من بين اواردها (قوله والمراد  
 الخ) قال شيخنا الواسطه هذا المراد اسكان أولى وأحسن لانه ان أراد به تعلق الزكاة الا أن تغير  
 من تسميته لتعلقها به ما قبله وان أراد وجوب الخراج فلا يسالكلام فيه وانما المراد ما ينشأ من  
 هاتين الشجرتين فتأمل أقول ويمكن الجواب بأنه انما قيل بذلك مراعاة لكلامه لا أنى من  
 كون النصاب خمسة أوسق معتبرا بكونه قرا أو زجيا (قوله أربع خصال) وفي بعض النسخ  
 أربعة أشياء وزاد بعضهم خاما وهو بدو الملاح أي بلوغه صفة يطالب فيها غالبا فعلامته في  
 الثمر ما كثر المتلون أخذه في حجرة أو سواد أو صفرة وفي غير المتلون منه كالعنب الأبيض لانه

(وأن يكون قوتا مدخرا)  
 وسبق قريش بيان المقننات  
 وخرج بالقوت ملايقنات  
 من الابزار نحو الكرمون  
 (وأن يكون نصابا وهو  
 خمسة أوسق لا تشرعها)  
 وفي بعض النسخ وأن يكون  
 خمسة أوسق باسقاط نصاب  
 (واما التمر فحجب الزكاة  
 في شيتين منها ثمرة النخل  
 وثمر الكرم) والمراد  
 به زين الثمرين التمر والزبيب  
 (وشرايط وجوب الزكاة  
 فيها) أي الثمار (أربع  
 خصال الاسلام والحرية  
 والمالك التام



وتعويهم وهو صفة مؤدوية ويرى المصنف فيه واعتراض بان هذا شرط يتعلق الزكاة به الاصل وجوب الزكاة فيها وبه تبرر الخفاف فيما يجب والافتواخذ كانه رطباً (قوله والنصاب الخ) وسياق انه كنصاب الزرع فتأمل (قوله وأما عروض التجارة) جمع عرض بفتح العين واسكان الراء اسم لكل ما قابل النقد من صنوف الاموال ويطابق أيضاً على ما قابل الطول وبضم العين ما قابل النصل من السهام وبكسر العين محل المدح والذم من الانسان وبفتح العين والراء معا ما قابل الجوهر (قوله فتجب الزكاة فيها) أى في عروض التجارة (قوله المذ كورة سابقاً) أى في كلام المصنف (قوله في الاثمان) وهى خمسة الاسلام والحريه والمالك التام والنصاب والحول وان اختلفا من حيث اعتبار النصاب في الاثمان جميع الحول وفي عروض التجارة آخر الحول كما سياتى (قوله أغرض الربح) لعل هذا معناه الفقه ويعتبر فيها شرعاً أن تكون فيما ملك بعوض وان تفتقر النية بعقد غل كما ابتدأ وسياق

(فصل في بيان احكام نصاب الابل ومقداره وما يجب اخراجه فيه) وهى بكسر الباء وقد تسكن للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه وهى مؤنثة لان اسماء الجوع التى لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الانثى لزم تأنيثها وتوصفها بأبيلة كغنيمة ونحو ذلك والجمع آبال والغلبة أبلى بفتح الباء استعارة لالوان الى الكسرات وقدمها المصنف ليكون أشرف أموال العرب وانقسموا بالابتداء بها في حديث الصدقة وذكر البقر عقيم لان البقرة تنوب عن البدينة في نحو الاضحية (قوله وفيها اشاة) وهى تطاق على الذكرو الانثى ونفسها بالانثى لارادة الاكل والاشنان كما في تحديد المساء يذكرونها ويعتبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه صحيحاً كاملاً وان كانت ابلة معيبة (قوله اهاسنة) أى أواجذعت مقدم أسنانها فحجزت وان لم يتم اهاسنة (قوله او تنبسة معز الخ) ويجزئ الذكرو من الضان والمعز وان كانت الابل انثى ويجزئ بهير الزكاة عن دون خمس وعشرين عوضاً عن الشاة الواحدة او الشياه المتعددة وان لم يساوقية الشاة الواحدة لانه يجزئ عن خمس وعشرين كما سياتى فى فعمادونها اولى واقادت اضاقته الى الزكاة اعتبار كونه انثى بنت مخاض فما فوقها او تنوع جميعها فراضا على الرابع (قوله اهاسنتان) أى تحديد (قوله وفي عشر شاتان الخ) انما عدل في هذا الى الشياه رفقة بالمالك والفقراء اذ في وجوب واحد من الابل في ذلك ضرر بالمالك وفي وجوب بئر واحد من الابل ضرر بالفقراء (قوله بنت مخاض الخ) انما سميت بذلك لان أمها بعد سنة من ولادتها أن لها ان تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أى الحوامل وقيل لانهما يتخوض مع أمها في المرحى فان عدم بنت المخاض فابن ابون وان كان اقل قيمة منها او بنت المخاض المعيبة والمغصوبة العاجز عن تخليصها والمرهونة بموجب ل احوال وهجر عن تخليصها كما دومة ولا يكلف أن يخرج بنت مخاض كريمة لكن تمنع الكريمة عنه ابن ابون وحقق الوجود بنت مخاض محزنة في ماله ويؤخذ الحق عن بنت المخاض عند فقدها لاعتبار بنت الابن عند فقدها وفرق بينهما بان ابن الابن يزيد على بنت المخاض بقوته على ورود الماء والشجر وامتناعه من صفار السباع بفسه وهذه القوة في بنت الابن فلم يرد عليها الحق بذلك فلم يجزئ عنها (قوله بنت لبون الخ) انما سميت بذلك لان أمها ذات ابن ولادتها اقل لان أمها ان لها أن تلدها عقيم ابونا

والنصاب) ففى اتفق شرط من ذلك فلا وجوب (وأما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشروط المذ كورة سابقاً) (فى الاثمان) والتجارة هى التقلب فى المال لغرض الربح

### • (فصل) •

(و اول نصاب الابل خمس وفيها اشاة) أى جذعة ضان اهاسنة ودخات فى الثانية او ثنية معز اهاسنتان ودخات فى الثالثة وقوله (وفى عشر شاتان وفى خمسة عشر من ثلاث شياه وفى عشرين أربع شياه وفى خمس وعشرين بنت مخاض من الابل وفى ست وثلاثين بنت لبون وفى ست واربعين

لحقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقان وفي مائة واحد ي وعشرين ثلاث بنات لبون) ظاهر غنى عن الشرح وبنات الخاض لها سنة ودخلت في الثانية وبنات ١٣٩ اللبون لها سنة ودخلت في الثالثة

والحقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة وقوله (ثم في كل) أى ثم بعد زيادة تسع على مائة واحد ي وعشرين وزيادة عشر بعد زيادة التسع وجه ذلك مائة وأربعون يستقيم الحساب على ان في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) ففي مائة واربعين حقان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا

#### • (فصل) •

(و اول نصاب البقرة ثلاثون فيجب فيها) وفي بعض النسخ وفيه أى النصاب (تبيع) ابن سنة ودخل في الثانية سمى بذلك اتبعه امه في المرحى ولو اخرج تبعة اجزا بطن ريق الارلى (و) يجب (في أربعين سنة) لها سنة ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل اسنانها ولو اخرج عن اربعين تبعة اجزا على الصحيح (وعلى هذا الجذاة) وفي مائة وعشرين ثلاث سنوات او اربعة تبعة

#### • (فصل) •

(و اول نصاب الغنم اربعون وفيها شاة) جذعة من الضان أو ثنية من المعز وسبق بيان الجذعة والثنية وقوله (وفي مائة واحد ي وعشرين ثمانين وواحدة ثلاث شياه وفي اربعة مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة) الخ

(قوله حقة) بكسر الحاء والمذ كرحق سميت بذلك لانها استحققت ان يطرقها الفعل أو ان تتركب ويحمل عليها ولو اخرج عنها بنتي لبون أجزأ في الاصح (قوله جذعة الخ) انما سميت بذلك لانها اجذعت أى القت مقدم اسنانها (قوله غنى عن الشرح) وهو كذلك لكنه ليس له قانون يضبطه ولا قياس يجرى عليه فالوجه ذكره لاختلافه (قوله ثم بعد زيادة التسع) أى يتغير الواجب بزيادة تسع في مائة وثلاثين حقة وبنات لبون ثم يتغير الواجب بزيادة كل عشر (قوله وهكذا) أى في مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين حقان وبنات لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون وفي مائتين اربع حقات وخمس بنات لبون أى السنين وجد أخد فان وجد اربعة عشرين الا غبط لافعة فافان أخذ غيره لم يجز ان قصر الساعى او دلس المالك والأجزاء وتعين جبر التفاوت ولو بصفة

• (فصل في بيان أحكام نصاب البقرة وقدره وما يجب اخراج فيه) • وهو اسم جنس واحد به بقره شامل للذكور والاناث من العرب والجرى واميس وسمى بقره لانه يبقر الارض بالحرارة أى يشقها ومنه سمى محمد البقرة لانه بقر العلم أى شجره (قوله اتبعه امه في المرحى) أى اولان قرنه يتبع أذنه في حال طلوعه (قوله بطريق الاولى) أى لانها انتفع من الذكر للدر والنسل فيها (قوله ولو اخرج عن اربعين تبعة) أى او تبعة بين بالاولى (قوله اجزا) أى لان التبيع يجزئ عن ثلاثين فعن عشرين اولى (قوله على الصحيح الخ) هو المعقد (قوله وعلى هذا ابدافقس) أى اتبع الحساب المذكور ففي خمسين سنة أيضا وفي ستين تبعة وفي سبعين تبعة ومائة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة مائة وتبعة وفي مائة وعشرة مستان وتبيع (قوله وفي مائة وعشرين الخ) واذا وجد السنان واخرج احدهما فسميه مامر في الابل الا الجبر ان فانه مختص بالابل لانه ثبت قيمه على خلاف القياس • (خاتمة) • قد تلخص من هذا ان القرص بعد الاربعين لا يتغير الا بعد زيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة فتأمل

• (فصل في بيان أحكام نصاب الغنم وقدره وما يجب اخراج فيه) • وهو اسم جمع يقع على الذكر والانثى ولا واحد له من افظه وهو شامل للضان والمعرز (قوله وسبق بيان الجذعة والثنية) أى في نصاب الابل وهو أن الجذعة لها سنة ودخلت في الثانية والثنية لها سنة ودخلت في الثالثة (قوله ثم في كل مائة الخ) واعلم ان ما بين النصابين عفو لا يزيد شي في الواجب ولا ينقص بملقه شي منه (قوله الخ) ويجزئ في اخراج الزكاة نوع عن نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وارحبية عن مهربية وعكسه من الابل وعرب عن جرهميس وعكسه من البقر برعاية القيمة ففي ثلاثين عنز وعشر انجبات من الضان عنز أو نجمة بقيمة ثلاثة ارباع عنز ربع ذبحة وفي عكس ذلك عكسه فلو كانت قيمة كل عنز عشرين نصفاً وكل نجمة اربعين نصفاً أيضاً اخرج في المثال الاول عنزاً ونجمة تساوى خمسة وعشرين وفي المثال الثاني عنزاً أو نجمة تساوى خمسة وثلاثين ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير الا من مثله في غير ما مر من جواز أخذ ابن اللبون والحق أو الذكر من الشياه في الابل والتبيع في البقر ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن في مكان في مكان واحد حتى لو ملك اربعين شاة في بلد من بلد لم يلزمه الزكاة ولو ملك ثمانين شاة في



قد تقدم الشر بكن تخفيفا  
بان <sup>بما</sup> كائنا من شاة  
بالسوية بينهما فيلزمهما  
شاة وقد تقدم تثنية الابان  
على كالأربعين شاة بالسوية  
بينهما فيلزمهما شاة وقد  
تقدم تخفيفا على احدهما  
وتثنية على الآخر كان  
على كائنين لاحدهما اثنتان  
والآخر اثنا عشر ولا تثنية  
تخفيفا ولا تثنية لا كان  
على كائنين شاة بالسوية  
بينهما وانما يزيكان زكاة  
الواحد (بسبع شرائط اذا  
كان) وفي بعض النسخ ان  
كان (الراح واحد) وهو  
بضم المهم ماوى المشبهة  
ايلا (والمرح واحد)  
والمراد بالمرح الموضع  
الذي تشرح اليه المشبهة  
(والمرح) والراعي (واحد)  
والفعل واحد) أى ان  
التحدون نوع المشاة فان  
اختلف نوعها كضان ومعرز  
فيجوز ان يكون لكل  
منهم ما يخل بطرق ماشيته  
(والشرب) أى الذى تشرب  
منه المشاة كعين او نمر  
او غيرها (واحد) وقوله  
(الحالب واحد) هو  
أحد الوجهين في هذه  
المسئلة والاصح عدم  
الاتحاد في الحالب وكذا  
الحلب بكسر الميم وهو

بالدين في كل أربعين لا يلزمه الا شاة واحدة وان بعدت المسافة بينهما أحد لافلا لامام أحده  
رضى الله عنه فانه يلزمه عند التباعد شاتان وهل يجب عليه في هذه والى قبيلها اخراج نصفها  
في كل واحدة من البلدين اذ لا حرره (قوله غنى عن الشرح) فيه ما مر فتأمل  
(فصل) في بيان أحكام زكاة الخلاطة وكيفيتها وشروطها ومبايعاتها (بها) ولا تؤثر الا اذا  
كانت في تحيد الجنس لا غنم وبقر وفي مال من يلزمه الزكاة لا نحو كافر ومكاتب مع غيرهم او هي  
اما شيوع بان يكون المال شركة بين مالكيين مثلا أو مجاورة بان يميز مالهما او كلامه في الثاني  
كما تعرفه (قوله والخلاطان) تثنية خياط (قوله بكسر الكاف الخ) اشار به الى أن فعلا  
يعنى فاعل وهو مالك المال الخلوط ولو جعل يفتح الكاف وانه يعنى مفعول أى المال الخلوط  
يزكيه مالكا، كالمال المملوك لو احدثه كان صحيحا فتأمل (قوله زكاة الشخص الواحد) (الخ)  
هو معنى على كسر الكاف كذا كره وعلى الفتح يدل الشخص بالمال (قوله فيلزمه شاة) أى  
لانه لو كان لاحدهما أربعون لزمه شاة (قوله بسبع شرائط الخ) قال شيخنا بتقديم السين وفى  
كلام الشارح انها تسعة بتقديم المشاة وبنى منها شرط آخر كما ستعرفه (قوله والمرح) يفتح  
الميم واسكان السين المهملة (قوله والمراد بالمرح الخ) كان الاولى ان يفسر هذا المراد بقاء  
المرح على معناه الاصلى وهو محل سوقها الى المرحى لانه يلزم على كلامه الاتحاد مع المرحى  
وسكت المصنف عنه اللهم الا أن يفهم من معنى من فيكون المرحى الا فى هو محل الرعى لان  
المرح يطلق على كل منهما لانهم امرحاة اليهم فتأمل (قوله تشرح اليه) وفى بعض النسخ  
تساوى اليه (قوله والمرعى) أى واحدا (قوله والراعى الخ) زاد الشارح وأصله الحافظ اقبوه  
ومنه قيل للوالى راع وللهامه رعية وللزوج راع ثم خص عرفا بحفاظ الحيوان كما هنا والمراد به  
ان لا يختص ماشية كل واحد منهما ابراع وحده فلا يضر احد مدد مع عمومته وكذا يقال فيما  
يتعدد مما سبق كالفعل فتأمل (قوله والفعل واحد) يعنى ان ماشية كل منهما لا تختص  
بفعل واحد دون ماشية الآخر وان تعدد الفعل أو كان مديكا لاحدهما أو معاراه أوله - ما  
فتأمل (قوله والمشرع) ويقال له المشرع بالعين المهملة آخره (قوله هرا أحد الوجهين الخ)  
مرجوح (قوله والاصح الخ) هو لمعتمد (قوله وكذا الحالب) أى فيه الوجهان أيضا والاصح  
عدم اشتراط اتحادهما وجاز الغنم وآلة الجز كالحالب والحلب ففتح ما اختلف السابق (قوله  
وموضع الحلب) ومنه موضع الانزاع بالذون والراعى وهو ضرب اب الذكور للاناث (قوله يفتح  
اللام) أى يعنى الحلوب وبسكونه فاعل الحالب وهو المشار اليه بقوله ويطلق على المصدر الخ  
فتوله وهو اسم للبن الخ على اللف والنشر المرتب ويظهر انه يلزم من أحدهما الآخر فلا حاجة  
لقوله عن بعضهم وهو المراد هنا اذ لا يضر كون كل واحد منهما باخذ من ماشيته بعد حمله الى  
بيت مثلا وعلم من كلامه أيضا انه لا يشترطية الخلاطة وهو كذلك فجعله الشرط وقفا وخلافا  
أحد عشر أو ثلاثة عشر فتأمل (قوله وهو المراد هنا) ربه صرح العلامة الخطيب في شرحه  
(تمة) ما ذكره في خلاطة المشاة بجوارها ياتى في خلاطة الزرع والشجر كذلك بشرط اتحاد  
حافظها ريقا له الناطور بالمهملة أو بالمهملة واتحاد الجرين يفتح الجيم موضع تخفيف الفمار  
والبيد يفتح الباء الموحدة موضع دباس الخلاطة ونحوها وقد يطلق كل منهما على الآخر

والاذا الذى يحلب فيه (وموضع الحلب) يفتح اللام (واحد) وحكى النورى اسكان اللام وهو اسم  
لابن الحلوب ويطلق على المصدر قال بعضهم وهو المراد هنا

والتحار الحراث والحصاد والجد ذاذوال كمال والوزان والميزان والجمال والمتعهد والملقح واللقاط ويجرى ذلك أيضا في خلطة الفتد وعروض التجارة لا يمكن بشرط اتحاد ما يمكن مجبته ههنا ما ذكره بشرط اتحاد المكان والنقاد ومكان الحفظ والمعادى والمطالب بالاموال ونحو ذلك والمراد بالاتحاد ما تقدم في المسألة

هـ (فصل في بيان أحكام نصاب الذهب والفضة ومقداره وما يجب أخراجه فيها) هـ والاصل في ذلك قوله تعالى ولذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله والكنز ما لم تؤدز كانه قال معاً ويرضى الله عنه والمراد به هذه الآية أهل الكتاب لا غيرهم وقال أبو ذر رضى الله عنه المراد به أهل الكتاب وغيرهم من المسلمين وقال ابن عمر رضى الله عنه ما ما أدب ز كانه منه فليس يكنز وان كان تحت سبع أرضين وما لم تؤدز كانه منه فهو كنز وان كان على وجه الارض ومثله من جابر رضى الله عنه وهو الصحيح (قوله ونصاب الذهب الخ) انما هي ذهب الانه يذهب ولا يسيق وسميت الفضة فضة لانها انفض ولا تبقى وسمى المصروب من الذهب ديناراً ومن الفضة درهماً لان الدينار آخره نارو الدرهم آخره هم وقد أنشدهم في معنى هذا المقال فقال

النار آخر دينار نطقته هـ والهم آخر هذا الدرهم الجارى

والمرمى من مالم يكن ورعا هـ معذب القلب بين الهم والنار

(قوله تحديد) أى يقينا أيضاً فلو نقص ولو يسير الى ميزان دون آخر فلا ز كانه فيه لاشك في النصاب (قوله بوزن مكة) أى فلا عبرة بوزن غير هاز يارة او نقصا (قوله والمقال الخ) وهو لا يتغير جاهلية ولا اسلاماً وهو اثنتان وسبعون حبة من اشهر المعتدل غير المقشور المانطوع من طريقه مادي وطال وأما الدراهم فكانت مختلفة في الجاهلية لانها كانت نوعين أحدهما وزنه ثمانية دنانق والآخر أربعة غلظ مجموعهما وقسم في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقيل في زمن عبد الملك بن مروان على ههنا القدر وهو ستة دنانق واجمع المسلمون عليه والدانق ثمان حبات وخمس حبة (قوله وثلاثة أسباع درهم) أى فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ومكة والمقال ثمانية دنانق وأربعة أسباع دانق (قوله ربع العشر الخ) وحيث أوجبنا الزكاة في الحلى واختلاف قيمته روزنه فالهجرة بقيمة لا بوزنه بخلاف الفرم اعينه كالا وانى فالعبرة بوزنه لا بقيمة ذلك كان له حلى وزنه مائتا درهم وقيمة ثلثمائة درهم بخير بين أن يخرج ربع عشرة مشاعاً ثم يبيعها الساعى بغير جنسه ويصرف ثمنه على المستحقين أو يخرج خمسة مصوغة قيمتها سبعة ونصف نقد أو لا يجوز كسره اعطى منه خمسة مكسرة لان فيه لضر راعاه على المستحقين أو كان له ناء كذلك فخير بين أن يخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج منه خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعاً (قوله وهو نصف مثقال) أى في دفع لفقراء المائتات الكامل ان لم يوجد نصفه ثم يشتري مصمماً أربعة كـه او يباع ويقتسمان ثمنه ولا يكتفى اعطاؤهم عن مصمماً ابتداء (قوله بكسر الراء) أى مع فسخ الواو ويجوز اسكان الراء مع فسخ الواو وكسرها ويقال له أيضاً الرقة بكسر الراء (قوله مائتا درهم) أى بوزن مكة تحديد يقينا أيضاً (قوله بحسابه) أى من حيث النسبة تمام (قوله حتى يبلغ خالصه) أى المغشوش (قوله نصاباً) أى ما يسببك جميعه مطلقاً او يسببك جزء منه ان تساوت أجزاءه وكان ما يتصرف عن نفسه ويكتفى التمييز بالماء فيه ويجرى مثل ذلك في المخلوط من الذهب والفضة لانه لا يجزئ

### هـ (فصل)

(ونصاب الذهب عشرون مثقالاً) تحديد بوزن مكة والمقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أى نصاب الذهب (ربع العشر) وهو نصف مثقال (وفى زاد) على عشرين مثقالاً (بحسابه) وان قل الزائد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو الفضة (مائتا درهم) وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم (وفى زاد) على المائتين (بحسابه) وان قل الزائد ولائى في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصاباً



(ولا يجب في الحلى المباح  
زكاة) أما الحلى المحرم  
كسوار وخنخال لرجل  
وخنثى فجب الزكاة فيه

• (فصل) •

(ونصاب الزرع والثمار  
خسة أوسق) من الوسق  
مصدر بمعنى الجمع لان الوسق  
يجمع الصبيان (وهي)  
أى الخمسة أوسق (ألف  
وسمائة رطل بالعراقي)  
وفي بعض النسخ بالبغدادى  
(وما زاد فحسابه) ورطل  
بغداد عند النوى مائة  
وعشرون درهما  
واربعة أسباع درهم  
(وفيها) أى الزرع والثمار  
(ان سقيت بماء السماء)  
هو المطر ونحوه كالنخل  
(او السج) وهو الماء  
الجارى على الارض بسبب  
سد النهر فيه سد الماء  
على وجه الارض فيسقيها  
(العشرون سقيت بدولاب)  
بضم الدال وقصها ما يديره  
الحيوان (او) سقيت  
(بفضح) من خر او بئر  
بجيران كعبير او بقره  
(ان سقيت بالعنبر) وفيها  
سبع مائة درهم والدولاب  
مثل اسواء ثلاثة ارباع  
العشر

• (فصل) •

• قوله ينتظر كذا في بعض  
النسخ وفي بعض يتصرف

أى

أحدهما عن الآخر فنامل (قوله في الحلى المباح الخ) نعم ان ورثه ولم يملك به حتى مضى حول او  
انكسر وقصد كنزه وانكسر كسرا يوجب في ابيه الى صباغة ومضى عليه حول وجبت  
زكاته لانه لم ينو اساكلا استعمالا لمباح فنامل (قوله أما الحلى المحرم) أى وهو ما اتخذ به صد  
ابسه ان لا يجوز له ابيه فلاز كانه في حلى اتخذ به رجل للباس النساء أو مطلقا لانتفاء القصد المحرم  
والمكروه وكذا لو انكسر الحلى المباح وقصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ له بان امكن بالعام  
وتحويه فلاز كانه فيه أيضا وان دام أحوالا (قوله لرجل وخنثى) أى للباسه بان قصد ذلك  
بالتخاذهما قال شيخنا ولو قال لذكر ولو احتمالا لكان أولى واظهر (قوله فجب الزكاة فيه) أى  
في الحلى المحرم وكذا المكروه كضمة كبيرة طحاجة أو صغيرة لينة بان تضمن لماعنده من الفضة  
أو زيادة المرأة في حليها على عادة أمته اهـ فجب الزكاة في جميعه لاقى الزائد فقط

• (فصل في بيان أحكام مقدار نصاب الزرع والثمار وما يجب اخراجه فيها) • والعبرة  
في التكيل بكميال المدينة الشريفة اصله وتعتبر في غيرها ما او الزرع جمع زرع والثمار جمع  
ثمر بفتح اوايه الذى هو جمع ثمرة أو مقدار ثمر بضم اوايه الذى هو مقدار ثمار (قوله خسة أوسق  
الخ) والمعنى به فيها التحديد وقدم تقديرها بالارادب المصرية وذكر الوزن فيها لكونه اضبط  
والا فاعتبر الكيل اصله كما علم مما مر لان بعض الحبوب أخف من بعض (تنبيه) • يعتبر  
كون النصاب وما زاد عليه من زرع عام واحد بان لا يكون من زرعين بين حصاديهما اثنا عشر  
شهرا عريضة كذا من عام واحد بان لا يكون من عامين بين اطلاعيهما اذ لك نعم لو اطعم النخل  
في عام مرتين لم يضم احدهما لآخر لانه كثر عامين وكان النخل كل ما شأنه ان لا يثمر في العام الا مرة  
واحدة (قوله من الوسق) أى مشتق منه (قوله عند النوى) وأما عند الرافى فهو مائة  
وثلاثون درهما كما مر وهو مرجوح (قوله كالنخل) أى والبرد (قوله أو السج الخ) هو عهولة  
مفتوحة فتخفيفه ساكنة فهو له أى يسج على وجه الارض كالنخل والعيون فلا حاجة لما  
ذكره الشارح ومثله ما يشرب بعروقه كالبهمل وما يبنى بالقناة المحفورة من الانهار (قوله  
فيسقيها) أى الارض (قوله بضم الدال وقصها) أى والضم أفصح (قوله ما يديره الحيوان)  
أى والادميون (قوله بجمع حيوان) أى ويسمى ناضحا ويعتبر بكونه بغير ادارة والافطافه على  
الدولاب من عطف العمام على الخاص ويلحق به لئذا ما كان الماء فيه بشرا او هبة او غصب  
ووجوب نصف العشر في هذا النخل المؤنة فيه ويصدق المسالك في دعواه • (تنبيه) • تتعلق  
الزكاة في الثمار بدوامها وفي الحبوب باشتدادها ويجب الاخراج بتصفية الحب وجداد  
الثمر بالمهلين كافي الصحاح نعم يسن خرص الثمر بان يطوف الخمارص بكل شجرة ويرة وثمرتها  
او ثمرة كل نوع رطبا ثم يابسار تضمينه لساكنه بصيغة من الامام او نائبه فينتقل حينئذ حق  
المستحقين الى ذمته وله التصرف فيه حينئذ ولو لم ينتظر الثمر أخرج الواجب منه رطبا وبسرا  
(قوله ثلاثة ارباع العشر) أى اعتبار ارباع الواجب لوانفرد او هذا ان لم تميز مدة كل منهما  
والافيهما الواجب منه رطبا أو جوتا بحدودها لابعاد السقيات ولا يضم في الثمار  
والزرع جنس الى آخر وتضم الاوايع الى بعضها ويخرج من كل نوع بقسطه أو عن الجميع  
من الوسط أو الاعلى وهو أفضل

• (فصل في بيان أحكام زكاة التجارة وما يجب اخراجه فيها) • وذو الكار والمعدن معها

قولم والتجارة ما قابل النقد  
الاولى وعروض التجارة ما قابل

استطاع ادى انظر المكون ما كقيمتها والافعالها حاز كاة النة دلانم - مامنه والتجارة بكسر التاء  
ما قابل النة - قد يقال تجر تجر بضم الجيم تجر بابا سكانهم او تجارة فهو وتاجر وقوم تجر كصاحب  
وصاحب وتجار كصاحب وصحاب وتجار بضم التاء وت - ديد الجيم كفاجر وفجار وتجرعه في تجر  
(قوله وتقوم عروض التجارة) أى وهى ماعد الذهب والفضة أخذ من كونها تقوم بهم ما  
(قوله عنه - د آخر الحول) أى اتعرف قيمته ماعه او عنه - د مع - فى مع واول - حوله ارقن الفلك  
بالمعاوضة الو نوبت معه ولو بنحو خلع أو صداق (قوله بما) أى بنقد (قوله اشتريت به) أى  
بجنسه فيقوم بالذهب ما اشتراه به وبالنقد ما اشتراه به فان كان الشراء بعروض اولم يكن شراء  
كموض خلع اعتبر المقويم بنقد البلد الغالب او بما تبلغ به نصابا ان غلبا فان استويا تخير  
المالك على المعتد فان كان الشراء بذهب وفضة او بنقد وغيره يقوم ما قابل النقد به وغيره بنقد  
البلد ويعرف قدر ما قابل غير النقد بتقويم ماعه به حال المعاوضة ومعرفة نية له (قوله  
سواء كان غن مال التجارة نصابا أم لا) صوابه سواء كان الذى اشتراه به نصابا أم لا اللهم الا أن  
يقال - معناه مال تجارة باعتبار كونه يشترط فيه نية التجارة اول التصرف فتأمل (قوله فان  
بلغت قيمة العروض آخر الحول نصابا) أى من الذهب فقط او من الفضة فقط وجبت زكاته  
وكذا لو بلغ ما يقابل احدهما أو كلاهما ولا يضم احدهما الى الآخر فى النصاب ومحل  
اعتبار آخر الحول ان لم ينض بكسر النون فى اثنتائه بما يقوم به والا فان بلغ نصابا استقر الحول  
والا ابتدئ - حول من وقت المنصوص (قوله والا فلا) أى وان لم تبلغ قيمة العروض آخر الحول  
نصابا فلا زكاة فيها (قوله ربيع العشر) أى اعتبارا بالنقد المتقوم به كما مر نعم تقدم زكاة العين  
فيما هى فيه كاربعةين - اة قصد بها التجارة واسماها فتجب زكاة العين فى اعيانها وتجب زكاة  
التجارة فى نحو مصرفها والبانم او تجب زكاة فطرة بعد التجارة معها (قوله منه) أى النصاب  
(قوله وما استخرج من معدن الذهب والفضة الخ) قال شيخنا يحتمل أن معدن بيان لما  
واضافة الذهب والفضة الى معدن يانية والمحل محذوف ويحتمل أن معدن متعلق بالفعل  
واضافة معدن حقيقة وما على كل منهما اذكرة او موصولة والمعنى على الاول والنية المستخرج  
من الارض وعلى الثانى النقد المستخرج من معدنه فتأمل (قوله ان بلغ نصابا) أى ولو فى  
أكثر من مرة ان اتحد المكان وتتابع العمل بان لم يقطعه او قطعه له - د لانه يضم بعضه الى  
بعض ويخرج الواجب من الجميع فان قطعه لغيره عذرا واختلاف المكان لم يضم بعضه الى بعض  
ثم ان بلغ واحد منه نصابا اخرج الواجب منه والاقية من المعدن ولو من غير ما استخرج به فى  
اكمال النصاب ويخرج الواجب من هذا واحد منه (قوله فى الحال الخ) مراده عدم توقفه على  
الحول لانه يتعلق به الواجب حين اخرجه ويجب الاخراج عند تنقيته (قوله المستخرج)  
بكسر الراء (قوله من اهل وجوب الزكاة) خرج به المكان فلا زكاة عليه وأما الرقيب فما  
ياخذ له - د فعلية زكاته واما الكافر فيمنع من الاخذ من المعدن لكن لو اخذ من اشياء ملكه  
ولا زكاة عليه (قوله جمع معدن الخ) مشتق من العدون وهو السكون او من عدن بالمكان  
اذا قام به ومنه جنات عدن لان الناس يقيمون به الى الابد من امن الله تعالى وفضلا (قوله اسم  
المكان الخ) ظاهر كلام الشارح بل صريحه أن المعدن اسم لذلك سواء مع فتح الدال وكسرها

(وتقوم عروض التجارة  
عند آخر الحول بما  
اشترى به) سواء كان غن  
مال التجارة نصابا أم لا  
فان بلغت قيمة العروض  
آخر الحول نصابا زكاتها  
والا فلا (ويخرج من ذلك)  
بعد بلوغ قيمة مال التجارة  
نصابا (ربيع العشر) منه  
(وما استخرج من معدن  
الذهب والفضة يخرج  
منه) ان بلغ نصابا (ربيع  
العشر فى الحال) ان كان  
المستخرج من اهل وجوب  
الزكاة والمعادن جمع  
معدن بفتح الدال وكسرها  
اسم لمكان



وهو كذلك لغة والمسمى ور أنه بالقبح اسم لذلك وبالكسر اسم لما خوذ فراجع (قوله خلق الله تعالى فيه ذلك) أي الشيء المستقر فيه نقيضاً كان أو خبيثاً (قوله وما رجع من الر كاز الخ) هو بالجيم أو بالخاء الموحدة ومن الر كازي إن الساو هو بكسر الراء المهملة أوله والراء الموحدة آخره عني المر كوز كذا. كتاب عني المكتوب ما خوذ من الر كز وهو العزة والحقاق ومنه قوله تعالى أو نسع لهم ر كز أي مو ت أخف أو امل اختياره الأول لأنه لا يلزم من الوجود الأخذ فتأمل (قوله وهو دين الجاهلية) أي كأن يكون عليه اسم ملك من ملوكهم وخرج به الظاهر فان علم أن نحو السبل أظهره فهو ر كز أيضاً والافاقطة وخرج بالجاهلية دفين الاسم كان يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فهو لما لم يكن علم والافاقط ضائع أمره لميت المال (قوله قبل الاسلام) أي قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ أبو علي مع ما بذلك لكثرة جهالتهم كما أشار إليه الشارح نعم أن رجدي ملك من بلغته الدعوة وعانده فهو في (قوله فقيه) أي على واجده بالجيم أو أخذ بالخاء الموحدة كما مر وهو هذا أن وجد في موات أوفي ملكاً أ. م. فان وجد في مسجد أو شارع فلقطة أوفي ملك شخص أوفي موقوف عليه فهو له إن ادعاء الأمان نقاه أو سكت فإن قبله وهكذا إلى الهي فيكون له وإن لم يدعه زاد العلامة ابن حجر بل وإن نقاه ومثله شيخ شيوخنا ونقله عن الدارمي وأقره قال العلامة ابن قاسم وإن كان الوجه خلافه ونقله عن العلامة الرملي حدث قال فالشرط فيمن قبل الهي أن يدعه وفي الهي أن لا ينتهه وانما وجب فيه الخمس أقله المائتة فيه وخفتم بخلاف المعدن كما مر (قوله الخمس) أي وجوبه أن بالغ نصاباً (قوله وبصرف) أي الر كز (قوله مصرف الزكاة) بكسر الراء اسم لما كان الصرف وهو المراد هنا وبفتحها مصدر وهو المعدن ويحتمل عود الضمير لكل منهما فتأمل (قوله على المشهور الخ) هو المعقد (قوله ومقابل الخ) مرجوح (قوله في آية التي) وهي قوله تعالى ما آفاه الله على ربه وله من أهل القرى فقله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل

خلق الله تعالى فيه ذلك  
من موات أو ملك (وما  
يوجب من الر كز) وهو  
دفين الجاهلية وهي الحالة  
التي كانت العرب عامي قبل  
الاسلام من الجهل بالله  
ورسوله وشرائع الاسلام  
(فقيه) أي الر كز  
(الخمس) وبصرف مصرف  
الر كز على المشهور  
ومقابل الخ أنه يصرف إلى  
أهل الخمس المذكورين  
في آية التي

• (فصل) •

(وتجب زكاة الفطر) ويقال  
أما زكاة الفطرة أي الخلقة

• (فصل في بيان أحكام زكاة الفطر وما يتعلق بها) • ونسبت إلى أحد سببها لأنها تجب بإدراك  
جزء من رمضان وجزء من شوال بإدراك أحد من مائة الف والاصـ ل فيها خبر ابن عمر رضي الله  
عنهما ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو  
صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وهي من خصائص هذه الامة والمشهور  
أنهم افترضت في السنة الثانية من الهجرة عام فرض صوم رمضان قبل العديين ومين وقال وكيع  
رضي الله عنه زكاة الفطر شهر رمضان كسجود السهم وللصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر  
الصعود نقصان الصلاة (قوله ويقال أما زكاة الفطرة) بكسر الفاء اسم مولد لأعرب ولا معرب  
بل اصطلاح لأنه فطرته فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة والزكاة وأما قول ابن الرفعة  
أنهم ابضم الفاء اسم للخروج فردود (قوله أي الخلقة) ومنه قوله تعالى فطرة الله أي خلقته  
التي فطر الناس عليها أي خلقهم عليها وهي قبولهم الحق وتوكلهم من ادراكه وقيل الفطرة هي  
الاسلام وقيل البداية التي ابتدأهم عليها من الحياة والموت والسعادة والشقاوة وقيل الفطرة  
والناقة وقيل العهد لما خوذ على آدم وذريته وذلك لأن الله تعالى لما خلق آدم مسح على ظهره  
واخرج منه ذريته وفررهم بانه الرب وانهم العبيد وأخذ عليهم عهدهم ومواثيقهم وكتب ذلك

في  
المر  
المر

هو  
المر

في رزق وقال العبر الاسود افتح فاك ففحصه فاقمه ذلك الرق وقال له اسمك يوم القيامة لمن وافاك  
بالوفاء وانه اتي يوم القيامة مثل جبل ابي قينس وله عينان ولسان وشفتان يشهد لهما مؤمنين  
بالوفاء وعلى الكافر من باطخود وانه يشهد لمن استلمه او قبله بحق من أهل الدنيا والمعنى انما اوجرت  
على الخلقة تركية للنفس أي تطهير الهما وتنمية اعمالها (قوله بثلاثة أشياء) أي شروط ولوعبر به  
اسكان اولي وبنى شرط رابع وهو الحرية فلا فطرة على رقيق عن نفسه ولو مكاتباً كتابة صحيحة ولا  
على سبيده في الكتابة الصحيحة وأما القاسدة فتجب على السيد فطرته دون نفقته وتجب على  
المبعض من غيره فطرة كاملة على المعتمد خلافاً للامامة الخطيب وعن نفسه بقدر سربته نعم ان  
كانت مهابة ووقع وقت الوجوب في نوبة احدهما اختص الوجوب به فلو وقع الوجوب في  
نوبته ما بان وقع الغروب في نوبة أحدهما وما قبله في نوبة الآخر فهل يـ قط او يوزع فيه  
نظروا الذي اعتمد العلامة الرمي الاشتراك لان الاصل ان يكون نابة المالك وبه صرح  
العلامة ابن قاسم في حواشي التحفة (قوله فلا فطرة على كافر) أي من حيث المطالبة به في  
الدنيا لكنه بما قبله علم في الاخرة كغيرها من الواجبات (قوله أصلي) خرج به المرتد فطرته  
عن نفسه وعن غيره موقوفة على اسلامه ولو ارتد العبد أو الزوجة فكذلك (قوله الا في رقيقه  
وقر به المملوك) وكذا زوجته لو أسلمت في العدة فتجب عليه عن الانتماء بتجب ابتداء على المؤدى  
عنه ثم يصح لها عنه المؤدى وتجب عليه النية عند الاخراج لان التمييز (قوله وبغروب الشمس)  
أي تمام غروبها وكان حيا قبله لما صرح وكان الصواب ذكر هذا السنة أن يخرج قبل صلاة  
العبد ان فعلت أول النهار فان أخرت استحب الاداء أول النهار ويحرم تأخيرها عن يوم العبد بلا  
عذر كغيبته ماله أو المستحقين ولا يجوز تأخيرها عن يوم العبد لان انتظاره وقرب بكار وصالح  
بخلاف ذلك كما المال فانه يجوز له انتظار من ذكر ان لم يشهد ضرر الحاضرين فتأمل (قوله عن  
مات بعد الغروب) أي أو ماله وكذا ما بعده (قوله ووجود الفضل) أي كون ما يخرج له لازمة  
فاضلا عما ياتي (قوله عن قوته) هو بضم القاف ما يقوم به بدن الانسان من الطعام (قوله  
وقوت عياله) أي الذين تلزمه نفقتهم من زوجات واقارب ومملوكية نعم لا تجب عن زوجة أب  
ومستولاه وان رجب عليه نفقتهم لان النفقة لازمة للاب مع اعساره فيصمها عنه بخلاف  
الفطرة ولا لزوجة رقيق ولو حرة وعبد موقوف ولو على معين كدرسة ورباط وعبد بيت المال  
ومؤجر نفقة له ولو انصرف نعم خادم الزوجة بالنفقة له حكمه ولو لعبد المصنف بالثبوت لكان  
أولى واعم ليشمل الكسوة والمسكن والما دم ان لا قابض هم واحتاجوا اليهم ما راجحة الخادم  
لمنصب او خدمة لا اهل وخرج باللائق النفس فيجب ابداله بالائق واخراج التفاوت ولا يشترط  
كونه افاضله عن الدين ولو لا أدى على المعتمد (قوله من المصنف الخ) هو شرط في المخرج عنه من  
نفسه وغيره بدليل تعميم الشارح له بقوله الشخص فتأمل (قوله فيخرج صاعا) أي عن كل واحد  
عن يجب الاخراج عنه (قوله من قوت بلده الخ) هو قيد لبيان محل الصاع لا قيد في وجوبه  
وضميره عائد للشخص المخرج وهو ظاهر ان كان المخرج عنه في بلده أيضا والا فالعبد بلده المخرج  
عنه مطلقا والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الاخراج ولا ببعض  
الصاع المخرج عن الشخص الواحد من قوتين وان تساوى في الغلبة بل يخرج صاعا كاملا من

ظاهر ان الاسماء  
التي هي  
في المتن  
عنه

(بثلاثة أشياء الاسلام)  
فلا فطرة على كافر أصلي  
الا في رقيقه وقر به المملوك  
(وبغروب الشمس من  
آخر يوم من شهر رمضان)  
وحيثما قد خرج زكاة  
الفطر عن مات به  
الغروب دون من ولد بعده  
(ووجود الفضل) وهو  
يسار الشخص بما يفضل (عن  
قوته وقوت عياله في ذلك  
اليوم) أي يوم عيد الفطر  
وكذا اوليته أيضا (وبركي)  
الشخص (عن نفسه وعن  
تلزمه نفقته من المصنف)  
فلا يلزم المسلم فطرة عبيد  
وقريب وزوجة كفار وان  
وجبت نفقتهم واذا وجبت  
الفطرة على شخص فيخرج  
(صاعا من قوت بلده) ان كان  
بلدا

قوله ان لا قابض  
المساكين ثلثين درهم  
قوله لا قيد في وجوب  
الصواب حد في



أحدهما ومنه ما لو كانوا يتناولون البراءة بالمشعر سوا (قوله غلب بعضهم الخ) ويجزئ  
القوت الأعلى عن القوت الأدنى اقتبالات القيمة (قوله ولو كان الشخص) أي المؤدى عنه (قوله في  
بادية) أي أو بلد (قوله أخرج من قوت أقرب البلاد إليه) ومنه عبد آبق فان عرف محله أخرج  
عنه من قوته والاقوت محل يغلب أنه فيه أو قريب منه والافضرج عنه أعلى الاقوات ويدفعه  
للمالك وما لاها البراءة السمت ثم المشعر ثم الخزنة ثم الارز ثم المحص ثم الماش ثم العدى ثم القوت  
ثم القوت ثم الزبيب ثم الاقط ثم اللبن ثم الجبن وقد نظم ذلك بعضهم فقال

بالله سل شيخ ذي رمز حتى مثلاً • عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا  
حروف أولها جاءت مرتبة • أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلاً

(قوله بل يعضه) أي الصاع - واه كان هو الصاع الاول عن نفسه او الثاني عن زوجته أو  
الثالث عن خادم زوجته بالنفقة ان كان او عن رقيقه ان كان أو ولده وهكذا لأنه يجب عليه  
تقديم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم أبيه ثم أمه ثم ولده الكبير فان استنوا كزوجات وبنين  
أخرج عن شامهم و يقدم خادم الزوجة المذكور عقبها و يقدم رقيقه على ولده الصغير ثم هو  
على الاب ثم هو على الام ثم هي على الولد الكبير واعدة العلام ابن حجر ناخير رقيقه عن ولده  
الكبير (قوله وقدره) أي الصاع وهو بالكيل المصري قدحان تقرير او من ثم قال ابن الرفعة  
كان قاضي القضاة عماد الدين الكري يقول حين يخاطب بمصر خطبة العيد والصاع قدحان  
بكيل بلدكم هذه وهما أربع حبات بكيفية المعتدلين ويسن أن يزيد عليهم ما يشاء من الاشتهال  
اشتمالها على نحو طين أو تبين وجنسه ما تقدم فلا يجزئ من غيره كالحبوب ونحوه (فائدة) ذكر  
القفال الشاشي معنى لطيفة في حكمة إيجاب الصاع وهو أن الناس تمنع مع من المكسب غالباً  
يوم العيد وثلاثة أيام بعده فلا يجد الفقير من يستعمله نفع الا انهم اليوم روراحة والصاع  
يقتل منه ثمانية ارطال هو خمسة ومن الماء ثلاثة وأيام البطالة أربعة لكل يوم رطلان (قوله  
بالعراق) أي لانه أربعة امداد (قوله وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع) أي في كلامه  
حيث قال ورطل بغداد عند النوى مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة اشباع درهم

(فصل في بيان أحكام قسم الزكاة ومن يستحقها) • ويبر عنه بقسم الصدقات سميت  
بذلك لاشعارها بصدق باذنها وذكروا المصنف لها آخر الزكاة تبعاً للامام الشافعي رضي الله عنه  
أولى وانسب من ذكرها انها تبعاً للمعز في مقدمه التي هو الغنمة (قوله وتدفع الزكاة) أي  
بأنواعها الثمانية فال في العهد الذي ذكرى والذهب والذى يدونها المالك ولو بوب كبله او الامام  
ولو باتباعه ولا بد من نية المالك بنفسه او بمن أذن له فيها ولو عند عزل المال ولا يكفي دفعها عن  
غيره بلا اذن الامن امام عن تمتع منها (قوله الى الاصناف الثمانية) أي عند وجودهم فيجب  
استيعابهم والتسوية بينهم مطابقاً ويجب على الامام استيعاب الاتحاد والتسوية بينهم عند  
تساوي الحاجات وكذا يجب على المالك ان انحصروا ووفى بهم المال والافس ياتيهم ليعامل  
في قسم المالك وقد نظم بعضهم الاصناف الثمانية في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي • فاني لها المحتاج لو كنت تعرف  
فقير ومساكين وغاز وعامل • ورق سبيل غارم وموئاف

قول ومن  
الاولى حذرها وبذلك

فان كان في البلاد اقوات  
غلب بعضهم اوجب الاخراج  
منه ولو كان الشخص في  
بادية لا قوت فيها اخرج من  
قوت اقرب البلاد اليه  
ومن لم يوسر بصاع بل  
يعضه لزمه ذلك البعض  
(وقدره) أي الصاع (خنة  
أوطال وثلاث بالعراقي)  
وسبق بيان الرطل العراقي  
في نصاب الزروع  
(فصل وتدفع الزكاة الى  
الاصناف الثمانية الذين  
ذكرهم الله تعالى

(قوله في كتابه العزيز) أي وهو القرآن العظيم (قوله انما الصدقات الخ) انما ذكر فيها الاربعة  
الاول بلام المثل لا لطلاق ملكتهم لئلا يأخذونه وفي البقية بنى الظرفية اشارة الى أنه يسترد منهم  
ما أخذوه وان لم يصرفوه فيها هو له سواء في كله أو بعضه وأعاد الظرفية في سبيل الله اشارة الى  
مخالفته وما بهد ما قبله ما من حيث ان الاولين أخذوا غيره ما وهما أخذوا لانفسهم ما فتأمل  
(قوله لافقر الخ) انما بدأ في الآية بالفقر اشارة حاجتهم فتأمل (قوله والعاملين) جمع عامل  
(قوله فالفقر الخ) هذا اسم الكلام فيه وهو ما أخذ من فقر بالفتح أو الكسر كضرب أو مع  
وأصله من كسر فقار ظهره وبصدق في دعوى الفقر بلاعين الا اذا تلى المال أو عيا الا فلا بد  
من نيته لسم وانما هو هنا وفيما يأتي عدلان أو عدل وامرأتان ويكنى عنهما الامانة فافضة  
(قوله في الزكاة) خرج به فقير العاقله وفقير العرايا وفقير القلب المشار اليه بقوله صلى الله عليه  
وسلم كاد الفقراء ان يكون كفرا وغير ذلك وسيأتي بعضهم في كلامه فتأمل (قوله لا مال له) أي  
بان لم يكن له مال أصلا ولا كسب كذلك أوله منهم ما أو من أحده ما مالا يقع موقعا من كفايته  
العمر الغالب وهو هنا سنون سنة مكن يحتاج الى عشرة وعنده أو يكتسب أربعة أو أقل منها  
بخلاف ما اذا كان يكسب خمسة فما فوقها الى دون العشرة فمسكين لسكن يبقى النظر فيما لو كان  
عنده صغار وعمايلك وحيدات فهل تعتبرهم بالعمر الغالب أيضا لان الأصل بقاؤهم وبقاء  
نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر الى الاطلاق يلوغهم والى الارقاء بما بقي من أعمارهم  
الغالبية وكذلك السمو انما للنظر في ذلك بحال وكلامهم يومئذ الى الاول لكن الثاني أقوى  
مدر كافان تعذر العمل به فيعتبر الاول (فائدة) أفنى الغزالي بان أرباب البيوت الذين لم يجز  
عادتهم بالكسب يجوز لهم أخذ الزكاة وكلامهم يشمله (قوله لا نقد بيده) أي فانه لا يعطى من  
الزكاة (قوله والمسكين الخ) ويصدق بدعواه على ما صرف في الفقير (قوله يقع كل منهما) أي  
جميعهما أو مجموعهما (قوله وعنده سبعة) أي أو يكتسب كل يوم سبعة فانه يعطى من الزكاة  
أيضا (قوله والعامل الخ) ولا يصدق في أنه عامل الايسنة (تبينه) افتناء شارح الارشاد  
الكمال الرقاد فيمن يعطى الامام أو نائبه المدكس بنسبة الزكاة بانه لا يجزى ذلك أبدا ولا يبرأ من  
الزكاة بل هي واجبة بحاله لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلته قيامه بسد النقص ووقع  
القطاع والمتلصين عنهم وعن أموالهم وقد وقع جمع عن ينسب الى النقص وهو بابهم الجهل  
أحق أهل الزكاة وخصوا له في ذلك فضلا وأضلوا امرجوح والراجح الاجزاء حيث قصد  
مخرجه الزكاة وكان الاخذ له ما فقيرا كما نقل عن العلامة الزملي وأقره شيخنا الشيرازي  
(قوله ودفعها المستحقين) أي عند ارادة القسم (قوله والمؤلفة قلوبهم) ويصدق مدعى ضعف  
الاسلام منهم بلايين وهو الذي اقتصر عليه الشارح ولا بد من نيته في البقية (قوله أحدها) أي  
الاقسام الاربعة (قوله ونيتهم ضعيفة) أي لا يجمع ان اسلامه غير خالص اذا الايمان يزيد  
وينقص بل يجمع عدم قوة ائتلافه بالمسلمين كما أشار اليه الشارح (قوله وبقية الاقسام) أي  
الثلاثة الباقية من الاربعة المذكورة وهم من له شرف في قومته يتوقع باعطائه اسلام غيره ومن  
يكفينا شرف ما نبي الزكاة من يكفينا شرف من يليه من الكفار ولا يعطى الاخير ان اعندنا حاجتنا  
اليهم ما قال الزركشي ولوفوق المسالك الزكاة بنفسه سقط عنهم المؤلفة قلوبهم لان الامام هو الذي

في كتابه العزيز في قوله تعالى  
انما الصدقات للفقراء  
والمساكين والعاملين عليها  
والمؤلفة قلوبهم وفي  
الرقاب والغارمين وفي  
سبيل الله وابن السبيل  
الخ وظاهره غنى عن الشرح قوله اوم  
الامعرفة الاصناف الضمير ا  
المذكورة فالفقير في الزكاة  
هو الذي لا مال له ولا كسب  
يقع موقعا من حاجته أما  
فقير العرايا فهو من لا نقد  
بيده والمسكين من قدر على  
مال أو كسب يقع كل منهما  
موقعا من كفايته  
ولا يكتفي به مكن يحتاج لعشرة  
دراهم وعنده سبعة  
والعامل من استعمله  
الامام على اخذ الصدقات  
ودفعها المستحقين أو المؤلفة  
قلوبهم وهم اربعة اقسام  
احدها مؤلفة المساكين  
وهو من أسلم ونيتهم ضعيفة  
في الاسلام فيتألف بدفع  
الزكاة وبقية الاقسام  
مذكورة في المبسوطات



وفي الرقاب هم المكاتبون كتابة صحيحة ١٤٨ أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتبين والغارم على ثلاثة اقسام

احدها من استدان ديناً  
لتسكين فتنة بين طائفتين  
في قتيل لم يظهر قتاله فتصل  
دينه بسبب ذلك في قضى  
دينه من سهم الغارمين  
غنيا كان او فقيراً وانما  
يعطى الغارم عند بقائه  
الدين عليه فان اداه من  
ماله او دفعه ابتداء لم يعط  
من سهم الغارمين وبقية  
اقسام الغارمين في  
المسوطات وامام سبيل الله  
فهم الغزاة الذين لا سهم لهم  
في ديوان المرتقة بل سهم  
مستطوعون بالجهاد واما  
ابن السبيل فهو من يفتنى  
سقرا من بلد الزكاة او يكون  
بجنازة اياها ويشترط فيه  
الحاجة وعدم المعصية  
وقوله (والى من يوجد  
منهم) اى الاصناف فيه  
اشارة الى انه اذا قد بعض  
الاصناف وجد البعض  
تصرف لمن يوجد منهم فان  
فقدوا كلهم حفظت  
الزكاة حتى يوجدوا كلهم  
او بعضهم (ولا يقتصر)  
اعطاء الزكاة (على اقل  
من ثلاثة من كل صنف)  
من الاصناف الثمانية  
بهم المال (الا العامل) فانه يجوز  
ان يكون واحداً ان  
حصات به الكفاية واذا  
صرف لاثنتين من كل صنف  
غيره

مع الهميل  
لضم

يعطى اذ ادعت الحاجة الى ذلك واداء اليها اجتهاده (قوله هم المكاتبون الخ) هكذا فسرهم  
الآية الكريمة أكرم العلماء وقال الامام مالك رضى الله عنه كاتبي حنيفة هم ارقاء يشترون  
ويعتقون والمكاتبون لا يصدقون في كتابهم الا بيينة أو تصديق سيدهم (قوله كتابة صحيحة)  
اى من غير المزكى ولواصو كافر أو هاشمى فلا يعطى مكاتبه من زكاته شيأ لعود الفائدة اليه مع  
كونه ملكه (قوله والغارم الخ) ولا يصدق في انه غارم الا بيينة أو تصديق رب الدين ويعطى  
ولو غنياً ما لم يقطع عنه الدين بوفاء أو غيره (قوله أحدها) اى الاقسام الثلاثة (قوله تسكين  
فتنة) وهى الامر الواقع بين انقوم (قوله في قتيل) اى آدمى أو غيره ولو كلباً (قوله لم يظهر قتاله)  
ليس قيداً (قوله وبقية اقسام الغارمين) اى وهما الاثنان الباقيان من الثلاثة المذكورة  
أحدهما من تدان لنفسه أو عياله في مباح وار صرفه في معصية أو تدان لمعصية وصرفه في  
مباح أو في معصية وتاب منها فيعطى مع الحاجة ثانياً ما من تدان لضعف بلاذن واعسر  
وحده أو باذن واعسر مع الاصيل (قوله فهم الغزاة الخ) انما فسر سبيل الله بالغزاة لان  
استعماله في الجهاد غلب عرفاً وشرعاً قال تعالى يقاتلون في سبيل الله وسمى الغزوة سبيل الله  
لان الجهاد طريق للشهادة الموصلة لله تعالى فلذلك كان الغزوة احق باطلاق اسم سبيل الله  
عليه (قوله بل هم مستطوعون بالجهاد) اى فيه طوع ولو اغتيا اعانة لهم على الغزو ويصدقون  
بلاعين ويجب على كل منهم رد ما اخذه ان لم يغز أو فضل به لغزو مشى له وقع (قوله واما ابن  
السبيل الخ) ويصدق بلاعين ويجب عليه الرد فيما مر (قوله أو يكون بجنازة اياها) اى  
الزكاة فيعطى منها قدر ما يكفيه أو ما يوصله الى موضع قصده (قوله ويشترط فيه) اى فى ابن  
السبيل (قوله الحاجة) اى وعدم من يقرضه (قوله وعدم المعصية) اى أو سفر لا غرض صحيح  
كسفر الهائم (قوله والى من يوجد منهم) اى فى محله ايا نسبة للمالك لانه يحرم عليه نقاله الفروع  
أو فى محل الامام أو فى محل ولا يتحملوا النقل له سواء فى ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (قوله فان  
فقدوا كلهم) اى فيما ذكر آنفاً ويجب تعميم مر يوجد منهم والتسوية بينهم وان زادت حاجة  
بعضهم عن بعض (قوله على اقل من ثلاثة) اى اذا لم يجب الاستيعاب فيما مر واما قول صاحب  
صباح الهداية ووسع بعض المتأخرين فقال ويكفى دفعها الى ثلاثة فقراء أو مساكين وعن  
اختاره السبكي والاصطخري وجاعة من الاصحاب وكذلك الروايات فى الحلية وحكى الاذرى  
تخصيصه عن الجرجاني قال الجبلى وهو الفقيه فى زماننا واختار الشيخ أبو اسحق الشيرازى  
جواز صرفه الى واحد ونقله فى البصر عن أبى حنيفة رضى الله عنه ثم قال واما الفقيه قال  
الاذرى وعليه العمل فى الاعصار والامصار وهو المختار والاحتياط دفعها الى ثلاثة والقول  
بأنه قلة الاصناف وان كان ظاهر المذهب لا أراه اذا الجماعة لا يلزمهم خلط فطرتهم والصاع  
لا يمكن تفرقه على ثلاثة من كل صنف فى العادة فرجوح (قوله الا العامل الخ) هو مستثنى  
بالنسبة للامام اذا عامل فى قسم المالك كما تقدم قال شيخنا ولا يعطى ولو منعددا الا قدر أجرة  
منه ان لم يكن مستأجر اياها (قوله اقل متمول الخ) وهو المعتمد (قوله وقيل الخ) هو مرجوح  
(قوله لا يجوز دفعها) اى ولا يجزئ (قوله الفقى بمال او كسب الخ) قال شيخناهما قسم واحد  
على النسخة الاولى وقسمان على النسخة الثانية كإياى ومثل الفقى أو منه المكنى بنسخة قريب

أوفد ج أوسيد فانه غير محتاج ثم لا يمنع فقره مسكن وخدام لا تقان به ولا ثياب ولولا ليجمل  
 وكتب يحتاجها أو مال غائب عنه من حلتين أو مؤجل وكسب غير لا تقب به واشتغاله به لم شرعى  
 لانه فرض كفاية بخلاف النوافل فان نفقهها أقام بره خلاف العلم (قائده) • الغنى الشاكر  
 أفضل من الفقير الصابر خلافا لما سبق ولا ينافيه دخول الفقراء الجنة قبل الاغنياء بنصف يوم  
 من أيام الآخرة بلواز اختصاص الفضول بزيادة است في النافل (قوله والعبد) أى من فيه  
 رقى الا لما كتب السابق (قوله وينوهاشم الخ) فيه تغليب الذكور على الاناث فتأمل (قوله  
 وكذا اعتقاؤهم) أى بنوهاشم والمطلب لحديت مولى القوم منهم أى حكمه حكمهم فلا تحل له  
 كما لا تحل لهم (قوله ويجوز لكل منهم) أى من بنوهاشم والمطلب (قوله على المشهور الخ) هو  
 المعقد (قوله والكافر الخ) هذا هو الخامس في النفقة الاولى (قوله ولا تصح للكافر) أى لانه  
 لاحق له فيه او ذلك لغير صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى فقرائهم (قوله ومن تلزم المزركى الخ)  
 لو أسقطه كان أولى لان المالكى بنفقة غيره غنى كفاى (قوله نفقته الخ) انما أفرد المصنف  
 الضمير جلاء على لفظ من وجعه في اليهم جلاء على معناها فتأمل (قوله ويجوز دفعه اليهم) أى من  
 تلزم المزركى نفقته كما هو ظاهر كلامه أو من تقدم ذكرهم من الخمسة اذ يجوز كون الجالس  
 واليكال والحافظ ونحوهم كفارا أو من بنوهاشم والمطلب أو من تلزم المزركى نفقته اذا كانوا  
 مستأجرين من مسم العاملين لان ما يوطونه أجره لا زكاة واليه أشار الشارح بقوله بياهم كونهم  
 غزاة أو غارمين مثلالهم لا تكون المرأة عاملة ولا غزاة (قوله بياهم الخ) لو قال بوصف كان  
 أولى وأظهر (خاتمة) • دفع الزكاة في المال الظاهر للامام ولو جازر أفضل على المعتمد بل  
 يجب دفعها اليه ان طلبها عن مال ظاهر وهو الزروع والثمار والحيوان والمعدن واما المال  
 الباطن فدفعه بانفسه أفضل مطلقا ويجب اخراجها فور اذا وجد وقت الوجوب والمستحقون  
 وخلافا لما لا عن مسم ويسن للمزكى أن يدفعها عن طيب نفس وأن يتصدق بما يجبه ويجرم  
 المن بها والله أعلم

### • (كتاب بيان أحكام الصيام) •

هو من حيث وقته وكيفية من خصائص هذه الامة وفرض في شعبان في السنة الثانية من  
 الهجرة فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضان ولم يكمل له رمضان السنة واحدة وحكمة ذلك  
 تطمين نفوس أمته على مساواة الناقصة للكاملة في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر الى  
 أيامه اعماما يترتب على يوم الثلاثين من قواب واجبه ومنه بدو به عند هجرته وفطوره فهو زيادة  
 يفوقه على الناقص والاصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما  
 وجب وخبر بنى الاسلام على خمس وهو معلوم من الدين بالضرورة فيه كفر جاحد وأركانه  
 ثلاثة صائم ونية وامسالك عن المفطرات (قوله هو) أى الصيام (قوله مصدران) أى مصدر  
 صام يصوم صوما أو صام يصوم صياما (قوله لغة الامسالك) أى ولوع عن نحو الكلام ومنه قوله  
 تعالى حكاية عن مريم اني نذرت لرحمن صوما أى امساكوا كونا وقول النابغة  
 خيل صيام وخيل غير صائمة • تحت الجهاج وأخرى تغلك اللجما  
 فقوله صائمة أى محسنة عن الحركة والجلولان (قوله وشرع الخ) جمع المصنف في ذلك القهر يف

والعبد وينوهاشم ويشو  
 المطلب) سواء منهم واقعهم  
 من نفس النكاح ام لا وكذا  
 اعتقاؤهم لا يجوز دفعه  
 الزكاة اليهم ويجوز لكل  
 منهم أخذ صدقة التطوع  
 على المشهور (والكافر)  
 وفي بعض النسخ ولا تصح  
 للكافر (ومن تلزم المزركى  
 نفقته لا يدفعها) أى الزكاة  
 (اليهم بياهم الفقراء والمساكين)  
 ويجوز دفعها اليهم بياهم  
 كونهم غزاة أو غارمين مثلا  
 • (كتاب بيان أحكام  
 الصيام) •

هو والصوم مصدران  
 معناه امساك الامة امسالك  
 وشرع امسالك عن مفطر  
 فيه مخصوصة بجمع غار



الاركان والشروط وفيه تكرار مع ما ياتي وحقيقة تعريفه الامسالك عن المفطر بنية وفي بعض  
 العبارات وشرع الامسالك عن شهر في القرب والبطن والقم اطاعة المولى بنية قبل القبر الى  
 غروب الشمس (تنبيه) سكت المصنف عما يجب به الصوم وهو ما على العموم بتمامه بان  
 ثلاثين يوما او بقول عدل عند الحاكم انهم لم يأتوا رأيت الهلال مع حكم الحاكم به فهو حكم  
 حقيقة بشهادة حسنة او على الخصوص كحاسب يجب عليه العمل بحسابه وعلى من أخبره به  
 صدقه وكذا من أخبره بصبي أو فاسق أو كافر أو امرأة ولو أمة وصدقه هم ويلحق بذلك ما يغلب  
 على الظن وجود رمضان به كإيقاد القناديل المعانة بالمناير وضرب الدفوف والمدافع ونحو  
 ذلك ما جرت العادة به كالاجتماع ولو طقت القناديل بعد إيقادها التوشك في الرؤية ثم أعيدت  
 اثبتوا واجب تجديد النية على من علم بطقتهما دون من لم يعلم (قوله قائل للصوم الخ) بياقي محترزة  
 في قول المصنف ويجزم صيام خمسة أيام الخ (قوله وشرائط وجوب الصيام الخ) قال شيخنا هذه  
 شروط في الصائم الذي هو أحد الاركان وما شرطه المصنف من شروط الوجوب هي شروط الصحة  
 أيضا لا البلوغ فيصح من غير البالغ الميز في أمره وضربه ما صرح في الصلاة (قوله الاسلام)  
 أي فلا يجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة في الدنيا وبقائه عليه في الآخرة كغيره من  
 العبادات ويجب على المرتد ولا يصح منه في قضية إذا عاد إلى الاسلام (قوله والعقل الخ) قال  
 شيخنا لو قال والتمييز كان أولى وأعم أو المراد به ذلك ليخرج المغني عليه والسكران والنامس  
 ووجوب قضائه على السكران المتعدي تغليظا عليه وعلى النائم لوجود السبب في حقه مع كونه  
 أهلا للعبادة في ذاته ولو جن الصائم ولو غير متعلظة بطل صومه ولا يضر الانغماس حيث أفاق  
 ساعة من النهار ولا يضر استغراق اليوم بالنوم ويجب القضاء على المتعدي بالجنون وعلى  
 المغني عليه مطلقا (قوله والقدرة على الصوم) أي اطاقته بلا مشقة فالعاجز عنه حرام  
 كالمرضى أو شرعا كالمناظر والنفساء لا يجب عليه وإن لم يسه القضاء به بقدرة ومن الهجر  
 الكبير ونحوه وسياقي (قوله على المتصنف باضداد ذلك) أي فلا يجب على الكافر ولا على الصبي  
 ولا على المجنون ولا على العاجز عن الصوم (قوله وفرائض الصوم الخ) قال شيخنا لا يخفى عدم  
 استقامة هذه العبارة لأن النية والامسالك ركنان كإحدهما وعدم الجماع والاقى داخل تحت  
 الامسالك فتأمل اللهم إلا أن يقال المراد بالفرائض هنا الاركان وهي النية والصائم والامسالك  
 غاية ما فيه ان المصنف سكت عن الصائم ويجوز في عدم الجماع والاقى قسم مستقلا هذا ما ظهر  
 في الدرس فراجع (قوله النية بالقلب) أي لأنه محالها المعبر ويشدب النطق بما فيه مساعدة له  
 ومنه ما لو أكل أو شرب خوفا من الجوع أو العطش حيث لاحظ كونه في الصوم والافلا  
 (قوله فان كان الصوم الخ) هذه غاية للتعميم وظاهر كلامه انه ابتداء بدليل تفريجه بانفاة فتأمل  
 (قوله كرمضان) أي ولا بد من النية في كل ليلة منه خلافا للامام مالك رضي الله عنه فان لم يأت  
 به في ليلة وجب قضاء يومها فورامع العمل فلونوي جميع الشهر في أول ليلة منه ثم نسيها في ليلة  
 أخرى فله تقليد الامام مالك رضي الله عنه في ذلك كما انه لو نسيه في ليلة جازله ان نوى ثم اراد اعادة  
 للامام أي حنيفة رضي الله عنه (قوله فلا بد من إيقاع النية لئلا) أي من غروب الشمس الى  
 طلوع الفجر في القرض ولو صيدا ومنه ما يجب بإمر الامام في الاستسقاء ويكفي في النقل وجود

قول حسنة  
 أي احتساب لله

قابل للصوم من مسلم عاقل  
 طاهر من حيض ونفاس  
 (وشرائط وجوب الصيام  
 ثلاثة أشياء) وفي بعض  
 النسخ أربعة أشياء  
 (الاسلام والبلوغ والعقل  
 والقدرة على الصوم) وهذا  
 هو الاقط على نسخة  
 الثلاثة فلا يجب الصوم  
 على المتصنف باضداد ذلك  
 (وفرائض الصوم أربعة  
 خصال) اسلام (النية)  
 باقيا فان كان الصوم فرضا  
 كرمضان او نذرا فلا بد من  
 إيقاع النية لئلا

قول الحارثي رحمه الله  
 في الصوم  
 رواه في الصلاة

النية قبل الزوال ان لم يسبقها مناف للصوم ولا يضر الاكل والجماع بعدها ثم تضر الردة لابل  
 ونحوه او كذا رخص النية لابل لانهم ارا فلا بد من تجديد هاهنا بعد الاسلام والرفض ولا يجب تجديد  
 النية اذا نام ثم تنبه لابل (قوله ويجب التعيين في صوم الفرض) اي من حيث الجنس كنية  
 الكفارة فيها وان لم يعين نوعها ككونها عن ظهارة او عين مثلا وكذا في النذر قال شيخنا وخرج  
 بالفرض النفل فلا يجب التعيين فيه لان المقصود من المعين وجود الصوم فيه ولو من غيره  
 وبذلك فارق الصلاة فراجع (قوله واكل نية صومه) اي رمضان ماذ كره واقلمه انويت صوم  
 رمضان فعاداه هذه مما ذكره مندوب (قوله رمضان) باضافة رمضان الى اسم الاشارة حتى  
 نصير الاضافة معينة لكون رمضان هو رمضان هذه السنة فتأمل (قوله هذه السنة) ويسن  
 ان يزيد ايمانا واحدا بالوجه الله الكريم عز وجل ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن  
 رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا او  
 امرا فامره احق فيصح ويقع عنه ولو نوى صوم غدا فلان كان من شعبان والا فخير رمضان  
 ولا امارته فبان من شعبان صح صومه نقلا لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان لم يصح صومه  
 فرضا ولا نقلا وان نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان اجزا لان الاصل  
 بقاؤه (قوله عن الاكل الخ) هو بضم الهمزة الما كول وهو المراد هنا بابل ما بعده وما يفتح  
 الهمزة فهو وتحريرك القم وليس مراد هنا فتأمل (قوله فان اكل ناسيا لم يقطر) اي وان كثر  
 الاكل وكذا في الجهل فتأمل (قوله ان كان قريب عهد بالاسلام الخ) اشار به الى ان الجاهل  
 غير المذمور كالعالم فتأمل (قوله والا) اي بان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن  
 العلماء (قوله الجماع عامدا) اي عالما بالتصريم مختارا اما الجاهل والمذكور فلا يطل صومه ما  
 (قوله في كالا كل ناسيا) اي فانه لا يضر (قوله نعمه التي) اي الامسالك عن تعمده فان تعمد  
 بطل صومه الا ان يكون جاهلا معذورا بان قرب اسلامه او نشأ بعيدا عن العلماء فان في المختار  
 وقام من باب باع واسنة بالماء وتقياسا تكلف التي (قوله لم يطل صومه) اي ما لم يعد من التي  
 شي الى جوفه باختياره فانه يطل وفي بعض الشروح مخالفة لما سلكه الشارح هنا وزيادة  
 عليه ونقص عنه يعلم بالوقوف عليه (قوله عشرة اشياء) قد علم اكثرها مما تقدم فذكره هنا  
 مستدركا ويعتبر في غير نحو الحيض منها ان يكون عامدا اذا كرا الصوم مختارا عالما وجاهلا غير  
 معذورا كما صر (قوله ما رسل عد الخ) فلو اكره على اكل او شرب او نسي او جهل التصريم وكان  
 معذورا لم يطل صومه كما روجع الشارح ما وصل الى الجوف شيئين غير ظاهريين وهذا جعله  
 العلامة الخطيب شيئا واحدا ثم قال وسكت المصنف عن بيان الاثر والظاهر انه الولادة فانها  
 مبطله للصوم على الاصح خلافا لما في المجموع (قوله المنفتح) هو قيد خرج به غير المنفتح  
 كالواصل من نحو العين كالا كصال ارم المسام كالا سمام فانه لا يضر قال في الصحاح ومما  
 الجسد يشد يد الميم ثقب البدن جمع سم بثلاث السين والفتح افصح قال شيخنا ولو قال من منفتح  
 لكان اولي اذ في كلامه ايماء الى ان الرأس وان عدي سببا مستقلا فهو من الجوف وانما الانفتاح  
 وعدمه في الطريق الموصول اليه والمراد به الانفتاح الاصل والعارض ليخرج به الوصول من  
 فهو ما ذكرناه (فرع) لو ابتلع طرف خيط مثلا بالليل ثم اصبح صائما فان ابتلع باقيه او نزعه

ويجب التعيين في صوم  
 الفرض كرمضان وأكمل  
 نية صومه أن يقول  
 الشخص نويت صوم غد  
 عن اداء فرض رمضان هذه  
 السنة لله تعالى (و) الثاني  
 (الامسالك عن الاكل  
 والشرب) وان قل الما كول  
 والمنشروب عنه ان تعمد  
 فان اكل ناسيا لم يقطر او  
 جاهلا لم يقطر ان كان قريب  
 عهد بالاسلام او نشأ بعيدا  
 عن العلماء والا فقطر  
 (و) الثالث (الجماع) عامدا  
 واما الجماع ناسيا في كالا كل  
 ناسيا (و) الرابع (تعمد  
 التي) ولو غلبه التي لم يبطل  
 صومه (والذي يقطر به  
 الصائم عشرة اشياء)  
 احدها وناسيا (ما وصل  
 عمدا الى الجوف) المنفتح  
 (او) غير المنفتح



أفطر وان تركه بطالت صلاته فطر بيقه في صحة صومه وصلاته أن ينزع منه وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع له أفطر لان النزع موافق لغرض النفس فهو ومنسوب اليه عند تمكنه من الدفع له وبهذا فارق من طعن بغير اذنه وتتمكن من دفعه قال الزركشي وقد لا يقطع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص بنفسه فطر بيقه ان يرفع أمره الى الحاكم ويحججه على نزعهم ولا يفتقر لانه كالمكره (قوله من مأمومة) بالهزة (قوله والمراد الخ) لو أخرجه عن الحقنة بعده لكان أولى وأنسب اللهم الآن ية الى ما كانت الحقنة أمرا نادرا لم ينظر الشارح اليه في المراد فتأمل (قوله عن وصول عين الخ) ومنها انخامة نزلت من الرأس أو طلعت من الباطن ووصلت الى حد الظاهر وهو مخرج الحاء المهيمة عند الذوى وهو المعقد أو الخاء المهيمة عند الرافعي وقد رعى على مجها وابتلعها ومنها الدخان المشهور فطر به لانه كدخان الفتي له وخرج به الريح والهواء والامر كبر الماء وحرارة كما مر (قوله الى ما يسمى جوفاً) أى مما شأنه ان يحيل الغذاء والدواء وما كان طريقه مثله كما يأتي بخلاف نحو داخل ورك أو نخذلهم لا يضر وصول ريقه الى جوفه من مدهنه ان كان خالصا طاهرا ولا وصول نحو ذباب وبهوض وغبار طريق وغريبه دقيق فلو فتح فاه مدهنا حتى دخل الغبار جوفه لم يضر وكذا لو خرجت مدهنة الميسور وأعادها ولا يضر وصول ما جرى به ريقه من نحو طعام بين أسنانه من غير قصد ان يجر من تغييره ومججه وكذا من ماء وضعه في فيه لتعويده ودفع عطش ولا سبق ماء مضغضة واستنشاق من غير مباغلة فان بالغ فيه ضرر للنفس عن المباغلة في الصوم بخلاف ما اذا لم يبلغ فيه اتولده من مأمور به بغير اختياره وبخلاف المباغلة في غسل الخباسة لوجوب ازالته وأما دخول ما غسل التعبد والغسل الاربعة فبطل وان لم يبلغ فيه (قوله الحقنة الخ) هو بضم الحاء المهيمة قال العلامة البرلسي ولو قال الاحتقان لكان أولى فانه الفعل وأما الحقنة فهي الادوية المعروفة كما قاله الشارح وغيره وكذلك عبارة غيره وهي ادخال دواء الخ ومثلها التقطير في باطن الاذن أو الندى فتأمل (قوله وهي دواء) بفتح الدال والمد وكسر هاء الغنة رديئة (قوله في قبل الخ) هو فطر لاحقة فني جعله منها تجوز واهل ماذ كره الشارح اشارة الى ذلك وفي كلامه التثنية بعد اذنه تأمل (قوله التي عامدا) أى عالما بالتحريم مختارا كما مروان فحقق عدم رجوع شيء منه الى الجوف ومنه التجشئ بالجيم والشين وهو خروج الطعام مع الجشاء من الجوف الى الظاهر ولو احتاج الى التداوى بقول طبيب عدل فهل يفتار به أولا والظاهر الفطر لانه نادر فانه تأمل (قوله كما سبق) أى في كلامه (قوله الوطء عامدا) أى ولو بلا انزال بشرطه السابق (قوله في الفرج) أى الذي يجب بالايلاج فيه الغسل قبل أو دبر من آدمي أو جميمة متصلا أو منفصلا (قوله فلا يفتار بالجماع ناسيا) أى ولا مكرها على الرابع ولا جاهلا معذور كما علم مما مر فتأمل (قوله كما سبق) أى في كلامه أيضا (قوله عن مباشرة الخ) قال شيخنا لا يفتي ان المباشرة ما كانت بغير حائل كقبلة وتحرر ان حركت شهوة ولمس لما ينقض الوضوء كما اعتده شيخنا فيخرج الامر دوا المحرم فلا يفتار بلمس كل منهما وان أنزل حيث فعل ذلك فهو شقة أو كرامة كما اقتضاء كلام المجموع ومنها الاستثناء فتضمن الشارح له ما به غير مستقيم على ان الاستثناء مفعول ولومع الحائل وبذلك لا يصح الاحتراز الذي ذكره ولو حذره لعارض فأنزل

كالوصول من مأمومة الى  
(الرأس) والمراد امسالك  
الصائم عن وصول عين الى  
ما يسمى جوفاً (و) الثالث  
(الحقنة في احد السبيلين)  
وهي دواء يحقن به المريض  
في قبل او دبر الماهر عنهم ما في  
المتن بالسبيلين (و) الرابع  
(التي عامدا) فان لم يتعمده  
لم يبطل صومه كما سبق  
(و) الخامس (الوطء عامدا  
في الفرج) فلا يفتار الصائم  
بالجماع ناسيا كما سبق  
(و) السادس (الانزال)  
وهو خروج المني (عن  
مباشرة) بالجماع

قوله أو نزع  
الاوكى عند زناه

لم يطر على الاصح لانه متولد عن مباشرة مباحة ولو قبلها او فارقه ساعة ثم أنزل فلاصح أنه ان  
 كانت الشهوة مستحبة والذ كرفاهم حتى أنزل أفطر والا فلا قاله في البصر (قوله محرم ما كان)  
 أي الانزال (قوله أو غير محرم) أي بقطع النظر عن الصوم فتأمل (قوله يذو جنته) أي التي  
 فصله (قوله عن خروج المني) خرج به المذي عن مباشرة فلا يطر به كالبول (قوله باحتمال)  
 أي وكذا ينظر وفيه كمران لم يجز عاده بالانزال به ما والا فطر على المعتمد (قوله بجزء الخ) هو المعتمد  
 (قوله الحيض) أي يقينا ولو في بعض النهار بخلاف المتغيرة في زمن التصير (قوله والنفاس)  
 أي ولو في جزء من النهار أيضا ولو عقب عاقبة أو مضغة ويطحق به الولادة بلا بل فان أريد بالنفاس  
 الولادة فهي منها (قوله الجنون) أي ولو في جزء من النهار ومثله الانغماء والسكران لم يفتق لحظة  
 من النهار كما صرح (قوله والردة) أي لما فاتهم العبادة (قوله منها) أي الاربعه وهي الحيض  
 والنفاس والجنون والردة (قوله أبطله) أي الصوم (قوله ويستحب في الصوم) أي للصائم ولو  
 نقلا (قوله تعجيل الفطر) أي تلخير الصائم لا تزال أمي بخير ما عملوا الفطر زاد الامام أحمد  
 رضي الله عنه وأخروا السحور (قوله ان تحقق) أي وكذا ان ظن ولو باجتهاد كما يشهد الله به  
 مقابلة بالشك ويعمل بالصواب اذا ظهر له بعد فطره ولو بالاجتهاد (قوله فان شك) أي في  
 غروب الشمس (قوله أن يطر) بضم المنة تحت وسكون الفاء وكسر الطاء من أفطر (قوله  
 على عمر) ويقدم عليه نحو الرطب ان وجد ثم البسر كذلك ويتن كونه وترا وكذا ما بعده (قوله  
 والافشاء) أي وكونه من ما زمرم أولى وبعد المأما كان حلوا كزيب ولبن وعسل فلولم يجد  
 الا الجماع أفطر عليه وأما قول بعضهم لا بسن الفطر عليه فمحمول على وجود غيره ويطحق به  
 سن الذ كركبه بقوله اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وبك آمنت ولك أسأت وعليك توكلت  
 قال بعضهم ويسن بعده هذا اللهم ذهب الظن وأبانت العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى  
 يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا  
 فيه القيام وأعنا عليه والناس نيام وأدخلنا الجنة بسلام واعلم يا أخي ان العمل فيه بضاعف  
 عن العمل في غيره من بقية الشهور (قوله تأخير السحور) وهو بضم السين اسم للفعل وكلام  
 الشارح ظاهر فيه وبفتحها اسم لما يتصوره وفي كلامه إيماء الى نذب السحور أيضا وهو  
 كذلك وأول وقته نصف الليل فهو سنة وتاخير سنة أخرى وتقريره من الفجر أولى ما لم يقع  
 في شك \* (نبيه) قال ابن الجزاري وهل تأخير السحور من خصائص هذه الامة أولا نعم قال  
 بعضهم هو من خصائص هذه الامة بدليل ان الامم السالفة كانوا يأكلون قبل ان يناموا وكان  
 يحرم عليهم الاكل والشرب من وقت العشاء (قوله ما لم يقع في شك) أي كأن شك هل جاء وقته  
 أولا وهل فات أولا (قوله فلا يؤخر) أي الا فضل ترك ذلك (قوله بقايل الاكل والماء)  
 ويندب كونه بما يندب الفطر عليه ويسن أن يغتسل من الجنابة قبل الفجر وأن يادربا كثيرا  
 الصدقة واطعام الطعام وتلاوة القرآن (قوله أي الفحش الخ) في تفسيره الهجو بالفحش  
 دليل على انه بضم الهاء كون تركه مندوبا من حيث الصوم لا ينافي حرمة في بعض افراده من  
 حيث ذاته كالغيبة وضبطه بعضهم كالعلامة الخطيب بفتح الهاء بمعنى الهجران أي الخصاصة  
 بترك الكلام جميع النهار وهو غير ملائم لكلام المصنف قال الشاعر  
 اذا ما المرصع من الدنيا \* فبكل شهوره شهر الصيام

محرم ما كان كخراجه بيده  
 أو غير محرم كخراجه  
 يذو جنته أو جارية  
 واحترز بمباشرة عن خروج  
 المني باحتمال فلا فطر به  
 جزما (و) السابع الى آخر  
 العشرة (الحيض والنفاس  
 والجنون والردة) في طرأ  
 شيء منها في أثناء الصوم  
 أبطله (ويستحب في الصوم  
 ثلاثة أشياء) أحدها  
 (تعجيل الفطر) ان تحقق  
 الصائم غروب الشمس فان  
 شك فلا يجمل الفطر ويسن  
 أن يطر على تمامه  
 (و) الثاني (تأخير السحور)  
 ما لم يقع في شك فلا يؤخر  
 ويحصل السحور بقايل  
 الاكل والماء (و) الثالث  
 (ترك الهجو) أي الفحش  
 (من الكلام) الفاحش  
 فيصون الصائم لسانه عن  
 الذكوب والغيبة



وفقد ذلك كالثمن فان شتمه  
أحد فله قتل مرتين أو ثلاثا  
ان صائم اما بلسانه كما قاله  
الذوي في الاذكار  
أو بقلبه كما نقله الرافعي عن  
الائمة واقتصر عليه (ويحرم  
صيام خمسة أيام العيدين)  
أي صوم عيد النضر وعيد  
الاضحى (وأيام التشريق)  
وهي الثلاثة بعد يوم النحر  
(و) يكره تحريما (صوم  
يوم الشك) بالسبب يقتضي  
صومه وأشار المصنف  
لبعض صور هذا السبب  
بقوله (الأن يوافق عادة  
له) في تطوعه **ك**من  
عادنه صوم يوم وافطار يوم  
قوافق صومه يوم الشك  
وله صوم يوم الشك أيضا عن  
قضاء نذر ويوم الشك هو  
يوم الاثنين من شعبان  
أذا لم ير الهلال ليتمتع  
الصحو وتحدث الناس  
برؤيته ولم يعلم عدل رآه  
أو شهد برؤيته صبيان أو  
عبد أو فسقة (ومن  
وطئ في شهر رمضان) حال  
كونه (عامدا في الفرج)  
وهو مكلف بالصوم ونوى  
من الليل وهو آثم بهذا  
الوطء لأجل الصوم  
قول عامدا بالصوم  
الروي حديثه

فان لم يكف جوارحه لم يحصل له الا الحظ من الجوع والعطش ويلحق بذلك نذر ترك حجم وفصد  
وذوق طعام وعلك بفتح العين وكسرها وشهوة نفس كشتم ويحان أولسه أو نظرا اليه أو نحو ذلك  
لما فيه من العرفه الذي لا يناسب حكمة الصوم (قوله ونحو ذلك) أي كالتميمة (قوله فله قتل  
مرتين) أي نذبان لم يكن رياء وحصل به انكشاف خصمه (قوله أو ثلاثا) أي وهو الافضل  
(قوله أو بقلبه) أي وجهه ما حسن نعم في كونه بقلبه فلا ينظر (فرع) يكره لأصانم وغيره  
صمت يوم كامل الى الليل من غير حاجة للتمسك به عنه قاله الذوي راد اياه قول من قال انه قربة قال  
في الانوار يكره أن يقول الصائم بحق نظام الذي على غي (قوله ويحرم) أي ولا يصح اجباعا  
أو على الاصح (قوله صيام خمسة أيام) أي الامساك بنية الصوم فلا يجب عليه تعاطي مفطر  
ليكنه بسن له خلافا ان قال انه يجب عليه أن يفعل فيها ما ينافي الصوم (قوله وهي الثلاثة الخ)  
أي خلافا للأئمة الثلاثة رضى الله عنهم حيث ذهبوا الى انها اثنان (قوله تحريما الخ) هو المعقد  
وقيل تحريما (قوله وأشار المصنف الخ) قال شيخنا فيه اعلام بان الاستثناء ليس من معيار  
العموم فتأمل (قوله الآن يوافق عادة) أي وتثبت بجملة وان طال الزمن عنها (قوله عن  
قضاء) أي رولوا ندوب وكذا يأمر الامام في صلاة الاستسقاء ويجرى مثل ذلك في صوم النصف  
الثاني من شعبان ان لم يصله باقبله ولو بيوم واستقر قال الاسنوي ولو آخر يوم ما وقع يوم الشك  
فقد اس كلامهم في الاوقات المذكورة المنهي عنها تحريمه فليتمتع وزاد بعضهم هنا في كلام  
المصنف ما ليس منه فراجع (قوله من شعبان الخ) أي بذلك لثبوتهم فيه بكثرة الغارات ووجهه  
شعبانات وشهاب على حذف الزوائد وحكي الكوفون انه يجمع على شعبانين وذلك خطأ عند  
سيدويه كما لا يجوز في جمع عثمان عثمانين فتأمل (قوله أو تحدث الناس برؤيته) أي من غير شهادة  
منهم بها قال شيخنا وصوابه وتحدث الناس برؤيته باسقاط الهمزة لانه اذا لم يتحدث أحد  
برؤيته فهو من شعبان اتفاقا سواء مع الصحو أو مع الغيم اه أقول وفي غالب النسخ انه باسقاط  
الهمزة وحينئذ لا حاجة للاعتراض عليه والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برؤيته فليتمتع  
بان له نعم من صدق من أخبر به وجب عليه الصوم ونصح نيته ويجزئه عن رمضان اذا تبين  
كونه منه (تنبيه) يحرم الرمال في الصوم لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وهو أن  
لا يتعاطى مفطرا بين يومين مثلا ولو بنحو جماع على المعتمد (قوله أو عبيد الخ) ان قلت هلا  
استحب صوم يوم الشك اذا طبق الغيم خروجا من خلاف من أوجبه كالامام أحمد رضى الله عنه  
قلت لا يراعى الخلاف اذا خالف سنة مرسومة وهي هنا خبر فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان  
ثلاثة يوما (قوله ومن وطئ الخ) هذا شروع فيمن تجب عليه الكفارة العظمى في الصوم  
لانها المرادة عند الاطلاق وما تجب به وكيفيته وما ينفع ذلك فقوله ومن وطئ الخ يراد به ما ينهل  
من لاطا أو في جمعة ولو بلا انزال كما صرح به العلامة الخطيب كشخ الاسلام وغيرهما (قوله  
عامدا) أي اذا كرا الصوم عالما بالصوم مختارا بد تحريم الوطء أو جاهلا غير معذور كما هو أن جهل  
الكفارة فانه يتطرو ويقضى ولا كفارة عليه (قوله في الفرج) أي ولو دبرا أو من جمعة كما مر  
(قوله ونوى بالليل الخ) خرج به الممسك فانه يقضى ولا كفارة عليه (قوله وهو آثم) بالمد (قوله  
بهد الوطء) خرج به من ظن دخول الليل فوطئ فبان ثم افاقه بفطر ويقضى ولا كفارة عليه  
(قوله لا - ل الصوم الخ) بخلاف مسافر زنى فمحصن الان اثم الزنا فلا كفارة عليه وكذا من

أفـد غير الصوم كصلاة أو صوم غير رمضان ولو قضاؤه عنه أو بغير طه كالأكل عامدا وإن وطئ  
 بعده أو معه أو غيره مكاف ولو غات عليه ولم ينصرك ذكره فلا كفارة عليه ولو أكل ناسيا فظن أنه  
 أفطر فجامع عامدا فلا كفارة عليه أيضا (قوله فعليه القضاء) أي فوراً والتعزير كما نص عليه  
 الإمام الشافعي رضي الله عنه في الام وأخذ به جماعة وهو المعتمد وخرج بالواطي الموطوء ولو  
 ذكر فعله القضاء فقط وتنكر الكفارة بالجماع في كل يوم سواء كفر عن الأول قبل الثاني  
 أو لا لا تنكر الجماع في يوم واحد ولو باربع زوجات ولايسة طها احدوت مرض ولا ردة إلا  
 الجنون والموت لتبين عدم وجوب الصوم قال العلامة ابن عبد الحق ما لم يتسبب في الجنون أو  
 يقتل نفسه والأوجبت عليه الكفارة ولا يجحدون مقر إلا بالمد مطلقه مخالف (قوله وهي عتق  
 رقبة الخ) ومثل الكفارة في رمضان في الواجب والترتيب كفارة الظهار والقتل الآن القتل  
 لا اطعام فيه وسياق ان كفارة اليمين بخير في العتق والاطعام والكسوة فان عجز عن جميع  
 الخصال صام عنها ثلاثة أيام ولا تجب موالاتها (قوله فان لم يجدها) أي الرقبة حساني مضافة  
 القصير أو شرعا بان لم يقدر على ثمنها زيادة على ما ينبغي بموته بقية العمر الغالب (قوله شهرين) أي  
 بالاهل ان ابتدأ في أولهما والاعتبر بالوسط بالهلال ويكمل الأول من الثالث ثلاثين يوما فان  
 قيل لما أمر الله تعالى في كفارة يوم بشهرين روعداً بحسنة عشرة فلم زاد ماله ونقص ما لم يقل  
 لانه لا ينظر الى قيمة ثلاثة أشياء الخاتم والداية والسيف بل تنظر الى قيمة صاحبها فالصوم لما كان  
 مضافاً إليه سبحانه وتعالى صارت قيمته أكثر بخلاف الحسنة التي أضافها إليها أيضاً طالب  
 بما لنفسه أكثر مما لئلاجل الفقير حتى يطعم ستين مسكينا (قوله متتابعين الخ) وينقطع  
 المتتابع بالافطار ولو بعد ركعة فمرض فيجب الاستئذان حتى لو أفطر اليوم الأخير الذي هو  
 تمام الشهرين أعاد الصوم من أوله (قوله فان لم يستطع) أي بشقة لا تحتمل عادة ومنها شدة  
 الاستياج الى النكاح (قوله صومه ما) أي الشهرين المتتابعين (قوله فان عجز عن الجميع)  
 أي عن العتق والصوم والاطعام (قوله استقرت الكفارة في ذمته) أي مرقبة ولا تسقط  
 بعجزه على الرابع (قوله فعلها) أي الخصلة التي قدر على فعلها فلو شرع في خصله فقط قدر على  
 أعلى منها نذهب له العود اليه ولا يجوز له صرف كفارته الى غيره ولا الى نفسه الا اذا كانت من  
 غير ماله كما في الحديث (قوله ومن مات) أي ما بعد البلوغ من ذكر أو أنثى ويتعين الاطعام  
 عن مات مرتدا قطعاً (قوله كن أفطرا الخ) هو مجرد تصور بلا مذروك كان الصواب جعل هذه  
 المسئلة من مفهوم كلام المصنف لانهم ايدت عليه فتأمل (قوله لمرض) أي أرسفر (قوله  
 ولم يتمكن من قضاؤه) خرج به ما لو تمكن منه فانه يجب على الولي الصوم عنه أو الاطعام كما  
 سياتي (قوله كان استمر مرضه) أي جميع رمضان مثلاً ومثله السفر الى موته وكذا الخائض  
 فتأمل (قوله فلا ان في هذا الفات) أي بالمرض أو السفر (قوله ولا تداركه بالفدية) أي  
 ولا بالقضاء بالصوم عنه وانما سكت المصنف عنه لعدم تصور فتأمل (قوله وان كان فائتاً بغير  
 عذر) أي سواء تمكن من قضاؤه أو لا (قوله ومات قبل التمكن) صوابه أو مات بعد التمكن من  
 قضاؤه وجبت الفدية في قدر ماله ~~منه~~ وان لم يكن جميع ما فانه فتأمل (قوله من تركه  
 الخ) هو يفيد ان الكلام في تركه والا فغيره الاطعام عنه من ماله فتأمل (قوله فات) أي  
 فانه صومه (قوله مد طعام) قال شيخنا هو في كلام المصنف مرفوع منون نائب فاعل اطعم

(فعليه القضاء والكفارة  
 وهي عتق رقبة مؤمنة)  
 وفي بعض النسخ سلامة من  
 العيوب المضررة بالعمل  
 والكسب (فان لم يجدها  
 فصيام شهرين متتابعين  
 فان لم يستطع) صومه ما  
 (فاطعام ستين مسكينا)  
 أو فدية (لكل مسكين  
 مد) أي مما يجزئ في صدقة  
 الفطر فان عجز عن الجميع  
 استقرت الكفارة في  
 ذمته فاذا قدر بعد ذلك  
 على خصله من خصال  
 الكفارة فعلها (ومن  
 مات وعليه صيام) فأت  
 (من رمضان) بعد ذكر  
 أفطر فيه مرض ولم يتمكن  
 من قضاؤه كأن استمر  
 مرضه حتى مات فلا ان في  
 هذا الفات ولا تداركه  
 بالفدية وان كان فائتاً بغير  
 عذر ومات قبل التمكن  
 من قضاؤه (أطعم عنه) أي  
 اخرج الولي عن الميت من  
 تركته (لكل يوم) فات  
 (مد) طعام وهو رطل  
 وثلاث بالبعدي وادي وهو  
 بالكيل نصف قدح مصري



والشارح أخرجه عنهم وهو من المعيب عندهم فتأمل (قوله وما ذكره المصنف الخ) ما ذكره  
 من كون كلام المصنف هو القول الجديد القائل بعدم جواز الصوم أخذه الشارح من  
 اقتصاره على الإطعام ولو حمله على القول القديم القائل بجواز الصوم الولي عنه بل نديه ولو مع  
 وجود التركة لمكان أولى وأنب لانه المعتمد والمفتي به (قوله بل يجوز للولي) أي بشرط أن  
 يكون بالغاً عاقلاً ولورقة قالان الرقيق من أهل القرص في الصوم بخلاف العبي وانما اشترطت  
 حريته في الحج لانه ليس من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي ثم بخلافه هنا والمراد بالولي كل قريب  
 للميت ولو غير وارث أو بعيد اذ كرا كان أو اتى ويجوز للأجنبي أن يصوم عنه اذا أذن له الولي  
 والأفلا كالخج ويكنى اذن الحسا كم الأجنبي عندهم الولي أو عدم اذنه كما صرح به في شرح  
 الروض واعتداه العلامة الرملى خلافاً للعلامة ابن حجر قال في المجموع ومذهب الحسن  
 البصري رضي الله عنه انه لو صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً بالاذن جاز وهو المعتمد قياساً  
 على ما لو كان عليه حجة الاسلام وحجة نذر وحجة قضاء فاستأجر عنه ثلاثة كلاً لو واحدة في سنة  
 واحدة ونخرج بالصوم الصلاة فلا تقضى عن الميت بصلاة ولا فدية أبداً خلافاً لبعض الأئمة  
 رضي الله عنهم لعدم ورودها وكذا الاعتكاف الاتباع للصوم كأن تذر أن يصوم معتكفاً (قوله  
 وصوب في الروضة الجزم بالقديم) أي وهو المعتمد كما أشرفنا اليه فيما مر وهذه المسئلة من المسائل  
 المفتي فيها بالقديم \* (فائدة) \* ذكر المحب الطبري في شرح السنة أنه يصل للميت ثواب كل  
 عبادة تفعل عنه واجبة كانت أو مندوبة (قوله والشيخ الهرم) أي الكبير وذلك لقوله  
 تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فان كلمة لا مقدره أي لا يطيقونه أو ان المراد  
 يطيقونه حال الشبَاب ثم يجوزون عنه بعد ذلك الكبر فلو قدر بعد ذلك على الصوم لم يلزمه قضاءه  
 لانه مخاطب بالفدية ابتداء كما صرح به العلامة الرملى كابن حجر وأقرهما شيخنا وهو المعتمد  
 خلافاً لبعض جهلة المفتين وفارق نظيره الآتي في المعصوب بعين ماله ثم ضاده بحجة لانه  
 مخاطب بالحج ابتداء ولانه وظيفة العبد وانما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها  
 \* (تنبيه) \* قضية إطلاق المصنف انه لا فرق في وجوب الفدية بين الغني والفقير وفائدتها  
 استقرارها في ذمة الفقير كما اقتضاه كلام الروضة وأصاها وهو المعتمد لان سبب الوجوب الفطر  
 وهذا كله في الاحرار أما رقيق عجز عنه الكبير أو نحوه وأفطر فلا فدية عليه اذا مات رقيقاً  
 واسمه الفداء عنه وأقر به ان يصوم عنه كما مر (قوله الذي لا يرجي برؤه) فلو برئ بعد إخراج  
 الفدية كفاه أو قبلها الزمه الصوم ولا تنكفيه الفدية وكذا يقال في غيره ممن ذكرنا قلنا  
 ان الفدية فبين ذكر واجبة ابتداء على أرجح القوانين لوجود القدرة على الاصل فتأمل (قوله  
 اذا عجز كل منهم) أي الشيخ والعجز والمرضى (قوله عن الصوم) أي الواجب بان كان يلحقه  
 به مشقة تجوز له الفطر بان لا تحتل عادة عنه شيخ شيخنا أو تبج التيم عنه العلامة الرملى  
 (قوله ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان) لو قال ولا يجوز له إخراج فدية يوم قبل فطره لمكان  
 أولى فتأمل (قوله ويجوز بعد فجر كل يوم) أي من رمضان (قوله والحامل) أي ولو من نحو زنا  
 أو شبهة (قوله والمرضع) أي ولو متبرعة أو غير آدمي حيث كان معصوماً (قوله اذا خافنا على  
 أنفسهما) أي ولو مع الولد لم يجب الكفارة (قوله وان خافنا على أولادهما) أي فقط وجبت  
 الكفارة ونسبة الولد إلى المرضع لا يستلزمه وان لم يكن له اولاد ولا فرق في المرضع والحامل بين

وما ذكره المصنف هو  
 القول الجديد والقديم  
 لا يتعين الإطعام بل يجوز  
 للولي أيضاً ان يصوم عنه  
 بل ليس له ذلك كما في شرح  
 المذهب ومبوب في الروضة  
 الجزم بالقديم (والشيخ)  
 الهرم والعجز والمرضى  
 الذي لا يرجي برؤه (إذا  
 عجز) كل منهم (عن  
 الصوم بفطرو يطعم عن  
 كل يوم مدياً) ولا يجوز  
 تعجيل المد قبل رمضان  
 ويجوز بعد فجر كل يوم  
 والمرضع والمرضع اذا  
 خافنا على أنفسهما (خبرنا  
 بملحة) ما بالصوم كضرر  
 المرضع (أفطرنا) وجب  
 عليهم ما اقتضاه وان خافنا  
 على أولادهما أي اسقاط  
 الولد في الحامل وقوله اللبن في  
 الوضع

أن تكونا مسافرتين أو مريضتين نعم أن أفطرتا لاجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا  
 أن أطاقتا في الأصح والكلام في الحرة وأما الرقعة فتأتي في غير المتخيرة أما هي فلا فدية  
 عليهما لك وكذا الحامل المتخيرة بناء على أن الحامل تحيض وهو الأصح ثم محل ما ذكر في المتخيرة  
 إذا أفطرت ستة عشر يوما فقل فإن أفطرت أكثر من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنها أكثر  
 ما يحتمل فسادها بالحيض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما فيه  
 عليه الجلال الباقية (قوله أفطرتا) أي وجوبا (قوله والكفارة أيضا) أي من مالهما  
 ولا تعدد بتعدد الولد لأنها بديل عن الصوم والمراد بها الفدية كما أشار إليه الشارح فلو قال  
 والفدية لكان أولى وأظهر (قوله كما سبق) أي في كلامه هنا (قوله رطل وثلاث بالعراقي) وهو  
 نصف قدح بالمصري كما تقدم ويحقق بالمرضع فيما ذكر من أفطرت لا تقاض تحويوان محترم  
 أشرف على الفرق بخلاف من أفطرت لا تقاض فهو مال غيره حرم وان فعله القضاء فقط مطلقا لأن  
 فطره جائز وتكرر الفدية على من أخر قضاء رمضان إلى دخول رمضان آخر حيث كان موسرا  
 مقبلا وتمكن منه لأن الحقوق المالية لا تتداخل ولا يجب صرف الفدية للأصناف الثمانية بل  
 تصرف إلى فقير أو مسكين وله صرف امداد لو احدث فقط بخلاف صرفه مذلاتين فإنه لا يجوز  
 (قوله والمريض) أي بمسقة لا تحتمل عادة كما صرح منها الجوع والعطش (قوله والمسافر) أي  
 سفر قصر وان لم تكن مسقة وان كان الأفضل له الصوم في عدمها (قوله طويلا مباحا) عما  
 قيدان يخرج بهما مالو كان السفر قصيرا ومالو كان السفر معصية (قوله يقطران) أي وجوبا  
 أن حصلت مسقة تيمم التيمم والنجوا وأما قال العلامة الرمي **ك** الخطيب لا يجوز الفطر  
 للمريض إلا فيما يليح التيمم كما صرح (قوله ويقضيان الخ) قال في شرح الروض ويشترط في الترخص  
 نيته كالحصر يريد التحلل كما قاله البغوي وغيره وهو المعتمد (قوله والأفعاليه النية لئلا) ومنه  
 المصادون والزراعون والدراون والفعله ونحوهم (قوله فان عادت الحى الخ) وهي مرض  
 يحصل لبعض الناس وعلاقمه أن صاحبه يرضى وقتا ويرد آخر وما جرب له أن يكتب له في  
 ورقة بسم الله ابراسوما ونزعنا ما في صدورهم من غل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم  
 ضعة ذلك تخفيف من ربكم ورحمة يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا لا شفاء  
 الا شفاؤك يا الله شفاء لا يغادره سقم ويخبرهم فإنه يبرأ (قوله عن صوم التطوع) وهو التقرب  
 إلى الله تعالى بما ليس بشرط من العبادات (قوله ومنه صوم عرفة) وهو تاسع ذى الحجة  
 وصومه يكفر ذنوب سنة قبله أولها المحرم وسنة بعده كذلك ويندب للعاج فطره وكذا ينسب  
 صوم ما قبله من العشر ولوللعاج قال ثامن مع يوم عرفة مطلوبان من غير الحاج من جهتين فإن  
 قات أياما أفضل عشر ذى الحجة والعشر الاواخر من رمضان قلت عشر ذى الحجة أفضل لاشتماله  
 على اليوم الذي ما روى الشيطان في يوم غدير يوم بدر **و** لا أحقر منه فيه وهو يوم عرفة  
 ولا شتماله على أعظم الايام عند الله تعالى حرمة وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى يوم الحج الأكبر  
 وعشر رمضان الأخير أفضل لاشتماله على ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر ومن تأمل هذا  
 وجسده كافيا شافيا وقد أشار إليه ابن القناس في قوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل فيها  
 أحب إلى الله من عشر ذى الحجة فتأمل قوله ما من أيام دون أن يقول ما من عشر أو نحوه ومن  
 أجاب بغير هذا التفصيل لم يبدل بحجة صحيحة صريحة قط (قوله وعاشورا) بالمد كما سوعا

(أفطرتا) وجب (عليهما)  
 القضاء (الافطار) والكفارة  
 أيضا والكفارة أن يخرج  
 أيضا (عن كل يوم صد  
 وهو) كما سبق (رطل  
 وثلاث بالعراقي) ويعبر عنه  
 أيضا بالبعدادى (والمرريض  
 والمسافر سقرا طويلا)  
 مباحا أن تضررا بالصوم  
 (يقطران ويقضيان)  
 ولا مريض أن كان مرضه  
 مطبقا ترك النية من الليل  
 وان لم يكن مطبقا كما لو كان  
 يحكم ويتأدون وقت وكان  
 وقت الشروع في الصوم  
 محموم فله ترك النية  
 والأفعاليه النية لئلا فان  
 عادت الحى واحتاج إلى  
 الفطر أنظر وسبكت  
 المصنف عن صوم التطوع  
 وهو مذكور في المطولات  
 ومنه صوم عرفة وعاشورا  
 وناسوعا

فلم من جهتين  
 أما الأولى فلهما  
 والثانية فلهما  
 من جهة الناس يوم عرفة والى



وسكى بعضهم قصرهما وهو شاذ وفي المصباح عاشوراء عاشر المحرم وفيه لغات المد والقصر مع  
 الالف بعد العين وعشوراء بالمد مع حذف الالف وأما تاسوعاء فقال الجوهرى أنظنه مولدا  
 وسكى الصاغاني أنه مولد وينبغي أن يقال إذا استعمل مع عاشوراء أن يوافق له لاجل الازدواج  
 وإن استعمل وحده فيجوز فيه ما تقدم أن كان غير مسموع وهو مشتق من العشر الذي هو اسم  
 للعدد المعين وقيل من العشر بالكسر في أو راد الابل تقول العرب وردت الابل عشر إذا  
 وردت في اليوم التاسع وردة القرافي بأن الأصل في الاشتقاق الموافقة في المعنى قال عاشوراء من  
 العشر بالفتح وقيل سمى بذلك لأن عشرة من الأنبياء أكرموا فيه بعشر كرامات وقيل غير ذلك  
 وكذا يوم بعده ويوم قبله احتياطاً وكذا بقية العشر قبله وهو يكفر ذنوب سنة قبله (قوله  
 وأيام البيض) أي أيام اللآلئ البيضاء سميت بذلك لبياض جميع الليل فيها بطول القمر وقال  
 العلامة الفشتي في شرح الأربعين سميت بذلك لأن آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من  
 الجنة أسود جسده من حر الشمس فجاء جبريل عليه الصلاة والسلام وأمره بصيام أيام البيض  
 فابيض في اليوم الأول ثلث بدنه وفي الثاني ثلثاه وفي الثالث جميعه وهي ثلاثة من كل شهر وهي  
 الثالث عشر وتاليها والاحوط صوم الثاني عشر منهما وهذا الأيام السوداء هي الثامن  
 والعشرون وتاليها سميت بذلك أيضا لسواد جميع الليل فيها بعد عدم القمر وقياس ما صوم  
 السابع والعشرين معها (قوله وستة من شوال) أي وكونها عقب العيد ومنوالية أفضل  
 وتجوز متفرقة في جميع الشهور وإن لم يصم رمضان كتبه عليه بعض المتأخرين والظاهر كما قال  
 بعضهم حصول أصل ستة صومها بصومها قضاء أو ثراو يتدب صوم يوم الاثنين ويوم الخميس  
 ويوم المعراج ويوم لا يجذف فيه ما يأكاه وأفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة ثم يوم الاثنين ثم يوم  
 الخميس ثم بقية أيامه ويستحب صوم يوم الأربعاء مطلقا شكر الله تعالى على عدم هلاك هذه  
 الأمة كما أهلك قبها من قبلها كما قاله شيخنا الشوبري ويكره أفراد يوم الجمعة أو السبت أو الأحد  
 بصيام لضعفه عن العمل يوم الجمعة ولأن اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد والسبب  
 كأن اعتاد صوم يوم وانطار يوم فوافق صومه يوم استهافتا كراهة وما لم يصله بما قبله أو بما  
 بعده فلا كراهة أيضا وكذا يكره صوم الدهر كما لم يخاف به ضرر أو خاف فوت حق ولو مندوبا  
 وترك تطوع اعتاده ويحرم على المرأة صوم النفل بحضرة حليها بما فيها من الإصوم يوم عرفة  
 وعاشوراء ومن تلبس بفرض حرم عليه قطعه وإن لم يكن فوريا أو ينفل جائزه قطعه إلا الحج  
 والعمرة أو بفرض كفاية فكذلك إذا تعين عليه أو كان في الحج أو العمرة أيضا ومن تعدى  
 بالقطر لزمه القضاء فورا وإن سافر ويكره أن يصوم تطوعا قبل قضاء ما عليه سواء فاته بعد زام لا  
 • (تمة) • أفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم ذو الحجة ثم ذو القعدة ثم شعبان  
 ثم باقي الشهور

• (فصل في بيان أحكام الاعتكاف) • وأصل لغة الحبس واللبث والملازمة للشيء وسمي به  
 الاعتكاف الشرعي لملازمته للمسجد ولأنه فيه يقال عكف يعكف ويعكف يضم الكاف  
 وكسر هاء كوفاع كذا أي أقام على الشيء لا يعدل عنه وعكفته أعكفه بكسر الكاف عكفا  
 فلفظ عكف يكون لازما ومتعديا كرجع ورجعته ونقص ونقصته ويسمى الاعتكاف جوارا  
 ومنه حديث عائشة رضي الله عنها وهو يجاور في المسجد أي معتكف فيه والأصل فيه قوله

قوله يعكف فيه ما تقدم  
 أي من اللغات الثلاثة في عاشوراء

والاعتكاف  
 الذي هو  
 الاعتكاف  
 الذي هو  
 الاعتكاف  
 الذي هو  
 الاعتكاف

وأيام البيض وستة من  
 شوال

• (فصل) •  
 في أحكام الاعتكاف

تعالى ولا تبشروهن وأنتم عا كنون في المساجد وهو بعينه المعنى من الشرائع القديمة قال  
تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين والعامكفين وأركانها أربعة نية  
ومعكف ومعتكف فيه وليت (قوله من خير أو شر) ومنه قوله تعالى لن نبرح عليه عا كفين  
حتى يرجع اليناموسى (قوله بصفة مخصوصة) وقد بينا المصنف فيما سبق بقوله وله شرطان  
الخ (قوله سنة) أى طريقة في الدين (قوله مستعبدة) أى فيكره تركه (قوله في كل وقت) أى ولو  
أبلا أو مفطرا أو وقت كراهة الصلاة (قوله لأجل طلب ليلة القدر) أى لأجل الإطلاع عليها  
لأنه أفضل إلى السنة في حق هذه الأمة ولا ينافيه كون ليلة المعراج أفضل إلى الله تعالى مطلقا  
في حقه صلى الله عليه وسلم وسبغت بذلك أعظم قدرها أولئك القدر الأحكام فيم أوافق ذلك ويندب  
إخفاؤها من رآها وعلامتها طالع شمس يومها من كسرة الشعاع وكونها غير حارة ولا باردة وغير  
ذلك وهى من خصائص هذه الأمة وباقية إلى يوم القيامة أجماعا وترى حقيقة وبئال فضيلتها  
من أحيائها وإن لم يطلع عليها ولم يرها لم يكن حال من رآها أكمل إذا قام بوظائفها ويندب  
أحيائها مطلقا وإن يكفى في إيمان قول الله -م أنت عقور كرم تحب العفو فاعف عنا (قوله  
وهى عند الشافعى الخ) هو المعقد (قوله في العشر الأخير) أى أفراد وأزواجه وبه قال المزنى  
وجساعة واختاره النووي جمع بين الأخبار وحتم على أحياء جميع ليالى العشر (قوله لكن  
ليالى الوتر أرجاها أو أرجى  
ليالى الوتر ليلة الحادى أو  
الثالث والعشرين (وله)  
أى الاعتكاف المذكور  
(شرطان) أحدهما (النية)  
وينوى في الاعتكاف  
المذكور الفريضة أو الفاذر

قوله في ناسع العشرى  
وكذلك قوله سابع العشرى  
وتوافقك بعد العشر كل  
ذلك بكبير العين أى  
العشرين اه

وإنا جميعا إن نصم يوم جمعة • ففى ناسع العشرى من خذ ليلة القدر  
وان كان يوم السبت أول صومنا • فحادى عشر من اعتكافه بالأعد  
وان هل يوم الصوم فى أحدنا • ففى سابع العشرى من ما رمت فاستقر  
وان هل بالاثنتين فاعلم بانه • يوافقك نيل الوصل فى ناسع العشرى  
ويوم الثلاثاءان بدا الشهر فاعقد • على خامس العشرى من تحظى به ما فادر  
وفى الادبعان هل يامن يروها • فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى  
ويوم خميس ان بدا الشهر فاجتهد • توافيك بعد العشر فى ليلة الوتر  
وعن ابن عباس رضى الله عنه ان أرجاها ليلة السابيع والعشرين وهو قول عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه (قوله ليلة الحادى أو الثالث والعشرين) أى بناء على ما ذهب اليه الايام  
الشافعى رضى الله عنه من أنهما تلزم ليلة بعينها (قوله وله) أى لصحته وتحققه وجوانه (قوله  
شرطان) مراده بالشرط ما لا يقد منه فساوى الركن كإحدى (قوله النية) أى وتكفيها أن طال  
مكنه أو لم يقد رمة فان خرج من المسجد انقطع الاذن أى عند خروجه العود اليه فلا تنقطع  
النية حتى يدخل مسجد أو لو غير الأول صار معتكفا ثم خروجه انبهر فى القدر رمة لا يقطع  
(قوله وينوى) أى الاعتكاف (قوله الفريضة أو الفاذر) أى وتكفيه ان أطلق نية الفاذر



(د) الثاني (اللبث في  
المسجد) ولا يكفي في اللبث  
قدرا طمأينة بل الزيادة  
بشيء بحيث يسمى ذلك  
اللبث عكوا وشرط  
المعتكف اسلام وعقل  
برقاء من حيض ونفاس  
وجنابة فلا يصح اعتكاف  
كافر ومجنون وحائض  
ورنساء وجنب ولوارث  
المعتكف أو سكران بل  
اعتكافه (ولا يخرج)  
المعتكف (من الاعتكاف  
المذكور الا لحاجة  
الإنسان) من بول وغائط  
وما في معناه سا كغسل  
جنابة (أو عذر من حيض)  
أو نفاس فتخرج المرأة من  
المسجد لاجلها (أو) عذر  
من (مرض لا يمكن  
المقام معه) في المسجد بان  
كان يحتاج لقرض وخادم  
يرطب أو يخاف تلويث  
المسجد كسهال وادار  
بول وخروج بقول المصنف  
لا يمكن الخ المرض الخفيف  
كمشي خفيفة

قول المصنف  
لا يمكن الخ المرض الخفيف  
كمشي خفيفة

وان طال مكثه ويقع جميعه فرضا كما قاله شيخنا ونوزع فيه ووجه بعضهم وقوع جميعه  
فرضا باننا لو قلنا انه لا يقع جميعه فرضا لاحتاج الى نية ولم يذولوا به بخلاف الركوع مثلا ومسح  
الرأس فانه لا يحتاج الى نية فليتأمل وفي قطعه بخروجه ماذ كركا لا يقطعه فيما لو شرط المتابع  
خروجه لعذر لا يقطع المتابع كما كل وقضاء حاجة ومرض وحيض ونفاس وغير ذلك بخلاف  
القاطع للمتابع كزيادة المربض فانه يستأنف النية (قوله في المسجد) أي غير المشاع ويكفي  
فيه الظن ولو بالاجتهاد ومنه رغبته وروشن متصل به وكذا هو أوه كغصن شجرة وان لم يكن  
أصلها فيه أو عكسه أو على سطحه والجسامع أولى بل يجب ان تدر مدة فيه يوم جمعة ولم بشرط  
الخروج لها ولو عين مسجدا كذاه غيره الا المساجد الثلاثة فلا يكفي غيرها عن المزبد فضلها  
لكن يكفي المسجد الحرام عن الأخير من المزبد فضلها عليه ما ومسجد المدينة عن الأقصى لمزيد  
فضله عليه ولو عين زمانعين فان قاته قضاء بعده (فرع) لو وقف انسان فروة مثلا مسجدا  
هل يصح الاعتكاف عليه أو لا نعم يصح الاعتكاف عليه ان كانت ثابتة حال الوقف فهو  
تسميه ولو أزيلت بعد ذلك لان الوقفية اذا ثبتت لا تزول كما أفق به العلامة الرمي وما نسب  
لشيخ الاسلام من عدم الجواز محمول على ما ذالم تسميه (قوله بل الزيادة عليه) أي على قدر  
الطمأينة (قوله بحيث يسمى ذلك اللبث عكوا) واستحب الامام الشافعي رضي الله عنه أن  
يكون قدر يوم خروج من خلاف من أوجبه (قوله اسلام) أي ابتداء ودواما فرضا كان  
الاعتكاف أو دفلا ومعه ومات هذه الشروط ذكرها الشارح مجملته وساقى في كلام المصنف  
مفصلة (قوله ولوارث المعتكف أو سكر) أي متعديا وصرح الشارح بهذين اسكوت  
المصنف عنهما وهما يبطلان المتابع أيضا فيجب فيه الاستئذان (قوله ولا يخرج المعتكف)  
أي مع قصده بقاءه على اعتكافه لانه يقطع بخروجه قال شيخنا ومراعاة ان الخروج من  
المسجد يبطل الاعتكاف وسحرام في مذورمة عدة ومتابع الا لاعتذار المذ كورة فتأمل  
(قوله من بول وغائط الخ) هو بيان للحاجة المذكورة هنا وله الذهاب إليها الى داره ما لم  
يفتحش بعدها عن المسجد بان يذهب فيه أكثر زمن الاعتكاف ولا يكف فعله في سقاية المسجد  
أو دار صديقه مثلا ان كان يحتشم ذلك والا فلا وله في خروجه عبادة المربض وان تعدد  
ومثلها الصلاة على الجنازة وان تعددت أيضا ما لم يطل زمنه أو يحدل عن طريقه وله الوضوء  
ولو مندو بالانه تابع له (قوله كغسل جنابة) أي ان تعذر طهره فيه بلامكث وتجب المبادرة  
به ان كانت مفطرة والابان لم يبادر به فيبطل متابعه (قوله أو عذر الخ) هو عطف على حاجة  
الإنسان (قوله من حيض ونفاس) أي ان طالت مدة الاعتكاف بان كانت لا تخلو عن ذلك  
والافهي متصرة اذ كان من حقه ان تصبر لما تظهر وتعتكف عقب طهرها (قوله فتخرج  
المرأة من المسجد لاجلها) أي الحيض والنفاس (قوله من مرض) أي ومنه الجنون  
والانغماء ولا يبطل المتابع بخروجه ما ولا يخرجه ما من المسجد مطلقا سواء عذرت  
اقامت ما فيه أولا ولو بقيا في المسجد حسب زمن الانغماء من الاعتكاف دون الجنون  
(قوله لا يمكن الخ المقام معه) هو بمعنى يشق وان لم يعسر كما يؤخذ مما بعده فتأمل (قوله  
كاسهال وادار بول) وما جرب للادول ان يؤخذ جزء من حب الرشاد وجزء من بزر القطن ونا  
ويحدها من معاريد فان ويسف منها ما كل يوم نحو ثلاثة دراهم على الربق وما جرب للثاني

أيضا أن ينقح جزء من الحصى في خل بكر ثلاثة أيام ثم يؤكل ويشرب عليه الخل فإنه يبرأ (قوله فلا يجوز) أي ويحرم في منذور متتابع ويطلب به (قوله بسببها) أي الحمى (قوله ويطلب الاعتكاف) أي وكذا أتباعه بالاولى (قوله بالوطء) أي سوا في المسجد وأخارجه ومثل الوطء الردة والسكر ويطلب أيضا بالخروج من المسجد بالأعذار ولا إقامة نحو حدثت باقراره لا يمينه أو بحق تعدي بالمطلب به (قوله عالم بالتحريم) أي أو جاهلا غيما معذور كما مر (قوله وأما مباشرة المعتكف الخ) أي ما بقدر في الصوم يطل الاعتكاف وتتابعه وما لا فلا وما لا يطل التتابع خروج مؤذن راتب لمنازة المسجد القريبة منه عرفا حيث أتت الفاس صوتيه ومنه له التسبيح آخر الليل واولى الجمعة وثانيتهما كذلك لا يتياد الناس التميز بينهما إلا الصبح والجمعة بذلك نعم لو حصل الشك عار بالاذان بظهر السطح امتنع الخروج اهله كما يحسنه الاذرعى لعدم الحاجة اليه ولا يخرج للقاء الاطراف ان كان جاهلا ولم يكن انزعة بل السلام او منصب وشروطه حال نذره وعينه ولم يكن منافيا للاعتكاف وكل ما يقطع التتابع يجب معه الاستئناف وكل ما لا يقطع يجب قضاء زمنه منه نص لا يه نعم لا يقضى زمن ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه كعبور وغسل جنبانية واذان وكل وشرب لانه مستثنى ولانه معتكف فيه وخروج المعتكف اهياة نحو جارد وصدوق يشق عليه عدم عيادته افضل من دوام اعتكافه من حيث بقاء صحته ولا يضر في الاعتكاف التطهر والتزين باعتدال وقص شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك ولا يكره للعتكف فعل الصنائع كالنميطاة والكتابة ما لم يكثر منها فان اكثر منها كرهت طرفة المسجد الا كتابة العلم فلا يكره الا كثار منها لانها طاعة كعلمهم العلم والقراءة والدراسة والله اعلم

• (كتاب بيان احكام الحج)

بفتح الحاء وكسر الغين قرئ به في السبع وكذا الحجة والجمع في الكسرة والقياس الفتح وأصله لغة القصد كما قاله الشارح وهو مأخوذ من قولك حجته اذا أتته مرة بعد اخرى والاول هو المشهور قال ابن العزيم جاد في كشف الاسرار وحكمة ترك الحج من الحاء والجيم الاشارة الى ان الحاء من الحلم والجيم من الحرم فكان العبد يقول يا رب حجته حجري أي ذبي لغفره بحلمك وهو من الذرائع القديمة الالهية الكيفية الاتية فانه من خصائص هذه الامة بل ورد ان ما من نبي الا وحي اليه رجاء ان الملائكة طافوا بالبيت قبل آدم عليه الصلاة والسلام بسبعة آلاف سنة والصلاة افضل منه خلافا لاقاضي حسين وهو يكره الصغار والبيكار حتى التبعات على المعتد اذا مات في حجه او بعده وقبل تمكنه من ادائها فرض في السنة السادسة من الهجرة على الراجح وما قيل من انه فرض في السنة الخامسة فمحمول على نزول آيته فيها ولا يجب في العمر المرأة واحدة على التراخي وقال الامام احمد كمال والمزني رضى الله تعالى عنهم انه على الفور وليس لابي حنيفة رضى الله عنه نص في هذه المسئلة لكن اختلف صاحباه فقال محمد كقوله او أبو يوسف انه على الفور وكذا العشرة على التراخي وأما حديث انهم أمم مدوبة فضعيف باتفاق الحفاظ ولا يجب ان أكثروا من مرة الا بفقد أو قضاء وهو فرض عين على المستطيع وكذا العمرة في الاظهر اقوله تعالى واكملوا الحج والعمرة الى الله تعالى وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده الا اذا كان قريبا عهدا بالسلام أو شأيا ياديه بعيدة

فلا يجوز ان يخرج من المسجد بسببها (ويطلب) الاعتكاف (بالوطء) مختارا اذا كرا الاعتكاف عالم بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان أنزل والا فلا • (كتاب احكام الحج)



بأنه لا يثبت له بشره أو  
عدمه في غير هذه الحالات  
فإنه لا يثبت له بشره أو  
عدمه في غير هذه الحالات  
فإنه لا يثبت له بشره أو  
عدمه في غير هذه الحالات

وهو لغة القصد وشربها  
قصد البيت الحرام بنفسك  
(وشرائط وجوب الحج  
سبعة أشياء) وفي بعض  
النسخ سبع خصال (الاسلام  
والبلوغ والعقل والحرية)  
ولا يجب الحج على المتصف  
بذلك (ووجود الزاد)  
وأوعيته ان احتاج اليها  
وقد لا يحتاج اليها كمن خص  
قريب من مكة ويستترط  
ايضا وجود الماء في الموضع  
المعتاد حمل الماء منها بئنه  
المثل (ووجود الراحله)  
التي تصلح لئله بشره أو  
استحباب

عن العلماء (قوله وهو لغة الخ) والعمدة كاللحج ثم عاوا ما لغة فهي الزياره والتميز بينهما  
بالاعمال الا تبينه قال شيخنا واعل سكوت المصنف عنهم اهنا مع ذكره انها فيما ياتي لتعمول لفظ  
الحج لها الذلة ونحوه فتأمل (قوله وشرائط وجوب الحج) أي والعمدة مرة وهذه هي المرتبة  
الخامسة وقبلها أربع مراتب الاولى الصحة المطلقة وشروطها الاسلام فلولي المال أن يحرم  
عن غير المميز من صبي أو مجنون ويتولى عنه جميع أعمال نفسه وان لم يكن الولي محرما لم يكن  
لابد أن يطوف به مع طهارتها ثم يمسحها بالواضحة صبي الكافر فان اعتقاده الاحرام لم يصح  
لان اعتقاده الكفر ينافي النية وان طرأ اعتقاده بعد الاحرام لم يؤثر لان اعتقاده الكفر  
لا يوجب كفرة كما صرح به العلامة ابن قاسم فان لاله عن العلامة الرملي وأقره وأما لولوى عنه  
وايه مع اعتقاده الصبي الكافر فانه لا يؤثر لان نيته لا تعتبر مع احرام الولي عنه كذا أفاده شيخنا  
الشبرايملى الثانية صحة المباشرة وشروطها الاسلام والتميز فلا مميز ولورقية أن يحرم باذن  
وايه ولوحا كما أرقينا ويأثر الاعمال بنفسه وان أحرم عنه الولي الثالثة صحة الفذر وشروطها  
الاسلام والتميز والبلوغ فيصح نذر الرقيق الحج الرابعة الوقوع عن فرض الاسلام وشروطها  
الاسلام والتميز والبلوغ والحريه فيقع حج الفقيه عن فرض الاسلام وان شق عليه أو حرم عليه  
سفره له (قوله سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال بل أكثر من ذلك ولا يخفى أن المصنف  
لم يميز شروط الاستطاعة من غيرها وسماها بالتميز على ذلك وقد تقدم أن هذه هي المرتبة  
الخامسة وشروطها الاسلام والتميز والبلوغ والحريه والاستطاعة كما سبقت (قوله الاسلام) أي  
فلا يطالب به الكافر الاصل في الدنيا ويطالب به المرتدان استطاع قبل رده أو فيه إقامه أسلم  
ثم مات قبل حجه وجب عنه الحج من تركته (قوله والبلوغ) أي أقوله صلى الله عليه وسلم أيام صبي  
حج وبلغ فعليه حجة أخرى (فائدة) يكتب للصبي ثواب ما عمله أو فعله عنه وإيه من الطاعات ولا  
يكتب عليه معصية اجاعا (قوله والحريه) أي الكماله (قوله على المتصف بذلك) أي  
بضد الاسلام وهو الكفر وبضد البلوغ وهو الصبا وبضد العقل وهو الجنون وبضد الحريه وهو  
الرق (قوله ووجود الزاد الخ) هذا ما بعده من شروط الاستطاعة بنفسه وهو أحد أنواعها  
والآخر الاستطاعة بغيره كالحج عن ميت غير مرتد من تركته وجوبا ومن وارث أو أجنبي  
جوازا أو عن معصوب بعينه مهمله وضاد مهمله كما مر بآخرة فاضله عما ياتي أو عطية  
لذلك قريب أو أجنبي أدى فرضه بنفسه لا بمال وكون المطيع غير معول على كتب أو سؤال  
وعن الاستطاعة ما جرت به العادة من وظائف ركب الحاج (قوله وقد لا يحتاج) أي كان  
يكتسب بشرط أن يكون كسبه في أول يوم من أيام الحج قدر ما يفي بايام الحج وهي ما بين زوال  
سابع ذى الحجة وزوال ثالث عشره أو ثاني عشره فهي ستة أيام أو سبعة وان نقر النقر الاول  
بعزمه عليه فهي خمسة أيام أو ستة ويعتبر في العمرة كفاية زمن أعمالها وهو نحو نصف يوم مع  
مؤنة سفره (قوله قريب من مكة) أي بان يكون بينه وبينها دون مرحلتين (قوله ووجود الماء)  
أي بنفسه أو بئنه الفاضل عما ياتي (قوله ووجود الراحله) وأصلها من الابل والمراد بها هنا  
الاعم بالانسية لطريقه الذي يسلكه ولو نحو بغل وحمار وبقر ينام على ما صرحوا به من حل  
ركوبه ولو آدميا حيث لا ذبه ولو لم يثبت على الراحله لوجوده شقة تلحقه اشترط له وجود محمل

أو كنيسة وعديل يجاس معه في الشق الآخر يليق به بحالته وقدرته على مؤنته وأجرته ان لم يخرج الابهما وقتك في المعادلة بالاثقال حيث جرت العادة في الجواز لافي الوجوب وقد صرح بذلك العلامة الرمي حيث قال والوجه انه ان سميت المعادلة بهم أصبحت لم يحش ميل ورأى من يسكله لومال عنه من نزوله نحو قضاء حاجته **اكتفى** بهم او الا فالأقرب تعيين النزيل ومثله العلامة ابن حجر (قوله الشخص) لو قال الرجل لسان أولى لان الراحلة تعتبر في حق المرأة والخمى مطلقا فامل (قوله سواء قدر على المشي أم لا) أي لان الركوب أفضل من المشي على الراجح نعم يندب للقادر عليه خروجاً من خلاف من أوجبه (قوله وهو قوى على المشي) أي وعلى جل زاده أو وجود ما يحمله عليه فان عجز عنه فسكابه **يعيد** (قوله ويشترط كون ماذكر) أي من الزاد ولراحته وغيره او الراحلة له ولما معه (قوله عن دينه) أي ولو وجب لأوتقه تعالى (قوله مدة ذهابه وإيابه) أي وإقامته وان لم يكن له أهل وعشيرة في بلده (قوله عن مسكنه) أي ومسكن من يلزمه مؤنته وعن خادم كذلك لان مال تجارته فيلزمه صرفه لذلك وكذلك وكذا عن ضيعته بالاضاد المبيعة التي يستغها وان بطلت تجارته ومستغلا كمال يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم بانه يحتاج اليهما في الحال وما نحن فيه يتخذ ذخيرة في الماسة قبل ولو استغنى بسكنى الربط وجب بيع مسكنه ولا يلزم بيع آلة محترف ولا كتب فقيه ولا بهائم ثم زراع ونحو ذلك والافضل لخائف العنت تقديم النكاح لان الحاجة اليه ناجزة والحج على التراخي وقد صرح كثيرون من العراقيين وغيرهم بوجوده وصحة في أصل الروضة وهو المعتمد وعليه نال ما لم يكن عاصيا فان لم يحش العنت فقديم الحج أولى واذا قدم النكاح على الحج ومات كان عاصيا (قوله أمن الطريق) أي سواء في البر أو في البحر بان غلبت السلامة فيه ما والالم يجب عليه التمسك بل يحرم السفر اذ ذلك (قوله على نفسه) أي أو نفس محترم معه ذاتا ومنفعة وأولاداً وحريم أو أهلاً والعضو كالنفس (قوله أو ماله) أي الذي يحتاج اليه لاستصحابه معه لا على ماله من مال التجارة مثلاً وان قل وهو ظاهر حيث كان يامن عليه لو أبقاه أو مال غيره محترم كذلك (قوله أو بضعه) أي أو بضع غيره كذلك (قوله ثابت في بعض النسخ) أي فهو شرط ثامن ان جعل الزاد والراحلة شرطين والافه وسابع فتامل (قوله ان يبقى من الزمان) أي أن تكون استطاعته بما تقدم في وقت لو ذهب فيه الى مكة على السير المعتاد لأدرك التمسك وذلك وقت خروج أهل بلده منها ويعتبر دوام الاستطاعة الى عودهم الى البلد فان خرج عن الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه التمسك وأما قول بعضهم ان هذا شرط لاستقرار التمسك لالوجوب به فردود (قوله السير المعهود) أي بعد وجود الزاد والراحلة وسائر ما مر (قوله لم يلزمه الحج) أي بل يحرم عليه كما أفق به العلامة الرمي (قوله أربعة) أي بل ستة كتاباً في الزاد عليه الخلق أو التمسك والتدريب في معظم الاركان (قوله أحدها) أي الاركان (قوله الاحرام) أي مطلقاً أو معيناً وهو أولى ولو كان كاحرام زيد وفي الاول يصرفه لما شاء وفي الاخير يصرفه لما صرفه زيدان علم والافقرانا فان أحرم مطلقاً في أشهر الحج صرفه بالنية لما شاء من التمسكين أو اليه ما يتم اشتغال بالأعمال وان أطلق في غير أشهره فالأصح انه ينعقد عدة فلا يصرفه الى الحج في غير أشهره (قوله أي نية الدخول في الحج) أفاد به أن الاحرام هو الدخول في التمسك

هذا ان كان الشخص بينه وبين مكة من حالتان فأكثر سواء قدر على المشي أم لا فان كان بينه وبين مكة دون من حالتين وهو وقوى على المشي لزمه الحج بالراحلة ويشترط كون ماذكر فاضلاً عن دينه وعن مؤنته من عاينه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه وقاض لا يضاعف عن مسكنه الملائق به وعن عبد يليق به (وتحلية الطريق) والمراد بالقضية هنا أمن الطريق ظناً بحسب ما يلزم بكل مكان فلولم يامن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان المسير) ثابت في بعض النسخ والمراد به اذا كان مكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود الى الحج فان امكن الا أنه يحتاج لقطع من حالتين في بعض الايام لم يلزمه الحج للضرر (واركان الحج أربعة) أحدها الاحرام مع النية أي نية الدخول في الحج



المصاحب للنية التي هي الركن حقيقة ولو عكس المصنف عبارة لكان أولى وأنب (قوله  
والثاني) أي من الأركان أيضا (قوله الوقوف بعرفة) أي يجزئ من أرضها أو على متصل  
بأرضها كدابة هورا كها أو على شجرة أصلها فيها ولا يكتفي هو أوها كطائر فيه (قوله والمراد به  
حضور الحرم) أي وجوده فيها ولو فاعله أو ما رافى طاب أبق أو هاربا أو نحو ذلك وإن لم يعرف  
كونه بعرفة (قوله وهو اليوم التاسع من ذي الحجة) أي حقيقة أو حكما كالوفاط وفيه من  
حيث الرؤية فلو غلطوا بالمكان لم يكف مطلقا لندرة وسمى الموقف عرفة لأنه نعت لآبراهيم عليه  
الصلاة والسلام فلما أبصره عرفه أولان جبر بل عليه الصلاة والسلام كان يدور في المشاعر فلما  
رآه قال قد عرفت أولان آدم وحواء عليه الصلاة والسلام التقيان فيه فاعرفا أولان الناس  
يتعارفون فيه (قوله ولا معنى عليه) أي وليس لغيره أن يبقى على فعله فإن لم يبق فيه فانه الحج  
فلا يقع فرضا ولا تة لا بخلاف الجنون والسكران إذا زال عقله ما يقع حججهما فلا بخلاف  
السكران إذا لم يزل عقله فيقع حججه فرضا (قوله ويسع وقت الوقوف) أي بعرفة (قوله  
والثالث) أي من الأركان أيضا (قوله الطواف) أي طواف الأفاضة ويدخل وقته بالتصاف  
إليه النحر ولا آخر لوقته (قوله بالبيت) أي الكعبة ومقدار ارتفاعها إلى السماء كما ضيطة ابن  
جماعة في مناسك بالذراع المصري فوجدته ثلاثة وعشرين ذراعا ونصف وثلاث ذراع ومقدار  
عرضها من جهة ركني الحجر الأسود والشامي ثلاثة وعشرون ذراعا وربع ذراع ومن جهة  
ما بين الركنين الشاميين ثمانية عشر ذراعا ونصف وربع ذراع ومن جهة ما بين الشامي والعماني  
ثلاثة وعشرون ذراعا ومن جهة ما بين العمانيين تسعة عشر ذراعا وربع ذراع (قوله سبع  
طوافات) أي سبع مرات يقيما (قوله جاعلا في طوافه البيت عن يساره) أي مارا تلقا وجهه  
خارجا عن جدار البيت وشاذروانه بفتح الذال المجهة أي الذي من جهة الباب قال تعالى  
وليطوفوا بالبيت العتيق وعن الحجر يكسر الحاء المهملة وهو المحوط عند الكعبة بقدر نصف  
دائرة ويقال له الحطيم داخل في المسجد ولوفى هوائه أو على سطحه فأرياه أن لم يكن في ضمن ذلك  
غير صارف له إلى غيره كطلب آبق ونحوه كما مر (قوله مبتدئا بالحجر) أي بعده من يده وتقبيله  
وبين أن يقول عند استلامه في كل طوفة والاولى آ كذبسم الله والله أكبر اللهم إيمانك  
وتصديقك بكتابك ووفاء به ذلك واتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وقبالة الباب اللهم إن  
البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمانك وهذا مقام العائدين من النار ويشير بيده إلى مقام  
آبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وعند الانتهاء إلى الركن العراقي اللهم اني أعوذ بك من  
الشك والشرك والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنقلب في المال والأهل والمنظر  
والولد وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب اللهم أطلق في ظلك يوم لا ظل الا ظلك ولا باقي الا وجهك  
ولا فاني الا خالقك واسق بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شرية هنيئة مريئة لا تألم أبدا  
بأذا الجلال والإكرام وبين الركن العماني والشامي اللهم اجعل حججنا مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيها  
مشكورا وعملنا مقبولا وتجارنا من تجارة ربنا عاززا ونزاعنا غفورا وبين الركن العماني ربنا آتينا في الدنيا  
سنة وفي الآخرة سنة وقنا عذاب النار وليدع عساها في جميع أطرافه ويستحب للذكر  
الرملي أي الاسراع في الأشواط الثلاثة الأولى في طواف بعده مني مطلوب والاضطباع أيضا  
في حق الذكر بان يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر ويكشف

قوله قال قد عرفت  
أي إبراهيم عليه  
السلام  
(و) الثاني (الوقوف بعرفة)  
والمراد به حضور الحرم  
بالحج لحظة بعد زوال الشمس  
يوم عرفة وهو اليوم التاسع  
من ذي الحجة بشرط كون  
الواقف أهلا للعبادة  
لا يجزئ ولا معنى عليه  
ويستوفى الوقوف إلى  
بجربوم النحر وهو العتاق  
من ذي الحجة (و) الثالث  
(الطواف بالبيت) سبع  
طوافات جاعلا في طوافه  
البيت عن يساره مبتدئا  
بالحجر

الايمان في الطواف الذي يرمل فيه حتى يفرغ من السعي ولا يسن تقبيل الركبتين الشاميتين ولا استلامهما ويسن استلام الركن اليماني ولا يسن تقبيله (قوله الاسود الخ) روى ابن خزيمة عن ابن عباس رضي الله عنهما - ما أن الحجر الاسود يا قوة يضاف من يواقيت الجنة أشد يضاف من اللبن وانما سودته خطايا بني آدم ولولا ذلك ما مسه ذوحاهة الابرئ (قوله بجميع بدنه) أي من جهة شقه اليسر (قوله فلو بدأ بغير الحجر لم يجب) أي فاذا وصل اليه بالبدن أنه حينئذ فلو أزيل والعباد بالله تعالى وجب محاذة محله واستلامه ويستقرط له الطهارة من الحدث والتجسس وستر العورة كافي الصلاة فلو زال في الطواف جدد استروا الطهر وبنى على طوافه وان تعمد وطال الفصل قال في المجموع وغلبة النجاسة في المطاف مما عت به البلوى وقد اختار جماعة من محقق أصحابنا العفو عنهم او يغني تقبيده بما يشق الاحتراز عنه (قوله والرابع) أي من الاركان أيضا (قوله السعي الخ) قال الحرالي أصل السعي الاسراع في المشي حسا او معنى انتهى ولا يشترط طهارة ولا ستر ولا غيرهما ويندب فيه المشي في طرفيه والعدول للرجل في وسطه وموضعهما معروف هذا في المشي حتى يبقى بينه وبين المبل الا خضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر سنة أذرع فيه مدو حتى يتوسط بين الميابين الا خضر من أحدهما في ركن المسجد والاتحرم متصل بدار العباس رضي الله عنه فيمشي حتى يفتي إلى المروة وإذا عاد منها إلى الصفا مشى في موضع مشيه وسعى في موضع سعيه أو لا ولا تعد والمرأة كذلك ومثاهم الخنثى ويسن أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله حجيا مبرورا وذنباه مغفورا وسعيه مذكورا وتجارة ان تبور يا عزيز يا غفور وأن يسعي ماشيا ويجوز راكبا وأن يوالي بين مرات السعي فتأمل (قوله وشرطه) أي السعي (قوله أن يبدأ في أول مرة بالصفا الخ) وفي بعض النسخ أن يبدأ في كل مرة بالصفا الخ واعيترض بأنه لا يصح أن يبدأ في كل مرة بالصفا بل يبدأ في الأولى وتارو بالمروة في الاشفاق وأجيب بأن المراد بكل مرة مما يخصها لا كل مرة من السبع فإنه باطل أقول ويمكن الجواب أيضا بأن المراد أن يبدأ في كل مرة بالصفا أي كل مرة من السعي كله بعد كل طواف أي كلما يبدأ الطواف ويريد السعي بعده يجب أن يبدأ بالصفا وحينئذ لا اشكال وحله على هذا أولى من كونه خطأ ولا يشترط الا أن الصاق عقبه أو اصابعه بما ذهب منه أو إليه لانه قد دفن من الصفا ثلاث درجات ومن المروة درجة واحدة ويسن أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة فاذا رقى استقبل البيت وقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا ولا اله الا الله وحده لا شريك له الملائكة والجن يحسبونه ويحيون بيبه الخيرو اليه الصبر وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه لمخاضه له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو بما أحب ديننا ودنيا وبعده الذكروا الدعاء ثانيا وثالثا (قوله وعوده منها) أي المروة (قوله اليه) أي الصفا (قوله والصفا بالقصر الخ) وأصله الحجارة الملس واحدة مضافة كصلى وحصافا والحجر الاملس فهو يسعمل في الجمع والمفرد فاذا استعمل في الجمع فهو الحجارة أو في المفرد فالحجر (قوله طرف الخ) هو بفتح الراء الملهة وأما باسمه فهو والعين كما قال الشاعر

قوله واستلام  
أي وسن يستلام

الاسود مما اذناه في مسوره  
بجميع بدنه فلو بدأ بغير  
الحجر لم يجب له (و) الرابع  
(السعي بين الصفا والمروة)  
سبع مرات وشرطه أن  
يبدأ في أول مرة بالصفا  
ويختم بالمروة ويحسب ذهابه  
من الصفا إلى المروة مرة  
وعوده منها اليه مرة أخرى  
والصفا بالقصر طرف



أشارت بطرف العين خيفة أهلها \* إشارة محزون ولم تكلم

فابتعدت أن الطوف قد قال مرحبا \* وأهلها وهم لأب الحبيب المتيم

(قوله جبل أبي قبيس الخ) قال في المستطرف سمي بذلك لأن آدم عليه الصلاة والسلام اقتبس منه النار التي في أيدي الناس (قوله والمررة الخ) وهي أفضل من الصفا على الراجح وهي طرف جبل قبيصة أو قبة دبعان ومقدار ما بين الصفا والمررة سبع مائة وسبعون ذراعا بالذراع القصير وهو ذراع اليد (قوله ان جعلنا كلاً منهم انساكاً) صوابه ان جعلنا ما نساكاً لان الركن أحدهما (قوله وهو المنهم وراخ) هو المعتمد ويكفي هذا الشعر المستتر عن حد الرأس كما صرح به العلامة الرملي بخلاف ما تقدم في مسح الرأس (قوله فان قلنا الخ) مرجوح (قوله ويجب تقديم الاحرام الخ) هو إشارة الى الركن السادس وهو الترتيب الافي جواز تقديم السعي على الوقوف بعد طواف القدوم والاولى تأخير عنه والافي جواز تقديم إزالة الشعر على الطواف بعد الوقوف كما يأتي فالترتيب في العظم (قوله السابقة) أي وهي الوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمررة والحلق أو التقصير وأفضل أركان الحج الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق وأما النية فهي وسيلة للعبادة وان كانت ركناً (قوله وفي بعضها أربعة أشياء) أي بل خمسة لان الترتيب فيها ركن أيضاً في جميع أعمالها وأما واجبه فاشياء ان الاحرام من الميقات واجتماع محرمات الاحرام (قوله الاحرام الخ) لو أبدله بالنية أو جمعها معه كما مر كان أولى وأظهر (قوله وهو الرابع الخ) هو المعتمد (قوله كما سبق) أي في كلامه قريبا (قوله وواجبات الحج) أي وهي التي تجبر بالدم مطابقة اذا فاتت بخلاف الأركان ويحرم تركها على العاقد العالم المختار الذي كمال الاحرام على ما يأتي ومن الواجبات أيضاً النحر عن محرمات الاحرام (قوله ثلاثة أشياء) أي بل خمسة على المعتمد الاحرام من الميقات والرمي والمبيت بمكة وبزدلفة وطواف الوداع وان لم يهتد من أعمال الحج فتأمل (قوله أحدها) أي واجبات الحج (قوله الاحرام من الميقات) أي كون الاحرام منه (قوله الصادق بالزمان الخ) قال شيخنا عليه استعمال من بمعنى الابتداء والظرفية معاً فراجع ثم قال وادخل الزمان في الميقات لا يستقيم لان الميقات لغة حد الشيء ولانه لا معنى لوجوب الاحرام في زمانه انتهى أقول وعبارة العلامة ابن حجر في تعريف الميقات وشروطها من العبادة ومكانها فاطلاقاً عليه حقيقة الا عند من يخص التوقيت بالحد بالوقت فتوسع انتهى ومثله غيره وجهه في ذلك فاطلاق الميقات على الزمان والمكان فتأمل (قوله سؤال) أي من غروب شمس اول ليلة منه ولا ينقلب لوسافر الى بلد مطلقه مخالفاً لم ير الهلال فيه على الوجه الوجهيه (قوله وذو القعدة) يقع القاف افصح من كسرهما سمي بذلك لاقعودهم عن القتال فيه (قوله وعشر ايام من ذي الحجة) أي فيصح الاحرام به فيها وان لم يمكن الاتيان به فيها بان لم يدرك عرفة قبل الفجر فانه يتحلل بما يأتي قال العلامة الرملي وهذا اذا تمكن من ابتاع بعضه في الوقت والا نه قد صرحت كأن كان بمصر مثلاً وأحرم بالحج ابتداء النحر انتهى ومثله شيخنا (قوله لجميع السنة وقت للاحرامها) أي العمرة وقد يمنع الاحرام بها العارض كالحرم بالحج أو من عليه بقية أعماله كاقبل النحر من متى فمقطن له (قوله نفس مكة) أي وكونه من المسجد بعد الغسل وصلاة ركعتين فيه اولى ومن بيته بعد تلك

جبل أبي قبيس والمررة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وبق من اركان الحج الحلق أو التقصير ان جعلنا كلاً منهم انساكاً وهو المشهور فان قلنا ان كلاً منهم السعي فاحتمل محذور فليسا من الأركان ويجب تقديم الاحرام على كل الأركان السابقة (واركان العمرة ثلاثة) كافي بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء الاحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القوانين وهو الرابع كما سبق قريبا والا لا يكون من اركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها (الاحرام من الميقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ايام من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت للاحرامها والميقات المسمى للحج في حق المنهم بمكة نفس مكة مكياً كان أو أفاقياً

وفي آخره ألف يذ كرو يؤث قال في القاموس و وزنه فعلى وقيل مقول من اوسيت رأسه اذا  
 حلقته (قوله من اللحية) اي وبقية شعور الوجه والبدن (تنبيه) قد يستدعي طلب الرمي  
 في أيام التشريق الثلاثة معيت ليلته في منى وهو من الواجبات وسياتي ما فيه (قوله وسنن  
 الحج) صوابه وسنن النكاح والنسكين فتأمل (قوله سبع) بتقديم السين على الواو (قوله  
 احدها) اي سنن الحج (قوله الافراد الخ) انما سمي بذلك لافراد كل نكاح منهم باحرام وعمل  
 وهو افضل مما ياتي (قوله بان يحرم) اي الحاج (قوله من ميقاته الخ) هو بان لا كحل فتأمل  
 (قوله و يفرغ منه) اي الحج (قوله ثم يخرج) اي الحاج (قوله الى أدنى الحل) اي من اي جهة  
 كان والافضل كونه من المعرانة او التميم او الحديبية (قوله ولو عكس) اي بان قدم الاحرام  
 بالعمرة وما فرغ من أعمالها احرم بالحج في أشهره وأتى بعمله وهذا يسمى متمعا كما اشار اليه  
 الشارح بقوله لم يكن مفردا الخ ولو قال رلوم بتقديم الحج على العمرة لم يكن مفردا الشمل القوان  
 وهو الاحرام بالحج والعمرة معا او ادخل الحج على العمرة في أشهر الحج قبل الشروع في عملها  
 والتمتع افضل منه ويكفيه عن ما عمل الحج وعليه دم كالمتمتع ان لم يكونا من حاضري المسجد  
 الحرام وهم من مساكنهم دون مرحلتين من الحرم كما مر فان كان من حاضريه فلا دم عليه  
 (قوله والثاني) اي من سنن الحج ايضا (قوله التلبية) اي ولو بالجمجمة لمن لا يحسن العربية فان  
 ترجم عنها مع القدرة عليه احرم عليه كما اقتضاه تشبيههم لها بتسبيح الصلاة. لكن الاوجه هنا  
 الجواز لوضوح الفرق بين الصلاة وغيرها ولاها ما كان عند الاحرام وان يسمى فيها ما احرم به  
 ثم لا تن عند الرمي بل يكبر معه ولا في طواف وسعي ونحوهما مما فيه اذكار خاصة وتكرره في  
 المواضع الخمسة وبانهم تجس كغيرها من الاذكار (قوله ويسن الاكثر منها) اي التلبية  
 (قوله ويرفع الرجل صوته بها) اي التلبية ان لم يؤذ غيره ولم يجهد نفسه وكذا المرأة والخفثي بغير  
 حضرة الاجانب اما بحضورهم فيمتنع عليه ما رفع صوته ما بها اي بل يسهان أنفسهما (قوله  
 وانظها) اي التلبية (قوله ليكن) قال الاسنوي هي مشتقة من اب بالمكان ابا وا اب اليا اذا  
 أقام به لغتان ومعناها انما مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامته وانظها متنى وسقطت نونها لاجل  
 الاضافة والمعنى على التذكير وأصله ابي ابين لك اي اوجب اجابتين لك حيث دعوتنا للحج على  
 حد قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين في أن الغرض منه التذكير لا خصص المرتين ثم حذف  
 العامل وهو ابي وجوبا وأقيم المصدر مقامه ثم أضيف الى الضمير بعد حذف الجار والفون فصار  
 ليكن انتهى ويسن لال رأى ما يهجه أو يكرهه التلبية لكنه بلفظ اللهم لا عيش الا عيش  
 الآخرة والله ان العيش عيش الآخرة أي ان الحياة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة  
 (قوله اللهم) أصله يا الله خذت منه ياء النداء وأتى بالميم المشددة عوضا عنها (قوله ان الحمد) هو  
 بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحة على التعليل والكسر أجود عند الجمهور ولان من كسر  
 جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح جعل معناه ليكن هذا السبب (قوله والنعمة لك)  
 قال ابن الانباري المشهور برفيعه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الحمد محذوفا والتقدير  
 ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك (قوله والمالك الخ) قال الحافظ ابن حجر هو بالنصب على المشهور  
 ويجوز الرفع وتقديره والمالك كذلك انتهى فان قلت لم قرن الحمد والنعمة واقر المالك قلت لان

من اللحية وغبرها غام  
 شعر الرأس (وسنن الحج  
 سبع) أحدها (الافراد  
 وهو تقديم الحج على العمرة)  
 بان يحرم اولا بالحج من  
 ميقاته و يفرغ منه ثم يخرج  
 من مكة الى أدنى الحل فيحرم  
 بالعمرة و ياتي بعملها ولو  
 عكس لم يكن مفردا  
 (و) الثاني (التلبية) ويسن  
 الاكثر منها في دوام الاحرام  
 ويرفع الرجل صوته بها  
 وانظها ليكن اللهم ليكن  
 ليكن لا شريك لك ليكن ان  
 الحمد والنعمة لك والمالك



الحمد متعلق النعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه بجمع بينهما فكانه قال لا حمد الا لك وكانه  
قال لا نعمة الا لك وأما الملك فهو بمعنى مستقل بنفسه ذكر التحقيق ان النعمة كلها لله تعالى لانه  
صاحب الملك (فائدة) يسن وقفة بسيرة بعد قوله والملك لا يوصل بالنفي بعده فيهم (قوله  
لا شريك لك الخ) ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات شيئا ولا ينقص عنها واستحب في الام  
زيادة ايلىك الخ بعد لا شريك لانها سمحت عنه صلى الله عليه وسلم كذلك (قوله واذا فرغ  
من التلبية) اي بعد كل ثلاث مرات منها (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) اي ثلاث  
مرات أيضا بى صيغة كانت لكن الإبراهيمية أفضل ويسن أن يكون صوته بها ربما بعددها  
أخذ من صوت التلبية (قوله وسأل الله تعالى) اي ندبايان يقول اللهم انى اسألك رضاك  
والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار ويسن أن يدعو بما شاء ذينا ودنيا قال الزعفرانى فيقول  
اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ولرسولك وآمنوا بك وبرسولك ووثقوا بوعده ووفوا  
بعهده واتبعوا أمره اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضيت وارضىك اللهم قم يصيرى أداء  
مانويت وتقبل منى يا كريم (قوله والثالث) اي من سنن الحج (قوله طواف القدوم) ويقال له  
طواف القادوم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التلبية وغير ذلك (قوله ويختص  
بما) اي او حلال (قوله قبل الوقوف بعرفة) اي وكذا بعده وقبل نصف الليل اي ليلة العيد  
(قوله أجزأه عن طواف القدوم) اي ولا يوجب دم مستقلا فهو مضمحل معه فتأمل (قوله  
والرابع) اي من سنن الحج أيضا (قوله المبيت بمزدلفة) اي على الوجه المرجوح الذى اقتضاه  
كلام الرافعى (قوله واجب الخ) هو المعتمد فيجبر تركه بدم والواجب فيه وجوده فيم الحظ من  
نصف الليل الثانى من ليلة العيد وتسمى ليلة الجمع ويندب أخذ سبع حصيات منها الرعى جرة  
العقبة فقط لاسبعون على الرابع (قوله والخامس) اي من سنن الحج (قوله ركعة الطواف)  
اي وهما التيممة المصعد ويكفى عنهما فرض ونفل غيرهما او يقرأ فيهما سورتي الكافرون  
والاخلاص قال شيخنا وفيما ذكره فيهما بحيث دقيق يدركه كل ذى فهم ايق انتهى أقول ووجهه  
ان يقال كيف يتصور تأخيرهما مع قولهم يحمله ان باى صلاة كانت في اى زمان كان ولذلك  
قال العلامة ابن حجر وعلى الاول بسقط الطاب بغيرهما ثم ان نوية التائب عليهما والاصح سقط  
الطاب فقط نظير ما صرح في نية المصعد ونحوها واستشك كل هذا بقوله لا بسقط طابهما مادام  
حيوا وأجيب بان محله اذا نهاها عند فعل غيرها وبأنهم صرحوا بان الاحتياط انه يصليهما بعده  
فعل القرية فتأمل (قوله بعد الفراغ منه) اي من الطواف (قوله ويسر بالقراءة فيهما)  
اي الركعتين (قوله خاتم المقام الخ) والافضل أنه يصليهما خلف المقام والافنى الكعبة  
والافصح الميزاب والافقية الحجر والافاطيم والافوجه الكعبة والافين الجاين والافقية  
المسجد والافدار خديجة والافتره عليه الصلاة والسلام والافدار الخيزران والافقية مكة  
والافالحرم (قوله فنى أى موضع شاء) أى متى شاء (قوله من الحرم وغيره) أى ولا يفوتان  
الاعتونه ويسن أن يدعو بعدهما بدم عليه الصلاة والسلام وهو اللهم انك تعلم برى  
وعلايتى فاقبل منى وذوقى حاجتى فاعطنى سؤلنى وتعلم ما فى نفسى فاعف عني فانه لا يغفر الذنوب  
الا انت اللهم انى اسألك ايمانا بيا شرفى وبقيمتنا صادقاً حقاً أعلم أنه لا يصح يفتى الاما قدرته لى

لا شريك لك واذا فرغ من  
التلبية صلى على النبي صلى  
الله عليه وسلم وسأل الله  
تعالى الجنة ورضوانه  
واسمعه اذ به من النار  
(و) الثالث (طواف  
القدوم) ويختص بما  
دخل مكة قبل الوقوف  
بعرفة والمعة اذا طاف  
للعمره أجزأه عن طواف  
القدوم (و) الرابع (المبيت  
بمزدلفة) وعده من السنن  
هو ما يقتضيه كلام الرافعى  
ايكن الذى فى زيادة الروضة  
ونشر المذهب ان المبيت  
بمزدلفة واجب (و) الخامس  
(ركعة الطواف) بعد  
الفراغ منه ويصليهما  
خلف مقام ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام ويسر  
بالقراءة فيهما ثم ارا ويجزى  
بهما الا اذا لم يصليهما خاف  
المقام فى الحجر والافنى  
المسجد والافنى أى موضع  
من الحرم وغيره

ورضى به ذلك وقدرك (قوله والسادس) أى من سنن الحج أيضا (قوله المبيت بمكة) بكسر  
 الميم مقصود من مصروف ويجوز تركه صرفة سميت بذلك لما عني فيه من الدم أى يراق ولا بد  
 من معظم الليل في لياليه الثلاث أو اللياليتين بناء على ما عتقده الشارح من أن المراد بالمبيت هنا  
 الواجب وبعضهم جعل المبيت هنا على مبيت ليلة عرفة لأنه للاستراحة وللانسك ولأن مبيت  
 ليالي التشريق المذكور واجب على الرابع قال شيخنا وفيه بعد خصوصاً مع سكونه عنه في عدد  
 الواجبات فيما مر انتهى أقول بل الأولى جملة على مبيت ليلة عرفة لأن سنة تركت الآن ولذلك  
 جعل العلامة الخطيب كلام المقق على ذلك وهو المناسب للسنة وأما المبيت بمكة الرمي فهو  
 واجب معلوم من محله وإن لم ينبه عليه المصنف فتأمل (قوله والسابع) أى من سنن الحج (قوله  
 طواف الوداع) في عدمه من السنن نسمح لأنه بعده لأمنه فتأمل (قوله لا يمكن الاظهار الخ) هو  
 المعتد وأقل وجوبه أن يخرج من مكة إلى مسافة القصر أو إلى وطنه والاصل فيه ما رواه  
 البخاري عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف  
 للوداع وأعلم أن كل واجب مما ذكر يجب بدم ويكمل بثلاث وميات فأكثروا بترك مبيت ليالي  
 منى نعم تعدد الرعاية وأصحاب السقاية في ترك المبيت لا الرمي أما هو فلا بد منه ويستمر طأن  
 لا تمكث الرعاية إلى الغروب بخلاف أهل السقاية لأن عذر الرعاية بالنهار بخلاف أهل السقاية  
 (تنبيه) يسن للعاج وغيره دخول البيت حيث لا يذاو الصلاة فيه وشرب ما من حرم والتضلع  
 منها مادام مقبلاً بمكة وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم لأنهم من أعظم القربات ويسن لمن قصد زيارته  
 أن يكثّر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين  
 قبره ومنبره في محاذة طول المنبر على ما عليه إلا كثره صلى الله عليه وسلم في ركعتين تحية المسجد وكونها  
 بجانب المنبر أولى ثم يقف بعد خروجه من الروضة مستديراً القبلة مستقبلاً رأس القبر الشريف  
 قبالة الكوكب الدري بعيداً عنه نحو أربعة أذرع على الرخامة البيضاء المعلق عليه القنديل  
 فارغ القلب من علائق الدنيا متأديماً تواضعاً ثم يسلم عليه صلى الله عليه وسلم بلارفع صوت  
 قائلاً الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الصلاة والسلام عليك يا نبي الله الصلاة والسلام  
 عليك يا حبيب الله أشهد أنك رسول الله حقاً بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة  
 وكشفت الغمة وجلوت الظلمة ونطقت بالحكمة وجاهدت في سبيل الله حق جهاد جزاك الله عنا  
 أفضل ما يجوز في نبي عن أمته وعلى آله وأصحابه وأزواجك وأهل بيته أجمعين ثم يخر صوب  
 عينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أبا بكر جزاك الله  
 عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيراً ثم يتأخر أيضاً قدر ذراع فيسلم على عمر رضى الله تعالى عنه  
 فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع إلى وقفة الأولى قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق  
 نفسه ويستشفع به إلى ربه وإذا أراد السفر ودع المسجد بركعتين وألقى القبر الشريف وأعاد  
 نحو الزيارة السابقة من السلام وغيره (قوله ويتجرد الرجل) أى الذي كثر ولو غير معين بتجرد وإليه له  
 بخلاف المرأة والخنثى فأنهم لا يتجردان لكن يحرم عليهم البس القفازين وهو ما لم يعملان  
 لليدين خاصة ويحشيان بطن ليقبها من البرد ويرزان على الساعدين (قوله حتماً) أى عتب  
 الأحرار فوراً على المعتد وقيل احتجاباً قال شيخنا ويندب معه وقبله وكلام المصنف ظاهر في هذا

(و) السادس (المبيت بمكة)  
 هذا ما صححه الراغب لكن  
 صحح النووي في زيادة  
 الروضة الوجوب (و) السابع  
 (طواف الوداع) عند إرادة  
 الخروج من مكة لسفر حاجاً  
 كان أو لا طويلاً كان السفر  
 أو قصره وما ذكره المصنف  
 من سنن قوله مرجوح  
 لا يمكن الاظهار وجوبه  
 (ويتجرد الرجل) حتماً كما في  
 شرح المذهب (عند الأحرار)



عن الخيط) من الثياب ومن  
منسوجها ومعه ودها وعن  
غير الثياب من خف ونعل  
(وبليس أزارا ورداء أبيضين)  
جديدين والافتظية ثين  
• (فصل) في أحكام محرمات  
الاحرام • وهي ما يحرم  
بسبب الاحرام (ويحرم على  
المحرم عشرة أشياء) أحدها  
(لبس الخيط) كقميص  
وقباء وخف ولبس المنسوج  
كدرع أو المعنود كإحدى  
جميع يديه (و) الثاني (تغطية  
الرأس) أو بعضها (من  
الرجل) بما يحد ساترا  
كعمامة وطبق فان لم يحد  
ساترا لم يضر كوضع يده  
على بعض رأسه وكانفاسه  
في ماء واستظلاله بعمل وان  
مس رأسه (و) تغطية  
(الوجه) أو بعضه (من  
المرأة) بما يحد ساترا ويجب  
عليها أن تستر من وجهها  
مالا يتأتى تترجيع الرأس  
إليه وإلا أن تسبل على  
وجهها ثوبا متجافيا عنه  
بخشبة ونحوها والخنثى  
كما قاله القاضي أبو الطيب  
يؤمر بالستر وليس الخيط  
وأما القديفة فالذي عليه  
الجمهور أنه أن ستر وجهه  
أو رأسه لم يجب القديفة  
لأنه وان ستره أوجب  
(و) الثالث (ترجيل) أي  
تسريح (الشعر) كذا  
هذه المصنف من المحرمات

الثاني بدليل قوله عند الاسرام فقامل (قوله عن الخيط) هو بفتح الميم وبانحاء المجهمة أو بضم  
الميم وبالحاء المهملة وهو أولى وأعم لأفادته جواز الرداء أو الأزار المرقع ومنه نحو المنسوج  
والمعنود والخيط ولوله من أعضاء البدن كما يأتي (قوله ولبس) أي رجوباً من حيث الذات  
وندى من حيث الوصف فقامل (قوله أزار الخ) الأزار والمتر ما يستمر العورة (قوله ورداء)  
هو بالمد ما يرتدى به مذ كمال ابن الأثير ولا يجوز تأنيثه (قوله والافتظية ثين الخ) ويكره  
المتنجس الجاف والمصبوغ كله أو بعضه ولو قبل النسيج على الوجه  
• (فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام وحكم الاحصار والقوات للرجل) • ويعتبر في الحرمة  
كونه عامداً عما إذا كرا لما هو فيه مكافاً لمختار أو لا فلا حرمة وكذا القديفة إلا ما فيه اتلاف  
كإزالة الشعر ونحوه ولا قديفة على غير مكاف مطلقاً (قوله محرمات الاحرام) أي ما شابه التحريم  
على من أحرم (قوله على المحرم) أي ذكراً كان أو أنثى أو خنثى خصوصاً وعموماً (قوله عنبرة  
أشياء) أي بحسب ما ذكره منها هنا (قوله لبس الخيط) أي على الذكر يقيناً على الهيئة المعتادة  
فيه وحينئذ فكان الصواب ذكره بخلاف الارتداء بالقميص أو القباء أو السر أو بل أو الأزار  
(قوله وخف) أي وزر بول وزر موزة وقبب ستر سيمه على قدميه لا نحو مداس (قوله كدرع)  
أي زردية (قوله في جميع يديه الخ) هو متعلق بلبس أي في كل جزء منه كخربطة للهيئة  
وقد أزيله وخرج بالرجل المرأة فلبس جميع ذلك إلا القنازين كما يأتي ولبس منها شد نحو  
خرقة على يديها (قوله الرأس) أي سوا شعره وبشرته (قوله أو بعضها الخ) فيه تأنيث الرأس  
وهو خلاف اللغة والصواب أو بعضه لأن قاعدة أهل اللغة أن ما انفرد من الأدي يذكروا  
تعدد يوثق ثم لا يحرم ستر شعره وخرج عن حد الرأس (قوله من الرجل) أي الذي ذكر يقيناً فدخل  
الصبي وخرج الخنثى (قوله بما يحد ساترا) أي عرفاً وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج  
ومهلل النسيج (قوله كوضع يده على بعض رأسه) أي مالم يقصدها الستر فتجب القديفة ان  
قصده عند العلامة ابن حجر وعند غيره يحرم ولا قديفة وكذا جعل نحو قفة عليها تعميها أو غالبها  
مالم يقصدها الستر أيضاً فان قصده حرم ووجب القديفة لأن نحو القفة يقصدها الستر عرفاً  
بخلاف نحو اليد (قوله بعمل الخ) هو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية كما يأتي ومثله المعروف  
عند العامة بالشقذ (قوله من المرأة) أي الأنثى يقيناً والامة كالحرمة على المعتمد (قوله بما يحد  
ساترا) أي عرفاً كما مر (قوله أن تسبل على وجهها) أي لأن رأسها عورة فالاحتفاظة على ستره  
بكمالها يكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه (قوله متجافياً عنه) أي  
بصيت لا يقع على البشرة فان وقع عليها بغير اختيارها أو رفعتها حالاً فلا قديفة عليها والأوجبت  
القديفة (قوله يؤمر بالستر) أي ستر رأسه (قوله ولبس الخيط) أي يباح له لبسه (قوله فالذي  
عليه الجمهور الخ) هو المعتمد (قوله وان ستره أوجب) أي القديفة مع الحرمة لغيره مذكروا  
كان الواجب عليه كشف وجهه كالمرأة (قوله كذا عده المصنف الخ) هذا ما فهمه الشارح  
من أن المراد به التسريح من غير دهن ولو من نحو شعاع وليس كذلك وإنما المراد به معصية  
الدهن كما في بعض النسخ ويدل له عدم ذكر الدهن في المحرمات والمراد به دهن شعر الرأس أو  
الوجه ولو من امرأة أو مرد بلغ أو ان طالع عليه أو محلولاً لا نحو اقترع واصلع ولا بقية شعور

البدن أو بشرته (قوله لـكن الذي في شرح المذهب الخ) هو المعتقد (قوله وكذا حك الشعر الخ) ومثله حك نحو بدو رجل على قتب أو برذعة (قوله أي الشعر) أي من سائر جـده ولومن نحو عانة أو باطن (قوله أو أحراقه) أي أو قصه (قوله والمراد إزالة) أي الشعر ولو شعرة واحدة أو بعضهما من سائر بدنه ذكر كـان أو أنثى أو خنثى ولومن نحو أنف أو أذن أو عين أو ساجب طال (قوله ولو ناسيا) أي أو جاهلا من حيث لزوم القدية إذا حرمة والتقية في جميع المحرمات تنعاق بالعامد العالم مطلقا وفي غيره مما فيه اتلاف كالحرم (قوله تقليم الاظافر) وفي بعض النسخ الاظفار ولو لبعض ظفر منها من ذكر أو أنثى أو خنثى نعم لو كشط جلد من رأسه مثلا وعليها شعر لم يحرم من حيث الاحرام ولا قدية عليه في ذلك الشعر لانه تابع وكذا لو قطع اصبعها بظفره مثلا (قوله فله إزالة المنكسر فقط) أي ولا قدية عليه (قوله بما يقصد منه راحة الطبيب) خرج به ما يقصد أكله ولو للتداوى وإن كان له ربح طيب كالنفاح والمصطكى والسنبيل وسائر الابازير الطيبة فإنه لا يحرم ولا يجب به قدية لان المقصد ومنه الاكل او التداوى (قوله نحو من الخ) هو فارسي معرب وأصله مشك بضم الميم وبالشين المجهة فمعرب بكسر ميميه واهمال شينيه كذا قرره شيخنا البايل فانظره (قوله وكافور) أي وزعفران وإن كان بطاب للصبيغ والتداوى وورس وهو أشبه طيب يلاذ اليمن وعود ونسر ين وورد وغمام ومنثور ونرجس وقرنفل وفاغية وفل وبنتسج وياسمين (قوله بان باصقه) أي أو ير بطنه بخوججيه أو يحمل نحو فارة مسك متبوعة (قوله على الوجه المعتاد) خرج به حمله في نحو كيس لبيبه مثلا (قوله ظاهره) أي كاحتوائه على نحو بحجرة أو وصول بخور اليه أو شم نحو ماء الورد أو جلوسه على ثوب مطيب أو ارض مطيبة أو مشبه عاها (قوله كأكلة الطبيب) أي ولو مع غيره وإن كان الغير غالباً نعم لو استعمل الطبيب في الخياط لكان لم يبق له طعم ولا لون ولا ربح كان استعمل في دواء لم يحرم أكله ولا استعماله ولا قدية عليه (قوله ما لو ألفت الريح عليه طيبا) أي وأزاله عند القدرة عليه حالا وكذا في الاكراه (قوله قتل الصيد) ليس قبدا (قوله البري) أي وإن استأنس أو كان يعيش في البحر أيضا وخرج به الجري وهو ما لا يعيش إلا في البحر وإن كان البصر في الحرم على المعتقد (قوله لما كول) أي الوحشي أيضا ولو في أحد أصليه وخرج بالما كول غيره وبالوحشي الأنسي كالنعيم والدجاج وإن توحش (قوله أو ما في أصله ما كول) أي كمتولدين جاد وحشي وجمارا إلى بخلاف المتولدين وحشي غير ما كول وأنسي ما كول كالتولدين ذئب وشاة فإنه لا يحرم التعرض له باعتبار بالما كول الوحشي في الصورتين (قوله ويحرم أيضا صيده) أي ولو بالإعانة عليه كدفع آلة صيده لصياده أو بدلالة على مرضعه (قوله ووضع اليد عليه) أي ولو بشره أو هبته أو أجارة أو عارة بل يجب على مالكه إرساله إذا أحرم وهو في ملكه لزال ملكه عنه بالاحرام ولا يعود له بفراغ الحج ومن أخذه بعد إرساله ملكه (قوله والتعرض لجزئه) أي كيدته أو رجله مثلا (قوله وشعره وريشه) أي ووبره ويضه وفرخه • (تنبيه) • ما حرم التعرض له من الحرم مطلقا يحرم التعرض له من الحلال أيضا في الحرم بالإجماع (قوله عقد النكاح) أي إيجابا أو قبولا ومثل العقد الاذن فيه نعم لا يمتنع على نائب الامام والقاضي بإحرامهما وخرج به الرجعة فانما لا يحترم عليه على الصحيح لانها استدانة

ليكن الذي في شرح المذهب انه مكروه وكذا حك الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقه) أي الشعر أو نتفه أو أحراقه والمراد إزالة به بأي طريق كان ولو ناسيا (و) الخامس (تقليم الاظافر) أي إذا ألتها من بدو رجل بتقليم أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر المحرم وتآذى به فله إزالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أي استعماله قصدًا بما يقصد منه راحة الطبيب نحو من ككافور في ثوبه بان ياصقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كأكلة الطبيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلا أو امرأة أو خشم كان أو لا وخرج بقصد املو ألفت الريح عليه طيبا أو أكرهه على استعماله أو جهل تحريمه أو أنسي أنه محرم فإنه لا قدية عليه فإن علم تحريمه وجهل القدية وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البري لما كول أو ما في أصله ما كول من وحش وطير ويحرم أيضا صيده ووضع اليد عليه والتعرض لجزئه وشعره وريشه (و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم



ان يعقد النكاح لنفسه  
 أو غيره بوكالة أو ولاية  
 (و) التاسع (الوطء) من  
 عاقل عالم بالتحريم سواء  
 جامع في حج أو غيره في قبل  
 أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة  
 أو مملوكة أو أجنبية  
 (و) العاشر (المباشرة) فيما  
 دون الفرج ككسر وقبلة  
 (بشهوة) أما غير شهوة فلا  
 يحرم (وفي جميع ذلك) أي  
 المحرمات السابقة (الفدية)  
 وسماي يانها والجماع  
 المذكور تفسده العمرة  
 المبردة أما التي في ضمن حج  
 في قرآن فهي تابعة له صحة  
 وفسادا والجماع فيه  
 الحج قبل التحلل الأول بعد  
 الوقوف أو قبله أما بعد  
 التحلل الأول فلا يفسده  
 (الاعتقاد النكاح فانه  
 لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء  
 في الفرج) بخلاف المباشرة  
 في غير الفرج فانها لا تفسده  
 (ولا يخرج) المحرم منه  
 بالفساد بل يجب عليه  
 ما مضى في فاسده وسقط في  
 بعض النسخ قوله في فاسده  
 أي النسك من حج أو غيره بان  
 يأتي بيقية أعماله (ومن) أي  
 والحاج الذي (فانه الوقوف  
 بعرفة) بعذر أو غيره (تحلل)  
 حقا

نكاح وكذا التمسك على العتد وزفاف المحرمة للحلال وعكسه وسوا في جميع ذلك الحج  
 الصحيح والفساد (قوله ان يعقد النكاح) أي فلا يصح (قوله في قبل أو دبر) أي متصل  
 أو منفصل من آدمي أو بهيمة أو بمائل (قوله زوجه أو مملوكة) ويحرم على الحلال من الزوجين  
 تمكين المحرم من الوطء لانه اعانة على معصية (قوله أو أجنبية) أي ومنهم البهيمة أو مثلها (قوله  
 المباشرة) أي وان لم ينزل قال في شرح البهجة ومقدمات الوطء بشهوة كذلك فحرم ولو بمحاول  
 وكذا يحرم الاستمتاع بالمباشرة بلا شهوة ولا تحريم من حيث الاحرام قال العلامة ابن  
 قاييم وكالمباشرة بشهوة الاستمتاع بها كالنظر والضم لكن لا دم عليه وان أنزل (قوله وفي  
 جميع ذلك) بإشارة المذكور في المذكور وفي بعض النسخ تلك بإشارة المأثرت وهي أولى  
 كما يدل له تنبيه الشارح (قوله وسماي يانها) أي في الفصل الآتي (قوله والجماع  
 المذكور الخ) هو مستدرك مع ما فيه من تهافت العبارة حينئذ فتأمل (قوله صحة وفسادا)  
 أي فالتبعية في الصحة كان وقف القارن بعرفة ثم رمى يوم النحر ثم طاف الأفاضة ثم سعى ثم وطئ  
 فيصح حجه لوقوع وطئه بعد التحلل الأول وكذا العمرة تبعها ولو انقردت فسدت لو طئه قبل  
 الحلق الذي هو من أركانها والتبعية في الفساد كان طواف الطواف القدوم ثم سعى ثم حلق ثم  
 وطئ قبل التحلل الأول فيفسد حجه بالوطء وكذا العمرة تبعها ولو انقردت لم يفسد لوقوع الوطء  
 بعد تمامها قال ابن القيم وهذا يدل على أن طواف العمرة يندرج في طواف القدوم لأن  
 الأفاضة وفيه نظر والأولى عكسه وهو ما اقتضاه كلامهم في غير هذا الحل وبه جزم الباقين  
 وكلامهم هنا انما يدل على وقوع الوطء بعد أعمالها ولو انقردت وهو صحيح على اندراج طوافها في  
 القدوم فتأمل (قوله قبل التحلل الأول) وهو يحصل بتعلل اثنين من ثلاثة وهي رمى بجرية يوم  
 النحر والطواف المتبوع بالهوى ان لم يكن سعى قبل وإزالة الشعر ومعنى الأول لانه يحصل به  
 ما عدا ما يتبعه بالنسك وبتعلل الثالث بحل الجميع بالاجماع ويدخل وقت الثلاثة فيفسد أهله  
 العيد بعد الوقوف ويخرج وقت الرمي بفراغ أيام التشريق كما هو والآخرون لا آخر لوقتهما  
 كالسعي (قوله الاعتقاد النكاح الخ) هو مستثنى من الفدية ولما كان فيه إيهام انقاده دفعه  
 المصنف بقوله فانه لا ينعقد الخ (قوله ولا يفسده) أي الاحرام بالحج ومثله العمرة أو الضحية فيه  
 عائدا إلى النسك فتأمل (قوله الا الوطء) أي الجماع من غير عامد عال مختار ولو بغیر انزال بشرطه  
 السابق (قوله ولا يخرج المحرم منه) أي النسك كما اشار إليه الشارح ومنه ما لو أحرم بجماع الكن  
 صح في زوائد الرضة انه لا ينعقد وهو المعتمد وعليه فليس انما ضرورة ينعقد فيه ما فاسد الا في مالو  
 أحرم بالعمرة ثم أنسد ما بالجماع ثم أدخل عليه الحج على الأصح في الرضة في باب الاحرام فهذه  
 صورته قال في الجواهر ولا أعلم له أخرى وخرج بقاسده باطله كان ارتد فيه فلا يجب عليه المضي  
 فيه (تنبيه) يجب على المفسد القضاء فوراً ولو صيباً أو بتأدي به ما كان يتأدى به لو لم يفسد  
 فيقع من السعي فلا ولو بعد البلوغ لكن يقدم حجة الاسلام فان قدمه على الفاسد وقع عن  
 حجة الاسلام وتبقى الفاسدة عليه ويلزمه الاحرام من مثل مسافة الاحرام في الأول (قوله أي  
 والحاج الخ) فسر به الشارح الموصول لقوله الوقوف الخ وفواته بطول فجر يوم النحر قبل  
 حضوره عرفات (قوله بعرفة) قيد لا بد منه (قوله تحلل الخ) فلما استدامه حتى حج به من قابل

لم يجز به خلاف ما لو وقف فانه يجوز ان يصابر الاحرام للطواف والسعي لبقائه وقتها مع  
تعميمه للوقوف فانه الركن الاعظم (قوله بعمل عمرة) اي فباقي بما بقي عليه من اركانها ومنه  
ازالة الشعر وان لم يذكره المصنف ولا تجزئه هذه عن عمرة الاسلام واسرار الشارح بقوله حقا  
الى فوريته لان مصابرة الاحرام حرام كما تقدم (قوله ان لم يكن سعي) فان كان قد سعى لم تجب  
اعادته على المعتمد (قوله فورا) اي وان فانه يعذر (قوله لزمه سلكوها) فان سلكها او فانه  
الحج وتحلل بعمل عمرة فلا اعادة عليه لانه بذل ما في وسعه (قوله وان علم القنات) ولا قضاء عليه  
بقناته فيه والمراد بالقضاء الاعادة اذ لا آخر لوقت الحج او انه سعى بذلك لتضييقه بالقنات فتأمل  
(قوله في الاصح الخ) هو المعتمد (قوله وعليه) اي من فاته الوقوف بعرفة وتحلل بعمل عمرة  
(قوله الهدى) اي دم الجبران ويسمى هديا كما قاله الرافعي وغيره وهو بسكون الدال وتحقق  
الياء ويكسر الدال وتشديد الياء (قوله ومن ترك ركنا) اي من اركان الحج غير الوقوف او من  
اركان العمرة اي لياتيه ولو اعذر كالحائض قبل طواف الافاضة او سهوا او جهلا (قوله  
لم يحل) بفتح المنة التخيبة وكسر الحاء المهملة اي لم يخرج (قوله من احرامه) اي من حجه  
او عمرته (قوله حتى ياتي به) اي الركن المترك وان طال الزمن ولو بسنتين لان الطواف  
والسعي والحاق لا آخر لوقتها او ما ترك الوقوف فقد عرف حكمه من كلامه سابقا (قوله ومن  
ترك واجبا) اي او فعل محرما حتى فاته ركنه كما ياتي (قوله لزمه الدم) اي ولا يتوقف  
على الاتيان به لانه يقوت بقنات وقته (قوله وسبأني بيان الدم) اي قرى بياني الفصل  
الآتي (قوله لم يلزمه بتركها شي) اي من فساد او جبران وعلم انه لا يتوقف لله عاينها  
بالاولى وقد ينسب طلب شي بتركها كما في ترك الجمع بين اليل والنهار في الوقوف فانه ينسب  
له اراقة دم وغير ذلك مما يعلم من محله (قوله وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب  
والسنة) اي بانه ان ترك ركنا لم يحل من احرامه حتى ياتي به وان ترك واجبا لزمه الدم وان ترك  
السنة لم يلزمه بتركها شي

• (فصل في بيان احكام انواع الدماء الواجبة في الحج وكيفية اتمامها بما يقوم مقامها) •

(قوله في الاحرام) اي المطلوبة بسببه (قوله خمسة اشياء) اي بالاختصار وبالسطر تسعة  
وأفرادها عشرون او احدى وعشرون واحكامها من حيث هي اربعة ترتيب وتخيير مع تقدير  
او تعديل وقد نظمها ابن المقري فقال

أربعة دماء حج تحصر • اولها المرتب المقدر  
تتمتع فحوت وجح قرنا • وترك رمي والمبيت بمضى  
وتركة الميقات والمزدلفة • اولم يودع أو كشي اختلفه  
ناذره يصوم ان دما فقد • ثلاثة فيه وسبعا في البلاد  
والثمان ترتيب وتعديل ورد • في محصر ووطئ ان فسد  
ان لم يجد قومه ثم اشقوى • به طعنا طعمه لثقة قرا  
ثم لجزء عدل ذلك صوما • احصى به عن كل مذبوما  
والثالث الضييد والتعديل في • مبيدوا اخباره لا تكلف

(يقول عمرة) فباقي بطواف  
وسعى ان لم يكن سعى بعد  
طواف القدوم (وعليه)  
اي الذي فاته الوقوف  
(القضاء) فورا فرضا كان  
فسيكه او ثملا وانما يجب  
القضاء في قنات لم يشأ عن  
حصه فان احصر شخص  
وكان له طريق غير التي وقع  
الحصر في الزمه سلكوها  
وان علم القنات فان مات لم  
يقض عنه في الاصح (و) عليه  
مع القضاء (الهدى)  
ويوجد في بعض النسخ  
زيادة وهي (ومن ترك ركنا)  
مما يتوقف عليه الحج (لم  
يحل من احرامه حتى ياتي به  
ولا يجب بذلك الركن بدم  
(ومن ترك واجبا) من  
واجبات الحج (لزمه الدم)  
وسبأني بيان الدم (ومن ترك  
سنة) من سنن الحج (لم يلزمه  
بتركها شي) وظهر من كلام  
المتن الفرق بين الركن  
والواجب والسنة  
• (فصل) في انواع الدماء  
الواجبة في الاحرام بترك  
واجب او فعل حرام •  
(والدماء الواجبة في  
الاحرام خمسة اشياء)



بتركه (أي ترك ما موبه)  
 أكثر الاحرام من الميقات  
 (وهو) أي هذا الدم (على  
 الترتيب) فيجب اولاً بترك  
 المأمورية (شاة) تجزئ في  
 الاضحية (فان لم يجدها)  
 أصلاً أو وجدها بزيادة على  
 ثمن مثلها (فصيام عشرة  
 أيام ثلاثة في الحج) تسن قبل  
 يوم عرفة فصوم سادس  
 ذي الحجة وسابعة وثامنة  
 (و) صيام (سبعة) اذ ارجع  
 الى أهله ووطنه ولا يجوز  
 صومها في أثناء الطريق فان  
 أراد الإقامة بمكة صامها كما  
 في الضرر ولو لم يصم الثلاثة  
 في الحج ورجع لزمه صوم  
 العشرة وفرق بين الثلاثة  
 والسبعة بأربعة أيام ومدة  
 امكان السير الى الوطن وما  
 ذكره المصنف من كون  
 الام المذكور دم ترتيب  
 موافق للروضة وأصلها  
 ونشر المذهب لكن الذي  
 في المنهاج تبعاً للمهرر انه دم  
 ترتيب وتعديل فيجب اولاً  
 شاة فان جازعها اشترى  
 بغيره اطعاماً ونصدقه  
 فان جازعها عن كل مد يوماً  
 (و) الثاني (الدم الواجب  
 بالخلق والتفرقة) كالطيب  
 والدهن والخلق اما الجميع  
 الرأس او ثلاث شعرات  
 بقوله او بين تحلى صوابه  
 تحلى اي استقيم الوزن

ان شئت فاذا جازع او فقل مثل ما • عدت في قيمة مائة • دما  
 وخيراً وقد روا في الرابع • ان شئت فاذا جازع او جازعاً  
 للشخص نصف او قسم ثلاثاً • تجتث ما اجتثته اجتنائاً  
 في الخلق والخلق • طيب و تقييل و رطه • ثفي  
 او بين تحلى ٣ ذوى احرام • هذى دما الحج بالتمام  
 والحمل لله وصلى ربنا • على خير خلقه نبينا

وسبق في تفصيل ذلك كله (قوله احدها الدم الواجب بتركه) اي عبادة كما اشار اليه  
 الشارح وهذا الدم فيه ثلاثة انواع تمتع وفوات وترك واجب وأفراده ثمانية المتمتع والفوات  
 والقران وترك الاحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة وبني الرمي وطواف الوداع وزاد به ضم  
 ناسه وهو ترك المشي ان نذره (قوله على الترتيب) اي والتقدير به في ان الشارح قد مر ما يعدل  
 عن الشاة اليه بما لا يزيد ولا ينقص (قوله فان لم يجدها) اي حسا او شرعاً كما اشار اليه الشارح  
 ايضاً ومنه احتياجه الى غنم او غنمية ماله او مرضه (قوله فصيام عشرة أيام الحج) فلو لم يتمكن  
 منه حتى مات فقولان أحدهما انه يصوم عنه واية كصوم رمضان وثانيه ماله يطعم عنه من  
 تركه ليكل يوم مد طعام فان كان قد تمكن من العشرة فعشرة امداد والاقبال • ط (قوله  
 تسن قبل يوم عرفة) اي لانه يسن للعاج فطره كما تقدم في الصوم والمعنى انه يجب على غير المتمتع  
 صومها قبل يوم العيد ويسن كون صومها قبل يوم عرفة فاذا لم يصمها ففيه ما يأتي وأما المتمتع  
 فيسن له أن يحرم بالحج قبل يوم عرفة بزمن يسرها ولا يجوز صومها قبل الاحرام به لانه ثانی  
 سببها بخلاف ذبح الشاة المتقدم فيجوز بعد التحلل من العمرة وقبل الاحرام بالحج لانها  
 سببها له كافي الزكاة متى أحرم به وجب عليه صومها أو صوم ما أدركه منها قبل يوم العيد فان لم  
 يصم عصى ورجب عليه قضاؤها فوراً بعد ايام النشر بقى ولو سافر ان لم يتصور ما ذكر في ترك  
 طواف الوداع فتأمل (قوله وثامنه) ويسمى يوم التروية اتروهم فيه الماء وقيل لان ابراهيم  
 واسماعيل خروا سجدة عليه ان فيه على أقدامهما يلبسان محرمين مع كل واحد منهما ما اذا وقعا عليها  
 وعصايتوكا عليها فسمى ذلك اليوم يوم التروية ويسمى أيضاً يوم النقلة لانتقالهم فيه من  
 مكة الى منى (قوله ووطنه) عطف تفسير (قوله ولا يجوز صومها) اي السبعة أيام  
 (قوله فان أراد الإقامة) بمعنى الاستيطان (قوله صامها) اي السبعة أيام (قوله كافي الضرر  
 الحج) هو المعتمد (قوله دم ترتيب) اي وتقدر كما مر (قوله موافق للروضة الحج) هو المعتمد  
 (قوله ليكن الذي في المنهاج الحج) مرجوح (قوله والثاني) اي من الدماء الواجبة في الاحرام  
 وأنواعه ثلاثة استمتاع وجعاع غير مفسد ومقدماته وأفراده ثمانية الخلق وتقايم الاظافر  
 واللبس والدهن والطيب والجماع ثانياً بعد الجماع المفسد والجماع بين النجسين والمباشرة نعم لو  
 جامع بعد المباشرة دخلت فديته في بدنة الجماع (قوله بالخلق الحج) المراد به ازالة الشعر مطلقاً  
 وعطف التفرقة عليه من عطف الخاص على العام بدليل تمثيله المذکور فتأمل (قوله او ثلاث  
 شعرات) أي كلها أو بعض كل منها او محل لزوم الدم في ذلك ان اتجد الزمان والمكان عرفاً والافني  
 كل شعرة منه وفي الشعرين مدان وكذا يقال في الاظفار نعم لا فدية في ازالة ثني من ذلك

الصلاة أفضل (قوله في مقام التوجه الخ) والمعمر كالحاج في ذلك (قوله ذو الحليفة) بضم الحاء  
 المهملة وفخ اللام تصغير الحاقة بنقح أوله واحدة الحافة مائة معروفة وهو المسمى الآن  
 بإبارة على كرم الله وجهه وسميت بالأول لوجود النبات المسمى بذلك فيها وهو الحافة المعروفة  
 وبالثاني لزعم العامة أن غلاما رضى الله تعالى عنه قاتل الجن فيها وهي على نحو ثلاثة أميال من  
 المدينة الشريفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة فهي ابعد المواقيت (قوله من الشام) أي  
 باعتبار ما كان في الزمن السابق وأما الآن فيقامهم ذو الحليفة المذكورة وهو بالهمز والقصر  
 ويجوز فيه ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش وقبل حده طولاً  
 من العريش إلى القرات وعرضاً من جبل طيئ من نحو القبلة إلى بحر الروم ومسامتة من  
 البلدان وهو مذكور على المشهور وروى بذلك لأنه من مشامة القبلة أولان قوماً من بني كنعان  
 تشابوا إليه أي تباروا وأوشام بن نوح فانه بالشين المحجمة باللغة السريانية أولان أرضه ذات  
 شامات يرض وحمرو سود (قوله ومصر) وهي المدينة المعروفة تذكروا ثوبت وحدها طولاً ومن  
 برقة التي في جنوب البحر الرومي إلى أيلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو  
 أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان ومسامتة من الصعيد الأعلى إلى مدينة رشيد وما  
 حاذها من مساقط النيل السعيد في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلاثين يوماً  
 وسميت بذلك أقصرها وقيل باسم أول من سكنها وهو مصر بن يصر بن سام بن نوح (فتادة) •  
 ضبط بعضهم ما بين مصر ومكة المشرفة فوجدت مسافة مائة وأربعين يوماً (قوله بالحفة)  
 وهي اسم قرية كبيرة كانت وأجففها الله - لى إزالتها وقد أبدت الآن برايع لان قبورها  
 يصر وهي على نحو ستة مراحل من مكة وفي الجموع اسم أعلى ثلاث مراحل منها وفي شرح  
 العلامة ابن حجر اسم أعلى نحو خمسة مراحل والراجح الأول وهي أوسط المواقيت (قوله من  
 تهامة اليمن الخ) أصل التمام اسم للكان المنخفض من الأرض ويقال له نجد وفي الجاز  
 مثلهما وهما المراد عند الإطلاق واليمن إقليم معروف (قوله باليمن) ويقال له أيضاً الملم بالصرف  
 وتركه والملم واليرمزم وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (قوله قرن) بنقح القاف وسكون  
 الراء المهملة اسم جبل على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وأما بنقح  
 الراء هو اسم قبيلة من مراد ينسب إليها أرقس القرني (قوله من المشرق) أي الشامل للعراق  
 وغيره (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء المهملة من اسم قرية على مرحلتين من مكة  
 المشرفة على وادي العقيق (تنبيه) • أي من مسكنه بين مكة والميقات فيقانه مسكنه وهذه  
 المواقيت للحج والعمرة لأن من هو داخل الحرم وأراد الإحرام بالعمرة فيجب عليه الخروج إلى  
 أدنى الحل ولو بخطوة وحكمته أن الحج فيه الجمع بين الحل والحرم بعرفة بخلاف العمرة فلذلك  
 وجب الخروج إلى أدنى الحل ليحصل الجمع وأفضل بقاع الحل الجعرانة بكسر الجيم واسكان  
 العين المهملة وتخفيف الراء وقد ثبتت باسم امرأة كانت ساكنة بها ثم التغيرت وهو  
 مساجد عائشة رضى الله تعالى عنها سمي بذلك لان عن يمينه وأدباً يقال له ناعم وعن يساره وأدباً  
 يقال له نعيم وهو في واد يقال له نعمان ثم الحديبية تخفيف الياء على الأنص وهو اسم محل عند  
 البئر المعروفة بعين شعس وقيل سميت باسم شجرة حذباء كانت بيعة الرضوان عندها والاولى  
 على تسعة أميال والثانية على تسعة أميال أيضاً والثالثة على ثلاثة أميال ومن لم يحاذ في شجرة

وأما غير المنصوب بمكة فمقامات  
 التوجه من المدينة  
 الشريفة ذو الحليفة  
 والمتوجه من الشام  
 ومصر والمغرب الحفة  
 والمتوجه من تهامة اليمن  
 بالم والمتوجه من نجد  
 اليمن ونجد الجاز قرن  
 والمتوجه من المشرق  
 ذات عرق



ميتا كالحاقى من نحو سوا كن أحرم على مرحلتين من مكة وان حاذى ميتا من أحرم من  
 محاذة أقربهما إليه فان قـ او يا في القرب أحرم من محاذة أبعدهما من مكة ان أمـ  
 • (فائدة) • ذكر بعضهم ان تحديد المواقيت كان في حجة الوداع كما قاله الامام احمد بن حنبل  
 رضى الله عنه (قوله روى الجار الثلاث) اى فى أيام التشريق الثلاث ان لم يفرغ من السفر الاول  
 بان لم يفرغ من أشغال سفره قبل غروب شمس اليوم الثاني أو يومين ان نشر وبقى روى بحجرة  
 العقبة وحدها فى يوم العيد ولو قال المصنف والرمى أشغالها وكان أخصر ويدخل وقت روى  
 بحجرة العقبة نصف ليلة العيد وحده ووقت الفضة ليلة له ما بين ارتفاع الشمس وزوالها وبقى  
 وقت الاختيار الى آخر يومه ووقت جوازها الى آخر أيام التشريق الثلاثة ويدخل وقت روى  
 كل يوم بزوال شمسـ واختياره الى آخره وجوازها الى آخر أيام التشريق أيضا ويجوز روى  
 ما نأت ليل أو نهارا ولا يصح الرى بعد أيام التشريق مطلقا (قوله يبدأ) اى فى أيام التشريق  
 الثلاثة لافى يوم العيد وحده أما هو فلا يرمى فيه الاجرة العقبة فقط قال شيخنا وأشار به ذالى  
 أن الترتيب بينها شرط ومتى بقى من واحدة منها رمية لم يصح ما بعدها فتعامل (قوله بالكبرى)  
 اى وهى التى تلى مسجد الخيف (قوله بحجرة العقبة) اى وهى التى تلى مكة (قوله ويرى) اى  
 يمد له لانه الوارد لابر رجل او مقلع منـ لا فان هجر عن اليد و قد روى الرى بقوس فيها وبقوم  
 وبرجل تعبر الاول كما هو ظاهر او قد روى الاخير برفق فلهل يتغير او يتعين النهم لانه اقرب الى  
 اليد والتعظيم للعبادة اذ الرجل لان الرى به امعه ووفى الحرب ولان فيها زيادة تحتية للشيطان  
 المقصود من الرى تحقيره كل محتل ولعل الثالث اقرب ولو قد روى القوس بالقوم والرجل فهو  
 حكمه فيما ذكر ولا يكتفى بوضع الحصاة فى المرمى لانه لا يسمى رميا (قوله كل بحجرة) اى حول  
 العمود المعروف هناك بتدريثه اذ روى من جميع جهاته الاجرة العقبة فلها وجه واحد ولا  
 يكتفى روى العمود الا اذا وقع فى الرى ولا بد من قصد الرى واصابته بالخرقة بقينا (قوله بجمع  
 حصيات) اى فلا يكتفى دونها او يندب كونها كقدر حصى الخنزير فيكره الحصى البكار ويندب  
 غسلها ان شك فى طهارتها ويكره اخذها من المرمى لعدم قبولها فتد ورد ان ما يقبل منها يرفع  
 الى السماء ووجه الحصيات سبعون حصاة يرمى يوم النحر (قوله واحدة واحدة) اى مرة  
 مرة ويسـ ن ان يقول مع كل حصاة عند الرى بسم الله والله اكبر صدق الله وعده ونصر عبده  
 وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه بخالصين له الدين ولو كره  
 الكافرون (قوله بجمع واحدة) اى وان ترتبنا فى انزول الى المرمى (قوله كفى) لكتفه  
 خلاف الفضل (قوله وجص) اى حجر الكذا ان بعد سرقه قال فى المصباح والكذا ان يفتح  
 المكاف ونشيد الذال المجهة الحجر الرخو انتهى ويكتفى الرى به قبل سرقه وبخوصه عتيق (قوله  
 والثالث) اى من واجبات الحج (قوله الحلق أو التقصير الخ) هذا مرجوح والراجح انه ركن  
 فى الحج والعمرة كما تقدم بل نقل الامام الاتفاق على ركنيته (قوله والفضل للرجل الحلق)  
 اى ويجب ان تذره وهو اتصال الشعر بالموى (قوله وللعمرأة التقصير) اى وكذا الخنثى  
 ويجب ان تذره كذلك (قوله وقل الحلق) صوابه وقل ازالة الشعر أو اقل التقصير  
 فتأمل (قوله أو تقصيرا) اى يقطع بعض الشمرات فتأمل (قوله الموى الخ) هو آلة من حديد

(و) الثاني من واجبات  
 الحج (رى الجار الثلاث)  
 يبدأ بالكبرى ثم الوسطى  
 ثم بحجرة العقبة ويرى كل  
 بحجرة بجمع حصيات  
 واحدة واحدة ولو روى  
 حصتين دفعة واحدة  
 حسب واحدة ولو روى  
 حصاة واحدة سبع  
 مرات كفى ويشترط  
 كون المرمى به حجرا فلا  
 يكتفى غيره كالخشب أو جص  
 (و) الثالث (الحلق أو  
 التقصير والفضل للرجل  
 الحلق وللعمرأة التقصير أو اقل  
 الحلق ازالة ثلاث شعرات  
 من الرأس حلقا أو تقصيرا  
 أو تقعا أو اسرافا أو قصا  
 ومن لا شعر برأسه يسـ ن  
 له امر الموى عليه ولا  
 يقوم شعر غير الرأس

من مجنون أو مغشى عليه أو مسمى غير عيزا ونائم ولا في إزالة شهرة بنت في العين أو غطى بصره من  
شعر حاجبيه أو رأسه ولا في إزالة ظفر أنكسر وتاذى به كإصبع (فرع) قال العلامة ابن  
قاسم لو أزال شعرة واحدة في ثلاث دفعات فإن اختلف الزمان أو المكان وجب ثلاثة أمداد  
وان اختلفت واحدة (قوله على التحجير) أي والتقدير (قوله أما شاة) أي أو ما يقوم مقامها من  
جمع بدنة أو سبع بقرة (قوله أو صوم ثلاثة أيام) أي حيث شاء ولو متفرقة (قوله أصح) هو بعد  
الهمزة المفتوحة وضم الصاد الموحدة جمع صاع قال العلامة ابن حجر واعترض هذا الجمع بأنه  
ليس في الصاع ولا في الفانوس وإنما الذي فيه ما صوع وأصوع بالهمزة وأجيب بأن أصح  
مقلوب أصوع بالهمزة نصارا أصح من مزين ثم قالت الثابتية ألفا فوزنه أغفل (فائدة) ليس  
في الكفارات ما يراى للمسكين في أعلى مدسوى هذه (قوله أو فراق الخ) هو مسند ركن  
أول دفع توهم أن كلام من الفقير والمسكين إذا أطلق لم يشمل إلا آخر فاعمل (قوله لكل منهم) أي  
الفقراء والمساكين (قوله نصف صاع) أي وهو قدح بالكيل المصري كما تقدم ولا يجوز نقص  
مسكين عنه ولا مسكين منهم (قوله والثالث الدم الواجب بالاحصار) أي وهو ما يمنع من جميع  
الطريق عن انعام الحج ولو فاسدا ومثله العمرة والقران وشتر عما يمنع من أعمال النسك كالأوبعضا  
وسكت المصنف عن حكمه وهو دم ترتيب وتعديل كدم الفساد لا أنى بمعنى أن الشارع أمر  
فيه بالتمتع وقوم والعدول إلى غيره بحسب القيمة عند المجزئ عنه (قوله فيضال) أي جواز الأوجوب  
على ما يأتى (قوله بأن يصدق الخ) هو معنى نية التحمل وتكون مقارئة للذبح والحاق المتصل بهما  
(قوله شاة) أي أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو سبع أدهما كما مر (قوله حيث احصر)  
أي ولا يكتفى بالذبح في غيره ولا نقل لحم الشاة لغير أهله إلا لعمره أن تيسر لكنه لا يضر حتى يهلم  
بغيره فإن مجزئ عن الشاة أخرج بغيره طاعة ما يصدق به على فقره ذلك المحل دون غيره وهل يجوز  
نقله إلى فقره الحرم أم لا فيه نظر وقياس ما تقدم من جواز نقل الشاة إليه أن يكون الطعام  
كذلك فراجع فان مجزئ عنه صام حيث شاء عن كل متي وما حيث انتقل إلى الصوم فلا يتوقف  
تحلله على فراغه ولا يفتقر إلى الإحصار والاولى للمعصر المعتبر الصبر عن التحلل إلى ثلاثة أيام  
وجوبا أو مادام ير جواز الإحصار وكذلك الحال إذا كان يجب أن يتيقن ذلك وأسباب  
الحصر ستة أحدها المنع من الوصول إلى مكة سواء منع من الرجوع أيضا أولا والثاني الحبس  
ظاهرا كإحدى حبس يدين وهو معسر أوله وكبل في قضائه فانه يجوز له أن يتحلل كما في الحصر العام  
والثالث الرق كمن أحرم بغير إذن سيده ويجب عليه التحلل بأمر سيده ولو من جهة الإسلام لأن  
أحراره بغيره يراى حرام لأنه يعطل عليه منافعه التي يستحقها عليه والرابع الأصالة كولد أحرر  
ينقل بغير إذن أصله ولو لزوجته أو لزوجها أن لم يوافقها وبين الولد استئذان أصله  
إذا كانا مسلمين والخامس الزوجية فلزوجها منعهها منه ويجب عليه التحلل بأمره وله وطؤها وإن  
لم يتحلل ولا أنتم عليه والسادس الدين فإصاحب الدين المال منع غيره المومن السفر إليه وفيه  
حقة فإن كان الدين يحل في غيبته استحب له أن يוכל من بقضيه عنه عند حلوله ولا قضاء على  
الحصر المتطوع لعدم وروده فإن كان نسكه فراضا مستقرا كحجة الإسلام في أبعده السنة الأولى  
من سنى الامكان أو كان قضاء أو نذرا بقي في ذمته أو غير مستقر كحجة الإسلام في السنة الأولى من

(وهو) أي هذا الدم (على  
التحجير) فيجب أما (شاة)  
تجزئ في الأضحية (أو صوم  
ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة  
أصع على ستة مساكين)  
أو فقر لكل منهم نصف  
صاع من طعام مجزئ في  
الفطرة (و) الثالث (الدم  
الواجب بالاحصار فيضال)  
الحرم بنية التحلل بأن  
يتصدق بالخروج من نسكه  
بالاحصار (وجمدي) أي  
بذبح (شاة) حيث أحصر



ويحذف رأسه بعد الذبح (و) الرابع (الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم (على التخيير) بين ثلاثة أمور (أن كان الصيد  
مما له مثل) والمراد بمثل

١٧٨

الصيد ما يقارب في الصورة وذو المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله

(أخرج المثل من النعم)

أي يذبح المثل من النعم

و يصدق به على ما كين

الحرم وفقراته فيجب في قتل

النعماء بدنة وفي بقر الوحش

وحماره بقرة وفي الغزال عنز

وبقية صور الذي له مثل

من النعم مذكورة في

الطولات رذ

الثاني في قوله (أو قومه) أي

المثل بدراهم بقيمة مكة

يوم الأخراج (واشترى

بقية طعاما) مجزئاني

القطرة (وتصدق به) على

ما كين الحرم وفقراته

وذو المصنف الثالث في

قوله (أو صام عن كل مد

يوما) وإن بقي أقل من مد

صام عنه يوما (وإن كان

الصيد مما لا مثل له) فيختار

بين أمرين ذكرهما المصنف

في قوله (أخرج بقيمة طعاما)

وتصدق به (أو صام عن

كل مد يوما) وإن بقي أقل

من مد صام عنه يوما

(و) الخامس (الدم الواجب

بالوطء) من عاقل عام عالم

بالعريم سواء جامع في نيل

أو دبر كما سبق (وهو) أي

هذا الدم الواجب (على

الترتيب) فيجب به أولا

(بدنة) وطاق على الذكر

والأنثى من الإبل (فإن لم يجد

أدبرة فإن لم يجد هاف سبع من النعم

فإن لم يجد هاف قزم البدنة) بدراهم يسير

مكة وقت الوجوب (واشترى

في الامكان اعتبرت الاستطاعة بعد زوال الاحصار (قوله ويحذف رأسه الخ) فإن لم يكن

رأسه شعر فيتخلل بالنية فقط (قوله والرابع الدم الواجب بقتل الصيد) أي المذبح بشرطه

ومثله الدم الواجب بقطع الشجر كباقي (قوله على التخيير) أي والتعديل (قوله مما له مثل)

أي ولو بقول عدلين فقيحين وإن خالفهما ما غيرهما كافي أروضة وأصلها فإن حكم عدلان بمثل

وعدلان باخر بخيرين - ما على الأصح وما فيه نقل مما لا مثل له من هذا القسم - حكمه حكمه

مثل وذلك كالحمام ونحوه لأن في الحامة ثمانية من الضأن أو المعز بحكم الصداقة رضي الله تعالى

عنهم وفي مستندهم وجهان أحدهما توقيف بالغتهم فيه والثاني ما ينهم من الشبه وهو أن

البيوت وهذا إنما ياتي في بعض أنواع الحمام ألا ياتي في الفواخت ونحوها فتأمل (قوله أي يذبح

المثل من النعم الخ) والذبح والتصدق وكونه على ما كين الحرم وفقراته واجبات (قوله

فيجب في قتل النعماء بدنة) أي ولا يغني عنها بقرة والبدنة الواحدة من الإبل كما تقدم ولم يقل تجزئ

في الخصية لقول ابن قاضي يجلون أن دماء الحج يعتبر فيها الأجزاء في الخصية الأجزاء الصيد

وارضاء شيخ شيخنا ولو كان شيء من الصيد ولو كان مع جرائه قيمة سالكة وقد الغز ابن الوردي

بذلك فقال عند سؤال حسن مستطرف • فرع على أصلين قد انفردا

قايض شيء برضا ما لك • ويضمن القيمة والمثل معا

(قوله وفي الغزال عنز الخ) قال شيخنا لا يخفى أن الغزال اسم لمسلم يبلغ سنة والأفهو ظبي فالمراد

باله - حقيقة قمت في الثاني والعناق في الأول انتهى ويخرج عن الذكر ذكرنا وعن الاتي انتهى وله

أخراج سليم عن معيب وصحيح عن مريض وهو أفضل (قوله مذ كور في المطولات) أي في

الأرب عناق وفي اليربوع والوبر جفرة وفي الضبع كبش وفي النعاب شاة وفي الصيد الحامل

حامل مثله من النعم (قوله بقيمة مكة) أي بتقويم عدلين من أهل حرمة يوم أراد الأخراج

(قوله واشترى بقيمة) أي بقدره أو يجوز أن يخرج مما عنده من الطعام المجزئ في الفطرة

فلا يشترى الشراء فلو قال المصنف وأخرج بدله واشترى به لكان أولى فتأمل (قوله على ما كين

الحرم وفقراته) أي الموجودين فيه القاطنين به وغيرهم بل إذا علم أن غير القاطنين به أحوج كان

إعطائهم إياه أفضل فإن عدت المسا كين في الحرم آخره حتى يجدهم فيمنع عليه نقله كما سباني

كم نذر التصديق على ما كين بدله فلم يجدهم ولا يجوز له أن يصدق بالدراهم (قوله أو صام عن

كل مد يوما الخ) فلو أراد أخرج المثل عن الثالث والأطعام عن الثالث والصوم عن الثالث فهل

يجزئ ذلك أولا فيه وجهان أصحهما لا يجزئ (قوله مما لا مثل له) أي مما لا مثل فيه كالجراد

والعصافير ونحوهما (قوله أخرج بقيمة) أي الصيد (قوله والخامس الدم الواجب بالوطء) أي

المنسد لاسك (قوله عام بالتحريم) أي مجتهد (قوله كاسبق) أي في كلامه (قوله على الترتيب)

أي والتعديل (قوله بدنة) أي على الرجل بصفة لاضحية وخروج به المرأة فلا بدية عليهم على

المائة دسواء كان الواطئ زوا أو غيره محرما أو حلالا (قوله بقرة الخ) وهي نطاق أبيض على الذكر

والأنثى من الدواب والجواميس كما تقدم في الزكاة (قوله بسير مكة) أي كما مر أيضا (قوله

وقت الوجوب الخ) وتقدم أيضا أن المعتبر في الصيد قيمة وقت الأخراج فراجع (قوله واشترى

مكة وقت الوجوب (واشترى

مكة وقت الوجوب (واشترى

مكة وقت الوجوب (واشترى

بقية (أي البنية) (قوله ولا تدير في الذي يدفع لكل فقير) أي أو - كين فلا يتبدد ولا اقل  
ولا أكثر (قوله ولو تصدق بالدرهم) أي التي يقوم بها في دم التعديل (قوله واعلم أن الهدى  
الح) قال شيخنا فيه تصريح بأن دم الجبران يسمى هديا وهو ما ذكره الرازي كما مر واعتراض  
القوي عليه لا ينافيه لأنه مبيح على أن إطلاق الهدى منه صرف لما يوافق تقربا (قوله ويختص  
ذبحه بالحرم) أي ويختص لحمه وجميع أجزائه بصفة رائه وهذا والمراد بقوله المصنف ولا يجوز  
الهدى ولا الإطعام إلا بالحرم (قوله ولا يجوز الهدى) أي ذبحه وتفرقة (قوله ولا يجوز  
أي من لزمه دم الجبران) (قوله ولا الإطعام) أي تملكه (قوله إلا بالحرم) أي فيه لاهله وهذا هو  
المراد من كلام المصنف كما مر (قوله وأقل ما يجوز أن يدفع الهدى) أي به ذبحه (قوله إلى  
ثلاثة مساكين أو فقراء) أي فأكثروا لو غلب (قوله ولا يجوز الخ) المراد أن صيد الحرم المذكور  
آثقا ويصرفه مضمونا بالتعرض له ما مع الاتم في العامد العالم فتأمل (قوله قتل صيد الحرم  
الح) خصه الشارع بحرم مكة حيث قال وتضمن الشجرة الكبيرة ييرة قرة الخ ويطبق به حرم  
المدينة الشريفة ووج الطائف في الاتم في الضمان وسواء كان القاتل مسلما أو ذميا ما تزا  
للاحكام (قوله ولو كان مكرها) أي من حيث كونه طاريا في الضمان لأن حيث الحرمه لأن  
الحرمه وقرار الضمان على المكره بكسر الراء (قوله ولو أحرمت ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه) أي  
وكذا المنع عليه والنائم والصبي غير المميز كاتمة - دم ويطبق به قطع الشجرة فتأمل (قوله في  
الظاهر الخ) هو المعقد (قوله ولا يجوز قطع شجرة) أي ولا قاعه بالاولى والمراد منه ما مر في  
في الصيد والمراد به أيضا ما له سابق ثم لا يحرم قطع المؤذي منه ولا اليابس الذي لا يختلف ولو كان  
بعض أصناف الحرم أو نقلت منه إلى الحل حرم التعرض له البقاء حرمتها وسواء في التحريم في  
الشجر المذكور ما نبت بنفسه أو استنبتته الناس وخرج بالقطع أخذ أوراقه بلا خبط يضربها  
وأخذ ثمره ونحوه ودسواله منه فهو جائز ويؤخذ منه أنا حيث جوزنا أخذ السوال لا يجوز  
بمنه ومثله غيره فتأمل (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أي عرفا (قوله ييرة قرة) أي أو بدنة  
بالاولى أو سبع شياه (قوله والصغيرة) أي الشجرة التي قدر سبع الكبيرة (قوله بشاة) أي فان  
نقصت عنها أضمت بالقية قال الزركشي وسكت الرازي عما جاوز سبع الكبيرة ولم يفته إلى حد  
الكبر ويبنى أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وأقره العلامة  
الرملي وقال العلامة ابن حجر لا تجب الاثاة تساوى سبعها مطلقا (قوله كل منهما) أي البقرة  
والشاة (قوله ولا يجوز أيضا قطع أو قلع نبات الحرم) أي ما أصله كاه أو بعضه فيه وإن كانت  
أغصانه في هوا الحل بخلاف عكسه وضمانه بالقية وهو اسم لاله إذ له نعم يجوز أخذها فاف  
إياهم وهو بكون اللام والدواء أيضا كالخنظل والسبي وللغذي به كالرجلة والبقل للحاجة  
إليه ولأن ذلك في معنى الزرع لا يبيعه ولو أعاقها ويجوز زرعها فيه لأنه كإطعام الذي أبيع كاه  
كأنص عليه في الام ويجوز أخذ الأذخر بالذال المجهمة وهو حناء مكة ولو للبيع (قوله بل  
ينبت بنفسه) خرج به ما استنبتته الناس كالخنطة والشعير فيجوز أخذها مطلقا وإن نبت بنفسه  
نظر الأصل وحده وحرم معروفه وقد نظم بعضهم مسانته بالامبال فقال  
وللحرم التعدي من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا رمت أبقانه

بقيتها) أي البنية (قوله ولا تدير في الذي يدفع لكل فقير) أي أو - كين فلا يتبدد ولا اقل  
ولا أكثر (قوله ولو تصدق بالدرهم) أي التي يقوم بها في دم التعديل (قوله واعلم أن الهدى  
الح) قال شيخنا فيه تصريح بأن دم الجبران يسمى هديا وهو ما ذكره الرازي كما مر واعتراض  
القوي عليه لا ينافيه لأنه مبيح على أن إطلاق الهدى منه صرف لما يوافق تقربا (قوله ويختص  
ذبحه بالحرم) أي ويختص لحمه وجميع أجزائه بصفة رائه وهذا والمراد بقوله المصنف ولا يجوز  
الهدى ولا الإطعام إلا بالحرم (قوله ولا يجوز الهدى) أي ذبحه وتفرقة (قوله ولا يجوز  
أي من لزمه دم الجبران) (قوله ولا الإطعام) أي تملكه (قوله إلا بالحرم) أي فيه لاهله وهذا هو  
المراد من كلام المصنف كما مر (قوله وأقل ما يجوز أن يدفع الهدى) أي به ذبحه (قوله إلى  
ثلاثة مساكين أو فقراء) أي فأكثروا لو غلب (قوله ولا يجوز الخ) المراد أن صيد الحرم المذكور  
آثقا ويصرفه مضمونا بالتعرض له ما مع الاتم في العامد العالم فتأمل (قوله قتل صيد الحرم  
الح) خصه الشارع بحرم مكة حيث قال وتضمن الشجرة الكبيرة ييرة قرة الخ ويطبق به حرم  
المدينة الشريفة ووج الطائف في الاتم في الضمان وسواء كان القاتل مسلما أو ذميا ما تزا  
للاحكام (قوله ولو كان مكرها) أي من حيث كونه طاريا في الضمان لأن حيث الحرمه لأن  
الحرمه وقرار الضمان على المكره بكسر الراء (قوله ولو أحرمت ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه) أي  
وكذا المنع عليه والنائم والصبي غير المميز كاتمة - دم ويطبق به قطع الشجرة فتأمل (قوله في  
الظاهر الخ) هو المعقد (قوله ولا يجوز قطع شجرة) أي ولا قاعه بالاولى والمراد منه ما مر في  
في الصيد والمراد به أيضا ما له سابق ثم لا يحرم قطع المؤذي منه ولا اليابس الذي لا يختلف ولو كان  
بعض أصناف الحرم أو نقلت منه إلى الحل حرم التعرض له البقاء حرمتها وسواء في التحريم في  
الشجر المذكور ما نبت بنفسه أو استنبتته الناس وخرج بالقطع أخذ أوراقه بلا خبط يضربها  
وأخذ ثمره ونحوه ودسواله منه فهو جائز ويؤخذ منه أنا حيث جوزنا أخذ السوال لا يجوز  
بمنه ومثله غيره فتأمل (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أي عرفا (قوله ييرة قرة) أي أو بدنة  
بالاولى أو سبع شياه (قوله والصغيرة) أي الشجرة التي قدر سبع الكبيرة (قوله بشاة) أي فان  
نقصت عنها أضمت بالقية قال الزركشي وسكت الرازي عما جاوز سبع الكبيرة ولم يفته إلى حد  
الكبر ويبنى أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وأقره العلامة  
الرملي وقال العلامة ابن حجر لا تجب الاثاة تساوى سبعها مطلقا (قوله كل منهما) أي البقرة  
والشاة (قوله ولا يجوز أيضا قطع أو قلع نبات الحرم) أي ما أصله كاه أو بعضه فيه وإن كانت  
أغصانه في هوا الحل بخلاف عكسه وضمانه بالقية وهو اسم لاله إذ له نعم يجوز أخذها فاف  
إياهم وهو بكون اللام والدواء أيضا كالخنظل والسبي وللغذي به كالرجلة والبقل للحاجة  
إليه ولأن ذلك في معنى الزرع لا يبيعه ولو أعاقها ويجوز زرعها فيه لأنه كإطعام الذي أبيع كاه  
كأنص عليه في الام ويجوز أخذ الأذخر بالذال المجهمة وهو حناء مكة ولو للبيع (قوله بل  
ينبت بنفسه) خرج به ما استنبتته الناس كالخنطة والشعير فيجوز أخذها مطلقا وإن نبت بنفسه  
نظر الأصل وحده وحرم معروفه وقد نظم بعضهم مسانته بالامبال فقال  
وللحرم التعدي من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا رمت أبقانه



وسبعة أميال عراق وطائف • وحيدة عشر ثم تسع جهراته  
وزاد بعضهم ومن عن سبع بقية ديم سينه • وقد كانت فاشد كركرك احسانه

(قوله اما الحشيش اليابس الخ) لفظ اليابس صفة كاشفة فتأمل (قوله لاقاعه) أي وان كان  
يخاف فان مات جازقاعه (قوله والحرم في ذلك الحكم السابق سواء) أي وهو حرمة التعرض  
اصيد الحرم وشجره ونباته وفي ضمان ذلك بما فيه ثم ذكر الحرم في الصيد مستدرك لانه تقدم  
حرمة عليه ولو في غير الحرم • (خاتمة) • اعلم ان مذبح صيد كل من الحرمين الشرقيين بمكة  
وان حرم المدينة الشريفة كالحرم في الحرمة لافي الضمان وانه يحرم نقل ترابهما ما الى غيرهما  
ولو محرقا كالاواني فيجب رده اليهما واما نقل تراب الحل اليهما فمخلاف الاولى وار شجر غيرهما  
وترابها لا تنبت له الحرمة ينقل اليها ما نظرا لاصاله كعكسه السابق بمخلاف ما زعمم فانه يجوز  
نقله بل يستحب للتبرك به ويحرم ايضا أخذ طيب الكعبة فن أراد التسبرك به امسحها بطيب  
نفسه ثم أخذه وأما تترها فالامر فيها للامام بصرفها في مصارف بيت المال بيعا أو اعطاء أو  
نحو ذلك لثلاثين بالبلا كافي الرخصة وأصلها انقلع عن ابن الصلاح وغيره ثم نقل فيه ايضا عن  
جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم - مجوز ذلك لكن نبه في المهمات على انه هذا يخالف لما  
وافق عليه الراعي آخر الوقت من أنها تباع اذا لم يبق فيها اجال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد  
وسجله على ما اذا وقفت الكسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا كساها الامام من بيت المال  
فان وقفت تعذر صرفها في مصالح الكعبة جزمنا وأما اذا كساها مال الكعبة فلقهها ما يراه  
من تعليةها عليها أو بيعها أو صرف ثمنها لمصالحها فان وقف لها شيء على أن تؤخذ من ريعه  
وشروط الواقف فيها شيء آمن يبيع أو اعطاء أو نحو ذلك اتبع والابان لم يلقها الناظر فله بيعها  
وصرف ثمنها في كسوة أخرى فاروقها فيما في يده مأمور من الخلف في البيع وبقى قسم آخر  
وهو الواقع الآن بصمر وهو ان الواقف لها وهي شجرة الدر كما قيل أو غيرها لم يشترط فيها شيئا  
وشروط تجديدها في كل عام مع علمه بان بنى شيعة كانوا يأخذونهم في كل سنة لما كانت تكسب من  
بيت المال والراجح في هذا انهم أخذوها الآن ريعها ويجوز ان أخذها بالنسيئة ولو جنبها أو  
حاضا ولا يحرم تجديدها أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

• (كتاب أحكام البيوع) •

بالمعنى الشامل لبيع المنافع كالأجارة ولذلك جعله المصنف هنا وفيما سياتي ولان ادخالها هنا  
لوجود المعاوضة فيها أنسب من ادخالها في الغير المذكور واخراج الشارح لها فيما سياتي نظرا  
للتعريف لا يمنع من ذلك وقدم المصنف كغيره العبادات عليه اهتماما بها ولان الاضطراب اليها  
أكثر من حيث الثواب ولعله افرد فاعل البيوع والاصل في البيع قوله تعالى وأحل الله البيع  
الآية وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الكسب أفضل وأطيب فقال عمل الرجل  
بيده وكل بيع مبرور رأى لا غش فيه ولا خيانة وأركانه ستة بائع ومشتري حقيقة أو حكما ليدخل  
متولى الطرفين كبيع الاب لولده المحجور عليه وعن وعن وإيجاب وقبول وكلاهما يرجع الى  
ثلاثة عاقد ومعه ود عليه وصيغة حقيقة أو تقدير او شرط في العاقد عدم الحجر عليه وسيدكر  
المصنف غيره فتأمل (قوله وشركة) أي وو كالة مطلقة أو مشروط عليه فيها الاثماد وصورتها

أما الحشيش اليابس فيجوز  
قطعه لاقاعه (والحل) بضم  
الميم أي الحلال (والحرم  
في ذلك) الحكم السابق  
(سواء) وما فرغ المصنف  
من معاملة الخلاق وهي  
العبادات أخذ في معاملة  
الخلاق فقال

• (كتاب أحكام البيوع  
وفيها من المعاملات) •  
كتر ارض وشركة

قوله وفيها من  
المعاملات

أن يقوله ببيع على أن تشهد بخلاف بيع وان شهد فلا يكون الاثماً بشرط كما صرح به المرعشي وغيره (قوله جمع بيع) أي بالمعنى المشغل على الطرفين ولو حكما وقد يطلق البيع أيضا على ما يقابل الشراء قال الله تعالى وشروه بثمن بخس أي باعوه ويعرف بأنه عليك مال على وجه مخصوص والشراء تملك لذلك (قوله مقابلة شيء) أي على وجه المعاوضة أخرج به فهو ابتداء السلام وورده ونحو عبارة المريض فأنه لا يسمى به العاقبة قال الشاعر  
 ما بعتمكم مهجتي الا بوصالكم \* ولا أسألكم الا بدائكم

(قوله فدخل ما ليس بمالك كخمر) أي من الجانبين أو من أحدهما (قوله واما شرعا) أي والبيع المركب من الإيجاب والقبول شرعا الخ (قوله فاحسن ما قيل في تعريفه الخ) قال شيخنا لا يخفى ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال عليك عين مائة أو منفعة كذلك على التأيد بغير مالي كان أولى وأحسن لما في ذكره من إيمانه تعريفه أن ولان التملك داخل في المعاوضة ولان الر بالاعتماد فيه وكذا المنفعة غير المباعة وغير ذلك إن نامله (قوله مباحة) هو قيد لا بد منه (قوله على التأيد) أي لا على وجه القربة (قوله ودخل في منفعة الخ) لو قال والمراد بالمنفعة الخ كان أولى وأظهر (قوله تملك حق البناء) أي كان قال له ملكتك أو بعته حق البناء على هذا الجدار أو السطح مثلا (قوله وخروج بغير الأجرة الخ) هي خارجة بالتأيد قبله فلا حاجة إليه وإنما اختار الإخراج به لمنازعة الجارة الخارجية به أيضا فاقام (قوله فأنه لا يسمى غنما) أي بل أجرة (قوله ثلاثة أشياء الخ) لا يخفى أنه من حيث الصحة وعدمها اثنان ومن حيث أنواعها أكثر من ذلك ومن حيث اعتراء الأحكام لها كذلك كما سيأتي فاقام (قوله أي حاضرة الخ) قال شيخنا لو أقي المشاهدة على حقيقة التملك كان أولى لان معناها المرتبة للعاقدين على أنه لا يكفي الحضور من غير مشاهدة لأنه من بيع الغائب انتهى اللهم الا أن يقال مراده بالحاضرة المرتبة كما عبر به بعض الشراح وحيث فلا اعتراض عليه فاقام (قوله اذا وجدت الشروط الخ) قال شيخنا لو قال حيث توفرت الشروط كان أولى وأحسن مع أن الشروط لا تختص ببيع المعين انتهى أقول بل مراد الشارح بوجود الشروط هنا تحققة بالبدل قوله اذا الخ لانها تستعمل غالباً في الحق وجوده وكلامه هنا في المشاهد فلا يراد به لانه سيأتي في كلامه وحيث نفذ فلا اعتراض عليه فاقام (تنبيه) سكت المصنف عن كونه معلوما للاستغناء عنه بالمشاهدة في المعين وبالوصف فيما في الذمة وخرج به بيع اللحم بعظمه وبيع الطينة والقشطة ونحو ذلك بالدرهم فانه باطل مطلقا للجهل بأحد المقصودين فيه قاله شيخنا قياسا على ما قاله السبكي من بطلان بيع اللبن المشوب بالماء ولو بالدرهم كان نقله عنه العلامة ابن قاسم ومثله العلامة الرملي وخالفه شيخنا الشيرازي كغيره واعتقد الصحة وحيث نفذ فيحتاج للفرق بينهما وبين اللبن المشوب المذكور فتأمل (قوله ظاهر الخ) قال شيخنا هذا أو ما بعده سيأتي في كلام المصنف فهو مكرر انتهى وأقول لا تكرار لانه ذكره هنا لاجل الشروط المذكورة في كلام المصنف وغيرها لانها المعتبرة أصالة وذكره بعضهم فيما سيأتي لا بد من تكرار إقامته والمراد به طهارته ذاتا وصفة نعم ببيع متنجس بظاهر الغسل اذا لم تسد النجاسة فربحه وبيع متنجس أو نجس تبعا كدارمينة بآجر مخلوط بصرجين بكسر السين المهملة وقطعها أو طين كذلك أو أرض مسعدة بذلك (قوله منتهى)

والبيع جمع بيع وهو  
 لغة مقابلة شيء بشيء فدخل  
 ما ليس بمالك كخمر وأما  
 شرعا فاحسن ما قيل في  
 تعريفه أنه تملك عين مائة  
 بمعاوضة باذن شرعي أو  
 تملك منفعة مباحة على  
 التأيد بغير مالي فخرج  
 بمعاوضة القرض وبأذن  
 شرعي الربا ودخل في منفعة  
 تملك حق البناء وخروج  
 بغير الأجرة في الأجرة فأنما  
 لا يسمى غنما (البيع ثلاثة  
 أشياء) أحدها (بيع عين  
 مشاهدة) أي حاضرة  
 (بجائز) اذا وجدت  
 الشروط من كون المبيع  
 طاهرا منتهى



به) أي بما يناسبه من وجوه الانتفاع ولو في المال كالمطبخ الصغير إذا لم يقرب عليه فمحرمة بحرم  
 بان ماتت أمه - مثلاً أو استغنى عنها (قوله مقدور على تسليمه) أي - أو شرعاً لا نحو مذهب  
 الغير قادر على انتزاعه منه بالامتناع ولا ذبح شاة بجلدها ولو قال مقدور على تسليمه. لكان أولى  
 وأظهر (قوله للعاقبة عليه ولاية) أي تصرف جائز شرعاً لكان أو ولاية أو وكالة يخرج نحو  
 الفضول وهو ما ليس بمالك ولا ولي ولا وكيل ويشترط فيه أيضاً أن يكون معلوماً كالمهر (قوله من  
 إيجاب وقبول) أي متصلين عرفاً متفقين معني صادرين من العاقدين مستثنين على خطاب أو  
 ما يقوم مقامه كالمسألة المشار إليها غير معلقة ولا مؤقتة مع بقاء العاقدين على الإهلية إلى غايتهما  
 وعدم تغير أحدهما قبله وغير ذلك ويصح بالهبة والكفاية وإشارة الأخرس فتأمل (قوله فالأول)  
 أي وهو الإيجاب (قوله بعتك) أي أوبعت بذلك مثلاً حيث قصد به الجملة كما صرح به العلامة  
 ابن قاسم في حواشي شرح المنهج نقلاً عن العلامة الرملي وأثره ونقل عن شيخنا أنه يصح  
 مطلقاً وفي شرح العلامة الرملي ما يقتضي عدم الصحة مطلقاً وأشار الشارح بقوله أو القائم  
 مقامه الخ إلى نحو المالكم عند الحاجة إليه ويصح تقديم القبول على الإيجاب فتأمل (قوله  
 ومالكك) أي كذا بكذا (قوله والثاني) أي وهو القبول (قوله ونحوهما) أي كذا بكذا مثلاً  
 (قوله يبيعني) أي عني (قوله في الذمة) وهي أفة العهد والامان وشرعاً عني قائم بالذات يصلح  
 للالزام والالتزام (قوله ويسمى هذا بالسلم الخ) مرجوح والراجح أنه لا يسمى بالسلم إلا إذا ذكر فيه  
 لفظ السلم والافه ويصح في الذمة لاسلم وهو جائز أيضاً فلا يجب فيه تسليم رأس المال في الجاهل ولا  
 قبضه فيه ونحو ذلك (قوله إذا وجدت الصفة الخ) قال شيخنا لا يخفى أن الكلام هنا في العقد  
 والمعتبر فيه ذكر الصفات المعروفة لا وجودها لأنه انما يعتبر عند القبض وحينئذ فيسار به غير  
 مستقيمة انتهى اللهم إلا أن يجاب بأن مراد المصنف هنا تسليمه الصفات المتصفة به السلم فيه  
 حال العقد فان أهمل وصف منها لم يصح العقد فتأمل (قوله والثالث) أي من الأشياء أيضاً  
 (قوله غائبة الخ) هو عني لم تشهد أي غير مرتبة ولو كانت في الجاهل كما مر (قوله للمتعاقدين)  
 أي حقيقة أو حكماً (قوله والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصحة) لو قال أو عدمها لوفى بالمراد  
 وانما قال والمراد به الصحة مع أنه لازمة للجواز ليدخل المرام الصحيح كبيع بظن معه المعصية  
 نحو بيع العنب لمن يظن أنه بعصره خيراً والمذكور الصحيح كبيع ذلك لمن يتوهم فيه ما ذكر  
 أو التجارة في كذا أن الموقى والواجب كبيع المضطر أو نحو وغير ذلك (قوله وقد يشترط في قوله لم  
 تشهد الخ) أي لان الظاهر من عدم المشاهدة عدم وجودها مطلقاً (قوله لا تتغير غالباً) أي  
 لا يغاب تغيرها (قوله في المدة) أي فيصح في المتساوي ولو وجدت على خلاف ما غاب فيها لم  
 يصح لئلا يشترط للصحة كون العاقبة مذكراً للامتناع حال العقد (قوله طاهر الخ) هو قيد  
 لا بد منه (قوله ملوك) أي من حيث الولاية عليه كما أشار إليه المصنف وإن لم يكن مالاً كالعينه  
 كالوكيل والولي وبذلك صح إخراج الفضولي كالمهر (فائدة) يجوز نقل البدع عن النجس  
 بالدرهم لأنه كالنزول عن الوظائف وطريقة أنه أن يقول سقطت حتى من هذا بكذا (قوله  
 منتفع به) أي انتفاعاً مقصوداً (قوله وصرح المصنف بفهوم هذه الأشياء) أي الشروط  
 ولو عبر به لكان أولى قال شيخنا نعم لم يذكر المصنف مفهوم الملاك انتهى أقول ويمكن الجواب

له مقدور على تسليمه  
 للعاقبة عليه ولاية ولا بد في  
 البيع من إيجاب وقبول  
 فالأول كقول البائع أو  
 القائم مقامه بعتك ومالكك  
 بكذا والثاني كقول  
 المشتري أو القائم مقامه  
 اشتريت ومالكك ونحوهما  
 (و) الثاني من الأشياء  
 يبيعني موصوف في  
 الذمة ويسمى هذا بالسلم  
 (جائز إذا وجدت) فيه  
 (الصفة على ما وصف به)  
 من صفات السلم الآتية  
 في فصل السلم (و) الثالث  
 (بيع عني غائبة لم تشهد)  
 للمتعاقدين (فلا يجوز)  
 بيعها والمرااد بالجواز في  
 هذه الثلاثة الصحة وقد  
 يشترط في قوله لم تشهد بانها  
 ان شهدت ثم غابت عند  
 العقد أنه يجوز ولكن  
 محل هذا في عني لا تتغير غالباً  
 في المدة المتخللة بين الرؤية  
 والشراء (ويصح بيع كل  
 ظاهر منتفع به ملوك)  
 وصرح المصنف بفهوم  
 هذه الأشياء في قوله (ولا  
 يبيع عني نجسة) ولا  
 متنجسة

عنه بان النجس ليس مما لو كاه ومعهوم المالك والطهارة فاستغنى المصنف به عن الاثنى عشر  
 ومثله ما لو كان طاهر ليس مما لو كاه فتأمل ولا يصح شراء كافر مصحفا ولا مسالاة لا يمتنع عليه  
 ولا حربي الشرب (قوله كاه) اي ولو محترمة (قوله ونحوه) اي من زيت ومن وعسل  
 وشبج (قوله مما لا يمكن تطهيره) اما ما يمكن تطهيره فمبطل فان أمكن تطهيره بالغسل  
 ولم تستر النجاسة برأ منه صح بيعه قبل غلغله وان أمكن تطهيره بالمسكاة كالساقيل أو الدبغ  
 كالدمنة لم يصح (قوله ما لا منفعة فيه) اي ظاهرة بحال بين المشتري وبينه او من ذلك شبهة  
 الدخان المعروفة ان لا منفعة فيها بل يحترق استعملها لان فيها ضررا كبيرا كما صرح به العلامة  
 اللقاني في رسالته في شأن ذلك وأقره شيخنا وقال شيخنا الباقلي هو حلال ليس بحرام لذاته وانما  
 هو لا مضر طارئ لكنه قربة في حق من أبعد الله عنه وحينئذ فيكون مكروها وقال شيخنا  
 سلطان ليس بحرام ولا مكروه وأقره شيخنا الشبراخيتي (قوله كاه) اي العقب واحدة  
 العقب والاثني عشر (قوله وغل) اي وخفف ومنه الجملان المعروف بالربعة فوق وهو  
 يحسب بالريح الخبيث ويموت بالريح الطيب  
 (فصل في بيان أحكام الربا) وهو بالف مقصورة كما قاله الشارح أو ياء أو واو بدلها وفي لغة  
 قديمة بالف معدودة ويقال له زما ورما بالمد والقصر وهو من اكبر الكبائر وبدل على سوء النظافة  
 والعياذ بالله تعالى قال الماوردي ولم يحل في شريعة قط اتقوله تعالى وأخذهم الربا وقد نهى عنه  
 به في الكتاب السافهة وحينئذ فهو من الشرائع القديمة والمألوف فيه سبعة أو عشرة كما قيل  
 وهو ينقسم الى أربعة أقسام ربا الفضل وربا اليد وربا اللسان بفتح القون والمدور بالقرض  
 بفتح القاف فربا الفضل هو أن يبيع اردب قمح مثلا بربد قمح وزيادة عليه سواء كانت من  
 جنسه أو لا وربا اليد هو أن يبيع أيضا اردب قمح مثلا بربد قمح من غير زيادة مع عدم القبض  
 في الجاس ونسب الى البداهة عدم القبض في المسألة وربا النساء هو أن يشترط الاجل في العرضين  
 أو في أحدهما وان قصرت المدة وربا القرض هو أن يشترط ما فيه نفع للقرض غير نحو الرهن  
 ولا يفتي ان لفظ فصل ساقط من بعض النسخ فتأمل (قوله لغة الزيادة) قال الله تعالى اهتد  
 وربت اي غمت وزادت وسواء كانت الزيادة في أحد العرضين أو في أحدهما غير ذلك من العقود  
 وغير ما صححه أو فاسده (قوله وشرعا مقابلة عوض بالآخر الخ) لو قال كما قال غيره وشرعا مقابلة  
 عوض الخ كان أولى واحسن والمراد بالعوض الربوي كما يأتي وجهه من التماثل مقيد بمقتضى  
 الجنس وتأخير أحد البديلين أجل أو قبضه مطلقا (قوله في مبيع الشريعة) اي وهو الكيل في  
 المكيل والوزن في الموزون والعقد في المدود والذرع في المذروع (قوله حالة العقد الخ) قيد لا بد  
 منه (قوله والربا حرام) اي اذا اتت الشروط المقتضية للصحة (قوله وانما يكون) اي يوجد  
 من حيث الربا بالذريع (قوله وهو ما يقابل بالاطعم) اي لطعم الأدميين مما جرت عادة الناس  
 بنصه بالاطعم الأدميين ولو مع البهائم سواء هم ما سار يافيه اذا غلب تناول البهائم ليس ربويا  
 ولمن هذا كقولهم بان يكون أظهر من مفاصله تناول الأدمي له وحده أو مع غيره ولو نادرا ان  
 القول ربوي خلافا للحيوط بل قال بعض الشراح ان النص على الشئ مع غيره لأنه في معناه  
 (قوله أو تفكهها) اي كالترو والزيب ونحوهما (قوله أو تدوايا) اي كالمطبخ والنجيبيل  
 ونحوهما أيضا (قوله ولا يجزى الربا في غير ذلك) اي المد كور مما يقصد به البهائم كالتين أو الجبن

كخمر ودهن وخل من نجس  
 ونحوه مما لا يمكن تطهيره  
 (ولا) يبيع (ملا منفعة فيه)  
 كعقرب وغل وسبع لا ينفع  
 (فصل في الربا)  
 بالف مقصورة لغة الزيادة  
 وشرعا مقابلة عوض بالآخر  
 مجهول القابل في مبيع  
 الشريعة حالة العقد أو مع  
 تأخير في العرضين أو أحدهما  
 (والربا حرام) وانما يكون  
 في الذهب والفضة وفي  
 الأطعمة (وهي ما  
 يقصد بها بالاطعم اقتياتا  
 أو تفكها أو تدوايا لا يجزى  
 الربا في غير ذلك



كأنه نظم أوله يتصد أصلا كطراف قضبان العنب (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح فهو باطل  
 سرام لكل عالم به أو جاهل مقصر (قوله الامتنان) أي يقينا كيلا في المكيل ووزن في الموزون  
 بغالب عادة أهل التجار في عهد مصلى الله عليه وسلم والافعادة أهل البلد فعيناهو كاتمر فاقل  
 والأفالوزن مطلقا (قوله من ذلك) أي الذهب والفضة (قوله يدايد) أي مقابضة قبضا حقيقيا  
 قبل التفرق أو التنازع فلا تنكفي الحواشي ونحوها فان قبض بعضه صح في قدر ما يقابلها من الآخر  
 كما يأتي والحيلة في بيعه بنفسه متفاضلا لأن يديه بغير جنسه ثم يشتري به جنسه (قوله ولا  
 يصح) أي ولا يجوز (قوله بيع ما ابتاعه) أي ما اشتراه ولا يبتعه ولا غيرهما من وجوه التصرفات  
 الشرعية وكان الأولى له ناخير هذه الجملة بعد ما يتبعها بالربا (قوله حتى يقبضه) أي منقول لا كان  
 أولا وان أذن له البائع وقبض الثمن (قوله سواء ابتاعه للبائع أو غيره) نعم ان باعه للبائع بعين الثمن  
 أو بئله صح وكان أهله جرت بلفظ البيع (تنبيه) يستثنى من التصرفات صحة العتق عن نفسه  
 ولو عن كفارته لا عن غيره ولو بالاعراض أو شوق الشارع إليه ما أمكن ويكون به المشتري قابضا  
 للمبيع والاستيلاء والتزويج والوقف كالعتق كما صحه في المجموع وهو المعتمد ويصير قابضا  
 للمبيع بالاستيلاء والوقف ولا بد في التزويج من قبض العاقد أو وارثه ومثل التزويج الوصية  
 والتدبير وقسمه غير الرد وكذا إباحة الطعام للفقراء ويحصل القبض فيه باخذ الفقراء له واعلم  
 ان القبض في غير المنقول بخلافه وهي تكتفي بالمشتري منه مع الاذن باللفظ ان كان للبائع حق  
 الحبس وبغيره من ائتمنة تحت يد البائع وان كانت للمشتري أو اشتراها منه أو بعضه زمن  
 التفريق في ائتمنة تحت يد المشتري وبعضه زمن الوصول إليه ان كان غائبا وفي المنقول يتقبله  
 مطلقا وفي تفرقه جميع ما مر والسنيعة الصغيرة التي تجزئ بجزء من المنقول سواء كانت في البر  
 أم في البحر والحق لا تجزئ بجزء كالعقار سواء كانت في البر أم في البحر على المعتمد ويتوقف القبض  
 فيما بيع مقدرا على تقديره بكيال أو غيره ويعتبر في النقل أن يكون إلى حيز ليس للبائع فيه تصرف  
 كشارع أو ملك غيره والأفلا بد من اذنه فيه (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح (قوله بيع اللحم)  
 أي وكذا ما في معناه من شحم وكبد وقلب وألية وطحال وكلية وهو يسكون الحاء ويحرك وجهه  
 لحوم ولحمان بالضم ولحما بالكسر (قوله بالحيوان) أي ولومنه أو غيره ما كول خلافا لشارح  
 ومنه السمك قبل موته وان كان في حركته مذبوح وجلد الحيوان قبل دبحه من اللحم أيضا بخلافه  
 بعده (قوله لكن من ما كول الخ) ليس قيد فلا يجوز بيع لحم نحو شاة بحمام ولا بحمار مثلا  
 قال شيخنا وكان الأولى له تقديم هذه المسئلة على التي قبلها فتأمل (قوله ويجوز بيع الذهب  
 بالفضة الخ) كان الأولى تقديم هذا على الذي قبله لانه من تنه أيضا فتأمل (قوله الامتنان)  
 أي يقينا بما مر بعد كماله بوضوح له حالة تطاب فيها غايبا فلا يباع رطب بفتح الراء رطب كذلك من  
 جنسه ولا يجاف منه ولا يباع شيء من جنسه ولا يباع شيء منه ولا تنكفي مماثلة نحو الدقيق  
 باله في الشامل للجريش والمدقوق وكذا السويق ولا يباع ما نثر فيه الزارية إلى أو شيء  
 أو طبخ بجنسه ويجوز بيع الطلول بعضها ببعض الأما فيه ما من أحد الجائدين واتخذ جنسه  
 أو كان المانع مطلقا (قوله قبل التفرق) أي وقبل الاختيار للزوم كذلك (قوله فقيه)  
 قول التفرق الصفة أي والظاهر منها الصفة فيما قبض دون غيره (قوله ولا يجوز) أي

(ولا يجوز بيع الذهب  
 بالذهب ولا الفضة كذلك)  
 أي بالفضة مضروبين (الامتنان)  
 أي مثلا بمنزلة فلا يصح بيع  
 شيء من ذلك متفاضلا وقوله  
 (نقدا) أي حالدا يدايد فلو  
 بيع شيء من ذلك متفاضلا لم  
 يصح (ولا) يصح (بيع  
 ما ابتاعه) الشخص (حتى  
 يقبضه) سواء ابتاعه للبائع أو  
 غيره (ولا يجوز بيع اللحم  
 بالحيوان) سواء كان من  
 جنسه كببيع لحم شاة بشاة  
 أو من غير جنسه لكن من  
 ما كول كببيع لحم بقرة بشاة  
 (ولا يجوز بيع الذهب بالفضة  
 متفاضلا) لكن (نقدا)  
 أي حالما قبض أو قبل التفرق  
 كذلك الماطعومات  
 لا يجوز بيع الجنس منها  
 بئله الامتنان (نقدا) أي  
 حالما قبض أو قبل التفرق  
 (ولا يجوز بيع الجنس منها  
 بغيره متفاضلا) لكن  
 (نقدا) أي حالما قبض أو  
 قبل التفرق فلو تفرق  
 المتبايعان قبل قبض كله  
 بطل أو بعد قبض بعضه  
 فقيه قول التفرق الصفة  
 (ولا يجوز)

نحو ذلك  
 بعد هذا

ولا يصح (قوله - مع الفرع) وهو ما انطوت عنما عقبته أو ما تردد بين أمرين متضادين أقربهما  
أخوفهما أو منه المجهول المبهم وعالم يرقب العدة دورية كل شيء بجو - به من كل ما يختص به  
العرض (قوله أو طير في الهواء) يستثنى منه النحل فيصح به وهو خارج الكوارق ويقال  
لها الخلية بفتح الخاء المعجمة إذا كانت أمه فيها

(فصل في بيان أحكام الخيار) بكسر الخاء الشامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب  
فالاول يثبت قهرا على العاقدين في كل معارضة محضة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس  
فيها تلك قهري ولا جارية بمجرى الرخص ولولا روى أو - لم أو - استعقب عتقا لخرج بقولنا في  
كل معارضة الهبة ونحوها بقرينة المحضة وهي التي تنفسد بفساد مقابلها النكاح ونحوه  
وبقولنا واقعة على العين الواقعة على المنفعة كالاجارة ونحوها وبقولنا لازمة من الجانبين  
الجائز منها ما كلاً وكلاً ونحوها ومن أحدهما كلاً كتابة ونحوها وبقولنا ليس فيها تلك قهري  
الشقة ونحوها وبقولنا ولا جارية بمجرى الرخص الحوالة ونحوها فلا خيار في شيء مما ذكر  
والثاني يثبت في ذلك الا فيما شرط قبضه في المجلس ويسمى هذا بقرينة الخيار وهو يتعلق  
بمجرد التمسك وهو الارادة والثالث ويسمى بخيار النقص وهو ما يتعلق بقوات أمر مقصود  
مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرط أو تقرير فلي أو قضا عرفي فالاول كأن شرط في المبيع  
شيئا فخلقه والثاني كأنه صرية ونحوها والثالث كظهور العيب الذي ينقص العين أو القيمة كما  
أشار إليه الشارح فيما سياتي ولفظ فصل ساقط من غالب النسخ أيضا (قوله والمتبايعان الخ)  
مقتضا لان أي البائع والمشتري والواو هنا للاستئناف كما مر فامل (قوله مالم يتفرقا) أي طوعا  
ولم يختار الزوم البيع مع بقائه في المجلس ولو أكره أحدهما عليه لم ينقطع خياره لا خيار صاحبه  
مالم يمنع من الخروج معه والابقى وإذا زال الإكراه اعتبر محل زواله فان هرب أحدهما ولم يتبعه  
الآخر بطل خيارهما ما طاقا لم يكن غير الهارب من الفسخ بالقول مع انتفاء العذر بخلاف  
المكره فكان له لا فعل له ويؤخذ من تعاليمهم بتمكنه من الفسخ أن غير الهارب لو كان فائتما لئلا لم  
يبطل خياره وهو كذلك فان مشى كل منهما ولو إلى صاحبه انقطع خياره - ما عاخذ الا بالبن  
الرفعة (قوله عرفا) أي كمثل ثلاث خطوات مثلا أو صعد ونحو سطح أو هبط منه ومن نحو صفة  
مثلا ولو في سقينة فتأمل (قوله يدينهما) أي عرفا لا بروحهما ولا ببعائهما بل بولوات أحدهما أو  
جن انتقل الخيار لوارثه أو وليه بخلاف الانغماء فانه ان ربحى افاقته انتظروا الاقام الولي مقامه  
كما قاله شيخنا وفي شرح العلامة الرمي أن الانغماء ينتقل الخيار فيه إلى الولي ولم يفصل فيه بقرينة  
والخرس عن ليس له إشارة مهمة كالانغماء كما قاله شيخنا أيضا والذي في شرح العلامة الرمي  
انه اذا لم تنههم له إشارة ولا كتابة نصب الخياكم نائباعنه ولو تعدد الوارث اعتبر به الأخير ولو كان  
الخيار لولي محجور عليه فكميل قبل التفرق لم ينتقل اليه على الأصح (قوله فلو اختار أحدهما  
لزوم العقد) أي كان يقول اخترت لزومه أو بقرينة قول أحدهما لا اخترت لضعفه الرضا بالزوم فلو  
اختار أحدهما لزوم البيع والآخر ضعه قدم الفسخ وان تأخر عن الاجازة لان اثبات الخيار  
انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجازة لاصالتها (قوله فورا) ليس قيد (قوله سقط حقه)  
أي حق من اختيار الزوم (قوله وبقي الحق لا آخر) أي ولو لم يشتر يانم لو كان المبيع عن يعتق

(مع الفرع) كبيع عبد  
من عبيدي أو طير في الهواء  
(فصل في أحكام الخيار)  
(والمتبايعان بالخيار) بين  
امضاء البيع وفسخه أي  
يثبت له ما خيار المجلس في  
أنواع البيع كالم (مالم  
يتفرقا) أي مدة عدم  
تفرقه - ما عرفا أي ينقطع  
خيار المجلس اما يتفرق  
المتبايعين بدينهما عن مجلس  
العقد أو بان يختار  
المتبايعان لزوم العقد فلو  
اختار أحدهما لزوم العقد  
ولم يختار الآخر فورا سقط  
حقه من الخيار وبقي الحق  
للاخر



عليه سقط خياره حينئذ أيضا للحكم بعق المبيع فتأمل (قوله وإلهما الخ) هذا خيار الشرط وهو لا يكون إلا منهما أيان يعلق به المشتري ويوافقه الآخر عليه وحيدته قوله وكذا لأحدهما الخ غير متعين اللهم إلا أن يريد به أن إلهما ولاية ذلك في ذاتهما أي إلهما أن يجعل إلهما أو لا أحدهما سواء أشرطا ابتاع أثره وهو الإجازة أو الفسخ منه - ما ومن أحدهما أو من أجنبي ولو العبد المبيع فيجوز بشرطه لمحرر في صيد مثلا وان قلنا أنه تعليق على المعقود فليس أشرطه لأجنبي ابتاع أثره إلا أريوت الأجنبي أو نزول أهليته والأفانطية إله اتفاقا وانما المعقود عنه - أثره ولا يلزم الأجنبي في مراعاة الأصلح أشرطه وإن كرهه وأيسر له عزل نفسه - ولا مانع عنه عزله لأنه تعليق على الأصح وأيسر لو كبل أحدهما بشرطه غير نفسه - وموكله الأباذن موكله والمالك والزوائد والمؤنة في زمن الخيار إن له الخيار والافوقوفة في أنفق عليه وتم العقد لغيره رجع على من تم له العقد (قوله أن بشرط الخيار) أي في جميع المبيع أو في بعضه المعين (قوله إلى ثلاثة أيام) أي فاقلة متصلة بالشرط متواليمة (قوله ونحسب) أي المدة (قوله من العقد) أي إذا وقع فيه الشرط فإن وقع الشرط بعده - حسب من الشرط على الرجح ولو قال الشارح ونحسب المدة من الشرط الخ أشمل الصورتين وكان أولى ويجوز كون الخيار لأحدهما يومين وللاخر ثلاثة (قوله بطل العقد) أي وكذا لو لم يذ كر أمدة فتخو حتى أشاور أو ذ كر أمدة بمجهولة أو بشرط طائفة - إما من التفرق أو من القدر أو تفرقت كيوم ويوم مثلا (قوله ولو كان المبيع مما يفسد الخ) أي كالأشياء الطرية أو من القدر أو تفرقت كيوم ويوم مثلا (قوله بطل العقد) أي ولا يصح شرط الخيار للبايع وحده في المصراة ولا بشرطه للمشتري وحده فحين يعلق عليه فيبطل العقد فيه ما أيضا (قوله وإذا خرج المبيع معيبا) وفي بعض النسخ وإذا وجد بالمبيع عيب الخ وهذا خيار العيب وقد تقدم متعلقه وأشار الشارح إلى ضابطه بقوله تنقص به القيمة الخ وحل ثبوت الخيار به أن سبق على تمام القبض هو أو سببه كما أشار إليه الشارح أيضا بقوله موجود قبل القبض أي قبل تمامه أربعه والخيار للبايع وحده كإياي ومثله الثمن المعين (فرع) العيب لا يلزم أي لا يثبت الرد وإن غش كمن اشترى زجاجة ظنا بوجوهة لثمة صير حيث لم يبحث عنها (قوله قبل القبض) أي قبل تمامه (قوله تنقص به القيمة) هو بفتح الناء المثناة فوق مع ضم القاف وفي بعض النسخ ينقص القيمة بالثناة التحتية المضمومة (قوله يقوت به غرض صحيح) خرج به فحقوق قطع أصبع زائدة وثلاثة بسيرة من نحو خذ أو سان لا يورث شيئا فاحشا ولا يقوت غرضا فلا خيار به - ما (قوله وكان الغالب في جنس ذلك المبيع الخ) خرج به الخصا في إلهما ثم رترك الصلاة في رقيق ونحو حرارة في با كورة من نحو ثناء وقلم نحو - في الكبري وثيوبة في أوام في الأمانة (قوله كزنا رقيق وسرقته وإياقه) أي وإن تاب منها أو مناهاجناية العمد والواط وإتيان إلهما ثم وتمكنه من نفسه وكذا الرد رجناية العمد وما غير هذه من العيوب إذا لم توجد عند المشتري فلا رد بها (قوله فلا يشتري رده) أي ولو ركب اللم يرض به موكله وله الرضا به الا نحو ولي بلام صلحة (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح قال شيخنا رمة تضي كلام المصنف جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط الإبقاء وليس كذلك ولو فسر الاطلا لا يجوز إلا في الأحوال الثلاثة - الأولى وأنسب (قوله بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة) بخلاف بيعها مع الشجرة فإنه لا يجوز بشرط القطع فيها

(ولهما) أي المتبايعين وكذا لأحدهما إذا وافقه الآخر (أن بشرط الخيار) في أنواع المبيع (إلى ثلاثة أيام) ونحسب من العقد لأن التفرق فلوزاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد (وإذا خرج المبيع معيبا) أي عيبا موجودا قبل القبض تنقص به القيمة أو العيبين نقصا يقوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وإياقه (فلا يشتري رده) أي المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة) (مطابقا) أي عن غير القطع

(الابعد بدو) أي ظهوره (صلاحها) وهو فيما لا يتلون انتهائها حاله إلى غاية قصد ١٨٧ منها غالبا كحلاوة قصب وجوهره رمان

والبن تين وفيه ايتس لون بان  
ياخذ في حرة أو سواد أو  
صفرة كالعنب والاباص  
والبلخ اما قبل بدو العلاج  
فلا يصح بيعها مطلقا لمن  
مساح الشجرة ولا من  
غيره الا بشرط القطع سواء  
جرت العادة بقطع الثمرة  
أم لا ولو قطعت شجرة عليها  
ثمرة جاز بيعها بلا شرط  
قطعها ولا يجوز بيع الزرع  
الا خضر في الارض الا  
بشرط قطعه أو قلعها فان  
بيع الزرع مع الارض أو  
مفردا عنها السكن به - بد  
اشتهد ادا حلب جاز بلا شرط  
ومن باع زرعاً أو ثمر الم يبد  
صلاحه لزمه سقيه قدر ما  
تنوبه الثمرة وتسلم عن  
التلف سواء خلى البائع بين  
المشتري والمبيع أو لم يخل  
(ولا) يجوز (بيع ما فيه  
الربا بجنسه رطباً) - يسكون  
الطاه الملهمة وأشار بذلك  
إلى أنه يقتضي بيع الربويات  
حالة الكمال فلا يصح مثلاً  
بيع عنب بعنب ثم استثنى  
المصنف عما سبق قوله (الا  
الابن) أي فانه يجوز بيع  
بعضه ببعض قبل تجديده  
واطلاق المصنف الابن فشمع  
الحليب والراتب والخيض  
والخاض والمبار في الابن  
الكيلى - متى يصح بيع

وبخلاف الرهن ونحوه (قوله الابعد بدو الخ) هو بضم الباء الموحدة والبدال المهملة وكسر  
الواو المشددة (قوله أي ظهوره صلاحها) فيجوز بيعها بشرط القطع وبشرط الإبقاء ومطابقاً  
(قوله وهو) أي بدو العلاج وضابطه وصول الشيء إلى حالة يطلب فيها غالباً كرم الشارح  
بيان بعض ذلك فتأمل (قوله وجوهره رمان) أي في الحامض وحلاوته في الحلو (قوله  
فلا يصح بيعها) أي الا بشرط القطع ان يمتنع من ثمرته كما هو المقسم ولو مالاً أصلها فان بيعت  
مع أصلها امتنع بشرط القطع فيها كما مر (قوله ولو قطعت شجرة الخ) هذه مستثناة من شرط  
القطع لان المتبقي فلو فرض ان البائع غرسها فنبتت قبل ان تقطع الثمرة فهل يكف القطع نظراً  
إلى ان شرط القطع موجود حكماً أو لا يكف لعدم التصريح بالشرط فيه نظراً لاقرب كما قاله  
شيخنا الشيرازي انه يكف القطع ومثله ما لو كانت يابسة فاخضرت (تنبيه) - يجري في بيع  
الزرع المذكور ما في الثمرة والارض كالشجرة فتأمل (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح (قوله جاز  
بلا شرط) أي اذا كان المقصود منه مرقباً كالشجرة أو ما المستور في سنابله فلا يصح بيعه وان اشتد  
حبه (قوله لم يبد صلاحها الخ) صوابه بد صلاحها فتأمل (قوله لزمه سقيه) أي ان كان مالاً  
لاصله ويشترط فيه أن يكون مما سبق بخلاف البعل بالعين المهملة ونحوه فان تلف بتركه ولو بعد  
التخلية انفسخ العقد أو تعيب ثبت الخيار ويشترط فيه أيضاً القطع بعد بدو العلاج فيما يغاب  
فيه اختلاط حادثه بالموجود واذ وقع اختلاط فيما بشرط فيه القطع قبل التخلية خير المشتري  
ما لم يسمع له البائع أو بعده فلا خيار للمشتري ويصدق بيمينه في قدر حق الاختلاف اليه - له  
(قوله وتسلم عن التلف) أي والفساد (قوله أولم يخل الخ) حتى لو بشرطه على المشتري بطل العقد  
لانه مخالف لمقتضى العقد ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح وهذه  
من متعلقات الربا فكان الوجه ذكرها هناك وقد مر الإشارة اليه اللهم - الآن يقال ذكرها  
للمناسبة ذكر الثمرة قبلها فتأمل (قوله بجنسه) أي من المعلوم (قوله رطباً الخ) هو حال من ما  
أو من جنس ولا يصح متمازها (قوله بكون الطاه) أي مع فتح الراء (قوله في بيع الربويات)  
أي وهي النقود والمطعمات (قوله عنب بعنب) أي ولا عنب بزبيب ولا رطب برطب ولا بقر  
الافى مسئلة العربا بالانسية (قوله الابن) أي الخالص من نخوصه وليس مغلباً بالثمار وسواء  
فيه الحليب وغيره كما ذكره الشارح وكذا الحلول والادهان ان لم يمتزج أصلاً كزيت أو شمع  
أو دهن ورد أو لافى أجناس كدهن ورد ودهن يفسج وان كان أصلهما الشيرج على الوجه  
الوجيه ويرخص في بيع العربا وهي بيع الرطب على الفضل بقر أو بيع العنب كذلك بزبيب  
نحوه في الرطب والعنب عند تخلية وكيفية الاخر عند قبضه فيمادون خمسة أو سق ومثله  
أيضا الزيتون فانه يباع بعضه ببعض مثلاً اذا لم يمتزج والمعار فيه الكيل (تنبيه) - اذا كان  
الابن من جنس واحد كابن بشر أو جاموس مثله - ما في شرط فيه المماثلة والحلول والتفاضل  
واذا كان من جنس - بن كابن ابل - ابن غنم أو من جنس شرط فيه الحلول والتفاضل وجاز التفاضل  
لان ابن الابن جنس والضأن والماعز جنس آخر  
(فصل في بيان أحكام السلم) ويقال له السلم كما ذكره الشارح فبقي السلم وسلم وأسلم وسلمف  
والسلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق وانما سمى سلماً لتسليم رأس المال فيه في المجلس

الراتب بالحليب كيلا وان تفاوتا وزناً (فصل في أحكام السلم)



وسلفا لتقديم رأس المال فيه أيضا وحكي الراجح في شرح مستند الشافعي عن ابن عمر رضي الله  
عنهما أنه كره لفظ السلم هنا قال شيخنا الشيرازي وأهل وجهه أن السلم يطلق لفة على الاستسلام  
والانقياد فكان ينبغي له التعبير هنا بالسلف والاصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تدابرتم  
بدين الآية فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما بالسلم وخبر الصحيحين من أسلف في شيء فليسلف  
في كبل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم وهو نوع من البيع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع  
الرؤية وأدراكه خمسة مسلم ومسلم إليه ومسلم فيه ورأس مال سلم وصيغة وذكره المصنف عقب  
البيع لأنه نوع منه بزيادة لفظ مخصوص (قوله وهو) يسكون الهاء وضعا (قوله بمعنى واحد)  
أي هنا وإن كان السلف يطلق على القرض أيضا ولم يذكر المصنف ولا غيره من الشافعية معناه  
اللفظ لكن ذكر العلامة ملاسكين من الحنفية في شرح الكنز لغة الاستعمال (قوله موصوف  
الخ) هو بالجر (قوله في الذمة) أي بلفظ السلم والانه من البيع كما حرت الإشارة إليه ولذلك  
قال الماوردي ليس لئلا عقدي توقف على لفظ مخصوص الثلاثة السلم والنكاح والكتابة (قوله  
ولا يصح) أي السلم (قوله الأبايجاب وقبول) أي بشرطه ما المتقدم فأركانه أركان البيع لأنه  
نوع منه على ما مر وإنما أفرد المصنف بالذکر لأجل اعتبار الشروط الزائدة فيه المذكورة  
وقوله لا تخمس شرائط الخ تقريب قائم أكثر من ذلك كما به لم من الشارح فتأمل (قوله  
ويصح السلم حالا) أي عندنا فقط (قوله وموجب) أي عندنا كاللجنة الثلاثة رضي الله عنهم  
(قوله فان أطلق) أي لم يصرح فيه بحلول ولا تأجيل فهو حال وهذا في السلم فيه أما رأس مال  
السلم فلا يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما سبقي (قوله في الاصح الخ) هو  
المعتمد (قوله مضبوطا بالصناعة) أي أن يكون له صفات معينة ويعرف بها كما أشار إليه الشارح  
فخرج بذلك الجلود والنبل ورؤس الحيوان والاولى المعهولة ولومن نحو نحاس ما لم تصب في  
قال نعم يصح السلم في نحو الاسطال المربعة وفي قطع من الجلامد بوعه وزنا (قوله في السلم لم فيه)  
أي نفسه (قوله ولا يكون ذكرا لوصاف الخ) قال شيخنا صوابه اسقاط لفظ ذكر لان الكلام  
في كون السلم فيه له صفات لا يعز وجودها يصح فان كان له صفات يعز وجودها لم يصح فتأمل  
(قوله كأثر بكار) أي وهي مائة قد لازية ويصح في الصغار منها وهي مائة قد لا تدوى وكذا  
في سائر الجواهر الا في العقيق لاختلاف أحجاره ولا نظر لضبطه بوزن أو غيره (قوله وجارية  
وأختها) أي وكذا ذاباجة وفرخها (قوله لم يحتاط به غيره) وفي بعض النسخ لم يحتاط به غيره أي من  
غير جنسه كما قال بعضهم انتهى والوجه خلافه ليدخل نحو الخلف المركب من الجلود مثلا على أن  
في كلامه إشارة إلى أن هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله لان عدم الصفة فيه لعدم انضباطه فتأمل  
(قوله ومجهون) أي ومنه الغالية المركبة من نحو مملك وغير مملك وقدر زاد فيها عود وكافور  
ومنه أيضا الترياق بالتمام والدال والطامع مع الحركات الثلاث ويقال له أيضا طرايق وهو المركب  
بخلاف المترديان كان نباتا أو حرا فانه يجوز السلم فيه (قوله فان انضبطت أجزاؤه) أي كثر وهو  
لمركب من نحو حرير وصوف ومثله العنابي وهو المركب من نحو حرير وقطن (قوله يحين الخ)  
هو بكون الباء الموحدة رضة مع تشديد النون وتركة قال شيخنا ونعني به انضبطت الأجزاء  
بالحين اهله تحريف من النساخ والافتقار نظر ظاهر لان الانقضاء فيه ليست جزءا مقصودا فهو

وهو والسلف لفة بمعنى  
واحد وشرعا بيع شيء  
موصوف في الذمة ولا يصح  
الأبايجاب وقبول (ويصح  
السلم حالا وموجب) فان  
أطلق السلم انعقد حالا في  
الاصح وإنما يصح السلم  
(فيما) أي في شيء (تسكلمات  
فيه خمس شرائط) أحدها  
(أن يسكون) السلم فيه  
(مضبوطا بالصناعة) التي  
يختلف فيها القرض في السلم  
فيه بحيث تقتضي بالصناعة  
الجهالة فيه ولا يكون ذكر  
الأوصاف على وجه يؤدي  
لهزة الوجود في السلم فيه  
كأثر بكار وجارية وأختها  
أو ولدها (و) الثاني (أن  
يكون جنسا لم يحتاط به غيره)  
فلا يصح السلم في المختلط  
المقصود الأجزاء التي  
لا تنضبط كهرينة ومجهون  
فان انضبطت أجزاؤه صح  
السلم فيه يحين واقط

خارج بقوله المقصود الاجزاء فان جعل مثلا لما خرج بذلك فظاهر لا يمكن كلامه يناقيه انتهى  
 أقول ولا محل لهذا النظر لان ما فيه من الملح والافتحة من مصالحه كما صرح بالصحة النعوى في  
 متن المنهاج وأقره الجلال الحلبي وغيره وهو المعتقد (قوله والشرط الثالث الخ) خالف المصنف  
 هنا لوجه السابق لوجوه الممانعة منه مع أن مفهوم الشرط وجودي أو لدفع ايها أنه جزم من  
 الشرط قبله فتأمل (قوله الطبخ أو شئ) أي أوقى كاللحم في الجميع أو في الاول والبيض في الثاني  
 والزلاية في الثالث (قوله كالعسل) أي إذا أريد تعيين من شئ فيصح فيه ومثله السكر والفانيذ  
 وهو عسل القصب والحبس والصابون واللبان نارها مضبوطة قال العلامة الرملي ومثلها  
 النيلة باللام أو الدال لذلك انتهى وفارق عدم صحة بيع بعض المذكورات ببعض ضيق باب الربا  
 فتأمل (فرع) لا يصح السلم في الكسك بفتح الكاف وكسرهما كما قاله الماوردي (قوله  
 فليس يسلم) أي قطعا (قوله ولا ينعقد أيضا بيعه في الاظهر الخ) هو المعتقد لما فاته تعريفة  
 السابق فتأمل (قوله أن لا يكون من معين الخ) مثله الشارح بالسلم في نحو صاع من هذه الصبرة  
 وهو ظاهر كلامه بل صريحه وبعضهم جعل هذا المثال من أفراد ما قبله وجعل هذا الشرط  
 في موضع السلم فيه ومثله بالسلم في ثمر قرية صغيرة أو بستان أو ضيعة وهو غير مستقيم لانه يلزم  
 عليه عدم صحته في ثمر القرية الكبيرة أيضا على أن موضع السلم فيه قد يجب تعيينه ويلزم عليه  
 التكرار أيضا لان هذا مما ياتي في كلامه اللهم الآن يقال هو جرى على الغالب والمعتبر فيه كثرة  
 الثمر وقلته أما إذا سلم في ثمر ناحية أو قرية عظيمة صح وتعين فلا يجوز ابدا له لكن لو أتى بالاجود  
 من غير تلك الناحية أجبر على قبوله فيما يظهر ومحل ذلك فيما إذا سلم في بعضه لافي كاه فلا يصح  
 في الجميع (قوله ثم اوصى السلم فيه) أي في الشيء الذي ذكرته الشروط الخمسة السابقة  
 (قوله وفي بعض النسخ ويصح الخ) لا يخفى أن النصصة الاولى أصح وأولى والمراد من غالب  
 الشروط الاتية أن يذكروا في العقد ما استفيدا اعتبارا من الشروط السابقة بلغة يعرفها  
 العاقدان وعدلان وفي بعض النسخ هنا زيادة وأن يكون السلم فيه مما يصح بيعه وهو مستدرك  
 فتأمل (قوله أن يصفه) أي أن يذكروا في العقد الالفاظ الدالة على الصفات الاتية بما مر مع  
 ذكر الجفر والنوع ولو قال أن يذكر الخ لكان أولى (قوله بعدد كرجله) أي بلغة يعرفها  
 العاقدان وعدلان كما مر (قوله التي يختلف بها الثمن) وفي بعض النسخ الغرض أي بان تكون  
 من الصفات التي لا يتسامح عنها غالبا تخرج به نحو الكحل بفتح الجيم وهو سواد أجفان العينين  
 من غيرا كنهال والدعج وهو سوادهما مع السعة والملاحه وهي تناسب الاعضاء ولا يجب فيه  
 ذكر القوة على العمل ولا كونه قارئا أو ضد ذلك فان ذكر شيء من ذلك اعتبر وجوده ويكفي في  
 القراءة المطابقة عادة أمثاله في يالده وكذا في الكتابة ونحوها (قوله نوعه كتركي) فان اختلف  
 صنف النوع كرومي وخطابي وجب ذكره (قوله أو ثوبته) أي أو ثيوبته أو بكارته قال العلامة  
 الرملي وأما الخنثى فلا يصح السلم فيه ولو اوضح النادرة وجوده انتهى قال العلامة ابن قاسم  
 والمسته في الناسري وغيره (قوله تفر بيب الخ) هو راجع للسن فقط كائن سبع أو محتلم وخرج به  
 ما لو أراد كونه ابن سبع سنين مثلا من غير زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو أخرقه تفر بيبا هذه  
 لكان أولى واحسن لانه معتبر فيه أيضا ويعقد قول الرقيق في احتماله وكذا في سنه ان كان

والشرط الثالث مذكور  
 في قوله (ولم تدخله النار  
 لاحاته) أي بان دخلته  
 الطبخ أو شئ فان دخلته  
 النار للخبز كالعسل  
 والسمن صح السلم فيه (و)  
 الرابع (ان لا يكون) السلم  
 فيه (معينا) بل دينا لو كان  
 معينا كالمات اليك هذا  
 الثوب مثلا في هذا العبد  
 فليس يسلم قطعا ولا ينعقد  
 أيضا بيعه في الاظهر (و)  
 الخامس أن لا يكون  
 (من معين) كالمات اليك  
 هذا الدرهم في صاع من هذه  
 الصبرة ثم اوصى السلم فيه  
 ثمانية شرائط) وفي بعض  
 النسخ ويصح السلم بثمانية  
 شروط الاول مذكور في  
 قول المصنف (وهي أن  
 يصفه بعدد كرجله  
 ونوعه بالصفات التي يختلف  
 بها الثمن) فيذكر السلم  
 في رقيق مثلا نوعه كتركي  
 أو هندي وذ كورنه أو  
 انوثته وسنه تقريبا وقده  
 طولا أو قصرا أو ربعة  
 ولونه كأيض وبصف  
 بياضه بسمرة أو شقرة



بأنفام لما والا فقول سيده المـ لم ايضا ان ولد في الاسـ لام والا فقول الفاسين اي الدلائل  
 يظنونهم (قوله في الابل والبقرة الخ) فيصح السلم في جميع الحيوانات خلافا للحنفية رضى الله  
 تعالى عنهم لكن في غير الحوامل منها (قوله واللون الخ) ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر القدر واعتد  
 العلامة الرمل اشتراط ذلك وهو كذلك (قوله في الطير) اي وكذا السمك والجمجمة مثلهما  
 ويشترط في لحم غيرهما ذكر النوع كالم بقر ونحوه وكذا خصي معلوف وضيق جذع أو ضدها  
 من فخذا أو غيره ويقبل عظم معناده (فرع) • يصح السلم في السمك والجمجمة بين عدو صبيين  
 وزنا (قوله والنوع) اي وكذا بالبدن اختلاف به غرض وقد يغني ذكر بدنه عن ذكر نوعه  
 كعبه لكي لا كونه من نسج فلان مثلا (قوله كقطن عراقي) اي أو شامي أو مصري أو صعيدى  
 (قوله والغنظ والدقة) بالدال المهملة وهما موصوفان للغزل على الاصل وقد يقال الثاني على  
 النسج ككسبه (قوله والصفاقة والرقعة) بالراء المهملة وهما موصوفان للنسج والاول ضم الخبوط  
 بعضها الى بعض والثاني عدمه (قوله يحمل على الخمام لا على المقصور الخ) ويجب قبول  
 المقصور بدله ما لم يصح له الغرض ومنه يعلم صحة السلم في المقصور لا بدق ويصح في المصبوع  
 قبل نسجه وكذا بعده ان لم يسد المصغ فرجه كاقويه ويذكر في تمر وزبيب وحب نوعه ولونه  
 وباده وجرمه وعتمقه أو حداته ويستحب ذكر كونه عتيق عام أو عامين ومطلقة يحمل على  
 ما يسمى عتيقا عرفا وفي عمل الخمل مكانه كجبل وزمانه كصيني ولونه كبيض ونحو ذلك (قوله  
 اي أن يكون المـ لم فيه معلوم القدر الخ) لاحاجة الى هذا التأويل لانه يلزم من ذكر قدره  
 الضابط له أن يكون معلوم القدر اللهم الا ان يقال انما ذكره لاجل الانواع بعده فتأمل  
 (قوله في مكيل) اي ان عدل الكيل فيه ضابطا لثخوقات مـ لك ولا نحو بطيخ وقتنا وما هو  
 أكبر جرمان التمر ولا نحو قصب السكر ولا نحو البقول والتبن والدربس والخطب والخشب  
 فيتميز في جميع ذلك الوزن (قوله في ووزون) ومنه النقدة ان فلا يصح فيها الابل بالوزن ويصح  
 في المكيل وزنا وعكسه فيما ينضبط بهما كالحبوب ولا يصح الجمع بين العدد والوزن الا فيما  
 يسهل فيه ذلك كاللبن بكسر الموحدة والخشب ولا الجمع بين الكيل والوزن في نحو البطيخ  
 الا اذا اريد بالوزن مثلا لا التقريب ولو في الواحدة من ذلك ويجري ذلك فيما ياتي (قوله في  
 مـ مدود) اي كالاجار ونحوها (قوله في مـ مدود) اي كالقمباب والاراضي ولا يجوز تعيين  
 مكيل الا ان عرف قدره بالمعتاد (قوله والثالث مـ كور في قول المصنف الخ) انما خالف  
 المصنف الا لمحب فيه لوجود أداة الشرط الممانعة من الشرط أو لفائدة أن المراد بالشرط  
 ذكر الحمل لا ناجيله لانه قد تقدم فتأمل (قوله ذكر الخ) هو بالفتح المصدر والفعل الماضي  
 المبني للفاعل اي العاقد (قوله وقت محله) هو بكسر الحاء المهملة اي ان يذكر وقتا ينتهي به  
 الاجل ويجب تسليم المـ في مـ اذا وجد بذلك الوقت ولا بد أن يكون ذلك الوقت مما يهرفه  
 العاقدان أو عدلان ولومن الكمار كالعيدر بيع وجمادى ويحمل على ما يليه ويحمل على  
 أوله ان قال اليه أو الى رأسه أو الى هلاله وعلى آخره ان قال الى فراغه أو سلخه أو آخره فان قال  
 فيه لم يصح العقد ويحمل الشهر على العربي فان قيد بغيره عمل به ولا يخفى أن ما ذكرناه  
 هو مناد كلام المصنف والشارح وهو غير مراد ولا يستقيم اذ ليس الشرط ذكر  
 وقت لول الاجل وانما الشرط ذكر الاجل لانه كقوله مؤجلا يشهر ويقع لم

ويذكر في الابل والبقرة  
 والغنم والخيل والبعال  
 والجمجمة كورة والانوة  
 والسن والالون والنوع  
 ويذكر في الطير النوع  
 والصغر والكبر والد كورة  
 والانوة والسن ان عرف  
 ويذكر في الثوب الجنس  
 كقطن أو كـ أو حرير  
 والنوع كقطن عراقي  
 والطول والعرض والغنظ  
 والدقة والصفاقة والرقعة  
 والنعمية والخشونة  
 ويقاس بهذه الصور غيرها  
 ومطلق السلم في الثوب  
 يحمل على الخمام لا على  
 المقصور (و) الثاني ان  
 يذكر قدره بما ينفي الجهالة  
 عنه اي ان يكون المـ لم  
 فيه معلوم القدر كيلا في  
 مكيل ووزنا في موزون  
 وعدا في مـ مدود وذرعا في  
 مـ مدود والثالث مـ كور  
 في قول المصنف وان كان  
 المـ لم (فجلاذ كـ)

قوله الكيل صوابه العدد  
 تأمل اه مـ صححه

قوله ولو لم يكن  
 في الشرط ذكر وزن الشمس  
 أو مقدارها أو مقدار  
 أو مقدارها أو مقدار

وقت

وقت الحلول بشرائه وإما بغايته كقوله مؤجلا إلى وقت كذا ويعلم وقت الحلول بوجود تلك الغاية فتأمل وافهم فقول الشارح كنهه كذا ليس واحدا من هذين على ما ذكره المصنف فتأمل (قوله كنهه كذا) فإن أجل بشهر من شهر والعرب أو القرس أو الروم جاز وإن أطلق محل على الهلال لأنه عرف الشرع فإن كنهه كنهه بحسب الباقي بعد الأول المتكسر بالهاء له وقع الأول ثلاثين يوما بعد ما ولا يلحق المتكسر لثلاثية آخر ابتداء الأجل عن العقد (قوله أن يكون المسلم فيه موجودا) أي بغاب على الظن وجود المسلم فيه في محل وجوبه وقت وجوبه ولو بالنقل إليه من بلد آخر ولو بعد ما غابته فخرج به ما لوطن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من البها كورة فانه لا يصح كما قال الشيخان أنه الأقرب إلى كلامهم ولا ينفسخ بانقطاعه قبله أو فيه وله الخيارات في الثاني (قوله تسليم المسلم فيه الخ) هو اظهر في محل الاضمار فتأمل (قوله فلو لم يتم لا يوجد عند المحل) أي بان لا يوجد أصلا أو يوجد نادرا أخذنا منه وم الغالب واقتبل بالرطب في الشتاء يصح أن يكون مثالا لها فتأمل (قوله أن كان الموضع لا يصلح له الخ) لا يصلح له ولم يكن له من بلده إلى محل التسليم مؤنة تعيين موضعه وان لم يذكر فإن ذكر غيره عمل به ولو خرج الموضع عن الصلاحية تعين أقرب محل يصلح إليه وسواء المسلم الحال والموجب ويمكن أن يقال في بلد كذا أو يوصله إلى نحو الور ويجوز أن يداره مثلا وفارق في شهر كذا كما مر لاختلاف الأغراض في الزمان غالباً (قوله إلى موضع التسليم الخ) لو قال إليه اسكن أو لي وأخسر اللهم الآن يقال ذكره للإيضاح فتأمل (قوله أن يكون الثمن معلوما) أي وهو رأس المال كما مر في البيع فذكره هنا تذكرا لله لا أن يقال ذكره هنا ليفيد أن رأس المال يسمى غناوان كان الأغاب تعبيرهم في هذا الباب برأس مال المسلم فتأمل (قوله أن يتقاضي الخ) لا يخفى أن صيغة المفاعلة باطلة إذ ليس في كل من العاقدين قبض ولا قبض وانما الاقباض من المسلم والقبض من المسلم إلى المسلم على أنه يمكن القبض من المسلم إليه فقط على الممتد كما في البيع مع أن هذا تكرر مع ما مر اللهم الآن يقال المفاعلة ليست على بابها فتأمل (قوله قبل التفرق) أي وكذا التخيير فلو اختلفا فقال المسلم لم أقبضتك بعد التفرق وقال المسلم إليه قبله ولا يمتنع له صدق مدعى الصحة (قوله فقيه خلاف تفرق الصفة) أي فيصح فيما قبض ويطل فيما لم يقبض كما مر (قوله واعتبر القبض الحقيقي) أي وهو في المنفعة بقبض محله (قوله فلو أحال المسلم الخ) نعم إن قبضه المسلم من المسلم إليه أو من المحال عليه وسأله المسلم إليه في المجلس صح ولو أحضر المسلم إليه المسلم فيه في محل التسليم وكذا كل دين مؤجل فإن كان قبل محله فلا مسلم الامتناع من قبوله إن كان له غرض صحيح والأجبر على قبوله فإن امتنع أخذ الحاكم عنه وإن كان بعد محله أجبر على القبول مطلقاً وعليه الأجر إن كان الأبرار عرض المؤدى ولو اجتمع بعد المحل في غير محل التسليم وجب الدفع وانقبول إن لم يكن له مؤنة فإن كان له مؤنة لم يلزمه الدفع ما لم يقصدها المسلم والمثل المؤنة ارتفاع الأسعار في بعض الأزمنة (قوله والثامن أن يكون العقد الخ) لعل المراد من هذا الشرط عدم ذكر خيار الشرط ومقتضاه أن ذكره يبطل العقد فراجع وتأمل والله أعلم (فصل في بيان أحكام الرهن) وجهه رهن كجبل وحبال ويقال رهن بضم الهاء والاصل فيه قوله تعالى فرهن مقبوضة وهو واحد الوثائق الثلاثة والأشهر ان الضمان والشهادة رهن لخوف

العاقد (وقت محله) أي الأجل كنهه كذا لو أجل المسلم بقدم زيد مثلاً لم يصح (و) الرابع (أن يكون) المسلم فيه (موجوداً) عند الاستحقاق في الغالب أي استحقاق تسليم المسلم فيه فلو لم يتم لا يوجد عند المحل كرطب في الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذ كر موضع قبضه) أي محل التسليم إن كان الموضع لا يصلح له أو يصلح ولكن للمحل إلى موضع التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثمن معلوماً) بالقدر أو بالرؤية (و) السابع (أن يتقاضي) أي المسلم والمسلم إليه في مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه فقيه خلاف تفرق رقيق الصفة والمعتبر القبض الحقيقي فلو أحال المسلم برأس مال المسلم وقبضه المحال وهو المسلم إليه من المحال عليه في المجلس لم يكن (و) الثامن (أن يكون العقد ناجزاً لا يدخله خيار الشرط) أي بخلاف خيار المجلس فانه يدخله (فصل في أحكام الرهن)



المحدد والاقول ان خوف الافلاس وأركان خمسة رهن ومرتهن ومرهون ومرهون به وصيغة  
وهي الايجاب والقبول بشرطهما كافي البيع وأن لا يشتمل على ما يضر الرهن أو المرتهن كأن  
تحدث زواجر مرهونة أو عدم بيعه عند الحلول (قوله وهو غنة الثبوت) ومنه الحاشية الرهنة  
أي الغائبة (قوله وشتر عا جعل عين الخ) لو قال نعلق دين بمال الخ لم يدخل نحو التركة لمكان أولى  
اللهم الآن يقال هذا تعريف الرهن الجملي فتأمل (قوله مالية) أي ممتولة (قوله الايجاب)  
أي من الرهن (قوله وقبول) أي من المرتهن (قوله أن يكون مطلق التصرف الخ) لو قال  
أهل تبرع فيما يرهنه أو يرتهن به لمكان أولى وأنبأ يخرج به الولي في مال محجور له فلا يجوز له  
أن يرتهن به أو يرهنه الا ضرورة أو غبطة ظاهرة الا الحالك فيجوز له ذلك للمصلحة (قوله وذكر  
المصنف ضابط المرهون الخ) لو قال والمرهون به لوفى بما ذكره المصنف ويقتضى الاركان فتأمل  
(قوله وكل ما جاز بيعه) أي صح بيعه لذاته (قوله جاز رهنه) أي وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه  
نعم لا يصح رهن المنفعة ابتداء ولا الدين عند من هو عا به لانه غير مقدور على تسليمه ولا المدبر لما  
في بيعه من الغرر فان السيد قد يوت بخافة فيبطل مقصود الرهن ولا المعاق عتقه بصفة يمكن  
سببها حلول الدين الا بشرط بيعه قبلها ولا الأرض المزروعة (تنبيه) يستثنى من مفهوم  
كلام المصنف الأمة التي اهولد غير مميز فيجوز رهن أحدهما لا يبيعه ويباعان عند الحاجة اليهما  
ويقوم المرهون منه واحد موصوفاً بكونه حاضراً ومضوئاً ثم مع الآخر فالرائد على قيمته  
قيمة الآخر ويوزع الثمن على قيمتهما بذلك النسبة فإذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمه مع الآخر  
مائة وخمسين فالنسبة اليه بالاثلاث فيتمتعاق حق المرتهن بثلثي الثمن وتكمل كلامه المشاع وقبضه  
بقبض كله وخروج به المالك والموقوف وأم الولد ونحوها (قوله في الدين الخ) قيد لا بد منه  
وكذا الاستمرار فيشترط في المرهون به كونه ديناً ولو منفعة ملتزمة في الذمة (قوله فلا يصح  
الرهن عا بها) أي على الاعيان (قوله ومستعارة) أي أو مستأجرة أو مستأجرة (قوله من  
الاعيان المضمونة) ليس قيداً ولو سكت المصنف عنها لمكان أولى وأخصر لقوله غيرها كالوديعة  
اللهم الآن يقال انهم اتعلم بالطريق الأولى ودخل فيها الموقوفة فإذا اشترط الواقف في وقته أن لا  
يخرج الا برهن فان اراد الرهن الشرعي بطل الوقف أو اراد مطلق التوثيق لم يكن حاملاً لاخذ  
على رد لم يضر وعمل بشرطه الا ان تعذر الانتفاع به ومثله ما لو أطلق حـ لا على المعنى اللغوي  
(قوله واحترق بـ) (تقر الخ) لا يخفى انه يعتبر في المرهون به كونه ديناً بالتزام كالمهر ولو ما لا  
يدخل نحو ثمن المبيع في زمن خيار المشتري فقط فخرج بالدين الاعيان كالمهر أيضاً وبالانبات  
أي الموجود ماسية قرضه لانه وثيقة حق فلا يتقدم عليه كاشهاد أو نفقة الزوجة في الغد وباللزم  
نجوم النكاح وجعل الجملة قبل الفراغ من العمل وجعل في حاشية الشارح غير مستقيم  
لانه ان اراد بدين السلم رأس المال فهو من اللازم وعدم صحة الرهن به لاشترط قبضه في  
الجاس وان اراد به السلم لم فيه فهو مما يصح الرهن به ولان ثمن المبيع في مدة الخيار اذا لم يكن  
للمشتري ان يملك يصح الرهن به لعدم الملك فيه فتأمل (قوله والراهن الرجوع فيه) أي في  
المرهون قبل قبضه باقول كرجعت فيه أو بأطلته وبتصرفي في الرهن كهيئة ورهن ولو غير  
مقبضين وكاتبه ولو فاسدة وثديروا حبال منه أو من نحو أبيه واعاق ونحوها لا يفسد كوط

ولا يزويج اعبداً وأمة ولا بعت عاقداً وجنونه ويقوم وليمه مقامه ولا باعائه بل تنظر افاقته  
وان طالت فان أبس منها فكالبجنون والخمر بعد الاذن لا يطله وقبله تعتبر اشارته فان لم تكن  
بطل الرهن ولا يباقي وتخمر عصبير لان حكم الرهن وان ارتفع بالخمر عاد بالانقلاب فلا يقبض  
بعد تخلله ولا يعتد بقبضه حال تخمره واما الموت ونحوه مما تقدم بعد القبض فانه لا يضر قطعا  
لكن لو تخمر العصبير بعد القبض بطل الرهن في ارتفع حكمه لا يعفى بطل من اصله فان عاد  
خلافه اعد الرهن بلا صيغة جديدة (قوله فان قبض) أي المرتهن (قوله العين المرهونة) أي  
باذن الراهن عن الرهن وتصديقه عليه فلو اختلفا في قبضه عنه وهو يد الراهن او المرتهن  
وقال الراهن غصبته او قبضته عن جهة اخرى صدق بيمينه كما يصدق في اصله وصحته (قوله  
عن يمينه) أي وهو من يصرح عقده للراهن وللعاقدا انابة غير فيه مالم يلزم اتحاد القابض  
والقبض فلا يصح انابة عبد الراهن غير المكاتب (قوله لزوم الرهن) أي من جهة الراهن فقط  
(قوله وامتنع على الراهن الرجوع فيه) أي ولا يصح منه تصرف بربل الملك كالوقوف فانه  
باطل على المعقد او ينقصه كالتزويج فانه باطل أيضا وكذا الاجارة والاعارة ان كان الدين حال  
او يحل قبل انقضاء مدت ما وامتنع عليه الوطء لحرف الجبل فيمن تحبل وحده الباب في غيرها  
ويمتنع عليه الاستمتاع بها ان جر لوطه والا فلا يتم بحثنا لو خوف الزنا لولم يطأ جازله وهو المعقد  
وكذا الاعتاق الا ان كان موسرا فيه حافية فذنته وايلاده لوجبات منه ويغرم القيمة رهنا  
مكانه بل المعقد الحاكم عليه بالرهنية وهي في ذمته قبل غرمها كالارض على الجاني وان كان  
هو الراهن والالم يتذو يلغو العتق ويوقف الايلاد فان انتكح الرهن نفقه والزنا حرام ولا  
قيمة عليه فيه وله انتفاع بلا ينقصه كالأركوب ونحوه وله استرداد ذلك ولا حاجة للانضمام  
عليه الامع التهمة ولا يمنع من مصلحة المرهون كقصد وجسم وله باذن المرتهن ما منعه (قوله  
الا بالتمتع) أي التقرير بطي في تناقه تلخروجه عن الامانة ومثله امتناعه من تسليمه بعد البراءة  
من الدين (قوله فيه) أي في المرهون (قوله ولا يمسك بقبضه) أي المرهون (قوله ولو ادعى)  
أي المرتهن (قوله تناقه) أي تلف المرهون (قوله واذا قبض الخ) ومثله القبض البراءة منه  
والارث والاعتياض عنه وغير ذلك (قوله أي لم ينفك الخ) هو تفويضه بالمراد فتمل (قوله ينفك  
يقضى جميعه) أي ان اتحدت الصفة والراهن والمرتهن والدين فان تعدد المرهون كثلثة  
عبيد على دين واحد ونعقد المصحق كالواو في مالومات الراهن عن ورثة فلا ينفك شيء من  
الرهن بوقاف بعضهم حصته وان اختلف شيء مما ذكر انك ما يخصه فلو رهن نصف عبيد بدين  
ونصفه بآخر فبرئ من أحدهما انك قسطه ولو رهنها عبيد عند شخص بدين له عليهم افاقا  
أحدهما ما عليه انك نصيبه ولو رهن عبيده عند اثنين فبرئ من دين أحدهما انك قسطه  
(خاتمة) كل أمين ادعى الرد على من اتفقه صدق بيمينه الا المرتهن والمكاتب فلا يصح  
الابينة لان كلامهم أخذ العين لغرض نفسه فتأمل

(نصل في بيان أحكام الحجر) • بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم وهو أنواع كثيرة كما سيأتي  
أنها بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرى ان هذا الباب واسع جدا لا يقتصر أفراد  
مسائله ولعل اقتصار الشارح هنا على حجر السفه والقليل وان خالف كلام المصنف لمكونها

فان قبض العين المرهونة  
من يصرح اقباضه لزم الرهن  
وامتنع على الراهن الرجوع  
فيه والرهن وضعه  
على الامانة (و) حبانة  
لا يضمن المرتهن المرهون  
(الا بالتمتع) فيه ولا  
يقط بقبضه شيء من الدين  
ولو ادعى تلفه ولم يذ كر سببا  
اتفقه صدق بيمينه فان ذكر  
سببا ظاهر لم يقبل الابينة  
ولو ادعى المرتهن رد المرهون  
على الراهن لم يقبل الابينة  
(واذا قبض) المرتهن  
(بعض الحق) الذي على  
الراهن (لم يخرج) أي لم  
ينفك (شيء من الرهن) حق  
بقضى جميعه (أي الحق  
الذي على الراهن

• (فصل)

في حجر السفه والقليل



محل ضرب القاضي عليه ما يجزئ لاف غيرهما ولو قال في الحجر وسكت لكان أولى وأعم والاصل فيه قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سقيماً أو ضعيفاً أو لا يستطيع ان يعل هو الاية فصر الامام الشافعي رضي الله عنه السنية بالمبذر والضعيف بالصبي وبالصبي المقتل والنفى لا يستطيع ان يعل هو وبالغلوب على عقله وهو نوعان نوع شرع لمصلحة المجهور وعليه ونوع شرع لمصلحة الغير فالجوز على الصبي والمجنون والسفيه لمصلحتهم اذا لم يقدروا من حفظ مالهم والحجر على المفلس ومن بعده لمصلحة ارباب الديون والورثة والسبيد (قوله فينفذ من السفيه الخ) قال شيخنا وكذا من غير ما قصده عليه ليس للتقييد انتهى أقول وما قاله شيخنا ليس مراد الشفوه الصبي والمجنون مع عدم صحة طلاقه ما لا اله الا ان يراد بالغيب نحو المريض والعبد فنامل (قوله على ستة من الانصاص الخ) انما اقتصر المصنف عليه لانهم المشهورون فلا ينافي ما سياتي قال شيخنا او الظرف في قوله على ستة الخ محله رفع في كلام المصنف وغيره الشارح وجعل محله نصب او غير مـ تقيم لكنه مقتدر ان يكون اعرابه تقدير يافتا مل (قوله وفسره) أي السفيه (قوله المبذر لماله) أي بعد بلوغه رشيداً كما يأتي (قوله في غير مـ صارفه) أي وهي الوجوه المحرمة كشرب الخمر ونحوه ومنه ربه في بحر او نحوه لا صرفه في نحو المطاعم والملابس ووجوه الخمر \* (فائدة) سئل العلامة الرملي هل الاصل في الناس الرشد أو لا فاجاب بانه ان علم الرشد بعد البلوغ فالاصل الرشد والابان علم ضده بعد البلوغ فالاصل السفه (قوله والمفلس الخ) والحجر فيه لمصلحة الغير وكذا الاثنان بعده بخلاف الثلاثة قبله كما مر والحجر عليه بطالب الغرماء او بطالبه هو وأعلى وايه بذلك ويجب على الحاكم الحجر بالطالب من الغرماء أو المفلس أو بغير طالب في المحجور عليه مـ أو الغائبين الذين لا ولي لهم (قوله الذي ارتكبه الديون الخ) لانه الجنس ويعتبر كونهم الا دى حالة لازمة فائدة على ماله العيقى أو الذي يتييسر الادامته واجرة المذائع التي يملكها وما يحصل من مستغلاته فلا يجوز بالمنافع ولا بوجـ ل ولا بد من الله تعالى ولو فور ياعلى المعتمد كلز كاة ونحوها ولا بد من غير لازم كنعوم الكتابة ولا يحل الدين الموجل الاعلى أحد ثلاثة الميت ومن ضرب عليه الرق والمتردان انه لم يوت بالردة فان قيل ما فائدة تقييد الردة بالموت مع انه لا يحل الابه فلا فائدة للردة قلنا اية تقييد على التقييد بالردة ما اذا علق الطلاق على حلول الدين فان زوجه تطلق بمجرد وجود الردة وقال شيخنا الشبراملسى تظهر فائدة ايضاً فيم لو تصرف بعد الردة باداه ماله بهض الغرماء فادامات تبين بطلان تصرفه اتعين حلول الدين بنقص الردة وبصدق المفلس بيمينه في اعـ ارمه ان لم يعرف له مال والا فلا بد من البيعة ويباع فيه مـ كنه وخادمه ومـ كونه وان احتاج اليها لزماته أو منصفه لان تحصيلها بالكرا يمكن فان تعذر فعلى أغنياء المساكين ويترك له وان لزمه نفقة دست ثوب لا تزبه وهو قبض وسراويل ومندبل ومكعب أى مدامـ ويراد له في الشتاء نحو جبة أو فروة ولا يلزمه أن يكتسب ببقية الدين بعد قسمة ماله ولان يؤجر نفسه له الا لدين عصى بسببه لاجل خروجه من المعصية ولا يترك له فرش وبساطا سكن يساع باللبد والحصى القليل القيمة ويترك للعالم كتبه ان لم يستغن بغيرها من كتب الوقف ويغنى أن يأتي هناك مـ تكرار النسخ ما ياتي في قسم الصدقات وهو المعتمد ويترك للجندي المرتزق خيله وسلاحه المحتاج اليه ما اما المتطوع

(والحجر) لغة المنع وشرعا  
منع التصرف في المال  
بخلاف التصرف في غيره  
كما اطلاق فينفذ من السفيه  
وجعل المصنف الحجر على  
ستة من الانصاص (الصبي  
والمجنون والسفيه) وفسره  
المصنف بقوله (المبذر  
لماله) أي الذي يصرف  
ماله في غير مـ صارفه  
(والمفلس) وهو فاسد من  
صار ماله في لوسا ثم كفى به  
عن قلة المال أو عـ مـ  
وشرعا الشخص (الذي  
ارتكبه الديون)

ولا ينفى ماله بدينه أو ديونه (والمرضى الخوف عليه) من مرضه والخبر عليه ١٩٥ (فيما زاد على الثالث) وهو ثلث التركة

لأجل حق الورثة هذا إن لم يكن على المريض دين فإن كان عليه دين يستغرق تركته جرعاً عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن أشياء من الجرم مذكورة في المطولات منها الجرم على المرتد لحق المسلمين ومنها الجرم على لراهن لحق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات وأما السفيه فيصح ذكاحه بأذن وليه (وتصرف المنكس بصح في ذمته) فلا يباع سلباً طعماً أو غيره واشتري كلاً منهما بثمن في ذمته صح (دون تصرفه في أعيان ماله) فلا يصح وتصرفه في نكاح منة لا أو طلاق أو خلع صح وأما المرأة الفلسة فإن اختلفت على مدين لم يصح أو دين في ذمتهما صح (وتصرف المهر بض فيما زاد على الثلث موقوف على إجازة الورثة) فإن أجازوا الزائد على الثلث صح والا فلا وإجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبران

بالجهاد فإن وفاء الدين له أفضل إلا أن تعين عليه الجهاد ولا يجزئ غيره ما يترك للمفلس إن لم يوجد في ماله اشتري له (قوله بدينه) أي إن كان واحداً (قوله أو ديونه) أي إن كانت متعددة (قوله والمريض) أي الذي به مرض مخوف وإن مات بغيره أو غير مخوف ومات به (قوله والخبر عليه) أي المريض (قوله فيما زاد على الثالث الخ) ولا يحتاج فيه إلى ضرب فاص لأنه من المحجور عليه شرعاً لا سيما كإساره (تقيمه) تنفذ وصية المحجور عليه بالثالث وإن لم ترض الورثة وما زاد عليه لا ينفذ فإن أجازوا نفذوا ولا ينفذ في ما زاد عليه مثاله وهب داراً هي نصف ماله ولم تجز الورثة الزائد وهو ثلث الدار صارت الورثة شركة بالثالث في الدار قاله البولوني وغيره وللموصي له بالثالث أن يتركه (قوله وهو ثلث التركة) أي لأن المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند تصرفه بوصية أو نحوه كما مر (قوله فإن كان عليه دين الخ) أي لأنه مقدم على غيره والمعتقد أن ذلك لا يمنع من تصرفه في الثلث كما قاله الشيخان وأقره (قوله والعبد) أي الرقيق ولو مكانباً والحق في حجه من الله تعالى ولا يبدل كما مر (قوله وتصرف الصبي) أي ذكره كان أو ألقى ولو عجزاً وهو سلب العبارة فلا تصح عوده ولا أسلامه إذا كان كافراً ويحجب المميز أهله بأن يفرق بينه وبينهم مخافة أن يفتنوه وطعمه في ثباته بعد بلوغه على الإسلام فإن باغ ونطو بالكفر هدد فإن أصر رد إلى أهله (قوله والمجنون الخ) وهو سلب العبارة أيضاً كعبارة المعاملة والدين كالبيع والاسلام وبسلب الولايات أيضاً كما سيأتي ووجه سلبها احتياجها إلى من يتولى عليه ووجه سلب العبارة في الأموال عدم صحة تصرفه بخلاف الأفعال فيعتبر منها القتل بالاحتطاب ونحوه وكذا الاتلافات فينفذ منه الأسبق لا ذو النحر ويغرم ما أنفق عليه غيره (قوله غير صحيح) أي بل باطل مطلقاً على ما سبق (قوله فلا يصح منهم) أي الصبي والمجنون والسفيه وأشار الشارح إلى أن الكلام في التصرف المالي فلا ينافي صحة عبادة الصبي المميز وأذنه في دخول وإبصال هديته من مأمون وإقراره بكل موجب عقوبة ويلحق بالأموال الولايات والشهادات والعقود الأعدا لنكاح من السفيه بأذن وليه كما أشار إليه الشارح ويصح من السفيه تصرفات أخرى مذكورة في المطولات ويرتفع حجر المجنون بإفاقته وحجر الصبي بحروج منه وقت أمكانه استكمال تسع سنين تحديداً أو بلوغه خمس عشرة سنة قربة تحديداً ذكره أوائني ولو عجز كما مر وبالحيض والحبل في الأنثى وأما الخنثى المشكل فحكمه أنه إن أمضى بذكره وحاض من فرجه حكمه يلوغ لا إن وجد أو أحدهم آمن أحد الآخر جين بلو إن يظهر من الآخر ما يعارضه كذا قاله الجمهور من الشافعية وهو المعتقد خلافاً للإمام ومن تبعه فإن بلغ غير رشيد دام الخبر عليه إلى رشده وحجره الآن بحجسه ويقال له السفيه الممهل ويقال إن يذر بعد رشده سفيه ممهل أيضاً لكن هذا تصرفه صحيح كالرشيد حتى يحجر عليه القاضي وإذا رشده باختباره أنه كذلك عنه الحجر فلا فاض بخلاف من حجر عليه القاضي فلا يضمن فبذلك (قوله أو اشتري كلاً منهما) أي الطعام أو غيره (قوله دون تصرفه في أعيان ماله) أي إن كانت في الحياة ابتداء فيصح إقراره بعين أو دين إن أسند إلى ما قبل الحجر وبعبارة مطلقاً يصح تدبيره وصيته ونحوه وأورد بهيب فيه مصلحة للأغرماء (قوله فيما زاد على الثالث) أي في غير نحو وصية لو ارث والأفلا بد من إجازة بقية الورثة وإن كان



أقل من الثالث (قوله وانما يعتبر ذلك) أي المد كور من الاجازة والرد (قوله من بعده الخ) أي لان الاجازة والرد انما يصحان من الوارث ويجوز ان يصير هذا غير وارث عند الموت قال شيخنا ولو أسقط المصنف لفظ من لكان أولى وانسب (قوله لظني أن المال) أي الموصى به (قوله وقد بان خلافه) أي انه ككثير (قوله صدق بيمينه) أي فتبطل اجازته فيعازر اذ على الثالث (قوله ونصرف العبد) أي الرقيق ولو اتى باطل بغير اذن سيده ان كان في الاموال أما العبادات فصحة منه وان منعه السيد منها أو بالولايات فلا تصح منه وان اذن له السيد فيها والحاصل كما قاله الامام ان تصرف العبد على ثلاثة أقسام قسم لا يصح منه وان اذن له السيد وهو الولايات والشهادات وقسم يصح منه وان لم ياذن له السيد وهو الصوم والصلاة وكذا الخلع والطلاق وقسم يتوقف على اذن السيد وهو المعاملات كالبيع والاجارة (قوله اذا عتق) أي كانه خلافاً لشيخ الاسلام وأيسر وهذا في الزمة برضا مستحقة كبيع وقرض والابان (زمة بغير رضا مستحقة كغلاف بقصب تعاق برقبته فيباع فيه قهر ا على السيد ما لم يقده بأقل الامر من أرض جنائنه وقيمة وما لزمه برضا مستحقة واذن فيه السيد يتعاق بدمته وكسبه وما يده ويصح اقراره بوجبة عقوبة فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال (قوله فان اذن له السيد في التجارة) أي أوفى ببيع معين من لا (قوله صح تصرفه بحسب ذلك الاذن) أي وتعاق مقابله بمال تجارته وكسبه وذمته على ما مر ولا يملك العبد بقليل سيده أو غيره والله تعالى أعلم

(فصل في بيان أحكام الصلح وما يتبعه من التزام على الحقوق والتنازع فيها) \* وهو سيد الأحكام لانه يجري في سائر العقود فيكون بيعاً واجارة وقراضاً وهبة راباً وغیره او شرطه سبق خصومة بين المتداعين ولفظه يتعدى للمستوفى وعن ولما خوذ به على والباء غالباً وهو رخصة من المخطور وقيل أصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره والاصل فيه قوله تعالى والصلح خير وخبر الصلح جائز بين المسايين الاصلح أحل حراماً وأحرماً حلالاً والكفار في ذلك كالمساين وانما خصهم بالذكور لانه لا يقدرون على الاحكام غالباً وهو أنواع صلح بين المسايين والكفار و صلح بين الامام والبيعة و صلح بين الزوجين عند الشقاق و صلح في المعاملات والديون وهو المراد هنا (قوله ويجوز) وفي بعض النسخ ويصح (قوله مع الاقرار) أي وان أنكر بعده ومنه إقامة الحجّة واليمين المردودة وتخرج به الانكار والاكوت فلا يصح الصلح معهما وان أقر بعدهما وانس من الاقرار صلحاً على عماتدعيه بكذا لانه قد يريده قطع الخصومة ولو قال هبني ماتدعيه أو بعنيته أو زوجني في الامة كان اقراراً بملك عينها أو اجرتي أو أعزني ماتدعيه فاقرار بملك المنفعة لا العين ويصدق من ادعاء على انكار لانه الاصل (قوله في الاموال) أي الثابتة في الذمة (قوله وهو ظاهر) أي واضح وانما قال ذلك لان الاصل في الصلح أن يكون في الاموال وأما ما ينقض اليها فهو تابع لها ولذلك لا يصح فيها بلفظ البيع كما سيأتي بخلاف الاموال فانه قد يصح فيها بلفظ البيع فتأمل (قوله وكذا ما أفضى) أي آل (قوله فصالحه عليه الخ) صوابه عنه فتأمل (قوله ابراه) أي ان وقع من دين على بعضه ويسعى صلح حطية ويصح بلفظ الابراء والخط والاسقاط ونحوها مع لفظ الصلح كقوله أبرأتك من نصف العشرة

وانما يعتبر ذلك (من بعده) أي من بعده موت المريقض واذا أجاز الوارث ثم قال انما اجزت لظني ان المال قابل وقد بان خلافه صدق بيمينه (ونصرف العبد) الذي لم يؤذن له في التجارة (يكون في ذمته) ومعنى كونه في ذمته انه (يتبع به بعد عتقه) اذا عتق فان اذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن

• (فصل في الصلح)

وهو لغة قطع المنازعة وشرعاً عقد يحصل به قطعها (ويجوز الصلح مع الاقرار) أي اقرار المدعي عليه بالمدعي به (في الاموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما أفضى اليها) أي الاموال بمن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح او بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان ابراء

نحو ما مر في كتابنا  
نحو ما مر في كتابنا

ومعاوضة فالإبراء أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي دينه (على بعضه) فاذا صلحه من الألف الذي له في ذمة شخص على خمسمائة منها فكانه قاله اعطى خمسمائة وإبراءك من خمسمائة (ولا يجوز) ١٩٧ لا يصح (تعليقه) أي تعليقه الصلح

بـ في الإبراء (على شرط) كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد صلحتك (والمعاوضة) أي صلحه (عدوله عن حقه إلى غيره) كأن ادعى عليه دارا أو شقة صاعقتها فاقوله بذلك وصالحه منها على معين كذوب فانه يصح (ويجوز عليه) أي على هذا الصلح (حكم البيع) فكأنه في المثال المذكور باعه الدار بالثوب وبينه فثبت في المصالح عليه أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض ولو صلحه على بعض العين المدعاة فهبة منه لبعضها المتروك منها فثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا الصلح الخطيئة ولا يصح باقظ البيع لبعض المتروك كأن يبيعه العين المدعاة ببعضها (ويجوز للإنسان) المـ لم (أن يشترع) بضم أوله أي يخرج (روشنا) ويسمى أيضا بالجناح وهو استخراج خشب على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضا بالشارع بحيث (لا يتضرر الماد به) أي

وصالحتك على نصفها وفي هذا لا يحتاج إلى قبول نظر اللفظ الإبراء ونحوه بخلافه إذا وقع بلفظ الصلح وحده لأن لفظه يقتضي القبول فتأمل (قوله ومعاوضة الخ) هو شامل للمصالح من دين أو عين على دين أو عين فتأمل (قوله أي دينه الخ) انما قصره الشارح على ذلك مع شموله لبعض العين نظر الإبراء وسواء في الآخر فتأمل (قوله على خمسمائة منها) أي الألف (قوله أي تعلقي الصلح الخ) مراده ما يشمل التوقيت بدل من ماله الآتي فتأمل (قوله عدوله عن حقه) أي المدعى به (قوله كان ادعى عليه الخ) هو شامل للصلح من عين على عين معينة وغير موافقة في علة الربا وكذا الوصلحه من الدار على ذهب أو فضة معين وقصره على ذلك ليس في محله ولا ينافيه ما ذكره المصنف بقوله ويجوز عليه حكم البيع الخ فيشمل ما لو صلحه عن الدار أيضا على ثوب أو نقد موصوف في الذمة فهو بيع أيضا تجزى فيه أحكام البيع في الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم تجزى فيه أحكامه وان صلحه من أعلى منفعة عبده فهو رافه أو اجارة لغـ يرها من المدعى عليه للمدعى وان صلحه على منفعته شهر أو بعد فهو اجارة لها بقـ يرها من المدعى لغيره وان صلحه منها على رد آبق منافعها بـ عالة وهكذا وان صلحه من دين على عين فهو من بيع الدين إن هو عليه فان اتفقا في علة الربا وجب التعيين في المجلس والاتفاض فيه والمماثلة ان اتفقا في الجنس أيضا وان لم يتفقا فيه وجب التعيين في المجلس وان صلحه من دين على دين أنشأه الآن صح ويشترط تعيينه في المجلس أو على دين سابق فباطل (قوله أي على هذا الصلح الخ) كان الأولى أن يقول عليه لأنه راجع إلى المعاوضة فتأمل (قوله فهبة منه لبعضها) ويصح باقظ الهبة مع لفظ الصلح وبانظروا وحده وفي قبوله ما عرنا علم أن الصلح يجزى بين المدعى واجنبي بشرط صحة الإقرار أيضا فان كان باذن المدعى عليه وبماله فهو وكالة أو مال الاجنبي فالمثل له الا ان دفع الثمن عن موكله بـ رض أو تبرع فان دفعه بغير اذنه بشرائه مذهب (قوله ويجوز للإنسان) أي يصح ويحل ولا يحرم عليه وان لم ياذن له الامام فيه خلافا لالامام أحمد رضي الله عنه حيث قال لا يجوز الا باذنه (قوله بضم أوله) أي وإن كان ثأنيه وكسر ثأنيه (قوله بالجناح الخ) مأخوذ من جـ جـ يخج بفتح الخون وضعها جنوحا إذا مال واجتبخ بجـ وأجنحه غيره (قوله في طريق الخ) وهو ما جعل عند أحياء البلد أو قبله طريقا أو وقفه المسالك ولو بغير أحياء كذلك وهو يذ كر ويؤت (قوله ويسمى أيضا بالشارع الخ) وقيل بينه وبين الطريق اجتماع وانفراق فالطريق أعـ مطلقا وبـ بدل له قول شيخنا ما نصه وفي كلامه اشعار بأنه في بنیان فان لم يكن في بنیان أول لم يكن نافـ ذاهو طريق فقط وله حكمها انم ان كان فيه مسجد أو نحو بـ ووقفه على العموم أو نحو حـ م كذلك فكما لشارع من أوله إلى ذلك الموقوف خلافا لبعض الأئمة رضي الله تعالى عنهم (قوله بحيث لا يتضرر الماد به) أي اضرارها يتألفا للعادة وهو المصعد والرباط والمقبرة كـ الشارع (قوله الحولة) بفتح الحاء المهملة وحكى ضمها (قوله الغالبة) بالغين المججمة والباء الموحدة بعد اللام أضبط من كونها بالعين المهملة والتحتية بعد اللام لأنه لا ضابط لها وحكم السابط وهو سقفة بين حائطين والطريق بينهما كالجناح (قوله الحمل) هو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية كما مر ومثله

الروشن بل يرفع بحيث يرفحه المار التام الطول من تصبـ راحة بر الماوردى ان يكون على رأسه الحولة الغالبة وان كان الطريق النافذ يمر فـ رسان وقوا فليرفع الروشن بحيث يرفحه الحمل على البهيم مع أخشاب

ولو حكم  
الصواب وليس



الشك في المعروف (قوله المظلة) بفتح الميم وكسر الظاء المشالة وقيل بالعكس المعروفة بالمحارة  
وبالحل المظلي أيضا عند العامة ومثلها الموهبة والزائلة المعروفة عندهم (قوله أما الذي  
الخ) نعم لهم ذلك في شوارعهم المختصة بهم على الراجح ولا يجوز لأحد بناء دكا أو دعامة بجداره  
أو حفر بئر أو غرس شجرة في الشارع وإن اتسع واذن له الإمام في ذلك ولم يضر بالمسيرة وكان  
اعموهم المسكين لأن شغل المكان بما ذكر مانع من الطروق وقد تزدحم المارة فيه طسكون إليها  
ولأنه إذا طالت المدة أشبهه بوضع الأملاك وانقطع أثر استحقاق الطروق بخلاف الأجنحة  
وتحورها وفارق حل الغرض بالمسجد مع الكراهة بأنه أعوم المسكين إذا لم يعنون من أكل  
غرمه فإن غرس ليصرف ريعه للمسجد فالصلصة عامة أيضا بخلاف ما عناه وقضيته جواز مثل  
ذلك هنا حيث لا ضرر الآن يقال توقع الضرر في الشارع كترغاه تمنع مطلقا قال العلامة  
الرملي وهو الأقرب إلى كلامهم (قوله ولا يجوز) أي فيحرم ويمنع منه ولا يصح الصلح عليه بحال  
لأنه هو ما لا يفرد بالعقد (قوله في الدرب المشترك) أي وهو الطريق غير المنفذ الخالي عن  
خصوصية كرم باط وبئر موقوفين على جهة عامة كأمرو والافهوكا شارع كما مر أيضا قال  
العلامة البراسي وهو قاضي معرب (قوله الأباذن الشر كاه) ومنهم المؤجر والمعيروا المتاجر  
لا المستعير ويعتبر إذن غير الكامل بخصوصية كاه (قوله والمراد بهم) أي الشر كاه (قوله  
وكل من الشر كاه الخ) فيه إشارة إلى بيان قدر استحقاق كل شريك منهم فتأمل (قوله ويجوز  
تقديم الباب) أي إلى جهة رأس الدرب بغير إذن الشر كاه إن لم يستطرق من الباب الأول بان  
سده أو سمره والافلايد من الأذن فتأمل (قوله ولا يجوز تأخير) أي إلى جهة آخر الدرب سواء  
أسد الأول ولا (قوله الأباذن الشر كاه الخ) والمعبر في الأذن منهم من بابه أبعد من الأول عن  
رأس الدرب ويجوز تأخير أهله عن لاصقة جداره أن يفتح فيه بابا للمرور ومنه باذن جميع أهل  
الدرب وله مع الحتم عليه بالمال ولهم الرجوع بعد الأذن بالأمال متى شأوا ولا غرم عليهم ويجوز  
لهم فتح الكوات بفتح الكاف أشهر من ضمها أي الطاقات والشبابيك للاستضاءة في جدار  
نفسه وإن لم علمه الاطلاع على حريم جاره وجداره أن يبقى في ملكه جدارا مقابلا لها يمنع من  
رؤيته منها • (تنبيه) • لو تذازع جدارا أو سقفا بينهما فهو أن علم أنه بقي مع بناءه أو أقام بيته  
أو حلف عين الرد والافهوكا فهو بينهما علم باليد

• (فصل في بيان أحكام الحوالة وما يتعلق بها) • وأركانها ستة محيل ومحمال وعليه ودينان  
وصيغة وكافي البيوع ونحوه ولا يتعين انظها بل هو أو ما يؤدى معناه كنهات - قلت - أني - لأن  
أوجع ما استحقه على - لأن - أو ما كنتك الدين الذي لي عليه بحق ولا تكون كناية على  
المعتمد ولا تدخلها الأقاله خلافا لعلامة ابن حجر وهي رخصة لما سمي في الأصل فيها قوله على  
الله عليه وسلم لم يطل الغنى ظم وإذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع بما كان التاء الفوقية في  
الموضعين أي فليحتل وجوز العلامة ابن حجر تشديدها في الثاني وبس - من قبولها على ملي • مقر  
بأذن لا شبهة في ماله هذا الحديث وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعارضات (قوله  
وحكى كسرهما) أي والفتح انصح (قوله وهي) أي الحوالة (قوله أي الانتقال الخ) أشار بذلك  
إلى أن الانتقال هو التصول فأي تفسيرية وقال بعضهم الانتقال اخص من التصول اذ يعتبر  
فيه اختلاف الحل بخلاف التصول فتأمل (قوله وشرعا نقل الحق) أي بصيغة فلو قال وشرعا

المظلة الكائنة فوق الحمل  
أما الذي فيمنع من انبراع  
الروشن والساباط وان جاز  
له المرور في الطريق النافذ  
(ولا يجوز) انبراع الروشن  
في الدرب المشترك الأباذن  
الشر كاه في الدرب  
والمراد بهم من تفذ باب  
دارهم إلى الدرب وليس  
المراد بهم من لاصقة منهم  
جداره بل أنه وذباب أنه  
وكل من الشر كاه يستحق  
الانتفاع من باب داره إلى  
رأس الدرب دون ما يلي  
آخر الدرب (ويجوز تقديم  
الباب في الدرب المشترك  
ولا يجوز تأخير) أي الباب  
(الأباذن الشر كاه) فثبت  
منه ولم يجوز تأخير حيث  
يمنع من التأخير فصالح  
شر كاه الدرب بحال صحيح

• (وصل) •

في الحوالة بفتح الحاء وحكى  
كسرهما وهي لغة التصول  
أي الانتقال وشرعا نقل  
الحق من ذمة المحيل إلى  
ذمة المحال عليه

عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى أخرى أو وشرا عاقدة يقتضي انتقال الدين من ذمة المبيع الى  
 ذمة المالك عليه لكان أولى وأحسن اللهم إلا أن يقال إن هناك متعلقات أخذ وفاته قد يره وشرا  
 نقل الحق بعقده الخ والقريضة عليه قوله وشرا الخ فتأمل (قوله وشرا الخ الحوالة أربعة)  
 أي بل خمسة كما سهره ولا يخفى أن المصنف عبر عن بعضهم بالشروط يجوز فتأمل (قوله رضا  
 المبيع الخ) هذا إن كان بمعنى الإيجاب كما يدل عليه ما بعده فهو جزء من الصيغة وإن كان بمعنى  
 ما دل عليه الإيجاب فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الصيغة قال شيخنا وانما عبر المصنف  
 فيه بالرضا إشارة الى عدم إيجاب المفهوم من الحديث السابق كما هو المراد بالرضا المذكور  
 وقوع الصيغة لأن الرضا خفي فاكفى فيه بوجود الصيغة الدالة عليه فتأمل (قوله وهو من  
 عليه الدين) أي للمعتال فتأمل (قوله لا المال عليه) أي وهو من عليه دين المبيع وانما  
 يشترط رضاه لأنه محل الحق واصحابه استيفاءه بأي جهة شاء ومنه يعلم صحة الحوالة على الميت  
 لأن خراب ذمته بالنسبة للمستقبل ولا تصح الحوالة على التركة لعدم شخص محل عليه ولا تصح  
 أيضا بالزكاة من الساعي ولأنه وإن تلف النصاب بعد التملك فتأمل (قوله في الأصح الخ) هو  
 المعقد (قوله ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه) أي وإن جاز قضاة دين الغير بغير إذنه فعلم منه  
 أن الحوالة لا تصح عن لا دين عليه بالأولى (قوله والتساقط قبول المحال الخ) هو يـ مستلزم  
 الإيجاب المدلول عليه بالرضا السابق وبه تتم الصيغة فتأمل (قوله والثالث كون الحق الخ)  
 لو أطلقه المصنف أو عممه للدين المحال عليه أيضا لكان أولى وأعم ولا يعارضه ما بعده فتأمل  
 (قوله مستقرا) أي لا زما ولو لا كفايته (قوله والتقييد بالاستقرار الخ) ما ذكره الشارح  
 من الاعتراض عليه مبنى على أن المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط اليه في المستقبل  
 ولعله غير مراد وانما الراد به تمام ملكه عليه فيدخل فيه الصداق قبل الدخول والابرة قبل  
 استيفاء المنفعة ودين السيد على المكاتب غير نجوم الكتابة وعن المبيع في زمن الخيار لأن  
 الحوالة أو عليه اجازة وبها يتم المالك فكانه قال أزمته وأحلت به كافي المبيع الضمني ودين  
 القراض وغير ذلك وبخرج به جهل الجعالة قبل الفراغ منها ودين الكتابة ولذلك كان لازمة  
 فيه نعم يصح أن يصحيل المكاتب سيدهم على اجنبي وإن كان لا يصح الاعتياض عنهم فهو  
 مستثناة ولا يرد عليه دين السلم ورأس ماله لأنه خارج بعدم صحة الاعتياض عنهم على أنه وارد  
 على اعتبار اللزوم الذي عدل اليه النووي عن كلام الرافعي الذي ذكره الشارح اللهم إلا أن  
 يقال مراده بالاستقرار ما تقدم في الرهن من أنه يطلق بمعنى اللزوم أو بمعنى ما حصل به استيفاء  
 مقابله كقولهم يـ من المقر من الابرة على ملك المؤجر بقدر ما مضى من زمن المنفعة كما نهت  
 عليه في باب الرهن فراجع (قوله وحديثنا لمعتبر الخ) هو المعقد (قوله اتفاق ما) أي بشرط  
 اتفاق الدينين في ما ذكره المصنف في علم العاقدين وفي العقد وفي الواقع ومنه أن يصحيل بجمعة  
 عليه على خمسة من عشرة فهو لوجهل العاقدان أو أحدهما بشرط أن ذلك أو عقد اعني ما خالفه  
 أو بين بعد العقد مخالفة فهي باطلة ونخرج بما ذكرنا اتفاقه - ما في رهن أو ضمان أو شاهد  
 أو نحو ذلك فلا يمتنع منهم ما بل ينقل الرهن ويبرأ الضامن به ولو شرط في عقد هار هنا أو كشيلا  
 لم تصح وكذلك لو شرط اختيار مجلس أو شرط (قوله والحلول والتأجيل) أي سواء كان مثلبا

(وشرا الخ الحوالة أربعة)  
 أحدها (رضا المبيع)  
 وهو من عليه الدين لا المال  
 عليه فإنه لا يشترط رضاه  
 في الأصح ولا تصح الحوالة  
 على من لا دين عليه  
 (و) الثاني (قبول المحال)  
 وهو مستحق الدين على  
 المبيع (و) الثالث (كون  
 الحق) المحال به (مستقرا  
 في الذمة) والتقييد  
 بالاستقرار موافق لما قاله  
 الرافعي لـ لكن النووي  
 استدرك عليه في الروضة  
 وحديثنا فاعتبر في دين  
 الحوالة أن يـ كون  
 لازما أو يؤل الى اللزوم  
 (و) الرابع (اتفاق ما) أي  
 الدين الذي (في ذمة المبيع  
 والمال عليه في الجنس)  
 والقدر (والنوع والحلول  
 والتأجيل) والصحة  
 والتكثير (وتبرأ به) أي  
 الحوالة (ذمة المبيع)



أو متقوما كنوب (قوله ويرأ أيضا المحال عليه الخ) قال شيخنا فيه ثذ كبير الفعل ورفع المحال عليه وهو خلاف صريح المتن انتهى أقول وهو - هذا لا يأتي لأن المقول يذكر المحال فهو كلام مستأنف من الشارح وحيد فلهذا الاعتراض عليه فتأمل (قوله ويتحول حق المحال) أي نظيره (قوله لم يرجع على المحيل) أي وار - بشرط يساد المحال عليه وبغير الشرط المذكور ولو بشرط في العقد الرجوع بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة ولو اختلفت في أصل الحوالة أو ارادتها صدق منكروها والله أعلم

(فصل في بيان أحكام الضمان) \* بالمعنى المقابل للكفالة لأنها استأق وهو ما خوذ من الفهم لأن المال في ضمان ذمة الضامن لا من الضم من ضمان ذمة إلى أخرى لأن نونه أصلية والأصل فيه خبر الزعيم غارم وأركانه خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون وصيغه ولا يشترط الاذن من المضمون عنه إذا كان الضمان في مال أما إذا كان في بدن فيشترط اذنه وهي المعروفة بالكفالة كما سيأتي والضمان أوله شهامة ووسطه مذمة وآخره غرامة وأنشد بعضهم فقال

ضاد الضمان بصاد الصك ملتصق \* فان ضمنت فخاء الجبس في الوسط

(قوله وهو) أي الضمان (قوله مصدر ضمنت الشئ) أي أضمنه ضمانا (قوله إذا كفله الخ) هو بفتح التاء وهو مرادف له ولو قال إذا التزمته لكان أولى وأحسن لأنه لغة الالتزام فتأمل (قوله التزام ما في ذمة الغير من المال) أي أصاب المال بصيغة ولو قال عقد يقتضي التزام ما في ذمة الغير من المال الخ لكان أولى بأعم فتأمل (قوله وبشرط الضامن أهلية التصرف) أي بان لا يكون مجبوراً عليه نعم يصح ضمان المقتبس في ذمته لاقى عين ماله ويصح ضمان الرقيق بأذن سيده ولو اتقى ارتعدد ولا بد من اذن الجليع إذا تعدد ودخل فيه الموقوف والمعتبر فيه اذن الموقوف عليه لا اذن الناظر ودخل فيه أيضا الموصى بتمتعته والمعتبر فيه اذن الموصى له في الأكتساب المعتادة والمالك في النادرة ودخل فيه المكتاتب أيضا لكان يصح ان يضمن أجنبي بالسيد بأذن سيده وقيل يكفي اذن الأجنبي فقط وإذا صح ضمان المكتاتب وبغير نفسه بعد ذلك فقال شيخ شيخنا يطل الضمان ونوزع فيه لأنه وقت الضمان مستعمل ولا يقال الآن صاير فإلا يصح ضمانه لانا قول هذا دوام وبغته في الدوام ما لا يغتفر في الابداء وأيضا إذا قلنا ان الضمان باقر بما يعتق العبد بعد ذلك فيبقى الضمان حيا ثم يغفر له لا ضمان الرقيق أجنبي بالسيد ولو بأذنه وكذا المبعوض ان لم تكن بينه حامها ياءة أو كان في توبة سيده فان كان في توبة نفسه لم يحتج إلى اذن ويتبع ما عينه له من كسبه أو غيره ويصح أن يضمن سيده لأجنبي بأذن سيده عنه شيخ شيخنا وقال العلامة الخطيب لا يحتاج إلى اذن ولا يصح ضمان الممكروه ولو باكره سيده بشرط المضمون له أن يعرف الضامن فلا يكفي باسمه ونسبه ولا يشترط رضاه لأن الضمان محل التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات وتكفي معرفته وكيفية ولا يشترط في المضمون عنه معرفته ولا رضاه على المذهب بل هو التبرع بأداء دين غيره بغير اذنه ومعرفة ومشرط الصيغة ان تشعروا بالالتزام كضمنت دينك على فلان بخلاف دين فلان إلى أو أودى المال أو احضر الشخص إذا خلع النية فليس بضممان بل وعد ولا تصح بشرط براءة الأصل بل ولا معاقبة نحو إذا جاء الغد ضمنت ولا موقفة نحو أنا ضامن مال فلان أو كفيل يدينه إلى شهر

أي عن ذمته المحال ويرأ  
أيضا المحال عليه عن دين  
المحيل ويتحول حق المحال  
إلى ذمة المحال عليه حتى  
لو أنه أخذ من المحال  
عليه بفاس أو بجهنم لا يبرأ  
أو فهو - عالم يرجع على  
المحيل ولو كان المحال عليه  
مقتضاها الحوالة وجهله  
المحال فلا رجوع له أيضا  
على المحيل

(فصل في الضمان)

وهو مصدر ضمنت الشئ  
ضمانا إذا كفله وشرعا  
التزام ما في ذمة الغير من  
المال وبشرط الضامن  
أهلية التصرف

(ويصح ضمان الديون  
المستقرة في الذمة اذا علم  
قدرها) والتقييد بالمستقرة  
يشكل عليه صحة ضمان  
الصدقات قبل الدخول  
فانه حينئذ غير مستقر  
ولهذا لم يعتبر الرافي  
والنوي الا كون الدين  
ماتبا لازما وخرج بقوله  
اذا علم قدرها الديون  
الجهولة فلا يصح ضمانها  
كما ساقى (واصاب الحق)  
اي الدين (مطالبة من شاء  
من الضامن والمضمون  
عنه) وهو من عليه الدين  
وقوله (اذا كان الضمان  
على ما ينال) ساقط في أكثر  
نسخ المتن (واذا غرم  
الضامن رجوع على المضمون  
عنه) بالشرط المذكور في  
قوله (اذا كان الضمان  
والقضاء) أي كل منهما  
(بأذنه) أي المضمون عنه  
ثم صرح بجهوم قوله  
سابقا اذا علم قدرها بقوله  
هنا (ولا يصح ضمان  
الجهول) كقوله بع فلانا  
كذا وعلى ضمان الثمن  
(و) لا ضمان (ما لم يجب)  
لضمان مائة يجب على  
زيد في المستقبل (الادراك)

كذا فاذا مضى برأت (قوله ويصح ضمان الديون الخ) هو إشارة الى شرط المال المضمون وبه  
يعلم صحة ضمان المال وبلا ولا يثبت الاجل وعكسه ولا يلزم التجهيل وخرج بالديون  
الاعيان فلا يصح ضمانها الا اذا أريد التزام ردها بالمالكها من لا بشرط اذن من هي تحت يده  
أو قدرته على انتزاعها منه (قوله اذا علم قدرها الخ) البقاء للجهول أي اذا بين للضامن قدرها  
ويشترط معرفة جنسها او صفتها الا في ابل الدية فيصح ضمانها مع الجهول بصفتها لانها معلومة  
السن والعدد ويرجع في صفتها الى غالب ابل أهل البلد (قوله والتقييد بالمستقرة الخ) قد  
تقدم مرارا أن المراد بالاستقرة ارتفاع المالك فلا يرد ما قاله الشارح ولذا ثبت صح ضمان الدين  
الذي على المكاتب لغير سيده وخرج به نجوم الكتابة وجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل  
وأما صحة ضمان ثمن المبيع في زمن الخيارات فهو وارد على كلام المصنف والنوي فتأمل (قوله  
فلا يصح ضمانها) أي الجهولة جنسا او نوعا وصفة أو قدرا أو عينا كاحد الدينين والابرام من  
الدين الجهول جنسا أو قدرا أو وصفة باطل فلا بد من علم المبرئ مطلقا أو اما المدين فان كان  
الابرام في معاوضة اشترط علمه والا فلا وبهذا جع في شرح (الوضوح) اجمعه ثم يصح ضمان  
الدبة الجهولة لانها يرجع فيها الى صفة غير هاتفتها في الشارح في كلام المصنف منطوقا  
ومفهوما لا يستقيم فليتأمل (قوله كما ساقى) أي في قوله ولا يصح ضمان الجهول الخ  
(تنبيه) من أبر انسان في الدنيا والاخرة أو في الدنيا فقط برئ منه في الدنيا والاخرة  
والا فلا يبرأ منه في الدنيا ولا في الاخرة (قوله واصاب الحق) أي ولو وارثا (قوله مطالبة  
من شاء) أي بكل الدين أو بعضه (قوله من الضامن) أي وان تدهد ولو متبرعا وكذا ضمان  
الضامن وهكذا قال شيخنا ولا يخفى أن المضمون واحد تعدد محل انتهى ونفى برئ أحدهما  
برئ الآخر وكذا لو أبرأ الدائن الاصيل بخلاف عكسه (قوله على ما ينال) أي من كون الدين  
ثابتا لازما مع اوم القدر والجنس والصفة (قوله ساقط في أكثر نسخ المتن) أي واسقاطه أولى  
(قوله رجوع) أي ان أنهم بدلا لاداءه لا يخلف معه أو أدى بضره المدين أو في غيبته وصدقه  
المدين (قوله بأذنه) أي لانه صرف ماله الى متبعة الغير بأذنه وكذا لو كان الضمان وحده بأذنه  
لانه اذن في سبب الاداء بخلاف ما اذا لم يأذن في واحد منهما أو اذن في الاداء فقط نعم ان اذن  
فيه بشرط الرجوع رجوع ولا يرجع ان أدى من سهم الغارمين كما ذكره في باب قسم الصدقات  
ولو أدى دين غيره بأذن من غير ضمان رجوع أيضا ولا يرجع الا بما غرم فقط ومحل جواز الأخذ  
من سهم الغارمين اذا كانا معسرين أو الضامن وحده وكان بغير اذن (قوله كقوله بع الخ)  
قال شيخنا غنم بجهول لا يستقيم لانه مما لم يجب ولم يوجد انتهى اقول ويمكن الجواب  
عنه بأنه أراد البطلان من جهة الجهول بقدر الثمن بدليل مثاله المذكور فكانه قال له بعه كذا  
الخ ومعلوم أنه يثنى وهو حينئذ لا يعلم قدر ما يثمن عليه فالبطلان من جهة الجهول وان كان  
باطلا أيضا من جهة عدم النية والضرورة بدليل قوله الآتي ولا ضمان ما لم يجب الخ فتأمل  
(قوله ما لم يجب) أي كدفعة الزجاجة في الغد وما سيقرضه وكذا لم يوجب رهنه شخص ولم  
يتسلمه كما ذكره في الروضة وأصلها او يوضحه ما في شرح الروض وهو ولا يصح ضمان تسليم  
المرهون للمرتهن قبل قبضه لانه ضمان ما ليس بالارزوم واعتل ذلك المصنف ان يكون توطئة  
لقوله الادراك المبيع الخ فتأمل (قوله الادراك الخ) هو يقع الدان الماهله والراء وسكونها



حكاهما الجوهرى ثم قال وهو التبعة بكسر الباء الموحدة انتهى وقال غيره يسمى دركاً التزامه  
الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله ويسمى ضمان العهدة أيضاً (قوله درك المبيع) أى  
بعد قبض الثمن و... (قوله ان يخرج) أى مقابل المضمون من مبيع أدغن (قوله  
مستحقاً) أى أو ناقصاً ورد وإذا صرح به منه عن أحد... ما لا يفهمه عن الآخر وإطلاقه  
ينصرف من وجه مستحقاً فتم.

• (فصل فى بيان أحكام الكفالة) • بنسخ الكاف يقال كفله وكفله وكفله وكفله  
وهى من الضمان كما مر لكم الخاصة بالابدان كما يأتى (قوله كفالة لوجه) أى وضمان  
الاحضار أيضاً (قوله بالبدن) أى أو بجزءه الشائع أو الذى لا يعيش بدونه (قوله جائزة) أى  
حلال مخصصة (قوله حق لادى) أى ولو عقوبة (قوله كفاً من وسد قدف الخ) وكذا  
الحقوق المالية والضابط أن يكون عليه ما يستحق به حضور مجلس الحكم عند الاستدعاء  
ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيره... (قوله ونخرج بحق لادى حق الله تعالى  
الخ) فيه نظر إذ حق الله تعالى كحق لادى تصح الكفالة بين من هو عليه المحض - والله  
تعالى كما أشار إليه الشارح بالتمثيل بحمد السرقة والشرب والزنا وعلم أنه لا بد من إذن  
المكفول بنفسه وان غاب بعده أو حبس أو أذن وليه أو وارثه وان تعدد اذامات قبل نفسه  
أشبه مدعى صورته اذ لم يعرف اسمه ونسبه فان عرفه... الم يخرج الى حضوره ويشهد به ما  
و يعتبر اذن... فيه لا رايه واذن العبد... فى نوبته ما من مات بلا وارث ولم ياذن قطا هو أنه  
لا تصح كفالته ويتعين محل الكفالة ان يصلح للقيام والافلا بد من تعيين محله كالسلم وبشترط  
موافقة المكفول على المكان كما يحتمل الادعى وهو المعتقد وتصح كفالة الرقيق الخ... بآذن  
بيده فيما يظهر كضمانه (قوله تـ... المكفول يدينه) أى بلامانع ككفالة كفاً يأتى وهو من  
المصدر المضاف... فاعلم بان يحضر المكفول ويسلم نفسه عن التكفيل أو المضاف الى مفعوله  
بان يأتى به التكفيل سواء طاب منته أو لا ويلزمه احضاره بطلبه ولو من مسافة البصر وان  
بعدت اذ عرف محله وأمن الطريق ويعمل مدة ذهابه وإيابه واقامته ثلاثة أيام فان مضت  
المدة ولم يحضره حبس الى تعذر حضوره أو وفاة الدين ويرجع به اذا تعذر حضوره لانه لا يلزمه  
المال حق لو شرط فى الكفالة أنه يغرمه فسدت ولو حضر المكفول بنفسه وقال أنا عن جهة  
التكفيل فانه يبرأ فان وقف ساكناً أو سلم على المكفول لم يبرأ التكفيل بذلك (قوله بالاحاطل)  
أى ككفالة أو غيرها

• (فصل فى بيان أحكام الشركة) • بفتح الشين وكسر دال مع اسكان الراء وفتح الشين وكسر  
الراء وهى اسم مصدر أشركوا وأصل فيه اخبر السائب بن يزيد رضى الله تعالى عنه أنه كان  
شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث واقترب بشركته بعده كذا ذكره شيخ الاسلام فى  
شرح منهجه وغيره قال الحافظ ابن حجر وهذا وهم وانما هو السائب بن أبي السائب مـ بن  
عائذ الخزرجى كما روى أبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم أنه كان شريك النبي صلى الله عليه  
وسلم أول الاسلام فى التجارة فلما كان يوم الفتح جاء اليه فقال له مرحبا يا بنى ونرىكى لا يدارى  
ولا يعارى انتهى أقول وفى ذكر صلى الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لانه تقرير صفة  
صلى الله عليه وسلم لما تم قبله وفيه أيضاً تعظيم للسائب المذكور خصوصاً مع قرنه بالاخوة

أى ضمان درك (المبيع)  
بان يضمن للمشتري الثمن  
أن يخرج المبيع مستحقاً  
أو يضمن للبائع المبيع  
أن يخرج الثمن مستحقاً  
• (فصل) فى ضمان غير  
المال من الابدان •

ويسمى كفاً لوجه أيضاً  
وكفالة البـ... كما قال  
(الكفالة بالبدن جائزة  
إذا كان على المكفول به)  
أى يدينه (حق لادى)  
كفاً من وسد قدف  
ونخرج بحق لادى حق  
الله تعالى فلا تصح الكفالة  
بين من عليه حق الله  
تعالى كحد سرقة وحد زنا  
وحد زنا ويبرأ التكفيل  
بتـ... المكفول يدينه فى  
مكان اتـ... بالاحاطل يمنع  
المكفول له عنه أمامه  
وجود الاحاطل فلا يبرأ  
التكفيل

• (فصل) فى الشركة •

وهى لغة الاختلاط

والترحيب وايضا في ذلك اتفقوا من صلى الله عليه وسلم بالشرى كالتوجه به بعض الطلبة وان  
كان لا مانع منه وقيل ان قائل ذلك هو السائب المذكور افتخاراً به بشر كنهه صلى الله عليه  
وسلم وفيه دليل أيضاً لاقراره صلى الله عليه وسلم على ذكرها واركانها خمسة عائدان ومالان  
وصيغة وشروط العاقد صحة تصرفه لنفسه فيما وكل فيه أو وكل وشروط الصيغة كونها اذناً في  
التجارة وسياً في شرط المال وأما العمل فهو تابع وكذا البيع وشي أربعة أنواع شركة أبدان  
وشركة مقايضة وشركة وجوه وشركة عنان فشركة الأبدان هي أن يشترك اثنان أن يكون بينهما  
كسب ما يدينهما متساوياً كان أدمية أو ناعم اذناً في الطرف كدالين مثلاً أو اخلافاً كخياط  
ورفا وجوزها الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه مطاوعاً للإمام مالك رضي الله تعالى عنه مع  
اتحاد الطرف على بطلان ما انفراد بشي فهو له وما اشترى كانه يوزع على أجرة المثل له ما  
وشركة المقايضة بفتح الواو وكسرها من تقايض في الحديث شرعاً به هي أن يشترك اثنان  
أن يكون بينهما كسب ما يدينهما ارمالهما من غير خلط أو معه وعالجهما ما يرض من غرم بسبب  
غصب أو نحوه وجوزها الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أيضاً وشركة الوجوه من  
الوجاهة لا من الوجه هي أن يشترك وجهان أو وجهيه وخامل منه لا يكون بينهما ربح ما  
يشترى به بتساو أو تفاوت وهذه الثلاثة باطلة عندنا وشركة العنان بكسر العين المهملة على  
الانهم ويحوز فتحهما من عن الشيء اذا ظهر اظهروا على غير ما يصحتم اليكن الصحيح في فتحها  
أنهما من عنان السماء أي هاهنا العلوه على بقية الأنواع وهي صحيحة كما مر ولذا لا تقتصر  
عليها المصنف (قوله وشرعاً ثبوت الحق) أي عقد يقتضي ثبوت ذلك الحق الخ (قوله على  
ناض) أي الشرط كون المال ناضاً الخ (قوله أي نقد الخ) هو نقد يبرئ ناض وهو الدراهم  
والدينارين فذكرهما بعده للبيان فتأمل (قوله ولا تصح) أي الشركة (قوله في تبر الخ) قال  
شيخنا هو من النقد قبل تخليصه بناء على أنه متقوم وهو سرجوح والراجح أنه مثلي فتصح  
الشركة فيه وكذا في الخلى والسبب أن على الراجح فما ذكره الشارح من إعادة الكلام المصنف  
وكل منهما مرجوح لأن من المثلي المشار إليه بقوله وتكون الشركة أيضاً على المثلي الخ (قوله  
لا المتقوم) أي ان لم يكن مشتر كائناً بآثار ونحوه والا فالشركة فيه صحيحة بالاولى من الخلط  
المذكور (قوله من الثياب ونحوها الخ) ومحال البطلان ما لم يبيع أحدهما الا آخره ف  
حصة بنصف حصة الآخر مثلاً سواء اتفق الجزآن في القدر أو لا فان باع أحدهما ما نصه  
بنصف الآخر مثلاً صححت الشركة (قوله أن يتفق في الجنس الخ) خرج به اتفاقهما في القدر  
فانه لا يشترط اذ لا محذور في التفاوت فيه لان البيع والخسران على قدره ما كفايتي (قوله  
والنوع الخ) هو بيع ما يشمل الصفة فتأمل (قوله ان يخطا المالكين) أي قبل العقد فقط فان  
وقع بعده أو معه ولو في المجلس لم يكم كما قاله شيخنا البلي وأقره شيخنا وهو المعتمد (قوله بحيث  
لا يتميزان) أي عند العاقدين فقط خلافاً لبعض المتأخرين ونصه العلامة ابن فارس عن  
العلامة الرملي وأقره وما نقل عن العلامة ابن فارس من خلافه فهو مرجوح والمراد  
بخطئه ما وجد الخطأ فيه ما قبل العقد كما مر (قوله أن ياذن كل واحد الخ) فالشرط كون  
الاذن في التصرف للتجارة أو مطلقاً أو كونه غير متبعية بصحة واحد منهما ما فان شرط اذال بطل  
العقد ولا يكفي الاذن في البيع ولا في الشراء مثلاً قال شيخنا وعلم من كلامه أن الاذن بعد

وشرعاً ثبوت الحق على  
جهة البيع يوع في شيء  
واحد لاثنين فاشترى  
(ولا يشترى كسب من شرط  
الاول (ان تكون)  
الشركة (على ناض) أي  
نقد (من الدراهم والدينارين)  
ولو كانا مثلاً وشي واحد  
رواجعهما في البلاد ولا تصح  
في تبريد لي وسبائك  
وتكون الشركة أيضاً على  
المثلي كالحظنة المتقوم  
كاهروض من الثياب  
ونحوها (و) الثاني (أن  
يتفق في الجنس والنوع)  
فلا تصح الشركة في الذهب  
والدراهم ولا في صحاح  
ومكسرة ولا في حظنة  
يضاهيه (و) الثالث  
(أن يخطا المالكين) بحيث  
لا يتميزان (و) الرابع (أن  
يأذن كل واحد منهما)  
أي الشرى يكتفي (ما حبه  
في التصرف)



الخطا فلا يصح قبله وهو كذلك ولفظ كل محتاج اليه ان كان كل واحد منهما يتصرف والا  
فيكون اذن غير المتصرف له (قوله تصرف بلاشر الخ) قال شيخنا الوفا تصرف بمصلحة أو  
بالمصلحة كما كان أولى بل مستقيما لا يصح البيع ثمن المثل ونحوه باكثر انتهى أقول ويمكن  
الجواب بأنه انما قال ذلك لانه الاصل بدليل قول الشارح فلا يبيع كل منهما ما نسبه الخ وأما  
وجود راغب باكثر فهو نادرا فامل (قوله ولا يشارك بالمال الخ) نعم ان ذكرنا بلدا لا تصرف  
يتوقف على الشرع اليه اهله السفر اليها (قوله بلا اذن الخ) راجع لجميع ما قبله فتأمل (قوله  
وفي نصيبه فلا تصرف بق الصفة) أي والاصح الصحة في حصصة المتصرف لاني حصصة شريكه  
(قوله على قدر المالين) أي قدر كل منهما باعتبار القيمة ولو في المثل لا باعتبار الاجزاء فلو خطا  
قنبر برعانة بغيره بربحهما بين فالربح فيهما أثلاثا وكون الربح كذلك لا يتوقف على التصريح  
به وانما المضر شرط خلافه كما اشار اليه الشارح فتأمل (قوله أو تفاوتا فيه) أي في العمل  
أو المال (قوله لم يصح) أي ولكل منهما أجرة مثل عمله في مال الآخر كالتراض (قوله  
فمنها) أي الشركة (قوله متى شاء الخ) والشرع يمين مالم يتعدا ويسمى العمل المال المشترك  
والافه وامامه متعين ان كان باذن الآخر والافه ما يصب ويقبل قوله في غير ذلك في الرد وعدم  
الربح وقلته ونحوه انفسه أو الشراكة ويصدق ذواله في أن المال له اذا ادعى الآخر أنه  
مشترك (قوله وينعزلان) أي اشرى بكان (قوله أو انغى عليه) أي ولو قلنا لا ومنه التعريف  
المعروف في الحسام فيفسخ به كل عقد جازي قال العلامة البراسي وهي مسئلة تقيس بتبقي  
التفعية لها متى حصل عزل لم تعد الشركة الابعة بدجديد ولا ينهزل العازل بعزله للآخر  
(خاتمة) مسئلة ابن أبي شريف عن الدابة المشتركة بين اثنين وهي تحت يد أحدهما وتلفت  
عوت أو سرقة أو تفرط هل يكون ضامنا لآخر شريكه منها أو يدهدأمانة فاجاب بأنه اذا تلفت  
الدابة تحت يد أحدهما الشريكين فان كانت تحت يده باذن شريكه في الاستعمال فهي عارية  
منه فوضعت ضمان العوارى وان كان الاستعمال اياه من غير اذن شريكه فهي مضمونة ضمان  
العصب وكذلك اذا كانت تحت يده بغير اذن شريكه ولم يستعملها وان كانت تحت يده باذن  
شريكه من غير اذن له في الاستعمال ولم يستعملها فهي امانة لا تضمن الا اذا قصر فيها ولو كانت  
تحت يده وقال له عن علفها في نظير كوكبهم فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه اذا تلفت عنده  
من غير قصير والله اعلم

(فصل في بيان أحكام الوكالة) مصدر وكل واسم مصدر وكل والاصل فيه ا قوله تعالى فابعثوا  
حكما من أهله وحكما من أهلها وخبر أنه صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاختلاف الزكاة وأركانها  
أربعة وكل وركيل وموكل فيه وصيغة وقد أشار الشارح الى دخول الثلاثة الاول تحت  
قول المصنف وكل ما جازي به الخ اذا لم يفي كل من صح تصرفه انفسه جاز تصرفه عن غيره  
ومنه الولي في ماله محجوره وكل شيء صح أن يتصرف فيه الشخص انفسه جاز أن يتصرف فيه  
عن غيره ويلزم من ذلك وجود صيغة يخرج نحو القضولى وهي باللفظ من أحدهما والافعل  
أو عدم الرد من الآخر ولو على التراخي ويستثنى من الحكاية المذكورة طرد الظافر بجنس  
حقه فلا يوكّل في كسر الباب ونقب الجدار مثلا والوكيل القادر والعبد المأذون له والسقي

فان اذن له فيه تصرف  
بلاشر فلا يبيع كل منهما  
نسبة ولا يغير نقد المباد  
ولا يبيع فاحش ولا يشارك  
بالمال المشترك بلا اذن  
فان فعل أحد الشريكين  
ما نهي عنه لم يصح في  
نصيب شريكه وفي نصيبه  
قولا تفرق بين الصفة  
(و) الخامس (أن يكون  
الربح والخسران على قدر  
المالين) سواء تساوى  
الشريكان في العمل في  
المال المشترك أو تفاوتا  
فيه فان شرط التساوى  
في الربح مع تفاوت المالين  
أو تكسبه لم يصح والشركة  
عقد جازي من الطرفين  
(و) حيث تذهب لكل واحد  
منهما أي الشريكين  
(فمنها متى شاء) وينعزلان  
عن التصرف بنفسهما  
(ومتى مات أحدهما) أو  
جن أو انغى عليه (بطلت)  
لك الشركة

(فصل في أحكام الوكالة)

والأذن له في النكاح وعكسه لا يعي بوجوب كل في التصرف في الأعيان فيما يتوقف على الرؤية  
والحرم بوجوب الحلال في عقد النكاح بعد اتصال أو طلاق ويجعل على ما بعد اتصال ويصح أن  
يؤكل حلال محرما وكل حلال في التزويج لأنه سفير محض (قوله وهي) أي الوكالة (قوله) يفتح  
الوارد وكسرها) أي والفتح أنصح (قوله في اللغة التقويض) يقال وكل أمره بالتخفيف إلى  
فلان فوضه إليه واكتفى به ومنه توكلت على الله (قوله تقويض شخص الخ) هذا الجواب  
وهو مندوب ما لم ير دغرض منه وقيل مطاوعة قبولها كذلك (قوله رخرج بهم هذا القيد الخ)  
انما صرح الشارح بمفهوم هذا القيد دون غيره من بقية القيد ودلان المصنف لم يذكر ما خرج به  
بخلاف مفهوم القيد السابقة فانه ذكر محترزاته اذ لم يأت في تمام (قوله وكل ما الخ) هو  
بالرفع فتأمل (قوله جازله أن يؤكل فيه) أي غالبا (قوله فلا يصح من صبي الخ) نعم يصح أن  
يكون وكلا في إذن في دخول دار أو اتصال هدية ونحو ذلك حيث كان مادونا حتى لو كانت  
أمة وفات لرجل سيدي أهداني البك وصدة فافله التصرف فيه ولو بالاستمتاع ولو طوع وبصح  
أن يؤكل الصبي في ذلك إذا عجز عنه كغيره (قوله بشرط الماكل فيه) أي زيادة على ما س (قوله)  
أن يكون قابلا للقبالة أي بان لا يكون عبادة لها أو معلقة هانية كصلاة وإمامة أو يلحق بذلك  
نحو عيين وأبلا وطهارة ونذر وشهادة ونحو ذلك في مسائل معينة (قوله إلا الحج) أي  
وكذا العمرة وتجهيز الميت غير الصلاة عليه (قوله وتفرقة الزكاة) أي كذبح أضحية  
وعقيقة وتفرقة كفارة ومنذور (قوله وان يملك الماكل) أي حال التوكيل (قوله في بيع عبد  
سليمك) أي الاتبع كبيع هذا العبد ومن سلك وطلاق هذه الزوجة ومن سلكها ولا  
يشترط كون التابع من جنس المتبوع فيجوز أن يؤكل في طلاق زوجته من سلكها من العبيد  
ويشترط كون الماكل فيه مملوفا ولو بوجه كبيع أموال وعقار وأرقاق وان لم تكن أمواله  
وأرقاقه معلومة أقله العر لا يخفى كل أموري أو كل قبيل وكثيره بشرط الوكيل أن يكون  
مملوفا لا نحو وكات أحد كما لا يصح نعم يصح تبعا نحو وكاتك في بيع كذا أو كل مسلم على الراجح  
و يصح توقيت الوكالة وكاتك في كذا شهر إلا أنه لم يلقها نحو إذا جاء رمضان مثلا فانت وكيلى أم  
ان تجزها وعلق التصرف لم يضر نحو وكاتك في كذا أو إذا جاء رمضان فبعه (قوله عقد جائز)  
أي ولو بجهل (قوله فسخها) أي الوكالة (قوله متى شاء) أي ولو بعد التصرف بالقول  
كفسخها أو بطلانها أو عزائمك أو عزائم نفسي أو نحو ذلك نعم ان لزم على عزل الوكيل نفسه  
ضربا من المال الماكل فيه لم يعزل كما قاله الأذرى (قوله أو انغماسه) وكذا طرورق كأن كان  
حرية فاسرق وكذا حجره ومثله حجر الفلاس فيما لا يند منه بان وكاله ان لم يشترى له شيئا  
بعين مال الوكيل ثم حجر عليه قبل الشراء وكذا ينسحق في شريعة النكاح وبزوال محل  
التصرف ذاتا كبيع ووفاء أو منقعة كإيجار وتزويج أو عدا أو أمر ورهن وشبهة مع قبض فيها  
وبتعمد انكارها بالأغرض (قوله والوكيل) أي ولو بعد عوامان صدقه (قوله أمين) أي ولو  
يجعل يصدق في دعوى التلف والرد على الماكل ولو بعد دموته (قوله فيما يشبهه) أي لو كاله  
ولو من جهة مضنة (قوله ساقط في أكثر النسخ) أي واسقاطه أولى (قوله الإبانة ربط) هو  
بمعنى التعدي لأنه أعم منه فيضمن وان لم يأت كأن يركب الدابة أو يابس النوب ناسبا له  
التصرف بعد التعدي بمفهوم الأذن فيه (قوله تسليطه المبيع قبل قبض منه) أي ما لم يكن باذن

وهي بفتح الواو وكسرها  
في اللغة التقويض وقد  
الشرع تقويض شخص  
شيئا فله ما يقبل القبالة  
في غيره ليند له حال حياته  
وخرج بهم هذا القيد  
الإيصاء وذكر المصنف  
ضابط الوكالة في قوله  
(وكل ما جاز للأنسان  
التصرف فيه) فله جازله  
أن يؤكل فيه) غيره (أو  
يتوكل) فيه عن غيره فلا  
يصح من صبي أو مجنون  
أن يكون موكلا ولا وكلا  
وبشرط الماكل فيه أن  
يكون قابلا للقبالة فلا  
يصح التوكيل في عبادة  
بدنية إلا الحج وتفرقة الزكاة  
مستثلا وان يملك الماكل  
فلو وكل شخص صبي بيع عبد  
سليمك أو في طلاق امرأة  
سليمكها بطل (ولو كالة  
عقد جائز من الطررين  
(و) حيفته (لكل واحد  
منهما) أي الماكل والوكيل  
(فسخها متى شاء وتفسخ)  
الوكالة (بعوت أحدهما)  
أو جنسه أو انغماسه  
(والوكيل أمين) وقوله  
(فما يشبهه وفيما يصرفه)  
ساقط في أكثر النسخ (ولا  
يضمن) الوكيل (إلا  
بالفريط) فيمار كل فيه  
ومن التفسير ربط أسلمه  
المبيع قبل قبض منه

قوله في طلاق زوجته ومن سلكها كذا بالأصل وأعله وبيع من سلكها فليحذر



أن يبيع بثمن المثل  
لا بدونه ولا يبيع فاحش  
وهو ما لا يحقل في الغالب  
(و) الثاني (أن يكون)  
ثمن المثل (نقدا) فلا يبيع  
الوكيل نسيئة وإن كان  
قد رغب المثل (و) الثالث  
أن يكون النقد (بنقد  
البلد) ولو كان في البلد نقدان  
باع بالأسهل منهما فما كان  
استويا باع بالنقد للموكل  
فإن استويا بخير ولا يبيع  
بالفلس وإن راجت  
رواج النقود (ولا يجوز)  
أن يبيع الوكيل لبيعه  
مطابقا (عن نفسه) ولأن  
ولده الله غير ولو صرح  
الموكل للوكيل في البيع  
من الصغر كما قاله المتولي  
خلاف البغوي والأصح أنه  
يبيع لبيعه وإن علا ولا يبيع  
البالغ وإن رغب أن لم يكن  
سنيها ولا مجنونا فإذا صرح  
الموكل بالبيع منه أصح  
جزئا (ولا يقر) الوكيل  
(على موكله) ولو وكل  
شخصا في خصوصية لم يملك  
الأقرار على الموكل ولا  
الأبراء من دينه ولا الصلح  
عنه وقوله (الأبانه) ساقط  
في بعض النسخ والأصح  
أن التوكيل في الأقرار  
لا يصح

(فصل) في أحكام الأقرار

إذا موكل أو بأمره كما يرام أو أعاد إليه بعيب لم يبرأ من المضمان ولو فسخ العقد فلا يبيعه بالاذن  
السابق ويخرج من المضمان (نقلا ولا يجوز) أي ولا يصح فيحرم ويضمن (قوله مطلقا)  
خرج به المقيدة ببيع ما قد فيها (قوله بثن المثل الخ) ثم إن زاد رغب في زمن الخياط  
لأنه مشترى وجب البيع فإن لم يفعل انفسخ العقد الأول وإن لم يعلم بعين الراغب (قوله نقدا)  
أي سالا كما أشار إليه الشارح (قوله بنقد البلد) أي ببلد البيع لا ببلد التوكيل (قوله فإن  
استويا) أي في النفع (قوله بخير) أي أن استويا في المعاملة ونفع الموكل والأراعى الأغلب في  
المعاملة ثم لا تنفع للموكل وهذا في بعض النسخ فراجع (قوله ولا يبيع بالفلس) أي لأنها  
من العروض قال شيخنا وهذا بناء على أن المراد بالنقد ما كان من الذهب أو الفضة خاصة  
والوجه أن المراد به ما يتعامل به فيها عادة ولو من العروض فراجع اه أفول وهو كذلك  
ويراعى الوكيل في الأجل المطابق ما جرت به العادة في مثل الموكل فيه نعم لو قال ببيع بمائت  
جازه بغير نقد البلد أو بكم شئت جاز بالغبين الفاحش ولو مع وجود رغب بأكثر أو بغير كيف  
شئت جاز بالابنية أو عاقر وهان جاز بغير الفسينة (قوله ولا يجوز) أي أنه يصح (قوله أن  
يبيع الوكيل) أي شيئا هو وكيل في بيعه (قوله ولو صرح الموكل للوكيل) أي لأنه حتى لو قدر  
له الثمن ونه عن الزيادة لا يصح لانه لا يوجب والتالي نعم أن صرح له الموكل ووكل الولي عن  
مواليه من يقبل له وقد رده الموكل الثمن صح البيع فتأمل (قوله كما قال المتولي الخ) هو المعقد  
(قوله فإن صرح الموكل بالبيع منهما) أي من أبيه وابنه البالغ (قوله صح) أي البيع منهما  
ولا يجوز للوكيل توكيل الأفياء عنه وعلم الموكل بحاله ولو وكاه فيا يطبقه فجزء عنه ممرض  
أو غيره لم يوكل فيه ولا يوكل عن نفسه وله قبض عن مبيع حال لا مؤجل وزن سل بالاذن وليس  
له شراعه ولا مزيعته على الموكل أو زوجته الأبدية وللبائع للوكيل مطابقة بالثمن الأفي  
معين يبد الموكل وله مطالبة الموكل إلا أن أنكر معرفته كونه وكلاهما كائنا صلب وضامن  
(قوله ولا يقر الوكيل الخ) انما حله الشارح على الواقع في خصوصية مع غريم موكله لأنه المتعين  
وجعل مثله الأبراء والصلح فتأمل (قوله ساقط في بعض النسخ) أي واسقاطه معين على كلام  
المصنف السابق ذكره لعدم صحة التوكيل في الأقرار وذكره صحيح على ما ذكره الشارح  
من الأبراء والصلح لصحته ما من الوكيل فتأمل (قوله والأصح أن التوكيل في الأقرار لا يصح)  
أي ولو بالاذن على المعقد ليكن يكون الموكل مترا فطعا إن قال وكذا لا تقر على أقلان بألف  
على لأنه جمع فيه بين على وعلى ومقر على الأصح أن قال لا تقر على أقلان بألف لأنه ذكرنا  
على ولا يكون مقرا إن قال وكذا لا تقر أقلان بكذا فطعا أذ لم يذكر على وعلى ولا يكون مقرا  
على الأصح أيضا إذا قال أقرا أقلان على بكذا (تقته) \* أعلم أن أحكام العقد تتعلق بالوكيل  
كروية البيع ومفارقة الجاس ونحو ذلك لأنه المعاملة حقيقة حتى إن له الفسخ بالخيار وإن أجاز  
الموكل فتأمل

(فصل في بيان أحكام الأقرار) \* وهو مصدر أقر يقرأ أقرارا فقوله هم مأخوذ من قرع عني  
ثبت فيه يجوز والأصل فيه قوله تعالى أقرتم وأخذتم على ذلكم أمري أي عهدي وأركانه  
أربعة مشي ومقر به ومقر له وصيغة الأولان في كلامه صرح بها والثالث ضمنا والرابع إشارة





فيمكون - حيثما المشبه غير المشبه به فتأمل (قوله فلا يصح اقراره مكره) اي بغير حق وخرج  
بالاكرام على الاقرار ما لو اكرامه بصدق فهو صحيح وان ضرب عليه وفي نظر خصوصاً مع ولاية  
السلطان في زمننا هذا كما قاله الاذرى واعتقد العلامة الخطيب ولو تعارضت بيننا اكرام واختيار  
قدمت الاولى لان معها زيادة علم الا ان شهدت بانه الاختيار انه زال الاكرام ثم اقر فقدم كما  
في العباب قاله العلامة ابن قاسم واقره شيخنا البايعي ولو ادعى بعد الاقرار انه كان مكرها وقتها  
فان كانت قرينة دالة على تصديقه كس أو ترسيم صدق بيمينه والا فلا (قوله بما اكرامه عليه)  
خرج به ما لو عدل عنه او ظهر منه قرينة اختياره فهو صحيح لانه حيثما غير مكره (قوله وان كان  
اقراره بمال) اي او اختصاص (قوله اعترفيه) اي في المقر او في الاقرار (قوله والمراد به)  
اي الرشيد اما لا التصرف او يدخل السفيه الموهل ويخرج نحو الولي في مال شجوره نعم ان  
كان السفيه صادقا لزمه باطنا ما اقر به فيغرمه للمقر له بعد ذلك الخبر عنه كما قاله العلامة  
الخطيب كشخ الاسلام وخالفه ما العلامة الرملي في باب الخمر فقال لا يلزمه لظاهره ولا باطنا  
واقره شيخنا وخرج بالسفيه المقلص فيصح في ذمته لا باعيا ماله (قوله واحترز المصنف  
الخ) هذا داخل فيما قبله ولو جعله الشارح كذلك لكان أولى الالهام الا ان يقال صرح به بحجارة  
الكلام المصنف ولدفع توهم عدم دخوله فيما قبله لولم يصرح به فتأمل (قوله بمال) اي ومثله  
نحو المكاح (قوله كطلاق) اي وكذا بوجوب عبوبة وان عفا المقر له على مال لانه تابع فتأمل  
(قوله واد اقر الشخص الخ) هذا هو المقر له وفيه اشارة الى اعتبار كونه معينا أهلا  
لاستحقاق المقر به واحصه اسناده ليه فلا يصح لواحد من أهل البلد على كذا اولاد لادب فلان  
على كذا الا ان قال بسيم المسالك بخلاف ما لو قال على مال لاحد هؤلاء الثلاثة مثله لافانه  
يصح قال الزركشي ومحل البطلان في الدابة المملوكة اما لو اقر تحليل مبيته مثلا فلا شبهة كما  
قال الاذرى الصحة كالاقرار بغيره ويحمل على أنه من غلة وقفه اعليه أو وصية اياها ولا يصح  
أيضا الحل فلائذ على كذا باعني به كذا كما قاله العلامة الرملي تبعه اللبالب المحمدي وقال العلامة  
الخطيب كشخ الاسلام في هذه بصحة الاقرار والغناء الاسناد المذكور ولو كذبه المقر له بقي في يد  
المقر ولا يعود اليه الا باقرار جديد مالم يكن في ضمن معاوضة كالموقوفات له خالفتي ولك عندي  
هذا الثوب فانكر أنه يستحق الثوب المذكور ثم رجع عن انكاره ومصدقها في ذلك فانه  
يستحقه ولا يوقوف على اقراره بغيره منها (قوله كقوله الخ) فيه اعتبار بالصيغة في الاقرار كما  
سرو شرطها ان تشعر بالانتماء وفي معناه الكتابة بالقوية والموحدة وان تكون خالصة عن  
قرينة استتارها من الاخرجه فهو انما مقر لعدم التصريح بالمقر له ونحو دارى أو ديني زيد  
بقضاء الاضافة المالك وخرج به أيضا نحو زنه أو اخته عليه في جواب من قال لي عليه كذا  
لاشبه ذلك بالاستتار بخلاف نحو لا أنككر ما تدعيه فانه اقرار ولو اشتكت اصيغة على اقرار  
وعنه عمل باقواها مطلقا ان كانت جملة فلا شيء عليه في نحو له من ثمن خمر على كذا وعمل بما  
يضره ان كانت جملة فنحو هذا الى هذا الزيد (قوله على شيء) ومثله على كذا ويلزمه شيء واحد  
وان كرره بغير عطف أو مبرز فان عطف لزمه شيئا أو أكثر بقدر ما عطف مالم يقصد تذكيرا  
في كلمة أو في بعضه والحق كاشي لا أنه يقبل في الحق بعبادة المريض ورد السلام الله هما  
من في معرض الاقرار (قوله في بيانه) أي ويلزمه أن يبين بدوره م مثلاً أو بما قيمته

(و) الثالث (الاختيار)  
فلا يصح اقراره مكره بما  
اكرامه عليه (وان كان)  
الاقرار (بمال اعترفيه  
شرط رابع وهو الرشيد)  
والمراد به كون اقتره طاق  
التصرف واحترز المصنف  
بمال عن الاقرار بغيره  
كخلاف شرطه ونحوهما  
فلا يشترط في المقر بذلك  
الرشيد بل يصح من السفيه  
(وإذا اقر) للشخص  
(بجهول كقوله ان كان  
على نو رجع) ضم أمره  
(اليه) أي المقر (في بيانه)  
أي الجهول فيقبل تذكيره  
بكل ما يتوهم وان قل كناس  
وليس جهول بما لا يتوهم

درهم ان قال كذا درهم سواء نصب الدرهم أو لا فان كرر وعطف ونصب الدرهم لزومه الدرهم  
 كلها كقوله كذا وكذا درهمان (قوله وهو من جنسه) ليس قيداً كما يعلم مما بعده  
 فيصح نقب - يره بقود وحق شفعة وحذف ولو أقر بعمال وان وصفه بعظيم أو كثير قبل نقب يره  
 بما قل منه ولو حبة بر ووصفه بالعظيم مثلاً من حيث انما غاصبه ونحوه وأصل ذلك كاه قول الامام  
 الشافعي رضي الله عنه أصل ما أبى عليه الاقرار ان الزم اليقين وأطرح الشك ولا يستعمل  
 الغلبة ومنه ما لو قال له على درهم في عشرة فيلزمه درهم الا ان أراد حيا وباعرفه فيلزمه عشرة  
 أو أراد مع عشرة لانه مقر له فيلزمه أحد عشر نعم تحمل الدراهم على السكاملة السليمة الا ان وصفها  
 على الفور بغير ذلك أو كانت دراهم البالد بغير ذلك (قوله لكن يحمل اقتناؤه الخ) خرج به نحو  
 خنزير وكاب غيره لم وقال العلامة الخطيب يصح قبوله بما يقتضي من التجسس أيضاً (قوله على  
 الاصح الخ) هو المعتد (قوله حبس) أي بعد الدعوى عليه عند ما كرم براه (قوله حتى يبين  
 المجهول الخ) واذا بين فان وافقه المقر له عليه ثبت والا فلا فلو ادعى المقر له غيره قبل قول المقر  
 نفيه يمينه (قوله طواب به الوارث الخ) واذا بين الوارث جرى فيه ما ذكره بحسب ان امتنع  
 كورثه (قوله ويصح الاستثناء) وهو استثناء ما خوذ من الشيء وهو وفاة الرجوع وعبر عنه  
 بعضهم بالعطف لانه بعناه تقول ثبت الجبل أي عطفت بعنه على بعض وقيل من ثبته عن  
 الشيء اذا صرفته عنه ويقال نفي عنان الدابة اذا صرفها عن مقصودها لان المستثنى مصروف  
 عن حكم المستثنى منه وعرفا الاخراج بالاول واحد أي اخواتها ما لو لادخل في الكلام السابق  
 حقيقة أو حكماً (قوله في الاقرار الخ) هو تخصيص للمقام والافه وصح في غيره من الاحكام  
 (قوله اذا وصله) أي وتلفظه وأسمع نفسه ولو بالقوة ونواه قبل فراغ المستثنى منه وسياق بقية  
 الشروط (قوله بكون) أي طويل عرفاً (قوله أو كلام كثير الخ) مواجها - قاط انظ كثير لان  
 اليسير يضر أيضاً لو قال له على ألف - استغفر الله الامانة فانه يصح كافي العدة والبيان وهو  
 المعتد (قوله ضرر) أي السكوت والكلام عند الجمهور وخلافه لابن عباس رضي الله عنهما (قوله  
 كسكتة نفس) أي أوعى أو تذكرة مثلاً (قوله ان لا يستغرق المستثنى المستثنى منه) أي حقيقة  
 أو قد دبراً كافي المنقطع فلو قال له على ألف درهم الاثوباً وفسره بثوب قيمته ألف درهم كان من  
 المستغرق (قوله فان استغفره نحو لزيد على عشرة الا عشرة ضرر) أي ما لم يلحقه باستثناء آخر  
 كقوله له على عشرة الا عشرة الا ثمانية فلزمه الثمانية لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه  
 ويشترط أن لا يجمع المقر في الاستغراق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما فلو قال له  
 على ثلاثة دراهم الا درهمين ودرهما لزمه درهم أوله على درهم - ان ودرهم الا درهمين لزمه  
 ثلاثة دراهم أوله على درهم ودرهم ودرهم الا درهم لزمه ثلاثة دراهم وكذا لو قال له على درهم  
 ودرهم ودرهم الا درهم - او درهم - او درهم ما فانه يلزمه ثلاثة دراهم أيضاً كافي العباب واذا  
 تكرر الاستثناء عطف فالكل من الاول نحو له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة فيلزمه ثلاثة  
 أو بغير عطف فكل واحد مستثنى مما قبله نحو له على عشرة الا ثمانية الا أربعة فيلزمه ستة  
 لانها الباقية بعد اسقاط كل واحد مما قبله أو باسقاط المنفي وهو الثمانية من الاخيرين بعد  
 جمعها ولا فرق في صحة الاستثناء بين تأخير المستثنى منه وتقدمه كما أطلقه المصنف فلو قال له

وهو من جنسه كسكتة حنطة  
 أو ليس من جنسه لكن يحمل  
 اقتناؤه كالمدينة وكاب مع  
 وزيل قبل نقب يره في جميع  
 ذلك على الاصح ومتى أقر  
 بمجهول وامتنع من بيانه  
 بعد أن طواب به حبس  
 حتى يبين المجهول فان مات  
 قبل البيان طواب به الوارث  
 ورقف جميع التركة (ويصح  
 الاستثناء في الاقرار اذا  
 وصل له) أي وصل المقر  
 الاستثناء بالمستثنى منه فان  
 فصل بينهما بكون أو كلام  
 كثير أجني ضرراً ما السكوت  
 اليسير كسكتة نفس فلا  
 يضر ويشترط أيضاً في  
 الاستثناء أن لا يستغرق  
 المستثنى المستثنى منه فان  
 استغفره كقوله لزيد على  
 عشرة الا عشرة ضرر



على الا عشرة مائة صح ولا فرق أيضا بين الاثبات والنفي كما أطلقه المصنف وهو من الاثبات نفي  
 ومن النفي اثبات كما مر ولو قال ليس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء لان الباقي من العشرة الا  
 خمسة خمسة والنفي منصب على هذه الخمسة التي لم ينطق بها فكأنه قال ليس له على خمسة ولو قال  
 ليس له على شيء الا عشرة لزمه عشرة ولو قال ليس له على شيء الا خمسة لزمه خمسة ويراد بالشيء بما يزيد  
 على خمسة وان قلت الزيادة ولزمته تلك الزيادة ولو قال له على عشرة الا خمسة الا خمسة أو عشرة  
 الا خمسة الا عشرة لزمه خمسة وانما حصل به الاستغراق وهو يستفاد بطلان الاستغراق وان  
 كان في الاثبات والازوم وفيه تغليب عليه (تنبيه) ذكر ابن الموقع في شرح التصحيح أنه  
 لو كان عليه غيره ألف درهم وله على ثوب ثلثا أو عشرة دنانير وخشني ان أقر له بحده فطريقه  
 ان يقول له على ألف درهم الا ثوبا أو الا عشرة دنانير فان الحاكم يسمع اقراره ويسقطه فان  
 أقر بأقل من الألف حاقه ان جميع ما عليه ذلك ولم يلزمه عشرة ويقيم الدنانير ويسقطها من  
 الألف وان كان الثوب قداسا فذلك فله قرآن بسطة عشرة من الألف ويقر بما بقي ويحلف  
 صادقاً فنقل هذه شيئا عن السبكي الناقل لها عن ابن سراقه ثم قال الاذري وسياق في الدعاوى  
 في مسائل الظفر ما ينازع في هذا فراجع (قوله وهو الخ) راجع للاقرار والا لاستثناء فتأمل  
 (قوله سواء) أي في الصحة والمرض فيعمل بها ما وليس كالوصية لانه اخبار بحق سابق وسواء  
 أكان لا وارث أو لاجنبي وسواء كان بعين أو دين لكن تقدم العيز على الدين وكونه يومهم حرمان  
 ورثته ليس منظور اليه لانه في حالة يصدق فيها الكذب ولا نظر للحرمة عليه لوقصه بذلك  
 ويصح اقراره بنحو طلاقه ووجوب عقوبة بخلاف ولزوم المسامحة بالعفو وعليه لو فرض تابع  
 ليس من جرائمه ويستوى أيضا اقراره واقراره بعده (قوله وحينئذ فيقسم المقر به بينهما  
 بالسوية) قال شيخنا صوابه وحينئذ فيعطى لكل منهما ما أقر له به انتهى أقول وكلام الشارح  
 محمول على ما اذا لم يوف ماله بجميع ما أقر به في الحالين فيقسم بينهما بالسوية وأما لو كان في ماله  
 ما بقي به ما فلا قسم بل يأخذ كل منهما حقه من التركة فتأمل

• (فصل في بيان أحكام العارية) ويقال لها العارة والعريفة وأصلها عورية تحركت الواو  
 وانفتح ما قبلها قلبت الفاء منها العارة والاول اسم مصدر عارونه عاور والاصل فيها قوله تعالى  
 وتعاونوا على البر والتقوى وهي مستعينة اصالة اجماعا وقد تجب مع وجوب الاجرة بطلب مالك  
 المعاران كالمثل له اجرة كعامرة الثوب لدفع نحو حرا برد مثلاً وقد تحرم كعامرة الامة للخدمة  
 اجنبي ويكون العقد فاسداً وقد تكره كعامرة العبد المسلم للخدمة كافر لكن لا يمكن من استخدامه  
 ولا تدخلها الاباحة واركانها أربعة معبروم - معبروم عاروصيغته وهذا التعريف الذي ذكره  
 الشارح مشتق على هذه الاركان الاربعة صريحاً أو إشارة فالمراد بالاجرة بقوله أهل التبرع  
 ويلزمه المستعير الذي هو أهل لأن يتبرع عليه والمعار اشار اليه بقوله بجعل الاتقاع به  
 والصيغة اشار اليه بقوله اباحة الاتقاع لان المراد به الفظ يدل عليه حقيقة أو كذا كاشارة  
 الاخرى والكتابة بالقوية (قوله في الاصح) أي والا فصح وقد تخفف أيضاً (قوله ماخوذة  
 من عار) أي من مصدره ان أريد الاشتقاق العرفي والافلا (قوله اذا ذهب) أي وجاب بسرعة  
 ومنه قيل للفلام الخفيف عياراً لكثرة ذهابه ومجيبته أو ماخوذة من التعار وهو التناوب (قوله

(وهو) أي الاقرار (في حال  
 الصحة والمرض سواء) حق  
 لو أقر شخص في صحته بدين  
 لزيد وفي مرضه بدين لعمرو لم  
 يقدم الاقرار الاول وحينئذ  
 فيقسم المقر به بينهما بالسوية  
 • (فصل في أحكام العارية  
 وهي تشديد الياء في الاصح  
 مأخوذة من عار اذا ذهب  
 وحقيقة الشريعة اباحة  
 الاتقاع من أهل التبرع  
 بجعل الاتقاع به مع بقاء  
 عينه  
 أي لا يجوز له ان يبيعها

فصل في أحكام العارية  
 العارية

قوله المشافى أي يبرئ

ليرده الخ قال شيخنا ليس هذا من التعريف ولا من الشروط ولا مما يطلب ذكره في العقد انتهى  
 أقول ولعله أثار به من أول الأمر إلى أنه اجتزأ من الجانبين كما يأتي التصريح به فهو بيان  
 لحكمهما من حيث الجواز فتأمل (قوله) وشروط المعبر صحة تبرعه أي بما به يبره لأنما تبرع بالمنافع  
 وشروط المستعبر صحة التبرع عليه بتلك المنفعة لا بخصوصه المحرم وجارية لاجنبي ونحو ذلك (قوله)  
 وكونه مالاً كالمنفعة ما به يبره أي ولو بآبارة أو وصية أو ولاية كإعارة الامام أو اليتيم المال  
 والفقير مملوكة في شحور باط أو مدرسة وهذا الشرط معلوم مما قبله ولا بد من كونه مختاراً أيضاً  
 وشروط المستعبر التعيين وعدم الجبر نعم تصح له من ولده إذا لم تكن مضمونة كإعارة من مستأجر  
 لا من مستعبر ولا مستعبر استيفاء المنفعة ولو بغيره وشروط الصيغة اللفظ من أحدهما وعدم الرد  
 من الآخر فيمكن الفعل ولو على التراخي (قوله) كصبي ومجنون أي أو مجبور وسفه نعم تصح إعارة  
 الصبي والسفيه من نفسه أو ولده لما لا يقر من منفعة به بان لم يتجسس إليها ولم تقابل بأجرة ولذلك  
 سئل الشهاب الرملي عن قال لولد غيره أفضل في هذه الحاجة من لاهل يجوز له ذلك أو لا فاجاب  
 بأنه إن كان يقابل بأجرة لا يجوز وإن كان لا يقابل بأجرة وعلم رضا وليه جاز (قوله) الاباذن المعبر  
 الخ) ويخرج عن العارية أن عينه المستعبر مجرد الإذن والافعال المقدمة (قوله) وكل ما أمكن  
 أي سهل (قوله) الاتقاع به أي ولو ما لا حيث كانت العارية مطابقة أو موقوفة بزمن يمكن  
 فيه الاتقاع به كالخشب الصغير (قوله) جازت إعارته أي وما لا يمكن الاتقاع به مع بقاء عينه  
 لا تجوز إعارته (قوله) آله الله أي وكذا كل محرم ومنه الظنني لا يصح كونه معاراً ولا مستعبراً  
 احتياطاً (قوله) ويقاها عينه أي ويخرج أيضاً يقاها عينه (قوله) إعارة الشمعة للوقود أي لأنه  
 لا يوجد الوقود بدون ذهاب العين وبذلك فارق إعارة الثياب ونحوها وكذا إعارة المطعوم لا كله  
 وتصح إعارته للطبخ على صورته ومنه له النقد للضرب على صورته لا للتزينة به ما لم يكن له عرفاً أنه  
 يصح لأنه صار من الحلي قال شيخنا والجواز في كلام المصنف يعني الصحة وعدم الحرمة وإن  
 كرهت كإعارة واستعارة فرع أصله نظريته لا لثرفه كما مر ولو خدمه بلا إعارة فهو خلاف الأولى  
 وقبل مكرره (قوله) آثاراً بالمد أي تنشأ عنه قال شيخنا ولا يخفى أن هذا مستدرك لأن المقصود  
 من إعارة الأعيان استيفاء منافعها فهي مقابلة لها فقول الشارح مخرج للمنافع التي هي أعيان  
 الخ غير مستقيم ولعله قال ذلك مجازاً لا بكلام المصنف الموهوم أن المنافع قسمان أعيان وغير  
 أعيان فكان المناسب أن يقول مخرج للأعيان كما هو الوجه المستقيم فتأمل (قوله) ونحو ذلك  
 أي كدواة الكتابة منها أو ماء الوضوء أو الغسل به مثلاً أو بستان لا ختمه كذلك وكل ذلك غير  
 صحيح وفيه ما تقدم (قوله) فانه لا يصح أي إن قلنا إن اللبن ونحوه ما خوذ بالإعارة فانه قلنا أنه  
 ما خوذ بالإباحة وإن الشاة هي المعارة لا خذلتها أو هكذا فهمي صحة به صرح شيخ الإسلام في  
 شرح الروض وغيره وهو المعتمد (قوله) فلو قال لشخص الخ قال شيخنا هذه العبارة من أفراد  
 ما قبلها وانظر العارية قائم مقام لفظ الإباحة فتأمل (قوله) وتجوز العارية أي عقدها (قوله)  
 وفي بعض النسخ وتجوز العارية مطلقة ومقيدة بجملة أي وهي أولى فانه ذكر في النسخة الأولى  
 باعتبار عقدها والتأنيث في النسخة الثانية نظر اللفظ فتأمل (قوله) وللمعبر الرجوع في كل  
 منها أي العارية المطلقة والمقيدة وللمستعبر أيضاً الرد فيه ما مضى شاة لأن من العقود الجائزة

ليرده على المنبر وشروط  
 المعبر صحة تبرعه وكونه  
 مالاً كالمنفعة ما به يبره فن  
 لا يصح تبرعه كصبي ومجنون  
 لأنهم أعارته ومن لا يملك  
 المنفعة كمنه لا يصح  
 إعارته إلا بإذن المعبر وذكر  
 المصنف ضابط المعار في قوله  
 (وكل ما أمكن الاتقاع  
 به) منفعة مباحة (مع بقاء  
 عينه جازت إعارته) فخرج  
 بباحة آله الله ولا يصح  
 إعارته أو يقاها عينه إعارة  
 الشمعة للوقود ولا يصح  
 وقوله (إذا كانت منافعه  
 آثاراً) مخرج للمنافع التي  
 هي أعيان كإعارة ثيابها  
 ونحوه أثرتها ونحو ذلك  
 فانه لا يصح فلو قال لشخص  
 خذ هذه الشاة فقد أحتك  
 درها ونساها فالإباحة  
 صحة والشاة عارية (وتجوز  
 العارية مطلقاً) من غير  
 تقيد بوقت (وموقفاً)  
 بوقت كما عرفت هذا الثوب  
 من راني بعض النسخ وتجوز  
 العارية مطلقة ومقيدة بجملة  
 وللمعبر الرجوع في كل منها ما  
 مضى شاة



من الجسامين كما من نعم يمنع الرجوع والرد في مسائل منها اعادة الارض لدفن الميت اذا انزل في القبر وان لم يوار بالتراب أو لم يصل الى قواره فيمنع عليه حتى يتدرس أثره لان في عوده اذ رآه به ومنها اعادة المسترعاة لارض حتى يفرغ منه ومنها اعادة الارض للزرع فيمنع عليه حتى يباغ أو ان قلعه ان لم يقصر بما خبر وبذلك علم أنه انفسخ عوت أحدهما أو جثونه أو غنائه ونحو ذلك ويجب على الورثة والاولياء رد العارية فوراً ولو بلا طلب منه فان أخروا العذر فلا ضمان ولا أجر وموثة الرد في تركته أو غير عذر فعليه الضمان والابرة وموثة الرد ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه به أو نحوه وموثة الرد عليه الا ان استعار من مستأجر ورد على المالك وخرج بموثة الرد بموثة المعارفهي على المالك فان شرطت على المستعير كقوله أعترت هذه الدابة بعلفها أو أوتاه علفها فهي اجارة فاسدة نظراً للمعنى وحديثه يلزمه اجرة المثل ولا ضمان له ان تلفت بغير تقصير ولو بغير المأذون فيه ولا يجب عليه ردها ولا موثة ردها (تنبيه) قد علم مما ذكره ان نحو كوز السقاء الماخوذة منه بمائه لشربه ومثله فنجان القهوة وقهقهية الفقاع كذلك ان كان بغير مقابل فالكوز والنجان والقهقهية مضمونات لانها ماخوذة بالعارية الفاسدة دون المصارف والقهقهية والفقاع فانها ماخوذة بالاجارة فان كان ما ذكره قبل ولو قبل دفعها فالماء والقهقهية والفقاع مضمونات لانها ماخوذة بالبيع الفاسد دون الكوز والنجان والقهقهية لانها ماخوذة بالاجارة الفاسدة وهكذا حكم الضمان الواقع في الارياض وهو ان يباخذ شخص من آخر مالا ويدفع له دابة لياخذ ذليلاً او يعلفها فلا ضمان في الدابة لانها ماخوذة بالاجارة الفاسدة والابن مضمون على من أخذه لانه ماخوذة بالبيع الفاسد فمدفع مثله لمالكها وبطال به بقيمة علفها ربحاً دفعه له من المال فتأمل (قوله أي العارية) أي بمعنى المعار (قوله اذا تلفت) أي ولو بغير تقصير وخرج به ما اذا تلفت فهي مضمونة على من آتاهها بالبدل الشرعي (قوله مضمونة) أي وكذا سرجها أو كافها ونحوها مما يمتنع به معها بخلاف ثياب العبد ونحوه وولد الدابة ونحوه (قوله يوم تلفها) أي وقته ولو مثله لان في وجوب المثل تضمن المستعير ما نقص من وصته بالاستعمال المأذون فيه وهو ظاهر واعلم العلامة الخطيب ان الواجب فيه المثل وعنه في نفي اعتبار مثله اوقت تلفها (قوله فان تلفت) أي كلها أو بعضها (قوله بالاستعمال مأذون فيه) أي ولا ضمان ومنه ما تنشر به الاعضاء من ماء الوضوء والغسل وما نقص من قيمته بكونه صار مستعملاً ومنه هزال الدابة باخذ ذليلاً أو بقله علف لم يدفعه المالك (قوله فانسحق) أي ببقصانه (قوله او انسحق) أي بتلفه وذهابه وخرج بذلك حرقة ونحوه فهو مضمون به وليس من الاستعمال المأذون فيه فومه فيه ان لم تجر العادة بمثله فيه ويجوز تكرير الاتفاقيات فيما جرت العادة به وفي الموقفة ما دام الوقت باقياً والا فلا الا باذن جديد (خاتمة) يستثنى من ضمان العارية بتلفها ما استعير من الامام من بيت المال لمن له حق فيه وجعل الاضحية المذكورة والرهن المستعار والكتاب الموقوف من له حق فيه ونحو ذلك (فصل في بيان أحكام الغصب) وهو كبرية مطلقاً وقيل فيما بلغ نصاب سرقة وصغيرة في غير ذلك كالاختصاص ونحوه ولا يسهط ببراءة المالك والاصل في تحريمه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم

(وهي) أي العارية اذا تلفت بالاستعمال مأذون فيه (مضمونة على المستعير بغير يوم تلفها) لا بغير يوم قبضه او لا يا قضي القيم فان تلفت بالاستعمال مأذون فيه كاجارة قوب للبدن فانسحق او انسحق بالاستعمال (فصل في أحكام الغصب)

بمنكم بالباطل وخبر من غصب قبده من أرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين (قوله  
أخذ الشيء الخ) دخل في الشيء المال وغيره وقوله مجاهرة خرج به السرقة وهذا القيد معتبر في  
المعنى الشرعي المذكور بعده أيضا بناء على أن السرقة ليست من الغصب فإن جعلت منه لم يعتبر  
ذللاً قيداً ويلزم كون المعنى الشرعي أعم من اللغوي فتأمل (قوله الاستيلاء الخ) لم يبر عنه  
بالأخذ كالذي قبله ليدخل فيه ما لو جلس على فراش غيره أو ركب دابة فانه غصب وإن لم يتقلها  
ويضمن منه ما يعدمه - وتوابعه عليه لا يجتمع لو كان كبيراً ولو جلس آخر عليه بعد قيام الأول فهو  
غاصب له أيضاً وهكذا إن تلف في يد أحد رفقار الضمان عليه أو بعد الانتقال عنه فعلى كل  
القرار السكن هل الكل أو النصف مثلاً فيما إذا كانا اثنين مثلاً قال العلامة ابن قاسم في حواشي  
التحفة والذى يظهر الأول انتهى قال شيخنا الشيرازي ولعل المراد بقوله فعلى كل القرار الخ  
أن من غرم لا يرجع على صاحبه لأن المالك يأخذ من كل بدل المقصوب فتأمل ولو حضر مالك  
الدابة وركب مع الراكب أو جلس مالك الفرائش مع الجالس عليه فهو غاصب لنصف ذلك فقط  
(قوله على حق الغير) أي ولو بلا قصد نعم إن كان من حرقه مثلاً سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي  
مكابرة أو مجاهرة واعتمد الهرب سمي اختلاسا وإن جحد ما أتى عليه سمي خيانة قاله العلامة  
البرقي (قوله عدواناً) أي غالباً (قوله بكلامه مية) أي وسرجهين وخبر محترمة أولادى وقيام من  
يجلس في نحو مسجد وغير ذلك ودخل فيه المال وإن لم يتول كعبة بر منلاً (قوله وخرج بعدوان  
الاستيلاء الخ) أي وخرج به أيضاً ما لو أخذ مال غيره بظن أنه ماله مع أنه غصب حقيقة على المعتمد  
فلو غير بدل قوله عدواناً بغير حق لكان أولى وأنب (قوله ومن غصب مالا الخ) مثل المتول  
وغيره كما مر ولو قال بدل قوله مالا شيئاً كان أولى وأنب ليشمل نحو جلد المية والكلب المعلم  
والسرجين والخمرة (قوله لا حد) أي ولو ذمماً أو غير مكاف (قوله لزمه) أي بتقصه أو وكيله ولزم  
عليه إن كان محجوراً عليه (قوله رده) أي فوراً مادام باقياً ويلزمه التعزير لحق الله تعالى  
بسته وفيه منه الإمام أو نائبه وإن أبرأه المالك منه ويلزمه القيمة أيضاً للحيولة في أمة حلت بغير  
لا امتناع به هاور بماتت بالطلاق فإن لم تمت به ردت القيمة للغاصب والرد على الفور كما مر الافي  
نحو لو ح أدرج في سفينة في اللجة مثلاً وخيف من نزعته تلف معصوم ولو بالغرق أو للغاصب قال  
شيخنا ويرد عليه ما قاله فحين غصب حجر أو وضعه في أساس منارة مثلاً فانه يجب هدمها ورده  
إصاحبه اللهم الآن يقال إن ما هنالك أمد ويمكن تداركه انتهى أقول ومحل قولهم يجب الرد في  
الخشية ونحوها ولو غرم عليه أضعاف قيمته ففروض في أجرة من يخرجها أو يفصل الواحها  
وقولهم إلا أن خاف تلف معصوم ولو للغاصب مفروض فيما إذا كان يتلف بسبب الإخراج لافي  
أجرة الإخراج فتأمل ومنه السفينة فيؤخر إلى محل الأمن من التلف ويجوز التأخير للاشماد  
على ذلك ولا إثم عليه حينئذ (قوله مالا لك الخ) لو قال لصاحب اليد عليه إن كان أولى وأعم  
ليشمل الرد لو ديع ومنه سائر ممتلكات مستمارة لأنه يبرأ بالرد إليهم لا للامانة فقط قال شيخنا وقد يقال  
إن في مفهوم المالك تفصيلاً لا يبرأ بالرد إلى اصطبل المالك إن علم به ولو بأخبار ثقة والأفلا  
(قوله ولو غرم) أي الغاصب (قوله أضعاف قيمة الخ) نعم لو قيمته المالك في مقارضة مثلاً فاخذه  
منه لم يلزمه أجرة نقله ولا يلزمه المالك به إلا أنه نقل ملك نفسه فتأمل (قوله أرضه نقصه) أي

وهو لغة أخذ الشيء ظاهراً  
بجاهرة وبسرراً الاستيلاء  
على حق الغير عدواناً ويرجع  
في الاستيلاء لا يعرف ودخل  
في حق الغير ما يصح غصبه  
بمال كالكلامية  
وخرج بعدوان الاستيلاء  
على مال الغير بقد (ومن  
غصب مالا لا حد لزمه رده)  
مالكه ولو غرم على رده  
أضعاف قيمته (و) لزمه أيضاً



نقص عينه (قوله ان نقص) أي عينا كقطع بد أو سقوطه بأقفة أو صفة كنيان صنعة ولو نحو  
 غنا من غير أمة أو مرد ومنه ما لو غصب فرد في خف قيمته ما عشرة فنقلت أحداهما فصار  
 قيمة الباقية درهمين فيلزمه غناية (قوله أجرة مثله) أي في كل زمن بما يناسبه فلو غصب عبدا  
 فقطعت يده لزمه أجرة مثله سليمان قبل قطعه ما وصيه بآبائه (قوله برخص سهر) أي أو كساد مثلا  
 (قوله فلا يضمنه) إذا لم يوجد منه استعمال ولو قدم المصنف هذه على الأجرة لكان أولى وأنسب  
 (قوله على الصحيح الخ) هو المعتمد (قوله أجبر برده) أي عليه فالأبامعنى على (قوله فان تلف  
 المصوب) أي المتقول أما غير المتقول كحبة برز بل وكاب فلا ضمان فيه وإن كان فيه انتم كأم  
 (قوله ضمنه الغاصب) أي سواء كان تلفه بأقفة سماوية أو باتلاف من لا يضمن أو باتلاف  
 الغاصب أو باتلاف المالك بصياله وإن علم أنه عبده أو باتلاف أجنبي يضمن لكن القرار عليه  
 أمالو أنفقه المالك عبدا أو برده سابقة على الغصب أو بجناية كذلك أو أنفقه من لا يعقل أو من يرى  
 وجوب طاعة الأمر بأمر المالك فلا ضمان على الغاصب ولو تلف به مدرده إلى المالك فلا ضمان  
 على الغاصب أيضا إلا أن كان برده في يد الغاصب أو بجناية كذلك أو كان رده إلى المالك بأجرة  
 أو رهن أو ودية ولم يعلم المالك أنه عبده مثلا (قوله بمثله) أي في أي مكان حل به المثل المصوب  
 فان لم يبق مثله فية أصلا كما أنفقه في منازرة وظفريه على الشط مثلا ضمنه بالقيمة في مكان الغصب  
 فتأمل (قوله مثل) أي موجود بمن مثله في دون مسافة القصر والاضمنه بأقصى قيمه (قوله  
 ما حصره) أي ضبطه شرعا (قوله كيل أو وزن) خرج به المذروع والمعدود ودخل فيه البر المختلط  
 بالشعير ويلزمه القدر المحقق منه الآن منع السلم لاختلاطه المانع من العلم به ويتصور ذلك  
 بأخراج أكثر من الواجب كما إذا كان المختلط أربابا مثلا وشك هل البرثلث أو نصف فيلزمه الثمان  
 من الشعير والنصف من البراح تباطا (قوله وجاز السليم فيه) أي بمعنى أنه لو قدر شرعا قدر بكيل  
 أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل مال يمكن وزنه فتأمل (قوله كنحاس) أي وحديد  
 ورصاص ونحوها (قوله وقطن) أي وإن لم ينزع حبه وتراب من غير نحو تبروكذا سبيكة ورقيق  
 ونخاله ومسك وماء ولومغليا وكذا تلج وجد وهو شق يعطى الماء ميلاد الشام أيام الشتاء بأخذه  
 ويردون به الماء في أيام الصيف (قوله لا غالبية) وهي المركبة من نحو مسك وكافور وغير ردهن  
 ومججون كذلك كما مر وهذا خارج يجوز السليم فتأمل (قوله أو ضمنه ببقية) أي في أي مكان حل  
 به ويضمن بعضه ببقية من الأقصى ويضمن ماله ارش مقدور من رقيق ولوم ستولج كثر  
 الأمرين من مقدره ونقصه وزوائد المصوب مثله في الضمان المذكور (قوله بأن كان متقوما  
 الخ) دفع به ما يؤهمه كلام المصنف مما ليس مراد أو لا يجوز إرادته ثم لو عممه لامتقوم والمثلي  
 الذي لم يوجد له مثل كما مر لكان أولى وأعم (قوله واختلقت قيمته الخ) هو بوطئة لما بهده من  
 كلام المصنف فتأمل (قوله بالنقد الغالب) أي في أي مكان حل به المصوب التالف قال شيخنا  
 يمكن في النظر فيما لو اختلف الغالب في الامكنة وينبغي هنا اعتبار الأقصى فتأمل (قوله  
 ونسأوا الخ) خرج به ما إذا اختلفا فالمتبر منهم ما لا تنفع للمالك ولو صار المثل مثليا أو متقوما  
 أو المنة قوم مثليا يجعل السهم شريفا والدقيق خيرا أو الشاة لهما ثم تالف ضمن بمثله في المسائل  
 الثلاث إلا أن يكون الاخر أكثر قيمة وله ان يطالب بقيمته ويخير المالك بين المثليين وإن اختلفت

(ارش نقصه) ان نقصه من  
 غصب ثوبا فلبسه أو نقص  
 بغيره ليس (و) لزمه أيضا  
 (أجرة مثله) أمالو نقص  
 المصوب برخص سهر فلا  
 يضمنه الغاصب على الصحيح  
 وفي بعض النسخ ومن غصب  
 مال امرئ أجبر برده إلى  
 آخره (فان تلف) المصوب  
 ضمنه) الغاصب (بمثله  
 ان كان له) أي المصوب  
 (مثل) والاصح ان المثل  
 ما حصره كيل أو وزن وجاز  
 السلم فيه كنحاس وقطن  
 لا غالبية ومججون وذكر  
 المصنف ضمان المتقوم  
 في قوله (أو) ضمنه ببقية  
 ان لم يكن له مثل) بأن كان  
 متقوما واختلقت قيمته  
 ما كانت من يوم الغصب  
 إلى يوم التالف) والعبرة  
 في القيمة بالنقد الغالب فان  
 غلب تقدمان ونسأوا

قيمة ما ولو صار المتقوم مقوماً يجعل الألفا الخماس حله واجب أقصى القيم وهذا بناء على أن  
المضمون فيه قيمة الألفا والافالعة - لأنه يضمن مثل وزن الخماس مع أجرة مصنعة ان جازت  
(قوله واحد منهما) أي التقدين - (تتمه) قال الماوردي لو دخلت بهيمة أو أدخلت رأسها في  
ألفا مثلاً وتعد خلاصاً منه لا يكسر وجب كسره ولا تذبح البهيمة ولو ما كولة ولا ضمان على  
صاحبها ان فرط صاحب الألفا وحده بترك حفظها عنه والأفعالية الضمان ان فرط وحده لان  
الكسر انما فعل التخليص ملكه فان فرطاه عافاهما - الضمان انتهى - وهذا كله في البهيمة  
المحرمة فان لم تكن محرمة ذبحت مطلقاً ومثل ذلك وقوع الدينار في الهبرة مثلاً

(فصل في بيان أحكام الشفعة وكيفيةها) - فتعقيب الشارح بالأحكام نظر الى ان الغالب من  
ذكر الأحكام ذكر الكيفية وهي بضم الشين المججمة مأخوذة من الشفع ضد الوتر أو من الشفاعة  
أو من القوة والاصل فيها خبر البخاري عن جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما  
لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق بشد يد الرأه وتخفيفها فلا شفعة وهي مستثناة من  
أخذ المال قهراً كما يأتي ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا بما نقل عن ابن أبي بكر الأصم من  
انكارها وأركانها ثلاثة مأخوذ ومأخوذ منه وأما الصيغة فليست داخلية في تعريفها وإنما  
تجب في الثلاث فتأمل (قوله وهي) أي الشفعة (قوله وبعض الفقهاء يرضونها) أي والسكون  
أفصح بل غلط من تركها (قوله ومعناها لغة الضم) أي لما فيها من ضم أحد النصبين الى الآخر  
(قوله قهري) هو بالجر صفة التملك وبالرفع صفة لحق وهو أدنى وهذا حكمه ذكره أعقب الغصب  
لانهم انؤخذ قهراً فكأنها مستثناة من تحريم أخذ مال الغير قهراً كما مر (قوله للشريك القديم)  
أي ولو ضمياً مع مسلم لم أو مكتوباً مع سيده أو مسجوداً مع إنسان وكذا امام بيت المال مع المملوك  
لمعين وكذا الشريك في وقف يقسم افراراً على المعتمد من جواز قسمة الملك عنه حينئذ والعفو  
عنه أفضل ما لم يكن المشتري نادماً أو مغفوناً (قوله بسبب الشركة الخ) هو متعلق بحق أو بملك  
أو يثبت فتأمل (قوله بالعوض الخ) هو متعلق بملك أيضاً ولو قال بدله فيما ما كرهه معاوضة الخ  
ليكان أولى وأعم أشموله جميع أركانها المتقدمة فتأمل (قوله وشرعت) أي الشفعة (قوله  
لدفع الضرر) أي ضرر مؤنة القسمة باحداث المرافق في الحصة الصائرة اليه كالمصعد والمنور  
والبالوعة ونحو ذلك (قوله والشفعة) أي الحق الثابت للشفيع وهذا هو الركن الاول فتأمل  
(قوله أي ثابتة الخ) هو تفصيل لا وجوب بمعاذ اللغوي وهو المراد هنا لانه لا يصح تركه فتأمل  
(قوله بالخلاطة) أي معها وهي متعلقة بواجبة فتأمل (قوله دون خلاطة الجوار) بكسر الجيم  
لا غير ولو أسقط الشارح لفظ خلاطة لكان أولى اذ المراد من كلام المصنف ان الشفعة تثبت  
للشريك لا للجار خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه - فلو قضى به احقني لم ينقض حكمه  
بل يتخذ ظاهراً وباطناً ولو كان القضاء بين الشافعي كنظاره من المسائل الاجتهادية (قوله فيما  
ينقسم الخ) قال شيخنا هو متعلق بواجبة وبالخلاطة في كلام المصنف فيما فعله الشارح غير مستقيم  
مع انه راجع اليه فيما بعده انتهى اللهم الا ان يقال انما قيل بالواجبة بالثابتة احتياجاً لذكر المتعلق  
وهو قوله للشريك وعاقبه الجار والمجور الذي بعده وهو قوله بالخلاطة الخ وقد رتب ما محذوفاً  
ليتعلق به قوله فيما ينقسم الخ فتأمل وهذا هو الركن الثاني (قوله دون ما لا ينقسم) أي بان

قال الرازي عن القاضي  
واحد منهما

(فصل في أحكام الشفعة)  
وهي يسكون القام وبهض  
الشفعة ايضاً او معناها لغة  
الضم وشرعاً حق تملك قهري  
ينبت للشريك القديم على  
الشريك الحادث بسبب  
الشركة بالعوض الذي ملك  
به وشرعت لدفع الضرر  
(والشفعة واجبة) أي  
ثابتة للشريك (بالخلاطة)  
أي خلاطة الشيوع (دون)  
خلاطة الجوار (فلا شفعة  
لجار الدار ملاصقاً كان أو  
غيره وانما ثبت الشفعة  
(فيما ينقسم) أي يقبل  
القسمة (دون ما لا ينقسم)



كحمام صغيرة فلا شفعة فيه  
 فان أمكن انقسامه كحمام  
 كبير يمكن جعله حامين ثبتت  
 الشفعة فيه (و) الشفعة  
 ثمانية أيضا (في كل ما لا ينقل  
 من الأرض) غير الموقوفة  
 والمحكمة (كالعتار  
 وغيره) من البناء والشجر  
 في الأرض وانما يأخذ  
 الشفعة شقص العتار  
 (بالثمن الذي وقع عليه  
 البيع) فان كان الثمن مثليا  
 كتب وقد أخذ منه مثله أو  
 مئة وما كعبه وتوب أخذه  
 بقيمة يوم البيع (وهي)  
 أي الشفعة بمعنى طلبها (على  
 الفور) وسعيته فلما يبادر  
 الشفعة إذا علم ببيع  
 الشقص بأخذه والمبادرة  
 في طلب الشفعة على العادة  
 فلا يكلف الإسراع على  
 خلاف عادته بعد أو غيره  
 بل الضابط في ذلك أن ماعد  
 تواتر إلى طلب حق الشفعة  
 اسقطها والا

يطلب نفعه المقصود منه لو انقسم (قوله كحمام) أي أودار أو حنوت مثلا (قوله وفي كل ما لا  
 ينقل الخ) قال شيخنا الوأقط المصنف هذه الجملة لكان أولى وأعم اللهم الا أن يجعل المجزور بقوله  
 من الأرض الخ متعلقا بنقسم وفي كل الخ معطوف على قوله فيما ينقسم الخ وقوله كالعقار مثال  
 للاول وغيره مثال للثاني ويكون التقدير والشفعة ثمانية فيما ينقسم من الأرض كالعقار وفيما  
 لا ينقل تبعاً كغير العقار من البناء والشجر انتهى أقول وهذا ظاهر جلي وكلام الشارح يشير  
 إليه في آخر مدون أوله ومن جعل قوله من الأرض الخ متعلقاً بنقل يبين عليه أنه أن يفسر الغير  
 بالحمام والطاحون ونحوهما وخرج بما ذكره المذوق فلا شفعة فيه الا في تابع يدخل في بيع الأرض  
 عند الاطلاق وخرج به أيضا المانع المشتركة ونحوها فلا شفعة فيها (قوله غير الموقوفة) أي  
 فالأرض الموقوفة لا شفعة فيها على ما مر آنفاً فاما (قوله والمحكمة) وهي من الموقوفة أيضاً  
 والمراد من ذكرها هنا عدم ثبوت الشفعة في البناء الذي عايناهما (قوله كالعقار الخ) هو  
 بفتح العين المهملة اسم للمنزل والأرض والضياع كالحمام صاحب التذنب نقل عن أهل اللغة  
 وأقره (قوله من البناء والشجر الخ) هو بيان لغير العقار فتأمل (قوله وانما يأخذ الشفعة الخ)  
 لا حاجة لهذا التقدير إذ الجار في قوله بالثمن متعلق بواجبة ولو قال بالعوض لكان أولى وأعم  
 ليشمل نحو المهر وعوض الخلع وصالح الدم ويخرج به ما لم يملك يجعل المبالغة قبل الفراغ من  
 العمل وما لا يغير عوض كارت وصبة وهبة بالاثواب (قوله بالثمن الذي وقع عليه البيع)  
 أي الذي لزم المشتري الذي هو المأخوذ منه وهذا هو الركن الثالث ومحمل الاخذ ان كان الثمن  
 معلوماً والا كاشترى بجزاف أو بمعلوم وخاطبه بجهول أو بجهول القيمة وأنفقه فلا شفعة له  
 وهذا من الجبل المسقطه لها وهي مكروهة قبل ثبوت حق الشفعة وحرام بعده كذا قالوا قال  
 شيخنا وفيه نظر إذ للشفعة أن يدعى قدر ابعده قدر على المشتري ويحلته حتى إذا تكل حلف  
 الشفعة وأخذ بها حلف عليه ولا يكتفي من المشتري بقوله لا أعلم المقدار ولا تسمع دعوى  
 الشفعة على المشتري بانه يعلم قدر الثمن فراجع (قوله فان كان الثمن) أي الذي يخص الشقص  
 ولو مع بزه كان باع شقصاً أو ثوباً بثلث واحد فيوزع عليه ما باعتبار القيمة ويؤخذ الشقص بما يقابل  
 (قوله أخذ منه) أي أن يفسر والافقية (قوله يوم البيع) أو لانه وقت ثبوت الشفعة  
 أو يوم الخلع أو المهر أو نحوهما وأعم أنه يكفي في أخذ الشفعة بالشفعة تقدم سبب ملكه عن  
 سبب ملك المشتري وان تقدم ملك المشتري عليه فلو اشترى عليه فصار له الشفعة لا بشرط ان يملكه  
 ثم اشترى آخر إقامه بالأخبار فالشفعة لا تشتري الاول وان تأخر ملكه أمالوا اشترياً بها فلا شفعة  
 لاحدهما على الآخر (قوله بمعنى طلبها) أي الاخذ بها (قوله على الفور) أي بخلاف التملك  
 بعده ومحمل الفورية إذا علم بالبيع ولو باخبر عدل أو غيره وأما قد صدقه وبأن له الشفعة وبأنها  
 على الفور وكون الثمن حالا فيخير في المؤجل بين الاخذ الآن والصبر إلى محله وان مات المشتري  
 لا أن رضى بكون الثمن في ذمة الشفعة فيجبر على الاخذ حالا لدفع الضرر عنه على المعتمد ولا يملك  
 الشفعة الشقص بعد الاخذ الا بالفاظ نحو ذلك مع أحد أمور ثلاثة إما دفع الثمن أو رضا المشتري  
 بكون الثمن في ذمته أو بقضاء القاضى لها ولا تطل شفعته لو خرج مادفعه مستحقاً أو فحماً  
 مثلا (قوله بعدد) أي جرى (قوله ان ماعد تواتر) أي غالباً (قوله والا) أي وان لم بعد تأخير

فلا (فان آخرها) أى الشفعة

(مع القدرة على ساطات) ولو كان مريدا الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو محبوسا أو غائبا من عدو فليوكل أن قدر والا فليشترى على الطلب فان ترك المقدر عليه من التوكيل أو الاشتهاد بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور كان من يخفى عليه ذلك صدق بيمينه (وإذا تزوج شخص امرأته على شقص أخذه) أى أخذ (الشفيع) الشقص (بمهر المثل) أنلك المرأة (وان كانوا الشفعة جماعة استحقوها) أى الشفعة (على قدر) حصصهم من (الاملاك) فلو كان لاحدهم نصف عقار وللاخر ثلثه وللاخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الاخران اثلاثا

• (فصل في أحكام القراض) وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع وشرعا دفع المالك مالا لعامل به ماله فيه ويرجع المال بينهما (والقراض أربعة شروط) أحدها (أن يكون على ناض) أى نقد (من الدراهم والدينارين الخ) فلا يجوز القراض على بيع ولا على ولا مفسوش

توايغا (قوله فلا) أى فلا تبطل شفعته ككل وصلة ولو تلامطا ونحوه وبس نوب واغلاق باب وخوف مشى في ابل يحتشم فيه وغير ذلك (قوله مع القدرة) أى وبعد العلم عامر فلا يضر تأخير قبله ولو سمن وله بعد الاخذهم انقض نصف المشتري ولو وقعهام بعد اوله فيما فيه الشفعة ان يأخذ بالاول أو بالثاني (قوله مريضا) أى لا يضر صداع يسير (قوله أو غائبا) أى ولو سقرا قصيرا (قوله أو محبوسا) أى ولو بحق (قوله أو غائبا) أى ولو على عرضه أو ماله أو غيره (قوله فليوكل) أى أو يشهد فاعذر من حيث اسقاط طلبه ينفسه (قوله والا فليشترى) أى فالتوكيل مقدم على الاشتهاد (قوله في الاظهر الخ) هو لمعنى (قوله لم أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن الشفعة (قوله على شقص الخ) هو بكسر الشين المججمة واسكان القاف اسم للقطعة من الارض وللطائفة من الشيء كما تنق عليه أهل اللغة وغيرهم (قوله لتلك المرأة) أى كما مروا بأخذ في المتعة بتمتعها بالبحر المثل فتأمل (قوله وان كانوا الشفعة الخ) هو مبقى على لغة ضعيفة وهى لغة كارنى البراغيث والمشهد وحذف الواو ويكون التاعل هو الشفعة وفي بعض النسخ وان كان الشفعة مريضا أو مريضا (قوله على قدر حصصهم) أى لا على قدر عدد الرؤس على المعقد وفيه لياخذون بعدد الرؤس (خاتمة) • لو عفا أحد الشفيعين عن حقه أو بهضه سقط حقه كله كالقود ويتخير الآخر بين أخذ الكل أو ترك الكل وإسره الاقتصا على حصته اثلاثا تبعض الصفقة على المشتري ولو كان أحدهما غائبا يتخير الحاضر بين الصبر إلى حضوره أو عذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه وبين أخذ الجميع فإذا حضر الغائب شاركه فيه لأن الحق لها فليس للحاضر الاقتصا على حصته اثلاثا تبعض الصفقة على المشتري لولم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع بعد أخذها كالجرة والجرة لا يشاركه فيه الغائب إذا أخذته وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة وتعدد الشقص أيضا ومنه تفصيل الثمن وامتناعه كثيرة لا نظيل يذكرها

• (فصل في بيان أحكام القراض) • بكسر القاف ويقال له المقارضة والمضاربة من الضرب بمعنى السفر لا شقاله عليه غالبه والاولى لغة أهل الحجاز والثانية لغة أهل العراق والاصل فيه الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم وجواز محتاج اليه لأن صاحب المال قد لا يحسن اقتصر ومن لا مال له قد يحسنه فيحتاج الاول إلى الاستعانة بالثاني في العمل وإدراكه ستة مالك وعامل وعمل ورجوع ومال وصيغة وكما نعلم من كلام المصنف والاولى أن العمل لا يدركا لانه تابع متأخر كافي الشركة (قوله وهو) أى القراض (قوله مشتق من القرض) بفتح القاف وكسرها (قوله وهو لغة النطع) أى لأن المالك جعل للعامل قطعة من الربح ودفع له قطعة من ماله (قوله دفع المالك) أى بعدد مقتضى ذلك (قوله أربعة شروط) أى بحسب ما ذكره المصنف مما هو في الحقيقة • كثر من ذلك كما ساقى (قوله أن يكون على ناض الخ) فيه إشارة إلى أن المال ركن وانما الشرط كونه من النقد المضروب ولا بد أن يكون مالا مائنا وقدره وصحة وبعينه فلا يكتفى على إحدى الصريتين ولو تساوتين نعم ان عينت احدهما في المجلس صح ويصح أيضا على دين في ذمة المالك ان عين كذلك لا على منفعة مائة أو لاء على دين غيره ما ذكر (قوله ولا على) أى كالتخايل وسوار ونحوها (قوله ولا مفسوش الخ) نعم ان كان غشه



ولا عروض ومنها الفلوس  
(و) الثاني (ان يأذن رب  
المال للعامل في التصرف)  
اذنا (مطلقا) فلا يجوز  
للمالك أن يضيق التصرف  
على العامل كقوله لا تشتر  
شيئا حتى تشاورني أو لا تشتر  
الا حنطه البيضاء مثلان  
عطف المصنف على قوله  
سابقا مطلقا قوله هنا (أو  
فيما) أي من التصرف في  
شيء لا ينقطع وجوده غالبا  
فلو شرط عليه شيء انتهى  
يبدو وجوده كالخيل الباق  
لم يصح (و) الثالث (أن  
يشترط له) أي يشترط  
المالك للعامل (جزأ معلوما  
من الربح) كنصفه أو ثلثه  
فلو قال المالك للعامل  
قارضتك على هذا المال  
على أن لك شريكا فيه أو  
نصيبا منه فسد القراض  
أو على أن الربح ينقسم  
ويكون الربح نصيبين  
(و) الرابع (أن لا يقدر)  
القراض (بمدة معلومة)  
كقوله قارضتك سنة وأن  
لا يعاقب بشرط كقوله إذا  
جاء رأس الشهر قارضتك  
والقراض أمانة

مستلحا كدراهم مصر كتي في الاظهر (قوله ولا عروض) أي كالكاشات ونحوها (قوله  
ومنها الفلوس) أي فهي عروض وجعلها من النقد في عبارة بعضهم بمعنى كونها يتعامل بها  
كقول بعضهم نقد البلد ما يتعامل به فيها كالودع واللوذ ونحوهما كما في بعض البلدان (قوله  
أن يأذن رب المال) أي مالكه فالشرط الاذن المطلق وأما المالك والعامل والعامل فهي أركان كما  
مرو بشرط المالك والعامل كالموكل والوكيل وشرط العمل كونه تجارة ويؤخذ من الاذن هنا  
ومن ذكر الربح الآتي اعتبار الصيغة وهي من الأركان أيضا وشرطها كما في البيع نحو قارضتك  
أو عاملة الخ (قوله في التصرف) أي في التجارة (قوله مطلقا الخ) لا يعني أن قوله مطلقا وما  
عطف عليه أمانة المصدر محذوف أي إذا ما مطلقا أي غير مقيد بنوع أو مقيد بنوع لا ينقطع  
فتأمل (قوله أن يضيق التصرف الخ) ومنه معاملة شخص معين (قوله ثم عطف المصنف الخ)  
أشار بذلك إلى أنه لا يحتاج في الاذن إلى ذكر ما يتصرف فيه فان ذكره شرط إلا أن يكون مما  
يبدو وجوده غالبا فتأمل (قوله من التصرف الخ) لا حاجة إليه في كفي الاقتصار على قوله أي في  
شيء الخ فتأمل (قوله غالبا الخ) متعلق بالمتن ولو اذن فيما لم ينقطع لم ينسخ العقد فتأمل (قوله  
أن يشترط له) أي فنشرط الجزئية الخ هو الشرط والربح من الأركان وبه تتم الأركان الستة  
(قوله جزأ) أي ولو قليلا (قوله معلوما) أي لهما (قوله كنصفه أو ثلثه الخ) هو معنى الجزئية  
وخرج به ما لو جعل للربح نصف معين أو مقدار معين كنصفه أو ثلثه لا يصح (قوله ولو قال  
الخ) هو محترز لقوله معلوما فتأمل (قوله صح) أي لأنه من المعلوم ضرورة الخلة على التساوي ومثله  
ملو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلا فإنه يصح لأن باقيه تابع للعامل بحكم الأصل بخلاف  
ما لو قال له على أن لي النصف مثلا فإنه لا يصح وكذا لو قال له كل الربح أو كله لك فإنه لا يصح  
أيضا وكذا لو جعل لغيرهما فيه جزأ معلوما ثم أن كان الغير غلاما لاحدهما صح لأن المشروط له  
راجع لمجموعه ولا يضر بشرط نفقة غلام المالك على العامل وإن لم تقدر بشئ لأنها تابعة له كما  
قاله شيخنا ويصح في العرف وفي شرح العلامة الرملي لا بد من تقديرها متى فسد  
القراض استحق العامل أجره المثل وان علم الفساد لا فيما إذا قال المالك والربح كله لي لأنه  
دخل غير طامع (قوله أن لا يقدر الخ) يجوز بناءه للفاعل أو المفعول والمراد به أن لا يشترط  
العقد على مدة فتأمل (قوله قارضتك سنة الخ) قال شيخنا هو تأمل لما إذا أطلقها أو منعه  
التصرف مدها أو البيع أو الشراء وسواء ذلك متصلا أو لا وسواء قدم انقضاء السنة أو آخره  
ثم إن قال له قارضتك ولا تشتر بعد سنة صح هكذا يجب أن يفهم من هذا المحل وما وقع في كلام  
العلامة الرملي وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم فاحذره (قوله وأن لا يعاقب الخ) هو معلوم من  
عدم التأقي بالاولى لا تخلفا للتأقيت في نحو المساواة وكلامه في تعليق العقد وكذا التصرف  
بخلاف الوكالة (تنبيه) قد علم مما تقدم جواز تعدد المالك أو العامل أوهما أو تساوي  
المالك أو تساوي المشروط لكل عامل أو لا وان تصرف العامل كنصرف الوكيل ولكل  
منهما الردي العيب عند فقد مصلحة الإبقاء ولو وقع فقد مصلحة الرد أو رضا الآخر بالعيب ولا يعامل  
العامل المالك ولا وكيله في ماله ولا ماؤه كذلك بخلاف مكاتبه ولو كفاية فاسدة ولا يموت نفسه  
منه وإليه فعل ما يعتاد فعله (قوله والقراض أمانة) أي فيقبل قول العامل في الرد على المالك

لأنه أئتمنه وفي تلف المال أو بعضه على تفصيل الوديعة وفي مقدار الربح وفي عدمه وغير ذلك  
 كشرائه ولو رابها أو القراض ولو خسر (قوله لا بعدوان) أي تفريطه فيه أو مخالفة  
 في شيء مما وجب عليه ويقبل قوله لو ادعى عدمه (قوله ربح) أي نأثى عن تصرف العامل  
 بخلاف نحو غرة وولد ووصوف وكسب وغيرهما من الزوائد المعينة فهي للمالك نعم المهر الواجب  
 يوطء العامل عليه في مال القراض لأن المهر إذا وطء العامل فائدة عينية حصلت بقوله فاشبهت  
 ربح التجارة (قوله وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث مثلا أو تلف  
 بأفة سماوية أو بجنابة بعد تصرف العامل فيه فان تلف قبله فلا يجبر به بل بحسب من رأس  
 المال لأن العقد لم يتأكد بالعمل ولو أخذ المالك بعض المال قبل التصرف عاد ما بقي (قوله جبر  
 الخسران) أي المذكور (قوله بالربح) أي الحاصل بعده نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك  
 بعده ولو كان المال مائة والخسران عشرين فآخذ المالك عشرين تبعها خسرانها وهو خمسة  
 ربيع العشرين فلوربح بعد ذلك لم يحسب جبرها فإذا عاد المال إلى عشرين فالتخسة الزائدة على  
 التخسة والسبعين الباقية تقسم بينهما على حسب المشروط ولو أخذ المالك بعض المال بعد  
 الربح تبعه ربحه ويستقر للعامل منه ما شرط له ولا يجبر به الخسران بعده ولو كان ربح المائة  
 عشرين وأخذ المالك عشرين فسد ما وهى ثلاثة وثلاث من الربح لأنه سدس مجموعهما (قوله  
 جائز من الطرفين الخ) قد علم هذا مما تقدم من أنه كالألف فبقية نسخ بما تنفسخ به وجبته فيلزم  
 العامل رد رأس المال إلى مثله وإن أبطله السلطان فان رضى المالك بعدم الرد لم يلزم العامل  
 الرد ويستقر للعامل ما شرط له بالقسم لا بالظهور ولو اختلفا في قدر المشروط فحالنا ورجع  
 لأجرة المثل (قوله فسخه) أي متى شاء والله أعلم  
 \* (فصل في بيان أحكام المساقاة) \* المشابهة للقراض فيما مر حقيقة وحكاية معنى ولذلك كانت  
 عدة أركانها ستة كعدنه وهي مالك وعامل وعمل ومورد وغرو صيغة وكأها تعلم مما يأتي والاصل  
 فيها خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يعمل يهودي يبيع على نخله أو أرضها بشرط ما يخرج  
 منها من تمر أو زرع رواء الشيطان ولما كانت شبيهة بالقراض في العمل في شيء يبيع غنائه  
 وجهالة العوض وكالاجارة في الأوزم والتأقمت جعلت بينهما (قوله من السقي) بفتح السين  
 المهملة وسكون القاف وكسر المثناة التحتية المقتضية لاحتياجها إليه غالباً لأنه أنفع أعمالها  
 وأكثرها مؤنة لاسيما في أرض الجاز فأنهم يستوفون من الآبار أو بكسر القاف والتخمية المشددة  
 وهو صغار النخل لأنه مورد لها (قوله وشرع دفع الشخص) أي بصيغة معلومة فيؤخذ منه جميع  
 أركانها الستة المتقدمة (قوله أو شجر عنب) أي بشرط كونه مغروساً (قوله معلوماً) أي  
 بالجزئية (قوله جائز) أي صحيحة فالجواز بمعنى الصحة المقابل للبطل لأن (قوله على شيتين) أي  
 صحتها قيدت بهما وما بعدهما مجرور بالخرف على صنيع المصنف أو على البدلية من مجروره المقدر  
 على صنيع الشارع فتأمل (قوله النخل) أي ولو ذكوراً منفردة استقلالاً (قوله والكرم)  
 أي العنب وهذا هو المورد وهو أحد الأركان الستة وشرطه كونه مغروساً مع ما مر فيما يبد  
 العامل لم يبد صلاح غيره سواء أزهراً أم لا واختص بذلك لوجوب زكاته وتأتي انحصار فيه  
 واحتياجه في تيممه إلى العمل بخلاف غيره (تنبيه) \* النخل والعنب يتخالقان غيرهما من بقية

(د) حذفت (لا ضمان على  
 العامل) في مال القراض  
 (لا بعدوان) فيه وفي بعض  
 النسخ بالبعدوان (وإذا  
 حصل) في مال القراض (ربح  
 وخسران جبر الخسران  
 بالربح) واعلم أن عقد  
 القراض جائز من الطرفين  
 فكل من المالك والعامل  
 فسخه

\* (فصل في أحكام المساقاة)  
 وهي ألفة مشتقة من السقي  
 وشرع دفع الشخص فخلا  
 أو شجر عنب إن يبعده بئس  
 وتربية على أن له قدراً  
 معلوماً من غيره (والمساقاة  
 جائزة على) شيتين فقط  
 (النخل والكرم) فلا تجوز  
 المساقاة



الانتجار في اربعة امور الزكاة والخوص وبيع العرايا والمساقاة وقد تقدم الكلام على  
فضلها وما وغيره في الزكاة فراجع (قوله على غيرهما) أي استقلالها بما فيها من كسبه ذكره  
المصنف في المزارعة الا تمة فتأمل (قوله ومشمش) بكسر الميمين ويجوز فتحهما ووضعهما وكذا  
خوخ وتفتح وعذاب وصفه رجل ونحو ذلك لانما انتم من غير تعهد (قوله وتصح المساقاة الخ) هو  
بيان للمراد من الجواز كما مر فلوز كرهه الشارح عقبه وعلق به المبرور بقوله من جاز التصرف  
الخ لكان أولى وأنبأ اللهم الآن يقال انهما يفتصل فيه بين المتصرف لنفسه والمتصرف  
اغيره فتأمل (قوله من جاز التصرف الخ) هو أحد الأركان الستة بشرطه كما أشار إليه  
الشارح والعامل كالو كيه لى وهو ركن أيضا وفي ذكره ما هنا تكرار مع ما يأتي فتأمل (قوله  
وصيغتها) أي المملوكة مما مر وما يأتي وهي أحد الأركان أيضا بشرطها كما في البيع الا في  
التأقيت لا اعتبار هنا وظاهر كلامه أن الصيغة هي الإيجاب فقط وليس كذلك اللهم الآن  
يقال لما ضم الشرط قبول العامل اليه علم منه أن الصيغة هي مجموع الإيجاب والقبول  
وسرح بالشرطية أيضا في التناول لدفع توهم الاكتفاء بالإيجاب كما في الوكالة ونحوها وليس  
مرادنا هنا بل (قوله ولها) أي المساقاة أي أصبحت بشرطان الخ (قوله ان بقدرها المالك) أي  
والعامل أيضا فالشرط التقدير بالمدى والشرط ركن كما مر ولو جعل المصنف كغيره الضمير عائدا  
للعاقدا شامل للعامل أيضا لكان أولى وأنبأ (قوله معلومة) أي وبشرط كونها يوجد فيها  
الثمر غالبا يقينا أو ظنا ويرجع في المدد المذكورة لاهل الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما يقتضيه  
كلام الدارمي وغيره وهو المعتمد (قوله بادرالك الثمرة) أي ولا بد من مطابقة ولا بد من يحتمل فيها وجود  
الثمر وعدمه سواء ولا بد من يجهل حاله فيها ولا بد من لا يوجد الثمر فيها بيقين أو ظنا وفي كل ذلك يفسد  
العقد وإذا عمل العامل استحق اجره مثل عمله الا في الاخيرتين فقط (قوله في الاصح الخ) هو  
المعتمد (قوله من الثمرة) أي التي وقع عليها العقد فالشرط تعيين الجزء والعلم به والثمر المأمون منه  
ركن كما مر وخرج بالثمر الجزئ واللف والخوص والكرناف وساعد القنوق هي كلها للمالك  
وأما الشماريح ومجموعها للعامل والمالك سواء ولو بشرط كون شيء من ذلك بينهما كما في الثمرة  
يطل العقد ويعمل بالشرط ولا يصح كون العوض من غير الثمرة (قوله كنهها أو نلها) أي  
فالتعيين بالجزئية كما مر ولا يصح تعيين ثمر شجرة أو أشجار معينة ولا بكل معلوم من الثمرة  
مثلا وبشرط أن لا يكون الثمر كله لأحدهما ولا شيء منه لغيرهما الا غلام أحدهما كما مر أيضا  
(قوله صح) أي وكذا ذكر جزء العامل وحده كما مر في القراض (قوله ثم العمل) أي الذي هو  
أحد الأركان الستة وبه يتم ان كان من العامل ولا يضر ضم ما على المالك اليه لان مراده  
الاعم من ذلك بدليل التمسك به (قوله فتأمل) أي المساقاة (قوله على ضربين) أي  
صنفين من حيث ثمنه ومن يلزمه ولو أسقط المصنف انظر على لكان أولى وأنبأ (قوله الخ)  
الثمر (قوله أي وهو ما يكرر كل سنة لزيادة ارباحها وتتميتها) (قوله كفي الخ) أي وتنقصة  
يجرى الماء من نخوطين وإصلاح نخو أو جابين يوقف فيها الماء حول الشجر يشرب به شبيه بالجابين  
الغسيل جمع اجانة وتنقية نخوة ضبان وشيش مضر بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي البذر  
من نخوطين وسارق بان يجهل كل عندودتها في وعاء يحمي منه المالك كقرصرة وقطعة بالعين

على غيرهما كتين ومشمش  
وتصح المساقاة من جاز  
التصرف لنفسه ولغيره  
ومجنون بالولاية عليهم عند  
المصلحة وصيغتها سابقة  
على هذا الخ بكذا أو  
اسمته اليك لثمنه هـ  
ونحو ذلك وبشرط قبول  
العامل (ولها) أي المساقاة  
(شرطان) أحدهما أن  
يقدرها المالك بمدة معلومة  
كسنة هـ لاسية ولا يجوز  
تقديرها بادرالك الثمرة في  
الاصح (و) الثاني (أن  
يعين) المالك (للعامل جزأ  
معلوم) من الثمرة كنهها  
أو نلها فلو قال المالك  
للعامل على أن ما فتح الله به  
من الثمرة يكون بيننا صح  
وجعل على المناصفة (ثم  
العمل فيها على ضربين)  
أحدهما زعل به ودفعه  
الى الثمرة كفي الخ ل  
وتلقيه بوضع شيء من طلع  
لذ كوفي طلع الاناث

(فهو على العامل و) الثاني

(٤-ل يعود نفسه الى الارض) كمنصب الدولاب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز ان يشترط المالك على العامل شيئا ليس من أعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط أيضا انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج النهر مضمنا كان اوصى بثمره النخل المساقى عليه فلهما العمل على رب المال أجره المثل لعمله

(فصل في أحكام الاجارة)

وهي بكسر الهمزة في المشهور وهي كمنها وهي لغة اسم للاجرة وثمر عاقده على منفعة معلومة مقصودة قابلة للتبدل والاباحة بهوض معلوم بشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد وعدم الاكراه وحرج معلومة الجعالة وبمقصودة استئجار فحاجة اشبهها بقابلة للتبدل منفعة البضع فاعند عليها لا يسمى اجارة وبالاباحة اجارة الجوارى للوط وبهوض الاعارة وبهوض عوض المساقاة ولا تصح الاجارة الا بايجاب كبرنك

المهملة أو الفاء وتعرف بشرط العادة وهو ان ينصب أعواد أو يظلمها أي يربطها بالجبال ويرفعه عليها (قوله فهو على العامل) أي من حيث الفعل وأما آلات ذلك كالمخبل والفاص والممول فعمل المالك وان جرت العادة بخلافه عند العلة الرمي وخالفه العلامة ابن حجر واعتبر العادة الطارئة ولا يشترط فيها اتصاف بل الاعمال الا اذا اضطرب فيها العرف (قوله كمنصب الدولاب) أي وبناء الخيطان ونصب الابواب واصلاح ما انتم ارض النهر وجميع الآلات والاعيان كالآجر والحجر فعمل رب المال فلو شرط على أحداهما ليس عليه فسدت المساقاة ويصح تحقق العامل أجرة عمله وان علم الفساد الا ان قال المالك والثمره كلها فلا شيء عليه للعامل كما مروى بتحقيق العامل من الثمرة بالظهور وان عقد قبله والافباء عقد وغارق القراض بأن الرجح وقابله (قوله فهو على رب المال) أي ماله كمن (قوله انفراد العامل بالعمل) أي وبالمال في الحقيقة أيضا (قوله لم يصح) أي ان توقف عمل العامل على عمله والافباء كمن تقدم والعامل أمين كافي القراض (قوله من الطرفين) أي وعلمه لو هرب العامل أو هجر بضم مرض فان عمل غيره عنه بفساد أو ماله بقى حقه والافباء لا يفسخ ان كانت المساقاة على عمله فان تذر الفسخ أو كانت في الذمة اكره الحاكم من يعمل عنه من ماله أو يؤجل عليه أو يتصور اقراضه ثم يوفى من ماله فان تذر الحاكم عمل المالك بنفسه أو بعمله ويرجع ان أنتم بالرجوع والافباء ولو مات العامل المعين انفسخ العقد والاقام وارثه مقامه

(فصل في بيان أحكام الاجارة) من أجره بالمديونية يجازا أو من أجره بالقصر يا جره أجرا والاصل فيها قوله تعالى فان أوضع من لكم الآية وجه الدلالة منه ان الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجره وانما يوجبها ظاهر العقد فتعين والمعنى فيها أن الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل أحد مراكب ومسكن وخادم بخير ذلك كما يجوز بيع الاعيان ونحوها وأركانها ثلاثة عاقد ومعة ودعا عليه وصيغة وحكمها كالمبيع لانها يبيع للمنافع فتأمل (قوله في المشهور) أي عند أهل اللغة (قوله وهي ضمها) أي وفصحها أيضا فهي مائة الهمزة (قوله وهي) أي الاجارة (قوله اسم للاجرة الخ) قال به ضمهم واشتهرت في العقد (قوله وشرا عالج) قد جمع المصنف في هذا التعريف غالب الشروط وجميع الاركان فتأمل (قوله وشروط كل من المؤجر الخ) أي فالشروط الرشد يعني عدم الجور عليه والشروط فيه ذلك هو العاقد وهو كبر كما مر (قوله وعدم الاكراه) أي بغير حق كالمبيع (قوله وخارج معلومة الخ) هذه محترزات القيد السابقة في التعريف وكان الاولى تقيدها عقبه (قوله وبمقصودة) أي وخارج بمقصودة الخ وكذا الباقي فتأمل (قوله استئجار نفاحه) أي واحدة والاصح الاجارة كالمسكن والعنبر والريضان المزروع حيث قول بل بأجرة (قوله منفعة البضع الخ) اعترض بان البضع لم يدخل في التعريف المذكور فلا حاجة لاختراجه فان الزوج لم يملك المنفعة بل يملك ان يمتنع به بديل انها لو طمئت بثمنه كان المهر اهلا له وأجيب بأنه انما دخل في المنفعة من حيث مطلق الاتفاسع لا بغير ذلك المنفعة فتأمل (قوله اجارة الجوارى) جمع جارية وفي بعض النسخ اعارة الجوارى والاولى أولى لان الاعارة خرجت بقوله بعوض الخ فتأمل (قوله الا بايجاب الخ) هذا هو الصيغة فتأمل (قوله كبرنك) أي أو أكرهك هذا أو منافعه على الاصح أو ملكك منافعه



لا يثبت له أو منافعه على الأصح وليس كتابة فيها أيضا (قوله) كاستأجرت أي أو أكرمت  
أو نحو ذلك (قوله) ما تصح اجارته الخ) هذا واحد جري أي الموقوف عليه فتمام (قوله) وكل  
ما أمكن أي سهل ووجد (قوله) الانتفاع به أي بقب العقد في اجارة العين وعند استحقاقها  
في غيرها (قوله) مع بقاء عينه أي في مدة الاجارة فعلم منه أن موردها المنفعة وإن تعلقت بالعين  
فتمام (قوله) صحت اجارته أي بشرط رؤيته أن كان معينا كـ هذه الدابة أو هذه العقار  
ولا تكون اجارته الا عيناً فلا تثبت في الذمة وهذا في العقار كله أو أكثر من نصفه أما نصه فاقول  
فيثبت في الذمة لأن له نظيراً ويشترط في غيره أن كان في الذمة وصفاً بذكر جنسه ونوعه  
وذكر كونه أو نونه وصفاً سيرو من بحرهما بوحدة مفتوحة فتمامه له ساكنة فراهمه له وهي  
واسعة الخطأ أو قطوف بقافي مفتوحة فتمامه له مضمومة وهي بطيئة السير وتكره اجارة  
مـ لم الكافر عيناً أو ذمة ولا يمكن من استغداً مـ مطاوعاً أو مـ باذلة يد عنه وجوباً في المعين  
(قوله) واحدة اجارة ما ذكر شروط أي يشترط في صحة الاجارة تقدير المنفعة بما يأتي (قوله)  
ذكرها أي المواقف (قوله) ما بعدة أي بشرط أن يمكن بقاء العين فيها طالما بالذات في المنفعة  
المجهولة كالسكنى والارضاع وفي الارض اذ لا يعرف مقدار ما يكتفي الصبي من اللبن  
أو الارض من الماء ونحو ذلك (قوله) كاجرتك هذه الدار سنة أي وكاستأجرتك للبناء شهر افان  
قال اتبني لي كذا شهراً لم يصح لأن فيه الجمع بين الزمن ومحل العمل والجمع بينهما قديماً  
(قوله) أرعمل أي بتعيين محل العمل وذلك في المنفعة المعلومه فتمام (قوله) تضبط لي هذا  
الثوب أي بشرط بيان الثوب من كونه قميصاً أو قباً ونوع الخياطة من كونه افارسية  
أو رومية اللهم الا ان كان لها عرف مطرد فتمحل عليه والخياطة الفارسية بغير فرق واحدة  
والرومية بغير زينة ولو قال تضبط لي ثوباً أو أطاقل لم يصح (قوله) وتجب الاجرة الخ) هو ثوباً ثانياً  
بعد وهذا ثان جري أي المعقود عليه ويشترط العلم به عيناً في المعينة وقد اوصفت فيما في الذمة  
والقدرة على تسليمها فلا يصح استئجار طعن برضاائه أو ببعض دقته ولا الخ شاة بجلاها  
ولادابة جلها ولادار بعمارتها ان عينات الاجرة ثم بعد هذا أذن في صرفها في ذلك جاز ولا يصح  
الاستئجار أيضاً الارضاع نحو رقيق يعضه الا ان قال يعضه الآن لترضيه أو لترضى باقيه  
فان قال يعضه بعد الطعام مثلاً أو لترضى كله لم يصح (قوله) واطلاقها أي الاجارة أي عن ذكر  
الاجل في ما وعدته (قوله) الأريته شرط فيها أي الاجارة (قوله) فتسكون الاجرة الخ) هذا في  
اجارة العين أما اجارة الذمة فهي كـ لم فيجب فيها اتسليم الاجرة في المجلس ولا يجوز تأجيلها  
ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة اليه ولا عاها ولا الا برامتها بخلاف اجارة العين في ذلك واعلم ان  
ملك الاجرة بالقدم من حيث جواز صرفه فيها ونحو ذلك ولا يستقر الملك عليها في المقدرة بالرمر  
الآن يعضى زمنها ولو فسخت في أثنائه سقط ما يقابل باقيه وتوزع على كل زمن بقدر اجرة مثله  
ولا في المقدرة بعمل العمل الا بتسليم العين وار لم يفتق هو بها ويكتفي عرضها عليه وان امتنع  
من تسليمها أو تسق راجرة المثل في القاسدة بما يستقر به المسمى في العينة لا في العرض  
المذكور ويشترط في الاجارة حمل عيناً أو ذمة رؤية الممول أو امتحانه يـ بدهه مثلاً ان حضر  
أو ذكر قدره وجنسه ونحو ذلك ان غاب وعلى مكري الدابة كـ كوب مثلاً ما يركب عليه وماتقاده

وقبول كاستأجرت وذكر  
المصنف ضابطاً ما تصح  
اجارته بقوله (وكل  
ما أمكن الانتفاع به مع بقاء  
عينه) كاستئجار دار  
للسكنى ودابة للركوب  
(صحت اجارته) والافلا  
واحدة اجارة ما ذكر شروط  
ذكرها بقوله (اذاعة تدرث  
منفعته باحد أصرين) اما  
(بعدة) كاجرتك هذه الدار  
سنة (أو عمل) كاستأجرتك  
تضبط لي هذا الثوب وتجب  
الاجرة في الاجارة بنفس  
العقد (واطلاقها يقتضي  
تجديد الاجرة الا أن يشترط)  
فيها (التأجيل) فتكون  
الاجرة موجبة حينئذ

(ولا تبطل) الاجارة (بموت

احد المتعاقدين) اي المؤجر والمستاجر ولا يموت المتعاقد بل تبقى الاجارة بعد الموت الى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستاجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستاجرة) كأنه دام الدار وموت الدابة المعينة وبطلان الاجارة بما ذكر بالنظر للمستقبل لا الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار اجرة المثل فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فاذا قبل كذا يؤخذ بتلك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانفساخ في الماضي مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة وبعدم مضى مدتها اجرة والاتفسخ في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة ما اذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة فان المؤجر اذا حضرها وماتت في اثناء المدة فلا تنفسخ الاجارة بل يجب على المؤجر ابدانها واصلم أن يد الاجرة على العين المؤجرة بذا مائة (و) حينئذ لا ضمان على الاجير الا بعدوان (فيها) كأن ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصاً أثقل منه

ونحو ذلك كالحزام بكسر الحاء المهملة وبالزاي المجهمة ويتبع في نحو سرج وحبر وكل ومروود وخطب وصبغ ووقود ومصرهم ودرهم ومجنون ونحو ذلك عرف ذلك المحل (قوله) ولا تبطل الاجارة (اي عيناً أو ذمة في ملك أو وقف حيث صحت (قوله) بموت أحد المتعاقدين) أي ولو ناظر في وقف ثم تنفسخ في اجارة مدبره وأم ولده وكذا بالعاق عتقه عند الصفة وتبطل أيضاً بموت ناظر على حصته فقط في موقوف عليه مدة حياته فاذا مات في أثناء المدة انفسخت لان الحق انتقل لغيره ولا حق لوارثه فيه (فرع) لا تبطل الاجارة بانقطاع ماء أرض ولا بيع العين المؤجرة ولا بزيادة اجرة ولو في وقف مثلاً ولا بامتياز رقيق ولا يرجع على سيده وخرج باعتاقه عتقه كأن علق عتقه بصفة ثم أجبر فوجدت الصفة فتفسخ الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها (قول) ولا يموت المتعاقد من الخ قال شيخنا يمكن شعول كلام المصنف لهذه فامل (قوله) وتبطل الاجارة (اي تنفسخ (قوله) بتلف العين) أي وهي المستوفى منه وخرج بها المستوفى وهو المستاجر والمستوفى فيه كالطريق والمستوفى به كالحمول فيجوز ابدال الثلاثة ولو بغير تلف بئها أو دونها (قوله) كأنه دام الدار) أي ولو بفعل المستاجر (قوله) في الاظهر الخ) هو المعتمد (قوله) باعتبار اجرة المثل) أي في كل زمن بما يناسبه كما تقدم فاذا كان اجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف اجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه (تنبيه) تنفسخ الاجارة بغصب العين المؤجرة المعينة بشيء من الغصب ويثبت الخيار للمستاجر في كل وقت وهو ذاهو المراد بقول بعضهم انه على التراخي (قوله) قبض العين المؤجرة (اي حقيقة أو حكماً) (قوله) في الذمة (اي مسالة عمالي الذمة) (قوله) ابدالها) أي في التلف وكذا في العيب ويجوز ابدالها في غير ذلك بالرضا (قوله) واعلم الخ) أي سواء المعين والمشتري انفراداً أو معاً أولاً (قوله) المؤجرة) أي وعلى ما يتعلق بها بما ينفع به كاجارها ومفتاح غلقها وأبوابها ويلزم المؤجر ابدال نحو المفتاح وعلى المدة اجرة قيمته ان شرط في تلفه (قوله) بذا مائة) أي سواء في مدة الاجارة وبعدمها وسواء انتفع بها أم لا (قوله) على الاجير) أي ومنه الخفراء وأصحاب الادراك ورعاة الخيول ونحو ذلك (قوله) لا بعدوان) أي تفريط ولو عبر به لكان أولى ويصدق الاجير في عدمه نعم لو اختلفا في قطع الثوب قبضاً أو قبلاً صدق المسالك ولزم الخطيئة نص قيمته بين انقطع عين ولا اجرة له كالمو خطا ثوباً بعد انكاره بخلافه قبله (تنبيه) لا اجرة لعامل صدر من مطلق التصرف بغير شرط الاجرة وان جرت العادة فيها فيه أو كان بسؤال صاحبه أو العامل أو كان لا يتأخر فعله من صاحبه كخلق رأسه مثلاً نعم ان قال له اعزلى كذا أو أنا أرضيك أو ولك ما يرضيك أو ما يسرك أو نحو ذلك أو كان العامل محجوراً عليه فله اجرة المثل ويستثنى من الاول داخل الحمام وراكب السفينة بلا إذن فعليه ما الاجرة على الرابع (قوله) فيها) أي في العين المؤجرة (قوله) كأن ضرب الدابة الخ) هو مثال للعدوان ومثله ما لو نفعها بالاجام فوق العادة أو انهدم عليها الاصطبر في وقت لو انفع بها فيه لمات قال العلامة لرمي وانهدم الاصطبر لقيده فيخرج به مال ولدغتها حية مثلاً وخالفه غيره (قوله) أو أركبهم شخصاً أثقل منه) أي أو أسكن حماراً أو ثماراً أو نحو ذلك وأيسر هو كذلك أو حمل جفـ اغبر ما استاجر له ولو أخف منه كتهير مثلاً بديل بجمع الاستواء في الوزن بخلاف الاخف مع الاستواء في السكيل فلا ضمان عليه وعلى المؤجر العمارة وكس

شخصاً أثقل منه



الثلج ونحوه من سطح لا ينفق به المستاجر مطلقا وكذا تنقير بغ نحو حش وازالة ككاسة في الابتداء  
ولامستاجر الخيل ان لم يادر المؤجر بذلك وعلى المستاجر تنقير بغ الحش وكس الثلج عن محل  
ينفق به في الدوام وازالة الككاسة ولو بعد انقضاء المدة في ذلك والمراد بكونها عليه عدم ثبوت  
الخيل له بالمراد أيضا بازالتها واجمعها في محل من الدار مع وجودها كالخيلية مثلا لا انراجها الى  
نحو الكيمان كما قال العلامة الرمي (خاتمة) لو استأجره ليعمل مدة مثلا فزمن الطهارة  
والصلوات فرائضها وسننها الرابطة مستغنى منها ولا تقص من الاجرة شيئا وكذا سبب اليهود  
والاحد للتصاري ان اعتمد ذلك

(فصل في بيان أحكام الجعالة) الشاملة لما لو كانت اجارة اذا وجدت شروطها فهي اعم منها  
فيكون ذكرها هنا اناس من ذكرها عتب الماتطة نظر الماسفهم من التقاط الضالة ويقال  
لها الجعالة والجعل والاصل فيها خبر اللديغ الذي رقاها الصحابي رضى الله عنه بالفاطحة على قطع  
من العلم فبرئ كافي الصحابي عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه وهو الراقي له كما رواه الحاكم  
وصححه وقد كره أصحابه منه ذلك وقالوا له تأخذ على كتاب الله أجرا حتى قدموا المدينة أتوا النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالوا له أخذ على كتاب الله أجرا يا رسول الله فقال ان أحق وفي رواية أحسن  
ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله زاد بعضهم في رواية اجعلوا لي معكم نصيبا والقطيع ثلاثون رأسا  
من الغنم قال بعضهم وحكمة اختيار الرقي بالفاطحة دون غيرها من القرآن لانه صلى الله عليه  
وسلم قال فاطحة الكتاب شفاء لكل داء وأيضا الحاجة قد تدعو اليها الجفازت كالاجارة وحديثه هو  
دليل عقلي بعد الدليل النقل وأركانها أربعة متعاقدان وعمل وصيغة (قوله ما يجعل)  
أي فهي اسم للموضع (قوله ونشرع الخ) قد جمع المصنف في هذا التمرير غالب شروطها  
وجميع أركانها الأربعة المذكورة وستأتي (قوله التزام مطلق التصرف) أي ولو كان الملتزم  
للموضع غير المالك (قوله عوضا الخ) قيد لا بد منه وكذا ما بعده (قوله أو مجهول الخ) هو عطف  
على محذوف أي على عمل مجهول الخ تامل (قوله جائزة الخ) لا يخفى ان مراد المصنف بالجواز  
ما قابل العدة لا ما قابل اللزوم فاسلكه الشارح هنا مخالف لذلك على ان ذكر جوازها قبل ذكر  
حقيقتها أغريه مناسبا فيمكن الانسب أن يحتمل الشارح كلام المصنف على ذلك ثم يذكر الجواز  
المقابل للزوم بعد ذلك فتأمل (قوله من الطرفين) أي فكل منهما ما نفعهما حتى شاءوا وتنسخ  
بما تنسخ به الوكالة ثم ان كان الفسخ قبل العمل فلا شيء للعامل مطلقا وان كان بعد العمل فلا  
أجرة منه له في تلك المدة ان كان الفسخ من الجاعل فان كان من العامل فلا شيء له لانه لم يحصل  
عرض الجاعل فتأمل (قوله وهو) أي لفظ الجعالة أو أنه ذكره باعتباره الخبر كما هو الأولى وفي  
بعض النسخ وهو الخ وعلى كل منهما ما قاله المصنف في صيغة وشروطها عدم التوقيت وهي من الجاعل  
فقط سواء التزم الجاعل عن نفسه من ماله أو بالخيار عن غيره ولو كاذبا فيه لكن لا شيء لاراد في  
الكذب (قوله أن يشترط) أي بالتزم والضمير فيه عائدا الى الجاعل وشروطه عدم الحجر عليه  
كما يشير اليه الشارح بعد قوله مطلق التصرف الخ (قوله في رد الخ) هو إشارة الى العمل  
وشروطه أن يكون فيه كفاية وان لا يتعين على عامله وان لم يكن معلوما ان تيسر عمله تعيين  
ضبطه بما في الاجارة كالخياطة والبيت فلا يصح في نحو من داني على كذا ولا في رد الغاصب

(فصل في أحكام الجعالة)  
وهي بثمن الجعالة الجعالة  
أجرة ما يجعل لشخص على  
نفي شيء له ونشرع التزم  
مطلق التصرف عوضا  
مما لو على عمل معين أو  
مجهول لمعين أو غير  
(والجعالة جائزة) من  
الطرفين طرف الجاعل  
والجعله (وهو أن  
يشترط في رد)

قوله عطف على محذوف  
كذا بالاصل ولا يخفى ما فيه  
اه

ما غصبه قال شيخنا والرد مثال قبضه على تحصيل المال من نحو ظالم أو تخليص محبوس مثلاً أو دفع  
 نحو ظالم ولو بجباية أو غيره إذا كان في ذلك كائنة تقابل بمال (قوله ضالته) قال الجوهري وهي  
 اسم لما ضاع من الحيوان انتهى والمراد به هذا الاعم فيشمل نحو المال والاختصاص وما فيه عمل  
 كالخطاطة والبناء كما هو والاضافة ليست قيداً كما مر أيضاً (قوله عوض الخ) هو إشارة إلى الجعل  
 وشرطه أن يصح كونه غنائماً (قوله مع المومال) هو قيد لاستحقاق عينه ولو قال فله على  
 ما يرضيه أو نحو ذلك فعليه أجرة المثل كما تقدم فإن لم يكن معلوماً كئيباً أو كان نجساً مقصوداً  
 كخمر أو نحو ذلك استحق العامل أجرة المثل فإن لم يكن مقصوداً كعدم فلا شيء للعامل (قوله فإذا  
 ردها) أي الضالة بالمعنى السابق وضمير رد عائداً إلى العامل وشرطه أهلية العمل ولو مجنوناً أو صبيماً  
 ومجبوراً وسفه بغير إذن وليه لا نحو صغير لا يتدبر على العمل وأن يعلم بالنداء بسماعه أو بخبر ثقة أو  
 من صدقه قبل شروعه في العمل فإن علم في أثناءه استحق أجرة مثله من حيثة فقط أو بعد فراغه  
 فلا شيء له (قوله استحق الراد) أي ولو تم عدد بعدد الرأس أن تساوى في العمل ومسافته والا  
 فقد راد المسافة مثلاً (قوله ذلك الموضع) أي جميعه على ما تزمه ولو غير المالك ومحلها أن لم يتصرف  
 المتزم في الجعل بزيادة أو نقص أو تغيير بنفسه والافان لم يعلم العامل بذلك فله أجرة المثل لأن ذلك  
 فسخ من المتزم وإن علم قبل شروعه استحق بالنداء الثاني فقط أو في أثناء العمل استحق أجرة المثل  
 عليه قبل علمه والقسط من المسمى الثاني بعده ولو عمل من سمع النداء الثاني وحده استحقه ولو  
 عملاً معاً استحق الأول نصف أجرة المثل والثاني نصف المسمى الثاني ويصدق المالك في نفي  
 الجعل وفي عدم سعي العامل وفي عدم تسلم المردود ولو هرب العبد مثلاً أو غصب أومات ولو بعد  
 دخول دار المالك في ذلك وقبل تسليمه فلا جعل ولو اختلفا في قدر الجعل فحقا فاقوا وجب أجرة  
 المثل بعد الفسخ وإيسر للعامل حبس المردود بقبض الجعل ولا لما أنشئته عليه باذن المالك فإن  
 تعذر فباذن الخا كم فإن تعذر فبإشهاد عليه فإن تعذر لم يرجع وإن قصد الرجوع  
 \* (فصل في بيان أحكام المزارعة والخبرة وكراه الأرض وغير ذلك) \* المناسب للجعل من حيث  
 أن في كل منها عمل بعوض واقعة صارت خارجة على الخبرة في الترجمة نظراً لظاهر كلام المصنف  
 فتأمل (قوله يعض ما يخرج منها) أي الأرض (قوله وإذا دفع شخص) أي أهل للعامل  
 (قوله إلى رجل) أي مطلق التصرف أهل للعامل كذلك ومثله الثاني فالرجل ليس قبيحاً  
 والتمهيد به للغالب (قوله أرضاً) أي هو مستحق لمنفعة (قوله ليزرعها) أي المدفوع إليه وهو  
 العامل بنفسه ودوابه وآلاته وبذره كما هو ظاهر ويسمى المزارع أيضاً (قوله وشرطه) أي  
 وشرط الدافع للعامل من ريعها جزءاً الخ (قوله جزأه مومالاً) أي كنصف أو ثلث مثلاً (قوله لم  
 يجوز) أي فيكره ولا يصح وحيثما لم يزرع للعامل تبعاً للبذره وعليه للمالك أجرة الأرض وطريق  
 جعل الغلة لهم أن يؤجر مالات الأرض نصفها للعامل بنصف بذره وعمل دوابه أو بنصف البذر  
 ويساع من عمل دوابه (قوله لكن النوى الخ) مرجوح والراجح أنه يرجع عنه وقال المختار  
 في المذهب البطلان كما قاله الأمامان مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما (قوله تبعه الابن المنذر)  
 وهو الامام أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري نزيل مكة وأحد الأئمة الاعلام لم  
 يتلق أحد في آخر عمره من مصنفات كثيرة توفي سنة تسع أو عشر أو ست عشرة وثلاثمائة (قوله

ضالته عوضاً مومالاً  
 كقول مطلق التصرف  
 من رد ضالته كذا فإذا  
 ردها استحق الراد ذلك  
 الموضع المشروط له

\* (فصل في أحكام الخبرة)  
 وهي عمل العامل في أرض  
 المالك يعض ما يخرج منها  
 والبذر من العامل (وإذا  
 دفع شخص) إلى رجل  
 أرضاً ليزرعها أو بشرط  
 معلوم من ريعها لم يجوز  
 ذلك لكن النوى تبعه الابن  
 المنذر اختار جواز الخبرة



وكذا المزارعة) أي باطله والزرع فيه للمالك وعليه للعامل أجره ودوابه وآلاته وطريق جعل  
الغلة لهما إن يستأجر المالك من العامل نصف عمل دوابه وآلاته بنصف البذر وبغيره نصف  
الأرض أو بنصف البذر ونصف منفعة الأرض (قوله وإن أكره) أي أجر صاحب الأرض  
أرضه لرجل بما ذكرنا من خلاف المزارعة والخبرة وفي بعض النسخ وإن أكره أي استأجر  
صاحب الأرض بنقد أو غيره أو طعام في ذمته وجلا لعمل نفسه والدواب من عند المالك  
كالبذر أو لعمل له الرجل بنفسه ودوابه وآلاته جازي حل وصح وهذه النسخة أولى وأنبأ  
بصدر السياق فتأمل (قوله طعاما معلوما) أي قدر أو جنسا وصفة ونوعا عنده وعند المستأجر  
(قوله أم لو دفع لشخص الخ) هو إشارة إلى جواز المزارعة دون الخسارة تبعاً للمساواة لكن  
بشروط أحدها أن يتقدم لفظ المساواة في العقد وأن تقسم الجزء المشروط له من الثمر والزرع  
والثاني أن يكون في عقد واحد والثالث أن يتخذ العامل والرابع أن يتعذر أفراد الشجر  
بالسقي (قوله فساقاه) أي المالك (قوله تبعاً للمساواة) أي للحاجة إلى ذلك

• (فصل في بيان أحكام أحياء الموات) • بفتح الميم والواو كـ حـ بـ وغراب وفيه تشبيه لعمارة  
الأرض بأحياء الموات والأصل فيه خبر من عمر أرض الميت لا حدفه وأحق به أي مستحق لها  
فعلها كما في رواية فهي له (قوله وهو كما قال الرافعي الخ) وقال المساردي هو ما لم يعمر من  
الأرض ولم يكن سريماً عامراً وقال الزركشي بقساع الأرض ما لم يوكف أو محبوساً على حقوق  
عامة أو خاصة أو منسكة عنهم ما هو الموات (قوله في الشرح المغير) أي شرحه على الوجه  
للغزالي وهو متأخر عن الشرح الكبير قال الأسدي ولم يلحقه المصنف يعني الرافعي كما قبل  
الشرح الكبير بالعزير (قوله لا مالاً لها الخ) يحتمل أن يراد به لا مالاً لها معلوم فيكون من  
الموات ما ظهر فيه أثر ملك كغرس شجرة وأساس جدران ونحوها وتادوان أراد به ما لم يكن لها  
مالاً أصلاً لم يكن مذكراً من الموات ويساوي كلام المساردي وهو الرابع والمراد به لم يعمر في  
الاسلام أي فلا عبرة بعمارتها في الجاهلية كما يأتي (قوله ولا يفتنح بها أحد الخ) قال شيخنا هو  
مستند ركن مع ما قبله أو مضرر اه أقول وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم الملك عدم الاتفاقيات  
وحينئذ فهو محتاج إليه فتأمل (قوله جائز) أي مستحب كما سيذكره المصنف والشرطان  
المدكوران في كلامه للمالك به فتأمل (قوله مسالماً) أي ولو غيره مكاف لان موات الأرض كان  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته كما قاله السبكي نقلاً عن ابن الجوزي وأقره وروى  
الامام الشافعي رضي الله عنه خبر الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم متى أياها المسلمون وفي رواية إن  
الله تعالى أقطع لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرض الدنيا كما أقطعها أرض الجنة ليقطع منها ما  
ما شاء لمن شاء ومن ثم أفق السبكي بكفره معارضاً أولادهم فيما أقطع له صلى الله عليه وسلم  
بأرض الشام وحينئذ فذلك ما أحياه بدار الإسلام ولو بالحرم وإن لم يأذن له الامام كما يأتي أو بدار  
الكفر إلا ما يذنبون عنه وقد صولوا على أن الأرض لهم نعم لا يجوز أحياء معرفة وإن كانت من  
الحل ولا مردافه ولا منى تتعلق بالوقوف بالاول والمبيت بالآخر من ويجب هدم ما فيها من  
العمارات ويجوز أحياء المصعب على المعتمد وخروج المسلم الكافر فيمنع عليه الأحياء بدارنا  
كما يأتي وفارق جواز الاحتطاب ونحوه مراعاة لأقامته عندنا ولأن السامحة تغلب في ذلك  
والكافر الأحياء بدار الكفر لأنهم من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه (قوله الميتة) بالتحفيف

وكذا المزارعة وهي عمل  
العامل في الأرض ببعض  
ما يخرج منها والبذر من  
المالك (وإن أكره) أي  
شخص (أيها) أي أرضاً  
(بذهب أو فضة أو شرط له  
طعاما معلوماً في ذمته جاز)  
أم لو دفع لشخص أرضاً فيها  
نخل كثير أو قابل فساقاه  
عليه وزارعه على الأرض  
فتجوز هذه المزارعة تبعاً  
للمساواة

• (فصل في أحكام أحياء  
الموات) •

وهو كما قال الرافعي  
في الشرح الصفة أرض  
لامالك لها ولا يفتنح بها  
أحد (وأحياء الموات جائز  
بشرطين) أحدهما (أن  
يكون الحي مسالماً) فيسب  
له أحياء لأرض الميتة سواء  
أذن له الامام أم لا اللهم  
إلا أن يتعاقب الموات حق

كان حي الامام قطعة منه فاحياها شخص فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح أما الذي والمعاهد والمساكن فليس لهم الاحياء ولو اذن لهم الامام (و) الثاني (ان تكون الارض لم يجز عليها ملك اسلم) ٢٢٧ وفي بعض النسخ ان تكون الارض

حرة والمراد من كلام المصنف  
أن ما كان مع موراهو  
الآن خراب فهو ملكه  
ان عرف مسلما كان أو ذميا  
ولا يملك هذا الخراب بالاحياء  
فان لم يعرف مالكه والعمارة  
اسلامية فهذا المورور مال  
ضائع امر لرأي الامام  
في حفظه أو بيعه فقط  
ثم ان كان المورور جاهليا  
ملك بالاحياء (وصفة الاحياء  
ما كان في العادة عمارة  
للحيات) ويختلف هذا  
 باختلاف الغرض الذي  
يقصده الحي فاذا أراد الحي  
احياء الموات ملكا اشترط  
فيه تحويط البقعة ببناء  
حيطانها بما جرت به عادة  
ذلك المكان من أبر أو حجر  
أو قصب واشترط أيضا سقف  
بعضه أو نصب باب وان أراد  
الحي احياء الموات زربية  
دواب فيمكنه تحويط دون  
تحويط السكنى ولا يشترط  
السقف وان أراد الحي  
احياء الموات مزرعة فيجمع  
التراب حولها وبسوى  
الارض يكسح معنعل فيها  
وطم مخدض وترتيب ماء  
لهابتق ساقية من بئر أو  
حفر فنان كذاها المطر

والتشديد (قوله كان حي الامام الخ) قال شيخنا ظاهره بقاؤه على الموات مع حياها  
فراجع (قوله الا باذن الامام) أي أو نائبه (قوله في الاصح الخ) هو المعتمد (قوله أما الذي الخ)  
وكذا غيرهم من الكفار (قوله فليس لهم الاحياء) أي في بلادنا كما مر لانه كالاستيلاء (قوله  
والثاني) أي من الشرطين قال بعضهم ولا حاجة لعله من الشرط لانه لم يدخل في الموات كما مر  
فتأمل (قوله لم يجز عليها الخ) هو المراد من قوله حرة في النسخة الاخرى ولوجع بينهما فهو حرة  
له (قوله مسلم) ليس قيدا (وكذا غيره) والى ذلك أشار الشارح بقوله والمراد من كلام المصنف  
الخ ولا يملك بالاحياء ما كان حري المورور وهو ما يحتاج اليه لاجله ومنه حريم النهر المحتاج اليه  
اطرح ما يخرج منه وان بعد عنه جدا ويهدم ما بني فيه ولو مسجد أو لا يجوز أخذ أجره ما بني  
فيه ومثله الحوانيت والمسابب التي في الشوارع ونحوها (قوله أن) بفتح الهمزة لا غير (قوله  
للمسالك الخ) هو بفتح الميم المنة التحتية بعد الحاء المهملة على اسم المفعول (قوله عادة ذلك المكان)  
أي عادة أهله (قوله أو حجر) أي أو ابن أو نحو ذلك (قوله أو قصب) أي فارسي وهو المشهور وعنده  
العمامة بالبوص وهو في الأصل كل ذي أنابيب ثم اشتهر بما ذكر كما تقدم (قوله زربية دواب)  
أي أو غيرها كلال وغار ونحو ذلك (قوله ولا يشترط السقف) أي ان لم يجز العادة بتسقيف  
محل منها قسما نزل تحته الدواب ونحوها (قوله مزرعة) بفتح الراء المهملة أفصح من وضعها  
وكسرها (قوله فيجمع التراب حولها) أي أو نحو كقصب وحجر وشوك ونحو ذلك (قوله يكسح  
معنعل) أي ولا بد من حرمه ان لم تزرع الابه (قوله وترتيب ماء لها الخ) يستثنى من ذلك أرض  
الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ويكفيها المطر المعتاد فتلك بالحرارة وجمع التراب في  
أطرافها (قوله على الصحيح الخ) هو المعتمد (قوله يستأننا الخ) هو فارسي معرب ويقال له الباغ  
بموحدة فحة بينهما ألف وكذا الجنة والحديقة والكرم والحائط كما قاله العلامة الخطيب  
وأما الجنة باللغة التركية فاسمها الجنة (قوله ويشترط مع ذلك الغرس) أي غرس قدر من  
الشجر بحيث يسمى يستأننا ومن وجد فيها احياء معدنا ظاهرا وهو ما لا يحتاج الى علاج كنقطة  
بكسر النون أفصح من قسما شيء يرمي به كالبارد ونحوه وكبريت بكسر أوقله وقارأي زفت  
وموما بضم أوله يبدو ويقصر حتى يلقيه البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقمار وكذا برام  
بكسر أوله حجر يعمل منه القدر أو باطنا وهو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة وحديد ونحاس  
ورصاص ملكه كالبقعة ان لم يعلم به قبل الاحياء فان علمه قبل لم يملكه ولا بقعة على المعنعل لان  
المعدن لا يقصد اراؤها ولا يستأننا ولا مزرعة مع العلم به وحافر البئر بالموات لا يملكها وماؤها  
أولى للمعدن فهو أحق به مادام باقيا حتى يرتحل (قوله على المذهب الخ) هو المعتمد (قوله واعلم  
الخ) هو توطئة لما بعده فتأمل (قوله المختص بشخص) أي بملكه (قوله مطلقا) أي على  
الاطلاق فلا يجب بذل البئر وطرد كرام المصنف بعضه أو أشار الشارح الى باقيها كما يأتي (قوله  
بذل الماء) أي التخليته بينه وبين طائفة الاسماء لئلا يملكه ولا يملك له نفسه كدلو أو رشاء مطلقا  
(قوله بثلاثة شرائط) أي بل سمة كما ستعرفه (قوله عن حاجته) أي لنفسه وما شئتم وزرع

المعدن لم يحتج ترتيب الماء على الصحيح وان أراد الحي احياء الموات يستأننا بجمع التراب والتحويط حول أرض البستان ان  
جرت به عادة ويشترط مع ذلك الغرس على المذهب واعلم ان الماء المختص بشخص لا يجب بذله لما شئتم غيره مطلقا (و) الثاني  
(يجب بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (ان يفضل عن حاجته)



يفضل عن حاجته بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثاني (أن يحتاج إليه غيره) اما (أنفسه أو لغيره) هذا اذا كان هناك كلاً ترعا الماشية ولا يمكن رعيه الا ببقى الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزرع غيره ولا لشجرة (و) الثالث (أن يكون) الماء في مقرة وهو (ما يضاف في بئر أو عين) فاذا أخذ هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها للبئر ان لم يتضرر صاحب الماء في زرعه أو ماشيته فان تضرر بربورودها منعت منه واستحق لها الرعاية كما قاله لما وردى وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

• (فصل في أحكام الوقف) وهو لغة الحبس وشراً حبس مال معين قابل للنقل يمكن الاتباع به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقر بالى الله تعالى وشروط الواقف صحة عبارته وأهلية المبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز بثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الوقف

والمراد به حاجته الآن لا في المستقبل فاذا كان يحتاج إليه في المستقبل فيجب بذله لاحتاج إليه في ذلك الوقت (قوله أنفسه أو لغيره) أى المحترم من تخرج بهما الزانى المحسن والحربى وتارك الصلاة والمرد والسكاب العقور (قوله هذا اذا كان الخ) هو اشارة الى شرط رابع والكلالة اسم للحميش رطباً أو يابساً كما تقدم في الزكاة ولا يجب بذله مطلقاً لانه يقابل بالعوض (قوله ولا يجب عليه الخ) هو محترم القيمة على ان المراد به مطلق الماشية فتأمل (قوله ان يكون الماء في مقرة الخ) هو احتراز عن العيون السائجة على وجه الارض فليس الكلام فيها ولا يجب على مالك الماء بذله مع وجودها وهذا اشارة الى شرط خامس في بذل الماء وهو أن يحتاج غيره إليه (قوله مما يستخاف الخ) هو بالبناء للمفعول (قوله أو عين) أى أو ساقية أو نخوها (قوله لم يجب بذله) أى على أخذ مطلقاً لانه لا يستخاف (قوله على الصحيح الخ) هو المعتمد (قوله ان لم يتضرر الخ) هو اشارة الى شرط سادس في وجوب بذل الماء واعلم انه لا يجوز بيع الماشية الماشية أو الزرع بل بالكيل أو الوزن ان لم يجب بذله قال شيخنا الا في الشرب من كوز السقاء لانه أمهل انتهى أقول وفيه نظر بل ماء السقاء كغيره فلا يجوز بيعه بشرط الرى أيضاً ثم رأيت في حواشي الخطيب صرح بما قلته فراجعوه ويجوز الشرب من الجداول وهى الانهار الصغيرة وكذا الآبار الملوكة ولو لم يجور عليه حيث جرت العادة بذلك اعتباراً بالعرف اذ لم يضر بما لكها وكذا أخذ الماء في الاواني كالجرار ونحوها وانه لا يمنع في المياه المباحة والخطب المباح والنار الموقودة فيه وأن مالك النار لا يمنع من الاستضاءة بضوئها ولا من اشغال القبيلة منها (قوله كما قال الماوردى الخ) هو المعتمد (قوله على الصحيح الخ) هو المعتمد

• (فصل في بيان أحكام الوقف) الذى قد يكون على العموم فيمن الانتفاع به وهو مصدر وقف وأما وقف ف لغة رديئة وهى لغة بخرى قيم وعليها العامة عكس حبس وأحبس فان أحبس أنصح من حبس لكن حبس هى الواردة فى الاحاديث الصحيحة وجميعه وقوف وأوقاف والاصل فيه قوله تعالى ان تملوا البر حتى تفتقوا مما يحبون فان أبطله رضى الله عنه لما سمعها رغب في وقف بئر حاهى حديقته مشهورة فيها البئر المعروفة المسماة بئر حاهى بئر مخصوصة بجباب بئر بضاعة فسميت الحديقة باسمها وكانت هى أحب أمواله إليه وأركانها أربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة (قوله وهو لغة الحبس) يقال وقفت كذا أى حبسته ومثله التسييل والتأيد ونحو ذلك (قوله وشراً الخ) فيه استينافاً للشروط والاركان الأربعة فتأمل (قوله قابل للنقل الخ) قيد يخرج به ما فى الذمة (قوله في جهة خير الخ) والمراد به ما عدا الحرام سواء كان قربة كالوقف على الفقراء أو لا كالوقف على الاغنياء (قوله تقر بالخ) أى يقع قربة وان لم يظهر فيه قصدها كما يذ كره المصنف بعد (قوله وشروط الواقف الخ) لو أنكر هذا عن قوله جائز الخ وعلمه به لكان أولى وأعم فيصح الوقف من الكافر ولو لم يجد وان لم يعتقه قربة وكذا من مبعوض لامن مكره ومكاتب وشجور عليه ولو بقاس ولو بباشره ولو به (قوله والوقف) أى الاتيان به (قوله جائز) أى مستحب وصحيح ولم يقل هو قربة لانه ليس بقربة محضة (قوله بثلاثة شرائط) أى على ما ذكره وهو وصاى ابنه ا كثر من ذلك (قوله أن يكون الوقف الخ) هو وجه فى الموقوف لانه الركن والشروط كونه مما يمتنع به الخ فخرج به نحو العبد الزمن الذى لا يرجى

زوال زمانته والافيصح ودخل فيه المنقول وغيره والمشاع وغيره ومنه المدبر والمعلق عتقه بصفة  
ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد وجود المعلق عليه وهذا ان سبق التدبير والتعليق  
على الوقف كما هو قضية كلامه وهو ظاهر قال في الروضة وأصلها وبطل الوقف بعته كما قال  
شيخنا وفيه نظر فراجع ومنه بناء وغراس وضع في أرض بحق ودخل في المشاع وقف المسجد  
وان وجبت قسمته فوراً وبعلم من شرط صحة تصرف الواقف انه مملو له ويمكنه نقل ملكه عنه  
وانه باختياره وأنه معين فلا يصح وقف نحو مكثري ولا موصى بمنفعته ولا نحو سرجين وكاب ولا  
مكاتب وأم ولد ولا مكره ولا مافي الذمة ولا أحد عبديه ونحو ذلك نعم يصح وقف الامام من بيت  
المال ولو على أولاده خلافاً للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه (قوله مما ينفع به)  
أي ولو مدة قصيرة أقلها زمن يقابل بأجرة ولو أجرة (قوله آلة الله) أي وكذا كل محرم وهذا  
محتجز قوله بما خلت من (قوله للزينة الخ) هو محتجز قوله تصودا فتأمل ولا يصح وقف ما لا يقيد  
نفعه كزمن لا يرجح برؤيه ومحل بطلان وقف الدراهم للزينة ما إذا لم يقفها بالتصاغ حلياً فإن  
وقفها بالتصاغ حلياً يصح كما صرح به العلامة الرمي وهو المعتمد (قوله ويريجان) أي غير مزروع  
لان نفعه في وقته فقط ومقصود الوقف الدوام والافيصح وقفه كالمسك والعنبر والمراد بالريجان  
كل نبات غض طيب الرائحة فيشمل الورد والياسمين ونحوهما فيصح ان كان مزروعاً ولا فلا كما  
مر (قوله ان يكون الوقف) أي الموقوف عليه لانه الركن والشرط كونه موجوداً حال الوقف  
غيره فقطع ومنه يعلم انه مما يمكن أن يملك ما وقف عليه فيصح الوقف على المساجد والربط  
والجهادين والعلماء ونحوهم وكذلك الاغنياء والفقراء وأهل الذمة والفسقة لان الصدقة  
عليهم جائزة ولا يصح وقف عبده مسلم ونحوه صحف على كافر ولا يصح الوقف أيضاً على ميت لانه  
لا يملك ولا على أحد من الذين الشخصين اعدم تعيين الموقوف عليه ولا على عبد نفسه ولا على عبد  
غيره ان قصد نفس العبد والافهول سببه والمبعض في نوبته كالمروفي نوبته سببه كاتقن  
وفي عدم المهايأة يوزع على الرق والحرية فالواراد مالك البعض أن يقف الرقيق على نفسه الحر  
فالظاهر الصحة كما لو وصى به لبعضه الحر ولا يصح الوقف أيضاً على مرتد وحربي سواء ذكرهما  
بإسمهما أو وصفهما لانه لا دوام لهم مع كونهما ولا على نفسه خلافاً للامام أبي حنيفة رضي  
الله عنه لتعذر تملك الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتخصيل الحاصل محال الا في نحو على اعم  
أولاديه وهو اعلم ولا على جمعة مملوكة لانها ليست أهلاً للملك بحال الا ان قصد مالكها فهو  
وقف عليه نعم يصح الوقف على الخيل الموقوفة في المغرور ونحوها كالوقف على الارقاء الموقوفين  
على خدمة الحرم أو السكينة ويصح أيضاً الوقف على حمام مكة وهو مستثنى من قولهم لا يصح  
الوقف على الوحوش ولا على الطيور المباحة (تنبيه) يشترط قبول الموقوف عليه في المعين  
دون غيره كالجبهة (قوله على أصل الخ) ظاهر كلامه أن قوله موجود نفسه الأصل وان قوله  
لا ينقطع تشبيهاً لغيره فتأمل (قوله وفرع لا ينقطع) ليس قيداً بل هو مضاف على ان ينقطع  
الوسط أو الاخر باطل وهو مرجوح كما سيأتي ولم يقيد المصنف بغيره الفرع بالوجود كما في  
الأصل لعدم شرطه فيه (قوله على من سبوا للاقف) أي فلا يصح الوقف على الجنين اعدم صحة  
ملكه ولا يدخل في الولد فاذا انفصل حياد دخل فيه الا أن يكون الواقف قد سبى الموجددين

(مما ينفع به مع بقائه  
عنه) ويكون الانتفاع  
مباحاً مقصوداً فلا يصح  
وقف آلة الله ولا وقف  
دراهم للزينة ولا بشرط  
الانتفاع في المال فيصح وقف  
عبد وحبش صغيرين وأما  
الذي لا تبقى عينه كطهوم  
وريجان فلا يصح وقفه  
(و) الثاني (أن يكون)  
الوقف (على أصل موجود  
وفرع لا ينقطع) فخرج  
الوقف على من سبوا للاقف  
نعم على الفقراء ويسمى  
هذا منقطع الأول



فان لم يقل ثم على الفقراء  
كان منقطع الاول والاخر  
وقوله لا يقطع احترازا عن  
الوقف المنقطع الاخر  
كقوله وقفت هذا على زيد  
ثم نسله ولم يزد على ذلك  
وفيه طريقان أحدهما  
انه باطل كمنقطع الاول وهو  
الذي مشى عليه المصنف  
الراجح الصحة  
(و) الثالث (أن لا يكون)  
الوقف (في محذور) بظاه  
مثاله أي محرم فلا يصح  
الوقف على عبارة كنيصة  
للتعبد وافهم كلام المصنف  
انه لا يشترط في الوقف  
تلهو ورصد القرية بل  
اتقاء المعصية سواء وجد  
في الوقف ظهوره أو  
التقريب كالوقف على  
الفقراء أولا كالوقف على  
الاغنياء يشترط في الوقف  
ان لا يكون موقفا كوقفت  
هذا سنة وان لا يكون  
معاقا كقوله اذا جاء رأس  
الشهر فقد وقفت كذا  
(وهو) أي الوقف (على)  
اشترط الواقف (فيه) من  
تقديم (لبعض الموقوف)  
عليهم كوقفت هذا على  
أولادي الاورع منهم  
(أو تاخير) كوقفت  
على أولادي فاذا انقضى  
فعل أولادهم

أوذ كره دهم فانه لا يدخل فيه فتأمل (قوله منقطع الاول) أي وهو باطل على المعتمد ومنه  
وقفت كذا فمباشرة الله أو فمباشرة زيد ولم يسبق منه مشيئة في أحد منهما وكذا فمباشرة أنا  
ومنه الوقف المعلق فهو غير صحيح نعم ان علقته بونه صحيح لكنه وصية لا وقف ومنه ما ضاهى  
التحرير بكنهاته مسجدا اذا جاء ومضان فهو صحيح وحيث لم يصح تعليقه فلا يصح توقيته كما  
سبأني (قوله عن الوقف المنقطع الاخر الخ) جعله الشارح من جملة الشرط قبله وفي الروضة  
كأصلها انه بشرط مستقل ومنه منقطع الوسط كقوله وقفت هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء  
فهو صحيح واذا مات الاول صرف لما بعده الثاني ان لم يعرف امدانقطاعه كالمثال المذكور  
والابان عرف امدانقطاعه كوقفت هذا على أولادي ثم على هذا العبد أو على هذه البهيمة ثم  
الفقراء فصرفه في مدته كمنقطع الاخر فيما يأتي (قوله أحدهما الخ) مرجوح (قوله لكن  
الراجح الصحة) أي صحة الوقف المنقطع الاخر وهذا هو المعقد كما مرو بصرف بعد انقراض  
زيد ثم نسله لا قرب من ينسب الى الواقف من رجاء الفقراء يوم الانقطاع كابن بنته ويقدم على  
ابن عمه اذ لا عبرة بالارث (قوله كنيصة للتعبد) أي أو نحوها من متعبدات الكفار أو حصنها  
أو قناديلها أو نحو ذلك وخرج بها ما تنزلها المارة ولو كفار فهو صحيح عليها وكذا الموقوفة على  
قوم يسكنونهم أو من المحرم وقف كتب التوراة أو الانجيل أو السلاح لقاطع الطريق أو الوقف  
على خادم الكنيصة ان قال مادام خادمها أو على فلان الذي مادام ذميا أو لافصح (قوله)  
وأفهم كلام المصنف الخ) أي لانه في الحرمة فقط (قوله ويشترط في الوقف الخ) قد علم هذا مما  
تقدم وقد مررت الاشارة اليه فتأمل (قوله أي الوقف) هو بمعنى الصيغة التي هي الركن وهي  
من الواقف فقط فالشرط العمل في الموقوف بما تقتضيه الصيغة من الواقف من حيث ما اشفلت  
عليه من الشروط والصيغة نحو وقفت كذا على كذا أو تصدقت به عليه صدقة مؤبدة أو محرمة  
أو نحو ذلك وعلم من اعتبار الصيغة انه لا يصح بالنية قال الماوردي الا المسجد في الموات انتهى  
وعلم أيضا من كون الوقف من الصدقة أنه لا يصح على الاتبيات فراجع (قوله الاورع) أي  
أو الفقير واذا استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقير عاد له الاستحقاق وكذا على  
الارامل ونحو ذلك والولد يشمل الذكروا الانثى وانثنى لا البنين وولد الولد والعقب والنسل  
والذرية تشمل ذلك وولد البنت الا ان قيد بن يتنسب اليه فلا يدخل مالم يكن الواقف أنثى  
فمدخل لانه ينسب اليها والابن لا يشمل البنت وعكسه ولا تدخل أولاد الاولاد في الاولاد على  
الراجح ويحمل عليهم عند عدم الاولاد ثم اذا وجدوا شاركوهم ومثل ذلك يجري في الأصول  
والآباء والامهات والاجداد والجدات والمولود يشمل المعتق والعتيق ويشرك بينهم على عدد  
الرؤس فان وجد أحدهما اختص به ولا يشارك الاخر اذا وجد بعده وفارق ما تقدم في الاولاد  
حيث لم يوجد ولد وهنالك ولد ولا فيحمل عليه واذا حصل ولد شارك لان اطلاق المولى على كل  
منهم ما شتر له لفظي وقد دلت القرينة على ارادة أحدهم معنيته وهو الاخصاص في الموقوف  
فصار المعنى الاخر غير مراد وظاهر كلام الشارح أن الترتيب ليس داخل في كلام المصنف  
والوجه شهو له لان فيه تقديم الطبقات على بعضها كوقفت هذا على أولادي ثم أولادهم  
ماتوا فلا يترقى أحد من الطبقة النازلة ما وجدوا أحدهما فوقها قال شيخنا وقد يقال ان  
الشارح لما جعل الترتيب مأخوذا من التأخير أخرج التقديم عنه فرار من التكرار انتهى

ومن الترتيب قوله الاعلى فالاعلى والاول فالاول (قوله أو تسوية) أي باللفظ كما ذكره الشارح  
 نظر القول المصنف أولاهو وعلى ما شرط الواقف الخ والافلاطلاقة متضمنة لتسوية فتأمل  
 (قوله لبعض الاولاد) أي من الذكور أو الاناث فافهمه الشارح مثال وانما عمل بشرط  
 الواقف مع خروج الموقوف عن ملكه على الاصح نظر اللوفا بغرضه الذي أمكنه الشارع  
 منه ومنه ما لو شرط النظر لنفسه (قوله للذكر مثل حظ الأنثيين) أي نصيبهما إذا اجتمع عامه  
 • (تمة) • تنقطة الموقوف وموتة تجهيزه إذا مات وعما رتبته من منافعه ككسب العبد ما لم يعين  
 الواقف غيره فان لم يكن له منافع فعلى بيت المال ما عدا العمارة  
 • (فصل في بيان أحكام الهبة) • المناصفة للوقوف بكونها خالية عن العوض ونحو ذلك وهي  
 تطلق على ما يعم الصدقة والهبة وعلى ما يقابلها وهو المراد عند الإطلاق والاصل فيه أقوله  
 تعالى ونعاونوا على البر والتقوى والهبة بر وأركانها أركان البيع كما سيأتي (قوله من هبوب  
 الريح) أي مروره (قوله إذا استيقظ) بمعنى تنبهه (قوله استيقظ للأحسان) أي والخير (قوله  
 وهي) أي الهبة (قوله غلبك مخبر) قال شيخنا كان الأولى استقاط النظر من غير فتأمل ولو قال  
 غلبك تطوع في الحياة كان أولى وأخصر (قوله ولو من الأعلى) أي ولو كان الموهوب له أعلى  
 من الواهب نعم إن قامت قرينة على طلب مقابل وجب رد الموهوب أو دفع المقابل فتأمل  
 (قوله فخرج بالمخبر الخ) قال شيخنا هو قيد لم يذكره غير الشارح وهو مستدرك لأن الخارج به  
 خارج بقيد الحياة كما سيذكره المصنف فهو مكرر فتأمل أقول والصواب أنه قيد معتبر يخرج  
 به المعلق كقوله إن جازيد فقد وهبتك فهو باطل كافي البيع فالاعتراض على الشارح إنما  
 هو على ما أخرجه به فتأمل (قوله القابل الموقت الخ) قال شيخنا انظر ما صوريته وتأمل انتهى  
 أقول ولعل صورته ما لو أجزء عينا مدة معلومة فانه غلبك للمنافع تلك المدة ليس بهبة فتأمل  
 (قوله هبة المنافع) أي فهي باطلة بناء على أن نحو وهبتك منفعة هذه الدار عارية على الاصح  
 وخرج بالقابل نحو الضافة والوقف والعارية وبالتمطوع نحو الزكاة والكنارة (قوله  
 ولا تصح الهبة الخ) هو إشارة إلى الركن الثالث وهو الصيغة كما يأتي انتهى (قوله وكل ما جاز  
 بيعه) أي صح وان حرم أي وكل ما صح مبيعاً صح أن يكون موهوباً فالموهوب ركن والشرط  
 كونه يصح بيعه بان يكون طاهر امنة مباحة مملوكة مذكورة على تسليمه مملوكة مذكورة ذاتي الهبة  
 الخاصة المحتاجة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان فيها وشرطها كشرطها في البيع ومنه  
 توافق الإيجاب والتبطل ولو وهب له شيئين فقبل أحدهما لم يصح كما قاله شيخنا نقلا عن  
 العلامة الرملي وأقره ونقل عن العلامة الخطيب في شرحه الصحة أو واحد فقبل بعضه لم يصح  
 أيضا ونقل العلامة الخطيب أيضا عن الشهاب الرملي الصحة ومثله العلامة ابن قاسم نقلا عن  
 العلامة الرملي كالمطبلات وغيره وقال العلامة ناصر الدين البابلي في حواشيه ويتأرق  
 البيع بأنه معاوضة فصيقي فيه بخلافها وإن خالف فيه الاستوى ومن تبعه كشيخنا في شرحه  
 وأما المجهول فانه لا يصح بيعه فلا يصح هبته كالموتى وهبتك أحدهم ذين الثوبين أو العبدين  
 مثلا فلا تصح الهبة لأن هـذا مجهول وأما الصدقة والهبة فلا حاجة فيهما إلى صيغة وتتميز  
 الهدية باسمائها على بعث المهدى للمهدى إليه إكراماً (تنبيه) قد علم مما ذكره شرط العاقد  
 الذي هو الركن الثاني وهو كرن الواهب أهلاً لا تبرع مختاراً فلا تصح من المحجور عليه ولو باذن

(أو تسوية) كوقفت  
 على أولادى بالسوية بين  
 ذكورهم وإناثهم  
 (أو تفضيل) لبعض الأولاد  
 على بعض كوقفت على  
 أولادى للذكر مثل حظ  
 الأنثيين

• (فصل في أحكام الهبة) •  
 وهي لغة مأخوذة من  
 هبوب الريح ويجوز أن  
 تكون من هب من نومه  
 إذا استيقظ فكان فاعلها  
 استيقظ للأحسان وهي في  
 الشرع غلبك مخبر مطلق في  
 عين جال الحياة بلا عوض  
 ولو من الأعلى فخرج بالمخبر  
 الوصية وبالطاق القابل  
 الموقت وخرج بالعين هبة  
 المنافع وخرج بحال الحياة  
 الوصية ولا تصح الهبة  
 إلا بإيجاب وقبول لفظاً  
 وذكر المصنف ضابط  
 الموهوب في قوله (وكل  
 ما جاز بيعه)



وابه ولا من المكاتب بغير اذن سميده وكون الموهوب له أهلا لملك الموهوب ولو غيره كاف  
ويقبل له وليه ويخرج به ما في الوقت (قوله جازت هبته الخ) وفي بعض النسخ جازت هبته الخ  
(قوله وما لا يجوز به الخ) قال شيخنا هو عكس الضابط في كلام المصنف ولا يخفى ان عدم  
ذكره أولى ولو جعل الشارح كلام المصنف مفهوما وفيه تفصيل أسلم من حصر الاستثناء  
الذي ذكره لعدم صحته اذ يدعيه المستولد من معسر الموهونة وما في يد المكاتب فان بيعهما  
صحح دون هبتهما وغير ذلك مما هو في المطولات كصوف شاة الاضحية الواجبة وليتها واولادها  
وحق التجبر والفرقيل بدو صلاحه فتصح هبته من غير شرط قطع بخلاف بيعه (قوله كجهول)  
اي أو نجس (قوله ولا تملك) أي مطلقا (قوله ولا تلزم الهبة) أي بالاعنى الاعم ولو من أصل  
اقرعه الصغير (قوله الابا قبض) أي بما مر في البيع والاعنى بالقبض بالقبضين أنه صلى الله  
عليه وسلم أهدى الى النجاشي ثلاثين أوقية مسك فبات قبل ان يصل اليه فقصه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بين نساءه ولا يصح في هذا القضية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه نعم يكفي العتق في  
الهبة الضمنية كما عتق عبدك عن فية مائة عنه (قوله باذن الواهب) أي حال القبض فلو رجع  
عنه قبل القبض بطل ويدخل المقبوض في ضمان القابض ومعلوم ان قبض الواهب كاذنه  
بالاولى فتأمل (قوله أو الواهب) أي أو جن أو أغنى عليه (قوله لم تنسخ) أي ويقوم ولي كل  
ووارثه ولو سا كما مقامه الا في الاغصاء فينتظر اقرب رتبة فان أبس منه فكالمجنون (قوله واذا  
قبضها) أي الهبة بالمعنى الاعم فتأمل (قوله الا أن يكون والدا) أي للمتهب ذكر أو أنثى  
من جهة الاب أو من جهة الام موافقا له في الدين أم لا قريه الله أم بعيدا فله الرجوع مادامت  
في ملك الولد ولم يتعاقبها حق ولو كان قد أسقطه وخصوا بذلك لانتفاء التهمة عنهم لو فور  
شفقتهم فلا يرجعون الى الحاجة أو مصلحة وسواء الولد الصغير والكبير والغني والفقير بشرط  
كونه حرا والموهوب عينا فان كان رقبة فاما الموهوب له لسمده وخرج بقوله اعني اما الموهوب  
لولده دين الله عليه فلا رجوع له فيه سواء قلنا انه تملك أم أسقط اذ لا بقاء للدين فاشبهه بالموهوبه  
شبه افتلف ولا رجوع له في يضر فترخ ولا يذريت لان الموهوب صار مستمسا كالأولاد فيما زالت  
سلطنته عنه بخلافه ولو لا صلة وهبة ورهن مع قبض فيه ما ولا يمنع الرجوع بتدبير وتعلق  
عتق وتزويج واجارة فالزائل العائد هنا كالذي لم يعد (تنبيه) \* يسن للوالدان علل العدل  
في عطية الاولاد والاخوة وفي سائر وجوه الاكرام الا لعدركه عقوق ونحوه بل تحرم ان أعانت  
عليه كبقية المعاصي وعطية الاولاد لا اصول كعكسه ومصلحة الرحم مندوبة ولو بخوارصال  
سلام أو كآب أو هدية أو نحو ذلك على ما جرت به عادته معهم \* (فائدة) \* روى ان أمير المؤمنين  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه رأى رجلا يطوف بأمه سائلا لها وهو يشتد ويقول

أنا لها مطية لا انفـر \* اذا الركب ذعرت لا ذعر

ماحات وأرضعتني أكثر \* الله ربى ذو الجلال أكبر

(قوله واذا أعرض شخص الخ) هو من ألقا الهبة وسمى بذلك لذكرنا في العرف فتأمل (قوله كفه  
أعرتك هذه الدار) أي أو جعلت لك عرك أو حيا نك أو ما عشت بخلاف عمرى أو عمر زيد  
مثلا فانه لا يصح فيه ما على الرابع لما فيه من تأقيد الملك فان الواهب أو زيد اهذام مثلا قد عوت

قوله جازت هبته  
بمع كجهول لا تجوز هبته  
الاحب في حنطة ونحوها فلا  
يجوز بيعها او تجوز هبتها  
ولا تملك (ولا تلزم الهبة الا  
بالقبض) باذن الواهب فلو  
مات الموهوب له أو الواهب  
قبل قبض الهبة لم تنسخ  
الهبة وقام وارثه مقامه في  
القبض والاقباض (واذا  
قبض الموهوب له لم يكن  
لواهب ان يرجع فيها الا  
ان يكون والدا) وان علا  
(واذا أعرض شخص شيئا)  
أي دارا مثلا كقوله  
أعرتك هذه الدار

أولاً فتأمل (قوله أو أرقبه الخ) ما خوذ من الرقوب لان كلامهم ما يرقب موت صاحبه (قوله  
 أى ان مت قبلى الخ) هو بيان لمعنى اللفظ ولا يضر التصريح به فتأمل (قوله ويلع والشرط  
 المذكور) أى فى كلام الشارح أوفى كلام الواهب قال شيخنا وقد علم مما ذكرناه لا عوض فى  
 الهبة فان قيدت به وهو معلوم فهى بيع أو مجهول فباطلة وطرف الهبة كقوة صرة فمحرمة لا  
 وهى وعاء من خوص أو غيره يكثر فيه ونحو ذلك هبة أيضاً ان لم يعتد رده والاوجب رده وحرم  
 استعماله الا فى نحو أو كاهامنه حيث اعتد ذلك (تمة) روى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان  
 لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها بالآكل منها المكان الذراع المسموم ثم صار ذلك عادة عند  
 المملوك ونحوهم ولو فى غير الهدايا واعلم أن كلام من الصدقة والهدية هبة ولا عكس ولهذا لو حلف  
 أنه لا يهب له فصدق عليه أو هدى اليه حنث ولا عكس وكاهامنه مونة وفضلها الصدقة  
 (فصل فى بيان أحكام اللقطة) \* المناسبة للهبة لانها يغاب فيها جانب الاكتساب على  
 الامانة كما يأتى ويقال لها القاطنة واقط والاصل فيها الآيات الآمرة بالبر والاحسان وخبر  
 مسلم والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه وأركانها ثلاثة لا قوط ومأقوط وانقط (قوله  
 وهى أى لغة (قوله بفتح القاف) أى واسكان مع ضم اللام فيها (قوله المتقط) هو بفتح  
 التاء والقاف على معنى اسم المفعول أى الملقوط (قوله ماضع الخ) هو أعم من قول بعضهم  
 مال ضاع الخ بل وجد فى بعض النسخ أيضاً (قوله بمقوط الخ) خرج به ماضع بغير ذلك كأن  
 ألفت لرجح ثوباً مثلاً فى داره مثلاً أو ألقى اليه من لا يعرفه كبساتى هربه مثلاً أو مات مورثه  
 عن ودائع لا يعرف مالا كهافه ومال ضائع يحفظه ولا يملكه (قوله ونحوهما) أى كنوم  
 وهرب ومنه أعيان بغير ماله تركه ماله أو ما عجز عن حله فإقامه ومنه أيضاً ما ليس مال كسرجين  
 مثلاً (قوله بالغ الخ) هو تعميم فى الواجد من حيث الصحة فدخل فيه المجنون والصبي ولو غير  
 مميز والكافر ولو فى دار الاسلام وان كان حريباً أو مرتداً أو فاسقاً ومنه الكافر فمقتنه عليه  
 عام ويشمل كلامه الحر والرقيق ولعل ~~سكونته~~ سكونته عنه لانه لا يصح التقاطه بغير إذن سيده  
 ومن أخذها منه فهو واللاقط وبأذنه هو اللاقط وله اقرارها بيد الرقيق حيث كان اميناً ويصح  
 تعريفه حينئذ فان لم يكن اميناً فهو معتد بالاقرار عليه او كانه أخذها منه وردّها اليه ويصح  
 لقط المالكات كآبة صبيحة ويترف ويملك والمبعض فى نوبته كالحرق فى نوبة سيده كالفن  
 والافصص الرق والحريقة ~~كذا~~ كذا سائر الاكساب والمؤون واما الرشى الجارية مئة او عليه  
 الواقعة فى نوبة احدهما أو زرع عليه مطلقاً (قوله أوفى طريق الخ) مراد به ملابس مملوكا  
 نخرج به المملوك فهى المالكه أو لمن ماله كانه منه الى أن ينتهى الامر الى المهي فبقى له وان نشأها  
 ومن الطريقى الشارع لانه الطريق النافذ فى الابنية كما مر ومثله المسجد والرباط والمدرسة  
 ونحوها (قوله فله اخذها وتركها) أى فهو مباح له ان لم يثق بامانته فى المدة قبل (قوله ولا يكن  
 اخذها أولى) أى ان وثق بامانته فيه ~~سكنه~~ تركها او يحرم عليه الاقط مع قصد الخيانة حال  
 اخذها ويضمن السكن بغير أبذنه الحاكم أمين وليس له تعريفها ويملكها فان عرفها فإثابة  
 للتعريف عليه ومحله المبيع الى قصد الامانة والحفظ فله التعريف حينئذ ولا مونة عليه  
 (قوله ولا يجب الاثهاد) أى نظر الى لاكتساب بل يسن مع تعريف شئ من اللقطة للشهود

(أو أرقبه) أيها كقوله  
 أرقبك هذه الدار وجهها  
 لك رقبى أى ان مت قبلى  
 عادت الى أومت قبلى لك  
 استعرت لك فقبل رقبى  
 (كان) ذلك الشئ (للمعمر  
 أو للم - رقب) بلفظ اسم  
 المفعول فيها (ولورثته من  
 بعده) وبلفظ والشرط  
 المذكور  
 (فصل فى أحكام اللقطة)  
 وهى بفتح القاف اسم للشئ  
 المتقط ومعناها المشرعاً ما  
 ضاع من ماله بسقوط أو  
 نكته ونحوهما (واذا وجد)  
 شخص بالغاً كان أولاهما  
 كان أولاهما كان أولاهما  
 (لقطة فى موات أو ق)  
 طريق فله اخذها وتركها  
 (أو) (أخذها أولى من  
 تركها ان كان) الاخذها  
 (على ثقة من القيام بها)  
 فلو تركها من غير أخذ لم  
 يضمنها ولا يجب الاثهاد  
 على التقاطها الثالث أو حفظ



وينزع القاضي اللقطة من الفاسق ٢٣٤ وَيُضْعَفُ عِنْدَ عَدْلٍ وَلَا يَحْتَمِلُ تَعْرِيفَ الْفَاسِقِ اللَّقْطَةُ بِلِضْمِ الْقَاضِي إِلَيْهِ رَقْعًا

عدلا لا ينعى من الخيانة فيها  
وينزع الولي اللقطة من يد  
الصبي ويعرفها ثم بعد  
التعريف بتلك اللقطة  
للصبي ان رأى المصلحة في  
تخليكها له (واذا أخذها)  
أي اللقطة (وجب عليه  
أن يعرف) في اللقطة عقب  
أخذها (سنة أشياء وعامها)  
من جلد أو خرقه مثلا  
(وعقاصها) هو معنى الوعاء  
(وكامها) بالمد وهو الخيط  
الذي تربط به (وجنسها)  
من ذهب أو فضة (وعدها  
وزنها) ويرى بفتح أوله  
وسكون ثانيه من المعرفة  
لأن التعريف (و) أن  
(يحفظها) حتما (في حرز  
مثلا) ثم بعد ما ذكر (إذا  
أراد) الملتقط (تخليكها  
عرفها) بتشديد الراء من  
التعريف لأن المعرفة  
(سنة على أبواب المساجد)  
عند خروج الناس من  
الجماعة (وفي المواضع الذي  
وجد هافيه) وفي الأسواق  
وتحويها من مجامع الناس  
ويكون التعريف على  
العادة زمانا ومكانا وابتداء  
السنة بحسب من وقت  
التعريف لأن وقت  
الاتقاط ولا يجب استيعاب  
السنة بالتعريف بل يعرف  
أولا كل يوم مرتين  
طرفي النهار لا ليلا ولا وقت  
الليلة ثم يعرف ذلك كل

(قوله وينزع القاضي) أي لا غيره (قوله من الفاسق) أي لأن اللقطة منه مكروه (قوله ولا يعقد  
تعريف الفاسق) أي أن لم يضم إليه عدل كما ذكره الشارح ومن الفاسق الكافر كما مر (قوله من  
يد الصبي) ومثله المجنون فإن قصر في انتزاعها منهم ما حق تلفت ولو بائنا لفهم ما ضمن ثم يعرف  
التالف فإن لم يقصر فلا ضمان وكذا التقيمه لكن بعد تعريفه ولا تؤخذ ذمومة التعريف  
من مال المحجور عليه بل يراجع الحاكم ليبيع جزءا منها له أو يفترض عليه مثلا (قوله ان رأى  
المصلحة) أي حيث يجوز له الافتراض (قوله في تخليكها له) كان الأولى أن يقول في تخليكها له الخ  
(قوله وجب) أي على ما قاله ابن الرفعة كصاحب الكافي ونذب على ما قاله الأذري وهو المعقد  
عند العلامة الرمي اللهم إلا أن يحمل كلام الشارح على ما إذا كان عند التملك وأما عقب  
اللقط فتدوب وحيدة ذنفا فعلة الشارح مرجوح (قوله في اللقطة الخ) هو اظهار في محل  
الاضمار لكن ذكره الشارح ايضا حال المبتدئ فتأمل (قوله عقب أخذها الخ) هو صريح في  
أنه يحرم عليه تأخير معرفة ذلك وقد مر ما فيه (قوله سنة أشياء) بل خمسة على كلام الشارح  
وبقي عليه ما معرفة صحتها من صحة وتكسر ونحوها وسياق دخولها في قوله وجنسها (قوله  
وعامها) هو بكسر الواو مع المد أي ظرفها (قوله وعقاصها) هو بكسر العين وبالفاء والصاد  
المهملة وجعله الشارح بمعنى الوعاء فهو مرادف له وقال الخطابي هو جلد يلبس لرأس الفارورة  
وحينئذ فلا مرادفة له قال شيخنا وله مرادف تصنف فتأمل (قوله بالمد) أي مع كبير  
الواو (تول وجنسها) هو بالمد في الشامل للنوع والصفة ان احتيج اليهما (قوله وعدها)  
أي خمسة أو عشرة مثلا (قوله وزنها) أي كطل أو رطلين أو أكثر أو أقل ويجمعهما  
لنظ القدر فتأمل (قوله وسكون ثانيه) أي مع تخفيف الراء وهو اتزان عن ضم أوله وفتح  
ثانيه مع تشديد الراء فانه من التعريف لا في (قوله حتما الخ) هو مستدرج مع جعله يحفظ  
عظما على يعرف الملتقط عليه الوجوب وأما في كلام المتن فيجوز أن يكون مستأنا فيحتاج  
إليه حتما فتأمل (قوله الملتقط) أي رلومته بعدد انفلو كانا اثنين عرفها كل واحد منهما نصف  
سنة (قوله تخليكها له الخ) خرج به ما لو اسفر على ارادة حفظها فلا يلزم التعريف بل ينذب له  
فلو عرفها سنة ثم أراد تخليكها لزمه ان يعرفها سنة أخرى (قوله سنة) أي تحديد اوجوبا  
بنفسه أو نائبه وليس ذلك التعريف على الفور ويتمتع التعريف على من غلب على ظمئه ان  
سلطانا يأخذها منه بل تكون أسنة يده أبدا كما في نسكت التقيمه وغيرها وفيها أيضا أنه يتمتع  
الشهادة عليها (قوله على أبواب المساجد) أي لأنها فيه كرمه على المعتمد ومحله إذا كان برفع  
صوت والافلا إلا المسجد الحرام لأنه مجمع الناس ويجب تعريفه اقطمه أبدا ولا يجوز تخليكها  
وإذا أراد سقرادفعه للعلماء كم أولاميين فإن سافر بهم اضعفها الا باذن حاكم يراه (قوله وفي  
المواضع) كان الأولى أن يقول الموضع بدال قوله الذي وجد هافيه فتأمل (قوله الذي  
وجد هافيه) أي الآن يكون منازة في أقرب الاماكن اليه من بلد أو غيره (قوله من وقت  
التعريف) أي وان طال بعد الاتقاط وهذا هو المرجح وصريح كلامه قبله أنه من وقت ارادة  
الملك فتأمل (قوله كل يوم الخ) والضابط أن تنسب مرات التعريف الى بعضها (قوله  
ويذكر الملتقط) أي ندبا لا وجوبا (قوله فان بالغ فيها) أي في تعريفها ما لو استوعب

جميع أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض اوصافها فان بالغ فيها ضمن جميع

ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظها على مال كها بل يرتبها للقاضي من بيت المال أو يقتضيه على المالك وان أخذ اللقطة ليتملكها أو يوجب عليه تعريضها أو يلزمه مؤنة تعريضها - وانما كها ٢٣٥ بعد ذلك أم لا ومن القطة شيئا حقيقيا

لا يعرفه سنة بل يعرفه زمانا يظن ان فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبا) بعد تعريضها (كان له أن يملكها بشرط الضمان) اها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة بل لا بد من انظيدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان تملكها او ظهر مال كها او هي باقية وانفقها على رد عينها أو بدلها فالامر فيه واضح وان تنازعنا فظلم المالك واراد الملتقط العدول الى بدلها اجيب المالك في الاصح وان تلفت اللقطة بعد تملكها غرم الملتقط منها ان كانت مثلية أو قيمتها ان كانت منقومة يوم التملك اها وان نقصت بعيب فله أخذها مع الارش في الاصح

(فصل واللقطة) وفي بعض النسخ وجلة اللقطة (على أربعة ضرب) أحدها (ما يبق على الدوام) كذهب وفضة (فهذا) أي ماسبق من تعريضها سنة وتلكها بعد السنة (حكمه) أي حكم ما يبق على الدوام (و) الضرب

جميع أو صافها للشهود فلا ضمان عليه (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ) حاصله ان مؤنة التعريف عليه عند التملك وان لم يملك والافق بيت المال أو قرض على المالك باذن الحاكم وهذا في غير المحجور عليه كامر (قوله حقيقيا) أي لا نحو عنبية أو غرة أو لافلا حاجة لتعريضه أصلا بل يستبد به واجده أي يستقل فعن عمر رضي الله عنه أنه رأى رجلا يعرف زبيبة فضربه بالدر و قال ان من الورع ما يحقت الله عليه (قوله يظن ان فاقده يعرض عنه) ويختلف ذلك باختلاف المال ونحوه (قوله بشرط الضمان الخ) هو بيان للواقع فتأمل (قوله بل لا بد الخ) هو مفاد لفظ التملك في كلام المصنف فتأمل وأما ما اشارح افادة أن لفظ بشرط الضمان الخ ليس من الصيغة فتأمل (قوله كتملكت هذه اللقطة) أي ان كانت مالان كانت غيره نحو خر وكاب وجب لفظ يدل على الاختصاص (قوله على رد عينها) أي بزيادتها المتصلة مطلقا وكذا المنة فصله الحادثة قبل التملك (قوله فالامر فيه واضح) أي ظاهر جلي (قوله في الاصح الخ) هو المعتمد (قوله وان تلفت) أي حاسما مطلقا أو شرعا بعد التملك كعتق ورقف ولولم يظهر صاحبها فلا مطالبة بها على الملتقط في الآخرة كما قاله النووي ورجحه وهو المعتمد ولا تدفع الا لو اوصف ظن صدقه أو بحجة (قوله في الاصح الخ) هو المعتمد

(فصل في بيان أقسام اللقطة وحكم كل منها) وحاصلها ان اللقطة قسمان مال وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان ضربان آدمي وغيره ويعلم غالب ذلك من كلامه ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ (قوله على أربعة ضرب) جمع ضرب بالسكون وهو النوع وكالاولى اسقاط لقطة على فتأمل (قوله كذهب وفضة) أي وغيرهما مما لا يسرع فساداه وليس من الحيوان (قوله كالطعام) ويلحق به الشراب (قوله الرطب) هو بفتح راء المهملة كالقول ويلحق به الرطب الذي لم يتقر والعنب الذي لم يترب وفي بعض النسخ كالطعام والرطب فعطفه عام (قوله مخير بين خصلتين) أي مراعاة مصلحة المالك وجوبا أو يقدم التحقيف على البيع والا كل ان تساوت في المصلحة (قوله أكله) أي بعد تملكه بافظ كامر (قوله أي غرم قيمته) كان الاولى ان يقول غرم بدله من مثل أو قيمة (قوله أو يبعه) كان الاولى ان يقول ويبيعه لان أولاته تعبد بين والمراد ببيعه أي استقلا لان لم يجز المال كم أو باذنه از وجده ثم يعرضه لاجل أن يملك غنمه (قوله بهلاج) هو بكسر العين المهملة (قوله كالرطب) أي بضم الراء (قوله فيفعل ما فيه المصلحة) أي وجوبا (قوله أو تجنيه منه) أي أكله وغرم غنمه ومؤنة تجنيه منه يبيع بهضه باذن الحاكم أو بنحو قرض على المالك ان لم يتبرع به الواجد (قوله كالحيوان) ومنه الآدمي كرقيق غير مميز أو مميز زمن خوف ونحوه كغرق أو حريق فيجوز النفاطه للتملك صيانة له عن الضياع بخلاف زمن الامن لانه يستدل به أي بالسؤال منه على سيده نعم لا تقبل لقطة أمة فصل له التملك لانه كالاقتراض ومؤنة الرقيق من كسبه ان كان له كسب فان فضل منه شيء فهو له مال كذا والافيان حاكم أو يبيعه جزأ منه ان أمكن والافيا شاهد عليه ولا يرجع بغير ذلك واذا بيع ثم ظهر مال كها وادعى أنه كان أعنته عمل بقوله وتبين فساد البيع

(الناسي ما لا يبق على الدوام كالطعام الرطب فهو) أي الملتقط له (مخير بين) خصلتين (أكله وغرمه) أي غرم قيمته (أو يبيعه وحفظ غنمه) إلى ظهور مال كها (والثالث ما يبق بهلاج) فيه (كالرطب) والعنب (فيفعل ما فيه المصلحة من يبيعه وحفظ غنمه أو تجنيه منه وحفظه) إلى ظهور مال كها (والرابع ما يحتاج إلى نفقة كالحيوان



وهو ضربان أحدهما

(حيوان لا يتمتع بنفسه)

بين صغار السباع كغنم

وعجل (فهو) أي المنة

(مخير) فيه (بين) ثلاثة أمور

(أكله وغرم عنه أو تركه)

بلا كل (والتطوع بالاتفاق

عليه أو يبعه وحفظ عنه)

إلى ظهور مالكة (و) الثاني

(حيوان يتمتع بنفسه) من

صغار السباع كعبير وفس

(فان وجدته) المنة (في

الصحران تركه) وحرم

التقاطه للتملك فلو أخذه

لتملك منه (وان وجدته)

المنة (في الحضر فهو مخير

بين الأشياء الثلاثة فيه)

والمراد الثلاثة السابقة

فيما لا يتمتع

(فصل في أحكام اللقيط

وهو مسمى منبوذ لا كافل

له من أب أو جد أو ما يقوم

مقامهما ويلحق بالصبي كما

قال بعضهم المجنون البالغ

(واذا وجد لقيط) مسمى

ملقوطة (بقسارعة الطريق

فاخذته) منها (وتربته

وكفالتة واجبة على

الكفاية فإذا التقطه

بعض من هو أهل لحضنة

اللقيط سقط الاتم عن

الباقى فان لم يلقطه أحد

أتم الجميع ولو علم به واحد

فقط نعتن عليه ويجب في

الاصح الشهادته إلى التقاطه

(قوله وهو) أي الحيوان غير آدمي (قوله لا يتمتع بنفسه) أي لا يقوى على خلاص نفسه من  
 يريدهلاكه وتجوز أن تقطعه لحفظه وتغسله زمن أمن أو خوف من مفازة أو عران (قوله من صغار  
 السباع) سياتى ذكرها أيضا في كلامه ولو قد علمه هنا كان أولى (قوله وعجل) أي صغير وكذا  
 كثير بالمهمل من خيل وابل ونحو ذلك (قوله مخير) أي مع مراعاة المصلحة للمالك لا بالتشهي  
 قال في شرح الروض ثم تخيره بين الثلاثة المذكورة ليس تشهيا بل عليه فعل الاحتياط كما جزمه  
 الاسنوى في المهمات وهو المعتمد (قوله بين ثلاثة أمور) زاد الماوردي رابعها وهو ان يملكه  
 حالا ويقيه لاخذ دره أو نسله مثلا (قوله أكله) أي ان كان مأكولا بعد تملكه وبعد تعريضه  
 سنة كما مر نعم يتمتع إلا كل ان لقطه في العمران بسهولة يبعه وفي غير المأكل كقول امرئ فقط  
 (قوله والتطوع بالاتفاق عليه) فان لم يتطوع به وأراد الرجوع أنفق باذن الحاكم ثم يأنه اد  
 كما تقدم (قوله من صغار السباع) أي اما بقوة كالعبير والفس كما قاله الشارح أو بعدوه  
 كالارنب والظبي المملوكين أو بطيرانه كالحمام مثلا (قوله في الصحرا) بالمد أي في زمن الأمن  
 والافس كالحضر والحاصل انه يجوز الالتقاط للعقظ مطاقا ولتملك الا في مفازة آمنة لما يتمتع  
 بنفسه (قوله تركه) هو باقظ الماضي الذي هو بالفعل (قوله بين الأشياء الثلاثة) لا يخفى ان  
 الخصلة الاولى لا تنافي هنا فتأمل (قوله والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يتمتع) وهي أنه مخير بين  
 أكله وغرم عنه أو تركه بلا كل والتطوع بالاتفاق عليه أو يبعه وحفظ عنه إلى ظهور مالكة  
 (فصل في بيان أحكام اللقيط) مفعيل بمعنى منقول أي ملقوطة ويقال له المنبوذ أي المطروح  
 والدعي لان غيره قد يدعيه وهذا باعتبار آخره أمره ومنبوذ باعتبار أوله ولقيط باعتبار وسطه  
 والاصل فيه قوله تعالى وانه لو اخرجكم فلقطون واركانه لافطة وهي لاقط وملقوطة  
 ولاقط وسنأتي (قوله وهو مسمى) أي ولوميز بالمدنى الشامل للصبي (قوله منبوذ) أي مطروح  
 على الارض أو على أبواب المساجد ونحوها (قوله لا كافل له) وفي شرح الابن جمة انه الصغير  
 الضائع الذي لا يعلم له كافل (قوله من أب) أي مع الوهم (قوله ويلحق بالصبي الخ) هو المعتمد  
 (قوله واذا وجد) بالبناء للمفعول (قوله لقيط) أي باعتبار ما يؤل اليه أمره وهو أحد الاركان  
 الثلاثة المذكورة وهو مسمى ولوميز أو مجنونا كما مر (قوله بقسارعة الطريق) أي بطريق  
 البدأ وغيره وأصل قسارعة الطريق وسطه أو أعلاه أو صدره أو ما برز منه مسمى بذلك لقسارعة  
 بالتمعال والمراد به هنا مطلق الطريق أو أعم من ذلك (قوله فاخذته الخ) وهو اللقط الذي  
 هو أحد الاركان الثلاثة أيضا (قوله وكفالتة) هو عطف عام على تربته أشبه ولها لحفظه  
 وما يصح له وقد دفع المصنف بذلك إرادة الحضنة لانها كفالة قتال (قوله واجبة) أي  
 المذكورة من الأمور الثلاثة لحفظه ونسبه ونفسه وغاب فيها الاخيران على الاول  
 المذكور وبذلك فارق اللقطة فتأمل (قوله على الكفاية) أي ان علم به أكثر من واحد  
 والا ففرض عين (قوله لحضنة اللقيط) أي من الذين عايناه اثنا عشر (قوله في الاصح الخ)  
 هو المعتمد (قوله على التقاطه) أي ومأمعه أيضا كما مر فان لم يشهد لم يثبت له ولاية اللقط بل  
 ينزع عنه الخاكم دون الاتحاد والفرق بين هذا وبين أخذه ابتداء أنه هنا وجدت يد والنظر فيها  
 حيث وجدت انما هو للعلم بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فاذا تاهل أخذه لم يمرضه

قول او ظاهر  
اي عدلا ظاهرا

ولو سلمه الحاكم لعدله لم يجب الاشهاد عليه (قوله اشترط الملقط) اي الذي هو أحد الاركان  
أيضا (قوله ولا يقر الخ) هو بضم المنة التسمية بمعنى للمفعول اي يترك (قوله الا في بدامين  
الخ) لعل المراد به عدل الرواية بدليل ذكر الحر بعده ومحصل أو صافه انه هو الملقط الحر الرشيد  
العدل ولو انشأ أو ظاهرا فلا يصح اقط من انصف بضد ذلك ولا يقر معه بل ينزع منه نعم لو أذن  
لعبده غير الملقط في الاقط وأقره معه جاز لان السيد هو الملقط ويصح اقط كافر كالكافر  
لما بينهما من الموالاة والمبايعه كالرقيق ويقدم اذا القطة اثنان مثلا غني غني الزكاة ولو لم يجز  
على فقير وعدل باطنا ولو فقير اعليه ظاهر او بلدي على بدوي فان استوى ياتي وصف العدل  
الباطنة أو الظاهرة ونشأ أقرع بينهما ويجوز نقله من محل اقطه لمثله أو أعلى منه لا لأدنى  
(قوله مال) اي خاص به كشيء ملبوسه أو مغطى به أو مفروشة تحتية ودنانير عليه أو تحتية  
ولو مشورة وداره وفيها أو ما فيها ان اقتربها أو حصته منها ان كان معه غيره من ذويها كان أو  
كامل بحسب الرأس (قوله أنفق عليه الحاكم) اي بأشهاد عليه في كل مرة كما صرح به  
ابن الرفعة نقل عن القاضي مجلي وأقره قال العلامة ابن حجر وفيه من المخرج ما لا يخفى واعتقد  
العلامة الرمي وجوبه في المرة الاولى فقط (قوله الاباذن الحاكم) اي لا ولاية المال لا تثبت  
لغير الاب والجد من الاقارب فلا يجزى أولى فان تقدمه أشهد فان لم يتعل ضمن (قوله كالوقوف  
على الملقط) أي والوصية لهم فان لم يكن اقترض عليه الحاكم فان تعذر فعلى بيت المال فان  
لم يكن فعلى أهل الثروة من المساكين وهم من يملك زيادة على كفاية سنة قرضا بالانفاق على الحر  
وعلى سيد العبد واعلم أن الملقط مسلم حر الا ان اقام كافر بنية نفسه فيه فيقتبه في النسب  
والدين أو اقام شخص بنية بملكه مخرصة اسببه فيما ذكره وأقره بالرق بعد كماله من صدقه  
فهو له (خاتمة) لو زنى مسلم بدمية نأفت بولده فهو كافر كما أفق به الشهاب الرمي لانه مقطوع  
النسب عنه خلافا لابن حزم ومن تبعه

(فصل في بيان أحكام الوديعة) المناسبة للقطة واللقيط في وجوب حفظها وأمانتها ونحو  
ذلك والاصل فيه اقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وخير أدا الامانة الى  
من اتقنك ولا تخن من خانت ولان بالمداس حاجة اليه ابل ضرورته واركانه الربعة مودع بكسر  
الدال ووديع ونسبهما كوكيل ووكيل وصيغة بشرطها اللفظ من أحد الجانبين وعدم الرد  
من الآخر أو الفعل منه كالوكالة على المعقودين مودوعة وبذلك علم ان ايداع العبي وقضوه  
ومنه الرقيق لمثله اوله كمال باطل وفيه الضمان مطلقا وان عكسه باطل ايضا ولا ضمان الا  
باتلافه (قوله فعليه) بمعنى مقعولة (قوله من ودع) اي مشقة من مصدره والمراد به مطلق  
الاخذ فامل (قوله اذا ترك) او من الودع وهو الراحة لانهم في راحة الوديع ومراعاته (قوله  
والوديعة امانة) بمعنى ان الامانة متصلة فيها الاتباع كالرهن ونحوه سواء كانت بجعل أو لا  
لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل والوديع محسن في الجملة (قوله في يد الوديع) اي المودع  
بفتح الدال المهملة (قوله ويستحب قبولها) اي عيها لمن انقرد أو كفاية لمن تعدد وخرج  
بقبولها ايجابا فهو تابع لجواز التصرف وعدمه (فائدة) فرض العين افضل من فرض  
الكفاية على الراجح والمراد بالاضائية كثرة الثواب لقاءه (قوله لمن قام بالامانة فيها) اي حال  
قبولها وبعدها وفق بنفسه فيها فان يجوز عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يعرضها للتلف

واشار المصنف لشرط  
الملقطة بقوله (ولا يقر)  
اللقيط (الا في بدامين) حر  
مسلم رشيد (فان وجد معه)  
اي الملقط (مال انفق عليه  
الحاكم منه) ولا ينفق  
الملقطة عليه منه الاباذن  
الحاكم (وان لم يوجد معه)  
أي الملقط (مال فتمننته)  
كائنة (في بيت المال) ان لم  
يكن له مال عام كالوقوف على  
المال  
(فصل في أحكام الوديعة  
هي فعليه من ودع اذا ترك  
وتطلق لفظة على الشيء  
الموضوع عند غير صاحبه  
للحفظ وتطابق شرعا على  
العقد المقتضى للاستحفاظ  
(والوديعة امانة) في يد  
الوديع (ويستحب قبولها  
لمن قام بالامانة فيها) ان  
كان ثم غيره



أول يثق بنفسه في المنة قبل كراهة قبولها ثم ان علم المالك بحالها فلا حرمه ولا كراهة وعليه  
فتكون مباحة فتعثر بها الاحكام الخمسة (قولا والا) اي وان لم يوجد ثم أمين غيره في مسافة  
العدوى (قوله وجب قبولها) اي عليه عي اوله لمطالبة باجرة نفسه وحرزه ونحو ذلك فتهرا على  
المودع كما أشار إليه الشارح (قوله كما أطلقه جمع) اي من أصحابنا ما نشر الشافعية (قوله  
قال) اي الامام النووي (قولا في الروضة كما صلاها) المراد به ما اتفق فيه لفظ لرافعي والنووي  
في الروضة والشرح (قوله الابانة عدي الخ) هو مفهوم حكمه عليهم بالامانة والمراد به التقصير  
فيما يلزمه في حفظها فامل (قوله كثيرة) اي مضبوطة بعشرة أمور نظامها لا ميري فقال  
عوارض التضمن عشرة وعدها \* وسنور ونقاهها ووجدها  
وتركها ايصاه ودفع مهلك \* ومنع ردها وتضييع حكمي  
والانتفاع وكذا المخالفة \* في حفظها ان لم يزد من خالفه

ولا واجب قبولها كما أطلقه  
جمع قال في الروضة كما صلاها  
وهذا المحمول على اصل  
القبول دون اتلاف  
منفعته وحرزه مجانا (ولا  
يضمن) الوديع الوديع  
(الابانة عدي) فيها دور  
التعدي كثيرة مذكورة في  
المطولات منها أن يودع  
الوديع عند غيره بلا إذن  
من المالك ولا يضمن  
الوديع ومنها ان ينقلها  
من محلة أو دار الى أخرى  
دونها في الحرز

وقد يهمل غالبهم ان كلامه صريح بما أوضعه فامل (قوله أن يودع) اي الوديع (قوله غيره) اي غير  
نفسه (قوله بلا إذن من المالك) أي فحان أذن له فيه فالثاني وديع أيضا يمكن لا يخرج الاول  
عن الابداع الا ان ظهر من المالك قرينة باستقلال الثاني بل وازاقتنايه اثنين فاعترف  
حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعهما على حفظها اتين فيضه انما في مكان واحد لكل منهما  
اليداع عليه بل أو اجارة أو عارة سواء اتفقا في ذلك أو لا وكل منهما مفتاح عليه ولو اتفقا  
أحدهما بحفظها برضا الآخر ضمها كل منهما وعلى كل منهما اقرار النصف والاضمن المفرد  
وحده ضامنا وفراوان لم يصرح باجتماعهما جازا لا تفردا محلا وزمانا ما وبه (قوله ولا عذر  
الخ) فيجوز الوديع ايدها عند غيره لعذر كراثة سفر له أو غير ذلك لكن يجب عليه أو لاردها  
الى المالك أو وكيله فان تعذر عليه ذلك ردها لحالها كم أمين أو وصاء عليها فان تعذر الحيا كم ردها  
الى أمين أو وصاء عليه أو بذلك علم أن من في كلامه بمعنى اللام (قوله دونها) أي دون المحلة  
أو الدار (قوله في الحرز) اي مالم يكن حرزها فان كان حرزها فلا ضمان عليه وان كان  
أدون مما كانت فيه ومحله مالم ينه المالك عن نقلها والاضمن مطلقا ولو لم يدفع ما يملكه اضمن  
أيضا فيلزمه تهوية فتخريب العيوف أو لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمنا ان الدود ونحوه قد  
ينسب لها بترك ذلك وكل من الهوا وعيوب راتحة الا دعي بها يدفعه حتى لو لم يجد من يلبس  
الثوب الحرير فيجوز له لبسه بل يجب عليه ذلك بمعنى أنه يضمنه لأنه يأنم بتركه يلزمه أيضا نسبي  
الدابة قدرا يندفع به زمانه أو أماله ووجد من يجوز له لبسها المكنة امتنع من ذلك الاباجرة فهل له  
أن يلبسها عند ذلك ويكون عذرا له في دفع الحرمة عنه أو أنه يرفع الامر الى الحيا كم فيجعل له  
اجرة معلومة ظاهر كلامهم وجوب اللبس ونظروا فيه شيخنا الشبرايمسوق قال ينبغي له رفع الامر  
للمحاكم فيسأجر له من يلبسها ثم رأيت العلامة الرمي صرح بالوجوب حيث قال ولو لم يجد من  
يلبسها جاز له لبسه أو وجد ولم يرض الاباجرة فلا وجه الجواز بل الوجوب اه وعطف الدابة  
بكون اللام اي تقديم العلف لها فانه واجب عليه لانه من جلة الحفظان لم ينه المالك عن ذلك  
والا فلا ضمان عليه وان حرم حرمة الروح في الدابة فلو كان بهذه الدابة علة كخضمة مثلا ونها  
المالك عن علفه الخالفه وعلفها فامتنعت له بل يضمن اولا قال العلامة ابن حجر ان كان عالما  
بهمه العلة وتعمد ذلك ضمن والا فلا وقال العلامة الرمي يضمن مطلقا واه علم اولم يعلم واقره

شيخنا الباقلي ولولم يعطه المالك علفها راجعه أو وكيلا به لانه أو يستردها فان قددهما راجع  
 الخا كم يقترض عليه أو يوجرها بغيرها لانه أو يبيع جزاءه الدلك بحسب ما يراه ان رأى  
 من يشتره فان تعذر عليه ذلك اشهدا يرجع به ان أراد فلو خالف في كيفية المفظ المأمور به  
 حـ أو شرعا الى دون ما يقتضيه الحال ضمن أيضا ولو أخذها ظالم من يده قهر عليه لم يضمن  
 والاشمن كان دفعها أو القاهها بوضع ولو لحفظها أو دله عليه فلو لحقه عليه احش في يمينه بالله  
 أو بالطلاق وان كان يجب عليه انكارها عنه نعم ان ورى في يمينه بان قصد به غير ما يضاف عليه  
 لم يحنث ولو أكرهه الظالم على تسليمها له فكل منتهـ ما ضامن لها ويرجع الوديع بها على الظالم  
 (قوله وقول المودع) وفي بعض النسخ الوديع (قوله بفتح الدال) احتزبه عن المودع بكسرهما  
 وسياق (قوله مقبول) وكذا كل أمين ادعى الرد على من اتقنه ولو بعد موته فانه يصدق بيمينه  
 كما مر كثرين ووكيل وعامل قراض وجاني مال على من استاجرهم لاجابة أو اذله فيم او نقيب  
 على من نصبه وعلى من تخفى طلبه نعم لا يصدق المرتين ولا المـ تاجر لمكان فرضه ما اخرج  
 عن اتقنه وادى أحدهما مع الآخر أو وكيلا أو موكله أو وارثه ما أو نحو ذلك فانه لا يصدق  
 الا يئنه وخرج بردها دعوى تائه افي صدق فيه مطلقا لكن ان ادعاه بلاذ كرسب ظاهر أو  
 بسبب خفي كسرقة أو غصب صدق بيمينه ولا ضمان أو بسبب ظاهر عرف هو وعومه صدق  
 بلاعين مالم يتم ولا ضمان أو بسبب ظاهر عرف هو دون عومه كالخريق مثلا صدق بيمينه ولا  
 ضمان أو لم يعرف هو ولا عومه طوب بيمينه على وجوده ويخلف على تلقها به (قوله على  
 المودع) اي بيمينه (قوله وعليه الخ) هذه ليست من الحكم الثاني الذي ذكره المصنف بل هي  
 من الحكم الاول فكان الاول ذكرها هناك فتأمل (قوله فانه لم يفعل) اي بان لم يحفظها في  
 حرزها (قوله واذا طوب الوديع) أي من المالك أو وارثه بعد موته أو وكيلا أو نحوهم ممن  
 له طلبها (قوله بها) اي بردها اي دفعها لزمه ذلك نعم ان كان في حالة يلزمه فيها القبول ابتداء  
 لم يجز له الرد اليه بل يحرم عليه ذلك فان ردها عليه ضمن فان ردها على المالك في حالة كره  
 فقال الفقهاء يحق أن يقال لا ضمان عليه لانه مخاطب بخلاف الصبي ونحوه وهو ظاهر (قوله  
 فلم يخرجها) أي لم يخل بينها وبين الطالب لانه لا يلزمه الرد ومقتضى على الطالب وليس له تأخير  
 الرد ونحوه شاهد الا ان كان الطالب ممن لا يقبل قول الوديع في الرد عليه (قوله مع القدرة عاها)  
 اي بان لم يرد في رد المبيع وقت طلبها (قوله حتى تلفت) اي بان كان التلف بعد الطلب  
 الجائز وقبل الرد الواجب اما لو قال الوديع للمالك خذ وديعتك فانه يلزمه الاخذ منه ولا  
 يضمن الوديع بهدم اخذها منه (قوله ضمن) أي الوديع بدلها من مثل أو قيمة قال شيخنا وأما له  
 بالاقصى من وقت الطلب المقدور عليه الى وقت التلف نعم لو كانت الوديعة ورقة مكتوبة فيها  
 وثيقة مثلا ضمن قيمتها مكتوبة مع اجرة الكتابة بخلاف النوب المطرزة اذا تلف لا يلزمه اجرة  
 التطريز لان الكتابة تنقص قيمة الورقة والتطريز يزيد قيمة النوب (تنبيه) لو بعت ثوبا ولا  
 اقضا الحاجة مثلا واعطاه خاتمه أو منديل أو سبجته امارتان يتضي له الحاجة وقال له رده على  
 بعد قضائها فوضعه بهـ مدقضاها في حرز منـ لم يضمنه اذ لا يجب عليه الا القضاة لا المالك قال  
 شيخنا ولا عبرة بكتابة الميت مثلا على شيء اذ في جريدته هذا وديعة فلان بن فلان ونحو ذلك

(وقول المودع) بفتح الدال  
 (مقبول في رد ما على  
 المودع) بكسر الدال  
 (وعليه) أي الوديع (ان  
 يحفظها في حرزها) فان لم  
 يفعل ضمن (واذا طوب  
 الوديع بها) اي بوديعة  
 (فلم يخرجها مع القدرة  
 عليه حتى تلفت ضمن) فان  
 انخرأجها العذر لم يضمن

قوله لا المالك صوابه لا الرداه



فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

• (كتاب بيان أحكام القرائض والوصايا) •

اي مسائل شعبة الموارث الشاملة للعصيب وعلما عليه لقوتها ومرفها عليه على الراجح والاصل فيها آيات الموارث وأخبار صحيحة كخبر الحقة والقرائن باهلهما فأتى فلاولى رجل ذكر وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار وكان الارث في ابتداء الاسلام بالملف والنصرة يان في الف قبيلتان متلا على نصرة بعضهم بعضا فنفخ ذلك وتوارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة لوالدين والاقرين ثم نسخ ذلك ايضا بايتي الموارث فانهم المائزات قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث وقد اشبهت الخبر الاخبار الصحيحة بالحث على تعليمها وتعلمها كغير تعلموا القرائض وعلموها الناس فانى امر ومقبوض اى ميت وان هذا العلم سيقبض اى يرفع من بعدى وقطعوا انقضى حتى ان الاثنين يختلفان في القرينة الواحدة فلا يجدان من يقضى اهلها فيم او خبر تعلموا القرائض فانه من دينكم وانه نصف العلم وانه اول علم ينزع من امتى اى يموت اهل فلا يوجد من يعرفه منهم لاجل اني انه ينزع من اهل بالعلم والاعمال في نصفاته علاقة بالموت المقابل للحياة وقيل النصف بمعنى النصف فلا يمتد بكونه نصفا كما قال الشاعر

• (كتاب احكام القرائض والوصايا) •

اذ مات كان الناس نصفان شامت • وآخر من بالذي كنت اصنع

وهو مخترج على لغة من يلزم المثنى الالف دائما وان اسم كان ضمير الشأن والناس ميتة بدأ ونصبتان خبر الجمله خبر كان وحينئذ فالمراد بالنصف الشطر لخصوص النصف كما علم مما مر ثم لما كانت الوصاية علاقة بالموت بحسب اعتبارها من الثالث وقبولها اناسب ان يضمها مع القرائض وقدم القرائض عليها الموافقة الواقع ولما كانت القرائض ايضا نصف العلم كما مر لعلاقة بالموت المقابل للحياة ذكرها المصنف كغيره في نصف الكتاب واركان الارث ثلاثة وارث ومورث ومال ومورث واسبابه ثلاثة ايضا تكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل منه وطا ولا خلوة ولا ولا وهو عصوبة بينهما المعتبر على رقية وقربة وقربة ناشئة عن الرحم خاصة او عامة وزاد بعضهم رابعا وهو جهة بيت المال ان كان من نكاحا وشروطه ثلاثة ايضا تحقق موت المورث - حقيقة او الحاقه بالموت حكما وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتمعا ادا منه او تقديرا وذلك في الجنين المنفصل بجناية على امه توجب الغرة فتقتل الغرة الى ورثته لانا قدر انه سعى عرض له الموت بالنسبة الى ارث الغرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة - متعة بعد موت المورث او الحاقه بالاسيا محكما كاللحل والمفقود فلو مات متوارثا معا ولو احق الاول لم يعلم عين السابق فلا توارث بينهما فان علم عين السابق ونسب وجب التوقف او الصلح والثالث ويختص به الثاني والتاقي العلم بالجهة التي بها الارث كالابوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمع فيها وسرانه ثلاثة متفق عليها وهي الرق والقتل واختلاف الدين وزاد بعضهم رابعا وهو الدور المحكمى بان يلزم من الارث عدمه كاخ اقر بابن لاميت فانه يثبت نسب الابن ولا يرث وزاد بعضهم خامسا وهو الحرابة وغيرها وزاد بعضهم سادسا وهو انتفاء النسب باللعان قال شيخنا وفيه بحث ظاهر لان المنع فيه لعدم السبب اه وعلم القرائض هو قوت الموارث وعلم الحساب

هو الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق حقه من التركة ويحتاج علم الفرائض الى ثلاثة علوم كما  
قال شيخ الاسلام كغيره علم الانساب والحساب والفتوى وموضوعه التركة كان وغاياته معرفة  
ما يخص كل ذي حق حقه من التركة ولو أسقط المصنف لفظ أحكام لكان أولى وأنبى ومن  
أراد الزيادة على ذلك فليراجع ما كتبناه على السبط (قوله بمعنى مقروضة) أى لا فارضة (قوله  
بمعنى التقدير) أى لما فيه من السهام المقدرة لا بمعنى القسط ولا بمعنى المقابل للعرايم والمندوب  
ونحو ذلك (قوله شرعا) أى فى هذا المحل بخصوصه (قوله اسم نصيب الخ) هذا أى  
التعاريف المذكورة فيها (قوله من وصيت الشئ) بفتح الصاد الملهمة الخففة (قوله اذا  
وصلته به) هذا معناه لغة ويحتمل رجوع الضمير الاول الى الشئ الاول والضمير الثانى الى الشئ  
الثانى وهو المناسب للشرع ويحتمل عكسه وهو المناسب للعرف فتأمل (قوله لما بعد الموت)  
أى ولو تقديره كافة الوصية (قوله من الرجال) قد يستغنى عنه بضميره السابق عليه فتأمل  
والمراد الذى كور ولو حكما (قوله المجمع على ارثهم) هو قيد لقوله عشرة والاف ذو والارحام  
وارثون على الرابع عندنا على تفصيله أى بعضه (قوله وعد المصنف الخ) لا يخفى ان الشارح  
قد أسقط من كلام المصنف تمام العشرة فى بعض النسخ حيث قال الابن وابن الابن وان سفل  
الخ وسكت أيضا عن الخمسة الباقية مع اشارته اليهم فتأمل (قوله وابن الابن الخ) انما ذكره  
لاخراج ابن البنت ولو قال واينه لكان أولى وأخصر (قوله وان سفل) أى الابن وابنه وهو  
يفتح القاء على الانصاح لانهم ويجوز ضمها وكسرها (قوله والجد) أى أبو الاب وان علا (قوله  
والاخ) أى لابوين أو لاب أو لام (قوله وابن الاخ) أى لابوين أو لاب فقط فخرج به ابن الاخ  
للام فانه لا يرث لانه من ذوى الارحام (قوله وان تراخى) أى بعد فى النسب كابن ابن الاخ مثلا  
(قوله والعم) أى لابوين أو لاب فقط فخرج به العم للام فانه لا يرث أيضا لانه من ذوى الارحام  
(قوله وابن العم) أى المذكر كذلك (قوله وان تباعدوا) أى العم وابنه فتشمل عم الاب وعم  
الجد وكذلك وابن كل منهما كذلك (قوله والزوج) أى ولو فى عدة رجعية (قوله والمولى) أى  
ذو الولاء الشامل للمعتق وعصبته المتعصبين بانفسهم ولو أسقط المصنف لفظ المعتق بكسر التاء  
لكان أولى وأخصر ويزاد فى السبط اثنان فى الاخ وثلاثة فى ابن الاخ والعم وابنه (قوله كل  
الرجال الخ) لو أسقط لفظ كل أو أبدله بجمع لكان أولى وأنبى وكذا يقال فيما بعده فتأمل  
(قوله ورث منهم ثلاثة) أى وصية لهم من اثنى عشر للاب والسادس اثنان وللزوج الربع ثلاثة  
وللابن الباقي وهو سبعة (قوله من النساء) أى الاناث وهو معلوم من صيغة المؤنث فتأمل  
(قوله المجمع على ارثهن الخ) هو لاجل التقييد بالسبع على نظير ما مر فتأمل (قوله سبع) هو  
بتقديم السين المهملة على الباء الموحدة (قوله وبنت الابن) أى وان سفلت كما فى بعض النسخ  
والصواب وان سفل أى ابوها بحدف المنة فوق اذا الفاعل ضمير يعود على المضاف اليه أى  
وان سفل الابن فتأمل (قوله والحنة) أى من جهة الام المدلية باناث خاص أو من جهة الاب  
المدلية بذكور خاص أو بعض اناث الى محض ذكر كور وان عاتى ارثعت فى النسب  
باصولها فخرج أم أبى الام فانه لا يرث (قوله والاخت) أى من ابوين أو من لاب أو من  
الام (قوله والزوجة) هو باناث الهامة لا تميز فى الفرائض كما سيذكره المصنف فى فصل

والفرائض جمع فريضة  
بمعنى مقروضة من الفرض  
بمعنى التقدير والقريضة  
شرعا اسم نصيب مقدر  
للمتعة والوصايا جمع وصية  
من وصيت الشئ بالشئ  
اذا وصلته به والوصية شرعا  
تخرج بحق مضاف لما بعد  
الموت (والوارثون من  
الرجال) المجمع على ارثهم  
(عشرة) بالاختصار وبالاسطر  
خمس عشرة وعد المصنف  
العشرة بقوله (الابن وابن  
الابن وان سفل والاب  
والجد وابن علا والاخ وابن  
الاخ وان تراخى والعم وابن  
العم وان تباعدوا والزوج  
والمولى المعتق) ولو اجمع  
كل الرجال ورث منهم  
ثلاثة الاب والابن والزوج  
فقط ولا يكون الميت فى  
هذه الصورة الامراة  
(والوارثات من النساء)  
المجمع على ارثهن (سبع)  
بالاختصار وبالاسطر عشرة  
وعد المصنف السبع بقوله  
(البنت وبنت الابن والام  
والجد وان عاتى والاخت  
والزوجة



الفروض المتدرة ولو في عدة رعية كما مر (قوله والمولاة) أي ذات المولاة في عمل المعتقة  
 وعصبتها المتعصمين بأنفسهم ولم لو أسقط المصنف لفظ المعتقة بكسر التاء لكان أولى وأخصر  
 ويراد في البسط واحدة في الجدة واثنان في الاخت كما علم مما مر (قوله ورث منهن خمس) أي  
 ومن ثلثتهن من أربعة وعشرين لاجل السادس والثلثين المتوافقين بالنصف للثلاث النصف اثنا  
 عشر ولكل من بنت الابن والام السادس أربعة وللزوجة الثلث ثلاثه وللأخت واحد ولو اجتمع  
 الصنفان ورث منهم خمسة أيضا الابوان والولدان وأحد الزوجين ومثله الزوج من اثني  
 عشر له الربع ثلاثة ولكل من الابوين السادس اثنان والباقي للولدين اثنا عشر وتحتاج الى تصحيح  
 الى ستة وثلاثين ومثله الزوجة من أربعة وعشرين لها الثلث ثلاثة ولكل من الابوين  
 السادس أربعة والباقي للولدين اثنا عشر وتحتاج الى تصحيح أيضا الى اثنين وسبعين وقد علم مما مر  
 انه لا يجتمع مع الزوجان معا وهو كذلك خلافا لما نقل عن النضر من انه قد يمكن اجتماعهما معا  
 في ميتة ما عوف أقام رجل ميتة انه زوجته وهو أولاد منها وأقامت امرأة ميتة انه زوجها  
 وهو أولادها ميتة فكيف عنه فاذا هو ختي مشكل له آلتان أو أقيم ذلك على ميتة مفقود  
 وحيتة تدقيل النص بالقسمة بينهما وأولادهما مع بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح  
 الفصول وغيره وأجيب عنه بأن الأصح ما قاله الشيخ أبو طاهر من ان ميتة الرجل تقدم على ميتة  
 المرأة لأن معهما زيادة علم وقد علم أيضا ان ذوى الارحام من عدا المذكورين من الاقارب وفي  
 كيفية ارثهم مذهبان أحدهما مذهب أهل التنزيل وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة من  
 يدلي به برفعه اليه درجة أو أكثر ويجعل كأن الورثة هم المنتهى اليهم ويقسم المال عليهم على  
 نظير ما لو كانوا موجودين وتعطى حصة كل واحد منهم لمن أدلى به ومن أراد بسط ذلك  
 فليراجع المطولات (تنبيه) قال ابن عبد السلام لو لم يوجد أحد من ذوى الارحام وجب  
 على من يعرف المصارف من أهل العدالة أخذ المال وصرفه فيها وهو ما جاور على ذلك بل  
 الظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة (قوله ومن) أي الذي (قوله لا يسقط من الورثة الخ)  
 هو إشارة الى الحجب لانه لما فرغ من نوعي الارث ومقتضيه شرع في بيان من يمنع من الارث  
 والحجب لغة المنع وعرفا هنا منع من قام به بسبب الارث من الارث بالكلمة أو من أوفر حظيه  
 ويسمى الاول حجب حرمان ويدخل على جميع الورثة ان كان بالوصف وهو الموانع الآتية  
 ولا يدخل على خمسة ان كان بالشخص كما ذكره المصنف وضابطهم أنهم كل من أدلى للميت بغير  
 واسطة الامن له المولاة ويسمى الثاني حجب نقصان ويدخل على جميع الورثة وأنواعه ستة من  
 فرض للميت ومن تعصبت له ومن أحدهما الى الآخر ومن جهة في أحدهما (قوله بحال) أي  
 بشخص كما علم مما مر (قوله خمسة) لو عددها المصنف ستة أو ثلاثة لكان أولى وأنب (قوله  
 والابوان) أي حقيقة (قوله وولد الصلب) أي حقيقة أيضا (قوله ومن لا يرث الخ) هو إشارة  
 الى الحجب بالوصف المسمى بالموانع جمع مانع وهو لغة الحائل وشرعا ما يلزم من وجوده العدم  
 ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وقد بسطت الكلام على ذلك مع زيادة فيما كتبناه على  
 البسط فراجع ومنه وهم قوله لا يرث أنه يورث وفيه تفصيل يذكر مع كلام المصنف فتأمل  
 (قوله بحال) أي مطلقا (قوله سبعة) لو سكت عنه لكان أولى وأنب لانه لم يستوف جميع  
 الموانع وجعل في المانع الواحد أقساما متعددة كما ستعرفه فتأمل (قوله العبد) وهو لغة

والمولاة المعتقة ولو اجتمع  
 كل النساء فقط ورث منهن  
 خمس البنت وبنت الابن  
 والام والزوجة والأخت  
 الشقيقة ولا يكون الميت  
 في هذه الصورة الاربع  
 (ومن لا يسقط من الورثة  
 بحال خمسة الزوجان) أي  
 الزوج والزوجة (والابوان  
 أي الاب والام) (وولد  
 الصلب) ذكر اكان أو اثني  
 (ومن لا يرث بحال سبعة  
 العبد)

المملوك من نوع من يعل لانه مملوك ابائته أى خالقه وقال ابن سحر هو شامل للذ كروالاتى  
 اه وقال فى المحكم العبد هو المملوك ذ كرا كان أو أنثى فلو عبر بالرقيق كما قاله الشارح لشمع  
 ما ذ كر واستغنى عما ذ كره بعد وسواء رقيق السكل أو البعض وان قل وهذا لا يورث أيضا لانه  
 لا ملاك له نعم ماملوكه البعض ببعضه الحر يرثه عنه أقاربه الاسرار ورو جته ومعتقه كما قال  
 الشارح وكذا سرى له أمان وقعت عليه جنابة حال سرىته ثم نقض الامان والتحق بدار  
 الحرب ثم سرى واسترق ثم مات بالسراية فان قدر الارش من قيمته لورثته كما هو الاصح عندنا قال  
 الزركشى وانس لنا رقيق كامل الرق ويورث الا هذا اه قال شيخنا وفيه بحث ظاهر فتأمل  
 (قوله والقاتل الخ) المراد به من لدخل فى القتل ولو غير مكلف سواء كان بجماعة أو سبب أو شرط  
 الا المقتى وراوى الحديث فلا يمنع ان من الارث (قوله مضمونا) أى بقصاص أو دية أو كفارة  
 (قوله أم لا) أى أم غير مضمون كان وقع قصاصا أو حدا أو بصيال أو غيرها وأما المقتول فقد  
 يرث من قتاله كان برحه مثلا ومات الجراح قبل الجروح (قوله والمرث) أى لا يرث أحد ولا  
 يرثه أحد كما يأتى (قوله وهو) أى الزنديق (قوله من يخنى الكفر الخ) وقيل هو من لا يتحمل  
 دينا وقال فى الاماموس الزنديق يكسر الزاى هو من بعد الليل وانتهى روقيل غي بذلك وهو  
 المتأفق المشار اليه فى قوله تعالى ان المنافقين فى الدرك الاسفل من النار (قوله وأهل ملتين  
 الخ) لو قال ولا توارث بين مسلم وكافر لكان أولى وأنبأ اذ كل الممل من الكفار يتوارثون  
 الا الحرى وغيره كما يأتى وحمل الشارح له على ملّة الاسلام والكفر نظرا الى أن الكفر كله ملّة  
 واحد من حيث البطلان فتأمل (قوله ولا عكسه) أى لا يرث كافر من مسلم لم (قوله ويرث  
 الكافر الكافر) أى حالة الموت وان أسلم بعده حكم كافر أم لا (قوله كيه ودى ونصرانى)  
 أى فيرث كل منهما الا أن يمتنع ذلك فى المسكاح والعنق وكذا فى النسب كأن يتولد ولدان  
 بين يهودية ونصرانية أو عكسه ثم يختار أحدهما دين أبيه والاخر دين أمه (قائدة) •  
 اليمود جمع يهودى وروى وأصله اليهوديين فخذت منه ياء النسبة وهو علم على قوم موسى  
 صلى الله عليه وسلم لم يمتنعوا بذلك من هادوا أى مالوا اماعن عبادة العجل أو عن دين ابراهيم  
 أو موسى صلى الله عليه وسلم لم اومن هادوا اذ ارجع من خبر الى شر أو عكسه أو لانهم كانوا  
 يهودون أى يتصر كون عند قراءة التوراة والنصارى جمع نصران بفتح النون كالندامى جمع  
 ندمان وهو علم على قوم عيسى صلى الله عليه وسلم لم يمتنعوا بذلك لانهم نصرته أقوله تعالى من  
 أنصارى الى الله أو أنصرت بعضهم بعضا أو لانهم كانوا معه فى قرية يقال لها نصرانة أو أنصرة  
 أو نصرة فسموا باسمها أو من اسمها واليهاء فى نصرانى للامبالغة كما فى أجرى (قوله من ذى) أى  
 أو معاها ونحو ذلك (قوله وعكسه) أى لا يرث ذى من سرى (قوله والمرث الخ) قال شيخنا  
 هو مؤخر من محله مع ما فيه من القصور اه أقول ويمكن الجواب بان ذ كره أو لامن حيث كونه  
 لا يرث لمناسبة لما قبله وذ كره ههنا من حيث كونه لا يورث كما لا يرث لمناسبة لما ذ كرهنا فتأمل  
 (قوله وأقرب العصبات الخ) قال شيخنا لا يخفى ان ههنا من أنواع الحجب المتقدمة فكان الاولى  
 ذ كره ههنا اه اللهم الا أن يقال لما كان الحجب من حيث التعصّب فقط ذ كره المصنف  
 استقلا لان الارث فيه بالتعصّب لا باقرض فتأمل والاقرّب منها يسقط الابد والمرايدهم

والامة ولوعه ببر الرقيق  
 اكان اولى (والمدبر  
 وام الولد والمكاتب) واما  
 الذى بعضه حر اذا مات  
 عن مال مملوكه ببعضه الحر  
 ورثه قريبه الحر وورثته  
 ومعتق بعضه (والقاتل)  
 لا يرث من قتله سواء كان  
 قتله مضمونا أم لا (والمرث)  
 ومثله الزنديق وهو من  
 يخنى الكفر ويظهر  
 الاسلام (وأهل ملتين)  
 فلا يرث مسلم من كافر ولا  
 عكسه ويرث الكافر  
 الكافر وان اختلفت  
 ملتهم كيهودى ونصرانى  
 ولا يرث سرى من ذى  
 وعكسه والمرث لا يرث من  
 مرث ولا من مسلم ولا من  
 كافر (وأقرب العصبات)



وفي بعض النسخ العصبية  
وأريدهم من ليس له حال  
تعصبيه - هم مقدم من  
المجموع على توريتهم وسبق  
بيانهم وإنما اعتبر بهم  
حال التعصيب ليدخل  
الأب والجد فان لكل منهما  
هم ما مقدرا في غير التعصيب  
ثم عدم المصنف الأقربية  
في قوله (الابن ثم ابنه ثم  
الأب ثم أبوه ثم الأخ للأب  
والأم ثم الأخ للأب ثم ابن  
الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ  
للاب) وقوله (ثم العم على  
هذا الترتيب ثم ابنه) أي  
فيقدم العم للأبوين ثم للأب  
ثم بنو العم كذلك ثم يقدم  
عم الأب من الأبوين ثم  
من الأب ثم بنوهما كذلك  
ثم يقدم عم الجد من الأبوين  
ثم من الأب وهكذا (فإذا  
عدم العصبات) من  
النسب والميت عتيق  
(فالولي المعتق) يرث  
بالعصوبة ذكره كان  
المعتق أو أثنى فان لم يوجد  
للميت عصبية بالنسب ولا  
عصبية بالولاء فله البيت  
المحال

المتعصبون بأنفسهم وهم كل ذكر من النسب غير الأخ للأم والعصبية لغة قرابة الرجل لآبيه  
سواء بذلك لأنهم عصبوا به أي أحاطوا به ومنه العصباب أي العمائم وقيل اتقوى بعضهم بعضا  
من العصب وهو المنع والسدة ومنه عاصم من الأذى وهو مقدم من الأول ويطلق على الواحد  
والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وغيره والمراد بالأقرب كون المتقدم يجب المتأخر وان  
كان أبعد في النسب كالابن وابن الابن مع الأب وحاصله أنه يقدم أولاً بالجهة ثم بالقوة  
فتقدم جهة الأخوة على جهة العمومة ثم يقدم من كل جهة الأقرب فالأقرب ثم بعد  
الاتحاد في الأقرب يقدم بالقوة كالأخ الشقيق مع الأخ للأب وقد أشار إلى ذلك الجعفي بقوله  
فبالجهة التقديم ثم بقوة • وبعدهما التقديم بالقوة أجملا

قال بعضهم وفي تقديم التعصيب على القرض اشعار بأنه أفضل منه وهو أحد وجهين والرابع  
أن القرض أفضل منه (قوله وفي بعض النسخ العصبية) وهي أولى وأخصر (قوله وأريدهم) أي  
أي بالعصبية (قوله حال تعصبيه) فيدل على تقدمه (قوله وسبق بيانهم) أي في كلامه كما مر (قوله  
الابن) أي لأنه يدل إلى الميت بنفسه (قوله ثم ابنه) أي وإن سفل لأنه يقرم مقام أبيه في الأدب  
بالتعصيب (قوله ثم الأب) أي لادلا سائر العصبات به (قوله ثم أبوه) أي وإن علا (قوله ثم  
الأخ للأب والأم الخ) قد يوهم هذا أن الجد يقدم على الأخ وليس مراد إلا أن الجد يشارك  
الأخوة في مكان حق المصنف أن يبينه ولو عبر عنه بالأخ الشقيق لكان أولى وأخصر اللهم إلا أن  
يقال ما عبر به أولى وأظهر لاعتدلى فتأمل (قوله ثم الأخ للأب) أي لأن كلامه - ما ابن  
الأب فيدل إلى الميت بنفسه (قوله ثم ابن الأخ للأب والأم) أي الشقيق كما مر (قوله ثم ابن الأخ  
للاب) أي لأن كلامه ما يدل بنفسه كآب (قوله على هذا الترتيب) أي المتقدم (قوله ثم بنو  
العم كذلك) أي بنو العم لأبوين ثم لأب (قوله ثم بنوهما كذلك) أي بنو عم الأب لأبوين ثم لأب  
(قوله وهكذا) أي بنو عم الجد لأبوين ثم لأب وهكذا قال شيخنا ولا يخفى أن في دخول أحد  
الأخوين أو العمين أو بنى كل منهم ما تحت قول المصنف وأقرب العصبات الخ نظر ظاهر ولو  
عبر بالقوة لعله لان تقديم الأخ الشقيق على الأخ للأب اقوته لأقربه وكذا البقية اللهم  
الآن يقال انما غلب لان اجتماع الوارثين في الجهة والأقرب يقدم أحدهما بالقوة كما هو معلوم  
فتأمل (قوله فإذا عدم العصبات) وفي بعض النسخ عدمت وهي أولى (قوله فالولي المعتق)  
أي بنفسه أو بواسطة ثم معتق الأب ثم عصبته ثم معتق الجد ثم عصبته وهكذا كما ذكره الشارح  
(قوله ذكره كان المعتق أو أثنى) وليس لنا عاصم بنفسه من النساء إلا المعتقة وخرج بهم  
العصبية بغيره وهي كل أنثى مع أخيها أو ابن عمها أو اخت مع الجد والعصبية مع غيره وهن  
الأخوات الأشقاء والأب مع البنات أو بنات الابن وحكم العاصم بغيره أو مع غيره أنه يأخذ  
جميع ما بقي من القروض ويسقط عمداً تغرق القروض التركة إلا في المشتركة وهي زوج  
وأم أو جد أو عدد من أولاد الأم وعصبية شقيق فلا يسقط الشقيق بل يشارك أولاد الأم  
ويريد العاصم بنفسه أنه يأخذ جميع المال إذا انفرد (قوله فله البيت المال) أي إذا  
لهم ما ينفع مع مراعاة المصلحة أن كان من نظام أبان يعطى كل ذي حق حقه والابن لم ينتظم ككون  
الامام غير عادل فيقدم عليه الرد على أهل القروض غير الزوجين بنسبة فروضهم لأن علة الرد

(فصل في الفروض المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) لايزاد عليها ولا ينقص عنها  
 الاعارض كالعول والستة هي (النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس) وقد يعبر القرضيون عن ذلك بعبارة  
 مختصرة وهي الربع والثلث ونصف كل ونصف كل (فالنصف فرض خمسة البنت ٢٤٥ وبنت الابن) اذا انفردت كل

منها عن ذكر بعضهما  
 (والاخت من الاب والام  
 والاخت من الاب) اذا  
 انفردت كل منهما عن  
 ذكر بعضهما (والزوج  
 اذا لم يكن معه ولد) ذكر  
 كان الولد أو أختي (ولاولد  
 ابن والربع فرض اثنين  
 الزوج مع الولد أو ولد الابن)  
 سواء كان ذلك الولد منه  
 أو من غيره (وهو) أي  
 الربع (فرض الزوجة)  
 والزوجتين (والزوجات  
 مع عدم الولد أو ولد الابن)  
 والافصح في الزوجة  
 حذف التام ولكن اثباتها  
 في الفرائض حسن لتفريق  
 (والثلث فرض الزوجة)  
 والزوجتين (والزوجات  
 مع الولد أو ولد الابن)  
 يشتركون كنهن في الثلث  
 (والثلثان فرض أربعة  
 البنات) فأكثر (وبنتي  
 الابن) فأكثر وفي بعض  
 النسخ وبنت الابن (والاختين  
 من الاب والام) فأكثر  
 (والاختين من الاب)  
 فأكثر وهذا عند انفرد كل  
 منهما عن اخوتهم فان  
 كان معهن ذكر فقدرت  
 على الثلثين كالأول كن عشر

القريبة وهي مقدرة فيهما وذلك كبنات وأمه مثل ان يكون المال بينهما أربعين باللام ربعه والبنات  
 ثلاثة أربعه فان لم يكونوا فخذوا الارحام على ما مضى  
 (فصل في بيان أحكام مقدار الفروض وعدها وبيان أصحابها وما يتعلق بذلك) واقتض فصل  
 ساقط من بعض النسخ (قوله المقدرة) اعترض على ذكر المقدرة بعد الفروض لان الفرض  
 لغة التقدير كما مضى وحينئذ يكون في الكلام ركعة فكانت حال المقدرة المقدرة بالذكر أو أجب  
 بعضهم بان المراد به الفروض الواجبة وهي امام مقدرة أو غير مقدرة فبين المصنف ان مراده  
 بالفروض المقدرة أو يقال وهو الاحسن المراد بالفروض الانصبة فكانت حال الانصبة  
 المقدرة أو ما على النسخة الثانية فلا اشكال فتأمل (قوله المذكورة الخ) هو تقييد لقوله ستة  
 فلا يراد بنحو الثلث الباقي في احدي الغراوين وهما الابوان مع الزوج أو الزوجة أو ما سدس  
 البنت وبنت الابن مع البنت فهو داخل في السدس بقطاع النظر عن مباحثه في الآية الشريفة  
 (قوله في كتاب الله) وهو القرآن العزيز (قوله كالعول) كذا قال المصنف كغيره والوجه  
 اسقاطه لانه لم يحصل منه فرض فائد على الستة ولان ناقص عنهما وانما هو راجع الى مقدار المال  
 فهو نظيره التركة ومثله الرد لانه نظير كثر المال فتأمل (قوله النصف) هو بتثليث النون  
 وفيه لغة رابعة وهي نصف بن ياء مع فتح أوله ولغة خامسة أيضا وهي نص بإسقاط النون  
 كقرب وبعدها هي المتداولة بين العوام (قوله والسادس) هو بضم الدال المهملة واسكانها  
 (قوله وقد يعبر القرضيون الخ) ومقادير ما قاله المصنف عبارة أخرى وهي ان يقال النصف  
 والثلثان ونصف كل منهما ونصف نصفه وقد انعكس هذه العبارة أيضا فيقال الثلث والسادس  
 ونصف كل منهما ونصف نصفه (قوله فالنصف الخ) انما يبدأ به المصنف كغيره لانه أكبر كسر  
 مفرد فتأمل (قوله عن ذكر بعضهما) أي وعن يساويهما واحدة كانت أو أكثر وانفردت بنت  
 الابن عن أصحابها أيضا وكذا يقال في الاختين فتأمل (قوله والاخت من الاب والام الخ) لو قال  
 والاخت الشقيقة لكان أولى وأخصر (قوله اذا لم يكن معه ولد الخ) لو قال اذا انفردت عن فرع  
 وارث لكان أولى وأخصر وكذا يقال فيما بعده فتأمل (قوله ذكر كان الولد أو أختي) أي  
 أو خنتي (قوله مع الولد) أي الوارث اما غيره بان قام به مانع من حقوقه او رقار اختلاف دين  
 فلا يجب الزوج عن النصف ولا الزوجة عن الربع (قوله والزوجتين الخ) انما زاده المشرح  
 نظر الظاهر كلام المصنف والافهماد اخلافتان في الجمع بان يراد به ما فوق الواحدة كما دخل فيه  
 ما زاد على الاربع في نكاح الكفار فتأمل (قوله ولدا الابن الخ) أو بمعنى الواولاد لانه لا بد في  
 استحقاق الزوجة الربع من اتقاء الولد ولدا لابن (قوله والافصح في الزوجة حذف التام)  
 أي وبه جاء التنزيل (قوله عن اخوتهم) صوابه عن اخيه الوعد عند انفردت عن اخوتهم  
 فتأمل (قوله أولام) أي أو محتاتين ذكر أو كانوا أو انما وخنتان أو محتاتين ومن ذلك ما لو  
 ولدت امرأة ولدين ملتصقين لهما رأسان وأربع أي دور أربع أرجل وفرجان بحيث لا يتأثر

والذكر واحد اقلهن عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثها وقد ينقص كبناتين مع ابنتين (والثلث فرض اثنين الام انما تعيب)  
 وهذا اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أو ائمان من الاخوة والاخوات سواء كن أشقاء أو لاب أو لام (وهو) أي الميت (الثلثان)



فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام) ذكورا كانوا واناثا او خنائى او البعض كذا والبعض كذا (والسدس فرض سبعة الام مع الولد او ولد الابن واثنين ٢٤٦ فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم ولا بين كون

البعض كذا والبعض كذا (وهو) اى السدس (للمدة عند عدم الام) وللمدة بين الثلاث (ولبت الابن مع بنت الصلب) تسعة (الثلاثين) (وهو) اى السدس (للاخت من الاب مع الاخت من الاب والام) تسعة (الثلاثين) (وهو) اى السدس (فرض الاب مع الولد او ولد الابن) ويدخل في كلام المصنف ما لو خاف الميت بنتا وابا فللبنت النصف وللأب السدس فرضا والباقي تعصيبا (وفرض الجدة) الوارث (عند عدم الاب) وقد يفرض للجدة السدس أيضا مع الاخوة كالمو كان معه ذو فرض وكان سدس المال خيرا لهم المفاضة ومن ثلث الباقي كبنتين وجد وثلاثة اخوة (وهو) اى السدس (فرض الواحد من ولد الام) ذكرا كان أو أنثى (وتسقط الجدات) سواء قيربن أو بعدين (بالام) فقط (و) تسقط (الاجداد) بالاب ويسقط ولد الام اى الاخ للام (مع) وجود

أحدهما بغير الآخر ولها ابن آخر ثم مات هذا الابن وترك أمه وهذين الاخوين للام السدس وهو كذلك لان حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما انهم للام في احدى القراوين ثلث الباقي بعد فرض الزوج أو الزوجة وهما أب وأم مع أحد الزوجين (قوله فصاعدا) أى فاكثر وهو منصوب على الحال وناصبه واجب الاضمار ولا يجوز فيه غير النصيب يستعمل بالقائه ثم لا يبالوا بكفى المحكم وغيره أى فزائد او شرط ارث أو ولد الام أن يكون الميت كدالة أى لا فرع له وارث ولا أصل له (قوله من الاخوة) أى ولو احتمالا كأن وطئ اثنان امرأة بشبهة وأنت بولد واشتبهه الحال ثم مات الولد قبل حلوقه بأحدهما وكان لأحدهما ولدان للام من مال الولد السدس على الرابع وتقديم المصنف الولد ثم ولد الابن ثم الاخوة فيه اشعار بنسبة النجب اليهم اذا اجتمعوا على هذا الترتيب فتأمل (قوله ذكورا كانوا الخ) يستوى فيه الذكور والانثى لانه لا تعصيب فيمن أدلوا به وقد يفرض الثلث في موضع آخر كالجد مع الاخوة اذا انتصر عنه بالمفاضة (قوله سبعة) هو بتقديم السنين الممثلة على الموعدة (قوله فصاعدا) أى فاكثر كما مر (قوله ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم) أى ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين فلو مات عن أب وأم وولدى أم للام السدس وللأب الباقي وهذه المسئلة احدى المسائل التسع المستفناة من قولهم شرط من يحجب غيره أن يكون وارثا (قوله للمدة) أى الوارثة فان تعددت فهن شركا فيه سواء كن من جهة الاب او من جهة الام حيث انحدرت الدرجة او كانت التي من جهة الاب أقرب لان القربى من كل جهة تعجب البعدى منها والقربى من جهة الام تعجب البعدى من جهة الاب بخلاف العكس على الرابع لان الام أصل في ارث الجدات وخرج بذلك الجدة الساقطة وهى التي تدلى بذكريين اثنين سواء كانت من جهة الاب ام من جهة الام كما مر لانهم من ذوى الارحام (قوله عند عدم الام) أى وتعجب أم الاب بالاب أيضا لانها تدلى به (قوله والثلاث) أى فاكثر اذا لاحصر اهن (قوله ولبنت الابن) أى فاكثر (قوله مع بنت الصلب) اى المنفردة أو مع بنت ابن أقرب منها وكذا كل طبعتين أسفل من ذلك ولائى ابنت الابن مع بنتى الصلب الا ان كان معهن ذكريه منهن في الباقي - واه كان أخاهن أو ابن عمهن أو أنزل منهن (قوله للاخت من الاب) أى فاكثر (قوله مع الاخت من الاب والام) اى الشقيقة المنفردة فان تعددت فكما مر لكن لا يعصب الاخوات من الاب الاخوة من (قوله وفرض الجدة الخ) المراد به الذى لم يبدل باقى والا فلا يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام فتأمل (قوله الوارث) قيد لادمنه (قوله ذكرا كان أو أنثى) أى أو خنائى (قوله وتسقط الجدات الخ) هذا شروع في حجب الحرمان بالشخص فتأمل (قوله مع وجود أربعة) اى وهم القرع مطاقا والاصل الذى ذكر (قوله ذكرا كان أو أنثى) أى أو خنائى كما مر (قوله كذلك) أى ذكرا كان أو أنثى أو خنائى (قوله ويسقط الاخ للاب والام) أى الشقيق كما مر (قوله ويسقط ولد الاب باربعة) أى ويسقط ولد الاخ الشقيق بخمسة ويسقط ولد الاخ للاب بستة ويسقط العم الشقيق بسبعة ويسقط العم للاب

(اربعة الولد) ذكرا كان أو أنثى (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الاب والجدة) وان علا (ويسقط الاخ للاب) بنمائية والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل (و) مع (الاب ويسقط ولد الاب) باربعة (بهؤلاء الثلاثة) اى الابن وابن الابن والاب

بتمانية ويصدق ابن الم الشقيق بتسعة ويصدق ابن الم للاب بعشرة وتسعة قطعة عصبة الولاء  
بعصبة الذب وهؤلاء هم العصبة بانفسهم ومن انفرد منهم أخذ جميع المال (قوله وبالاخ  
من الاب والام) أى الشقيق (قوله وأربعة يعصبون اخواتهم) أى فهن منهم عصبة بالغير  
والاخوات الاشقاء اولاد منهم من مع البنات أو بنات الابن منهم عصبة مع الغير ولفظ  
اخواتهم بالمتنازة الفوقية منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم لا بالنون بداهة اجمع أخ فتأمل  
(قوله مثل حظ الانثيين) أى نصيبهما كما مر (قوله والاخ من الاب والام) أى الشقيق  
كما مر (قوله بل اهما الثلث) أى سوية وفي بعض النسخ بل اهما السدس وهو معنى ما قبله وفي  
بعضها بل اهما السدس وهو تحريف أو سبق فلم فتأمل (قوله وبنو الاعمام الخ) قال شيخنا  
هو من الاظهار في محمل الاضمار ارفع بحكمة اه اقول بل له حكمة وهى الايضاح لان هذا  
الكتاب وضع للمبتدئين والاظهار ارفعهم أولى من الاضمار فتأمل

(فصل في بيان أحكام الوصية) • بالمعنى الشامل للابصار واخرت عن القرائض لان محمل  
اعتبارها صحة وفسادا ومقدارا واجازة وردا بعد الموت والاصل فيه اقوله تعالى من بعد وصية  
يوصي بها اوردن قال المفسرون قدم الوصية فى الآية على الدين للاهتمام بشأنه وخبر ابن ماجه  
وغیره المحروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة وفى شهادة ومات  
خفورا له وأركانها أربعة موص وموصى له وموصى به وصيغة وكها فى كلامه صير مجازا وضعنا  
أو اشارة فتأمل (قوله وسبق معناها لغة وشراعا) أى فهى لغة من اليبصال كما تقدم لان المرص  
وصل خير دنياه بخير عقابه وشراعا لا يعنى اليبصال تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ولو تقدير  
كان يقول أو وصيت بكذا فكذا كانه قال بعد موتى وبمعنى اليبصال اثبات تصرف مضاف لما بعد  
الموت فلو اختلف الوارث والمتبرع عليه بعد موت المتبرع فى عين المرض كان اختلافهما فى كون  
المرض وجع ضرر من ارجى مطابقة صدق المتبرع عليه بيمينه لان الاصل السلامة من المرض  
الخوف وعلى الوارث اليقظة (قوله وسينفذ تجوز الوصية) أى تحمل وتصح وتندب ان كانت غير  
زائدة على الثلث والاولى نقص شئ منه لما فى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم قال له عند  
أبى وقاص رضى الله عنه الثلث والثلث كثير قال فى شرح مسلم لم يجوز فى الاول الرفع والنصب  
أبى أعط الثلث والثانى مرفوع أبدا السنن الرواية لم تعلم وكان هو ثالث ثلاثة فى الاسلام  
وتكره ان زادت عليه على المعقد (قوله بالعلوم الخ) هو اشارة الى الموصى به الذى هو أحد  
الاركان الاربعة والتعميم فى اوصافه نعم بشرط كونه مقصودا لا تجود وقابل للثمن لا نحو أم  
ولد وكذا قصاص واحد تذف الامن هما عليه قال شيخنا واعلم ان العلم بأوصافه عدمه يترجم  
أن يكون بصيغة وهى ركن أيضا كما مر والعلم يشتمل التقدير والعين والجنس والنوع والصانة  
جميعها أو مجموعها ويقابل المجهول فى شئ منها ومن المعلوم نحو حقيقى حنطة ونجوم كتابتها  
ومكاتب وان لم يقل ان يحرق نفسه وعبد له غيره وان لم يقل ان ملكته وكاب قابل للتعلم وزيل  
ومينة وجلدها خرة محترمة لا غير هارزيت نجس ونحو ذلك (قوله والمجهول) أى قدرا  
كذلك هذه الدراهم أو جنسا كنوب أو نوعا كصاع حنطة أو مئة كحل هذه الدابة اربعينا  
كأحد عيلى أو غير ذلك دور على تسليها كاتى وطائر فى الهواء ومنه قوله بالابن فى الضرع

(وبالاخ من الاب والام  
وأربعة يعصبون اخواتهم)  
أى الاناث للذكر مثل حظ  
الانثيين (الابن وابن الابن  
والاخ من الاب والام  
والاخ من الاب) اما الاخ  
من الام فلا يعصب اخته  
بل اهما الثلث (وأربعة  
يرثون دون اخواتهم وهم  
الاعمام وبنو الاعمام وبنو  
الاخ وعصبات المولى  
المعتق) وانما انفردوا  
عن اخواتهم لانهم عصبة  
وارثون وأخواتهم من  
ذوى الارحام لا يرثون

(فصل فى أحكام الوصية  
وسبق معناها لغة وشراعا  
أو اصل كتاب القرائض  
ولا يشترط فى الموصى به أن  
يكون معلوما وموجودا  
(و) حينئذ تجوز الوصية  
بالمعلوم والمجهول كاللبن  
فى الضرع



هذه الشجرة قبل وجود  
الفترة (وهي) أي الوصية  
(من الثالث) أي ثالث مال  
الموصى (فان زاد) على  
الثالث (وقف) الزائد (على)  
اجازة الورثة) المطلقين  
التصرف فان اجازوا  
فاجازتهم تنفيذ الوصية  
بالزائد وان ردوه بطات في  
الزائد (ولا تجوز الوصية  
لوارث) وان كانت ببعض  
الثالث (الا ان يجيزها باقي  
الورثة) المطلقين التصرف  
وذكر المصنف شرط  
الموصى في قوله (وتصح)  
وفي بعض النسخ وتجوز  
(الوصية من كل مالك بالغ  
عاقل) أي مختار حر وان  
كان كافرا او مجنونا عليه  
بفسه في التصح وصية  
مجنون ومغشى عليه وصبي  
ومكره وذ كر شرط الموصى  
له اذا كان معينا في قوله  
(لكل مقل) أي لكل من  
يتصور له المالك من صغير  
وكبير وكامل ومجنون  
وحمل موجود عند الوصية  
بان يفصل لاقل من ستة  
اشهر من وقت الوصية  
وخرج بمعين ما اذا كان  
الموصى له جهة عامة فان  
الشرط في هذا أن لا تكون  
الوصية جهة معينة  
كعمارة كنيسة من مسلم  
أو كافر لانه بدفها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى)

فتأمل (قوله وبالموجود) أي كهذه الدراهم مثلا (قوله والمعدوم) أي كعمل سيحدث ومنه  
المنفعة دون محلها كعكسه وتبايدان لم يقدرها بمن (قوله من الثالث) قال شيخنا من  
ابتدائية فيدخل جميع الثالث فتأمل (قوله أي ثالث مال الموصى) أي وقت موته بعد وفاء  
دينه أو سقوطه عنه ولا عبرة بما قبله سواء وقعت منه في الصحة أو المرض نعم ما فيه تقويت  
على الورثة يعتبر بوقت تقويته وليس منه حتى أم الولد لانهم من رأس المال المطلقة أو يقدم من  
الثالث الا قول فالقول ان ترتب فتأمل (قوله المطلقين التصرف) خرج به المنيحون عليهم فيقبل  
منهم في الزائد فقط كالولم يكن هناك وارث فتأمل (قوله فاجازتهم تنفيذ) أي التصرف الموصى  
لا عطية مبتدأة كما قيل (قوله بطات) أي الوصية (قوله ولا تجوز) أي لا تنفذ (قوله  
الوصية) أي وان قلت (قوله لوارث) أي وقت الموت وان لم يكن وارثا قبله أو بعده  
(قوله الا ان يجيزها باقي الورثة) أي وان كانت بعين هي قدر حصته ومنها الوقف عليه والهبة  
له وبراءة من دين هو عليه ونحو ذلك وتفسير بعضهم عدم الجواز فيما تقدم بالكرامة لا يناسب  
هذا الاستقناء بعده نعم لو قال أوصيت لزيد بألف ان تبرع على فلان وارثي بخمسة مائة لزمه دفعها  
له اذا قبل ولا يحتاج الى اجازة منهم وهذه جملة من جيل الوصية للوارث قال في شرح الروض  
فان اجازوا فلا رجوع لهم ولوقبل القبض يتا على أن اجازتهم تنفيذ الوصية لا ابتداء عطية  
منهم كأمرو ولا من اجازوا واعتقه الحاصل بالاعتاق في مرض الموت أو بعده بحكم الوصية ثابت  
للميت يستحقه ذكورا والعصبة دون اناتهم والوصية لكل وارث بقدر حصته شاة الغر (قوله  
وتجوز الوصية) أي تصح كما في بعض النسخ وأشار اليه الشارح (قوله عاقل) لو قال مكاف  
ليكن أولى وأظهر وأما السكران المتعدي بسكره فهو كالمكاف في سائر الابواب فتأمل (قوله  
حر) أي كالأدوية (قوله وان كان كافرا) أي حرييا أو غيبه ولو مرثدا ان لم يمت على رده  
لان ملكه موقوف على الرابع (قوله بفسه) أي أو فاس (قوله لكل مقل الخ) هو بكسر  
اللام المشددة (قوله أي ان يتصور المالك) لو عبر المصنف بهذه العبارة لكان أولى وأحسن  
ليشمل الحمل والمجنون والرقيق ان لم يقصده بان قصد السيد أو اطلق ولا يقتصر الى اذن السيد  
بل لو نزع عنه لم يضر فان كان العبد قاصرا قبل السيد ولا ينتظر كماله كما اعتقده العلامة ابن  
قاسم نقلا عن العلامة الرمي وأقره ويشمل الدابة أيضا ان قصد مال كالحالان الوصية لما لهما  
فان قال يصرف في علقها من لا فالمنقول صحت لان علقها على مال كالحالان والمقصود بالوصية  
فيستترط قبوله وبتعيين المصرف الى جهة الدابة وان اتفقت الى آخر رعاية افرض الموصى  
فلوماتب الدابة كانت الوصية لما لهما عند الموت ومن ثم لودات قرينة ظاهرة على انه انما  
قصد بهما مال كالحال وانما ذكرهما لاجل التبيين دفعها له على الوجه ولا يلزم علقها بالمال بل  
يصرفه الوصى فان لم يكن فالناضي ولو بناه ولو كان النائب هو مالك الدابة ويشترط فيه  
عدم المعصية وقبوله بنفسه أو بوايه أو نحو ذلك (قوله لاقل من ستة أشهر) أي أولا كثر منها  
ولم يزد على أربع سنين وكانت المرأة خالية عن زوج أو سيد لان الظاهر وجوده عند النذرة  
وطء الشبهة وفي تقدير الزنا سامة ظن بها (قوله جهة عامة) أي ومنها الخيل المسجلة وطيور  
الحرم والفقراء والذميون ونحو ذلك (قوله كعمارة كنيسة) أي أو لاهل الحرب أو الردة أو لاهل  
بجارب أو يردوا ونحو ذلك (قوله في سبيل الله) أي لانه من القربات كالقراءة وبناء المساجد

وعما رتب أو مصالحها ومطلقا ويحمل على المصالح ولا يضر لو قصدنا كهاو بعضهم جعل هذا  
إشارة إلى الجهة وهو لا يتناسب سياق الكلام فتأمل (تنبيه) يكفي في الجهة الإعطاء إلى ثلاثة  
منهم كالفقراء ويصح الرجوع عن الوصية وعن بعضهم بالقول والفعل كإبطلت الوصية  
أو رجعت عنها أو هذا الوارثي أو نحو ذلك ونحوه يسع ورهن وكفاة ولو بالقبول وكذا كل فعل  
يشعر بالرجوع أو يزول به الاسم (قوله وتعرف للفرقة) أي من أهل الزكاة لثبوت هذا الاسم  
لهم في عرف الشرع (قوله أو أبناء مسجد) أي أو عمارته (قوله وتصح الوصية) أي من كل مكلف  
حر كالأب أو بعضه بل تسن (قوله أي الأبناء) أشار به هذا التفسير إلى أن هذا هو القسم الثاني  
الذي هو الأبناء بنحو قضاء الحقوق المشار إليه بقولهم إثبات تصرف مضاف لما بعده الموت  
وإن كانه أربعة كما تقدم بشرط الموصي هنا كما مر أيضا ويزاد في أمر الاطفال ونحوهم أن  
يكون له عليهم ولاية ابتداء بخروج نحو الوصي وهو الأب فقط وإن علا (قوله وتنبيه الوصايا)  
أي وردا للولاية وأمر المحجور عليه الجنون أو صغر ولولا أن كان موجودا حال الأبناء أو تابعها  
أو وجود حال الأبناء أيضا كالإبصار على أولاده الموجودين ومن سجدت منهم أو نحو ذلك قاله  
الباقي (قوله إلى من الخ) هو إشارة إلى الوصي هنا فتأمل (قوله اجتمعت فيه) أي عند موت  
الموصي وإن لم تكن عند الوصية (قوله خمس خصال) وفي بعض النسخ خمس شرائط أي بعد  
اعتبار العدالة والاهتمام بالتصرف وعدم العداوة بين المحجور عليه والولي ويتقدم وصي  
الكامل من الأب والجد على وصي الآخر إذا كان الأب بغيره صفة لولاية فالوصاية حينئذ  
للجد \* (تنبيه) يجوز تعييب مال المحجور عليه أصيابه عن يريدا بالورثية أو اخذه من  
غاصب أو غيره كما في قصة الخضر عليه الصلاة والسلام (قوله والامانة) أي احترام من الناس  
(قوله لئلا يكره) هو المعتمد (قوله فهي أولى) أي لو فرضت في آخر وجب من خلاف  
الاصططخرى فإنه يرى أنها إلى بعد الأب والجد فتأمل

### • (كتاب بيان أحكام النكاح) •

الذي هو من العقود اللازمة من جهة الزوجية قطعا ومن جهة الزوج على الرابع ومفاد  
الاباحة لا المال والمعة ودعا عليه فيه هو الزوجية على الاصح وبذلك علم أنه لا خيار فيه والاصل فيه  
قوله تعالى وأنكحوا النكاح منكم الآية رخصت من أحب فطرق في قلبه سن بسنق ومن سنق  
النكاح وأر كانه نكاح زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة (قوله وما يتعلق به) أي من صحة  
وفساد وحل وحرمه وغير ذلك المشار إليه بقوله من القضايا والأحكام فتأمل (قوله من القضايا)  
جميع قضية بمعنى مقضى بها فهي النسبة المذكورة (قوله والأحكام) جميع حكم وهو النسبة  
التمام (قوله وهذه الكلمة) بالمعنى الغوى لأن الإشارة بقوله من القضايا والأحكام ساقطة من  
بعض نسخ المتن كما قال الشارح وسقوطها ظاهر (قوله والنكاح الخ) فيه تساهل لأن الوطء  
والعقد من معناه الشرعي وإن اختلف في كونه حقيقة فيهما أو المصحح أنه حنيفة في العقد مجاز  
في الوطء كما جاء به التنزيل ويحمل عليه بقريته كما يأتي واليه أشار الشارح بقوله ويطاق شرعا على  
عقد مشتق على الأركان والشروط ولو أبدل قوله مشتق الخ بقوله كغيره عقد يتضمن اباحة وطء  
بلفظ النكاح أو تزويج أو ترجع له كان أولى وأظهر قال شيخنا وهو ملك انتفاع لملك منفعة

• (كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به) •

وفي بعض النسخ وما يتعلق به (من القضايا والأحكام) وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق أمة على الضم والوطء والعقد ويطاق شرعا على عقد مشتق على الأركان والشروط (والنكاح



كما يأتي وقد بالغ بعضهم اسماء الى ألف واربعين اسما (قوله مستحب) اي قبوله بدليل ما بعده  
والاصل فيه الاباحة لصحة من الكافر وعليه فهل يصح نذره او لا قال العلامة ابن حجر يصح نذره  
ان قصد به العتقة او حصول ولد أو نحو ذلك وهو وجبه وقال العلامة الرمي لا يصح نذره لان  
اصله الاباحة (قوله بتوقان نفسه) اي ولو خصيا (قوله كهر ونفقة) اي وكسوة والمراد منهما  
القدرة على الحال من المهر وعلى كسوة فصل الفكين وعلى نفقة يوم النكاح (قوله فان فقد  
الاهبة) اي المذكو ر مع توقانه للوط (قوله لم يستحب له النكاح) اي بل يستحب له تركه كما في  
المنهاج وغيره وبالغ في شرحه لم يقال بكرهه النكاح ويكسر منه وتة بالصوم لم يثبت بامعشر  
الشباب من استطاع منهم الباءة فلا تزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع  
فعل به بالصوم فانه له وجاء اي قاطع اتوقانه لاجابة قطع النسل كالكافر والطير ونحوه فيحرم  
استعماله فان لم تنكسر منه وتة بالصوم فلا تزوج فان لم يكن به توقان كره له ذلك ان كان به علة أو  
كان فاقدا للاهبة فان وجدها ولا علة به فالعبادة له أفضل ان كان متعبدا والا فانه نكاح له  
أفضل لانه لا تنقض به البطلان في القوا حش نعم لا يستحب النكاح لمسلم في دار الحرب مطلقا  
ويستحب للمرأة النكاح ان كانت تائسة له او احتاجت اليه لنحو نفقة أو خافت على نفسها من  
اقتحام الفجرة أو نحو ذلك والا كرهه اذ ان كان في الام نعم ان لم تدفع عنها الفجرة الابانة نكاح فهو  
واجب عليه انتهى (تنبيه) يستحب كون المرأة بكر اي غير مدخول بها ولو ثيبا لا يضر  
كضمت آله ونحوه دية لا فاسقة جيلة عرفاء عند العلامة الرمي وبحسب طبعه عند شيخنا  
ولو ادعى عرفا قارب اذ ان نسب طيب لا يفت زنا فاسق قال الاذري وقيل به ان يلحق به  
اللاتيطة ومن لا يعرفها اب وغير ذات قرابة قريبة بال تكون اجنبية او ذات قرابة بعيدة  
ضعف الشهوة في القرية فيجوز الولد نجس فاردود بالغة الحجاب خفيفة المهر لا مطلقة يرغب  
فيها مطلقة قال العلامة المناوي ويسن ان يعقد عليها في شوال وان يكون يوم الجمعة اول النهار  
وان يكون في جمع وان يكون بالسجد وان يدخل عليها في شوال ايضا (قوله ويجوز للحر) اي  
الكامل الحرية البالغ العاقل الرشيد ولو حكما (قوله ان يجمع) اي بالعقد ولو في عدة واحدة  
(قوله بين اربع حرائر) اي معا او مرتبا ولو كافرات فان زاد عليه ابطال الزائد ان تغيروا لا يطل  
الكل وانما خصت الاربع لان في دورها ثلاث ايل فهو موافق اغالب احكام الشريعة وفيه  
مخافة اشريعة موسى صلى الله عليه وسلم لم اتق ائس فيها حصر في عدد انما و اشريعة عيسى  
صلى الله عليه وسلم التي منعت أكثر من واحدة ونخرج بالحرائر الاما بالملك فلا حصر فيهن ولو مع  
الحرائر المذكورات (قوله ونحوه) اي كالمجنون (قوله مما يتوقف) اي من كل نكاح يتوقف  
جوازه على الحاجة ولو قال من يتوقف جوازه نكاحه على الحاجة لمكان اولي وانسب فتأمل  
(قوله ويجوز للعبد) اي لمن فيه رقب بنوعه كذا كره الشارح (قوله ان يجمع بين اثنتين) اي  
بالتقدمتين او اثنتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لان النكاح من الفضائل فلم يلحق  
العبد فيه بالحر كما لا يلحق الحر بنصب النبوة في الزيادة على الاربع فان زاد عليه افكس في الحر  
ولا يشترط في نكاح الامة ما يأتي في نكاح الحر فتأمل (قوله ولا ينكح) اي لا يجوز ولا يصح (قوله  
الحر) اي الكامل الحرية بمعنى لا يتزوج (قوله أمة غيره) اي من فيه رقب ولو مبعوضة لا يقرب عليه

مستحب ان يحتاج اليه  
بتوقان نفسه للوط ويجوز  
أهبة كهر ونفقة فان  
فقد الاهبة لم يستحب له  
النكاح (ويجوز للحر ان  
يجمع بين اربع حرائر)  
فقط الا ان تتعين الواحدة  
في حقه كمنكاح مغيبة  
ونحوه مما يتوقف على  
الحاجة (و) يجوز (للعبد)  
ولو مدبر او مبعوضا او مكاتبيا  
او معاق العتق بصفته (ان  
يجمع بين اثنتين) اي  
زوجهين فقط (ولا ينكح  
الحر أمة) غيره

من ارفاق الولد ثم يجب تقديم المبعضة على كاملة الرق ومن هي أقل رقا على أكثر منها (قوله  
~~لأن~~ عدم صدق الحرة) لو أسقط المصنف صدق إشغال الشرط الاول من الشرطين اللذين في  
كلام الشارح لأن عدمه إشغال عدم القدرة عليه أو عدم كونه متحتمه والمراد ما ترضى به من مهر  
المثل فاقل فاضلا عما يحتاجه من مسكنه وخدمه واباسه ومركوبه ونحوها (قوله أو عدم  
رضاه به) أي بالزوج أو بما قدر عليه من المهر وماله الغائب كما عدوم وكذا رضاها بالزوج  
أو بلامه رفعت له الامة في ذلك (قوله وخوف العنت) وهو في الاصل المشقة وفرضها بالزنا ما  
فيه من المشقة بالحس في الدنيا ان حد والافبا العذاب عليه في الآخرة ان لم يقب عنه والمراد  
بخوف العنت أن تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لا يكون لخصوص امة بعين او منه به لم  
جواز حل الامة للذين دون المسوح والمحبوب فتأمل (قوله ان لا يكون تحته حرة) أي أو  
أمة بالملك أو بالنكاح فلم يمتد له أن يتزوج أمتين أو أكثر من ذلك حيث وجدت الشروط  
واعل المصنف انما قيد بالحرة لاطفائه النكاحية عليه انما راجعه (قوله تصلح للاستمتاع) أي عرفا بان  
تعلقه بفرج بذلك الصغيرة التي لا تحتل الوطء والرتقاء والقرناء والهرمة ونحوها نعم ان كانت  
العاهرة للاستمتاع في غير بلد لزمه السفر اليه ان كانت تنقل معه الى وطنه ولم ينسب في  
سفرها الى الاسراف ومجاوزة الحد والافهى كالعديم فله نكاح الامة حينئذ قال شيخنا ولو قال  
صالحة بدل تصلح لكان أولى وأحسن انتهى وانظر هل مثل الصالحة المتصيرة لتوقع شفائها وهي  
تسم من الرتقاء ونحوها راجع العلامة ابن قاسم الاول ونقل عن العلامة الرمي أنه قال ان  
عافت نفسه الوطء جاز له فعله والا فلا (قوله ولا يحل لمسلم) أي حرا كان أو رقيا (قوله امة كناية)  
هذا في عقد النكاح فللمسلم وطء الامة النكاحية يملك الميمون وخرج بالمسلم الكافر حرا كان  
أو رقيقا فله نكاح الامة النكاحية امكن بشرط في الحر ما يشترط في المسلم مما مر (تنبيه) لا يحل  
لحر وطء امة ولده ولا امة مكاتبه ولا امة موقوفة عليه ولا امة موصى له بنفقة ثم ولو ملك الولد  
زوجة اية لم ينفسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا ملك زوجته سيده فانه ينفسخ نكاحه والفرق  
بينهما ان تعلق السيد بمكاتبه أقوى من تعلق الاب باماله ولده (قوله ونكح حرة) أي بعد  
الامة كما هو فرض المسئلة فنخرج به ما لو عدها عليه ما عافاه لا يصح في الامة وان كانت الحرة غير  
صالحة فتأمل (قوله ونظر الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل الفحل والمصلى وهو من  
قطعت أنيابه وبقي ذكره والعينين والمحبوب بالياء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقي انثىه والشيخ  
والهرم والخنثى بفتح النون أشهر من كسرها وهو الممتشبه بالنساء ونحو ذلك كما يأتي ويلحق بذلك  
الخنثى لكونه مع النساء كالرجل وعكسه كما صرح به في الروضة وأصلها والمراد ما يخرج  
المسوح لانه مع الاجانب كالحرم والمجنون وغير المراهق (قوله الى المرأة) أي ولو غير مشتهة  
لكبر لا صغرها لانهم لم تدخل في انظر المرأة (قوله سبعة أضرب) بتقديم المهملة على الموحدة (قوله  
الى الأجنبية) أي حرة او مبعضة وهي من يحل له وطؤها بعقد نكاح او ملك في حد ذاته وان حرم  
لعارض من نحو كفر او رق او احرام أو غير ذلك فالمراد به غير اضرع ولو امة وشمل بدنها  
ووجهها وكفها وشعرها وظفرها وان انفصل أو تزوجها بعد انفصاله (قوله فغير جائز) أي  
ولو من عيون قزاز لان من مر آة لانه خبال فقط فلا يحرم وان لم يخف فتنة ولا شهوة تلج من نظر

(الابشير طين عدم صدق  
الحرة) او قد الحرة أو عدم  
رضاه به (وخوف العنت)  
أي الزنا لانه فقد الحرة وترك  
المصنف بشرطين آخرين  
أحدهما ان لا يكون تحته  
حرة مسلمة او كناية تصلح  
للاستمتاع والثاني احلام  
الامة التي ينكحها الحر فلا  
يحل لمسلم امة كناية واذا  
نكح الحر امة بالشرط  
المد كورة ثم أبهر ونكح  
حرة لم ينفسخ نكاح الامة  
(ونظر الرجل الى المرأة  
على سبعة أضرب أحدها  
نظره) ولو كان شيخا مرما  
عاجزا عن الوطء (الى  
أجنبية اغير حاجبة) الى  
نظرها (فغير جائز)



كما يأتي وقد أباح بعضهم اسماء إلى ألف وأربعين اسما (قوله مستحب) أي قبوله بدليل ما بعده  
والاصل فيه الاباحة لصحة من الكافر وعليه فهل يصح نذره أو لا قال العلامة ابن حجر يصح نذره  
ان قصد به العتقة أو حصول ولد أو نحو ذلك وهو وجوبه وقال العلامة الرمي لا يصح نذره لان  
اصل الاباحة (قوله بتوقان نفسه) أي ولو خصيا (قوله كهر ونفقة) أي وكسوة والمراد منها  
القدرة على الحال من المهر وعلى كسوة فصل الفكين وعلى نفقة يوم النكاح (قوله فان فقد  
الاهبة) أي المذكو رة مع توقانه للوط (قوله لم يستحب له النكاح) أي بل يستحب له تركه كما في  
المنهاج وغيره وبالغ في شرحه لم يقل بذكره له النكاح ويكسر شهوته بالصوم لم يثبت بامس  
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع  
فعلية بالصوم فانه له وجه أي قاطع لتوقانه لا بما يقطع النسل كالكافر والطيار ونحوه فيحرم  
استعماله فان لم تنكسر شهوته بالصوم فليتزوج فان لم يكن به توقان كره له ذلك ان كان به علة أو  
كان فاقه في الاهبة فان وجدها ولا علة به فالعبادة أفضل ان كان متعبدا والا فانه نكاح له  
أفضل لانه لا تنقض به البطل الذي القوا حش ثم لا يستحب النكاح لمن لم في دار السرب مطلقا  
ويستحب للمرأة النكاح ان كانت تائده أو احتاجت اليه لنحو نفقة أو خافت على نفسها من  
اقتحام الفجرة أو نحو ذلك والا كرهها ذلك كما في الام نعم ان لم تدفع عنها الفجرة الابانة نكاح فهو  
واجب عليه انتهى \* (تنبيه) يستحب كون المرأة بكر أي غير مدخول بها ولو ثيبا بالاعذار  
كضعت آلتها ونحوه دينة لافاقة جميلة عرفاء عند العلامة الرمي وبحسب طبعه عند شيخنا  
ولو ادت عرفا قاربها ذات نسب طيب لا يثبت زنا فاسق قال الاذري ويشبهه ان يلحق به  
اللقطة ومن لا يعرفها أب وغير ذات قرابة قريبة بان تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة  
ضعف الشهوة في القرينة فيجوز الولد فيجوزها ردودا بالغة الحاجة خيفة المهر لا مطلقة يرغب  
فيها مطلقا قال العلامة المزاوي ويسن ان يعقد عليه في شوال وان يكون يوم الجمعة اول النهار  
وان يكون في جمع وان يكون بالسجد وان يدخل عليها في شوال ايضا (قوله ويجوز للحر) أي  
الكامل الحرية البالغ العاقل الرشيد ولو حكا (قوله ان يجمع) أي بالعدة ولو في عقود متعددة  
(قوله بين اربع حرائر) أي معا او مرتبا ولو كافرات فان زاد عليه ابطال الزائد ان تميزوا لا بطل  
الكل وانما خصت الاربع لان في دورها ثلاث ايام فهو موافق لما قال احكام الشريعة وفيه  
مخافة الشريعة موسى صلى الله عليه وسلم لم اتق ليس فيها حصر في عدد النساء والشريعة عيسى  
صلى الله عليه وسلم التي منعت أكثر من واحدة ونخرج بالحرائر الاما بالملك فلا حصر فيهن ولو مع  
الحرائر المذكورات (قوله ونحوه) أي كالجنون (قوله مما يتوقف) أي من كل نكاح يتوقف  
جوازه على الحاجة ولو قال من يتوقف جوازه نكاحه على الحاجة لكان أولى وان نسب فتأمل  
(قوله ويجوز للعبد) أي لمن فيه رقب بنوعه كما ذكره الشارح (قوله ان يجمع بين اثنتين) أي  
بالعدة حرتين أو اميتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لان النكاح من القضاء فلم يلحق  
العبد فيه بالحر كما لا يلحق الحر بنصب النبوة في الزيادة على الاربع فان زاد عليه افكاه في الحر  
ولا يشرط في نكاح الامة ما يأتي في نكاح الحر فتنامل (قوله ولا ينكح) أي لا يجوز ولا يصح (قوله  
الحر) أي الكامل الحرية بمعنى لا يتزوج (قوله أمة غيره) أي من فيه ارق ولو مبعوضة لا يترتب عليه

مستحب لمن يحتاج اليه  
بتوقان نفسه للوط ويجوز  
أهبة كهر ونفقة فان  
فقد الاهبة لم يستحب له  
النكاح (ويجوز للحر ان  
يجمع بين اربع حرائر)  
فقط الا ان تميز الواحدة  
في حقه كنكاح مقيس  
ونحوه مما يتوقف على  
الحاجة (و) يجوز للعبد  
ولو مدبر او مبعوضا أو مكاتب  
او معلق العتق بصدقة (أن  
يجمع بين اثنتين) أي  
زوجتين فقط (ولا ينكح  
الحر أمة غيره)

من ارفاق الولد نعم يجب تقديم المبيعة على كاملة الرق ومن هي أقل رفا على أكثر منها (قوله  
~~بعدم صدق الحرة~~) لو استقط المصنف صدق اشمل الشرط الاول من الشرطين اللذين في  
كلام الشارح لان عدمها يشمل عدم القدرة على اعدام كونها تحتها والمراد ما ترضى به من مهر  
المثل فاقل فاضلا عما يحتاجه من مسكنه وخدمته واباسه ومركوبه ونحوها (قوله أو عدم  
رضاها به) أي بالزوج أو بما قدر عليه من المهر وماله الغائب كالعدم وكذا رضاها بالزوج  
أو بلامه ففصل له الامه في ذلك (قوله وخوف العنت) وهو في الاصل المشقة وفسر هذا بالزنا لما  
فيه من المشقة بالحسد في الدنيا ان حدوا لافبا العذاب عليه في الآخرة ان لم يقب عنه والمراد  
بخوف العنت أن تغاب شهوته وتضعف تقواه وان لا يكون تلصص امه ببعينه او منه يدلم  
جوارحه لالامة للعنين دون المسووح والمحبوب فتأمل (قوله ان لا يكون تحت حرة) أي أو  
امه بالملك أو بالنكاح فلم منه ان له أن يتزوج أمته أو أكثر من ذلك حيث وجدت الشروط  
واعل المصنف انما قيد بالحرة لعطفه الكتابية على افراده (قوله تصلح للاستمتاع) أي عرفا بان  
تعنه فخرج بذلك الصغيرة التي لا تتحمل الوطء والرتقاء والقرنان والهرة ونحوها نعم ان كانت  
العاهرة لا تستمتع في غير بلد لم يملكها ان كانا في بلد واحد لم يملكها في غيره ولم يفسد في  
سفرهما الى الاسراف ومجاوزة الحدود والافهى كعدم فله نكاح الامه حينئذ قال شيخنا ولو قال  
صالحه بدل تصلح لكان أولى وأحسن انتهى وانظر هل مثل الصالحة المتحصنة لتوقع شفائها وهي  
تسهم من الرتقاء ونحوها ربح العلامة ابن قاسم الاول ونقل عن العلامة الرملي أنه قال ان  
عافت نفسه الوطء جاز له فعله والا فلا (قوله ولا يحل لمسلم) أي حرا كان أو رقبا (قوله امه كتابية)  
هذا في عقد النكاح فللمسلم وطء الامه الكتابية بمالك اليه وخرج بالمسلم الكافر حرا كان  
أو رقبا فله نكاح الامه الكتابية لكن بشرط في الحر ما يشترط في المسلم عامر (تنبيه) لا يحل  
لحر وطء امه وولده ولا امه مكاتبه ولا امه موقوفة عليه ولا امه وصى له بعتقها ولو ملك الولد  
زوجة اي لم ينفسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا ملك زوجة سيده فانه ينفسخ نكاحه والفرق  
بينهما ان تعاق السيد بماله كتابته أقوى من تعاق الاب بماله ولده (قوله ونكح حرة) أي بعد  
الامة كما هو فرض المسئلة فخرج به ما لو عدها من ماله فانه لا يصح في الامه وان كانت الحرة غير  
صالحه فتأمل (قوله ونظر الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل الفحل والنصى وهو من  
قطعت انقيامه وبقي ذكره والعنين والمحبوب بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقي انقيامه والشيخ  
والهرم والمجنون يفتح النون أشهر من كسرهما وهو المتشبه بالنساء ونحو ذلك كما يأتي ويلحق بذلك  
المجنون لكونه مع النساء كالرجل وعكسه كما صرح به في الروضة وأصلها والمراد ما يخرج  
المسوخ لانه مع الاجانب كالهرم والمجنون وغير المراهق (قوله الى المرأة) أي ولو غير مشتمة  
لكبر لا صغرا لانهم لم تدخل في انظر المرأة (قوله سبعة أضرب) بتقديم المهملة على الموحدة (قوله  
الى الأجنبية) أي حرة او مبيعة وهي من يحل له وطؤها بعقد نكاح او ملك في حد ذاته وان حرم  
لعارض من نحو كفر او رق او حرام أو غير ذلك فالمراد بهما غير الحرام ولو امه وشمل بينهما  
ووجهها وكفها وشعرها وظفرها وان انفصل أو تزوجها بعد انفصاله (قوله فغير جائز) أي  
ولو من عيون قزاز لا من امرأة لانه خيال فقط فلا يحرم وان لم يخف فتنة ولا شهوة لطيف من نظر

(الابن طين عدم صدق  
الحرة) او قد الحرة أو عدم  
رضاها به (وخوف العنت)  
أي الزنا لم يفسد الحرة وترك  
المصنف شرطين آخرين  
أحدهما ان لا يكون تحت  
حرة مسلمة او كتابية تصلح  
للاستمتاع والثاني اسلام  
الامة التي ينكحها الحر فلا  
يحل لمسلم امه كتابية واذا  
نكح الحر امه بالشرط  
المدكورة ثم أبهر ونكح  
حرة لم ينفسخ نكاح الامه  
ونظر الرجل الى المرأة  
على سبعة أضرب أحدها  
نظره ولو كان شيخا هربا  
عاجزا عن الوطء (الى  
أجنبية غير حرة) الى  
نظريها (فغير جائز)



فان كان النظر لحاجة كشيء اذ عليه اجاز (والثاني نظره) اي الرجل (الى زوجته وامته فيجوز ان ينظر) من كل منهما (الى ما عدا  
الفرج منهما) اما الفرج فيحرم نظره ٢٥٢ وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر اليه لكن مع الكراهة (والثالث

نظره الى ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو أخته المزدوجة فيجوز ان ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة) أما الذي بينهما فيحرم نظره (والرابع النظر) الى الاجنبية (لأجل) حاجة (النكاح فيجوز) للشخص عند عزمه على نكاح امرأة (النظر الى الوجهه والكنين) منها ظهرا وبطنا وان لم تأذن له الزوجة في ذلك وينظر من الامنة على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظر من الحرة (والخامس النظر للمداواة فيجوز) نظرو الطبيب من الاجنبية (الى الموضع التي يحتاج اليها) في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد أو ان لا تكون هناك امرأة تعالجه (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها عند شهادته برئائها أو ولادتها فان تعمد النظر اغيبر الشهادة فسق ووردت شهادته (أو) النظر (للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز النظر) اي نظره اها وقوله (الى الوجهه) منها (خاصة) يرجع للشهادة والمعاملة (والسابع النظر الى الامنة عند اتياعها) اي غيرها

الى امرأة اجنبية حرام تكوي عيناه يوم القيامة بما يمر من نار ونظر المرأة الى الاجنبى كعكسه (قوله جاز) اي النظر الى الوجه خاصة (قوله الى زوجته) أي غير المعتدة عن شبهة من الغير والافهى كالحائض ونظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعهما من نظرها اليه امتنع عليها بخلاف عكسه (قوله وامته) أي ان حل له الاستمتاع بهما والافصح هو من وجهه ومشتراكه ومكاتبته ومشرته وثنيته ومحرم ولومن رضاع أو مصاهرة فهي معه كالحرم ونظرها الى سبدها كعكسه (قوله ان ينظر الخ) خرج بالنظر المس فلا خلاف في حله ولولولفرج (قوله من كل منهما) اي في الحياة والممات (قوله الى ما عدا الفرج منهما) اي قبلا أو دبرا وهو كذلك بل قال الامام يجوز التذذير المرأة من غير ايلاح انتهى اقول وهو ظاهر خلافا لدارمي ومن تبعه (قوله والاصح جواز النظر اليه) اي الفرج (قوله لكن مع الكراهة الخ) هو المعتقد ونظر داخل الفرج اشد كراهة بل قيل انه يورث العمى في الناظر وفي ولده أو في قلبه قال شيخنا رقة قد ورد في ذلك حديث ضعيف أو موضوع أو منكروا وباطل أو معضل أو حسن فراجع (قوله الى ذوات) اي صاحبات فاضافتهن من اضافة البيان أو الاعم الى الاخص او بمعنى ابدان وحينئذ فلا اشكال في الاضافة فتأمل (قوله محارمه) اي ولولوا كونه كالمكر (قوله أو أخته المزدوجة الخ) قد تقدمت هذه مع ما للحق به او محل الجواز اذ لم تكن شهوة وكذا كل ما قيل يجوز النظر اليه ونظر المرأة الى محرمها كعكسه (قوله فيما عدا ما بين السرة والركبة) خرجت السرة والركبة فلا يجوز نظرها (قوله فيجوز) اي بل يسن ولوشهوة وله تكدير برء اراد اتمام محتاجا اليه وخارج بالنظر المس ولولا عني فلا يجوز له فيوكل من ينظر له ويخرج بهما أختما فلا يجوز نظرها لها مطلنا واما أخوها الامر اذا كان يشبهها فافتنى بعض المتأخرين بأنه يجوز له النظر اليه بغير شهوة كما قاله العلامة الزملي كالطبيب (قوله منها) اي الحرة ولا يجوز نظرها ويسن لها أيضا ان تنظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة (قوله على ترجيح النووي) اي بان الامنة كالحرمة وهو مرجوح والراجح انه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كعكسه والحاصل أن المنظر ومنها ما عدا عورة الصلاة فقط (قوله فيجوز الخ) محله اذا كان بحضور محرم أو امرأة ثقة وعدم امرأة تعالج ذلك كما ذكره الشارح ويقدم المسلم على الكافر والكافرة عليها ما وكذا الممسوح بهما ويلحق بما ذكرنا من النظر الخائن والقبالة للفرج (قوله للشهادة عليها) اي اداءه أو تحملا ولو الى فرج الزاني أو الزانية ووردي المرضعة وعانة ولدا الكافر لانيات العانة وذكر الرجل اذا دعت المرأة عيالته ونحو ذلك (قوله فان تعمد النظر) اي بشهوة (قوله ووردت شهادته) اي فيجب عليه أن يصون نفسه لذلك (قوله وقوله الى الوجهه منها) المعتقد انه راجع الى المعاملة فقط لماعات ان النظر للشهادة لا ينعقد بالوجه (قوله عند اتياعها) اي من الرجل او الى العبد عند اتياعه من المرأة (فائدة) هل يجوز النظر الى الامنة المسيبة حال شرائها ولو بشهوة مثل الخطبة فيجوز ان ينظر اليها ولو بشهوة ام يفرق بين ما هنا وما هناك قال العلامة ابن قاسم وقعت هذه المسئلة في درس العلامة الرملي وتوقف فيها فنظر الطلبة من قال بالجواز ومنهم من فرق قال وينبغي أن يعمل بالفرق فليحذر انتمى أقول ولعل الفرق أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالنظر للزوجة ممن يريد نكاحها وعالمة المودة بينهما ولا كذلك الشراء لانه لا يلزم من الشراء

الاستمتاع فليتأمل (قوله فيجوز النظر) أي بلا شهوة ولا خوف فتنه ولا خلوة فيما يظهر (قوله لا عورتها) أي فلا ينظرها وكذا عورة العبد ونظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة كالمحرم نعم لا تنظر الكافرة من المسلمة غير ما يبدو وعند المهنة ويجوز النظر للعلم ولو لامرأة لم تكن بحضور محرم ونحوه ومحل في غير مطاوعة وأمر دولو جيلاسوا ما يجب بعلمه في ذلك وغيره \* (خاتمة) \*  
يجب - ثم اضطجاع رجلين أو امرأتين عرايا في فراش واحد وان تباعدوا شمل ذلك الأب وابنه والآخر وأخاه والبنت وأمها والأخت وأختها ونازع في الأصول السبكي وفي غيرهم الزركشي ويسن مصافحة الرجالين والمراأتين وتقبيل فمها والرأس والنحو فقدم من سفرهم يستثنى الأمرد الجليل فحرم مصافحته وكذلك من بدعاة كالبرص والجدم ونحوهم أفنكره مصافحته كما قاله العبادي وأعلم أن المس في جميع ما ذكر كانظر بل أقوى إلا النظر بشهوة أو خوف فتنه في غير ما مر ويسن القيام لاهل الفضل ونحوهم كراما لاربابه وتفصيلا كما مر لا غيرهم إلا الحاجة أو ضرورة فربما يجب وخرج بالقيام الركوع الواقع بين أيدي العلماء والصالحين والأمراء ونحوهم فهو حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر وألف فيه بعضهم مؤلفا انتهى

\* (فصل في بيان أحكام ما لا يصح عقد النكاح الأبه) \* وكذا كان أو شرطاً أو غيرهما وأشار إلى الأولين بقوله فيما لا يصح النكاح الأبه ولو عبر الشارح عن إمكان أولى وأنسب (قوله الأبوي) أي خاص أو عام بنفسه أو بمن يقوم مقامه (قوله وهو الخ) راجع للولي الذي ذكره تأمل (قوله احتراز عن الاتي الخ) هو مفهوم من لفظ ولي عدل أيضا بشرط المذكورة والعدالة فيما يأتي تكرر وتصريح بالمعوم ولو سكت الشارح هنا عن المحتراز الذي ذكره إلى ما يأتي إمكان أولى وأنسب (قوله ولا غيرها) أي لا بوكالة ولا ولاية نعم إن وابت الولاية العظمى والعياذ بالله تعالى صح منه ذلك للضرورة وقياسه نصيح تزويجها وهو كذلك وحقيقة فلا حاجة لتعدد العلامة ابن قاسم في ذلك وقيد الشارح الحضور بهم مادون الولي لأن المقصود منه عقده وقيدهما أيضا بالعدالة دون الولي مع اعتبارهما فيه أيضا بالمسابقة والمراد من المصدر المثنى والأصل شاهدان عدلان فتأمل (قوله شاهدي عدل) أي متصفين بالعدالة وقيدهم بما هما دون الولي مع اعتبارهما فيه كما يأتي تبركا بلفظ الحديث لأن كاح الأبوي وشاهدي عدل قال شيخنا وفيهم منعه أيضا المذكورة فذكرها هي والعدالة فيهما فيما يأتي تكرر وتصريح بالمعوم أيضا فتأمل (قوله وذكر المصنف الخ) منه يعلم أن الولي والشاهدين من الأركان الخمسة وبقي منها الزوج والزوجة والصيغة كما مر وشرط الزوج عدم الإحرام والاجبار وكونه معينا وعلمه بحمل المرأة ونحوه وشرط الزوجية عدم الإحرام والنعين وخلوها عن نكاح وعدة والعلم بانوثته فلا يصح العقد على الخثي وإن بان ذلك كونه في الزوج أو انوثته في الزوجة ومكره نكاح من أتضح باحدهما وشرط الصيغة كالبيع وكونها بلفظ صريح من مشتق نكاح أو تزويج ولو بغير العربية وإن قدر علم أحدهما ففهمها العاقدان والشاهدان سواء تقدم لفظ الزوج أو الولي ولا تصح بالكتابة إلا في الزوجة (قوله ويفتقر الولي) أي كل واحد منهم على سبيل الشرطية كما أشار إليه الشارح واليه يوفق كلام المصنف بقوله شرائط فتأمل (قوله إلى ستة شرائط) وفي بعض النسخ ست بإسقاط التاء أي غير المنهومة من لفظ شهادته من السمع والبصر والمنطق والضبط وفهم لسان العاقدين

(فيجوز) التطهر (إلى)  
المواضع التي يحتاج إلى  
تقليمها) فينظر أطرافها  
وشعرها لا عورتها

\* (فصل) فيما لا يصح  
النكاح الأبه \*

(ولا يصح عقد النكاح  
الأبوي) عدل وفي بعض  
النسخ بولي ذكر وهو احتراز  
عن الاتي فإنه لا تزوج  
نفسها ولا غيرها (و) لا يصح  
عقد النكاح أيضا إلا  
بمضور (شاهدي عدل)  
وذكر المصنف شرط كل من  
الولي والشاهدين في قوله  
(ويقتقر الولي والشاهدان  
إلى ستة شرائط) الأول



وعدم كونه حادياً وغير المفهومة من الولاية من عدم الاحرام وعدم جبر البقعة ونحو ذلك  
 (قوله الاسلام) أي بقاء الولي وكذا الشهود ولولي نكاح كافر قلم فلا يصح بظاهر الاسلام  
 او مستور بان يكون يداخلة عليه المسلمون والكفار وغاب المسنون او تساووا مع الكفار  
 (قوله فلا يكون ولي المرأة كافر الخ) لا يخفى ان اقتصار الشارح في مفهومات الشروط على  
 الولي نص في كلام المصنف وهو خلاف الصواب وما ذكره في بيان بقوله وجب مع ما سبق  
 في الولي لا يشهد لعدم الاعتراض عليه فتأمل (قوله الاقيم بستانه المصنف بعد) أي في قوله  
 الا انه لا يشترط نكاح الذمية الخ فتأمل (قوله او تنقطع) أي فلا يبعد تحال جنونه وتنقل الولاية  
 لا يبعد بخلافه حال افاقته حيث لم يكن فيه خيل فلا يصح عقده غيره لانه هو الولي حينئذ وكذا  
 الشاهدان ومن ذلك علم عدم الصحة في محتمل النظر بخيل في عقله فتأمل (قوله والرابع الحاربية)  
 أي الكفالة في الولي واللهدين بقاء فلا يصح مع الحاربية المستور بقاءه بغيره بغيره ما مر في  
 الاسلام (قوله فلا يكون الولي عبداً) ويجوز للمبعض أن يزوجه أمته بالملك لا بالولاية (قوله  
 ويجوز أن يكون) أي العبد (قوله فالباق في النكاح) أي لنفسه أو بالو كالتن من غيره بخلاف  
 الإيجاب فلا يكون وكذا لا في نفسه وإيراد هذه المسئلة على كلام المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله  
 والخامس الذكورة) أي ولولي الواقع في كفي التضاح في الذكورة في الخنثى بعد العقد لانه ليس  
 به شهوداً عليه بخلافه فيما مر فتأمل (قوله فلا تكون المرأة والخنثى وليين) أي ولا شاهدين  
 أيضاً (قوله والسادس العدالة) وهي لغة الاستقامة والاعتدال وعرفاً مملكة في النفس  
 بقدرة على اجتناب المحرمات والردائل المباحة فالصبي اذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم تحصل  
 له تلك الملكة لا يكون عدلاً ولا فاسقاً والمراد به انعدام الفسق الظاهر فلا يصح عقده الفاسق  
 وان أسره بأي نوع من أنواع المحرمات فيكفي بالعدالة المستورة والظاهر وهي المعروفة  
 بين الناس في الولي والشاهدين نعم لا يضر الفسق في الامام الاعظم وينفذ حكم قاضي الضرورة  
 قال شيخنا شيخنا نبيه الامامة الرمي ويكفي في صحة العقد توبة الولي حال العقد فقط انتهى وإقره  
 مشايخنا (قوله نكاح الذمية) أي الكافرة بمعنى العقد عليهم المسلم أو كافر ولو عتقة مسلم (قوله  
 الى الاسلام الرمي) أي فعليه بالعدل في دينه وان اختلفت ملتهما الا بالحاربية وغيرها كالارث نعم  
 المرتد ولا يلازم طلاقاً ولا يصح من قاضي الكفار أن يزوجه الكافرة مسلم (قوله فيجوز كونه) أي  
 بالامانة (قوله فاقاً) أي وكذا كونه رقيقاً مكاتباً أو مبعوثاً أو كافراً في كفرة لانه يزوجه  
 بالملك لا بالولاية فافقه الشارح على استخراج الفاسق غير قيد الا ان يكون فاسقاً الى تعبير  
 المصنف بالعدالة فتأمل (قوله فلا يقرح في الولاية) أي ولاية التزويج لحصول المقصود بالبحث  
 والسماع وقال شيخنا أي من حيث صحة العقد لانه يוכל بصير في قبض المهر واقباضه انتهى  
 ولا يقدح الخرس أيضاً في الولاية ان كان له اشارة منه مهمة أو كتابة كذلك والزوج الابعدهم ان  
 أراد هو أن يتزوج فان لم يختص بإشارته الفطنون بإشراة العقد بنفسه والاولى من يعقده بإشارة  
 أو كتابة وان كانا كتابيين ولا يباشرا النكاح بنفسه لانه لا يصح بالكتابة انتهى (تنبيه) فقد  
 كل واحد من هذه الشروط ينقل الولاية لا بعد الاحرام فية قالها العلماء ومثله غيبة  
 الولي مساقطة قصر وعقله وإرادته تزويج موليته وعدمه من أصله وقد نظم ذلك بعضهم فقال

(الاسلام) فلا يكون ولي  
 المرأة كافر الله فيما يستثنى  
 المصنف بعد (و) الثاني  
 (البلوغ) فلا يكون ولي  
 المرأة صبي (و) الثالث  
 (العقل) فلا يكون ولي  
 المرأة مجنوناً سواء اذيق  
 بموته أو تسامح (و) الرابع  
 (الحاربية) فلا يكون الولي  
 عبداً أو إيجاب النكاح  
 ويجوز أن يكون فاسقاً  
 أو كاح (و) الخامس  
 (الذكورة) فلا تكون  
 المرأة والخنثى وليين  
 (و) السادس (العدالة)  
 فلا يكون الولي فاسقاً  
 واستثنى المصنف من ذلك  
 ما تضمنه قوله (الا أنه  
 لا يفتقر نكاح الذمية الى  
 اسلام الولي ولا) يفتقر  
 (نكاح الامانة الى عدالة  
 السيد) فيجوز كونه فاسقاً  
 جميع ما سبق في الولي  
 معتبر في شاهدي النكاح  
 وأما العدي فلا يقدح في  
 الولاية

خمس محررة تقرر حكمها • فيها يرد الامر بالحكام  
فقد الولي وعذله ونكاحه • وكذلك غيبته مع الاسرام

(قوله في الاصح الخ) هو المعقد

(فصل في بيان احكام الاولياء ترتيبا واجبارا وغيرهما وبعض احكام الخطبة) • يكسر الخاء  
وما يتعلق به واوقف فصل ساقط من بعض النسخ (قوله واولى الولاية الخ) أفعل التفضيل على  
بابه بالنظر لمطلق الولاية لا بالنظر لذلك العقد فهو معنى مستحق نحو فلان أحق بماله أن مستحق  
له دون غيره اذ لا حق للجد مع وجود الاب واسباب الولاية أربعة كما في الابوة والعصوبة  
والاعتاق والسلطنة (قوله اي أحق الاولياء) هو بيان لمعنى الاولوية لا فائدة ان المراد منها  
الوجوب المقتضى عدم الصحة من غيره لا بمعنى الكمال قال شيخنا وفي التعبير بأفعل التفضيل  
إشارة الى ان الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لا على الترتيب كما مر من الإشارة اليه فتأمل  
(قوله الاب ثم الجد) لو قال الاب وان علام من جهة له كان اولى واخصر فتأمل (قوله ويقدم  
الاقرب الخ) هو مستفاد من التشبيه بما قبله فتأمل (قوله ثم ابن الاخ للاب والام الخ) مقتضاه  
ان ابن الاخ الشقيق البعيد يقدم على ابن الاخ للاب الاقرب منه وهو كذلك (قوله وان سفل)  
كان الاول أن يقول وان تراخى في هذا وما بعده فتأمل (قوله فيقدم ابن العم الشقيق الخ)  
إشارته الى أن المراد من قول المصنف على هذا الترتيب هو هذه الصورة فقط اذ لم يستثن غيرها  
والمراد بالعم عم الميت وعم أبيه وعم جده وابن العم كذلك نعم لو زاد أحد ابني عم ياخوة لام أو بنت  
أو عتق أو نحو ذلك قدم على الآخر حيث علم أن الابن لا يزوج من حيث كونه ابنا فتأمل  
(قوله فاذا عدم العصبية) وفي بعض النسخ عدمت العصبية وهي أولى كما مر وفي بعض النسخ  
العصبية (قوله الذ ذكر) هو احتراز عن الاتى المتعلقة بالجل التعميم فيها به فتأمل (قوله ثم  
عصبانه) أي المعتقد لا بقدر كونه ذكرا فتأمل (قوله على ترتيب الارث) أي بالولاية فيقدم الاخ  
وابن الاخ على الجد والعم وابن العم على أبي الجد (قوله من يزوج المعتقة) يكسر التاء ولو قال  
من يزوجه كان أولى واخصر (قوله على المعتقة) بفتح التاء ولو قال من يزوجه كان أولى  
وأعم فيقدم ابن المعتقة على أبيها ولا يعتبر في تزويج المعتقة اذ لم تعتقها أو يكتفى بكون المعتقة  
البكر في اذنها الاولى (قوله ثم الخا كم يزوج) أي من في ولايته فقط ويندج ايضا البالغة المجردة  
عند فقد المجرع عند انعماء الولي أو حبسه أو تواريه أو غير ذلك مما تقدم ومنه العضل بانده  
رشيدة الى كنفه عند الخا كم وامتنع الولي دون ثلاث مرات فلا فان امتنع ثلاث مرات فلا  
انتقلت الولاية لا بعد لانه فسق الا ان غلبت طاعته على معاصيه وكذا نكاحه وغيبته وفور  
مسافة القصر واسرامه وتعرزه ونحو ذلك مما تقدم وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
وزوج الخا كم في صورأت • منظومه يحكى عقود جواهر  
عدم الولي وفقد نكاحه • وكذلك غيبته مسافة قاصر  
وكذا انعماء وحبس مانع • أمة لمجور توارى القادر  
اسرامه وتعرزه مع عذله • اسلام ام الفرع وهي الكافر  
فان فقد الخا كم جاز للزوجين أن يوليا أمرهما احرا عدلا به قداهما وان لم يكن مجتمعا ولو لمع

في الاصح

(فصل)

(واولى الولاية) أي أسنى  
الاولياء بالتزويج (الاب ثم  
الجد ثم ابوالاب) ثم أبوه  
وهكذا ويقدم الاقرب من  
الاجداد على الابعاد (ثم  
الاخ للاب والام) ولو عجز  
بالشقيق لكان أخاه (ثم  
الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب  
والام) وان سفل (ثم ابن الاخ  
للاب) وان سفل (ثم العم)  
الشقيق ثم العم للاب (ثم  
ابنه) أي ابن كل منهما وان  
سفل (على هذا الترتيب)  
فيقدم ابن العم الشقيق على  
ابن العم للاب (فاذا عدم  
العصبية) من النسب  
(فالولي المعتق) الذ ذكر (ثم  
عصبانه) أي ترتيب الارث  
أما الولاية المتعلقة اذا كانت  
حية فبزوج عتيقها من  
بزوج المعتقة بالترتيب  
السابق في أولياء النسب  
فاذا ماتت المعتقة زوج  
عتيقها من له الولاية على  
المعتقة (ثم الخا كم) يزوج  
عند فقد الاولياء من  
النسب والولاء ثم يخرج  
المصنف في بيان الخطبة  
يكسر الخاء



وهي التماس الخطاب من  
الخطوبة النكاح فقال  
(ولا يجوز أن يصرح بخطبة  
معدنة) عن وفاة أو طلاق  
باتن أو رجعي والتمس  
بأنه يقطع بالرغبة في النكاح  
فك قوله لا معدنة أريد  
نكاحك (ويجوز) أن لم  
يمكن المعدنة عن طلاق  
رجعي (أن يعرض لها)  
بالخطبة (ويكفيها بعد  
انقضاء عدتها) والله يعرض  
فلا يقطع بالرغبة في النكاح  
بل يحتملها كقول الخطاب  
للزوجة رب راغب فيك أما  
المرأة الخلية عن موانع  
النكاح وعن خطبة سابقة  
فيجوز خطبتها ثم يرضا  
وتصريحها (والنساء على  
ضربين بكر وثيب) والثيب  
عن زات بكارتها بوطء  
بإلال أو حرام أو بغير  
عكسها (قال بكر ويجوز  
للأب والجد) عند عدم الأب  
أصل أو عدم أهلية  
(اجبارها) أي البكر (على  
النكاح) أن وجدت شروط  
الاجبار يكون الزوجة  
غير موطوءة قبل وأن  
تزوج بكف بغير مناهة من  
نقد البلد (والثيب

وجود مجتمد على ما هو ظاهر كلامهم بخلاف ما إذا وجد الحالك ولو حاكم ضرورة فانه لا يجوز  
لهم أن يوايما لا يجتمد - داوود فرق في ذلك بين الحاضر والسافر في الحالين (قوله وهي التماس  
الخ) وقيل هي ما يتبعه الخطاب من الطاب والاستلطاف والاستعطاف قولاً وفعلاً وقيل من  
الخطاب وهو الشأن الذي له خطر لانها شأن من الشؤون ونوع من الخطوب وقيل من الخطاب  
أي الكلام لانها نوع مخاطبة تجري بين الرجل والمرأة وقيل غير ذلك بشرط الخطاب أن يصل  
لنكاح الخطوبة فلا تجوز الخطبة لمن في نكاحه أربع غير الخطوبة كما قاله الماوردي وقاس  
بعضهم عليه من خطبة من يحرم الجمع بينهما أو بين زوجته (فرع) لو خطب نساً دفعة أو مرتين  
وأجيب صريحاً حرمت خطبة أحداهن حتى ينكح أربعمائة أو يتركهن (قوله من الخطوبة)  
لو قال من له ولاية الخطبة - كان أولى وأعم ومثله النفقة في زمن العدة (قوله ولا يجوز) أي  
فيحرم ولا يصح العقد المرتب عليها وكذا ما بعدها (قوله أو طلاقاً بائن) وكذا يصح أو انفساخ  
أو موت أو في عدة شبهة نعم لصاحب العدة أن يصرح بها أن حل له العقد عليها بأن كان طلاقه  
رجعياً ولم تكن في عدة شبهة غيره (قوله ويجوز) أي لا يحرم ولكنه لا يصح العقد عليها (قوله  
كقول الخطاب الخ) قال الزركشي ولا كراهة في أن يقول المسلم للمجوسية ونحوها إذا سلمت  
تزوجتك لأن الحمل على الإسلام مطلوب بخلاف الكافر - لم ينته قال العلامة ابن فاسم  
ولم يتعرض الأصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة (قوله أما المرأة الخلية الخ) وجواب الخطبة  
يعطى حكمها أحلاً وحراماً (قوله وعن خطبة سابقة) أي فيحرم الخطبة على الخطبة لكن بشرط  
أن تكون الخطبة الأولى جائزة وأن يجاب الخطاب من يعتبر جوابه بالصرح وأن يعلم الثاني  
بالخطبة - ويجوزها وانما بالصرح وانما من تعتبر أجابته ولم يعرض الأول عنها أو الأخرى  
عليه (قوله بوطء) أي ولو من غير آدمي كفر ومثلاً (قوله والبكر عكسها) لو قال والبكر ضدّها  
- كان أولى واحسن - وهي بكسر الباء من لم تزل بكارتها وإن وطئت كالفوراء أو زالت بكارتها  
بغير بوطء - كقطعة وشدة - حص أو باصبع ونحوه أو خلقت ببكارة أو زالت بكارتها بوطئها في  
دبرها أو نحو ذلك (قوله اجبارها) يعني أنه لا يحتاج في نكاحها إلى إظهارها الصغيرة كانت  
أو كبيرة عاقلة أو مجنونة محتاجة للنكاح أو لا ولكن ينسب لها امتدادان البالغة العقله وكذا  
المرأة التي يكفي سكوتها أو يجب تزويج المجنونة البالغة بشرطه وتصدق في دعوى البكارة بلا  
عين وإن كانت فاسدة وكذا في دعوى الثبوت قبل العقد ولا تستل عن سببها أم بعد العقد فلا  
يقبل قواها ولا يثبت أولو حال العقد لا يلزم عليه فساد النكاح مع احتمال أنها خلقت ببكارة  
أو زالت بكارتها بغير بوطء ونحو ذلك (قوله) أن وجدت شروط الاجبار أي المعتبرة لصحة  
العقد أو لجواز الإقدام كما يصرح به فيما يأتي (قوله غير موطوءة الخ) هو مستدرك لأنه  
المستعمل (قوله) وإن تزوج بكف الخ) هذا شرط لصحة العقد ومثله يسار بحال الصداق  
وعند عدم إدارة بينهما وبين الولي ظاهرة بحيث لا تخفى على أهل محلتها أو بين الزوج ولو باطنية ولا  
يفسر مجرد كراهته من غير ضرر ونحو كبير أو هرم أو غيره ما وان كره زواجه (قوله بغير مناهة  
من نقد البلد) هذا شرط لجواز الإقدام على العقد لا للصحة ومثلهما كون المهر حلالاً قال  
ابن العلاء وعدم نسك عليها أو عدم تضربها ثمرة كعصا ونحوه ونحوهما (قوله والثيب

الصغيرة) أي العاقلة الحرة (قوله لا يجوز لوليها) أي الأب أو الجد أو غيره مما بالاولى لانه ليس له اجبار البكر كما علم مما مر (قوله لا بعد بلوغها) أي خلافا لادعة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم (قوله واذنهما) أي باخبار امرأة ثقة ببعثها اليها وأما أولى فان زوجها الولي بعد رجوعها عن الاذن له وقبل علمه لم يصح \* (تتمة) لو كان لها فرجان أصليان فوطئت في أحدهما وولات بكارتها صارت ثيبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والاخر ثيبا واشتبه الاصل بالثيب فلا يصير ثيبا للشك في زوال الولاية لانه يحتمل أن يكون الوطء في الزائد فتأمل

(فصل في بيان أحكام محرمات النكاح وما يثبت به النكاح) \* وكلامه شاملا للنصير المأبود وغيره كما يدل عليه ما سيأتي واسبابه الأصلية الثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة وأما اختلاف الجنس كالجن والانس فالعقد عند مدشيخ شيخنا تسمية العلامة الرملة نقلا عن افتاء والده انه ليس مانعا فتجوز المناكحة بينهم قال شيخ شيخنا وله وطء زوجته الجنسية ولو على غير صورة الا ترى حيث علمها وكذا عدسه وخالف في ذلك العلامة الخطيب وللمحرمات بالنسب ضابط مشهور وهو ان يقال يحرم عليه أصوله وفصوله اول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول وهذا الضابط المذكور للشيخ أبي اسحق الاسفرايني ولتلميذه الشيخ أبي منصور البغدادي ضابط مختصر وهو انه يحرم على الرجل الذكوري من نساء القرابة من لا دخلت تحت اسم ولد العمومة او الخولة واقتطعت من ساقط من بعض الفسخ أيضا (قوله والمحرمات) أي من حيث نكاحهن بالعقد عليهن فخرج به نحو عممة الزوجة وخالتها ونحو ذلك مما سيأتي في كلامه وغيره فانه يحرم بالنسبة للجمع (قوله بالنص) أي بالقرآن والحديث وعليه الاجماع (قوله أربع عشرة) الوجه انهن ثمان عشرة في التحريم المؤبد وأربع في تحريم الجمع على ما سيأتي فتأمل (قوله سبع) بتقديم السبع المهمة على الموحدة (قوله وهي الام) في بعض الفسخ وهي الام الخ وهي أولى (قوله وان علمت) أي فهي كل أنثى ينتمى نسبها اليها بالولادة من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او غيرها (قوله وان سفلت) أي فهي كل أنثى ينتمى نسبها اليها بالولادة من جهة الام او من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او غيرها (قوله من زمان شخص) أي بان سمعت امرأة أجنبية غير زوجته من منبه الذي خرج منه عن غير وجه الحمل بوطء واستمناء بغير يد حليته والمرنضة بالبن الزنا كذلك (قوله فتصل له) أي بدليل اتقاء احكام النسب بينهم ما كاد ثوب ونحوه فتأمل (قوله على الاصح الخ) هو المعتمد (قوله) وأما المرأة فلا يحل لها ولها من الزنا أي بخلاف الرجل والفرق بينهما ان الرجل انفصل منه وهو نطفة قدرة لا يعاينها والمرأة انفصل منها وهو ولد كامل فهو منسوب اليها في جميع الاحوال بل ويرث منها أيضا (قوله والاخت) وهي بنت من ولدك من ذكرا أو أنثى (قوله والخالة) وهي اخت أنثى ولدك من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او غيرها (قوله والعممة) وهي اخت ذكرا ولدك من جهة الاب او من جهة الام بواسطة او غيرها ولو قدم المصنف العممة على الخالة لوافق نظم الآية فتأمل (قوله وبنت الاخ) أي شقيقة كان اولادها اولاد (قوله وبنت اولادها) أي على ما ذكر في الذوق قبله (قوله وبنت اولادها) صوابه وبنت اولادها (قوله واثنان الخ) قال شيخنا صريح كلام المصنف ووافقه عليه الشارح ان الآية ليس فيها الاثنان من سبعة

الصغيرة (لا يجوز) لوليها  
(تزوجها) لا بعد بلوغها  
(واذنهما) نطقا لا سكوتا  
(فصل)

(والحرمت) أي المحرم  
نكاحهن (بالنص أربع  
عشرة) وفي بعض النسخ  
أربعة عشر (سبع  
بالنسب وهي الام وولات  
والبنات وان سفلت) أما  
المخلوطة من ما زنا الشخص  
فتحل له على الاصح لكن  
مع الكراهة وسواء كانت  
المزني بها مطوعة أو لا وأما  
المرأة فلا يحل لها ولها من  
الزنا (والاخت) شقيقة  
كانت اولادها اولاد (والخالة)  
حقيقية أو بتوسط كخالة  
الاب أو الام (والعممة)  
حقيقية كانت أو بتوسط  
كعممة الاب (وبنت الاخ)  
وبنت اولادها من ذكرا أو  
أنثى (وبنت الاخ)  
وبنت اولادها من ذكرا أو  
أنثى وعطف المصنف على  
قوله سابقا سبع قوله هذا  
(واثنان) أي والحرمت  
بالنص اثنان (بالرضاع)  
وهما الام المرضعة والاخت  
من الرضاع (واثنا عشر  
المصنف على الاثنان بالنص  
عليهما



في الآية والافالسبع المحرمات بالنسب محرم بالرضاع أيضا كما سيأتي التصریح به في كلام المتن (و) المحرمات بالنسب (أو أربع بالمصاهرة وهن أم الزوجة) وان عات أمها سواء كانت من نسب أو رضاع وسواء وقع دخول بالزوجة أم لا (والربيعة) أي بنت الزوجة (إذا دخل بالأم وزوجة الأب) ٢٥٨ وان علا (وزوجة الابن) وان سفل والمحرمات السابقة حرمتها على التأيد

(و) واحدة) حرمتها على التأيد (من جهة الجمع) فقط (وهي أخت الزوجة) فلا يجمع بينهما وبين أختها من أب أو أم أو من نسب أو رضاع ولو رضيت أختها بالجمع (ولا يجمع) أيضا (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) فإن جمع الشخص بين من حرر الجمع بينهما بقدر واحد نكحهما فيه بطل نكاحهما الأول ويجمع بينهما بل نكحهما مرتبا قائلنا هو الباطل ان عات السابقة فان جهات بطل نكاحهما وان عات السابقة تم نسبت منع منهما ومن حرم جهتهما بنكاح حرم جهتهما أيضا في الوطء تلك المين وكذا لو كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بطريق من الطرق كميها أو تزويجها أو اشار اضابط كل بقوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وسبق ان الذي يحرم من النسب سبع فيحرم

الرضاع وورده بعض المفسرين بانهم اشمله للسبع لان السبع من نسب حر من لاجل الولادة منه او من اصوله كرامهات للادول والاخوات للناتى فتأمل (قوله في الآية) وهي قوله تعالى وأمهاتكم اللائق ارضعتكم واخواتكم من الرضاعة (قوله في كلام المتن) أي في قوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قوله والمحرمات بالنسب) أي نكاحهن ولو منع المشرح فيه كما صنع في الذي قبله لكان أولى وأنسب فتأمل (قوله والربيعة) أي من نسب أو رضاع وكذا بناتها وبنت ابن لزوجة وبناتها كذا كره البغوى في نفسه غيره ومن هذا يعلم تحريم بنت الربيعة وبنت الربيب لانهم بنات اولاد زوجته وهذه المسئلة نفيسة جدا يقع اله وال عنها كثيرا فتنطق لها (قوله اذا دخل بالأم) أي وطئها بقدر صحيح او فاسد وقيد غير الزواني الوطء يكون في حال حياة الأم والافلا يحرم عليه لان ذلك لا يسعى دخولا فان لم يدخل بها لم يحرم عليه بنتها الا المنفية بلعان فحرم عليه وتعدى حرمتها الى سائر محارمه لانها لا تنفى عنه قطعا اذ لا استطاعها ويثبت له جميع الاحكام ولا قطع بسرقته مال النافي وعكسه ولا يقتل بقتلها وان كان مصر على النفي وغير ذلك والمعتمد عدم النقص بمس او جواز النظر اليها والمخلوطة به الاثنا لا تنقض بالثالث ومثل الوطء استدخال مائه المحترم والوطء ولو في الدبر وكذا الاستدخال وانما لم يعبر بالعقد الصحيح لان كل من وطئ امرأة بشبهة حرمت على آباءه وبناته وحرم عليه أمهاتها وبناتها ولا يحرم بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا أم زوجة الاب ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب (قوله وزوجة الاب وار علا وزوجة الابن) أي من نسب أو رضاع ولم يقيد المصنف بالدخول فيها لان كلامه ما يحرم بالعقد الصحيح (قوله بين المرأة وعمتها) أي سواء كانت من نسب أو رضاع والحاصل أن كل اثنين أريد الجمع بينهما تفرض احدهما ذكرا والاخرى أنثى فان سل له نكاحهما حل له الجمع بينهما غالبا والافلا (قوله فان وطئ واحدة) أي ولو بكرها أو جاهلا وكانت حلالا فلا عبرة بوطء محرم أو مجوسية (قوله كميها) أي كالأب أو بعضا أو كناية كذلك لا حيض وحرام وردة ونحوها نعم لو سل واحدة ونكح الاخرى حملت له المنكوحة دون الاخرى سواء كانت الاخرى موطوءة قبل النكاح أم لا (قوله أو تزويجها) أي أو هبتها (قوله وأشار) أي المصنف (قوله ويحرم الخ) هذا أعم مما قبله فتأمل (قوله وسبق) أي في كلام المصنف (قوله وترد الخ) هو بالبناء لا مفعول أي يثبت الخيار للزوج في فسخ نكاحها (قوله بخمسة عيوب) أي بواحدة منها سواء كان قبل الوطء أو بعده فتأمل (قوله بالجنون) وهو مرض يزيل الشعور رأى الادول السن القلب مع بقاء السكر والتوبة في الاعضاء كما تقدم في فصل الاحداث مع زيادة تراجمه (قوله خلافا لمتولى) أي فيما اذا دام واعتداله لامة الخطيب كلام المتولى قال بعض العلماء والصريح نوع من الجنون ركذا الخطيب كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله الجذام) بضم الجيم أي المستحكم

بالرضاع ثلاث السبع أيضا ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للعلماء فيه وقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بخمسة ويكنى عيوب) أحدها (بالجنون) سواء أطمق أو توطع قبل العلاج أو لا تخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام خلافا للمتولى (و) الثاني بوجود (الجذام) بذيال بخمسة وهو علة يجرم منها العبد ونحوه ويؤثر في قطع ثم يتناثر (و) الثالث بوجود

(البرص) وهو بياض في الجلد يذهب معه دم الجلد وما تحته من اللحم يخرج ٢٥٩ البهق وهو ما يقرب الجلد من غير اذهاب

دمه فلا يثبت به الخمار  
(و) الرابع بوجود (الرقق)  
وهو انسداد محل الجماع  
بالحم (و) الخامس بوجود  
(القرن) وهو انسداد محل  
الجماع بعظم وما عدا هذه  
العيوب كالخثر والصنان  
لا يثبت به الخمار (ويرد  
الرجل) أيضا أي الزوج  
(بخدمه عيوب بالجنون  
والخزام والبرص) وسبق  
معناها (و) بوجود (الجب)  
وهو قطع الذكركا أو بعضه  
والباقي منه دون الحشفة  
فان بقي قدرها فاكثرا فلا  
خمار (و) بوجود (العنة)  
وهو بضم العين عجز الزوج  
عن الوطء في القبل أو سقوط  
القوة الشائنة بضعف في  
قلبه أو آلامه ويشترط في  
العيوب المذكورة الرفع  
فيها إلى القاضي ولا ينفرد  
الزوجان بالتراضي بالقسوخ  
فيها كما يقتضيه كلام  
الماوردي وغيره لكن ظاهر  
النص خلافه

(فصل في أحكام الصداق)

وهو ينسخ الصداق فصح من  
كسرها مشتق من الصداق  
ينسخ الصداق وهو اسم للشديد  
الصداق وشرعا اسم للمال  
واجب على الرجل ينكح  
أو وطء شبهة أو موت (ويستحب  
تسمية المهر في عقد النكاح)

ويكفي في استحكامه اسوداد العضو على الراجح ومما جرب له أن يؤخذ من دهن حب العنب  
ومرارة القسرا جزءا متساوية ويخاطان معا ويؤخذ من دهن حب العنب (قوله البرص) أي  
المستحكم يقول أهل الخبرة وهذا يجري فيما يأتي في الرجل أيضا ومما جرب له أيضا أن يؤخذ من  
الورد ويطلق به ثلاثة أيام فانه يبرأ (قوله يخرج البهق) ينسخ البهق والهاء (قوله وهو ما يقرب الجلد  
الخ) وبه سمى من أراج الانسان وخالف في طبيعته ولذلك قال الاطباء من افتصدوا كل شيئا  
ما لحافا صاب بهق أو جرب فلا يلوم من الانثى (قوله الرقق) ينسخ الرأ والمهمل والنساء المتناهية  
الفوقية ومثله القرن ولا تكف الزوجة ازالتها فان ازالتها ولو بفعل غيرها لم يكن الجماع فلا  
خيار له ولا يجوز لالامة ازالتها الا باذن سيدها (قوله كالخثر) أي والخثر ونحو ذلك (قوله  
وسبق معناها) أي في كلامه (قوله الحب) ينسخ الحميم وتشد يد الباء وهو اسم لطاق القطع سواء  
جميع الذكرا أو بعضه أو أعم من ذلك وخصه العرف بالذكرا فتأمل (قوله وهو قطع الذكركا) أي  
ولو بفعل الزوجية كما رجحه في الروضة وأصلها (قوله فلا خيار الخ) فان تنازعنا فيه صدق هو  
دونها (قوله وهو) كان الأولى أن يقول وهي الالهة الان يقال ذكر الفخير باعتباره كونه خامسا  
فتأمل (قوله بضم العين) أي مع تشديد النون مأخوذ من عنان الدابة أي يلجمها لانه ينعنها  
عن السير (قوله عجز الزوج) أي المكف ابتداء فخرج به الصبي والمجنون لانهم لا يثبت الا  
بإقرار الزوج أو عيينا بصدقه وكوله وخرج بالابتداء ما لو حصلت العنة بعد وطئه ولو مرة فلا خيار  
ومما صرح به العلماء أن الرجل قد تحصل له العنة في امرأته دون أخرى (قوله في القبل) قيد  
لا بد منه (قوله الرفع فيها إلى القاضي) أي والفورية فيها ويشترط في النسخ بالعنة ضرب سبعة  
له و لرفع بعدها إلى القاضي سواء الحرة والرقيق ولها الاستقلال بالنسخ حيث ثبت وإذا ادعى  
الوطء فأنكرت صدق هو بيمينته (قوله ولا ينفرد الزوجان الخ) هذا هو المعقد لا العنة بعد  
اثبات العقد لما كرم فانه المستقل بالنسخ كما صرح (قوله كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره) أي  
وهو المعقد (قوله لكن ظاهر النص) أي نص الشافعي رضي الله عنه وهو مرجوح

(فصل في بيان أحكام الصداق) معنى بذلك صدق في رغبة بأذله ويقال للمهر ونحوه  
وعطية وغير ذلك وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بغيره وقيل غير ذلك والأصل فيه  
قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لا يريد أن تزوج القس ولو خاف من  
ما يدق قال العلامة البراءي وحل هو عوض أو تكملة وفضيلة للزوج قولان حكاهما المرعشي  
انتهى قال شيخنا البايلي والظاهر منهما الثاني لانه كما يستمتع به استمتع هي به بل شهوته أقوى  
من شهوته (قوله أفصح من كسرها) وقال الزمخشري المكسر أفصح عتدا بضمها البصريين  
(قوله اسم للشديد الصداق) ٣ ينسخ الصداق أي فكأنه أشد الاعراض لزوما من جهة عدم  
سقوطه بالتراضي (قوله اسم للمال) أي غالبا (قوله أو موت الخ) لو زاد أوته وبضع  
فهو كرضاع ورجوع فهو ونحو ذلك لوفى بالمراد فتأمل (قوله ويستحب) أي للعاقدة (قوله  
تسمية المهر الخ) وقد يجب كالزوج صغيرا أكثر من مهر مثله أو قد يحرم كالزوج مجبورا  
عليه من لم ترض الايا أكثر من مهر مثله قال في الروضة وأصلها ولم يكن ركا كالبيع لان  
الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما الركنا انتهى وأقره العلامة

٣ قوله ينسخ الصداق الذي في القاموس بهذا المعنى بالصحة



البرلى (قوله ولو في نكاح عبد السيد أمته) وبه قال العلامة الخطيب تبعاً لما في الروضة وأصلها واعتقد شيخ شيخنا كماله سلامة الرمي بعدم استحبابه الآن يكون العبد مكاتباً قنامل (قوله أي شيء كان) أي مما يصح أن يكون غذا كما يأتي في كلام المصنف ولو عقد بما لا يتول فسد المهر ورجع إلى مهر المثل ويندب أن لا يدخل على الزوجة حتى يدفع لها شيئاً منه خروجا من خلاف من أوجبها ويجوز كونه حالاً ومؤجلاً أو البعض حالاً والبعض مؤجلاً قال بعضهم وحكمة ذلك أن الله تعالى لما خلق حواء اشتاق لها آدم وأراد أن يجامعها فقال لها لا يا آدم حتى تؤدى مهرها فقال ومهرها فقال أن تصلى على محمد صلى الله عليه وسلم ألف مرة في نفس واحد فصلى خمسمائة مرة وتنفس فقال لها يا آدم الذي صليته هو مقدم الصداق والذي بقي عليك هو مؤخره انتهى ثم رأيت في بستان الواعظين أن الله تعالى لما خلق حواء قال لها يا رب زوجني أمته فقال حواء فقال لها يا آدم حتى تعطيني مهرها فقال ومهرها يا رب فقال مهرها أن تصلى على محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلى آدم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك مؤخره فصارت من حبة نذ الحلال والمؤجل (قوله عن عشرة دراهم) أي خاصة لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجوز أن يقل منها (قوله عن خمسمائة درهم) أي لأنه كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوجته وآمه وبناته وأما صداق أم حبيبة رضي الله عنها فكان من النجاشي أربع مائة دينار فلا يعتبر ويستحب أن يكون من الفضة للإتباع وصح عن عمر رضي الله تعالى عنه في خطبة لا تغالوا بصداق النساء فأنه لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله تعالى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بها (قوله وهو كذلك) هو المعتقد (قوله فان لم يسم) أي الصداق (قوله صح العقد) أي مع الكراهة (قوله وهذا) أي عدم تسمية الصداق في العقد (قوله معنى التقويض) وهو جعل الأمر إلى غيره ويقال له الإهمال ومنه قول علي رضي الله تعالى عنه

لا تصلح الناس قوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

قال شيخنا وذكره الأشارح أخذاً مما بعده في كلام المصنف وليس كذلك لأن عدم ذكره يكون بغير تقويض ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون بتقويض ولا يجب فيه بالعقد شيء وهو الذي أشار إليه المصنف فيما يأتي (قوله ويصدر) أي التقويض (قوله تارة من الزوجة الخ) لا يخفى أن هذا ليس من التقويض في العقد الذي الكلام فيه وإنما هو سبب لجواز تقويض الولي في العقد قنامل (قوله الرشيدة) أي ولو حكما تشمل السقيمة المهملة (قوله فيزوجها الولي الخ) هذا يقال له تقويض البضع إذا كان من الولي للزوج والاخر تقويض المهر كقولها للولي زوجتي بما شئت أو بما شاء فلان مثلاً (قوله أوسكت) لكن لا شيء للسيد في تقويض أمته ولو دخل بها الزوج لان الحق له وقد أسقطه (قوله بثلاثة أشياء) أي بواحد منها كما هو معلوم والا ففيه تناقض مع ما ذكره بعد قنامل (قوله أن يقرضه الزوج) أي يقدره (قوله على نفسه) أي قبل الدخول به من غير طلبها أو يطلبها منه ولها الامتناع منه حتى يقرضه لها ولها بعد القرض حبس نفسها حتى تقبض جميع المقروض لها إن لم يؤجله بأجل معلوم ولو كان المهر دون مهر المثل بخلاف الذي يقرضه الحاكم فلا بد أن يكون مهر المثل (قوله بما قرضه) أي إن

ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكنى تسمية أي شيء كان ولا يمكن يسمي عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خاصة وأشعر قوله يستحب بجواز الإحلال النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التقويض ويصدر تارة من الزوجة المبالغمة الرشيدة كقولها لو أياها زوجني بلامهر أو على أن لامهولي فيزوجها الولي وينقي المهر أو يسكت عنه وكذا لو قال سيد الأمة لشخص زوجتك أمي ونقي المهر أوسكت (و) أفاصح التقويض (وجب المهر) فيه (بثلاثة أشياء) وهي (أن يقرضه الزوج على نفسه) وترضى الزوجة بما قرضه

كان دون مهر المثل كما هو أولم يكن من نقد البلد أو فرض مؤجلا ولا فلا يعتبر رضاها (قوله أو يفرضه الحاكم) أي الذي تقع الدعوى بين يديه عند تنازعهما أو رفع الأمر إليه لئلا يكون بشرط أن يعلم مهر المثل فيه ففرضه (قوله ويكون المفروض عليه) أي من جهة الحاكم مهر المثل حالاً من نقد البلد وجوباً عليه وإن لم يرض به الزوجان كما سيذكره بعد (قوله وبشرط علم القاضي بقدره) أي مهر المثل وهو معلوم من اعتبار قدره فيما يفرضه فلا يجوز له الزيادة عليه ولا النقص عنه إلا برضاها أو خروج بالقاضي الاجتهاد فلا يجوز له فرضه من ماله والمفروض مقصود به حكم المسنى الصحيح فيتشترط بالطلاق قبل الوطء فان طلقها قبل ذلك فلا شيء لهما (قوله أو يدخل الزوج بها) أي بطؤها ولو في حيض أو إحصاء أو نحو ذلك (قوله المنقوضة) بكسر الواو وفتحها والفتح أفصح (قوله فيجب لهما مهر المثل بنفس الدخول) أي وإن رضيت بأن لا مهر لهما به (قوله في الأصح) أي إن كانا أكثر من وقت الوطء والاعتبار وقتها لأن الرابح اعتباراً أكثر المهر في أوقات الثلاثة حال الوطء وحال العقد وما بينهما (قوله وإن مات أحد الزوجين الخ) أشاد بذلك إلى أن الموت ولو بالقتل من نفسه أو من اجتهاد كالوطء في إيجاب مهر المثل وكذا في اعتبار أكثره في الأحوال الثلاثة المذكورة وأعلم أنه لا مهر بالموت في النكاح الفاسد فتأمل (قوله في الظاهر) أي إن كان النكاح صحيحاً والألفا فاسداً لا يجب له شيء من مهر المثل (قوله في مثلهما) أي غالباً عادة في العرب والعجم ويقدم فيه النسب على غيره ويقدم فيه أيضاً اخت لاويين ثم لأب ثم بنت أخ كذلك ثم بنات ابنه ثم عمه كذلك ثم بنت عم كذلك ثم أم ثم أخت لام ثم جدة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت خال وتقدم الأقربى من كل جهة على البعدى منها ويقدم أيضاً من في بلدها على غيره من في بلد ذلك الأجنبية عنها ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يختص به الغرض (قوله بل الضابط الخ) قد تقدم هذا في كلامه فراجع (قوله صح جعله غنماً) فلو عده بما لا يتحول صح ورجع إلى مهر المثل (قوله صح جعله صدقاً) أي أقوله صلى الله عليه وسلم في رواية أخرى غير الأولى القس ولو درهما من حديد (قوله وسبق) أي في كلام الشارح (قوله ويجوز أن يتزوجها الخ) فلو تنازعا في الهداة بالتسليم في هذه المسئلة فالقياس أنه يفتخ الصدق ويؤمر بدفع مهر المثل لعدل ثم تؤمر بالتمكين قال العلامة ابن قاسم وهذا ما تجرر في الدرر ليماعلم ونقل شيخنا عن شيخه أنه كما وجب فقير على التسليم فراجع (قوله معلومة) أي للامة قاضين مما يجوز الاستتجار لهما سواء التزمها في ذمته مطلقاً وعلى عينه وهو قادر على إبان كان يعرفها فإن لم يحسنها أو كانت مجهولة فصدق الصدق ويرجع إلى مهر المثل وسواء كان التعليم لها أو لم يكن مطلقاً أو لولدها الصغير الواجب عليه أن يعده بخلاف ولدها الكبير (قوله كتبها القرآن) أي سواء كان كله أو سورة منه معينة أو قدره معيناً من سورة معلومة لئلا يكون أن قرأها عليها أو كانت تعرفه ومثل القرآن الفقه والحديث وسماعه والشعر الجائز والخط وغير ذلك وإذا طلقها قبل التعليم وقبل الوطء أو بعده استمر وجوب التعليم عليه بنفسه أو غيره نعم إن كان التعليم لها على عينه فمذمور التعليم ويرجع إلى مهر المثل قال شيخنا الباقى ومحل تذكيره تعليمها أن يصدقها بنفسه لنفسها وإن لا تصير محرماً ماله كإرضاءها وزوجته الصغيرة وإن لا تصير زوجة له بنكاح جديد وأن يكون

(أو يفرضه الحاكم) على الزوج ويكون المفروض عليه مهر المثل وبشرط علم القاضي بقدره إرضاء الزوجين بما يفرضه القاضي فلا يشترط (أو يدخل) الزوج (بها) أي بالزوجة المنقوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم فيجب لهما (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر بهذا المهر بحال العقد في الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر المثل في الظاهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلهما عادة (وليس لأقل الصداق) حذمه عين في القالة (ولا لا أكثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء صح جعله غنماً من عين أو منفعة صح جعله صدقاً وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم (ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) كتبها القرآن



ذلك له وقع بان يتعدى علمه بجماع أو مجامع وأن تكون كبيرة تشتهى وفارق جوارزعليه  
 الاجنبية لقوة التهمة فيه بحصول نوع ودد وزيارة تعاق ونحو ذلك ولو فارقها بعد العلم وقبل  
 الوطء رجع عليه بنصف أجرة مثله لا بنصف المهر لانه كعين قبضتها وتلف يدها (قوله ويستقط  
 بالطلاق) أي ولو بتفويضه اليها أو بتعليقه على فعلها باثنا كان أو رجعي المكن بعد انقضاء  
 العدة وتصور الرجعة بلا دخول باستدخال المني (قوله قبل الدخول) أي الوطء ولو في الدبر  
 (قوله نصف المهر الخ) مراده من هذا ان الفرقة بالطلاق أو غيره ان لم تكن منها ولا بسببها  
 تشتر المهر بعد نصفه الى دفعه ولو أجنبيته اقهر راعيه ما لم يكن الاجنبي أباه أو جده ولم يقصد  
 قرضه بانه فان تلف وجب نصف بدل فان كانت القرينة من جهتها كسلامها ولو تبعا أو فسخها  
 بعيبه أو ردها أو ارضاعها أو امهاله أو لزوجه أخرى صغيرة أو كانت بسببها كفضه  
 بعيبها يستقط مهرها كام في جميع ذلك وان وجب بالعقد أو بالفرض (قوله كما سبق) أي في  
 كلامه (قوله في الجديد الخ) هو المعتقد خلافه لا امام أي حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله  
 لا يستقط مهرها) وكذا الرقبة زوجها أو قتل الامه أجنبي أو قتل الاجنبي الحرة لا يستقط مهرها  
 (قوله فانه يستقط مهرها) وكذا لو قتل السيد زوجها أو قتلت هي زوجها فانه يستقط وكذا لو  
 اشترك الزوج والسيد في قتل الامه فانه يستقط مهرها جميعه عند العلامة الرمي تغليب الجانب  
 السيد وعنده العلامة الخطيب يستقط نصفه ومثله لو قتل السيد وغيره المبيعة ولو قتل الحرة  
 زوجها قبل الدخول لم يستقط مهرها كما جزم به صاحب الانوار واعنده العلامة الشهاب  
 الرمي (خاتمة) المتعة بضم الميم وكسر هاء ما يغفل النساء عنه كما قاله النووي فينبغي  
 تعريضهن عنها أو اشاعة حكمها الهن وهي لغة مأخوذة من التمتع وعرفا مال يجب على الزوج  
 دفعه لمطابقة لم يجب لها نصف مهر ان كانت الفرقة لابنهما ولا بسببهما ولا بسبب ما سكتها ولا  
 بسبب موتها أو لاحدهما ويسن ان لا تنقص عن ثلاثين درهما خاصة وان لا تبلغ نصف  
 المهر اذا كان أكثر من ثلاثين درهما مثلا فان تنازعا في قدرها قدرها قاض باجماعهم بحسب  
 حالهما ما سارا واعدا رافيه ونسبا ومصلحة فيها ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر والمحرر  
 والرقيق والمملوكة والذمية والحرة والامة وهي اسيد الامة وفي كسب العبد  
 (فصل في بيان أحكام النواحي) مشتقة من الولم وهو الاجتماع حيث بذلك لاجتماع الزوجين  
 فيه وانظر فصل سابق من بعض النسخ (قوله على العرس) أي لاجله وهو بضم العين اسم  
 للعقد وبكسر هاء اسم الزوجة يذكر ويؤث (قوله لحادث مرور) أي غالبا تم عت لغيره  
 كوضعية الموت والسرور هو كل ما يبريه الانسان (قوله وأقلها الامم كثر شاة) ويستحب فيها  
 ما يستحب في العميقة كما يأتي ومنه ان لا يكسر عظم ما يذبحه (قوله وأنواعها كثيرة) أي  
 تبلغ عشرة أو أحد عشر وقد جمعها بعضهم في قوله نظمها

ان الولا ثم عشرة مع واحد \* من عدها قد عز في اقترانه  
 فالحرص عند نفاسه او عقيقة \* للطفل والاعذار عند ختانه  
 ولحفظ قرآن وآداب اقد \* قالوا الخذاق لحذقه وبيان  
 ثم الملاك لعقده ووليمة \* في عرسه فاحرص على اعلانه

وكذلك

(ويستقط بالطلاق قبل  
 الدخول نصف المهر) اما  
 بعد الدخول ولو مرة واحدة  
 فيجب كل المهر ولو كان  
 الدخول حراما كوطء  
 الزوج زوجته حال احرارها  
 او حبسها او يجب كل المهر  
 كما سبق وموت واحد الزوجين  
 لا يوجب لمة الزوج به باقي  
 الجسد ولو اذ افترقت الحرة  
 تسما قبل الدخول بها  
 لا يستقط مهرها بخلاف  
 ما لو قتل الامم تنقسم او  
 قتلها اسيدها قبل الدخول  
 بها فانه يستقط مهرها  
 (ومصل)

(ولائمة على العرس  
 مستحب) وان اراد به اطعام  
 يتخذ العرس وقال الشافعي  
 تصدق لوايعة على كل دعوة  
 سادات مرور وأقلها  
 لمة كثر شاة وللمة كل ما يبريه  
 وأنواعها كثيرة مذكورة  
 في المطولات

وكذلك مادية بلا سبب ترى \* وكيفية لبنائه مكانه

ونقبة لقدمه ووضع \* لمصيبة وتكون من جيرانه

وإذا طلقت الواجبة لا تنصرف الواجبة العرس فقط فتأمل (قوله واجبة) أي تلحق أصحابه  
إذا دعي أحدكم إلى واجبة عرس فليأتها قال العلامة المناوي وهذا في غير القاضي أما هو فلا  
تجب عليه الإجابة في محل ولايته بل إن كان للداعي خصوصية أو غلب على ظنه أنه سيخاصم حرم  
عليه الحضور قال في الأحياء وإذا حضر ينبغي له أن يقدم بالإجابة إذا تقدم بالصفة حتى يثاب  
(قوله على الأصح) هو المعتقد (قوله ولا يجب الاكل منها) أي بل ينبغي أن لم يكن سائعا في حرم  
عليه الفطر من فرض ويجوز من نفل بل هو أفضل إن شق عليه عدم الاكل (قوله في الأصح)  
هو المعتقد (قوله بشرط الخ) هو مفرد مضاف فيهم إذا الشروط كثيرة نحو عشرين شرطاً فتأمل  
(قوله إن لا يخص الداعي الأغنياء) أي وليه وأهل حرقته والالم بسقط وجوب الإجابة عليه  
خلاف الشيخ الإسلام (قوله بل تستجب) أي في اليوم الأول وتباح في اليوم الثاني (قوله وتكره  
في اليوم الثالث) محله إذا لم يكن اضيق نحو مكان ولا يعمل كل يوم أصنف شخص وخص من الناس  
كما يقع ذلك في مهر غالباً والأوجبت الإجابة وإن زادت على ثلاثة أيام (قوله الا من عذر الخ)  
لأنه أشرح ما قدمه بقوله بشرط أن لا يخص الداعي الخ عن هذا المكان أولى وأنبأ لار  
العذر شامل لجميع الشروط التي منها ما تقدم فتأمل (قوله أي مانع من الإجابة) كان الأولى أن  
يقول أي مسقط لوجوب الإجابة لأن شأن الأعذار ذلك فتأمل (قوله في موضع الدعوة) أي  
قيداً إذا كان في طريقه مثلاً كان كذلك (تنبيه) لم يتعرض الوقت الواجبة واستدبط السبكي  
من كلام البغوي أن وقتها وسع من حين العقد فيدخل وقتها به والفضل له تعالى بعد الدخول  
على المعتقد أن يكون أبلاً (قوله أو لا يليق به مجالسته) أي خمسة أو خضيرة أو كشف عور  
أو نحو ذلك ومن الشروط أيضاً لا تكون الواجبة من مال محجور عليه أو من مال من في ماله  
حرام بل تحرم عليه الإجابة إن علم حرمة ماله ومنها أن لا يكون في ضرورة ماله أو خلوة محرم  
كأمرأة أجنبية أو أمرد أو نحو ذلك ومنها أن لا يكون الداعي طالباً للمباهلة أو نحو فاسق أو غلام  
ومنها أن لا يكون معذوراً بمحذور في ترك الجماعة ومنها أن لا يكون هالماً مكرراً كالأهواز  
فرش محرمة كمنصب أو حريراً أو جلد نحو غير أو صور حيوان محرمة مرفوعة بأن لا تكون على  
أرض أو بساط أو وسادة فإن كانت غير محرمة نحو مقطوعة لرأس أو الوسط أو خرقعة بحيث  
لو كانت حيواناً لا تمشي بذلك لم يحرم عليه الحضور وكذا لا يحرم عليه في صور غير الحيوان  
كالشجار ونحوها نعم لو كان المنكر يزول بحضوره وجب عليه الحضور إجابة للدعوة وإزاله  
للمنكر \* (تنبيه) يجوز للإنسان أن يأخذ من مال غيره ما يظن رضاه به من درهم أو غيرها  
ويختلف ذلك باختلاف الناس فقد يسمع إنسان بمال دون آخر وأشخص دون آخر ويجوز  
لأضيف أن يأكل مما قدم له إذا لم ينتظر غيره بلا لفظ كفاية بقرينة التقديم ولا يتصرف بالمال  
فإنه لم يرضضه به بل أضيف آخر أو نحو هذه من الأوصاف كدعوة في فقه ولا يتم ملكه عليه  
الأبلازدراد فلو أخرجه من فقهه وعلى مالك صاحبه ويكره التمسك لأضيف ويسن أن يقول  
لزوجته ولولده وأضيفه كل من أرامه عدة ولا يزيد على ثلاث مرات ويكرهه عليه ما لم يعلم أنه

(والاجابة اليها) أي ولاية  
العرس (واجبة) أي فرض  
عين على الأصح ولا يجب  
الاكل منها في الأصح أما  
الاجابة لغير ولاية العرس  
من بقية الولائم فليست  
فرض عين بل هي سنة  
وانما يجب الاجابة لولاية  
العرس أو من غيرها  
بشرط أن لا يخص الداعي  
الأغنياء بالدعوة بل يدعوهم  
والفقراء وإن يدعوهم في  
اليوم الأول فإن أول مرة  
أيام لم تجب الاجابة في اليوم  
الثاني بل تستحب فيه  
وتكره في اليوم الثالث  
وبقية الشروط مذكورة  
في المطولات وقوله (الدين  
عذر) أي مانع من الاجابة  
لولاية كأن يكون في موضع  
الدعوة من ينادي به المدعي  
أو لا يليق به مجالسته



\* (فصل)

في أحكام القسم والنشوز

والاول من جهة الزوج  
والثاني من جهة الزوجة  
ومعق نشوزها امتناعها  
عن اداء الحق الواجب عليها  
واذا كان في عصمة شخص  
زوجتان فاكتر لا يجب عليه  
القسم بينهما وبينهن حتى  
لو أعرض عنهن او عن  
الواحدة فلم يبت عندهن  
ولا عندها لم ياتم ولكن  
يتحقق ان لا يعطاهن عن  
المبيت ولا الواحدة أيضا  
بان يبيت عندهن او عندها  
وأدنى درجات الوحدة ان  
لا يحتاج كل اربع ايام  
عن ليلة ( والتسوية في  
القسم بين الزوجات واجبة )  
وتعتبر التسوية بالمكان تارة  
وبالزمان أخرى أما المكان  
فيصير المجمع بين الزوجتين  
فاكثر في مسكن واحد الا  
بالرضا واما الزمان فن لم يكن  
حارسا مثلا نعماد القسم  
في حقه الليل والنهار تبع  
له ومن كان حارسا فمعد  
القسم في حقه النهار والليل  
تبع له ( ولا يدخل ) الزوج  
ايلا

اكتفى ويندب للضيف أن يدعو اضيفه وان لم يأكل بان يقول له أكل طعامكم الابرار وصات  
عليكم الملائكة الاخير وذكركم الله في ملائحته والاهم من آكله واخلف على باذله واجعل  
البركة فيه أو نحو ذلك ويجوز بلا كراهة نترحموه كرودرهم وغيرها في الولائم كلها ويجوز  
للحاضرين التقاطه ما لم يكن فيه ايذاء وترك التقاطه أولى ويملكه الاخذ له ولورقة السيد  
أو غير مكاف ولا يزول ملكه عنه بسقوطه منه وبين أيضا ترك التبسط في الاطعمة المباحة  
الا في نحو العبد وعاشوراء وبين قضاء شهوة عياله كهم مع التوسط وبين أيضا أكل الخلو  
من الاطعمة وكثرة الايدي عليه \* (تمة) \* اذا عم الحرام جازاستعمال ما يحتاج اليه منه ولا  
يتوقف على الضرورة

\* (فصل في بيان أحكام القسم والنشوز) \* وما يقرب عليه او القسم بفتح القاف وسكون  
السين مصارعة في العدل مطلقا وبين الزوجات هنا وفتح السين أيضا بمعنى العين ويكسر  
الذائ مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة بمعنى تميز الاشياء أو بمعنى الانصاف  
والنشوز لغة الخروج عن الطاعة مطلقا أو من الزوج أو من الزوجة (قوله والاول) أي وهو  
القسم (قوله من جهة الزوج) أي لا يلزم الا من كان زواجا بخلاف السيد في ملكه ولو  
مستولدا أو مع الزوجات (قوله والثاني) أي وهو النشوز (قوله من جهة الزوجة) أي اصالته  
وغالبه او الا فيكون من جهة الزوج أيضا بخروجه عن اداء الحق الواجب عليه لها وهو معاشرتها  
بالمعروف وموفيقه او القسم والمهر ونحو ذلك (قوله من اداء الحق الواجب عليها) أي وهو  
اطاعته ومعاشرته بالمعروف وتسامي نفسه له وملازمة المسكن ونحو ذلك (قوله لا يجب عليه  
القسم بينهما) أي في الواحدة مطلقا ولا في أكثر منها ابتداء (قوله حتى لو أعرض عنهن) أي في  
الابتداء او بعد تمام دور من معه (قوله ولا يمكن) يجب ان لا يعطاهن (أي بترك جميعهن من  
المبيت عندهن اما لو باتت عنده واحدة منهن ولو بالقرعة وجب عليه اتمام الدور فور الالباقات  
بقرعة وجوب بان بعد هاتم بقرة وجوب بين الجميع ابتداء أو بعد تمام دور تعدى في ابتدائه  
(قوله بين الزوجات) قيد لا بد منه والمراد بالزوجات الحرائر فقط أو الاماء فقط فان جمعهما كان  
للحرة قدر الامة مرتين ولولمبعضة ومستولدة ولا يعتبر في القسم جماع ولا استمتاع نعم لا قسم لنحو  
ناشرة وان لم تاتم لنحو صغرى وأقل نوب القسم ليلة واحدة يومها وهو افضل وان تفرق في البلاد  
فلا يجوز اقل منها ويجوز كون المبيتين أو ثلاثا ولا يجوز أكثر منها بغير رضا من فان رضى جاز  
ولو مشاعرة ومسانمة ويحمل عليه قواهم يجوز القسم شهرا وشهرا أو سنة وسنة ونحو ذلك ولا  
يجوز أيضا قبض ليلة مطلقا (قوله واجبة) أي على الزوج ولورقة صغرى على وليه ولو  
لمرضىة أو رقعا أو قرنا أو نحو ذلك (قوله الابارضا) أي من حال ولا يجوز له أن يدعو بعضهم  
لمسكن بعض منهن الابارضا ولا أن يدعو بعضهم منهن الى مسكنه ولا ان يذهب لبعض منهن الا  
بالرضا أو بقرعة مثلا أو غرض كقرب مسكن من مضي اليها أو جالها دون الأخرى (قوله فن  
لم يكن حارسا) حاصله ان الليل أصل والنهار تبع ان عمله نهارا وعكسه ومن عمله نهارا فلاصل  
في حقه وقت راحته ولو كان يعمل نارا لالا وتارة ثم ارالم يجوز له أن يجعل لواحدة منهن ليلة تابعة  
ونهارا متبوعا ولاخرى عكسه والاصل في حق المسافر وقت نزوله ليل الا أنهما افاقا (قوله  
ايلا) قال شيخنا صوابه نهارا وكان الاولى أن يقول لا يدخل في التابع اللهم الا ان يحمل كلامه

على من النهار في حقه أصل والليل تابع لان الدخول في الأصل لا يجوز للعاجلة وانما يجوز  
للضرورة كمرض مخوف وشدة طاق وخوف نهب أو حريق ونحو ذلك ولا يقضى قدر زمن  
الضرورة عرفا فان طال عليه أو طوله وقضى الجميع عند شيخنا وعند العلامة الرملة  
يقضى الزائد فقط (قوله كعبادة) أي انصوم مرضه لا (قوله ونحوها) أي كوضع متاع  
واخذه أو دفع نفقة أو تقر بقبول شئ أو نحو ذلك (قوله لم يمنع من الدخول) كان الأولى ان يقول  
لم يحرم عليه الدخول ثم ان طال مكانه بان توافي في قضاء الحاجة بزمن أكثر مما يسعه عادة أو  
طوله يجلسه مثلاما من غير اشتغال به اقضى ان ما اطاله فقط ويحرم عليه الدخول بلا حاجة ولا  
ضرورة ولا يقضيه ان لم يطل زمنه فتأمل (قوله فان جامع الخ) كان الأولى ان يقول وله  
الاستمتاع به بحيث جازله الدخول بغير الوطء ويحرم عليه الوطء ولا يقضيه كالأستمتاع وحرمة  
الوطء لذاته بل لا يقع المعصية به ولو قار في المظلمة قبل القضاء اهله لم يقطع حقه او يجب عليه  
عوده اليه قضاها الحاجة فان ماتت سقط عنه القضاء ويؤخذ مما ذكرناه لا تجب التسوية في  
أزمنة الدخول في التتابع وانما تجب في الأصل فيجب ترك نحو الخروج ليلة الجماعة في  
الجميع أو دفعها في الجميع فتأمل (قوله السفر) أي سفر اربابا حال غير نقله تخرج بالمباح غيره  
فلا يحل له ان يسافر بواحدة منهم مطلقا فان سافر به الزمة القضاء للمخلفات أما سفر النقلة  
ولو قصيرا فليس له نقل بعضهن ولو بقرعة اذ لم يرضين ولا يخلفهن حذر من الاضرار بهن بل  
ينقلهن أو يطلعهن أو يتقل بعضا ويطلق بعضا فان خالف قضا للباقيات مطلقا (قوله  
اقرع بينهما) أي وجوبه وان كان السفر قصيرا ان لم يتراضين على واحدة منهن ولهن الرجوع  
قبل سفرها أو بعده قبل مسافة القصر (قوله بالتى يخرج اهل القرعة) ويجب عليها اطاعته ولو  
عاصيا سفره (قوله ولا يقضى الزوج) أي ان كان سافرا بالتى خرجت اهل القرعة وان لم تكن  
في نوبته فان كانت في نوبته لم تدخل نوبته في مدة السفر فيقضيه اهلها اذ ارجع (قوله ذهابا) أي  
وايضا (قوله في السفر) قال شيخنا هو متعلق بالمصوبة لا بساكن لان مساكنتها في اقامة  
السفر لا فيه ويجوز للزوجة ان تنزل زوجها من القسم أو لبقية مواعباتها ان لم  
تأخذ منه عوضا ورضي الزوج بذلك فان وهبه له خص به من شاء من أو بعينه من خصها به  
أوله ولهن أول بعضهن قسم على الرأس ولا يجوز تقديم ليله الواهبة على وقتها بخلاف عكسه  
واهل الرجوع قبل فواتها ولو في أثناءها ويجب عليه الخروج فوراً اذا علم ولا يقضى ما فات  
قبل علمه وقد استنبط السبكي من هذه المسئلة ومن الخلع الاتى جواز النزول عن الوظائف  
بالدراهم وغيرها ولو كان المنزل له دون النازل كما أفق به شيخ الاسلام ذكر بامن الشافعية  
والشيخ نور الدين الطرابلسي من الحنفية والشيخ برهان الدين الدميري من المالكية  
والشيخ شفيق من الحنابلة قال العلامة ابن قاسم واذا قرر المالك غير المنزول له فليس له الرجوع  
على النازل بمادفعه اليه مالم بشرط عليه تقريره فيها من الحاكم فخره (قوله واذا تزوج  
الزوج) أي ولورقية أو غير مكلف (قوله جديدة) أي ولو بتجدد عقدها بعد مزارعتها ولو  
مكثت عنده ثلاثا ثم طلقها ثم نكحها وجب عليه لها سبع ليال أربعة بقية الأول وثلاثة  
لثاني ان كانت ثيبا وأما لو طلقها بعد الثلاث ثم نكحها فالحق ما سألناه ان يجب لها سبع فزيادة على  
ما بقى لها من الأول ان كانت بكر او يجزى ذلك في الثيب ابتداء قال العلامة الرملة ولاحق

(على غير المصوم اهله الغير  
حاجة) فان كان الحاجة  
كعبادة ونحوها لم يمنع من  
الدخول وحيث ان طال  
مكانه قضا من نوبة  
الدخول عليه امثل مكانه  
فان جامع قضا زمن الجماع  
لا تقس الجماع لان قصر  
زمنه فلا يقضى به (واذا  
أراد) من في عصمته زوجان  
(السفر اقرع بينهما)  
(وخرج) أي سافر (بالتى  
تخرج اهل القرعة) ولا  
يقضى الزوج المسافر  
للمخلفات مدة سفره ذهابا  
فان وصل مقصده وصار  
مقيما بان نوى اقامة مؤثرة  
أول سفره أو عند وصول  
مقصده أو قبل وصوله  
قضى مدة الاقامة ان ساكن  
المصوبة معه في السفر كما  
قاله الماوردي والالم يقضى  
امامدة الرجوع فلا يجب  
على الزوج قضاءها بعد  
اقامته (واذا تزوج)  
الزوج (جديدة خفها)



الجديدة (بكر) ولا يقضى  
للبقيات (و) خمسها (بثلاث)  
متوالية (ان كانت) ثلاث  
الجديدة (ثبنا) فلو فرق  
الليالي بنوم ليلة عند  
الجديدة وإيه في المسجد  
مثلا لم يحسب ذلك بل يوفى  
الجديدة حقها متواليا  
ويقضى ما فرقه للبقيات  
(واذا خاف) الزوج (نشوز  
المرأة) وفي بعض النسخ  
واذا بان نشوز المرأة أي  
ظهر (وعظها) زوجها  
ضرب ولا يجزئ قوله لها اتقي  
الله في الحق الواجب لي  
عليك واعلم أن النشوز  
مسقط للنفقة والقسم  
والنكاح الشتم للزوج من  
النشوز بل لا يمتنع به  
التأديب من الزوج في  
الأصح ولا يرفعها للقاضي  
(فان أبت) بعد الوعد (الا  
النشوز هجرها) في مضجعها  
وهو فراشها فلا يضاجعها  
فيه وهي حرام بالكلام  
جرام فيما زاد على ثلاثة أيام  
وقال في الروضة انه في  
الجهير بغير عذر شرعي والا  
فلا تجرم الزيادة على الثلاثة  
(فان أقامت عليه) أي  
النشوز بتركه منها  
(هجرها وضربها) ضرب  
تأديب لها وان أفضى  
ضربها إلى التلف وجب  
الغرم (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقةها)

لرجعية نعم ذكر الشيخان انه لو تزوج جديدتين ليس في نكاحه غيرهما واجب لهما حق الزفاف  
وحل على مالوا إذا القسم لهما والعد المذكور واجب على الزوج أن يزول الحشمة بينهما ما وزيد  
للبكر لان حياهما أكثر وتجب موالاة ما ذكر كما يأتي لان الحشمة لا تزول بالمفروق ولو زاد البكر  
على السبع ولو باختيارها أو التيب على الثلاث بغير اختيار من اقضى الزائد للبقيات (قوله  
حقا) أي وجوبها (قوله ولو كانت أمة) أي أو صغيرة محتملة للوط أو ضويرة رقاة أو قرناء (قوله  
سبع لبال) أي مع أيامها وعبر باليالي نظر الامانة أو يحرم عليه فيها الخروج للجمعة والجماعة  
وغيرها بغير إذنهما وقال العلامة الخطيب ينبغي أن يراعى في التابع العادة فلا يحرم عليه ما  
ذكر وحكمة السبع كونها أعداد أيام الدنيا لان غيرها تنكرونها (قوله متوالية) لم يقل  
متصلة لانهم ليست على انفراد ما لم يرد الدور فتأمل (قوله بكرة) أي حقيقة ولو غورا أو حكما  
كثيب بغير ووط أو مخلوقة كذلك (قوله بثلاث) أي لان المدة الشرعية (قوله ويقضى  
ما فرقه للبقيات) أي ويقضى به مفرقا في اثنا الادوار (قوله نشوز المرأة) أي ظهرت أمارته  
كأمراض أو عبوس في وجهه أو خروج من منزله بلا عذر أو منههاله من الاستمتاع به أو  
اجابته بالكلام خشن وليس طبعها ذلك قبله كما أشار إليه الشارح في بعض افراجه حيث قال  
وليس الشتم للزوج من النشوز فتأمل (قوله اتقي الله) هو بموت المنة الخفية آخر فتأمل  
(قوله في الحق الواجب لي عليك) أي وهو المعاترة بالمعروف (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله  
فان أبت) من الاباء في الامتناع من العود إلى الطاعة أي استمرت عليه (قوله في مضجعها)  
بكسر الجيم أفصح من قبحها (قوله وهو فراشها) وقيل وطورها والنراض بالكسر فعال بمعنى  
مفعول ككتاب بمعنى مكتوب وجمع فرش وهو فرش أيضا تسمية بالمصدر (قوله وهجرانها  
بالكلام حرام) أي وكذا هجران غيرها (قوله بغير عذر شرعي) أي كبعدة المهجور أو فسقه  
أو صلاح دين أحدهما فيجوز في الثلاث ولو جبيع الدهر كما ذكره الشارح نقلا عن الروضة  
واقروا قولنا بتركه منها) ليس قيد دابل له الضرب وان لم يتكرر النشوز على المعتمد بل  
محل جوزه ان أفاد فيها أو أفاد ضرب (قوله ضرب تأديب) أي فلا يكون مبرحا ولا على  
الوجه والمهالك فلو ضرب بها أو ادعى أنه بسبب النشوز وأدعت هي عذر فالقول قوله بالنسبة  
لجواز الضرب لا بالنسبة إلى سقوط النفقة والكسوة (قوله إلى التلف) أي إلى الموت أو إلى  
نقص من أعضائها أو - وإسما (قوله وجب الغرم) أي عليه بمقابلته ما تلف من دية أو قيمة أو قود  
أو فرش أو كسوة أو - ونحو ذلك لان شرب التأديب - شروط بسالة العاقبة ولذلك كان  
الأولى العفو عنها لان المصلحة لنفسه وبذلك فارق عدم طاب العفو في تأديب الصغير (قوله  
ويسقط الخ) قال شيخنا معني السقوط هاء - دم الوجوب لان السقوط فرع الوجوب أو  
غاب ما في الإثبات على الإبتداء فتأمل (قوله بالنشوز) أي بما صر ولوفي اثنا يوم أو فصل مثلا  
(قوله قسها) أي في ذلك الدور وما به - ما دامت ناشئة وان لم تان بالنشوز كغيره ونحوها  
ما لم ترجع قبل نوبتها (قوله ونفقتها) أي رقت - من نفقة وكسوة وسكنى وأدم رألة  
تطيف وغيرها بنشوز جز من اليوم ولوفي آخره وان عادت فيه إلى الطاعة وكذا كسوة  
النسل جبعه وأهل المصنف لم يذكروا العلم بان الكسوة تابعة للنفقة وجودا وعدما (خاتمة)

لونه على أحد الزوجين على الآخر بما لا يجوز له من الفاسق عنه ولا يعززه فان عاد اليه عززه  
بطالب الآخر بما يليق به فان ادعى كل منهما تعدى الآخر عليه تعزق حالهما بخير ثقة بخبرهما  
يجوز أو غيره ومنع الظالم منهما ولو بتهذيب يليق به فان دام الشقاق بينهما بعث القاضي  
وجوب الكل منهما بحكمهما لمساواة لاعتبارهما بما يطلب منه وكونه ذكرا من أهل كل منهما  
أولى ويبدل ان لم يرخص أحدهما به فان لم يمكن الائتلاف بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق أو  
خام والزوج حكمة أي بدل عوض أو قبول طلاق حيث كان مصلحة

• (فصل في بيان أحكام الخلع) • والاصل فيه قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفس الآية  
وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لقرينة غالب على الشقاق وأصله الكراهة وقد يخرج عنها  
إلى غيرهما من الأحكام بحسب الحال وهو مختص من الطلاق الثلاث في الخلاف على النفي مطلقا  
أو مقبدا وعلى الإثبات المطلق وكذا المقيد وقال شيخنا الأيخاض في الإثبات المقيد كقوله  
لا فاعان كذا في هذا الشهر مثلا وأول خلع وقع في الإسلام كان من أم حبيسة بنت سهل  
الأنصاري امرأة ثابت بن قيس بن شماس لما أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت له يا رسول  
الله ما عتب وفي رواية ما أنعم عليه في خلق ولادين وإني أكره الكفر في الإسلام  
فقال لها أتدين عليّ حديقتي فقالت نعم فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم أقبل  
الحديقة وطلقتها طليقة وأركان خمسة ما تزوم وعوض وبضع وزوج وصيغة بشرط الصيغة  
كافي البيع لكن لا يضر هذا تخالفا لكلام يسير وهي كل امرأة طلق الطلاق  
صريحه وكنايته ولفظ الخلع والمناذاة منها وإن كان بشرط صراحته ما ذكر المال أو نيته على المنة  
والمال ان يقال انه ان ذكر المال أو نواه أو لم يذكره ولم ينوه لكن نوى التماس قبولها ففي  
هذه الصور الثلاث صريح فلا يحتاج إلى نية ولا إنكائية فيحتاج إلى نية فان نوى الطلاق  
وقع والا فلا ويقع في الأولى بما ذكره وبالنسبة إلى الثانية والأبأن لم يوافق في هذه  
الصورة فيقع بهر المثل ان قبلت والا فلا يقع والثالثة بهر المثل ومتى قلنا انه صريح فان  
قبلت وقع والا فلا وهذا ما تحرر في الدرر واستقر العمل عليه وما وقع في بعض الشروح  
والحواشي مما يخالف ذلك فضعف أو مؤول وبشرط الزوج كونه يصح طلاقه فيصح خلع عبد  
ولو بلا إذن سيده وسقيته وتدفع المال للمالك أمرهما من السيد والولي أو أهما باذنه البير  
الدافع منه فان دفعته للسقيته بغير إذن الولي تلف في يده فلا ضمان ولا تزجج عليه بهد رشده  
بخلاف ما لو دفعته للعبد كذلك وتلف في يده فانما تزجج عليه بعد العتق واليسار والفرق  
بينهما أن الحجر على العبد لحق السيد فينبغي الضمان مادام حقه باقيا والحجر على السقيته لحق  
نفسه بسبب النقصان فينبغي عدم الضمان حاله ما لا أصح ويحتمل ومكره ولو جعل الشارح  
مأذ كره قيد في كلام المصنف لكان أولى وانسب اللهم الآن يمال كلام الشارح فيما يقع به  
الخلع وكلام المصنف فيما يجب تسليمه بالخلع وبشرط البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في  
الرجعية لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام لافي بائن وبشرط العوض معلوم من كلام  
الشارح وقد أشار إلى بعض محتمل زانه بقوله يخرج الخلع على دم ونحوه كالحشرات فلا يقع  
خلع بل يقع الطلاق رجعا ولا مال فان كان مقصودا كخبر وميتة وقع باتنا بهر المثل وجهة  
الزوج شاملة له والسيد ولو لمع غيرهما كان أبرأ تبنى وزيدان دينك عليه فانت طالق فيقع

• (وصل في أحكام الخلع) •  
وهو بضم الخاء المبهمة  
مشتق من الخلع بفتحها

فولم يصح الخلع  
الأولى من الخلع



بأنها مهر المثل ونصح البراءة له - باختلاف مالوطاقتها على براءة أجنبي وحده فيقع رجعيها ولا  
 مال قال شيخنا والبراءة صحيحة فراجع - وسبق في شرط ملتزمه - وقد أطلقنا الكلام هذا  
 للعاجلة إليه (قوله وهو) أي أفعلة (قوله وهو النزع) أي لان كلام الزوج - بن لباس الآخر  
 قال تعالى من لباسكم وأنتم لباسهن في مكانه بمفارقة الآخر نزع لباسه (قوله مقصود)  
 أي راجع بلهة الزوج (قوله والخلع جائز) أي صحيح بالمسمى وان كره أو حرم (قوله معلوم)  
 ليس فيه إلا من حيث لزوم المسمى كما سيذكر بعد ولو سكنت عنه - كان أولى وأنسب (قوله)  
 - قدور على تسليمه) ومنه مالوطاقتها بما وجب لها عليه - من قود أو نحوه وخرج به مالوطاقتها  
 على نحو مقصوب فانه يقع بأننا مهر المثل - وعلم منه - ان العوض يكون قليلا وكثيرا ودنيا  
 ومنفعة ومعلوم كإعيرته وظاهرا ونجسها ومعلوم ما وجب ولا بشرط ملتزمه قابلا كان أو ملتزما  
 ولو أجنبييا كونه مطلق التصرف وفي منه ومعه - نفسه - بل فاختلاع المراجعة في مرض الموت  
 صحيح ويحسب من المثل ما زاد على مهر مثلها واختلاع محجورة الفلاس صحيح وعوض في ذمتها  
 ويضمن ما لها كالغصوب واختلاع - في ذمتها رجعي ويلغوز كمال المال واختلاع الامه ولو  
 مكاتبه باذن - سيدها صحيح فان أطلق الاذن اختلعت به مهر المثل - فأقل ويتعلق بكسبها ومال  
 تجارتها وقدرها أدينا واختلعت به فكذلك أو عين لها عينا تتعلق بالخلع فان خالفت شيامن  
 ذلك بزيادة على مهر المثل أو على الدين أو على العين تتعلق بذمتها أو اختلعت به - يراد من  
 مال سيدها أو غيره بانتهى مهر المثل في ذمتها أو بدين بانتهى في ذمتها وكل ما يتعلق بذمتها الانطاب  
 به الابع - والعق واليسار وان قال ان أبرأتني من دينك أو صدقتك فانت طالق فبرأته وقع  
 الطلاق ان كان ما أبرأتته معلوما والا فلا (قوله محجول) ومنه مالوطاقتها على ما في كفها  
 وليس فيه - نفي فانه يقع أيضا بانتهى مهر المثل (قوله قلت به المرأة نفسها) أي بضعها الذي  
 استخاضته منه بالعوض (قوله ولا رجعة له) أي في عدته لا ينفذ ثمنه ولا يصح منها ظهار ولا  
 ايلاء - وكذا الاوارث بينهم ما فان شرط عليها الرجعة وقع رجعيها ولا مال تملكه بشرطى المال  
 والرجعة - فيتم - اقطان ويبقى أصل الطلاق قال العلامة ابن فاسم وقضيته ثبوت الرجعة  
 فراجع (قوله الابتنكاح جديد) أي باركانه وشروطه السابقة وهذا السقننا منقطع ولذلك  
 قال الشارح انه ساقط من أكثر النسخ ومجمله اذ لم يكن الطلاق ثلاثا (قوله ويجوز الخلع) أي  
 يحل وينفذ (قوله في الطهر) أي الذي جامعها فيه أو في حيض قبله وفي الحيض أيضا وخرج  
 بالطهر المذكور الطهر الخالي عن ذلك فلا حرمه فيه - مطلقا (قوله ولا يكون حراما) أي ان  
 كان معها وان كان مع أجنبي فحرام (قوله ولا يلحق المختلعة الطلاق) أي لما سره - (تمت)  
 لو ادعت خلعها فأكبر هو صدق بيمينه فان أقامت بينة على بيمان كانت رجلاين ولا مال ولو ادعى  
 هو خلعها فأنكرته بانتهى بقوله ولا مال فتصاف على نفسه - وأهنا نفقة العدة وسكناها ولا يرثها قال  
 الأذري بل الظاهر أنها ترضه فان أقام هو بينة ولو شاهد اليخاف معه ثبت المال ولو اختلعا في  
 عدد الطلاق أو في جنس عوضه أو وصفته تحالفوا ويبدأ بالزوج هنا ثم يفصح ويجب عليها  
 مهر المثل

وهو النزع وشرا ففرقة  
 بعوض مقصود ونفخ - رج  
 الخلع على دم ونحوه (والخلع  
 جائز على عوض معلوم)  
 قدور على تسليمه فان  
 كان على عوض محجول  
 كان ناعها على نوب - ير  
 من - بن بانتهى مهر المثل -  
 (و) الخلع الصحيح (قلت به  
 المرأة نفسها ولا رجعة له)  
 أي الزوج (عليها) - واه  
 كان العوض صحيحا أولا  
 وقوله (الابتنكاح جديد)  
 ساقط في أكثر النسخ (ويجوز  
 الخلع في الطهر وفي الحيض)  
 ولا يكون حراما (ولا يلحق  
 المختلعة الطلاق) بخلاف  
 الرجعية فيلحقها  
 (وصل) في أحكام الطلاق

(فصل في بيان أحكام الطلاق) ومنها كونه مكرها أو حراما أو غير ذلك من بقرية الأحكام  
 وسيذكر المصنف والاصل فيه قوله تعالى الطلاق مرتان فليس شيء من الحلال أبغض

الى الله تعالى من الطلاق رواه الحاكم وصححه اسناده قال القاضي وهو لفظ جاهلي جاء الشرع  
بتقريره وأركانها خمسة: محل وولاية وقصد ومطلق ومصلحة وسبب في ذكرها وكذا ذكر الأكرام  
وغيره في الفصل الآتي فتأمل (قوله حل القيد) أي حلالاً ومعه في ومنه ناقة طالق أي مرسلة  
بالقيد (قوله وشراً عام) أي في حق القيد (الكاح) أي فهو معنوي ولو قال كغيره وشراً عام حل عقد  
النكاح لكان أولى وأنسب ولو زاد أيضاً بلفظ طلاق أو نحوه لكان مواباً إذاً الأول يشمل الشيخ  
وهو لا يسمى طلاقاً ولذا رد على الدمشقي حيث قال لما طلاق يقع بالصرح ولا كتابة وهو  
اعتراف الزوجين بنفسه والشهود وحل العقد بان هذا فرقة فصح على الصحيح (قوله ويشترط  
لغرضه) أي وقوعه ولو معاقاً (قوله التكليف والاختيار) أي ما شرطان في الزوج الذي هو  
أحد أركان الخمسة فتأمل (قوله وأما السكران) أي المتهمدي بسكره فإنه المراد عند الإطلاق  
(قوله عقوبة له) أي وكذا سائر تصرفاته وعليه وتصرفات المجنون المتهمدي كذلك لأن هذا  
من قبيل ربط الأحكام بالأسباب لا من باب التكليف والعلة لا الغالب (قوله والطلاق) أي  
ألفاظه الدالة على حصوله فالقيد للجنس وحينئذ يصح الاختيار وأنه على حذف المضاف أي  
ألفاظ الطلاق الذي هو محل العصمة فتأمل (قوله ضربان) وفي بعض النسخ قسمان ولا بد من  
استماع نفسه ولو تقديره فلا يقع بتحريرك أسانه به ولا يثبت أيضاً (قوله لا يثبت غير الطلاق  
الخ) سبب في كلام المصنف فذكره هنا تذكيراً فتأمل (قوله لم يقبل قوله) لو قال لم يمنع من  
الوقوع لكان أولى وأخصر لأن عدم إرادته الطلاق مع اللفظ الصريح وإن قبلت منه لا يمنع  
من وقوع الطلاق بل لو أراد عدمه لم يمنع من الوقوع فتأمل (قوله ثلاثة ألفاظ) أي بحسب  
الجنس أو النوع أو المشتق منه فتأمل (قوله وما اشتق منه) موابه حذف الواو لأن المصادر  
الثلاثة كتابات والصرح هو ما اشتق منه أو لولا العجمية فيها اشتق من الطلاق دون الآخرين  
فتأمل (قوله ومطابقة) أي يفتح الطاء وتشديد اللام وأما مطابقة بسكون الطاء وتخفيف اللام  
فهو كتابة وإن كان الزوج مخوياً (قوله إن ذكر المال) أي أو نوى فإن لم يذكر المال ولم ينو كتابة  
كما تقدم تحريره في الفصل قبله فراجع (قوله ولا يفتقر) أي لا يترقب وقوع الطلاق في  
الصرح على نية إيقاعه والافلا بد من قصد اللفظ المعنى بل يقع وإن نوى عدمه ومنه على الطلاق  
والطلاق لا يزم لي أو واجب على وطلقك الله لأن كل ما يستعمل به الإنسان يصح إضافته إلى الله  
كالعتق والابراء (فروع) ولو كل سبب الإمة زوجها في عتقها فطاعة لها أو عتقها وقصد  
الطلاق والعتق معا وقمائية على إرادة الحقيقة والحجاز باللفظ واحد ولو قال لهما أنت طالق  
ثلاثاً لأقل الطلاق وقع ثلاثاً لأن الأقل يصدق ببعض طاعة فكانت استغنائه وأبى من الثلاثة  
جزاً فمكمل ولو قال أنت طالق طاعة ونصفاً لا طاعة ونصفاً فثلاثة لأن الزكوى عن بعض فتها  
عصره أنه أفتى بوقوع طاعة قال لأننا مكمل النصف في جانب الإيقاع ثم نستثنى منه طاعة  
ونصفاً فبقي نصف طاعة ولو قال أنت طالق لأقليل ولا كثير وقع ثلاثاً لأن قوله لأقليل يقتضي  
وقوع الكثير وهو الثلاث وقوله ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بخلاف  
ما لو قال لهما أنت طالق لأكثر ولا قليل فإنه يقتضي وقوع القليل وهو طاعة وقوله ولا قليل  
يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع (قوله إلى النية) ويكتفي اقترانه بالجزء من اللفظ ومنه  
أنت على المعتمد (قوله والكتابة الخ) أصل الكتابة الإيعاز إلى الشيء من غير نص صريح به فتأمل

وهو لغة حل القيد وشراً  
أي محل قيد النكاح  
ويشترط لانه هذه التكليف  
والاختيار وأما السكران  
فيستلزم طلاقه عقوبة له  
(والطلاق ضربان صريح  
وكتابة) فالصرح ما لا يثبت  
غير الطلاق والكتابة  
ما يثبت غير ولو تلفظ الزوج  
بالصرح وقابل أحد به  
الطلاق لم يقبل قوله  
(فالصرح ثلاثة ألفاظ  
الطلاق) وما اشتق منه  
كطاعة منك وأنت طالق  
ومطابقة (والفراق والسراح)  
كفارتك وأنت منارقة  
وسرحتك وأنت مسرحة  
ومن الصريح أيضاً الخلع  
إن ذكر المال وكذا  
المقادة (ولا يفتقر)  
صرح الطلاق (إلى النية)  
وبسبب في المكروه على  
الطلاق فصرحه كتابة في  
حقه إن نوى وقوعه والافلا  
(والكتابة كل لفظ احتمل  
الطلاق وغيره ويقتصر إلى  
النية) فإن نوى بالكتابة  
الطلاق وقع والافلا



(قوله خالية) بفتح الخاء وتشديد الهمزة أي خالية من الأقواب (قوله الحق) بكسر الهمزة وفتح  
 الحاء وقيل بألف كسر وقال المطرزي وهو خطأ (قوله بأهلك) أي لاني طلقك سواء كان أهلاً  
 أولاً (قوله وغير ذلك مما هو في المطولات) وفي بعض النسخ ذكر بعض منها كانت بنته أي  
 مقطوعة الوصل أنت بنته أي مته وكذا النكاح أنت بائن أو بائنة أنت حرام أي محرمة أنت  
 كالمته أي في التحريم أعزى به - له ثم زاي مبهمة أي صبري عازية أغرب بجملة ثم راء مبهمة - له  
 أي صبري غريبة أبعدى أي في ذهبي أي عفى تقني أي استمر رأسي بالقتناع استبري وحك  
 أي لاني طلقك وما أشبه ذلك أي من الفاظ الكتابة كنجردى وترزدي ودعيفي وودعيفي وحبلك  
 على غاربك ولانده سربك ولا حاجة لي بك وذوقني ونحو ذلك فان نوى بجملة مع ذلك الطلاق وقع  
 والإفلا ولا عبرة بإشارة الناطق في ذلك وأما إشارة الآخر من فهي كالناطق في سائر الأحكام عقداً  
 - ولا الم في ثلاث مسائل أحدها عدم بطلان الصلابة والثانية عدم صحة الشهادة بها  
 والثالثة عدم الحث بها فيما إذا حلف أنه لا يتكلم ثم إن فهمها كل أحد فهي صريحة أو اختص  
 بينهم الناطقون فهي كتابة والإفلا (خاتمة) لو قال لزوجته إن قيات ضررت فانت طالق  
 بقاها بعد وتم الم طلاق لأنه لا شهوة بعد الموت بخلاف تقبيل أمه فإنه لا شفقة والاكرام ولو  
 قال لزوجته إن وجدت في البيت شياً من متاعك ولم أكرمه في رأسي فانت طالق فوجب مدحاونا  
 لم تطلق على العقد وقيل تطلق عقد اليأس بكون أحدهما  
 (فصل في بيان أحكام الطلاق السقي والبدعي وغير ذلك) وافظ فصل ساقط من بعض النسخ  
 (قوله والنساء الخ) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا له للجنس والمراد النساء لا بقية دماياتي  
 فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله أي الطلاق) أي إيقاعه لأن الحرمة وغيرها إنما  
 تتعلق بفعل المكلف وهو الإيقاع وخارج به الفسخ فلا سنة فيه ولا بدعة كما في الروضة وأصلها  
 (قوله سنة وبدعة) - مذكر الشارح تفسيرهم بما يجوز الأول وحرمة الثاني لما فيه من تطويل  
 المدة على الطائفة فتأمل (قوله وعن ذوات الحيض) أي غير الحامل والصغيرة والآتية  
 والختانة كما سيأتي وإنما المصنف باعتبار خبره (قوله الزوج) هو قيد لا بد منه (قوله في طهر)  
 أي لا مع آخره والاف هو بدعي (قوله غير مجامع فيه) أي ولا في حيض قبله سواء لم يجز أو كان قد  
 علمه بالوقوع فيه بخلاف ما لو علم فيه بالوقوع في غيره ثم إن وجدت الصفة في وقت سنة فهو  
 سقي أو في وقت بدعة فهو بدعي لكن لا يتم فيه قال شيخنا وأعلم أن النساء كالحيض وإن الوطء  
 في الدبر واستدخال المني المحترم كالجماع فتأمل (قوله في الحيض) أي لا مع آخره بان توجب  
 جميع صفة أول طائفة فيه وإست مع آخره ويستفي من ذلك ما لو طلقها في الطهر طلاقاً ثم في  
 الحيض أخرى أو وقع الطلاق مع آخر جر من الحيض فهو سقي فيهما أو وجود الصفة للمعاق  
 به في الحيض باختباره كتنجيذه وخارج بقوله في الحيض ما لو وافق قوله أنت زمن الطهر وطالق  
 زمن الحيض فإنه يكون سنياً كما شئ عليه العلامة الخطيب وغيره تبعاً لابن الرفعة وغيره وهي  
 مسئلة عزيزة النقل قال ابن الرفعة وهو من ترتيب الحكم على أول اجزائه لأن الطلاق لا يقع  
 بقوله أنت بفردته اتفاقاً وانما يقع بجملة وع قوله أنت طالق ويحسب الطهر المذكور قرأ  
 كما لا نعلم لوعاق - سنة أمدة عقدها على طلاقها فطائفة أزواجها في الحيض لم يحرم وكذا الطلاق

وكتابة الطلاق كانت جارية  
 خالية الحق بأهلك وغير ذلك  
 مما هو في المطولات  
 (وهل؟)  
 (وانتاه فيه) أي الطلاق  
 (ضربان ضرب في طلاقهن  
 سنة وبدعة وهن ذوات  
 الحيض) وأراد المصنف  
 بالسنة الطلاق الجائز والبدعة  
 الطلاق المحرم (فالسنة  
 أن يوقع الزوج الطلاق  
 في طهر غير مجامع فيه  
 والبدعة أن يوقع الزوج  
 الطلاق في الحيض)

المولى والحكمين فتأمل (قوله جامعها فيه) أى فى القبل أو فى الدبر واستدخل المولى المحترم كالوط حيث كان عالما باستدخالها أو اللام يحرم (قوله وضرب ليس فى طلاقهن سنة ولا بدعة) هذا هو الضرب الثانى فى كلام المصنف قال شيخنا ولا يخفى أن ما سلمه المصنف من مخالفات لما سلمه غيره من المصنفين حيث قالوا أن فى تقسيم السنى والبدعى ضربين أحدهما أنه قسمان سنى وبدعى وفسر السنى فيه بالخائز والمانيه ما أنه ثلاثة أقسام سنى وبدعى ولا ولا فاقه قسمان الأولان - ما ماذ كره المصنف فى الضرب الأول والقسم الثالث هو ما ذكره المصنف فى الضرب الثانى على أن ما ذكره المصنف غير مستقيم كما سيعرف من تأمل ما قررناه فيه انتهى أقول ويمكن الجواب بأن مراد المصنف بالضرب الأول ما يشمل السنى والبدعى ويراد بالسنى ما فيه ثواب لا مطلق الخائز الذى سلمه المصنف بديل قول المصنف وبدعى ومراده بالضرب الثانى ما عدا القسمين الأولين وحيث أنه وافق المشهور من كونه ثلاثة أقسام سنى وبدعى ولا ولا فتأمل (قوله وهن أربع) لو سلمت المصنف عن العدد المذكور كان أولى وأحسن لما عرفت من أن من أكثر من ذلك كما تقدم ويشمل أيضا طلاق الصغيرة فتأمل (قوله الصغيرة) أى لان عدتها بالشهر ومثلها الآية والحامل عدتها بوضع الحمل وغير المدخول به الأعدة عليها مع أن المختلعة بعد المدخول لا حرمة فى طلاقها أيضا إن كان المال من جهتهم أو لربو كالتفصيل (فائدة) \* إذا وصف الطلاق بالحسن أو نحو محل على وقت السنة أو بالقبح أو بالفحش حل على وقت البدعة فإن جمع الصفتين وقع حالا وهذا فى نصف طلاقها بالبدعة والسنة والبدعة والبدعة فيقع حالا مطلقا كالصغيرة والآية كما يأتى \* (تنبيه) \* يجب أن يطو بدعى ما إذا كان يرجع مادامت البدعة وكانت دون ثلاث ثم إذا جاوزت السنة انشأ طلاق وان شأله لم يطلق وينتهى السنى بقراغ وقت البدعة فتأمل (قوله والحامل) أى لا نهى وان تضررت بالاول فى بعض الصور فقد استعقب الطلاق ثم روعها فى العدة ولاندم (قوله والمختلعة) أى بنفسها - هاهنا امر اختارها الاجنبى من الزوج بماله ولو بذنبا فانه بدعى قال شيخنا وهى محل القسم الرابع فلا حاجة لتقييدها بعدم المدخول لان غير المدخول به الأعدة علمها بتأمل (قوله باعتبار آخر) اد غير السنى والبدعى بحسب عروض الاحكام الخمسة فتأمل (قوله كطلاق المولى) أى وطلاق الحكم فى الشقاق ونحو ذلك (قوله غير مستقيمة الحال) أى بان تكون غير عفيفة (قوله كسبئة الخلق) أى زيادة على ما عتبه واللام يمكن أن يكون أحد يخلو عن سوء خلق (قوله كطلاق مستقيمة الحال) وحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال الى الله الطلاق (قوله وقد سبق) أى بيانه فى كلام المصنف (قوله وأشار الامام) أى امام الحرمين رضى الله تعالى عنه (فصل فى بيان أحكام طلاق الحر والعبد من حيث العدد وما يقرب عليه) \* (قوله وغير ذلك) أى كالاستثناء والتعليق والحمل القابل للطلاق وشروط المطلق وما يتبع ذلك (قوله الأمر) أى الكامل الحرية ولو كافر حالة النكاح وان رقب بعد ذلك كدعى طلاق طائفتين ثم التحق بدراحره ثم استرق فله نكاحه بلا محال وأما لو طلقها طائفة ثم استرق فانهم اتعده بطائفة واحدة لانه رقب قبل استيفاء عدد العبد فتأمل (قوله ولو كانت أمة) أى اعتبارا بجمهورية الزوج خلافا

أوفى طهر - زجاجة هافيه  
وضرب ليس فى طلاقهن  
سنة ولا بدعة وهن أربع  
الصغيرة والآية) وهى  
التي انقطع حيضها (والحامل  
والمختلعة التي لم يدخل بها)  
الزوج وينقسم الطلاق  
باعتبار آخر إلى واجب  
كطلاق المولى ومكروه  
كطلاق امرأة غير مستقيمة  
الحال كسبئة الخلق  
ومكروه كطلاق مستقيمة  
الحال وحرام كطلاق البدعة  
وقدسية وأشار الامام لطلاق  
المباح بطلاق من لا يهاهما  
الزوج ولا تسع نفسه بغيرها  
بلا استماعها  
\* (فصل فى حكم طلاق  
الحر والعبد وغير ذلك)  
(وعلى الزوج (الحر)  
على زوجته ولو كانت أمة  
ثلاث تطليقات



للامام أبي حنيفة رضي الله عنه لانه المالك (قوله ويملك العبد) اي من فيه رق كما ذكره  
 الشارح (قوله والمبعض والمكاتب والمدير كالعبد) قال شيخنا لا يخفى ان الاخير من داخل  
 في العبد فابراهم غير مستقيم ولو اراد الشارح بالعبد من فيه رق لدخل المبعض ايضا انتهى  
 أقول ويكن الجواب بان مراده بالعبد في كلام المصنف ما لا يتعلق به سبب حرية كما  
 هو موضوع العبد لغة فتأمل (قوله ويصح الاستثناء) وهو لغة الانحراج ونشر على الانحراج  
 بادا واحدا من اخواتها لولا لدخل في الكلام السابق ما خوذ من التثنية وهو الانعطاف  
 والالتواء كما سبق في الاقرار والمراد به هنا الاعم من ذلك ومنه ما لو قال على الطلاق من ذراعي  
 او من نخوة رأسي او من ظهر فرسي او نحو ذلك ففيه التفصيل الاتي ومنه ايضا التعليق بان  
 شاء الله او ان لم يشأ الله وهذا يمنع كل عقد وحل مالم يقصده التبرك نعم لو قال يا طالق ان شاء  
 الله لم ينفعه الاستثناء ولا يقع الطلاق في التعليق بما هو مستصحب عقلا كالجمع بين التقيضين  
 او عادة كصود السماء او شرعا كنسخ صوم رمضان واليمين فيمذكركم مقدمة حتى يحث بها  
 المعلق على الخلف (قوله في الطلاق) وكذا سائر العقود والحلول واعل تقييد المصنف به لدفع  
 تكراره مع ذكره في الاقرار فتأمل (قوله اذا وصله) اي بان لم يفصل بين المستثنى والمستثنى  
 منه بكلام اجنبي مطلقا او بسكوت غير سكتة التنفيس او الى او انقطاع الصوت او نحو ذلك  
 ولا يضر عرض المال بينهما قال العلامة ابن قاسم وهل محله في غير الطول بل فيه نظر انتهى  
 أقول والاقرب انه يضر فخره (قاعدة) كل ما استعمل به الشخص من العقود والحلول اذا  
 أضانه الى الله تعالى نفذ وما لا يستعمل به لا ينفذ فالذي يستعمل به كالطلاق والعقود فاذا قال  
 الشخص لزوجته طالق الله او لعبد مائة عتق الله نفذ والذي لا يستعمل به كاليبيع فاذا قال  
 الشخص لاساحبه باعك الله لا ينفذ لان البيع لا يستعمل به الشخص بنفسه (قوله ويشترط ايضا  
 ان ينوي الاستثناء) اي ان يوجب قصد المستثنى حالة تعلقه بالمستثنى منه فلو لم يعرض له قصده  
 الابح الفراغ منه لم يعتد به (قوله قبل فراغ اليمين) اي قبل الفراغ من المستثنى منه (قوله ولا  
 يكتفى التلظي به من غير نية الاستثناء) ولا بد ان يسمع به نفسه وكذا غيره لصدق فيه والافلو  
 ادعاء وانكرت الزوجة الايمان به حلفت على نفسه وطاقت بخلاف ما لو انكرت سماعها اياه  
 فلا اثر لانكارها كما هو ظاهر (قوله ويشترط ايضا عدم استغراق المستثنى منه) اي ان لا يكون  
 العدد الثاني مساويا لما قبله او زائدا عليه لان العبرة بالمقووظ فلو قال لزوجته أنت طالق خسا  
 الاثلاثا وقع ثمان فقط وان كانت الثلاث مستغرقة لعدد الشرعي ويشترط ايضا ان لا يجمع  
 المفرق في المستثنى ولا في المستثنى منه لانهم ما لو قال لزوجته أنت طالق اثلاثا لثنتين وواحدة  
 فواحدة أو أنت طالق ثنتين وواحدة الواحدة ثلاث أو أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة  
 الواحدة واحدة وواحدة ثلاث كافي العباب (قوله بطل الاستثناء) اي ويقع الطلاق  
 الثلاث مالم يتبعه باستثناء آخر ولا فيصح فلو قال لزوجته أنت طالق اثلاثا الواحدة  
 فيقع واحدة وكقوله أنت طالق اثلاثا لثنتين فيلغو قوله اثلاثا الثاني ويقع عليه ثمان  
 والاستثناء من التثنية اثبات وعكسه كما سبق في الاقرار (قوله ويصح تعليقه) اي بغير المشيئة كما  
 مر من زمان او مكان او غيرهما واليه أشار المصنف بقوله بالصفة كقول اشهر أو رأسه أو هلاله

(ويملك العبد) عاينها  
 (تطليقة تين) فتطرح  
 كانت الزوجة أو أمه  
 والمبعض والمكاتب والمدير  
 كالعبد (ويصح الاستثناء)  
 في الطلاق اذا وصله  
 أي وصل الزوج انظر المستثنى  
 بالمستثنى منه انما الاعرفيا  
 بان يعبد في العرف كلاما  
 واحدا ويشترط ايضا ان  
 ينوي الاستثناء قبل فراغ  
 اليمين ولا يكتفى التلظي به من  
 غير نية الاستثناء ويشترط  
 ايضا عدم استغراق المستثنى  
 منه فان استغرقة كانت  
 طالق اثلاثا الا ان يابطل  
 الاستثناء (ويصح تعليقه)

ويقع بآول جر من أول ليلة منه أو سلخه أو آخر أو تمامه ويقع بآخر جر منه أو بآخر أوله  
ويقع بآول جر منه عند العلامة الرملية كـ العلامة الخطيب لتحقيق الاسم بآول جر منه  
أو بنصفه ويقع بغروب خامس عشره أو بين الليل والنهار ويقع بقراغ ما هو فيه فان كان ليلة  
فبطـ لوع الفجر وان كان نهارا فبغروب الشمس أو بنصف نصفه الأول ويقع بطـ لوع فجر  
الثامن لان نصف نصفه سبع ايام ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سادس النهار فيقابل نصف  
ليلة ينصف يوم ويجعل ثمان ليل وسبعة أيام ونصف وسبع ايام وعشاية أيام نصفها آخر (قوله  
والشرط) هو بالجر عطف على بالصفة وفيه اشارة الى تعلية بالادوات الشرطية كان دخلت  
الدار بكسر الهمزة وسكون النون أو متى دخلت الدار وكذا لا تقتضي فوراً في الاثبات الا في  
ان واذا مع العوض أو مثـ يثبت ما خطا با وتقتضي الفور في النفي الا ان ولا تقتضي تكراراً  
الا كلما وقد أشار الى ذلك بعضهم فقال

أدوات التعليق في النفي للفو • رسوى ان وفي الشبوت رأوها

للتراخي الا اذا ان مع الما • لوشئت وكلما • وروها

(قوله فمطلق اذا دخلت) بخلاف ما اذا أتى بالنفي مع ان كقوله ان لم تدخل الدار فانت طالق  
فلا حثث الابعوتها لان المعنى ان فانتك دخول الدار والقوت لا يكون الابعوتها • (فرع) • لو  
حلف على غيره أن لا يدخل داره فدخلها فان كان ناسياً أو جاهلاً فلا يقع ان كان يميناً بحيث  
الحالف كأن يعسر عليه طلاق زوجته والافيق فان كان عامداً عالماً وقع مطلقاً وهل الزوجة  
مثل الاجنبي في فصل فيما بين أن تبالى وبين أن لا تبالى أو هي تبالى مطلقاً واقع في ذلك خلاف  
بين المتأخرين فقال شيخنا انها كلاجنبي وقال العلامة الحلبي انها تبالى مطلقاً والراجح انه  
لا يقع لان الزوجة من شأنه أن تبالى كما يؤخذ من عبارة العباب وهذا اذا حلف على فعل غيره  
اما اذا حلف على فعل نفسه فلا يحنث اذا كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً (قوله والطلاق الخ)  
هو توطئة لكلام المصنف فتأمل (قوله الاعلى زوجة) أي ولو أمة أو رجعية وهذا اشارة الى  
اعتبار شرط المحل السابق قبله فتأمل (قوله وحينئذ لا يقع الطلاق) كما لو قال لاجنبي ان  
تزوجت فلان طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوج  
المعينة أو غيرها لم يقع الطلاق فيه ما لو حكم حكم بوقوعه فلما نفى نقضه كما قاله الولي العراقي  
وغيره وان خالف فيه العلامة ابن قاسم وعند العلامة الرملية للشافعي نقضه قبل فكاحها لابعده  
وعند شيخنا نقضه مطلقاً (قوله كقوله) أي المعلق (قوله لها) أي لاجنبي (قوله  
ولا تعلية) قال شيخنا الوجه من الشارح هذه مسئلة مستقلة لا يمكن أن تكون أولى لأن المست  
داخله في كلام المصنف لان كلامه في الوقوع في التعليق اه أقول وفيه نظر لانه داخل في  
عموم قول المصنف ويصح تعلية بالصفة والشرط فتأمل (قوله كقوله لها) فيه ما تقدم (قوله  
وأربع الخ) هو بخلاف التام حذف المعدود فتأمل (قوله لا يقع طلاقهم) أي ولا يصح تعليةهم  
وهذا اشارة الى اعتبار شرط المطلق المتقدم وسكت المصنف عن السكران لذكره فيما تقدم  
وسينه عليه الشارح فتأمل (قوله والمجنون) أي غير المتعدي به اذا لم يقع في متعدبه أما اذا  
وقع في متعدبه كأن جن بغير تعد في سكره متعدبه فيقع الطلاق وتنفذ تصرفاته كما مر (قوله

أي الطلاق (بالصفة  
والشرط) كان دخلت الدار  
فانت طالق فمطلقاً اذا  
دخلت والطلاق لا يقع  
الاعلى زوجة (و) حينئذ  
لا يقع الطلاق قبل النكاح  
فلا يصح طلاق الاجنبية  
تخييراً كقوله اه اطلقتك  
ولا تعلية كقوله لها ان  
تزوجت فلان طالق أو ان  
تزوجت فلانة فهي طالق  
(وأربع لا يقع طلاقهم  
الصبي والمجنون)



وفي معناه المسمى عليه  
(والنائم والمكره) أي بغير  
حق فإن كان بحق وقع  
وصورته كما قال جمع الكراه  
القاضي للمولى به مدة  
الايلاء على الطلاق وشرط  
الاكراه قدرة المكره  
بكسر الراء على تحقيق  
ما هدد به المكره بقصها  
بولاية أو تغلب وبهزم المكره  
بفتح الراء عن دفع المكره  
بكسر هاء به رب منه وهو  
استغاثه بمن يحلصه ونحو  
ذلك وظنه أنه ان امتنع  
عما كره عليه فعل ما خوفه  
به وبجمل الاكراه  
بالنحو يف بضرب شديد  
أو حبس أو اسلاف مال  
ونحو ذلك وإذا ظهر من  
المكره بفتح الراء قرينة  
اختيار بان اكراهه شخص  
على طلاق ثلاث فطاق  
واحدة وقع الطلاق وإذا  
صدر تعليق الطلاق بصفة  
من مكف ووجدت تلك  
الصفة في غير تكليف فان  
الطلاق المتعلق بها يقع  
والسكران ينقض طلاقه كما سبق  
• (فصل في احكام الرجعة •  
بفتح الراء وحكى كسرهما  
وهي لغة المرة من الرجوع  
وشرعا رد الزوجة الى نكاح  
في عدة طلاق غير بائن على  
وجه مخصوص وخرج بطلاق  
وطه الشبهة والظهار فان  
استباحة الوطء فيها بعد  
زوال المسامحة لانه مسمى رجعة

وفي معناه المسمى عليه) أي في حكمه حكم المجنون فيما ذكره مثله المبرم والمعتوه وهو الناقص  
العقل عن خيل لاعتداه من معرفة تصرف (قوله والنائم) أي ولو أجاز به بعد انتباهه بأن قال  
أجزت ذلك أو أمضيته ونحو ذلك (قوله والمكره) أي لا يقع طلاقه خلافاً للإمام أبي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لم يرفع عن أمي الخطأ والبيان وما استكرهوا  
عليه (قوله وصورته) أي صورة الاكراه على الطلاق بحق (قوله كما قال جمع) أي من اصحابنا  
(قوله اكراه القاضي للمولى) أي عليه وعليه فاكراه المرندي على الاسلام بحق فيصح منه قال  
بعضهم ومثله اكراه الحربي عليه وفيه نظير فراجع (قوله وشرط الاكراه الخ) ومن شروطه  
أيضاً أن يكون عاجلاً ظاهراً لا كراهاً بالقوى وبالعقوبة لا آجلاً ولا بما هو مستحق له ولو  
خوف أسر في سببته كونه اكراهاً احتمل ان في الام والواجبه في البسبب أنه  
لا وقوع لانه ساقط الاختيار (قوله واتلاف مال) أي له وقع بحيث يسمل عليه الطلاق دون  
بذله (قوله ونحو ذلك) الواو بمعنى أو وبخلاف ذلك باختلاف الناس وأحوالهم حتى قال  
الدارمي ان الضرب اليسير في حق اهل المروآت اكراه والشائني ان الاستخفاف في حق الوجبه  
اكراه وابن الصباغ ان الشتم في حق اهل المروآت اكراه (قوله واذا صدر الخ) أشار به الى أن  
التكليف لا يعتبر بوجوده حال وجود الصفة التي وقع التعليق بها في وقت التكليف وهذا  
يشمل ما اذا وجدت الصفة بفعله وغيره فتأمل (قوله فان الطلاق المتعلق بها يقع) بخلاف عدمه  
كان قال مسمى لزوجه ان بلغت فانت طالق فانما لا يطلق (قوله كما سبق) أي في كلام المصنف  
في فصل الطلاق فراجع • (تتمة) • في المسئلة المبرجة نسبة الى القاضي أبي العباس أحمد  
ابن عمر بن سريج شيخ الشافعية في عصره روى ما لو قال لزوجه متى طلقك أو وقع طلاق  
عليك فانت طالق قبله ثلاثاً فاذا طلقها وقع المنجز على الرابع  
• (فصل في بيان احكام الرجعة) • وذكرها المصنف عقب الطلاق إشارة الى أنها كابتداء  
النكاح لان الطلاق قطع العصمة وقيل هي كاستدائه فلا يطلق فيها القول وأصلها الاباحة  
وقد يترتبها أحكام النكاح والاصل فيها قوله تعالى وبمواثيقهم أحق بردهن في ذلك ان أرادوا  
اصلاحاً أي رجعة وقوله صلى الله عليه وسلم أناني جبريل فقال لي يا محمد راجع زوجتك حفصة  
فانما امرأه صوامع قوامع وانما اذ وجعتك في الجنة وأركانها ثلاثة زوج وصيغة ومحل وشرط  
في الزوج كونه بالغاً عاقلاً مختاراً وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد وشرط في الملهل ما يباقي  
(قوله وحكى كسرهما) أي والفتح أفصح عند الجمهور والكسر أكثر عند الأزهري (قوله  
المرة من الرجوع) أي من طلاق أو غيره (قوله رد الزوجة الخ) هو مصدر مضاف للمفعول  
بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو من قام مقامه من وكيل أو ولي أو نحو ذلك (قوله الى نكاح  
الخ) قال بعضهم وهذا مشكل لانها في النكاح بدليل التوارث وأنه يصح الطلاق منها وكذا  
الظهار والايلاء كما يأتي وتجب نفقتها وأجيب بان المراد بالانكاح الكامل والافانكاح اختل  
بأنطلاق فتأمل (قوله في عدة طلاق الخ) هو قيد لا بد منه فيخرج به النسخ (قوله غير بائن) أي  
لانها في حكم الزوجة (قوله على وجه مخصوص) لعله أراد بذلك شروط الزوجة المعتبرة في صحة  
رجعتها فتأمل (قوله وخرج بطلاق وطه الشبهة والظهار) أي وكذا الايلاء كما مر (قوله

(واذا طلق شخص) (اي سرا ورقية) (قوله واحدة) (اي طلاق واحدة  
(قوله أو اثنتين) (اي او طلق سرا امرأته طلاقين وفي بعض النسخ اثنتين بلاتاء (قوله فله) (أي  
ولو بئانه (قوله بغير اذنها) (اي وبغير رضاها وبغير رضا سيدها ويندب له الا انها دعائها (قوله  
مراجعة) (اي رجعتها أي بمعنى عودها الى نكاحه ولو أمة لا تحل له لان الرجعة دوام بشرط  
كونها طلاقاً بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها في العدة قابلة على معينة موطوءة ولو في  
الدبر أو استدخل ماء المحرم في القبل أو في الدبر فلا تصح رجعة المرتدة ولا المبهمة وان علمت ثم  
نسيت ولا من شك في طلاقها البكن لو تبين وجوده وصحت وهذا شرط في احد الاركان الثلاثة  
وهو المحل فتأمل (قوله وتصح الرجعة الخ) فيه اشارة الى شرط الركن الثاني وهو الصيغة  
فتأمل (قوله من الناطق) قبل لا بد منه وتقدم ان اشارة الاخرس كالناطق فراجع (قوله بالفاظ)  
فلا تصح ل أي لا تصح بنية ولا بفعل كوطأ خلافاً لا امام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه نعم لو  
صد ذلك من كفار واعتقه دونه رجعة ثم اساءوا وترافعوا اليها اقرناهم ولا تصح معاقبة  
ولا مؤقنة ولو عيشة ثم اوتصح بالجمية ولو لم يمسن العويبة (قوله وما تصرف منها) (اي رجعتها  
وارتجعتها وأنت مراجعة ونحو ذلك (قوله صريحان) هو المعتمد (قوله كتيان) أي في الرجعة  
أيضا وهو المعتمد (قوله بشرط المرتجع الخ) هو اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الزوج حراً  
كان او رقبة فاقام (قوله ان لم يكن محرماً) لو قال بشرط المرتجع أهلية النكاح الا المحرم لانه  
تصح رجعته لكان أولى وأظهر فتأمل (قوله أهلية النكاح بنفسه) أي أن يكون عاقده  
النكاح لنفسه صحيحاً في حد ذاته وان منعه منه عارض كحرام وتوقف على اذن غيره كما سيذكره  
الشارح فتأمل (قوله وحينئذ تصح رجعة السكران) أي المتعدي لانه المراد عند الاطلاق  
(قوله ولا رجعة الصبي) استشكل هذا بان الصبي لا يصح طلاقه فكيف تصح رجعته وأجيب  
بان ذلك مما ذكره من رفع الامر الى حاكم مالي وحكم بوقوع طلاقه ومن هذا أخذت المسئلة  
المأثرة وصورتها كما قال العلامة الاجهوري أن يزوج الصغير المطلقه ثلاثاً لدى حاكم شافعي  
ويحكم بصحة النكاح لا بوجبه ثم بعد دخول الصبي به ايطاق عنه ولاية المصلحة ويحكم الحاكم  
المالي بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الزوج الاول لدى حاكم شافعي  
ويحكم بصحة النكاح ويجلب بوطء الصبي وليس هذا من التلقين الممتنع لدخول الحكم وحكم  
المالي بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم انه يترتب عليه ما لا يجوز عنده والمعتقد أن  
حكم المالي يحل الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما أفق به خاتمة المحققين الشيخ ناصر الدين  
الاقالي وكلام القرافي وابن عرفة عن المدونة بغيره وما يخالف ذلك لا يعتد عليه وتوقف شيخنا  
الشيخ املسي في قوله لمصلحة فان كان هناك مصلحة للصبي كاحتياجه منه لالة نفقة فلا توقف  
(قوله والمجنون) أي والممنوع عليه والنائم والمعتوم والمبرسم ونحو ذلك ولولي من جن وقد وقع  
عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بان احتاج اليه (قوله لان كلامهم) أي من المرتد والصبي  
والمجنون (قوله بعهدة جديد) هو ايضاح ويحتمل على بعد ان المراد بالنكاح الوطء فيكون للتعيين  
فتأمل (قوله وتكون معه) أي الزوجة مع الزوج (قوله فان طلقها) أي وقع طلاقه عليها  
ولو بغيره أو بصفة (قوله ثلاثاً) أي معاً أو مرتباً ولو في أكثر من أوتسعين مثلاً وان

(واذا طلق شخص) (اي سرا ورقية) (قوله واحدة) (اي طلاق واحدة  
(قوله أو اثنتين) (اي او طلق سرا امرأته طلاقين وفي بعض النسخ اثنتين بلاتاء (قوله فله) (أي  
ولو بئانه (قوله بغير اذنها) (اي وبغير رضاها وبغير رضا سيدها ويندب له الا انها دعائها (قوله  
مراجعة) (اي رجعتها أي بمعنى عودها الى نكاحه ولو أمة لا تحل له لان الرجعة دوام بشرط  
كونها طلاقاً بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها في العدة قابلة على معينة موطوءة ولو في  
الدبر أو استدخل ماء المحرم في القبل أو في الدبر فلا تصح رجعة المرتدة ولا المبهمة وان علمت ثم  
نسيت ولا من شك في طلاقها البكن لو تبين وجوده وصحت وهذا شرط في احد الاركان الثلاثة  
وهو المحل فتأمل (قوله وتصح الرجعة الخ) فيه اشارة الى شرط الركن الثاني وهو الصيغة  
فتأمل (قوله من الناطق) قبل لا بد منه وتقدم ان اشارة الاخرس كالناطق فراجع (قوله بالفاظ)  
فلا تصح ل أي لا تصح بنية ولا بفعل كوطأ خلافاً لا امام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه نعم لو  
صد ذلك من كفار واعتقه دونه رجعة ثم اساءوا وترافعوا اليها اقرناهم ولا تصح معاقبة  
ولا مؤقنة ولو عيشة ثم اوتصح بالجمية ولو لم يمسن العويبة (قوله وما تصرف منها) (اي رجعتها  
وارتجعتها وأنت مراجعة ونحو ذلك (قوله صريحان) هو المعتمد (قوله كتيان) أي في الرجعة  
أيضا وهو المعتمد (قوله بشرط المرتجع الخ) هو اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الزوج حراً  
كان او رقبة فاقام (قوله ان لم يكن محرماً) لو قال بشرط المرتجع أهلية النكاح الا المحرم لانه  
تصح رجعته لكان أولى وأظهر فتأمل (قوله أهلية النكاح بنفسه) أي أن يكون عاقده  
النكاح لنفسه صحيحاً في حد ذاته وان منعه منه عارض كحرام وتوقف على اذن غيره كما سيذكره  
الشارح فتأمل (قوله وحينئذ تصح رجعة السكران) أي المتعدي لانه المراد عند الاطلاق  
(قوله ولا رجعة الصبي) استشكل هذا بان الصبي لا يصح طلاقه فكيف تصح رجعته وأجيب  
بان ذلك مما ذكره من رفع الامر الى حاكم مالي وحكم بوقوع طلاقه ومن هذا أخذت المسئلة  
المأثرة وصورتها كما قال العلامة الاجهوري أن يزوج الصغير المطلقه ثلاثاً لدى حاكم شافعي  
ويحكم بصحة النكاح لا بوجبه ثم بعد دخول الصبي به ايطاق عنه ولاية المصلحة ويحكم الحاكم  
المالي بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الزوج الاول لدى حاكم شافعي  
ويحكم بصحة النكاح ويجلب بوطء الصبي وليس هذا من التلقين الممتنع لدخول الحكم وحكم  
المالي بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم انه يترتب عليه ما لا يجوز عنده والمعتقد أن  
حكم المالي يحل الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما أفق به خاتمة المحققين الشيخ ناصر الدين  
الاقالي وكلام القرافي وابن عرفة عن المدونة بغيره وما يخالف ذلك لا يعتد عليه وتوقف شيخنا  
الشيخ املسي في قوله لمصلحة فان كان هناك مصلحة للصبي كاحتياجه منه لالة نفقة فلا توقف  
(قوله والمجنون) أي والممنوع عليه والنائم والمعتوم والمبرسم ونحو ذلك ولولي من جن وقد وقع  
عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بان احتاج اليه (قوله لان كلامهم) أي من المرتد والصبي  
والمجنون (قوله بعهدة جديد) هو ايضاح ويحتمل على بعد ان المراد بالنكاح الوطء فيكون للتعيين  
فتأمل (قوله وتكون معه) أي الزوجة مع الزوج (قوله فان طلقها) أي وقع طلاقه عليها  
ولو بغيره أو بصفة (قوله ثلاثاً) أي معاً أو مرتباً ولو في أكثر من أوتسعين مثلاً وان



قيل بحرمته على المراجع وكذا الثنتان في لريق فتأمل (قوله لم تحل له) أي ولو بملك الممين  
 (قوله لا بعد وجود خمس شرائط) وفي بعض النسخ الامع وجود خمسة أشياء (قوله انقضاء  
 عدتها منه) أي باقوا أو أشهر أو حمل وتصدق فيها حيث أمكن ان كان دخل بها والابن لم يدخل  
 بها فلا يشترط انقضاء العدة فتأمل (قوله تزويجها بغيره) أي ولو مجنوناً أو صغيراً حراً بشرطه  
 الآتي أو رقية بالغاً أو خرج به الوطء بملك الممين أو الشبهة فلا يحبس بل به التحليل فتأمل (قوله  
 تزويجها صحياً) خرج به تزويج الرقيق غير البالغ ومالو بشرط في العدة قد انه اذا وطئ طلق بخلاف  
 نية ذلك وان كرهت (قوله والثالث دخوله الخ) هو مستدرك فتأمل (قوله واصابها) الواو  
 بمعنى مع أي مع اصابتها (قوله بان يولج الخ) سواء أوج أو لم يزل عليه في بقعة أو نوم أو وولج  
 هو فحوا وهي نافذة كما يأتي (قوله بقبل المرأة) أي ولو كان بجائل أو كان أهدماً أو كل منهما  
 مجنوناً أو ناعماً أو محرماً أو صاعماً أو كان هو خصماً أو عتيماً أو كانت هي حائضاً أو مظهراً منها  
 أو معتدة عن شبهة طرأت على تكاح المحلل ولا بد من زوال البكارة في البكر ولو غوراء (قوله  
 بشرط الانتشار) أي بالفعل وان استعان على ادخاله يده أو يدها فلا يكفي مع عدم الانتشار  
 ولو من السليم الكبير فتأمل (قوله لا طلاقاً) أي لا يمكن جماعه فان تزوجها الثاني بشرط الطلاق  
 لم يصح وهذا محمل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له (قوله والرابع ينوتها منه)  
 أي طلاقها منه باتساق ولو بجماع (قوله انقضاء عدتها منه) وفي بعض النسخ عنه بدل منه  
 • (تنبية) • يقبل قول المطابقة ثلاثاً يمينها في التحليل ان أمكن وللأول تزويجها وان ظن كذبها  
 لكن مع الكراهة فان كذبها منع من تزويجها قال العلامة ابن قاسم ولو اخبرته بالتحليل ثم  
 رجعت فان كان قبل العقد علمه قبل رجوعها أو بعده لم يقبل • (خاتمة) • أسقط المصنف هنا  
 فصلاً موجوداً في بعض النسخ قبل هذا الفصل وشرح عليه العلامة الخطيب وهو ما نصه  
 فصل وشروط الرجعة اربعة ان يكون الطلاق دون الثلاث وان يكون بعد الدخول بها وان  
 لا يكون الطلاق بعوض وأن تكون قبل انقضاء العدة انتهى وفي بعض النسخ اسقاط لفظ  
 فصل المتقدم فتأمل

• (فصل في بيان أحكام الإيلاء) • وهو حرام لما فيه من الإيذاء كبيرة عند العلامة ابن حجر  
 وصغيرة عند العلامة الخطيب وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه بما يأتي والاصل فيه  
 قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية واركانه ستة طائف ومخلف به ومخلف عليه وزوجة  
 وصيغة ومدة وقد نظمها بعضهم فقال

أركان الإيلاء من يخطها لديه • حالف ومخلف ومخلف عليه

وزوجة وصيغة ومدة • فافهم مقالاً لاقت شدة

وقول الناظم ومخلف أي به وانما حذفه لضرورة النظم فتأمل (قوله مصدر آلى) أي بفتح

الهمزة مصدر آلى إيلاء كاعطى يعطى اعطاء (قوله اذا حلف) قال الشاعر

وأكذب ما يكون أبو المني • اذا آلى عينا بالاطلاق

أي حلف (قوله وشراً الخ) هذا التعريف قد اشتمل على أركانه الستة المتقدمة فتأمل (قوله

بمع طلاقه) ولا بد أن يتأتى منه الوطء ليخرج به المحبوب فانه يصح طلاقه ولا يصح إيلاؤه (قوله

(لم تحل له الا بعد وجود  
 خمس شرائط) احدها  
 (انقضاء عدتها منه) اي  
 المطلق (و) الثاني (تزويجها  
 بغيره) تزويجاً صحياً  
 (و) الثالث (دخوله) اي  
 الغير (بم او صابها) بان  
 يولج حشفته او قدره من  
 مقلوعها بقبل المرأة  
 لا بد بها بشرط الانتشار في  
 الذكر وكون المولج بمن  
 يمكن جماعه لاطلاق  
 (و) الرابع (ينوتها منه)  
 أي الغير (و) الخامس  
 (انقضاء عدتها منه)

(فصل في بيان أحكام الإيلاء)  
 وهو لغة مصدر آلى يولي  
 إيلاء اذا حلف وشراً  
 حلف زوج يصح طلاقه  
 لا يتبع من وطئ زوجته

في قباهها) قيد لا بد منه (قوله مطلقا) هو صفة مصدر محذوف أى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة  
 ومثل المطلق المؤبد (قوله وهذا المعنى الخ) قال شيخنا فيه تجوز انتم والى الله ان يقال مراده  
 بذلك مطلقا الموافقة والاتفاق لا يتوقف على الاخذ من كلام المصنف فتأمل (قوله  
 واذا حلف) أى الزوج الممكّن وطوره كما مر حرا كان أو رقيقا (قوله ان لا يطا) أى ولا يجامع  
 نخرج بالجماع الاستمتاع فلا ابلا بلا امتناع منه بالحلف (قوله زوجته) أى حرة أو أمة نخرج  
 بالزوجة الأمة فلا ابلا فيها من سيدها (قوله وطا) أى شرعا لان الوطء متى أطلق انصرف  
 للجماع شرعا ونخرج بالشرعى الوطء في الحيض أو النفاس أو الدبر قال شيخنا وأشار بذلك الى أن  
 مطلقا في كلام المصنف وصف المحذوف وليس من صيغة الحالف فلا تتوقف صيغته عليه ولا  
 يقبل دعواه الوطء بالقدم والاجتماع فيما اذا حلف على الجماع أو الوطء بل يدين لأنه صريح ولا  
 يدين فيما ركب من نون ويا وكاف ولا في تغيب الحشنة في النبل (قوله مطلقا) أى غير مقيد  
 بمدة اقاباته بالمقيد فليس من لفظ الحالف كما مر (قوله أى وطامقيدا) أشار بذلك الى أن لفظ  
 مدة ليس من لفظ الحالف على ما تقدم فتأمل (قوله تزيد على أربعة أشهر) أى أى زيادة كانت  
 ولو في اعتقاده وان لم يكن فيها الرفع الى الحاكم على المعتد عند العلامة الرملى كابن حجر واعتد  
 شيخنا كالأمة ابن قاسم انه لا بد من كونها يمكن فيها الرفع الى الحاكم قال العلامة الرملى  
 كابن حجر وفائدة الاثم فقط وان فرغت المدة فلا يشترط كونها ترفع الرفع الى الحاكم ومن الايلا  
 الحالف بقية المصداق كونه أو موته أو موت غيره ما أنزول عيسى صلى الله عليه وعلى  
 آله وسلم أو نحو ذلك (تنبيه) دخل في الزيادة المدة كورة ما لو كررها كقوله والله لا أطول  
 خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطول سنة بالنون فهم الايلا أن لكل منها حكمه ونسج به  
 الاربعة وما دونها وان تكرر كقوله والله لا أطول أربعة أشهر مرة أو أكثر فليس ابلا لكن  
 بانتم الايلا قال في المطالب وكأنه دون انتم الايلا ويجوز أن يكون فوته لأن ذلك يمكن فيه  
 رفع الضرر قهر على الزوج بخلافه هذا ان لم يكرر القسم فهو ابلا واحد كقوله والله  
 لا أطول أربعة أشهر فاذا مضت فلا أطول أربعة أشهر وهكذا (قوله أو طاق) هو عطف على  
 حلف فهو زيادة على كلام المصنف وكذا ما بعده فتأمل (قوله فانت طالق) ومثله ان وطئت  
 فضررتك طالق (قوله ويؤجل لها) كذا في غالب نسخ الشارح وأكثر نسخ المصنف له وهى أولى  
 (قوله أى يجهل الخ) فيه إشارة الى ان امهاله لا يسمى أجلا فتأمل (قوله ان سالت ذلك) لأحاجة  
 اليه والاولى اسقاطه لان ابتداء المدة لا يتوقف عليه ولا على رفع القاذى كما يشهد كلام الشارح  
 به فتأمل (قوله من الايلا) هذا في زمن يمكن جماعها فيه حالا والاتفاق به بدء المدة من زمن  
 امكان الجماع كما هو في الصغيرة والمربعة والتخيرة والحرمرة والمظاهرة منها ونحو ذلك (قوله من  
 الرجعة) أى اذا وقع الايلا في الزوجة المطلقة رجعا لم تحسب المدة حتى يراجع ولا يصح من  
 المدة من ردة أحدهما ولا مدة طاعة وطء منها حتى نحو مرض وجنون ونشوز أو شرعى  
 كتابس بقرض من صوم أو صلاة أو إعرام وتستأنف المدة بعد زواله ولا تبقى على ما مضى قبله  
 ثم يحسب منها نحو زمن حيض ونفاس فتأمل (قوله ثم بعد انقضاء هذه المدة) أى الخالية عن  
 المانع أو مضى ما بعد زوال المانع (قوله بخير المولى) أى بطاها ان كانت بالغة ولو أمة وتجهل

في قباهها مطلقا أو فوق  
 أربعة أشهر وهذا المعنى  
 مأخوذ من قول المصنف  
 واذا حلف أن لا يطا زوجته  
 وطا (مطلقا أو مدة) أى  
 وطامقيدا (تزيد على  
 أربعة أشهر فهو) أى  
 الحالف المذكور (مول)  
 من زوجته سواء حلف بالله  
 تعالى أو بصفة من صفاته  
 أو عاق وطء زوجته بطلاق  
 أو عتق كقوله لها ان  
 وطئت بك فانت طالق أو  
 فعبدى حرا فاذا وطئها  
 طاعت وعتق العبد وكذا  
 لو قال ان وطئت بك فقتل على  
 صلاة أو صوم أو حج أو عتق  
 فانه يكون مولى أيضا  
 (ويؤجل لها) أى يجهل  
 المولى حتما حرا كان أو عبدا  
 في زوجة مطيعة للوطء  
 (ان سالت ذلك أربعة  
 أشهر) وأية ما وافى  
 الزوجية من الايلا وفى  
 الرجعة من الرجعة (ثم)  
 بعد انقضاء هذه المدة



المراعاة حتى تبلغ ولا يطالب سبب ولا دلي وتطالب الكماله متى شئت لانها على التراضي  
ولا يسهل بقرها (قوله بين القبيحة) أي الوطء من فاء اذا رجع لرجوعه الى الذي امتنع منه  
(قوله والتكفير) لو قال مع التكفير كان أولى وأحسن لدفع توهم انه من التخيير فيه وليس  
صراوا انما التخيير بين القبيحة والطلاق وما ذكره المصنف من التخيير هو ظاهر كلام غيره  
واعقده العلامة الرملي وأتباعه واعقده العلامة ابن حجر كالخطيب أنهما طالبه بالقبيحة أو لا  
فان امتنع طالبته بالطلاق نعم ان قام به مانع طبيعي كمرض طالبته بقبيحة الله ان بان يقول اذا  
قدرت فئت او مانع شرعي كاسرار او صوم واجب طالبته بالطلاق لحرمة الوطء عليه فان  
عصى بالوطء انقضت العين وسقطت مطالبة (قوله ان كان حائضا بالله تعالى) أي او بصفة من  
صفاته ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الايلاء حيث قصد التأكيدي وان تعدد المجلس او  
أطلق وان تعدد المجلس والالتكررت فان كان الايلاء بغير الحلف بالله تعالى حصل ما قاله من  
وقوع طلاقه من طلاق أو عتق أو لزوم ما التزمه من صوم أو صلة أو غيره (قوله طلق  
عليه الحاكم) أي نيابة عنه وبوالها بشرط حضوره عند ابيته امتناعه حتى لو تم بعد ان  
أنه آلى ومضت المدة وهو تمتنع لم يطلق عليه الحاكم بل لا بد من الامتناع بحضوره الا ان تعدد  
حضوره بتوارد أو غيبة أو غرد أو نحو ذلك فلا يشترط حضوره بل يطلق عليه الحاكم في غيبته قال  
الدارمي وكيفية طلاقه ان يقول أو عتق على فلانة عن فلان طلاقاً أو حكمت على فلان في  
زوجته بطلاق أو نحو ذلك ولو طلقا معا أو طلق هو بعد طلاق القاضي وقع الطلاقان في مدة  
الامهال أو بعد طلاقه أو بعد وطئه لم يقع (قوله فان طلق) أي الحاكم (خاتمة) لو اختلفا في  
الايلاء أو في مضي مدته بان ادعته عليه فأنكر هو صدق بيانه لان الأصل عدمه وان اعترفت  
بالوطء بعد المدة سقط حقه وان أنكره هو

(فصل في بيان احكام الظهار) يكسر الظاهر المشالة والمغالب فيه معنى العين وهو من الجائر  
وكان طلاقاً في الجاهلية كالايلاء فغير الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة  
كما ياقى والأصل فيه قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم الآية وسبب نزولها ان أوس بن  
الصامت رضي الله عنه لما ظهر من زوجته بنت حكيم وقيل خولة بنت ثعلبة سألت النبي  
صلى الله عليه وسلم لم فقال لها حرمت عليه فقالت يا رسول الله انظر في أمري فاني لأصبر عنه  
ساعة واحدة وفي رواية أنهم أقالت أن هي صبية ان ضمهم اليه ضاعوا وان ضمهم لهم الى جاءوا  
فقال لها حرمت عليه وكررت ذكره فلما أيسر منه اشتد كتم أمرها الى الله تعالى فنزلت  
السورة وقد مر بهما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في زمن خلافته فاستوقفته طويلاً  
ووعظته فقالت له يا عمر كنت تدعى عيراً ثم قيل لك عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله يا عمر فانه  
من أيقن بالموت خاف الموت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها  
فقبل لها أمير المؤمنين اتقف له هذه المجوزة فقال والله لو اوقفتني من أول النهار الى آخره  
لا زلت الا للصلاة أندرون من هذه المجوزة فقالوا الا قال هذه التي سمع الله قولها من فوق سبع  
سموات وفي رواية سبعة أربعة أسمع الله قولها ولا يسمع عمر واركانه من مظاهروها مظاهر  
منها ومثبه به وصيغة وقد جمعها تصوير المصنف انظر الصورة الاصلية فتأمل (قوله ما خوذ)

(بغير المولى) (بين القبيحة)  
بان يوجب المولى شفته او  
قدرها من سقوطها قبل  
المرأة (والتكفير) للمبين  
ان كان حائضاً بالله تعالى  
على ترك وطئها (والطلاق)  
لأنه لو طلقها (فان  
امتنع) الزوج من القبيحة  
والطلاق (طلق عليه  
الحاكم) طلاقاً واحدة  
وجبة فان طلق اكثر منها  
لم يقع وان امتنع من القبيحة  
فقط امره الحاكم بالطلاق  
(فصل في بيان احكام الظهار  
وهو لغة ما خوذ من الظاهر

أى مشتق (قوله لم تكن حلالاً) أى له (قوله أن يقول) أى باللفظ وإشارة الأخرى كالقول وكذا  
 الكتابة (قوله الرجل) أى الزوج الذى يصح طلاقه ولو رقيقاً وكافراً أو مجبواً وعمداً أو  
 خصباً أو سكران فلا يصح من المكره (قوله لزوجته) أى ولو غائبة أو أمة أو كافرة أو معتدة عن  
 شبهة أو ارتقاء أو قرناً أو حائضاً أو نفساً أو رجعية أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (قوله أنت)  
 أى أو رأيتك أو يدك وكذلك عضو ظاهر ولو شعر إلا الفضلات كاللبن ولا الأعضاء الباطنة (قوله  
 على) ليس قبلاً (قوله كظهر أمي) أو عينها أو يدها وان لم يكن لها يد أو رجلها وكل عضو من  
 أعضائها الظاهرة إلا الباطنة كما تقدم فلاظهار في المشبه والمشبّه به على المعتمد ومثل الأم في  
 ذلك كل محرم لم تكن حلالاً من نسب أو رضاع أو صاهرة وكل محرم لم يطرأ تحريراًها فخرجت أخت  
 الزوجة وزوجة أبيه التي نكحها بعد ولادته وأخته من الرضاعة التي قبل رضاعه وزوجات  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال لها أنت على كظهر أمي أو كعينها أو كرجلها أو كغيرها  
 صارت مظاهراً منها أو بعدد لم يصير مظاهراً ولو قال لها أنت على مثل أمي أو كأمي أو كغيرها أو  
 كزوجها فإنه كتابة إن قصد الظاهر كان مظاهراً أو الأفلو يصح تعليقه بنحو أن ظاهرت من  
 ضربتك فانت على كظهر أمي فإذا ظهر من الضربة صارت مظاهراً منها ويصح تأنيده به يوم أو  
 شهر أو غيره ولو قال لها أنت على كظهر أمي خمسة أشهر كان ظاهراً أو ابلاً ويلزمه كذا فإن كان  
 كان حلقه بالله أو بصفة من صفاته والأف كقارة واحدة (قوله فإذا قال لها ذلك) أى مرة  
 واحدة أو أكثر مع قصد التاكيد لأنه لا يصير عائداً معه على الأصح (قوله ولم يتبعه بالطلاق)  
 أى بان سكت زماناً مع لفظ أنت طالق (قوله صارت عائداً) أى وإن طلقه اعتقه ولو قال المصنف  
 ولم يحصل عقبه فرقة لكان أولى وأعم إيشعل غير الطلاق من موت أحدهما أو فسخه أو رده فإن  
 راجع من طلقها صارت عائداً بالرجعة أو عاد إلى الإسلام لم يصير عائداً إلا أن أمسكها عقبه زماناً  
 يسع الفرقة لأن الرجعة عود إلى الحل والإسلام عود إلى الدين الحق وهذا كله في الظاهر غير  
 المؤقت لأنه لا يحصل العود فيه إلا بالوطء فتأمل (قوله ولزمته) أى وإن فارقها بعد بطلاق أو  
 غيره ابتداء وانتهى (قوله الكفارة) أى بالعود والظهار معا كافي كفارة اليمين وقيل بالظهار  
 وحده والعود بشرط وقيل بالعود وحده وتعدد دية عدد المظاهر منها ولا تسقط بعد ذلك بفرقة  
 ولا موت وهي على التراخي لأن العود ليس حراماً (قوله وهي مرتبة) ومثلها كفارة القتل  
 وكفارة الجماع في نهر رمضان بخلاف كفارة اليمين فإنها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء

• (فصل في بيان أحكام الكفارة) • واشتقاقها من الكفر وهو الستر لأنهم ستر الذنوب بغير إقراره  
 ويقال للعرث كافر لأنه يستر الأرض بالبذور والحراثة ومنه الكافر لأنه يستر الحق بالباطل ولتفظ  
 فصل ساقط من غالب النسخ (قوله والكفارة الخ) عدل عن الضمير الذي هو الظاهر هنا أيضاً  
 واشتقاقها بعدد اختصاص الكفارة بما ذكره هنا لا يدخل نحو اليمين فتأمل (قوله عتق) لو قال  
 اعتاق لكان أولى وأنسب يخرج مضافاً من يعتق عليه بقصد الكفارة كأمه وفرعه ولا يجوز  
 عتق أم ولد عن أم ولا مكاتب كتابة صحيحة بخلاف المكاتب كتابة فاسدة ولا يجوز عتق بشرط  
 العتق لأنه مستحق بالشروط ويجزئ المدبر والمعتق بأن ينجز عتقه بنية الكفارة أو بعلقه بنية  
 الكفارة بصفة أخرى وتوجد قبل الأولى ولا يجوز العتق مع أخذ عوض عايه من العبد

وشعر عائشة الزوجة زوجته  
 غير الباتن باتني لم تكن حلالاً  
 (والظهار أن يقول الرجل  
 لزوجته أنت على كظهر  
 أمي) وخص الظاهر دون  
 الباطن منه لا لأن الظاهر  
 موضع الركوب والزوجة  
 من ركوب الزوج (فإذا قال  
 لها ذلك) أى أنت على كظهر  
 أمي (ولم يتبعه بالطلاق صارت  
 عائداً) من زوجته (ولزمته)  
 حينئذ (الكفارة) وهي  
 مرتبة وذكر المصنف بيان  
 ترتيبها في قوله (والكفارة  
 عتق)



رقبة مؤمنة) مسألة ولو  
باسلام احد ابويها (سليمة  
من العيوب المضرة بالعمل  
والكسب) اضراوا بيننا  
(فان لم يجد) المظاهر الرقبة  
المذكورة بان يحجز عنها احدا  
او شرعا (فصيام شهرين  
متتابعين) ويعتبر الشهران  
باليال ولوقت قص كل منهما  
عن الاثنين يوما ويكون  
صومه ما يشبه كفارة من  
الليل ولا يشترطية تتابع في  
الاصح (فان لم يستطع)  
المظاهر صوم الشهرين او  
لم يستطع تناوبهما  
(فاطعام ستين مسكينا) او  
قتل (كل مسكين) او فقير  
(مد)

او من اجنبي ولا يجوز عتق بعض رقبة الامن مبعوضين باقيم - ما حر أو أحدهما كما استظهره  
الزركشي وغيره (قوله رقبة) أي ولو غصوبة لاقدرة له على انتزاعها أو بقة لاقدرة له على ردها  
بشرط العلم بحياتهم ما ولو بعد الاعتاق ومرونة من مواسر وكذا جانية ومتحتم قتلهما في محاربة  
وان حصل العتق في مرتين او اكثر بنية الكفارة (قوله مسلمة) يحتمل أنه تقدير للمؤمنة وهو  
أظهره ويؤيده أنه وجد في بعض النسخ أي مسلمة ويحتمل أن يكون نعنا ثانيا للرقبة ويكون  
توطئة لما بعده فتأمل (قوله باسلام أحد ابويها) أي أو بيه اللباسي أو للدار (قوله سليمة) أي  
ولو أصالة فيجزئ صغير ولو ابن يوم ومريض يرجى برؤه فان لم يبرأ تبين عدم الاجزاء (قوله بالعمل  
والكسب) هو عطف تقدير فلا يجوز فاقدر رجل ولا فاقدر يد أو خنصر ويصر منها أو اغلقتين من  
كل منهما أو اغلقتين من غيرهما أو اغلقت ابهام ولا عاجز بهرم ولا مريض لا يرجى برؤه فان برئ تبين  
الاجزاء (قوله اضراوا بيننا) احتج به عن اجزاء فاقدر أنفه أو أذنيه أو أصابع رجله لان فقد ذلك  
لا يحل بالعمل بخلاف فاقدر أصابع يديه وأجزاء الاسم والاعور الذي لم يضعف عوره بصبر عينه  
السليمة والاعرج الذي يمكنه تتابع المشي والاقرع وهو الذي لا تبات برأسه (قوله بان يحجز عنها)  
أي في وقت ارادته التمكن (قوله حسا) أي بان لم يجد لها أصلا (قوله او شرعا) أي بان لم يجد  
نعمها فاضل عن كفاية وكتاية عمره ونفقة وكسوة وانما واخذ ما لا يزال بقية العمر الغالب  
ولا يتكلف شرار قين بزيادة على ثلث المثل بملاية غايبه ولا يكاف ببيع عقار يستغله ولا رأس  
مال تجارة ولا مكن نفيس الفقه ولا رقيق كذلك ولا يكاف الاستعراض فان تكاف وفعل شيئا  
من ذلك حصل به الاكمل (قوله ويعتبر الشهران باليال) أي ان صام من أولهما وان انقضا  
فان صام في أثناءهما راعى الشهر الذي بعده باليال وان نقص وعظم الاول من الثالث ثلاثين يوما (قوله  
بنية كفارة) أي ولا يحتاج الى تعيينها من ظهارة او غيره فان عين وأخطأ بان نوى الظهار وعليه  
كفارة القتل منه لا لم يجزه (قوله من الليل) هو إشارة الى وجوب التبييت فتأمل (قوله  
ولا يشترطية تتابع) أي ان كفارة بالتتابع النعالي ويفوت ذلك التتابع ويلزمه الاستئناف بقطر  
يوم ولو الاخير بغير عذر او عرض لا يجنون وانما يستغرق وحيض ونفاس (قوله في الاصح)  
هو المعتمد (قوله أو لم يستطع تناوبهما) أي ولو بشفقة لا تحتمل عادة او لحوق زيادة مرض  
أو شدته وشهوة الجماع (قوله فاطعام الخ) تبين في هذا لفظ الآية الشريفة والمراد به عليك  
الحب لهم - سليمان القول جابر رضي الله تعالى عنه أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة  
السدس أي ما سكتها ويدفعه لهم ولو بالانقضاء أو بوضعه بين أيديهم ولا يكفي أن يطعمهم  
بعداء أو عشاء (قوله ستين مسكينا) أي من يجوز دفع الزكاة لهم فلا يكفي أقل منهم ولا أكثر  
الا ان كانت الامداد بعدد الاكثر قال بعضهم والحكمة في اطعام ستين مسكينا ان الله تعالى  
خلق آدم من ستين لونا من التراب فكان الاطعام لستين مسكينا ايمستوفى به جميع  
الالوان قال شيخنا ولا يبعد أن تكون حكمة كون الصوم ستين يوما كذلك (قوله أو فقير)  
عطف على مسكين ولو جعله المصنف منه مكان أولى وأعم لانه متى انقضى أحده ما دخل فيه  
الاخر ومن كلام الفقهاء انهم اذا اجمعوا فقره فارقا فقره فاجعوا (قوله مد) فلا يكفي أقل  
منه ولو جمعهم ودفع لهم جملة الامداد دفعة واحدة على الاشتراك كفي ولو اقتصروه بعد ذلك

مع التفاوت (قوله من جنس الحب) ظاهر واختصاصه بالحب فلا يكفي اللين ونحوه من غير  
الحب وفي كلام العلامة الخطيب اجزاء الاقط واللين كما في الفطرة وهو المعقد لان كلامهما  
يجزئ في الفطرة ومقتضى هذه العلة اجزاء كل ما يجزئ فيها وهو كذلك كما صرح به العلامة  
س (قوله استقرت الكفارة في ذمته) أي صفة (قوله ولو قدر على بعضها) أي من غير العتق  
لانه لا يتبعه ومثله الصوم كما قاله العلامة س (قوله أخرجه) ويسمى باقية من جنسه  
في ذمته ولا يجوز له تبعيض الكفارة من خصمته (قوله حتى يكفر) أي باخراج جميع  
الكفارة ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقيها حتى يتمها نعم ان عجز عن الحصول الاثني جاز  
الوطء وان لم يشق عليه تركه خلافا لعلامة الخطيب وبوقف فيه شيخنا الشيرازي وقال  
القياس المنع منه حتى يكفر وان عجز

• (فصل في بيان أحكام القذف واللعان) • وقدم المصنف القذف على اللعان اسبقه عليه  
وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا وما في معناه في معرض التعمير كما سيأتي واللعان لغة وشرا  
ما ذكره المصنف والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية وسبب نزولها أن  
هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن صهما فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حرق في ظهره فقال يا رسول الله أيجد أحدنا مع امرأته رجلا  
ويطلق يلمس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسك رعاياه ذلك فقال هلال  
والذي بعثك بالحق نبيا إلى اصادق ولينزان الله ما يرى ظهري وروى ان عويمرا الجهلاني قال  
يا رسول الله أرايت اذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع ان قتله فقاتلوه فكيف يفعل  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها  
فتلاعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ولهذا جعله بعضهم سبب النزول الآية ومن قال  
بالاول حل هذا على أن المراد ان حكم واقعتك تميز بما أنزل في هلال وهو عين مؤكدة بالفظ  
الشهادة ولم يقع بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم  
الافى أيام عمر بن عبد العزيز برضى الله عنه (قوله وهو) أي اللعان ولم يذكر القذف لانه سيأتي  
في فصل مستقل (قوله مصدر) أي مصدر لا عن يلاعنا (قوله ماخوذ) أي مشتق (قوله  
من اللعان) سمي بذلك لاشتماله على لفظ اللعان وغلب على الغضب لانه أخف منه ومن جانب  
الزوج ولتقدمه في الآية الشريفة على الغضب (قوله أي البعد) لان كلام المتلاعنين  
يبعد عن الآخر أو بعده عن رحمة الله تعالى (قوله لا مضطور) ليس قيد ابل له الملاعة وان كان  
هناك بينة (قوله وألحق العار به) أو نفي الولد (قوله الرجل) أي المكلف المختار الملتزم لاحكام  
العالم بالتحريم (قوله زوجته) أي المكافئة كذلك المختارة الملتزمة لاحكام العالمة بالنصر  
والقذف واجب على النور كالرد بالعيب ان علم الزوج زناها وكان هذا الولد يتيمة وجاز ان  
علمه ولولده والاولى له الاستعلاء أو بطلانها ان كرها او حرام ان لم يعلم زناها ولم يكن هذا ولدا  
وعلم الزنا برؤيته أو بشيوع ذلك مع قرينة كزنيته اخرجته من عنده أو عكسه أو رؤيتهما  
تحت شعار وفي محل رية ولا يكفي الشيوع وحده ولا الرؤية وحدها وعلم كون الولد ليس  
منه بعضي أربع سنين بين وطئه وحدوث الولد والابان لم يكن كذلك أو شكن فيه حرم القذف

من جنس الحب المخرج  
في زكاة الفطر وحيثما  
فيكون من غالب قوت بلد  
المكفر كبير وشبهه لا دقيق  
وسويق واذا عجز المكفر  
عن الحصول الثلاث  
استقرت الكفارة في ذمته  
فان قدر بعد ذلك على  
خصم له فاعاها ولو قدر على  
بعضها اكسدها عام أو بعض  
مداخرجه (ولا يحل  
للمظاهر وطؤها) أي  
زوجته التي ظاهر منها  
(حتى يكفر) بالكفارة  
المدكورة

• (فصل في بيان أحكام  
القذف واللعان) •

وهو لغة مصدر ماخوذ من  
اللعن أي البعد وشرا  
كلمات مخصوصة بجهات  
حجة لا مضطر إلى قذف من  
اطح فراشه وألحق العار به  
(واذا رمى) أي قذف  
(الرجل زوجته بالزنا  
فعليه حد القذف)



وسياق أنه ثمانون جاذبة (الأن يقيم) ٢٨٢ الرجل القاذف (البينة) برئنا المذوفة (أوبلاعن) زوجته المذوفة وفي بعض

النسخ أو بانهن أي بأمر  
الحاكم أو من في حكمه  
كالحكم (في قول عنه)  
الحاكم في الجامع على المنبر  
في جماعة من الناس (أقلامهم  
أربعة) (أشهد بالله أنني إن  
الصادقين فيما رويت به  
زوجتي) (الغائبة) (فلاقة من  
الزنا) وإن كانت حاضرة  
أشار إليها بقوله زوجتي هذه  
وإن كان هناك ولد ينفيه  
ذكره في الكلمات فيقول  
(وإن هذا الولد من الزنا  
وليس مني) ويقول الملاءن  
هذه الكلمات (أربع  
مرات ويقول في المرة  
الخامسة بعد أن يعظه  
الحاكم) أو المحكم بنحو يفهم  
له من عذاب الله تعالى في  
الآخرة وأنه أشد من عذاب  
الدنيا (وعلى لعنة الله أن  
كنت من الكاذبين) فيما  
رويت به زوجتي من الزنا  
وقول المصنف على المنبر في  
جماعة ليس بواجب في اللعان  
بل هو من سنته (ويتعلق  
بلعانه) أي الزوج وإن لم  
تلاعن الزوجة (خسة  
أحكام) أحدها (سقوط  
الحل) أي حذو القذف الملاءنة  
(عنه) إن كانت محصنة  
وسقوط التعزير عنه إن  
كانت غير محصنة (و) الثاني  
(وجوب الحل عليها) أي

واللعان الثاني (قوله وسياق) أي في فصل القذف في كلام المصنف (قوله بإمر الحاكم) أي  
بطلانه (قوله كالحكم) نعم لا يجوز التحكيم في نفي ولد صغير ولا كبير لم يرض به (قوله فيقول)  
أي الملاءن وجوبا (قوله عند الحاكم) أي وجوبا أيضا - مد تلقينه وجوبا أو لا فلا يعتد به  
ومثله السيد في أمته وعنده إذا زوجها منه لأن له أن يتولى لعان رقيقته (قوله في الجامع الخ)  
هذه الأربعة من التغليظ بالامتناع الفاضلة فهي مندوبة وشغل الجامع والمنبر المسجد  
الحرام ومسجد المدينة وغيرهما نعم الأولى في المسجد الحرام أن يكون بين الركن الذي فيه  
الحجر الأسود ومقام سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام المسمى بالخطيم ولم  
يكن بالجرح مع أنه أفضل منه لكونه من البيت صون له عن ذلك وإن حلف فيه عمر رضي الله عنه  
وفي بيت المقدس أن يكون عند الصخرة ويسن التغليظ بالازمنة الناضلة نحو بعد العصر  
خصوصا عصر يوم الجمعة لأن الميعين الناجرة بعد العصر أغلظ عقوبة تلخير العصر عن  
أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله تعالى يوم  
القيامة ولا يزكهم ولا يبرئهم عذاب أليم وعدم منهم رجل لا يحلف عينا كاذبة بعد العصر يقطع بها  
مال امرئ مسلم ويعتبر التغليظ في الكافر ولو حريرا أن ترفعوا النساء المسكن كإيصال  
بكم الباء والكائن والزمان مما يعظمونه ودخول الحاكم أما كنهم غير معصية لأنه الحاجة  
ومثله غيره لكن ياذن مكاف بالغ عاقل منهم ومحل ذلك أن خلت عن صور والاحرم مطلقا فإن  
لم يعظموا شيئا كالهري يفتح الدال من يسب الأفعال للدهر وبضمها من يطعن في السن  
ونحوه في الثاني للفرق بينهما ومثله الزنديق اعتبر مجاس الحكم ومصورته أن يدخلوا دارنا  
بأمان أو هدفة ويترافعوا علينا (قوله وليس مني) هرتا كيد ولا يكتفي الاقتصار عليه كما قاله  
العلامة الخطيب وغيره ولو علم أن الولد ليس منه لم يحتج إلى نفيه كزوج مسوح أو صغير (قوله  
هذه الكلمات) التي منها ذكر الولد فلما أغفل في مرة أعاد اللعان من أصله لأنه أقيمت مقام  
أربعة شهود ولذلك سميت شهادات فتأمل (قوله بعد أن يعظه الحاكم) أي وبأمر شخص  
يضع يده على فم لعله ينزجر (قوله في الآخرة) ويقرأ عليه قوله تعالى إن الذين يشتركون به عهد  
الله وأيمانهم ثم أقبلوا الآية ويذكروه قوله عليه الصلاة والسلام لعنة الله على الجاهل على الله  
أحد كما كاذب نهل منه كتمان نائب أو نحو ذلك (قوله فيما رويت الخ) هذه الجملة لا بد من ذكرها  
فكان من حق المصنف أن يذكرها ويشترط موالاته الكلمات الخمس نعم إن احتمل كون الولد  
من وطء الشبهة فيقول فيما رويت به من أصابه غيري لها وإن هذا الولد من ذلك الأصا به وليس  
مني ولا تحتاج المرأة في هذا إلى لعان (قوله زوجتي) أي إن كان رأه فان ادعاء عليها فأنكرت  
فيقول فيما ادعت به عليها وعكسه في المرأة (قوله ويتعلق بلعانه) أي يترتب على وجوده  
وتغايه ولو بلا حكم فاض ونحوه وإن كان كاذبا فيه وإن لم تلاعن هي (قوله خسة أحكام)  
أي متعلقة بها هنا فلا ينافي وجود أحكام أخرى يعلم بعضها مما يأتي وبعضها من محالها (قوله  
عنه) أي عن الزوج الثابت علمه بقذفها وقذف الزاني بها إن ذكره في كلمات اللعان والأفلا  
يسقط عنه لكره إعادة اللعان وذكره فيه فإن لم يفعل حذو لجله أولم يلاعن وجب عليه حذان  
ولا يسقط الحد عنه لاحدهما بعقوبة الآخر (قوله وسقوط التعزير) لو قال وسقوط العقوبة  
لشغل التعزير الذي ذكره فتأمل (قوله إن لم تلاعن) لو أسقطه لكان أولى لأن لعانهم يدفعه

وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي حاصلة نظاها وابطانها وان كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن اما الملاعنة فلا ينتفى عنها نسب الولد (و) الخامس (التصريح) للزوجة الملاعنة (على الابد) فلا يحل للملاعنة ان يحاكمها ولا يوطؤها بملك الامين لو كانت امه واشترها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط ٢٨٣ حصانها في حق الزوج ان لم تلاعن

حق لو قدفها بزنا به وذلك لا يحسد (ويسقط الحد عنها بان تلعن) اي تلعن الزوج بعد تمام لعانته (فتقول) في لعانهم ان كان الملاعن حاصرا (أشهد بالله ان فلانا هذا من السكاذبين فيما رمانى به من الزنا) وكذا الملاعنة هذا الكلام (أربع مرات وتقول في المرة الخامسة) من لعانهم (بعد ان يعظها الحاكم او المحكم بتخويله ايمان عذاب الله في الآخرة وانه أشد من عذاب الدنيا) وعلى غضب الله ان كان من الصادقين (فيما رمانى به من الزنا وما ذكره من القول المذكور محله في الناطق أما الآخر في بلا عن بشارته مفهومة ولو بدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف

كقول الملاعن أحلف بالله أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله على وكفوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

• (فصل) في أحكام العدة وأنواع المعتدة •

وهي لغة الامم من اعتد وشرعا تبص المرأة مدة

عنها لا قيد لوجوبه فتأمل (قوله وعبر عنه) اي عن زوال الفرائض (قوله بالفرقة المؤبدة) أي التي هي البينة وهي فرقة فسخ مثل الرضاع لاطلاقه ويترتب عليها عدم الارث بينهما وعدم نفقة الوالد كانت حاملا اننى الولد عنه وجواز تزوجه أختها أو أربع نسوة سواها وعدم اجتماعهم احدى في الآخرة كما قاله شيخنا كالشهاب الرملي (قوله نفي الولد) اي ان احتاج اليه على الفور كالرد بالعيب كما هو بطلان ما في الحاشية ويقول له ان هذا الولد ليس منى وأما اللعان بعد ذلك فعلى التراخي فان قصر لم يصح نفيه بعد ذلك ولو اذ عيجهل النفي أو الفورية وقرب اسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان عاميا صدق بيمينه ولا يصح نفي أحد توأمين دون الآخر لان النسب يحتاج له ولو نفي بولد فاجاب بما يتضمن الاقرار لحقه والا كونه لجزء الله خير فلا (قوله واشترها) أي مثلا والمراد ما يكملها بشرأى أهبة أو غيرها لم يحل له ووطؤها (قوله سقوط حصانها) بالصاد المهمل أي كونها محصنة (قوله في حق الزوج) أي ما في حق غيره فلا تسقط فلو قدفها اجنبى ولو بملك الزينة لزمه الحد لا عنت أم لم تلعن لان اللعان مختص بالزوج فبقصر أثره عليه (قوله فتقول) اي على نظير ما مر في لعانته من الشروط والمندوبات ومنها التغليب بالمكان والزمان نعم تلاعن الحائض بباب المسجد ويخرج القاضي اليها بعد فراغ لعان الزوج (قوله غضب الله) انما خص الغضب به لانه أشد من اللعن اذ هو الطرد والبعده مع الانتقام وجريمة الزنا أشد من جريمة القذف (قوله ولو بدل في كلمات اللعان الخ) ومنه ابدال لفظ الله بالفظ الرحمن مثلا • (خاتمة) • العبرة في الحدود والعزير بحالة القذف وإن حصل تغير بعد دمه بنحو اسلام أو عتق أو نحو ذلك ولو لم يذم بعد نفي ولم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمته تركته بين الكفار لحقه في نسبه واسلامه وورثته ونفقة القسمة واذا لعن لنتفى جل فبان أن لاجل أولاد لعن زوج ولا ولد فبان فساد نكاحه بان فساد لعانه فلا يثبت له شيء من أحكامه كأيدها حرمة وسقوط الحد عنه ونحو ذلك

• (فصل في بيان أحكام العدة وأنواع المعتدة) • وهي بكسر العين المهملة وشرعت لصيانة الانساب عن الاختلاط والاصل فيها الآيات والاحبار الاتية (قوله وهي) اي العدة (قوله من اعتد) أو ما خوذت من العدة لا شتمها لعلمها غالبا (قوله تبص المرأة) اي الزوجة حرة كانت أو أمة والغالب فيها التعبد بدليل عدم الاكتناء به • واحدمع حصول البراءة به (قوله يعرف فيها براءة زوجها) أوله تعبد أو لتفجعها على زوجها (قوله والمعتدة) اي من حيث هي لا بقيد كونها متوفى عنها أو لامقارفة فلا يلزم انتقام الشيء الى نفسه وإلى غيره (قوله متوفى عنها) هو بفتح التاء المثناة الفوقية والواو والقاف المشددة على صيغة اسم المفعول في المواضع الثلاثة ونائب الفاعل الجار والمجرور ولا يجوز غرض بذلك (قوله حرة) انما ذكره التامر في مراعاة صنيع كلام المصنف فتأمل (قوله بوضع الحمل) اي تمام انفصاله (قوله كاه) اي ولو ميتا ولا أثر لان انفصال بعضه كما تقدم متصلا كان أو متنفصلا كما في سائر الاحكام غالبا (قوله حتى ثانی توأمين) اي بان لا يتخلل بينهما حادثة أشهر بان ولدا معا أو يتخلل بين وضعه حارون

يعرف فيها براءة زوجها أو اشهر او وضع حمل (والمعتدة على ضرر بين متوفى عنها زوجها) وغير متوفى عنها فالتوفى عنها زوجها (ان كانت حرة حاملا فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كله حتى ثانی توأمين مع امكان نسبة الحمل للميت ولو احتمل



سنة أشهر لان الله تعالى لم يجز العادة بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لان  
الرحم اذا اشتمل على المني استدفعه فلا ياتي بقوله مني آخر فالتوأمين من ماء رجل واحد خلافا  
لبعض الامة واذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فما كثر فهم الحملان (قوله كسني بلعمان) اي  
لانه لا ياتي امكان كونه منه وهذا الاستدفعه لحقه والكاف هنا غشائية فمثل المنى بلعمان المنى  
بالخلاف في الامة وليست استقصائية كما توهمه بعضهم (قوله لا بوضع الحمل) ومثله الممسوح  
ببخلاف المبوب والخصى والمسلول لان الولد ينسب اليهم ولا يحكم بزناهما لاحتمال أن يكون  
وطؤه بشبهة (قوله وان كانت حائلا) اي غير حامل أو حامل لا ينسب للزوج أو رجعية  
أو غير مدخول بها أو نحو ذلك (قوله فعدتها) اي ان كانت حرة وان لم توطأ أو كانت زوجه  
اصغير (قوله باليها) قال العلامة سم لم يكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من غير زنا لان  
عدة الحمل مقدمة سواء تقدمت أو تاخرت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بضعي الأشهر  
مع وجوده لانه لا حرمه له وهذا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعاً وواجزله الوطء قبل الوضع  
على الاصح ولو زنت في العدة وحلت من الزنا لم تنقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على أنه من  
الزنا كما نقله الشيخان عن الرويانى وبه أفق القفال وجرم به صاحب الانوار وقال الامام يحمى  
على أنه من وطء شبهة تحميناً للظن وبه جرم صاحب التمهيز قال شيخ مشايخنا وقد يجمع بينهما  
بحمل الاول على أنه كالزنا في أنه لا تنقطع به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة تجنباً عن  
تحمل الاثم بقريته آخر كلامه فتأمل (قوله وتعتبر الأشهر بالأهلة) فان خفيت عليها كعبوسة  
مثلاً اعتدت بمائة وثلاثين يوماً ولومات عن مطلقة رجعية انتقلت الى عدة الوفاة بخلاف  
البائن (قوله وغير المتوفى عنها) اي المعتدة عن فرقة طلاق أو فسخ بعيب أو رضاع أو ايمان  
أو غيرها (قوله المنسوب لصاحب العدة) اي زوجها كان أو غيره وان كان مسلولاً أو الحمل منفياً  
بلعمان اولهما بشرطه السابق (قوله وان كانت حائلا) اي أو حاملا ولا يمكن كونه منه (قوله  
صاحب الحيض) اي ممن يبيض (قوله ثلاثة قرو) بضعين جمع قر بالضم والفتح والفتح  
اشهر وهو يطلق على الحيض وعلى الطهر حقيقة قال شيخنا ولما كان المراد به هنا الاطهار فقدمه  
المصنف بها وقيل القراء للاطهار والاقراء للحيض الحديث تترك المرأة الصلاة أيام أقوارها ولا  
يحسب طهر من لم تحض قرأ لأن القراء هو المختوش بين دميين من حيضتين أو من حيض ونفاس  
أو نفاسين كان تالداً من زوج ثم من زنا أو عكسه (قوله بقية) اي وان قلت وخرج به المالوفان  
الطلاق آخر جرم من طهرها بغيره أو غيره فهي كالملقة في الحيض (قوله في حيضة ثالثة)  
اي وان طال طهرها أو انقطع دمها لعل أولاً لتوقف حصول الاقراء الثلاثة على ذلك و زمن  
الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاء عدتها فان بلغت سن اليأس اعتدت  
بالأشهر وأقصى سن اليأس اثنتان وستون سنة على الاصح وقيل ستون وقيل خمسون (قوله  
أو طلق حائلاً) وكذا لو قال لها أنت طالق مع آخر طهرك (قوله لا يحسب قرأ الخ) لعل ذكره  
هذا لما كلة ببيعة الطهر السابقة والافهم من سبق القلم لما مر ان المراد بالاقراء الاطهار  
فتأمل (قوله لم تحض أصلاً) اي لم يبق لها حيض قبل وجوب العدة عليها (قوله وان لم تبلغ  
سن اليأس) هو قيد دفع النكاح رافياً بعده فتأمل (قوله أو كانت متغيرة الخ) خرج بها

كسني بلعمان فلو مات صبي  
لا يولد لمثله عن حامل فعدتها  
بالأشهر لا بوضع الحمل (وان  
كانت حائلاً فعدتها أربعة  
اشهر وعشر) من الايام  
بلياليها وتعتبر الأشهر بالأهلة  
ما يمكن ويكمل المنكح  
ولا يمين يوماً (وغير المتوفى  
عنها) زوجها (ان كانت  
حامل فعدتها بوضع الحمل)  
المنسوب لصاحب العدة  
(وان كانت حائلاً وهي من  
ذوات) اي صواحب  
(الحيض فعدتها ثلاثة قرو  
وهي الاطهار) فان طلقت  
طاهر را بآن بقي من زمن  
طهرها ببيعة بعده طلاقها  
انقضت عدتها بالطعن في  
حيضة ثالثة أو طلقت حائلاً  
أو نكحها انقضت عدتها  
بطلعها في حيضة رابعة وما  
بقي من حيضها لا يحسب  
قرأ (وان كانت) تلك المعتدة  
(متغيرة) او كبيرة لم تحض  
اصلاً ولم تبلغ سن اليأس  
او كانت متغيرة

المستحاضة فتد إلى أقرانها المعتمدة في حقها نعم ان طقت والباقي من الشهر أكثر من ستة  
عشر يوما حسبت قرأ واحدا وتحتاج إلى شهرين (قوله أو آيسة) أي بلغت سن اليأس  
السابق سواء سبق لها حيض أولا (قوله فان حاضت المعتمدة) أي المذكورة وهي الصغيرة  
والكبيرة والمختبرة والآيسة (قوله في الأشهر) أي الثلاثة المذكورة (قوله وجب عليها  
العدة) أي أن تعود إلى إقرارها الثلاثة ولا يحجب هذا الطهر قرأ الأيمن - ولها حيض أو  
نفاس كما تقدم فلما انتطح الدم قبل تمام إقرارها استأنفت عدتها بالأشهر (قوله أو بعد انقضاء  
الأشهر) - هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من انقضاء الإقرار اليس في عدته تمام  
(قوله لم تحب الإقرار الخ) هذا في غير الآيسة أما هي فإن نكحت زوجها آخر فذلك لانقضاء  
عدتها ظاهر امع تعاقب حق الزوج بها أو لم تنكح بعد الأشهر زوجها آخر وحاضت فانها تعدد  
بالإقرار لتبين أنها ليست آيسة (قوله والمطلقة) أي والمفسوخة (قوله قبل الدخول بها)  
أي قبل وطئها واستدخال المني كوطئه ولو في الدبر فيه - ما نعم لو كان عليها بقية عدة سابقة لم يصح  
نكاحها حتى تنها كالمطلقة بانها بنص وخلع ثم عقد عليها قبل تمام عدتها ثم طلقها قبل وطئها  
فلا بد من تمام العدة الأولى لتمام القرأين الباقيين والشهر كالإقرار فتأمل ذلك وافهمه فانه  
قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل أنكره بعضهم والله الموفق (قوله وعدة الأمة) أي من فيها  
رق وان قل ولوم مكاتبه ومستولدة كما سيأتي (قوله كعدة الحرة) سواء كان الحمل كاملا أو مضغفا  
بشرط أن تقول القوابل ان فيها ضرورة خفية أو انها أصل آدمي ولو بقيت لتصورت والافلا  
تنقض بها العدة كالعلة ولومات الحمل في بطنها لم تنقض عدتها إلا باقائه على الرأج (قوله  
بقرأين) أي ما لم تعتق في عدة رجعية والا كدمات عدة حرة لان الرجعية كالزوجة وما لم تكن  
مختبرة والافان وجبت العدة عليها في أول شهر اعتدت بشهرين أو في اثنتاه فان كان الباقي منه  
أكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعده بشهر فقط أو كان أقل اعتدت بعده بشهرين غير ذلك  
البقية وأما لو كانت حرة فطلقت ثم التحقت بدار الحرب واستقرت وصارت أمة فوجها في  
الثمة أحدهما وهو الأوجه أنها تكمل عدة حرة وثانيهما وبه قال ابن الحداد ترجع إلى عدة  
الأمة قال العلامة سم والعبارة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ ان اقتضى ذلك تغلبا عليه  
والا فبالواقع على الأوجه فلو وطئ أمة غيره بظن أنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو  
حرة بظن أمته أو زوجته الأمة فكذلك كما جزم به في شرح الروض في الأولى منه - ما ومثلها  
الثانية وجعل الشيخين الأشبه خلاف ذلك أي من حيث القياس ولو وطئ أمة غيره بظنها  
أمته اعتدت بقرء واحد (قوله على النصف الخ) هو المعتمد لانها على النصف من الحرة وانما  
كلمات القرء الثاني فيما مرته - مذكر معرفة نصفه إلا بتمامه (قوله وفي قرء الخ) قال شيخنا  
صريح كلامه أن الخلاف في غير المعتمدة عن الوفاة فراجع (قوله وكلام الغزالي الخ) مرجوح  
وهو الامام الجليل حجة الاسلام زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي  
الغزالي ولد بطوس سنة خمس مائة واربعمائة وتوفي بها صبيحة يوم الاثنين رابع عشر شهر  
جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة فكان عمره خمس وخمسين سنة راحة الله عليه (قوله وأما  
المصنف فجعله أولى) أي ان المصنف قال ان الأمة اذا اعتدت بشهرين كان أولى في حقها من  
شهر ونصف قال بعضهم وما سلكه المصنف لم يقل به أحد من الأصحاب أبدا لان الخلاف

(أو آيسة) فعدتها ثلاثة  
أشهر) هلالية انطبق  
طالقتها على أول الشهر فان  
طالقت في أثناء شهر فبعدة  
هلان ويكمل المنكسر  
ثلاثين يوما من الشهر الرابع  
فان حاضت المعتمدة في الأشهر  
وجب عليها العدة بالإقرار  
أو بعد انقضاء الأشهر لم  
يجب الإقرار (والمطلقة قبل  
الدخول بها لا عدة عليها)  
سواء باشرها الزوج فيما دون  
الفرج أم لا (وعدة الأمة  
الحامل) اذا طلقت طلاقا  
رجعيا أو بائنا (بالحمل) أي  
بوضعه بشرط نسبته إلى  
صاحب العدة وقوله (كعدة  
الحرة) الحامل أي في جميع  
ما سبق (وبالإقرار ان تعدد  
بقرأين) والمبعدة  
والمكاتبه وأم الولد كالامة  
(وبالشهور عن الوفاة ان  
تعدت بشهرين وخمس ليل  
(وعدتها) عن الطلاق) ان  
تعدت (بشهر ونصف) على  
النصف وفي قول شهران  
وكلام الغزالي يقتضي  
ترجيحه وأما المصنف فجعله  
أولى حيث قال





من الحسد وهو المنع وهو  
 شرعا (الامتناع من  
 الزينة) بترك لبس مصبوغ  
 بقصد به الزينة كنوب  
 أصفر أو أحمر أو يابس غير  
 المصبوغ من قطن وصوف  
 وكان وابر يسم مصبوغ  
 لا بقصد الزينة (و) الامتناع  
 من (الطيب) أى من  
 استعماله في بدن أو ثوب  
 أو طعام أو كحل غير محرم  
 أما المحرم كالأكل كتحال بالأغذ  
 الذى لا طيب فيه فحرام  
 الحاجة كرمه فغير خاص  
 فيه للمعدة ومع ذلك  
 قد يستعمله لغيره لا لطلبه  
 نهارا إلا ان دعت ضرورة  
 لاستعماله نهارا وللضرورة  
 تحدد على غير وجه من  
 قريبها أو أجنبي ثلاثة  
 أيام فأقل وتحرر الزيادة  
 عليها ان قصدت ذلك فان  
 زادت عليها لا قصد لم يحرم  
 (و) يجب (على المتوفى  
 عنها فزوجها والميتة  
 ملازمة البيت) أى وهو  
 المسكن الذى كانت فيه عند  
 الفرقة ان لا يقربها وليس  
 للزوج ولا غيره إخراجها  
 من مسكن فراقها ولاها  
 خروج منه وان رضى  
 زوجها (الحاجة) فيجوز  
 لها الخروج كأن تخرج  
 في النهار لشراء طعام أو  
 كان ويسع غزل أو قطن

بحكمنا ولا فلا تعرض لهم ومثل الكافرة المعاهدة والمؤمنة (قوله الاحداث) بالحاء المهملة  
 ودالين مهملتين أى من أحد ويقال له الحداد بكسر الحاء من حد ويرى بالجمع من جددت  
 الشئ قطعه فكأنما انقطعت عن الطيب والزينة والاستعداد بالحاء أيضا استعمال من  
 الحداد والمراد به استعمال الموصى في حلق الشعر من مكان مخصوص وهو العانة من الحد  
 (قوله وهو المنع) أى مطلقا وشرعا المنع مما ذكره المصنف لان الهدنة تمنع نفسها من الطيب  
 والزينة كما تقدم (قوله من الزينة) أى التزين في البدن بترك لبس الخشن من ذهب  
 أو فضة أو لؤلؤ أو كان صغيرا كخاتم مثلا ومنه الودع ونحوه للأعراب والسلاسل وغيرها  
 وخرج بالبدن غيره كتجميل فراش وهو ما برقد أو يتعد عليه من نطع ومرقبة ورسادة وغيرها  
 وتجميل أثاث وهو امتناع البيت فلا حداد فيه نعم الغطاء كاللبس على الراس لا ونهارا  
 (قوله بترك لبس مصبوغ) أى لا لونهم ارام من سري أو غيره مما يقصد الزينة (قوله وابر يسم)  
 هو بالعين الشامل للقرنفل مالم يصبغ كما مر (قوله لا يقصد الزينة) أى كالأصفر والأخضر  
 والأزرق إلا ان كانت من قوم يتزينون به كالأعراب مثلا فيحرم نعم ان كان شئ من ذلك  
 براقصا في اللون حرم لانه يتزين به (قوله من الطيب) أى الذى يحرم استعماله على المحرم لئلا  
 ونهارا ويلزمها الزايم عند الشروع في العدة ومع ذلك لا يلزمها القديمة بخلاف المحرم (قوله  
 أى من استعماله) انما قد رافق استعماله لان الطيب عين ولا يصح نسبة الحكم اليه ولو قدره  
 بالطيب لكان أولى وأخصر (قوله كالأكل كتحال بالأغذ) ومثله الأصغر كالصبر بفتح الصاد  
 وكسر هاء مع اسكان الباء بفتح الصاد وكسر الباء (قوله الحاجة كرمه) بخلاف الأبيض  
 كالتوتياء سوا السوداء وغيرها (قائدة) من حفظ هذين البيتين لا يرد دأبا وهما قوله

يا ناظرى يعقوب اعبدنا \* بما استعاض به أدمه الكمد

فيمس يوسف اذا جاء البشيرة \* بحق يعقوب اذهب أيم الرمد

قاله بعض الفضلاء ويحرم عليها الا لونهم ارادهن شعر رأسها ولحيتهما ان كانت وبقيمة شعور  
 وجهها لبقية بدنهما ويحرم عليها أيضا طلاء وجهها بنحو اسفند ابيض بالذال المجعومة وهو ما يتخذ  
 من الرصاص يطلى به الوجه وكذا الحرة وخضاب مظهر من بدنهما كالرجل واليد والوجه  
 بالحناء وغيرها وطرقتا وتجب لهما شعر صدغيهما وتدقيق حاجبهما  
 وحشوه بالكحل وإزالة شعر ما حول حاجبهما وأعلى جبهتهما ويجوز لها التمثيل بغسل رأس  
 وبدن وامتشاط بالدهن واستعمال نحو سدر وازالة شعر الحية أو شارب أو عانة أو باطن وقلم ظفر  
 ودخول حمام ليس فيه خروج محرم ولا يجوز للزوج الاحداث مطلنا (قوله وللعرأة) أى  
 لا للرجل (قوله من قريبها) أى أوسيد (قوله أو أجنبي) أى حيث لا رية فيما يظهر بان  
 كان عالما أو صالحا أو نحو ذلك (قوله ان قدمت ذلك) أى الاحداث (قوله والميتة) بموحدة  
 بعد الميم ونهين فوفيتين بينهما أو أى البائن من البت وهو القطع لانقطاع نكاحها بطلاق  
 أو فسخ أو كانت في عدة شبهة أو نكاح فاسد وضابطها كل معتدة لا تحجب نفقتها وفي الرجعية  
 خلاف ومثلها البائن الحامل والمستبرأة (قوله من مسكن فراقها) لو قال منه لكان أولى  
 وأخصر فتأمل (قوله وان رضى زوجها) أى أو رضيا معا لان الحق له تعالى (قوله الحاجة)



وتحوز ذلك ويجوز لها الخروج الى دار جارتها لغزل وحديث وتحوزها بشرط ان ترجع وتبين في بيتها ويجوز لها الخروج ايضا اذا خافت على نفسها او ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات

### \*(فصل في احكام الاستبراء)\*

وهو اغتصاب البراءة وشرا تر بص المرأة مدة بسبب حدوث الملت فيها او زوال عنها تعبد اول البراءة رجوعها من الحل والاستبراء يجب بشيء من احدهما زوال الفرائس وسببها في قول المتن واذا مات سيدام الولد الح والسبب الثاني حدوث الملت وذكر المصنف في قوله (ومن استحدث ملتامة) بشرا لا خيار فيه او بارث أو وصية أو هبة أو غير ذلك من طرق الملت لها ولم تكن زوجته (حرم عليه) عند ارادة وطئها

٣ قوله وبلغت غناها ثمانية عشر الخ الذي في حاشية الباجوري وبلغت غناها من الاماء ثمانية عشر الخ اه

فلا يجوز الخروج لها غيرها كعبادة وزيارة ونحوهما فحرم ولولا يها وامها وعبادته ولو لم ينهها وتجارة وكذا زيارة قبور الاولياء والصالحين وقبر زوجها الميت ومن الحاجة ايضا الخروج للحج او عمرة احرم به قبل الفراق او الموت ولو بغير اذنه ولم تخف الفوات اما احرامها بعد الموت او الفراق فلا يس لها الخروج له وان نكحت الفوات وتخلل كالحصير ويلزمها القضاء ودم الفوات (قوله ونحو ذلك) الواو بمعنى او (قوله الى دار جارتها) المراد بالجار هنا الملاصق والملاصق (قوله ونحوهما) الواو بمعنى او كما تقدم (قوله اذا خافت الخ) هو من الضرورة ايضا فهو معلوم من كلام المصنف بالطريق الاولى فتأمل (قوله على نفسها) اي او عضوها تملأ او منفعة او فاحشة وكذا الخوف على مالها فتأمل (قوله او ولدها) اي هدا او غرقا او تملأ او غير ذلك (قوله وغير ذلك) الواو بمعنى او كما تقدم

\*(فصل في بيان احكام الاستبراء الذي هو في الرقية غير الزوجة)\* كالمدة في الحرة وهو اربعة اشهر عاماد كره المصنف والاصل فيه الاحاديث الكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا او طاس بضم الهمزة أفصح من فتحه اسم وادمن هو وزن عند حنين الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وما روى البيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال وقع في سنة من جارية حسناء من سبهم جلولا فنظرت اليها فاذا عنتها كأنه ابريق فضة فلم أملك ان قبالتها والناس ينظرون الي وجعلوا يفتح الجيم والمدقريقة من نواحي فارس فمحت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غناها ثمانية عشر ألف ألف والنسبة اليها جلولى على غير قياس (قوله طلب البراءة) اي الدال عليه بالسبب بحسب الاصل (قوله تربص المرأة) لو قال الامة لكان اولى وانسب فتأمل (قوله او زواله) اي فيما اذا اعتق مو طوأ أنه فيجب عليها الاستبراء ويستحب للمالك الامة الموطوءة استبراءها قبل بيعها اليكون على بصيرة (قوله زول الفرائس) اي عن الامة (قوله للثامة) اي ولو قهرها (قوله بشرا لا خيار فيه) لو قال بشرا بعد لزومه لكان اولى وانسب سواء وجد القبيض ام لا فلا يعتد بهما قبل اللزوم نعم سيذكر اشارح انه لو اشترى زوجته مندوب له استبراءها ولا يجب ولو اشترى مرة ثمة او محجوبة لم يعتد بها تبرأها قبل اسلامها (قوله او بارث) اي وان لم يوجد قبضها (قوله او وصية) اي بعد قبولها وان لم يقبضها (قوله او هبة) اي بعد قبضها (قوله او غير ذلك) كرد عيب ادراكه او تحالف اوسبي او نحو ذلك (تنبيه) عود حل الوطء بعد زواله كاستحداث المالك كتجيز مكانة كتابة صحيحة لافاسدة وكالسلام سيد ارتدا وامة ارتدت وكذا من وجسه طالقت قبل الدخول وكذا بعد ذلك استبراءه ثم بعد انقضاء عدتها من الزواج وخروج بزوال حل الوطء منه بمنه بخصوص او حيض أو إخراج أو اعتكاف فلا استبراء فيها (قوله ولم تكن زوجته الخ) سيأتي في كلام الشارح وهو به الضمير كافي ببعض النسخ استثناء من وجوب الاستبراء فانه مندوب كما تقدم وان كان بالثناء كافي بعضها ايضا فلا استبراء مادامت من وجته واذا طالقت وجب الاستبراء بعد عدة الطلاق كما يذكركم المصنف فتأمل (قوله عند ارادة وطئها) لوجهل الشارح الوطء داخل في الاستمتاع لكان اولى واحسن لدفع ايها من توقف الاستبراء على ارادة الاستمتاع وايها من حرمة الاستمتاع دون الوطء وايها من ان الوطء لا يسمى

(الاستمتاع به حتى يستبرأ من ذوات الحيض بحيضة) ولو كانت ٢٨٩ بكر ولو استبرأ بها بانهاء قبل بيهها

ولو كانت منقولة من صبي  
او امرأة (وان كانت)  
الامة (من ذوات الشهور)  
فعدتها (بشهر) فقط (وان  
كانت حاملا) فعدتها  
(بالوضع) واذا استبرأ  
زوجته من له استبرأوا  
وأما الامة المزوجة  
او المعدة اذا استبرأوا  
شخص فلا يجب استبرأوا  
حالا فاذا زالت لزوجة  
او المدة كأن طلقت الامة  
قبل الدخول او بعده  
وانقضت العدة وجب  
الاستبراء حينئذ (واذا مات  
مبيد أم الولد) وليست في  
زوجة ولا عدة نكاح  
(استبرأت) حقاً (نفسها)  
كالامة (أي فيكون  
استبرأوا بشهر ان كانت  
من ذوات الشهور والا  
فحيضة ان كانت من  
ذوات الاقراء ولو استبرأ  
السيدات الموطوءة ثم  
أعتقه فلا استبرأوا  
واها أن تنزوج في الحال

• (ومل) في أحكام الرضاع •

بنخ الراة وأسرهما وهو  
لغة اسم المس الندي  
وشرب لبنه وشرب عا ومول  
لبن آدمية مخصوصة  
لجوف آدمي مخصوص على  
وجه مخصوص وانما  
يقت الرضاع بلبن امرأة

استمتاعا وغير ذلك فتأمل (قوله الاستمتاع بها) أي في جميع بدنهم ولو بالنظر بشهوة ثم لا يحرم  
في المسية إلا لو طفق صيانة لمساها ومثلها المشتراف من حربي (قوله حتى يستبرأ) أي  
لاحتمال حملها ونعبد (قوله بحيضة) أي كماله بعد ملكها فلا يكفي بنية حيضة وجد السبب  
فيها لان الطهر لا ينبغي البراءة ولو انقطع حوضها صبرت لبن اليأس ونص دق المملوكة بالعين  
في قواها حاضت لانه لا يبرأ الا منها غامبا وللا بد وطؤها بعد طهرها (قوله من ذوات الشهور)  
أي كآيسة وصغيرة ومخيرة (قول فعدتها) قال شيخنا اهل هذا من المصنف لان الكلام  
في الاستبراء • • • • • لما بعده انتهى أقول اهل مراد الشارح بقوله فعدتها أي استبرأوا  
ويكون ذلك مجاز لان الاستبراء يقال له عدة بجماع براءة الرحم بكل منهما فتأمل (قوله بالوضع)  
أي ولو من نحو زنا ومحل ذلك ما لم تحض فان حاضت فتكفي حيضة واحدة ولا عبرة بالحمل وكذا  
لو مضى شهر وكانت من ذوات الاشهر قبل وضع الحمل فيكفي الشهر الواحد وشمل الاكتفاء  
بوضع الحمل من الزنا وجد قبل الاقراء أو الشهر فتأمل (قوله واذا استبرأ زوجها) أي استبرأوا  
تقدم حكمه فراجع (قوله من له استبرأوا) أي استبرأوا الولد المأصل بالملك عن المأصل  
بالنكاح (قوله حينئذ) أي حين انقضاء عدتها أي بعده تقدم حق الزوجية على الاستبراء ولو  
وطئ الامة اثنتان بشبهة أو زوجية وشبهة لزمها الاستبراء أن يأنظ المثنى كأعدتين اشخصين  
(قوله واذا مات سيد أم الولد) وكذا لو أعتقها (قوله واها أن تنزوج في الحال) أي من السيد  
أو من اجنبي ولو أعتق من مولدته فله نكاحها بالاستبراء كاعتقده

• (فصل في بيان أحكام الرضاع) • بالاضاد المحجة وبالقوة بداهة او يقال له الرضاغة بآيات التام  
والاصل فيه قوله تعالى والوالدان يرضع من اولادهن حواين كاملين وخبر لارضاع الاما كان  
في الحواين وسبب تحريمه ان اللبن جزء من اجزاء الرضيع فاشبهه به من حيث  
النسب وتأسيسه تحريم النكاح ابتداء ودواما وجواز الظهور والخلوعة عدم النقص للطهارة  
باللمس واليجاب الغرم وسقوط المهر كالمسبة التي دون سائر أحكام النسب كالتراث والدفعة  
والعتق بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك وان كان ثلثة مرضع ورضيع وابن  
(قوله وهو رافة الخ) اذا نامت ما ذكره الشارح رأيت المعنى الأقوى أخص من المعنى  
الاصطلاحي وهو مخالف للعادة الغالبة فيهما (قوله آدمية) خرج بها الرجل والخني والبهيمة  
وكذا البغمية بثمة على عدم صحة مناهجهم معناه والمعدة خلافه فهم كالآدميين وينبغي على ذلك  
التحريم ولو على غير ضرورة الآدمية أو كان ثديها وفرجها في غير محل المدهود (قوله لجوف  
آدمي) من جوف الدماغ فتأمل (قوله على وجهه مخدوس) وهو • • • • • كونه خسر مرات  
متفرقات كليات انقضاء الاوصولا الى جوف الطفل (قوله بلبن امرأة) أي ولو حكا ومع غيره  
ولو مخفضا ومثله الزبد والبلبن والاقط والقشطة بخلاف اللبن الخالص عن اللب والمصل  
ودخل فيه المختلط بنحو ما نفع حيث بقي طعمه اولونه أو ريحته فان شرب الكل حرم والا فلا  
وسواء في ذلك ان كانت المرأة من الانس أو من الجن كما مر فتأمل (قوله حية) أي حيوان مستقرة  
بان لم تصل الى حركة مذبوح حال انقضاء اللبن منها كما باقي فان وصلت اليها لم يضر حرم لبنها  
أو بجراحة مثلا فلا (قوله قربة) أي قربة بنية كافي الحيض وكونه اقربة هو ما عده شيخ

حية بلغت تسع سنين قربة بكرا كانت او ثيبا خلية كانت او من وجهة



شيخنا والمراد به ما في المصطلح بان ينصل اللبن في كل تمام التبع مع ما لا يبع حبه صار طهر او هو  
 ستة عشر يوما تمام (قوله واذا أرضعت المرأة الخ) ليس قيد او لو قال واذا ارتضع ولدا كان  
 أولى وانسب لم يدخل ما لو ارتضع على امرأة نائمة وأولى من ذلك أيضا ما لو قال واذا وصل الى  
 جوفه لم يدخل ما لو أوجره وهو نائم تمام (قوله سواء شرب اللبن الخ) قال شيخنا لا يخفى عدم  
 صحة هذا التعميم في كلام المصنف فراجعنا انتهى أقول وفيه نظر بل التعميم مراد لان المدار  
 على اتصاله في حياته ما وصل الى جوفه في حياته أو بعده ومهما كان في كلامه تمام  
 (قوله أو بعده ومهما) هو متعلق بشرب قال شيخنا واختلاط اللبن بغيره لا يضر ولو غالب بحيث  
 وصل منه شيء الى جوف المعدة أو الدماغ ولو باسقاط ونحوه بان يصب اللبن في الانف فيصل الى  
 الدماغ فانه يحترق لم يصل النفع الذي بذلك لا وصوله بحقنة أو قطرة في نحو اذن كقيل لا تنفع  
 التغذي بذلك ولا بواسطة قطرة طهر في الدبر اعدم التغذي بالقطرة فيه ومنه ما يظهر انه لا أثر  
 لوصول الماء الى المعدة والدماغ وان كان في هذا الباطن المظهر للصائم تمام (قوله صار  
 الرضيع) أي ذكرنا كان أو أنثى أو خنثى (قوله دون الحواين) أي يقينا قال شيخنا ظاهره عدم  
 التحريم لو قارنت الرضعة الخلاء ستة تمام الحواين والمعدة خلافاً فراجع (قوله بالاهله) فان  
 انكسر الشهر الاول بكل ما بعد من الخامس والعشرين قال العلامة ابن قاسم وهل العبرة في  
 الانكسار بمجرد التمام الندي وبصحة مثلاً او بوصول شيء من اللبن الى المعدة والدماغ حتى  
 لو وقع الاتمام والمص مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكرنا لا بعد مضى جزء منه  
 حصل الانكسار فيه نظر والظاهر ان المراد الثاني لان الوصول هو المؤثر الى ما ذكرنا لا غير  
 تمام (قوله خمس رضعات) أي يقينا اتصالاً او وصولاً كما مر فلو انفصل في مرة واحدة  
 وأوجره خمساً او بالعكس كان رضعة واحدة قال بعضهم والمكمة في كون التحريم بخمس  
 رضعات ان الحواين التي هي سبب الادراك خمس انتهى (قوله واصلة لجوف الرضيع) أي  
 وان تقاياها خلافاً لم تصل اليه لم تحترم (قوله وضبطهن) أي الخمس (قوله بالعرف) أي لانه  
 لا ضابط هن لغة ولا شرعاً (قوله تعدد الارضاع) فلو قطعت عليه المرضعة اشغل او قطعه هو  
 له هو او قوم او تحول من ندى الى آخر فان طال الزمن في الشكل تعدد والافلا قال العلامة ابن  
 قاسم ويجري ذلك فيمن حلف لا ياكل في اليوم الامرة واحدة فيعتبر في تعدد العرف فلو  
 أكل اكمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عادوا كل حنث ولو اطال الاكل على المسألة  
 وكما يفتقر من لون الى لون ويحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالابز عند نقاده لم يحنث  
 لان ذلك كله بعد في العرف اكلة واحدة (قوله أباله الخ) حاصله انه يحرم على الرضيع أصول  
 المرضعة وفروعها وحواشيه من نسب او رضاع وكذا صاحب اللبن من نكاح او وطء شبهة  
 ويحرم عليه ما فروع الرضيع فقط من نسب او رضاع وقد نظم ذلك الشيخ علاء الدين  
 القونوي فقال

و ينتشر التحريم من مرضع الى • أصول فصول والحواشي من الوسط  
 ومن له در الى هذه ومن • رضيع لي ما كان من فرعاً فقط

(قوله ينتفع اضا) أي اسم مفعول (قوله اليها) فيه انابة الى عن الباطن هذا وما بعده (قوله  
 بنسب ارضاع) قال شيخنا ذكر الرضاع مع النسب فيه تجاوز الآن يراد بالانتساب الانتماء ولو

(واذا أرضعت المرأة  
 بلبنها ولدا) سواء شرب  
 اللبن في حياته أو بعده  
 ومهما كان اللبن مخلوفاً في  
 حياته (صار الرضيع  
 ولداً بشرطين أحدهما ان  
 يكون له) أي الرضيع  
 (دون الحواين) بالاهله  
 وابته دأوه ما من تمام  
 اتصال الرضيع ومن بالغ  
 في نفي لا يؤثر ارتضاعه  
 تحريماً (و) الشرط الثاني  
 ان ترضعه أي المرضعة  
 (خمس رضعات متفرقات)  
 واصلة لجوف الرضيع  
 وضبطهن بالعرف فماتوا  
 يكون رضعة او رضعات  
 اعتبر والافلا لقطع  
 الرضيع الارضاع بين كل  
 من الخمس ارضاعاً عن  
 الندي تعدد الارضاع  
 (ويصير زوجها) أي  
 المرضعة (أباله) أي الرضيع  
 (ويحرم على المرضع) ينفع  
 المضاد (الغواص اليها) أي  
 المرضعة (والى كل من  
 ناسها) أي انتسب اليها  
 بنسب او رضاع (ويحرم  
 عليها) أي المرضعة

عبريه امكن اولى فتأمل \* (تنبيه) \* تعتبر شهارة الرجال في الافرار بالرضاع وفي الشرب من  
نماء أو بايجارو يكفي في الشرب من الثدي رجل وعين أو اربع نوبة (قوله الى الموضع) هو  
بفتح الضاد أيضا (قوله ومن انتسب اليه) تأمل ما معناه فانه اما - بقوله من المصنف أو من  
الناصح والافهم مرجوح والراجح ان اياه رجده وان علميا يجوز له ان تزوجها (قوله ارفعلى)  
هو عطف على في درجته فكان اما زائدة او تامة بمعنى وجد (قوله كاعامه) أي وآبائه (قوله  
فارجع اليه) أي ان اردت ذلك

(فصل في بيان أحكام نفقة الاقارب والارقاء واليهام) \* وجعها المصنف في هذا الفصل  
اتساعا في سقوط كل منها بعض الزمن ووجوب الكفاية من غير تقدير ولو قال في بيان احكام  
النفقات امكن اولى واحسن فتأمل (قوله وفي بعض نسخ المتن الخ) وهذه النسخة اولى  
وانسب لان الحضانة من تعاقب الرضاع اللهم الا ان يقال لما كان الرضاع سابقا على الحضانة  
وهو من جملة النفقة فقد تمت لاشقائها على المقدم وانضم اليها غيرها المستطرد اذ اتمام (قوله  
عن الذي بعده) أي وهو الحضانة كما مر (قوله ما خوزة من الاتفاق) قال شيخنا فيه اشتقاق  
مصدر من مصدرانتي أقول وفيه نظير والصواب ان يقال ان فيه اشتقاق مصدر مجرد من  
مصدر مزيد وهو لا يصح وانما يصح اشتقاق المزيد من الجذر وحينئذ تنبيه تجوز ولذا عر  
الشارح فيه بالاختذون الاشتقاق لانه أوسع فتأمل (قوله وهو الانراج) أي دفع ما يسمى  
نفقة ان هو له (قوله ولا يستعمل) أي الاتفاق (قوله الا في الخير) بخلاف الانراج وضد  
الاتفاق الامراف ولا يستعمل الا في غير الخير ومن بلاغات الرخصى لا يعرف في الخير كما لا خير  
في السرف وهو من رد العجز الى المصدر (قوله أسباب ثلاثة) ولا يرد ايجاب نفقة الهمدى  
والاضحية المنذورين على الناذر ولا ايجاب النفقة على حصصة الذرة في الزكاة بعد الحول  
وقبل التمكّن أو الانراج مثلا لانهم امن استصحاب المالك فتأمل (قوله القرابة) انما تقدمها  
على المالك والنسكاح لانها قد تسبق على ما كوال طفل غنى بموروث أو نحو وصية ولا تخبر  
المنفق أيضا وقدم المالك على النسكاح لانه غالب ما من قدم النسكاح نظرا الى قوة اللزوم فيه  
وتقدم القرابة على المالك للاعتناء بهم او شرفها فتأمل (قوله ونفقة العمودين) أي الأصول  
والفروع - وبذلك للاعتقاد عليهم أو تشبيها بآبائهم ونحو الخيام فتأمل (قوله من الامل) أي  
الاقارب فهو حال مقيدة (قوله واجبة) أي وجوبها موعدا على الغنى بما زاد على ما يحتاج اليه  
لنفسه ومونة يوايلها من نحو نفقة وكسوة وخادم ومسكن وملابس وغير ذلك وان كان عليه  
دين وياع فيه أو ان لم يصرد ياع عليه ما يباع فيه من عقار وغيره لانها مقدمة على الدين الذي  
يباع فيه ماله فكيف يباع فيه أو يوجوبه ابقدر الكفاية بما يشبعه مع اعتباده وزهاده  
ورغبته في الحالة الناجزة ولما كرم بيع جز من ماله اغيبة أو امتناع ولا يصير دين عليه بعض  
زمن بدونهم ولو مع الامتناع الا بقرض قاض بالاقاف بنفسه أو مآذونه أو باشهاد عند تعذره وله  
أخذها عند الامتناع من ماله وان لم يكن من جنسها ولا لاب والجد أخذها من مال محجوره  
بحكم الولاية ولهما ايجارها العمل بطيفه ويليق به بخلاف الام والفروع نعم لهما كم ان يولى  
الولد الزين اجارة أي - المجنون اياها ويجب على الام ارضاع ولها البأ بالهمز والقصر وهو  
اللبس النازل اول الولادة لان الولد لا يعيش بدونها غالبا وانه لا يقوى ونسبته اليه الاب ومدة

(التمويه الى الموضع  
وولده) وان سئل ومن  
انتسب اليه وان عدا  
(دون من كان في درجته)  
أي الرضيع كاخوته الذين  
لم يرعه وامه (أو أعلى) أي  
ودون من كان أعلى (طبقه  
منه) أي الرضيع كاعمامه  
وتقدم في فصل بحرمات  
النسكاح ما يحرم بالنسب  
والرضاع مقصودا لافارجع  
اليه

(فصل في أحكام نفقة  
الاقارب)

وفي بعض نسخ المتن تأخير  
هذا الفصل عن الذي بعده  
والنفقة ما خوزة من الاتفاق  
وهو الانراج ولا يستعمل  
الا في الخير والنفقة أسباب  
ثلاثة القرابة ومالك الامين  
والزوجة وذكر المصنف  
السبب الاول في قوله (ونفقة  
العمودين من الامل  
واجبة)



ندته أيام وفيه سبوع وقال شيخنا يرجع في قدره الى أهل الخبرة وبه صرح شيخه في حاشيته ولا  
 تجبر بعده على ارضاعه الا ان تعبت وتقدم على غيرها اذا رغبت في ارضاعه ولا يراد في نفقتها  
 لاجل له فان تبرعت به اجنبية ارطابت منه دون ما طلبته الام فللاب منع الام من ذلك (قوله  
 للوالدين والمولودين) فواصة يغة لجمع فيما يكاسب. يصرح به فيما بعد وهو بدل من الاهدل  
 فخرج غيرهم كاخوة واعمام وحالات ولا تجب نفقتهم مطلقا (قوله اذ ذكورا كانوا واناثا)  
 اي من جهة الاصول وان علوا ولومن جهة الام او من جهة افروع وان سفلوا ولومن جهة  
 البنات قل شيخنا وفيه اشارة الى التغايب في صيغة جمع المذكر فتأمل (قوله واختلافه فيه)  
 اي كمن يشترط في الجاني المربية والعصمة ولا تجب لمتردد في مطلقا وكذا تارك صلاة وزان  
 محصن وقال العلامة ابن حجر تجب للزاني المحصن لعدم قدرته على التوبة ولا تجب أيضا لرقيق  
 ولا عليه ولو مكاتب او مبعوضا نعم تجب للمبعض بقدر حريته وتجب عليه نفقة كاملة لتمام ملكه  
 خلافا لالامة الخطيب (قوله واجبة) هذه الكلمة مكررة مع كلام الشارح السابق ولو  
 أسقطها أو لا شأن اولي وأنسب فتأمل (قوله على أولادهم) أي وأوصوهم (قوله فاما  
 المولدون) أي وان علوا (قوله تجب نفقتهم) أي مؤنتهم فيدخل الادم والكسوة والسكنى  
 ولو تخدم محتاج اليه وزوجة كذلك وأجرة طبيب وعن دواءه ونحو ذلك (قوله بشرطين) أي  
 باحد أمرين منضمنا الى الفقر فهو مكرره ما فتأمل (قوله والزمانة) بنسخ الزاى وأصاها  
 الابدلاء والامانة وقال بعضهم هي آفة تصيب الحيوان تمنعه من الحركة قال شيخنا وأشار  
 المصنف الى ان المراد بهما آفة مانعة من الكسب والمعة قد انه لا يشترط في الوالدين الزمانة بل  
 لو كانا قادرين على الكسب لا يكفانه وتجب نفقتهم ما بخلاف الذروع لان الله تعالى قال  
 وصاحبهم في الدنيا عروفا وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب (قوله او انفق  
 والجنون) أي على رأي مرجوح (قوله لم تجب نفقتهم) هو مقتضى كلام المصنف والمعتمدان  
 قدرتهم على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم بخلاف عكسه الا في فتأمل (قوله بثلاثة شرائط)  
 أي باحد أمور ثلاثة مضوم الى الفقر فهو مكرره ما فتأمل (قوله احدها) كان الاولى  
 اسقاطه واهله زيادة من النامح بدليل عدم ذكر ثلث مقابله فتأمل (قوله لا تجب  
 نفقته) هذا هو مفهوم الوصفين معا ولا حاجة الى فقد الوصف الثاني مع وجود الاول فكان  
 الوجه أن يقول قالغنى الصغير أو انفق الكبير لا تجب نفقته وان احتاج الى التقيد بما بعده  
 لان مفهوم شرط لا يمارض بمفهوم شرط آخر وكذا يقال فيما ذكر في الباقي نعم الولد القادر  
 على الكسب لا لا تقي به لا تجب نفقته كما مررت الاشارة اليه ووجه ما يقال انه داخل في وصف الغنى  
 المدكر فتأمل (قوله وذكر المصنف السبب الثاني) أي من الاسباب الثلاثة (قوله ونفقة  
 الرقيق) أي مؤنته كما سبب يرا اليه بعد ومنه أجره الطبيب وعن الدواء وشراء ماء الطهارة  
 وتراب التيمم ونحو ذلك (قوله واليهانم) جمع يهيم به سميت بذلك لعدم نطقها وأصاها اسم لذوات  
 الاربع من دواب البر والبحر والمراد بهما الاعم من كل حيوان محتمل فيجب فيه ما يدفع  
 ضرره من علف وسقى وغيرهما ويجبره الخا كم عليه او على يمينه او ذبحه ان كان ما كولا فان  
 لم يفعل ناب عنه المباح في يمينه او يمين جرمه او اجارته فان تعذر ذلك فعلى بيت المال

للوالدين والمولودين) أي  
 ذكورا كانوا واناثا  
 اتفقوا في الدين او اختلفوا  
 فيه واجبة على اولادهم  
 (فاما المولدون) وان علوا  
 فتجب نفقتهم بشرطين  
 الفقر) اهم وهو عدم  
 قدرتهم على مال او كسب  
 (والزمانة او الفقير والجنون)  
 وهي مصدر زنى الرجل  
 زمانة اذا حصل له آفة فان  
 قدر واصل مال او كسب  
 لم تجب نفقتهم (وأما  
 المولدون) وان سفلوا  
 فتجب نفقتهم (م) على  
 الوالدين (بثلاثة شرائط)  
 احدها (الفقر والصغر)  
 قالغنى الكبير لا تجب  
 نفقته (او الفقر والزمانة)  
 قالغنى القوى لا تجب  
 نفقته (او الفقر والجنون)  
 قالغنى العاقل لا تجب نفقته  
 وذكر المصنف السبب  
 الثاني في قوله (ونفقة  
 الرقيق واليهانم واجبة)  
 فمن ملك رقيقا عبدا او امة  
 او مدبرا

اي فان لم يملك

ولا يلزم في الحيوان غير المحترم الاثر كذا فقط ويجرم عليه شرب ابن البهيمة الا ما فضل عن ابنها  
 او استغنى عنه - في لولم يكف المحمل ابرز أمه وجب عليه ان يشترى له ابنا أيضا لان نفقته  
 واجبة عليه - وكذا الطير فتأمل (قوله أو أم ولد) أي أو مستأبرا أو معار أو أعمى أو زمنا  
 أو مستحسنا - فانه بوجوبه أو غيرهما أو بقاء ومن وجبة لم تنه - لم لزوجه البلاء ونه اراهم لا يجب نفق  
 للمكاتب ولو كناية فائدة الا ان يحزن نفسه وان لا يجهز السيد بنفسه كآبته (قوله وجب عليه  
 نفقته) ولا يجب عليه ان يشبعهم شيئا من طيب الشبع المعتاد أو ما قارب (قوله من غالب  
 قوت أهل البلد) مراده من غالب قوت أرقاء أهل البلد وان لم يكن من جنس قوت السيد  
 وكذا يقال في الادم والكسوة فتأمل (قوله بقدر الكفاية) أي في النفقة والكسوة والادم  
 وغيرهما ويعتبر حاله فعادة ورغبة بقدر شبعه وان زاد على كفايته أمثاله ويراعى حال السيد  
 بماله في يساره وعساره وتقط بعض الزمن ولا يصير بينا الا بالافتراض من الثاني أو ما ذكره  
 ويبيع قيم اماله الغيبة أو امتناع فان لم يوجد مال أمره الحاکم ببيعها أو اعتاقه أو اجارته فان  
 لم يفعل أجرة الحاکم ان يديره والاباعه ان وجد مشتر والافتق عليه من بيت المال (قوله ستر  
 العورة فقط) محله ما لم يكن يلاذية متادون فيها ستر العورة كالسودان ونحوهم اما ما فيمكن في  
 ستر العورة فقط (قوله ما لا يطيقون) هو بالإنفاذ التحتمية كالذي قبله وهو غير راجع للمعذور  
 من الرقيق واليهائم والشارح جعل له عائد الرقيق وحده نظر الظاهر والاول أولى وان قيد  
 والمراد تكليفه ذلك وما فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات لحاجة أو عذر لم يجرم (قوله اراحه  
 ابلا) كلامه ظاهر في الاشغال ومثله الحمل واقتصر في الدابة على الحمل ومثله الاشغال ومنه  
 الحلب فيجرم عليه ما يضر فيه تركا أو فعلا كالاستقصاء مع الجوع وعدم قص أطقار نوذرى  
 ويكره ترك حالب لا يضر ويؤتى لولدها ما يضره حالبه ويجب تركه من غسل النمل في الكوراة  
 أو يشوى له نحو دجاجة وتعلق على باب الكوراة أيا كانها ويجرم حلق نحو صوف واستعمال  
 جرحه ويجب على مالك دود القز عاقبه بوزن ثوب بمئة ثوب أو بمئة ثوب آخره ان تحمله ابلا كالمثله  
 به لك بغير فائدة (تنبيه) - ما لا روح فيه كالمعتار والقشاة لا يجب عمارته ويكره تركه اذا حارب  
 انم يجب عمارته ان تعلق به حق كرهن لاجل حق المرتين وكذا الوقف ومال المجبور عليه (قوله  
 وعكسه) أي فان استعمله ابلا اراحه من ارا (قوله وقت القيولة) وهي اسم لشدة الحر (قوله  
 ولا يكلف دابته الخ) صوابه التقديم على قوله ولا يكلفون من العمل فتأمل

(فصل في)

ونفقة الزوجية الممكنة  
 من نفسه واجبة) على  
 الزوج والمأخوذات نفقة  
 لزوجته بحسب حال  
 الزوجين الممكنة ذلك  
 في قوله (وتسمى نفقة ثالثة)  
 وفي بعض النسخ ان كان  
 الزوج موسرا ويعتبر  
 يساره بطولوع فجر كل يوم  
 (فدان) من طعام واجبان  
 عليه كل يوم مع ليلته  
 المتأخرة عنه لزوجه  
 مسلمة كانت او ذمية حرة  
 كانت او رقيقة والممدان  
 (من غالب قوتهم) والمراد  
 غالب قوت البلد من حفظه  
 أو شهير

ولا يلزم في الحيوان غير المحترم الاثر كذا فقط ويجرم عليه شرب ابن البهيمة الا ما فضل عن ابنها  
 او استغنى عنه - في لولم يكف المحمل ابرز أمه وجب عليه ان يشترى له ابنا أيضا لان نفقته  
 واجبة عليه - وكذا الطير فتأمل (قوله أو أم ولد) أي أو مستأبرا أو معار أو أعمى أو زمنا  
 أو مستحسنا - فانه بوجوبه أو غيرهما أو بقاء ومن وجبة لم تنه - لم لزوجه البلاء ونه اراهم لا يجب نفق  
 للمكاتب ولو كناية فائدة الا ان يحزن نفسه وان لا يجهز السيد بنفسه كآبته (قوله وجب عليه  
 نفقته) ولا يجب عليه ان يشبعهم شيئا من طيب الشبع المعتاد أو ما قارب (قوله من غالب  
 قوت أهل البلد) مراده من غالب قوت أرقاء أهل البلد وان لم يكن من جنس قوت السيد  
 وكذا يقال في الادم والكسوة فتأمل (قوله بقدر الكفاية) أي في النفقة والكسوة والادم  
 وغيرهما ويعتبر حاله فعادة ورغبة بقدر شبعه وان زاد على كفايته أمثاله ويراعى حال السيد  
 بماله في يساره وعساره وتقط بعض الزمن ولا يصير بينا الا بالافتراض من الثاني أو ما ذكره  
 ويبيع قيم اماله الغيبة أو امتناع فان لم يوجد مال أمره الحاکم ببيعها أو اعتاقه أو اجارته فان  
 لم يفعل أجرة الحاکم ان يديره والاباعه ان وجد مشتر والافتق عليه من بيت المال (قوله ستر  
 العورة فقط) محله ما لم يكن يلاذية متادون فيها ستر العورة كالسودان ونحوهم اما ما فيمكن في  
 ستر العورة فقط (قوله ما لا يطيقون) هو بالإنفاذ التحتمية كالذي قبله وهو غير راجع للمعذور  
 من الرقيق واليهائم والشارح جعل له عائد الرقيق وحده نظر الظاهر والاول أولى وان قيد  
 والمراد تكليفه ذلك وما فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات لحاجة أو عذر لم يجرم (قوله اراحه  
 ابلا) كلامه ظاهر في الاشغال ومثله الحمل واقتصر في الدابة على الحمل ومثله الاشغال ومنه  
 الحلب فيجرم عليه ما يضر فيه تركا أو فعلا كالاستقصاء مع الجوع وعدم قص أطقار نوذرى  
 ويكره ترك حالب لا يضر ويؤتى لولدها ما يضره حالبه ويجب تركه من غسل النمل في الكوراة  
 أو يشوى له نحو دجاجة وتعلق على باب الكوراة أيا كانها ويجرم حلق نحو صوف واستعمال  
 جرحه ويجب على مالك دود القز عاقبه بوزن ثوب بمئة ثوب أو بمئة ثوب آخره ان تحمله ابلا كالمثله  
 به لك بغير فائدة (تنبيه) - ما لا روح فيه كالمعتار والقشاة لا يجب عمارته ويكره تركه اذا حارب  
 انم يجب عمارته ان تعلق به حق كرهن لاجل حق المرتين وكذا الوقف ومال المجبور عليه (قوله  
 وعكسه) أي فان استعمله ابلا اراحه من ارا (قوله وقت القيولة) وهي اسم لشدة الحر (قوله  
 ولا يكلف دابته الخ) صوابه التقديم على قوله ولا يكلفون من العمل فتأمل

(فصل في بيان أحكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها) - والتعريض بانها الاغلب والمؤنة أعم  
 منها ونفقت فصل سابق من بعض النسخ (قوله الممكنة) أي غير النانسة (قوله واجبة) أي  
 بشرط التمكين يوم ما يوم فلو حصل التمكين في اثنا يوم وجب بقسطه وهذا في اليوم الاول  
 وأما لو نشزت في يوم بعد ذلك ثم اطاعت فيه لم يجب قسطه ونسختها أيام صحتها ومريضها  
 وكذا الادم وغيره مما ياتي والتمكين في غير الممكنة والمرأثة والسفينة بوليها وفي الغائبة  
 يلوغ خبرها اليه ويصدق هو في عدم التمكين ان اختلقتا فيه لان الاصل عدمه (قوله من غالب  
 قوت البلد) أي بلد الزوجة أي محل اقامتها ولو بادية ولو اختلفت العالاب اعتبر حال الزوج  
 بحسب العادة ولا نظر لكونه مقترا أو لا والمراد بالمعسر من يملك ما يفي بؤنة مخونه قدر بقية



او غيرهما حتى لا يقط في أهل بادية ٢٩٤ يقتاتونه (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منهما

فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشيرج وجبن وشعرها اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد ادم غالب فيجب اللانق بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا اللحم يليق بحال زوجها وان جرت عادة البلد في الكسوة ما نزل الزوج بكان او حر يزوج (وان كان) الزوج (معسرا) ويعتبر عساره بطولوع فجر كل يوم (فد) أي قالوا يجب عليه لزوجته مطعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ايامه المتأخرة عنه (وما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (وان كان) الزوج (متوسطا) ويعتبر توسطه بطولوع فجر كل يوم مع ايامه المتأخرة عنه (فد) أي قالوا يجب عليه لزوجته مد (ونصف) من طعام من غالب قوت البلد (و) يجب لها (من الادم) الوسط (و) من (الكسوة) الوسط (وهو بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج قليل لزوجته

العمر المالب فاقبل فان زاد عليه ولم يبلغ قدر مدين فتوسط أو بلغها فما كثر فوسر وحيث اعتد بذلك بطولوع الفجر في كل يوم فلا يسهل ان يكون موسرا في يوم وغيره وسر في يوم آخر فتأمل (قوله أو غيرهما) أي كالذرة والدخن ونحو ذلك (قوله والكسوة) بكسر الكاف ونسبها (قوله ما جرت به العادة) أي أقوله صلى الله عليه وسلم لم اتقوا الله في النساء فأنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف والمراد بكلمة الله هنا ما يغني عن العقد فتأمل (قوله في كل منهما) أي الادم والكسوة (قوله وشيرج) قال في المصباح الشيرج معرب من شير وهو دهن السمسم وربما قيل للدهن الأبيض ولله صير فيل ان يغبر شيرج تشبيها به لصفائه وهو بفتح الشين مثل فينب وصيقل وعيطل وهذا الباب بائناق ملحق باب فعل نحو جعة - راء قال شيخنا الشيراملسي ولا يجوز كسر الشين لانه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فامثلته محصورا وليس هـ لئانه فتأمل (قوله وجبن) الواو بمعنى أو (قوله ونحوها) الواو بمعنى أو أيضا وكذا ممن ونحوه (قوله باختلاف الفصول) ومنه الفاصلة في أواخره وفي اختلاف في مقدار الادم قدره القاضي بأجته ادم معتبرا حال الزوج ولا تكلف الزوجة أكل انا بزوج - لده وان جرت عادته به والمعتبر في مقدار الكسوة كناية بدنه اطولا وقصرا وسهوا - زالار في جنس ما عاده أمثاله من قطن أو كان أحر يروى تناوت بين الموسر وغيره وتعتبر الكسوة في كل فصل وهي قيص وسراويل ونجار ومكعب أي مداس ويلحق به القبة ثياب ان جرت عادته به ويزيد في الشتاء لدفع البرد جبة محصورة او فروة مثله لا يتبع ذلك طاقية وتكة لباس وزر قيص وخياطة وخيطها واذا وقع التمكن في الشتاء فصل وجب بقطعة مما فيه ويجب لها ما تنهده عليه من نحو لباد او حة - ير للمعسر وبساط أو نطع للموسر مما جرت به العادة واذا اختلف القرائن في الليل والنهار وجب لكل منهما ما يليق به ويجب عليه ما يعلق بالنوم من طراحة ومخدة ومحفة أي ملابيه ولفاف ونحو ذلك (قوله لحم) أي بحسب العادة وتبعه ما يطبخ به (قوله الطعام حبا) أي وان طابت غيره (قوله وعليه طعنه وخيزه) أي بنفسه او بغيره فان غاب غيـر الحب كتمواقط وجب نسائه فقط ان جرت عادتهم بالاعتقالات به وحده كما قيده في شرح الروض وهو المعتمد ولو طابت بدلا عن النفقة غير المستقبلة جاز ان لم يكن ربا ولو أكلت معه على العادة سقطت نفقته ان كانت رشيدة أو أذن لها اولياها أو الأفلات سقط نفقته أو أكلها انطوع من الزوج قال شيخنا البا إلى ومثل النفقة الكسوة على الراجح فتأمل (قوله ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ) كقصعة وصحن ومعلقة وكوز وجرة وقدر وغرفة ونحو ذلك مما لا غنى عنه (فائدة) الشرب بفتح أوله وضمه زاد بعضهم وكسره أيضا ويجب لها ما تنفسل به ثيابا امن نحو صابون وما تنفسل فيه ثيابا امن اجانة ونحوها رما غسل ووضوء بسببه فيم الآمن حبض واحتلام وعليه أجرة حمام جرت به عادة أمثاله في كل شهر أو أكثر أو أقل وعليه آلة تنظيف من نحو مشط وما تنفسل به رأسا امن نحو سدرو ومرتك ونحوه لدفع صنمان اذا لم يشدفع الآله ولا يجب لها كحل ولا طيب ولا ما تنقزين به كغضاب ونحوه فان هياها واجب عليه استعماله ولا يجب لها أيضا دراهم مرض ولا أجرة طبيب وحاجم وخاتن وقاصد (قوله يليق بها) أي ولو باجرة لانها لا تملكه لانه امتناع وبسقط بعض الزمان بخلاف ما تقدم من النفقة والكسوة والادم وآلات التنظيف

وغير

الطعام حبا وعليه طعنه وخيزه ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ ويجب لها ما يمكن يليق به عاده





لامهاتها) ثم تقدم عليهن بنته ان كانت وزوجته ان كانت مطهرة لاوطها والا فلا يجوز تسليمها  
 اليه والمراد بامهاتها الوارثات وتقدم منهن القربى فالقربى ثم أمهات الاب كذلك ثم أخت  
 ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت أخ وتقدم ذات القرابة على ذات القرابة الواحدة وقرابة الام على  
 قرابة الاب ثم بعد المحارم غير المحارم كبنات خالة وبنت عمه وبنت عم اغيرام ثم الذكور المحارم  
 كالخ وابنه ثم غير المحارم كبن عمه لا يمكن لاتسليم مشتمة اغير محرم بل ائمة معه كبنته وتقدم انات  
 كل جهة على ذكورها فان استنوا اقرع والخنثى كالكرو ويصدق بيمينه في دعوى الاثومة  
 (قوله سبع سنين) ايمن قيدا (قوله على سن القيز) أي من غير نظر الى سن من سبع سنين  
 او أقل او أكثر بحيث يكون عارفا باسباب الاختيار وهو موكول الى اجتهاد الحاكم (قوله  
 المميز) أي بان يات كل رده وبشرب ودهو ويستجبي وحده (قوله بين ابويه) أي الصالحين  
 للعنف وان علمت الام ارفضل أحدهما يدين او مال او محبة (قوله كحنون) أي او كثر أو ورق  
 أو فاق أو تكنت اجنبيا (قوله واذالم يكن الاب الخ) أي ان البعد والاخ وابنه والعم وابنه  
 كالاب مع الام والاخت اغير اب والخالة كالأول وله بعد اختيار احدهما الاختيار الآخر ويحول  
 اليه وان تذكر مالم يظهر أن ذلك انقص تميزه فيجعل عند من كان عنده قبل التميز ولو لم  
 يحتر واحد منهم ما فعند الام وان اختارها ما اقرع بينهما وجوبا وان اختار الذكرا بام  
 حرم عليه منع من زيارة أمه او اختار أمه فعند المالب الا وعند الاب ثم اراوا اذا اختارت  
 ادنتى ومنها الخنثى احدها مانعدها دائما ولا يمنع الآخر من زيارتها على العادة مع الاحتراز  
 من نحو - لمة محرمة واذا مرضت عند الاب فالام ان يترضاها عنده ان رضى والا فعندها  
 وله عيادتها على ما امر (قوله سبع) أي بل أكثر اذا وصلها بعضهم الى نحو خمسة عشر شرطا  
 وسنات (قوله في سنين) = كان الاولى أن يقول في سنة ويتجه ثبوت الحضانة في ذلك اليوم  
 لوليه قال العلامة الرلي ولم أر لهم كلاما في انغمسا والا قرب ان الحاكم يفتدب عنه زمن  
 غيباته ولو قيل بجبي ما صرف في ولي النكاح لم يبعد فتأمل (قوله لريقة) كان الاولى ان يقول  
 لريقة يشمل الذكروا في منه ان يقول ان فيه رفق يشمل المبعوض فتأمل (قوله وان أذن  
 سيدها) أي فلا عيرة باذنه لانها لا ية نعم لو أسلمت أم ولد كافر تبعتها ولدها وحضانة لها مالم  
 تسلك (قوله الدين) صريح كلام الشارح ان المراد به الاسلام ولذلك أورد عليه حضانة  
 كافرة الكافر ولو جعل الشارح كلام المصنف شاهدا لاهما بمعنى أنه بشرط اتفاق الحاضن  
 والمحضون شالدين لكان أولى وانسب بل ربما يكون عدول المصنف اليه لاجل ذلك ولا يرد  
 عليه جواز حضانة مسلم الكافر لانه معلوم بالاولى من المسلم فتأمل (قوله على مسلم) أي  
 لاحضاة الذي كفر على ذي اسلام من ذكر أو أنثى والشارح انما اقتصر في عبارته على الاناث  
 نظر للاصل وينزع الولي الولد المسلم لندبا من أقاربه الكفار وان لم يصح اسلامه احتياطا  
 لحرمه الحكمة ويتخذ منه المساون وار لم يكونوا من أقاربه وموته في ماله ثم على من تلزمه  
 موته ثم على المسلمين (قوله العنة والامانة) هما بمعنى واحد وهو العدالة كما يشير اليه  
 الشارح ولو عجز به الكان أولى وأخصر اذا العفة بكسر الميم ملة الكف عمال الاجل ولا يحد  
 قال في المحقق من الامانة ضد الامانة فكل أمين عفيف وعكسه وجع المصنف بينهما  
 ان لا زهما فتأمل (قوله فلا حضانة انما سقة) ومنه أو مثله تاركة الصلاة ولا اغير رشيد من مجي

لامهاتها واستمر حضانة  
 الزوجة (الى) مضي (سبع  
 سنين) وعبر بها المصنف  
 لان التمييز يقع فيها غالبا  
 لكن المدا رانها وعلى  
 التمييز سواء حصل قبل  
 سبع سنين او بعدها (ثم)  
 بعدها (يخير) المميز (بين  
 أبويه فأيمهما اختار سلم  
 اليه) فان كان في أحد  
 الأبوين نقص كحنون فالخ  
 لا آخر مادام المقتضى  
 قائما به واذالم يكن الاب  
 موجودا غير الولد بين اخذ  
 والام وكذا يقع التمييز بين  
 الام ومن على حاشية النيب  
 كاخ وعم (وشرائط الحضانة  
 سبع) أحدها (العقل)  
 فلا حضانة لجنونة أظني  
 بنونها او تقطع فان قل  
 بنونها كيوم في سنين لم  
 يثبتل حق الحضانة بذلك  
 (ز) الثاني (الحرية) فلا  
 حضانة لريقة ولو أذن  
 لها سيدها في الحضانة  
 (و) الثالث (الدين) فلا  
 حضانة لكافرة على مسلم  
 (و) الرابع والخامس  
 (العفة والامانة) فلا  
 حضانة لفاقة

وسمي به ونحو ذلك (قوله الظاهرة) أي ان لم يقع فيه انزاع قبل ان يتم الحاضن المحضون والا فلا بد من ثبوتهم عند الحاكم وهي العدالة الباطنة (قوله في بلد المميز) لو قال في بلد الولد أو المحضون لكان أولى وأنسب بدليل ما به عدم فتأمل (قوله بان يكون أبواه مقيمين) لو قال بان يكون الحاضن مقيما لكان أولى وأنسب بما به عدم فتأمل (قوله فلو أراد أحدهما) أي الأبوين كما هو صريح كلامه فتأمل (قوله سفر نقله) خرج به نقله في البلاد من محل محل آخر فتأمل (قوله فالأب أولى) وكذا بقية العصبية ولو غير المحارم حفظا للنسب نعم ان لم يؤمن الطريق أو المقصود لأم أولى (قوله فينزعه منها) فان اسفرت معه دام حفظها وولد صغيرا أو كبيرا (قوله خلوا المميز) قد تقدم ان التعبير بالمحضون هو الأولى فتأمل (قوله من محارم الطفل) صوابه في هذا وما بعده ان يقول ليس له حق في الحضنة بدليل ما مثل به كاجنبي عنه فلا حضنة لها وان رضى الزوج فتأمل (قوله كل منهم) لا يخفى ان حق الحضنة في ذلك للزوج والزوجة معا فمضى في هذا الرضا فتأمل (قوله سقطت حضانتها) أي مادام المانع قائما بها فان زال ولو بطلاق رجعي في المراجعة عادت الحضنة اليها من غير ولاية كماكم ومثلها في ذلك الأب والجد والنظر بشرط الواقع (قوله كما تقدم شرحة مفصلا) أي في كلامه (تمت) بقي من الشروط أن لا يكون الحاضن صغيرا ولا مجذوما ولا أبرص ولا أعمى لم يجد من يباشر عنه فان وجد من يباشر عنه بقي حقه ولا مريض بائس غله عن أمر المحضون ولا مغلولا ولا زنا ببايع منع من الحركة لمباشرة أمور المحضون ولا مريض بضعه وامتنعت من رضاعه واعلم انه اذا بلغ المحضون رشيدا ذكرًا كان أو أنثى فله أن يسكن حيث شاء الأولى له عدم مفارقة حاضنته نعم ان كانت ربيبة ولو بقول الحاضن أو خوف عليه في الافتقار كما مر دمثلا منع من المفارقة وان بلغ غير رشيد فبكالصبي والخلفي كالأنثى كما مر في الإشارة اليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

### \*( كتاب بيان أحكام الجنائيات وما يتعلق بها ) \*

وهي بكسر الجيم وجمعها الاختلاف أنواعها وهي تشمل الجنائية على الأموال وليست مرادة هذا الا في الرقيق لكونه آدميا ولذلك قيل ان التعبير بالجراح أولى وأجيب بان يمول مالا يتوهم دخوله وليس فيه فساد حكم أخف من إخراج ما يتبعه من دخوله وفي إخراج فساد حكم والاصل فيها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص الآية وخبر لا يحل دم امرئ مسلم - لم يشهد أن لا إله الا الله واتى رسول الله الا باحدى ثلاث النيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وهي احدى الكبائر الخمس وأصل من مشروعيتهما حفظ النفوس لان الجنائي اذا علم انه يقتل منه بجنايته ينكف عنها (قوله جمع جنائيه) بكسر الجيم (قوله أو جرحا) وكذا هتعا أو قاعا أو غيرها كزوال سمع ولا تدخل فيه الحدود لانها لا تسمى جنائية عرفا ولذلك لم يدخلها المصنف فيها كجائيات فتأمل (قوله القتل) أي من حيث هو وهو حصول الهلاك الناتج عن فعل ولو حكما كالسحر وهو لغة صرف الشئ في غير محله وشرعا هو اوله النفوس الحية لئلا يشاء عنها أمور خارقة للعادة ويقال له يرمي مات حتف أنفه وهو اذا كان عدما ظمأ كبر البكائر بعد الشرك بالله تعالى وتصح التوبة منه ولا ينجس

ولا يشترط في الحضنة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الاقامة) في بلد المميز بان يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر الحاجة كالحج وتجار وطولا كان السفر اوقصيرا كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهما ولو أراد أحد الأبوين سفر نقله فالأب أولى من الأم بحضانتها فينزعه منها (ر) الشرط السابع (الخلو) أي خلوا المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فان نسكت شخصا من محارمه كم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانتها بذلك (فان اختلف شرط منها) أي السبعة في الأم (سقطت) حضانتها كما تقدم شرحة مفصلا

\*( كتاب أحكام الجنائيات )  
 جمع جنائية أعم من ان تكون قتل أو قطع أو جرحا (القتل على ثلاثة أضرب)



وذكر المصنف نفسه في  
العمد في قوله (فالعمد  
المحض هو ان يعمد الجاني  
الى ضربه) اي الشخص  
(ع) اي بشئ (يقتل  
غالبا) وفي بعض النسخ  
في الغالب (ويقصد)  
الجاني (قتله) اي الشخص  
(بدلت) الشئ وحيث  
(فيجب القود) اي  
القصاص (عليه) اي  
الشخص الجاني وما ذكره  
المصنف من اعتبار قصد  
القتل ضعيف والراجح  
خلافه ويشترط اوجوب  
القصاص في نفس القاتل  
او قطع اطرافه اسلام او  
أمان فيه والحرابي والمرئد  
في حق الم لم (فان عني عنه)  
اي عفا المح في عليه عن  
الجاني في صورة العمد  
المحض (وجب) على القاتل  
(دية مغلظة) حلة في مال  
القاتل) وسيد كرام المصنف  
بيان تغايلها (والخطا  
المحض ان يرمى الى ثقي)  
كسيد (فيصيب رجلا  
فيقتله فلا قود عليه) اي  
الراي (بل تجب عليه دية  
مخففة) وسيد كرام المصنف  
بيان تخفيفها (على العاقلة  
موجبة) (عليه) في ثلاث  
سنين (اوخذ آخر كل سنة  
من اذنيك دية كاملة

عذابه ولا يخلو في الغار ان عذب وان أصبر على عدم النوبة وذكر المجلد في الآية  
الشريعة محمول على المكث الطويل أو على المسجل له واذا اقتصر الوارث أو عفا ولو لمجانا  
سقط الطاب عنه في الآخرة كما قاله النووي ومذهب أهل السنة ان القتل لا يقطع الاجل  
وانما موته بأجله خلافا لما تزل وأما خبر ان المقتول يتعاقب بقاتله يوم القيامة ويقول يا رب  
ظلمني وقتلني فقطع أجلي فتكلم فيه وبقيته يدبر محنته فهو محمول على مقتول جاني في علم الله  
تعالى انه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا (قوله لارابعها) أي يحكم العقل والوجود لانه ان  
لم يقصد عين المجني عليه فهو الخطا سواء كان بما يقتل غالبا أو لا وان قصدت عين المجني عليه  
فان كان بما يقتل غالبا فالعمد والافشيه العمد (قوله محض) أي خالص وفسر الشارح العمد  
باعتبار معناه الأصلي بقوله وهو مصدر عد بوزن ضرب ومعناه القصد فتأمل (قوله عد) بفتح  
الميم (قوله وعدم خطا) ويقال له أيضا شبه عدم وخطا شبه عدم (قوله ان يعمد)  
بكسر الميم كما علم من قول الشارح بوزن ضرب (قوله أي بشئ) انما فسر به ذلك ليدخل الضر  
ونحوه فتأمل (قوله غالبا) أي بالنسبة للشخص المقصود ومنه غرزة بريرة مثلا في مقتله أو غيره  
وتأمل حتى مات ومنه ضرب يقتل المرء دون الصحيح وهذا تفصيل في ذاته ويعتبر في  
إيجابه القصاص أن يكون ظلما أي حراما فيخرج به قتل المرتد ونحوه فانه واجب وقيل  
الغاري قربه الكافر اذ لم يسب الله تعالى أو رسوله فانه مكروه فان سبهم ما يقتله من دواب  
وقتل الامام الا سيء عند استواء الخصال فانه مباح (قوله بذلك الشئ) أي ظلما (قوله فيجب  
القود) بفتح الواو سمي بذلك لانهم كانوا يقولون الجاني الى محل القصاص بحبل أو غيره (قوله  
وما ذكره المصنف الخ) قال شيخنا قد يقول هذا تفصيل في قوله يعمد لا فائدة أن ذلك معناه وليس  
قد رزاند عليه كما يصرح به تفصيله القتل الى ثلاثة أضرب اذ لو اعتبر هذا زيادة على مقابله  
لزم زيادة الاسم فتأمل (قوله أو قطع اطرافه الخ) هذه جملة زائدة على ما في كلام المصنف  
هنا فتأمل (قوله في حق الم لم) أي ويهدد الحرابي في حق ماله وفي حق المرتد ولا يهدد المرتد  
مع مثله (قوله عن الجاني) أي على الدية لانه فرض كلام المصنف فان عني عنه مجانا أو أطلق  
ولا قصاص ولا دية وان كان العاق في محجور عليه سواء عفا عن نفسه أو عن عضوه من أعضائه  
لانه اذا سقط بعضه سقط كله لعدم تجزئته وهل مثل ذلك شعرة وظفره ورجله وقضية الحافة  
بالملاقاة كذلك وكذلك يسقط القصاص به فو بعض المستحقين للدية السابقة فتأمل  
(قوله وسيد كرام المصنف بيان تغايلها) أي في فصل الدية كما يأتي (قوله فيصيب رجلا الخ)  
هو مثال لا قيد قال شيخنا ولو قال انما انما كان أولى وأعم ومثل الرمي ما لوزان فوق على  
انسان فقتله فتأمل (قوله بل تجب عليه دية) أي بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطا فحريم  
رقية مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فواجب الدية ولم يتعرض للقصاص (قوله وسيد كرام  
المصنف بيان تخفيفها) أي في فصل الدية كما يأتي (قوله على العاقلة) أي لخبر الصحيحين انه صلى  
الله عليه وسلم لم يقضى بالدية على عاقلة الجاني وفيه ما ان امرأتين اقتلتا فخذت احدهما  
الانثى بجعر فقتلتها او ما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنتين اغرة عبد  
وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها (قوله في ثلاث سنين) أي ان كان المقتول كاملا بحرية

وعلى الغنى من العاقلة من أصحاب الذهب آخر كل سنة منهم نصف دينار ٢٩٩ ومن أصحاب الفضة ستة دراهم كما قاله المتولي

وغیره والمرايا بالعاقلة

عصبة الجاني الأصل وفرعه

(وعند الخطا ان يقصد

نشره بمالا يقتل غالباً)

كضربه بعصا خشبية

(فيوت) المضرب (فلا

قود عليه بل يجب دية

مغلظة على العاقلة

ووجهه في ثلاث ستمين)

وسيد كرامتصبيان

تغليظها ثم شرع المصنف

في ذكر من يجب عليه

القصاص المأخوذ من

اقتصاص الاثران تتبعه

لان الحسنى عليه يتبع

الجنابة فيأخذ منها

فقال (وشرائط وجوب

القصاص) في القتل

(أربعة) وفي بعض النسخ

قصل وشرائط وجوب

القصاص أربع الاول

(أن يكون القاتل بالغاً)

فلاقصاص على صبي ولو

قال أما الآن صبي صدق

بلاعين والداني أن يكون

القاتل (عاقلاً) فيمتنع

القصاص من مجنون الا

ان تقطع جنونه فيمقتص

سنة زمن عاقته ويجب

القصاص على من زال

عقله بشرب مسكر متعدي

في شربه فخرج من لم يتعد

بان شرب شربة أخطه غير

مسكر فزال عقله (قوله)

وذكورة واسلام والافني كل سنة قدر ثلث دية المذكور والاربع والحكمومات والاطراف  
كالدية (قوله وعلى الغنى) وهو من يملك زيادة على ما يفي بالعصر الغالب عشرين ديناراً  
فان كان أقل من عشرين ديناراً ففوق ربع دينار فهو متوسط والافيه وفتير فلا يقتل (قوله  
كما قاله المتولي) هو الامام أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري المتولي صاحب التهمة  
ولدي نيسابور سنة ست اوسبع وعشرين وأربعمائة وتوفي ليلة الجمعة ثامن عشر من ربيع  
سنة ثمان وسبعين وأربعمائة بغداد (قوله عصبة الجاني) أي المتعصبون بانفسهم وهم  
الاخوة الغير الام ثم يثوبهم وان سئلوا انهم الاعمام الغير الام ثم يثوبهم ثم معتقه ثم عصيته ثم معتق  
أبيه ثم عصيته وهكذا ويتقدم من كان لاب وأم على من كان لاب فقط فيؤخذ من اخوته من  
كل غنى نصف دينار ومن كل متوسط ربع دينار ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية  
فان كثرت المقدم من العاقلة بحيث يزيد المأخوذ منه على الواجب نقص منه بالتوسط فان لم ينف  
بثلث الدية انتقل الحكم الى من بعدهم مرتبة بعد أخرى حتى يصير المأخوذ قدر الثلث فان  
لم ينف به انتقل الحكم الى ذوي الارحام ان لم ينتظم أمر بيت المال والافعليه فان قتل على  
الجاني وعتيق المرافعة عاقلة او المعتقون كالمعتق الواحد ويوزع الواجب على المعتقين  
بقدر مالهم لا بعد دروسهم وكل واحد من عصبة كل معتق به عمل ما كان يحمله ذلك المعتق  
وشروط العاقل أن يكون مكلناً حراً ذكراً غير فقير وفاقياً الدين الا الحربي ونحوه وابتداء  
أجل الدية من الزهوق وغيره من الجنابة لكن لا يؤخذ أثره الا بعد الاندمال من مات من  
العاقلة في أثناء سنة سقط من واجبه (قوله الأصل وفرعه) أي أصول الجاني وفرعه  
لا يمتثلون عنه وكذا أصول كل معتق وفرعه (قوله بعصا خشبية) أي بحيث يناسب القتل  
اليها لا نحو قلم مثلاً لانه موافقة قدر (قاعدة) قال انرا أول الحسم مع بالعراق هذه عصا  
رائها صاى كما قال نه الى وماتك يمينه لثياموسى قال هي عصاى قاله العلامة البرلسى  
كالغزى شارح المنهاج وغيره (قوله وسيد كرامتصبيان) ان تغليظها) أي في فصل الدية

(فصل) في بعض النسخ كما قال الشارح وهو في بيان أحكام شروط وجوب القصاص وما  
يتعلق به من القص وهو القطع ومنه المقص أو من اقتصاص الاثران تتبعه واقتصر عليه  
الشارح (قوله أربع) بل خمس كما تعرفه (قوله فلاقصاص على صبي) هو بالمعنى الشامل  
للصبي فتأمل (قوله ولو قال أنا الآن صبي الخ) عبارة غير أو قال أنا صبي الآن وأمكن فلا  
قود عليه ولا يجب ان صبي لان التحليف لا يثبت صباء ولو ثبت لبطات عينه في تحليفه  
ابطال تحليفه (قوله عاقلاً) أي حال جنابته وان جن بعدها ويقتص منه حال جنونه  
ويصدق بهينه ان ادعاه حال الجنابة وعهد له واعلم ان الشارح قد توهم ان كلام المصنف في  
حالة الاقتصاص من المجنون فذكر ما قاله وليس كذلك الا هم اذا نكح ما قاله الشارح على  
ما ذكره العلامة الخطيب من ان جنونه لو كان معتقاً لجنابته حال اذقتهم مضمرة بخلافها  
وقت جنونه فتأمل (قوله ويجب القصاص الخ) أي ان السكران المتعدي بسكره كالمكلف  
وان كان غير مكلف عند الووى تغليظاً عليه (قوله والدالة قول) أي أصلاً وان علا ذكر  
كان او انتى ولو كافراً (قوله يقتل ولده) محله اذا كان الولد من النسب وان كان متبناً لم يعان

قصاص عليه (و) الثالث (ان لا يكون القاتل والدالة قول) فلاقتصاص على والد يقتل ولده وان سئل الولد



قال ابن كج ولو حكم  
قاص يقتل والدولاه نقض  
حكمه (و) الرابع (أن  
لا يكرن المقتول أنقص  
من القاتل بكفر أو روق)  
فلا يقتل مسلم بكافر حربيا  
كان أو ذميا أو معاهدا ولا  
يقتل حر برقيق ولو كان  
المقتول أنقص من القاتل  
بكبيرة أو صغيرة أو طول أو  
قصر مثلا فلا عبرة بذلك  
(وتقتل الجماعة بالواحد)  
ان كافاهم وكان فعل كل  
واحد منهم لو انفرد كان  
قاتلا ثم أشار المصنف  
إلى قاعدة بقوله (وكل شخصين  
يجرى القصاص بينهما في  
النفس يجري بينهما في  
الاطراف) التي تلك  
النفس في كفايته ثم طرأ  
القاتل كونه مكافيا لشيء  
في القاطع اطرف كونه  
مكافيا لشيء في لا يقتل  
بشخص لا يقطع بطرفه  
(وشرائط وجوب القصاص  
في الاطراف بعد الشرائط  
الذكورية) في قصاص  
النفس (اثنان) أحدهما  
(الاشترائي في الاسم الخاص)  
لطرف المقطوع وبينه  
المصنف بقوله (اليمين  
باليمين) أي تقطع اليمين  
مثلا من أذن أو يد أو رجل  
باليمين من ذلك (واليسرى)  
مما ذكر (باليسرى) مما

ذكر

فان كان من الرضاع فالقصاص عليه ولا يقتل بقتل من يرثه ولده كان قتل أب أو جده ثم ماتت  
الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على ولده فلا يقتل بجنايته على من له في قتله حق  
أولى (قوله قال ابن كج) هو قاضي القضاة أبو الفاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري كان  
رئيسا معالما زاهدا قتل بالدينوري قتلته اعيان له سبع وعشرين من شهر رمضان سنة خمس  
وأربع مائة (قوله نقض حكمه) أي مالم يكن أضجه وذبحه كالبهايم فان أضجه وذبحه  
كالبهايم فإنه يقتل فيه ويقتل الولد بقتل والده لا مكانا بقتل أباه المملوك له على الرابع (قوله  
بذكر أورك) وكذا بايمان أو سبادة أو اصاله كما مر (فائدة) حكى الروياني ان بعض فقهاء  
خراسان سئل في محاسن أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام  
فقهي بغداد فاعتاد أن يله على شاطئ من الدجلة اذ سمعت غلاما يترنم ويقول  
خذوا بدي هذا الغزال فإنه • رماني بسهمي مقتليه على بعد  
ولا تقتلوه اني أنا عبده • ولم أدر أراقب يتهل بالعبد

فقال له الأمير حسبك فقد أغويت عن الدليل قال النعماني في تفسيره • كان أبو الحسن  
الماسر خشي ينتد في درسه • هذين البيتين وقوله خذوا بدي أي بدل دمي وهو الدين خشي  
لا ينافي قوله بعد ذلك ولا تقتلوه الخ (قوله فلا يقتل مسلم) أي ولو زانيا محصنة أو لا يقتل ذمي  
أو معاهد أو مؤمن غير تد ولا يغيرهم من الكفار ويقتل بعضهم ببعض ولا ينظر لحديث الاسلام  
(قوله ولا يقتل حر) أي كامل الحرية (قوله برقيق) أي بمن فيه رقيقان قل كالبعض ويقتل  
الارقاء بعضهم ببعض ولا ينظر لدمية أو واسية إلا إذا وحدها وحدها ولا يقتل ببعض عنه له وان  
زادت حرية أحدهما على الآخر ولا يقتل سيدا بعبده ولو أباه كما مر نظرا للسيادة (قوله ولو  
كان المقتول أنقص الخ) أي لا يمتنع تفاوت في الذكورية والانوثة والخمونية والعلم والجهل  
والشرف والخسة والطول والقصر وكبر الجثة وصغرها والحاصل ان من قتل شخصا عدا  
قتله به اذا كان مكافئا له فيقتل السلطان بالزبال والعالم بالجاهل والشريف بالوضيع والرجل  
بالمرأة (قوله وتقتل الجماعة بالواحد) وفي بعض النسخ بواحد أي وان تفاوتت جراحاتهم عددا  
أو خشا أو ضرب باتهم كذلك والقوة في بحر أو من شاق جبهيل بشرطه المذكور في كلامه ولو آل  
الامر إلى الدية وزعت باعتبار الرأس في الجراحات لان تأثيرها لا يضبط وعلى عدد الضربات  
لانها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت هذا ان تواطوا أو ايس ضرب كل واحد منهم قاتلا  
لو انفردوا لا فلا قصاص في الاولى وتوزع دية شبه العمدة على ضرباتهم ويتجيب على الجميع في  
الثانية فاذا اختلفت ضرباتهم بذلك فلكل حكمه ولو قتل واحد جمعهم بقتل باقواهم أو معاهدا  
في واحد منهم بقرعة وللأبق الديات وانما تجب القرعة عند التنازع فان رضوا دية قديم واحد  
منهم جاز وانهم الرجوع إلى القرعة ولو أقرب بعضهم بسبق اقتص منه ولديه وأغيره تخليقه ان  
كذبه وكذا لو تعدى واحد من أوابائهم قتلته ولو قتلوا دفعة واحدة وقع موزع عليهم واكل  
منهم ما بقي من دية مورثه والعبرة بديه المقتول لا القاتل (قوله في الاطراف) أي كاليدين والاذن  
وكذا المامني كالسمع والبصر (قوله اثنان) هو خبر عن شرائط لاعتبار النفس فيه بالاضافة  
اوانه أطلقه على الاثنين مجازا أو حقيقة على قول فتأمل (قوله من أذن أو يد) هو مجازاة

الكلام المصنف واو قال كاذن ويدل على ان اولي وانسب اذ لا تقطع شفة على ابشقة. فلي ولا  
اغلة باخرى كذلك ولا اصبع باخر كذلك ولا حادث باصلي (قوله فلا تقطع يعني يسري) اي  
لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان تراضى عليه فلا يقع قصاصا وفي المتطورة بدلا لاية دون  
القصاص نعم التراضي المذكور يتضمن العتو عن القصاص فتجب الدية (قوله ولا عكسه)  
محله ما لم يرض الجاني عليه فان رضى جازلانه دون حقه (قوله شال) بفتح الشين ولا يمين بعدها  
(قوله بشلاء) بالمداي وان رضى الجاني بها او شلت بعد الدية فلو خالف وقطع لم يقع قصاصا  
وعليه ديتها وله حكمه الشلاء فان سري الى النفس وجب عليه القصاص ولا أثر لعرج  
وقصر وخضرة اظفار وسوادها وكذا صم وخشم وعنة وخضاه (قوله على المشهور) هو  
المعتمد (قوله بالحسم) هو بالحاء المهملة والسين كذلك (قوله ان يقطع) هو بفتح النون من  
قطع بكسر هاء ومنه قول الشاعر الاول كرتي من لينة والثاني كسال

العبد سحر ان قطع \* والحسر عبد ان قطع

فاقطع ولا تطمع لما \* نبي يشين سوى الطمع

والفناعة أعز اوصاف الانسان والمنصف به أعز الناس كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه

أمت مطامعي فأرحمت نفسي \* فان النفس مطامعت تهون

وأحييت القنوع وكان مبيتا \* ففي اسمايته عرضي مصون

اذا طمع يحل بقلب عبده \* عاتبه مهانة وعلاء هون

(قوله ثم أشار المصنف لقاعدة) اي أخرى (قوله من مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد المهملة

وأما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لانه يفصل الكلام (قوله ففيه القصاص) ومنه

قال السنن فلو قلع منغور بالمائة وهو من سقطت أسنانه الروضع من غير منغور فتظفر

عودها في وقتها فان لم تعد فيه وجب القصاص ككبير وانتظر كمال صغير ولو قلع سن منغور لم

يسقط عنه القصاص اذا عادت اليه لانها مائة جديدة فان قلع سن الجاني ثم عادت قلع

ثانيا فقط وقيل ثالثا وقيل أكثر من ذلك (قوله وما لا مفصل له) لو قال ولا قصاص في القطع

من غير مفصل لكان أولى وانسب لان المقصود منه انه لا قصاص في كسر العظام نعم ان أمكن

في السن اقتص منه بخوم برد أو منشار فان كان قبل المكسور مفصل أخذ له حكمه الباقى

وخرج بالعظام غيرها كعين وأذن وأنف وشفة ولسان وذكروا ثمين وحرفي الفرج والاية

ففيها القصاص وهو بالترقية لا بالمساحة نعم لا تؤخذ عين صحيحة بغير ما ولا بد ان تطلق بغير سن

(قوله واعلم الخ) هو توطئة الكلام المصنف كما يشير اليه الشارح بعد قال شيخنا أو غير

مناسب كما ستعرفه فتأمل (قوله شجاع الرأس) هو بالشير المجهة المكسورة جمع شجاعة بفتحها

قال شيخنا وتخصه بالاضافة لاجل التسمية لانه في غير هاء يسمى جرحا لا شجاعة جرحا يسمى

شجاعة جرحا فتأمل (قوله عشرة) اي بألف مقراة العرب (قوله به هملات) اد من حرص

القصار الثوب اذا شقه بالحق (قوله ودامية) بخفيف المنة التسمية (قوله تدمية) بضم

المنة الفوقية فان سال الدم قبل اهادامة العين المهمة قال ابو عبيدة وبهذا صارت أحد

عشر فتأمل (قوله وباضعة) بوحدة ثم ضارة مبهمة ثم عين مهمل (قوله وسعاق) بكسر

السين والحاء المهملة عاتين مأخوذ من عاتق البطن وهو الشحم الرقيق وقد تسمى هـ ذم

وحينئذ فلا تقطع يعني

يسري ولا عكسه (و) الثاني

(أن لا يكون بأحد الطرفين

شال) فلا تقطع يدا ورجل

صحيحة بشلاء وهي التي

لا عمل لها اما الشلاء فمقطع

بالصحة على المشهور الا

أن يقول عدلان من أهل

الخبرة ان الشلاء اذا قطعت

لا ينقطع الدم بل تنفخ

أفواء العروق ولا تنسد

بالحسم ويستترط مع هذا

ان يقطع بيمينه وفيه اولا

يطلب أرشال الشال ثم أشار

المصنف لقاعدة بقوله

(وكل عضو أخذ) اي قطع

(من مفصل) كرفق وكوع

(ففيه القصاص) وما لا

مفصل له لا قصاص فيه

واعلم ان شجاع الرأس

والوجه عشرة حارصة

به هملات وهي ما تشق

الجلد قليلا ودامية تدمية

وباضعة تقطع اللحم

ومتلاحة تغوص فيه

وسعاق قبل الخ الجملدة التي



بين اللحم والعظم وموضحة  
توضع العظم من اللحم  
وهاتمة تكسر العظم - و  
أرضته أم لا ومنقلة تنقل  
العظم من مكان إلى مكان  
آخر وما مومة تباع خرطة  
الدماغ المسماة بأم الرأس  
وداءة بغين مججمة مشرق  
تلك الخرطة وتصل إلى  
أم الرأس واستثنى المصنف  
من هذه العشرة ما تضافه  
قوله (ولا قصاص في  
الجروح) أي المذكورة  
(الأي الموضحة) فقط لاني  
غير هام بقية العشرة  
• (فصل في بيان الدية •  
وهي المأل الواجب بالجناح  
على حر في نفس أو طرف  
(والدية على ضربين مغلظة  
ومخففة) ولأثالث هما  
(فالمغلظة) بسبب قتل  
المذكر الحر المسلم عدا  
(مائة من الأبل) والمائة  
مئاة (ثلاثون - مئة  
وثلاثون جذعة) وسبق  
معاها - ما في كتاب الزكاة  
وأربعون خلفة) بفتح  
الخاء المعجمة وكسر اللام  
وبالتاء وفسرها المصنف  
بقوله (في بطون أو أولادها)  
والمعنى أن الأربعة بين  
حوامل ويثبت ماها بقول

الشجرة المطار المظلة واللاطية (قوله بين اللحم والعظم) أي وتسمى الجملدة بذلك أيضا وكذا  
كل جملدة رقيقة (قوله توضع العظم من اللحم) لو قال تصل إلى العظم لكان أولى وأنسب قال  
شيخنا وأعله راعى وجه التسمية فتأمل (قوله ومنقلة) بالثاء ديد (قوله تنقل) بالتحفيف  
والتشديد (قوله وما مومة) بالهمزة (قوله تباع خرطة الدماغ) قال في القاموس دماغ  
كتاب يخز الرأس أو أم الهام أو أم الرأس وهي الجملدة التي فيها المخ ولا تخزقها (قوله وتصل  
إلى أم الرأس) لو أسقطه الشارح لكان أولى وأظهر لما لا يخفى من أن خرقة يصل إلى المخ  
فتأمل (قوله واستثنى المصنف الخ) قال شيخنا لا يخفى أن ما ذكره الشارح في كلام المصنف فيه  
قصور وإيهام حكم غير صحيح لأن الجروح عام في سائر البدن كما مر فحمله على خصوص الشجاج  
لا وجه له وفيه أيضا إيهام أن الجروح في غير الوجه والرأس لا يعلم حكمها وإن الموضحة في  
غيرها لا قصاص فيها وليس كذلك فلو علم الجروح واستثنى منها الموضحة كما هو صريح كلام  
المصنف أو في بالمراد اهـ وكيفية القصاص في الموضحة أن تعتبر بالمساحة طولاً وعرضاً من  
رأس الشاج ويعلم عليها بسواد وشحوة وتوضع بالأمسى وشحوة (قوله لاني الموضحة) أي إذا  
كانت في رأس أو الوجه فنيها الأرض وهو خمسة أبعرة سواء صفوت أو كبرت فتأمل  
• (فصل في بيان أحكام الدية) • ما خوزة من الودي وهو دفع الدية يقال وديت القتيل بفتح  
الدال أدية ودياه وأهأهأ عوض عن قاتل الكامة والأصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ  
فتحرير رقية مؤمنة ودية والأحاديت طائفة بذلك والاجماع منعت على وجوبها وإن كرها  
المصنف عقب القصاص لأن ما بدل عنه على الصحيح (قوله على حر) خرج به الرقيق قالوا يجب  
فيه القيمة بأغنى ما بلغت أشبه الدبادب بجامع المذكية (قوله أو طرف) هو بالمعنى الشامل  
للمعنى كالتعلل والسمع فتأمل (قوله على ضربين) أي من حيث التغليظ المطلق والتخفيف  
المطلق (قوله ولأثالث هما) أي من تلك الدية وقد يكون مغلظة من وجه ومخففة من  
وجه آخر لأن التغليظ يكون على القاتل ويجلوها أو تملئها أو التخفيف بتأجيلها أو تخفيفها  
وكونها على العاقلة وقد يجب نصفها أو ثلثها أو ثلث جسمها في النفوس وكذا في نحو  
الأطراف وأما الأرض والحكمات فلا ضابط لها ويعتبر فيها التغليظ والتخفيف أيضاً إلا  
في الحرم والأشهر الحرم ولرحم الحرم (قوله فالمغلظة الخ) قال شيخنا هو مبتدأ ومثله خبره  
وهذا هو الموافق لما تقدم فأنه لا شارح خلاف الصواب لأنه جعل خبر مائة محذوفاً وهو  
صريح في أن كونها مائة من وجوه التغليظ وهو غير مستقيم كما مر اهـ أقول - وهذا كله بناء  
على ما في بعض نسخ المتن من استحداث مائة وفي غالب النسخها وحيتمة فلا أصوبية فتأمل  
(قوله بسبب قتل المذكر الحر المسلم) هو مصدر مضاف إلى مشعوله ويقيد بغير الجنين والمهدر  
ويكون أنما لحر اعتزلاً لا أحكاماً ولو أثنى سوا وجبت بعشراً أو بثمانين أو بغيرها كقتل  
المرءة وله وموت الجناني قال شيخنا وسكت المصنف عن كونها على القاتل وكان الوجه ذكره  
فتأمل (قوله وسبق معناها) أي بأن الحنة ما استحققت أن يطرقها الفعل وإن تركب ويحمل  
عليها من جهة ما أنت - تقدم استأنف (قوله خائفة) هو جمع لا مرد له من لفظه عنه الجهور  
وقال الجوهري جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن - يمدجها الخلفات (قوله  
والمعنى الخ) - فمعناه أنهم إن الحمل لا يسمى ولد أنى بلن أمه فهو من الجاهل فتأمل (قوله بتول

أهل الخربة بالابل (والخففة) بسبب قتل الذكر الجرماء (مائة من الابل) ٣٥٣ والمائة مائة (عشرون جذعة

وعشرون جذعة وعشرون

بنت ابون وعشرون ابن

ابون وعشرون بنت

مخاض (ومتي وجبت

الابل على قاتل أو عاقلة

أخذت من ابل من وجبت

عليه فان لم يكن له ابل

فتؤخذ من غالب ابل بلدة

بالى أو قبيلة بدوى فان لم

يكن في البلدة أو القبيلة

ابل فتؤخذ من غالب ابل

أقرب البلاد أو القبائل

الى موضع المؤدى (فان

عدمت الابل انتقل الى

قيمتها) وفي نسخة أخرى

فان أعوزت الابل انتقل

الى قيمتها هذا ما فى القول

الجديد وهو الصحيح (و) قيل

(في القديم ينتقل الى

ألف دينار) فى حق أهل

الذهب (أو) ينتقل الى

(اثنى عشر ألف درهم)

فى حق أهل الفضة وسواء

فما ذكر الدية المغلظة

والخففة (فان غلظت)

على القديم (زيد عليها

المائة) أى قدره فى

الدنانير ألف وثلاثمائة

وثلاثة وثلاثون ديناراً

وثلاث دنانير وفى الفضة

سبعة عشر ألف درهم

(و تغلظ دية الخلفاء فى

ثلاثة مواضع) أحدها

(إذا قتل فى الحرم) أى

أهل الخربة) أى ثمن من عدوهم (قوله بسبب قتل الذكر الجرماء) فيه ما تقدم (قوله  
عشرون جذعة) قال شيخنا قدم هنا الجذعة على الحقة وبنت الابن على بنت المخاض وكان  
الاولى له العكس اه اللهم الآن يقال ان الوارد لا يقتضى ترتيباً ولا تعديماً فتأمل والمخاض  
الحوامل والابون ذات اللبن قال شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه العمدة وهى مغلظة من  
حيث تنل منها فقط كما مرّت الإشارة اليه فتأمل (قوله ومتى وجبت الابل) أى فلا يقبل فيها  
معيب بما فى البيع الا برضا المستحق بذلك اذا كان أهلاً للتبرع لان الحق له فيه امقاطه (قوله  
من غالب ابل اقرب البلاد) أى عالم تباع مسافة القصر أو ما لم يكن انتقالها مؤنة تزيد على عن  
مثلهما أى عن نقل مثلهما فتأمل (قوله فان عدمت الابل) أى حسا أو مراً عابها (قوله انتقل  
الى قيمتها) أى وقت وجوبها بغالب نفد البلد فان غلب نقدان بخير البائى بينهما هذا ان لم يهل  
الدافع فان أمهل بان قال له المستحق أنا أصبر حتى توجد الابل لزمه امثلة لانها الاصل فان  
أخذت القيمة فوجدت الابل لم ترد ايسر ترد الابل لان انفصال الامر الاخذ فتأمل (قوله فان  
أعوزت) أى فقدت (قوله وهو الصحيح) أى والمعتمد (قوله وقيل فى القديم الخ) هو إشارة الى  
تضعيفه وعدم اعتباره فتأمل (قوله فان غلظت الخ) كان الاولى أن يقول وقيل ان غلظت  
لانه وجه مرجوح على القول المرجوح لان الأصح على القديم عدم الزيادة لان التغلظ فى  
الابل انما ورد بالنسب والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد فى الدراهم والدنانير فتأمل (قوله  
وتغلظ دية الخطأ) أى فى النفس وغيرهما من حيث التملك فقط يخرج به قتل العمدة ونسبهم  
والقيمة والاطراف التى لادية فيها والحكومات فلا تغلظ فيها فى هذه المواضع فتأمل (قوله  
إذا قتل فى الحرم) أى ولو برور السهم فيه مثلاً أو يكون القاتل أو المقتول فيه وحده وكان  
المقتول مسلماً فلا تغلظ فى الكافر مسلماً عند العلامة الرملى ومن تبعه وقال العلامة ابن  
حجر تغلظ فيه اذا كان لحاجة وأقره بعضهم هذا اذا كان المقتول كافراً أو أما اذا كان الكافر  
قاتلاً فتغلظ عليه فى الحرم أيضاً اتفاقاً (قوله أى حرم مكة) اللام فيه للعهد الشرعى والذهنى  
يخرج به حرم المدينة وغيره وحالة الاحرام فى غير الحرم كذا كونه اشباح فتأمل (قوله على  
الأصح) هو المعتمد (قوله أو قتل) أى مسلماً أو غيره (قوله فى الاشهر الحرم) أى ولو برور  
السهم فيه ان أمكن كما مر فى الحرم (قوله أى ذى القعدة وذى الحجة) هما بفتح القاف وكسر  
السا على المشهور فى ما سبق بذلك انه عودهم عن القتال فى الاول ووقوع الحج فى الثانى وفيه  
إشارة الى أن ذى القعدة أولها وهو الراجح فهى على ما رتبته فى التوالى لافى الانضائية لان أفضلها  
الحرم ثم رجب ثم الاخران وعددها الكوفيون من سنة واحدة فقط أو الحرم ورجب وذو  
القعدة وذو الحجة وتظهر فائدة الخلاف فيما ذكره من ما هو اصره تسمية فعلى الاول يسد أبهى  
القعدة وعلى الثانى يبدأ بالحرم (قوله والحرم) هو بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء معنى بذلك  
لما قيل ان أول تحريم القتال كان فيه أولان الله تعالى حرم فيه الجنة على ابليس ويقال له  
شهر الله لما قيل انه اسم اسلامى لامن جهة العرب ودخلته اللام دون غيره من الشهور لانه  
اولها كما قيل وقد مر ذلك (قوله ورجب) معنى بذلك لان العرب كانت ترجيه أى تعظمه ويسمى  
الأصح لانهم كانوا لا يسمعون فيه صوت الحرب ويسمى الأصح لان مصاب الخيرات فيه وانما لم  
يلحق رمضان بالاشهر الحرم وان كان سيد الشهور لان المتبع فى ذلك التوقيف قال تعالى ولا

حرم مكة اما القتل فى حرم المدينة أو القتل فى حال الاحرام فلا تغلظ فيه على الأصح والثانى مذكور فى قول المصنف  
وأدق فى الاشهر الحرم) أى ذى القعدة وذى الحجة والحرم ورجب والثالث مذكور فى قوله



(أو قتل) قريباله (ذات سم محرّم) بسكون الميم له فان لم يكن الرّسم صرحا له كبنت المم فلا تغليب في قتلها (ودية المرأة)  
والخمس المشكّل (على النصف من دية الرجل) ٣٠٤ نفسا وبرسا في دية سرقة مسالة في قتل عدو أو شبه عدو وسون من الابل

نفس عشرة حقة ونفس  
عشرة يعة وعشرون  
ثلاثة ابالا حوامل وفي قتل  
خطا عشر بنات مخاض  
وعشر بنات ابون وعشرة  
بنات ابون وعشر حقات  
وعشر جذاع (ودية  
اليهودى والنصراني)  
والمتامن والمعاهد ثلاث  
دية المسلم (نفسا وجرحا  
وأما المجوسى ففيه ثلثا  
عشر دية المسلم) وأخضر  
منه ثلث خمس دية المسلم  
(وتكمل دية النفس)  
وسبق أنها مائة من الابل  
(في قطع) كل من (اليدين  
والرجلين) فيجب في كل يد  
او رجل خمسون من الابل  
وفي قطعها مائة من  
الابل (و) تكمل الدية  
في قطع (الانف) اى في  
قطع ما لان منه وهو المارن  
وفي قطع كل من طرفيه  
والجانبين ثلث الدية  
(و) تكمل الدية في قطع  
(الاذنين) أو قلعها - ما  
بغير ايضاح فان حصل مع  
قلعها ما ايضاح وجب  
ارشه وفي كل اذن نصف  
دية ولا فرق فيما ذكر بين  
اذن السميع وغيره ولو  
أبى الاذنين بجناية  
تأيم - ما فتيم - ما دية  
(والعينين) وفي كل منهما  
نصف دية وسوا في ذلك عين  
بمع دية (واللسان) لما طبق سليم الذوق ولو كان اللسان لا تنفع وأرت

نظما وافيه من أنفسكم مع ان الظلم محرم في غيرهن ايضا فامل (قوله او قتل قريباله) اى - ما  
كان او كانراذ كرا أو أثنى (قوله ذارحم) اى قرابة وهو المحرم فيه - بان لا بد منه - ما (قوله  
كبنت المم) وكذا ابنه وكذا الوكال محرما لا رحم له كاصا ماهرة والرضاع فلا تغليب ايضا قال  
شيخنا وكان حق الشارح ذكره لانه مقهور ومحرّم فامل (قوله ودية المرأة) اى مسالة كانت  
أولا سواء كان القاتل مسلما ذكرا أو لا (قوله والخمس المشكّل) اى كالأرأة احتياط لان ما زاد  
مشكولا فيه (قوله نفسا وجرحا الخ) فيه تسمية أرض الجرح دية كما صر أو هو تغليب فامل  
(قوله ودية اليهودى الخ) اى الذكور منهم (قوله ثلث دية المسلم) اى ان كان ذكرا أو لا  
فدس دية المسلم او المراد المقابلة اى ثلث دية المسلم لم الذكرا لذكور وثلاث دية المرأة للمرأة  
والخمس فامل (قوله نفسا وجرحا) فيه ما تقدم فراجع (قوله وأما المجوسى) اى الذكور وفى  
الانثى نصف ثلث الخمس قالوا وحكمة ذلك ان في نحو اليهودى خمس فضائل كتابه ودينه الذى  
كان حقا وحل نكاحه وذيبحته وتقرير به بالحزبية وليس في المجوسى الا اخيرة فقط فكان  
فيه خمس دية اليهودى ويعتبر في المتولد أشرف أبويه كالكتابى مع غيره سواء الذكور والانثى ومن  
لا يعرف له دين كالمجوسى (قوله وتكمل دية النفس) اى تجب الدية كاملة اى دية المجوسى  
عليه ذكرا كان أو أنثى مسلما كان أو كافرا تغليب ما لو فعل الشارح كذلك لكان أولى  
وأخضر فامل (قوله - - - بق انهما مائة من الابل) اى في حق الكامل بالاسلام والحريّة  
والذكور وواء - لم ان القيمة في الرقيق كالدية في الحر فتكمل قيمته فيما تكمل فيه دية الحر من  
أطرافه وغيرها (قوله في قطع كل من اليدين والرجلين) او قال في قطع اليدين أو الرجلين  
ليكان أولى وأخضر والمراد باليد المكف مع الاصابع فان زاد عليها وجبت حكومة الزائد  
وبالرجل القدم مع الكعب وتجب حكومة الزائد وفى كل اصبع عشر دية صاحبها وفى كل  
اغله ثلث دية الاصبع في غير الاصابع ونصفها فيه نعم في الزائد من ذلك حكومة فامل (قوله  
وفي قطعها - ما) اى معا أو مرتب بالان كل متعة مدوجبت فيه الدية فهي موزعة على افرادها  
مطلقا (قوله وجب ارشه) اى الايضاح وهو خمسة أبعرة للكاملة أو يقال نصف عشر دية  
صاحبها ولا يندرج في دية الاذنين بخلاف قصبة الانف معه وفى بعض الاذن بقسطه بالمساحة  
(قوله ولو أبى الاذنين) اى بحيث منعت الحركة منهما وفى قطع اليدين حكومة (قوله  
غيره - - -) اى وهو من في عينه خال دون بصره (قوله أو أعور) وهو فاقد احدى العينين  
ووقع الجناية على عينه الصلبة (قوله أو أعشى) وهو من يسيل دمه - غالبيا مع ضعف  
بصره وكذا الاخفش وهو صغير العين وأعشى وهو من لا يبصر الا بأجر وهو من  
لا يبصر من سارا وكذا من بعينه - بياض رقيق لا ينقص ضوءا فان نقص الضوء وجب قسطه ان  
ضبط والا فحكومة (قوله وفى كل جفن) بفتح الجيم - - - صرهما (قوله ربع دية) اى ولو  
استحشاه ويدخل فيه حكومة الله - دب لان فيه حكومة أو ازيل وحده كسائر الشهور  
وفي بعض الجفن قسطه ان ضبط والا فحكومة وكذا لو نقص باقيه وفى إزالة الجفن  
المستحشنة حكومة (قوله - ايم الذوق) اى نفي اسان الاخرس او طاردا حكومة وفى  
الذوق وحده أو مع اللسان دية غير دية اللسان (قوله لا تنفع وأرت) وكذا

أعور أو أعور أو أعور (و) فى (الجفون الاربعة) وفى كل جفن منها طفل  
بمع دية (واللسان) لما طبق سليم الذوق ولو كان اللسان لا تنفع وأرت

(والشفتين) وفي قطع  
 احدهما نصف دية (وذهب  
 الكلام) كل وفي ذهب  
 بعضه بقسطه من الدية  
 والحروف التي توزع الدية  
 عليها ثمانية وعشرون حرفا  
 في لغة العرب (وذهب  
 البصر) أي اذهابه من  
 العينين أما اذهابه من  
 احدهما ففيه نصف دية  
 ولا فرق في العينين صغيرة  
 وكبيرة وعين شيخ أو طفل  
 (وذهب السمع) من  
 الاذنين وان نقص من اذن  
 واحدة سدت وضبط  
 منتهى سماع الاخرى  
 ووجب قسط التقاوت  
 وأخذ بنسبته من الدية  
 (وذهب الشم) من المخثرين  
 واذا نقص الشم وضبط  
 قدره ووجب قسطه من الدية  
 والاخف حكومة (وذهب  
 العقل) فارتد بجرح  
 على الرأس له ارض مقدرة  
 أو حكومة وجبت الدية  
 مع الارض (والذكر  
 السليم) ولو ذكر صغير شيخ  
 وعين وقطع الحشفة كالذكر  
 ففي قطعها واحدة دية  
 (والانثيين) أي البيضتين  
 ولون عنين ومحبوب وفي  
 قطع احدهما نصف دية  
 (وفي الموضحة) من الذكر  
 المسلم الحر

طفل لم يبلغ أو ان النطق كان بالغه ولم ينطق بحكومة وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة  
 لا قسط من الدية (قوله والشفتين) ويدخل فيه ما حكومة الشارب وغيره والشفة طولا ما بين  
 الشفتين وعرضا ما غطى اللثة وفي بعض الواحدة بقسطه وفي تقاص باقيها حكومة ولو كانتا  
 مشقوقتين فالواجب فيه ما للدية الا قدر حكومة الشق أو شلاوين فالواجب حكومة وكذا  
 لو شفه ما بلا ابانة (قوله وذهب الكلام كله) أي ولو لا لكان وأرت وألغ ونحوه ويكفي في  
 وجوبه ادعوا مع امكانه وقول أهل الخبرة انه لا يعود (قوله بقسطه من الدية) أي ان بقي  
 كلام منه وم والواجب كل الدية (قوله في لغة العرب) أي وفي غير ما بقدرها قلت أو كثرت  
 نعم لو نقص بعض الحروف بجناية مثلا فالقوتوزيع على باقيه ولو اذهب له حرفا فعاد له حرف آخر  
 لم يكن يحسنه ووجب للذهب قسطه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية وأما لو تكلم  
 بلغتين فتوزع الدية على أكثرهما وان قطعت شفتاه فذهبت الميم ووجب أرثها مع ديتها في  
 أرجه الوجهين وأما لو تكلم بالعربية وغيرها فهل يعتبر الاكثر أيضا أو تعتبر العربية قلت أو  
 كثرت عن الاخرى قال ابن هشام صاحب السيرة في كتابه التيجان العبرية بالعربية منهم ما يدل  
 عليه كلام العلامة ابن حجر في شرح المنهاج وغيره وقال العلامة البراءسي لو كان يحسن العربية  
 وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهما ما حروفا وقيل على أقلها ما انتهى وقال شيخنا  
 الشيرازي لم يثبت الاكثر حروفا الخذا من العلة وهي الاتساع بالحروف فتأمل (قوله وذهب  
 البصر) أي ولو مع فق العين وكذا يدعوا ان قال أهل الخبرة انه ذهب أو امكن عند عدمهم  
 بما يظهر به صدقه مع عينه وفي نقصه من عين واحدة قسطه ان عرف بان كان يرد من مسافة  
 فصار يرى من نصفها أو ربعها مثلا والاخف حكومة (قوله وذهب السمع) وهو أن يرف من  
 البصر على الراجح اعمومها سائر الجهات ومع عدم الضوم مثلا وتجيب دية في الحال ان شق  
 زواله ولو بقول أهل الخبرة انه لا يعود فلو أخذت ثم عا استردت كبقية الماءاني ولو ادعى زواله  
 امكن وأخذ الدية بيمينه (قوله وان نقص من اذن واحدة) وكذا منهما ما عا فاقسطه ان  
 عرف والاخف حكومة وقد ذكر السارح كيفية ضبطه فتأمل (قوله من المخثرين) ومن أحدهما  
 نصف الدية ولو ادعى زواله امكن في غفلة تهربل وائح الحادة فان هس للطيب وعبر لغيره صدق  
 الجاني بيمينه (قوله وضبط) أي وأمكن ضبطه (قوله وذهب العقل) أي الغريزي الذي عليه  
 مداراته كخلاف المكسب وهو ما به حسن النصرف ففيه حكومة فان ادعى زوال  
 الغريزي امكن فان لم ينتظم حاله أخذت منه الدية بلا عين والاصدق الجاني بيمينه وان رجي  
 عوده انتظر وهي عقلا لانه يعقل صاحب أي يمنعه عن ارتكاب ما لا يليق ويحب القاب على  
 الراجح له شعاع متصل بالذماغ ولذلك كان لا قصاص فيه فلو عاد هو أو غيره من المعاني بعد أخذ  
 دية استردت بخلاف سائر الاجرام ما عدا من غير المغمور وجماد الملوخ اذا نبت والافضاء اذا  
 التحم فانما استرد دية بعودها (قوله مع الارض) أي أو الحكومة (قوله والذكر السليم) خرج  
 به الاصل ففيه حكومة (قوله ففي قطعها واحدة دية) ولا يزداد بقطع الذكر معها شي وفي بعضها  
 بقسطه (قوله أي البيضتين) أي مع جلدتهن ما فان قطعها دون الجالدين بان ساهما نقصت  
 حكومة وان قطع الجالدين فقط ففيه ما حكومة (قوله وفي الموضحة) أي من الرأس أو الوجه



فقط والافقه احكومة (قوله وفي السن) أي الاصلية التامة المنقورة كما مر سوا قلعها او  
 أبطل منقعتها وسوا قلع معهما أصلها أو لا ولو زادت الأسنان فكل أصلية ان لم تكن شاعية  
 والاحكومة ولو كانت كلها صفيحة واحدة وجب فيها دية صاحبها على الاصح والبعض بالقط  
 منها ولو انتهى صغر السن الى أن لا تصلح للمضغ فليس له فيها الاحكومة ولو قال المصنف وفي  
 السن نصف عشر دية صاحب السكان أولى وأعم ليشمل الذكر والانثى والمسلم والكافر فتأمل  
 (قوله خمس من الابل) أي سواء كبرت الموضحة أو صغرت وتقدم ما فيها ولو كانت مع خمس  
 فعشرة أو مع تنقيل أيضا خمسة عشر وفي كل واحدة منقردة خمسة (قوله لا منقعة فيه)  
 أي كالاشل (قوله حكومة) وكذا في دعوى بيع الرقبة وتسويد الوجه حكومة وفي حالي الرجل  
 والخنثى حكومة أيضا بخلاف الخنثى المرأة ففيه حاقطة أو شلاديتها وفي احداها حاقطتها  
 (قوله وهي) أي الحكومة (قولا جر من الدية) فعلم أن التلغفها حال شيخنا وفيما ذكره  
 جعل الرقي في أصل اللحور وسواء أتى عكسه فتأمل (قوله دية النفس) أي إذا لم تكن الجنابة  
 على عضوله أو شق مقدروا لافانسية الى ذلك المقدرة فتأمل (قوله وبدونها تسعة) قال بعضهم  
 صوابه وبهاتعة انتهى ثم رأيت في غالب نسخ الشارح وبها تسعة وخمسة فلا أصوبية  
 فتأمل (قوله ودية العبد) قال شيخنا في تعبيره بالدية تجوز انتهى أقول ولعله سارل ان  
 القيمة في الرقيق كالدية في الحر فتجب كلها فمما تجب فيه الدية في الحر ونصفها كنصفها  
 وهكذا في جميع أعضائه ومعانيه وجرأته وأطرافه فالحر أصل للرقيق في هذا ولو عبر به  
 لكان أولى وأعم ولا فرق في الجنابة عليه بين العمد وغيره وبين المسكاتب وأم الولد وغيرهما فتأمل  
 (قوله قيمته) أي وان زادت على دية الحر (قوله في الاظهر) هو المعتبر (قوله ودية الخنثين) أي  
 ذكر أو كان أو غيره ولو لم يخالأ قال أهل الخبرة فيه صورة خفية بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصور فلا  
 شيء فيه (قوله المسلم) لو أسقطه الشارح لكان أولى لا يهمل كلامه ان المصنف لم يقل به في  
 الكافرو كان يستغنى عن إيراده عليه ولا يهمل أنه لا غرة في الكافر مع ان فيه غرة تساوي عشر  
 دية أمه كما يأتي فتأمل (قولا ان كانت أمه معصومة) صوابه ان كان هو معصوماً لان العبرة  
 بمعصيته هو لا بمعصية أمه بخنث غير حربي من حرية بان وطئ مسلم أو ذمي حرية بشبهة فتأمل  
 (قوله حال الجنابة) أي سواء كانت تلك الجنابة بضرب أو قول كتهديد أو بشرب دواء أو  
 بصوم ولو في رمضان أو بتجويد كمنع من طعام أو شراب نعم لو شربت دواء الضرورة لم تضمن  
 وكذا لو شربت ضربة خفية لا تؤثر أو هادت تهديدا لا يؤثر أو أقامت مدة بعد الضربة  
 القوية ثم ألت (قوله غرة) وأصلها البياض في جهة الفرس وتطلق أيضا على الخيار من الشيء  
 وتعد دية الخنثين وفي بعضه بعض ما يقتضيه كما في الدية ويهتجر في وجوبه انفصال الخنثين  
 كالأو بعضه ولو بخروج رأسه مثلاميتا ولو بعد دموتهم ايجنابة في حياتها فان انفصل  
 حياتها حالاً أو دام ألمه حتى مات فدية والا فلا ضمان كالأول انفصل ميتا بالجنابة ولو لم يكن  
 معصوماً بخنث حربي من حرية وان أسلم بعد الجنابة أو كانت أمه ميتة أو لم يظهر على أمه شين  
 أو كان هو وأمهم ولو كين للجاني فلا ضمان في ذلك (قوله أي نسعة) هي في الأصل اسم للواحد  
 من الأشخاص وفيه إشارة الى أن التام في الغرة لا وحده وسواء كان الخنثين تام الأعضاء أم  
 ناقصها ثابت النسب أم لا لكن لابد من أن يكون معصوماً كما مروا ان يكون مضمونا على الجاني

(و) في (السن) منه (خمس)  
 من الابل وفي اذهب  
 كل عضو لا منقعة فيه  
 حكومة وهي جز من  
 الدية نسبة الى دية النفس  
 نسبة نقصها إلى الجنابة  
 من قيمة الخنثى عليه لو كان  
 رقية بصفاته التي هو عليها  
 فلو كانت قيمة الخنثى عليه بلا  
 جنابة على يده مثلاً عشرة  
 وبدونها تسعة فالتقص  
 عشر فيجب عشر دية النفس  
 (ودية العبد) المعصوم  
 (قيمه) والامة كذلك ولو  
 زادت قيمة كل منهما على  
 دية الحر ولو قطع ذكره بـ  
 وأنتباه وجبت قيمتان في  
 الاظهر (ودية الخنثين الحر)  
 المسلم تبعاً لاحد ابويه ان  
 كانت أمه معصومة حال  
 الجنابة (غرة) أي نسعة  
 الرقيق

(عبد أو أمة) سليم من عيب  
مبيع ويشترط بلوغ الغرة  
نصف عشر الدية فان فقدت  
الغرة وجب بدلها وهو  
خمس أبعرة وتجب الغرة  
على عاقلة الجناني (ودية  
الجنين الرقيق عشر قيمة  
أمه) يوم الجناية عليها  
ويكون ما وجب لسيدها  
ويجب في الجنين اليهودي  
أو النصراني غرة كثلث غرة  
مسلم وهو بعير وثلاث أبعير

• (فصل) في أحكام  
القسامة •

وهي إيمان الدماء (وإذا  
اقترب بدعوى الدم لوث)  
بثلاثة وهو لغة الضعف  
وشرعاً قرينة تدل على  
صدق المدعى بأن توقع تلك  
القرينة في القاب صدقه  
والى هذا أشار المصنف  
بقوله (يقع به في النفس  
صدق المدعى) بأن وجد  
قتيل أو بعضه كراسه في  
محلة منفصلة عن بلد كبير  
كافي الروضة وأصلها  
أو وجد في قرية صغيرة  
لا عدد له ولم يشاركهم في  
القرية غيرهم (حلف  
المدعى خمسين يمينا) ولا  
يشترط موالاتها على  
المذهب ولو تخال بين الأيمان  
جنون من الحالف أو انغماء  
منه بنى بعد الاتفاق على

عند الجناية وإن لم تكن أمه معصومة أو مضمونة عندها (قوله عبد أو أمة) هما بالرفع بدل من  
غرة ولو جرى على الإضافة البيانية في كلام المصنف يلزم ولا يتعين كون الغرة بضاعة والخبرة  
لداقها (قوله سليم) لو قال سليمة لكان أولى وأنسب ومنه كبير لم يجز بهم رم وصغير ولو ابن يوم  
فتامل (قوله نصف عشر الدية) أي دية أبيه مسلما كان أو لا وهو يساوي عشر دية أمه ولو  
عبره لكان أولى وأنسب ويشترط في الغرة أقبيل ولو قبل سبع سنين فتامل (قوله فان فقدت)  
أي - أو شرعا كما مر في الدية (قوله وهو خمسة أبعرة) أي في المال المروفي غيره بنسبته  
(قوله ودية الجنين الرقيق) أي المعصوم كما مر ذكره كان أو غيره (قوله عشر قيمة أمه) أي  
ولو مكاتبه أو مستولدة أو غير مملوكة لأمته وإن لم يكن إلا خرسا لم يورقها وإن كان حرا  
واسلامها إن كان مسلما وإن لم تكن مسلمة ويحمل العشر المذكور عاقلة الجناني كما مر في  
الغرة (قوله يوم الجناية) هو أحد وجهين فيه والذي في أصل الروضة اعتبارا أكثر القيمة من  
يوم الجناية إلى وقت الاجهاض وهو المعتمد (قوله ويكون ما وجب لسيدها) لو قال لسيده  
لكان أولى وأعم لأنه قد يكون لغير سيدها بنحو وصية وتكون الأم لا آخر فالبدل لسيده  
لا لسيدها نعم لو جنى عليها مملوك سيده لم يجب عليه شيء فتامل • (فرع) • لو كان الجنين مبعوضا  
اعتبر بقدر ما فيه من الرق والحريية من القيمة والدية (قوله ويجب في الجنين اليهودي الخ)  
لوجهل الشارح هذا من مدخول كلام المصنف لكان أولى وأنسب كما مر في الإشارة إليه مع  
أن الوجه تقديمه على الرقيق فتامل

• (فصل في بيان أحكام القسامة) • يقع القاف ويعبر عنه بدعوى الدم أيضا وقد يجمع بين  
العبارة فيقال دعوى الدم والقسامة وهي مأخوذة من القسم بمعنى اليمين لكان هذا الاسم  
خاص بكون الأيمان خمسين وكونهم من جانب المدعى ابتداء واعلم أن إيمان الدماء ولو من المدعى  
عليه أي مردودة خمسون كما ياتي (قوله وإذا اقترب) أي وجد (قوله بدعوى الدم) أي معها  
بأن استندت إلى لوث (قول لوث) بالثلاثة مأخوذة من التلويت وهو التلطخ (قوله وهو لغة  
الضعف) كذا في الشرح وقال العلامة ابن قاسم هو لغة القوة ويقال الضعف فتامل (قوله  
منفصلة) قيد لا بد منه (قوله - لف المدعى خمسين يمينا) لكن بشرط أن تكون الدعوى ملزمة وأن  
تكون منفصلة وإن يكون المدعى عليه يمينا وأن لا يناقضها دعوى وإن يكون كل من المدعى  
والمدعى عليه مكافأ وإن يكون ما تزمه الأحكام وكذا في كل دعوى (قوله على المذهب) هو المعتمد  
بخلاف المال لأنه أحوط (قوله على ماضى) بخلاف ما لو مات في أثناء الأيمان فلا يبنى وارثه  
بل يستأنف لأنه لا يثبت أحد يمين غير شبيه بخلاف ما لو مات بعد تمام الأيمان وبخلاف ما لو  
أقام شاهدا ثم مات لأن شهادة كل شاهد مستقلة وبخلاف ما لو جنى المدعى عليه أو مات في  
أثناء الأيمان فإنه يبنى هو وارثه لأن هذه إيمان نفي فتفيد بنفسها ولا تتوقف على حكم قاض  
(قوله فان عزل وولى غيره) أي أو مات وولى غيره (قوله وجب استغناؤها) أي الأيمان وتوزع  
على الورثة بحسب الارث ويجبر المذکور في أم وبنت فحلف الأم ثلاثه عشر فرضا ورثا  
والبنات الباقيات كذلك وكذا في كل العول ويحلف شريك بيت المال خمسين يمينا لا بقدر ما يخصه  
ولو نكل أحد الورثة أو غاب حالف الآخر خمسين يمينا واخذ حصته (قوله وإذا حلف المدعى)

مامضى منها إن لم يعزل القاضى الذى وقعت القسامة عنده فانه عزل رولى غير وجب الاستغناؤها (و) إذا حلف المدعى



لو قال المستحق لكان أولى وأعم ليشمل السيد والوارث والعبد المكاتب في عبده ولا يقاتل ولو جرح نفسه بدمها والمرتد حيث يرث بان ارتد بعد الجرح والمسلم والمكافر والعدل والفايق ويدخل مالو ادعى المأفون له بقتل عبد التجارة فان الذي يقتله السيد لا العبد فتأمل (قوله استحق الدينة) أي حالة غلظة على القاتل في العمد ولا يجب قود لانهم اجمعة ضعيفة ومؤجدة ومغلظة على العاقلة في شبه العمد ومخففة عليهم في الخطا (قوله في قطع طرف) أي ولا في ازالته من ولا في الاموال والقول فيها قول المدعي عليه بيمينه وهي تحسبون يميناً في الامدادون الاموال ومن لا وارث له ينصب القاضى من يدعي على من ينسب اليه القتل ويحلفه فان نكل حبس الى أن يقر أو يحلف (قوله فيحلف خمين يميناً) أي على المعقد خلافاً للباقي حتى حق لو تعدد المدعي عليه حلف كل منهم خمين يميناً ولا توزع عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدعي والفرق ان كل واحد من المدعي عليهم يثني عن نفسه القتل كما يثنيه من انفراد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له الواحد لو انفراد بل يثبت بعض الارش فيحلف بتدرا الحصة (قوله وعلى قاتل النفس) أي ولو صدياً ومجنوناً أو يكفر عنه ما واهبها بغير الصوم ولو صام الصبي أجزأه وعبد أو يكره بالصوم ومباشراً ومتبعباً كشاهد زور ومثلاً ومكره بكسر الراء وحافو براء دوناً ومفرداً ودخل فيه أيضاً المسلم والذي والخبيث ونفسه وعبد نفسه ومالو كان القاتل متعدد ادفعني كل من الشركاء كفارة على المعقد (قوله المحرمة) أي على القاتل ولو عبده ونفسه وجنيته ولا كفارة في قتل امرأة ومجي حربيين لان المحرمة مطلق المسايين ولا في قتل باغ ومقاتل وممرتد وزان محص غير المساوي له وحربي ومقتصر منه وضابط ذلك أن يقال يجب الكفارة على غير حربي بقتل موصوم عليه وأن يكون تعدداً ويجب فوراً في عدد تدارك كالاته بخلاف الخطا (انبيه) هلاضمان ولا كفارة في القتل بالدعاء ولا بالحال ولا بالعين وينبغي للامام حبس العائن أو أمره بلزوم يمينه ويشهد للعائن أن يدعو للمعيون بأن يقول له بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضرمه أو يدول له حصته بالحي القيوم الذي لا يموت أبد أو دفعت عنه السوء بالافأف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي حـ سـ ين وهكذا ينبغي للانسان اذا رأى نفسه سليمة أو حاله ممتدلاً ان يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي لشئخ اذا استكثر الامانة أو استحسن حاله م أن يقول ذلك وكذا لا والد ونحوه (قوله من ماله ما) أي أرمن ماله هو (قوله عتق رقبة الخ) قد تقدم ما يتعلق بذلك في الظاهر فرجعه (قوله ولا يشرطية القنايع الخ) فالنرض من حيث القنايع أنواع ثلاثة احدها ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في شهر رمضان عمداً ودوم الغدر الذي شرط فيه القنايع وثانيها ما يجب تنريقه وهو صوم القمع والقران وفوت النسك وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط فيه التقريظ وثالثها ما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان وكفارة الجماع في احرام النسك وكفارة العيذ وفدية الحلق وأصيد والشجر واللبس والتطيب والاحصار وتقليم الاظفار ودهن الرأس واللحية في الاحرام وصوم النذر المطلق (قوله في الاصح) هو المعقد (قوله كفر باطعام ستين مسكيناً الخ) هو مرجوح والراجح ان كفارة القتل لا اطعام فيه ما ولذلك قال العلامة الخطيب قضية اقتضاه على ما ذكره أنه لا اطعام هنا عند العجز عن

(استحق الدينة) ولا تقع القسامة في قطع طرف (وان لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعي عليه) فيحلف خمين يميناً (وعلى قاتل النفس المحرمة) عمداً او خطأ او شبه عمداً (كفارة) ولو كان القتال صدياً او مجنوناً فيعتق الولي نعم ما من ماله ما والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سائمة عن العيوب المضرة) أي الخلة بالعمل والكدب (فان لم يجد) ما (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية الكفارة ولا يشترط نية المتتابع في الاصح فان عجز المكفر عن صوم الشهرين اهرم أو لطفه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين مسكيناً أو غير ايدفع لكل واحد منهم دامن طعام يجزئ في الفطرة ولا يطعم كافراً ولا هاشمياً ولا مطلبياً

الصوم وهو كذلك على الاظهر اقتصاراً على الوارد فيه اذ المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير اعتق والصوم انتهى ومثله العلامة ابن قاسم

(كتاب بيان أحكام الحدود)

سميت بذلك لان لها ايات مضبوطة وجعلها المصنف لاختلاف انواعها قليل وكان الاولى التعبير فيها بالابواب لتمام زمن شمول الجنائيات لها وقد تقدم ردّه قال بعضهم وشرعت زجر الابواب المعاصي عنها فاذا علم الزاني مثلاً أنه اذا زنى حكمة تمنع منه وهكذا انتهى أقول وهذا بناء على أن الحدود زواجر والصحيح أنها في المسلم جوارب لا تعطو بنتاً في الآخرة اذا المتهمة وقبت في الدنيا وفي الكافر زواجر (قوله لغة المنع) أي ونشر عاقوبة متدرة يستتبعها من ارتكب ما يوجبها كإيقاعه لعل هذا أغلبي لما يأتي وقيل من حدبته في قدر لان الشارع قدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها (قوله بجحد الزنا) هو بالقصر لغة بجازية وبالمد لغة غيبة وانفق أهل المال على تحريمه لانه من أخش البكائر (قوله والزاني) أي المشتق من الزنا الذي هو فعله لحدّه وهو ايلاج المكلف الواضح حقيقته الاصلية المتصلة أو قدرها من مقطوعها في فرج قبل او دبراً محرم أمينه مستثنى طبعاً فلا حد عليه مبي ومجنون كإيقاعه ولا يمس الحشمة ولا يحشمة ذكر ميان ولا يشكوك في أصله ولا يقبل خنثى ولا بوطه في نحو حيمض ولا بوطه بيضة ولا مبيضة ولا بوطه شبيهة في الناعل أو المحل أو الطريق ولا بدبر حليته نعم بجحد بوطه جارية بيت المال (قوله فالحصن) أي من رجل أو امرأة كإيقاعه (قوله ولا بصخر) بالخاء المعجمة أي كبير (قوله وغير الحصن) ومثله الموطوء في دبره ولو حصناً (قوله سميت بذلك) أي المانة جادة بفتح الجيم (قوله دنصها بالجلد) بكسر الجيم (فرع) ولو زنى غير محصن ثم زنى محصناً قبل الجلد وجب بجلده ثم رجسه كما صححه في أصل الروضة في باب اللعان وأقضى به الشهاب الرملي وهو المعتمد (قوله وتغريب عام) أي للرجل والمرأة ولا تغرب المرأة الا مع زوج أو محرم برضاه ولو باجرة ومثلهما الامر بالجلد (قوله برأى الامام) فلو تغرب بنفسه عاماً لم يحبس (قوله من أول سفر الزاني) فلو ادعى انقضاء العام صدق ويحلف ندباً لانه حتى الله تعالى وينبغي للامام ان يثبت عنده أو قول العام (قوله لامن وموله) وبه قال القاضي أبو الطيب والمعمد الأول (قوله مكان التغريب الخ) يؤخذ منه انه معين من جهة الامام وهو كذلك ولا يجوز له العدول عما عينه له وله الانتقال منه الى بلد آخر ليس دون مسافة القصر فان عاد الى دون مسافة القصر استأنف التغريب سنة وله ان يصحب جارية يتسرى بها قال العلامة ابن حجر كالمطيب تبعاً لما ورد في الروايات وكذا ما لا للتجارة وأقره ما شيخنا وقال العلامة الرملي قضية كلامهم عدم تمكنه من حمل مال زائد على نفقته وهو متبعه خلافاً لما ورد في الروايات ومن تبعه ما وهو المعتمد لا أهلاً وعشيرة له كن لوتبعوه لم ينعوا عنه (قوله فلاحده على صبي) انما عدل عن ان يقول فلا احصان الخ الذي هو مفهوم الشرط لا فادح حكم زائد وهو عدم الحد الا لزم له عدم الاحصان بخلاف عكسه فتأمل (قوله بما يزجرهما) أي ان كانا من نوع تمييز (قوله الحرية) أي ولو كان كافراً سراً فلو غيب سراً حقيقته في نكاح وصحنا انكسبهم وهو الاصح فهو محصن فلو عدت له ذمة ثم زنى رجم وخرج بعتدت له ذمة المسلمان فلا تقيم عليه الحد (قوله

(كتاب أحكام الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لانها من ارتكاب الزواجر وبدأ المصنف من الحدود بجحد الزنا المذكور في اثنائه قوله (والزاني على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن) وسبب ما أتى قريباً انه البالغ العاقل الحر الذي غيب حقيقته أو قدرها من مقطوعها يقبل في نكاح صحيح (حد الرجل) بجحارة معتدلة لا بحصى صغيرة ولا بصخر (ونفي المحصر) من رجل أو امرأة (حد مائة جلدة) سميت بذلك لانها بالجلد (ونفري عام الى مسافة القصر) فما كثر رأى الامام وتحت مدة العام من اول سفر الزاني لامن وموله الى مكان التغريب والاولى ان يكون بعد الجلد (وشرايط الاحصان اربع) الاول والثاني (البلوغ والعقل) فلاحده على صبي ومجنون بل يؤيدان بما يزجرهما عن الوقوع في الزنا (والثالث الحرية) فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وام الولد محصناً وان وطئ كل منهم في نكاح صحيح (و) الرابع (وجود الوطء)



من مسلم أو ذمي) أي ذكرنا أن أوتى قال شيخنا وأعلم أن هذا قيد لأقامة الحد لا لإحصان  
كجاءت فكان الأولى عدم ذكره انتهى أقول وفيه نظر لأنه شرط للإحصان أيضا فتأمل (قوله  
تغيب الحشقة) أي وإن لم تزل البكارة حالة كون الواطي بالغاعا قلا ولو في نوم أو سحر أو أكره  
(قوله والعبد والامة) أي الباطنين العاقلين ولو كافرين (قوله حدهما) أي من الجملان  
لرجم لأنصفه (قوله وحكم اللواط) أي بغير حيلته والافقيه التعزير أن تذكر وهو يكسر  
اللام الواو في الدبر ولو لا نتي نسبة إلى قوم لوط عليه الصلاة والسلام لأنهم كانوا يأتون الرجال في  
أديارهم شهوة من دون النساء ولذلك قال الجلال السيوطي في الأواميات أول من أتى الرجال  
قوم لوط انتهى قال العلامة الميمني نقل عن العسكري وغيره لم نعرف الجاهلية العرب والعجم  
الواط بعد قوم لوط قبل الإسلام لأنه لا وجود له عندهم وإنما حدث ذلك في صدر الإسلام حين  
كثرت الغزوات وطالت الغيبة عن النساء وسبوا أبناء فارس والروم من الذرية واستخدموهم  
وطالت الخلوة بهم فسول الشيطان لبعضهم أنهم يحزنون عن النساء في الجملة فطلبوا منهم ذلك  
فأطاعوا الشدة الانقياد ففعلوا ذلك وأجروهم مجرى النساء حسانا الله تعالى وذريقتان ذلك  
وكان أول ذلك بخراسان (قوله كحكم الزنا) أي من وجوب الحد في اللواط على الرابع وفي  
إتيان البهائم على المرجوح والاصح أن فيه التعزير فقط وقال بعضهم مراده بقوله كحكم الزنا  
أي من حيث ثبوت كل منهما بأربعة لافي ثبوت الحد به لان إتيان البهائم لا حد فيه وإنما فيه  
التعزير كما مر وهذا ما حمله عليه الباقي وقرره شيخ شيخنا في درسه المرات العديدة ولذلك قال  
العلامة الخطيب ما ذكره المصنف من أن إتيان البهائم في الحد كالزنا هو أحد الأقوال الثلاثة  
في المسئلة وهو مرجوح وعليه في الفرق بين المحصن وغيره بأنه حد يجب بالوط كذا الله صاحب  
المذهب والتهذيب والنسائي أن واجبه القتل محصنا كان أو غير محصن لقوله صلى الله عليه وسلم  
من أتى بهيمة فقتلوه واقتلوهام معه رواه البخاري ومصحح إسناده وأظهرها لاحد فيه كافي مق  
المنهاج كانه لا نال الطبع السليم بأباه فلم يحتج إلى زاجر بمحبد بل يعزرو في النساء عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ليس على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقول إلا عن توقيف والمراد بقوله  
في الحديث واقتلوهام معه ذبحها إن كانت ما كولة والامر فيه للندب (قوله على المذهب) هو  
المعتمد والمأني يقتل مطلقا وفي كنية قتله أوجه أحدها بالسيف والثاني بالرجم والثالث بهمدم  
جده وعليه أو رميه من شاهق جبل قال في الروضة قتلت أحمها بالسيف والله أعلم أما المفعول به  
فإن كان غير مكاف أو مكرا فلا حد عليه ولا مهرله وإن كان مكنا طائفة أيجلد ويغرب لا غير  
ذكرنا كان أو أنثى محصنا كان أولا (قوله لكن الرابع الخ) هو المعتمد (قوله ومن وطئ) ليس  
قد ايل المعانقة والمفاخذة والقبلة ونحوها كذلك وكذا كل معصية لا حد فيها ولا كفارة غالبها  
كسب ليس بقذف وكذا مرقعة مالا يقطع به وتزوير وشهادة زور ومنع حق ونشوز (قوله عزز)  
أي بما يراه الامام من ضرب أو مضع أو تجريس أو توبيد وجهه أو قيام من مجلس أو توبيخ  
بكلام أو غير ذلك وللإمام العفو عن تعزير الله تعالى أولا دعى لم يطلبه \* (تنبية) يعزرن  
وافق الكفار في أعيادهم ونحوها ومن يمسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لذى يا حاج  
فلان ومن يسمي زائر قبور الصالحين حاجا ولا تجوز الشقاء في الحد ودولا العفو من الامام

من مسلم أو ذمي (في نكاح  
صحيح) وفي بعض النسخ في  
النكاح الصحيح وأراد بالوط  
تغيب الحشقة أو قدرها  
من مقطوعها بقبل وخرج  
بالصحيح الوط في نكاح فاسد  
فلا يحسب له به الخصمين  
(والعبد والامة حدهما  
نصف حد الحر) فيجلد  
كل منهما مائة من جلد  
ويغرب نصف عام ولو قال  
المصنف ومن فيه رق حده  
الخ لكان أولى ليعم المكاتب  
والمبعض وأم الولد (وحكم  
الواط وإتيان البهائم كحكم  
الزنا) فن لا يثبت شخص بأن  
وطئه في دبره حد على  
المذهب ومن أتى بهيمة حد  
كما قال المصنف لكن الرابع  
أنه يعزرن (ومن وطئ)  
أجنبية (فيما دون الفرج  
عزرو لا يباغ الامام بالتعزير

أدنى الحدود) فان مزرعه باو جب عليه ان ينقص في تعزيره عن عشرين ٣١١ جملة او عزيرها او جب ان ينقص في

تعزيره عن أربعين جملة

لانه أدنى حد كل منهما

• (اصل) في بيان احكام

القذف •

وهو لغة الرمي وشرعا الرمي

بالزنا على جهة التعيير لتخرج

الشهادة بالزنا (واذا قذف)

بذل محجمة (غيره بالزنا)

كقوله زنت (فعليه حد

القذف) ثمانين جملة

كما سياتي هذا اذا لم يكن

القاذف ابيا او اما وان علمنا

كما سياتي (بثمانية شرائط

ثلاثة) وفي بعض النسخ

ثلاث (منها في القاذف

وهو ان يكون بالغامعا فلا

فالصبي والمجنون لا يجحدان

بقذفهما - ما يخصنا (وان

لا يكون والدها مقذوف)

فلو قذف الاب والام وان

علا ولده وان سفل لاحد

عليه (ونفس في المقذوف

وهو ان يكون مسلما بالغامعا

عاقلا حرا عاقلا) عن الزنا

فلا حد بقذف الشخص

كافرا أو صغيرا أو مجنونا

أو رقيقا أو زانيا (ويحد

الحرم) القاذف (ثمانين

جملة) - يحد (العبد

أربعين) جملة (ويسقط)

عن القاذف (حد القذف

بثلاثة أشياء) أحدها

(أقامة البينة) سواء

كان المقذوف أجنبيا أو

زوجة أو ثانيا مذ كور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة)

ويسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا رمي الرجل الخ • (فصل) في احكام الاثيرة وفي الحد المتعلق بشهر بها

عن (قوله أدنى الحدود) أي لمن يعزره أي لا يجوز له ذلك وهذا في التعزير لما به الجملة فتمام  
• (فصل في بيان احكام القذف) • وهو بالذال المتبعة افسه وشرعا ما ذكره الشارح وهو من  
حقوق الاذميين ومن البكائر والانتفاط الدالة عليه ثلاثة أقسام صريح ان لم يحتمل غير القذف  
وكفاية ان احقه وغيره وقهر يض وهو ليس بقذف وان نواه فمن هذا الاخير يا ابن الحلال وما انا  
برن وما انا ابن زنا وما انا ابن زانية وابنت أي بزانية وما انا ابن خباز أو أوكاف أو نحو ذلك  
(قوله وهو لغة الرمي) أي مطلقا (قوله كقوله زنت) أو زنت بفتح التاء وكسرها أو يازاني أو  
يازانية في الذكرو الانثى (قوله ثلاثة) بل ستة بزيادة عدم الاكراه وعدم الاذن والقرام الاحكام  
ولا يشترط اسلامه ولا حريته (قوله لا يجحدان) بل يؤيد بان كانا من نوع عقير يسقط بالبلوغ  
والافاقة (قوله عنه فاعن الزنا) وكذا عن وطء زوجته في دبرها وعن وطء مملوكه محرم له بنسب  
أو غيره فلا يجحد قاذف من فعل شيان ذلك وان طرأ بعد القذف ولا تبطل العقوبة - بل يمتنه  
في عدة شبهة أو في نحو حيض أو احرام أو في ردة أو رجعة ولا يوطء أمته المزوجة أو المسكانية  
أو قبل الاستبراء ولا يوطء أمته ولده ولا يوطء في نكاح فاسد كنكاح بلا ولي ولا شهود ولا يوطء  
نحو مجوسي محرمله ولا يوطء مكره أو جامل بتحريره ولا يقدمات الوطء في أجنبية ولا بزناسمى  
أو مجنون (قوله كافرا) أي ولو مرتد حال قذفه فان أضاف قذفه لما قبل رده لم يسقط عنه الحد  
وان مات على رده ويستوفيه منه وارثه لولا الردة لانه لا تشي ويستوفيه سيد الرقيق بعد موته  
(قوله أو مجنونا) أي حال قذفه ولو متهمة فاعان أضافه الى حال افاقته لم يسقط عنه الحد (قوله  
أو رقيقا) أي حال قذفه ولو متهمة فاعان أضافه الى حال حريته لم يسقط عنه الحد نحو من التحق  
بدار الحرب ثم استرق (قوله بثلاثة أشياء) وزيد عليها اقرار المقذوف بالزنا وارثه وامتناعه  
من اليمين المردودة وستأتي (قوله أقامة البينة) أي بالشهود والاربعة على ان المقذوف زنى ولو  
بعد قذفه واقارره بذلك بغير بقى الاولى كما مر ~~كذا~~ امتناعه من اليمين المردودة اذا طلبها  
القاذف منه انه ما زنى لان له ذلك (قوله والثاني مذ كور الخ) انما احتاج الى التأويل في هذا  
وما بعده لاجل العطف بالواو التي لا تناسب العدد قبله فتمام (قوله عفو المقذوف) أي عن جميع  
الحد فلا يسقط بالهبة وعن بعضه لان هذا الدفع العار وكذا الوعدا بهض الورثة عن حصته فلا ياتي  
استيفاء جميعه ولو عفا جميع الورثة على مال سقط الحد ولا مال وبذلك علم ان حد القذف يورث  
بحسب القرية نعم لو قذفه بعد موته لم يرث منه احد الزوجين على الاصح واذا عفا المقذوف  
عن القاذف سقطت حصته في حقه فلا حد عليه بقذفه بعد ذلك وان تمكرر  
• (فصل في بيان احكام الاثيرة وفي الحد المتعلق بشهر بها) • ولوعكس المصنف هذه العبارة  
ليكان أولى وأنسب بما تقدم اذ الكلام في الحدود والاصل في تحريمها قوله تعالى انما الخمر  
والميسر الاثيرة والمراد بالاثيرة المحرمة كالتجسس ونحوها وشر بها من البكائر كما انه قد عليه الاجماع  
في السنة الثانية أو الثالثة من الهجرة وهي مما تمكرر النسخ لها كما ذكره الحلال السيوطي  
رضي الله عنه في قوله

واربع تمكرر النسخ لها • جاءت في النصوص والآثار

زوجة أو ثانيا مذ كور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة)

ويسبق بيانه في قول المصنف فصل وإذا رمي الرجل الخ • (فصل) في احكام الاثيرة وفي الحد المتعلق بشهر بها



فتقبله وتمتعة وخمر • كذا الوضوء مما تنفس النار

(قوله ومن شرب) أي وهو مكاف ما ترمي لأحكام عالم بالتحريم مخنة أو لغير ضرورة (قوله خمر) أي صر فإوان قل أو كان درديا وهو ما يبقى في اسفل انائه فنجينا أولم يسكر به (قوله أو شربا مسكر) أي بأن يكون فيه شدة مطربة ولو بدردية أولم يسكر به وكان قليلا كما مر في الخمر وهو من عطف العام على الخاص بناء على أنه يسمى خمر حقيقة كما مشى عليه جماعة من محدثي أصحابنا لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو من الإيصال في اللغة أو من عطف المغاير بناء على قول الرافعي أن إطلاق الخمر عليه مجاز ونسبه إلى الأكثر من العلماء وكلام المصنف يميل إليه ولا يجوز التداءى بالمسكر الصر فيحرم ولا حذفيه ويجب عليه أن يتقيا به وكذا لو أكره على شربه وكذا استعماله لعطش أو نحوه وان وجد ما يقوم مقامه والا وجب شربه كساغة اقمه به ان غص به أو محل حرمة شربه للعطش مالم ينهين لدفع الهلاك والا جازيل وجب كما نقله الامام عن إجماع الأصحاب وهو واضح ولا يبعد أن يلحق بالهلاك نحو تاف عضوه أو منزعته ويؤخذ من ذلك أنه لو شرب الصغير رائحة المسكر وخيف عليه أن لم يسقم منه جواز سقيه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر ويجوز التداءى أيضا بما استعمل في كالترياق الكبير ونحوه إذا لم يوجد ما يقوم مقامه من الطاهر ويجوز التداءى بالنجس غير المسكر كما تقدم ولو صر فابشر طه السابق وخرج بالمسكر ما يخذل العقل كالافيون ونحوه فيحرم أكله غير التداءى ومنه إزالة العقل لقطع نحو عضوه ما كل ويقبل دعوى جهل بغيره وان نشأ في الإسلام ويحذر من علم التحريم وجهل الحد (قوله يحذر) أي بعد صومه وجوبه فان حذر في حال سكره اعتد به على الأصح (قوله أربع جلد) أي بسوط أو باطراف ثياب أو عصا معتدلة فيها الأعلام السوط وذهب الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم إلى أنهم ثمانون جلد ويجب اجتناب الوجه ونحوه المقاتن ولا بد فيه من أمر الامام أو نائبه ولا بد من نزاله ولا يجوز الضارب أن يرفع يده فوق رأسه مثلا ساقه من زيادة الأعلام ويحد الذكرا ثمانية جلد ولا تنزع ثيابه ما لا نحو جبة محشوة أو فروة مثلا والعشرون في الرقيق كالأربعين في الحر (قوله على وجه التعزير) هو الأصح ولا مله للجنس فهي تعزيرات مختصة بعدد مخصوص مستنفدة لو رددت بذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ولذلك قال الامام الشافعي رضي الله عنه ان الأربعين أحب إلى (قوله وقيل الخ) مرجوح (قوله بالبيعة) ولا يحتاج إلى تفصيل كالأقرار (قوله أي رجلين) سواء شهد بشربه أو على إقراره فلا يحد بغير ذلك مما ذكره الشارح ولا يبرح مكر ولا يسكر (قوله ولا يعلم الناضى) أي لأنه لا يتقضى بعلمه في حذر الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه صلاح ملكه

• (فصل) في بيان أحكام قطع السرقة • بفتح السين وكسر الراء وبكون الراء مع فتح السين وكسر الراء الأصل في قطعها قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم ما أركبهم الاثمة سارق ومسرور وسرقة وكلها تعلم من كلامه صريحها وضمتنا (قوله قطع السرقة) أي قطع السارق لاجلها (قوله خفية) خرج به المختلس والمنتهب وهما يأخذان المال جهرية والاول يعتمد الهرب والثاني يعتمد القوة والشدة وخرج به أيضا جاحد نحو ودية فتأمل (قوله ظلم)

(ومن شرب خمر) وهي المتخذة من عصير العنب (أو شربا مسكر) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حرا (أربعين جلد) وان كان رقيقا عشرين جلد (ويجوز أن يبلغ) الامام (به) أي عدد الشرب (ثمانين) جلد والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا يتمتع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين بالبيعة) أي رجلين يشهدان بشربه ما ذكر (أو الأقرار) من الشارب بأنه شرب مسكرا فلا يحد بشماده رجل وامرأة ولا بشمادة امرأتين ولا بعين مردودة ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب (بأحد) الاستفكاك أي بأن يشم منه رائحة الخمر

• (فصل) في أحكام قطع السرقة •

وهي افقة أخذ المال خفية وبشرعا اخذه خفية ظاهرا

خرج به مالواخذ مال غيره بظنه مال نفسه فتأمل (قوله من حرز مثله) أي بشرائط تأتي والناظم  
أبو المعالي المعري يمتنع الذي شكك فيه على أهل الشريعة الفرق بين الدية والقطع في السرقة  
وهو قوله يد بخمس مئين عسجد وديت \* ما بالها قطعت في ربع دينار

أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها \* ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

وقال ابن الجوزى لما سئل عن هذا البيت لما كانت أمينة كانت غنية فلما خانت هانت (قوله  
بثلاثة شرائط) أي بالنظر للسارق وحده والستة في النسخة الأخرى بالنظر للمسروق أيضا  
وسياق ما به لم منه أنما أكثر من ذلك فتأمل (قوله ما كان أو ذميا) أي سارقا كان أو رقيقا  
(قوله ومكره) بفتح الراء وكذا مكره بكسر هاء ثم يقطع أن أكره أجمعين بعبارة قد وجوب الطاعة  
وكذا الوتق الحرز ثم أمر صبييا غير عيز أو نحوه بالخراج منه فخرج فانه يقطع إلا أمر أيضا فان  
أمر عيز أو قردا به فلا قطع لانه ليس آلة ولان للعبوان اختيارا فان قيل هلا كان غير المميز  
كالقرد قلنا اختيار القرد أقوى فان قلت لوعلم القتل ثم أرسله على إنسان فقتله فانه يضمن فهلا  
وجب عليه الحد هنا قلت أجيب بان الحد انما يجب بالباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان  
القرد مثال فيه قاس عليه كل حيوان يعلم ولو عزم على عقر بيت فخرج نصابا من حرزه هل يقطع  
أولا اظهر الثاني كالأول كره بالغامية اعلی الخراج فانه لا قطع به على واحد منهما (قوله فلا قطع  
عليه) أي لانه غير ما تنزى للاحكام فهو شرط آخر فتأمل (قوله في الاظهر) هو المسمى (قوله شرط  
في السارق) أي لانه ركن كما تقدم ولو قال شرط لقطعه كالذي بعده لكان أولى وأنب فتأمل  
(قوله بالنظر للمسروق) أي لانه ركن ولوزاد للسرقه لكان مستوفيا للركن الثالث لان قوله  
أن يسرق مصدره وول وهو السرقة والمعنى فيه وأن يوجد مسروق ويكون المسروق نصابا الخ  
فتأمل (قوله ربع دينار) قال شيخنا لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من القلاقة والقصور  
والا تكرار لان المعبر في النصاب ربع دينار مضروب من الذهب فالسروق ان كان من الذهب  
المضروب لم يخرج الى شيء وان كان من الذهب غير المضروب اعتمد برزنه وقيمه وان كان من غير  
الذهب ولو من الفضة اعتمد بقرينه بالذهب المضروب ولا نظر لقيمة الصنعة فيقطع بسرقة اناه  
التدوين ان باع بدون صنعة نصابا وبكس لا يحل الانتفاع به ان باع ورقها او جلد نصابا  
وهكذا وكلام المصنف والشارح لا يوافق شيئا من ذلك فتأمل (تنبيه) قد علم ما ذكرناه لا قطع  
بما لا يتول كجلد ميتة وخمر ولو شترمة وكاب ولو عمل ما نتم ان صار الخمر خلا قبل اخراجه او دبغ  
الجلد ولو بفسه ثم أخرجه قطع (قوله من حرز مثله) لما كان الحرز لم يرد له ضابطا لانه ولا شرعا اعتبر  
فيه العرف وقد أشار الشارح الى بعض أقراده بقوله فان كان الخمر قد ضبط الغزالي العرف هنا  
بما لا يعد صاحبه مضيعه له (قوله وشرط الملاحظ) بكسر الهمزة (قوله لا مال له فيه) فلا قطع  
بسرقة ماله الذي عند غيره ولو برهن أو اجارة أو شرا ولو في زمن الخيار وقبل قبض الثمن أو بجهة  
قبل قبضه وان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده ولا بسرقة مشتركة وان قل نصيبه وشمل المالك  
مالا لو حدث قبل اخراجه من الحرز بارت أو نحوه أو كان بدعواه وان كان كاذبا أو سرق ما اشتراه  
من يد البائع ولو قبل تسليم الثمن أو هو في زمان الخيار أو ما باعه من يد المشتري في زمن الخيار أو  
ما وقف عليه أو ما اتهم به وقبله قبل قبضه أو سرق فقير الموصى به لا تقفرا بخلاف ما لو سرق شخص

من حرز مثله (وتقطع يد  
السارق بثلاثة شرائط)  
وفي بعض النسخ بست  
شرائط (ان يكون) السارق  
(بالغاغلا) مختارا ما  
كان أو ذميا فلا قطع على  
صبي ومجنون ومكره وتقطع  
يد مسلم وذمي عال مسلم وذمي  
واما المأه لا قطع عليه في  
الاظهر وما تقدم شرط في  
السارق وذكر المصنف شرط  
القطع بالنظر للمسروق في  
قوله (وان يسرق نصابا  
قيمه ربع دينار) أي خالصا  
مضروبا أو يسرق قدرا  
مغشوشا يبلغ خالصه ربع  
دينار مضروبا أو قيمته (من  
حرز مثله) فان كان المسروق  
بصحراء أو مسجد أو شارع  
اشترط في حرزه دوام اللصا  
وان كان بحصن كبيت كفى  
لصا معتمدا في مثله ونوب  
ومتاع وضعه شخص بقربه  
بصحراء مثلا ان لاحظته  
ينظر له وقتا فوقتا ولم يكن  
هناك ازدحام طارئين فهو  
محرز ولا فلا وشرط الملاحظ  
قد رتب على منع السارق  
ومن شروط المسروق ما ذكره  
المصنف في قوله (لا مال له  
فيه)



ما أوصى له قبل الموت وهو ظاهر وكذا بعده وقبل القبول ولولا ذلك السرور بعد أخذه وقبل  
الرفع إلى الحاكم فلا قطع وكذا لا قطع بثبوت من النصاب باللاف ولو يأكله منه أو تفضعه بالطيب  
مثلا (قوله ولا شبهة) أي ولو شبهة عامة فلا يقطع المسلم بما يقرش في المسجد كالبلاط والمصير  
ونحو ذلك ولا يقنديل تسرج فيه ولا بسرة مصف موقوف وإن لم يكن قارئا ولا بسرة نحو  
النمر ودكة المؤذنين والمنارة ويقطع الذي يجتمع ذلك ويقطع المسلم بما يقرش في المسجد كالبلاط والمصير  
وبالجذوع والجدران والباب والوارى والوقوف والتأثير ونحوها وبستر المسلم به إن خيط  
عليه والافلا قطع ومثله ستر الكعبة ولا قطع بحال المصالح وإن كان غنما ولا بحال بيت المال إن  
أفرز أمانة هو منهم ولا بحال صدقة وهو فقير أو غارم ولا يقطع ذمي ولا مسلم بحال موقوف على  
الجهات العامة أو على وجوده أو غير ذلك للاف القناطر ونحوها ويقطع به الذي لان انتفاعه بها  
أضرورة أو أمانته بدارتها (قوله فلا قطع بسرة مال أصل وفرع) ولا بالاصلة أو فرع فيه  
شبهة كما إذا أفرز من مال بيت المال في أطرافه أو وصف أصله أو فرع منه وسواء الحر والرقيق  
منهما أو واهل التحديد بينهما أو اختلاف (قوله ولا بسرة رقيق مال سيده) أي ولو كان تابا أو مبعضا  
وان اختلف دينهما كما مر (قوله يده) أي بعد ثبوت السرقة بيمينته مفعلة لرجلين فقط أو اقرار  
مفصل وبالعين المردودة كافي المتنازع وخالفه في الروضة ومشى عليه في الحاوي الصغير وهو المعتمد  
عند العلامة الرمي لان القطع حق الله تعالى وأما المال فيثبت قطعا وبعد طلب المال أيضا من  
ماله ولو بناتيه ويجب رده حيث ثبت وان لم يثبت القطع كذهاب رجل وأمر آتين ثم يجب  
القطع بأقرار السفيه ولرقيق بالسرة ولا يلزمه مال المال وينسب التعريض للسرقة المقر  
بالرجوع (قوله أي) أي ان ائذرت ولو معيبة أو ناقصة أو سلا إن أمن من نزع الدم أو فائدة  
الاصابع أو فاقدها خاف أو عروضا فان تعددت كفي الأصلي منها ان عرف أو واحدة ان انتبه  
وعلى هذا السرقة فانه اقطع الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف فان سرقة ثانيا اقطع  
رجله اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه متين على الخلاء المعتادة ولو سرقة ممرارا قبل القطع  
كفي قطع واحدة (قوله من مفصل الكوع) أي بحاد به ان تعد حتى تتخلف تسهيلات للقطع وكذا  
ينال في رجله اليسرى وما بعدها قال في الروضة ولا يمكن المقطوع جالس أو مضطرب لا يضره  
والكوع ضم الكاف العظم الذي يلي إبهام اليد واليوع هو العظم الذي يلي إبهام الرجل ومنه  
قوله الغبي هو الذي لا يعرف كوعه من يوعه أي ما يدري إغبائه ما اسم العظم الذي عند كل  
إبهام من أصبع يديه من العظم الذي عند كل إبهام من رجليه (قوله قطعت رجلاه) أي بعد  
اندمال يده وكذا ما بعده (قوله أودهن مغلى) أي في الحضري ويحس في البدن بالذرو وهو حق  
للمقطوع فؤنته عليه (قوله وقيل يقتل صبورا) قال بعض شارحيه لم أره بعد التبعيع الكثير  
في كلام واحد من الأئمة الحاكين له بل أطلقه من وقت على كلامه منهم فلعل ما قيد به المصنف  
من تصرفه أو له فيه ساف لم أطلقه وعلى كلاً الأمرين هو منصوب على المصدر انتهى قال النووي  
في تهذيبه والصبر في اللغة الحبس وقوله صبرا أحبه لقتل انتهى ويوافقه ما في الصحاح حيث قال  
قتل فلان صبرا إذا حبس على القتل حتى يقتل وقال في القاموس صبره صبره صبره صبره وصبر  
الإنسان وغيره على القتل أن يحبس ويرمى حتى يموت وقد قتله صبرا وصبره عليه ورجمه لصبور  
ومصبور لاقتل انتهى قال العلامة ابن قاسم لكن المراد هنا أنه لا يقتل (قوله منسوخ)

ولا شبهة) أي لا سارق في مال  
المسروق منه فلا قطع  
بسرة مال أصل وفرع  
للسارق ولا بسرة رقيق  
مال سيده (وقطع) من  
السارق (يده أي من  
مفصل الكوع) بعد  
خلفه أمانته بحبل بحره  
وان اقطع اليدين في السرقة  
الاولى (فان سرقت ثانيا) بعد  
قطع اليدين (قطعت رجلاه  
اليسرى) بحديدة ماضية  
دفعه واحدة بعد خلفه من  
مفصل القدم (فان سرقت  
ثالثا قطعت يده اليسرى)  
بعد خلفها (فان سرقت رابعا)  
قطعت رجلاه اليمنى (بعد  
خلفه من مفصل القدم  
كما فعل باليسرى وبغص  
محل القطع بزيت أو دهن  
مغلى) (فان سرقت بعد ذلك)  
أي بعد الرابعة (عزرو قبل  
قتل صبورا) وحديث الأمر  
بقتله في المرة الخامسة  
منسوخ

• (فصل) في أحكام قاطع الطريق • وهي بذلك لا امتناع للناس من سلوك الطريق خوفاً منه وهو مسلم مكاف له شوكة فلا يشترط فيه ذكره ولا عدد يخرج من قاطع الطريق المختلس الذي يتعرض (٣١٥) لأخذ القافلة ويعتد الهرب (وقطاع الطريق

على أربعة أقسام) الأول

مذكور في قوله (ان قتلوا) أي

عدا عدواً من يكافونه (ولم

ياخذوا المال قتلوا) حقاً

وان قتلوا خطأ وشبهه عد

أو من لم يكافوه لم يقتلوا

والثاني مذكور في قوله (فان

قتلوا وأخذوا المال) أي

انصاب السرقة فأكثر (قتلوا

وصلبوا) على خشبة ونحوها

ليكن بعد غلبتهم وذكبتهم

والصلاة عليهم والناث

مذكور في قوله (وان أخذوا

المال ولم يقتلوا) أي انصاب

السرقة فأكثر من سرز مثله

ولاشبهة لهم فيه (تقطع

أيديهم وأرجلهم من

خلاف) أي تقطع منهم أولاً

اليمنى والرجل اليسرى

فان عادوا فیسراهم ويعذبهم

يقطعان فان كانت اليد

اليمنى أو الرجل اليسرى

مقدودة اكتفى بالمقدودة

في الأصح والرابع مذكور

في قوله (فان أخافوا المارين

في الطريق (ولم ياخذوا)

منهم) (مألولاً لم يقتلوا) نفساً

(حبسوا) في غير موضعهم

(وعزروا) أي حبسهم

الامام وعزروهم (ومن تاب

منهم) أي قطع الطريق

(قبل القدرة) من الامام

أي أو محمول على مستحله أو نحو ذلك بل صرح الدارقطني وغيره بضعفه وقال ابن عبيد البراءة منكراً لأصله

• (فصل في بيان أحكام قاطع الطريق) • مأخوذ من القطع وهو المنع لانه الناس من المرور

فيها كما يدل له كلام الشارح والأصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية

(قوله وهو مسلم) أي من يميز الفرق بين المسلم والكافر قال شيخنا ولو قال ملتزم لأحكام الحار

أولى وأنسب إسماعيل الذي والمرأة والرقيق انتهى أقول انما قيد بالمسلم لان جميع أحكام الباب

تأني فيه كالغسل والصلاة ونحوهما بخلاف الكافر فتأمل (قوله مكاف) أي مختار (قوله له

شوكة) أي بالنسبة الى من يريد الظفر به بحيث يقاوم من يبرز له مع البعد عن الغوث ولو واحداً

حتى لو ظفرت امرأة برجل وقهرته نسب اليها قطع الطريق وترتب عليها الاحكام وخرج بما ذكر

المختلس والمنتهب والصبي والمجنون والمكره نعم به زرا المراهق والمجنون الذي له نوع تمييز (قوله

نخرج من قاطع الطريق) وفي بعض النسخ بقاطع الطريق وهي أولى (قوله ويعتد الهرب)

وكذا المنتهب الذي ياخذ ويعتد القوة واشد مع الغوث كما تقدم (قوله عدا عدواً) أي قيدا

لا بد منهما (قوله حقاً) أي وجوباً فلا يسقط عنهم ذلك وقيدوا بالبدن يعني بما اذا قصدوا أخذ

المال وهو كذلك (قوله وصلبوا) أي ثلاثة أيام فان خيف تغيرهم قبلها نزلوا والمراد بالتغير

الانفعال لا مجرد ظهور الرائحة فتأمل (قوله والصلاة عليهم) أي ان كانوا مسلمين (قوله اليد

اليمنى والرجل اليسرى) أي دفعة أو على الولا وقطع اليد للسرقة وقطع الرجل للمعاداة على

الاشبه ولا بد من طلب المال واثباته كافي السرقة (قوله في الأصح) هو المعتد (قوله حبسوا)

أي قيدا (قوله وعزروا) أي بإبراء الامام من ضرب أو غيره مما سار (قوله وعزروهم الخ) عطف

التعزير على الحبس عام لانه منه والامام تركه ان رآه مصطفاً والمغلب في القتل القصاص فلذلك

شرط فيه المكافاة وتؤخذ الحدية من تركه لومات قبل قتله وللولي له ولو بالمكن لا يسقط القتل

بعنه ولا يكتفى بغير القتل والصلب (قوله ومن تاب) أي رجع عن قطع الطريق بشرطه لان

التوبة لغة الرجوع ولا يلزمها سبق ذنب وشرعاً الرجوع عن الاعوجاج الى الطريق المستقيم

وشروطها العامة ثلاثة الندم على ما وقع والاقلاع عنه والعزم على عدم العود وان كانت عن

حق آدمي شرط رابع وهو الخروج عن المظالم كما مر (قوله قبل القدرة) أي قبل قبض الامام أو

نايجه عليه وقال شيخنا قبل امتداد اليد الامام اليه (قوله ورجله) أي ونحو ذلك فان عفا عنه

مستحق القصاص سقط قتله والقتل قصاصاً لا حداً وكذا قطع اليد قطعاً منه وان تاب بخلاف

قطع الرجل فانه حق تاب سقط عنه قطعها كما تقدم (قوله التي لله تعالى) أي وكذا حقوق

الآدميين كما أشار اليه المصنف بقوله وأخذ بالحقوق ودخل فيه أيضاً حقوق الله تعالى كالزكاة

والكفارة وبذلك علم ان التوبة عن سائر الحقوق لا تسقطها من قتل أو أخذ مال أو سب أو رض أو

قذف أو نحو ذلك ومنه كافر ذمي ثم لم يفته يحد على المعتد بعد العلامة الرضى وخالفه العلامة

ابن حجر فقال لا يحد ثم تارك الصلاة كسائر المرتد اذا تاب سقط عنهم القتل ومحل عدم السقوط

(عليه سقط عنه الحد) أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي تحريم قتله وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط

بأبي الحدود التي لله تعالى



بالتوبة في الظاهر اما بينه وبين الله تعالى فانها تسقط قطعاً انتهى

(فصل في بيان أحكام الصيال واتلاف البهائم) ما أخذ من مال يصول اذا قدم بجراة وقوة  
وهو لغة الاستطالة والوثوب ونسب الاستطالة والوثوب على الغير بغرق المعبر عنها باستطالة  
مخصوصة والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وخبر  
انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً والاصل ظالم فيمنع من ظلمه فذلك نصه (قوله ومن قصداً الخ) قال  
شيخنا لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من القصور والظواهر والاصل أنه اذا حال شخص ولو  
غير عاقل كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية حاملة على شيء معصوم له أو غيره  
نفساً أو عضواً أو منفعة أو بضعة أو لغيره شيء أو مالا أو ان قل أو اختصاصاً كذلك فله دفعه عنه  
وجوباً في غير المال والاختصاص وجوباً زافياً ما لم يلجأ الدفع عن نفس قصدها لم معصوم  
ولو مجنوناً بل يندب الاستسلام له انتهى أقول ومحل ذلك ما لم يكن المصول عليه عالماً متوحداً  
أو نجاعاً متوحداً أو سلطاناً متوحداً أو لا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضاً عن بضعة حربية  
أو حربي وإن قصده لم معصوم فلو تعارض عليه صائلون ولم يقدر على منع الجميع بخير في دفع  
من يقدر عليه فلو تعارض عليه صائل على امرأة لازماً صائل على ذكر لاراط ولا يستطيع الادفع  
أحدهما فقال العلامة الرمي يدفع عن المرأة لأن الزنا لا يحل بوجهه وقال العلامة ابن حجر يدفع  
عن الذكر لأنه لا طريق إلى حله وقال العلامة الخطيب يخير بينهما تعارض المعنيين (قوله بضم  
أوله) أي وكسر ثانيه مبنياً للمفعول (قوله في نفسه أو ماله) ليسا قيدين (قوله أو حريمه) أي  
الشامل لزوجته وولده وقربيه (قوله فقاتل) أي دفع الصائل عن ذلك المذكور بالاخف فالأخف  
وجوباً فلا يجوز الضرب مع امكان الهرب والاستغاثة ولا يجوز بالعصا مع امكان الدفع باليد  
ولا بالمتكبل مع امكان الدفع بالعصا ولا بالسيف مع امكان غيره ومتى خالف ذلك الترتيب كان  
ضامناً لم لو التحم القتال لم يجب الترتيب أو لم يجز المصول عليه إلا السيف فله الدفع به ابتداءً  
قال شيخ الاسلام وكذا في ارتكاب الفاحشة وخالفوه فتأمل (قوله ولا كفارة) أي ان راعى  
الترتيب المذكور كما في (قوله وعلى راكب الدابة) أي وان كان معه سائق وقائد وعلى الاول من  
الراكبين ان نسب اليه فعل وان كانا لولتهما ازعاها جعلت بينهما لان ابتداءه حاول كان وجهه تضمن  
المقدم ان سيرها منسوب اليه لا تخو طفل ومريض لآخر كذا ويستوى السائق والفائد في  
الضمان هذا اذا كانا على ظهرها فلو كانا في جنبيهما متصاينين فالضمان عليهما ما فلو ركب ثالث  
بينهما على الظهر فقال العلامة الرمي كوالده يضمن الذي في الوسط وحده وقال شيخنا  
كالعلامة ابن قاسم تبع العلامة الطبية لاوى يضمنون سواء ولولتهم بدأ أحد الثلاثة من الاوزع  
الضمان على الرأس (قوله ضمان ما أتلفته دابته) أي وكذا ما أتلفه ولدها معها ان كان له عليه  
يدومحل الضمان فيما أتلف ان لم يقصر صاحبه نعم لو أركبها انساها صغيراً أو مجنوناً بغير اذن وليه  
فالضمان عليه وكذا لو تخلفها انسان بغير اذن ركبها أو وردها حين شردت فالضمان على الناحس  
والراد ولا ضمان على راع تفرقت عليه الدواب فله ان يحوز ظلمة أو ربح عاصف (قوله ولو بالات  
أو راث الخ) محل عدم الضمان بذلك في غير تخو دواب العلافين لانهم معصرون بايقافهم في  
الاسواق والطرق ولا ضمان لما أتلف بوقوعها من متعة أو بوقوع ركبها كذلك وكالموت المرض  
وعارض الريح الشديداً ولو كانت الدابة وحدها أتلفت شيئاً كزرع أو غيره فان كان في وقت جرت

كزنا وسرقة بعد التوبة  
فهم من قوله (وأخذ) بضم  
أوله (بالحقوق) أي التي  
تتعلق بالادمين كقصاص  
وحد فذف ورد مال أنه لا  
يسقط شيء منها عن قاطع  
الطريق بوقوعه وهو كذلك  
(فصل في أحكام الصيال  
واتلاف البهائم)

(ومن قصد) بضم أوله (بأذى  
في نفسه أو ماله أو حريمه)  
بان حال عليه شخص يريد  
قتله أو أخذه ماله وان قل  
أو وطء حريمه (فقاتل عن  
ذلك) أي عن نفسه أو ماله  
أو حريمه (وقتل الصائل على  
ذلك) دفع الصياله (فلا ضمان  
عليه) بقصاص ولادية ولا  
كفارة (وعلى راكب الدابة)  
سواء كان ما أسكنها أو  
منسجها أو مستأجرها  
أو غاصبها (ضمن ما أتلفته  
دابته) سواء كان الاتلاف  
بيدها أو رجلها أو غير ذلك  
ولو بالات أو راث بطريق  
قتل بذلك نفس أو مال فلا  
ضمن

• (فصل في أحكام البغاة) وهم فرقة مساون مخالفة للامام العادل ومردة البغاة باغ ٣١٧ من البغي وهو الظلم (ويقال) يفتح

ما قبل آخره (أهل البغي) أي يقاتلهم الامام (بثلاثة نبرات) أحدها (أن يكونوا في منعة) بأن يكون أهم شركة بقوة وعدد وعطاع فيهم وان لم يكن المطاع اماما منصوبا بحيث يحتاج الامام العادل في ردهم اطاعته الى كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فان كانوا افراد ليس لهم ضبطهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (ان يخرجوا عن قبضة الامام) العادل اما بترك الانقياد له او بمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق ماليا وغيره كحد وقصاص (و) الثالث (ان يكون لهم) اي للبغاة (تأويل سائغ) اي محتمل كما عرفت به بعض الاصحاب كطائفة أهل صفين يدم عثمان حيث اعتقه دوان عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فان كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاند ولا يقاتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا أمينا فظنا يسألهم ما يكرهونه فان ذكروا له مظلمة هي السب في امتناعهم عن طاعته أزالها وان لم يذكروا شيئا أو أصروا بعد إزالة المظلمة على البغي فقتلهم ثم أسيرهم بالقتال (ولا يقتل أسيرهم) أي البغاة فان قتله شخص عادل فلا قصاص عليه في الأصح ولا يطلق أسيرهم وان كان صبي أو امرأة حتى تنقضي الحرب

العادة بضبطه فيه لا بالأون من صاحبها ان لم يقهر صاحب المتاع والهرة وكل حيوان عهد منه الاتلاف يضمن صاحبه أو من يأويه ما يتلفه لا الأون من أراو يدفع بالاختفالاختف كاصائل نعم لاضمان لما يتلفه الطيور ومنها النحل لان العادة ارسالها ومنه الحمام لذلك ولو كان بداره كلب عقور أو دابة جروح ودخلها انسان باذنه ولم يعلم بالحال فعليه الكلب أو رحمته الدابة أي رفسه ضمن وان كان الداخل بصيرا أو دخلها بلا إذن أو أعلمه بالحال فلا ضمان لانه المنسوب في هلاك نفسه ويجوز حبس الحيوان في الاقفاص ونحوها ان يتعهد بها بما يحتاج اليه • (فصل في بيان أحكام البغاة) من البغي كما يأتي قالوا وليس البغي هنا وصفا مذكورا بل يكونه بتأويل صحيح ولذلك قبلت منهم وصح قضاء قضائهم ونحو ذلك ما لم يستحلوا دماءنا وأموالنا وتقام الحدود في ديارهم كدارنا والاصل فيه قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين ائتتلاوا الآية وليس فيه ذكر الخروج على الامام صريحاً لكنها تشبه له امورهها أو تفتنه فيه لانه اذا طلب القتال ائفى طائفة على طائفة فلا يفتى على الامام أولى (قوله العادل) ليس قيداً فان اعتبر العادل أحد وجهين والراجح خلافه فلا فرق بين العادل وغيره هنا وفيما يأتي وفي شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر اجماعاً ويجاب عن خروج الحسين رضى الله عنه على يزيد بن معاوية وعمر بن سعيد ابن العاص رضى الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوهم بان المراد به اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم (قوله وهو الظلم) أي ومجاوزة الحدود بذلك انظروا لهم عن الحق (قوله ويقاتل) أي وجوباً (قوله يفتح ما قبل آخره) أي مع ضم أوله على البناء لا مجهول ويجوز بناءه للفاعل وضميره عائداً الى الامام المعلوم من المقام وليس هو من حذف الفاعل كما قيل بل هو أولى (قوله يقاتلهم الامام) أي أو نائبه (قوله منعة) بفتح النون والعين المهملة ونسرها المشرح باقوة والشوك بحيث يمكن معه مقاومة الامام (قوله ويطاع الخ) هو عطف على بقوة وهو يقتضي أن المطاع من المنعة المذكورة وهو ممكن ان جعل زيادة على الشوك (قوله عن قبضة الامام) أي عن طاعته بانفرادهم بوضع ولوم العصاة (قوله مالياً وغيره) لافرق بين أن يكون لله تعالى أو لا كما قال العلامة البراسي ويدخل في هذا الضابط كما قال العراقي ما لو قاتل فتان من المؤمنين فاصحح الامام بينهم لانه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع الى الامام فترك ذلك والافتيات عليه منع لحق متوجه عليهم (قوله سائغ) بهمة أوله ومهمة آخره (قوله محتمل) أي للصحة من الكتاب والسنة بحيث لا يقطع بفساده كما أشار اليه الشارح فالمراد به غير القامد وخروجهم من القيد والخوارج وهم الذين يكفرون مرتكب الكبيرة ويتركون الجماعات فليسوا ببغاة ولا يقطع اطاع لكن ان قاتلوا فانه ادفعهم (قوله بعض الاصحاب) أي اصحاب الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله أهل صفين) أي والتهروان وهي بكسر أوله وثانيه المشدد اسم بلد أو اقليم وكذا التهروان (قوله حتى يبعث) أي وجوباً وكون المبعوث عارفاً واجب أيضاً ان يبعث للمناظرة والاستحباب كما قاله الأذري كالزركشي وهو المعتمد (قوله اميناً) أي ندباً (قوله فظننا) أي جواراً (قوله مظلمة) بكسر اللام وقصها قال العلامة المرادي والفتح هو القياس (قوله ثم أسيرهم) أي وجوباً (قوله في الأصح) هو المعتمد لكن تلزمه الدية (قوله ولا يطلق أسيرهم) قال الماردي وغيره المراد بذلك الحبس وعلمه بأنه أمتنع من حق واجب عليه أي البغاة فان قتله شخص عادل فلا قصاص عليه في الأصح ولا يطلق أسيرهم وان كان صبي أو امرأة حتى تنقضي الحرب



و يتفرق جمعهم الان يطبع اسيرهم مختار باتباعته للامام (ولا يفتن مالهم) ويرد سلاحهم و خيولهم اليهم اذا انتقضت الحرب و امننت غنائمهم بقتلهم أو ردهم ٣١٨ للطاعة ولا يقاتلون بعظيم كآروم و خيولهم الاضرورة فبقايتهم بذلك كان قاتلونا به

فيحبس به كالدين فانه العلامة البراسي (قوله و يتفرق جمعهم) أي تفرق قلاع و ديارهم (قوله ولا يفتن مالهم) أي ولا تقطع أشجارهم و ما أنلقه باغ على عادل أو عكسه فمضون الاضرورة ولو وطئ أحداهما لم لا خرب الاشبهة بعدد ما حذر لزمه المهران اكرهها و الولد رقيق (قوله ولا يقاتلون بعظيم كآروم) أي فيحرم كالذي بعده (خاتمة) الامامة فرض كفاية كاقضاء و شرط الامام كالفاضي و يزيد عليه كونه شجاعا قويا و تنعقد له الامامة ببيعة من تيسر اجتماعهم عليه من أهل الحل والعقد أو باس تخلاف امام قبله ببيعة من أوجبها الامر شوري بين جماعة فيختارون واحدا منهم كما جاء في عمر رضي الله عنه الامر شوري بين ستة عثمان و علي و الزبير و عبد الرحمن بن عوف و سعد بن أبي وقاص و طلحة و رضي الله تعالى عنهم أجمعين فاختاروا عثمان رضي الله تعالى عنه و قد نظم ذلك بعضهم فقال

أصحاب شوري ستة فيها كلها • لكل شخص منهم قدر على  
عثمان طلحة و ابن عوف يافتي • سعد بن وقاص زبير مع علي

أو بآية لا مذى شوكة فخر اعليهم غير كافر و يجب طاعة الامام ولو جائر اقيما لا يخالف الشرع من أمر أو مني

(فصل في بيان أحكام الردة أعادنا الله تعالى و المسلمين منها) • وهي تحبط الثواب مطلقا و كذا العمل ان اتصت بالموث (قوله قطع الاسلام) أي من المكلف الذي يصح طلاقه ولو سكران متعديا لا يصح و مجنون و مكره و خرج به المنتقل من دين الى آخر فانه لا يسمى مرتدا وان كان لا يقبل منه الا الاسلام (قوله كسجودا من) أي الاضرورة بان كان في بلادهم مثلا أو أمروه بذلك و خاف على نفسه (قوله او كذب رسول) أي أو نبيا أو سببه أو استخف به أو بابه أو باسم الله تعالى أو بوعده أو أمره أو نهييه أو نحو ذلك (قوله في الأصح) هو المعتقد (قوله و مقابل الأصح الخ) مرجوح (قوله وفي الثانية الخ) مرجوح أيضا (قوله فان تاب) أي ترك و ان كان زنديقا و تذكر ذلك منه (قوله قتل) أي وجوبه ولو امرأة أو امرأه بدم قتل النساء الذي استند اليه أبو حنيفة رضي الله عنه ان صح فهو مذموم أو محمول على الحريرات (قوله لا باحراق و نحوه) أي كغريق مثلا (قوله في الأصح) هو المعتقد (قوله ولم يغسل) أي لم يجب غسله بل يجوز ذلك (قوله ولم يصل عليه) أي تحرم الصلاة عليه (قوله ولم يدفن في مقابر المسلمين) أي لا يجوز دفنه فيه أو لا يجب دفنه مطلقا بل يجوز اغراء أكلا ب على جيفته الا ان حصل ايذاء به بدم دفنه (تنبيه) ولد المرتدان انفة قبل الردة أو فيها أوله أصل لم فلم أوله أصل مرتد فترد في مقابر (قوله بلوغه فان تاب و الا قتل) حدوا الأصح من نحو ثلاثين قولاً من مات من أولاد الكفار قبل بلوغه في الجنة شـد ما لا لها المسلمين فيه أو مال المرتد يحبس عند عدل و يقضى منه دينه ولو لله تعالى و قيمة ما أنلقه فيها أو قبلها أو يفتى على من عليه نفقته و تصرفه ان لم يحتمل الوقف كالبيع و نحوه باطل و الا فوقوف (قوله فربيع العبادات) فتم من ذكره قبل الاذان و منهم من ذكره بعد الجنائز كالغزالي و منهم من ذكره قبل الجنائز كالزني و الجهم و قال الرافعي و اعلمه أليق و تبعهم النووي في المنهاج و ذكره المصنف كغيره هـ و لكل مناسبة تعلم بالتأمل انتهى

او احاطوا بنا (ولا يذوق على جريحهم) و التذيف تحميم النمل و تحميلة

• (فصل في احكام الردة)

وهي اربع انواع الكفر ومعناها ما عجز الرجوع عن الشيء الى غيره و شرعا قطع الاسلام بنية ككفر او قول ككفر او فعل ككفر كسجود اصنام سواء كان على جهة الاستمراء او العناد او

الاعتقاد كمن اعتقد حدوث

الصانع (ومن ارتد عن الاسلام) من رجل او امرأة

لمن انكرو وجود الله او كذب

رسولا من رسل الله او حال

محرم بالاجماع كالزنا و شرب

الخمر أو سحر الا بالاجماع

كالنكاح و البيع (استتيب)

وجوبه في الحال في الأصح

فيه ما و مقابل الأصح في

الأولى ان يسن استتابته

وفي الثانية انه يجهل (ثلاثا)

أي الى ثلاثة أيام (فان تاب)

يعوده الى الاسلام بان اقر

بأشهادتين على الترتيب

ان يؤمن بالله و لا ثم برسوله

بان عكس لم يصح كما قاله

النووي في شرح المذهب

في الكلام على نية الوضوء

(والا) أي وان لم يقب المرتد

(قتل) أي قتله الامام ان

كان سراحا ضرب عنقه لا باسراق و نحوه فان قتله غير الامام عزروا ان كان المرتد زنديقا جازلا سدقة له في الأصح ثم فصل ذكر المصنف حكمه بالنظر للعدل و غيره في قوله (لم يغسل و لم يصل عليه و لم يدفن في مقابر المسلمين) و ذكره المصنف حكمه بترك الصلاة في ربيع العبادات و اما المصنف في ذكره هـ فقال

• (فصل) في بيان أحكام تارك الصلاة المفروضة على الأعيان • أصله تجدد أو غيره وافظ فصل  
ساقط من بعض النسخ (قوله بأحدى الخمس) أي لا يغيرها ولو من مذورة (قوله أن يتركها) أي  
يجز وجهها عن وقتها أو لا يصلي أصلا و ذكر المصنف هذا التارك لأحاجة إليه هنا لأن الحد كاف  
في كونه ولو لم يكن من واحدة منها ويجوز شرطها بالجمع عليه كذلك (قوله وهو مكلف) أي  
وايس معذور بانحوا قرب عهد بالاسلام (قوله التارك لها) لوقال الجاحد لها أو غير المستند  
وجوبها كان أولى فتأمل (قوله أن يتركها) أي أو يترك ركناً أو شرطاً من شروط صحتها بالجمع  
عليه لا نحو وضوء بلانية (قوله يخرج وقتها) أي وقت العذر فلا يقتل بالظهور إلا بعد غروب  
الشمس مثلاً • (فائدة) • هي يقتل بالجمعة إذا أخرجهما عن وقتها أو لا نعم يقتل وإن قال أصليها  
ظاهر البكن بشرط أن تكون البلد مصر إلا أن أباحنية رضي الله عنه لا يوجبها في القرى  
ويشترط في التارك أن يكون متفقاً على وجوبه (قوله فيستتاب) أي ندباً حالاً أو مدة ثلاثة أيام  
بأن يتوعدة الإمام ولو بنائبه في وقت المؤذنة أنه متى فات وقتها ولم يسهلها قتل فان أصر على  
التارك حتى خرج الوقت قتله الإمام ولو بنائبه كما يأتي وإن أبدى عذراً كالنسيان أو أنه صلى ولو  
كان كاذباً لم يقتل ولا يقتل أيضاً بترك القضاء أو المراجعة واجبة والفرق بينهما أن جريئة  
المرتد تخذه في النار بخلاف تارك الصلاة كسلاً (قوله وإن لم يترك) أي بان لم يصل (قوله قتل)  
أي بالسيف لا بغيره من أنواع القتل بالهيئة الخنق وخوذة وسيلح وتوسيط وتكبير وتشكيل  
وتحذ ذلك قالوا وأول من أحدث القتل بالهيئة السلطان الظاهر ببعض في زمانه والآن عليه  
وما قبل من أنه لا يقتل بل يحبس حتى يصلي أو يعزركا في ترك الصوم والحج والزكاة مردود  
بالنص هنا مع أن الصوم لا يتصور المنع منه والحج على التماس إلى الموت والزكاة يأخذها الإمام  
من المحتنع قهر عليه (قوله حد الا كفراً) أي ويسقط بالتوبة لوجود النص أيضاً • (تجدة) •  
قال الغزالي لو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة أو أحلت له شرب  
الخمر مثلاً أو جوزت له كل مال السلطان فلا شك في وجوب قتله على الإمام فتأمل

#### • (كتاب فيما أحكام الجهاد) •

المتأني من سيره صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي ما خرج فيها بنفسه وكانت سبباً وعسرين وقيل  
تسعين وعشرين والحق قاتل فيها بنفسه ثمانية بدر وأحدر المريسيع والخذدق وقرية وخيبر  
وسنين والطائف والصحيح أنه لم يقتل بيده إلا رجلاً واحداً وهو أبي بن خلف في غزوة أحد ومن  
بعونه أيضاً ويقال لها أسراياه وهي التي لم يخرج فيها بنفسه وكانت سبباً وأربعين والاصل فيه قوله  
تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه  
وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقوموا  
الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا قالوها عصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على  
الله وخبر مسلم أيضاً الغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وهو مأخوذ من المجاهدة  
وهي المقاتلة على إقامة الدين (قوله وكان الأمر به) صوابه وكان الاتيان به فتأمل (قوله بعد  
الهجرة) أي في حياته صلى الله عليه وسلم لم (قوله فرض كفاية) وأما قبل الهجرة فكان ممنوعاً أولاً  
مطلقاً ثم أبيع له قتال من قاتله ثم أبيع له الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أبيع مطلقاً في السنة

• (فصل) وتارك الصلاة  
المعهودة الصادقة بأحدى  
الخمس (ع) على ضربين  
أحدهما أن يتركها  
وهو مكلف (غير معتقد  
لوجوبها كونه) أي  
التارك لها (حكم المرتد)  
وسبق قريباً بيان حكمه  
(والثاني أن يتركها كسلاً)  
حتى يخرج وقت حال كونه  
(معتقاً للوجوب أبيع تائب  
فإن تاب وصلى) هو تقسيم  
للتوبة (والا) أي وإن لم  
يتب (قتل حد) لا كفراً  
(و) كان (حكمه) حكم  
المسلمين في الدفن في مقابرهم  
ولا يطعم من قبره ولا حكم  
المسلمين أيضاً في الغسل  
والتكفين والصلاة عليه  
والله أعلم

• (كتاب) أحكام الجهاد •  
وكان الأمر به في عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد الهجرة فرض  
كفاية



واما بعده فالكفار حالان احدهما ان يكونوا يلاذهم فالحج اذ فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فاذا فعله من فيه كفاية سقط  
الحرج عن الباقيين والثاني ان يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين او ينزلوا قريتهم فالحج اذ فرض كفاية على من فيهم فيلزم  
اهل ذلك البلد الدفع للكفار (٣٢٠) بما يمكن منهم (وشرايط وجوب الجهاد سبع خصال) احدها (الاسلام) فلا جهاد على

كافر (و) الثاني (البلوغ)  
فلا جهاد على صبي (و)  
الثالث (العقل) فلا جهاد  
على مجنون (و) الرابع  
(الحرية) فلا جهاد على  
رقيق ولوا امره سيده ولا  
مبعوض ولا مدبر ولا مكاتب  
(و) الخامس (الذكورة)  
فلا جهاد على امرأة وخنثى  
مشكل (و) السادس  
(الصحة) فلا جهاد على  
مريض بمرض يئسه عن  
قتال وركوب الامشقة  
شديدة كحصى مطبقة (و)  
السابع (الطاقة) على  
القتال فلا جهاد على اقطع  
يد من يده ولا على من عدم  
اهمية القتال كسلاح  
ومركوب ونفقة (ومن  
امر من الكفار على  
ضرب يضره) لا تخير فيه  
للامام بل (يكون) وفي  
بعض النسخ بدل يكون  
يصير (رفيقا بنفسه) اي  
اي الاخذ (وهم الصبيان  
والنساء) اي صبيان  
الكفار ونساءهم وبلحق  
بما ذكره الخائف والمجانين  
وخرج بالكفار نساء  
المسلمين لان الامر لا يتصور  
في المسلمين (وضرب لا يرق  
بنفسه) وهم الكفار

الثانية بعد الفتح بقوله تعالى انقروا خفافا وثقالا وقاتلوا المشركين كافة وهي آية السيف وقيل  
التي قبلها (قوله) (واما بعده) اي بعدم موته صلى الله عليه وسلم (قوله في كل سنة) اي مرة فان احتج  
الى زيادة زيد بقدر الحاجة (قوله من فيه كفاية) اي ولو لم يلازمهم كالصبيان لانه اقوى  
نكابة في الكفار (قوله اهل ذلك البلد) وفي بعض النسخ اهل ذلك المل ولوعيدا وصبيانا  
ونساء وان لم ياذن لهم السادة والاولياء والازواج (قوله وجوب الجهاد) اي مقاتلة الكفار  
(قوله سبع خصال) اي احوال او اوصاف جمع خصلة واعاد الشارح الضمائر عليهم اذ كره  
باعتبار كونهم اشياء فتامل (قوله فلا جهاد على كافر) اي ذمي او غيره وعن بعضهم انه استثنى  
هذا من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله فلا جهاد على صبي) هو بالمعنى الشامل  
لانني وانما تدخل في المرأة فيما ياتي بالعموم والاولوية (قوله فلا جهاد على رقيق) اي ذكر  
او انثى (قوله ولوا امره سيده) اي فلا يجب عليه بامره لانه ليس من الاستخدام نعم للسيد  
استصحاب غير المكاتب للخدمة (قوله ولا مبعوض) اي وان قل الرق (قوله فلا جهاد على  
مريض الخ) الا يضره نحو صداع خفيف ووجع ضرر وعرج يسير وقطع الاقل من اصابع  
يديه وجميع اصابع رجله ان امكنه المشي من غير عرج ولو مرض بعد سفره خبير بين  
الرجوع وعدمه وان حضر الصف (قوله الطاقة على القتال) وفي بعض نسخ المتن الطاقة  
للقاتل اي بماله الذي يجب بذله في الحج ومركوب وقدرة على الركوب ويحرم سفر جهاد بغير  
اذن اصوله المسلمين ذكورا كانوا او اناثا من جهة الاب والام حتى لو اذن بعضهم ولم ياذن  
الباقيون امتنع السفر وسفر غيره بغير اذن اصوله مطلقا وبغير اذن رب دين حال عليه وان قل  
فان اذن له احد منهم ثم رجع بعد خروجه وجب عليه العود ان لم يحضر الصف وامن الطريق  
وكذا لو فرغت نفقته نعم لا يحرم سفره لم فرض ولو كفاية بغير اذن اصوله (قوله لا تخير فيه  
للامام) اي او نائبه (قوله بنفسه) بفتح السين المهملة وسكون الباء الموحدة وهو الاسر  
كما قاله النووي في تحريره ويصرون كمال الغنيمة ومنهم الارقاء والمبعوضون ولا يسرى الرق  
الى بعضه الحرك كما اعتده العلامة الرملي وياتي في باقيه الحر التخيير بين الرق والمان والقدار قوله  
والمجانين) وكذا الارقاء فينتقلون من ايدي الكفار الى ايدي المسلمين مع استرقاقهم (قوله  
نساء المسلمين) اي فلا يرقون بالاسر (قوله الرجال البالغون) دخل في ذلك عتيق الذي لا عتيق  
المسلم كما ياتي فتامل (قوله والامام) اي او امير الجيوش كما في بعض النسخ (قوله الاسترقاق)  
اي ولو لوثنى او عسري او بعض شخص على المصحح في الروضة اذ اراد مصلحة ولا يسرى الرق  
في هذا الى باقيه (قوله اما بالمال) اي باخذ منهم سواء كان من ماله او من مالنا تحت  
ايديهم ويكون مال القدام ورقابهم كسائر اموال الغنيمة كما سيذكره المصنف ولا يراد اليهم  
سلاحهم لانه لا يصح بيع السلاح الذي في ايديهم بمالههم ببذله لانا قال العلامة الرملي  
مالم يظهر في ذلك مصلحة لناظره وانا مالار بيسة فيه ويفرق بينه وبين منع بيع السلاح  
اهم مطلقا بان ذلك فيه اعانتهم ابشدا من الاتحاد فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا امر

الاصليون (الرجال البالغون) الاسرار العاقلون (والامام مخير فيهم بين اربعة اشياء) احدها (القتل) يضرب رقبة في  
لا تخير في ولا تغريق مثلا (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق كبقية اموال الغنيمة (و) الثالث (المان) عليهم  
بضريبة سيولهم (و) الرابع (الفدية) اما بالمال

أو بالرجال) أي الامتري من الماين وقال فدائم كقيمة أموال الغنيمة ويجوز أن ينادى مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم (يقول) الامام (من ذلك ما فيه المصلحة) لله - ابن فان خفي عليه الاخطاء بسهم ٢٢١ - حتى يظهر له الاخطاء فينهله وخرج

بقوله سابقا الاماميون

الذين ارغبوا الاماميين كالمرتدين

في طاعتهم لامام بالاسلام

فلا امتنعوا منهم (ومن

الذين من الكفار (قبل الاسلام)

أي اسير الامام له (أحرز

ماله ودمه وصغار اولاده)

عن النبي وحكمهم بالاسلام

تبعه لا بخلاف البايعين من

اولاده فلا يعصمهم اسلام

أبيهم والاسلام الجديد يصم

أيضا الولد الصغير واسلام

الكافر لا يعصم زوجته عن

استرقاقها ولو كانت حاملا

فان اترقت انتقطع نكاحه

في الحال (ويحكم الصبي

بالاسلام عند وجود ثلاثة

أشياء) أحدها (أن يسلم

أحد أبيه) فيحكم بالاسلام

تبعه اللهم وأما من بلغ مجنوناً

أو بلغ عاقل ثم جن فكأن صبي

والسبب الثاني مذكور في

قوله (أو بسببه مسلم) حال

كون الصبي منفرداً عن

أبيه) فان سبي الصبي مع

أحد أبيه فلا يتبع الصبي

الابن له ومعنى كونه مع أحد

أبيه ان يكونا في جيش

واحد وغنيمة واحدة

لان مالكم ما يكون واحداً

ولو سباهم ذى وحله الى دار

الاسلام لم يحكم بالاسلام

في الدوام بخلاف ان يتصرف به لمصلحة وخرج بقوله انما يجوز ان يتبادى - الاحكام  
بامرنا على الاوجه فتأمل (قوله أو بالرجال) ومنهم غيرهم أو بأهل الذمة كما يحتمل بعضهم وهو  
ظاهر (قوله كالمرتدين) الكافر هنا استعصائية أو لادخال الزنافة فتأمل (قوله وصغار  
اولاده) أي الاسرار وان سلبوا لانهم يتبعونه في الاسلام وتخرج بالاسرار الارقاء امرهم تابع  
لامر ساداتهم لانهم من أموالهم ويعصم أيضاً رجل زوجته ويعصم الحليلة لان اترقت أمه  
قبل اسلام الاب فلا يطل اسلامه وقه كانه فصل وان حكم بالاسلامه وولد له وكذا ولده المجنون  
ولو بعد البلوغ كانه غير (تنبيه) يجوز استرقاق عتيق ذمي وزوجته الحرة بعد عقد الذمة له  
ويقطع نكاحه وعلى هذا يحمل كلام الشارح لاعتين مسلم ولا ذمي - ومعنى رقيق أحد الزوجين  
الحريين انقطع نكاحهما ويبسط دين حري على مثله برق أحدهما كذلك بخلاف مالهو كان غير  
حري أو على غير حري فلا يسطر برق أحدهما (قوله لا يعصم زوجته) أي الحادثة بعد عقد  
الذمة له لان العقد لا يتناولها (قوله ويحكم الصبي) أي والصبيبة كما قاله العلامة ابن قاسم على  
ان لفظ الصبي يشمل الذكر والانثى كما نقله الاسنوي عن ابن حزم وأقره ومثله المجنون والمجنونة  
(قوله بالاسلام) أي بالاسلام ظاهر أو باطناً هذا وفيما يأتي بعده ومن ثم لو وصف الكافر هذا وفيما  
بعده بعد البلوغ أو الافاق صار مرتداً بخلاف الاسلام بالدار كما يأتي (قوله عند وجود ثلاثة  
أشياء) وفي بعض النسخ ثلاثة أسباب أي عند وجود واحد منها (قوله أحد أبيه) المراد  
أحد أصوله وان بعد حديث ينسب اليه ذكر أو أنثى وارثاً كان أو غير حراً كان أو فقيراً  
أو كان من جهة الام أو كان مميماً أو كان الاقرب حياً واستقر كافراً فابايع أو افاق ووصف  
الكافر مرتداً قال العلامة ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذمي غائب أو مسلم في غيبته ثم حضر  
بعد بلوغ ولده ووقع النزاع في ان بلوغه قبل الاسلام أو بعده ولا يبعد تصديق الام  
لان الاصل بقاء الصبي الى الاسلام وأما أصل بقاء الكافر بلوغ الولد فتدفعه بوجود  
الاسلام فتأمل (قوله فكأن صبي) أي فيحكم بالاسلام (قوله السبب الثاني الخ) لاجابة الى  
هذا التاويل في هذا ما بعده فتأمل (قوله أو بسببه مسلم) وفي بعض النسخ ان يسببه مسلم  
فيحكم بالاسلام ظاهر أو باطناً سواء كان السبي بالافاق أو لا كما تقدم (قوله ولو سباهم ذمي)  
أي منفرداً عن أبيه كما هو ظاهر فلو سباهم مسلم وذمي - حكم بالاسلام تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره  
القاضي وغيره وأقره في شرح الروض (قوله في الاصح الخ) هو المعتقد (قوله بل هو على دين  
السبي) فلو كان سبيهم ودياً أو نصرانياً صار هو كذلك وان كان أبوهم ودين أدونيه - بين  
مثلاً ومن هنا يتصور عدم التوافق بين الاولاد والابوين أو بعضهم في اليهود أو النصارى وهذا  
مما يقع في موضع كثيرة فليست تظن له ولو سبي أبوهم بعد سبي الذي آياه ثم اسلم احكم بالاسلام  
خلافاً للعالمى (قوله وفيها مسلم) أي بحيث يمكن كونه منه ولو أسير أو تاجر أو حجة فإنهم ان  
استلموه كافر بيعة تبعه في النسب والكفر واذا حكم بالاسلام في هذه الامور الثلاثة فبايع  
بحكم الكفر هل يكون مرتداً أو لا فان كان اسلامه تبعه الا - ذمي أو ذمي - أبيه فيستتاب



• (فصل في احكام الساب وقسم الغنمية •) ومن قتل قتيلا اعطى سابه • بفتح اللام بشرط كون القاتل مسلما ذكرنا كان او انثى  
 سرا او عبدا بشرطه الامام له والا والساب ٢٢٢ ثياب القتل التي عليه والخف والران وهو خف بلا قدم يلبس للساق

والاقتل لانه مرتد وان كان اسلامه تبعه الدار فليس عرثا ويبقى على دينه والقوق ينسحان  
 تبعية الدار ضعيفة بخلاف ما قبلها كما مر  
 • (فصل في بيان احكام الساب وقسم الغنمية) • والساب بفتح السين واللام لغة الاخذ فهو  
 وشرا اخذ ما يباعى بقتيل كافر من مطبوس ونحوه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من  
 قتل قتيلا اعطى سابه والغنمية فعليه حتى منعولة وهي لغة وشرا ما ذكره المصنف والاصل فيها  
 قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من ثمرى الاية وهى من خصائص هذه الامة لقوله صلى الله عليه وسلم  
 احب الى الغنائم ولم تحل ابى قبلى (قوله ومن قتل قتيلا) اى من الحربيين والقتل ليس قيدا  
 بل المدار على ازالة المنعة بقتل او غيره كما يأتى وانما قيد بالقتل موافقة للعديد الشريف فتأمل  
 (قوله مسلما) اى عاقلا او لا بالغة او لا (قوله أو عبدا) اى لمسلم نعم لاسب لئلا يخذل ولا مرجف  
 ولا خائن ونحوهم (قوله ثياب القتل التي عليه) اى ولو بالقوة لا يدخل ما لو نزعهما وقاتل في البحر  
 او عريا على المعتمد (قوله والران) بالراء والنون (قوله وآلات الحرب) هل ولو تعددت  
 كرمحين وسيفين فباخذ الجميع او لا ياخذ الآلة واحدة قال بعضهم ياخذ الجميع وقال بعضهم  
 ياخذ آلة واحدة والظاهر الثاني وهو المعتمد (قوله أو أمسهك بعنانه) أو أمسهك غلامه مثلا  
 (قوله والنفقة التي معه) ولوجه مبنيها (قوله والجنينة) اى لا الحقيقية ولا ما فيها من نقد وغيره  
 وهى وعاء يشد على حقه والبيعير او القرس ما لم يجعلها او غاية لظهوره فلو تعددت الجنائب اختار  
 واحدة منها لان كلاً منها اجنبية من ازال منعه وكذا اكل ما تعدد من نوع واحد (قوله شر ذلك  
 الكافر) اى المقاتل او المدبر عن القتال والحرب قائمة ولو صيبا او امرأة لم يلزم بقاها لانه يؤخذ  
 سلبه ما ولو اعرضه - تحقق الساب عنه لم يقطع حقه منه (قوله كان يققا عينيه) كان الاولى  
 أن يقول كان بعينه ايشمل ما اذا كان بعين واحدة فتأمل (قوله أو يقطع يديه ورجليه) اى  
 أو يديه أو رجليه أو يدا ورجلا فلو قطع شخص يدا ولا آخر رجلا بعده فهل يكون الساب لهما  
 أو لثاني فقط فيه نظر قال شيخنا والتماس انه يكون للثاني لانه هو الذى ازال منعه بخلاف  
 ما لو قطع ما عاقنه ما يشتركان وكذا لو أسراه (قوله وهو الربح) الربح الماين مال الكفار (قوله  
 وشرا المال) ومثله الاختصاص (قوله الماين للمساين) خرج به الكفار فما حصله منهم  
 فهو اهام (قوله اهل حرب) قيد لا بد منه (قوله وارجاف) اى اسراع (قوله خيل أو ابل)  
 لو سكت عنهم كان أولى واظهر ايشمل فهو جبر وبغال وسفن ورجالة ومنه المسروق وما حصل  
 باختلاس أو صلح أو هدنة أو الحرب قائمة (قوله المال) وكذا الاختصاص أيضا (قوله  
 الماين) اى للمساين (قوله وتقسم الغنمية) اى وجوبا (قوله بعد اخراج الساب منها)  
 وكذا بعد اخراج الماين الاذمة كاجر حفظ ونقل ورجال وراع ونحو ذلك (قوله لمن شهد) اى  
 ولو فى الاثناء (قوله اى - حضر) واما مرجف أو نحوهم مما مر نعم يستحق نحو جاسوس أو سله الامام  
 وسرية كذلك وكبر مع الامام (قوله لا ينفية القتال) ومنه تاجر ومحترف وخياط ونحو  
 ذلك (قوله فى الاظهر) هو المعتمد (قوله ويعطى) اى الامام أو نائبه (قوله لفرسه) اى الذى

نقط وآلات الحرب  
 والمركب الذى قاتل عليه  
 أو أمسهك بعنانه والسريرج  
 واللباس ومقود الدابة  
 والسوار والطوق والمنطقة  
 وهى التى يشد بها الوسط  
 والخاتم والنفقة التى معه  
 والجنينة التى تقاد معه وانما  
 - تحقق القاتل سلب الكافر  
 اذا غرقت نفسه حال الحرب  
 فى قتله بحيث يكفى بركوب  
 هذا الفرر شر ذلك الكافر  
 فلو قتله وهو أمير أو نائبه أو  
 قتله بعد انضمام الكفار فلا  
 ساب له وكفاية شر الكافر  
 ان يزيل امتناعه كان يققا  
 عينيه أو يقطع يديه ورجليه  
 والغنمية لغة ما خوذ من  
 الغنم وهو الربح وشرا  
 المال الماين للمساين من  
 كفار اهل حرب بقتال  
 وايحاف خيل أو ابل وخرج  
 باهل الحرب المال الماين  
 من المرتدين فانه فى لا غنمية  
 (وتقسم الغنمية بعد ذلك)  
 اى بعد اخراج الساب منها  
 على خمسة اجناس يعطى  
 اربعة اجناسها) من عقار  
 ومنقول (من شهد) اى  
 حضر (الوقعة) من الغنائم  
 غنية القتال وان لم يقاتل مع  
 الجيش وكذا من حضر

لا ينفية القتال وقاتل فى الاظهر ولا يثنى ان حضر بعد انقضاء القتال (يعطى للفراس) الحاضر الوقعة وهو من اهل القتال معه  
 يفرس مهيأ للقتال عليه سواء قاتل ام لا (ثلاثة امهم) سهمين افرسه وسهما له ولا يعطى الاقرس واحد وان كان معه افراس كثيرة





وسبق بيانهم ما قبل كتاب الصيام • (فصل) في قسم النبي على مستحقه • والنبي لغة ما خوذ من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال  
الراجع من الكفار الى المسلمين ٣٢٤ وشرعوا مال حصل من كفار لا قتال ولا ايجاب خيل ولا ابل كل جزية وعشر

ولا يشترط عدم قدرته على الاقتراض (قوله وسبق بيانهم ما قبل كتاب الصيام) فابراجهما  
من أرادهما

• (فصل في بيان أحكام قسم النبي على مستحقه) • وهو لغة وشرعا ما ذكره المصنف والاصل  
فيه قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية ولو قال الشارح في النبي وقسمه لكان  
أولى وأظهر الأهم الآن يقال انه راعى كلام المصنف فتأمل (قوله من فاء) بالمديني • فبأ (قوله  
مال) لو أقط اللام لكان أولى ليشمل الاختصاص ككتاب يقع قوله خيل ولا ابل لو أسقطه  
لكان أولى كما مر في الغنيمة فتأمل (قوله كل جزية وعشر التجارة) أي من الكفار وخارج ضرب  
عليهم على اسم الجزية وما تفرق راعاه ولو انك وضعتهم ومال صرتمات على الردة ومال ميت  
لا وارث له وغيره • تفرق (قوله ويقسم) أي وجوبه باخلافا لآلة الثلاثة ورضي الله عنهم حيث  
قالوا لا ينقسم بل جميعه المصالح المسلمين دليلنا قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى  
الآية فاطلق ههنا وقسمه في الغنيمة تحمل المطلق على المقيد جمعاً بينهم • وان اختلف السبب  
بالقتال وعدمه كما هنا الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل (قوله على خمسة) أي من  
الاقسام (قوله وسبق قريبا بيان الخمسة) أي في الكلام على الغنيمة (قوله الذين عيّنهم) أي  
الامام (قوله المرتقة) • وأبذل لطالب رزقهم من مال الله تعالى ويقال لهم المرشدون لانهم  
أرشدوا أنفسهم للذب عن دين الله تعالى وخروجهم المتطوعة فيه طوعون من الزكاة لان النبي  
عكس المرتقة (قوله وعن عياله) من أولاد وزوجات ورفيق لحاجة غزو أو لخدمة اعتادهما  
لانحر تجارة ويزادله بزيادة ذلك (قوله فيهم) ولو بعد موته حتى يستغنوا بتزويج  
النسب وبنات الذكرك في الديوار أو تركه به وانظر لو كان من تلزمه نفقته كافر أهله يعطى بعده  
أولا الأقرب أنه لا يعطى ومعه ماله أنه يعطى في حياته بل لو أسأت زوجته بعده فأنه يعطى  
لانتفاء العلة (قوله ويراعى) أي الامام (قوله الزمان والمكان) وعادة البلد في الطعام  
والملابس ويزاد ما زادت حاجته بزيادة ولد أو زوجة ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق  
ما يحتاجه لاقتالهم أو لخدمته اذا كان من يخدم (قوله وفي مصالح المسلمين) ومنها صرف  
الامام لأولاده • لم • مدموته • كان يصرف له في حياته من مال المصالح وكذا ما النبي • قاله  
السبكي فراجع (قوله على الصحيح) هو المعقد

• (فصل في بيان أحكام الجزية) • الماخوذة من الكفار وهي مغية الى أن ينزل عيسى عليه  
وعلى نبيه أفضل الصلاة والسلام فلا يقبل منهم حيلة الا الاسلام والاصل فيها قوله تعالى  
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وأخذ صلى الله عليه وسلم لها من مجوس هير ومن أهل نجران  
وأركان الخمسة عاقده ومعقوده ومكان ومال وصيغة (قوله أي كفت عن القتل) وقبل من  
الجزء وهو القضاء قال تعالى واذنوا يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تقضي (قوله وشرعا  
مال) وتطلق أيضا على العقد المفيد لذلك (قوله بعقد مخصوص) وهو الايجاب والقبول  
(قوله ويشرط) شرط أن يعقدها الامام قال شيخنا الشارعية من وجهة الى عقد الامام لان ركن

التجارة (ويقسم مال النبي  
على خمسة بصرف خمسة)  
يعني أي (أي من) أي  
الخمسة الذين (يصرف عليهم  
خمس الغنيمة) وسبق قريبا  
بيان الخمسة (ويعطى  
اربعة أخماسها) وفي بعض  
النسخ أخماسه أي النبي  
(للمتألفة) وهم الاجناد الذين  
عينهم الامام للجهاد واثبت  
الامامهم في ديوان المرتقة  
بعد انصافهم بالاسلام  
والتكليف والحرية والصحة  
قيمة رفق عليهم الامام الخماس  
الاربعة على قدر حاجتهم  
فيبحث عن حال كل من  
المتألفة وعن عياله اللازم  
لنفقتهم ومفوتهم وما يكفيه  
فيعطيهم كفايتهم من نفقة  
وكسوة وغير ذلك ويراعى  
في الحاجة الزمان والمكان  
والرخص والغلاء وأشار  
المصنف بقوله (وفي مصالح  
المسلمين) الى انه يجوز للامام  
ان يصرف الباقى عن  
حاجات المرتقة في مصالح  
المسلمين من اصلاح الحصون  
والثغور ومن شرع اصلاح  
وخيل على الصحيح

• (فصل في أحكام الجزية)  
وهي لغة اسم لخارج مجعول

على أهل الذمة سميت بذلك لانهم اجرت أي كفت من القتل وشرعا مال يلزمه كافر بعقد مخصوص ويشترط  
ان يعقدها الامام قول الحاشي الامام أهل الذمة التي كتب عليهم اما قطعتهم فقط الامام اه مصححه

أو نائب لا على جهة التاقية فبول اقررتكم بدار الاسلام غير الطراز اذنت في اقامته لكم بدار الاسلام على أن تبدلوا الجزية  
وتضادوا حكمكم الاسلام ولوقال الكافر للامام ابتداء أقروني بدار الاسلام كني (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها  
(البلوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق ٣٢٥ جنونه فان تنطع جنونه قليلا كساعة من

شهر لزمنه الجزية أو تقطع  
جنونه كثيرا على ذلك كيوم  
يجب فيه ويوم يفيق فيه  
لوقت أيام الافاقة فان  
بلغت سنة وجبت جزيتها  
(و) الثالث (الحرية) فلا  
جزية على رقيق ولا على  
سبيده أيضا والمكاتب  
والمدبر والمبعض كل رقيق  
(و) الرابع (الذكورية)  
فلا جزية على امرأة وحشي  
فان بان ذكوره أخذت  
منه الجزية للسنتين الماضية  
كما يجزى النوى في زيادة  
الروضة وجزم به في شرح  
المهذب (و) الخامس (أن  
يكون) الذي تعقده الجزية  
(من أهل الكتاب) كاليهودي  
والنصراني وأرمن له شبهة  
كتاب (و) تعقده أيضا الأولاد  
من يهود أو تنصر قبل  
الفسخ أو شيئا ككافي وقته  
وكذا تعقدها من أحد ابويه  
وثني والآخر كتاب ولزاعم  
التمسك بصحيف ابراهيم  
المنزلة عليه أو بزور داود  
المنزلة عليه (وأقل) ما يجب  
في (الجزية) على كل كافر  
(دينار في كل حول) ولا حد  
لا كثر الجزية (ويؤخذ) أي  
بسن للامام ان يما كس  
من عقدت له الجزية وحينئذ

من أركانها الخمسة المتقدمة فتأمل (قوله أو نائبه) أي المخاص أما العام فلا يصح أن يعقدها  
الابن الصريح لهما (قوله فبول الخ) هو إشارة إلى الركن الثاني وهو الصيغة وشروطها التي  
يشترطها مذهبهم ما ذكره الشارح (قوله بدار الاسلام) هو إشارة إلى الركن الثالث وهو  
المكان (قوله غير الطراز) الذي هو مكة والمدينة واليمامة وطرقها وقراها ويمنع من حرم مكة  
مطلقا وله دخول غيره نحو تجارة بشرط أخذ ثمن منه ولا يقيم بوضع أكثر من ثلاثة أيام (قوله  
وشرائط وجوب الجزية) أي شرائط من تعقدها أو تجب عليه بعد عقدتها (قوله لزمنه الجزية)  
أي ان كانت عقدت له حال افاقته في هذه والتي بعدها (قوله لوقت أيام الافاقة) ان أمكن فان لم  
يمكن فالظاهر أنه يجري عليه أحكام الجنون فان قل زمن الافاقة جدا فلا أثر له كما بحث وهو  
ظاهر ولو طرأ الجنون في أثناء الحول لزمنه القسط كونه حينئذ (قوله فلا جزية على رقيق) أي  
لا تعقده ولو عقدت له لم تجب عليه أيضا وان عتق ولا نظر لما يملكه المبعوض به من الحر (قوله  
أخذت منه) أي ان كانت عقدت له بطابعه أخذت منه والأدلة بهما لا يجمع بين التناقض ولذلك  
لا تؤخذ من أقام في دار الاسلام مدة ولم يهلم به (قوله وجزم به في شرح المهذب) وهو المعتمد على  
ما صرح (قوله الذي تعقده الجزية) هو إشارة إلى الركن الرابع وهو المعقود له الذي هو الكافر  
(قوله ان أحد ابويه وثني) أي ولو الام بان تكون كناية والاب وثني أم لا (قوله بصحيف ابراهيم)  
وكذا صحف شيت لان الله تعالى أنزل عليهم ما صحف فقال صحف ابراهيم وموسى وكذا الزبور قال  
تعالى وأنه أنزلني زبور الاولين وتسمى كتبها كما نص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه فاندرجت في  
قوله تعالى من الذين أوثوا الكتاب وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدية الاوثان  
والشمس والقمر والملائكة ومن في معناهم كن يقول ان الفلك حي فاطاق وان الكواكب آلهة  
فلا يقررون بالجزية واذا وجد عقد الذمة لاحد تناول أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده  
ومجانينهم وان لم ينشط دخولهم وكذا من له علاقة بنحو قرابة ومصاهرة من النساء والصبيان  
والجنان والارقاء بشرط دخولهم فيه (قوله وأقل ما يجب) هو إشارة إلى الركن الخامس  
وهو المال (قوله على كل كافر) ولو زنا وشيئا هما راعى وراهبا وأجيرا ونحو ذلك (قوله  
دينار) فلا تعقده بغيره ولو بقدر قيمته ويجوز أخذ القيمة عنه بعد ذلك ويجزى ذلك فيما يأتي  
ومحل كون أقاها دينار عند قوتها والافقة نقل الدار من المذهب انه يجوز عقدتها بأقل من  
دينار قاله الأذري وهو ظاهر متجه (قوله في كل حول) أي تجب بالعقد فلو مات في أثناء الحول  
وجب بقطعه (قوله ان يما كس) عند العقد وعند الأخذان عقد على الاوصاف كان يقول  
عقدت لكم الجزية على ان على المتوسط دينارين وعلى الغنى اربعة فان عقد على الاشخاص  
فالما كس عند العقد فقط (قوله اربعة دنانير) ويجوز الزيادة على النقص عنها (قوله  
والعبرة في المتوسط الخ) هو مقرر في الحالة الاولى وهي ما اذا عقد على الاوصاف أما اذا عقد  
على الاشخاص فكل من عقد له بشئ وجب عليه وان افقر بعد ذلك ويصير دينار في ذمته اذا

يؤخذ (من المتوسط) الحلال (ديناران ومن المتوسط اربعة دنانير استحبنا) ان لم يكن كل منهم مائة فان كان سقيم الم يما كس  
الإمام رضى الله عنه والعبرة في المتوسط واليسار بالآخر الحول (ويجوز) أي بسن للامام اذا صالح الكفار في بلادهم



لا في دار الاسلام (أن يشترط عليهم الضيافة) لمن يخرجهم من المساكن الجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة أن رضوا به ٣٢٦ الزيادة (ويقتضون عقد الجزية) بعد صيته (أربعة أشباه) أحدها (أن يؤدوا

الجزية) وتؤخذ منهم برفق كما قال الجهم ورواه على وجه الإهانة (و) الثاني (أن) تجرى عليهم أحكام (الاسلام) فيضمنون ما يلقونه على المأين من نفس ومال وإن دفعوا ما يمتنعون تحريمه كالزنا أقيم عليهم الحد (و) الثالث (أن لا يذكروا دين (الاسلام) إلا بالخبر) الرابع (أن لا يلقوا ما فيه ضرر على المأين) أي بأن أووا من بطاع على عورات المسلمين وينقلها إلى دار الحرب ويلزم المأين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وإن كانوا في بلادنا وفي بلاد مجاورنا لزمنا دفع أهل الحرب عنهم (ويعرفون بالباس الغيار) بكسر الغين المبهمة وهو الغير اللباس بأن يخطب الذي على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكنف والاولى باليهودي صقروا بالنصراني الأزرق وبالمجوسي الأسود والآخر وقول المصنف ويعرفون عسبه النور أيضا في الروضة تبعا لاصلها لكنه في المنهاج قال ويؤمر أي

بجزمه وتردد الزركشي في ضابط الغنى والمتوسط والمجسه انه كالمدة شقة بجماع أنه في مقابلة منقعة تعود إليه لا العاقلة له اذ لا موانعة عن ولا العرف لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطه ما باختلاف الابواب قاله العلامة ابن حجر والمقدانه كالمعاقلة (قوله لا في دار الاسلام) تبع فيه الاذرى في أحد قوليه والراجح منه انه لا فرق وصرح به العلامة ابن قاسم وغيره (قوله ان يشترط عليهم) أي على غير فقير من غنى أو متوسط في العقد برضاهم (قوله ان رضوا به) الزيادة التي هي الضيافة وبذلك كرفع أعداد الضيقات خيلاد وجلاء على كل واحد أو على الجميع وقد رأيت الضيافة ومحل إقامتهم من كنيسته وغيرها وجنس طعام وأدم وقد رها في الذخائر نقلا عن الأصحاب أنه يشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم وليلة ولا ضيف محل الطعام من غيرا كل لا المطالبة به ووضعه وبذلك كرايضاعاف الدواب ويجعل على العادة نعم أن ذكر نحو شتم كقول من لا ذكركه ولا يلزمهم لو واحد في زيادة على دابة الا اذا كان العدد المشروط عليهم أكثر منها (قوله كما قال الجهم) وهو المعقد ويكنى في الصغار في الآية اجراء أحكام الاسلام عليهم كما سببه بذلك جمع من الأصحاب وثمة به بان يجلس الآخذ ويقيم الكافر ويقطع رأسه ويحرق ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الآخذ خديته ويضرب له زمته وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين مردود بان هذه الهبة باطلة ودعوى استصحابها أو وجودها أشد بطلانها بل لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الخلفاء بعده أنه فعل ذلك (قوله كالزنا) أي أو السرقة أو نحو ذلك بخلاف ما لا يمتنعون تحريمه كشرب الخمر ونحوه (قوله أن لا يذكروا الخ) فان خالفوا ذلك عزره وان شرط استفاض عهدهم بذلك انتقض (قوله الابانليم) وفي بعض النسخ النسخ الاجنح (قوله ما فيه ضرر على المأين) وفي بعض النسخ ضرر للمأين يمنعون من سقيهم من الماء أو اطعامه من ثمره ومن انظرهم عيادهم ونافوس ونحوه ونحوه ومن أحداث نحو كنيسته أو ثمره أو أعادته الا لا يدفع صلحا على أن الأرض لهم أو انا وصالحناهم على السكنى فيها أو شرط ذلك ومن موانعة البناء جارم لم وان رضى به اذا كان يراه الملم على الوجه المعتاد بأن لم يكن قصيرا إعادة والا فيجوز ما وانه الزيادة عليه لانه مقصود في الابتداء وأما لو اشترى الكافر بناءه لم فلا يجب هدمه لكن يمنع من معود الزائد على بناء الملم الجار له (قوله بأن أو وا) بالمد (قوله ويعرفون) أي وجوباني المكافئين كما أشار إليه الشارح وهو يقع المنتاة التسمية وسكون العين المهملة وكسر الراء المنقطة وضبطه العلامة الخطيب بضم المنتاة التسمية رفح العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة على البناء للمفعول (قوله بأن يخطب الذي) ويكنى عن الخطابة بالهامة أو الطرطور كما عليه العمل الآن (قوله بالنصراني الأزرق) أو الكعب ويقال له الرمادي (قوله والآخر) الواد بمعنى أو (قوله لكن مقتضى كلام الجهم والخ) هو المعقد (قوله وهو بزاي مبهمة) أي مضمومة (قوله فوق الثياب) أي في حق الرجل وفي المرأة تحت الأزار مع ظهوره وبهذه وليس لهم إبدال ذلك بمنطقة أو منديل أو نحوهما أو الجمع بين الغيار والزنا مذنب ويجب عليهم إذا تجردوا

الذي ولا يعرف من كلامه أن الأمر لا وجوب أو التذنب لكن مقتضى كلام الجهم والاول وعطف المصنف على ان الغيار قوله (وشد الزنا) وهو بزاي مبهمة خيط غليظ تد في الوسط فوق الثياب ولا يكتفى به له قبحها

ان يجعلوا في اعيانهم نحو ما وقع ويسمى الخاتم من رصاص ونحوه لامن تقدر يمنعون ايضا من  
الضخم بالنقد من الماقي من النطاول والمباهاة ومن التشبه بلباس اهل العلم والفضاة ونحوهم  
وتجعل المرأة نظفه الوئيين وينبغي لصناع الماين وفعلتهم أن لا يعملوا لهم كنيصة ولا صليبا  
ولا لباس يعمل الغيار والزمار (قوله وينعون) اي الذكور البالغون المعتلا (قوله من ركوب  
الخيول) اي في بلادنا (قوله ولا يمنعون من ركوب الخيل) اي ولا البغال ولو نفيسة لانها  
خبيصة في ذاتها فله شينا وقال شينا الشبرا ملسي يمنعون من ركوب البغال النفيسة لانها  
صارت الآن من ركوب العلماء والفضاة ويركب الذي عرضا بان يجعل رجليه من جانب وظهوره  
من جانب سواء كانت المسافة بعيدة أو قريبة ويركبون بكاف لا سرج وبركاب خشب  
لا حديد وينعون من اللجم المزينة بالنقد ومن خدمة الملوكة ومن الولاية على الماين ويطؤون  
الى اضيق الطريق عن رضية من الرجمة ولا يمشون الا فرادى متفرقين ولا يوقرون في مجلس فيه  
مسلم لم وجوبوا ويحرم الميل اليهم بالقاب ويجوز للامام ان يجعل لعايمهم عرفاهم ماين ليعرفوه  
من مات منهم أو لم أو بلغ أو دخل فيهم وامان يحضرهم ليؤدوا الجزية أو يشكوا الى الامام  
من تهدي عايمهم مناه أو منهم فيجوز زجه له عريقا لذلك ولو كافرا وانما اشترط اسلامه في القرض  
الاول لان الكافر لا يهتد خبره

(كتاب بيان احكام الصيد والزباح)

من حيث ما يحل منهم ما ولا يحل ولما كان الصيد مباحا فافرد المصنف لانه يشمل القابل  
والسكنير وجمع الذبايح لاختلاف انواعها ولان الذبيح يكون بالسكين أو بالسهم أو بالحوارج  
والاصل في ذلك قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا وقوله تعالى الا ما ذكيتم وذكر المصنف هذا  
الكتاب وما به منه هنا بسم الله عز وجل والمنهاج وغيره ما خالف في الرخصة فذكره في آخر ربع  
العبادات قال بعضهم وهو انساب ولعل وجه الانسية ان طاب الحلال فوض عين وأركان  
الذبيح أربعة ذابح وذبح وآلة (قوله والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى في مذبوحة (قوله  
والضحايا) يجمع ضحية وافضية وستافى افانها (قوله والاطعمة) جمع طعام وسيافى الكلام عليها  
(قوله والصيد) اي مصدر صيد صيد أو مصيدا (قوله اي والحايوان) هو إشارة  
الى احد الاركان الاربعة وهو المذبوح (قوله البرى) المتابل للبرى (قوله الما كول) فلا يصل  
ذبيح غيره وان تضر بطول الحياة (قوله بضم أوله) على البناء للمفعول (قوله على ذكاته)  
بالمعنى اشامل للاصابة اي حال اصابته ولو باعائه عند عدوه حاله صيده (قوله فذكاته الخ) هو  
إشارة الى الذبيح الذي هو الركن الثاني وشرطه القصد ولو لم يمشواى واحدة من سرب ظبياء  
وكذا الورى شيئا بظنه مجرا فبان صيده أو قصده واحدة بهين فبان غيرها حل ذلك احصاه قصده ولا  
اعتبار بظنه وخرج به ما لوقعت منه سكين فذبحت حية وانافاه لا يصل وكذا لو أرسل سهمها أو  
جارية لا صيده فقتل صيدا فانه لا يصل أيضا ولو جال بسيفه فاصاب مذبوح صيد أو أرسل سهمه  
في ظلة راجيا صيده فقتله حرم (قوله في حلقه وابيته) فلا يكتفى ذبحه في غيرهما والاول مندوب  
فيما قصده كالتليل ونحوها والاخر مندوب فيما طال عنه كالابل ونحوها ويسن لها فاقعة  
معقولة اليه اربح خلاف ما قصده فيضجع لجنبه الا يسر وترك رجل اليمنى بلا شد ونشد باقى

(وينعون من ركوب  
الخيول) النفيسة وغيرها  
ولا يمنعون من ركوب الخيل  
ولو كانت نفيسة وينعون  
من اسماعهم الماين قول  
الشرك كقولهم الله ثالث  
ثلاثة تعالى الله عن ذلك  
علوا كبيرا

(كتاب احكام الصيد  
والذبايح) والضحايا والاطعمة

والصيد مصدر أطلق هنا  
على اسم المفعول وهو  
المصيد (وما) اي والحايوان  
البرى الما كول لذى (قدر)  
بضم أوله (على ذكاته) اي  
ذبيحته (فذكاته) تكون  
(في حلقه) وهو على العنق  
(وابيته) اي بلام مفتوحة  
وموحدة مشددة أسفل  
العنق والذكاة بذال مججمة  
منها اللفظة التطيب لافها  
من تطيب أكل المذبوح  
وشرعا ابطال الحرارة  
الغريزية على وجهه  
مخصوص



ما الحيوان المأكول الجري فيصل على ٣٢٨ الصحيح بالذبح (وما) الحيوان الذي (لم يقدر) بضم أوله (على ذكاته)

كشاة أنسية توحشت أو بهيم  
ذهب شارد (فذكاته  
عقره) بفتح العين عقرا  
من عقر الروح (حيث قدر  
عليه) في أي موضع كان  
العقر (وكالذكاة) وفي  
بعض النسخ ويستحب في  
الذكاة (أربعة أشياء)  
أحدها (قطع الحلقوم)  
بضم الحاء المهملة وهو  
مجرى النفس دخولا  
وغروجا (د) الثاني قطع  
(المرى) بفتح الميم وهو مز  
آخره ويجوز نهيه وهو  
مجرى الطعام والشراب  
من الحلق إلى المعدة والمرى  
تحت الحلقوم ويكون قطع  
ماد كدعة واحدة لاني  
دفعين فانه يحرم المذبوح  
حينئذ ومضى في شيء من  
الحلقوم والمرى لم يحل  
المذبوح (و) الثالث والرابع  
قطع (الودجين) أو وودال  
من توحين تنقية ووج بفتح  
الدال وكسرهما معا عرفان  
في صفتي العنق محيطان  
بالحلقوم (والجزئ منهما)  
الذي يكفي في الذكاة  
(شيطان قطع الحلقوم  
والمرى) فقط ولا يس قطع  
ما وراء الودجين (ويجوز)  
أي يحل (الاصطياد) أي  
أكل المصيد (بكل جارحة  
معانة من السباع) وفي بعض

قوائمه ويسن للداج ان يحمد مشقته بحيث لا تراها الذبيحة وان يسقيها ماء وان لا يذبح واحدا  
بحيث تراه الاخرى وان يوجه ذبيحته لقلبه وان يقول عند ذبحها بسم الله وان يصلي ويصلي على  
النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا يقل بسم الله واسم محمد ولا يهاجمه التشريل واما الذبيحة  
فلا تحرم الا ان قصده التشريل ولا تحل ذبيحة كافي للمسيح أو غيره مما سوى الله تعالى كوسى  
عليه الصلاة والسلام ولا ذبيحة مسلم لمحمد صلى الله عليه وسلم ولا ذبيحة أو غيره مما سوى  
الله تعالى لانه مما أهل به الله تعالى بل ان ذبح لذلك تعظيما أو عبادة ككفر كالمصنوع له  
(تراد على الصحيح) هو المعتقد (قوله بضم أوله) على البناء للمعول كما تقدم (قوله كشاة أنسية  
توحشت) هذا مراد ما يحل بأرسال الجارحة كما يأتي فيخرج به نحو بهيم تردى في نحو برفانه  
وان حل بالجرح لا يحل بالجراحة لانه مقدور عليه تعذر ذبحه والفرق بين الجرح والجراحة ان  
الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجراحة (قوله حيث قدر عليه) متعلق بعقره  
وهو من القدرة على امكان الاصابة في اجزاء الصيد لامن القدرة على نفس الصيد ولذلك  
هذا عقر الصيد انه ليس في الحلق ولا في اللبة فلو تردى بهيم فوق بعير آخر مثلاً في نحو برفان زربحا  
في الاول فننزل الى الثاني فهو حلال أيضا وان لم يعلم به فان مات به قبل الاول لم يحل وكذا لو وصل  
اليه لرمح وشك هل مات به أو باله لم يحل أيضا كما في فتاوى البغوي وغيره قال في شرح الروض  
ومحل عدم الحل في صورة الشك ما اذا شك كاهل صادقة الطعنة حيا وميتا أما اذا علمنا ان  
الطعنة اصابته قبل موته وشك كاهل مات به او به قبل البعير الاعلى فانه يحل (قوله ويستحب  
في الذكاة) فيه تغليب المندوب على الواجب مع تساويهما فتأمل (قوله أربعة أشياء) أي  
مجموع هذه الامور الاربعة من كمال الذبح فلا ينافي ان قطع الحلقوم والمرى بشرط حل المذبوح  
كما يذكره المصنف وهذا كفواهم تندب الطهارة في نحو الوضوء ثلاثا مع ان الاولى واجبة  
فتأمل (قوله وهم زآخرة) أي مع الماد (قوله دفعة واحدة) ليس بشرط بل يجوز التعدد  
بشرط ان يبقى في المذبوح حياة مدة تقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة وبه يعلم انه لو اخرج  
شخص اعضاء المذبوح مقارنا لذبحه لم يحل وكذا لو وضعه على كمين خالقه وأمامه وتلقاها على  
قطع عنقه فانه لا يحل أيضا ولو قطع بسكين مسموم بسم مذفف موح لم يحل ويكفي ظن الحياة  
المذكورة وتعرف بانقيار الدم والحركة العنيفة نعم لو وصل بالمرض الى حركة المذبوح ثم ذبح  
حل لعدم ما يحال عليه الهلاك فتأمل (قوله من الحلقوم والمرى) الواو بمعنى أو ولو عبر بها  
لسكان أولى (قوله قطع الحلقوم والمرى) ولو مع بقية العنق فيكفي قطع الرأس كله وان  
حرم للتعذيب (قوله قطع ما وراء الودجين) أي الى جهة القفا ولا ما أمامه من الجلد  
كان أدخل المصنف من الامن اذنه وان حرم عليه ذلك لا يذاه (قوله أي كل المصيد)  
انما سربه الاصططاد لانه المقصود اخذ ما عابه وانه كان القفل حلالا أيضا والمراد به  
أن يكون ممن تحمل ذبيحته فتأمل (قوله معانة) بالجرصة الجارحة (قوله والغر) بفتح الغون  
وكسر الميم ويجوز اسكانها مع فتح الغون وكسرهما معي بذلك لتغيره واختلاف لون جسده يقال  
تغير فلان اذا تذكر وتغير لونه لا يوجب دعاء بالانغصان معجبا به فسه واذ اشبع نام ثلاثة أيام  
وفيهم رائحة طيبة وهو معروف اخبث من الاسد (قوله كصقر) بفتح الصاد المهملة وبالسین

وبازي اي موضع كان جرح السباع والطير والجراحة مشتقة من الجرح وهو ٣٢٩ الكسب (وشرائط تعليمها) اي

الجوارح (اربعة)  
أحدها (ان تكون)  
الجراحة (معلمة) بحيث  
(اذا أرسلت) اي أرسلها  
صاحبها (استترسات  
(و) الثاني انهم (اذا زجرت)  
بضم أوله اي زجرها  
صاحبها (انزجرت  
(و) الثالث أنهم (اذا قتلت  
صيدا لم تأكل منه شيئا  
(و) الرابع (ان يتكرر ذلك  
منها) اي تتكرر الشرائط  
الاربعة من الجراحة  
بحيث يظن ناديا ولا  
يرجع في التكرار امدد بل  
المرجع فيه لاهل الخبرة  
بطباع الجوارح (فان  
عدمت منها احدى الشرائط  
لم يحل ما أخذته) الجراحة  
(الا ان يدرك) ما أخذته  
الجراحة (حيث ان كان)  
فيحل حينئذ ذكر المصنف  
آلة الذبح في قوله (وتجوز  
الذكاة بكل ما) اي بكل محدود  
(يجرح) لحديد ونحاس  
(الا السن والظفر وباقي  
العظام فلا تجوز) التذكية  
بهم انهم ذكر المصنف من مع  
منها التذكية بقوله (وتحل  
ذكاة كل مسلم) بالغ أو ميم  
يطبق الذبح (و) ذكاة كل  
(كاتب) يهودي أو نصراني  
ويحل ذبح المجنون  
والسكران في الاظهر وتكره  
ذكاة الاعمي (ولا تحل ذكاة

والزاي أيضا (قوله في أي موضع كان جرح السباع) اي في أي موضع من بدن الصيد مما ينسب  
اليه الموت وذ كرا الجرح مخصوص المقام والافالمقتول ينقل الجراحة أو صدمتها أحلال أيضا  
فتأمل (قوله وهو الكسب) وجهها كواسب ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم  
(قوله وشرائط تعليمها) لو قال وشرائط تعليمها أو وشرائط تعليمها الكان أوله واظهر (قوله  
معلمة) لو اسقطه لكان أوله واظهر (قوله) لو اسقطه لكان أوله واظهر (قوله) لو اسقطه لكان أوله  
أرسلت) بالبناء للمفعول (قوله استترسات) بالبناء للفعل اي حاجت (قوله بضم أوله) ميمها  
للمفعول (قوله انزجرت) اي وقتت في الابتداء أو الاثناء وهذا شرط خاص بجراحة السباع  
لانهم لا يمكن زجرها بعد إرسالها بخلاف جراحة الطير اذا أرسلت فلا طمع في زجرها فلا يهتبر  
فيها ذلك على المعتمد عند العلامة الرمي وقال العلامة الخطيب يمتنع فيه ذلك (قوله لم تأكل منه)  
اي من لحمه وجلده وحشوته ونحوها ولا عبرة بلعق الدم وتنف الريش أو الشعر سواء قبل قتله  
أو عقبه وهذا فيما لو أرسلها صاحبها اليه ولا يضرأ كاهما استترسات اليه بنفسها (قوله ان  
يتكرر ذلك) اي المذكرة من الشروط الثلاثة السابقة فقوله اي تتكرر الشرائط الاربعة  
خلاف الصواب فتأمل (قوله لم يحل ما أخذته) اي وقت فساد التعليم ولا ينعطف التحريم على  
ما مضى (قوله الا ان يدرك ما أخذته الجراحة حيا) اي حياة مستقرة كما صرح (قوله ثم ذكر  
المصنف آلة الذبح) وهي الركن الثالث وكان المناسب تقديمها على الامسطة اذ فتأمل  
(قوله بكل محدود) خرج به الممثل كبندقة ومهم بالانصاف فلا يحل ولو مع محدود تغليب اللحرام  
ويحرم الصيد به في حيوان يموت به كالعصافير ويكره في غيره (قوله ونحاس) ورماس وخشب  
وقصب وقضبة وذهب وطاهر ونحاس وغيرها (قوله وباقي العظام) متصلة أو منفصلة انهم ما قتل  
بثقل الجراحة أو ظفرها أحلال كما تقدم وعطف العظام على ما قبله من عطف العام على الخاص  
فتأمل (قوله من تصح منه التذكية) هذا هو الركن الرابع وكان المناسب تقديمه قال شيخنا  
وعبر بالتذكية دون الذبح ليم الاصطفايا بالسهم والجراحة اه أقول وفيه نظر لان التذكية  
مختصة بالذبح ولهذا عطف عليها العلامة الخطيب قوله وصيده فتأمل (قوله كل مسلم) اي ان  
انقر بالذبح وكذا بالصيد فلو شاركه من لا تحل تذكيتة أو صيده لم يحل كأن رمى مسلم ومجوسي  
سهمين فأصابا صيدا معا أو شلت فهو حرام وان سبق أحدهما لعمل بقتله أو كذا لو ذبحاه معا فانه  
لا يحل المذبح (قوله ذبح المجنون) خرج بالذبح الامسطة اذ منه ومن الصبي غير المميز فقيه  
خلاف والرابع حل اصطفايا بهما لان اه ما قصد في الجملة بخلاف النائم (قوله في الاظهر)  
هو المعتمد وكذا صيده أيضا (قوله ذكاة الاعمي) قال شيخنا لو عبر بالذبح كالذي قبله لكان أوله  
ايخرج اصطفايا به أيضا فانه لا يحل اه أقول قد تقدم ان الذكاة هي الذبح فلا يدخل فيه الصيد  
وحيث لا اعتراض فتأمل (قوله ذكاة مجوسي) في الاصطلاح أو في احدهما (نوع) قال في  
المجموع قال اصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المساة العاقلة ثم الصبي  
المسلم ثم الكتابي ثم المجنون والسكران قال الشهاب الرمي والصبي غير المميز في معنى الاخيرين  
فراجعهم (قوله وذكاة الجنين) سواء انشردا وتعدد وليس عاقلة ولا مضغة وكذا الجنين في جوف  
هذا الجنين (قوله هذا اذا وجد ميتا) وفي بعض النسخ ان وجد أي بذبح امه بان كان

٤٢٩ بر مجوسي ولا وثني ولا مشرك ولا كافرا (وذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة امه) فلا يحتاج الى تذكية هذا اذا وجد ميتا



أوفيه حياة غير مستقرة اللهم ٣٣٠ (الآن يوجد حيا) أي فيه حياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكي)

حينئذ (وما قطع من) حيوان (حتى فهو ميت إلا الشعر) أي المقطوع من حيوان ما كول وفي بعض النسخ إلا الشعر المنتقع به في المفارش والملابس وغيرها

• (فصل في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيرها)

(وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورعاية (فهو حلال إلا ما) أي حيوان (ورد الشرع بتحريمه) فلا يرجع فيه لاستطابتهم له وكل حيوان استخذه العرب أي عدوه خبيثا (فهو حرام إلا ما ردد الشرع بإباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ماله ناب) أي سن (قوى يعدوه) على الحيوان كالدغور (ويحرم من الطيور ماله مخالب) بكسر الميم وفتح اللام أي ظفر (قوى يجر به) كصقرو باز وشاهين (ويحرم للضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الأكل (في الخمسة) موتا ومرضاً مخوفاً أو زيادة مرض أو انقطاع رقة ولم يجد ما يأكله إلا (أن يأكل من الميتة المحرمة) عليه

عقب ذبحها بالأمه له ولم يوجد سبب يحال عليه الموت فلو مات قبل ذبحها أو ضربت على بطنها ثم ذبحت فوجد ميتاً أو خرجت رأسه ميتاً ثم ذبحت أو أضع طرب عقب ذبحها زماناً طويلاً ثم سكن لم يحل (قوله) أوفيه حياة غير مستقرة) فلما أخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمه مات قبل انفصاله حل فقوله الشارح إلا أنه بعد خروجه المراد به بعد تمام خروجه ولو شك هل مات بذكائه أو لا فالظاهر عدم الحل فراجع (قوله فهو ميت) أي فهو ميتة ذلك الحلي طهارة ونجاسة فن السك والجراد والادى والجن طاهرون ونحو الحمام والشافنجس (قوله) (الاشعر) ومثله الصوف والوبر والريش وإن كان مائى على المزابيل ونحوها انظر الأصل نعم إن كان انفصاله على قطعة لحم تقصد فنجس

• (فصل في بيان أحكام الأطعمة) • جمع طعام والأصل فيها قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً إلا به (قوله استطابته العرب) أي اثنان منهم ويرجع إلى تسميتهم له فإن اختلفوا فيه فلا كثر ثم قريش ثم تبعه بالاشبه به فإن لم يوجد خلال ويعتبر كل زمان بعربه فيما لم يوجد فيه كلام إن قبلهم (قوله أهل ثروة) سواء كانوا سكان بوادى أو لا يخرج المحتاجون وأهل الجلب وأجلاف البوادى وحالة الضرورة فلا يعتبر شئ منها (قوله أي حيوان) هو بالرفع في كلام المصنف ومقتضى القواعد النحوية أن يكون منصوباً فتأمل (قوله ورد الشرع) أي شرعاً لأن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وإن ورد في شرعنا ما يوافق خلافه فالشيخ الإسلام ومما ورد به الشرع ما جع عليه كالتولدين ما كول وغيره فإنه حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنف منطوقاً ومفهوماً (قوله بتحريمه) لو فرض أنهم استخضوه (قوله فلا يرجع فيه لاستطابتهم) لا حاجة إليه فتأمل (قوله من السباع) هذا وما بعده مما دخل تحت المستثنى من منطوق القاعدة وهو قاعدة أخرى فإذ لك أخذ المصنف ذكره قال شيخنا ولو قال من الحيوان أو غير الطيور كان أولى وانسب (قوله ماله ناب) يستثنى الفبع فإنه يحل أكله لأنه أكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم ولأن نابه ضعيف لا يتقوى به وهو من أحق الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد وهو اسم للذكر والأنثى ومن يجيب أمره أنه يبيض ويكون سنة ذكراً وسنة أنثى (قوله كاسد) ذكر ابن خالويه أن له خمسة أسماء وزاد عليه على بن جهم فرمائه وثلاثين اسماً (قوله وغير) تقدم الكلام عليه في الصيد والذباح فراجع (قوله وشاهين) والحاصل أن كل ما حل قتله حرم أكله كالحداة والفارة والذئب والحبة ونحو ذلك وكل ما حرم قتله حرم أكله كالخفاف وهو المسمى بعصفور الجنة والهدد والرخة ونحو ذلك (قوله ويحرم للضطر الخ) لما فرغ المصنف من بيان حكم ما يؤكل كل حالة الاختيار شرع في بيان حكم ما يؤكل كل حالة الضرورة والمراد المعصوم غير المسمى بسنة فله أي يجب عليه لأنه جوارحه لم يمنع فخرج به الحربي والمرتد وتارك الصلاة وقاطع الطريق والعاصي بسنة فلا يباح لهم ذلك أقدرتهم على عصمة أنفسهم بالتوبة (قوله في الخمسة) بفتح الميم الجماعة منهم من عبر عنه بالجويع الشديد (قوله أو انقطاع رقة) أضعف عن مشي أو ركوب بل المدار فيه على كل ما يبيح التيمم (قوله من الميتة المحرمة عليه) لكن يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر في حياته على غيره قال بعضهم وتقدم ميتة المأكول على غيره وميتة غير الأدمى عليه والذي في شرح الروضة أنه يخير في

مينة الماكول وغيره نعم لا يجوز الاكل من مينة النبي مطلقا ولا كل الكافر من مينة المسلم  
 كذلك ولا يجوز طبخ مينة الا حتى اذا اذاعت ذرت اساعتها بدونه ولا يجوز ان ياكل  
 من المينة حتى ياكلها ويجوز لاهض طارقتل من له عليه قصاص ولو بغير اذن الامام وله قتل غير  
 معصوم كمرتد وزان محسن وتارك الصلاة وسرقي ولومبي او امرأه ويحتمل ان ابن عبيد  
 السلام وينبغي تقديم البالغ الحربي الذي كره على نحو المبي والمرأة من اعاطق الغائبين ومعلوم  
 ان ذلك قبل اسرهم والافهم ارقاء النساء معصومون ولذلك لا يجوز قتل ذمي ومعاهد اعصمت ما  
 وقطع جزء المعصوم كقتله (قوله اي ببقية روحه) حوتق يرامق فالسيد بالسيد الممسلة وقد  
 ينسر الرمي بالقوة فالسيد بالسيد الممسلة قال به ضهم ويجوز كل من مافي الاخر لان المراد دفع  
 الخلل الحاصل بالبلوغ نعم ان لم يحصل دفع الضرر بسد الزيادة عليه بل يجب وله التزود  
 من الحرام وان ربحي الوصول الى الحلال (تنبيه) يجب تقديم المينة على طعام لم يبدله  
 ما لم يكن له عوض ولو لم يجد مينة فله اكل طعام غائب لم يبدله وحاضر غير مضطر كذلك  
 وللمضطر المعصوم اخذ منه قهر اعليه ولا ضمان عليه لوقته الا ان كان المضطر كافرا او صاحبه  
 مسافيا فيمنه حية فله وخرج بالمعصوم غيره فلا يجب بذله ولا يجب على مضطر بذل طعامه  
 المضطر آخر امكن يسر له ان يشاره لم معصوم ويجوز له قطع جزءه لاجل اكله لا غيره الا ان  
 فيجب (قوله ولنا مينة حلالان) قال شيخنا لو اخرجنا لانا عن حلالان كان أولى وأنبأ  
 أقول وهذا مبني على ان الجراد والجور من مينة حلالان وليس كذلك وانما هما مائة لقان  
 بحلالان وحيتن فلا أولوية ولا غيرها فتأمل (قوله وهما السمك) وهو كل حيوان يكون عيشه  
 في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير مثلا ويحل أكله وباله ولو حيا وقليه كذلك ولا يتنجس  
 الزيت بما في جوفه ويكره قطعه حيا الا سمكة كبيرة تطول حياتها ومثله في ذلك كاه الجراد  
 (قوله والجراد) مشتق من الجرد وهو برى وبحرى وبعضه أصغر وبعضه أكبر وبعضه أحمر  
 وبعضه كبير الجنة وبعضه صغيرها واذا اراد ان يبيض التمس الموضح الصلبة وضربها بظن  
 فتنة روج ثم يلقى فيها يعضه ويكون حاضنه له رميها وله ستة أرجل يدان في صدره وقائمة في  
 وسطه ورجلان في مؤخره وطرفا رجليه صغرا وان فيه خلقة عشرة من جبابرة البوادي وجه  
 فرس وعين فيل وعنق نور وقرن أيل وصدر أسد واطن عقرب وجنا حائس وفخا جل ورجلا  
 نعامة وذنب حية وايس في الحيوانات أكثر افسادها منه قال الاصمعي أثبت البادية قرأيت  
 رجلا يزرع برافا فقام على سوقه وجاد سبله جاء اليه جراد فجعل الرجل ينظر اليه ولا يعرف  
 كيف العمل فانشا يقول

مر الجراد على زرع فذلت له • لانا كان ولا تشغل بافساد

فقام منهم خطيب فوق سبله • لانا على سدر لا بد من زاد

ولما به سم على الانصب لا يقع على نبي الا افسده (قوله ولنا دمان حلالان) فيه مائة دم  
 فراجع (قوله وهما الكبد) بفتح الكاف وكسر الواو حدة على الأصح (قوله والطحال) بكسر  
 الطاء الممهلة لا غير قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح وغيره (قوله أحدها ما لا يؤكل) وان تولد  
 من ما كول وغيره كالبغل مثلا فله يصرم أكله وأما الزرافة فهل تكل أولافيه ارتدوا الاصح في

(ما) اي شيئا (ب) بده رمة  
 اي ببقية روحه (وانا)  
 (مينة حلالان) وهما  
 (السمك والجراد) لانا  
 (دمان حلالان) وهما  
 (الكبد والطحال) وقد  
 عرف من كلام المصنف هنا  
 وفيما سبق أن الحيوان  
 على ثلاثة أقسام أحدها  
 ما لا يؤكل فله بجهته ومينته  
 سواه والثاني ما يؤكل  
 فلا يحل الا بالذكية  
 الشرعية والثالث ما تحل  
 مينته كالسمك والجراد

بذل  
 بديل



المجموع انهم يحرم وفي العباب انهم احلال وبه قال البغوي وصريه الاذرى والزركشي وهي حيوان طويل اليمين قصير الرجلين عكس العرجوع قيل انهم متولدة من سبع حيوانات لان الزرافة بمعنى الجماعة لغة ولها رأس كالابل وجملة كالغزو ذنب كالظبي وقرون وقوائم واظلاف كالبقرة في الثلاثة اسكن لا ركب لها في يديهم او قيل غير ذلك

(فصل في بيان أحكام الاضحية) مشتقة من الضحوة سميت باسم أول وقتها وهو الضحى وأول طلمها في السنة الثانية من الهجرة والاصل فيها قوله تعالى فصل لربك وانحر فان أشهر الاقوال ان المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر الضحيا وخبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم الحديث (قوله في الأشهر) وقد تكسر والياء فيهما محقة أو مشددة وجهها الضحى بتشديد الياء وتحقيقها ويقال ضحية بفتح الصاد وكسر ها وجهها ضحيا كعطية وعطايا ويقال اضحاه بكسر الهمزة وضمها وجهها الضحى بالتنوين كارتاة وأرطى فهذه ثمان لغات (قوله وهي) أي الاضحية (قوله والاضحية) هي بمعنى التضحية لانها فعل الفاعل وهو الذي يصف بالسنية وغيرها وأما الاضحية فهي اسم للعين المضحية بها وفي بعض النسخ الاضحية باسقاط الواو (قوله سنة مؤكدة) أي في حقنا واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم فهي أفضل من صدقة التطوع اسم بالغ عاقل حر ولوم به مضاملكها زيادة على مؤنه في يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة وتسكن للمكاتب باذن سيده لانهم اقبرع ويحصل ثوابهم بالان نعلها ولو فقيرا أو من أهل البوادي أو امرأة (قوله على الكفاية) لغیر المنقر دوا لافسنة عين (قوله من أهل بيت) بشرط ان تكون نفقتهم واحدة وثوابهم الخاص بالفاعل والحاصل لغيره سهو الطالب فقط وفي كلام العلامة الزملي ما يوافق ظاهر كلام الشارح من حصول الثواب للجميع فراجع (قوله الا بالانذر) وكذا بقوله هذه اضحية أو جعلها اضحية وان جهل ذلك وتبين ان تقع عنه أن لا يزال شيئا من شعره أو قطرة في عشر ذي الحجة ولو في نحو يوم جمعة مثلاً حتى يضحي ويسكن ذبحها للرجل بنفسه واخبره التوكيل فيه وان وكل أن يشهد بها لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها اقومي الى اضحيةك فانهم يهدمها فانه باول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواه الحاسك (قوله ماله سنة) أي مالم يجذع مقدم أسنانه قبلها فان أجذع قبل تمامه ابان وقوع مقدم أسنانه أجزأ على الراجح والحكمة في تخصيص هذا السن بالأجزاء ان الحيوان المذكور لا يبلغ الا بقول أهل الخبرة والشئ يكمل عند بلوغه والمعه في فيه ان هذه الاسنان لا تحمل انشاها وينزود كرها قبل ذلك (قوله وطعن في الثانية) هو لازم لتمام السنة وان لم يجذع وكذا ما بعده وانما ذكره المصنف لفائدة ان هذه الاسنان تحديدية وعلم من اقتصره على النعم انه لا يجزئ غيرها من الحيوانات وهو كذلك وكلام الشارح شامل للذكور والانثى والخنثى وهو كذلك أيضا لكن الذكور أفضل ان لم يكثر نزوانه والا فالانثى أفضل وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين من تفصيل الذكور على الانثى وعكسه (قوله ويجزئ البدنة) وهي الواحدة من الابل ذكرا كان أو أنثى أو خنثى (تنبيه) قال في التمهيد ليس في الحيوانات خنثى الا لآدمي والابل قال النووي وقد يكون في البقر جاءني من أفق به يوم عرفة سنة اربع وسبعين وستمائة وقال عندي بقرة خنثى لاذ كر لها

(فصل في أحكام الاضحية)

بضم الهمزة في الأشهر وهي أشهر ما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق تقربا الى الله تعالى (والاضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فاذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الاضحية الا بالانذر (ويجزئ فيها الجذع من الخان) وهو ماله سنة وطعن في الثانية (والثني من المعز) او هو ماله سنتان وطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنتين وطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله سنتان وطعن في الثامنة (ويجزئ البدنة)

ولا فرج وانما الهاخرق عند ضرعها يخرج منه فضلاتها فهل تجزئ أضعية أو لا فقلت له لا فخلو  
 اما ان تكون ذكرا واما ان تكون أنثى وكلاهما مجزئ في الاضعية وليس فيه ما ينقص اللحم  
 (قوله عن سبعة) أي سبعة أشخاص أو سبعة بيوت ولو حكم باليدخل في ذلك شخص طلب منه  
 سبع شياه لاسباب مختلفة كمتع وقران وغيرهما قال العلامة ابن قاسم ويظهر في ما لو قصد  
 السبعة الاضعية مثلا وجوب التصديق من سبعة كل منهم لانهم اجتزأوا سبعة اشخاص ولو كان  
 أحدهم ذميا لم يقدح فيما قصد غيره من أضعية أو غيرها ولو اشترك أكثر من سبعة في بيع لم يكف  
 عن واحد منهم (قوله في التضحية) انيس قيد احق لو اشترك جزاء ومضغ أجزاء المضحي عن  
 أضعية وان باع الجزاء حصته وقال شيخنا هو تقييد لمصوص المقام والافا هدى والعقبة  
 كذلك وانهم قسمة اللحم لانه افراز (قوله عن سبعة كذلك) أي اشتركوا فيها (قوله وتجزئ  
 الشاة) المعنية من ضان او من فخرج بالمعينة الا انتم في شاتين مشاعتين بين اثنين فانه لا يصح  
 وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين معيتين أربعين كذلك لم يجز عنهم لان كل واحد لم يخصه  
 سبع بدنة أو بقره من كل واحد من ذلك (قوله عن شخص واحد) فلا تجزئ مع اشترك غيره معه  
 في التضحية مثلا بخلاف ما لو اشترك غيره معه في ثوابها وجعلها عنه وعن أهله فلا يضر ولو  
 ضحى بدنة أو بقره بدل شاة فالزائد على السبع تطوع يصرفه مصرف التطوع ان شاء والماتولد  
 بين ابل وغنم لا يجزئ عن أكثر من واحد ويعتبر في ذلك أعلى السنين (قوله وهي) أي الشاة  
 (قوله من مشاركتها في بيع) أي أو بقره وفضل منها اثنان فاكثر إلى سبعة فهي أفضل من  
 البدنة (قوله وأفضل انواع الاضعية الخ) قال شيخنا هذا الذي ذكره المصنف أتمسك لأنواع  
 ففيه تجوز وأفضل انواع الجواميس على العرب والضأن على المعز وأفضل الألوان الأبيض ثم  
 الأصفر ثم الأحمر ثم الابلق ثم الأسود قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم  
 وروى الامام أحمد رضي الله تعالى عنه حديث لم عرفاء احب الى الله تعالى من دم سوداوين  
 والسمين أفضل من غيره (قوله العوراء) بالمد وهي ذاهية ضرواحدى العينين (قوله الظاهر  
 عوراء) المراد بهما من على ناظرهما يساوي يمنع الضوء والخفيف منه لا يضر ولذا قيل في  
 المصنف بالبين عوراء وقد علم منه عدم اجزاء فائدة احدى العينين بالاولى والعمية بالاولى  
 منها (قوله في الاصح) هو المعتمد (قوله العرجاء) بالمد (قوله البين عرجاء) بحيث يسببها  
 صوابها الى المري (قوله بسبب اضطرابها) أي اختلاجهما تحت السكين مثلا (قوله البين  
 مرضها) أي بحيث يحصل لها به هزال (قوله ولا يضر بسير هذه الامور) أي الثلاثة (قوله  
 الهجاء) بالمد (قوله ذهب مخها) بضم الخاء المجع (قوله أي ذهب دماغها) وفي بعض النسخ أي  
 دهن دماغها وهي أولى وعبر عنها في الحديث بالهجاء التي لا تنق ما خوذت من الغنى بكسر  
 النون واسكان القاف وهو المخ أي لا يخ لها (قوله من الهزال) أي بسببه وعدم سمنها دليل  
 عليه ومثلها الهنونة لانه رعيها والتولاء ويقال لها الدوراء ولا تجزئ الجرباء وان كان الجرب  
 يسير ولا الحامل ولا قرية الولادة لرداءة لحمها وبذلك علم أن المصنف لو سكت عن العدد لكان  
 أولى وأنسب وأعله راعي افظ الحديث الوارد (قوله ويجزئ الخصى) أي والمكوى والموجوه  
 أي المروض عروق البضتين لانه صلى الله عليه وسلم لم يضحى بكبشين موصوفين بيمين

عن سبعة) اشتركوا في  
 التضحية بها (و) تجزئ البقرة  
 عن سبعة) كذلك (و) تجزئ  
 (الشاة عن) شخص واحد  
 وهي أفضل من مشاركتها  
 في بيع وأفضل أنواع  
 الاضعية الابل ثم البقرة ثم  
 الغنم (وأربع) وفي بعض  
 النسخ وأربعة لا تجزئ في  
 الضحايا أحدها (العوراء  
 البين) أي الظاهر (عوراء)  
 وان بقيت الحدقة في الاصح  
 (و) الثاني (العرجاء البين  
 عرجاء) ولو كان حصول  
 العرج لها عند اضيقها  
 للتضحية بها بسبب  
 اضطرابها (و) الثالث  
 (المريضة البين مرضها)  
 ولا يضر بسير هذه الامور  
 (و) الرابع (الهجاء) وهي  
 التي ذهب مخها) أي ذهب  
 دماغها (من الهزال)  
 الحاصل لها (و) ويجزئ  
 الخصى أي المقطوع  
 الخصيتين (و) المكوى  
 (القرن)



ان لم يؤثر الكسر في اللحم ويجزئ ٣١٢ أيضا فاقد القرون وهي السمات بالجماء (ولا تجزئ المقموعة) كل (الاذن) ولا

بعض اولا المخلوقة بلا اذن  
(و) لا المقموعة (الذنب)  
ولا بعد (و) يدخل وقت  
الذبح (الاضحية من)  
وقت صلاة العبد أي  
عبد الحرم عبارة الروضة  
وأصلها ما يدخل وقت  
التضحية اذا طاعت  
الشمس يوم الضر ومضى  
قد رزقته سحر وخطبتين  
تحت يمينته انتهى ويقرر  
وقت الذبح (الى غروب  
الشمس من آخر أيام  
التشريق) وهي الثلاثة  
المتصلة بعشر ذي الحجة  
(ويستحب عند الذبح خمسة  
أشياء) أحدها التسمية  
في قول الذابح بسم الله  
والاكل بسم الله الرحمن  
 الرحيم فلم يسم حل  
المذبح (و) الثاني (الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم)  
ويكره ان يجمع بين اسم الله  
واسم رسوله (و) الثالث  
استقبال القبلة بالذبيحة  
أي يوجه الذابح مذبحها  
لقبلته ويتوجه هو أيضا  
(و) الرابع (التكبير) أي  
قبل التسمية وبعد  
ثلاثا كما قال الماوردي  
(و) الخامس (الدعاء بالقبول)  
بان يقبل الذابح اللهم هذه  
منك واليك فتقبل أي هذه  
الاضحية أعمه منك على

مضومة وهزيمة مفتوحة بين الواو والياء من الواو وهو القطع ويجوز خصا  
الحيوان المأكول في صغره لاجل طيب لحمه (قوله ان لم يؤثر الكسر) أي كسر القرن  
(قوله في اللحم) لان العيب هنا كل ما نقص اللحم (قوله فاقد القرون) أي خلقة لان كل عضو  
خلافه عنه بعض اللحم لا يضر فقدم خلقة (قوله بالجماء) يجيم ثم حمله على ما لا يضره ساكنة  
وبالمد (قوله ولا بعضها) وتجزئ مشددة وفتحة او مشددة ومفتوحة ان لم يزل معها حاشي منها (قوله ولا  
المخلوقة بلا اذن) لانها عضو لازم لكل حيوان منها ويضره الله بحيث لا تؤكل قال العلامة  
ابن قاسم وسكو اعن فقد بعض الاذن خلقة انتهى أقول والا قرب عندي الاجزاء اهدم تأثيره  
في اللحم مع وجود الاذن الاخرى فتأمل (قوله ولا المقموعة للذنب) بخلاف المخلوقة بلا ذنب  
أو الية أو ذرع فانها تجزئ (قوله ولا بعضه) أي وان قل نعم ما يقطع من طرف الالية في الصغر  
لا يضر ولا تجزئ فاقد الاسنان بخلاف المخلوقة بلا اسنان فانها تجزئ والفرق بينهما ان فقد  
جميعها بعد وجودها يؤثر في اللحم ويضره نقص بعض الاسنان ان اثر في اللحم ولا يضر قطع  
فلته بسبب من عضو كبير كخذه مثلا (قوله وعبارة الروضة الخ) هو المعتمد والافضل تأخير  
التضحية الى مضي ذلك بعد ارتفاع الشمس كرمح خروج من الخلف (قوله انتهى) أي عبارة  
الروضة وأصلها (قوله الى غروب الشمس) أي تمام غروبها بحيث لو قطع الحاقوم والمرى قبل  
تمام غروب آخرها صحت أضحية المذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية ومعلوم انه لو خرج  
وقت التضحية المذكورة لزمه ذبحها قضاء (قوله عند الذبح) أي عند ارادته (قوله خمسة أشياء)  
بل كثر من ذلك (قوله بسم الله) ولا يجوز ان يقول بسم محمد ولا بسم الله واسم محمد بالجر فان  
قال ذلك حرم وحرم الذبيحة ان قصد بذلك التشريك فان أطلق كره وان قصد التبرئة لم يكره  
ولا تحرم الذبيحة قيمها ولو قال بسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرم بل ولا يكره كما قاله العلامة ابن  
قاسم (قوله فلم يسم حل المذبح) وأما قوله تعالى ولانا كواصم الم يذكرا اسم الله عليه فانها  
نزلت اسبب وهو انهم كانوا اذا ذبحوا ذبيحة دعوا آلهتهم عند ذبحها وأكواها فنهاهم الله  
تعالى ان يأكوا ما سميت عليه آلهتهم عند ذبحها لانه عبادة لغيره تعالى وأما اذا ذبحنا نحن ولم  
نسم الله تعالى فلا تحرم الذبيحة لان التسمية عندنا سنة (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)  
ويندب جمع السلام معها أيضا ويكره تركها وكذا التسمية (قوله ويكره ان يجمع  
الخ) تقدم الكلام عليه فراجع (قوله مذبحها) أي لوجهها (قوله ويتوجه هو أيضا) وقد  
تقدم الكلام على زيادة سنتي متعلقة بالذبح في كتاب الصيد والذبايح فراجع ان أردت ذلك  
(قوله قبل التسمية وبعدها) وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثلاثا) فيقول  
الله أكبر الله أكبر الله أكبر يزيد بعد الثالثة والله الحدو فيحصل سنة التكبير مرة (قوله  
فدعها) قال العلامة ابن قاسم وهذه السنن جارية في غير الاضحية الا التكبير فانه خاص بها كما  
اقل عن النص وصريح الماوردي وغيره (قوله ولا يأكل المضحى) أي يحرم عليه الاكل وكذا  
من تلزمه نفقته (قوله من الاضحية المذكورة) لو قال الواجبة لكان أولى وأعم ليشمل الواجبة  
بتولية هذه اضحية أو جعلتها اضحية وان جهل ذلك كما مر وسوا في المذكورة المعينة ابتداء  
أو عما في الذمة ولو تلفت الاولى بالتقصير فلا ضمان عليه أو بتقصير لا كثر من قبة مثلها

بل يجب عليه التصديق بجميع لحها فلو اخرها فتلقت لزمه ضمانه (وياكل من) الاثنية (المتطوع بها) ثلثة على الجديد وأما  
الثلاث فقبل بتصديقهم ما ورجه النوروى في تصحيح التنبية وقبل يمدى ثلثا ٢٣٥ للمسلمين الاغنياء بقرينة تصديق ثلث على

الفقر او لم يرجح النوروى في

الروضة زاصلها لئلا يمتنع

هذين الوجهين (ولا يبيع)

اي يحرم على المضحي بيع

شيء (من الاضحية) ولو

جاءها ويحرم أيضا جملها

اجرة الجزار ولو كانت

الاضحية تطوعا (ويطعم)

حقا من الاضحية المتطوع

بها (الفقراء والمساكين)

والافضل التصديق بجميعها

الاتمة واقعا يتبرك

المضحي بأكلاها فانه يمتنع

ذلك وإذا أكل البعض

وتصدق بالباقي حصل له

ثواب التضحية بجميع

والتصدق ببعض

• (فصل في بيان أحكام

العقيقة)

وهي لغة اسم للشهر

على رأس المولود وشرا

ما يذكره المصنف بقوله

(والعقيقة) على المولود

(مستحبة) وفسر المصنف

العقيقة شرا بقرانه (وهي

الذبيحة عن المولود يوم

سابعه) أي سابع ولادته

ويحسب يوم الولادة من

السبع ولومات المولود قبل

السابع ولا تنفوت بالتأخير

بعده فان تأخرت للبلوغ

سقط حكمها في حق

العاق عن المولود اما هو

فغير العاق عن نفسه

يوم النحر وقيل يوم النصف يستترى به سائمة أو أكثر أو دوسها وان اتلفها أبنى لزمه دفع  
فيها للأنادر استترى به اذ لك ولولت في الثانية بقى الأصل عليه والهدى المندور ردم الجبران  
كالاضحية المندورة (قوله بجميع لحها) ركذا جملها أو قرنها (تنبيه) هل في الاضحية الواجبة  
شرب فاضل لبن أعين ولها ما كنهه مكرهه وأكل ولها كذلك لكن بعد ذبحه في وقتها وجوبه ولو  
استعملها بما لا يضرها وأعارتها كذلك لا جارتها لانها يبيع للمنافع وله جز موفه أو شـ مرها  
روبرها ان ضربة أو وهومادكة (قوله لزمه ضمانه) أي المندور ولو قال ضمانه المكان أرى  
فتأمل (قوله على الجديد) هو المعتمد (قوله ورجه النوروى) مرجوح (قولا) وفي يمدى  
لنا) هو المعتمد وشروط الهدى اليه والمتصدق عليه أن يكون كل منهما مسلما ولو لمكانا (قوله  
للمسلمين الاغنياء) ولا يتصرفون فيها الا بالاكل فقط (قوله يبيع شي من الاضحية) فان باع شيئا  
منها لم يصح وبيع الموضع ان كان المشتري من اهلها (قوله ويحرم أيضا جملها) أي جملها (قوله  
اجرة الجزار) وفي بعض النسخ اجرة للجزار وله اهداؤه وجعله سقا أو غنا أو نحو ذلك (قوله  
ويطعم حتما) أي يجب عليه التصديق بجز من لحها ما لا يغیره كالجمل مثـ لا ويكرن أكل  
ما يتناول (قوله الفقراء والمساكين) ولو واحد منهم ولهم التصرف فيه ببيع أو غيره (قائدة) •  
يحرم على الفقراء وغيرهم اطعام الذميين شي من الاضحية أو اهداؤه شي منها لهم أو بيع شي منها  
كذلك لانها ضيافة الله تعالى للمسلمين كما قاله شيخنا الشهاب المصنف وهو المعتمد (قوله اولتها)  
والاولى كونها من كبدها (خاتمة) وتجب النية في الاضحية من الفايح او من وكيله ان  
فوضها اليه الا في المعينة بالفساد لا بد ولا تجوز الاضحية عن واحد بغير ذنه ولو ميتا باذنه  
تجوز وصورته في الميت ان يوصى به او بشرطه ان وقته ولا رقب في حال اذن له سبـ وفيه ساقه  
اسـ لاله الا المكاتب فهي له كما مرّت الاشارة اليه

• (فصل في بيان أحكام العقيقة) والاولى تسميتها ذبيحة ونسبها بل بكره تسميتها عقيقة وهي  
لغة وشرا ما ذكره المصنف (قوله للشهر) أي من شهر رأسه حين ولادته (قوله مستحبة) أي ان  
سفت له الاضحية بان قدر عليها ولو في مدة النفاس ولو لامرأة في ولادتها وتخفيفها خوف الهبة  
ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد وحديث الغلام مرتين بعقيقته قبل لا يمتد غرأ مثاله ونيل  
لا يشفع في والديه يوم القيامة وقبل غير ذلك (قوله من السبع) وفي بعض النسخ من السبعة  
وهذا في العقيقة اما الخلق والخلق ان يوم الثامن والنرق بينهما اظهروا ان يوم العقيقة محل  
للغير والخلق والخلق ان لاجل الكمال فتأمل (قوله ولومات المولود) أي فلاته وبعثته (قوله اما  
هو) أي المولود بعد بلوغه (قوله ويذبح) البنا لا مفعول (قوله شاتان) ويجزى عنهما اسبـ ان  
من يذبح أو بقرة (قوله فيحتمل الحاقه بالغلام) أي وهو المعتمد (قوله او بالجارية الخ) مرجوح  
(قوله وتعد العقيقة) قال شيخنا الكـ قد داخل فيمكن واحدة عن أرلاد كذا قيل انتهى اقول  
وهو المعتمد كما صرح به العلامة الرمل حيث قال ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة  
حـ لاله الا فان زعم خـ لافه وهو العلامة ابن حجر (قوله فيطبخها) ولومـ مذورة (قوله  
والترك) ويذبح عن الغلام شاتان (يذبح) عن الجارية شاة) قال بعضهم واما الخشني فيحتمل الحاقه بالغلام او بالجارية فلو  
بان ذكوريه امر بالتذريك وتعد العقيقة بعد الاولاد (ويطعم) العاق من العقيقة (الفقراء والمساكين) فيطبخها



بحلو ويهدي منها الفقراء  
والمساكين ولا يتخذها  
دعوى ولا يكبر عظمها  
واعلم ان سن العقيقة  
وسلامتها من عيب ينقص  
لجها والاكل منها او التصديق  
بعضها واستنعاك ببعضها  
وتعني بالذبح حكمه على  
ما سبق في الاخصية ويسن  
ان يؤذن في اذن المولود  
اليمنى حين يولد ويقيم في  
اذنه اليسرى وان يحك  
المولود بقر فيضغ ويدلك به  
سنة داخل فيه لينزل منه  
شيء في جوفه فان لم يوجد  
عمر فوطب والا فشيء حلو  
وان يسمى المولود يوم  
السابع من ولادته ويجوز  
تسميته قبل السابع وبعده  
ولومات المولود قبل السابع  
سن تسميته

\*(كتاب أحكام السبق والرى)\*

بحلو) فيكره جهاض وقال العلامة ابن قاسم انه خلاف الاولى نعم تعطى رجلها نيسة للقبالة  
والافضل كونها الرجل اليمنى قال شيخنا الباقلي فلو تعددت الشياه اعطيت الارجل كلها وانظر  
لو تعددت القوابل فان تعددت الشياه بعددهن فظاهروا وان تعددت فهل يقسم او يقرع  
واجاب شيخنا بان رجل الشاة تعطى له سن ويخير بين قسمتها او يسامح بعضهم بعضها وكذا  
اذا تعددت الشياه والقوابل وكانت الشياه اقل منهن ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وان  
يقول عند ذبحها باسم الله والله اكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان (قوله ولا  
يتخذها دعوى) أى لا يجعلها كالولاية يدعو الناس اليها بل الافضل جل لجها مطبوخا مع مرقه  
الى الفقراء والمساكين ولا يكسر عظمها اتفاقا لاسلامه اعضاء المولود ولا يكره بل يكون  
خلاف الاولى ويكره اطخ رأسه يد بها خلافا لقول الحسن البصري رضى الله عنه بنديه وغسله  
ويندب اطخ رأسه بخور عثران مثلا (قوله واعلم ان سن العقيقة الخ) نعم لا يجب التصديق  
بجزء منها (قوله في اذن المولود اليمنى) ان يكون اول ما يطرق سمعه حين خروجه من بطن أمه  
الى الدنيا ذكر الله تعالى ولانه كما قيل لا تضرم اى الصبيان اى التابعة من الجن وهى المسماة  
بالقرينة (قوله فيضغ) ويندب ان يكون من يفضغه من أهل الخير والصلاح (قوله يوم سابع  
ولادته) وفي بعض النسخ يوم سابعه أو قبله ولومات أو كان سقطا ولم تعرف ذكوره ولا أنثاه  
سمى باسم يطاق على الذكر والانثى نحو طحمة وهند ونحو ذلك ويسن ان يحسن اسمه وافضل له  
عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحمد وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم خير الاسماء ما عبد أحد  
وسئل شيخنا عن اسم محمد واحمد ما الافضل منهما فاجاب بان الافضل بالنسبة لاهل الارض محمد  
اشهر منه عندهم بذلك وبالنسبة لاهل السماء احمد لذلك فاذا اراد شخص ان يسمى ابنه محمدا  
واحد فالافضل محمد او يذكر احدهما كذلك وقال شيخنا سلطان محمد افضل مطلقا واختلاف  
فيه اهل العصر وهو مشهور عندهم بسؤال الباشاء ولا تكره التسمية باسماء الملائكة ولا باسماء  
الانبياء خصوصاً انما محمد صلى الله عليه وسلم لما ذكره بما يتطهر منه اثباتا وانفيا كشهاب  
وحرب وحريرة وبركة ونحو ذلك وتحرم الاقارب بما يكرهه وان كانت في الملقب كالعش ونحوه لكن  
يجوز ذكرها للتعريف ولا ينهى عن الاقارب المستنبط ان سن لاهل الفضل من الرجال والنساء  
وتحرم التسمية بابي القاسم ولوان يسمى اسمه محمد أو بعده وتسمى صلى الله عليه وسلم ولا يكفى كافر  
ولا ذاسق ولا مبتدع الا لحوف فتنه منهم لانهم ليسوا من اهل التمسك بخلاف غيرهم  
ويسن ان يحاق رأسه كلها ولو اثنى يوم السابع من ولادته بعد ذبحه العقيقة وان يتصدق بزنة  
شعر ذهبا فان لم يرد ففضة ويسن حلق الرأس مطلقا في النسل والافضل للمرأة التقصير  
ويسن أيضا في اسلام الكافر ولو اثنى والحاق في غير ذلك بدعة ولا باس به للتنظيف ويسن حلق  
العائلة للرجل وتنقيها للمرأة وتنفق الابط مطلقا وتقايم الاظفار ودهن الشعر وتسميحه وقص  
الشارب وازالة لطية المرأة ويكره القزع وهو بالقصاف والراى المجمة وبالعين المهمله حاق  
بعض الرأس ومنه الشوشة المعروفة وما يقوله الختان عند ختان الاولاد ويكره تعجيل  
الشيب وتنقعه وحاق رأس المرأة بالضرورة

\*(كتاب بيان أحكام السبق والرى)\*

بعض المسابقة والمناضلة وهذا الكتاب من ميثم كرات الامام الشافعي رضي الله عنه التي  
 لم يسبقه اليها أحد كما قال المزي والاصل فيه مسابقة صلى الله عليه وسلم على الخيل المضمرة من  
 الحقباء الى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضر من امنية السابقة الى مسجد بني زريق والاولى  
 خمسة اميال اربعة والثاني ثمانية ميل واحد والحقبة بالمد والتصر موضع بالديسة على اميال  
 وبعضهم يقدم الياء على الفاء وهو بفتح السين المهملة المشددة وسكون الباء الواحدة مصدر  
 سبق بمعنى تقدم ويخر بها المسابقة وقيل هو بالتحريك اسم للعمال الموضوع بين اهل السباق  
 وهو يكون في الحيوان والرمي يكون في الهام ونحوها وكل منهما مندوب بالاعوض للرجال  
 والفسا المميز ان كان بقصد الجهاد ومباح لابقصد شي وعرام بقصد المعصية كقطع  
 الطريق وقدره ان عاتقه رضي الله تعالى عنها سابق النبي صلى الله عليه وسلم على الاقدام  
 وما بالاعوض في ذكره الفاء وفيه انه انصبل الا في الرجال فتأمل (قوله على ما هو الاصل)  
 اشار به الى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وتقييد حال المسابقة فيما يدل ما بعده فتأمل  
 (قوله وقيل) هو من رد وجهه فيله قال شيخنا ولود كره وابعده بصيغة الجمع المكان اولى واظهر  
 انتهى أقول انما افرد ما يناسب ما قبله من خيل وابل فان كلامه ما اسم جمع او اسم جنس فتأمل  
 ومن في كلامه للبيان فلا يجوز المسابقة على غيره هذه الاجناس الخمسة (قوله في الاظهر)  
 هو المعقد (قوله على يتر) ولا على طير وكلاب ونحوها فصرح مع العوض وتجوز بغير عرض  
 وهو خارج بذكر الاجناس فتأمل (قوله ومهارة الديكة) أي والصراع والشباك والعطس  
 الماء والسياسة وهي العموم والمشي بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسنن واعب  
 نحو الشطرنج وشيل بمحو الحروف وتجوز بغير عوض وهذا خارج بالمسابقة وأما صاعده صلى  
 الله عليه وسلم لم تكن رضي الله عنه على قطيع من الغنم فكانت لاجل اسمه ولذلك لما لم يرد  
 عليه غنم (قوله وتصح المناضلة) بالاضاد المجهمة أي عتدها بعوض وبدونه على ما يأتي قوله  
 المراماة لو قال المغالبة لكان أولى بل هو بالان المراماة أي أن يرى كل من الشخصين الى  
 الآخر وايدست مراقة فانه لا يصح العقد عليه او هي حرام ان لم تغاب له الامنة ومنها ما  
 التقاف وهو عند العامة بالدال المهملة وكذا لعب الهملوان المشهور (قوله بالهام) والهجبة  
 منها يقال لها الفشاب والعربية يقال لها الثبل ومنها الرماح والمزاريق ونحو المسلات والابر  
 وربي الحجارة يد أو مقلاع والمخنيق وكل فافع في الحرب (قوله اذا كانت المسافة الخ) هذا  
 شروع في شروط صحة العقد السابق رخصها اشارح بالمناضلة اخذنا بظاهر قول المصنف وصحة  
 المناضلة معلومة وبعضهم خصها بالمسابقة يجعل ذلك القول جملة من ترصه لاجل ما ذكره بعد  
 بقوله ويخرج العوض من أحد المتدابقين والوجه كونهم اراجعة لكل منهما وتخصيص بعض  
 افراد العام بحكم العام لا يقتضي تخصيصه به فتأمل (قوله معلومة) وكذا مسافة جرى  
 القاربين مثلا (قوله وكانت صفة المناضلة) وكذا صفة السبق وهي في نحو الخيل بالعنق وفي  
 نحو الابل بالكتف وبشته طبعين القوسيين مثلا عينا في المعين وصحة فيما في الذمة وينفخ العقد  
 بوقت أحدهما في الاول ويبدل بمثله في الثاني ويتكرر ايضا المكان سبق كل منهما الا آخر ونان  
 قطعها المسافة وتعين الراكبين بالرؤية لا بالصفة (قوله من قرع) هو بيان كيفية المناضلة

أي باسم ونحوها (وتصح  
 المسابقة على الدواب) أي  
 على ما هو الاصل في المسابقة  
 على ما من خيل وابل جزما  
 وقيل وبغل وسار في الاظهر  
 ولا تصح المسابقة على بقرة  
 ولا على نطاح البكاس  
 ومهارة الديكة لا بعوض  
 ولا غيره (د) تصح (المناضلة)  
 أي المراماة (بالهام اذا  
 كانت المسافة) أي مسافة  
 ما بين موقف الراعي والغرض  
 الذي يرمى اليه (معلومة)  
 (و) كانت صفة المناضلة  
 معلومة) أيضا بان يبين  
 المناضلان كيفية الرمي  
 من قرع وهو اصابة السهم  
 الغرض ولا يثبت فيه أو من  
 خنق وهو أن يثقب السهم  
 الغرض ويثبت فيه أو من  
 مرق وهو أن ينفذ السهم  
 من الجانب الآخر من  
 الغرض





• (كتاب بيان أحكام الإيمان والندور) •

وجهها المصنف كغيره في كتاب واحد لا شترأ كهم في لزوم الكفارة كباقي وقدمه - ما أيضا على الانضمية والشهادات للاحتياج إلى الإيمان فيهم - ما غالبا والاصل في الإيمان قوله تعالى لا يؤخذ كنهم بالله وفي إيمانكم وقوله صلى الله عليه وسلم والله لا تغزون قريش ثلاث مرات ثم قال في الثالثة إن شاء الله تعالى وأركانها أربعة حالف ومخلف به ومخلف عليه - وصيغة وسياتي الكلام على الندور (قوله بفتح الهمزة) وأما بكسر هاءه والتصديق بالقلب (قوله ثم أطلق) أي الإيمان (قوله على الحلف) لأنهم كانوا إذا اتحافوا أخذ كل واحد منهم يد صاحبه وقيل مأخوذة من القوة لأنه يقوى الحث على الوجود والعدم وسمى العضو يميننا لوفور قوته ومنه قوله تعالى لا تأخذنا منه يمين أي بالقوة (قوله وشرا الخ) فيه استبقاء الأركان الأربعة المتقدمة فتأمل (قوله والندور) إنما جمعها للاختلاف أنواعها (قوله لا ينفع الميمين) هو إشارة إلى أحد الأركان الأربعة وهو المخلف به وشروطه أن يكون اسماء الله تعالى أو صفة من صفاته (قوله أي بذاته) لا يخفى أن الحلف ليس بالذات وإنما هو بالاسم الدال عليها فلوقال الشارح أي باسم من أسماء ذاته لكان أولى بل صوابا وكان يستغنى عن العطف بعده فتأمل (قوله أو باسم من أسمائه) هو من عطف العام على الخاص (قوله التي لا تستعمل في غيره) هو تفسير لأسمائه تعالى المختصة به سواء كانت من أسمائه الحسنى أو المستترة أولا واختصاصه تعالى بها ما بغير إضافة كالله أو بإضافة كرب العالمين ومالك يوم الدين ومنه ما مثل به الشارح أو بغير ذلك كالذي عبده أو أعبد له ولا يقبل منه إرادة غير الله تعالى في هذا القسم ويقبل منه إرادة غير الميمين وتنفقه بالأسماء الغالبة عليه تعالى ما لم يرد غيره كالرحيم والخالق والرازق وتنفقه أيضا بالأسماء المستعملة فيه وفي غيره سواء إن أرادته تعالى كالوجود والحي والعالم (قوله أو صفة) عطف على قوله باسم (قوله من صفات ذاته) النبوتية وترد شيخ شيخنا في صفات ذاته السلبية كعدم جسميته وعرضيته وعن القاضي ح - بين صحة الميمين بها لأنها قديمة متعلقة به وأما صفاته الفعلية كخلق ورزقه فلا تنفع الميمين بها أخلافا للحناف (قوله كراهه وقدرته) ومثبته وكبريائه وعظمته وكلامه وحققه لم يرد بالحق العبادات وبالبقية محال ظهور آثارها فثبت يميننا والمصنف وكتاب الله والقرآن عين ما لم يرد بالقرآن الخطية وبالآخرين النقوش أو الأوراق وقد علم من حصر الأنعقاد فيما ذكر عدم انعقاد الميمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكعبة ونحو ذلك ولومع قصده بل يذكره الحلف به إلا أن يسبق إليه - لانه قال العلامة ابن قاسم ولو ترك بين ما تنفعه به وغيره كوالله والكعبة فالمتجه عندي الانعقاد سواء قصد الحلف بكل أو أطلق أو بالجمعوع (قوله وضابط الحالف) أي المأخوذ من الحلف أي شرطه لأنه ركن (قوله كل مكلف) خرج الصبي والمجنون والمغص عليه والمائم والمساهي والسكران وغير المتعدي والإشارة من الماطق وأما الآخر فإشارته كأنطق وخرج أيضا لغو الميمين وسياتي (قوله ناطق) أي أو آخر إشارة مفهومة (قوله أن أنصدق بمالي) أي استهدى صيغة حالف وإنما هي صيغة تذكير محضه ويجب فيها الوفاء بما التزم وصوابه أن يقول والله لا أنصدق بمالي لأن هذه فيه أشبه حالف من حيث الصيغة وشبهة تذر من حيث التزام القربة أو يقول لله على أن أنصدق بمالي أن فعلات كذا الآن فيه أشبه الميمين من حيث المنع فتأمل (قوله

• (كتاب

أحكام الإيمان والندور) •

والإيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة اليد اليمينية ثم أطلقت على الحلف وشرا لتحقيق ما يحتمل المخالفة أو ناكده بذكر اسم الله تعالى أو صفة من صفات ذاته والندور جمع تذر وسياتي معناه في الفصل الذي بعده (لا ينفع قد الميمين إلا بالله تعالى) أي بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به أي التي لا تستعمل في غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفات ذاته) القائمة به كراهه وقدرته وضابط الحالف هو كل مكلف مختار ناطق فاصد للميمين (ومن حالف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أنصدق بمالي ويهبر عن هذا الميمين تارة يمين اللجاج والغضب وتارة يمين اللجاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (مخير بين) الوفاء بحالف عليه أو بما التزمه بالله تذر من (الصدقة) بماله (أو كفارة يمين)



في الاظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولاشئ في لغو اليمين) وفسر عن سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير ان يتصلها كقوله في حال غضبه ٣٤٠ ارجابته أو جهلته لا والله مرة وبلى والله مرة في وقت آخر (ومن حالف أن لا يفعل

شيئا) أي كبيع عبده (فامر غيره بفعله) ففعله بان باع عبده الحالف (لم يحنث) لأن الحالف بفعل غيره الآن يريد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيحنث بفعل مأمورة أو مأمور حالف أنه لا ينكح فوكل غيره في النكاح فانه يحنث بفعل وكيله في النكاح (ومن حالف على فعل أمرين) كقوله والله لا أبس هذين الثوبين (ففعل) أي أبس (أحدهما لم يحنث) فان أبسهما معا أو مرتباً حنث فان قال لا أبس هذان هذان حنث باحدهما ولا بفعل يمينه بل اذا فعل الآخر حنث أيضا (وكفارة اليمين هو) أي الحالف اذا حنث (مخير فيه بين ثلاثة أشياء) أحدها (عق رقبة مؤمنة) سليمة من عيب يخل بعمل أو كسب وثانيه أمة كور في قوله (أو) أطعام عشرة مساكين (أو) أعطى الأمداد عشرة لاهد عشر مسكينا لم يكف واحد منهم (قوله رطلا وثلاثا) بالغدادي وهو نصف قدح بالكيل المصري (قوله من غالب قوت بلد المكفر) وقت ارادة المكفر وضابطه ما يجزى في الفطرة (قوله ولا يجزى غير الحب) ان لم يمتأوه فان اقتاتوه كفى (قوله يسهى كسوة) فليس المراد بالنوب ما يسهى نوبا عرفا فتأمل (قوله أو كساء) أي أو ازاد أو طيل ان أو قنعة أو رداء أو حرام أو فوطاة أو منديل مما يحمل في اليد (قوله ولا قفازان) ولا مكعب ولا نعل ولا منطقة ولا قلبوة وهي الطائفة المعروفة ومثالها المزرقة المعروفة كذلك ولا يكتفى أيضا راع من حديد ولا خاتم ولا تسكة ومن قال باجزاء العرقية محمول على ما يجعل تحت السرج لا فرس (قوله ونوب امرأة) وفي بعض النسخ أو نوب امرأة وكذا نوب

في الاظهر هو المعتمد (قوله وفي قول الخ) مرجوح (قوله وفي قول) مرجوح أيضا (قوله ولا نبي في امر العير) هو منه فهم قصد اليمين فيما مر فتأمل (قوله في وقت آخر) أشار به الى انه لو جمع بين لا والله وبلى والله في وقت واحد كانت الاولى اقوى والثانية منقذة كما قاله الماوردي والمعتمد عدم الاعتقاد بمطابق الان الفرض عدم قصد فتأمل (قوله ان لا يفعل شيئا) هو إشارة الى المأمور عليه الذي هو الركن الثالث كما مر واليمين تابعة له لا وحرة وتصح على ماض ومضيق قبل نفيها وانما تابعها في الطاعة طاعة وفي المعصية حرام ويجب الحنث والكفارة على من حالف على ترك واجب أو فعل حرام ويحرم الحنث في عكسه ونوب الحنث وعليه كفارة في الحالف على ترك مندوب أو فعل مكره ويكره الحنث في عكسه ولا يعلق بالمباح حنث ولا عدمه في فعله أو تركه ولا كفارة عليه وأما قول المنهاج وعليه كفارة فحمله العلامة الرمي على ما اذا كان في اليمين حنث أو منع أو تحقيق خبر أو إضافة الى الله تعالى (قوله كبيع عبده) أو اجارته معينا أو مطلقا لا يعتق عبده فكاتبه وعتق بالاداء لم يحنث أو حالف على حلق رأسه أو بناء داره أو ضرب انسان فامر من يفعل ذلك لم يحنث (قوله فانه يحنث) لان الوكيل في النكاح سفير محض وكذا الوكيل لا يرجع زوجه فوكل غيره فانه يحنث أيضا على المعتمد لانه سفير محض كما مر ولو حلف لا يتزوج ثم جن فعقده عليه لم يحنث اذ لم يحنث فيه وهو ظاهر (قوله والله ما أبس هذين الثوبين) فان حلف على أبس ثوب واحد قال خيطا منه أو نحوه لم يحنث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الحرام فلا فقطعت أذنه أو رجليه فانه يحنث وكذا لو حلف لا يركب هذه السنيمة فنزع منها لوح فانه يحنث أيضا والفرق بينهما ان اللبس مباشر مسترجع البدن غالب بخلاف الركوب ونحوه فتأمل (قوله وكفارة اليمين) وهي تجب بالحلف والحنث معا على الرابع (قوله أي الحالف) أشار بذلك الى ان الضمير مبتدأ وخبره مخير والجمله خبر عن كفارة ولو جعل الضمير للفصل أو اللسان ومخير خبر كفارة له كان أولى وأنسب أي وكفارة اليمين مخير فيها الخ فتأمل (قوله بين ثلاثة أشياء) ان كان حرا رشيدا ولو كافرا فهو مخير ابتداء فلا يفتل الى الرابع الا عند المجزأ فهو حرة ابتداء (قوله عتق رقبة) أي اعتاقها كما مر في الظاهر (قوله أو كسب) هو عطف تفسير على عمل أو عطف عام على خاص فتأمل (قوله أو أطعام عشرة مساكين) أي غلبكم ذلك الطعام فلا يكفي دون عشرة ولا دون مدلول واحد فلو أعطى الأمداد عشرة لاهد عشر مسكينا لم يكف واحد منهم (قوله رطلا وثلاثا) بالغدادي وهو نصف قدح بالكيل المصري (قوله من غالب قوت بلد المكفر) وقت ارادة المكفر وضابطه ما يجزى في الفطرة (قوله ولا يجزى غير الحب) ان لم يمتأوه فان اقتاتوه كفى (قوله يسهى كسوة) فليس المراد بالنوب ما يسهى نوبا عرفا فتأمل (قوله أو كساء) أي أو ازاد أو طيل ان أو قنعة أو رداء أو حرام أو فوطاة أو منديل مما يحمل في اليد (قوله ولا قفازان) ولا مكعب ولا نعل ولا منطقة ولا قلبوة وهي الطائفة المعروفة ومثالها المزرقة المعروفة كذلك ولا يكتفى أيضا راع من حديد ولا خاتم ولا تسكة ومن قال باجزاء العرقية محمول على ما يجعل تحت السرج لا فرس (قوله ونوب امرأة) وفي بعض النسخ أو نوب امرأة وكذا نوب

ولا يشترط أيضا كون المذمور جديدا فيجوز دفعه ما لم يوسل له نذره قوته (فان لم يجد) ٣٤١ المكفر شيامن الثلاثة السابقة

(نصيبام) اي فيلزمه صيام  
(ثلاثة ايام) ولا يجب متابعتها  
في الاظهر

• (فصل في احكام النذور)

جمع نذر وهو بذل موهبة  
سائلة مكنت وحكي فحها  
ومعناه لغة الوعد بخير او  
شر وشرعا التزام قرينة غير  
لازمة باصل الشرع والنذر  
ضربان أحدهما نذر الجاهل  
بفتح اوله وهو القادى في

المصومة والمراد به نذر النذر  
أن يخرج مخرج اليمين بان  
يقصد الناذر منع نفسه من  
شيء ولا يقصد القرينة وفيه  
كفارة يمين أو ما التزمه

بالنذر والثاني نذر المجازاة  
وهو نوعان أحدهما أن لا  
يعلقه الناذر على شيء كقوله  
ابتداء الله على صوم أو عتق

والثاني أن يعلقه الناذر على  
شيء وأشار له المصنف بقوله  
(والنذر يلزم في المجازاة  
على نذر) (مباح) في طاعة

(كقوله) اي الناذر (ان شئ  
الله مريض) وفي بعض  
النسخ مريض أو كفت شر  
عدوى (فله على أن أصلي

أو أصوم أو تصدق ويلزمه)  
اي الناذر (من ذلك) اي  
مما نذر من صلاة أو صوم أو  
صدقة (ما يقع عليه الاسم)  
من الصلاة أو قلها ركعتان  
أو الصوم أو قلها يوم أو الصدقة  
وهي أقل شيء مما يقول وكذا

حرير (قوله جديدا) اي كنهه مندوب سواء كان مقصودا أو لا نعم ان كان جاهل النسخ بحيث  
لا يدوم قدر ايس النوب مثلا فانه لا يكفي (قوله لم يذهب قوته) ولو من الجواب او صوف او كان  
مفسولا او متفصلا ويهاهم بخاسته ولا يكفي نجس العين ولا اطعام خمسة وكسوة خمسة مثلا  
ولا يكفي نوب كبير لا عشرة قوتان اقتصر به بخلاف اعطائهم العشرة أمدا فانه يكفي فان قطع  
النوب الكبير قطعا بحيث تسمى كل قطعة منها كسوة ودفعه ما هم كفي (قوله ثانيا) زائد على  
ما يفي بالغالب له وامونه أو كان رقيقا أو سفيها أو مجور فلاس (قوله فيلزمه) اي ان كان  
مسا (قوله صيام ثلاثة ايام) ولا يتوقف صومه على اذن سيده الرقيق الا ان حثت بغير اذنه  
وكان الصوم يضره في الخدمة ولا يجوز اسيده أن يكفر عنه باطعام أو كسوة الا بعد موته لانه  
لا رقب بعد الموت نعم لو كان مكاتب اجزله المكنة يبره ما باذن سيده وعكسه ومن له مال غائب لا يكفر  
بالصوم بل ينتظره ولو فوق مسافة انقصر على الرابع والمبعض الغنى كالمر في الاطعام  
والكسوة ولا في الاعتاق (قوله في الاظهر) هو المعتمد

• (فصل في احكام النذور) وهو لغة وشرعا ما ذكره الشارح وذكره المصنف عقب  
الايمان لان كلامهم جاء على نفسه تاكيدا لما التزمه والاصل فيه قوله تعالى  
يوفون بالنذر الاية وقوله تعالى وليوفون نذرهم وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطيع الله  
لم يطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصيه وهو قرينة في نذر النذر دون غيره وأركانه ثلاثة نذر  
ومندور وصيغة (قوله وهو) اي النذر (قوله غير لازمة) لو قال لم تتعين كما قال غيره امكن اولى  
وأحسن لان غير اللازم لا يشمل فرض الكفاية مع أنه يصح نذره اللهم الا أن يقال غير لازمة  
عينا فتأمل (قوله والنذر) بحسب صيغته التي هي أحد أركانه المنقذة (قوله نذر الجاهل) بان  
تشتمل الصيغة على ما يتعلق به حث او منع أو تحقيق خبر كما اشار اليه الشارح بقوله ان يخرج  
مخرج اليمين (قوله بان يقصد النار) اي الذي هو أحد الأركان المنقذة أيضا والمعتبر كونه  
له قصدا بان يكون مكافئا لمختار غير مجبور عليه فيما ينذر ولا بد ان يكون مسما أيضا فتأمل  
(قوله نذر المجازاة) اي المكافاة وصوابه ان يقول نذر غير الجاهل وهو نوعان ويقال له ما نذر  
تبرر وهو تنفعل من البرهني بذلك لان الناذر طلب به البر والتعرب الى الله تعالى (قوله  
أحدهما) اي أحد النوعين من نذر التبرر (قوله ان لا يعلقه الناذر على شيء) وفي بعض النسخ  
أن لا يعلقه بشئ وهذا يلزم ما فيه بمجرد وجوده ولكن على التراخي ان لم يقيد بوقت معين (قوله  
على نذر مباح) المراد بالمباح ما قابل المحرم المقيد بكونه طاعة كما اشار اليه الشارح بقوله  
الا أني ثم صرح المصنف بالخبر وأما نذر المباح في نفسه فسيأتي في كلامه فتأمل (قوله في طاعة)  
المراد بالطاعة هنا المندوب كتشجيع المجازاة وقراءة سورة معينة ولو في مسلاة فرض أو نفل  
وطول قرائته في ذلك (قوله الناذر) اي في نذر المجازاة وهو المعلق على شيء فتأمل (قوله مما نذر)  
اي عند وجود المعلق عليه لا على النور أيضا (قوله ما يقع عليه الاسم) ما لم يقيد بتدريج معلوم  
من الصلاة والصوم والصدقة (قوله وأقلها ركعتان) بقيام مع القدرة بناء على الأصح من  
أنه يسلك بالنذر ما أقل واجب في الشرع من كل مطلوب (قوله وهي) اي الصدقة (قوله  
أقل شيء مما يقول) صوابه أقل من قول فتأمل (قوله وكذا النذر التصديق بالاعظيم) اي فانه  
لو نذر التصديق بالاعظيم كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بمفهوم قوله ابتداء على مباح في قوله (ولا يذير في معصية)



اي لا ينعقد نذرهما (كقوله ان قتلت فلانا) بغير حق (فقله على كذا) وخرج بالمعصية نذرا المكروه كذا في شخص صوم الدهر فينعقد نذره ويلزمه الوفا به ولا يصح أيضا نذر واجب على العين كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كفاية قضيه كلام الروضة واصلها (ولا يلزم النذر) اي لا ينعقد ٢٤٣ (على تركه مباح) او فعله فالاول (كقوله لا آكل لحا ولا أشرب لبنا وما شابه ذلك)

يلزمه اقل مقول لانه المتيقن (قوله اي لا ينعقد) اي فعلا او تركا سواء كانت لذاتها كشرب الخمر أم غيرها كالصلاة في ارض مغصوبة بان سرح بالغصب في نذره أم المولم يصرح به كأن قال لله على أن أصلي في هذه الارض مثلا وكانت مغصوبة فانه يصح (قوله نذرا المكروه) فانه يصح عند الشارح وهو مرجوح والراجح أنه لا ينعقد وقد وثقه به لصحة صوم الدهر بحال ان لا يكروه له صومه بان كان قادرا عليه والافلاو يصح نذرا مكروها واما ارض كافر اديوم الاحد أو الجمعة بصوم مثلا لانه لا مر عارض وهو الافراد لذات العبادة فانما الاكراه فيها بخلاف ما اذا كانت المكراهة لذات العبادة كالآلآت في الصلاة فانه لا يصح نذره فتأمل (قوله واجب على العين) اي اكنافا بإيجاب الشرع فيه (قوله كالصلوات الخمس) اي كصلاة الجماعة في الفرائض وكذا الجمعة وهو الرابع (قوله فيلزمه) اي ينعقد نذره (قوله كفاية قضيه كلام الروضة) اي وهو المعتمد (قوله ولا يلزم النذر الخ) أشار به الى أن نذر المباح لا ينعقد فعلا ولا تركا وهو المعتمد فتأمل (قوله فمواكل كذا) هو بعد الهمزة المناسبة ما بعده وهذه أمثلة للمباح الذي لا ينعقد النذر فيه وان قصد فيها التقوى على العبادة على الرابع فتأمل (قوله وألبس كذا) الواو بمعنى أو فتأمل (قوله لزمه كفارة عيني الخ) مرجوح (قوله لكن قضية كلام الروضة الخ) هو المعتمد

### • (كتاب بيان أحكام القضية والشهادات) •

ومعناها لغة وشراعا ما ذكره المصنف وجعلهم الاختلاف متعلقهم والاصل في التضاة قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله الآية وخبر الصحبة اذا اجتمعوا لم يخطأوا له أجر وان اصاب فله أجران وغير ذلك من الآيات والاحاديث الكثيرة (قوله جمع قضاء) كقباه وأقبيه (قوله وهو) اي القضاء (قوله بين خصمين) اي شخصين (قوله مصدر شهد) بشهد شهادة (قوله والقضاء فرض كفاية) اي في حق الصالحين له في الناحية التي هي مسافة العدوى ان تعدد فيولى الامام فيها من يصلح له ليقوم به وخرج بالمال له غير فلا تجوز توليته ولا ينعقد حكمه الا ضرورة فتأمل (قوله لزمه طلبه) اي ولو علم عدم الاجابة على الرابع والمراد بالتمين وعدمه في الناحية وهي من وطنه وما زاد عليه الى مسافة العدوى كما مر وأما بين المفتين فمسافة التضرع (قوله ولا يجوز) اي ولا يصح (قوله أن يلى القضاء) هو جمع في الحكم بين الناس فتأمل (قوله الامن استكمالات فيه) اي اجتمعت فيه وفي بعض النسخ الامن استكمل الخ (قوله من اهل الذمة) اي عليهم الحكم بينهم (قوله لم ينفذ حكمه) اي الذي وجد قبل انضاحه نظرا للتظاهر وهذا صريح في ان الحكم لا ينفذ فيه مع ما في نفس الامر واذا انضحت صحت توليته وحكمه من حين الانضاح (قوله في المذهب) هو المعتمد (قوله لاسية له فيه) هو متعلق بقاسق اي القاسق بتاويل تصح ولايته وهذا أحد وجهين وارجح خلافه (قوله أحكام الكتاب) وهو

من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحوه آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا واذا خالف النذر المباح لزمه كفارة عيني على الرابع عند البغوى وتبعه المحرر والمنهاج لكن قضية كلام الروضة واصلها عدم لزوم

• (كتاب أحكام) •  
 (القضية والشهادات) •  
 القضية جمع قضا بالمد وهو امة احكام الشئ وامضاؤه وشرا فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد ما خوذ من الشهود جمع في الحضور والتضاة فرض كفاية فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلى القضاء الامن استكمالات فيه خمس عشرة) (خصله) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولا ية كافر ولو كانت على كافر مثله الماوردى وما جرت به عادة الولاة من نصب رجل من اهل الذمة فمقابل رياسة وزعامة لا تقل يد

حكم وقضا ولا يلزم اهل الذمة الحكم بالزمام بل بانتمائهم (و) الثاني والثالث (البغوى والعقل) فلا ولاية اصبي القرآن ومجنون اطبق جنونه اولا (و) الرابع (الحربية) فلا تصح ولا ية رقيق كاه او بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولا ية امرأ ولا خنثى ولو لى الخنثى حال الجهل بحاله فيحكم ثم بان ذكر الم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة) وسيل في بيانهم في فصل الشهادات فلا ولاية للقاسق بشئ لاشبهه له فيه (و) السابع (معرفة) احكام الكتاب

والسنة) على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظه لآيات الاحكام ولا احاديثها ٣٤٣ المتعلقات به عن ظهر قلب وخرج

بالاحكام المواعظ والقصاص

(و) الثامن (معرفة

الاجماع) وهو اتفاق اهل

الحل والعقد من امة محمد

صلى الله عليه وسلم على امر

من الامور ولا يشترط

معرفة اكل فرد من افراد

الاجماع بل يكفي في المسئلة

التي يفتي بها ويحكم فيها

ان قوله لا يخالف الاجماع

فيها (و) التاسع (معرفة

(الاختلاف) الواقع بين

العلماء (و) العاشر (معرفة

(طرق الاجتهاد) اي كيفية

الاستدلال من ادلة الاحكام

(و) الحادي عشر (معرفة

(طرف من اسان العرب)

من لغة وغور صرف

(ومعرفة تفسير كتاب الله

نعالي (و) الثاني عشر (ان

يكون جميعا) ولو بصراح

في اذنه فلا يصح تولية اصم

(و) الثالث عشر (ان يكون

بصيرا) فلا تصح تولية اعمى

ويجوز كونه أعور كما قال

الرواني (و) الرابع عشر

(ان يكون كاتباً) وما ذكره

المصنف من اشتراط

كون القاضي كاتباً وجه

مرجوح والاصح خلافه

(و) الخامس عشر (ان

يكون مستيقظاً) فلا يصح

تولية مغفل بان اختل نظره

أو فكره اما اكبر أو مرض

القرآن العزيز (قوله والسنة) وهي الاحاديث الشريفة اي معرفة انواع الاحكام التي هي محل  
النظر والاجتهاد كالعام والخاص والمطلق والمقيد والجعل والمبين وغيرها وكالتصل والمرسل  
وحال الرواة قوة وضعنا ليعلم ان معرفة ذلك من تقديم بعضها على بعض وعدم العمل ببعضها  
وهكذا آيات الاحكام كما قال البندنجي والماوردي وغيرهما خمسة آية وعن الماوردي ان  
أحاديث الاحكام كذلك (قوله على طريق الاجتهاد) اي المطلق (قوله من امة محمد الخ)  
صريح هذا ان اتفاق غير هذه الامة على حكم لا يسمى اجماعاً ولا يفتى به فتأمل (قوله بل  
يكفيه) اي يقيناً أو ظناً (قوله معرفة الاختلاف) اي المتوصل به الى الاحكام بحسب اعتبار  
القياس (قوله الواقع بين العلماء) اي فلا يخالفهم في اجتهاده (قوله كيفية الاستدلال) اي  
في الاحكام باعتبار نظره في الادلة (قوله من أدلة الاحكام) اي والقياس بأنواعه وهي الاولى  
والمساوي والادون فالاول كقياس ضرب الوالدين على التأفيف والثاني كحراق مال الميتيم  
على اكله في الصريم فيهما والثالث كقياس التفاح على البر في الر باب جوامع الطم (قوله من لغة)  
وهي معرفة الاقاظ المشرقة (قوله ونحو) وهي معرفة الاقاظ المركبة (قوله وصرف) اي  
ونحو خبر وعوم وخصوص ونحوها (قوله تفسير كتاب الله تعالى) اي المأخوذ منه جميع  
الاحكام وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادلة المختلفة في الية يمكن من  
الاخذ بانها أو غير ذلك واعلم ان هذا كله في الجهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الشرع اما  
المقلد المذهب امام خاص فليس عليه الامم معرفة قواعد امامه فقط فلا يعدل عنها الى اجتهاده  
بخلافها (قوله ان يكون جميعاً) اي ويعلم منه اشتراط النطق بالاولى فتأمل (قوله ولاية اعمى)  
ومنه من يرى الاشباح ولا يعرف الصور وان قربت اليه نعم لوعى بعدد ما عينة من الافله القضاء  
بها (قوله ويجوز كونه أعور) وكذا كونه يصرفه ارافقط اولا لا فقط عند العلامة لرمي  
ومن تبعه وخالف العلامة الخطيب فقال لا يكفي كونه يصرفه ارافقط وأجاز الامام مالك رضي  
الله عنه ولاية الامي لانه صلى الله عليه وسلم ولي ابن أم مكتوم رضي الله عنه على المدينة وأجيب  
عنه بأنه انما استخلفه في امامة الصلوات فقط لا في الاحكام أو يقال انها كانت زعامة ورياسة  
لا امامة (قوله كما قال الرواني) هو المعتبر (قائدة) البصر قوة في العين يدرك بها المحسوسات  
ولذا قبل البصيرة للآب بمنزلة البصر العين لانها اقوة في القلب يدرك بها المعقولات (قوله والاصح  
خلافه) وهو عدم اشتراط كونه كاتباً وهو المعتبر وكذا لا يشترط كونه عارفاً بالحساب لانه صلى  
الله عليه وسلم كان أمياً لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح (قوله مستيقظاً) وفي بعض  
النسخ مستيقظاً فان تعذر جميع هذه الشروط في رجل فولي سلطاناً له شوكة غير كافراً فسقاً أو  
مقلداً نفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس ومحل اشتراط ذي الشوكة ان وجد  
يجتهد والا فلا يشترط ذو الشوكة (قوله بان اختل نظره الخ) هو تصحيح الكلام المصنف وهو  
معلوم مما تقدم وأما تفسير المستيقظ بشئى النطنة والحدق والضبط فهو مندوب لا شرط على  
الصحيح (تنبيه) يحرم تولية غير الصالح مع وجوده ولا ينفذ حكمه ولا ينفذ قضاؤه وان  
أصاب فيه ويجوز ان يحكم اثنان فاكثر اهل لا لقضاء طلاقاً أو غير اهل له مع عدم قاض اهل له أو  
مع طاب مال له وقع ولا ينفذ حكمه عليه ما ابرضاها (قوله شرع في آداب) اي القاضى ومنها  
ان يكتب له مولاه كتاباً ولا ينفذ فيه وتوليته وان يشهد عليه شاهدين يخرجان معه الى محل

أو غيره وما يفرغ المصنف من شروط القاضى شرع في آداب فقل (و) يجب ان يجالس



وفي بعض النسخ ان يترك اي القاضي ٣٤٤ (في وسط البلد) اذا نسعت خطته فان كان البلد صغيرا نزل حيث شاء ان لم يكن

التوازية بخبر ان اهل به او يكتفي عنها الاستفاضة فيه وان يدخله يوم الاثنين او الخميس او السبت  
وعليه عمامة - وداء (قوله وفي بعض النسخ ان ينزل) وهي أولى (قوله في وسط) بفتح السين في  
الاشهر (قوله ان لم يكن هناك موضع معناد) اي كصر ونحوها (قوله في موضع فسيح) وليس  
ان يكون متميزا بجلوسه على مرتفع نحو كرسي وعلى فراش ونحو وسادة وطيان وعمامة  
معروفة كالعرف المشهور والا نوان كان مشهورا بالزهد والتواضع وان يشاور الفقهاء بعد  
بجته عنهم عن يتبل قولهم لاشوق فاسق وجاهل اقوله تعالى وشاورهم في الامر قال الحسن  
ابصري رضي الله عنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها اول ما كان أراد الله تعالى  
ان يبعث ذلك سنة للحكام بعده ويجب عليه ان ينظر اولاً في اهل المجلس لانه عذاب فمن اقر منهم  
عمل بعة ضاه ومن ادعى منهم انه مظلوم فعلى خصمه الحجة ومن كان خصمه غائباً بعث اليه بحضور  
نم ينظر في الاوصياء فالعدل القوي بقره والضعيف بعينه باخر والفاقي ياخذ المال منه الى  
عدل وان يخذ كاتباً وشرطه ان يكون عدلاً لا ذكراً عارفاً بكتابة محاضر وجلات وكتب  
حكمة فالاولى جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة الواقعة بين الخصمين والثانية جمع محل وهو  
ما يكتب فيه الواقعة مع صورة تنفيذ الحكم وامضائه والثالثة جمع كتاب وهو ما فيه الواقعة  
ايضاً يمكن يكتب القاضي خطه عليه ويعطى للخصم وهو المعروف بالان بالجمع ويندب كونه  
فقيه اعقبا وافر العقل جيد الخلق وان يقضه ترجين ومعه من ان كان ثقیل السمع اهل شهادة  
ولا يضر فيه ما المعنى وان ياتي الجاحس راكبا (قوله اي ظاهر) وليس ان يقضه لثنا بيب  
وهي بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة واول من اتخذها عمر رضي الله عنه وكانت من نعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمانر بيم احد على ذنب وعاد اليه وكانت اهدب من سيف  
الحاج وان يقضه ايضا جعنا لاداء الحق والتعزير ويحب كونه واسعا واجرة على المجنون  
واجرة السجنان على صاحب الحق (قوله او بواكره) بخلاف مالوا - حاجة لزجة اوفى وقت خلو  
فانه لا يكره (قوله ولا يبعد) اي يكره له ذلك اخذاً مما بعده (قوله كره) محله ما لم ينادي فهو مطر  
فان نادى به لم يكره (قوله في ثلاثة اشياء) بل اكثر منها السنو او هم في الدخول عليه وفي القيام  
لهم ما فتركه عن يد - حقه او ياتي به ان لا يستحقه وفي رد السلام عليه ما فاذا لم احدهما انظر  
الاخر حتى يسلم وان طال الفصل للعدو في طلاقة الوجه لهما وفي غير ذلك من - اثر وجوه  
الاکرام (قوله فيرفع على الذي) اي رجوا (قوله فلا يسمع كلام احدهما) اي ولا جواب سلام  
منهما (قوله العظ) در بانظا المشالة (قوله ولا يجوز) اي يحرم (قوله فان كانت الهدية) اي  
وان قلت ومنها الهبة والضيافة والعمارية والصدقة والزكاة فان لم يتعين دفعها اليه وكذا  
يحرم قبول الرشوة وهو ما يدفع لعلكم لا يقضى له به - الحق ارايتم منع من القضاء بالحق (قوله لم  
يحرم) ان لم يكن سبب القضاء ولم تكن له خصومة (قوله في الاصح) هو المعتمد (قوله ولاعادة له  
بالهدية) وكذا لو كان له عادة الكن - حصل فيه ازيادة عليهم اولون جنسها متى حرم قبولها لم يملكها  
ويجب عليه رد مالها فان زهد - ذرجهما في بيت المال ويكره له المعاملة بنفسه او بوكيل  
معروف ويندب له ان يبيع ثمنه قبواها وليس للقاضي حضور رامة احد الخصمين ولاهما ولا  
ان يقضيه احدهما كذلك وله ان يثمنع عند احدهما وان يقرم عنه وان يعود المرضى ويشهد  
بالناتز وبرور القادمين من - سفر \* (تنبيه) لا يحرم على المقي والواعظ ومعه - لم القرآن

هناك موضع معتاد تنزله  
القضاة ويكون جلوس  
القاضي (في موضع) فسيح  
(بارز) اي ظاهر (للناس)  
بصيت براء المستوطن  
والغريب والقوى والضعيف  
ويكون مجلسه مصوناً من  
أذى حر وبرد بان يكون  
في الصف في هب الريح  
وفي السنة في كن (ولا  
جواب له) وفي بعض النسخ  
ولا حاجب دونه فلو اتخذ  
حاجباً او بواكره (ولا يبعد)  
القاضي (للقضاء في المسجد)  
فان قضى فيه كره فان اتفق  
وقت حضوره في المسجد  
املاة او غيرهما خصوصاً  
يكره فصلها فيه وكذا لو  
استباح الى المسجد اعذر  
من مطر ونحوه (ويجوز)  
القاضي وجوبا (بين الخصمين  
في ثلاثة اشياء) احدها  
التسوية (في المجلس) فيجلس  
القاضي الخصمين بين يديه  
ان استويا بشرقا أما المسلم  
فيرفع على الذي في المجلس  
(و) الثاني التسوية في  
(اللفظ) اي الكلام فلا يسمع  
احدهما دون الآخر  
(و) الثالث التسوية في  
(اللفظ) اي النظر فلا ينظر  
لاحدهما دون الآخر (ولا  
يجوز) للقاضي (ان يقبل  
الهدية من اهل حله) فان  
كانت الهدية في غير حله من

غير اهل لم يحرم في الاصح واذا أهدي اليه من هو في محل ولا يمت له به خصوصاً ولاعادة له بالهدية قبلها يحرم عليه قبولها والعلم

(ويجتنب) القاضى (القضاء) أى يذكر له ذلك (فى عشرة مواضع) وفى بعض النسخ أحوال (عند) وفى بعض النسخ  
 فى (الغضب) قال بعضهم وإذا أخرج الغضب عن حال الامة فقامه حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين  
 (والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط وعند المرض) عند (مدافعة الأخبثين) أى البول والغائط (وعند  
 النعاس وعند شدة الحر والبرد) والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يذكر للقاضى القضاء فى كل حال يسوء خلقه وإذا  
 حكم فى حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة (ولا يسأل) وجوباً أى إذا جلس ٣٤٥ الخصمان بين يدي القاضى (المدعى  
 عليه الأبعد كمال) أى بعد

فراغ (المدعى من الدعوى)  
 الصحة وحينئذ يقول  
 القاضى للمدعى عليه أخرج  
 من دعواه فان أقرب مدعى  
 به عليه لزمه ما أقرب به ولا  
 يقبض به بذلك رجوعه  
 وان أنكر ما ادعى عليه به  
 فلا قاضى ان يقول للمدعى  
 لأن بينه أو شاهد مع عينك  
 ان كان الحق مما يثبت  
 بشاهد معين (ولا يحلفه)  
 وفى بعض النسخ ولا يحلفه  
 أى لا يحلف القاضى المدعى  
 عليه (الأبعد سؤال  
 المدعى) من القاضى ان  
 يحلف المدعى عليه (ولا  
 يلقن) القاضى (خمساً  
 حجة) أى لا يقول لكل من  
 الخصمين قل كذا وكذا أما  
 استفسار الخصم بخلاف  
 كأن يدعى شخص فتلا على  
 شخص فيقول القاضى  
 للمدعى قل كذا أو خطأ  
 (ولا يفهمه كلاماً) أى  
 لا يفهمه كيف يدعى  
 وهذه المسئلة سائطة فى

والعلم قبول نفي من الهدايا ادليس لهم أهلية الإلزام قال شيخنا الكنى فيبغى التزم عن ذلك  
 (قوله فى عشرة مواضع) بل أكثر من ذلك (قوله فى الغضب) أى ولو لله تعالى على الراجح (قوله  
 حرم عليه القضاء الخ) قال شيخنا ما قد مضى عدم فوزه حكمه حينئذ وفيه نظر فراجع اه أقول  
 بل الظاهر أن فوزه حيث اضطر إليه فى الحال ويرشد إلى ذلك قول العلامة ابن قاسم قد يتعين  
 الحكم فى صور كثيرة فتأمل (قوله والفرح) هو السرور والنشاط والانبساط وقيل هو لذة  
 القلب بغير ما يشتهى (قوله المفرط) ظاهر كلامه رجوعه والفرح وحده والوجه رجوعه لما  
 قبله أيضاً وفى بعض النسخ المفرط فتأمل (قوله وعند المرض) أى المزل كفى الروضة وأعمالها  
 (قوله ومدافعة الأخبثين) أى أو أحدهما أو الريح ولو قال عند مدافعة الحدث كان أولى  
 وأخصر (قوله يسوء خلقه) ومنه الفرع الشديد ونحو المال (قوله مع الكراهة) أى لأنها  
 لا مخرج (قوله ولا يسأل) أى لا يجوز للقاضى ان يسأل المدعى عليه عن جواب الدعوى  
 (قوله الأبعد كمال) وفى بعض النسخ الأبعد تمام (قوله من الدعوى) أى بشرطها المعبر عنها  
 كل دعوى وهى كونها ملزمة بتفصيلها وملزمة بلبس مناقضة لدعوى أخرى وتعيين كل من  
 مدعى ومدعى عليه والتمامه بالأحكام (قوله ولا يحلفه) أى لا يجوز له ان يحلفه (قوله الأبعد  
 سؤال المدعى) أى طلبه (قوله لا يحلف القاضى المدعى عليه) فان حلفه فله لم يعتد به ولو حلف  
 المدعى عليه قبل طلب القاضى منه اليمين لم يعتد به أيضاً ولا يجوز للقاضى ان يحكم على المدعى  
 عليه الأبعد بطلب الحكم منه من المدعى (قوله ولا يلقن القاضى) أى لا يجوز له ذلك وكالمدعى  
 الشاهد لكن يجوز له ان يعرفه كيف يشهد (قوله وهذه المسئلة) أى وهى تعريف المدعى كيف  
 يدعى (قوله سائطة فى بعض نسخ المتن) استغناء عنها بما قبلها ويندب لندبها إلى صلح يربح  
 ويؤخر الحكم له يوماً أو يومين برضاها (قوله ولا يعتد بالشهادة) بزيادة الباء (قوله كان يقول  
 الخ) ليس ما ذكره من التعنت وانما منه ان يقول لم تشهدت ويسئله عن أمور واشق عليه  
 ولا يجوز له ان يصرخ على الشاهد ولا يجره (قوله ثبت عدالته) ويسمى حينئذ عدلاً باطلاً  
 (قوله عمل بشهادته الخ) أى للقاضى ان يحكم بشهادة من عرف عدالته ورد شهادته من عرف  
 فسقه واهل هذا من القضاء بالعلم فيتمتع بكون الحاكم مجتهداً (قوله طلب منه التزكية) فإذا  
 زكى الشاهد دشمته فى واقعة أخرى قبلت شهادته بالاتزكية ان قصر الزمان والاطلب منه  
 التزكية أيضاً ان لم يكن من المرتبين عند القاضى (قوله بصحبة) أى بكثرة المعاشرة خصوصاً فى

٤٤ بر بعض نسخ المتن (ولا يعتد بالشهادة) وفى بعض النسخ ولا يعتد بشهادة كان يقول له القاضى  
 كيف تحمات ولعلك ماشهت (ولا تقبل الشهادة الا من) أى شخص (ثبتت عدالته) فان عرف القاضى عدالة الشاهد عمل  
 بشهادته أو عرف فسقه رد شهادته فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يكتفى فى التزكية قول المدعى عليه ان  
 الذى شهد على عدل بل لابد من احضار من يشهد عند القاضى بعدالة الشاهد فيقول الشاهد اعدل ويعتبر فى المزكى شروط  
 الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبره باطن من بعده بصحبة



أوجز أرواقه (ولا يقبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه) والمراد به والشخص من يفضيه (ولا) يقبل القاضي (شهادة والد) وان علا (لولد) وفي بعض ٣٤٦ النسخ مولود أي وان سفل (ولا) شهادة (ولولد) وان علا ما الشهادة

عليه ما قبل (ولا يقبل) كتاب قاض الى قاض آخر في الاحكام الابعده شهادة شاهدين يشهدان) على القاضي الكاتب (بما فيه) أي الكتاب عند المكتوب اليه وأشار المصنف بذلك الى انه اذا ادعى شخص على شخص غائب بمال وثبت المال عليه فان كلفه مال حاضر قضاء القاضي منه وان لم يكن له مال حاضر فوسال المدعي انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب اجابه لذلك وفسر الاصحاح انهاء الحال بان يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب وصفة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا قاضنا الله واياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم في بلدك بالشئ الفلاني واقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان رعدا عندى وحلفت المدعى وحكمت له بالمال واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا يشترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي

السفر (قوله من يفضيه) أي بان يفرح لحزنه ويحزن لفرحه ولا يشترط ظهور العدوة ولا تضر عدوة الدين فتقبل شهادة المسلم على الكافر لا عكسه (قوله ولا شهادة ولد الولد) لو قال ولا شهادة شخص لبعده لكان أولى وأعم نعم لو ادعى السلطان على شخص بمال ليت المال فشم له به أصله أو فرعه قبالة شهادته كما قاله الماوردي لعموم المدعى به وفهم من كلامه انه ما قبل عليه لكن محله ما لم يكن بينهما عدوة واذا شهد لبعده وغيره قبلت غيره لانه لا تضر عدوة ولا تقبل شهادته لاحد فرعه أو أصله على الآخر على المتمد ولا شهادة برشد أصله ولا بتعديل أصله أو فرعه (قوله بما فيه) أي الكتاب قال في شرح الروض وغيره ولو حكم بحضورهما ولم يشهدا فافهم ما الشهادة بحكمه والحاصل ان انشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه الى قوله ان شهدا على بخلاف قراءة الكتاب فلا بد فيه من قوله اشهدا على بما فيه والمكتوب اليه يطلب وجوب بتركية الشهود والحامدين الكتاب (قوله وفسر الاصحاح) أي اصحاب الشافعي رضي الله عنه (قوله واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) ويسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضوره ويؤرخه ويقول لهما أشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعتهما مني ويضعان خطهما فيه ويدفع لهما نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويؤد كذا ذلك عند الحاجة اليه واذا أنكر الخصم المحضر ان المال المذكور عليه حكم القاضي به عليه ان ثبت ان المكتوب اسمه باقرار أو بينة ولم يشارك فيه غيره ولا يلتفت الى انكاره انه اسمه مع ذلك والاطلب من القاضي الكتاب زيادة تميز له فان لم توجد وقف الامر الى ظهوره وان لم تكن معاصرة المدعى عليه ولا ملامته له لم تصح الدعوى ولا الحكم عليه ويغنى عن كتاب القاضي ان يشافه وهو في عمله قاضي بلد الغائب بما ذكرناه لم ان انهما بالحكم يعضي مطلقا وبسماع البيعة يعضي فيما دون مسافة العدوى وهي التي يرجع منها مبكرا الى أهله في يومه وهي دون مسافة القصر (قوله بتعديل القاضي الكتاب) أي لانه تعديل قبل أداء الشهادة ولانه كتعديل المدعى شهوده ولان الكتاب انما يثبت بقولهم فلو ثبتت به عدالتهم لثبتت بقولهم والشاهد لا يترك نفسه

(فصل في بيان أحكام القسمين وكيفية اوماية علقها) وهي لغة وشريعة ما ذكره الشارح والاصل فيها قوله تعالى واذا حضر القسمة الآية وقسمته صلى الله عليه وسلم الغنائم بين اربابها والحاجة داعية اليها يتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه على الكمال ويخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي واركانها ثلاثة قاسم ومقسوم له وشئ مقسوم ولو طلبها الشركاء من الحكم امتنعت اجابتهم فيما يبيطل نفعه بالكتابة ويعرض عنهم فيما ينقص نفعه ويجيبهم في غير ذلك وهي ثلاثة أنواع لان المقسوم ان تساوت أجزاؤه فهي قسمة انصافات والا فان لم يخرج الى ردي فهو قسمة التعديل والافهي قسمة الرد وستاق الثلاثة في كلامه (قوله وهي) أي القسمة لغة وقيل معناها لغة التفرقة (قوله وشراعتين بعض الانبياء من بعض) والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال الشاعر

فارض بما قسم المليك فانما • قسم المعيشة بيننا قسامها

المكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عند تعديل القاضي الكتاب اياهم • (فصل) في أحكام القسمين • (قوله) وهي بكسر القاف الهمزة من قسم الشئ قسما بفتح القاف وشراعتين بعض الانبياء من بعض بالطريق الاتي

(و يفتقر القاسم) المنسوب من جهة القاضي (الى سبع) وفي بعض النسخ الى سبعة (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحريه والذكورة والعدالة والحساب) فمن انصف بضد ذلك لا يكون قاسما واما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد اشار له المصنف بقوله (فان تراضيا) وفي بعض النسخ فان تراضى (الشريكان عن يقسم بينهما) المال المشترك (لم يفتقر) في هذا القاسم (الى ذلك) أى الى الشروط السابقة واعلم ان القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المتاليات من حبوب وغيرها فتجزأ الانصاف كباقي مكيل ووزناني ووزون وذرعاني مذكور ثم بعد ذلك يقرع بين الانصاف لتعيين كل نصيب منهم الواحد من الشركاء وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع متباينة ويكتب في كل رقعة منهم اسم شريك من الشركاء أو جزء من الاجزاء غير غيرهم وتدرج تلك الرقاع في بناقد مستوية من طين مثلا بعد تجفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج ٣٤٧ من لم يحضره رقعة على الجزء الاول من

تلك الاجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيد وخالد ويكر وعمر وفيه عطى من خرج اسمه في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول من تلك الاجزاء فيعطى من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث ان كانت الشركاء ثلاثة أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقاع اجزاء الشركاء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم وهي الانصاف بالقيمة كارض تختلف قيمة اجزائها بقوة

(قوله ويفتقر القاسم) ومثله المحكم (قوله الى سبع شرائط) لو قال يعترف به أهلية الشهادة لكان أولى وأخصر اذ لا بد من السمع والبصر والنطق والضبط وغيرها فتأمل (قوله وفي بعض النسخ الخ) قال شيخنا في صحة كل من النسختين مع النصريح بلفظ الشريكان نظر ظاهر من حيث العربية اه وجعله العلامة ابن قاسم بدلا من الالف في تراضيا فتأمل (قوله الى الشروط السابقة) أى مجموعها اذ لا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان فيهم محجور عليه ولو قال المصنف أى المذكور من الشروط لكان أولى وأنسب فتأمل (قوله على ثلاثة أنواع) لو أسقط المصنف لفظة على لكان أولى وأخصر فتأمل (قوله القسمة بالاجزاء) وتسمى قسمة الافراز وليست بيمينا ويجبر المعتنع منها عليها (قوله وذرعاني مذكور) أى وعدا في معدود (قوله ويكتب في كل رقعة منها) أى والخيرة في كتابة الاجزاء أو الشركاء والبداهة بأى الامر من منوط ينظر القاسم واذا اختلفت الانصاف اجزاء المقسوم على أقوالها وكتبت الرقاع بعدده ويجتنب البداهة بالافضل لئلا يلزم تفريق حصص واحد من الباقيين (قوله من طين) أى او عبي او نحوهما (قوله النوع الثاني) وهو بيع وفيه الاجبار على الاصح (قوله بلودته) فلا يمكن قسمة الجيد وحده والاخر وحده تعين (قوله النوع الثالث) وهو بيع ايضا لكن لا اجبار فيه (قوله أى المال) هو تفضيل الصغير فيه ولو جعله المصنف راجعا للقسم المعلوم من القسمة لكان أولى واقرب الى المقصود وشروط ما قسم بتراض رضا الشركاء بعد الفرعة بما اخرجته الفرعة ولو ثبت بصحة حيف او غلط في قسمة تراض بغير الاجزاء لم تنقض القسمة والانقضت ولو استحق بعض المقسوم فان كان معيننا او لم تنقض القسمة والانقضت (قوله والاصح جوافه) أى اذا كان مجتهدا وهو المقتصد (قوله فى الاصح) هو المقتصد ولا يمنع من القسمة فان كانت تبطل منفعتها بالكتابة كجوهره فلا يجاب ويمنع منها كما تقدم

اثبات اقرب ما وتكون الارض بينهم حائضين ويأوى ثلث الارض مثلا بلودته ثلثها يجعل الثلث سهمها والثلثان سهمها ويكتفى في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد النوع الثالث القسمة بالرديان يكون في أحد جانبي الارض المشتركة بئر أو شجر مثلا لا يمكن قسمة بئر من يأخذ به القسمة التي اخرجته القرعة فقط قيمة كل من البئر أو الشجر في المال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفا وله النصف من الارض رد الاخذ له ما فيه ذلك خمسمائة ولا بد في هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه) أى في المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكما في التقويم بعرفته فان حكم في التقويم بعرفته فهو كقضاءه بعلمه والاصح جوازه بعلمه (واذا دعأ أحد الشريكين شريكه الى قسمة مالا ضرورية لزم الشريك الآخر اجابته) الى القسمة أما الذى في قسمة ضرورية كما صغير لا يمكن جعله حامين اذا طلب أحدهما الشريك قسمة وامتنع الآخر فلا يجاب طالب القسمة فى الاصح



• (فصل) في الحكم باليمين • ٣٤٨ (واذا كان مع المدعي بينة سمعها الخاكم وحكم له بها) ان عرف عدالتها والاطاب

منها التزكية (وان لم يكن له) أي المدعي (بينة فاقول قول المدعي عليه مع يمينه) والمراد بالمدعي من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافق قوله الظاهر (فان ذلك) أي امتنع المدعي عليه (عن اليمين) المطلوبة منه (ردت على المدعي فيحلف) حينئذ (ويستحق) المدعي به والكول ان يقول المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا ناكل عها أو يقول له القاضي احلف فيقول له لا احلف (واذا تداعيا) أي اثنان (شيأ في يد أحدهما فاقول قول صاحب اليد بيمينه) ان الذي في يده له (وان كان في يديهما) أو لم يكن في يد واحد منهما (تحالفا) وجعل المدعي به بينهما) نصين (ومن حلف على فعل نفسه) اثباتا أو نفيا (حلف على البت والقطع) والبت بموجب قناعة فوقية معناه قطع وحينئذ دفع عطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره) ففيه تنصيص (فان كان اثباتا حلف على البت والقطع وان كان نفيا) مطلقا (حلف على نفي العلم) وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا

• (فصل في بيان أحكام الدعوى والبيّنات) • وفي بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذي قبله والاحكام جمع حكم وهو لغة يصدق على تخصيص شيء بشي بالقول او بدلالة العتق وعلى الزام انسان لا يخرج بحق وعلى نسبة أمر لا يخرج اجابا أو سلبا بالجنان أو بالان وقيل فيه انه خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلفين بالاقتضاء أو التخيير وقيل هو معرفة الحوادث استنباطا ما خوذ من حكمة اللجاء لمنعه الدابة من الميل والدعوى لغة الطاب والتمنى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون ونشرع الاخبار بحق له على غيره عندنا كم والبيّنات جمع بينة وهم الشهود وهو بذلك لان الحق بينهم أي يظهر والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية وخبر لو دعى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه وروى البيهقي ولكن اليمين على المدعي واليمين على من أنكر (غواه مع يمينه) أي انه يصدق بيمينه (قوله والمراد بالمدعي الخ) فيه اشارة الى ان المدعي لم يصدق لانه يخالف للظاهر ومن برأه ذمة المدعي عليه وهذا قد اعتضد به واقتضاه الظاهر فقدم قوله على قول الآخر وانما طلبت اليمين من المدعي اضغف جانبه ايمتقوى بها لانها اقوى من اليمين (قوله ردت على المدعي) ويسن للاضغف اعلامه بأنه اذا حلف خصمه ثبت حقه وحكم عليه ولو قال القاضي لا آخر احلف كان منزلة المنكول ولان كل ان يعود الى الحلف قبل الحكم ينكوله حقيقة أو تنزيلا ولا فلا الا أن يرضى الخصم واليمين تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتدفع بينة المدعي بعده ولا يعز زوال الحلف خلافا لما يفعله جهلة النضاة (قوله فيحلف) أي المدعي فان لم يحلف بين الرد ولا عذر له سقط حقه من اليمين والمطالبة الا أن يرضى الخصم ولا يملك ثلثة أيام وجوبها واذا أقام بينة قبلت منه (قوله ويستحق المدعي به) أي بمجرد فراغه من الحلف لان اليمين المردودة كالاقرار أو كالبينة ولا تسع بعد حاجتها سقط كاد أو ابراء (قوله أو يقول له القاضي احلف) وكذا لو قال القاضي لخصم احلف فهو بمنزلة المنكول واذا اطالب الامهال عنه دعى عرض اليمين عليه لم يملك الا برضاء المدعي بخلاف ما لو طاب الامهال في ابتداء الجواب بعد الدعوى فانه يملك الى آخر مجالس القاضي (قوله فاقول قول صاحب اليد) وتقدم بينته ولو شاهد ايمينا على بينة الاخر لو اقاما بينتين لكن لا يقيم بينته الا بعد بينة الاخر ولو قال ان هو في يده هو ما يكفي اشتريته منك ولم تدفعه لي قدمت بينة من ليس في يده لزيادة علم بينته (قوله تحالفا) أي لاسـتوائهما في وضع اليد في الاولى وعدمها في الثانية ولو أقام بينتين رجحت بينة الشاهدين والشاهد والمرأتين على الشاهد واليمين ولا يرجح الشاهدان على الشاهد والمرأتين ولا على أربع نسوة ولا ترجح بزيادة شهود أحدهما على الاخر نعم لو كانت أحدهما سابقة في التاريخ مخ عمل بها ولو كان يده ثالث قدمت بينته فان لم يكن له بينة حلف لكل منهما يمينيا (قوله وجعل المدعي به بينهما) أي عند التساوي في الحلف أو البينة أو اليد أو عدمها كما مر وكذا لو كان يده ثالث وأقاما بينتين وأخذاه منه نعم لو أرخت أحدهما بتاريخ سابق فهو له وعلى من هو في يده أجرته وزيادة حاصلة من وقت التاريخ (قوله ومن حلف) أي أراد ان يحلف (قوله على فعل نفسه) أي ولو بظن مؤكدر كخطه او خط مورثه (قوله على فعل غيره) أي وليس عبده ولا بيمينته والاحلف قيم ما على البت أيضا وفعل ملوكه ودابته كفعل نفسه (قوله على نفي العلم) وله الحلف على البت أيضا كما قاله القاضي ابو

أما الثاني المحصور فيصاف فيه الشخص على البت \* (فصل) في شروط الشاهد \* (ولا تقبل الشهادة إلا من) أي شخص (اجتمعت فيه خمس خصال) أحدها (السلام) ولولا التبعية فلا تقبل شهادة كافر على ٣٤٩ مسلم أو كافر (و) الثاني (البلوغ)

فلا تقبل شهادة صبي ولو مرأها (و) الثالث (العقل) فلا تقبل شهادة مجنون (و) الرابع (الحرية) ولولا بالدرة فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان أو مدبراً أو مكاتباً (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط وشرعاً ما لا حجة في النفس ثمها من افتراء البكائر والذائل المباحة (ولا العدالة خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمسة شروط أحدها (أن يكون) العدل (مجتنباً للبكائر) أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا وقتل النفس بغير حق (و) الثاني (أن يكون) العدل (غير مصر على القليل من الصغائر) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعدد البكائر مذكور في المطولات (و) الثالث (أن يكون) العدل (سريراً) أي العقبية فلا تقبل شهادة مبدع بكفر أو بفسق ببدعته فالاول كنكر البعث والشئ كسب الصنابة أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذا الخطاية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة

الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك وأما لو حلفه القاضي فيه على البت فقد ظلمه لا يمكن بعتده (قوله) أما الثاني المحصور أي المقيدين من معين كإطاعت الشمس أو كان ذا الطائر غير باقأت طاق فطار وادعت انه غراب وانكره وفاته يحلف على البت \* (خاتمة) \* بسن تغليظ اليمين بما صر في اللعان فيما ليس مالا وفي مال بلغ نصاب زكاة وفيما اذار أي الحالك جرأة الحالف ولا يقع الحالف التورية عند الحاكم ولو رتب بان قصد خلاف ظاهر اللفظ أو ناو لبان اعتد خلاف يسه القاضي لم يدفع ان الميمين الفاسجة لان اليمين انما شرعت ليم اب الخصم الاقدام عليهم خوفاً من الله تعالى قال الملقيني ومحل ذلك اذا لم يكن الحالف محققاً فيما نواه والا فالهيرة بنية لا بنية القاضي فاذا ادعى أنه أخذ من ماله كذا بغير اذنه وسأله رده وكان انما أخذ من دين له عليه فأجاب بنى الاستحقاق فقال خصمه للقاضي حلفه أنه ما أخذ شيئا من مالي بغير اذني وكان القاضي يرى اجابته لذلك فلامدعى عليه ان يحلف أنه لم يأخذ شيئا من ماله بغير اذنه ويؤدى بغير استحقاق ولم يأنه بذلك اه وأقره شيخنا وليس للعاكم ان يحلف بالطلاق أو العتق أو الذرفان بلغ مواميه ذلك عزله كما قال الامام الشافعي رضي الله عنه

(و) في بيان أحكام شروط الشاهد المأخوذ من الشهادة وهي اخبار بحق غيره على غيره بالنظر مخصوص والاصل فيها قوله تعالى ولا تكتموا الشهادة وخبر ليس لك الاشهاد أو عينه أي الخصم وازكاه خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه ومشهود به (قوله أي شخص) وهو الشاهد الذي هو أحد الأركان الخمسة المذكورة (قوله خمس خصال) بل أكثر من ذلك لان منها كونه ناطقا يقظان له مروءة غير متم رشيد فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الامور الا ان غلب عليه ضبطة له او لاخرس ولا من لا يتخلق بخلاق أمثاله زمانا ومكانا ولا منهم في شهادته ولا شهادة سنية كافي الروضة وأصلها هو هذه الشروط معتبرة حال الاداء وأما وقت التحمل فان كان فيما يتوقف صحته على الشهود كان كالحاكم كذلك والافيجوز ان يتصل به غير الكامل ثم له ان يؤدبه بعد كماله الا القاسق فلا تقبل منه مطلقا ولا تقبل شهادته في غيرها ان تاب بشرطه (قوله أو كافر) أي خلافاً للامام أبي حنيفة رضي الله عنه في قبوله شهادة الكافر على الكافر ولا امام احمد رضي الله عنه في الوصية لقوله تعالى وأنتم دعاؤي مدل منكم والكافر ليس بعدل وليس منا (قوله فلا تقبل شهادته صبي) أي لمثله أو عليه وقبل الامام مالك رضي الله عنه شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يفرقوا (قوله فلا تقبل شهادة رقيق) أي خلافاً للامام أحمد رضي الله عنه واختاره ابن المنذر وغيره من أئمتنا (قوله أو مدبراً) أي أو مبعوضاً (قوله العدالة) أي فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق ببيعة بينوا اي فتنبوا (فرع) اذا كان الشاهد يعلم فسق نفسه وكان صادقا في شهادته فهل يحل له ان يشهد او لا فيه خلاف اعقد العلامة الرملي منه الحل (قوله صاحب كبيرة كالزنا) فلو نوى العدل فعل كبيرة غدا كزنا ملام بصير بذلك فافاجب خلاف يسه الكفر كأي البصر (قوله على القليل من الصغائر) أي على شيء منها (قوله مذكور في المطولات) منها قدريم الصلاة

اصحابهم اذا سمعوه يقول لي علي فلان كذا فان قالوا رأينا بقرضه كذا قبلت شهادتهم (و) الرابع (أن يكون) العدل (مأمون الغضب) وفي بعض النسخ مأمون عند الغضب فلا تقبل شهادته من لا يؤمن عند غضبه (و) الخامس (أن يكون) العدل



(محافظة على مروءة مثله) والمرءة تخلق الانسان بخلق أمثاله من ابناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لامروءة انه  
 كن يمشي في السوق مكشوف الرأس ٣٥٠ أو البدن غير العورة ولا يلبق به ذلك أما كشف العورة فحرام

• (فصل والمقوق ضربان) •

أحدهما (حق الله تعالى) وسأني الكلام عليه (وم) الثاني (حق الأدي) فاما حقوق الأديين (فثلاثة) وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (اضرب ضرب لا يقبل فيه الا شاهدان) ذكر ان فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بثلاثة (وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضا عوبة الله تعالى كحشر خير أو عوبة لا دمي كعزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أو ثلثة (شاهدان) أي رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد واحد) وبين المدعي وانما يكون عينه بعد شهادة شاهده وبعد تدهيله ويجب ان يذكر في حلفه ان شاهده صادق فمائه له فان لم يحلف أي وطالب بين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله ان يحلف بين الرد في الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان القصد منه المال) فقط (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمرين اما (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا

وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة  
ونفسان القرآن بعد حفظه والياس من رحمة الله تعالى والامن من مكره وأكل الربوا وكل  
مال المتيقن والافطار في رمضان بلا عذر وعقوق الوالدين والزنا والالواط وشهادة الزور وضرب  
المسلم بغير حق والتميمة مطلقة وغيبة أهل العلم وحمل القرآن وترك الواجبات العينية المتعلقة  
بالعبادات والمعاملات مع القدرة على فعلها كعدم معرفة ما يصح العقود كالبيع والاجارة  
وغرها وأما الصغار فمنها النظر إلى المحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام والنيابة وشق الحبيب  
والتجتر في المشية وادخال من عليه نجاسة من الصبيان أو المجانين المسجد واستعمال نجاسة أو  
نوب متنجس غير حاجة ونية فعل الكبيرة واللعب بالتردوه والطاولة أو بالطاب وسماع الملاهي  
وستر الجدران بالحريرو تصوير الحيوان والتفرج على ما لا يجوز ومنه الزينة التي حرت العادة  
بفعلها (قوله محاذ على مرأفة مثله) قد تقدم ان هذا شرط لقبول الشهادة لالعدالة فتأمل  
وتقبل شهادة الحسبة عند الحاجة اليها في حق الله تعالى المحضة كالصلاة وفيما له فيه حق  
مؤكدا كطلاق وعتي وعقود عن قصاص وبقاء عدة وانقضائها ونسب وحدود الله تعالى  
واحصان ونهـ دليل وكفارة وبلوغ وكفروا لام وتحرير ومصاهرة ووصية ووقف ان عمت  
جهتهم اولو بالآخر كالنقراء وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه مشاهدتها الا في محض حدود  
الله تعالى وكيفية شهادة الحسبة ان تجي الشهود الى القاضي ويقولوا له نحن نشهد على فلان  
كذا فاحضره نشهد عليه فان ابتدؤه وقالوا فلان زني مثلاً فانهم قد ذفـ

(فصل في بيان أحكام تعدد الشهود والمشهود به والاسباب الممانعة من القبول) واقتضاه فصل سابق من بعض النسخ (قوله والحقوق) أي باعتبار تعدد الشهود وفيها وهي خمسة أنواع كما يعلم مما سيأتي فتأمل (قوله فاما حقوق الأديمين الخ) قدمها لأنها أغلب وقوعها ومراعاة لآلاف والنشر غير المرتب (قوله فلا يكفي رجل وامرأتان) أي ولا رجل وبعين (قوله ويطاع عليه الرجال الخ) هو عطف على قوله ما لا يقدح في صحة الخ فانه ما قيد ان فيه فتأمل (قوله كطلاق) سواء كان بعوض أم بغير عوض ان ادعته الزوجة فان ادعاء الزوج بعوض ثبت بشاهد وبعين وبغيره فيقال انما طلاق يثبت بشاهد وبعين (قوله ونكاح) أي ورجعة واقرار بعتوبة وموت ووكلالة ووصاية وشركة وقراض وكفالة وشهادة على شهادة اذا أريد في ذلك اثبات العقود والولاية فان أريد في النكاح اثبات المهر أو الاثر وفي نحو الوكلالة اثبات جعل فيها وفي الشركة اثبات حصته من المال أو الربح أو نحو ذلك فينبغي قبول الرجل والمرأتين وان لم يثبت النكاح وغيره بذلك (قوله ومن هذا الضرب الخ) اما عتوبة الأديمي فهي داخله في عبارة المصنف بكونه ما داخله في حقوقه وأما عتوبة الله تعالى فهي واردة أي زائدة على كلام المصنف هنا وسيأتي ما فيه (قوله ويجب ان يذكر في حلقه ان شاهده صادق) أي لان اختلاف الحجية أوجب الربط فيها بذلك حتى يصير كأنواع الواحد (قوله فيما ثم دل عليه) واستحقاقه لما ادعاه فمقتول والله ان شاهدي صادق وانى متحقق كذا قال الامام ولو قدم ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس بذلك (قوله في الاظهر) هو المأمور (قوله ما كان المقصد منه المال فقط) من عين أو دين أو منفعة أو بما يؤل اليه من عقد أو فسخ كببيع وحوالة وكفالة وضم وان وخيار وأجل ومنه الوقف على المأمور

نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطاع فيه الرجال) غالباً بل نادراً كولدته وحيض (قوله)

ورضاع واعلم انه لا يثبت شيء من الحقوق بامر اثنين وعين (وأما حقوق الله تعالى فلا يقبل فيهم النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظره لهم لاجل الشهادة فلو تعدوا النظر اغبرها فوافوا ووردت شهادتهم اما اقرار شخص بالزنا في ٣٥١ في الشهادة عليه رجلان في الاظهر

(وضرب) آخر من حقوق

الله تعالى (يقبل فيه اثنان)

أي رجلان وفسر المصنف

هذا الضرب بقوله (وهو

ماسوى الزنا من الحدود)

كحد شرب (وضرب) آخر

من حقوق الله تعالى (يقبل

فيه رجل) واحد (وهو

هلال) شهر (رمضان) فقط

دون غيره من الشهور وفي

المبـ وطات مواضع آخر

يقبل فيها شهادة الواحد

فقط منها شهادة اللوث ومنها

أنه يكتفى في الخمر بـ

واحد (ولا تقبل شهادة

الاعمى الا في خمسة) وفي

بعض النسخ خمس (مواضع)

والمراد به هذه الخمسة

ما يقبل بالاستفاضة مثل

(الموت والنسب) لذكر

أوائى من أب أو نسيـ

وكذا الام يثبت النسب

فيها بالاستفاضة على الاصح

(و) مثل (المالك المطلق

والترجمة) وقوله (وما شهد

به قبل العمى) ساقط في

بعض نسخ المتن ومعناه ان

الاعمى لو تحمل الشهادة

فيما يحتاج للبصر قبل

عروض العمى له ثم عي بعد

ذلك شهد بما تحمله ان كان

الشهود له وعلمه معروف

(قوله ورضاع) أي وبكارة وعيب امرأته تحت ثيابها والمراد به ما بين السرقة والكبة ولو أمة  
وخرج بما تحت ثيابها ما في وجهها وكفيها فلا يثبت الا بالرجال وكذا الشهادة بالرضاع من غير  
الشدى (قوله واعلم الخ) هو معلوم من كلام المصنف فتأمل وكل ما يقبل بحجة ضعيفة يثبت  
بالاقرى منها بالاولى (قوله وأما حقوق الله تعالى) أي غير المالية أو المراد به الحدود وتعليلها  
(قوله أقل من أربعة) واعتبارها بالنظر للحد فقط فلو شـ يدبجرح اثنان وفسر ام الزنا ثبت  
فسقه ولد ابنا ذقن له (قوله وهو الزنا) وكذا الاواط وايمان ابائهم والميعة وحكمة الاربعة  
فيه انه فعل اثنين فهو كقفلين وطلبه انا ترفيه لانه من أعظم الفواحش وخرج بالزنا مقدماته  
فلا يحتاج الى أربعة كالأقرار به (قوله ووردت شهادتهم) أي ما لم تغلب طاعتهم على معاصيهم  
لانه صفة ولا بد ان يقولوا رأينا الحشفة في الفرج وان لم يقولوا كالمروء في المكحلة فان اطلقوا  
اسم فصلا ومثل الزنا فياذكروا شبهة الا اذا كان التصدم منه المسال كما مر (قوله في الاظهر)  
هو المعقد (قوله كحد شرب) أي شرب الخمر ومثله الردة وقطع الطريق وقطع السرقة (قوله وهو  
هلال شهر رمضان) أي بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة التور لا لوقوع نحو طلاق وعتق  
وحلول أجـل الا ان تعاقبت بالشاهد أو تاخر التعليق عن ثبوته كأن قال بعد ثبوته بواحد ان  
كان ثبت رمضان فانت طالق أو أنت حرم مثلا (قوله دون غيره من الشهور) هو أحد وجهين  
والراجح خلافه فان شهد واحد به لال شوال قبل للأحرام بالتحج وصوم الايام البيض ونحوها أو  
به لال رجب قبل للصوم أو به لال ذى الحجة قبل للصوم والوقوف ونحو ذلك (قوله يقبل فيها  
شهادة الواحد) لا يخفى ان هذا من الاخبار ومن الشهادة فتأمل (قوله بعدل واحد) ومنها أنه  
يكفى في اسلام الميت للصلاة عليه وغيره لا للارث ومنها ما يجمع للخصم كلام القاضي وغير  
ذلك ويشترط في الشهادة على الفعل الابصار ولومن أصم كالزنا والشرب والغصب والاتلاف  
الاموال وفي الشهادة على القول السماع وابصار قائلها كببيع وقراض واجارة فلا يكتفى  
شهادة الاعمى في ذلك الا فيما ياتي (قوله في خمسة) هو غير ممنون لضافته الى مواضع ولو قدم  
لفظ مواضع على الذي قبله لكان أولى فتأمل (قوله من أب) أي أو أم (قوله أو قبيلة) وكذا  
العتق ولومن عين والولاء والتمكاح والوقف بالنسبة لاصله لا بشرطه الا ان ذكرت مع الشهادة  
به والقضاء والخراج والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع ويذكر الشاهد  
الشهادة جاز ما به ولا يقول سمعت من الناس منـ لا لانه يورث رية في شهادته بل يقول أشهد  
بعق فلان أو ان فلانا سرا أو عتيق ولا يقول اعترفه فلان أو ولدته فلانة لـ دم الابصار في ذلك  
الفعل المشترك فيه كما مر (قوله بالاستفاضة) أي من جمع كثيرين من الناس ولو نساء وارقاء  
يؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يشترط عدالتهم كالأشترط في عدد التواتر وبذلك علم ان ذكر  
الخمس في كلام المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله على الاصح) هو المعقد (قوله والترجمة) أي  
بان يحمله القاضي مترجما عنده لا بلاغ كلام الخصوم (قوله ساقط في بعض نسخ المتن) أي لانه  
سادس والمصنف عددها خمسة فيما مر وقد علم ما فيه (قوله معروف في الاسم والنسب) نعم لو عي

الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) وصورته ان يقر شخص في اذن اعمى بعق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه  
ويذكر ذلك الاعمى على رأس ذلك المقر فيتعاق الاعمى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص



ويدهما أو يد الماشي ودعا به في يده فشهد عليه في الأولى مطلقا مع تميزه لاس خصه وفي الثانية  
المعروف الاسم والنسب قيات شهادة وهو مذم من جملة المضبوط الآتي • (فرع) • يجوز  
للأعني وطه فوجته اعتمادا على صوته بالضرورة ولا يجوز له الشهادة عليها اعتمادا على ذلك لأن  
الوطه يجوز بالظن ومبني الشهادة على العلم (قوله جاز نفسه) هو بتشديد الراء المهملة من  
الجرو وهو التصويل (قوله الماذون له في التجارة) هو قيد بالغالب فلا تصح له مطلقا وترد شهادته  
أيضا الغريم له ميت أو عايبه حجر فليس وببراه من ضمنه بإدائه أو إبراءه أو بجراحته أو رقه قبل  
اندماله بالخلقة بعد اندماله أو إبراءه وترد شهادته أيضا بما هو ولي أو وكيل فيه أو وصي أو قيم  
ولو بدون جعل فيما (قوله ومكاتبه) أي لأن له به عاقبة نعم لو شهد بشرا من شخص لمكتابه  
فيه ثقة قيات شهادته

### • (كتاب بيان أحكام العتق) •

بكسر العين المهملة واسكان الناء المنناة فوق بعني الاعتاق وهو لغة وشرا ما ذكره الشارح  
والاصل فيه قوله تعالى فك رقبة وخبر من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه  
من النار حتى انفرج بالفرج وخصت الرقبة لأن الرقيق مع سيده كالذابة المربوطة بحبل في عنقه  
وخص الفرج بالذكور لأنه قد يمتنع بالذكورة والانوثة ولأنه رجلا يتوهم إخراج جسه فحشوه وهو  
من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال السيوطي وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة  
وعاش كذلك واعتقت عائشة رضي الله عنها ثمان مائة وستين نسمة وعاشت كذلك واعتق عبد الله بن  
عمر رضي الله عنهم ألف عتيق واعتق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ثلاثين ألفا واعتق ذو  
الكلاع الجعفي رضي الله عنه في يوم واحد ثمانمائة ألف واعتق حكيم بن حزام رضي الله عنه  
مائة مطوقين بالنضرة رضي الله عنهم أجمعين وأدركه ثلاثه مائة عتيق وعتيق وصيغة (قوله إذا طار  
واسئل) أو من قولهم عتق القرس إذا سبق وكان العبد إذا فك من الرق يتخلص واستقل بنفسه  
(قوله تقر بالي الله تعالى) يؤخذ منه أنه قربة وهو كذلك وإن لم يظهر فيه لأنه قربة في حق المسلم  
وغير قربة في حق الكافر (قوله لا يصح عتقهما) وهو حرام نعم لو أرسل ما كولا بقصد إباحته  
لمن يأخذه لم يحرم وإن يأخذه التصرف فيه بالكل فقط لا إطعام غيره منه على المعقد (قوله من كل  
مالك) هو إشارة إلى أحد الأركان الثلاثة فتأمل (قوله جاز التصرف) أشار به إلى شرطه وهو  
أن يكون أهلا للتبوع والولاية مختارا (قوله وسقيه) ولأنه مفلس ولأنه مبيع ولأنه مكاتب  
ولأنه مكره الإيجق كشرائه بشرط العتق نعم يصح من الولي عن مولى لزمته كفارة قتل ودخل  
في الضابط المسلم والذي ولو حر يسأله ولاؤه وسواء أعتقه مسلما أو أسلم بعد عتقه ويصح منه جزا  
ومعاقبة بصفة معلومة أو مجهولة ومؤقتا ريلغا والتأثير وتصح الوكالة في العتق لافي التعلق  
(قوله بصريح العتق) هو متعلق بصريح وهو إشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان كما مر  
(قوله أو محررا) وأنت حر ولولامة أو أنت حر ولولذ رأ أو هذا حر أو هذه حرة كذلك ولو كان اسم  
أمنه قبل إرقاقه حرة ثم سميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت إن لم يقصد النداء لها باسمها القديم  
فإن كان اسمها في الحال حرة لم نعتق إلا أن قصد العتق ولو أقر بحرية رقبة خوفا من المكس  
قصد بذلك الإخبار لم يعتق باطلا وهو كاذب في خبره ويحكم بعتقه ظاهرا كما قاله الغزالي وغيره  
وقال السنوي لا يعتق ظاهرا ولا باطنا بخلاف ما لو قال هذا أبق فإنه يعتق ظاهرا وباطنا كما أفتى به

(جاز نفسه نفعها ولادافع  
عنها ضررا) وحينئذ ترد  
شهادة السيد لعبده  
الماذون له في التجارة ومكاتبه  
• (كتاب أحكام العتق) •

وهو لغة مأخوذ من قولهم  
عتق الذرخ إذا طار واستقل  
وتنزع أزاله فلان عن آدمي  
لا إلى مالك تقر بالي الله  
تعالى وخروج بالآدمي الطير  
والبهيمة فلا يصح عتقهما  
(ويصح العتق من كل مالك  
جائز الأمر) وفي بعض  
الاصح جائز التصرف (في  
ملكه) فلا يصح عتق غير جائز  
التصرف كصبي ومجنون  
وسفيه وقوله (ويصح  
بصريح العتق) كذا  
في بعض النسخ وفي بعضها  
ويصح العتق بصريح العتق  
واعلم أن صريح الاعتاق  
(أو التصريح) وما تصرف  
منه كانت عتيق أو محرر  
ولا فرق في هذا بين هازل  
وبغيره ومن صريحه

العلامة الرمل حيث كان في سن يمكن ان يكون منه ولو قال لعبد افترغ من عملك وانت حر عتق  
فان قال اردت انه حر من العمل لم يبق لظاهر او يدين ولو زاحته امرأة في الطريق فقال لها  
تاخرى يا حره فماتت امته لم تعتق ونقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه ان امرأة زاحته في  
الطريق فقال لها تاخرى يا حره فماتت امته فلي تملكها به ذلك فيحتمل ان تكون عتقت عنده  
ويحتمل انه تورع منه ولو قال لاحد عبديه انت حر مثل هذا عتقا معا وقال مثل هذا العبد عتق  
اذول خلا فلا بأس بنوي ولو قال لشخص انت تعلم ان عبدي حر عتق باقراره وان لم يعلم المخاطب  
بحريته لان قال انت تظن او ترى فلا يعتق وفارقت الاولى بانه لو لم يكن حرا فيالم يكن  
المخاطب عالما بحريته وقد اعترف بعلمه واظن ونحوه بخلافه قال الاذرى ويغني استفساره  
في صورتى تظن وترى ويعمل بتفسيره (قوله في الاصح) هو المنة (قوله الى نية) أى نية اعتناق  
بل لا عبرة بنية غير ولا يحتاج الى قبول ولا الى اضافة فلو قال اعتقك الله عتق و اضافته الى حرته  
منه كانه نعم يشترط ان يعرف معنى اللفظ ليخرج ما لو اقره اجمعى لا يعرف معناه (قوله  
والكتابة) بالنون عطف على بصريح فتمامل (قوله مع النية) أى المقترنة ولو يجز من اللفظ  
الذى هو المبتدأ والخبر ومنها الكتابة بالذوقانية (قوله ونحو ذلك) أى من كل لفظ احتمل العتق  
وغيره ومنها صرائح الطلاق وكتايبه وصرائح الظهار وكتايبه فكتايبها وكتايبها وكتايبها  
ما لو قال لعبد يا سيدى كما قاله الامام واعده العلامة الرمل وماله انت سيدى ولا يعتق فيهما  
عند العلامة البراسى وقال العزالي انه لغو (قوله واذا أعتق جائز التصرف الخ) وفي بعض  
النسخ ومن ملك ملكا ليس قهرى فلا سراية في نحو الارث ومنه مالو وهب لرفيق جزء بعض سيده  
لانه يدخل في ملك سيده قهرى (قوله بعض عبد) أى جزءا من سيده كيد أو شاة ما كرم وهذا  
اشارة الى الركن الباقي من الاركان الثلاثة وهو العتق بشرطه ان لا يملك به حق لازم كرهن  
ووقف ولا يضر الاستيلاء والكتابة والجاره ونحوها كالوصية والتدبير (قوله عتق عليه  
جميعه) سراية كالطلاق ان كان المباشرة معه المالك أو شريكه باذنه فان كان وكلاهما جنيبا فان  
أعتق جزءا شاة معا معا كنصف عتق والا فلا يعتق منه شئ ولو قال لقطوع عيين عيتك حر لم يعتق  
لعدم السراية وسواء هنا أو سر وغيره (قوله شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء  
المهملة (قوله أى نصيبا) قال شيخنا هو ظاهر من الشركة ويحتمل انه بمعنى مشترك كرحمة قد  
لا حاجة لما أورده الشارح غايه بعد انتهى وأقول انما حاشى الشارح الشرط على النصيب لانه  
الاصل ولان الانسان لا يصرف في ملك غيره الا باذنه فتمامل (قوله على الصحيح) هو المنة (قوله  
على الاظهر) هو المنة (قوله وفي قول الخ) مرجوح (قوله وقت الاعناق) فلو أعسر فيه لم  
يسر عليه وان أيسر بعده ولا يمنع الدين عليه من السراية (قوله ببيعة نصيب شركا) أى أو  
بيعة بعض نصيبه سواء كان شركا أو كافرا محجورا عليه أولا كثر نصيبه أم قل نعم لو كانت  
مستولدة كان استولدها وهو محسوم لم يسر لان استيلاء المهر كعتقه وأم الولد لا تنتقل نعم  
يستثنى من وجوب قيمة نصيب شركا مستثنان الاول مالو وهب الاصل لفرعه شقاصا من  
رفيق وقبضه ثم أعتق الاصل ما بقى في ملكه فانه يسرى الى نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه  
على الاربع الثمانية مالو باع شقاصا من رفيق ثم حجج على المشتري بالقبول فاعتق البايع نصيبه فانه

في الاصح فك الرقبة ولا  
يحتاج الصريح الى نية  
ويتم العتق أيضا بغير  
الصريح كما قال (والكتابة  
مع النية) كقول السيد  
لعبد لاهلك لي عليك  
لا سلطان لي عليك ونحو ذلك  
(واذا أعتق) جائز التصرف  
(بعض عبد) مثلا عتق  
عليه جميعه) مؤسرا كان  
السيد أو ميسرا معينا  
كان ذلك البعض أو لا (واذا  
أعتق) وفي بعض النسخ عتق  
(شركا) أى نصيبا (له في  
عبد) مثلا أو أعتق جميعه  
(وهو مؤسر) بياقيه (سرى  
العتق الى باقيه) أى العبد  
أو سرى الى ما يسره من  
نصيب شركا على الصحيح  
وتقع السراية في الحال على  
الظاهر وفي قول باداء القية  
وليس المراد بالمؤسر هنا هو  
الغنى بل من له من المال  
وقت الاعناق ما يفي بقيمة  
نصيب شركا فاضلا عن  
قوته وقوت من تلزمه نفقته  
في يومه وليلته وعن دست  
توب يليق به وعن سكنى يومه  
(وكان عليه) أى المعتق



بصري الى باقية الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة عليه لان عتقه صادف ما كان له ان يرجع فيه (قوله قيمة نصيب شريكه) ولا شريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجباره عليه فلو مات أخذت من تركته وان لم يطالبه الشريك فلا عيب في المطالبة فان لم يطالبه طابعه القاضي واذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا أو قرب العهد ورجع أهل التقويم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المعتق في الاظهر (قوله يوم اعتاقه) أي وقته كما مر وهو متعلق بقيمة فتأمل (قوله ومن ملك) أي دخل في ملكه وهو حر كما نخرج من فيه رق ولوم كتابا ومبعضا فلا يعتق عليه ما انضمه الولاء وليس من أهله وانما اعتقت أم ولد المبعوض بموته لانه حينئذ أهل للولاء لانقطاع الرق عنه بالموت فتأمل (قوله واحد من والديه أو من مولوديه) بكسر الدال المهملة فيهما أي شيان أصوله أو من فروعه ولو قهر اعليه من الذكور أو من الاناث الموافق له في الدين أو المخالف له بآث أو وصية أو هبة بقبول وليه له (قوله عتق عليه) أما الاصول فلقوله تعالى واخضع له ما جناح الذل من الرحمة ولا يتأني خفض الجناح مع الاسر ترفاق وأما القروع فلقوله تعالى وما يغني عن الرجن ان يتخذ ذولا ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا دل ذلك على نفي اجتماع الولدية والعبودية ونخرج بالاصول والقروع الاخ فلا يعتق عليه بملككم ان كانت نفقته تلزم الصبي لم يجز له قبوله ولا يصح

• (فصل في بيان أحكام الولاء من حيث ثبوتها ومستحقوها) • وهو لغة وشرا ما ذكره المصنف والاصل فيه قوله تعالى ادعوههم لا تنهم الى قوله ومو اليكم وخبر انما الولاء ان اعتق أي لا غيره كالخليف (قوله وهو) أي الولاء بمعنى القرابة (قوله من الموالاة) وهي المعاونة والمقاربة (قوله معتق) بفتح التاء الممنونة فوز (قوله بالمد) أي مع فتح الواو (قوله من حقوق العتق) أي اللازمة له التي لا ينتفي بتفريقه سواء كان العتق منجزا أو معلقا أو بتدبير أو باستيلاء أو بكتابة أو بقرابة أو بشراء من الرقيق لنفسه أو ببيع ضمي أو بهبة كذلك سواء اتفق في الدين أو اختلفا فيه نعم لو اعتق عبدا كافرا ثم التحق بدار الحرب واسترق ثم اشتراه شخص آخر وأعتقه فولاؤه لهذا الثاني ولو اعتق الامام عبدا من بيت المال فولاؤه له لا من بيت المال وكذا لو أفرخص شخص بحرية عبده ثم اشتراه فانه يعتق عليه ولا يكون ولاؤه له بل هو موقوف لان الملك بزعمه لم يثبت له وانما اعتق مؤاخذه له بقوله (قوله أي حكم الارث بالولاء) وفي بعض النسخ وحكمه أي حكم الارث به قال شيخنا واعاد الشارح الضمير للارث وهو غير مذكور لانه المعهود ذهابا ولاجل قوله حكم التعصيب ولو أعاد الضمير للولاء بدون الارث لكان أولى وأعم لانه في غير الارث مثله كولاية التزويج وتجعل الدية والتمتع في صلاة الجنائز وغسل الميت ودفنه انتهى وأقول انما سأل الشارح كلامه على الارث لانه الاصل وما عداها بالتبعية له فتأمل (قوله عند عدمه) أي عدم التعصيب من النسب لانه أقوى (قوله ويقتل الولاء) أي الاستحقاق به وما يترتب عليه فلا يتأني ان الولاء ثابت لجميعهم مع وجود المعتق كن على الترتيب كما في النسب فتأمل (قوله لا كبت المعتق واخته) وكذا بقية اقراره غير المتعصمين بأنفسهم ولعله انما ذكر البنت لاجل المسئلة التي قيل ان اخطأ فيها أر بعامة قاض غير المتفقهة وهي ما لو اشترت امرأة اباه فاعتق عليه انهم أعتق الاب عبدا ثم مات الاب ثم مات عتيقه المذكور عن البنت وعن أخها فغيره الا لاخ

(قيمة نصيب شريكه) يوم  
اعتاقه (ومن ملك واحدا  
من والديه أو من مولوديه  
عتق عليه) بهدم ملكه سواء  
كان المالك من أهل التبرع  
أم لا كصبي ومجنون  
• (فصل في أحكام الولاء)  
وهو لغة مشتق من الموالاة  
وشرا عاصوبة بيمين ازال  
المالك عن رقيق معتق (والولاء)  
بالمد (من حقوق العتق  
وحكمه) أي حكم الارث  
بالولاء (حكم التعصيب) عند  
عدمه وسبق معنى التعصيب  
في الفرائض (ويقتل الولاء  
عن المعتق الى الذكور)  
دون الاناث (من عصبته)  
المتعصمين بأنفسهم لا كبت  
المعتق واخته

المذكور لانه عصبة نسب للاب المعتقد بخلاف البنت ووجه الغلط والغفلة ان البنت أقوى في الولاء اليه من الاخ وصور بعضهم من هذه القضية المذكورة بان الاخت والاخ اشترى اباهما فاعتق عليهما والحق فيهما كالأول بالفرق ولومات المعتقد عن ابني أو اخوين فمات أحدهما عن ابن فالولاء له - مه دونه وان كان هو الوارث لا ييه لان المعتقد لومات يوم موت عتيقه كان عصبة الابن دون ابن الابن وهذه الصورة ونحوها مع ما ورد عن عمرو عثمان رضي الله عنهما ان الولاء للكبير بضم الكاف أى لا يكبر في الدرجة والقرب دون السن فان مات الآخر وخاف فمات بين فالولاء للعشرة بالسوية لانه لومات المعتقد يومئذ ووثو كذلك لانهم سواء في القرب اليه ولوا عتيق عتيق اباهم عتيقه فكل منهم - ما الولاء على الآخر ولوا عتيق أجنبي أختين لابوين أو لاب فاشترى اباهما عتيق عليهما - ما ولوا لاهما على الآخرى لان عليهما أى على كل منهم - ما ولوا مباشرة فاذا ماتت احدهما للآخرى نه فماتها بالاخوة والباقي لعتيقه بالولاء ولوا عتيق كافر مسلما وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق به - دموت عتيقه فولأؤه للمسلم فقط فان أسلم الآخر قبل موته فولأؤه له - وان مات في حياة عتيقه فماتت له ابنت المال ان لم يكن للمعتقد ولد مسلم والا فهو لولده المسلم (تنبيه) لو نكح عبد عتيقة فماتت فولأؤه له او الى الام فان عتيق الاب اتقل الولاء لمواليه ولا يعود لموالي الام فان عتيق الجد قبل الاب انجبر لموالي الجد فان عتيق الاب به - انجبر الى موالى الاب فان ملك ذلك الولد اباهم جرح ولوا اخوته من موالى أمه اليه ولا يجرح ولا ينفسه فلو فرض على هذا موت الاخوة عن موالى الام خاصة فهل يرثونهم من حيث ان لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته من حيث اعتناق الاب الظاهر نعم قاله العلامة البراسي (قوله كترتهم في الارث) والمعتمد أن الولاء ثابت لعصبة المعتقد ولو في حياته والمتأخر انما هو ارشهم فلا يرثون مع وجود المعتقد وان كان الولاء ثابتا للجميع (قوله لكن الاظهر الخ) هو المعتمد (قوله ولاهية) اي لانه كالنسب

• (فصل في بيان أحكام التدبير) • من الدبر لان الموت دبر الحياة ولان السيد دبر نفسه في الدنيا باقتحام الرقيق وفي الآخرة بعتيقه وهو افة وشرع ما ذكره المصنف وكان معروفا في الجاهلية واسم باقراره صلى الله عليه وسلم على بقاءه والاصل فيه ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فقترير به صلى الله عليه وسلم له وعدم انكاره عليه دليل على جواز واسم الغلام يعقوب واسم الرجل أبو مذكور بالذال المعجمة وأركانه ثلاثة معتق وعتيق وصيغة وشروط في المعتقد التكليف والاختيار وشروط في العتيق ان لا يكون ام ولد وشروط في الصيغة الاشعار بالتدبير بصريح او كناية كما سيذكره المصنف فعلم منه انه يصح من سفيه ومقلد ومبعض وكافر ولو حريا وسكران ومردا لكن ان مات مرتد اثنين فإداه ولا كافر محل مدبر له الحرب ان لم يكن مسلما ولو حكما له دخل المرتد فانه كالمدبر المسلم - لم والا امر برزوال ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه قهرا (قوله عن دبر الحياة) أى معلق بموت السيد وحده (قوله ومن الخ) فيه اشارة الى اركانه الثلاثة المذكورة فتأمل (قوله اذا مات انا) انما ذكر الضمير المنفصل لفائدة الضمير المتصل للمتكلم (قوله فانت حر) وكذا عضوه ونحوه يلد حره فيكون جميعه مدبرا لأن كل تصرف قبل التمهيق صح اضافته الى بعض محله وأما الجزاء الشائع كنصفه

(وترتيب العصبية في الولاء كترتهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء ان أخت المعتقد وابن أخيه مقدمان على جد المعتقد بخلاف الارث أى بالنسب فان الاخ والجد بشر يكان ولا يرث المرأة بالولاء الا من شخص بانثرت عتيقه أو من أولاده وعتيقائه (ولا يجوز) أى لا يصح (بيع الولاء ولاهية) وحينئذ لا ينتقل الولاء عن مستحقه

• (فصل في أحكام التدبير) •

وهو افة النظر في عواقب الامور وشرع عتيق عن دبر الحياة وذكره المصنف في قوله (ومن) أى والسيد اذا قال لعبيده) مثلا اذا مات أنا (فانت حر فهو) أى العبد (مدبر يعتق بعد وفاته) أى السيد (من ثلثه) أى ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير ومنه أمة تملك بعد موتى ويصح التدبير بالكتابة أيضا مع النية كخليفة سبيك بعد موتى



(ويجوز له) أي السيد (أن يبيعه) أي المديبر (في حال حياته) ويبتل تذييره وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل المالك كهبته بعد قبضه أو جعله صدقا أو التدبير ٣٥٦ تعاقب عتق بصفة في الاظهر وفي قول وصية للعبد بعتقه فعلى الاظهر لو باعه السيد

ثم الحكم لم يعد التدبير على المذهب (وحكم المديبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) وحينئذ تكون أكتساب المديبر للسيد وارقتل المديبر فلا يبدى القبة أو قطع طرف المديبر فلا سيد الارش ويبقى التدبير بحاله وفي بعض النسخ وحكم المديبر في حال حياة سيده حكم العبد القن

#### • (فصل في أحكام الكتابة)

يكسر المكاف في الاشهر وقيل بفتحها كالعنقاقة وهي لغة مأخوذة من الكتب وهو بمعنى الضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم وشرعا عتق معلق على مال منجم بوقتين معلومين فاستثنى (والكتابة مستحبة اذا سألها العبد) أو الامة (وكان كل منهما) (أماونا) أي أمينا (مكتوبا) أي قويا على كسب يوفيه التزمه من أداء النجوم (ولا يحل الاجمال معلوم) كقول السيد لعبد كاتبتك على دينارين مثلا (ويكون) المال المعلوم (مؤبلا) الى أجل معلوم أقله نجمه ان كقول السيد لعبد في المئال المذكور

مثلا فالمدبر ما ذكره فقط (قوله وله أيضا التصرف فيه) هو من عطف العام على البيع وهذا في غير النسبة لانه لا يصح تصرفه ويبتل أيضا التدبير بالاداء المدبر لا بردة من أحدهما ولا برد المدبر له ولا بوط ولا بقول ويصح تدبير مكاتب وعكسه وتدبير معلق وعكسه ومكاتبه معلق وعكسه ويعتق بالاسبق منهما أو يتبع من دبرت حاملا ولدها وان انفصل قبل موت السيد ولا يتبع مدبر أولاده بل يتبع أمه وقاوسرية ويصح تدبير الحمل وحده ولا تتبعه أمه ولو أقت السيد عتق المديبر بعد موته كانت حر بعد موت سيده مثلا لم يعتق قبلها (قوله في الاظهر) هو المعتقد (قوله وفي قول الخ) مرجوح (قوله فعلى الاظهر) الذي هو المعتقد (قوله على المذهب) هو المعتقد (قوله القن) هو بكسر القاف وتشديد النون وفي كلام النووي انه غير المدبر والمكاتب والمعلق عتقه وأم الولده (فرع) المدبر كالموقوف في الجنابة منه وعليه فيبقي التدبير بحاله ان فداه سيده ولا يلزمه ان يقتل أن يدبر بعتقه عبدان يشتريهما عبد أو يدبره بخلاف مالوا تالف العبد الموقوف فانه يشتري بعتقه مثله ويوقف (قوله وحينئذ تكون أكتساب المديبر السيد) فهي من التركة بعد موته فان ادعى المديبر انه كسبها بعد موت السيد وأمكن صدق بيمينه وكذا تقدم بيمينه لو أقام ما يثبت بخلاف ولد ادعت المدبرة انها أولاده بعد موت السيد وأمكن صدق بيمينه وكذا تقدم بيمينه لو أقام بيمينتين فيصدق الوارث بيمينته لانها تزعم حرية والحر لا يدخل تحت اليد • (فصل في بيان أحكام الكتابة وكيفية تار ما يعلق بها) وهي لغة وشرعا ما ذكره المصنف وانظره السامعي لم يعرف في الجاهلية والاصل فيها قوله تعالى فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وخبر المكاتب عبد ما بق عليه درهم وهي خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد ورفيقه لانها بيع ماله بماله والحاجة داعية اليها لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يشترط للكتب تشهرا اذا علق عتقه بالتكميل والاداء وميت كتابة للعرف الجادى بكتابة ذلك في كتاب يوافقها وأركانها أربعة فن وسيد وصيغة وعوض وشروط القن التكليف والاختيار وعدم تعاقب حق لازم به وشروط السيد أهلية التبرع والولاء والاختيار لاصبي ومجنون ومرقد ومكاتب وسفيه ومفلس ومبعض ومكره وشروط الصيغة مشتق كتابة فقط لا بيع ونحوه وشروط العوض أن يكون مالا (قوله والكتابة مستحبة) أي ايجابها في عقد هان السيد مندوب بسؤال العبد ولا تجب وان طلبها الرقيق العبد أو الامة فلا تحكم المالك على المالك (قوله وكان كل منهما الخ) هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال والامانة والقدرة على الكسب شروط للتدبير ولا تكرم عتقه دفعة واحدة منها بل تباع الا ان كان كسبه بنحوه فعتق فتكبره بل قال الاذرى لا يبعد تخريمها لضعف التمكن من الفساد انتهى قال العلامة الرملي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم من أخذها ما صرفه في محرم (قوله أي أمينا) المراد به من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا بتركه نحو صلاة مثلا (قوله يوفيه ما التزمه) أي مع موته (قوله الاجمال) في ذمة المكاتب عينا أو دينا موصوفين بصفات السلم (قوله معلوم) جنسا ونوعا وقدرا وصنعة (قوله مؤجلا) فلا تصح على حال ولو في بعض قادر عليه ولا على منقعة عين لانها لا تؤجل فتجوز بخدمة شهر ودينار ولو في اثناء الشهر أو بعد فراغه فلو قال الى شهرين وجعل كل

(وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعد لزومها إلا أن يعجز المالك عن أداء النجم أو بعضه عند الحمل كقوله عجزت عن ذلك فلا سيد حيث نفذ فسخها وفي معنى العجز امتناع ٣٥٧ المالك من أداء النجوم مع القدرة

عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المالك) جائزة (قوله بعد مدة الكتابة تعجز عنه بالطريق السابق) (وله) أيضا (فسخها متى شاء) وإن كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة وافهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة فجائزة من جهة المالك والسيد (والمالك) التصرف فيما في يده من المال) يبيع وشرا وابتاع وغير ذلك لا يبيع ونحوها وفي بعض نسخ المتن ويعلق المالك التصرف فيما فيه تنمية المال والمراد أن المالك يعلق بعدد الكتابة منافعه وكسبه إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (و) يجب (على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن يضع) أي يحيط (عنه من مال الكتابة ما) أي شيئا (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الحط أن يدفع له السيد جزءا معلوما من مال الكتابة **والمكان** الحط أولى من الدفع لأن القصد من الحط الاعانة على العتق وهي حقيقة

شهر نجمه لم يصح وإن فرقهما ولو كان كاتب ثلاثة أعبد يدعى مال ونجمه بنجمين صح لأحد المالكين و يوزع عليهم باعتبار قيمتهم ويكون ما يخص كل واحد منهم من نجمه بنجمين ونصح كتابة من بعضه حر لا كتابة مشتركة إلا من أشر كما جبه أبو كالة واحد منهم وإذا عجز أحدهم لم يعجز الآخر أبداً فاعليه مكالته ولو أبرأ أحدهم من نسبه أو أعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب شركائه إن أبرأ والاعاد المالك لارق (قوله عند الحمل) بكسر الحاء المهملة أي وقت الحمل (قوله امتناع المالك) أو غيبته إلى مسافة القصر وإن حضر ماله وليس للحاكم الأداء من مال المالك بل له تمكين السيد من الفسخ (قوله وله الخ) لو عجز بالثلاثة كان أولى فتأمل (قوله وإن كان معه ما يوفي به) وإذا استعمل السيد عند الحمل بسبب عجز من له أمهاله أو يسرع ماله أو لاحتضاره من دون مسافة القصر وجب أمهاله وله أن لا يزيد في الأمهال على ثلاثة أيام ولو لا كماله ولا فسخ الكتابة بجنون ولا انغماء ولا عجزه عنه ويتوهم على السيد مقامه والمالك مقام المالك (قوله وللمالك) هو بقع المنة الشوقية (قوله التصرف فيما في يده) أي بما لا تبرع فيه ولا خطر ولا يبيع نسبه ولو برهن ولا يقرض ولا يصدق إلا بما جرت العادة بأكمله من شغلهم وخبر لا يشتري من يعتق عليه إلا باذن السيد ويتبعه رقا وعتقا ولا يصح اعتقه ولا كتابته ولو باذن السيد وليس له وطء أمته ولو باذن السيد وله أن يتزوج بانه والولد من وطئه نسب ولا تصير أمته أم ولد لانه مملوك لا يبيع السيد التصرف فيما في يده من مال المالك (قوله بعد صحة كتابة عبده) خرج الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها (قوله أي شيئا) ولو أقل من قول ولو تعدد السيد واتحد المالك وجب ذلك لكل منهما (قوله والسكن الحط أولى من الدفع) وكونهما في النجم الأخير أولى وحط ربع النجوم أولى من سبعة نم لو أبرأ من النجوم أو بانه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض لم يجب شيء وكذا لو كاتبه في مرض موته والثالث لا يحتمل أكثر من قيمته أو كاتبه على منفعة قاله الجرجاني (قوله الإبداء بجمع المال) وكلا أداء الأبراء وحالة العبد سيد على أجنبي ولا يصح عكسه (خاتمة) لو ادعى الرقيق كتابة أو أنكر السيد أو وارثه حلف المنكر ولو اختلنا في قدر النجوم أو الأجل ولا يثبت التحلف إن لم ينفذ على شيء فسخها الحاكم أو هما أو أحدهما كافي البيع ولو قال السيد كاتبك وأما مجنون أو محجور على صدق إن عهد له ذلك ولومات السيد والمالك بمن يعتق على الوارث عتق عليه فإن كان ثم زوجية انفسخت كالأشترى أحدهما الآخر وانقضى زمن الخيار لا بائع فيها

(فصل في بيان أحكام أمهات الأولاد) من حيث الإبداء وحكمه والعتق به وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بغيره بالعتق رجاء أن الله تعالى بعثه من النار وأخر هذا الفصل عنه لأن العتق فيه يستعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويرتب العتق فيه على عمل عبد العبد في حياته والعتق فيه فخر مشوب بقضاء أو طار وهو قربة في حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الإجماع على أن العتق من أقربات سواء المنجز والمعلق وأما علاقته فإن قصده حث أو منع أو تحقق خبر فليس بقربة ولا فهو قربة والأصح أن العتق باللفظ أقوى قطعا بخلاف الاستيلاء بل هو موت المستولدة أو ولاد العتق في الحط وهو موهوم في الدفع (ولا يعتق) المالك (الإبداء بجمع المال) أي مال الكتابة (بعد القدر الموضوع عنه) من جهة السيد (فصل في أحكام أمهات الأولاد)



بالقول مجمع عليه بخلاف الاستيلاء وهو من خصائص هذه الأمة كما نقله الخضرى وأمّهات  
بضم الهـ مزة و كسر هـ مع فتح الميم وكسر هـ جمع أمهة أصل أم أو جمع أم وأصلها أمهة  
بدليل جمعها على ذلك قاله الجوهري وقال بعضهم الأمّهات للناس والامات للبهائم وقال آخرون  
يقال فيها أمّهات وأمات لكن الاول أكثر في الناس والثاني أكثر في غيرهم وأشد الرخصه  
للامامون وإنما أمّهات الناس أوعية • • • • • وتودعات والآباء أيتام

والامهات خمس أم لم يتخلى وهي أم الكتاب وأم لم تلد ولم تولد وهي أم القري وأم ولدت ولم تولد  
وهي حواء وأم ولدت ولم تنسج وهي مريم وأم ولدت ونسجت وهي الام المعروفة والاصل  
في ذلك مجموع أحاديث عضد بعضها بعضا كحديث الصحاحين انه صلى الله عليه وسلم قال في مارية  
القطبية سريته صلى الله عليه وسلم لما ولدت منه ولدها ابراهيم أمة لها أي أثبت لها حق  
الحريه بمعنى انه كان سبيها في عتقها الا أنه أعتقها حقة وخبر عائشة رضى الله عنها مات رسول  
الله صلى الله عليه وسلم دينار اولادهم اولاد عبد اولامة وكانت مارية من جله الخلف عنه ولم  
يثبت أنه أمة في حياته ولا على عتقها بوفاة وخبر أبي سعيد رضى الله عنه قلنا يا رسول الله  
أما نأق السبب يا ونحب انما نحن في العزل قال ما عليكم أن لا تنزعوا ما من نسمة كائنته  
الى يوم القيامة الا وهي كائنة وفي رواية فكان منامن يريد ان يتخذها أهلا ومنامن يريد البيع  
فتراجعا في الزل وفي رواية قطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فاردنا ان نقتنع ونعزل قال  
البيهقي فلولان الاستيلاء يمنع من نقل الملك والام يكن لعزلهم لاجل محبة الايمان فائدة وخبر  
ابن عباس رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال أيماء أمة ولدت من سيدتها فهي حرة عن دبر  
منه وخبره أيضا أم الولد حرة وان كان سقطا وخبر أمهات الاولاد لا يعن ولا يوهن ولا يورثن  
بسنة مع سببها مادام - ما فاذامات فهي حرة وخبر ان من اشترط الساعة ان تلد الامه ربتها  
وفي رواية ربه أي سيدتها فافام الولد تمام ابيه وابوه حرة كذا هو وروى عن عمر رضى الله عنه  
انه قال كيف نبيعه او قد خالطت لحومنا لحومها وودما وبادماها وعن عثمان رضى الله عنه  
نحوه وقد استنبط عمر رضى الله عنه امتناع بيع أم الولد من قوله تعالى فهل عـيتم ان توليتم أن  
تسددوا في الارض وتقطعوا ارحامكم فقال واى قطيعة اقطع من أن تباع ام امرئ منكم وكتب  
الى الافاق لاي باع ام حرقانه قطيعة وانه لا يحل واشترع عن علي رضى الله عنه انه خطب يوما على  
المعبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر على ان أمهات الاولاد لا يعن وانا الان ارى  
يعن فقال له عبيدة السلماني رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع رأي الجماعة أحب اليك من رأيك  
وحدث فاطمى راسه ثم قال اقضوا فيه ما انتم قاضون فاني اكره ان أخالف الجماعة وأما خبر كذا  
نبيع سرار يشاء أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم لا يرى بذلك بأسا فاجيب عنه بأنه  
منسوخ او منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدل لا والاجتهاد اذ في قدم عليه ما نسب اليه  
قولانصا وهونهم صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الاولاد كما مرأ وانه صلى الله عليه وسلم لم  
يعلم بذلك كما ورد في خبر الخبابة أن ابن عمر رضى الله عنهما قال كنا نغادر اربعين سنة لا نرى بذلك بأسا  
حق اخبرنا رافع بن خديج رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم لم ينهى عن المخابرة فتركناها قال  
البيهقي ويحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشتر بذلك ويحتمل ان يكون ذلك قبل النهي أو قبل

ما استدل به عمر رضي الله عنه وغيره من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يلقه ذلك (قوله وإذا) الواو للاستئناف وأثرها المصنف على أن لا يتم اختصاص بالمشكوك والموهوم والنادر بخلاف إذا فاقم الحثيق والمظنون ولا شك أن أحبال الأئمة كثيرة مظنون بل متيقن ونظيره إذا فاقم إلى الصلاة وإن كنتم جنباً لخص الوضوء بالذكر وكثرة أسبابه والجنابة بأن اندرتهما وكثرة اللهوعن الموت حتى صار كأنه منسي مشكوك فيه أي بأن معه في نحو وائتمم وأنى باذاني وإذا من الناس ضرر مع أن الموضع لأن نحو وإن تصبهم سيئة لندرتهم مبالغة في نحو يهيم وأخبارهم بأنه لا بد من أن يصيبهم شيء من العذاب وإن قل كما أشار إليه تكبير لفظ ضرر والمس قتل (قوله السيد) البالغ فلا يتعدا سبيلاد الصبي وإن لحقه الولد بامكان كونه منه (قوله مسا) ولو لم يجزونا أو مكرها أو فقيها أو نائما على الماء أو جاهلا حرا كالأب أو بعضا لا مكاتبات قيل المجرز أو بعده فلا تعتق بعبوته وكذا لو مات حر الم تعتق بعبوته في الأصح ولا ما ذونا في التجارة ولا مفسا محجورا عليه ومحل في المبيع في أمته بخلاف ما لو أجب لأمته فرعه فانما لا تميز أم ولد والفرق بينهما أن الأصل المبيع لا تثبت له شبهة الاعتاق بالنسبة لبعضه الرقيق فتأمل (قوله أو كافرا) أصليا أو مرتدا لم يمت على ردة (قوله أمته) المملوك كونه ولو ينقل المالك إليه بوطئه فشمع مالهو كانت أمته مرهونة وهو موسر أو لم تبع في الدين والأمة التي اشتراها بشرط العتق فانه إذا استولدها ومات قبل أن يعتقها فانه اعتق بعبوته ولا يشافي ذلك قواهم أن الاستيلاد لا يجزى لأنه ليس باعتاق إذ معناه أنه لا يسقط عنه طلب العتق بذلك لأنهم لا تعتق بعبوته كما قديتهم وأما لو اشترى الابن أمته بشرط العتق فأحب لها أبوه فهل يتعدا لإلاده وتؤخذ منه القيمة فتكون للولد أو لا تصير - - - وتولد لأن الشارع منعه من بيعها وسد باب نقلها على المشتري فاشبهت - - - وتولد الابن جرى الزكشي على الأول وشيخ الإسلام على الثاني ثم قال ولا يقال إيلاد المشتري أياها نافذ فكذلك إيلاد أبيه لأن الوفا بالشروط مع إيلاد المشتري ممكن ولا كذلك إيلاد أبيه وهذا هو المعقد وأما لو مات المشتري للجارية بشرطه قبل العتق فأولدها الوارث لم يتعدا الاستيلاد وانظر ما الفرق بين نفوذ استيلاد المورث ووراثته ولعل الفرق ما ذكره بين استيلاد المشتري أياها واستيلاد أصله والأمة المشتركة ويسرى الاستيلاد إلى حصته شريكة أن أيسر بقيته أو الألفا يسرى ويثبت الاستيلاد في حصته خاصة فإذا وطئ شريكة لا تخرت الاستيلاد في نصيبه ولا يسرى إلى حصته شريكة الأول وإن كان موسرا لأن شرط السراية أن لا يثبت استيلاد شريكة في حصته وقد ثبت لأن السراية تتضمن النقل حتى لو استولدها أحدهما وهو موسر ثم استولدها الآخر مطلقا ثم أعتقها أحدهما لا يسرى والأمة المزوجة وهي ماله أو أولئك فرعه والأمة المكاتبه له أو لفرعه والمذبة كذلك ربيط تدبيرها وكذا المعاق عتقها بصفة والمرهونة وهو موسر أو لم تبع في الدين أو كان مفسا أو انقل عنه الحجر قبل بيعها أو ماله في الصورتين بعد البيع ومثلها الجانية وكذا مستولدة الوارث من التركة التي تعاقبها دين إذا استولدها الوارث وهو موسر نعم لو كانت كافرة أو يمس لم تميم بيت وام - ترقى بطل استيلادها ولا يعود بمالكها أو ماله أمته مستولدة الحربي إذا رقي ولو قهرت مستولدة الحربي سيدها عتقت في الحال نعم لو نذر بيعها أو تصدق بثمنها أو وصى بعتقها وخرجت من أمثا ثم استولدها

(وإذا أصاب) أي وطئ  
(السيد) ماله كان أو  
كافرا (أمته)



ولو كانت حائضا أو محرمة  
أو من وجه أو لم يصحها أو لم يكن  
استدخات ذكره أو ما  
المحرم (فوضعت) حيا أو  
ميتا أو ما يجب فيه غرة وهو  
(ما) أي لحم (يتبين فيه شيء  
من خالق آدمي) وفي بعض  
النسخ من خالق الآدميين  
لكل أحد أو لاهل الخبرة  
من النساء ويثبت بوضعها  
ما ذكر كونها أم - تولد  
لسيدها وحيث (حرم عليه  
بيها) مع بطلانها أيضا إلا  
من نفسها فلا يحرم ولا يطل  
(و) حرم عليه أيضا (رهنها  
وهبتها) والوصية بها (وجزله  
النصف فيها بالاستخدام  
والوطء) والاجارة والاعارة  
وله أيضا الرش جناية عليها  
وعلى أولادها التابعين لها  
وقيمتها إذا قتلت وقيمتهم إذا

لم ينفذ استملادها في الصورةين لافضائه إلى ابطال الوصية في الثانية (فرغ) • وقع السؤال  
في الدرس عما لو كان اشخص أمنا فوطئ أحدا هم أوجات منه فوضعت عاقبة فأخذتهم الأمة  
الثانية ووضعتهم في فرجها فتخلقت وولدت ولدا فهل تصير الأمة الثانية - ولادة أو لا وقع فيه  
تردد واستقر شيخنا الشيرازي أنه لا تصير مست ولادة بذلك لأنه لم ينعقد من منية ومعه في هذه  
الحالة ولحقه الولد (قوله ولو كانت حائضا) أو نفسها (قوله أو لم يصحها) هو استدلال على كلام  
المصنف ولو قال إذا حبت لكان أولى وعم فتأمل (قوله ولكن استدخات) أي أمته هو أما  
أمة فرعه إذا استدخات ماء فهل هو مثل وطئه أم لا إذ لا شبهة ملك حينئذ فأمته قيد لا بد منه  
(قوله أو ماء المحترم) قبل موته وإن ولدت بعده بخلاف ما لو استدخات بعد موته فيثبت  
النسب والحرية دون الاستملاذ بخلاف غير المحترم وهو ما خرج منه على وجه محرم فلو مات  
الولد بعد انفصال بعضه ثم انفصل - بل باقية لم تعتق إلا بقام انفصاله على المعتمد وحيث ثبت  
الاستملاذ فتأمل (قوله أو ما يجب فيه غرة) ولو أحدهما أمين وإن لم ينعصل اليانق مطلقا لوجود  
الولادة (قوله أي لحم) أي أو حر منه (قوله يتبين) أي يظهر (قوله أو لاهل الخبرة من النساء)  
أي أربع من القوايل وتعييده بكونهم من النساء - فهو مذهب لأنه يكفي فيه رجلان خبيران أو  
رجل وامرأتان فلو اختلف أهل الخبرة هل فيها خالق آدمي أو لا قدم المذهب على الثاني فيما يظهر  
لأن معه زيادة علم ولو كان التصور في بعضها كفي فيما يظهر فإله العلامة الطيلاوي ومثله العلامة  
البراسي (قوله ويثبت الخ) ذكره لأنه المقصود بالحكم وما ذكره المصنف مرتب عليه كما  
أشار إليه فتأمل (قوله وحيث يحرم عليه بيها) ولو بعضها منها ولو ضمنها أو لم ينعقد عليه - أو  
بشرط العتق حتى لو حكم حاكم بصحة بيعها انتقض حكمه لمخالفة الاجماع كما تقدم فراجع (قوله  
الامن نفسها) فيصح لأنه عقد عاقبة قال شيخنا وإذا باعها جزأ منها فهل يسرى إلى باقيها أو لا  
أه أنول حيث جعل عقد عاقبة فانه يسرى إلى باقيها والسراية على السيد ويكون الولاء له كما  
لو اعتق بعض رقيقه وكبيعهما هبتها كما صرح به الباقي بخلاف الوصية به - لكن نقل شيخنا  
عن الشهاب الرملي أن البيع قد يعتبر وفي شرح رده كثير لا سلام في نرحي المنهج والروض  
أن البيع ليس قيداً وأقره شيخنا الشيرازي ومحل صحة بيعها من نفسها إن كان السيد حراً  
كما لا فإن كان مبعوضاً فانه لا يصح لأنه لا يثبت له الولاء لأنه ليس من أهل ومثله بيها أيضاً قرنها  
لنفسها كما صرح به شيخ الإسلام في شرح منتهج ويجب عليه أن يرد مثلها إلا محل رجوعه في عين  
المقروض إن لا يعلق به حق لازم وقد صارت عتيقة لأن بقرضها انفسها لم تكن افعقت ولا يصح  
وقتها (قوله والوصية بها) أي ولو لها فلا يصح ذلك أيضاً ولو قال المصنف لم يصح له التصرف فيها  
بما يزيل الملك لكان أولى وأخصر (قوله وجازله) أي لا سيد (قوله بالاستخدام) أي لأنها  
كالقنة في جميع الأحكام إلا ما استثنى وهل يجوز مكانتها أو لا قولان أحدهما لا لأنه عقد  
على رقبتهما كالبيع والهبة والثاني نعم لأنه لا منافاة بين السكينة والاستملاذ كما لا ينافي استبراء  
العدة استبراء النكاح وهذا هو المعتمد (قوله والوطء) أي له وطؤها إلا ما منع كأمته المحرم وأمة  
متأنتبه وأمة المبعوض ونحو المزوجة والمسلمة مع الكافر وخرج بالوطء أمها وبناتها (قوله  
والاجارة) وفارقت الاضحية المعينة بخروجها عن ملكه ولا يصح أن تستأجر نفسها من سيدها

لان الشخص لا يملك منفعة نفسه واهلها استعارة نفسها منه عند العلامة الخطيب كراستهار  
 نفسه من مستأجره وخالف العلامة الرملي في ذلك فقال ليس اهلان تستعير نفسه منه وبوجه  
 بان العبد لا يملك وان ما يملك السيد بخلاف الحر فانه يملك ولا يشك كل عليه وقت العبد على نفسه  
 لانه خرج عن ملك السيد واذامات السيد بطلت اجازتهم الغير نفسها وانفسخ العقد فيم الانها  
 ملكت منفعة نفسها لو اجرها ثم استولدها ثم ماتت لم تنفسخ الاجارة فان قيل لو اعتق رقيقه  
 المؤجر لم تنفسخ فيه الاجارة فهل كان هنا كذلك اجيب عنه بان السيد في العبد لا يملك منفعة  
 الاجارة فاعتاقه ينزل على ما يملكه وأم الولد ملكت نفسها بوجوب السيد فانفسخت الاجارة في  
 المستقبل (قوله وتزوجها بغير اذننا) اي ولو كان السيد مبعوضا (قوله الا اذا كان السيد الخ)  
 لا حاجة اليه اعدم الولاية فيه فتأمل (قوله واذامات السيد) اي عن الامة المذكرة (قوله  
 ولو بقتلها له) وبه صرح الرازي في باب الوصية والامثلة نظائر وهذا مستثنى من قاعدة من  
 استعمل بئس قبل أو انه عوقب بغير ماله (فرع) لو ما ناه أو شك في المعية والسبق قال  
 العلامة البراسي فانظر كيف يكون حكمها انتهى قال العلامة ابن قاسم وقديقال حكمها  
 المعتق في الاولى بناء على ان العلة تفارن المعلول بخلاف الثانية لاشك في سبب الحرية والاصل  
 دوام الرق (قوله من رأس ماله) وان أوصى بعتة هامن الثالث وتلغو هذه الوصية لانه من باب  
 الاتلاف لان هذا اتلاف حصل بالاتفاق فاشبهه اتفاق المسال في الذات والشهوات كما قال  
 شيخنا البابلي وبذلك فارق حجة الاسلام (قوله قبل دفع الديون) بخلاف التدبير فانه لا يعتق  
 المدير الا بعد موته من الثالث والفرق بينهما ان التدبير من باب التبرعات والاستيلاء من باب  
 الاستبداد (قوله بعد استيلاها الخ) هو قيد يخرج به الولد الحاصل قبل استيلاها من زوج  
 أو زناها وعلو له السيد بنصف فيه بما يشاء من بيع أو غيره (قوله بنزلنا) اي في جميع ما مر  
 لان حكم الاستيلاء يسرى الى الاولاد الحادثة من غير السيد بعد الاستيلاء ويعتقون بموته  
 قول واحد بخلاف ولد المديرة والمكاتبه فان في سرية الحكم اليها ما قواين لان الاستيلاء لا يقرر  
 فلا يطقه فسحق والتدبير والكاتبه يطقه ما الفسخ نعم ليس له وطؤه ان كان أنق ولا يجباره على  
 النكاح ان كان ذكرا واطم اهل تصير مستولدة كما لو كاتب ولد المكاتبه فانه يصير مكاتبا  
 أولا ينبغي ان تصير مستولدة بوطئه اهلها وفائدته الحلف والتعاليق واذامات السيد يعتق بموته  
 وان ماتت أمه في حياة السيد ولو ادعت ولدا بعد الاستيلاء أو بعد موت السيد وانكر الوارث  
 صدق بيعة بخلاف ما لو ادعت مالا في يدها ثم اكتسبه بعد موت السيد فانها المصدقة ببيعتها  
 لان البدها في المسال دون الولد (تنبيه) أولاد أولاد المستولدة أحرار ان كانوا من الاناث  
 والافلاان الولد يبيع أمه في الرق والحرية وولد المكاتبه الحادثة بعد الكتابة يتبعها رقا وحرية  
 ولا شيء عليه والمعاق عتقه ابصنة لا يتبعها ولدها في العتق الا ان كانت حاملا عند العتق أو  
 وجود الصفة (قوله ومن أصاب اي وطئ) المراد حبلت منه (قوله مملوك السيدها) بالاجماع  
 تبع الامة لانه دخل على ارتفاق ولده أما النسب فيبيع فيه أباه (قوله أمالوغر) هو استعد ذلك  
 على الحكم به بموجب ما ذكره لولد الامة من غير لانه في هذه حر قال في الروضة ومثله مالونكم أمة  
 بشرط كون أولادها أحرارا فالشرط صحيح والولد الحاصل منه حر (فرع) لو تزوج حرة جارية

وتزوجها بغير اذننا الا  
 اذا كان السيد كافرا وهي  
 مستأجرة فلا يزوجهما (واذا  
 مات السيد) ولو بقتلها له  
 (عتقت من رأس ماله)  
 وكذا اعتق أولادها رقبيل  
 دفع (الديون) التي على  
 السيد (والوصايا) التي  
 اوصى بها (وولدها) اي  
 المستولدة (من غيره) اي  
 من غير السيد بان ولدت  
 بعد استيلاها ولدا من  
 زوج ارم زنا (بغير نزلنا)  
 وحديثه قال الولد الذي ولدت  
 للسيد يعتق بموته (ومن  
 أصاب اي وطئ) أمة  
 غير نكاح) أو زنا واحبها  
 فولدت منه (فولده منها)  
 مملوك السيدها) أمالوغر  
 شخص بجزية أمة فاولدها  
 فالولد حر وعلى المذمور  
 قيمته السيدها (وان أصابها)  
 اي أمة الغير



اجنبى ثم ملكها ابنه أو عبد جارية ابنه ثم عتيق لم ينسخ النكاح لانه دوام ولا نصير مستولدة  
 بالتبلاذها كما قاله شيخنا وأقره (قوله منسوبة للفاعل) أى وقت ولادته خرج بذلك شبهة  
 الطريق والا كراهة فالولد في حافريق (قوله كظنه أن أمه) فذه شبهة محل (قوله أو زوجته  
 الحرة) أما لو ظن أن زوجته الأمة فالولد حريق ولا استبلاذ إذا ملكها بجزء ما وسواء كان سراً أو  
 رقية أو لو كان لشخص زوجته امرأة فوطى الحرة ظاناً أنها الأمة فلا شبهة كما قاله الزركشى  
 أن الولد سركفى في أمة الغير إذا ظن أن زوجته الحرة (قوله فولده من سراً) نسيب نظراً لظنه لأن  
 ظنه الحرة يصير الولد سراً (فرع) لو استدخلت الأمة ذكر سراً ثم فعلت منه فالولد سراً  
 نسيب لانه ليس بزنا من جهته وتجب قيمة الولد عليه ويحتمل أن يرجع به عليه عليه عدا العتيق قاله  
 البغوى فى فتاويه وانظر هل من له الجنون ولو لم يعلم (قوله وعليه قيمة السيد) أى وقت ولادته  
 لانه أن له عليه بظنه (قوله فى الحال بلا خلاف) قال شيخنا تقييده بذلك لأجل عدم الخلاف  
 وسيد كرمقابلة (قوله المطابقة) لو حذفه المصنف لكان أولى بل صواباً فإن ملكه لزوجه ولو  
 حامله منه لا يصيرها أم ولد له وان عتيق عليه ذلك الحمل إلا أن أمكن كون الحمل حادياً بملكه  
 ولو احتمالا (قوله بعد ذلك) أى بشرائه أو وارث أو نحو ذلك (قوله لم نصير أم ولد له) أى خلافاً  
 للإمام أبى حنيفة رضى الله عنه وأما لو ملكها حامل من نكاحه عتيق عليه الولد كما قاله فى  
 المهر وغيره معلوم أن ولده المملوك لانه قد سراً كما قاله الجلال المحلى وقال الصمدى لاني ومرورة  
 ملكها حاملان فضعه قبل ستة أشهر من يوم ملكها أو لا يبطأها بعد الملك وتلد دون أربع  
 سنين (قوله بالوطء) أى لانها علفت به فى غير ملكها فاشبهه بالوطء علفت به فى نكاح مثلاً (قوله  
 وصارت أم ولد) ضمير عائدة إلى الأمة لا بقصد كونها المطابقة لان الكلام فى أمة ملكها بعد  
 وطئهها بشبهة سواء كان حال وطئه سراً أو رقية قائم عتيق وملكها بعده لىكن فى صورة العبد  
 لا نصير أم ولد قطعاً (قوله على أحد القوانين) مرجوح لانها علفت منه بغير وطء والموقوف بالحرب سبب  
 للعربية بالموت (قوله وهو الرابع فى المذهب) أى المقتدر وما قاله المصنف مرجوح (خاتمة)  
 لو شهد اثنان باستبلاذ أمة ثم رجعا لم يفر ما شيا فان مات السيد غرقاً بقيتها للوارث بخلاف ما لو  
 شهد اثنان عتيق ثم وجدت اصفه ورجعا فانما يفر ما بقى من القيمة ولو غر بجزيرة المستولدة فالولد  
 حر وعليه قيمته للسيد ولو بعز السيد عن النفقة على أم الولد أجبر على إيجارها أو تخليتها للكسب  
 ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها فان عجزت عن الكسب فنفقتها فى بيت المال فان تعذر فعلى  
 أغنياء المسلمين (قوله والله أعلم) كان الشيخ رحمه الله تعالى قصده بذلك التبرى من دعوى  
 الاعلية فتأمل (قوله بالصواب) أى بإصابة الحق بما يوافق الواقع من القول والفعل وهو ضد  
 الخطأ كما قاله الشارح فى الخطبة وثمة عدم الكلام عليه مع زيادة فراجع (قوله وقد ختم  
 المصنف) كغيره من المصنفين وقد لتحقيق وختم الشئ آخره قال فى المصباح خاتمة الشئ آخره  
 وقد تقدم الكلام على اسم المصنف ونسبه وما يتعلق به فى الخطبة فراجع (قوله رحمه الله) بجله  
 خبرية لفظاً انشائية معنى قصدهم الدعاء للمصنف عملاً بما يلزم فى مكارم الاخلاق من الثناء  
 والدعاء من الشارح للمصنف لاعترا فله بالفضل وتقدم معنى الرحمة فى الخطبة فراجع (قوله  
 كتاب) أى هذا المتن المسمى بالتقریب وبغاية الاختصار كما قاله الشارح فى الخطبة واشتهر بين

(بشبهة) منسوبة للفاعل  
 كظنه أن أمه أو زوجته  
 الحرة (فولده من سراً) عليه  
 قيمة السيد ولا نصير أم  
 ولده فى الحال بلا خلاف  
 (وان ملك) الواطئ بالنكاح  
 (الأمة المطابقة) بعد ذلك  
 (لم نصير أم ولد له بالوطء) فى  
 النكاح السابق (وصارت  
 أم ولد له بالوطء) بالشبهة على  
 أحد القولين (واقول  
 الثانى لا نصير أم ولد له  
 الرابع فى المذهب) والله  
 أعلم بالصواب وقد ختم  
 المصنف رحمه الله تعالى كتابه

الطالبة بابي شجاع (قوله بالعتق) أي بالكلام على ما يتعلق به من الأحكام وغيرها وتقدم معنى  
 العتق لغة واصطلاحاً في كتابه فراجع (قوله رجاء) بالدوسيا أي الكلام عليه (قوله بالعتق الله  
 تعالى له) أي للمصنف وكذا آثاره وشارحه ومجيبه وجميع المسائل (قوله تعالى) أي تنزهها  
 لا يلحق به وفيه كلام مذكور في محله (قوله من النار) أي نار جهنم وهي في الأصل اسم لبعيدة  
 القعر كما قاله في القاموس (قوله وليكون) أي تأليفه لهذا الكتاب الذي ختمه بما يتعلق بأحكام  
 العتق (قوله سبياً) بالنصب أي مسبأه (قوله في دخول الجنة) أي التي هي في عالم الكرسي  
 فوق السموات السبع مأخوذة من الاجتهاد وهو التمرس بتبذل من جنة يحسنه جنة إذا ترو  
 لشدة النفاذها راطلاً ما قال شيخنا وغيره وهي في الأصل اسم للستان (قوله دار الأبرار)  
 جمع باروهم المؤمنون الصادقون في إيمانهم وفي الحديث الشريف انما سماهم الله تعالى  
 الأبرار لانهم هم بربوا الآباء والامهات والابناء كما ان لوالدك عليك حقاً كذلك لولدك عليك  
 حقاً (قوله هذا) ار ما تقدم من شرح ألفاظ الكتاب المذكور أو ما تقدم من الكلام على  
 العتق وما يتعلق به من الأحكام وغيرها الذي ختم المصنف به كتابه (قوله آخر) بالمضد  
 الأول قال العلماء والآخر ما قبل الأول (قوله شرح الكتاب) هو بالجر وتقدم معنى الشرح  
 والكتاب في الخطبة وفي أول كتاب الطهارة فراجع (قوله غاية الاختصار) أي المعنى بذلك  
 وتقدم أيضاً معنى الغاية والاختصار في الخطبة (قوله بلاطاب) أي تطويل (قوله فالحمد  
 الخ) تقدم الكلام عليه أيضاً في الخطبة (قوله ربنا) أي خالقنا ومربينا وتقدم الكلام على  
 الرب وما يتعلق به في الخطبة (قوله المنعم الوهاب) هما اسمان من اسمائه تعالى ومعنى الأول  
 الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال ومعنى الثاني كثر النعم والوهاب دائم العطاء (قوله وقد  
 القته) أي هذا الشرح المذكور والتأليف أولى من التصنيف وهو جعل الشيء أمراً فاقامه فقرة  
 لاستدعائه زيادة وهي إيقاع الالف بين الأنواع المتميزة وكتب الأصحاب من ذلك وأول من  
 اخترع التصنيف محمد بن جرير شيعي... لم بن خالد الزنجي شيخ الإمام الشافعي رضي الله عنه  
 وقيل غيره (قوله عاجلاً) أي سرعاً (قوله في مدة يسيرة) أي قبالة من الزمن أو الأيام (قوله  
 والموجد) أي المؤمل والرجاء اليأس فهو تجوز وقوع أمر محبوب على قرب واستعماله في  
 غيره كما في قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقاراً أي لا تخافون عظمته بخارج محتاج إلى قرينة  
 والأمل ما تقدم له سبب والتقى بخلافه (قوله عن اطالع) أي نظروا تأمل قال في الصحاح النظر  
 تأمل الشيء بالعين (قوله فيه) أي في هذا الشرح (قوله على ههنا) أي زلة قال في المختار اهتوة  
 الزلة وقد ههنا ههنا ههنا (قوله صغيرة) أي الههنا أو كبيرة (قوله ان يصلها) أي ينزلها  
 من اطالع عليها فلا يظهريها بالزلة وانشيع عليها (قوله ان لم يكن الجواب عنها) أي  
 من الههنا المذكورة (قوله على وجه حسن) أي مرضى (قوله ليكون) أي من اطالع على  
 الههنا المذكورة وأصلها الواجب عنها الجواب حسن (قوله من يدفع) أي ينزل (قوله  
 البيضة) أي الأذى (قوله بالتى هي احسن) أي من الصفح والاعراض عن الأذى فانه ليس كل  
 ههنا تعد ذنباً ولا كل ههنا توجب عيباً (قوله وأن يقول من اطالع) أي من الطلبة وأهل  
 العلم (قوله على الفوائد) أي المذكورة في هذا الشرح والفوائد جمع فائدة وهي ما يكون

بالعتق رجاء العتق الله  
 تعالى له من النار وليكون  
 سبياً في دخول الجنة دار  
 الأبرار وهذا آخر شرح  
 الكتاب غاية الاختصار  
 بلا طاب فالحمد لله ربنا المنعم  
 الوهاب وقد ألقته عاجلاً  
 في مدة يسيرة والرجوع من  
 اطالع فيه على ههنا صغيرة  
 أو كبيرة ان يصلها ان لم  
 يمكن الجواب عنها على وجه  
 حسن ان يكون من يدفع  
 البيضة بالتى هي احسن  
 وان يقول من اطالع فيه  
 على الفوائد



الشيء به أحسن حال منه بغيره وقيل غير ذلك عماد كرماء فيها كتبناه على الجلال المحلى فراجع  
 (قوله من جاء بالحسنة) وهي في الأصل كل ما يناب النافع عليه من الأعمال الصالحة  
 (قوله ان الحسنات) كاصحوات خمس (قوله يذهبن السيئات) أي الذنوب الصغائر جمع  
 سيئة وهي ما يسي صاحبه في الآخرة أو في الدنيا (قوله جعلنا الله) أي لما أمانناه من كثرة  
 الانتفاع به شرفا وغربا (قوله بحسن النية) أي القصد وتقدم معنى النية وما يتعلق به في فصل  
 الموضوع فراجع (قوله في تاليه) أي تأليفه هذا الشرح الممدكور وتقدم معنى التأليف  
 (قوله مع النبيين) جمع نبي وتقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله والتصديقين) أي أفاضل  
 أصحاب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أبا الغنم في الصدق والتصديق (قوله والشهداء) أي  
 القتلى في سبيل الله تعالى وتقدم معنى الشهيد وأقسامه وما يتعلق به في فصل الجنة فراجع  
 (قوله والصالحين) أي غيرهم من ذكر جمع صالح وتقدم الكلام على معناه في فصل أركان  
 الصلاة فراجع (قوله وسن أولئك رفيقا) أي رفقا في الجنة بان يسمتع فيها برؤيتهم  
 وزيارتهم والحضور معهم في أو ان كان مقرهم الدرجات العالية بالنسبة إلى غيرهم ومن فضل الله  
 تعالى على غيرهم كما قال ابن عطية أنه تدرزق الرضا بحاله وذهب عنه أن يعتقده أنه مفضل  
 اتقوا الله سرقة في الجنة التي تختلف فيها المراتب على قدر الأعمال وعلى فضل الله تعالى على من  
 يشاء من عباده (قوله في دار الجنان) هي اسم عام وانما تسمى بدواعيها وأوصافها فأعزها  
 وأفضاها الجنة عدن وهي مقر الأنبياء والشهداء والصالحين والعلماء والصديقين ثم الجنة  
 الفردوس وقيل عكسه ورجمه بعضهم لما ورد أنه سبحانه وتعالى خلقها أي بدنه ثم الجنة الخلد ثم  
 الجنة النعيم ثم الجنة السلام ثم الجنة المأوى وجنة الجلال وجنة المقام والقرار وقيل الجنان  
 باعتبار من يدخلها الثلاثة أقسام أحدها جنة الأعمال وهي التي ينالها الناس بأعمالهم فإما من  
 فرضة ولا نافلة ولا نعل خير ولا ترك حرام الأول جنة مخصوصة ونعيم مخصوص وثانيها جنة  
 الميراث وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار وثالثها جنة يدخلها الأطفال وأهل الفترات ومن  
 لم يبلغهم دعوة الرسالات ومعنى الدار مشهور (قوله ونسأل الله) أي لنسأل غيره والسؤال  
 هنا بمعنى الطلب أي نطلب منه كما ذكرنا فيما كتبناه على شرح المنهج (قوله الكريم الممان)  
 هما اسمان من أسماءه تعالى والأول بفتح الكاف على المشهور ويجوز كسرهما والثاني بفتح  
 الميم وثالثه يدان ونوع في الأول المهم بكل مطلب محبوب ومعنى الثاني الذي يشرف عباده  
 بالامتنان بماله عليهم من الأحسان (قوله الموت) تقدم الكلام عليه وما يتعلق به في فصل  
 موجبات الغسل فراجع (قوله على السلام) وهو لغة الاستسلام وشرعا التلقظ بالشهادتين  
 من القادر عليهم ما بشرط التصديق بالقلب كما تقدم (قوله والايمن) هو لغة التصديق وشرعا  
 التصديق بما جاء به لرسول صلى الله عليه وسلم لم من عند الله تعالى وقيل هو التصديق بذلك  
 والإقرار به وعلى الأول الإقرار بشرط لأجرا أحكام الديونة وعلى الثاني جماعة منهم أبو  
 الفضل عبد الله بن عبدان رضي الله عنه وهو الرابع رتبة قدم بعض ذلك ومن أراد الزيادة  
 على ذلك فعليه بالمطولات من الكتب المتعلقة بذلك (قوله بجاء نبيه سيد المرسلين) جمع مرسل  
 أي بمنزلة من عند الله تعالى قال في القاموس الجاء المنة منزلة وتقدم الكلام على معنى النبي

من جاء بالحسنة ان الحسنات  
 يذهبن السيئات جعلنا  
 الله وآياكم بحسن النية  
 في تاليه مع النبيين  
 والصديقين والشهداء  
 والصالحين وحسن أولئك  
 رفيقا في دار الجنان ونسأل  
 الله الكريم الممان الموت  
 على الاسلام والايمن  
 بجاء نبيه سيد المرسلين  
 ونسأل النبيين وحبيب رب  
 العالمين

والسيد والرسول في الخطبة فراجعهم (قوله محمد) تقدم الكلام عليه ايضا في الخطبة  
 (قوله ابن عبد الله) هو اسمه وكنيته أبو قثم مأخوذ من القثم وهو الجمع للخير وقيل أبو محمد  
 وقيل أبو أحمد وهو من أسماء صلى الله عليه وسلم لم ايضا (قوله ابن عبد المطالب) واسمه  
 شعبة الحمد على الصحيح معنى بذلك لانه ولد وفي رأسه شعبة وقيل اسمه عامر وكنيته أبو الحارث  
 كفى بذلك بآبائه هو أكبر أولاده وانما قيل له عبد المطالب لان آباءه اشعيا قال لآخيه المطالب  
 وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدركه عبدك يثرب في ثم معنى عبد المطالب وقيل لان عمه المطالب  
 جاء به الى مكة رديفه وهو بهيمة رثة فكان يسمى بل عنه فيقول هو عبد عبدى حيا من ان يقول  
 هو ابن أخى فلما أدخله وأحسن حاله أظهر انه ابن أخيه وهو أول من خضب لميته بالسواد  
 من العرب وعاش مائة وأربعين سنة وقبل مائة وعشرين سنة وقيل أربعة وعشرين سنة  
 وقيل غير ذلك (قوله ابن هانم) واسمه عمرو معنى بذلك لانه كان يمشي ان يريد اقومه في الجذب  
 (قوله السيد الكامل) هما اسمان من أسماء صلى الله عليه وسلم وتقدم الكلام على  
 معنى السيد وما يتعلق به في الخطبة والكامل اى في جميع أمور وهو ضد الناقص (قوله  
 الفاتح الخاتم) هما اسمان من أسماء صلى الله عليه وسلم ايضا ومعنى الاول انفتاح الابواب  
 الايمان والهداية الى صراط مستقيم اوليان أسباب التوفيق وما استغلق من العلم أو من  
 الفتح معنى الحكيم بل هو كما في خاتمة بفتح ما انغلاق بين الخطين يربا بانه الحق وايضا ح  
 واماتنه الباطل وادحاضه وقيل غير ذلك ومعنى الثاني الخاتم للنبين بمعنى آخرهم بعنا أو غير  
 ذلك قال ابن عطاء الله اسكنه درى ما زال فلان النبوة تدور الى ان عاد الامر من حيث بدأ وختم  
 بن له كمال الاصطفا فهو الفاتح الخاتم نور الانوار وسر الامرار والمبجل في هذه الدار وذلك  
 الدار اعلى المخلوقات منارا وأنهم نهارا (قوله والحمد لله) تقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله  
 الهادى) اى المرشد المذل ٣ والهادى هو الاملام وفعل في العوارف الهادى وجداد اقلب  
 موهبة العلم من الله تعالى والهداية اعادة القلب الى الحق وقيل غير ذلك مما ذكرناه فيما  
 كتبناه على ابدال الهوى (قوله الى سبيل الرشاد) اى طريقته والرشاد ضد الضلال (قوله  
 وسبنا الله) اى كافيه قال الله تعالى انيس الله بكاف عبده ومن يتوكل على الله فهو حسبه  
 (قوله وأنهم الوكيل) اى الوكيل اليه لان فيه رضاء للاسباب واستغناء عن اعيانهم ومن  
 اكتفى به لم يخيبه أبدا بل يكشف همه ويزيل غمه ولو ان احدا انجا الى الله من ملوك الدنيا  
 لها به طامبه وكف عنه اعظام الله انجا اليه فكيف عن بحسب رب العالمين ويكتفى به عن  
 الخلق أجمعين (قوله وصلى الله على سيدنا محمد) لما افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه هذا  
 بالحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أراد ان يصتممه بما ابتدأ به لانه يكون  
 مكتنفا بجمه دين وصلاته وسلامه فيكون أجدر ولدا واما النسخ به ورجاء قبول ما ينه ما رند  
 فعل الله تعالى لذلك من اطباق أهل العصر على الاشتغال بتصانيفه خصوصا هذا الكتاب  
 (قوله وعلى آله وصحبه) تقدم الكلام على الآل والصحب في الكلام على الخطبة (قوله  
 وسلم) تقدم الكلام عليه في الخطبة ايضا (قوله تسايما) مصدر (قوله كثيرا) صفة لقوله  
 تسايما (قوله دائما) اى مستمرا (قوله أبدا) تأكيد (قوله الى يوم الدين) اى الجزاء وتقدم

محمد بن عبد الله بن عبد  
 المطالب بن هانم السيد  
 الكامل الفاتح الخاتم  
 والحمد لله الهادى الى سواء  
 السبيل وحسبنا الله ونعم  
 الوكيل ولا حول ولا قوة  
 الا بالله الهى العظيم وصلى  
 الله على سيدنا محمد وعلى  
 آله وصحبه وسلم تسايما  
 كثيرا دائما أبدا الى يوم  
 الدين

٣ (قوله المذل الصواب  
 الدال لانه من دل الله)



معنى الدين في الخطبة (قوله ورضى الله تعالى) تقدم الكلام على معنى الرضا في الخطبة (قوله  
 عن أصحاب) جمع صاحب وتقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله رسول الله) تقدم الكلام عليه  
 أيضا (قوله أجمعين) تأكيد لأصحابه وتقدم الكلام عليه في الخطبة (قوله آمين آمين) هو معنى  
 استجب يا الله وتقدم الكلام عليه في فصل أركان الصلاة (قوله والحمد لله رب العالمين) تقدم  
 الكلام عليه أيضا في الخطبة والله سبحانه وتعالى اعلم \* ونسأل الله الكريم الفتح أن  
 يرشدنا إلى طريق النجاح انه قال في الحب والاصحاب ومن رأى في هذه الحاشية قد عثرت  
 في موضع ويحتاج إلى الاصلاح فليعرف وايسر فان السماح رباح (قال مؤلفها رحمه الله  
 تعالى) وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية ليلة المباركة يوم الاحد المبارك أول شهر جمادى  
 الثانية من شهر سنة أربع وسبعين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة  
 وأتم التحية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يقول المتوسل بالفتح الخاتم الفقير إلى الله تعالى محمد قاسم محمدك يا من جعلت الذنوب في  
 الدين من أجل الذنم ونصلي ونسلم عن رسولك سيد العرب والجموع وعلى آله ذوى الشرف  
 الاتم وأصحابه الخصوصيين بالنور الاعم (وبعد) فقد تم بعون من كل الخلائق إلى باب كرمه  
 آوى طبع حاشية العلامة المحقق الشيخ ابراهيم البرماوى على شرح فائدة الزمان وأوحد  
 ذوى التحرير والاتقان ناصر سنة أبي القاسم أبي عبد الله محمد الغزى ابن قاسم على من  
 الاسام أي نجاع أحمد بن الحسين الاصفهاني عم الكريم الجميع برضوانه في دار التاني بدار  
 الطباعية بولاف مصر المزية التي هي بحسن الطبع والتحرير حريه في ظل صاحب السعادة  
 وكوكب أفق السيادة والجهاد عزيز مصر ومعدن القفر من هو بصدق الثناء عليه حقيقة  
 النديو الاعظم محمد توفيق وفقه الله تعالى للساداد وغمره بفيض عدله واحسانه العباد  
 والبلاد منهم ولا طبعها بإدارة صاحب نظارتها المشير عن ساعد الجدد في تحرير نضارها  
 ونضارتها من جواديراعه في ميدان البراعة سباق إلى الغايات سعادة على بك جودت

مدير الوقائع المصرية وناظر المطبوعات وطاع بدر تمامها وقاح

شذى مسك ختامها في أواخر ذى القعدة الحرام عام

ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من

هو الانبياء ختام صلى الله تعالى

وسلم عليه وآله وصحبه

وكل منتم

اليه

رضي الله تعالى عن أصحاب  
 رسول الله أجمعين آمين  
 آمين والحمد لله رب العالمين



أشداء عطر عبقري جاوي  
 أم شمس حسن اشرف في اللون  
 ابدت نكاتها لابت خاسم الذي  
 كشفت لنا ما عن نظارة وجهه  
 وبطبعها الثاني عات وتواخر  
 وبدا ختام المسله منه مؤرخا

أم بدر تم للراحة جاوي  
 أم هندي سائده صبا البرقاع  
 شرح الغواد ففيله حسن فتاوي  
 والي السقيم من الغلام تداوي  
 حسنا ونحيا بحسن الناوي  
 كملت حواشي الحسن للبرماوي  
 ٤٩٠ ٥٤٥ ١٤٩ ٢١٩